

Nesefi, el-Mustasfa
(el-Müstenfa degil)

وقال النبي صلى الله عليه وسلم من اراد ان يخرج من الدنيا مؤمناً يقول كل يوم
 سبحان الله الختان المان الحبيب الذي ان لا اله الا الله الصمد الرحمن اسم الله الرحمن الرحيم
 يا حي يا قيوم يا حي يا حي يا حي لا اله الا انت محمد رسول الله
 المطوع لله يقول لما مات قال في ربه الله وهو آه في المنام فقيل له ما فعل الله بك قال
 عرفتني قبل ما ذاقك بحسن طوائف كنت اصلي على النبي صلى الله عليه وسلم وما ضل قال
 اللهم صل على محمد بعدد من صلى عليه و صل على محمد بعدد من لم يصل عليه و صل على محمد
 بعدد ما يحب القبله ان يصلي عليه و صل على محمد و صل على محمد كما امرت بالصلوة
 و صل على محمد كما ينبغي للصلوة عليه قال سمعت بعض هذا العلم يروي عن النبي
 صلى الله عليه وسلم انه كان جالساً في المسجد فدخل شاب فقام اليه صلى الله عليه وسلم فاحمله
 الى جنبه ارفع من اني بكر من الله عنه و جيب اليه صلى الله عليه وسلم ان ايا بكر من الله عنه
 فاذي بذلك فاحمله اليه فقال يا ابا بكر فاما احمله فليست اعلى منك لانه ليس في الدنيا احد
 يصل الشريعة فانه يقول طرعة و عني اللهم صل على محمد بعدد من صلى عليه و صل
 على محمد بعدد من لم يصل عليه و صل على محمد كما امرت بالصلوة عليه و صل على محمد
 كما ينبغي ان يصلي عليه و صل على محمد كما يحب ان يصلي عليه فذلكرا جلسته اعلى من
 يا ابا بكر قال بعض الحكماء سلامه الحمد في قلعة الطغاة و علامة الروح في قعر
 الآثام و سلامه الدين في الصلوة على محمد خير الأقام و قال احمد بن حنبل رحمه الله
 رحمه الله في حديثه و من عرفه قام على صلواته بالدرام و من عرفه لم يحمله
 محلة للنام و من عرفه لم يحمله من الجاهل



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي امتأزني في العاجلة ما نواع النعم وأعدا عداؤه في الآخرة ما صانف النعم والصلاة على الرسول المبعوث إلى البر والنجاة ومصالح الدجى والظلم وبعد فان كتاب النافع في كثرة جواهره ودرره كبحر الخي وهاو به ذات دراي وروضا جنات وكوز سعادات ورموز افادات الكسب محبت ندقة اشاراته ومنقش لغو من اسند لاله وقد رفع حجاب وكشف نقابه شيعنا الاسلاف العسير العالم النجوى امام منته محقق مع محي السند جامع البدعة فريد عصره في الفروع والافروع وحيد دهره في جميع انواع العلوم مولانا حميد الدين رحمه الله ورخصي عنه فاشار الى واشارته حكيم وطاعته غني ان ارتب علقته من فوائده وانظم البقطة من خرايده فاجنبته الى ذلك وراية من جري في التدبير ومنه في التفكير ان اضم الى ذلك ما يلي ذكره من الكتب المبسوطة متميما للفايدة وتكميلا للعائده مستعينا بالله وهو نعم المتعين

قال السيد بن مرام جلنا ناصر الدين وارث من انوار المرسلين ربيع اهل السنة جمال العزة ابو القاسم بن يوسف الحسني المدني سقى الله ثراه وطيب ثراه وبواه صدر دار السلام فاجعله صدر منة في دار السلام الحمد لله رب العالمين حمل احده الابد الحمد الوصف الجميل على حمة التفضيل وهو ينضج بياقة من نعام لانه ثناء بعد حسن تحلات المدرج فانه قد يكون قبل من حسان وقد يكون بعده فاختر الحمد دون المدرج لان الثناء الذي تصور منا يكون بعد من حسان لا محالة لان كل ثناء يحتاج الى توفيق وموئنه ثم جلالة بالالف واللام وما للاستغراق لان جميع النعم من الله تعالى سواء اتصل النبا منه بلا واسطة او بواسطة فاما الله تعالى وما يكمن من نعمه فمن الله وعند المعزلة الحمد لافعاله للتعليم وهذا بنا على سله خلوص فعال ووجه الثناء على ان ما عيل الى تصدر من الصالح على طريق خياد لما كانت مخلوقة لهم عند ما هم فمهم يستحقون الحمد بصفيتهم وعندنا لا صبح للحمد فيها سوى الكسب والمخاض مضان الله تعالى فكان هو المستحق للحمد دون الجميع واما قوله عليه السلام من لم يشكر الناس لم يشكر الله فنقول شكك الناس احب الى خالق الناس لان الكلام في الحمد والشكر غير الحمد والشكر فان الحمد يكون على النعمة وعلى غيرها والشكر يكون على

النعم خاصة وهو بالقلت اللسان والجوارح قال الله انما انعم الله عليكم انتم ولان الله يدرى والضمير المجتبى والحمد باللسان خاصة فهو احدى شعب الشكر ولهذا قال النبي عليه السلام الحمد راس الشكر ما شكر الله عبدا لم يجده ولا رضى الحمد الذم وضد الشكر الكفر وبضدها تبين الاشياء وقال الحمد لله ولم يقل الحمد للعالم وللخالق لانه اسم ذات فستخرج جميع صفات الكمال ويكون جميع الحمد باراء جميع ما يستحق الحمد وذلك العالم والخالق فانه لا يدل الا على العلم والخلق وامثال الله فقيل هو المعبود بالحق وقيل ذات موصوف بصفات الكمال منزلة عن النقص والروايل ثم قيل انه يستحق من الله اذا تجبر وذلك لان من وهام تجبر في معرفة المعبود ويدهش الفطن لذلك كثير الضلال او فشا الماظر وقيل انظر الصحيح وقيل انه غير مستحق وهو اختيار ابي حنيفة رحمه الله والخليل الرب المالك وعنه قول صفوان لا يبغيان لان يربني رجل من قريش خير من ان يربني رجل من هوازن وهو ان يكون وصفا بالمصدر للمبالغة كما وصف بالعدل ولم يطلقوا الرب الا في الله وحده وهو في غيره على التقيد بالاضافة كقولهم رب الدار قيل العالم اسم لذي العلم من الملائكة والنفوس قال المتكلمون العالم اسم لكل موجود سوى الله تعالى وهو في من صدر علم زيدت من لفظ شباع كالحاتم فان قيل اذا كان اسم الجميع المتخوقات فما اذا ذكر العالمين قيل العالم اذا كان معرفا بالالف واللام فهو اسم للجمع فاما عالم باسم لكل فرد والعالمين جمع عالم منكر فالخاص ان مع المنكر وادخل الالف واللام على الجمع فان قيل الجمع السالم مخصوص بصفات العقلاء قيل شباع ذلك لعني الوصفية وهي الدلالة على معنى العلم في هذا مصدر انتصه بالفعل الذي يدل عليه الحمد في احده من بد من حد الغاية ومن بد مشتق من يود وهو النقول سمي بد ابد الان عقول جميع الناس فيقدر عن حركه والمعنى انه وصف الحمد بالكثرة بجهت لا غاية له وهذا القول المتنبى لم ابر غايه فكري منكر صفة الاوجرت مداها غاية بل يقول لم اتفكر في صفة من صفاتك الا وجدت غايته لا تنتهي وهذا لان الحمد انما وجب على الخيال بواسطة النعمة وهي لا تنتهي لا فم لا يقدرون على حمد الا بتوفيق منه وموئنه يستدعي حمد الجبر الى الاغاية له وان للجنة نعمة وهي اقية لا يفتنى ابد او غير هذا والعرضهم اذا كان شكري نعمة الله نعمة على له في مثلها الحمد

فكف بلوغ الشكر لا بفضل وان طالت ايام واتصل العمر فعلى هذا لا يقدر العبد على شكر نعمه على
لما ذكرنا ان النعم لا تسهي لكر الله تعالى جعله تعالى الواجبة عليه شكر النعمة بفضلها وكرمه لانه كرم
والكرم من سبقت الكثير يستحق القليل يعني يعطى الكثير يستقله ويقبل القليل ويستكره
ولهذا هي النعمة التي عرضها كعرض السموات والارض تزلزال قال الله تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات
كانت لهم جنات الفردوس نزلا واستكثر القليل قال عليه السلام التكبير الاول خير من الدنيا وما فيها
ثم اذا فرط في اداء الصلوة بالمخادعات الشيطانية والمجادبات الشهوانية ثم ندب على ضيعة في اخر عمره
واستغل في ما فرط من التفریط واوصى لفدته فانه يحوز من دار من كل فرض نصف صاع حزين تأمل
تفقه في دعوته ان يصحبه العدد والعدد ان يعد فردا فردا ومن جصاصا رعدا جملا
فقال لعبد الله لا يمكن احصاؤه فضلا عن زبده وذكر ان الحمد انما يكون على النعم وهي متصفة
لهذه الصفة قال الله تعالى وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها معناه والله اعلم وان اردتم عدتها فلا تعدوا
على احصائها فضلا عن العدد الصلوة من الله تعالى الرحمة ومن الملايكة من استغفار من العبد
الدعاء كذا ذكره من ايام خواهر زاده رحمه الله والسلام على السلافة عن الافات وسميت الجنة دار اللام
لهذا وسمى الله تعالى به لنزله عن النقايس والذائل النبي اما من النبأ الخبر من النبوة الرفعة فان
كان من ولد يكون فعلا مع مفعول مع متبني الاخبار والغيوب وقيل من الخايز ان يكون منها
معناه مرد آگاه بل قد قد لعدم الشافي كما قيل من نسان انه من انفس اخ البصر من نفس الهاشمي
منسوبة الى هاشم من عد مناصح الهشم الكثر سمي هاشما لانه كان يكثر التردد ايام الحرب قال الشاعر
عمر العلي هشم الشريد لمعشر ورجال مكة مستون مخاف ومحمد عطف بيان معناه السليح
كونه محمودا اذا التفتل للمبالغة واللسان فذو العرش محمود وهذا محمد صلى الله عليه واله
ولهذا قيل في تصغيره اصيل الا انه قد خص بالاشراف فلا يقال الخايز وقيل ان فرعون تصور
نصوده من شراف والة من جهة النسب اولاد علي وعباس وحجف وعقيل وجارث بن عبد المطلب
ومن جهة النسب وهو الذين كل مؤمن او كل مؤمن تقي على اختلاف الروايات والظاهر انه اراد به جهة
الذين لان الله نساء متبعوه قال الله تعالى وولد

النداء
ع

فوح انه ليس من اهل ك واصحابه المهاجرون ونصارا الذين صبحوه في تتبع آثاره وتفقد احواله ليكون
به حيواتها ونقاوها الى منتها اجله ليس من لقيع في المرات كذا ذكره الشيخ رحمه الله ثم
الصلوة جائزة على غير النبي عليه السلام جائزة قال الله تعالى هو الذي يصلي عليكم وقال الله عليه السلام صل
على النبي اوفى وهذا يجوز على سبيل السمع اما اذا افرد فلا ينبغي ان يقول للتلاميذ بالرفض قال الله
عليه السلام من كان يوم من ايامه واليوم من خرفلا يقف مع اقد التهم للجسني منسوبة للجسني على
رحم الله عنه النسبة الى فعيلة فعلى والى فعيل فعيل على وعلى هذا قيل الدين الخفيف في المذهب
جني وقال عليه السلام بعثت بالجنيقية السمحة السهلة الى الملة الخفيفة فابو خيفة رحمه الله جني
غير جني وحقب الى خيفة جني وجني في الشافعي ومثبه جني غير جني فالنسبة الى مدنية الرسول
عليه السلام مدني على هذا القياس الا ان النسبة الى ساير المداين فيجوز للفرق بينهما كذا سمعت من
رحم الله صلى الله عليه وآله اخواني ارادوا اخواني بقوله يوسف عرض كقول الداعي ربنا وحز وحز حزن حزن
اذا كان المنادي عالما او مضانا كما عرف كنت النجوس من خوة تحتل اخوة النسب كما قال الله تعالى
اخوة يوسف واخوة الجوهر كما قال الله تعالى الى عاد اخاهم هودا واخوة الذين كما قال تعالى انما المؤمنون
اخوة واخوة المحبة والمودة كما روي ان رسولا الله عليه السلام اخي من اصحابه فجار على
تدفع عيناه فقال اخيت بين اصحابك ولم تواخ بيني وبين ولحق فقال رسول الله عليه السلام انت
لغني في الدنيا وخرقة والمراد هذه من خوة دون الوجه من خرمي رحمه الله وانما هم هذا
دعا ذكر بلفظ الماضي واريد به استقبال العرف واختير الماضي لانه ادل على الثبوت والتحقيق وانما
حملناه على هذا لئلا يلزم نقض الغرض اخ الغرض من الاعادة لا عليه تأمل تدفق سالت الرغيف
اذا طلعت منه ان عطية وسالت عن الرغيف اذا سالت عن وجوده هل هو ام لا وحاله قال الله تعالى
يا لولئك عن من نفال الروح سلونك عن الشهر الحرام سلونك عن هله واذا سالت عن عتي
وقال الله تعالى واسالوا الله من فضله واذا سالت عن متاعا لا يسألون الخافا وقال الله عليه السلام
من سال الناس وعنده ما يغنيه وقال الشاعر سالها الموصل فقال مصق - واريد به هذا المعنى
ثم جعل جمعنا وناليفه كالصوغ وجموعه

النداء
ع

بمنزلة المصوغ قسماً وتشبهها لان الذهب اعز الاشياء عند اصحاب الظواهر والعلم اعز عند الحكماء
 من الكبريت من حمر والزمرد من خضر فالفقير العلم بباطل الشيخ ضرب تكلف وقيل على القوة على
 المعنى الخفي الذي تعلق حكم ما احتاج فيه الى النظر والاستدلال وقيل معرفة اوصاف افعال
 المكلفين **فصل** ولما احتاج اليه اي لمعظم ما احتاج اليه لا ناعلم انه ليس صالح للجمع والنجاة
 نقص من تفع بالمطاول ونجس به معناه وحامقاً لما يقتصر اليه **فصل** وللاحكام كافياً بفتح
 الحزرة جمع حكم وهو ثلث الثابت بالشيء واحكام الشرع من ثلث التي يستلزم الخراف والفساد والخلل
 والحرمة والوحد والفرق وغير ذلك **فصل** وفي من احكام هادياً بكسر الحزرة ومن احكام من ثلثان
 والمراد منه الدليل لان ثلثان انما يحصل بالدلائل وقد قيل من ثلثان كسر والساكن بالفتح وليس كذلك
 الا ترى الى قوله كافي اذ هو تقرير لقوله جامعاً في الحوادث والاثار الى قوله هادياً فان الهداية انما يحصل
 من الدلائل لا من جهة فحسب ولهذا يقال الدعاء بالدلائل المختارة اي هاديه اي يهتدي به حيرتهم
 ولان من احكام قبل الدلائل يكون وانما يستقيم هذا مع قوله مساييل للايقان بها شفاً ودلائل للاتقان
 لها ضياء وهاتان جملتان معتزتان لتحقيق ما سبق اليقين من ثلث المآثر في الحوض اخ استقر معلوم العلم
 الذي لا يتجمل ان يتجلى شك او يقترن به ومنه قوله شفاء اي من مرض الجهل والشك قال الله تعالى في
 قولهم مرض اي شك ونفاق وجعل الجهل داء والعلم شفاء لان المرض مرضان مرض البدن ومرض القلب
 والثاني اقوى من الاول فلهذا رباب المكاشفات واصحاب المجاهدات لان من داء وسبب هلاك البدن
 وضعفه والثاني سبب هلاك الروح ونقصه على ان الضعف عندهم ليس الا هذا الا ترى الى قوله
 خبيثة الدرداء رضي الله عنه جند المكروهات الثلاث المرض والفقر والموت كما ان عند رباب النفوس
 ليس المرض الا مرض البدن ثم بالغ فيه حيث جعل نفس المساييل شفاء كما قيل الوخيفة فقه الدليل
 فعيل بمعنى فاعل وهو في الشرع اسم للجنة منطلق اضافة الضياء الى الدلائل والشفاء الى المساييل لان
 الشفاء من الجهل يحصل بحواب الواقعة والضياء يحصل بمعرفة الدلائل ثم وصفه بالضياء دون النور
 لما انه اقوى من النور قال الله تعالى هو الذي جعل الشمس ضياء والقمر نورا ونور القمر مستقر من نور الشمس اقصر
 عليه اي لم يحاوزه **فصل** على الفقير اليها الضمير رجع الى

شكفت

المساييل ومعناه مقصر على المساييل الفقير اليها على حرف الموصوف **فصل** طلياً اي من تباد قايقتها
 الشواذ مع الشاذة وهي النادرة والعويصة الملتوية الصغ من اعناصر علمه اذ اشتد واشار
 شفا الى مساييل الحاج الكبير ومن تحصيلها اي لا يحصل تحصيلها كقوله عليه السلام قاتلوا من الكفر
فصل خالياً بصفه الكتاب كقوله خالياً مقتضراً هادياً كافيًا جامعاً فاعا شغل عنه اعرض عنه
 وشغل به اقبل عليه حكى ان واحداً ستم على جيبه فلم يرد الخبيث جوابه كما هو شرط المجبة وكتب الى المسئلة
 اعتذاراً وقال عن رد السلام وكان شغلي بك عنك **فصل** فاستخرت ثم حكاية سؤال المساييل
 يعني القوي كتاباً بصفته كيت وكيت فاستخرت نظرت الدراية منسوبة الى النظر وهو نظر العقل
 اي عقل الدليل يقال نظره اذ اتامل بعقله قال الله تعالى ينظرون اليك نظر المغش عليه من الموت
 وقال الشاعر نظرت الى من حسن الله وجهه فيا نظرة كادت على وامي يفضني ومطرله اذ يعطف
 عليه ونظره اسطره قال الله تعالى خيرا عن اهل النار انظرونا نقبض من ثوبكم وقال الشاعر
 فان يك صدق هذا اليوم وكى فان غدا لناظره قرب اي لخطره والدراية يستعمله الدليل قال
 صاحب السراير بقدر ما رزقنا من الدراية جبرئيل من الرواية قاله جبرئيل من مسلة واخطاه
 في جوابها قل على الشيخ رحمه الله انه استدل بالانصاف من خبره قال لا بد من نظر العقلي في وجه
 التمسك بها وعن هذا قيل العلم نوعان مسموع ومطلوب ولا ينفع مسموع اذ لم يكن مطبوع **فصل**
 ان يشيعه في العالمين اي يحمله شائعاً ومنشراً في العالمين يفتح اللام من ضارة لازم ومتعد وهو
 فوط من نارة قال الله تعالى فلما اخذت ما حوله ذكر في الكشاف تحتها ان يكون لازماً تحتها ان يكون متعدداً
 ويصير مستنداً الى ما حوله والثالث للجهل على المعنى لان ما حوله المستوفد اما كن واشياء ومنه للعالمين
 بكسر اللام التنا المقصور الضوء قال الله تعالى بكاد سنا برفه والمهدود والعلود ارتفاع من قولك
 سنج للمرتفع كذا في الكشاف قوله لسان صدق اي شأ جبر و ذكر خير وهذا اقتداء بالخليل صلوات
 الله عليه فانه عليه السلام دعا بهذا الدعاء فاستجاب الله دعاءه حتى يحبه جميع اهل الديان مع
 لخلافهم وانتسبوا اليه وادعوا الفهم على دينه وادعوا الله الذي هم عليه حتى يغني الله ذلك فقال تعالى
 ما كان ابراهيم يهودياً ولا نصرانياً الاية

اد لم يطروا انما هو السجوار

الكردى رحمه الله وقال ايضا ذكر في باب الوضوء اذا قمتم وفي باب الخنابة وان كنتم لان اذا دخل على امر
 كائن او منتظر لاحاله كقوله تعالى اذا الشمس كورت وان تدخل على معدوم على خطر الوجود والبقاء
 الى الصلوة من غير مرد اللازمة بالنظر الى سلاسه اما الجنابة من غير مرد العارضة وبظاهرها يستدل
 اصحاب الطواهر وقا الواسيت وجوب الطهارة القيام الى الصلوة وهذا فاسد لان النبي صلى الله عليه وسلم
 صلى خمس صلوات بوضوء واحد فقال له عمر رضي الله عنه واسك اليوم تفعل شيئا لم تفعله فقال عمدا
 فعلت كذا تجرحوا وقال اهل الطرد سببه الحدث لا ورائه وجودا وعدما وهذا فاسد لان السبب
 ما يكون مفضيا الى الشيء والحدث رافع لها فكيف يكون سببا لها وعندنا سبب وجوب الطهارة الصلوة
 لانها تنسب اليها وتقوم لها وهي شرطها فتعلق بها حتى لا يصح قصدا لكونه ارادة الصلوة والحدث
 شرطه بمنزلة سائر الشروط للصلوة واما اللوات عن تعلق اصحاب الطواهر بالاية فذكر في محلها اصول
 الفقه لفهم سلام البردوى رحمه الله في اوائل القياس فليطلب ثم ذكر المرافق لفظ الجمع والتكبير
 لفظ التثنية لان مقابلة الجمع بالجمع تقتضي انقسام من حاد على الاجاد وكل واحد من فصح المقابلة
 ولو قيل الى الكسب لكان الواجب غسل كل رجل الى كعبه احدى فذكر لفظ التثنية لتناول الكعبين
 من كل رجل فان قيل ما ذكرتم من المقابلة موجود في قوله وايديكم وارجلكم فكان ينبغي ان يغسل
 واحد ورجلا واحدا قال رحمه الله تعالى ان يكون الجمع مقابلا بالفرد كما هو مذهب البعض فحتم
 ان يكون مقابلا بالجمع كما هو مذهبنا فاحتطنا وقلنا لا يوجد غسل كل يد ورجل او نقول من غسل
 ما ذكرنا ونحوز ان شئنا في قوله حافظوا على الصلوات بدليل خارجي وقد دللنا على ذلك في كتابنا
 انتهى عليه السلام ولعمارة المسلمين قوله لا بالرفع والنصب الرفع على معنى بتمامها والنصب
 على معنى اتمه من فصح فرض الطهارة الفاء للتفسير والفرض بمعنى المفروض الطهارة فيها الفروض
 والسنن وغيرها فاضاف لذلك والفرض في اللغة عبارة عن التقدير قال الله تعالى سورة انزلناها وفضلناها
 اي قدرنا وقطعنا الاحكام بها قطعاً وفي الشرع عبارة عن حكم مقدّر من حكمه زيادة ولا نقصا ثابت
 بدليل قطعي لا شبهة فيه وقد بينا تفسير الطهارة والغسل موقوف على المسح موقوف على صاب مال الشاة
 فيا حسننا اذ يغسل الدمع كلها واذ هي تديج معها بالانامل

يوم الفتح واربعة
 صلوات يوم الخندق

ثم قد مر غسله بكونها ثلاثة وهي اكثر من ثلاثة فان اليد يشتمل على اعضاء كثيرة غير ان قيل
 ان من شئ وان كانت كثيرة اذا دخلت تحت خطاب احدى جعل كالشي الواحد كما قال الله
 تعالى يا ايها الرسول بلغ ما انزل اليك من ربك وان لم تفعل ما بلغت رسالته ومعلوم ان الرسول
 عليه السلام بلغ البعض قبل ورود الآية وقد خاطبه بقوله فما بلغت رسالته وما طرفة الا
 ان الكل دخل تحت خطاب احدى فصارت كشي واحد فاذا دخل البعض بعضه فكانه لم يفعل
 ذلك من مواصلة هكذا اذا الاستدلال ناقلا عن شيخه رضي الله عنه وعلى هذا الاصل قال محمد رحمه الله
 في الزبادات ان الجمع من غسل القدم والمسح على الخف لا يجوز لان الرجلين حكم وجوب الغسل كغسل
 واحد لان الله تعالى جمعها في من غسل القدم وكذلك يجوز نقل البلية من عضو الى عضو في الجنابة لان
 مجموع البدن حكم شيء واحد وهو قوله تعالى وان كنتم حننا فاطهروا فان قيل سعى ان يجوز نقل
 البلية من اليد الى اليد والرجل الى الرجل الوضوء قال رحمه الله اليدان والرجلان شيان
 حقيقة وشي واحد كما فعلنا بالاشبه به وانما ذكرت وبالشبه الثاني فما ذكرنا ولم نعمل على عكس هذا
 لدلالة العادة فان العادة حاربه في نقل البلية في الغسل دون الوضوء والله اعلم فان قيل ما الحكمة
 في غسل هذه من شئ قيل الحكمة في وجوب غسل هذه من غصاء من وجهه احدا ما ان الله تعالى لما امرهم
 بالقيام الى الصلوة التي هي مقام مناجات ومجمل قرب القرب امرهم بتطهير هذه من غصاء الطاهرة
 لمذكرهم بتطهير باطنهم من الخف والحسد والكبر وسوء الظن بالمسلم ونحوها والثاني امر بغسل هذه من غصاء
 تكفير لما ارتكبوا هذه الجوارم الاجرام وقد وردت في خبار في كون الوضوء مكفرا للثأثم والثالث
 امر بغسل هذه من غصاء لان العدا اذا توجه بخدمة ملكه سبحانه بحمد نظافة واثرها بنية من طراف
 التي تكشف كثيرا ومتى انصرفت نية من الوضوء نظيفة قبلها القلب واحسنها العقل والله تعالى
 شرع لنا ذكرا انه فطرته التي فطر الناس عليها فشرع ما احسنه في عقولهم وارتضوا فيها بينهم
 لان حكمة الكتاب عظم ان الكينات تنقسم الى ثمانية الخاص والعام والمشارك والمأول والطاهر والنض
 والمفسر والحكيم والنفخ والشكر والمجد والمثابة والحقيقة والمجاز والصرح والكناية وسند لالك
 بعبارة النص وشاؤه ودلالته واقصاياه وكل

قسم منها ينقسم على اربعة اقسام معروفة معناه الشريعة ومعرفه اجكامها ومعرفه ترتيبها فالحكم بالحكم
مراده عن احتمال النسخ والتبديل هكذا ذكره المحققون رحمهم الله وهذا النص يحتمل النسخ قال
شيخنا رضي الله عنه يحتمل انما ذكره لما ان الشارع لا يحتمل النسخ بعد وفات النبي عليه السلام وقيل ان
الحكم ما لا يحتمل الا وجهها واحدا كذا ذكره في الميزان والظاهر ان المراد فان قيل قوله وارجلكم يحتمل
المسح واليه ذهب الروافض وسان من جهة ان هذه الآية قرئت بقرأتين بالنصب للرجل في قراءة الجرح فهو
يعطف على الراحم وهو مسوح فكذا ما كان معطوفا عليه وكذا القراءة بالنصب عطف على الراحم وهو مسوح
فكذا ما كان معطوفا عليه وكذا القراءة بالنصب عطف على الراحم من حيث الجرح فان الراحم محله من عراب
النصب وانما صار محمورا اندخول حرف الجر فيه وهو كقول القائل معاوي ساسث قاسح
فلسنا بالحساب ولا الجريد وقيل بجبال في معناه والطير بالنصب الرفع في القراءة بالنصب
تنبيه على من مر الفصل انه عطف على الايدي والعطف على الجمل لا يجوز في موضع يؤدي الى من لئلا ينسب
انما ذكر في موضع لا يؤدي الى من لئلا ينسب انما ذكر في موضع لا يؤدي الى من لئلا ينسب في البيت والقراءة بالجر
عطف على من يدي ايضا وانما صار محمورا انما الجاورة كما قيل في جرحه خرب اي خرب ولا يقال من ساع
المجاورة مع حرف العطف لم تنكح به العرب لا نأقول الجرح يحكم للجوارح من حرف العطف ايضا قال
الله تعالى يطوف عليهم ولدان الى قوله ولحم طير ولحم الطير لا يطاف به وقال الفراء في غير ان مات ابنا له
الى ان بسطه من قس فحاط به مجرورا بالمجاورة بسطام وهو في محل الرفع وان النسخ عليه السلام واظن عليه
وامر من علمه الوضوء او نقول لما كان يحتمل ما ذكرنا ويحتمل ما ذكرتم صار كما يحتمل فتوقف على البيان
وقد روي ان النبي عليه السلام توجاه وغسل رجله وقال هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة الا به فيكون سانا
لما في رواية وذكر في الكشاف ان من رجل من مزارعها الله انه تغسل بصب الماء عليها فكانت مظنة
للإسراف المذموم فخطفت على الثالث المسوح لا تمسح ولكن لينتبه على وجوبه في قتال في صلب
عليها وقيل الى الكعبين فجئى بالغاية اماطة لظن ان يحبسها مسوحة لان المسح لم يضرب له غاية
وهذا يبطل قول من قال ان القراءة بالنصب محله على حاله التحضف وقراءة بالجر على اذا كان تابا ودينين
ومسح تناول هذه من عشاء بالامر ولم يقتصر

ذكر في الجليل

على قوله تناول ان مجرد تناول النص الحكم لا يثبت الفرضية اذ غير من تنصاري الكلام لا يوجب
الفرضية الا اذا كان اخبارا في معنى من مرفوع والمرافق والكعبان ينبغي ان يكون لفظ الجمع ليكون
موافقا للآية كذا قاله من مام بدر الدين رحمه الله وقال ايضا ذكر المرافق والكعبين بعد ذكر فرائض الطهارة بشر
الى ان غسلها واحدا للاختلاف في صرح في المبسوط انه فرضة وما ذكر في المبسوط يحتمل على ما تقدمه
من بعد ان شاء الله تعالى والمرقن بكسر الميم وفتح الفاء وعلى العكس مجتمع طرفي الساعد والعصا والكعب
هو العظم الثاني المنصاع بعظم الساق نقلا حارة كاعت اذا تناول صدرها وروي هشام عن محمد
رحمه الله انه قال انه المفصل الذي في وسط القدم عند مفصل الشراك وهذا هو من هشام لم يرد محله
رحمه الله تفسير الكعب بهذا في الطهارة وانما المراد في المحرم اذ لم يجد نعلين انه يقطع خفيه اسفل من الكعبين
فاما في الطهارة فلا شك انه العظم الثاني كما فسره في الزيادات في قوله لا يدخل في الحدود كالليل
فيما الصوم وكمن في الاخر بعد منكر هذه من رخص هذه الحايطة لا يدخل الحايطة تحت السح ولنا ان
الغاية قد تدرك لئلا يحكم اليها وقد تدرك لغرض الحكم وانما يثبت في ذلك بالنظر في صدر الكلام ان كان صدر
الكلام لا يتناول الغاية وما وراها لو اقتصر عليه يعلم ان ذكر الغاية لمدة الحكم اليها فيجعل غاية من ثبات
انها فلا يدخل تحت من ثبات متى كان صدر الكلام يتناول الغاية وما وراها لو اقتصر عليه يعلم ان
ذكر الغاية لغرض الحكم فيجعل غاية من سقاط فساد في معنى من يستشار بقى الحكم ثابته في الغاية بصدر
الكلام وهنا صدر الكلام وهو قوله عرجل وايدكم يتناول كل البدن من راسه الى رجليه فصار
ذكر المرافق مقرونا بكلمة الى لخراج ما ورا المرفق ان يكون داخل تحت الحكم وبقى الحكم ثابتا في اليد
مع المرفق صدر الكلام لا يذكر الغاية ولا يمنع ثبوته بذكر الغاية اذ هو غاية من خراج الغاية من ثبات
وامسا الصوم فانه تناول يتناول امسا ساعة لغة وشريعة حتى لو جلف لا يصوم فصام ساعة جنب
وكذا اسم من رضى تناول اذ في ما نطلق عليه اسم من رضى وكانت الغاية فيها لمدة الحكم فلا يدخل في
ويحتمل ان يخرج هذه النكته على طريق العقل وهو يقول سلى الجدة لا يدخل في الحدود فلا يدخل تحت سقاط
وهو في الحقيقة قول هو حيا الحلة وهذا الوجه ضعف لان فيه بيان ضعف كلام النسخ في اثباته فها
والوحد من ولا ينفص اثبات مذهبنا وابطال مذهب الخصم

ذكر في الجليل

والله لو ارد به ذلك لخلا قوله بعدنا ولا اسم الله والرجل ايها عز الفائدة وعلى الوجه ورافه بيان
 من غايته من سقاط لا من غايته من مقدار فوجه مقدار الناصية يشير الى ان الفرض شاق ما كان
 من القدر والقوة من وجه او مقدار بلان اصابع معطوف على قوله مقدار الناصية لان القدر المقصود
 عندنا اختلافا قال بعضهم بلان اصابع وموظا هو الرواية عن اصحابنا رحمهم الله لان الله تعالى
 قال وامسحوا برؤوسكم والبا اذا دخلت في الة المسح كان الفعل متعديا الى محله كما بقول مسحت باليمن
 بيدي واذا دخلت في محله المسح في الفعل متعديا الى الة كما في قوله وقدره وامسحوا ايديكم رؤوسكم
 فلا يقتضي استيعاب الراس لان من استيعاب ضرورة اضافة الفعل اليه وهو غير مضاف اليه فلا يقتضيه
 لكنه يقتضي وضع الة المسح وذلك من وجه عادة او غير مكر فصيحة المراد به اكثر اليدوس صلي في اليد
 من اصابع والثلث اكثرها فافهم الكل التقدير في مقام الكل الحقيقي وقال بعضهم المفروض مقدار
 الناصية بالحدث فان قيل لم سمي المجتهد مقروضا والفرض ما ثبت بدليل لا شبهة فيه ومن خلد في
 الشبهة قلنا الجواب عنه من وجه احدهما ان نقول انه اراد بالمفروض المقدور من الفرض عبارة
 عن التقدير لغة قال الله تعالى سورة انزلناها وفرضاها اي قدرناها وقال قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم
 اي قدر والثاني اراد به المفروض عندنا لا المفروض في نفس من حتى ينفي الخواص عند عدمه كما نقول ان
 تعديل كان فرض عند اي يوسف رحمه الله وقراءة الفاتحة فرض عند الشافعي رحمه الله والقعدة فرض
 على اس كل شفع في التوافق عند محمد رحمه الله والثالث ان ادعى ان الذي ثبت فرضيته بالنصر هذا
 خبر الواحد ولا يلزم من هذا ان يكون مقدار الناصية فرضا وهو المنقول عن شمس مائة الكرد في رحمه الله
 حتى لو اكر فرضيته في صحيح الراس مطلقا يكفر ولو انكر الريح او غير ذلك ككفر فان قيل الحديث يقتضي
 بيان عمن الناصية لا المقدار فلم يوافق الدليل المذكور الموافقة شرط منها كما من الشهادة والدعوى في سائر
 رحمه الله الحديث بحمل محضين التبيين وبيان المقدار وقد عرف ان خبر الواحد يصلح مبينا في الكتاب
 والسان في موضع من جملة يكون ولا يخالف الجمل لان الراس مخلوم وانما الاجزاء المقدار ان الثلث
 او الربع ففعله عليه السلام بصرنا فان قيل لم قلنا انه جمل من المقدار والجمل لا يمكن العمل به قبل البيان
 وقد اسكن العمل به قبل السان ههنا لانه لما كان المراد به مطلق

النجاشي
 ٩

البعض يخرج من العهدة ما في ما يطلق عليه اسم البعض كما قلنا في الركوع والجمود قلت اطلق البعض
 غير مراد بالاجماع اذ ذلك يحصل بغسل الوجه فلا حاجة الى اصابع على حدة فعلم ان المراد به البعض
 كذا قرره شيخنا رضي الله عنه وسنن الطهارة قال رحمه الله ما من المعروف بخواهر زاده رحمه الله حد السنة
 ما فعله رسول الله عليه السلام على سبيل المواطبة وتوجربا تياها ويلام على تركها وهي تناول القوي
 والفعل والطهارة محل هذه السنة فكون اضافة الى محله فوجه غسل اليدين قبل ادخالها الاناء
 قال الشيخ رضي الله عنه غسل اليدين فرضه اما تقدم غسلها الى الرسخين من لکنه بنوع الفرض
 حتى لا يحل عليه غسله ثانيا وهذا كالفاتحة فانها تنوب عن واحد من الغسلين وعن الفرض بالنصر
 وذكره بن ناء بناء على عاداتهم لانه كان لهم اتوار على ابواب المساجد وتوضؤ منها في جوارنا الاجان
 في الحمامات بمنزله ذلك وكيفية الغسل ان كان الاناء صغيرا ياخذه بشماله ويصب الماء على يمينه
 ثلاثا ثم ياخذه بيمينه ويصب على اليسرى كذلك وان كان كبيرا كالجب ان كان معه اناء صغير فيغسل
 كما ذكرنا وان لم يكن يدخل اصابع يده اليسرى مضمومة في الاناء ويصب على كفه اليمنى ويدلك الاصابع
 بعضها ببعض حتى يظهر ثم يدخل اليمين من ناء ويغسل اليسرى فاللهي محمول على من ناء الصغير
 فلا يدخل اليد اصلا وفي الكبير على ادخال الكف فوجه اذ استنقظ المتوضي عن نومه يحتمل
 ان يكون هذا الشرط وقع اتفاقا وان غسل اليدين او لا سنة مطلقا ويدل عليه انه لم يقيد بهذا
 الشرط في المبسوط وعقد من خواهر زاده رحمه الله فقال وانما سبب البداية بها لانه لو كان على يد
 نحاسة حقيقة غسلها او لا كيلا يتنجس وجهه من غسل وجهه قبل غسل يده فكذا اذا كان
 به حدث او نومه نحاسة حقيقة لئلا يتنجس وجهه بالغسل ويحتمل ان يكون شرطا ولهذا قيد به في
 من يصاح وشرح مختصر الكرخي وسائر شروحه المختصر وذكرني شرح من ثار انما في اعادة
 العرب ان لا يتنجسوا بالاجساد وبالماء فالنهي عليه السلام انما في جمال تنجس البدن اما اذا نام
 مستنجيا بالاحجار او بالماء فلا حاجة الى غسل اليدين والتمسك بالحدث ان قوله فلا يغسل في
 والنهي العاري عن النكاح بمنع التجريم فكيف وقد آكد بالنون فحرم الغسل قبل الغسل حتى لو غس
 قبل الغسل يصير مرتكبنا المجرم ومن حنابل

شرح

المحترم واحداً وبالفعل يصير مجتنباً فكون واحداً او يقال في الغسل ثلاثاً والله اعلم
امريضة فكون امرأته كغيرها الغاية وبالفعل يصير تاركاً المنهي عنه فكون واحداً
الى اول الحديث لكنه قد اقرن به ما ينافيه وهو قوله عليه السلام فانه لا يدري ان يأت يداه فان معناه لا يدري
ان يأت يده ان كان ظاهر من يده او نجس ومن شدة الحاجة يستحب غسلها ولا يحسن ان يقول لا يدري
بالشك فاذا اتى الوضوء لم يمنع ثلث السنة لا ما دونه في حقه عليه السلام لا وضوء لمن لم يسمع الفسحة
ان حقيقة هذا الكلام يقتضي عدم الوضوء بدون التيمية كما يقال لا رجالة الدار هذا اخبار عن عدم حسن
الرجل فيها الا انه قام الدليل على ترك الحقيقة وهو قوله تعالى فاغسلوا وجوهكم الا انه امر مطلقاً بالغسل
والمسح وما فعله من الغسلين معلومين مما الاسالة واما صابة لمطلق النص يقتضي وجود الطهارة عندها
عن التيمية فمتى قلنا بعدم الجواز عند خلوتها عنها يصير زيادة على النص والزيادة نسخ لما عرفت اذا لم يكن
حمله على نفي الجواز تحل على نفي الفضيلة والكمال كما في قوله عليه السلام لا صلوة لحمار المسجد الا في المحل
ترك حقيقة ما لا جماع صار المراد به نفي الفضيلة والكمال وكانت الجماعة سنة مؤكدة كذا هنا او نقول
هذه عبارة عن النهي محاذ كما في قوله تعالى فلا رق ولا فسوق وانما علمناه على هذا لان الشارع حقيق الوضوء
بدون التسمية فقال عليه السلام من توضأ وذكر اسم الله كان ظهور الجميع بوجهه ومن توضأ ولم يذكر اسم الله
كان ظهوراً لما اصابه الماء فلم يترك اجراءه على الحقيقة فحمل على النهي محاذ فكون امرأته وهو الوضوء
مع التسمية ولا يمكن حمله على الوضوء لما ذكرنا فحمل على ما دونه وهو السنة او نقول ان النهي يقتضي
ان يكون ضده في معنى سنة واجبة فكون سنة فان قيل لم عدلتم عن الوجوب ما قلتم به كما قلتم في القائل
فيل انما جعلنا الفاتحة واجبة لمواظبة النبي عليه السلام على ذلك ولم ينقل المواظبة منه عليه السلام
على التسمية ولان خبر الفاتحة ورد في الصلوة وانما هي عبادة قلبية وخبر التسمية ورد في الوضوء وان
ليس بعبادة او غير مقصود فانقطعت رتبة عن ولا فافاد السنة ولا يقال ان النص الوارد في الوضوء
يقتضي الفرضية كالنص الوارد في الصلوة مع ان احدهما ورد في التسبيح والآخر ورد في الصلاة لا يقال
ظهر ان الخطا رتبة التسبيح هناك حيث ثبت بثبوتها ويسقط سقوطها ولا كذلك في الوضوء وانما شرطنا الشهود
في النكاح مع ان النصوص يقتضية للجواز مطلقاً

المهم

كما ان قوله عليه السلام لا نكاح الا بشهود مشهود تلقته من عدة بالقبول فيكون الرواية مثله على ان
النصوص مخصوصة بالاجماع فيكون تخصيصه خبر الواحد فان قيل المدعى كون التسمية
في سنة متداً ولا دلالة عليه في الحديث قلت لما ثبت انها سنة للوضوء وبما سمي من اوله الى آخره
فقتصر في سنة متداً لتكون للوضوء كلمة لا يبقضه في حقه والسواك سنة المراد استعمال السواك
وموا السواك على حذف المضاف ولا من به لتباس واستسكان ان لولا امتناع الشيء لوجود
غيره لغير امتنع من امر لوجود المشقة والمشفة انما تكون ان لو كان واحداً والواحد يستعمل على السنة
والندب فاذا امتنع الوضوء يعارض بقى سنة لتكون مقتضى سنة متداً بقدره مكاناً او يقال
الحديث بيان انه سنة وزيادة لولا العارض والعارض هو المشقة منع الزيادة في سنة او يقال
انما لم يأمروا باستلزامه المشقة فالمقتضى للامر وجود لكنه لم يأمروا بالعارض المشقة فقتضى هذا ان يكون
سنة متداً اذا عرفت المشقة ولا مشقة في السنة فكون سنة متداً والقرب طاهر او يقال عبارة
لغير الحديث تشير الى ان السواك مرغوب ومجود غائبة وانها سنة ووجه المعنى الداعي الى كونه عاموداً
ومشروعاً على صفة ترتب عليها المشقة وهي العقاب على تقدير التارك قد امتنع لما في مقتضى شرعية
اذا اخلا من هذه الصفة وفي كونه مشروعاً على وجه السنة اخلاوه عن المشقة فكون سنة او نقول
هذا الكلام دل على انه مرغوب فيه فاما ان يدل على كونه سنة او على كونه مستحباً وقد دل الدليل على انه
سنة وهو مواظبة عليه السلام اولاً انه اقوى من من حله كل ثبات كماله وهذا اوضح الوجه في حقه
فعلها اي على وجه المواظبة اذ نفس الفعل يدل على السنة كما قال في الهداية فلما تركه مرة وفعله لغيره
دلالة ليس سنة ويقال ان المواظبة تدل على الوجوب كما قال في الفاتحة انها واجبة لمواظبة النبي عليه السلام
لانا نقول المواظبة من غير تركه مرة دليل الوجوب وقد روي عيشة رضي الله عنها وضوء رسول الله
عليه السلام بدون ذكر المضمضة ومن سئل عن الوضوء انما ذكره هذا مع انه
قال انها سنة لبيان الدلالة على عدم الفرضية لان ما ذكر من الدلالة على كونها سنة لا ينبغي كونها فرضاً
فاعاد هذا لان من لم يسمع كما تعرضت له ثبات تعرضت له ان النبي قال الله تعالى واقبلوا الزكاة
بالقسط ولا تخشوا الميراث وقالوا لا تخشوا الميراث وقالوا لا تخشوا الميراث

قلت أردت
لما فيها بكل الراس

وتحصل من صانع الى صانع اليد من الرجلين والتحمل انما يكون سنة بعد وصول الماء كذا ذكره الامام
صواعق زاده رحمه الله وفيه ما لفت في اتصال الماء اليها من الرواية وتقدره وتخلص من صانع بطر
المباينة في اتصال الماء اليه من لقوله عليه السلام خللوا الحديث وانما عملنا على هذا لانه لو كان دليلا على
المدعى لكان ينبغي ان يقول في لقوله عليه السلام وكان الواجب ان يوجر عن النقير والتشديد النص
انه عليه السلام امر فينبغي ان يكون فرضا الا انه تقاعد عن افادة الفرضية لما انه من جهة واحد فاما
ان يكون واجبا او سنة لا يجوز من ذلك انه عليه السلام علم من عرائق الوضوء ولم يعلمه التخلص ولو
كان واحدا لكانه فغير الشايع فيه لما عسل ثلاث اروي ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
مرة مرة وما هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة الا به ثم توضع من ثوبين وقل هذا وضوء من تضعاف
الله له من جر من ثوبين توضع ثلاثا ثلاثا وما هذا وضوء وضوء من ثوبين وتقبل من زاد على
هذا وانقص فقد تعدى وظلم اي زاد على اعضاء الوضوء او نقص عنها او زاد على الحد المحدود
او نقص عنه او زاد على الثلاث معتقدا ان كمال السنة لا يتحصل بالثلاث فاما اذا زاد الطمانينة
القلب عند الشكر او بقية وضوء اخر فلا يارسى فان الوضوء على الوضوء نور على نور وقد امر بكمال يريه
لا ما لا يريه كذا في المبسوط والتعدى يرجع الى الزيادة لانه مجاوزة عن الحد قال الله تعالى ومن
معد حدود والظلم يرجع الى النقصان قال الله تعالى ولم تظلم منه شيئا اي لم تنقص منه
وتستحب للمتوضي ان ينوي الطهارة المستحبة يكون مدعيا اليه على طر من سج باب في من الجيم ويحجب
والخبر من سلام يعني من النية ارادة الصلوة او عبادة لا تسبغ عن الطهارة فوضو الخلافة
المتوضي اذا نسي مسح راسه فاصابه المحل او جرى الماء على اعضاء وضوئه او علم الوضوء انسانا
فالحاصل ان النية شرط للوضوء الذي هو قربة وعبادة بالاتفاق وانما الخلافة ان الوضوء الذي هو غير
هل يكون منسحا للصلاة ام لا وفيه ان عند الشافعي رحمه الله النية في الوضوء فرض وتأثيره ان
سار على وجهه في صلاة او على وجهه في غيره فانه ان لم يكن فوضوءه باطل فانه من غير عبادة
لدايله لا ولم يشهد حقيقة دليله لكن يرد شبهة اذ معنى لانه الدليل مع تخلف المدلول وهذا
معنى قول الشافعي احترازه عن الوقوع في الخلاف

او يقال لما تحقق الاختلاف فيه فقلنا ان استحبابه ليس كاستحبابه على من تيان لخرج الغلبة بغيره
بالنيات صحتها ان يكون هذا الحدث حجة للشافعي ويدل عليه انه لم يذكر في بعض النسخ وعندنا مستحب
ووجه التمسك على هذا ظاهر لا يفتي ان يكون جميعه على مطلقا بالنية استحقيقه او حكما واول
ليس بمبدأ لوجود حاجتها دون النية والحكم نوعان حكم الدنيا وهو الجواز وحكم القبيح وهو الثواب
الحكم يشملها فكونان مراد غير غايته من ان يقال انها مختلفان والحكم ثبت بطريقين قضاء واعموم
لكن المقضي له عموم عنده او يقال المراد به اعتبار اعمال النيات او من اعمال النيات معتبرة كما في قوله
عليه السلام الطلاق بالرجال ولم يرد به اعتبار ما حققه لما ذكرنا تغيير اعتبارها شرعا واعتبارها شرعا انما
يكون بالنية وصحتها ان يكون حجة لنا ويدل عليه انه ذكر في عامة النسخ او عندنا مستحب فلو ان
المراد هذا لما اعاد ثم نقول لما كان المراد به حكم من اعمال النيات وهو نوعان الجواز وهو حكم الدنيا
والثواب وهو حكم القبيح وما مختلفان لان الجواز يتعلق بكونه مشروطة والثواب يتعلق بصحة
عزمته وهو من خلاص فان من توضع بما رنجس لم يعلم به حتى صلي وصلي على تلك ولم يكن مقصرا لم تعزني
الحكم لفقد شرطه واستحق الثواب لصحة عزمته واذا اصل ريانا وجمعة يجوز في الحكم ولم يستحق الثواب
لفقد خلاص اذا صار مختلفين صار من ميم بعد صيرورته مجازا مشتركا فلا يجوز ان يكونا مرادين
وانما يراد به احدهما اذا دل الدليل كما هو الحكم في سائر المسئلة وقد دل الدليل على ارادة الثواب
وهو من جماع فسقط من حرمان ان يكون مرادا او يقال ثبت الحكم بهذا الطريق يكون بطريقين قضاء
اذا هو جعل غير المذكور المذكور انما يصححنا للمذكور ولا عموم له انه من صفات العظم وهو غير منظوم وقام
نعرض موضعه وقد اريد به الثواب لعماما فتحت به خروا اذ ثبت ما ذكرنا انه غير متعرض للجواز او قبل
معرض للثواب فكونه على النية مرغوب فيها استجلا بالثواب فيكون مستحبا او يقال المراد
به اما حوازه من اعماله ونفيلتها ولا يجوز ان يكون من الاعمال الا انه يردى الى نسخ الكتاب بحرف الواو
لان الله تعالى امر بفعل هذه من اعضا مطلقا وان النبي صلى الله عليه وسلم علم من امر الى الوضوء ولم يذكره
النية ولو كانت واجبة لبيتها فتغير الثاني فان قيل الوضوء طهارة شرعية لعدم الخاصة
على من اعضا حقيقه وحكما فلا يحصل دون النية كالنيم

او يقال انه عبادة لانه فعل بآية العبد باختياريه تعظم الله تعالى ويثاب عليه فلا يستعمل دون النية
قلت اعضاء الوضوء محكومة بكونها نجسة لانه امرنا بالتطهير وبولا تحقيق من النجاسة والماء
طهور بطبيعته فاذا الاتي النجس طهره اولا كالماء والطعام في رواه او من شايء والوضوء شرع
عبادة وغير عبادة فما شرع عبادة نفقرا الى النية ومالا فلا وانما شرطت النية في النيم لان التراب
لم يعقل مطهرة الا في حال اذاحة قربة مخصوصة وبعد صحة من رادة يستغنى عن النية فالشافعي
نظر الى المجلد ونحن نظرنا الى النية في قوله واستوعب الله بالمسح وكيفية ان تضع من كل واحدة
من اليدين ثلاثه اصابع على مقدم راسه ولا يضع من يهام والسبابة ويجافي من كفيه ومهدا الى
القفا ثم يضع كفيه على موخر راسه ومدما الى المقدم ثم مسح ظاهرا ذنبيه امامه يديه وباطنها
بمستحبته في قوله ان عند بعضهم اراد به ما لكاره الله فانه يقول الباء صلة لقوله تعالى ثبتت بالدين
فيصير قدرة اسحوار وسكم وقد ثبتنا وجه الدلالة فما تقدم في قوله فيبدا الفاء للتفسير التزييد
والهامني بذكره راجع الى ما علوه الشافعي رحمه الله لقوله تعالى فاغسلوا و الفاء للتعقيب لا لفعل
وهذا استغنى تقدمه على ما يرد من اعضا تحققت الاتصال للجواز ان حرف الفاء انما ينفذ ذلك
اذا دخلت على غير ذلك من خيارية اما اذا دخلت على فعال اختيارية فلا على ان ذلك في
تعقيب الجملة كانه قال خصلوا هذه الجملة عند القيام الى الصلوة اذا الواو لم يطلو الجمع كمن اذا
خرجت من الدار فاشترى خبزا ولحما وفاكهة يفهم منه مطلق تحصيل هذه الجملة دون الترتيب كذا هنا
ثم ذكره هنا ان النية والتزيت ومنه استيفات مستحب وذكر في شروح المبسوط انه سنة فصل
في بيان نواقض الوضوء البيان من ظهار والنواقض جميع ناقضة والنقض من اضعف من جسام
يراد به ابطال اليقينا ومتى اضعف الى غير ما يراد به الغرض عما هو المطلوب كذا ذكر القاض من امام طه الدين
مع الله كلة كل وضعت لعموم الافراد فتدنا والافراد المعتاد وغير المعتاد كدم من سحاخنة وكلمة
من السيلين غنا والذكر والذكر وفروخ المرأة واراد به خروج ما خرج من غير ما يخرج غير ذلك
يكون علة من تقاض لان العلة عبارة عن معنى يحل بالجل لا عن اختيار فتغير به حال المجلد والغاية
الموضع المطين الذي يقصد للنجاسة وانما

من السيلين غنا والذكر والذكر وفروخ المرأة واراد به خروج ما خرج من غير ما يخرج غير ذلك

صار انما الحاجة لا تقف في هذا المكان تستر عن الناس من وجهه والقبح من حكام ثبته بالنظر
ومعنى النص ذكر اول ما ثبت بالنص ثم ذكر الدم والقبح وموتاهات بمعنى النص في اذخر جاز من
البدن وتجاوز شرط الخروج لان نفس الخامسة غير ناقض لم يوصف بالخروج اذ لو كان نفسها ناقضا
لما حصلت الطهارة لشخصها وشرط التجاوز لان الخروج انما يتحقق بالتجاوز اذ عاين ذلك لان ذلك
يتمى خارجا عادة في حكم التطهير من اضافة الجنس للنوع كقوله تعالى وجبت الجصيدة وكما يقال علم
الطبت اي حكم مو تطهير والمراد به ان تحت تطهيره في الجملة في الحدث او الجنابة حتى لو سال الدم من الاربع
الى قصبة الانف انتقص الوضوء بخلاف البول اذا انزل الى قصبة الذكر لان هناك الخامسة لم تصل موضعها
لمحقه حكم التطهير في من نف وصلت الخامسة الى موضع لمحقه حكم التطهير فان من ستنشق الجنابة
فروض في الوضوء سنة كذا في المبسوط في من ترفعه الى استندت الى النبي عليه السلام قال المطر زرع عفا بالعادة
وفتح العين هو الفصح ولا استدلال بالحدث من وجوه احدها انه امر بالبنا واذا في درجات من وجوه
والجواز ولا جواز للبنا الا بعد من تقاض فعل الحدث على حواز النار بفجواه ومن تقاض معقضا
والثاني انه امر بالوضوء ومن مر للوجوب والثالث انه اباح من نصراف من يباح من نصراف بعد
الشروع الا بعد من تقاض والحواش عما يتعلق بالخضم ان المراد والله اعلم هذه القليلة لان الكثير لا
يليق بحاله اذ مو شئ من كثرة من كل وكيف يظن به ذلك من ان اغلب احواله للوضوء ولانه حكاية حال
لا عموم له ولا ما سلم ان الوضوء من القى هذا وهو غسل الفم عن الخامسة حال القى وانما بعد الزيادة
اذا اراد الصلوة وانما شرط ملا الفم وهو ان يكون حاله لا يكتفه لخروج لان الفم له حكم الطاهر
والباطن حقيقة وحكما لانه اذا فتح فاه يكون طاهرا واذا شئ يكون بالطنبا واذا تمضمض لا يفسد صومه
واذا ابتلع ريقه لا يفسد صومه واذا شئ الحكم في القى من تقاض وعده من شئ في غمره بدلالة من جاء
وقد عرف فان قيل غسل غير موضع الخامسة لا يفتدي اليه العقل فمتى ان يقصر على مورد النص
قلت اخرج الخامسة موثر في زوال الطهارة لان الطهارة مع الخامسة خذلان وهذا القدر مقبول
ومن قصاص على اعضائه من ريقه غير مقبول فلما تعدى من المعقول تعدى في ضمنه ما هو غير مقبول
كسقوط قيمة العودة في باب الردوا في حكمه عليه السلام

انما الوضوء على من نام مضطجعا او بالحدث لا وضوء على من نام في الصلوة قايما او قاعدا او ركعا او ساجدا
انما الوضوء على من نام مضطجعا بالحدث الذي لا يركى عليه انه انما يحضر الشئ الحكم او يحضر الحكم في الشئ
لان ان للاثبات وما للنفي مقتضى اثبات المذكور ونفي ما عداه ولا يقال الحكم لم يحضر هنا لان مقتضى
بغير النوم لانا نقول حصر نفي الوضوء المتعلق بالنوم في النوم بصفة من ضطجعا وانما وجبت الوضوء
على المتكلم المستند لاستوائها المنصوص عليه في المعنى المنصوص وهو استرخاء المفاصل فثبت الحكم فيها
بدلالة النص كذا انما يستحضره من قوله في حكمه والحنون برفع النون لان العقل في من غار يكون مغلوبا
وفي الجنون يكون مغلوبا ويحوز الجرح في حكمه لانه فوق النوم لان العلة للحاصلة بقليل من غار والحنون
من العقل للحاصلة بكثير النوم لان النائم اذا نبت يثبت ولا كذلك المحنون والمغنى عليه فاذا وجب
الوضوء بالنوم فما لا غار والحنون اولى بصره ان الوضوء في النوم باعتبار انه سد الغفلة واسترخاء
المفاصل لان عند ذلك يخرج طاهرا فاقيم السد الطاهر وهو النوم مقام حقيقة الخروج وقد وجد
هذا وزيادة في الجنون ومن غار فيلحقا به ذلك في حكمه القهقهة في كل صلوة القهقهة ما يكون
مسموعا له ولجيرانه بدت اسنانه او لم تبد والفحك ما يكون مسموعا له دون حيرانه والتبسم ما لم يكن
مسموعا له فالقهقهة تفسد الصلوة والوضوء والفحك يفسد الصلوة دون الوضوء والتبسم لا
يفسد الصلوة والوضوء وانما قد بذت ركوع وسجود اجترارا عن صلوة الجنابة وسجدة الملائكة
والقياس على قوله لانه لو كان حدثا لكان حدثا خارج الصلوة كما يبرر حدث ونحن نقول الفحك
في غير الصلوة ليس بمعنى الضحك الصلوة لان حال الصلوة حال المناجاة مع الله تعالى فتعظم الخشوع
عنه بالضحك حال المناجاة وصلوة الجنابة ليست بصلوة مطلقة فلا يكون مناجاة وكذلك
سجدة الملائكة والمخصوص القياس بل يتحقق ما ليس به من كل وجه وانما كان من خبر الخبير اولى
لان الخبر يقين باصله وانما دخلت الشبهة في نقله والراي يحتمل باصله في كل وصف على المصنف وكان
من حتم في الراي اصلا وفي الحديث عارضا وان الوصف في النص كالخبر والراي في النظر كالمعجم
والقياس على الوصف ساكت عن البيان والخبر بان نفسه فكان الخبر فوق الوصف في من بانه السما
فوق الراي في الاصابة ولهذا قدما خبر الواحد

فيها ما مودة بالاطهار بالنقص قد امكنها النقص فحسب كالرجل فيل الامر تناول يظهر الميراث الشعر
ليس من البدن من كل وجه بل هو متصل بالبدن نظر الى اصولها ومنفصل عنه بالنظر الى زواجرها فعملنا
بالانصاف حتى من كل وجه الحرج وهو الرجل وبالا انفصال حتى من كل وجه الحرج وهو المرأة حتى قال
بعضهم لا أحد النقص للآثار والعلو من لهذا **فصل** قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الله السلف
يريدون بالمطاني العلل واجتنبوا عنها اجتراراً من لفظ الفلاسفة حتى استعمال الوجه الطاهر والوجه
عنه الله وكفى لهذا تنبيهاً لمن يتجمل الاسلام وكما فهم اتبعوا السنة فانها وردت بلفظ المعنى دون
العلة قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يجزئكم امر مسلم الا باحدى معان ثلاث ارادها العلة ولهذا قال
باحدى معان ثلاث بدوز النائم سبب وحوب الغسل الصلوة او ارادة ما لا يجزئ فعله مع العناية
لان الصلوة خدمة ومعنى يقتضى ان يكون الخادم منقطعاً عن طرف الا انها توجه بشرط
كالاسلام والبلوغ والتقوى للفتانين وغيره فاضف الوجه للشرط مجازاً كقولهم صدقة الفطر
لان السبب يتعلق بالوجود والوجود والوجود والشرط يضاف اليه الوجود فيشارك الشرط في السبب الوجود
ففي وجه الدفن والشهوة اجتراراً من الشافعي رحمه الله فان خروج المنى كلف ما كان بوجوب الغسل
عنده وانما شرطنا الشهوة لان الغسل يوجب الخبث بالنقص والخبث من انزال المنى منه على وجه الشهوة
ولان قوله صلى الله عليه وسلم الماء عام لا يمكن لحراره على الجموع لانه تناول المذي والودي والمنى
عن شهوة وغير شهوة فيراد به اخص للخصوص والمنى عن شهوة مراد بالاجتماع فلا يبقى غيره مراداً
ثم النص يقتضى وجوب الغسل عند انزال المنى لان الجارية والمجردة رطبت بقتضيه فعلاً او معنى فعمل بقدر
الغسل من المنى ثابت او متحقق في هذا الخبر من الثارء وهو اكثر من غيره فيفيد الوجوب ثم المعتبر
عندما انفصاله عن معدنه وهو الصلابة على وجه الشهوة وعند ان يوسف الشهوة شرط عند خروجه
من ابر العضو ايضا قال تعالى يقول الى يوسف رحمه الله اذا كان في بيت انسان واجتمع مثلاً واستحي
من اهل البيت او خاف ان يقع في قلبهم لريبة بان طاف حول اهل بيته فيمنع من غير انزال في قديمه
مع ان له بقاؤه مع من نزل الموحد ايضا لكر هذا لبيان ان التقاء نفسه كافٍ لوجوب الغسل
وذا القول يصار ورسول الله صلى الله عليه وسلم في الفتانان ختان

الرجل وختان المرأة بناء على ما دلتهم فهم يخشون النساء قال النبي صلى الله عليه وسلم ختان الرجل سنة
وختان النساء محرمة اي من حق الزوج لان جماع المختونة الذي او يكون على طريق التخليد
كالعمرين في القمريين قال الشاعر الشمس طالعة ليست بكاسفة تبكي على فحوم الليل والقدان اراد به
الشعر والقدان المختان موضع القطع من الذكر والانثى والتقادم كناية عن بلوغ كذا في المغرب
وتوارت اي غابت والشمس واسر الذكر وانما ذكر هذا اسداً للباب المجاز ليلاليوهم متروك ان المراد
مما تارة الفرجين وفيه نفي قول الشافعي رحمه الله فان عنده حجب الغسل اذا تجاوز الفرجان فان قيل
قوله صلى الله عليه وسلم الماء من الماء يقتضى عدم وجوب الغسل بالالتقاء قلت نعم بل الحديث الغسل من
المنى واحد او ثابت اما تحقيقاً او تقديرًا وفيه التقاء وحده الماء تقديرًا اذا الغالب مثل هذا الانزال
وقد تحققت عليه اثر من نزال لقلته او لغيره فاقم السد الطاهر مقام من نزال فيكون الماء موجوداً
تقديرًا فحسب الغسل بالحديث فيكون هذا امناً قولاً بموجب العلة ولا بد لو قام هذا الفعل مقام
من نزال حتى وجوب الجدة لان يقوم مقامه في وجوب غسله اولى وبهذا الجحج على وجه الله
على من نصاد فقال توجبون الرجيم ولا توجبون صاعاً من الماء فويل وللحيض اذ به رؤية الدم او
خروج الدم لان الدم اذا حصل بنقص الطهارة الكبرى ولم يحسب الغسل مع سيلان الدم لانه
ينافيه فاذا انقطع امكن الغسل فوجب له جواز الحديث السابق فاما الانقطاع فهو طهارة فلا
يوجب الطهارة كذا ذكره في شرح مختصر الكرخي وقال استاذنا رحمه الله المراد منه الخروج من الحيض
لان الخروج عنه مستلزم للحيض فقد وجد من اتصال بينهما فصحة من ستارة ثم وجه التمسك
بالنص ان حرمة القران موقت الى غاية من غتسال ومن غتسال ولم يكن واجبا عليها بصيرة للحرمة المطلقة
وهو بنقص المشروع فلا يجوز وجه آخر وهو ان حق الزوج ثابت في الحال حال انقطاع الحيض وهو
ممنوع عن التصرف في ملكه للاغتسال فيلزم من غتسال واجبا لما صح المنع لان المناجات والنظرة
لا يصح ممنوعاً الا ترى ان له حق بنقص صاعها اذا كان تطوعاً وليس له حق بنقص الصوم اذا كان فرضاً
وهنا قد منع عن القران فعلم انه واحد وهذا معنى ما استدركه ابو نصر البغدادى رحمه الله حيث قال
منع الزوج من الوطى لاجل من غتسال فلا ولا انه واحد

لم يمنع الزوج عن حقه الواجب لاجله وكان شحنا رضي الله عنه يستدل من حديثه ان اخبار
الشارع اكدر من امر لا زوج واما المأمورة ليس بشرط لصحة من شرط لصحة
من اخبار ولا نه انى حرمة القربان الى غاية مقتضى حرم الغاية لتحق كقفا عناية اليها فقلت
بالوجوب لاجله على الوجود وبيده قوله تعالى فاذا نظرنا وانظر ان الزوج لما منع عن القربان
الى غاية فحرم عليها التمكن ضرورة وبحسب عليها التمكن اذا طلبه منها لما قلت ان حقه ثابت حال
انقطاع الحيض وهي لا تتوسل اليه الا بالغسل وما لا يتوسل اليه الا بالوجوب والابية بحكم كونه واذ اثبت
هذا فمادون العشرة ثبت فيها لانا تعلم ان وجوب غسلها باعتبار خروج الدم وقوله
العشرة فثبت الحكم فيها بدلالة النص وحكمه لانه اقوى من الحيض اخذ موثقت بنفس السبلان
بخلاف الحيض وحكمه تعالى فاغسلوا وجوهكم امر بغسل الاعضاء الاربعة عند القيام
الى الصلوة فمما زاد على هذا فقد زاد على النص صرح الواحد وانه نسخ فلا يجوز دأنا لم يقل بالوجوب
لان النبي صلى الله عليه وسلم قال حدث اخبر من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل فهو افضل
فحكمه وليس في المذي والودي غسل وانما ذكرهما منا لانها شابهان المني وهذا لان المني خاثر
ابيض يخرج دفقا ونكس منه الذكر ويخلو منه الولد والمذي رقيق يضرب الى البياض يخرج
عند ملاعبة الرجل اهله والودي رقيق يخرج بعد البول وتفسير المياه ما ثور عن عائشة رضي الله عنها
فوق وفيها الوضوء فان قيل قد استفيد وحرم الوضوء بقوله كل ما خرج من السبلين فاي فائدة
في اعادته قيل هذا اثبات بعد النفي لتأكيد النفي الاول لقوله تعالى ما هذا بشرا ان هذا الاكل
كريم وقوله يخفون انفسهم ما لا يبدون لكن كذا قال الشيخ من مام بدر الدين الكوردي رحمه الله فان قيل
لما وجد الوضوء بالبول السابق فاي فائدة في وجوبه بالودي قال من سناد رحمه الله للحوادث هذا
من وجوه احدها ما ذكره سمس من تلوا الى رحمه الله ان المراد به نفي من غسله والثاني ان وجوب
الوضوء بالبول لا ينافي وجوبه بالودي فقد ذكره من تلوا الى رحمه الله ان المني ثم بالثم بال
بعد الوضوء بالمرأة الثالثة والثالثة كما بعد الاولى لان الوضوء الواحد يكفي للكل بل اعلمه ما ذكرني
نوادير من سماعة ان من حلف لا يتوضأ من العات فيا لثمة

رفع ثم توضأ فانه يحث في حقه فعلم بان كل واحد هو واحد للوضوء اذ لو لم يكن الرعا من جنسا حث
في حقه لتقدم البول وكذا الوضوء لا يغتسل من فلانة فجامع احراة غير فلانة ثم جامع فلانة
واغتسل حث في حقه ويكون من غتسال منها والثالث ما ذكرني مبسوط فخر من سلام الردوي
ولا يظهر حكمه بعد البول الا ان يتخلل بينهما وضوء بول فتوضأ ثم خرج الودي حقه الوضوء
والرابع فايده تظهر فمع سلس البول اذا اودي في الوقت يتوضأ وللحاضر ان من شكا انما اورد
على هذا فاما على ما فسر في الخزانة والخصال والنظم ان الودي ان جامع ثم بول يغتسل ثم
خرج منه شيء لزج فلك والساد ما ذكره مام خواهر زاده ان الوضوء بعد الودي لو تصور
من يتقاضى كما نقول بعض مساييل المزارعة ويجوز في قياس من الى حنفية رحمه الله اي يجوز لو كان
يؤري حوازاها وفي الوجهين الاخرين نوع ضعف لكن يتبع السلف في امرادهما ومحمد والودي ما
يخرج عقب البول يحتمل ان يكون هذا التفسير له وفيه تنبيه على ان الغسل لا يجب لان المذي لما لم
يحد الغسل مع انه اشبه منه بالمني لأن لا يحبه اولى واجرى ويحتمل ان الودي لما كان صفة هذا
فيكون الودي من تواع البول فيكون حكم البول الى هذا الوجه اشارة في الزاد وغيره من الشروح
والله اعلم فصار اعلم ان الغث يطبق على الحقيقي والحديث يطبق على الحكمي والنسب
ونقص من حدات ليس للاختصاص بها فان الغث الاخبار تشارك في حدات في هذا المعنى لكنه لما
تقدم بان الطهارة بين الكبرى والصغرى ما ينقصها فاحتاج الى ان يحصل له طهارة بان
وهو الماء المطلق فصار على هذا الحقيقي الالف واللام فيها للتخفيف اي الطهارة من حدات التي سبق
ذكرها من الحيض والنفاس والخباء وغيرها فوجه والغسل المعتاد بالماء المطلق اعلم انه لا بد من ارجاع
مقدمات لتتم من استدلاله وان يقال امر بالغسل فيقتضى من له التي يحصل بها الغسل والامر مطلق المطلق
ينصرف الى المعتاد والمعتاد الغسل بالماء المطلق وهذه المياه مطلقة فنصرف الى امر اليه والمطلق اصطلاح
اصول الفقه المتعرض للذات دون الصفات بالنفي ولا بالاثبات المراد به هنا ما يثبت الى اتمام الناس
مطلق قولنا الماء او يقال المطلق لا يحتاج في تعريفه الى شيء اخر والمقيد لا يعرف ذاته الا بالقيود
كذا قاله من سناد رحمه الله وقال الطهور البلع في الطهارة

وقال ثعلب الطهور ما كان ظاهر في نفسه مطر الغيرة وقال المظن ان كان هذا زيادة بيان لنهاية
فصوات والاقلين فحوال التفسير في وقاس هذا ما هو مشتمل من فعال المتعددة كقطع غير سديد
وفيه كلام ذكره الزجاج في قوله ولا يجوز ما اعتصر من الشجر والتمر من صلب في هذا ان التوضي
بالماء المطلق جاز ما دامت صفة من طلاق وناقصة ولم يخالفه النجاسة واذا بطلت صفة من طلاق
لا يجوز التوضي به لان الحكم عند فقد حنق المالا السليم وطلاق من صفة من طلاق بغلبة الممتزج او كمال
من ممتزج وغلبة الممتزج بكثرة من جزاء وكما من ممتزج بمطبخ الماء بالخلط الطاهر او
بشرب النبات الماء حتى يبلغ الامتزاج مبلغا متنع خروج الماء منه الابعلاج ولا ممتزج
بالمطبخ انما منع التوضي به اذا لم يكن في كبر ممتزج مقصود للغرض المطلوب من التوضي وهو التظيف
كالاشنان اذا طبخ بالماء فانه يجوز التوضي به لان هذا الامتزاج مقصود للغرض المطلوب من التوضي
ومو التظيف ومن ممتزج ما هو خلائط بين الشئين حيث نشع احدهما في من خرج من متنع التمييز
اذ اعرفنا هذا فبقول لا يجوز التوضي ما اعتصر من الشجر والتمر كمال الامتزاج لانه لا يخرج منه ببلعاج
وهو العصر وجوز ما الماء الذي يعطر من الكرم لانه يخرج من غير علاج وجوز ما الزعفران يعني اذا لم
يمطخ بالزعفران لعدم كمال الامتزاج فالوجه الزعفران على الماء بان كان لجزاؤه اكثر لا يجوز لغلبة
الممتزج قوله ما اعتصر بالغرض كذا سمعت من استاد رحمه الله والتقليد بالاعضار يدل على
انه لو اعتصر بنفسه يجوز التوضي به لانه ليس بمطلق لانه لا يقيم بمطابق قولنا الماء في الطهارة
من الحدث حواشيه شككوا بان يقال ان لم يكن ماء مطلقا ومنصوصا عليه كالحكم شبهه بطريق القياس
كما قال في من خباث مقول القياس انما يستقيم ان لو كان الحكم في الاصل ثابتا على وفاق القياس وليس
كذلك فان من عصار طاهرة حقيقة وشرعا اما حقيقة فلا فها لم تصبها النجاسة الحقيقية واما
كما فلا لانه لو صلى جازل محدث او خنت يصح صلاته ولو كان نجسا لما حازت الصلوة معه كما لو كان
مع عدم ويطهر الطاهر محال لان الطهر اما اثبات الطهارة كالعظيم اثبات العلم او ازالة النجاسة الطهارة
ثانته فلا يمكن اثباته لان الحاصل لا يمكن تحصيله والنجاسة زائلة فلا يمكن ازالته الا بالانحلال
واذا كان على خلاف القياس مقتصر على مورد النص

لما عرف ان كل حكم ثبت بحلف القياس غيره عليه لا يقاس الا اذا كان معناه من كل وجه فحينئذ
ثبت بالدلالة لا بالقياس وان معناه لان الماء المطلق يعز وجوده ووجوده ووجوده ووجوده
وجوده ولا يوجد تخالفا قوله فاعرفه عن طبع الماء خرج مخرج التفسير لقوله غلبه عليه غيره انما
لا يجوز لانه صياحشا لغز وهذا الاستعمال مضافا فيقال الماء الباقلا فان قيل مثل هذه مضافه
موجوده فما ذكرت من المياه المطلقة لانه يقال ماء الوادي ماء العين قلت اضافة الى الوادي
والعين اضافة بعريف لا تقيد لانه تعرف ما هيته بدور هذه من ضافه وبفهم عطا قولنا الماء محلا
ماء الباقلا واشباهه فانه لا تعرف ما هيته بدور كذا القيد وان صرف الوهم اليه عند من طلاق
ولهذا اصح نفي اسم الماء عنه فقال فلان لم يشرب الماء وان كان شرب ماء الباقلا والمرق لو كان
ماء حقيقة لما صح نفيه لان الحقيقة لا تسقط عن المسمى ابدا ويكذب نافيها وهكذا كما يقال صلوة
للجمعة ولحم من بل و صلوة الخنزيرة ولحم السمكة تأكل تفهم قوله وما الباقلا يريد به اذا كان مطبوخا
فوقه اذا كان خلا فدخل الماء فهو من قبل ما ز غلبه عليه غيره ولو كان خالصا فهو من قبل ما اعتصر
من التمر ثم روعيت صنعة اللذ والفن التي من انواع على المعاني والبيان فقوله ولا يجوز ما اعتصر
ولا بما غلب عليه لفظ وقوله كالاثرية الى قوله والمرق نشير ونظيره قوله تعالى ومن رحمة جعل لكم
الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله كذا قاله الشيخ العلامة بدر الدين الكردي رحمه الله
ومن شربة المتخذة من الشجر كغراب الترياس ومن التمر كالرمان والعنب وقال ايضا رحمه الله القسم
منه وانما يقابل بالحقيق حتى تناول مطلق قوله وانزلنا من السماء ماء طهورا كما تناول الرقيق مطلق قوله
الرجل كل ملوك اجرة والقسم الثاني مقابل بالمكاتب فان الملك منه ناقص كل انتقص ماهية الماء في
فاذن لم تناول مطلقا بقوله فلا يجوز التوضي به والقسم الثالث وهو ما اذا كان الخلط شائطا فاما
مقابل بالمدبر اذا الملك فيه كامل والرق ناقص بليل حل الرطب فحينئذ لم تناول مطلقا من حيث ان الخلط
شئ طاهر وهذا لا يؤثر في وصف الماء من حيث القطع واثبات وصف الطهارة بل يزداد تأثيره بهذا
كذا افقره رحمه الله في قوله للمختصر قوله فغير احدا وصافه وهي اللون والريح والطعم فان غير
احد من وصفات في طاهر وان غير من شئ من صفات طاهر

وما في المعاش من الذي يكون قواله ومثواه في الماء ونقير الدليل ان الجراحة من خاصية الدم ولو كان
لها دم لكان لها حرارة لان طبيعتها تنفك عنه ولو كان لها حرارة لانتطفت مدوام السكون في الماء
لمضادة بين الطبيعتين ان الماء بارد رطبت والدم جاز رطبت في طهارة في حداث قديها
لما انه يحوز ان الابخاث به على رواية عن علي حنيفة رحمه الله على ما سيجي في باب من نجاس انشا الله تعالى
فيهم وعلمهم جماع ذكر فخرهم سلام في البسوط لجمع اصحابنا عنهم الله ان الماء المستعمل في الوضوء
ومن غسل لا يحوز استعماله ثانيا لكونه اختلفوا في طهارته ونجاسته فعلم هذا انه اذا اذبه اتفاق
العلماء الثلاثة او اذابه ما اذا كان المستعمل محدثا فانه طاهر غير طهور عند زفر وموافق
السامعي رحمه الله اوله بعد ذلك الخلاف خلافا لما ان هذا كما لم يجمع عليه كذا اشار فخرهم سلام
في الجابح الصغير قومه وانما الخلاف في النجاسة فعند ابي حنيفة رحمه الله نجس نجاسة غليظة وعند
ابي يوسف رحمه الله خفيفة وعند محمد رحمه الله طاهر غير طهور والفتوى على قول محمد رحمه الله كذا في الزاد
فيهم او استعماله البدن على وجه القرية بان كان متوضيا فتوضا مرة ثانية ليكون نورا على نور
وهذا عند ابي يوسف رحمه الله لان الفساد شئت عنده بالامر من عند محمد رحمه الله ما قام القرية
فحسب وهذا الخلاف يظهر فيها اذا سال الماء على الاعضاء على وجه التبرج يحوز التوضي بذكر
الماء المستعمل لوجه عند محمد خلافا لابي يوسف رحمه الله فيهم وكل افعال في موضع ههنا
لكنه وقع بطريق الاستطراد لان بعض الكلام اشارة اليه وما قوله والوضوء منه لا فاعلم لغيره
المذكور كذا في المغرب اي شكرة مرادها جزم ما يضاف اليه وقد وصفت بصفة عامة فيتعلم
كذا ان الله تعالى فيهم الا حله للغير قال ما مام العلامة بدر الدين رحمه الله قدّم الخضر على
فيهم لانه مشترك فيهم والخضر بهان وتقدم الشرف فيهم الله تعالى السابقون السابقون
اولئك المقربون لما ان هذا الموضع موضع الاهانة كما في قوله تعالى اهدمت صوامع وبيع ومساجد
لما انه ذكر بلفظ التهديم فيهم والكناية تنصرف الى المكاني الاقرب الكناية ما استمر المراد به
مثل الفاظ الضمير وانما سمي بها لان المراد منها لا يعلم الا بالقرينة المقدم عليها وصرها الى
اقرب المكينات اتيين للمراد فيصرف اليه قال الله

وانما خذ الماء حكمة في شرب او في الاكل
واسفر من كان كذا الخارجه الصادرة الشهد

تعالى واشكر وانعم الله ان كنتم اياه تعبدون فان قيل الكناه كما تنصرف الى المكاني الاقرب تنصرف
الى المقصود في الكلام وهو المضاعف كما يقول لقيت ابن عمار في خدمته وقال تعالى وان تعلموا
نعمه الله لا تحصى ما قيل لما عارضه لصلان فصرفه الى مافيه اعمال الاصلين الى من صرف
الى مافيه اهل اخدمها وفي الصرف الى الخبز اعمالها اذ هو مشتمل على اللحم وغيره ولا كذلك اللحم
كذا ان الاستدلال فيهم وشعر المستد ان اذبه ما سوى الخضر لان شعره نجس الصوف للنعيم
والوبر للابل والشعر للمعز وورثا ما يتخذ من الشيا وبه منعة كذا ذكر في شرح التاويلا
فيهم مطلقا يعني ذكره مطلقا فيكون شاملا للمقادير اجمع فتناول شعر الحن وغيره وبه
خبر حن حن من متنان ومن متنان انها يكون بالظاهر لان استعمال الشعر النجس مكره شرعا وطبقا
فيهم لان الميتة ما زالت الحياة عنه والسن سائر رحمه الله الموت صفة وجودية عندنا قال الله تعالى
فطاف الموت والحياة فالعدي لا يوصف بكونه مخلوقا فمعرفة بزوال الحياة وبما اجر عدي لا يصح
وانما يصح على قول الفلاسفة فافهم يقولون السكون عدم الحركة ههنا شأنه ان يتحرك الضدان صفتان
وجوديتان متعاقدتان على موضع واحد ومستحيل اجتماعهما كذا قال فيهم سائر رحمه الله فيهم والمحل
اي المحل الذي له ضدان والاقدر مخلو المحل عن الضدين بان كان له اضداد لان من شأن الضدين ان يحول
ارتفاعهما بخلاف النقيضين وانما فيه التوافق اشكال وموان يعالج حذو نام بحياة من قبل
فكان حيا كالاذن وسائر من طرف فيقول النمو لا يدل على الحياة الحقيقية كنمو النبات وانما يدل
على الحياة النامية وهو محاذ واعتاقوله تعالى وكنتم احواتا فاجياكم صهلا ان يكون قال ذكر على
اخذ الميثاق والمراد بقوله تعالى من شئني العظام ومني ليعم منة الى ما كانت عليه غضة رطبة في بدن
حي حقياس كذا ذكر في الكشف وذكر من مام المعروف بحج اهرا زادة رحمه الله انه اراده اصحاب
العظام والله اعلم **فصل** مسائل في ما يمتد على اتباع الآثار اذ القياس فيهم الشير
اما ما قاله بشر انه يطم راس البير ويحفر في موضع اخر لانه وان نزع ما فيها يبقى الطين والحجارة
نحسا واما ما نقل عن محمد رحمه الله فانه قال اجمع رأيي وراي الى يوسف ان ما البير في حكم الحاري
لانه ينتج من اسفله ويؤخذ من اعلاه فلا يتنجس بوقوع

فهي
الماء

الخامسة فيه كجوز الحمام اذا كان يصيب من جانبك فخذ من جانب لم تنتج ما دخل اليك النخلة
قلنا وما علمنا لو امرنا بزرع بعض الارز ولا مخالف السلف فلا الاستاد قوله نزلت اى البئر
والمراد ماوها اطلق اسم المجلد على المجال كقولهم جرى النهر وسال المنزات وانما علمنا على هذا الارز
بزرع الخامسة لا يظهر البئر فلا يتم جواب المسئلة بقوله نزلت لسان حكم المسئلة وفيه وكان
نزرع ما فيها طهارة لها يشيطن انما لا يحتاج الى غسل الاجزاء وغير ذلك من حيث لا يتوكل
الى الواجب اى الشئ الذى يتوكل الواجب الا بذلك الشئ تحت ذلك الشئ كوجوب ذكر الواجب بالصغير
فيه يوجه الى الموصوف كذا المستكر في كونه موجه الى الواجب وهو التحريم
الخامسة فالنظر عن الخامسة ولما لا يصلح هذا الواجب الا بزرع جميع الماء لشيوخ الخامسة
في اعراب الماء بزرع جميع الماء لا لانه بل يصلح بواسطة الى النظر عن الخامسة وهذا كما مقتضى
فانه جعل غير المذكور المذكور انما هو المذكور وهما جعلنا غير الواجب لاجل يصلح الى الواجب
فمن في العدة اخضع السطح كان ما هو انصب السليم وكما ما هو بالتوضي ما هو بتخصيص الدلو والرشا
وهو سقا وهذا الان الشئ اذا ثبت ثمة ما هو لوازمه وضروراته كذا قرره من سائر اوجه ذكرى
المغرب السوداء طوية طويلة الذنب على قدر قبض الكف وفته سائمة ابرص من كبار الوزن وفيه
احتسب السبب الطاقه وعلى جنبها اى قدرها وفيه فيها قيد بالوقوع في البئر لانه لو وقعت
في حجت اقرن الماء كله كذا في المبسوط وفيه عاين عشر من الخليلي عشر من بطون الحجاب السلول
بطون من سيجاب هذا بعد اخراج الفارة حتى لو نزرع عشرون دلوها وما فيها لم يظهر لان على الخامسة
قائمة كذا في المبسوط وفيه بحسب كبر الدلو وصغرها والى ما م يرد الازرع الله الكبير ان اذ على الصاع والصغير
مادون الصاع وفي المبسوط الشيخ من سلام خواص زاده رحمه الله قد رده هذا الدلو بالصاع فلو جاء وابدو
عظيم سبع فيها عشر وصاعا فاستقر به مرة واحدة لجره والله اشارة في الكساح حيث قال ابوهم
فولم يحدث اى سعيد الحدرى رضي الله عنه مراده في المسلمين فانه ذكر في خبر من سلام رحمه الله في المبسوط روى
ابو سعيد الحدرى رضي الله عنه عن رسول الله عليه السلام انه سئل عن فارة تموت في البئر قال نزرع منها عشرة نزرع
دلوها وذكر في الهداية روى عن ابي سعيد الحدرى انه قال

في الدجاجة اذا ماتت في البئر نزرع منها اربعون دلوها ثم ان كان مرفوعا وطامرا وان كان موقوفا
عليه فهو كما مرفوع من من المقادير فان قيل قد مر ان مسالين بار مبنه على تساع من ثار
دون القياس مع النص ورد في الفارة والدجاجة وسادى وقد قيل ما يجادلها بها قلنا
بعد ما استحكم هذا الاصل صار كالذي ثبت على وفاق القياس من التفرع عليه كما في حارة
وغرها من العقود التي ياتي القياس حواها وفيه ان الوسط الى العدل اقرب تحتل ان يكون
اقرب بمعنى القرب كما في قوله السابق من شح اعد لاني مروان كانا قلنا عاد لاني مروان
وانما قلنا انه قرب الى العدل لانه دل الدليل على انه نزرع الكبير لانه احوط لكن فيه بعض المحرر
وذلك الدليل على انه نزرع بالصغير لانه قد ما روتنا لكره تركه حنيطا لحوار ان لا يبقى فيه اجزاء
الخامسة فقد تعارض الدليلان ومن صحت في التعارض الجمع فالعدل ان يجمع بين الدليلين على وجه
يكون العمل بهما من كل وجه لكنه لا يمكن والوسط قريب اليه لانه ذو حظ من الجانبين اذ هو اكبر من الصغير
كما ان الكبير اكبر منه واصغر من الكبير كما ان الصغير اصغر منه او يقال لما كان للكبير والصغير جهة في
العدل على ما ذكرنا كانا قريين الى العدل فالوسط يكون اقرب منها اليه ضرورة وعلى هذا يجري من قرب
على حقيقة او يكون معنى قوله لان الوسط الى العدل اقرب ان الوسط عدل كما ذكر في شرح التاويل
في قوله تعالى هم للكفر بهذا اقرب منهم للايمان اى هم اقرب على الكفر واقبله مع وجود الكفر منهم حقيقة
على القرب اليه قبل الوجود كما قال تعالى ان الله قريب من المحسنين اى لم لا على القرب اليهم قبل الوجود وفيه
احتسب به قال المطرزي احتسب بالشئ اعتدبه وجعله في الحساب وفيه حصول المقصود وهو نزرع قدر الواجب
والجواب عن كلام الحسن رحمه الله ان الشرح لما امر بزرع الدلو المقدر تعلق الحكم به وسقط اعتبار
الجران لان معنى الجران متحقق هنا الا ان ذكره بيان ساعات هذا في ساعة واحدة والمقصود متحقق
ومما انفصل النحر عن الطاهر فوحدة تركه حكمه عليه وفيه وان كانت البئر معينة قال اللهم في ماء
معين لم معينون من عنت الماء اذا استنبطت وفي المغرب معين اى ذات غير حارة من قولهم عين
معينة والقياس ان سال معينة لان البئر مونة وانما ذكرها جملا على اللفظ او توهم انه فعل متحقق
مفعول وفيه نزرع جملة فعلية وقعت تفسيرها

لقوله حيينا ان لا يمكن نزعها في وجه نزع ما فيها جملة جالية وفيه لغزها هو المسئلة التي
ذكرت هذا وان كان يعرف منزله اذ في ذلك في بعض شروح المختصر فوجه وتوهم انه جواب المسئلة ولم
مذكر لغزها هو غلط وقع من الكاتب وطرف معرفته ان ترسل قضية في الماء وتحمل المبلغة علامة ثم
نزع عشر دلائلا ثم منظر كمن انتقص فلما انتقص الخبر علم ان السر مائة دلوقه لان الشك وقع
في مائة مائة من ان الماء كان طاهرا بيقين مائة وقد وقع الشك في النجاسة واليقين في الشك او يعلل
النجاسة متيقن بها في الخارج وفي المانع شكوك فلا شئت النجاسة في الماضي بالشك في كونه والوقوع من الحادث
كانه هو ان كلام الخصم وموان يعال الموت فيه ومن يتفاح دليل تقدم الوقوع فقال الوقوع من الحادث
فضايق لما اقرب زمان وجود الان لا صلة للحوادث بعدم وطرح راي في ثوب نجاسة لا يدري حتى اصابته
وكذا اذا مات المسلم وله امرأة نصرانية فماتت مسلمة بعد موته وقال سلمت قبل موته وقال الودعة سلمت
بعد موته فالقول لهم ولله ان الموت في جسد عقب سبب طاهر فيضناز الله وان اجتمعا ان يكون الموت
لان السند الموهوم لا يعتبر في مقابلة السند الطاهر كمن راي انسانا ميتا وفي عنقه حية مملوكة يغلب على
ظنوننا ان الحية فضيلة كذا ذكره شمس ممة الكردى رحمه الله وكمن جرح انسانا فلم يزل اصاحبه
فراش حشرات وانه يضاق الموت الى الجرح حتى نواخذ الجرح وان اجتمعا الموت في الجرح كذا ذكره في المسوط
وكذا اذا وجد القتل في محلة يضاق القتل الى محلة المحلة وان اجتمعا انه قتل في موضع لغزهم حل الى
هذا الموضع واذا شئت هذا فنقول وقوع الحيوان في الماء سبب لموته عادة فوجب اضافة الموت اليه حتى اضمنا
اليه شئت تقدم الوقوع طاهرا لان الحيوان لا يموت في الماء كما وقع ولا بد له من اضطراب ومعالجة ساعات
فقد رنا ذلك يوم وليلة لان ما دون ذلك ساعات لا يمكن ضبطها ومتى كانت متفتحة اذ ذكر على بعد العهد
فقد رنا ذلك ثلاثة ايام ان ادنى جرح القادم ثلاثة ايام الا ترى ان مخرج قبل ان
يصل عليه صلى على قبره في ثلاثة ايام واما مسئلة التوب فقد
قبل على اللات وفي كونه وفي مسئلة الميراث البراءة تحتاج الى الاستحقاق
والطاهر لا يصلح حجة له وانا يصلح للشيخ والواحدة مائة الدافعون

فصل السور بقية الماء التي يبقونها الشارب في الاناء ثم استعمل لبقية الطعام وغيره
وهنا سأل انواع اربعة طاهرة ومكروه ومشكوك ونحوه **صل** ان نظر الى اللعازط
مكون ما يكون لعابه طاهرا يكون طاهرا وما يكون نجسا يكون نجسا وعلى هذا فاعتبر ونفع من المكروه
انه طاهر لكن في ان موقضا بغيره والكراهة اما شئت باحتمال النجاسة بخلاف الباطر او سقوط
النجاسة لضرورة يمكن الاجترار عنه في الجملة اخذت هذا فنقول سور في على الاطلاق طاهر للنجس
والنجاسات الكافر والمسلم فيه سواء لقوله عليه السلام من شرب من سور نجسه كتب له عشر حسنات واما
سور من شرب الحجر مستثنى لان الكراهة لعاد خرفان قيل سفي ان يكون سور للنجس نجسا على قولك
يوسف رحمه الله لو حود اسقاط الفرض عنه قيل على احدي الروايتين عنه لم يرتفع الحادث هنا نفيا للجرح
وفي الرواية اخرى وهو قولك حيفه الله بسقط الفرض عنه الا انه لم يحكم بنجاسة الماء نفيا للجرح
كذا ذكره امام الميعروف بحوازه زاده في مبسوط فله لان لعابه طاهر لانه يتولد من اللحم والحم شدي
طاهر لان اغذيته طاهرة واما لا يوكلا لغيره وشرفه وقوله عليه السلام الهرة ليست نجسة نكرة في موضع
النهي فتقضى ان لا يكون نجسة بوجه ما وفي الكراهة شئ منها خصوصا اذا كانت للنجس قال الشرح امام
الكردى رحمه الله ان الله تعالى اباح للمالكين ومن لم يبلغ الحلم ما ورا قبل الفجر وبعد العشاء حين
الظلمة وبين علم ذلك وقال تعالى طوافون عليكم بعضكم على بعض ثم اخذ رسول الله صلى الله عليه وآله من هذا العلم
في الهرة فقال في الهرة ليست نجسة للحديث ثم ليقول علماء ونا سور سواكن البيوت بالهرة بعد النجس
وانما كان الطوف مؤثرا لانه تنضم للجرح وللجرح قاتل في اسقاط الجرمات الا ترى ان المسئلة يحل بحالة
من اضطراب ومن كراهة لهذا في الهرة شئ والقاضي امام طهيري الدين السبع ملخوذ من السبع
وهو القهر وسعى يوم القيامة يوم السبع لانه يوجد في القهر على اعداء الله تعالى فالهرة على هذا السبع
لقهرها الجراثيم ثم وجه التمسكه ان النبي صلى الله عليه وآله لم يرد به الحقيقة لانه ما بعد بيان الحقايق فنقول
المراد بالحكم والحكم انواع نجاسة السور وكراهة وجرمته الجحيم ثم لا يخلو اما ان يجوز في جميع
من حكمه وسوغه يمكن لان فيه قولا بنجاسة السور مع كراهة وانه لا يجوز او في حرمة اللحم وانه لا يجوز
لما اخذت من النبي صلى الله عليه وآله السلام عن كل ذي ناب

من السباع أو في كراهة السور وهو المرام أو في نجاسته وإن لا يجوز أيضا إذا نجاسته منتفئة بالآجام أو كادى
أو بالضرورة أو في الأول مع الثاني وهو غير جائز لما ذكرنا ولين كان فالقرب طاهر أو في من واج مع الثالث
وقدم القرب أو في الثاني مع الثالث وقدم أيضا فإن قيل إنما يستقيم هذا الكلام أن لو كان هذا
الحديث وارد بعد تحريم السباع قلنا حرمة السباع قبل ورود هذا الحديث لا تخلو إما أن كانت
ثابتة أو لم تكن فإن كانت ثابتة فظاهر وإن لم تكن ثابتة لا يكون للحرمة من لوازم كونه سبعا فلا يمكن جعله
مجازا عنها أو نقول استدعاء لا يجوز أن يكون حرمة اللحم مرادة من هذا الحديث لأن فيه جعل كلام رسول الله
عليه السلام على ما عادة لا على ما سواه وكان هذا الحديث سابقا أو متبوعا تأمل تدبر في سورة الاحزاب
المخللة مكره قيد لها لأنها ان كانت مجبوسة بحيث لا يصل منقارها إلى تحت قدمها لا يكره لأن من صر فيها
الطهارة نظر إلى اللحم والكراهة باعتبار محال طهاتها النجاسات وقد حصل الأمن في قوله وكذا سور
سباع الطير القياس أن يكون سورها نجسا لأن لحمها نجس كسباع البهائم ثم وجه من سيجعل في ما يشرب
منقارها وهو عظم وعظم الميت طاهر فجعل اللحم أولى وأنت سباع البهائم ففسدت نكاساتها ورطب
لحمها لكن من عاداتها تلتصق فاشبه المخللة فكان طاهر مع الكراهة لاجتماع النجاسة في عظمه اللام
خمر وأنتكم التخيير التغطية ومنه الخمر والخمر لتغطية العقل والراي وطاهر النص بفضة النجاسة لكنها سقطت
بالضرورة الطور في سور الخمر والبغض مشكوك فإن شيئا من احكام الله تعالى لا ينظر في الشك لكن انقول
الحكم عند الله تعالى معلوم به والشك لنا وحاز ان تعارض امارات في الشرع من غير ترجيح في حقنا اما لا يجوز
في الدليل العقلية قال الخمر سلام البردوى رحمه الله انما سمعناه مشكلا لتعارض خياره وثاني ابحاثه
وجرمته فانه روى ان النبي عليه السلام حرم لحم الخمر عليه وروى في حديث عابدين ان جبرانه اياها في حلال
الصحابة فظاهر وقال شيخنا سلام المعروف بخبر زادة رحمه الله هذا لا يفي لان لحمه حرام بلا اشكال لانه
اجتمع المحرم مع المبيع فغلب المحرم على المبيع كما اذا اخبر عدل ان هذا اللحم ذبيحة محسنة ولا يصح اخراجه
ذبيحة مسلم فانه لا يحل اكله واذا جرم لحمه بلا اشكال يكون لعابه نجسا بلا اشكال ووقع في الماء ما ينجس بلا
اشكال فيجوز ان نجس الماء كما لو وقعت فيه نجاسة اخرى كمن الصحيح ان يقال انما لم يوجب نجاسة الماء لما فيه من الضرورة
والبلوى لان الجار يربط في الدوم وروى في حديثه فيشر من وإلى كراهة

وهو كذا في نسخة أخرى
من نسخة أخرى

وللضرورة أثر في إسقاط النجاسة إلا أن الضرورة والبلوى في الجار دون الضرورة في الهرة لأنها تلج المذلل
والمضاييق دون الجار ولو انتفت الضرورة أصلا كان سورة نجسا كسور الكلب ولو تحققت الضرورة حسب
محقق ضرورتها لوجب الحكم ببقاها على صفه الطهارة والظهور أنه إذا انتفت الضرورة والبلوى من وجه دون
وجه وقد استوى الوجهان تساقطا فوجب المصير لما كان ثابتا وقد كان البات شيئا الطهارة في جاز
الماء والنجاسة في جانب اللعاب ليس احدهما أولى من الآخر ففي مشكلا فلا يظهر ما كان نجسا ولا نجس ما كان
طاهرا وهذا معنى قولنا انه مشكلا بخلاف الماء إذا اخبر عدل بنجاسته ولغير طهارته فانه سقط الخبران للتعارض
ففي العبرة للاضطرار صل كان شيئا واحدا وهو طهارته في طاهر بلا اشكال وإذا ثبت هذا في سور الجراد
ثبت في سور البغل لانه من نسله ولا يقال في الجمع ترك الاحتياط من وجه آخر فانه ان كان نجسا تنجس به أعضاء
لأنه قول الشكر في طهورته لا في طهارته هو الصحيح من المذهب كذا في المبسوط في ليكن عاين ما للماء
عند التيمم وهذا لأن التيمم شرع عند عدم ماء واجب استعماله وهذا ما روج استعماله بالاجماع فصار
كالما المطلق ولأن التيمم إذا تأخر عن التوضي فهو جائز بلا شك وإن كان متقدما لم يجزازه مشكوكا فالأول أو
ولا يقال انما كان عاديا للماء ان لو كان قريبا لنا نقول ان كان قريبا فلا اشكال وكذا اذا كان كثيرا لأن
وحد الماء وعدمه بعد التوضي بمنزلة في الحكم لانه لم يبق هذا الماء واحدا استعماله في حق والى هذا اشار في
المبسوط في ان المظهر احدهما وهذا لان هذا الماء ان كان طهورا فلا فائدة في التيمم سواء تقدم
او تأخر وان لم يكن طهورا فالنيمم حايث سواء تقدم او تأخر فلا فائدة في التقديم وانما يجمع بينهما احتياطا
لنقطع من جهات اذ انه يؤخذ بنفس الجمع وفي هذا جواب عن كلام زفر رحمه الله قالوا ومن فضل هو التقديم والله اعلم
باب التيمم اعلم ان المصنف استدأ بالوضوء ثم ثنى بالغسل ثم ثلث
بالتيمم تأشيا لكان الله تعالى أو نقول استدأ بالوضوء لانه من عمدة غلبة ثم بالغسل لانه من تدبر بالآلة
التي حصلانها وهو الماء المطلق ثم بالعوارض التي تعرض عليه من ان تحالط طاهرا ونجسا ثم بالخلف
وهو التيمم ثم انظر كيف اتسع التبريد في هذا الباب في من لم يجد الماء إلى قوله ومن وجبت حبشتين
الحكم في اربعة نفر كما بين في الآية وهو قوله تعالى وان كنتم مرضى او على سفر او جاء احد منكم من الغائط او
لا مستم النساء ثم اعلم ان التيمم لم يكن مشروعا لغير هذه

وانما شرع رخصة لنا والرخصة فيه من حيث لا تحت الكسبي بالصعيد الذي هو ما وثق في حمله حيث
 الكسبي بشرط اعضاء الوضوء قال سحر في التيمم في اللغة القصد منه قول القائل
 وما ادرى اذا تمت امرأ اريد الخيرا لي في وفي الشرع عبارة عن القصد الى الصعيد للتطهير
 فالاسم شرعي فيه معنى اللغة وثبوت التيمم بالكتاب وقوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا
 طسا ونزولا الآية في غزوة المريسع حين عرس رسول الله عليه السلام فسقطت عن عائشة قلادة لاسماء
 فلما ارتحلوا ذكرت لرسول الله عليه السلام فبعث رجلا في طلبها فزولوا ينتظرونها فاصبحوا وليس معهم
 ماء فاعلظ ابو بكر رضي الله عنه على عائشة رضي الله عنها وقال خبيثت رسول الله والمسلمين على غير ما
 فعلت آية التيمم فلما صلوا بالتيمم حاء استبد بن الحضير بالمصر وعائشة رضي الله عنها جعل يقول ما اكر
 بركم يا آل الله بكم وفي رواية يرحم الله ما عايشه ما نزل بك امر تكرر هينه الاجل الله للمسلمين فرجا
 كذا في المبسوط قوله او خارج المصر فيه اشارة الى انه لا يجوز لعدم الماء في المصر التيمم وقد نص على عدم
 الجواز في المبسوط وفيه رد ايضا لمن قال لا يجوز التيمم لمن خرج من المصر ما لم يقصد مدة السفر والشيخ
 من مام سحر في التيمم في الله الفاء في فلم تجدوا الماء للفظ على الشرط وفي قيمتهما الجواب الشرط وفي فاجوا
 لتفسير التيمم والمراد من الوجود القدرة على لو كان واقفا على راس البئر وليس معه آلة الاستقاء فانه يلج
 به التيمم والمراد من الماء يكفي للوضوء قوله يحومل او اكثر فان قيل النص مطلق عن اشتراط المسافة
 فلا يجوز تقييده بها بالادى في المسافة القرينة غير مانعة بالاجماع والبيضة مانعة بالاجماع
 محطنا الفاصل بين القرب البعيد ما ذكرنا لانه يلحقه الجرح بسد الدخول في المصر والماء معدوم حقيقة
 فان قيل ما الفائدة في قوله او اكثر قلت اذكره للتأكيد كما في قوله تعالى فاذا انقضى في الصور فمخروجه
 ولان المسافة اما تعرف بالجر والظرف فالوكان في طنه ان سبه ويزيل الماء يحومل او اكثر بخوله التيمم وان
 كان في طنه ان المسافة منه ويزيل الماء يحومل او اقل لا يجوز له التيمم حتى لو تيقن انه يحومل بخوله التيمم ولا تقدر
 الشرع على انواع منها ما يمنع من كثر الاقل كمدة احوال المدة ومدة حوازل الصلوة على الميت بعد ما دمن
 ولم يصل عليه ومنها ما يمنع من قلة ولا يمنع من كثر كنصاب الشهادة ونصاب السرقة ونصاب الزكاة وانه كثير
 ومنها ما يمنع من قلة ولا يمنع من كثر كمقادير الصلوات المفروضة

ذكره

والمقادير في الميراث ومنها ما لا يمنع من قلة ولا يمنع من كثر كمقادير الصلوة لقوله تعالى ان من اهل الكتاب
 من ان تاحنه بقنطار يوده اليك ومنهم من ان تاحنه بدنار لا يوده اليك الاما دمت عليه قايما وقوله تعالى
 فلا تطمروا فهم انفسكم وقوله تعالى ان الله لا يظلم مثقال ذرة كذا سمعت هذه من جوبة من سجاد
 حمد الدين رحمه الله قوله اشتد مرضه ولا فرق بين ان اشتد مرضه بالتجر كرا او بالاستعمال وعند الامام
 رحمه الله المختار من التلف وظاهر النص وقوله تعالى وان كنتم مرضى منى قوله او مرضى
 هذا اذا كان خارج المصر ليصير محملا على امت اذا كان في المصر فهو على الاختلاف الضيق للخرج
 المفوت للمقصود قوله ضربتان اجتراد عن قول ابن سيرين رحمه الله فانه يقول التيمم ثلاث ضربات
 ضربتان كما ذكرنا وضربة ثالثة فهما ثم اختار لفظة الضرب وان كان الوضع خارجا لما ان ثابجا
 بلفظة الضرب وكيفيته التيمم ان يضرب سديه وضربة واحدة فيرفعهما وينفضهما حتى تنثر التراب
 ويصيرهما وجهه ثم يضرب اخرى فينفضها ويصير ساطن اربع اصابع يده اليسرى ظاهره هذه التيمم من
 روم من اصابع الى المرفق ثم يصير ساطن كفه اليسرى باطن ذراعه اليمنى الى المرفق ويصير باطن ابعام يده
 اليسرى على ظاهرها يهام يده اليمنى ثم يفعل سده اليسرى كذلك كذا ذكره في الزاد قال بعض مشايخنا
 سعي ان يضع باطن كفه اليسرى على كفه اليمنى ويصير ثلاثة اصابع اصغرها ظاهره هذه التيمم الى المرفق
 ثم يصير باطنه بالابهام والمستحبة الى روم من اصابع ثم يفعل سده اليسرى كذلك ولا بد من سبعة
 على ظاهر الرواية وروى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله ان سبعة ابعام ليس شرط بل من سبعة عامتها يكفي في قال
 سحر في الجواز في الله يبغي ان يحفظ هذه الرواية لكثرة البلوى فان قيل سعي ان لا يشترط الاستيعاب
 على ظاهر الرواية لان الباء دخلت على المجرى قلت ردا على النص بالحدث المشهور وقوله عليه السلام
 وضربة للوجه وضربة للذراعين في لانه شرع خلفا عن الوضوء على سبيل النصف وكل نصف يد على
 ابقاء الباقي على ما كان يروى ان عمار بن ياسر قال سمعت رسول الله عنه اما تذكر اذ كنت معك في الابل فاجنبت
 وتمسكت في التراب ثم سألت رسول الله عليه السلام فقال عليه السلام اجزيت حمارا ايعاد للحدث كذا في المبسوط
 قوله والمراد به الوقاع فان الله تعالى ذكر في نوعي الحدث عند وجود الماء فلا بد ان يبين حكم الحدثين
 عند عدمه حتى لا يودي الى اهل الحكم وانما التيمم حكم الحدثين

ان يؤجل على الجامعة وعلى هذا اثبتت الموافقة من صل والخلف وصدد الكلام وتجره وفيها قال
 الشافعي رحمه الله اثبات المخالفة بينهما قولا بكم ما كان من جنس رضى كل ما تحرق بالنار فيصير
 رمادا كالشجر او ينطبع ويلين كالخمد فليس من جنس رضى وما عدا ذلك فهو من جنسها كذا في الزاد والحققة
 وله اثبات شرط عند اني يوسف رحمه الله كما هو شرط عند الشافعي رحمه الله كذا ذكر في شرح التاويلات مما يقولون
 ان الله تعالى ذكر الطيب مطلقا وما يذكر ويراد به المنبت كما في قوله تعالى في البلد الطيب ويراد به الجلال
 كما في قوله تعالى كلوا من طيبات ما رزقناكم والجلال لا يليق هنا اذ وصفه رضى كونه منبتا اليوم غيره
 اذ الطيب اذ الطيب المقرون بالارض رده المنبت فيما تلوها من رتبة فيكون المراد بهذا الطيب المقرون بها
 المنبت ايضا اذ القرآن يفتر بعضه بعضا على انه روى عن ابن عباس رضى الله عنهما انه قال الصبيح الطيب
 تراب الحث ونحوه نقول الصبيح اسم لوجه رضى ما خرد من الصعود قال صلى الله عليه وسلم انه فعيل بمعنى
 فاعل اي صاعد وهذه شيا صاعدة كذا ذكره في ستراد وقيل فعيل بمعنى مفعول اي صاعد
 عليه وذلك نعم جميع وحمه رضى الطيب هو الطاهر قال الله تعالى جلا لا طيبا وقال النبي صلى الله عليه وسلم ان الله
 تعالى طيب يحب الطيب ومتى احب المنبت والطاهر والجلال احب الالهى السواء يكون مشتركا وقد اريد به
 الطاهر بالاجماع فسقط غيره اذ لا عموم للمشترك لان المشترك اذا تفرج بعضه وحده يدل على سقوط غيره
 وقد تفرج ما ذكرنا اذ هو اليقيني في الموضوع ولانه قال في خبره انه ويكره ان يطره وقال ايضا فاستمعوا
 ولو كان المراد المنبت لقال فازدجوا واما الاثر فنقول نحن لا نقيده المطلق بخبر الواحد فكيف بالاثار
 قوله والله فرض النية والقصد رادة للحادثة ولهذا لا يقال الله تعالى يا ولا قاصد وقد تناسا
 تفسيره فما تقدم قوله لانه ليس بظاهرة حقيقة لان الزمان ملوث بذاته وانما صاد مطهر اشرفا
 اذ النوى قربة مخصوصة واما الماء فعايل بطبيعته وقد خلق مطهرا فاذا استعمل في الجبل النجس على
 علمه سواء كانت النجاسة حقيقة او حكمة فان قيل الخلف لا يفارق صل هذا ما هو صل قلنا
 قد يفارقه لاختلاف حالها الا ترى ان الوضوء يقام بالاعضاء الاربعة بخلاف التيمم وسنذكر التكرار في
 صل دون الخلف وهذا كما قلنا ان القصاص غير مؤثوث لان الغرض منه ذكر الشار وان سلم
 جبهة صل وليا فاذا انقلب ما لا صار مؤثوثا لان الوجه

له

صل في القتل القصاص عند الضرورة بعد الدية خلفا عنه فاذا احب الخلف بجعل كانه هو الوضوء
 ودلك يصلح لجوامع الميت فجعل مؤثوثا واعتبر سهام الورثة في الدية وان لم يعتبر صل في القصاص
 وقد عرفت في العوارض قوله لانه خلف عن الوضوء فيكون حكمه دون حكم الاصل ضرورة فنقضه
 ما ينقض الوضوء قوله وينقضه ايضا رؤية الماء اعلم ان رؤية الماء غير ناقض لانه ليس بخارج محض
 وانما الناقض للحدث السابق لكنه اذا كان المتقاصر للروية محاذيا لما ان عمل السنت بطر عندها
 وشرط القدرة على استعمال الماء من قبل ان المراد بالوجود القدرة وهذا اذا وجد الماء يكفي للوضوء لانه
 لا يعتبر ما دونه اشياء فكذا انتهى قوله عليه السلام ان التراب طهور للمسلم التمسك بالحدث مشكرا فانه لم
 يعرض لاسقاط التيمم السابق بل فيه سان ان التيمم لا يجوز بعد رؤية الماء وحاذ ان يكون رؤية الماء مائة
 للاستدراك دون البقاء لعدم الشهود في باب النكاح والعدة فانها عنعان اشياء النكاح دون البقاء
 كذا هو الجواب عنه ان يقول ان الطهورة صفة راجعة الى الجبل وقد عرفت ان كل صفة ترجع الى الجبل فالاستدراك
 والبقاء فيه سواء كالمحرمية في باب النكاح على ان هذا بعض الحديث وتامه فاذا وجدت الماء فامتنع
 بشرتك كذا في المصالح والمبسوط والنفوس لشرح بيان طول المدة لا التقيد به كما في قوله تعالى ان يستغفر
 لهم سبع مائة وقوله تعالى في سلسلة ذرعهما سبعون ذراعا فان هذا البيان الكثرة لا على التحدد كذا فيهما
 فيه قوله ويستحب لمن لم يجد الماء قوله ويستحب سندا الى قوله ان يؤخر اي يستحب التأخير قوله وهو
 يرجو حمله جالية قال الشيخ رضي الله عنه المسئلة تدل على ان الصلوة في اول الوقت افضل عندنا الا اذا
 تضمن التأخير فضيلة لا تحصل ذلك بدونه كتكثير الجماعة ونحوه قوله ويصلي بتميمه ما شاء من التيمم
 صل هذه المسئلة ان التراب عندنا بدل عن الماء لرفع الحدث وعند الشافعي رحمه الله بدل عن
 الوضوء لاجابة الصلوة مع قيام الحدث كما في المستحاضة فلهذا قال شتمه لكل فرض قوله ويجوز التيمم
 للصحيح المقيم قتيده به لكي يخرج المريض لانه مرخص له وقيد بالمصر لان الظاهر في المفارقة عدم
 الماء وقيد بحضور الخنارة اذ الوضوء صل في هذه المسائل ان كل موضع يفوت الا اذا الى الخلف
 لا يجوز التيمم وفي كل موضع يفوت لا الى الخلف يجوز له التيمم قوله لانه غير واجب للماء لانه لو توضع يفوت
 الصلوة فيكون عاجزا له حكما والمعتبر هو العجز الحكمي لا يقال

ان الصلوة في الصلوة المطلقة والصلوة الخائفة ليست في معناها لانا نقول لما حاذ آ
اقوى الصلوة بل ضعف الظهارين فلان يجوز اذا اضعف الصلوة من باضعف الظهارين
اقوى اجري **قوله** والولى غير فيه اشارة الى انه لا يجوز للولى لانه حوز عادة فلا يحق
الفوات في حقه وهذه المسئلة بناء على ان صلوة الخائفة وصلوة العبد عندنا لا تغادر فتحت
الفوات وعند الشافعي يجوز اعمادها فلا يحق الفوات فلا يجوز التيمم ولا نقال شرط حوز التيمم
عدم وجدان الماء ولم يوحى لانا نقول الوجود مفسر بالقدرة وهو غير قادر اذا لم يكن الصلوة
بطهارة الماء فصارت كخائف الغطش والعدو ولان التيمم شرع لصانته الصلوة عن الفوات
لانه رتبا ممتدة هذه الحالة فتحتم الصلوات في حقه فيخرج في **قوله** اذا حاز ان يقصر في الاداء
فلا يجوز الشرع التيمم لتوهم الفوات لان حوزة عند تحقق الفوات اولى **قوله** لا فائت
الى ما يقوم مقامها او يكون صلوا علم ان فرض الوقت اختلف المشايخ قال بعضهم فرض الوقت
للجمعة والظهر خلف عنها وقال بعضهم فرض الوقت احدها وهو ربه محمد رحمه الله وروى عن ابي حنيفة
وانى يوسف رحمه الله ان فرض الوقت الظهر لكنه ما مور باسقاطه بالجمعة فكانه الله جمع بين هذه **قوله** فاولى
فقال لانها نفوت الى ما يقوم مقامها مشير الى القول الاول وقال ابو حنيفة صلوا موميا الى القول
الثالث وقال باب الجمعة الفرض احدها سانا القول محمد رحمه الله اولان الظهر وان كان اضلا على
ما هو المختار من المذهب لكنه يتصور صورة الخلف فادعى الى الصورة اولاً ثم تدارك بقوله او يجرى
صلوا وان هذا ما ذكر في بعض النسخ بالواو ويحتمل انها الخرج الكلام مخرج المقابل بلام تدل
قوله وكذا الذي خشي فوات الوقت وهذا الماهر ان التيمم شرع رخصة لدفع حرج كثر
الفوات الخوف فوات الوقت **قوله** المسافر اذا نسي الماء في رجله الخلاف فيها اذا وضعه
نفسه وغيره بجله ثم نسي اما اذا وضعه غيره بغير علمه يجوز تيممه بالاخلاق وذكره في الوقت وبطهارة
قوله لانه قادر على الماء حقيقة لان الماء في رجله وفي يده ومكمله ولو ثبت العدم انما ثبت بالنسيان
ومو يضاف الذكر لا القدرة لانه وحده جميع هذه آلات القدرة الا العلم والعلم انما ينعدم بالنسيان
ومو غير معتبر لانه نسي ما لا نسي عادة فانه لا علم له لو كان

24 ٢٢
الماء على ظهره او معلقا على عنقه وهذا لان الماء اجز الاشياء في السفر فكون نسيانه نادرا ولا عجرة له
ولها ان اخصر واصار القدرة العلم كذا استدلاله بخبره سلام في هذه المسئلة فقال انه عجز عن استعمال الماء
فلا يلزمه استعمال وهذا لانه لا قدرة بدون العلم لان القادر على الفعل هو الذي لو اراد تحصيله يتأتى
له ذلك ولا تكلف بدون القدرة ولو فقدت قدرته بفقد ما يدرى لانت اعتبرت به فاذا فقد العلم وهو
اقوى **قوله** لا تلات اولى وهذا معنى ما استدلاله في الكتاب بقى من شتاه في لفظه وهو قوله او صار القدرة
لان الصفة لا يقوم بالصفة فكيف يكون للقدرة او صار **قوله** اما ان يراد بالقدرة الا لا او صار
ذو القدرة على حوز المضاف القادر ولا بد ان يكون موصوفا بالقيام بالذات والحيوة والعلم والعلم
اخصها اذا القايم بالذات قد يكون حتما وغير حرجي والحق قد يكون عالما وغير عالما والعالم قد يكون قادرا
وغير قادر وهذا الماعرف بالبصرة ان الحيوة شرط لثبوت العلم والقدرة لاستحالة شوقها بدونها خلافا
لما يقوله الصالح فانه هذه يصح وجود العلم والقدرة في غير الحرج او نقول المستلزم للشيء من غير علم يكون
اخص منه والحيوة مستلزمة للقيام بالذات من غير علم كذا العلم مستلزم للحيوة من غير علم
واما اذا صار عن الكفارة وعنده ما يعتق وقد نسيه فلا يجوز فلا راد فيه وبعد التسليم ففسر الوجود
هناك الملك والنسيان لم ينعدم الملك وتفسير الوجود هنا يحرفه القدرة والنسيان ان القدرة كذا
في المبسوط وغيره واما الناييم فممنوع ايضا فقد ذكر الطحاوي انه لا ينقض تيممه وليس له يجعل
قادر انقدر ان لا يحزننا شي من جهة البصا ولا كذلك النسيان لانه جبل عليه انسان ولا ان اليوم جعل
عفو في مواضع منها اذا طلق الناييم امراته لا يقع الطلاق واذا صلى لا يصح له ان يجعل عفو
في مواضع منها اذا استكمل الناييم شايحه عليه الضمان كاليقظان ومنها اذا عقد الناييم في
الصلوة فانه يكون معتبرا فاذا كان هكذا جعل كالنقطة ان هنا اجتنابا واما النسيان فاما لا يذكر
عفو الله فلا يمكن ان يجعل **قوله** وليس على المتيمم طلب الماء هذا في الفوات فاما في العزائ
الطلب كره في النسيان عند الشافعي رحمه الله لا يجوز التيمم قبل الطلب الفوات لا رعد الوجود
لا تحقق بدون الطلب قال الله تعالى قل لا احدننا اوحى الى حجة ما وبقا طلبك فما وجدت شيئا وكما نقول
قد يكون بدون الطلب كما في قوله تعالى قل لا احدننا اوحى الى حجة ما وبقا طلبك فما وجدت شيئا وكما نقول
عليه

قوله ووجد كذا لأفندي ثم بشرط ان يطلع مقدار ما يسمع صوت اصحابه وسمع صوته وفي ايراد هذه المسئلة
عقب المسئلة المتقدمة لطيفة فان لا خلاف في تلك المسئلة بناء على اشتراط الطلب عدمه قوله لانه
واحد لما لان عليه الظن اقيمت مقام العلم في مواضع كافي المهاجرة والشهادة والتحرى وغير ذلك
قوله فهو ممن لم يجد الماء حقيقة ولا يقال عدم الوجودان الحقيقي غير معتبر كما اذا غلب على ظنه لانا
نقول هنا سقوط عدم الوجود حقيقة لوجود دليل الوجود حكما وهما يتحقق عدم الوجود حقيقة ولم
يوجد الوجود حكما حتى يسقط عدم الوجود حقيقة قوله وان كان مع رفق ما ذكر في المبسوط وان
كان مع رفق ما فعله ان يساله الاعلى قول حسن زباد فانه يقول السوال ذل وفيه بعض الجرح وهذا
يشير الى اشتراط الطلب وذكر في لا يوضح انه لم يجد الماء قول الحق حقيقه الله وقال ابو يوسف رحمه الله
بحد وفي الزوائد ولو كان مع رفق ما وعنده انه ان ساله اخطاه لا يجوز التمسك وان كان عنده انه
لم يخطئ بتمسك بما كان التمسك شرع رخصة وهو موقت الى وحدان الماء فكذا المسح شرع رخصة
وموقتا يوم وليلة او بلاه ايام ما المسح على الخفين في الباب على اصاب
منها ان الزيادة بالخبر المشهور حادثة ولا يجوز خسر الواحد لا الزيادة تشبه البيان والنسخ والمشهور
يشبه المتواتر والآحاد ومنها ان المسح على الجبيرة كالغسل لما تحتها ومنها ان الجبيرة اذا تعلق وقت
تعتبر فيه لغيره ثم انما قال طيز لان الغسل افضل لكونه ابعد من مظنة الخلاف وانما قال السنة لما اراد
البيضا ثبوته بالكتاب على قراءة التبييض الخفض من غير حائز عند الجمهور بل لانه قوله الى الكبير لان المسح
غير مقدور هذا بالاجماع فالصحة ان حواه ثبوت السنة والسنة وردت فيه قولا وفعل على سبيل الشهرة
حتى قال الوضيفة رحمه الله ما قلت بالمسح حتى جازي فيه مثل وضوء النهار وقال الكرخي رحمه الله اخشى الكفر
على من لم يره وقال ابن سيرين ما لكان من السنن ان يفضل الشيخين وسحب الخندين ويرى المسح على الخفين قوله
بالسنة التي قرئت التواتر اراوده المشهور وهذا لان اخبار على مراتب وهو كل خبر اتصل به عن رسول الله
عليه السلام اتصالا بلا شبهة بان ينقله قوم لا يتصور تواطؤهم على الكذب ومشهور وهو كل خبر كان
من حاد في ذلك صلته استمر في العصر الثاني وصار ينقله قوم لا يتصور تواطؤهم على الكذب
والثالث ما كان من حاد وهو كل خبر يرويه الواحد

قوله

ومن شأن لا عبرة للمحدث فيه بعد ان يكون دون المشهور والمتواتر ثم يجوز البيان والزيادة والنسخ بالقديم
الاول وكذا انما لاني الا الثالث وبالمالك لا يجوز الا الاول وهذا لا زيادة يشبه البيان من حيث
انه يقر المزد عليه ولا سطره ويشبه النسخ من حيث انه قبل الزيادة يكون كل المشروع وبها يصير بعض
المشروع فكان انطالا من هذا الوجه والمشهور يشبه المتواتر بالنظر الى العصر الثاني ويشبه خبر الواحد
بالنظر الى العصر الاول واخذت الزيادة التي هي بان من روى نسخ من روى بالمشهور دون النسخ المجزئ
قوله حدث موثق للوضوء هذا اجترار من الحناية واسند الموجهة الى الحديث محاذ اعلى ما مر
اذ البسملة على طهارة كاملة لا يراد به اشتراط الكمال وقت اللبس بل وقت الحدث ولكن ذكر اللبس اراد
بقائه لا الدوام فمما يستداه له حكمه ان شاء الله تعالى فلا يفتقر بعد الذكرى مع القوم الطاهر
سمى جوام القعود فعود او اما شطت الطهارة لقوله عليه السلام اذ خلتها وما طاهران ولان
الحنف عندهما نفع الحلو للحدث لا رافعا ولا نقالا اذ اغسل رجليه او لا وبسحقه ثم احدث قبل الكمال
الطهارة ينبغي ان يجوز المسح لوجود المانع في الرجلين عند حلو الحدث فمما لانا نقول عند فت مانتعته
بالنقص على خلاف القياس عند طهارة جميع اعضا فقتصر عليه قوله كاملة احتراز عن المنع فانه
لو تم وبس الخفين راي الماء لا يجوز المسح قوله ثم احدث خضه حدث متأخر لان الحنف مانع لا
رافع ولو حوز ما حدث سابق يصير انفا كالمستحاضة اذا البست ثم خرج الوقت قوله حدث
صفوان بن عسال رضى الله عنه هو بالعير غير المعجمة بياض الصل والحدث في المصاحح كان رسول الله
عليه السلام ما مرنا اذا كنا سفرا ان لا ننزع خفافنا ثلاثة ايام ولما لبسنا من حناية لكن من روى الوفا يط
اودم قال الشيخ الموضع موضع النفي فلا يحتاج الى التصور وقت صورته مسافر ومعه ماء فوضا وليس
الخفين اجنب فقيم للحناية ثم احدث ومعهما يكفي للوضوء لا يجوز له المسح لان الحناية مرتبة الفلان
وقال الخضر سلام المسح مشروع في سائر الاحداث الا في الحناية لانه يمكن الجمع بين غسل الاعضاء والمسح
ولا يمكن الجمع بين غسل جميع البدن والمسح فلا يتحقق مع الرخصة فيه فلا يشرع وكذا قال شيخنا
المرحوم رحمه الله الحناية الزمته غسل جميع البدن ومع الحنف لا يتأتى ذلك وهذا ينبغي ان التصور
تكلف قوله روى هذا الشرط قال عليه السلام لمغيرة

او ادخلت القدمين في الخف وبما طهرت ان فامسح عليهما قومه واستاذوا عتقت الحدث قال بعضهم
 وقت اللبس قال بعضهم وقت المسح وحاصل ما علة الكتاب ان قيل للحدث وجود اللبس وعنده
 سواء اذ الخف مانع والمنع انما الحجة اليه وقت الحدث فلا يعتبر قبله قومه على ظاهر ما احتراز ابن
 قول الشافعي رحمه الله فان عنده مسح الطاهر والمطر يصبغ بمسح على مقدم الطاهر فيجوز الى الساق يصبغ
 يساره على موخر الماظر فيجوز الى الاصابع قومه خطوطا شرط السنة لاشط للجواز قومه كذا السنة
 قال المغيرة كافي انظر الى اثر المسح على طاهر خف رسول الله عليه السلام خطوطا بالاصابع وفي هذا اشارة الى انه
 لا يشترط التكرار اذ للخطوط انما يكون اذا مسح مرة قومه اعتبارا بالاعتناء لا بخلف عن الغسل فيعتبر
 ما صله والسنة في الغسل هكذا اذ الكعبان جعلتا غاية قومه ثلاثة اصابع لان السنة عليه السلام داي جلا
 بغسل خفيه فقال اما فكيف مسح ثلاثة اصابع قومه من اصابع اليد احتراز عن قول الكرخي فان عنده
 تعتبر اصابع الرجل لان المسح يقع عليه وهو اكثر المسح وكيفية المسح ان يصبغ اصابع يديه على
 مقدم خفيه ويحامي كفيه ويمدها الى الساق او يصبغ كفيه مع الاصابع ويمد بها جملة وكل ما جرت
 قومه كبير يحوز بالباء نقطة من تحتها ومالئ ثلاث من فوق والتفاوت بينهما ان الاول يستمر
 القيمة المتصلة والاني في المنفصلة والثاني هو المنقول عن العالم الكبير بدر الدين رحمه الله وفي هذا اشارة
 الى ان الخروق تجمع في خف واحد قومه لانه مسح غسله لظهوره واذا وجب غسل البادي فاما ان يغسل
 الباقي او مسح اولاه او لا اذ اكر فان غسل الباقي فقد حصل المرام وان مسح يكون جمعا بين الاصل والخلف
 وهذا لا يحوز كما لا يحوز من التمسك والغسل وان لم يغسل ولم يمسح يكون اخلا للعضو عن الوطء قومه
 لان الخروق عن قسما الخروق متعذر وهذا انما لو اعتبرنا الخروق القليلة اذ لا ان المسح لا يحوز في موضع ما
 لان الخف وان كان جديا فاثار الدروز والاشافي خروقه قومه بالاسفار كانه لغرض الكلام محرم
 العادة ويحكم ان يكون معناه خصوصا في السفر كما ذكر في الزاد وعلى هذا يكون القدر المشترك علة
 قومه ومضى المدة ايضا اعلم ان نزع الخفين ومضى المدة غير ناقض وانما الناقض للحدث السابق لكن
 للحدث انما يظهر عمله عند وجودها فاضيف اليها محازا وهذا الارقياس ان لا يكون الخف مانعا من
 الحدث الا انا جعلناه مانعا بالنقص وعرفت ما نعتبه موقفة

علمناه

نوقت فتصريح علمه قومه وليس عليه اعادة بقية الوضوء هذا الذي قول اصحاب الموالاة ولا يقال ان الوضوء
 مما لا تجزى وكذا الانتقاض فاذا اثبت في البعض ثبت في الكل قلنا بلى لكن مضى المدة ليس ناقض
 وانما الناقض للحدث السابق وقد قلنا بالانتقاض في الكل والحدث الكل لكنه قد حصل النقص
 ولم يغسل الرجلين فوجب غسلهما قومه ومن اتدأ المسح الى اخره لا يراد به حقيقة تأخر تدبر وهذا
 بناء على ما قلنا قدما ان الحكم المتعلق بالوقت يعتبر فيه آخره كالصلوة فانه اذا سافر في آخر الوقت يصير
 فرضه ركعتين ولو اقام فيه تنقلب فرضه اربعاً وكذا الصلوة اذا بلغ في آخر الوقت او الكافر اذا سلم فيه
 عليها الصلوة قومه ومن لبس الجرموق الى اخره الجرموق ما يلبس من الخف وساقه اقصر منه فان قيل
 الجرموق يدل عن الخف والبدل لا يكون له بدل قلنا هو بدل عن الرجل الا عن الخف وهذا الانا جعلناه
 مع الخف كخف ذي طاقين ولا يكون احد الطاقين بدلا عن الآخر ولا يقال المسح على الخفين شق صلاتي القنار
 فيقتصر على مورد النص قلنا هذا في معناه حتى شرطنا له اللبس على طهارة كاملة وغير ذلك وهذا الوجه
 الخفين ثم احدث وتوضار ومسح عليهما ثم لبس الجرموق ثم اراد ان يمسح عليهما لا يحوز قومه ولا يحوز
 المسح على الجرموق بل اخره جرت مجلد وضع للجلد على علة واسفله ان يغسل الخف وينقله جملته نعل او حذاء
 منقلبه الذي جعل على اسفله حللة كالنعل للقدم هذه كلها في المغرب والخير ان يقوم على الساق غير
 ارشاده بشي كذا في المبسوط شق الثوب رقيق حتى لا يمت ما وراه من باب ضرب ومنه اذا كانا شخصين لا
 يشقان المأثر ونفي الشقوق تأكيد للثبانية واما شقان فخطا كذا في المغرب قومه وغسل هذه الاغصان
 بطريق التقليل قومه بالحدث الغريب وهذا الماعرف ان الزيادة كالنسيج والنسيج خبر الواحد لا يحوز فان
 النسيج بالخبر المشهور لا يحوز ايضا وقد جوزتم الزيادة حتى قلتم بجواز المسح على الخفين قبل الزيادة بيان
 من وجه نسيج من وجه على ما عرفت والمشهور احاد الاصل حتى وانما الفرج فلو كان كالمثوات من كل وجه لحازت الزيادة
 والنسيج جميعا ولو كان خبر الواحد من كل وجه لم يحز الزيادة النسيج به فقلت بجواز الزيادة دون النسيج
 علاهما والجلد والمنجلع مع الخف لانه يقطع بها الاسفار فلماذا حاز المسح عليهما قومه كسرت ندي
 ذكر في شرح المختصر وشرح المبسوط واحدى ندي وقال المطرزي قومه كسرت احدى ندي على الصلوة
 كسرت احدا لانه مذكور والزيادة ان عظم الساعد وفي يوم

وهو ما روي عن المغيرة
 عن النبي عليه السلام انه
 توضأ النسيج عليه
 السلام ومسح على
 الجودين والنعيلين
 اذ كان في الدار

ذكر في الحادي أن كثر تدبر على رضى الله عنه يوم خير لا أجود فكانه انما قال ذلك بناء على ما ذكره شمس ممة
السر خشي في حبسوط لكنه ذكره بخر لا سلام وعنه انه كثر يوم احد فوجه وان شديها على غرض وضو لان
المسح عليها كالغسل لما تجتهدا فيجوز وان شديها على غرض وضو بخلاف مسح الحنف لان الجيرة تشد
في حال العذر فاعتبار الطهارة في تلك الحالة يشق عليه فسقط اعتبارها فوجه لان غسل ما تحتها
لا يحسد لان سقوط الغسل لما كان العذر وهو قايمة والمسح قايمة وان زال المسح كما لو مسح راسه ثم جلقه بحل
الحنف لانه مانع لا بعلة العذر فوجه لو حوت غسل ما تحتها لانه صار قادرا على من صلو وهو الغسل فطرح حكمه المذكور
فوجه بطريق التبيين معنى طهر ان المسح كان باطلا من وقت البرئ ووجب عليه الغسل من ذلك الوقت قال
شمس رحمه الله من حكمه ثبت بطريق اربعة بطريق الاقصاد كما اذا انشا الطلاق والعناق وله نظائر
جهة ووجه انقلاب وهو ان سقطت ما ليس بعلة علة كما اذا علق الطلاق والعناق فحده وجوده من قبله
ما ليس بعلة علة وهو ان ثبت في الحال ثم يستند ويؤيد ايرين التبيين من قصار وذكر
كالضمومات تملك عند اداء الضمان مستندا الى وقت وجود السند وكالتصايف فانه بحكم الزكاة عند تمام
الحوادث مستندا الى وقت وجوده وكطهارة المستحاضة والتميم تنقضي عند خروج الوقت وروية الما مستندا
الى وقت الحادث ولهذا قلنا لا يجوز المسح لها والتبيين وهو ان يظهر ان الحكم كان ثابتا من قبل مثل ان يقول
في اليوم ان كان زندي الدار فانت طالق وتبين في العذر وجوده فيها يقع الطلاق في اليوم وتعتبر انشائها
العدة منه وكما اذا قال لامرأته اذا حضت فانت طالق فزات الدم لا يقضي بوقوع الطلاق ولم يمتد
ثلاثة ايام فاذا تمت ثلاثة ايام حكمنا بوقوع الطلاق من حين حاضت فاستغنى خبره سلام البرزخوى
رحمه الله في هذه المسئلة فاحاط بالفارسية طلاق شدة است والفروق بين التبيين من ستناد ان في التبيين
يمكن ان يطلع عليه العصار وفي من ستناد لا يمكن في الجيضر كمن ان يطلع عليه بان يشق بطنها فيعلم انها
من الرحم وكذا استطر المحلقة في من ستناد دون السير كذا الاستناد يظهر اثره في القايم دور المتلاشي
واثر التبيين يظهر فيها فقال بطريق التبيين ابانه انه لم ثبت بطريق الخبر من ستناد ولا قصار ولا انقلاب
وتأويل التبيين يظهر في الموضوع الذي عليه الجيرة بعيد لو يذهب هذا ما ذكره خبره سلام في المبسوط فقال ان
مسح على جباير يده ودخل في الصلوة ثم سقطت الجباير عنه ان

ان كان لا عن من مسح على صلواته لانه لم يقم ان غسل ما تحتها واحث بالحدث السليق فلم يشد به نقصان
طهارته وان سقطت عن من تغيز ان غسل ما تحتها واحث بالحدث السابق فتبين ان شروعه في الصلوة
لم يكن صحيحا فستعمل الصلوة وفي ايراد هذه المسئلة فوائد تامل تفهم ثم انه من الطهارة عن حدث
اصلا وخلفا فاجتاح الى بيان الطهارة عن من تحاسر فكان الواحد عليه ان يذكر ما بالانحاسر هنا الكثر
للحيض لما كان منها وهو مختص باحكام على حدة فقدمه عليها ما المختص بالحيض الباب
على اصول مسنها ان المقادير لا تعرف بالاراي ومنها ان السكوت في موضع الحاجة الى البيان ما من ومنها
ان التعارض من الفرائدين كما التعارض من من من ثم للحيض في اللغة عبارة عن الدم الخارج بها حاض
من رتب اذا خرج منها شيء كالدم وفي الشرع اسم لدم مخصوص من موضع مخصوص وصف مخصوص وذكر
في بعض نسخ المختصر للحيض هو الدم الذي ينفصه رحم المرأة السليمة عن الدار والصغر وعلى هذا كان
يعتد شمس رحمه الله وشرط ان يكون من الرحم لقوله تعالى ولا يحل لهن ان يكتمن ما خلق الله في ارحامهن
فان اراد به الجبر وقيل اراد به الحيض عندنا عليها اذ لا تنافي بينهما كذا قاله عامة اهل التفسير فوجه
السليمة عن الدار اجترار من النفس فانها كالمريضة حتى تعتبر فيها من الثلث ثم الكمية مقدمة على الكيفية
فلذلك قدم مدة الحيض على الوان فوجه ثلاثة ايام قال الشيخ من مام بدور الدم رحمه الله يجوز فيه الرفع
والنصف اما الرفع فجعل كونه اخر المتدأ وعلى هذا لا بد من من خاد لاستحالة كوز الدم ثلاثة ايام فالنقد
اقل مدة للحيض اما النصف على الطرفين اعلم انه ليس بشرط ان يكون الدم ممتدا الى ثلاثة ايام بحيث
لا ينقطع ساعة حتى يكون حضا لان ذلك كوز الانا اذا بدا انقطاعه ساعة او ساعتين فصاعدا غير
مبطل للحيض فوجه روى عن جماعة من الصحابة رضوا ان الله عليهم لجمعين اعلم ان هذا من المقدرات
وهو ما لا يفتدى اليه العقل فاما ان تحمل كلامهم على السماع من رسول الله عليه السلام او على القياس او على المجازفة
او على الكذب ولا يمكن معرفتها بالقياس لفقد شرطه وجعل منصبهم عن ان تحمل على القسمين من فقيين
القسمين اول هذا معنى قولهم ثم ثمرها لا يحفل بالخبر او نقول قد روى عنهم هذا ولم يرو عن غيرهم لخلاف
فصار كالاتفاق منهم على ما عرف فوجه دل على هذا من قصار على منغ الزيادة والنقصان اي اقتضائهم
على الثلاث والعشرة تدل منغ الزيادة على العشرة والنقصان

على الله وذل لان الموضع موضع الحاجة الى البيان اذ الشرع في بانه والتكوت في موضع الحاجة
الى البيان بيان كساوت النج عليه السلام عند امره بجانته عن التفسير يدل على الحقيقة كما انه عليه السلام
بعث الناس تباعون بالشركات ولم يغيرهم عن ذلك على حوازه وشرعته اذ لو لم يكن مشروعا وجب
عليه نكاح لان التكوت عن الحق حرام لقوله عليه السلام الساكت عن الحق شيطان اخرس **فوقه** دم
من الفرج ليس نفاس ولا حيض وهذا لان الدم المختص بالنساء لا لا غير حيض ونفاس واستحاضة
فاذا اتفق الصمان يعتبر من ضرورة **فوقه** وما تراه المرأة من الحجرة كانه من للبيان الوان الدماء
سنة للحمرة والأصفر والخضرة والكدره والسواد والترتبية ونى التى تشبه الترتب الكرسف للقرقة
التي توضع في الفرج **فوقه** الفضة اسم لشيء يشبه الجص وقيل اسم لشيء يشبه الخط الأبيض يخرج من
أقبال النساء عند انتهاء الحيض كذا ذكره في مسند من سلمه الله لا الكدره يخرج بعد الصافي كما في المايعة
فان الكدره تعقد الصافي **فوقه** كما في البرق اى الرجل اذا اقتصد يخرج الكدره او لائم الصافي
وقيل ان في الدم من كدره يخرج الكدره او لا كالجرة اذا تقطعت منها وكان ينبغي ان لا يكون الكدره
حضا اذا انا من الصافي الا ان تركناه بالاجماع **فوقه** الحايض لا تصوم ولا تصلى الكلام في
دم الدم في خمس مواضع في مقداره وتونه وقدر القسمان وفي خروجه وموضعه كتاب الحيض وفي احواله
وسمى ملكه وانه احكامه ومضى ما ذكر الحايض لا تصوم الى اخره **فوقه** لحديث عائشة رضى الله عنها قالت
معاذة لعائشة رضى الله عنها ما بال الحايض يقضى الصوم ولا يقضى الصلوة قالت كان يصيبنا ذلك
فنومر بقضاء الصوم ولا نومر بقضاء الصلوة ولهذا تميز معنى ما ذكر في بعض النسخ كتنا على عهد رسول
الله عليه السلام نقض الصام ولا نقض الصلوة اى نومر بقضاء الصوم ولا نومر بقضاء الصلوة وما ذكر
في المختصر الحيض سقط عن الحايض الصلوة بناء على ما ذكر في النجوم **فوقه** احكام ثالثة على الصبي حبر تولد
ثم سقط بعد الفرج وسبب الفرق بين الصوم والصلوة ان شاء الله قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا لا
تقربوا الصلوة اى مواضعها ومضى المساحد وقيل لا تقربوا اليها سكارى ولا جنبا عطف على قوله وانتم
سكارى لان مجمل الجملة النص على الحال كانه قيل لا تقربوا الصلوة سكارى ولا جنبا وللحن يستوى في الوجوب
وللعج الا عابى سبيل اى ولا تقربوا الصلوة حضا غير عابى

٢٧
٢٨
سبيل اى ولا تقربوا مقصود من غير معدودين فان قيل كيف يصح صلواتهم على الخنابة بعد السفر قلت اريد
بالحن الدرس تعسلاوا عن الخنابة كانه قيل لا تقربوا الصلوة غير مغتسلين حتى يغتسلوا الا ان يكونوا مسافرين
ومن فتر الصلوة بالمسجد فغناه لا تقربوا المسجد خنبا الاجتهاد من اذ كان الطريق منه الى الماء كذا في
الكشاف وذكر في المبسوط مسافر من مسجد فيه عين ماء وهو حن لا يصح غير شتم لدخول المسجد يستقي
منه لان الخنابة تمنع من دخول المسجد على كل حال عندنا واهل التفسير قالوا في الا ان الا هنا بمنع ولا كما
في قوله تعالى لان لا يكون للناس عليكم حجة الا الذين ظلموا منهم **فوقه** والحايض بعد من الطهارة عن الخنابة
لان الحن بقوله على من عسالة الحان لا كذلك للحايض ثبت للحكم بدلالة النص **فوقه** ولا نظوف بالبيت لا يقال
قد استفيد من قوله ولا تدخل المسجد حرمة الطواف لان الطواف في المسجد الحرام لا تأقوله المسجد الحرام امر عارض
الا ترى انه لم يكن من امر ابراهيم ولو قدره انه لم يكن في المسجد الحرام لا يحوز له الطواف كذا قال من امام بدر الدين
رحمه الله ولانه علم ضمنا لا قصدا والبيان القصدى اولى فلذلك ذكره صريحا ولا من سند راك انما تحقق ان
لو كان العلم واقعا يكون المطاف في المسجد الحرام وحازا ان لا يكون ثامنا لبعض الناس بل هو الظاهر وهذا
علة بقوله لان المطاف في المطاف في المسجد ولان الحايض تصنع كما يصنع الحاج من الوقوف وغير ذلك واما
يظن طان ان يحوز لها الطواف ايضا اذ الوقوف لما كان حاضرا مع انه اقوى اركان الحج لان يحوز لها الطواف
اولى فاذا زال الوهم **فوقه** ولا ما تها وجها راغى الادب حيث ذكر بلفظ الكناية كما قال الله تعالى ولا تقربوا
وقيل للشيخ القران ذكر الوطى صريحا لان الصريح فيه التبرك حجة قال المبسوط لا يحوز لما لم يقربا تكت
المحيض حتمل موضع الحيض وهو الفرج ويحتمل المصدر يقال حاضت محيضا كقولك حاضا محيضا كذا في الكشاف
يلجز بالزار المجبة المنع ولا يحوز للحايض في الحن قراءة القران ذكره مطلقا فتنا والاية وما دونا محلا
ما يقوله الطحاوى انه لا منع عن قراءة ما دون ذلك لان المتعلق بالقراءة حكان حوازا الصلوة ومنع الحايض من
حق احد الحكمين بفساد سنن ية وما دونا فلذا في الحكم من خربكت نقول الكفر قران فيكون ممنوعا وفي الصلوة
اخذنا بالاحتياط ومن احتياط في المنع ههنا وسعى ان يعلم ان الممنوع قراءة القران على قصد القران لما اذا
قصد الشاء يحوز كذا ان لا شئنا الله **فوقه** ولا يحوز للمحدث من المصحف ذكر حكم المحدث لم يذكر حكم
الحايض والحن مع ان الموضع لسان احكام الحايض ليعلم حكمها

مطرق الدلالة لان الحدث لما كان نافعاً مع انه ادنى لان يكونا ما نغير ادنى ولان حكمهما قد علم من المسئلة
السابقة اذ حكم القراءة اخف من حكم المستفاد من قوله تعالى لا يجوز المست
مع انه اقوى من ادنى ولغيره وانما افترق الامران في الحدث لان الحدث جل البدن والدم ولهذا
عليه غسل البدن والدم واستوتوا في الخند والجائز لان الخنازة حلت اليد والدم ولهذا يجب غسلها فيها
ولا يرد على ما ذكرنا العين لان الحدث في المصنف من غير ان يقرأ قوله تعالى لا تمتنع الا المظهرين
فيلزم معناه لا تمنع من غسلها على الطهارة من النجاسة فيلزم الا الملائكة المظهرين كذا في
الكشاف والغلاف ما يكون متحافاً عنه كالحريضة واما المتصل بالمصنف كالحل المشرك فهو متبع له والكم
تبع للما من قوله واذا انقطع الدم الى غيره اراد ان يكون عا حياً كذا فيكون عا حياً سبعة رات
وانقطع اما لو انقطع دمها دون عا حياً المعروفة فان زوجها يحتننها حتى تأتي على عادتها كذا ذكره
شعنا رحمه الله قوله واذا انقطع الدم لعشرة ايام لا نقطاع ليس بشرط حتى اذا لم ينقطع فالحكم
هكذا لكنه ذكره نقطاعاً لانه وقع في المقابل او خرج مخرج العادة وفي هذه الصور يستحب ان لا يقرأ
قبل غسله لان الحايض بعد عشرة ايام كالتى صارت نجساً والحكم فيها هكذا قوله ولا تقرنوه حتى يظهر
صله هذا ان النص اخبرنا ان يعارض بطريق منها ان يحمل احدهما على حاله ولا يقرأ على حاله
وتعارض القراءتين كتنعارض الاسمين فاذا تعارضت القراءتان تحمل احدهما على حاله والاخرى على حاله فيظهر
قررت بالتسديد ومعناه لا يغتسل الا بالطهارة الاغتسال والتخفيف ومعناه لا نقطاع يقال
ظهرت المرأة اذا خرجت من الحيض وذلك لان حالة الدم متى كانت حالة نجسة كانت حالة انقطاعها حالة
الطهارة ضرورة وبها معنيان متضادان ان طاهر الاله لا يجوز ان يمتد الحزمة الى غسل مع امتدادها الى الانقطاع
فكل قراءة على حاله دفعا للتعارض ثم حمل قراءة التخفيف على العشرة اولى لان الانقطاع التام قد وجد
لعدم احتمال المعاودة لان الحيض لا يزيد على العشرة ولا يستقيم التراخي الى غسل الما من نيلان المقدور
وحمل قراءة التسديد على ما دون العشرة اولى لانه المفقود الى غسل لان الدم يبدد تارة وينقطع اخرى بمجرد
الانقطاع لا يحكم بخروجها من الحيض فلا بد من غسل السراخ حائبا للانقطاع على عدم نقطاع قوله
بالتسديد كذا بيان اشات المعارضة بين القراءتين اذا تعارضت بقابل
للمختار

29
على سيد الدافع وقد وجد على ما قررنا قوله ففعل بها ما نطلب المخلص من الخلل على هذا الوجه
اولى لا غيره قد اندرج فما ذكرنا لان القربان متى كانا من افهام دون العشرة قبل الاغتسال مع انه
يقتصر الى المرحح ويحتمل المعاودة لان يجوز في العشرة مع عدم نقطاع الى المرحح اولى او يقال لما
لم يقرأ القربان في العشرة قبل الاغتسال مع انه لا يحتمل المعاودة ولا يفتقر الى المؤكد لان لا يجوز فما
دون العشرة مع انه يحتملها اولى ولا يقال قوله تعالى فاذا انتهرن ما في هذا التوفيق لان الطهارة
عن الاغتسال لا نأقول جازا ليراجع به حصول الطهارة من غير صنع منها كما يقال في صفات الله تعالى تكثر
وتعظم ولا يراد به صفة تكون باحداث الفعل كذا ذكره الشيخ رحمه الله خواجه زاده رحمه الله
والطهر المتخلل من الدمين مدة الحيض مدة المفهومة وهي العشرة والمبطل اصل ان الطهر
اذا كان اقل من عشرة ايام فهو كالدم الحار في صورته ما ذكره فخره سلام رحمه الله مستداه رات يوماً
دعاً وثمانية طهراً او يوماً ثمة انقطع فليس بشيء من ذلك خضاً بغير محرمه الله لا الاصل عنده ان
الطهر المتخلل من الدمين مدة الحيض اذا كان اقل من ثلثة ايام لا يوجب الفصل وان كان ثلثة ايام او اكثر
ان كان مثل الدمين او الدمان اكثر لا يفصل وان كان اكثر من الدمين يفصل فان لم يكن ان يجعل في احد الجانبين
خضاً بجعل خضاً والا فلا وفي سلسلنا الطهر غالت على الدمين ولا يمكن ان يجعل احد الدمين خضاً
فكان لهما حكمه متخاضة فمارات وهذا في يوسف رحمه الله ومور واية غير ذلك خيفة رحمه الله وقيل انه
لغوا قوله العشرة كلها خيض لا يصل عنده ان الطهر الذي من الدمين اذا كان اقل من خمسة عشر يوماً
فهو كالدم المتصل وعند عبد الله بن المبارك ومور واية عنه لا يكون خضاً لان الطهر المتخلل انما لا يفصل
فاصله عنده اذا كان الدم محيطاً بطرفي العشرة او بطرفي العادة وهو سلب ثلثة ايام وان كان دون
ذلك لا يعتبر في سلسلنا الدم المحيط اقل من ثلثة ايام قوله فلو لم يكن خضاً من صلبه ان الشئ اذا
فسد يوصف بوصفه الا ترى ان الدم الفاسد حكمه الطهر فكذا الطهر الفاسد ووجب ان يكون
حكمه حكم الدم لان ضد الطهر المحض لا يقال السع الفاسد حكمه حكم الصحيح لا نأقول لا بل حكمه حكم
الساغر ولهذا يرمي القبة دون الثمن قوله كالصوم الفاسد يعني المظاهر اذا عجز عن عتاق
صام ثم خذله فان صومه يفسد من وجوه ويكون حكمه حكمه

ومؤله صلح لا يخرج بذلك عن عمدة الكفارة كذا قال شيخنا رحمه الله وتحتل ان يقال ان الصوم
 اذا فسد شيء من المفطرات لم يحكم ضده وينال الفطر حتى يجعل كانه افطر من اول اليوم الى اخره والى
 هذا اشار في المحادي ويحتمل ان يراد بالصوم صوم يوم النحر فانه فاسد لما كان النهي قد عرف في
 اصول الفقه وله حكم ضده وهو الفطر من حيث انه لا يخرج عن عمدة القضاء لو قضى صوم رمضان
 فيه مؤله ومؤله يسر الى اخره وهذا لان مذهب محمد رحمه الله وغيره تفصيل يخرج المفتة والنساء
 المستفتات في ضبطها واليسر هو اللين في شريعتنا ولهذا وضع بيننا الاصل ولا غلا كما كانت على من
 قبلنا من قطع مواضع النجاسة وقتل النفس عند التوبة وعدم حواز الصلوة الا في المسجد وعدم حواز
 الطهارة الا بالماء وغير ذلك نويد قوله عليه السلام يستروا ولا تغتربوا وسكنوا ولا تنفروا وقال عائشة
 رضي الله عنها ما خبر رسول الله عليه السلام من الاختار ايسرها والحدثان في معاني الاخبار
 وهذا معنى قوله عليه السلام نعتت بالخنيفة السخنة السهلة وما نعتت بالترهبانة الصعبة اي الملة
 الخفيفة وهذا معنى قوله ما وضاع الشرع او ما وضاع شريعتنا مؤله واقل الطهر اي اقل الطهر بين
 المختصر قد بينا معنى قوله ولا نعزف لك الانقلا ووجه الدلالة في اول الباب لان الخيف يشبه السفر
 والطهر يشبه قامة واقل مدة من قامة خمسة عشر يوما بالاخبار هكذا اقل مدة الطهر ولهذا اقرنا
 اقل مدة الخيف سلا ثلث ايام اعتبارا بان مدة السفر مؤله ولا غاية لاكثره معناه مادامت ترى
 الطهر تصوم وتصلي كذا ذكره فخره سلام وعليه شمس في الجواني رحمه الله فاما لاكثر الطهر غاية
 عند نصب العادة عند زمان استمراره عند عامة العلماء الا عند ابي عبيدة وسعد بن معاذ المروزي
 فانه لا غاية لاكثره عنده على من طلاق ثم اختلفوا في الكثير الذي لا يصلح لنصب العادة ما محمد بن
 ابراهيم المدياني انه مقدار ستة اشهر الساعة وقيل انه مقدار ثمانية اشهر الساعة وشرح هذا الكلام
 مستدلة رات عشرة جمعا وسنة او سنين طرا ثم استمرها الدم فعند ابي عبيدة تدفع من اقل استمرار عشرة
 وتصلي سنة او سنين هكذا اذا بالغ في لاكثر الطهر عنده وعند عامة العلماء تدفع من اقل الاستمرار
 عشرة وتصلي عشرين كما لو استادت مع البلوغ استحاضة لان اكثر الطهر الصالح لنصب العادة غاية
 وسنة وستان لا تصلحان لنصب العادة وتنامه تعرف في كتاب
 الحيض

الجلواي

قوله ودم استحاضة كذا هذا سان لبعضهم من استحاضه فان الحمل اذا رأت الدم للمام مؤله
 استحاضة وكذا النفس اذا رأت زائدا على ربعين وكذا المعتادة اذا رأت الدم زائدا وقد حازت
 العشرة وكذا الصغرة اذا كانت دون التسع مؤله فانها دم عرق هذا التعليل نفد احكاما جامعة
 منها ان يعلم ان دم الحيض من الرحم ومنها ان يعلم انه لا ساق في الصوم كما لا ساق في الصلوة
 اذا المنافي دم الرحم ومنها ان يعلم اياحه الوطئ اذا المانع مؤله دم الرحم لادم العرق ومنها ان
 يعلم ان علة انتقاض الطهارة خروج النجاسة من البدن مطلقا حدث اوجب الطهارة تمامه غير مغيار
 قوله لان الدم الزائد على العادة الى اخره يعني ان الدم الزائد على العادة من حيث انه متصل بدم الحيض
 احلها فادم جف من حيث انها متصل بدم استحاضة تحتل ان دم استحاضة وقد نابت حادثة كونه
 استحاضة لما انها خالفت العادة اذا الاصل وفاق العادة ثم قيل يصلي في الزايد على العادة وقيل
 لا يصلي لوقوع السكر في وقتها ومن استادت مع البلوغ مستحاضة نفتح التاء وضمها مستحاضة حال
 قال المحمدي استحاضة المرأة استمرها الدم بعد انامها واستعمل محمول لانه لا اختيار لها في ذلك
 كجر او اغي مؤله ولنا انه دم متصل بالحيض وما كان متصلا بالشيء ياخذ حكمه على انه قد كان حيضا
 يغير فلا يزول الا بيقين مثله لان الاصل في كل ثابته دوامه ولا يقال انه متصل بدم استحاضة ايضا
 لان ما ذكرنا من اتصاله في وقت لا يبرأ منه غير وكان احب الاعتبار مؤله والمستحاضة من
 به سلس البول الى اخره التمسك به سمسك ونقال لذلك الرجل سلس رقا الدم سكن والمستحاضة
 هي التي لا يمتنع عليها وقت الا والحديث الذي استلكت به لو حذفه وهذا شرط البقاء واما شرط ثبوت
 هذا الاسم ان تستمر الدم من اول الوقت الى اخره لا ينقطع مقدار ما لو توفات وصليت وقوله عليه السلام
 المستحاضة مؤضا اخبار من الشارح فيفيد الوحد على ما مر قوله فلا يزول حكمه على حدة لانها ابتداء
 للرايض بل انما شرعت محملات لها على ما ورد في الخبر فكونها حكم المتبوع لا حكم نفسها كالوكالة
 البائنة في ضمير الدهن فانها تصير لافعة تبطل والحديث يصير بها للاميز وان كان في المفارقة مؤله لعدم
 الضرورة قبل الوقت ما يقولون ان طهارتها ليست مطهارة حقيقة لانه قارها ما ينافيها ولا وجود للشيء
 مع ما نفاضة لكنها جعلنا المنافي كلامنا في اعتبار الضرورة

فكان القياس ان يكون اعتبارها معقلا مادام انما كان الشافعي رحمه الله الا انما جعلنا الوقت قائما مقام الآراء
 الا انه شرع محلا للآراء وله ان يستغل كل الوقت بالآداء وهو العزيمة في الناس الا ان الشرع اباح له صرف
 الوقت الى حاجته وشغل بعضه للصلاة فصار في التقدير كأنه يشغل كل الوقت بالآداء فكان التقدير بالوقت
 تقدير بالآداء معني وثبت انما نتخذ موضع الضرورة وهذا لان الوقت في نفسه معلوم لا يتفاوت والصلاة
 ما يتفاوت فان الناس في الآداء يختلفون فمنهم من يطول ومنهم من يوجز فكان التقدير بالمتفاوت اولى
 واذا ثبت ان اعتبار الطهارة في الوقت باعتبار الضرورة والضرورة بالخروج فلا يعتبر في هذا الصلاة
 ولا يقال ان المعتبر كيف سقط عند الدخول لا ما نقول قد كان معتبرا في الجملة بدليل هو ان صلاة الفصح
 لها ابو جعفر ومحمد رحمهما الله يقولان بان الوقت قائم مقام الآداء في موضع الرخصة لما قلنا ونقدم
 الطهارة على الآداء واحداً وكان تقدمها على وقت من آداءها كذا ذكره محمد بن سلام رحمه الله وانما يبطل
 بالخروج الصحيح ان لا سقاض لا ثبت بالدخول والخروج لان الحدث صفة البشر تتعلق بخروج من
 والوقت ليس من صفات البشر فضلاً عن الخروج وعن الخامسة لكن الوقت مانع فاذا زال المانع علم الحدث
 السابق عملة قوله فادعها ما يوجبها فيدفعها ضرورة لان الدفع اقوى من الدفع لانه يعتمد سبق الشبهة
 دون الدفع فلما كان الحدث رافعا للطهارة الناسية لان يكون رافعا لها وهي غير ثابتة اولى ويجري قوله
 الا انها قدرت طهارة جوابا لشكاك وهو ان يقال لما قارن المنافي الطهارة فينتفي الطهارة لان الشيء
 لا يتحقق ثابته فقال القياس ما ذكرت الا اننا استحسنا وقد رانا الطهارة ناسية ضرورة ليمتكن العبد المأمور
 بالصلاة عن الخروج عن عمدة ما امر به اذ التفتت حرام والتفتت الخروج من المضيق امارته اى علامته
 التفصيص **فصل** النفاس مصدر نفست المرأة بضم النون اى صارت نفسا ونفست بالفتح اذا
 حاضت وكل هذا من النفس وهو الدم قال الله تعالى في سورة البقرة ان يحفظه الضمير بالضم والفتح
 مع الفتح قوله النفاس هو الدم الخارج عقب الولادة تسمية بالمصدر واما استفاضة من نفس الرحم او
 خروج النفس من الرحم فليس يذكركذا في المغرب الثقب بضم الثاء ونفسها بالفتح اقصى ذكر الدم
 مشهور والمشايخ قالوا الخطأ المشهور اولى قاله شيخنا رضي الله عنه قوله بخلاف الكلمة ذكرى الهادي
 انها بالياء المحممة منقطعين من تحت وفي المغرب تأنيث الكثرة

في

ومن وليه المنقول عن المشايخ رحمهم الله قوله واقل النفاس لاحد له لان تقدم الولد اماره ظاهرة
 انها من الرحم فلا حاجة الى ما يؤيد حان كونهما من الرحم بخلاف الحيض لانه لم يوجد هناك ما يدل على انها من
 الرحم فجعل الامداد مرجحا والذي ذكره ابو موسى الضرير في محضره ان اقل النفاس عند ابي حنيفة رحمه
 الله خمسة وعشرون يوما وعند ابي يوسف رحمه الله احدى عشر يوما فانما هو تقدير من قلة ما تصدق فيه النفاس
 اذا كانت معتدة وليس بتقدير لاقلة النفاس وقال الفخر بن سلام رحمه الله اقل النفاس لاحد له الا عند
 نصب العادة قوله اربعة اضعافه اى مثاله والضعف محي مخفى المثل قوله غدا للولد
 قيل يصل الى الولد من قبل سترته شلح فيه قوله كما ذكرنا في الحيض هذا راجح الى المسلمين للملا
 بخلاف المسلمة اولى عن الدليل وقد عرفت الحيض ان الدم اذا زاد على العشرة ولها عادة تزد الى ايام
 عاذا لها وان كانت مستدة محضتها عشرة فكذا في النفاس نفاسها اربعة في المستددة وفي المعتدة
 تزد الى ايام عادتها قوله من الولد من ولد حتى انها تترك الصلاة والصوم وعند محمد رحمه الله من الولد
 من خبر حتى لا تترك الصلاة والصوم اخرج بان القول بالنفاس من الولد من ولد يوجب للمخرج من النفاس
 بلا طهر يتحلل منها وهو محال لانها اذا ولدت التام اربعين من الولد الاول وجب نفاس اخر للولد
 الثاني وما يقولان فان النفاس قد وجد على الحد الذي يتنا فيه ترتيب عليه ايجابه وتوالي النفاسين لا يكون
 الا نادرا ولا جبره به وهذا اذا اتحد البطن بان يكون بين الولدين اقل من ستة اشهر والله اعلم
باب النفاس على اصول تدرك كل اصل موضع ان شاء الله
 التطهير اما اثبات الطهارة او ازالة النجاسة وكل منهما يستدل على ثبوت النجاسة في المجمل حكيميا او حقيقيا
 ليلا يارم اثبات الثابت او ازالة المزال قوله تطهير النجاسة ان فسر بالازالة محسن ان فسر بالاثبات
 الطهارة فالمراد تطهير البدن من النجاسة قوله وطريقه الى التمسك بالنص بطريق اربعة بالعبارة
 ومن شارة والدلالة ومنه قضاء ثم وهو التطهير في الثبوت ثبت بالعبارة وفي البدن والمكان بطريق
 الدلالة وهذا لان تطهير الثوب ناهي وجب لان الصلاة مناجاة مع الله تعالى فيجب ان يكون المصلى على
 احسن الاجوال وذكر طهارة وطهارة ما تنص اليه وقد وجب عليه تطهير الثوب مع قصور اتصاله
 لقيام التوب به وتنص الصلاة ندونه في الجملة لان تحجب عليه

تطهر المكان مع كمال اتصاله لقيامه بها وعدم تصور الصلوة بدونها اولى والكلام في البدن انظر لان التطهير
لما وجدته لما اتصل سببه لان تحت تطهير بدنه اولى قوله ويجوز تطهير النجاسة بالماء وبكل ما ياتي طاهر خارجا
المسألة راجع الى اصله وهو ان الماء لا ينحصر حاله من استعماله لان النجاسة لا يتجمل محلين في حالة المزالية لم
يزايل العين فلم يجز الماء فتعدى الى سائر المايعات وقال محمد بن عيسى بن جعفر الله ينحصر الماء كما لا ياتي النجس والنفس لا
يفيد الطهارة الا ان هذا القياس تركه الماء ضرورة امكان التطهير الذي كلفناه في معنى ما عداه على اصل
القياس قوله والدليل على الجواز انه من يزيل طيفا كالماء يعني ان هذا ما ياتي طاهر يزيل عن النجاسة
وانها فوحده ان هذا الطهارة كالماء بل اولى لان الخل اقله للنجاسة من الماء لانه يزيل اللون والذوق
والماء لا يزيله وهذا لان نجاسة المجل انما كانت لمحاوذة غير النجاسة به فاذا زال النجس بقي المجل طاهرا كما
كان وقيل ان واحدا علة هذه المسئلة بما ذكرنا فقل عليه حيث ان النجاسة قد زالت لم قلت ان المجل قد
طهر فافهم فبلغ الخبر الشيخ اني الفضل الكرماني رحمه الله فقال ليس ان النجاسة انما كانت بالمحاوذة
فلما زالت النجاسة بقي الثوب طاهرا كما كان قوله والماء المستعمل هذا اللفظ وقع في بعض نسخ المختصر
ولا صحة له الا على رواية عن علي بن جعفر رحمه الله ان الماء المستعمل طاهر قوله انما يغسل الثوب كلمة انما
لاشأت المذكور ونفي ما عداه وهذا يدل على الاستحباب لا على الندب لانه اخبار من الشارع وانما يستقيم
جملة على الندب ولا استحباب لانه اخبار من الشارع مع وجود القران لا يبره ولا يقال الفصل غير
منحصر بالنجس لان المراد حصر وجوب الغسل ما خرج من البدن بدليل سياق الحديث وهو انه عليه
السلام مرتبعا وهو يغسل الثوب من النجاسة فقال عليه السلام ما تخافون من دموع عينيكم والماء الذي
في دكونكم الاسوار انما يغسل الثوب من خمس الحديث قوله تجزي فيه الفرق قال ابو اسحاق الضرير
انما يظهر النجس بالفرق اذا كان اجليبه طاهرا ان استعمل بالماء وهكذا روى الحسن بن احمد بن حنبل انما يظهر
بالفرق اذا لم يقدمه مذي قال سفيان بن عيينة السرخسي رحمه الله مسئلة المنع مشككة لان النجس مذي ثم يمين
والمذي لا يظهر بالفرق الا ان يقال انه مغلوب بمحل يتجاوز ولا يقال الواو في قوله كنت اذكر المذي في ثوب
رسول الله عليه السلام وهو يصلي فيه للنجاسة في طهارة المنع لانا نقول ليس مفهوم هذا اللفظ ان الفرق
كان في حال الصلوة بل الطاهر انه كان قبل الصلوة لانه يتجدد

في النجاسة

ان تشتت ثوب رسول الله عليه السلام وهو يصلي فتشغله في الصلوة وهذا لانه يقال كنت اهني الطعام
لعلم ان وهو ياكل اي ياكل بعد ذلك يوده ان الرواية في المضامح ثم يصلي فيه او يقول تدرج ما ذكرنا
بقوله عليه السلام اغتسلني ان كان رطبا وافركيه ان كان يابسا على ان الحديث حكاه جال فيحتمل ان يكون
اكثر من لدهم ويحتمل ان يكون اكثر منه فلا يستقيم من احتاج على طهارة المنع قوله والنجاسة اذا
اصابت المرأة الى اخره خص المرأة والسفك لكونها مضيقون ولا مدخل للنسب فيها حتى لو كانت كثة
خدي غير مصقولة واصابتها النجاسة لا يكفي مسحها كذا قال الشيخ لا امام يدركه الله من قوله
وان اصابت من روض نجاسة الى اخره قال الشيخ من مام هذا رحمه الله للحقائق بالسمس بشرط حتى لو حفر
بطنه يكون الحكيم هكذا الا انه لخرج الكلام مخرج العادة ولهذا اطلق من يوضح وشرح مختصر
البرخي رحمه الله وحضر الصلوة لما ان السمع لا يعود الا في رواه من كان عن اصحابنا وانما لا يعود التيمم
لان طهارة الصعيد ثبت شرطان من الكتاب فلا ينادى بما ثبت خبر الواحد كما قلنا في حاشية الراس فان
قيل طهارة المكاشفة بدلالة النص في تعمد النص في طهارته ثبت بدلالة نص خص منه حالة
غير الصلوة والنص العام اذا خص منه شيء لاسي ما وجب للعلم قطعا حتى يجوز تخصيصه بالقياس
وخبر الواحد يجوز الصلوة على مكان ثبت طهارته بخبر الواحد وفي هذا الجواب نظر يعرفه من تأمل فيه
ان شاء الله وتعلق الفرق بين الصلوة والتيمم ان التيمم ينفي طهارة الصعيد وطهورته والصلوة
ينفي طهارة نجس وبالحديث ثبت طهارته لا طهورته فلهذا حازت الصلوة ولم تحز التيمم ولا في الراس
تشف والحوادث تجذب فقلت النجاسة وقليل النجاسة لا يمنع حواذ الصلوة ولكنه يمنع الطهورته
الا ترى انه لو وقع قطرة من الدم في البئر نجس الكل ولا يجوز التوضي به ولو اصاب الثوب المكان لا يمنع
حواذ الصلوة النجاسة المغلظة عند ابي حنيفة رحمه الله ما ورد نص نجاسة ولم يعارضه نص اخر اختلف
اختلف الناصر فيه ام لا وعند ما ساء من جهة ما في طهارته وهو مخفف فظهر خلافا في الروث فان
قوله عليه السلام انه رجس لم يعارضه نص اخر فنكون مغلظة عنده وعند ما يكون خفيفه طاهر عند مالك
قوله كذا قدر بمحله من سنخا يعني ان محله من سنخا معفو لان الذي لم يستنج بالماء حازت صلواته
بالجماع وموضع من سنخا لا يظهر الا بالماء ولهذا الوجه

بعده في الماء القليل خمسة فدا الله معفو وهو مقدّرنا لدرهم قال ابراهيم النخعي رحمه الله ارادوا
ان يقولوا مقدار المقعد فاستجبوا ذلك فقالوا مقدار الدرهم فاذا اعطى عنه في موضع من سبخة للضرور
فيكون معفو في سائر البدن لشمول ضرورة الكل الشهابيل اسم موضع كذا في الهادي وفيه الزريقان
اسم زريق من رؤساء العرب اسمه جصان يردد داخل الزريقان القمر لقبه الجاهل والكبير المنقار
سلخ وزنه مثقال ثم قال ان المعبر بسط الدرهم وقطر وزنه وقال الفقيه ابو جعفر رحمه الله يوجب منها
كذا ذكر في المتن فترك بعض الكلام اختصارا فقول كبريا بكونها فانه يخفف عنه لتعارض النصين
وهو حديث الغريتين قوله استنزه هو السور وعند ابي يوسف رحمه الله كذا لو قوع من خذله فقول لان الكثرة
الفاجش يمنع اذا لما منع هو الكثرة الفاحش مثل هذه الخاصة وذلك مقدار بالبرح لانه يقوم مقام الطر
في بعض الجوام الا ترى ان المجرم اذا حلق ربح رأسه لزمه الدم ومن راي احد جوانب الشيء يقول انته
قول ما يشق ان الله كالجنا النحر مثل قول لان عنها تعرف باللون هذا دليل على المستثنى عنه وجهه
ان نقال طهارتها وزوال عنها بزوال الوضوء فالتطهارة عنها بزوال الوضوء وانما قلنا ان زوال عنها
بزوال الوضوء لان عنها تعرف باللون قول وقدره اي قدر غلبة الطهر والتمسك بالحديث ان النبي عليه السلام
احرم الغسل الا عند نوم الخاصة فاولم يكن ذلك القدر كافيا في ازالة الخاصة حقيقة لما كان في الامر
فائدة لقار النوم حينئذ **فصل** قال المطرزي استنح اذا مسح موضع الجود وهو ما يخرج عن الطهر
ونفا الاستنحار طهر الخويز بنده ثم الاستنحار بالاحجار عند اسنة وعند ابي جعفر رحمه الله فريضة وهذا بناء على
ان الخاصة القليلة معفو عنها وعنده غير معفو قول فعمل رسول الله عليه السلام على سبل المواظبة قول ما
يقوم مقامه هذا النبي قول من يقول لا يحوز الا بالحجر قول وعند ابي جعفر رحمه الله المستنح ثلاث اجزاء قال ما
خواه زادة العدد عنده فرض حتى لو ترك الاحوز صلوة والى هذا الثاني في بعض اصحاب والهداة وكان لم يرد في المستنح
المتعارف في استنحار استنحار الطهارة في الصغار من اجزاء كذا في المغرب والحوادث على ما تقدم من اجزاء كذا في
التخفيف وما ذكر في محله باجماع المحكم او نقول ان محمدا عليه ما اذا لم يحصل الانقاء ما دونه فكل ما كان
في من عم ومن غلب حصول التيقن بالثلاث قدنه قال المطرزي قبا بالضم والمد مرقى المدينه توز ولا توتر
قل لما نزلت من مشي رسول الله عليه السلام ومعه المهاجرون حجة

لا يمتحن وقفوا على باب مسجد قباء فاذا الانصار حطروا فقال المؤمنون انتم فشكل القوم ثم اعادها فقال عمر
رضي الله عنه انهم لم يؤمنوا وانا معهم فقال رسول الله عليه السلام انتم صبروا بالقضاء قالوا نعم قال انصبروا بالبلاء
قالوا نعم قال انشكروا بالرخاء قالوا نعم قال عليه السلام مؤمنون ورت الكعبة مجلس ثم قال يا معشر من نصار
ان الله قد اثنى عليكم فما الذي تصنعون عند الغايظ فقالوا يا رسول الله نتبع الغايظ من حجار الله ثم نتبع
من حجار الماء فلا النبي به فهذا الحق في شراية افضل قول فان جاورت الخاصة الى غيره وهذا
اذا كان وراء موضع من سبخة اكثر من قدر الدرهم اما اذا كان مع موضع من سبخة اكثر من قدر الدرهم وقال
محمد رحمه الله لا بد من غسله وعنده ما يكفي من سبخة بالاجزاء قول لو روي النبي وهو قوله عليه السلام لا ينحما
ببعض ولا يروث فان العظم زاد اخوانكم من الجز والثوب علف وبقم لكن لو استنحى بجمع هذه الصور يحوز
لان النبي اخبره فصار كما لو توضا بما مضوب قول والقصة توجب قطع الشرك وانما استعمل السائل
في الوجه بطريق عانة ضرورة ولهذا لم يستعمل في المضمضة ومن استنشق لعدم الضرورة والله اعلم

كتاب الصلوة

هذا الباب فكان حقا يتبادر بها غير ان الطهارة شرطها فلهذا اقدم في الكتاب ثم الصلوة فعلة
من تحريك الصلوة من ما العظام النابتان عند العجيرة فهو معنى معبرة شرعا وقيل انها عبارة عن الدعاء
قال عيسى عليه السلام الذي صليت فاغتمضي يعني قولها ما رت حبة ابي وصابت الوجع وقيل
وصلى على دقاوار شيم وعلى هذا يكون من سماء المقولة لوجودها دون في من مع والفرق بين التغير
والنقل ان في النقل لم ينس المعنى الذي وضعه الواضع مرعيا وفي التغير يكون ناقيا لكنه زيد على شيء اخر وفي السيرة
صارت عبارة عن ان كان المعلوم ثم العبادات نوعان حوقة وغير حوقة فالحوقة انواع منها ان
يكون الوقت طرفا للمؤدي وسببا للوجوب شرطا للاداء وهو وقت الصلوة فانه سبب نفس الوجوب لا سبب
اذا سببه الخطات ثم التسديد حر من الوقت وهو السويع اللطيفة التي قبيل داو من سبب تقدم من السبب
فلهذا ابدأ بذكر من وقا ثم ابدأ من وقا بوقت الفجر لانه وقت لم يختلفوا في اوله ولا في اخره واول وقت
الفجر من باب حذف المضاف اي اول وقت صلاة الفجر قول عليه السلام لا يغرنكم اذا نزل الى لا تغفروا ما اذان
لما يكفله تعالى فلا يغرنكم الحيوة الدنائة ولا الفجر المستطيل

ان الذي يدور لا كذبت السرجان ثم بعفه الطلام ويسمى الفجر الكاذب انه لا يحرم الطعام وانما
الفجر المستطير اي المنقشر في وقت وسمي الفجر الصديق في وقت خروجه طلوع الشمس اي
المستصل بالحز الذي يطلع فيه الشمس في وقت محدد قبل طلوع الشمس كذا في مخرج التاويلات
اي صلواتك قبل طلوع الشمس صلوة الفجر وفي هذا القصص اشارة الى انه في الوقت والامكن
فايدة على ان نقول ان هذه قضته من صاحب الشرع فقصر عما افاننا اليه الشرع والشرع
ورد في الصلوة قبل طلوع الشمس لم يرد في غيره فكونه موقفا ضرورة في وقت حين كذا اي
وام حين فرغ منها صار ظلك كل شيء كذا فان قيل قوله الوقت حين من الوقتين بقضه ان لا يكون
من وقت خروجه وقتها قلت انما صلي في اول الوقت ولغره وجد المناز فيه فعلا لها فاجب الى
سان جابر في قول الآخر فيمن بالقول ونقول هذا بيان للوقت المستحق الاداء في اول الوقت فما يستحق
على الناس فوذي الى تقليد الجماعة وفي التاخير لا في الوقت خشية الفوات وكان المستحق ما بينهما
مع قوله عليه السلام خير من مود او ساطها في سوي في الزوال الف في الظهر نوزن الشيء رجوع الظل
من جانب المغرب الى جانب المشرق وعند الفقهاء الف في الذي يكون للاشياء وقت الزوال فاذا اردت معرفته
فاخذ خشبة في مكان مستوي ثم تخط على راس الظل خطا فادام الظل ينقص عن الخط يعلم ان الشمس
لم يزل واذا سكن الظل فلم يزد ولم ينقص فذلك وقت من سوا ذلك القدر الذي بقي من الظل يكون
في الزوال وقد يكون ذلك في ايام الشتاء اطول وفي ايام الصيف اقصر واذا اخذ الظل في الزيادة
علمت ان الشمس قد زالت كذا في المسوط واما طريقة اهل الحساب فلنسنا نخرج مصادره في عدة تعارض
الادلة فحتم ان اراد به اختلاف الرواية فانه روي في بعض الروايات ثم انه في اليوم الثاني فصلا حين صار
ظلك كل شيء مثله وفي بعضها صار ظلك كل شيء مثله الى هذا الشارح شيخنا مام حوا هزادة رحمه الله
وتحتمل ان ارد به تعارض الروايات في علم الله ان يدروا بالظهر فان شدة الحر من حرمهم واشد الحر
في جوارهم في هذا الوقت فهذا الحديث يعارض حديث امامه جبريل صلوات الله وسلامه عليه فوقع الشك
فانه قد كان ثابته من قبله وهو البصر والى هذا ما علمنا شيخنا رضي الله عنه في وقت الظل
على القولين في الشرح رضي الله عنه على اختلاف القولين بعد ان حسم

عند

اذا صار ظلك كل شيء مثله ندخل وقت العصر وعندنا ما يدخل اذا صار ظلك كل شيء مثله وروي عن
الحمد عن ابي يوسف رحمه الله عن اخيه رحمه الله ان ما من المثلث المثلثين وقت مظهر فاعلم هذا يكون
من خلاف في دخول وقت العصر وخروج وقت الظهر اتفاق وعلى ظاهر الرواية يكون من خلاف
فيها في وقت من سوا اي في استعمال العرب في مذهبها مذهب علي رضي الله عنه وهو المختار
عند جميعه في التخليص صاحب ومذهبه مذهب بكر رضي الله عنه وهو المختار عند المبرمج في وقت لا يثبت
بالشكل اي الدخول والخروج والفقهاء في ان المغرب من الزوال لانهم يقيم في ساعة اثر نور الشمس دون
عندها كالفجر ثم البياض المختصر باب الفجر في حكم الحجرة فليكن كذلك مسئلتنا هذه وهذا ليكون صلاتا ان
في وحي النهار مع قيام عين الشمس وصلاتان في اثرها وصلاتان في غسق الليل العشاء والوتر فقولا
اوسع للناس قول الى خيفة رحمه الله او ثقت لان من صلي في باب الصلوة ان لا تثبت منها شرط ولا ركز الا لما
فقطين كذا في سائر قولهم واول وقت الوتر بعد العشاء الذي ذكره على قولها اما عند اخي خيفة
رحمه الله وقها اذا غاب الشفق الا انه ما مور بتقدم العشاء للترتبه وهذا فرع الاختلاف في صفة فاعلم
لما كانت واجبة صارت كصلوة الوقت والفائتة لان الوقت حتى جمع صلاتين واجبت في وقتها وان
امر بتقدم احدهما وعندنا لما كان سنة شرعت بعد العشاء يدخل وقتها بعد العشاء كركعتي الظهر وظهر
فائدة الخلاف فيما اذا صلى العشاء بخير وضوء ناسا وصلى الوتر بوضوء ثم تذكر بعد العشاء ولا بعد الوتر
عنده خلافا لهما قولهم صلى الله عليه وسلم ليس التفريط في النوم الحديث وحسن استدلاله عليه السلام بخبر
التفريط في التاخير للوقت صلوته لغري فيكون الوقت ممتدا الى طلوع الفجر ولا يصير التاخير الى النصف
من خمسين طائلا لما قاله الشافعي رحمه الله قوله عليه السلام استغفروا يا فجرة اي صلوا في وقت من سفار والبا
للتعبد ولا يمكن حمل الامر على الوجوب لهما فافهم من استجاب قولهم عليه السلام ابردوا بالظهر قال المطرزي
الماء للتعبد اي ادخلوها في ساعة البرد وفتح حينهم من شدة جرها قولهم ما لم تغتفر الشمس صبارا تغتفر
القرص من ان يصير حال لا يحار فيه في غير بعض الناس المغتفر الضوء والصحيح هو الاستحباب
النجوم كثر قها والتمسك بالحديث ان التاخير لما كان حيا الزوال الخيرا كان الحيا سببا لاستحباب الفجر فكون مستحبا
قوله عليه السلام لولا ان اثبت على امتي الحديث فان قيل وجب ان يكون

منه كالمواك قبل عرف سنه السواك بقرينة اخرى وهي المواظبة ولولاها قلنا باستجابه ايضا
ولم يوح المواطبة فيما نحن بصدده فانه عليه السلام صلى العشاء حين سقط القمر ليلة الثالثه وذكر عند
غيوبة الشفق يكون ولاه هناك الامر ثم ويرد على الوجب وقد تباعد عن اداء الوجب لما
فيكون سنة واما هنا قال لاخرت ومطلق الفعل لا يدل على الوجب انما يدل على التخييل
باب الاذان الاذان عبارة عن علام قال الله تعالى واذن الله
ورسوله اي اعلام ثم وفات شرعت للاعلام كالاذان فالنساء والصلوة روي عن عبد الله بن زيد ان
رضي الله عنه انه جاء الى رسول الله عليه السلام وقال كنت بين الناييم واليقظان اذ نزل اذان من السماء
فقام على جذم جايظ واستقبل القبلة وقال الله اكبر الله اكبر الى اخره ثم مكث هنيهة ثم قام وقال مثل
ذلك الا انه زاد فيه قد قامت الصلوة من غير فقال عليه السلام علمه بلا لانه اندي صوتا منك واما اختيه
لفظ التكبير حيث قيل انه من باب التفعيل كالسلام والوداع من سلم وودع لما انه كبرت فيه ذكارة الشهادة
والتكبير في المحلة وقيل في المحلة قوله سنة السنة نوعان سنة الهدى وتاركها يستوجب كراهة
واساؤه والزايد وتاركها لا يستوجب كراهية واساؤه كسيرة النبي عليه السلام ولباسه وقيامه وتعوده
فالاذان من سنن الهدى وقيل انه سنة مؤكدة حتى ان اهل ملدة لو اختلفوا على تركها يقاتلهم من مام
قوله وللجنة حازان تكون اختصاصها بالذكر لما انه يشبه العهد من حيث اشتراط من مام والمضطر فركها
لئلا يظن ظان انه لم يشرع فيها كما في العهد قوله دوز ما سواها كالتراب والوتر والعديد والكسوف
قوله وصفه الاذان الله اكبر اما الله فقيل انه علم للمعبود بذاته واكبر اما ما خوذ من كبريائه عظم
فانه عظيم القدر واما من كبر اي شرف يراد به القدم ههنا واكبر للتفضيل وتفضيله الله اكبر
من كل استغلة به وعمله اوجب فاشتغلوا بعمله واتركوا اعمال الدنيا وكان السلف عنهم الله اذا همجوا
من اذان تركوا كل شيء كانوا فيه ثم عقيب اخره بالتكبير ايضا ليكون ادعى الى الاحادة لان النفس داعية الى
العصيان بمد الشيطان مجبولة على الطغيان على ما عرفت الامد كما قاله الامام بدر الدين رحمه الله في شاهد
ان لا اله الا الله اعلام منه اني غير مخالف لكم فيما دعوتكم اليه ومنه قوله تعالى وما ارد ان احيا الفلكم الى الفلكم
عنه فلما فرغ من اذان والاعلام بالايماها امرهم بالصلوة ووعدهم

للمقدم
اربع عشر
اربع لفظ الاذان

بالفلاح ليللا تنكاسلوا قوله ولا تدح فيه وهو ان ترحح المؤذن بعد قوله في المرة الثانية اشهد
ان محمدا رسولا الله خفيا الى قوله في المرة الاولى اشهد ان لا اله الا الله وافخاصوته فكله والشهادتين
فقول لكل واحد من الشهادتين اربع مرات مرتين على سبيل الاخفاء ومرتتين بصفه الجهر قوله للتعاضد
اي لعادات الناس من من الصحابة الى يومنا هذا والعرف والعبادة ما استقر في النفوس من جملة
قضايا العقول ونقلته الطباع السليمة بالقبول قوله وما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن
سبل النسخ عليه السلام عن الخمية تعاطاها الجيران ايكوز ربوا فقال وما رآه المسلمون حسنا
وفيه نظر لبعضهم روي بحاوة عن علي خليفه الله ان قوله الصلوة خير من النوم بعد اذان لانه
ومواختيار الامام الجليل والي كرا الفضل البخاري رحمه الله قوله كذا الرواية اي من الملك النازل
الترسل ان يفصل بين كلمات الاذان من غير تقعي ولا تطريب من قوله على رسلك اي تيد وترسل
في الفداء وتمثل لها الجذر والوصل والسرعة قوله ومستقبل لها القبلة لان النازل من السماء
فعل كذا لان هذا استعمل على لدهاء والثناء والشهادة بالوحدانية واجتناب احوال الدواعين
الذاكرين استقبال القبلة ولا لها تبعان للصلوة مستقبل بها القبلة كما في الصلوة وحازان يكون
تبعا وهو مقدم كسنة الظهور وخحاب الملوك قوله وجول وجهه ممنا وشمالا قال الشيخ رحمه الله
بدر الدين رحمه الله اول الاذان مناجاة واخره مناجاة واوسطه مناجاة ففي موضع المناجاة استقبال
القبلة وفي المناجاة كحواجه ممنا وشمالا لانه خطاب للقوم فيولعهم كالصلوة فانه مستقبل القبلة
في موضع المناجاة وتجوّل وجهه ممنا وشمالا في موضع السلام وهذا لان الاذان في الحقيقة هما الخيقلان
ومعناها استرعوا الى الصلوة والى ما فيه نجاتكم فكان سبيله ان يواجه به المسلمين ليعرف صوته وكذلك
قلنا في الذي يجب من اذان انه يقول مثل ما قاله في الصلوة والفلاح فانه يقول الاحوال ولا قوة الا بالله
او ما شاء الله لما قلنا انه دعاء مخضّر خطاب خالص وسبيله الطاعة وسوا الخول والقوة لا اعلاة
ليللا يصير غيبا ونقال مع ثبات قدميه لان لا يخرج من ضرورة الخطاب ولا ضرورة في القدمين
ممنا وشمالا اي الصلوة في الميم والفلاح في الشال فيكون فيه صنع اللف والنشر وقيل ان الصلوة عن
عنه وشماله والفلاح كذلك روي صححه مؤيد قوله

الحقيقة

للفائده ويقم لان الاخ ان سنة الصلوة لاسنة الوقت وخير في الباقية اذا قضاها في محله واجدا ما اذا
قضاها في محله بشرط كلامها كذا قاله الشيخ بدر الدين رحمه الله في حديث ليلة التبريس روى
ان قوله انه كان مع النبي عليه السلام في غزاة فلما كان في البحر عرسنا فما استيقظنا حتى ايقظنا جبر العرس
فارتحلنا حتى ارتفعت الشمس ثم بزلنا فامر بلالا فاذن فصلتنا ركعتين ثم اقام فصلتنا الغداء التبريس
نزول المسافر عند لغير الليل قوله وكذا الذكر المشرى يعني وكذا الذكر المشرى وهو حرم في الاقامة وهذا
لان من دان والاقامة شتر كان في الشتاء على الله تعالى بالوحدة والعظمة ونفي من نداد ومن خذاد مقوم
احد ما مقام من اخر الى هذا اشار شيخنا رحمه الله وذكر في حضر المشرى للمختصر من قضاها اذا ذكر اسم النبي عليه
السلام مرارا فيصلي عليه مرة ويكون مخير في البواقي ان شاء صلى وارشاه لم يصح قوله كقراءة القرآن حازا ان يكون
دليلا للمسلمين وحازا ان يكون دليلا للنبي ويكون الحكيم عليه بطون وفي اذ قراءة القرآن اقوى في المجاز
من قوى بدوز الطهارة لان محو الاذى في قوله لانه لا يمكن الشروع فيه متصلا بالاقامة في صلاة الى
ان الفرق بين من دان ولا قامة انما كرهت مع الحدث باعتبار هذا الاعتبار انه معظم كقراءة القرآن ولا
يعلم ان كان ملحقا بالقراءة وحجب ان لا يجوز كقراءة القرآن ثبت بالنص وهذا ليس
معناها من كل وجه لكنه يشابهها فقلنا بالكرهية قوله لانه لا يتصل به من علام والمقصود من الاذان
اعلام الناس بدخول الوقت وقبل الوقت يكون تجهيلا لا اعلاما فهو على موضوعه بالنقص وانما
اذان بلال فقد انكر عليه رسول الله عليه السلام وامر ان ينادى على نفسه الا ان العبد قد نام وكان
يسكى ويظوف حول المدينة ويقول ليت بلالا لم تله امه فابتل من نضح دمه حينئذ
ما شروط الصلوة قدم الطهارة على سائر الشروط لانها اهم من غيرها فقدم
من سائر الشروط لانها اهم من غيرها استبان شروط ثم اعقبها بالاذان لانه شرع للاعلام كما ان سائر
شرعت امارات قال الشيخ رحمه الله جفت بالمسلم ان نلتبه الوقت وان لم نلتبه الوقت فلينتبه
من دان ثم شرع في بيان باقي الشروط في الشرط ما يتوقف عليه ذلك الشيء ولم يكن هو من غير ذلك الشيء
ولا يكون المشروط به ولا منه ولا يكون بدونه وقبل ما سبقه للحدث الحلة وجودا ولا يعلم الى وجود الشرط
قوله تعالى جزاوا شتمكم عند كل مسجد اي ما يورى عورتكم عند كل صلوة
لأن

لان اخذ الزينة عينها لا يمكن فكون مجملها وهذا من قبل اطلاق اسم الحال على المحل وادى بالمسجد
الصلوة وهذا طريق اسم المحل على الحال قوله الى الركبة وهذا من قبل غايته من سقاط لان قوله تحت
الستره سنا ولها وادى ها هي لاجماع الامة على اتحاد الادر هي جمع ازار وهو ما يستمر من تحت السرة الى
اسفل الركبة وقيل اول من اتخذ من ازار من اولاد آدم موسى عليه السلام ولا يقال لو كان من جماع دال على
العودة لكان تحت الركبة الى الكعب عورة ايضا لان الازار يكون الى الكعب وزمارة في الجارة لانا استدرك
بدلالة من جماع على اثبات العورة وقد انعقد جماع على ان مات تحت الركبة ليس العورة ولا عبرة للدلالة
في مقابلة الضريح جز هذا نفتح الجيم وسكون الراء وفتح الهاء والدال المهملة في من خرم من الصحابة كذا في
الهاري والمغرب قوله ويدل للمرأة كلها عورة الكنا كيد البدن وهو مذكور الا انه لما اضيف الى المرأة
اعطى حكم التامك لامرأه منها وعليه القراءة الشارة قوله تلتقطه بعض السيارة ومثله قوله كما شرفت
صدره للقناه من الدم وقوله اخر لما اتى جبر الزبير تواضعت سورة المدينة والجبال المشع وقوله
تسفت اعاليها من الرياح النواسم قوله عليه السلام المرأة عورة مستورة لغير الشارع بان المرأة مستورة
وتحرم شاهدها غير مستورة وقد عصم عن الكذب والخلف فتم اخباره على معنى انه ليس بملك تنكح في كلامه
وقد وجدنا الوجود ملازما للاخبار ووجدنا الامر واجب اعان الى الوجود فحملناه على استحباب السرة
اي حجب عليها الشر واختار هذه الصيغة والله اعلم لفيد زيادة تأكيد قوله الاحكام وكفها استثنى
من الرواية في الهداية وفي هذا الاشارة الى ان القدم وظهر الكعب عورة قوله تعالى ولا يدبر من الزينة ما تزينت
به المرأة من جلب او كحل وانما هي عن ابدان الزينة نفسها ليعلم ان النظر الى المحل اليها ملا يستهان تلك المواقع
فكان النظر الى تلك المواقع اثبت في الحرمة كذا في الكشاف وقيل اراد مواضع الزينة وفي عينها فان النظر الى الزينة
حلال الكحل احد من الحل وغير ذلك قوله الاما ظهر الاما جرت العادة والجلبية على ظهوره قوله الكحل والحائض يعني
موضع الكحل وهو العين وموضع الحائض وهو موضع وضوح وهذا اطلاق اسم الحال على المحل والمراد بالعين الوجه
بالاصح اليد وهو اطلاق اسم البعض على الكل قوله بطون وفي لان حكم من نابت في باب الحرمة اخلط قوله
يادفار بالدال المهملة وكسر الراء وتخفيف الفاء اي باسنته وروى ايضا ان جوارى عمر رضي الله عنه كن تحت من الضيفان
كاشفات الرؤوس مضطربات الدين قوله ما نزل به النجاسة

تعالى

عميم بكماء ما المجهه بعم لم يحدث انزل الخامسة من اي مباح كان كذا اختاره الشيخ مام بدر الدين
عنه الله في ضرورة وضع الغسل عنه للضرورة كما هو وضع غسل المخرج بل هو اولى اذ هنا سقط
مع وجود الماء ولا كذا هنا قوله بالاتفاق اي باتفاق علماءنا معهم الله لان على احد اقوال الشافعي
عنه الله صلى عريانا وعمره الله صلى معه لان في الصلوة معه ترك فرض واحد وفي الصلوة عريانا
ترك فرضين من استلني بلبنتين بخيار ايسرها ولها ان كل واحد منهما مانع حوازا الصلوة حاله من ختم
فكانا شيان فتخير في صلى عريانا قاعدا يومى بالركوع والسجود لان الركوع والسجود سبب كشف العورة
وان صلى قايما لم يجره لكل السجود اولى عندنا وعند النافعي عنه الله صلى قايما بركوع وسجود قال اركع
على السجود عنه الله تفسير السجود ههنا ان كل ركعة حوازا القبلة لحصول السجود ونوى الصلوة التي
الى اخره من صلوات العبادات ان يكون الله متصلا بها بحقيقة المعنى لا خلاص الا ان في الصوم سقط
وصف الاتصال للمخرج ولا ضرورة في الصلوة فوجب اتصالها بها وشرط في سداد البق الكليتيه ولم
يشترط في حال السقاء للمخرج ايضا وصار حال الاستدراك في الصوم نظير حال انقار الصلوة في ان لا يقع عن
العادة لان استدراك الصوم والقيام مقررد من العادة والعبادة فلا بد من التمسك بخلاف الماحوذ
وذلك انه ما مور بالعبادة ولا وجود لها الا بصفه الخالص والخالص لا يتحقق الا بالاخلاص ليس على
حظر افعاله لله تعالى وهذا لا يكون الا بالنية والشرطان يعلم بقلبه اي صلوته يصلي دون الذكر باللسان
واذا ما انه لو قيل لا يمكن ان يحسد على البدعة لان النية علم القلب قوله فان اشتهت عليه القبلة الوجه
عليه ان يقول ويستقبل القبلة لانه في بيان الشروط لكنه من العارض ليس من شرطه بل من شرطه قوله في الشر
صخره من ساله عنها فنه اشار الى انه لا يحسد عليه طلب من ساله عنها اذ لم يلزم عنده من ساله قوله في حقه
من حمله بذل المحمود لنيل المقصود وادبه التحري ههنا قوله تعالى شطرة اي حمته وكوه كذا في الكشاف
قوله تعالى فثم وجه الله اي حمته التي امرها ورضاها كذا في الكشاف وذكر في شرح التاويلات فثم قبله الله
والمعنى في المسئلة ان المقصود رضا الله تعالى دون نفس القبلة لانها محتمل تنقل كما انتقل من بيت المقدس
وقد حصل المقصود فلهذا لم يحسد عليه في عامه بخلاف التويز اخ التحري ثم تبين انه اخطا لان الخامسة
محتمل من سالف من مجر الى مجر

باب صفة الصلوة من اضافته الشيء الى نفسه لان هذه الصفة التي
تخرج صحتها ليست وراة الصلوة قال الشيخ من سالفنا قلنا عن شيخه رضي الله عنها الوصف والصفة
مصدران كالوعد والعدة الا ان عند المتكلمين منها فرقا فالوصف قولك لزيد صو عال وهو قائم بك
والصفة العلم القاييم بزيد فالجاصل قيام الوصف بالوصف وقيام الصفة بالموصوف وعند الأثرية
ما استبان مترادفان يقعان على قول الرجل زيد عال وعلى العلم القاييم بزيد ثم العرض حاذ ان يوصف
بالصفات الذاتية كاللونية والعرضية وحاذ ان يوصف بالقيام وغير ذلك وكان سخيا عنه الله يقول
لثبوت الشيء بشرط ستة اشياء الغير وهي عبارة عن ماهية الشيء والذكر ومع عبارة عن حيز الماهية والحكم
ومور ثلثات بالشيء والمحل والشرط والسبب فالعين الصلوة ههنا والاركان القيام والقراءة و
كذا وكذا والمحل في المحل والمكلف والشرط ما تقدم مطهارة البدن والثوب وغير ذلك والحكم الخواص
او الثواب والسبب من وقت ثم قال ستة والقياس ان يقول است لكنه قال على تاويل الفروض كقول
ومن رض ببقاها على تاويل المكان وكيفية الخامسة بايقاها الراكب المزجي عطية سائر
اسد ما هذه الصوت على تاويل الصحة وكما هو الوالقباهية نفس شيء من الدنيا معلقة فانه و
القاييم المهدى بكيفية انث الضمير في كفيها لان المراد بالشيء الجارية ثم من العبادات ما لها تحريم
وتجليل كالصلوة والحج ومنها ما لا تحريم لها كالزكاة والصوم والتجريم جعل الشيء محرما والهاء
لتحقق من سمة كذا قاله الشيخ مام بدر الدين مع الله وانما اختص التكبير من في هذا الاسم لانها
محرم من شياء المباحة قبل الشروع بخلاف سائر التكبيرات فان قيل كيف عدا التجريم من الفرائض
وهي شرط قبل ان ذكر لانه من نفس الصلوة لا يتصور وجود الصلوة بدونها كذا ذكره فخر من سلام البردوي
عنه الله وعند اكثر شرط لانه متصل بالاركان فاخذ حكمها ثم انظر كيف الطف في العبادة حيث قال فرائض
الصلوة ولم يقل اركان الصلوة اذ الاختلاف واقع في كنية التجريم والفقرة قوله وركب فكثر الى الذي
ربا فكثر وقد حاذ في التفسير انه اراد به تكبير من فتاح ولان سائر التكبيرات ليس بفرض فتعين هذا
التكبير للفرضية كيلا يودي الى تعطيل النص اصله قوله تعالى فاقرأوا ما تنزل من القرآن نزلت في شأن
الصلوة بدليل سياق من به وسياقها وان من الوجوب

من حيث لا نروهم فنستعذر بالله الذي يرى الشيطان وهو لا يرى الله تعالى ويقول الصلوة جهلا لقوله عليه السلام
رحمنا من الجهل الاضغر الى الجهل اكبر وانما كان اكبر لان الكافر همزا متنا والمشتطان غايضا فظنك
به متعاده من الله الذي يراه ويقدر على دفعه وقوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ اي اذا اردت قراءة
القرآن لا زادة الشئ سئل فاطلق اسم المستعذ على السبب كالتكاح يستعذر للعقد وكان ينبغي ان يكون
فرضا لظاهر من قولهم لا ان السلف لهموا على انهم سئلوا وقرا بسم الله الرحمن الرحيم اذ خال التسمية
في القراءة وقطعت عن البناء دليل على انها من القرآن وامره بالخفاقة في صلوة بجمها دليل على انها ليست
من الفاتحة كما قاله امام خواهر زادة رحمه الله قوله لانه من فاتحة الكتاب قد وجد الجهر بالفاتحة فكذلك
لوقى تعالى ان السبع لا يخالف المتبوع في الجهر ولهذا احتجنا في صلوة الخفاقة متغفلا بضم الميم وفتح الخاء
المججمة وتشديد الفاء واما الخواتم من كلامه فنقول ليس ضرورة كونه فاتحة القراءة للجهر بها بجمها كما يتعذر
وهذه الخلافات بناء على ان التسمية اية من الفاتحة الكتاب عنده ومنزل من كل سورة في قولنا عندنا ليست بآية
من الفاتحة ولا من سائر السور ثم الكناية في قوله ويستترها روح الى التسمية ولا يجوز ان يقال لها الروح الى
التعذر والتسمية لان هذا هو المحفوظ والمأخوذ وهذا الانحطاط في التسمية لاني التعمد فلهذا خصتها
بالذكر كما قاله الشيخ رحمه الله ما بدر الدين رحمه الله قال العهد الضعيف راسا في بعض شروحه المختصر
ويستبرها فستر بالتعذر والتسمية قوله واظن المواظبة من غير ترك مرة دليل الوحوت اخذ لو لم يكن واجبا لتركه
مرة ابانة انه ليس بواجب المواظبة من غير تركه مرة دليل السنة قوله آمين مع صوت يحيى به الفعل الذي
استجبت كرويه زيدا وعمر بن عبد الله عنهما سالت رسول الله عليه السلام عن معنى آمين فقال افعلوا
وقبلت مني من اي هميت خواهم ومعنى بايد والمدة والقصر لغتان والتشديد خطأ قاله الاعرج
ورحم الله عبدا قال آمينا وتاك لغز آمين فزاد الله ما شئت بعدا قوله فمروا بآمينه بالهمزة
لم يرد به الموافقة في اللفظ لها في قوله واذا وافقه من حيث خلاص الثقة بالله تعالى قال الارمني
غفر له دعائه وغفره دعاءه عليه لان الغفر موزن علم ومعنى ذكر التكبير عند كل خفض ورفع وهو عند
كل ركعة وانتهى به انه اكبر من ان يودى حقه هذا القول حقا على من هذا كما قالت الملا بكه عليهم السلام ما عطل
حق عبادتك قوله ويقرح ليس الغفر في الصلوة الا في هذه الحالة

ولا الضم الا في السجود وفي سائر المواضع ترك على العادة قوله ولا يرفع راسه ولا ينكسه يعني يسوي
بعضه قوله وذلك ادناه اي ادنى من سحاب النذب فان الركوع بدون هذا الذكر حايث قال العقبة
رضي الله عنه كان رسول الله عليه السلام يقول في الركوع سبحان ربي العظيم ثلاثا ويقول في سجدة سبحان
ربي الاعلى ثلاثا قوله وذلك ادناه ليس مثبت في رواية عقبه اما ذلك في رواية ابن مسعود رضي الله عنه
فكون من استدلال بحديث عقبه على بعض المداها فان قول المانبر قوله تعالى فسبح باسم ربك العظيم فالعلم
اللام اخطاها في ركوعك ولما نزل قوله تعالى سبح اسم ربك على قال اخطاها في سجودك فكأن ينبغي
ان يكون فرضا قلت طاهر النص يقتضي ان يكون تزييه واجبا وهو كذلك وليس فيه بيان ان سجدة
هذا اللفظ ولا يقال اذا تقاعد عن افادة الفرضية فلا اقل من الوحوت وهو ليس بواجب بل هو سنة لان
نقول ان الدليل على عدم الوحوت ايضا لانه علم رسول الله عليه السلام الاعراض الصلوة ولم يذكره في الركوع
والسجود شيئا وقد ذكر الواحبات والفرايض قوله سمع الله لمرحمة هذا محاذ عن الاحابة فقال سمع
من مير كلام فلان اي احاب ولم يسمع لم يحبه وان سمع حقيقة ومنه تعالى سمع القاضية منه فلان اي تلقاها
بالقبول واللام لعود المسفة والهاء للكناية لا للاستراحة كقوله تعالى واشكروا له ومعناه قبل شيئا
من شيء طه واحابه ويقول الموتى ربنا لك الحمد ليوافق مبدا الركعة بالحمد لله رب العالمين فتحتملها برتبا
لك الحمد ثم فرق بين الحمد والمختم من حيث تاخير الطرف وتقديمه فالمداد يشترط ان الحمد كله
والمختم شبر لا انها له لا لغرض قوله لئلا يصير تاركا لما صار آمرا به لانه بالتحرير صار كالامر فالاول
ان ما في موطنه حتى لا يدخل تحت قوله اما مرون الناس بالبر وتنسون انفسكم وسوية وازدحت في
روساء اليهود حيث امروا اتباعهم باتباع النبي عليه السلام لكن العزة لعمرم اللفظ لا لخصه الصلوة
بري لما قول عمر رضي الله عنه لو شئت لدعوت بصلاتي وجناب وكرار واسنة لكني دابة الله تعالى
لي على قوم وقرا قوله تعالى اذ هبتم طيباتكم في حقوتكم الدنيا وكذا لم يمنع على رضي الله عن السفل قبل
العيد استجاء من قول تعالى اذات الذي هي عبدا اذ اصل والجواب ان الآية مجعولة على الامر ومعلوم
يا مرون وانما جئت غرة على الحمد مع انه قد اتى به معناه او محمول على انه لم يفعل قط قوله فادع
اي ضعها على من رضى واجعلها كالدعامة قوله ويخجل على
انف

وجهته ان وضع لخدمته دورا اخر ان كان من غير حاز بلا خلاف وان كان من غير عذر ان وضع
الجهة دون من حاز بالاتفاق وان وضع من دون الجهة حاز عنده خلافا لها احتجا بالخط
الذي ذكره في المتن وجه من استدلال انه ذكر الوجه وهو محال المراد ببعض الوجه بالاجماع ولانه
لا يمكن وضع الكل وقد فسر بالجهة في رواية اخرى يحتمل عليه ولا نهى مرادة بالاجماع ولهذا الوضع
الجهة دون من حاز بالاجماع ولان الكلام في مورد احكاما ذكرنا يراى به العضو المخصوص ولم يرد
غيره من هذه ان جميعا فكون المراد احدهما والجهة احدى يكونها مرادة اذ المتعارضان من التعظيم
لوضع الجهة دون من حاز ولكن مع هذا ان ذلك الوجه لا ينفك عن التعظيم الى ان يكون
احدى بالاصالة ومن صغر بالتبعية ثم انه يجب علينا مع انه حصر نفسه لقوله امرت لما انه متبع
قال الله تعالى فاتبعوني فحسب علينا متابعتهم الا اذا قام دليل المخصوص من قوله وانما وجب وضع
احدهما بالاجماع امتناعه فاحدهما على اطلاق واما عندهما فاحدهما على التعيين ثم بيانه ان
النقص يقتضي الاختيار والميلان فحسب وانما وجب وضع بعض الوجه بالاجماع لا بمقتضى النص
ثم ذلك البعض عنده احد العضوين عندهما العضوان المعينين ثم نقول انما حاز الاقتصار على الجهة لكونها
بعض الوجه وهو المأمور به والاني بعضه ايضا فحوز وهذا لانه محدد كماله للحكم والعقبة اما الحكم
ولانه ينقل فرضية السجود اليه عند العذر فلو لا انه عضو السجود لما حاز بالعذر كالحذر والذوق والما
للحققة فلان عضو السجود هو الوجه بالحديث كمر المراجع ما يلاقي من ارض من غير كلفة ومشقة وهما في
حق هذا المعنى سواء بل الان احدى وان عظم الوجه عظم مثلث ووضع جميع اطراف الجهة ليس شرط
لكل شرط ووضع طرف منها ولا من طرف منها فوجد ان كفايته ولا نقول ان احدهما اسم غير المعين وغير المعين
واحد بالاجماع لان عندهما الواحد وضع الجهة على التعيين لانا نقول عنده وضع احدهما لا على التعيين
وعندهما واحد وضع الجهة على التعيين فقد انعقد جماع على وضع احدهما او نقول ان احدهما بعض
الوجه ولا يشترط صحة الارادة والقرينة ما مر او نقول ان راد به انتفا شرط وضع العضوين
كورا العامة دورها يتبدى من مراد وهو ان يظهر الضم بالسكون لا غير العضد ويجازي بباعد
البيته ولد الشاة هذه الليلة من المغرب فليوجه ما استطاع اذ

لعمري

في المبسوط لليزدوي اذ استجد العبد المؤمن سجدة كل عضومنه فليوجه ما استطاع من اعضائه القبلة
فله فاذا اطمان جالساً والجوارس بقدر تسبيحة وتكلموا في تكرار السجدة دون الركوع فمذهبه
الغفارة ان هذا تجب لا يطلب فيه المعنى كاعداد الركعات فنقل كما امرنا ولا نتكلم فيها لا بعيننا
وقيل لا وفي اشكر نعمة من مان ومن اخرى لبقاء من يمان وقيل لا وفي اشارة الى انه خلق من الارض
وفي لثانية اشارة الى انه يعاد فيها قال الله تعالى منها خلقناكم وفيها نعيدكم قوله كذلك امر النبي
عليه السلام اي للاعرابي حديث قال ثم استجد حتى تطمئن ساجدا ثم ارفع حتى يسوي جالساً ثم استجد
حتى تطمئن ساجدا ثم ارفع راسك حتى تطمئن قاعدا قاعدا ولا تثبت الفرضية به لان خبر الواحد لا يقضيها
والنقل ليس بمحمول لكونه ما ناله قوله ولا يستغني اي لا يقول سبحانك اللهم لانه يستغني به الصلوة و
انما لا يستغني ولا يتعذر لافها شرعا لاقتراح الصلوة والقراءة ولم يؤخذ قوله ولا يرفع يديه
هذا ابتداء كلام ولا يستثنى اتم على قوله ولا يتعذر نعلم بدلالة لا يستثنى وهذا رد لقول الشافعي رحمه الله
وفي المسألة حكاية تصلح دليلا للفرق بين عرف في موضع قوله وما روي انه توارى حواشي عما احتج به مالك
فانه يقول بالتوارى القعدتين من ان يجلس على ركة لا يبرز ويخرج رحليه من حايه من قوله تشهد
هذا من قبيل اطلاق اسم العضو على الكل قال شيخنا رحمه الله ناقل عن شيخه رحمه الله قوله القيات
لله اي العبادات القولية قال الله تعالى واذا جئتم بعبادة والصلوات العبادات الفعلية لافها
من تحريك الصلواتين والطيبات العبادات المالية قال الله تعالى كلوا من ثمرات ما رزقناكم وهذا
على مثال من اخل على عظماء الملوكة فانه ثنية او لا ثم تحذره ثم يبدل المال السلام عليكم يعني ذلك السلام
الذي سلمه الله تعالى عليكم لئلا المبرحاج وهذا حكاية ذلك السلام لا ابتداء السلام على النبي عليه السلام
ثم ان كان مصدرا كالوداع من فزع لمعناه السلام كدومعك وان كان اسم الله تعالى فمعناه الله عليه
اي على حفظك كذا قال شيخنا مولانا بدر الدين الكردي رحمه الله واما الله فقد تنزه في صدر الكتاب
البركة الخيرة الكثرة الدائمة لانه من البروك او من البركة واما نحن فتشهد ان مسعود رضي الله عنه لان فيه من لف
واللهم وما للاستغراق وزيادة الواو وهو لتجديد الكلام كما في القسم وتأكيده التعليم وكما في اعرابا
دخل على الى حقه رحمه الله فقال نواو ام واو تن فقال نواو ام واو تن فقال

بارك الله فيكم كما بارك الله في الاول واسمى الى قوله تعالى في شجرة حسارة زنتونه لاشرقية ولا غربة
ويقرأ في من خرج من نفاضة الكتاب هذا بيان من سجد ودوى عن الحسن ان واحد والشهد واحد
بدليل وجوب سجدة التوبة كسأهيا والصلوة على النبي عليه السلام سنة وكان ينبغي ان يكون فرضا طاهرا
من الا ان الامر يقتضيه الفرضية لزوم حرة لانه لا يوجد التكرار والطاهر انه اتى به في عمره فان قيل
قد ان التسليم يدل على انه في الصلوة قل حاز ان يراد به التسليم لا امر الله تعالى ولا دعية بالنصب
عظما على الفاظ القرآن ولجزم عطا على ما في الماثورة المروية عن النبي عليه السلام قوله تعالى فاذا قرأ
فانصب عن ابن عباس فاذا فرغت من صلواتك فاجتهد في الدعاء والى ذلك ما في اجعل رغبته في الدعاء
ولا تسأل الا فضلا كذا في الكشاف في المبسوط اذا فرغت من صلواتك فانصب للدعاء وارغب الى الله تعالى
بالاجابة قال الشيخ رضي الله عنه قوله فرغت من اركان الصلوة اي قرئت الى الفراغ وانما يدعى ما يشبه
الفاظ القرآن وما دعية الماثورة لان القرآن كلام الله تعالى فيكون دعية الواردة فيه اولى وكل ذلك الله
عليه السلام كان اذا ان على امته من الله على ولاها فكان ما اختاره اجوز من غيره قوله ولا يدعوا ما يشبه
كلام الناس فتره اصحابها ان ما يشبه كلام الناس على استحصال سواله غيره كقوله اعطى كذا او زوجي
امراة وما لا يشبه كلام الناس على استحصال سواله غير غيره كقوله اعطى كذا في من يوضح وكان استاذنا
رحمه الله يقول لا ينبغي ان يقول وقنا عذاب الذين قوله ثم يسلم عن مسئلة المصلحة لما شرع في الصلوة عا
عن النساء واهلها الى حال المشاهدة والمناجات مع الرب تعالى فكانه يقول لما تحترم اني قد غبت عنكم فلا
تكلوني ولا تخاطبوني فاذا سلم فكانه يقول انصرفت كواحد منكم في امور الدنيا وكلموني وخاطبوني الى
هذا الشارح ما هو ازيد من زيادة الله قوله ان شأه واستمع نفسه قيل ان في الجهر ان يسمع نفسه واذن
المخافة تصح للزوم وقيل ان في الجهر ان يسمع غيره واذن المخافة ان يسمع نفسه وما دون ذلك لا يخلو
قراءة قوله لانه امام في حق نفسه هذا دليل على انه يجهر وعلى انه يكفي نادى الجهر اذ امام الجهر لا يسمع
القوم لندرت واني قراءته فحصل لهم اخضار القلب ولو لما كان امام نفسه يحتاج الى اسماع نفسه يكون
اقوى في التفكير واخضار القلب فبجهر وكفى ناداه اذ المقصود بحصله قوله لانه ليس من سمعه
فهذا شكال وهو ان الجهر لما كان استماع نفسه اذ قوله واستمع نفسه

ولا تخاطبوني

تفسير قوله جهر فكيف يستمع قوله لانه ليس من سمعه وانما يستمع هذا التعليق على قول من جعل حادى
الجهر استماع الغير والجواب ان تقدير الكلام وان شأه خافت لان الجهر لاستماع من خلفه لا لسماع
نفسه وليس من سمعه فلا فائدة من الجهر فلا يجهر لانه لو جهر اما ان يكفى نادى الجهر او باقصاه فان الكفى
باقصاه فلا يجوز لانه ليس من سمعه وان الكفى ناداه لا يجوز ايضا اذ فائدة الجهر استماع الغير لئلا
على ما ذكرنا وصحتم انما قال ذلك على قول من جعل حادى الجهر استماع الغير ولا يظهر قوله او تر
ثلاث اي تسلمة واحدة كذا وجدت هذه الزيادة في بعض الروايات فتحمل هذا المطلق على المتقدم لان المطاوع
يجوز على المتقدم اذ ورد في حكم واحد على اننا نقول انه دليل على انه ثلاث ركعات خلافا لقوله الشافعي رحمه الله
انه ركعة فكون هذا دليلا على بعض المدعا ولا قول على المجموع وللمبا صيدان للشافعي فيه قولين قوله
ثلاث ركعات يسلمت من قوله ركعة ومراة من قوله ثلاث ركعات لا يفصل بينهما سلام نفي قوله
فعلى ما ذكرنا او لا يصير نفيا لقوله وعلى ما ذكرنا ثانيا يصير نفيا لاجد قوله قبل الركوع لنفي
قوله لانه يقول بعد الركوع قوله في جميع السنة بر قوله ايضا لانه لا يقول غير نصف من خير من رمضان
قوله ويقرأ في كل ركعة من الوتر هذا يرد اشكاله على قول من حقيقه رحمه الله لانه يقول ما يرضى من الخبر
ولزوم القراءة في الركعات كلها من امارات السنف والجواب ان دليل الفرضية لما كان قاصرا لانه كان
من اجبار لا حاد طهراته القصور فما هو من باب احتياط وترك القراءة في ركعة من السنن يفسد بها فقلنا
بالفساد هنا احتياط ومراعاة لقصور الدليل كذا في من يوضح المرفوع المنقول عن النبي عليه السلام والموقوف
الذي اقتصر على الراوى ويسمى هذا اثر قوله في سبع مواطن ارادها البقاء والالقاء بالقاء وقد جمعت
المواطن كلها في قوله فقبحس صبح فالقاء تكبيره من فتاح والقاء القنوت والعين الحيدان والمبار
استلام الحجر سود والصاد والميم الصفا والمروة جعلها كشي واحد يطر الى السجدة البعير فان
والجيم الحجر نان والمراد عند الوقوف عند الحجر من اي الجمرة الاولى والوسطى ثم اعلم انه ينبغي ان يجعل ما بين
كفيه الى القبلة في التكبيرات التي في الصلوة وفي التي في الحج يجعل ما بين كفيه الى السماء الا عند استلام الحجر
فانه يستقبل ما بين كفيه الى الحجر كذا ذكره الشيخ من ما هو ازيد من زيادة الله قوله ثم ترك ترك دليل النسخ
اذ لو كان مشروعا لما حاز تركه قوله قراءة سورة بعينها

اعتزوا على هذا وقالوا ليس بشئ من الصلوات الا وهما سورة بحسبها قال اراد به ما سوى الفاتحة
وذلك ان يحس سورة السجدة لسورة الجمعة لانه توهم هجران الساتر وليس في القرآن بشئ محذور كذا قاله
ابن عباس رضي الله عنهما وهذه الكراهة اذا دأبوا عليه اما اذا قرأوا اجيائا فلا وفي شرح الطحاوي
المداومة اما يكره اذا لم يعتقد الخوازمي غير ذلك في قوله وادنى ما يجوز في هذه
من صلات ان الحقيقة المستحيلة او من المحاذ المتعارف عنده وعندنا المحاذ المتعارف في هذا
مسائل احدها هذه والثانية مسئلة الخطبة في الجمعة والبالغة ان لا ياكل من هذه الخطبة فابو حنيفة رحمه الله
يقول بما هو موافق لقراءة القرآن مطلقا من غير فصل واسم القراءة منطلق على انه وان قصرت لانه اسم لمنزل
ينظم خاص لهذا شئت كل حكم يتعلق بالقرآن في حق من وجوب التعظيم والكفر بالجور والحرمة على الخبيث
والغايض مما يقول ان الواجب عليه قراءة القرآن مطلقا ومصفية من عجزا لانه انما سائر غيره من عجزا
للاصلا فيه وادنى ما يقع به من عجزا سورة او انة بعد سورة قال الله تعالى فاقوا بسورة من مثله واقصروا
السور ثلاث ايات والكلمة الواحدة لا يقع بها الا عجزا لقوله تعالى ثم نظروا ولم يولد ومدها متان فلا يجوز
ولا يقال انها وان لم يكن مجزأ في قرآن ولهذا يكفر جاحده لانا نقول في لكنه قد تحقق شبهة عدم كونه
قرانا لما ذكرنا فلا يجوز احتساطا ولا يقرأ الموم خلف من امام ليلا يشوي من مر على من امام ليحصل
الندى والفكر المنسوب اليه في قوله تعالى والذين اذا ذكروا بايات ربهم لا يقولوا تعالى فاذا قرى القرآن
فاستمعوا الآية فان قيل القراءة شئت بالنقص فلا يجوز تركها بحجة الواحد قلنا نحن نجعل قاريا بقراءة
من امام فلا يلزم الترك الا ترى انه اذا ذكر من امام في الركوع فانه يجوز صلواته وان لم يقرأ لهذا امكنا هنا
فولم نحتاج الى تبيين في هذا ان صلوات لكل واحد من المكلفين في لاية الدفوع لا ولاية من لازم على
غيره فاذا اقتدى بالامام فقد صابغ برحمته ان يعزى الفساد بصلوة نفسا صلوة من امام فتحاج الى
نية المتابعة ليس بغيره وهذا معنى قوله لا يكون ذاك في صلوة الخير بلا ارادة لانه لو دخل بغير
الله باره ما ذكرنا من الفساد والالزام بدور من التزام فصل سنة جوكرة اي شبهة الوجه والقوة
حيث قيل انه فرضة هممت قصدت الفتنة والغشيان مع فتى كاخوة واخوان في اول الناس لا غيره
من صلوات مكان من امام ميراث من السج عليه السلام فمخار لها

من ان يكون اشبه به خلقا وخلقنا عليهم بالسنة اي عليهم باحكام الشريعة في يوم القوم اي يوم
القوم اخبار بمعنى الامر لكنه امر استحباب او يكون لسان الشرعية كما في قوله عليه السلام صحح المقيم
لوما وليله وليس المراد مجرد من خيار او كلاما هذا معناه يعني لفظ الحديث هذا المذكور او كلامه هذا
الذي ذكرناه معنى ذلك الكلام وهذا بناء على ان نقل الحديث بالمعنى حايث عند عامة العلماء في لانه علمهم
كان هو القرآن يعني انهم يتعلمون القرآن باحكامه ولهذا روى ان عمر رضي الله عنه حفظ سورة البقرة
في ثنتي عشرة سنة فالأقراء من يكون اعلم اما في زماننا فقد يكون الرجل ماهرا في القراءة ولا حفظ له في العلم
فالاعلم بالسنة اولى الا ان يكون مطعونا في الدين في قوله فاستمعهم قيل للعباس رضي الله عنه اذ انت اكرم
رسول الله فقال هو اكبر وانا اسرع هذا ينتهك على ان الاول يستعمل في الحال الثاني في البين الورع
من حراز عن الشهوات والتقوى من بين جناب عن المحرمات وعلى هذا احكامية اخت ستر الجاني في معرفة
في الحديث للجهاد جهاد ان احدهما افضل من غيره وهو ان يجاهد نفسك وهو اكبر المحرمات جهادان احدهما افضل
من غيره وهو ان يجاهد من المعاصي من عرائ الذي يسكن في القرى وانما يكره لغيره لجهاد عليهم قال عليه السلام
لجفاء والقسوة في قدا دين وقيل اهل الكفور هم اهل القبور يعني قالوا يستحب تقديم من سكن المدن
من العرب على هذا احكامية ايضا ومضى ان ما روى ان اعرابيا اقتدى امامه فقرأ قوله تعالى من عراب اشد لفظا
ونفاقا فضربه بعصاه ثم اقتدى به مرة اخرى فقرأ قوله تعالى من يومنا الله واليوم الآخر فقال قد نفكر
العصا في قوله ولا عي هذا اذا كان سواها اما اذا كان من عي افضل فقدمه اولى كذا في المبسوط نحو اهل
زادة رحمه الله في قوله والفاسق لانه طهر فسقه في مورد الدنيا وفي الصلوة يكون كذلك في قوله وولد
الذنا لانه لا خلاص من عدائه وانما كره لما ذكر في المتن انما قال عليه السلام انما ولد الذنا من اللثة في ولد
معتر طهر فسقه على انه مخالف للحكام في قوله ولا تزدوا زرة وزر اخرى ومثله ترك خبز الولد وان تقبلوا
جاز لما روى ان رجلا من الصحابة رضي الله عنهم نقا عن الصلوة خلف الحاج فسمع من ناحية البية
هاتفا يقول يا ايها الذين امنوا اذ اذنوا للصلوة من يوم الجمعة فاستمعوا الى ذكر الله وذروا البيع والكراهة
لانما في الخوازمي لان المراد منها ان غيره اولى منه في البيع للاعام ان لا يطول لهم وهذا القول عليه السلام
لمعاذ افتان است يا معاصي صلوا بالقوم صلوة اضعفهم قاله حين

قراء سورة البقرة في صلاة العشاء وفي الحديث طول ذكره في المصاحح **قوله** تمام يعني بمراجعات الواجبات والسنن والآداب **قوله** لان السنة لم يكن مهيئ كذا وهذا لانه لو كان ليتبين النبي عليه السلام ولويتين لنقل البناء فاستغاضه ولم يوحده لانها لو كانت منه يكره تركها ولما لم يكره تركها علم انهما لم يكرسنة **قوله** قاعة من امام وسطحين قال المطري الامام مروي به ذكره ان كان النبي **قوله** تقدم عليها لما روي ان انس رضي الله عنه قال صنعت جفت عليك طعاما فدعت رسول الله عليه السلام فلما فرغوا لا صلى بهم فلما تمت الى حصير لنا قد اسود من طول ما لبس فتبخته بالماء حتى لان فنقل النبي عليه السلام فاقامني فبيتنا لنا خلفه والعجوز من رايها والتميم اخوانه اسمهم عمر قال لا خلا في امره امام يقدم على الثلاثة وانما الخلاف في من يثني قلب المرأة في حكمه مصطفىا كالعدم ولهذا لو كان خلفه رجلا واحدا وامراة فالسنة ان يقدم الرجل كذا **قوله** امام كما اذا لم يكن امرأة **قوله** لغروهن من حيث اخرهن الله قال صاحب الاسرار حديث اسم للمكان ولا مكان يجب على الرجل تاخيرها عنه الامكان للصلاة فلا يجوز من قدرها لان فيه ترك المأثور به وهو التأخير **قوله** ليس لي اي يقرى من الوش القرب وروى سليمان الوالا وخلافه والتميم جميعا الجاهم والتميم وبما العقل **قوله** لما روينا بجهل ان يكون قوله لغروهن ويجهل حديثه انما وجه كلامنا وهذا لانه عليه السلام اقام العجوز خلف الصف منفردة ولا يجوز ان يكون التأخير لضيق المكان لان ذلك لا يكون عادة فقد انه ما ذكرنا **قوله** فان قامت امرأة الى اخره شرط المحاذات ان تكون المرأة مستهابة وان يكون المخرج الصلاة مطلقة وان يكون نية امامة النساء وان يكون مشتركة تحريمه واداء وان لا يكون منها جليل كذا في تعليق لم الفضل رحمه الله **قوله** والقاسر انه لا يفسد لان المحاذاة تقوم بها ولو كانت على الفساد وهي قائمة لها لكان الحكيم والفساد ثابتا في حقها اذ من سنوا في العلة يوحده سنوا في الحكيم ولما لم يوحده الفساد في جانبها علم انها ليست بعلة الفساد **قوله** ويجهل ان يكون كذا قال كلام في الاجتهاد ثم يقول وجه عليه اداء المأثور من **قوله** وقد وقع الشك في الخروج عن العدة فلا يخرج بالشك ولا يقال لو تحقق المحاذات بعد ما شرع كان ينبغي ان لا يفسد لانا نقول بحقق الشك في شرع كل جزء وهذا المأثور في الزبادات ان الصلاة اذا فسدت من وجه وصاحبة من وجه فسد فان قيل الاصل

كما

ان فروض الصلاة لا يفسد الا ما وحي علم النفس فكيف اتيتم هنا بنحو الواحد قلنا اذ ان فرض الصلاة الثالثة كنات الله تعالى وهذا فرض من فروض الجماعة وهي ثابت بالسنة ففروضها وشروطها بشد ذلك الطريق اقتضاء كذا قاله من امام ابو مدحه الله فان قيل الصلاة عمارة عن ركان المخصوصة باوامر قد مرت وهي بفضة الخروج عن العدة وان تحققت المحاذات فالقول باشتراط عدم المحاذاة يكون زيادة وانما نهي طلب النصوص خصت بما اذا تقدم المأموم على الامام فخصر المتنازع فيه بنحو الواحد لان النهي بالخبر انما يكون ان لو كان الحكيم مقصودا عليه وليس كذلك وهذا لان تاخير النساء انما وجب لاطهار ركان الرجال ونقصان حالهن غير ان المفضيل انما يتحقق بتأخيرها في مكان واحد وتفضيل الرجال عليهم ثابت بالنص قال الله تعالى وللرجال علىهن درجة ولصانه صلاة الرجل عن الفساد فانها كلها عورة فما شئت الامر على الرجل ففضة النساء صلواته وصلته الصلاة عن الفساد واجبة بالنص القاطع حال الخبر مبتنا لما ثبت بالنص المقطوع به لان يكون الحكيم مقصودا عليه **قوله** صاحب الهداية انه مشهور فيجوز اثبات الشرط به لانه يوجب علم اليقين عند كثير من المتأخرين على ما بين ان شاء الله تعالى **قوله** من الرجال حجاب عن كلامه فنقول مخاطبة بالتأخير هو الرجل هو المخصوص بالفساد لانه النار لفرض المقام وليس على المرأة فرض التأخير فان قيل لما كان هو ما مور بالتأخير كانت مائة بالتأخير ضرورة فاني قل هذا اذا لم يتحقق التأخير بدون التأخير وليس كذلك فانه اذا تقدم عليها فقد اخرها من غير ان يتأخر ولا انها ما مور بالتأخير فمقتضا ضرورة وهو ما مور بالتأخير قطعا فاطهرنا الامر بالتأخر في حقها في حق الحق **قوله** ثم بالترك لا في حق فساد صلواتها فالترك اظهرنا للفرقة بين الضمني والقصدي كذا قاله صاحب المحيط **قوله** لعدم شرطها اي ستر العورة وركنها اي القراءة وحازان مراد بالشرط الطهارة وستر العورة بدليل قوله لان هؤلاء **قوله** لكن جعلت صلاة حركات شكك ويوان يقول شيخنا ان يجوز في حقهم ايضا **قوله** ويجوز ان يؤتم المتيمم للخلاف بين الماء والتراب عندهما فاستوى الطهارة فان يجوز من قدره وعند محمد رحمه الله الخلاف بين التيمم والوضوء فيصير سائر القوى على الضعف وانما جاز امامة الماسح للغسل لان الحدث حاجلا بالرجل لوجود المانع من سرية الحدث وهو الخف وما جله بزيه المسح فيكون هذا غايلا ايضا كما مقتضى لوي ان عمره من العاص كان امرا على السرية فاصابته حنابة فتيمم وصلى ثم الفجر وعلم النبي عليه السلام ذلك ولم يأمره بالاعادة وهذا استصواب من النبي عليه السلام

لان السكوت عن الحق حرام قال عليه السلام الساكت عن الحق شيطان اخرس ورواه محمود بن عيسى في الفضيلة وصلى القائم
خلف القاعد لان القيام كلا الصنفين مستوي في القعود احدهما الصنفين مستوي واحد النصفين مستوي في ذلك
منع من قضاها اذا اقتدى بالمتخير ولان من انسان من فوق الصلوة الى ما تحت السرة فالراعي لطبيعته والرجلان
ناقلناه فادالا اعتبارا للرجلين فيكون هذا كاقداار القايم بالقايم يجوز هذا قول لان المومني لا ياتي باري كان
الصلوة كالقيام والركوع والسجود من قضاها ورواها المومنون على المعذور لا يصح لان النساء لا يتصورن على يدون
المبنى عليه كما في المحسوسات ورواها القوي على الصلوة على هذا الوجه ايضا اذ فيه نداء المومنون على المعذور تأمل فيهم
وكما ليس سري حتى يقال وحدهم ركان في حقه لان بعض الشيء لا يكون بدلا عنه ولا نصيبا المفترض خلف المتكفل
خلا فالشافعي رحمه الله تعالى على ان وجوبه قضاها عنده من دار على سبيل الموافقة وعندنا موخه صيرورة صاوة
المعتدى في ضمن صلوة الامام صحة وفسادا لا اداء ولا يجوز ان يكون المصنف احد في حاله من المتضمن فلا يحرم لا
يجوز التخلي من قضاها ههنا لانه وجل في حق المعتدى وضعت زائد عدم ذلك في حق الامام والموجود لا يبي
على المعذور بخلاف اقتداء المتكفل بالمفترض لان الفعل عبارة عن اصل لا عن وصفه فاحكم تحقيق معنى النداء
لوجود صلوة المبنى عليه وتاويل حديث معاذ بن ابي نضلة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يتنفل مع النبي صلى الله عليه وسلم ويؤدي الفرض
مع قومه باخر صلى الله عليه وسلم فسمي قومه لان الاقتداء لا يتصور مع اختلاف يعني ان من قضاها موافقة ولا موافقة
مع اختلاف فلا يصح من قضاها وهذا القول عليه السلام انما جعل الامام اماما لولايته به فلا تختلفوا عليه فالنهي
عن اختلاف يقتضي من موافقة ضرورة ولا نقا هذا استقيم على اصل الشافعي رحمه الله لان عندنا الاقتداء
موافقة ايضا لكن معنى التضمن من اعني بالحدث **فصل** قال الشيخ رحمه الله ما بدر الدرر رحمه الله الجيد الفحل
الذي فيه غرض صحيح شرعا والتفه ما لا غرض له فيه اصلا **فصل** في الصلوة اولى ولا يقال يصح ان يكون
مفسدا كالمقهية لانا نقول الفساد كالا باعتبار انها جرم خارج الصلوة ولهذا الوتر الى امرأة اجنبية
وادام النظر لا تقصد الصلوة بل باعتبار انها مفسدة للطهارة بالنقص على خلاف القياس ولا يقدح المحض الا
مرة والترك افضل كذا في المبسوط قال شيخنا رحمه الله ما بدر الدرر رحمه الله الجيد الفحل
فقال اما ذكر مرة او ذكر قال الميرزا في دفع اصابعه اذا غمزها او مدّها حتى تصوت وانما ذكره لانه علم قوم
لوط فكمرة المشقة هم قال عليه السلام لعلي رضي الله عنك اني احب لك ما احب
لنفسه ما

وروي

الموافقة

لنفسه لا يتفرق اصابعه وانما فصل التحضر وضع اليد على الخاضرة والسد الا لاجاء وهو ان يضع
الوداء او القباء على كتفيه ولم يدخل يده في كتيه كذا نقل عن من مام خواهر زادة رحمه الله العقب
ان يلف ذوا بنيه حول راسه كما فعله النساء في بعض وفات كذا في المبسوط الكف ان يرفع الثوب من
من يده او خلفه اذا اراد السجود كذا في المغرب الالتفات المذكور ان يلوي عنقه حتى يخرج وجهه من ان
يكون الى جهة القبلة فاما اذا نظر نحو ركنه يمنة ويسرة من غير ان يلوي عنقه لا يكره كان النبي صلى الله عليه وسلم
يلحظ اصحابه بموق عينيه والاقباج ان يضع اليقينة على الارض فينصب ركبتيه نصبا واقعا ككل
يكون بعد الصفه الا ان اقفا الكلت في نصب اليدين واقعا الادمى في نصب الركبتين الى صدره قال
الوهبة رضي الله عنه لها في خلع عن ثلاث ان انقذ نقر الديك وان التفت الثقات التعلت وان اقبى
اقفا السبع وامرني بالوتر قبل النوم وصوم بلائه ايام من كل شهر وصلوة الضحى في لانه كلام
ولهذا الوجه ان لا يتكلم مع فلان فرد سلامه في الصلوة تحث وقيل تسليم اليهودي شارة بالاصابع
وتسليم النصارى شارة بالكف **فصل** الامم عذر لانه يسبح الواجبات ويسبح المحرمات فترك سنة
القبود اولى قولي فان سبقه الحدث اي من غير قصد لان سبق الحدث الرحل يكون من غير قصد عادة
فمن ستناف افضل قالوا في المنفرد مستقبل افضل ومن مام النساء افضل صانه للجماعة
قوله مخالفا للقياس القياس ان مستقبل لان الحدث بنا فيها والمشى ولا يخرج ان يفسد انها وهذا
لان الحدث بنا في الطهارة فينا في الصلوة ضرورة لانه لا صحة للصلوة بدون الطهارة احراما واداء
الا ترى انه لا وجود لها بدونها فكذا لا يكون لها بقا بدونها وهذا لانها شرط عليه فيستوي فيها الامداء
والبقا **فصل** لا يصلح فيها شيء من كلام الناس الا عند الاستدلال به ان استقاء الشيء انما يكون بشئ وضده
وقد استقى الصلاح عنده فثبت الفساد الذي هو وضده وهذا كالاكل والشرب فانها تفسد اخلا
يصحان فيها فناها كذا ههنا ولا يقال حار ان يكون مكروها لانه غير صالح ايضا لانا نقول ما
صالح مزوجه دون وجه والنقص يقتضي استقاء الصلاح مطلقا وهذا بخلاف التسليم ساهيا لانه
من اذكار الصلوة كقوله السلام علينا فيجب ذكره في حاله النسيان وكلاما في حال العهد لما فيه من كافي الخطا
والمراد من الحدث رفع من ثم وقد عرفت ولا يلزم النسيان في الصوم

ترك

استيناف

لأنه لا مذكور هنا فتجني أمّا هيئة المصلي مذكورة فلا يعني كافي المحج فوله نوحاً وسلم بخروج
من الصلوة على الوجه المشروع قوله عليه السلام إذا قلت هذا أي إذا قرأت التشهد وقعدت لأنه لم يشرع
الأي القعدة أو فعلت أي قعدت ولم يقرأ على التمام بالعود قراءاً ولم يقرأ وقد جدد القعود فحصل المنافي
بعد الفراغ فلا يفسد الصلوة فوله الفاء إلى غاية وجود الماء وإذا كان كذلك فبني رأاه لم يوجب طهر أي طهر
الحديث السابق عمله فلا يكره البناء كما مستحاضة إذا خرج وقت الصلوة وبقي فيها لا يجوز لها البناء لأنه
يبيّن أنها شرعية الصلوة بغير طهارة لما عمل الحديث السابق عمله لأنه لم يجر فيها مضي للصورة فيجر فيها
يستقبل بعدها وجيم البناء راجح إلى ما يستقبل فلا يجوز البناء فوله بالحديث وهو ما روينا إذا قلت هذا
أي فعلت هذا فقد تمت صلوتك وهذا يشيّر إلى أنه لا يفرض بعده إلا يرى أنه لو اعترض عليه ما قطع الصلوة بفعله
في هذه الحالة مثل الكلام والفهمية لا يفسد فلان لا يفسد ما اعترض لا بفعله أولى وله أن الخروج
من الصلوة بصلوة واجب وإذا كان واجباً فقد أي قبل الخروج فصاها كما إذا رآه في خلا الصلوة وإنما قلنا
أن الخروج بصلوة واجب لأن الإتمام واجب بالإجماع وإتمامه بانتهاء الصلوة وانها الشيء بتجصيله
لا تحصيل حرّوه كأنها السواد يكون بوحود البياض ولم يوحدهما يضاه الصلوة بعد ما قعد لان الدعوات
لا يضادها وتاويل قوله تمت قارب التمام لأن الشيء يسمى باسم ما قرب إليه قال الله تعالى إلى أي أعجز خيراً
وقال عليه السلام من عرفه فقد عرفه محمّد وقال لقنوا موتاكم وإنما جعل على هذه المسألة الحاجة اليد
وهذا العلم بدلالة الإجماع كما سنأول القياس الصحيح وهو أن الفعل الاختياري شرط في من بدأ فيستتر
في من نها كالحج لما أن كل واحد منها عادة لها تجليل وتصميم فوله أو كان أمياً الأحم منسوبة إلى أمية
الجرم من أمية الخاتمة عن صناعة العلم والكتابة والقراءة قال الله تعالى هو الذي بعث في الأميين
رسولاً منهم فاستعير لكل من لا يعرف الكتابة والقراءة قوله فتعلم سورة فاستعير من الله عنه
ما سمع سورة من خلاص مثلاً من رجل حفظها من غير أن يحتاج إلى علم كشرم قال الشيخ الإمام بدالين
رضي الله عنه معناه تذكّر لأن التعلم لا يكون بدون التعليم وذلك فقلنا في الصلوة فخرج به من الصلوة لعماداً
فوله واستخلف أمياً فان قيل لا يستغنى أيضاً صنعه قلنا نعم ولكن صنعه غير مفيد بليل أنه
لو استخلف القاري في خلاص صلوته لم يضرة وإنما الفساد ضرورة

حكم شرعي وهو عدم صلاحية مام وقيل هذا على تفان لوجود الصنع منه فوله أو دخل وقت
الغرض هذا على اختلاف القولين عندهما إذا صار ظل كل شيء مثله وعنده إذا صار ظل كل شيء مثله
باب قضاء الفوات أعلم أن المأمور به نوعان قضاء وأداء وقد فرغنا من
بهماء فنفرض الآن في القضاء من صلوات الباب معرفة من مروي والمأمور والمأمور به
فالأمر بما يتحقق من العالم بما مروي عنه ومن مروي وهو الذي صدر عنه من مروي والمأمور به الذي قام به من مروي
المخاطب والمأمور به الصلوة والمأمور به الزمان ثم المأمور به بنفسه قسمين أحدهما قضاء فالأداء تسليم
عين الواجب القضاء تسليم مثل الواجب لهذا يقال الدون تقضى بأمثالها يقضى مضمون لأن ما يؤدّم إلى
الدين عزماً لزم في ذمته لأن ذلك وصف شرعي يظهر أثره في المطالبة وهذا عين كما يرى فيكون عزماً
أن إحدى العاتين قد دخلت العادة الأخرى فسمي القضاء إذا ذكر كما يقال أدّى ذمته ويسمى الأداء قضاء
قال الله تعالى فإذا قضيت مناسككم وقال فإذا قضيت الصلوة وفيه إشارة إلى أن الظاهر هو صلوة القضاء
بما يحكيه الأداء عند المحققين خلافاً للبعض فوله ومن فاته صلوة وإنما لم يقل ومن ترك صلوة
لأن الظاهر من حال المسلم أن لا ترك وهذا من باب كما قال محمد رحمه الله ولو أن الكعبة سني والحكم غير مقصّر
على النوم والسيان فانه إذا ترك محانة ونسقا محمّد عليه القضاء بدلالة النص لأنه إذا وجب القضاء
بعد النسيان والنوم لأن سجدة تركها عداً أولى ثم وجه التمسك بالنصر أن النص عليه السلام جعل وقت
التذكر وقتاً للفاية ولا سقى وقتاً للوقية لأن الوقت الواحد لا يسع لفرضين إذا رآه لم يبق وقتاً
للوقة صادت مؤخرة عن الفاية فلو إذا ما قبل الفاية فقد إذا ما قبل الوقتها فلا يجوز ولأنه إذا
أدى الوقتية في وقت الفاسدة فقد لغز الفاسدة عن وقتها وتأخير الوقتية عن الوقت حرام ولأنه لما صار
وقتاً للفاسدة صار كفرضين اجتماعاً في وقت واحد فيراعى فيه الترتيب كالظهور والعصر بعرفة ولا يلزم ما
إذا ترك الفاسدة وفي الوقت ضيق لأن لغز الوقت للوقية بالموتاة من خبر والنصوص وكون وقت
التذكر وقتاً للفاسدة ثبت خبر الواحد وإنما محمّد عليه السلام إذا لم يتضمن ترك العمل بالنصر إذا انقضى فلا لأنه
يلزم نسخ الكتاب وهذا لا يجوز فان صلوا وكان وقت التذكر وقتاً للفاسدة بنية الوقتية وكذا المزمع
بالفدية إذا أدرك الموت في وقت التذكر ولو كان كالوقتية لما لزمه

ولهذا قلنا ان النسي في صوم يوم الفريضة المضاد لهذا قوله وان نغير فيها موتانا ليس المراد
الافس لان ذلك جائز لكنه كفى عن الصلوة على الخنزة للملازمة منها كذا في المبسوط والمراد بالنسي
المذكور في صلوة الخنزة وسجدة التلاوة الكراهة اذ المحرم بحصول الخنزة والتلاوة فقد اذنت
بإختصاصه كما وحته ولا يعاد لان السنة فيها ان لا يعاد اما اذا وحته السجدة في وقت غير مكرهه لا يحوز
اذا وحته في هذا الوقت لا يعاد حيث كاملة فلا يتأدى ناقصة روى عن رسول الله عليه السلام انه قال ان الشمس
تطلع من قعر في الشيطان فاذا ارتفعت فارقتها واذا استوت فارقتها واذا زالت فارقتها واذا دنت
من الغروب فارقتها واذا غربت فارقتها اراد به البليغ في حوزته ثبت ان هذا وقت غلبته فكره الصلوة
في هذه المواقف قرن الشيطان قوته في هذه المواقف انه سول الخنزة الشمس ان يسجدوا لها فيها او
على محاذات ذوات القرون يبالغ في شأنها بقربها وقيل انه يقابل الشمس حين يطلع وينتصف ويها
حتى يكون طلوعها من جاني داسه كذا في حمل الغراب ثم التفرقة في مسلتنا ان كراهة الصلوة لما كانت
باعتبار ان تشبه بعبدة الشيطان والتشبه بالسجود يحصل فصار السجود الصلوة فيكره كذا في
ورد النسفي في بعض لفاظ الى لفاظ الحديث فانه عليه السلام نهى عن الصلوة عند الغروب الا بغيره
وقال من ادرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد ادى بها ولانها ناقصة كاحسب اذا السجدة
للخبر الذي على الشرع على ما عرفت اصول الفقه في ذلك حتى تطلع حتى تغرب حتى تغرب الى الطلوع والغروب
لان الفوايت لا يحوز في وقت الطلوع والغروب وقد ائنت حوازمها في هذين الوقيين والفوقان الكراهة في
هذه وقاات الصلاة بمعنى في الوقت وفي هذين الوقيين الكراهة لا المعنى في الوقت بل الحق الفرض لصير الوقت
كالمشغول به الفرض الفرض المقدر في اقوى من البطلان منعه ولا يمنع الفرائض لان التحقيق اول من التقدير
في ذلك ولا يصلي بكعني الطواف اراد به الكراهة كذا ذكره امام خواهر زادة رحمه الله في ذلك لان اولي
ان لا يصلي لما رونا يعني انما قلنا بالكراهة لان قوله لاصلوة اراد به نفى الفضيلة لانه لا يكره احوالها على حقيقة
ولا نعتق الاطماع على حوازا القضاء فيكون تركه اولي ولا نعتن بالكراهة سوى ان تركه اولي او يقال اراد به
الفعل لان من لا يصلي لان الفعل مكره لما رونا وكعني الطواف فلهذا لا يصلي ما
النوافل المشروعة بوجاهة عزيمة ودخلة فالعزيمة هي الصلوة والوجاهة

انواع

فريضة وواجب سنة ونفل وقد مضى القسبان وهذا باب السنة والنفل وقدّم السنة لما فيها اقوى
من النفل فكانت اقرب الى الواجب والفرض ثم النفل في اللغة عبارة عن الزيادة وحته هي الغنية نفلا
لانها زائدة على ما وضع له للجهد ومنوا علا كلمة الله تعالى ومنه قوله السيد ان نفوي رشاخير نفل
وبذكر الله وشي وعجل وسمي لد الولد نافلة لهذا قال القاضي امام ابو زيد التوافل شرع طهر نقصان
تملك الفرائض لان العبد وان علت رتبة لا صلوا عن تقصير حتى ان واجزا الوقت ان يصلي الفرائض
من غير نقصان لا يلام بترك السنن وانما بدأ بسنة الفجر لانها اقوى حتى لو انكرها شخص عليه الكفر ولا يحوز
ان يصلي قاعدا مع القدرة على القيام ولهذا قيل انها قربة من الواجب لكونها ما هو واجبها قال عليه السلام
صلوها فان فيها الرغاية وقال صلوها وان طردتم الخنزة في وقتها وان شاء ركعتين بعد قوله واربعاً
بعد العشاء يروح اليه دون غيره لانه لم يروا انه عليه السلام صلى ركعتين قبل العشاء في وقتها وعلمه على
في طلاقهم المؤمنون وهم على هذا متفقون وقد قال عليه السلام لا يجتمع امتي على الضلالة بكر الزيادة
على الثاني في الليل وروى في النهار لانه لم يروا الزيادة وهذه قضية متلقاة في صاحب الشرع فنهى
ما انفانا اليه الشرع والشرع ورد هذا القدر دور الزيادة ورفقوا الاضافة من الليل والنهار فقالوا
النهار وقت لا يشتغل بالمعاش فيحتاج الى التكلم ساعة فساعة والليل وقت النوم والغفلة فيراد
الحصول في اذ لا خلة كذا قاله الشيخ امام بدر الدين رحمه الله في قوله لا يسألني والجملة وقصة
للنكرة لان الجمل كذا وما قاله ابو حنيفة رحمه الله اشد على النفس لانه ادوم تحريمه ولهذا ذكر في زيادات
الزيادات ان من نذر ان يصلي اربعا سلمة لا يخرج عنه تسليمته على القلب يخرج فاذا كان اثنت
كان افضل لانه اكثر في استجالات الثواب الا يرى الى قوله عليه السلام انما الحركة على قدر تعبك ونصبر
ومعنى ما روى الشافعي رحمه الله شفا وقوله سلم اي تشهد للملازمة منها فلهذا يخالف الفرض
القراءة فرض الركعتين في الفرض لقوله تعالى فاقرءوا ما تيسر من القرآن فمحت في احدى الركعتين بالقراءة
الثانية بدلالته لانها شاكلا من حيث الثبوت السقوط وصفة القراءة وقد رها وانما قلنا ان كل
شفع اصل لانه لا يتعدى الفساد في الشفع الثاني الى الشفع الاول وقالوا استغنى في المأله ولو نوى الوشع
ركعت لا يلزمه الا ركعتان واذا كان كل شفع اصلا بحال القراءة في
كل ركعة

لقوله عليه السلام لا صلوة الا بقراءة وبني مطلق ونظر في الكاملة وهي الركعتان عرفا فيجب لصحتها
تعارف وفي الثانية دلالة فوجبه لان الصلوة كانت في ركعتين لم يردى انه عليه السلام كان على
جرار وكان وقت الظهر فانه جبر عليه السلام فامره بالوضوء فقال ابن الماء شمس بجناحية من تحت
شمس الماء فتوضا وصلى ركعتين كذا ذكره فخره سلام الله في الجامع الصغير فوجبه ليللا يودي الى
التسوية بين من صلى ركعتين في التسوية بين احديهما وليس واحد في الركعة في احدي الركعتين لكانت التسوية منتفية
فيلزم ان يودي الى التسوية بين احديهما وليس واحد في الركعة في احدي الركعتين لكانت التسوية منتفية
الانقاراة تقتضي القراءة في الشفع الثاني لان الصلوة مذكور صرحا فنصرت الى الكاملة وهي الركعتان
من حلف لا يصلي صلوة بخلاف ما اذا حلف لا يصلي قبل هذا النص عام لا يمكن احراره على العموم لانه
بفجواه يدل على ان كل ركن من اركان الصلوة لا يتخلل عن القراءة فصارت كالمجمل وقد بين النبي عليه السلام
بقراءته في الركعتين فقال القراءة في الركعة في الركعتين اي ركعتين اي ركعتين فوجبه لانه عليه السلام
صانه ما مضى عن البطلان لان ما اذاه لازما اذاه فقد صار قربة وطاعة وابطال الطاعة حرام لقوله
تعالى ولا تبطلوا اعمالكم ولا سبيل الى صيانته الا بالانتماء فوجبه عليه السلام تمام ضرورة واذا وجب تمام
حكم القضاء تركه وهذا كالتذرع فانه صار لله تعالى تسمية لا فعلا ثم وجب لصيانة ما مال استدعاء الفيل
فلان حكم لصانه استدعاء الفيل بقاؤه اولى لما ان الفيل اقوى البقاء استلزمه من صلى اربع ركعات
اي شرع ذكر المستحب واراد التمتع فوجبه فترك وصفه اقل فان قيل شكل بالقراءة والركوع
فان ترك الفيل يجوز وترك هاتين الصفتين لا يجوز قلت تقدير الكلام لما كان تركه يجوز فتركه وصف
لا بد غير لازم شرع وسيلة الى التواضع بالركوع والسجود لان يجوز اولى وهذا لانه قد اقر على
القيام ولم يقدر على الركوع والسجود لم يلزمه القيام واذا اقر على القيام في خلاص صلوة وقد كان
يصلي قاعدا بركوع وسجود بني على صلوة واذا اقر على القيام بالقيام بركوع وسجود بني على صلوة
ان الصلوة بدون القيام ستجوز بركان خلاف ما ذكره فان امة الامم للمقاري لا يجوز وكذا
لا يجوز اامة المومني لخير فوجبه امك صيانة ما مضى باصل الباقي يعني ان الشروع ليس يلزم لذاته
وانما صار لما في الغير وهو صيانة ما مضى وصيانته يحصل باصل الصلوة

اي ما يقع عليه اسم الصلوة في الجملة شرعا والصلوة ملا قيام صلوة فعلم انه ليس يدخل في ماهية الصلوة
وانما هو وصف لا يد شرع مكملا لها فانما يحل اذا اوجبه نصا كما في الذر فاقها اذا اوجبه ضمنا
وضرورة فلا لان الثالث بالضرورة مقدار قدرها وبني تر تقع باصل الصلوة فلا حاجة الى وصف
القيام فوجبه ومن كان خارج المقدس في اشراط السفر والحواز في المصر واشراط القبلة في مكة
ما سجود السهو ولما كان سجود السهو شرعا لجبر النقصان اشبه النقص لان
النوافل شرعت كمجالات للفرايض كما مر في التائمه البايان من صلح ان الشيء اذا اضيف الى شيء يكون
المضاف اليه سندا للمضاف الا اذا دل الدليل على خلافه كصدقة الفطر وحجة من سلام مدار الباب
على اصول حسنهما ان سجدة السهو واحدة لانه ضمان فايته وضمان الفات لا يكون الا واجبا خصوصا
اذا كان الفات موصوفا بالوجوب اذا كان واجبا لا يجزئ الا بترك واحد او تاخيرهم حتى لو سبها
عن التنازل او سجدات الركوع والسجود لم يسجد للسهو لانه شرعت لجبر النقصان والصلوة
لا توصف بالنقصان على ما طلاق هذه من مورد فلا يحتاج الى الجابر ومنها انها تكرر ومنها انها
لا يودي بمقام السهو كيلا يلزم التكرار ومنها اذا ترك الفرض بجبر سجود السهو لان الاقوى لا
يجبر بالاذني ومنها انها لا تصح بالعمد لما عرفت اصول الفقه من اشراط الملائمة بين السجدتين المستحب
والعدحانة محضه والسجدة عبادة محضه فلا يصلح سبها لها وقال الشافعي رحمه الله لما وجب
بالسهو لان سجدة العمد اولى قوله في الزيادة والنقصان اي واجبه فيها اي ثبوت لان الجار والمجرور
اذا وقع خبرا يقتضي فعلا او معنى فعلا كتر في الدار اي دافع فيها وفيه لفي لقول مالك رحمه الله فان غلبه
ان كان عن نقصان قبل السلام وان كان عن زيادة بعد السلام الا ان انا يوسف رحمه الله قال ارادت
لو زاد ونقص سجدة مالك رحمه الله فقال الشيخ مرة خطي مرة لا يصيد فطر انه قال مرة يصيد فقال هكذا
ادركنا مشاكسا معهم الله وهذا لان الزيادة نقصان معنى فان الشيخ نقص وان كان زائدا وهذا
لانه لا تخلو عن تاخير ركن او تاخير واجب فوجبه ثم شهد وسيله في اشارة الى انها ترفع التشهد
والسلام وتكر لا ترفع القعدة لان الاقوى لا يرفع بالاذني بخلاف الصلوة فانها اقوى من القعدة
فترفعها وتكمل سجدة الصلاة فانها اثر القراءة المفروضة فيكون

جكها فرفعها **قوله** لانه الحق بحجة الصلوة يحفظ ذكرنا انه اذا افع واذا عاد الى حرمة الصلوة
تحتاج الى المحلل وهو السلام لكنه لم يشرع مجللا له بعد الشهد فتشهد ولانه لما ارفع الشهد يحتاج
الى الشهد لخرج عن الصلوة على الوجه المسنون وهذا التحليل وقع على قول الحنفية **قوله** لا اعتد
سلام من كان عليه السهو بخرجه عن الصلوة على سبيل التوقف وعذر محمد **قوله** لا يخرج من الصلوة فيكون
في حرمتها بعد ذلك بل يخرج من حرمة الصلوة بالسجدة وهو لم يخرج منها **قوله** قبل السلام الثاني اي قبل
سلام التهنوت فان عندنا يسلم بعد سجود التهنوت ايضا كذا في مبسوط فخر من سلام الله ونايته انه كما
يسجد لا يقوم كما بعد سجدة الصلاة بل يجلس ويشهد ويسلم **قوله** بعد السلام اي بعد سلام الصلوة
وهو الذي سجده بعد الشهد فان قيل انه جبر للفايت ومن ضرورة الجبر فاحقه مقام الفايت والفا
قبل السلام فكذا ما يتجزم قلب الاصل ان احكام الشرع لا يخرج عن علمها الا انا اخرناها عن زمان
الغلة لانه متوهم فيه السهو وما قبل السلام يتوهم فيه السهو فيؤخر عنه وهذا لانه اذا سجد فان لم يسجد
لغى تقضى لزم وان سجدها صار مكذرا وسجود التهنوت ما شرع مكذرا لانه لو سجد لهذا رتبة يسهوانا
وثالثا فيؤدى الى ما لا يتناهى **قوله** عليه السلام بكثر سجدتان بعد السلام محمول على شمول السجرات
او الصلوة عملا بكافة كل ولا يجزئ على شمول السهو لئلا يترك سجدة **قوله** ليقيم مقامه حائرا
قال ابن مسعود رضي الله عنه سجدها ترغيبا للشيطان وارضاء للرحمن وخبر النقصان **قوله** اذ سجدها
كالركوع **قوله** او تشهد ذكره مطلقا فيجوز على اطلاقه في القعدتين **قوله** او سجدة واحدة
من امام لان الجهر فيها يجزئ حتم عليه حوز المنفرد لانه ان كان في الصلوة بجمعتها فهو خير من الجهر والخافة
وان كان في صلوة مخافت فيها جهر المنفرد بقدر اسماعه نفسه وهو غير منهي عن ذلك كذا في التجر عن
قليل الجهر ومن خفاء غير ممكن وعن الكثير ممكن وما يصح به الصلوة كغيره ان ذكر انه عنده وعندها
ملك آيات **قوله** وسهوا ما لم يوحى على الموتى السجود تبعا لغير سجود السهو انما يحكى على السامع وهو
ليس ساه وكان ينبغي ان لا يحكى الا انه لما اشدى صارت صلوته مبنية على صلوة من امام وقد تكرر النقص
فيه فتكبر فيها ما يوتى به ولهاذا لزم حكم من قام به من امام ولو لم يوتر النقص لا وجب السجود لغيره ازا
عن المخالفة فاذا اثر في صلوته بالنقصان او لا ان يحكى **قوله**

ليلك يؤدى الى مخالفة من امام وهذا لانه لو سجد وحده دون امام يؤدى الى المخالفة من امام وهذا
لانه لو سجد وحده دون امام يؤدى الى مخالفة من امام وهذا لانه لو سجد وحده دون امام يؤدى الى مخالفة من امام وهذا
ولوتا بعد من امام يسجد المتنوع تبعا والتبع متنوعا وهو قلب الموضوع ونقض المشرع **قوله** وهو الى
العود اقرب قال الشيخ من امام يرد الدين رحمه الله تعسر ذلك النصف من سفل من منان فان انتصد
النصف من سفل يكون الى القيام اقرب وان لم ينتصد يكون الى العود اقرب **قوله** عاد وحسب لانا
نقرب الى الشيء ما ذكره قال عليه السلام من وقف يعرفه فقد تم حجه فصار كانه قاعد حقيقة فلا يقوم
حتى يتم العود واذا كان لا القيام اقرب لم يخذل لانه لو قام حقيقة لا يعود فكذا اذا قرب اليه لانه
قائم حكما **قوله** وكذا اذا قرب الى القيام من الحكم في حقيقة القيام لانه لا يترك الاجل الواجب لانه فرض
ليتم عليه ما هو محتوج فقال وكذا اذا قرب الى القيام اي هو فرض ايضا لما ذكرنا فلا تترك الاجل الواجب
كذا اذا دنا من الله عز وجل **قوله** رجع الى القعدة ما لم يسجد لان فيه اضلالا صلوته وامكنه ذلك
لان فعل الصلوة لم يتم بدون الركوع والسجود فيقبل الركن **قوله** قبل اكمال الفرض لان القعدة من
الفرائض والركعة الخامسة نفلا لا يحال ومن ضرورة استحكامه شروع في النفل خروجه عن الفرض
لمضادة بينهما والخروج عن الفرض قبل اكمال مفسده **قوله** على قياس قول الحنفية واي يوسف رحمه الله
لان في فساده الفرض فساد اصل المنوي عند محمد رحمه الله خلافا لما **قوله** فكان عليه ان يضم
هذا اللفظ يشير الى ان الضم واجب وليس كذلك فذكر في المبسوط واجبة الى ان شفع الخامسة ويؤيده
قوله ولو لم يضم اليه لاشي عليه وانما لم يحجب عليه القضاء لانه مظنون وصلوته غير مضمون وعندها لا
الضمان انما يكون بالالزام او الترام ولم يوحى وزفر رحمه الله يقيسه على غير المظنون **قوله** وسلم
وهذا لان التسليم في القيام غير مشروع وامكنه لا قامة على وجه العود لان ما دون سجدة الفرض
وذلك او لا عرض له معناه ان السهو ليس بعادة لانه لم يسه في عمره قط كذا في المبسوط وقال
فخر السلام اي في هذه الصلوة وقيل او لا عرض له في عمره **قوله** وهو محمول على ما اذا وقع له ذلك
اولا وانما حمل على هذا وان كان الحديث مطلقا لانه روي في حديث اخر فيلجج الصواب ومن التجري
ومن استثنى مناه فصار كل واحد على حالية دفعا للتناقض

ركعة ص

والجمل على هذا الوجه اولى لان العمل على عكسه يوجب ترك العمل بالوجه الاول لو استقبل فما اذا كان
يغرض له كثيرا مع تعذر المضى لانه لو استقبل يقع ثانيا وثالثا الى ما لا يتناهي لان يستقبل فما اذا
وقع ذلك له اولا مع امكان المضى اولى قوله فليست الصواب اي فليطلب الاقل لانه الصواب
والبحر في طلبه جرى ما صلاة المريض بعد ذكر السهو وانه تقصيره
جبر بقدره مكان فاتبه باب صلاة المريض لانه صلاة مع قصور شرع بقدره مكان وانه من باب
اضافة الفعل الى فاعله والى مجله وانه سايخ كقولهم خرج زيد لا سجد كذا قاله الشيخ مام بدر الدين
مع الله ولا صلى هذا الباب حديث محمد بن ابي الحسن بن الحسين رضي الله عنه وهو ما روى انه كان به بأسا
فدخل النبي عليه السلام ليعوده فقال صلى قايما فان لم يستطع الحديث وروى انه لما مرض كانت الملائكة يحضرونه
وتصافحونه فلما صح انقطع عنه حضورهم فتأسف من ذلك اصل الباب ان الطاعة بحسب الطاقة والشرع
رفع عنا المتعذر كما رفع المتعذر قال الشيخ مام بشرى في الكردى رحمه الله هذا التعذر بطريق
المجد فان كان بحال لوقام لسقط من ضعفه وفي المختلفات والتعذر قد يكون حكما بان خاف زيادة المرض
قوله استلقى على ظهره اراد به ان يوضع وسادة تحت راسه حتى يكون شبه القاعد لئلا يتمكن من تأكل الكركي
والسجود اذ حقيقته سلقا يمنع اياها الاحتيازا فكيف المرضي كذا وحديث بخط مام بدر الدين الكردى
مع الله قوله تعالى فاذا ذكروا الله اى فصلوها لان الذكر لما هو به الصلاة قايما اى قايما مع وقودها
اي جاثمين على الركبت كذا في الكشف قوله فلما كان به استقبال فما قلناه اكثر فكان اولى وهذا لان
قلنا استقبال القبلة بجميع بدنه واستقبال القبلة بجميع بدنه فرضها يمكن لانه متى اضع على قفاه ورفع راسه
قليلا حتى يصير كالجالس يصير بوجهه وجميع اعضائه مستقبلا ولو اضع على الخد حترضا نحو القبلة
يصير مستقبلا سدة لا بوجهه لان وجهه يكون محور تحليه ولان بابه من العجز على شرف الزوال فاذا كان
مستقبلا لو قدر على القعود لقعده كذا كان وجهه الى القبلة ولم يذكر فيها كذا وتاويله في الخبر فيحتاج
نقال سقط على الخد اي سقط على الارض باني عضو كان كذا في الجامع اللامع ومثل هذا جازي الا ترى ان الالة
كانت مستعملة في معاداة خاصة ثم صارت عامة ولا يقال ان الخد اذا كان مقترنا بالسقوط مراد به مطلق
السقوط وهما لم يوحدا قترانه به لانا نقول قد وجد تقدرا

وهذا هو الوجه
في الاستقبال
والوجه الى القبلة
بجميع البدن

لان معنى الخبر والله اعلم فان لم يستطع فسا وطاعا على الخد عرفه كرساق الحديث وتحتها ان يكون باعتبار
عذبه لا تقدر على سلقا كذا ذكرنا الا ترى لما قوله عليه السلام يصلي المريض قايما فان لم يستطع فقاعدا فان
لم يستطع فليقفاه وهذا اولى بالاخذ لانه اثبت الحكم على العموم ولانه اخبر وما رواه امرؤوس ولا اولى لما روى
قوله لان فعال اضل من الصلوة الا ترى ان القادر على فعل العاجز عن قول الخطأ بالصلاة والعجز
عن فعل القادر على قول الخطأ بها وهذا لان الصلاة عبادة وهي تنادي بفعل فيه مشقة لانها تنادي
على الخضوع والتذلل يقال طم برمجة اي مذل ولا مشقة في تحريك الحاجبين في التفكير بالقلد ثم هل سقط
عنه الصحيح انه لا يسقط لانه مدر كضمون الخطاب فلا يكون نظير المعنى عليه قوله ليكون وسيلة الى التواضع
المشروع على نوعين مشروع لفاته كالصلوة وغيرها كالوضوء والسجدة والجمعة والقيام شرع للخبر وهو الركوع
والسجود وهذا لان بناء العبادة على محالفة النفس والخضوع والتذلل ولم يوحده ذلك في القيام ولهذا اظهر
تركه حالة الاختيار واذا كان وسيلة يسقط بسقوط الاصل كالوضوء قوله لانه لو استقبل وقع الكل
ناقضا اي لو استقبل يقع الكل ناقضا ولو مضى فيه يقع البعض ناقضا اي لو استقبل فكان هذا اولى
القدرة على الاصل قبل تمام الحكم بالخلف بطل حكم الخلف كالمستقيم اذا راي المأ في خلاصاته والمعدة
بالشهور اذ ارات الدم في خلال العلة لان صلوة القاعد ركوع وسجود استمع الاركان لان القاعد
قايما جكما لما سنان من صلوة البدن من جلقة الى ما تحت سترته ومن قنار بعذر وجود اجزاء من سنام
لا وجود وصف الكمال ومن صلوة هذه المسائل ان بناء الصلوة على اول الصلوة بمنزلة بناء صلاة المقترين
على صلوة من مام ثم يجوز اقتداء القايمة بالقاعد عندها فكذا يجوز البناء وعندنا لما يجوز الاقتداء به بجز
النساء عت اذا رانواع تمتد جدا كالضبا ويسقط به العادات بأسرها وتا صرحا كالنوم ولا
يسقط به شيء من العادات وما يكون بين من كالخوض ومن غار فان امتد الاغار الحق ما تمتد جدا حتى يسقط
القضاء وان قصر الحق بالنوم حتى تحت القضاء وامتداده بان يزيد على يوم وليلة لان عند ذلك يدخل في حد
التكرار وما يدخل في حد التكرار بوصف التكررة وفي احباب الكثير حرج وما دون ذلك لا بوصف التكررة فلا يكون
في احبابه حرج روى ان عمار بن ياسر رضي الله عنه اغشى يوما وليلة فقضاها من عبد الله من عمر رضي الله عنهما اعمى
عليه ثلاثة ايام ولم يقصر الصلوات كذا في المبسوط قوله اقل من ذلك

يحتل ان يراد من اقل من يوم وليلة وجه التمسك انما يقصر في هذه المدة باعتبار انه لم يدخل في حكم الكثرة حتى يسقط القضاء باعتبار المحرر وهذا المعنى في اليوم والليلة موجود فلا يسقط القضاء ويحتل ان يراد من اقل من اكثر من يوم وليلة ومن اقل من يوم كثر صحتها وجودها شتى لكنه تغير اليوم والليلة بدليل ما روينا وثبت الحكم فمادونه بالاله ولما كان مطلقا سقى على اطلاقه ما — سجود الملائكة وهذا من قبيل اضافة الشيء الى سببه كحيار العجب الروية وصلوة الطهروح البت وهو صفة الاضافة لانها في اختصاصها وافقوى وهو اختصاصها بالسنن لانه حادث به مدار الباب على اصول منها ان من السجدة على التداخل لانها مأثور في حفظ الكتاب والعلم والتمسك به اصولا وفروعا فلا بد من الكبر والادراجة ولو تكررت السجدة في كل مرة لشئ من مزاياها ومنها ان الصلوة لا يؤدى خارج الصلوة لمزية لها على غيرها وغيرها يؤدى فيها فلهذا والسجود في هذه المواضع واجب اعلم انه انما سجدة السجدة اذا تحققت القراءة من غير صلوة وان يكون عابدا لا غير محجور عليه حتى لو علم البتة ان السجدة وحده على لسانه لا تصح على السامع السجدة وكذا لا تصح قراءة المحنوز والتشكك ما ذكر في الكتاب ان هذا حكم لا يعرف بالراى لانه صفة الحكم وقد عرف ان صفة الحكم وصفة الشرط لا يجوز اثباتها بالراى اذا كان كذا كذا فاما ان قالوا بما حاذف اوسما عا من النبي عليه السلام فلا يجوز ان يجعل على المحاذفة ولهذا اخذ الى النبي عليه السلام في بعض شروحه المبسوط وكلمة على المصاحف لهذا اذا قال فلان على الفرح ومن ان دين الان يصل به الودعة واستدل بعضهم بوجوب سجدة الملائكة بان بعض اى السجدة امر بالسجود ولا يفسد فيها وقت دوز وقت فلان من مثالي طاهر او في بعضها بياض نبييا والملائكة والى موافقتهم واجبة وفي بعضها بيان تكبير الكفار ومخالفتهم في صفة التكبير واجبة فما يقع به موافقتهم ومخالفة الكفار لا بد ان يكون واجبا فلهذا سواه قصد سماع القرآن او لم يقصد علانا بطلاق النص ولان السجدة علمه قصد به او لم يقصد لانه مجبور الحكم فلهذا تبعا اي انه التزم متابعة امامه بالافتاء فلو لم يسجد يؤدى الى مخالفة من صلوا التسع فلهذا ليل لا يؤدى الى مخالفة من امام لان من لم يسجد اصاب تابعا لما هووم وهذا خلاف موضوع للامامة وان سجد المأموم وحده صار مخالفا لمامه وقد قال عليه السلام لا تختلفوا ايمانكم فلهذا لان سجد القراءة وهو خارج الصلوة فالصلاة

الملائكة سجد في حق السامع دون السامع الا ترى انها نضاف اليها دونها لكر السامع شرط ليعمل السجدة حتى ضر التام وقيل السامع في حقه هو السجدة فعلى هذا القول لا يستقيم قوله لان سجدتها القراءة كركن للواجب عنه ان من صل في السببية هو الملائكة والسامع متأخر عليه لانه من المتولدات فلهذا وهو خارج الصلوة لان الملائكة او السامع ليس من اركان الصلوة ولا من اركانها فلا يؤدى فيها خلافا ما اذا اتى فيها لان القراءة وكن الصلوة وقد وحيت السجدة لها فكون ملحقة بها فؤدى فيها فلهذا لم تحزم لانه منهي عن اخرجها ليس الصلوة فيها وقد وحيت السجدة كاملة بسبب خارج الصلوة فلو أدى فيها يقع ناقصة فلا يخرج به عن العدة فلهذا ولم يفسد صلواتهم لان الفساد انما يكون بانما في الصلوة والسجدة لا تنافها لانها من افعال الصلوة بالنظر الى ذاتها فلهذا لو حوت سبب السجدة وهو السامع او الملائكة على اختلاف القولين لا مانع حالة الفراغ خلافا حالة الصلوة لانه لو سجدها التالى تابعه الامام انقلب المتبوع تبعا وان لم يتابعه كان هو مخالفا لمامه وان سجدها الامام وتابعه التالى كان هذا خلافا موضوعا لمامه التلاوة لان التالى امام السامع قال عليه السلام للتالى انت امامنا لو سجدت لسجدنا ولا يقال انه ذكر قبل هذا ان السجدة في حق السامع التلاوة فكيف يستقيم قوله لو حوت سجد السجدة وهو السامع لاننا نقول قد بينا الاختلاف فيه فجاز ان يكون اختصاره ههنا قوله من قال ان السامع سجد او سجد سجدنا حازا لما عرف فلهذا لانه محجور عليه لمن امامه قبل المحجور وهو الممنوع عن التصرف على وجه يظهر فلا مثله كذا التصرف عليه من جهة غير كالصنع والعبادة والمحنون لقيام المولى والولى مقامه هولا وقيل المحجور هو الممنوع عن الحق العباد والمنهى هو الممنوع عن الحق الشرع اذا ثبت هذا فنقول المقصدى محجور عن القراءة لانه منع الشرع اياه عن سمي القراءة وتقدرة قراءة امامه عليه الا ترى انه لا يجوز له قراءة سادس لانه والاية جميعا وهذا الجرح من امام ليل يشوش عليه القراءة ولهذا قال عليه السلام ما لي انا زاع في القرآن واذا كان المقصدى محجورا فلا يتجاوز حكمه كقرار العبد بالمحجور وبسببه واما الحايض والخنف فلا حرج في حقها لعدم نفاذ مثل هذا التصرف عليها من احد وكانا منهيين عن الشرع الا ترى انها ليسا ممنوعين عن قراءة القدر الموجب للسجدة كذا ذكره شيخنا في السجدة الشرعية مع الله ونصرف المنهى عنه محجور عندنا لان النهى تحقيق المنهى عنه كيد لا يؤدى الى النهى

عما لا تكون والتكون مشروع لتصوره شرعا ولهذا قلنا ان السجدة الفاسدة بفيد الملك عند البعض لا يقال
 العبد المحجور اذا مانع واشترى بوقف على حازة المولى ولو كان محجورا للغا كما يحجرون المخلوب
 واذا اقرحت او قصاص من فقد وبطهر في حق المولى لا نأقول انما قلنا بالتوقف هناك الاحتمال
 وجود الاحازة وانما ظهر اثر الحجر في النفاذ لا في غيره والعبد ليس محجور عن نفسه الضرر وانما
 الحجر في حق العبد وقد ظهر اثره فيه حتى لا يرجع الحقوق اليه ولا يمكن القول بالتوقف هنا العلم
 احتمال الاحازة من مام والعبد ملحق بالاحراز في حق الدم فلا يكون محجورا عنه **قوله**
 وعلى حسب القارى لا على الجائز لانه لما وضع عنه المكتوبات دفعا للحرج فالواجب الذي
 هو دونهما وهو محامها في حق الحجر اولى من هذا الان لما يرضى لتبائن الناس فيتحقق منها
 السماع عادة في ايام حضاها فتضا عن حرس كذا الواجب ويقع في حرج عظيم فيوضع عنها
قوله ومن تلاسحة اي آية سجدة كقولهم تعالى ما وعدتنا على سكر اي على السان سكر
 او يكون بطريق اطلاق اسم السبب على السبب **قوله** لان المجلس واحد فيلزم لان هذا المجلس
 بدخوله في الصلوة قال من في سنة الكردى مع الله الصلوة تحقق القراءة والتحقيق للقراءة وهو
 المتيقن بها كنف تدل المجلس لان المجلس متحد حقيقة اذ الكلام فيه ولم يوجد ما يوجب التعدد
 حقيقة متعدي احكاما فوجب التداخل وحمل الصلوة مستتعة والاولى سغا وكونه سابقا
 بنا في التبعية كسنة الظاهر للظاهر **قوله** سجد لها فلا يمكن القول بالتداخل هنا لانما لو التقيا
 الاولى والثانية ادى الى سبق الحكم على العلة ولو لحقنا الثانية بالاولى ادى الى استبعاد الضعيف
 القوي لان الصلوة اقوى لانها وحيث بقراءة في فرض وتفاوت المستببات حسب تفاوت
 الاسباب فاذا تحذر الحكم بالتداخل وحده نفراد بالحكم **قوله** لغيره سجدة واحدة
 ومن صلا من السجدة على التداخل لان التالى في الغالب سماع وبالاجماع لم يحجب
 سجدة واحدة لكن التداخل في السجدة في الحكم وهو ان يحجب التلاوات المتعددة حقيقة
 سجدة حكما بخلاف العقوبات فان التداخل هناك في الحكم حتى اذا رتب في سجدة ثم رتب في سجدة
 ثانيا

ثانيا ولو تلا وسجد ثم لا يحب وهذا لان العبادات كحطا في اثباتها فلو اثبتنا الصلاة
 الاحكام منها يودى الى ابطاله لانه بالنظر الى الاسباب يكثر وبالنظر الى الاحكام
 يتكرر فيستكر احتياطا واما العقوبات فثبتها على الدوام فلا يودى الى احاد كذا وانما
 شرط اتحاد المجلس ان عنده تحقق الحرج ولانه انما يستقيم التداخل عند حاج صحيح **قوله** سبب
 المتفرقة وهو المجلس اذ به تنصل القبول بالاحكام مع الفصل حقيقة **قوله** كان سماع وتعلم
 لانه علمه اللام يتلقن من جبريل فيقرأ على اصحابه **قوله** صلى الله عليه وسلم ومن ادعى التجرد
 كبر التكبير ليس احب كما في الصلوة كذا في مبسوط البزدوى **قوله** ولا يشهد عليه لانه لم يشرع
 الا في القعود وهو غير مشروع هنا ويحتمل ان يراد به القعود بطريق اطلاق اسم الحال على
 الجعل ولا ملازم لانه للتجديد ويستدعى بين التجدد ولم يوجد ما
 صلوة المسافر اذ وقع النقضات من السهو والمرض ومن وجب السجدة التلاوة منها
 لانه اختصار على ركن واجد من الصلوة اتباعها السفر لانه مشروط **قوله** ضافة كما مر من اضافة
 الشيء الى محله او الى القاعل اعلم ان المشروعات على نوعين عزيمة ورخصة فالعزيمة
 ما تقرر على الامر **قوله** والرخصة ما تخير من غير الى سير بواسطة عذر ثم الرخصة على
 ضربين رخصة ترفية مثل الفطر واخراج كلمة الكفر رخصة اسقاط اي سقط الحكم اصلا مثل
 الكراهة على ضربين الحجر ونحو ذلك من هذا القبيل قصر الصلوة او نقول الرخصة على ضربين حقيقة
 وهو على نوعين اما ان يكون التبدل موجودا والحكم كذلك مثل الاكراه على اداء كلمة الكفر
 ونحوه او السبب والحكم غير موجود مثل الفطر في رمضان ومجاز وما وان يكون التبدل
 معدوما والحكم كذلك مثل وضع **قوله** صر و **قوله** غلا اعنا او يكون التبدل في الجملة موجودا وليس
 في موضع العذر موجودا كالتلم وقصر الصلوة **قوله** السفر الذي تخير به **قوله** حكاه
 ونى قصر الصلوة واباحة الفطر واقتد ادمدة المسح لانه ايام وسقوط الجمعة والعيد من
 وسقوط من ضحية وجزئة الخروج على المرأة الحرة بغير محرم وانما شرط القصد **قوله** رادة

للمادة لانه لو طاف جميع الدنيا لم يقصد السفر لاي بصيرتها فوا والقصد وحدة غير معتبر والفعل واحد
كذلك وانما العبرة للمجموع **فوق** ولا يعتبر في ذلك السير في الماء يعني هذا السير لا يعتبر في
الماء بان قصد موضعا له طريقان احدهما في البر والآخر في البحر وطريق البر وصله في ثلاثة ايام
وطريق البحر في اقل من ذلك فانه اذا سار في البر نقص وان سار في البحر لا ينقص ولا يتغير
الاخر **فوق** بان يكون ملايا للموت كذا قرره الشيخ **فوق** بان يدر الدرس **فوق**
لان العذر المختار الوسط لانه ذو حظ من الحسن وقال عليه السلام خير من مود او ساطها وقال
دين الله من الغلو والتقصير فانها مذمومان كما هو مذهب المشبهة والمعتزلة ولهذا قلنا ان الله
تعالى صفات نفيا للمعطلة وقلنا لانها صفات المخالفة نفيا للمشبّهة وكذا في تعال العباد
تأمل تذكر **فوق** علم اللام يجمع المقيم الى آخره وهذا ليس بخيار اذ كم من مقيم ويمسافر ولا
يتمحان ابدا بل هو بيان شرعية المسح للمقيم كذا او للمسافر كذا والتمسك به ان النص يقتضيه يمكن
كل مسافر من استيفاء هذه الرخصة على حرف اللام التي توجب استغراق الجنس وان يكون ولم
يكن هكذا الا وان يكون اذ في مدة السفر ما قلنا اذ لو كان اقل من ذلك لم يكن الكثر من استيفاء
هذه الرخصة فمطرق الخلف في النص فان قيل كيف يدل الحديث على انه لا يقدر اكثر من ثلاثة
ايام قيل انفق العلماء على انه غير مقدّر اكثر من ثلاثة ايام وانما اختلفوا في ملته ايام وقال ابو
محمد انه مقدّر بيومين واكثر من اليوم الثالث واختلفوا في الشافعي رحمه الله في ذلك وكان
الاجتياح الى **فوق** يحتاج لاثبات ان الثلاثة اقل مدة وقد حل عليه الحديث على ما قررنا والفقهاء
فيه ان الرخصة شرعت لمراة الغربة ومشقة الوحدة وكمال المشقة ان يكون **فوق** رجال من غيرهم
والزوال في غيرهم **فوق** وذلك في اليوم الثالث الا اذا كان في اليوم **فوق** والادخال من قبل
والزوال في غيرهم **فوق** في اليوم الثالث الا اذا كان في اليوم **فوق** والادخال من قبل
في قد الفرض خرجت السنن لا خلا لا تنصف وفي قد الرباعية يخرج المغرب والفجر **فوق** بان
اي استحق العقوبة لان العقوبة نازمة قطعاً لان الله تعالى قال يغفر ما دون ذلك لمن شاء وقال

ارتكب المعاصي وشغل على المحظورات وفي علم الله انه يعفله فقد استحق العقوبة والمواخذة **فوق**
فان قيل لو ترك الصوم لا ياتم ولو فعله يكون فرضا قبل الله لا ياتم لان ذلك تاخير حتى لو مات
من غير ان يقضيه ما ياتم فان قيل الزيادة على ملته ايات لو قرأها يكون فرضا ولو تركها لا ياتم
فيلزم ليست يفرض في نفس من مر وانما يصرف فرضا بالقراءة ففيل القراءة لا توصف بانها فرض
فوق صلى ركعتين صلى ركعتين اذا قارن صوت المصرا علم ان العلة بسبعة اقسام على ما عرفت
فمنها العلة اسما وحكما لا معنى وهو السفر فان الرخصة نسبت اليه فكانت علة اسما ولا حكم
نسبت به فكان علة حكما لكنه ليس بحالة معني لان الرخصة تعلقت بالمشقة في الحقيقة لكنها امر
مبطن **فوق** كان الوقوف عليها فاقيم السند الظاهر وهو السير للمزيد مقامه تيسيرا حتى لو نزع السلطان
من بستان الى بستان ترخص به خص المسافر من وان كانت المشقة منعدمة وهذا كما قلنا انما
النوم والاجتياح عن المجبة والالتقاء وحدوث الملك مقام الحدث والمجبة **فوق** انزال
الشغل واعلم ان احكام السفر شئت نفس الخروج بالسنة المشهورة وان لم يتم السفر علة
بعد الا ترى انه اذا نوى فرضه صار مقصدا وان كان في غير موضع **فوق** قامة لان السفر لما لم يتم علة كان
نية **فوق** قامة بقضا للمعارض واذا سار ثلاثا ياتم نوى للمقام في غير موضع **فوق** قامة لا يصح لان هذا
استدراك احباب فلا يصح في غير محله **فوق** اذا قارن صوت المصرا قال الصدر الشهيد رحمه الله
اذا خرج من بخارا وبلغ ريكنستان قوط لا يقصرو في رباط وليان بقصر واختار في الواقع
انه يقصر فيها المختص به يتخذ من القصب قال الشاعر خصر فقر فنه اعيننا خيرا من الاجر والكدر
فوق في بلد يفهم منه مسلة العسكر الداخلة الى الحرب لانها ليست ببلد لهم ويفهم منه مسلة
غدا الفرح ويفهم منه انه لو نوى **فوق** قامة في المفارقة لا يعتبر كذا اقرنا لعلامه بدر الدين رحمه الله
فوق لان السفر ينتهي بالاقامة لانها ضده والشئ ينتهي بوجوه ضده **فوق** ولا يعرف ذلك
عقلا لان كجبة العبادات وغيرها لا يعرف بالرائي والنفوس قد مرت **فوق** لانهم يتطرون الفتح
والرجوع كل ساعة فكان جائهم مبطلا عن مهمتهم فلا يصح وهذا لان النية قصد لا يعاوضه

التردد وهذه النية خير وحجت ومعهما التردد فلا يصح قولهم لا نهم نوا الإقامة اني نوا
في إقامة في محلها ومضى موت المذنب فيصير قولهم لا نهم صار تنعاه اي يصير فيها في هذه الصلوة
خاصة ضرورة صحة الإقامة لان القعدة الاولى من المسافر فرض المحل بقدر التغير قصدًا
بنية الإقامة فكذا اضمنا بخلاف ما اذا دخل معه في فائتة لانه لا يقبل التغير قصدًا والمراد
من قوله لان التشهد الاولى لقعدة الاولى اطلاق اسم المحل على المحل قولهم واذا دخل مصره
اتم الصلوة الاصل ان دلالة المحل من القوة والسان ما لظاهر الكلام بل هو اقوى منه لانه
لا مجال للكذب في دلالة المحل له مساع في الكلام فلا جرم يقول المسافر يدخل مصره ثم لا لالة
الحال وكذلك قلنا اذا دخل العسكر ارض الحرب ونوا الإقامة لم يصح لمنافاة دلالة
الحال بنية في إقامة وكذلك لو نوى إقامة في المفازة وكذا المسافر يعتدي بالمقيم في الوقت
ثم لا لالة الحال قولهم لانه مقيم فيه لان المراد في مصره لا يكون الامتناع عما لم يجتبه عن قصده
قولهم ومن كان له وطن معلوم اعلم ان له وطن بلدته ووطن اصيله وموما يكون بالتوطن بالاهل
او بالمولد ووطن إقامة وموما يكون بنية الإقامة خمسة عشر يوما ووطن سكنى وهو الذي يكون دون
ذلك فالاول ينقض مثله ولا ينقض بالآخرين والسفر الثاني ينقض بالكل الا بالثالث
والثالث ينقض بالكل ومن صلته هذا ان النسخ في المثل يكون لا يبادونه قولهم لانه لم يباحثا
مدة إقامة فلا يصير مقما لان السفر نقل من مكان الى مكان فالإقامة التي هي ضدته يجب ان
يكون قرارا في مكان واحد وتحقيقا للمضادة قولهم والعاصي والمطعم المطعم الذي يخرج
حاشا لنت الله اول زيادة ابوه والعاصي الذي يخرج لقطع الطريق او لا باق ثم النص وان
ورده في الصوم وهو مطلق فتنا والعاصي والمطعم لكن الخلاف في الكل واحد فشئت الحكم في الصلوة
نتيجة الاجماع فان قيل الرخصة نعمة فلا ينال بالمعصية قيل هذه الرخصة في السفر للسفر
والعصيان تجاوزا السفر فلا يكون القبح الناشئ من العصيان في غير السفر بل تجاوزه والقبح المحاور
لا ينبغي الاجكام كالمسح وقت النداء والصلوة في رضى المقصود او بقوله هذا نوع كرامة شرعت
للمسافر لانه والعاصي لم يخرج عن امانه فيسحقه كالمطعم

قولهم والجمع بين الصلوتين فغلا يجوز ذكر ان صلى الظهر في وقتته وصلى العصر في وقتته
وكذا في المغرب والعشاء ولا يجوز وقتا اي في سوى الحج وهو نفي لقول مالك والسامعي ولحمد
بن حنبل رحمهم الله وصورة المسئلة المذكورة في المبسوط باب صلاة الجمعة
الجمعة صلاة المسافر تنصفت بواسطة السفر فكذا الجمعة تشطرت بواسطة الخطبة وانما
اهم من الاجتماع كالفرقة من الافراق ثم للزوم الجمعة شرائط ستة في ذات المصلي وهي الحرية
والذكورة وبلد قاعة والصحة وسلامة الرجلين وسلامة العين من خارج دانه وبني
المصروعين عام والخطبة والوقت والجماعة والشهرة وتقضى هذه الشرائط من قوله تعالى
يا ايها الذين آمنوا اذا نودى للصلوة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله والاستدلاء بالطريقين
من العبارة ومن شارة والدلالة ومن قضاها لعبادة منو السعي الى ذكر الله وترك البيع والشاة
امور منها الشهرة فانه اذا قال نودى وانه شهرو اي شهر ومنها الوقت من قوله يوم الجمعة
والطريق من قوله وذروا البيع فانه انما يجزئهم ححر البوع وملتهم سوق التجارة وقت
الطهيرة عند انصات القرى وهبوط الوادي في مجتمعتهم ومنها الخطبة لقوله الى ذكر الله
ومنها السلطان بقوله الى ذكر الله ايضا لانه لا بد من ذكره ولا بد من لالة في إقامة
ومنها الجماعة بقوله نودى فلا بد له من منادى وبقوله الى ذكر الله فلا بد له من ذكره وبقوله فاسعوا
وانه جمع ويفهم منه الملكة سوى الامام ومنه المصير بقوله تعالى وذروا البيع اذ البيع الذي
يحتاج الى المنع يكون في الامطار التي هي مصبت النواحي ومهبط القرى لا القرى نفسها وكذا
نافي الشروط ثبت بقوله فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع اذ لا سعي من المرضي والرحمن والعيان
والشوائن ام من بالقرار في البيوت لقوله تعالى وقرن في بيوتكم مع ان اجتماع في اسعاه النهار
للكود الفجول وكذا الحرية والإقامة فان العبد والمسافر مشغول بخدمة المولى والنقل ولالة
اشارات لغرض محضها اذا القرآن معجز فالمرن من تثبت باهله والوشد من تاد بآداب
قولهم الا في مصر حاص واحسن ما قيل فيه اذا كان يوجد جوامع الدين وهو القاض والمفتي و
السلطان ويوجد فيه

جوامع الارض من الفاضل والمفتي والسلطان في جده فنه عامة جوامع الدنيا ومصر جامع والآ
فك كذا قاله فخر بن سلام رحمه الله تعالى في قوله لان الظهور واجب الا انه حاز ركعتان بالخطا
ما قامه الظهر عام متناوئاً في الامام لكنه ما حوز باسقاط الجمعة لانه نسخ الظهور بالجمعة والحد في
قوله عليه السلام اذا زالت الشمس من اليوم الذي يحترق فيه اليهود بسببها فاذلف الى الله بالركعتين
كذا في المنوط قوله انما قصرت الصلوة لمكان الخطبة اي انما قصرت الجمعة للخطبة فلا بد من اتمام
هذا الوصف تحقيقاً للخلافة عن شرط الظهر وانما يسمى خطبة مقدار الشاهد من قوله التحيات لله
الى قوله عده ورسوله ولاي حنيفة رحمه الله ان الواجب الذكر بالنصر وهو مطابق فوجب العمل بالسنة
في حق التكميل دون النسخ وقيل هذه المسئلة بناء على ان الحقيقة المستعمله عنده اقوى من المجاز للتعا
وعندهما العمل بعموم المجاز اذ في الشرط عنده ان يكون على قصد الخطبة حتى لو عبطس في الخطبة
لله على عطايه لا ينوب عن الخطبة كذا نقل عنه منسفاً في الامالي وقوله عاتشه رضي الله عنها يدرك ان
الخطبة الطويلة شرط لانها قالت انما قصرت الصلوة لمكان الخطبة يعني ان الصلوة لو لم يكن مقصوده
مع ان الخطبة مشروعة لتعطل مصالح المسلمين لان هذه اليوم منقطة قضاء الجوامع وهذا انما يكون
ان لو كانت طويلة لان الفصيرة لا تعطل المصالح فلا يحتاج الى القصر في عليه السلام فيسقط
القوم انت سماه خطيباً لهذا القدر وانما ذكره لجمعه من اسم الله واسم رسوله في الكناية وذكر حرام
لما فيه من تعاد والشرك قال الله تعالى والله ورسوله احق ان يرضوه كذا ذكره فخر بن سلام رحمه
فعله حاز بركه ولا يعلل سعي ان يشترط الطهارة لانها قامة مقام ركعتين لا اثر لانا نقول
الصحيح انها لا يقوم مقام شرط الصلوة وتاويل الاثر انها في حكم الثواب كسب الصلوة ولهذا
لا يشترط لها استقبال القبلة ولا قطعها الكلام وفي هذا اجراء مما يقال ان الخطبة سعي ان
يكون بعد الصلوة كالشرط الاخير اقليم بلاه سوى مام لان صلوات كل عام يذكره ولا
يعلم غايته بعشره من قلوب بني الله ويشترط ان يكونوا بحيث يصلحون للامانة حتى ان
نصاب الجماعة لا يتم بالنساء والصبيان ويتم بالعبد والمساكين والمرضى لان المرض والسفر

لا يثبت له صلبه وفي العبد ورد الاثر وهو قوله عليه السلام اسمعوا واطيعوا ولو امر عليكم
عبد حبشي اجمع في قوله لا تطلوا في النضر من قوله تعالى فاقروا ما تيسر من القرآن في قوله
وليس فيها قرارة سورة بعينها فيه رد لقول الشافعي رحمه الله فان عنده بقرائه في قوله صلى الله عليه وسلم اسم ربك الا
الذي وفي الثانية الغاشية في قوله فسقط هذا الوصف ويكونه جودي بصفته بجماع و
للخطبة وغيره كذا وهذا لما ان هذه الاوصاف حق المقيم قامة مقام الركعتين قد سقط عنه
بصله فسقط ما قام مقامه ضرورة في قوله لئلا يودي الى الجرح وهو الضيق المفوت
للمقصود لا كل ضيق في قوله لان السقوط عنهم للترفيه اي للتيسير لا لعدم اهلية لانها بالعقل
والبالوغ والاسلام وقد وجد لكن السارد قد اسقط عنهم دفعا للجرح فاولم يحز يودي
الى فساد الوضع لان سقاط التيسير ودفع الجرح والقول بعدم الجواز يودي الى الجرح و
هذا معنى قوله غاد على موضوعه ما يقض اي القول بعدم الجواز عاد بنقض ما هو موضوع السقوط وهو
دفع الجرح مثاله ما قال الشافعي رحمه الله في مسج الراس انه من حيث فيستثنى العدد كالا ستجاء
فقول هذا فاسد لا يكونه محققا يقتض التحصيف والعدد يشعربا التخلط في قوله فان خضروا
وصلوا متناوئاً والمرأة ايضا في قوله كمال اهلية اي اهلية الجواز فانه بركه تقدم العبد في
لان فرضه للجمعة والحاصل ان فرض الوقت عنده للجمعة في حق من حوطب بايديها والظهر يد اعني
ومن لم يخاطب بايديها فالفرض جقة الظهر قال لانه ما حوز بالسعي وتركه شكايا الظاهر ما لم يحقق
فوت الجمعة وهذا هو صورة صلواته الذي لا بد من القعدة على صلواته يجوز والطاهر
من ذهب اصحابنا ان فرض الوقت هو الظهر وانما حوز باسقاط الجمعة لان التكليف يعتمد القدرة
وكل يقدر على اداء الظهر بنفسه بخلاف الجمعة لتوقفها على شرائط لا يتم به وحدة فكان الظهر اقرب
الى الوضوح فكان احق بكونه ما حوز به وروى عن محمد رحمه الله ان الفرض احد ما لا بعينه وتعين
بفعله والى هذا ما لصاحبه الكتاب رحمه الله في قوله وفضل من الجمعة لانه لو ادى الظهر بصير
تاركاً لما حوز به ولا سقط الجمعة بلفظه ترك الجمعة فلو ادى الجمعة بكونه شيئاً لما حوز به وسقط
عنه الظهر فكانت من فضله

فمن فتح من حيث انه ابطال وهذا لا توسع لابطال الظهر وادراك الجمعة فصح
من حيث ابطال الظهر ان لم يصح من حيث ادراك الجمعة وهذا لا من خصائص الجمعة لانه ما مودبه
فيها ونهى عنه في غير ما لا الله تعالى فاسعوا الى ذكر الله وقال عليه السلام اذا ايتت الصلاة
فاتوها وانتم تمشون ولا تاتوها وانتم تسعون واذا صار من خصائص الجمعة اشهد الله تعالى
من شغل بركن منها فطلعت الظهر المودى احتياطا كالعدة لما كانت من خصائص النكاح تحل
عليه في تحريم نكاح الاخت فان قيل السعي جنس لمعنى غيرم والظهر جنس لمعنى نفسه
وهو على لا ينقص الا في قيل السعي قام مقام الجمعة فيعمل عملها كالتراب لما قام مقام
الماء منظر الى كون الماء مطرا وسقط وصف التراب فان قيل السعي الموصل الى الجمعة ما مودبه
وهذا السعي غير موصل قيل يمكن الوصول ثابته بالنظر الى قدرة الله تعالى لان الكلام في
اذا كان من مام في الجمعة حين شرع في السعي وقال الخبر الاسلام معه الله الصبح قولها لانه
لما جاز وقد فرغ الامام من ان السعي غير موصل اليها فثبت ان لم يكن ما مودبه فلا يشهد
مقتضاه وهو انتقاض الظهر قوله ولانه قد روي في الجمعة معني الى لغة الشيء اذا تصور
حقيقه امكن ان يجعل ثابتهما اذا اقلنا اذا امر رحلا بان تزوج الله الصغير
فزوجها وولات حاضر شهادة رجل واحد حاز النكاح وان كان غاسا لم يحز لانه اذا كان
حاضرا امكن جعله ماثرا في المزوج شاهدا ومعه لغز خلاف ما اذا كان غاسا ولهذا
قال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله لا يجوز استخلاف الامي في الاخيرين ثم مام لما كان في الجمعة
الجمعة حين اقدم كان للوصول يمكننا حقيقة باتصال الله تعالى امكن ان يجعل الشرع في السعي
شرعا في الجمعة خلافا لما اذا فرغ الامام حين شرع مام في السعي ولا يلزم القارن اذا سار
الى عرفات لانه قيل انه قولها وبين سلم والقارن غير مام بالنقص بل يحرم عليه النقص
فلم يحذف اقامة الشبهة مقام الحقيقة ولا كذلك ههنا قوله وان ادرك معه اكثر الركعة الثانية
اي ادرك مام في الركوع لان المراك في الركوع مدر كالأكثر لان الاصل في الصلاة الافعال

ذا

وقد ادرك اكثرها وهو الركوع والسجود فالجواب انه اراد به ادراك الركعة الثانية الا ان
تارة يكون بادراك الركوع وظهورا بادراك القيام وان لم يقل وان ادرك الركعة الثانية للامام
انه ادرك القيام مني الجمعة والا فلا يكون هذا انسان المسألة الملائكة وهو ما اذا ادركه في القيام
قبل القراءة وما اذا ادركه فيه بعد القراءة وما ادركه في الركوع وبيان انه اذا ادركه في القوم
لا مني الجمعة لانه لم يدرك الاكثر قوله مني عليها الظهر اي يصلي اربعا لكن مني الجمعة بالاجماع
حتى لو نوى الظهر لا يصح قوله لانه ادرك الجمعة حرمة لا ادراكا لان القعدة ليست بركن واذا ادركه
في القومة والسجود الذي ياتيه مع الامام غير معتد به فمن حيث انه لم يدرك اركان الجمعة لا يكون
مدركا لها ومن حيث انه ادرك حرمة الجمعة يكون مدركا لها فوفقنا على الشبهة من جملتها فقلنا بانه
يلزمه القراءة في الكار وبلغه القعدة الاولى في رواية الطحاوي عنه بخلاف ما يرويه المصنف عنه
وهذا الاحتياط لا معنى له فانه لو كان طهرا لا يمكن ان يثبتها على حرمة الجمعة وان كان جمعة فلا يكون
الرجح ركعات قوله واذا اذن المودون الاذان في الاصح ان كل اذان يكون قبل
زوال الشمس فذكر غير معتبر في الاعتبار والاذان بعد زوال الشمس سواء كان على المنبر وعلى الزوراء
ثم لما كانت الجمعة تؤدي صح عظيم ومن صلاة النهار ويحجر فيها فكذا العيد يؤدي صح عظيم
ويحجر فيها فالتأما او لان الجمعة عيد لقوله عليه السلام لكل موسى في كل شهر اربعة اعياد او خمسة
اعباد او لان العيد سمي بذلك لعود الناس في كل سنة والجمعة يعاد اليها في كل اسبوع او لان الله تعالى
يعود على عباده بالتجاوز والمغفرة فيه والجمعة كذلك فالتأما ما باب العيد
هذا من باب حذف المضاف المقدر باب صلاة العيدين والاصل في العيدين حديث النبي
رضي الله عنه قال قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة ولم يومان بل يجوبون فيها فقال انكم
الله تعالى بها خير امنها الفطرو لا صبح واستتم المذهب ان صلاة العيد واجبة ام سنة ومن ظهر
انها سنة ثم بشرط لصلاة العيد كما بشرط للجمعة الا للخطبة فانها في الجمعة بشرط من تعقاد او شرط
الدوام لما فيها بمنزلة الشرط في حقها قوله يستحب يوم الفطر ان يطعم الانسان قبل الخروج

لان الفطر ضد الصوم والصوم من اول اليوم يكون فكذلك الفطر الذي هو ضده ولا يكره في الطريق كما
لصلاة العيد وذلك نصف الجهر اما لو كثر في نفسه فذكر مشروع قوله تعالى وليكبروا لله على ما
هديكم ولا يكبر بعد اكمال عدة رمضان غير هذا كذا في من يصاح واما نصف الجهر فلا بد ان كل من
يقول تبارك الله التكبير من هذه الآية يقول نصف الجهر ولا ان التكبير نصفه لا خفاء مشروع في ما يروى
من يوم فلا بد وان يكون المراد منه الجهر لنفسه التخصيص فلهذا ولا ان الواجب عليه الجهر بالتكبير لا
التكبير بنصفه الجهر اذ لو كان كذلك لوجب عليه قضاء التكبيرات اذا فاتت في ايامها لانه قادر على
صرف ماله الى ما عليه لان التكبير بنصفه لا خفاء مشروع له فكان ينبغي ان يسقط عنه نصفه الجهر
كما يسقط فرض الوقت في قضاء الصلوات ولان النص مطروق فكون شاملا للمقادير اجمع فيكون
الجهر مشروع ولا يخيى نصفه الله انه من شعائر الدين اى صلاة العيد من اعلام الدين فكون على السكون
والوقار كالجمعة ولا يخيى صار مخصوصا بالنص في هذا الين معناه لا يكبر عقبة المفروضات هذا
العيد فلا يكبر في الطريق ايضا بخلاف ما يخيى قوله فام تفضل قبله وهذا دليل الكراهة اذ لو جاز لفعل
تجلاها مع حرصه على الصلاة فقبله اى على رضى الله عنه تكبيرة الركوع في صلاة العيد من
الواجبات حتى يحسب سجود التهور تركها وكذا رعاية لفظ التكبير من فتاح حتى يحسب سجود التهور
اذ قال الله اجل او اعظم في صلاة العدد ون غيرها واعلم انه ما بالثناء عند تكبيرة فتاح
بلا خلاف قوله لما صلى صلاة العداى صلى العيد وكبر اربعاً قبل عليهم بوجهه وقال اربع تكبيرات
تكبير للحنان لا سهو وفي رواية لا يشكوقا ما وجب الترجيح لهذا لان فيه قولا وعلا واستدلالا
وتاكيدا فان قيل ظاهر خبركم من ذلك ان كرايع الحان فان كان المراد به المجموع ففى
حننة عنكم وان كان المراد به الزوايد ففى ثلاثه عنكم قلنا اراد بالاربع المتوالي من التكبيرات
في حالة واحدة او اراد به ما وراء تكبيرة من فتاح كذا في مبسوط من امام خواهر زاده رحمه الله
قوله والتكبير خير كرمسون اى ثمة وجوبه بالسنة ويؤيد دليل على انه سداى بالتكبيرات الركعة
من ولى يحتملها في الثامنة وحده لا سند لا ما ذكره الشيخ ابو الفضل رحمه الله ان التكبير ثلثا والثناء

في الركعة من ولى حيث شرع شرع مقدما على القراءة كالاستفتاح وفي الركعة الثامنة حيث شرع
شرع مؤخرا عن القراءة كقنوت الترتيب ويرفع يديه في تكبيرات العيد اراد به ما سوى تكبيرة
الركعة كذا في المبسوط قوله بالاجماع ذكر من جاع وان كان فيه خلاف الى وسف رحمه الله لان
المروى عنه غير مشروع قوله واحكامها انه نصف صاع من حنطة وصاع من شعير وتمر على
مرحى وشرط الوضوء ما اذا والسند ما هو قوله ومن فاته صلاة العيد مع من امام اصى
من امام صلاة العيد وفاته من شخص فانه لا يقضى اما لو فات من امام ايضا فانه يودى في اليوم
الثانى ويدل عليه المسئلة التى يلهى اذ قاله الشيخ من امام بدر الدين رحمه الله لان الجماعة
شرط وليس من وسعه تحصيل ذلك فسقط ولا يقال انها صلاة اقيمت مقام صلاة الضحى فينبغى له
يودىها اذا فاتت كالجمعة اذا فاتت يوم راداء الفطر لانا نقول بل من مرجح الى من ضل ايضا
كمن صلاة الضحى مستحبته فاذا عجز عن صلاة العيد بسببته ان يصلى ركعتين كركعتي الجمعة
الفطر كان فريضة فاذا عجز عن اقامة الجمعة فسر عن علمه الفطر قوله وفطركم يوم تفطرون
اى بعد فطركم يوم تفطرون وفي وقت صلاة العيد لم يكونوا فطرون فلا يكون لهم عيد فطر فيكون
من الغد غاية انهم افطروا بعد الزوال لكن الوقت لصلاة العدا لم يبق ساعته اذ يقال انه عليه
قال يوم تفطرون بغير حرف في مقتضى من ستراف وموان يكونوا فطرون من اذ احز من اليوم
كما في قوله انت ظالون عدا ومم انما افطروا في هذا اليوم بعد مضى اكثره فلا يكون هذا اليوم عيد
فطرهم قوله لان الضرورة في تأخيرها عن اليوم لا فاهم لم يفطروا في اول اليوم ولا
كذلك اليوم الثانى والنبي عليه السلام رتب للفطر على انهم يفطرون او تقول القياس يقتضى ان لا
يصلى بعد اليوم الاول لا اتحاد يوم الفطر بالاتفاق الا اننا عدلنا عنه بالحديث وما مازوى انه
عليه السلام امر بالخروج الى المصلى من الغد حين شهد واعنده بروية الهلا بعد الزوال
فتبقى الباقي على اصل القياس قوله ويؤخر من كل هذا بطريق الاستحباب لان الناس اضياف
الله تعالى في هذا اليوم فاجب ان يكون اول التناول من الفرائض كفى الكشاف الامام المعصوم

ايام العشر عند ان حنفه الله وعند صاحبيه ايام الحج والايام للوردات ايام التشرق قيل
العشر ايامها بالعلم قدوسميت والعد قد خصت به ايام تشرق قال شيخنا رحمه الله الايام
السته تمضي في اربعة فالاول فجر لاغير الرابع تشرق لاغير والمختلان فجر وتشرق في
وتكبير التشرق قال شيخنا رحمه الله الكرددي رحمه الله هذه مضافة انما يستقيم على قولنا لان
بعض الكبيرات يقع في ايام التشرق وعلى قوله لا يقع شيء من الكسوف فيها فلا يستقيم مضافة لكن
ادنى الملازمة كان للاضافة وقيل التشرق اسم لصلوة العيد لانها تؤدى عند اشرار الشمس
وارتفاعها وقيل عبارة عن هذه ايام لما فيها من تشرق يوم من صاحي وللمجر بخلاف الدليل قال
الله تعالى ادعوا ربكم تضرعا وخفية وقالوا اذكروا ربكم نفسا تضرعا وخفية ودون الجهر
وقال عليه السلام خير الذكر الخفي وخير الرزق ما يكفى وراى النبي عليه السلام قوما يرفعون اصواتهم
عند الدعاء فقال انكم لن تدعوا اصم ولا غايبا فويل عقيب الصلوة المفروضات اجتراب
عن قول الشيخ فانه يقول عقيب السنن قيل ان عقيب جبريل عليه السلام لما جاء بالقرآن فاجاب
الجليل على ابراهيم عليه السلام فقال الله اكبر الله اكبر فلما راه ابراهيم عليه السلام قال لا اله الا الله
والله اكبر فعلم الذبح بالقدار فقال الله اكبر والله الحمد فصاد من انا منهم ثم لما كانت صلوة العيد
سنة تؤدى بالحاجة العظمى اورد عقيبها ما يشاركها في هذا المعنى وهي صلوة الكسوف وتسقا
وقيام رمضان ما صلوة الكسوف الاصل فيه حدث الى سقود
من نصارى رضى الله عنه انكسفت الشمس ومات ابراهيم بن رسول الله عليه السلام فقال الناس
انما انكسفت الشمس لموته فقال عليه السلام ان الشمس والقمر ايتان من ايات الله تعالى لا تنكسفان
لموت احد ولا حيوة فاذا رايتم شيئا من هذه الافراع فافزعوا الى الصلوة والحكم في الفرع الى الله
تعالى ان الخواص هم دار الخلق اذ العقل باخذ من الخواص صور المجسوسات جريتا وكليتا واقتوى
الخواص البصر والباصرة شرط وموا الضوء المناسب وقد وقع المختص وقد وقع المختص وقد وقع المختص
واسطة ففرع الى الله تعالى ليل يقع المختص العقل الذي هو منتهى الخواص قوله كنه النافله الى

لا لاذان ولا اقامة كذا قال شيخنا رحمه الله الكرددي رحمه الله وقال الشافعي رحمه الله ركوعا ونفسه
سبحي ان يكبر فقرا الفاتحة ثم نقراء سورة ثم يركع ثم يرفع راسه ثم يقرأ ثم يركع وانما يقرأ
السورة بغير فاتحة ويفعل مثل هذا في الركعة الثانية يقرأ في كل قيام مائة آية او نحو ذلك
ومثل في ركوعه نحو ما مثل ذلك ايضا كذا قاله الشيخ رحمه الله ما من يدرك الدين مع الله روى جابر
انه صلى الكسوف ركعتين كل ركعة بقيامتين ركوعين روى ابن عمر رضي الله عنهما انه صلاهما
ركعتين في كل ركعة ركوع واحد وتأويل ما روى انه عليه السلام طول الركوع فيها لا يرض
عليه للحنه والناز فمثل بعض لقوم فرجعوا رؤسهم وظن من خلفهم انه عليه السلام رفع رفقوا
رؤسهم ثم عاد الصف المقدم الى الركوع اما قال رسول الله عليه السلام فركع من خلفهم ايضا
فطروا انه ركع ركوعين في كل ركعة قوله وما قلناه اقيس اي اقرب الى القياس ان الركوع
ركن فلا يتغير عدده كالسجود ولا يعنى به انما قاله قريب الى القياس وما قلناه اقرب فمثل هذا
حاز على ما مر ويطول القراءة فيها اي بقدر البقرة وآل عمران كذا المروي قوله عليه السلام صلوة
النهار عجا اي ليس فيها قراءة سموعة ولا يلزم الفجر لان النهار من وقت طلوع الشمس لا يلزم الجمعة
والعبدان لانها خصا بمعنى الشعائر وصالوة الكسوف ليست منها بل من دعوية وببيلها الاخفاء
قيل ينبغي ان يقولوا ليس في خسوف القمر جماعة لقوله تعالى وخسف القمر لفته في المغرب كسفت
الشمس القمر جميعا فيكون الغايب مغيبا او نقول الخسوف ذهاب ايرته والكسوف ذهاب ضوؤه
دور ايرته فانما اراد هذا النوع بذكر الكسوف والله اعلم ما
وبقوله ما بالتحصيف ولا نقرب بالشد يد كما قال شيخنا الباب وفتح الابواب وهذا تفاؤل
يعنى انا غير نل ما كنا عليه فغير اللهم وصفته ان كان مرتعا جعل اغشاه اسفله واسفله اعلاه
وان كان مدورا مثل الجنة جعل لانه ممر على الايسر كذا في المبسوط قوله ذكر في كتاب الصلوة
قوله محمد وجره وقوله يوسف رحمه الله مضطرت ذكر الحاكم قوله مع قوله الحنفية رحمه الله وذكر الكرخي
قوله مع قوله محمد رحمه الله فانه يكتفى بالادعاء روى ابن عمر رضي الله عنه ان الناس قد خطوا في زمن رسول الله
عليه السلام

فدخل رجل من رسل محمد رسول الله بخطه فقال يا رسول الله هلكت المواشي وحشنا الهلاك على
انفسنا فادع الله ان يسقنا فرفع رسول الله عليه السلام يديه فقال اللهم اسقنا مغيثا مريئا
عذرا مغيثا عا حلا غير ايئ الحديث الى اخره قال الراوي ما كان في السماء قرعة فارتفعت السحاب
من ههنا وههنا صارت دكا ما ثم مطرت سبعا من الجمعة الى الجمعة ثم دخل ذلك الرجل الى المسجد
انخطت والسماء يسكت فقال يا رسول الله قد تمت البنيان وانقطعت السبل فادع الله ان يمسكه
فقبه رسول الله عليه السلام لملا له بني ادم قال الراوي والله والله ما نرى خضرا ثم رفع يديه وقال
اللهم حوالنا علما اللهم على من كام والظراب بطون من ودية ومنات الشجر فاجابت السماء
من المدينة حتى صارت حوالها كالأكليل ولم يذكر غير الدعاء في ذلك السنة اذ
مطلو الفجر لا يدرك على كونه سنة في به حجة اي بقوله فلم يكن الا الدعاء والتصدق ثم
ما من رمضان اراد به اجيأ الليل عرفنا نفس التراويح سنة و
ادواها بالحاجة مستح لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال فرض الله عليكم صامه ومننت لكم فيامه البركة
الجلسة في من صلاته سميت الركعات التي لفرها التروية بها كما اطلقوا اسم الركوع على الوظيفة
التي بقرا في القيام لما ان لفر تلك الوظيفة الركوع في مجلس من كل تر ويحسب سبعا العلة ذكر
الله منه عن التروية عند الوتر فقال ذلك بطريق المجاز اعتبار البلاغة في قوله ثم يوتر يشير الى ان
وقت التراويح من العشاء والوتر ثم يعارض عارض فضل رمضان شرع التطوع به جماعة وان لم يكن
شروعا في من صل فذكر يعارض الخوف شرعت الصلوة مع العمل الكثير وان لم يكن مشروعا في من صل
وهذا اما من صاوة الخوف اصل الباب ان اللاحق لا يقرأ
والمسوق بقرا والمشي صاح به جاز فضيلة الجماعة او الصلوة على ما عرف في الخوف لا يشر الصلوة
كما يشر السفر في غير قراءة فيهم لا يفتون واللاحق كان خلف من امام ولهذا لا يحب عليه سجدة
السجود اذ لم يحمله القراءة فيقوم بقدر ما نطق عليه اسم القراءة في وصل بالطائفة لا
ركعتين من المغرب لان التنصيف واجب وتنصيف الركعة الواحدة غير ممكن في لا يجزى فجلها

في من ولي اولى بها سبق والسبق من اسباب الترجيح اولان فوات التنصيف للثانية ضمننا
وللاولى تصدا والفوات ضمننا اهون وهذا الوجه اولى عندنا اي ما ذكرنا في مان كيفية الصلوة
من ان يحبل الناس طائفتين الى اخر ما ذكرنا اولى ما قاله الشافعي رحمه الله فان عليه يصل بالطائفة
من ولي ركعة وسجد من وقف حتى يصلي القوم الركعة الثانية قبل من امام ويسلمون ويصرفون
الى العدو ويحي الطائفة من اخرى ويصلي بهم من امام الركعة الثانية فاذا شهد الامام قاموا وانما
صلوهم ثم سلم بهم من امام ما ذكرنا اولى ما قاله الشافعي من ان قال تعالى فاذا سجدا فليكونا من ركنك
والفاء للوصل مع التعقيب فهذا يدل على ان الطائفة من ولي نصرف عقب السجدة الثانية من الركعة
من ولي كما مر من ههنا وعند مالك والشافعي معهما الله انما نصرف بعد تمام الصلوة والمراد من السجدة الصلوة
وهذا خلاف ظاهر الكتاب وذكر في شرح اني نصر البغدادى رحمه الله ان كل ذلك جائز والكلام في
من ولي ومن قرب من طاهر القرآن والى هذا اشار بقوله وهذا الوجه اولى عندنا
ما من الخنايز ثم الخوف قد يقضى الى الموت حتى قال في
الزيادات ان من وح في المعركة والدم يسيل من انفه او دبره فغسل لانه ليس يقبل وعسى
ما من مرشده الخوف فيبلى الباب بباب الخنايز وهذا ذكر في المسبوط باب الشهيد عقبة باب الخوف
او نقول كذا ابواب الصلوة فردا فردا اصلا وعارضا وختم بالعوارض من صلوة المسافر الى صلوة
الخوف او ما نحن بصدده من العوارض فالجواب بحسنه او انتهى الابواب ولغير الامر والعمر الموت
فذكر باب الخنايز وايد هذا ما ذكر من الوصايا والفرائض عقبة سائر الكتب وهو من اضاف الشيء
الى السبب اذ الوحوت بحضور الخنازة ذكر في حمل الغراب بالفتح المنة وما لكسر السرير قال المطرزي
رحم الله اجترأى مات لان الوفاة حضرته او الملائكة الموت ويقال فلان محتضرا في من
الموت وقيل ان صاحبة التعرف رحمه الله لما وصل الى هذا على علمه فقبله بنعي ان تطوف ديار
العراق فانها موضع اصحاب القلوب فطاف وبلغ امره الى ما بلغ في قوله كما في القبر اي كما اوج
في القبر على ثقة من يمين هذا الان ما يقرب الى الشيء له حكم ذلك الشيء ولقن الشهادتين اي قوله اشهد

ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله فويل للام لقنوا موتاكم ذكر في الهداية ان المراد
الذي قرب الى الموت وهذا الطلاق اسم الشئ باسم ما يؤول اليه كما قال الله تعالى اني اذني اعصمرا
اي عنيا وقال عليه السلام عش ما شئت فانك ميت وقال من قتل قتيلا فلا فله سلمه فويل شدو الخبيثه
ونغمضوا عينه حصناله لانه اذا انفتح الفم والعين بصيرة ذكر القدوري وسمى هذه السحرة
معها الله ان غسل الميت واجب وذكر في خزانة الفتاوى ومبسوط فخر بن سلام انه سنة واجبة لا يصلح
في وجوبه ما روي ان الملائكة غسلت ادم عليه السلام وقالوا الولد هذه سنة موتاكم واعلم ان
من مات على مراتب منهم من يصلي عليه ولا يغسل وهو الشهيد ومنهم من يغسل ويصلي عليه وهو المسلم
الذي مات تحت انفه ومنهم من يغسل ولم يصلي عليه وهو الذي وقطع الطريق والكافر الذي لم يطق
مسلمه ومنهم من لم يغسل ولا يصلي عليه وهو الكافر الذي لا يولي له من المسلمين فويل وضعوه
على سريره لا رواية عن اصحابنا رحمهم الله انه كف موضع وويل في موضع مستلقيا على قفاه كذا
في شرح الطحاوي رحمه الله وانما نوضح على السر ليس للماء منه فكون اقرب الى النفاقة واما وضع
للمفرقة فيحذر ان نضع تحت السرة الى الركبة لان عودة الميت لا يجوز النظر اليها كعودة الحي قال عليه
السلام لعلي رضي الله عنه لا تنظر الى فخذ حي ولا ميت كذا في شرح ابي نصر فويل ونزعوا ثيابه لمكانهم
التنظف ووضعوه لان الغسل بعد الموت مغيب بالغسل في حال الحياة وفي حال الحياة تقدم الوضوء
فكذلك بعد الموت جئت ثوبه واجمعه خفزه والتجسيم الشرك كذا في المغرب في المبسوط فخر بن سلام
فاجمروا وترأوس جوار التطيب يعني يدار الجمر هو الى السرير ثلاثا او خمسا او سبعا السدر
شجرة في البادية ورقها غسول وهي كئنا في الخرض الانسان القراح الخالص الذي لا يشوبه
شئ كذا في المغرب والخطمي خطمي العراق وهو مثل الصائون وانما يغسل هذه من شيا لان المقصود
النظافة وازالة الوسخ والذات والخرض السدر يبلغ في ذلك غسله اي ذلك الموضع ولا بعيد
غسله لان الحدث لا يوجب الغسل في حالتي الحياة والمات فويل وفيه بدانة بالميا من اي
من ضجاج على شقه من يسر وتنقية للميت وتحقيقا للغسل اي غسله بالماء والسدر على تلك
الصفة

قال المطري رحمه الله المساحد مع محمد بفتح الجيم لا غير مواضع السجود وقال سمي السحرة
معها الله يعني لها جهنم وانف ويديه وركبتيه وهذا لانه يتحد هذه الاعضاء كما ورد في الحديث
فمن زيادة الكرامة والجنوط عطر مركب من اشياء طيبة الاصل في الكفن ان ادم عليه
السلام لما توفي نزل جبريل عليه السلام فغسله وجنطه وكفنه ودفنه وقال هدايته موتاكم
يا بني ادم والكفن على مراتب كفن السنة وكفن الكفاية وكفن الضرورة فالسنة للرجل
لله اثنان وللنساء خمسة اثنان والكفاية للرجل ثوبان وللنساء ثلاثة وللضرورة للفرقطين ما
يتستر وتسهيلا قوله في ثلثة اثنان اثنان وقيصر لفافه الا اذا من القرن الى القدم والقيصر
من اصل الغنق الى القدم لكن لا يجيب ولا خريف ولا خمين ولا يكف اطرافه لان الخي انما
يحتاج اليها للحرارة والشمس والحر والصلابة ولا حاجة للميت الى هذه الاشياء واللفافة
مثل الا اذا كذا قاله الشيخ الامام بدر الدين رحمه الله والجلوية منشوت الى الجوار قدية
باليمن والفتح هو المشهور كذا في المغرب فويل على ثوبين اي ازار ولفافه وللخزقة ثوب
ياخذ من بين ركنها الى صدرها ويكون فوق الاكفان حتى لا تنقشر عليها الكفن قال المطري رحمه الله
نصوت الرجل نصوا اخذت ناصته وعدد لقاها قالت ذلك لانها كدهت تريح راس الميت
وانه لا يحتاج الى ذلك جعلت مسرعة الاخذ بالناصه فويل فانما تدفن معه بعضه لو قصرت
به ظفار وويل شفا تدفن مع الميت لان السنة ان تدفن الميت بجميع اعضائه فلا فائدة في القص
واعلم ان الصلوة على الموتي مائة مفهوم الكتاب في التواتر من العهد الاول قال الله تعالى ولا
تصل على احد منهم مات ابدانا انتهى عن الصلوة على المنافق يشعر بثبوت الصلوة على المسلم الموات
وروي ان الملائكة صلت على ادم عليه السلام وقالت لولده هذه سنة موتاكم واذا ثبت الصلوة فلا بد
له من امام فذلك قاله آو في الناس قال الشيخ الامام بدر الدين كان علامتنا بعد هذا الوضع في هذا
الموضع من خصائص الكتاب شارة الى الدقة واللفظ ومحاظته حق فالاجن والصلوة في الاصل
حق وولياهم اقرت الناس الى الميت واولاهم به غير ان امام والسلطان تقدم تعارص مائة

والسلطنة ولذلك قد شرط فقال ان حضر فان في التقدم عليه اذ رآه وفيه فساد المسلمين
صالحا لهما عن الفساد ثم ان لم يحضر الامام والسلطان او القاضي فسبحا تقدم امام الحي وقال
شرح القدوري وامام الحي تقدمه على طريقه فضل وليس واجب كقدّم السلطان وسان ان الخلق الاول
ما ان صلى الولى لم يحز لاحد ان يصلى بعده وما قال ايضا فان صلى غير الولى بدون السلطان
في نسخة اعاد الولى فحلم بعد من ان الخلق الاول اياه حيث قال ليس لاحد بعده الاعادة بطريق العموم
سلطانا كان او غيره وانما قدم السلطان معارض لهذا قال ان حضر واستحب تقدم امام الحي
بعارض نعم رضوا بامامته في حال الحيوة ثم انظر انه كيف راعى هذا المرتبة حيث قال ان حضر واستحب
وان صلى الولى وان صلى غير الولى وبهذا يظهر الفقه والمتانة والرفاهية ومن محاوره في شارة الى
العوارض في صلواتنا على النبي عليه السلام ولا يقال انما لم يحز لمرد الزمان لان ذلك المانع
ما عسار البلاء ومما اليوم كما دفن في صلوة على الميت المسلم واجبة ومما ماصلا عليه
فوجب عليهم ان يصلوا في صلوات الله تعالى اي يقول سبحانك اللهم الى اخره لما روي عن النبي عليه السلام
قال من بدأ بالدعاء قبل الشاء فن ان سحابة له ثم بكى الثانية ويصلى على النبي عليه السلام اي
يقول اللهم صل على محمد الى قوله انك حميد مجيد لان ذكر الله تعالى عليه ذكر النبي عليه السلام قال الله تعالى
ورفعنا لك ذكرك اي لا اذكر الا وذكرك معي ثم يدعوا لنفسه لكي يغفر له فاستجاب دعاءه ولتمت
لان المقصود للمسلمين لا هم كالبنيان ثبت بعضهم بعضا وليس في الدعاء شيء موقت
ولودعي المروي وهو قوله اللهم اغفر لحينا وميتنا الى اخره فحسن قوله ولا يصل
على ميت في مسجد جماعة لان صيانة المسجد عن النجاسة واجبة ويحتمل تأويل المسجد
ولانه اعد للكتابات ولذلك ذكره بعضهم التفرقة المسجد وفما اذا كان المتحد خارج
المسجد لم يكره على الطريق الثاني وفيه اختلاف المشايخ في مسجد جماعة طرف الميت
والصلاة او الصلاة على هذا الطريق وعلى الطريق من والخصم في كما جعله عمل اي يقال
منه مكرّم بتكرّم الله تعالى حيا وميتا فحله كما يحل للملك والطعنة الى البستان والميت

عرو من تحت الى بستان له من الجنة وتفسير الحنابلة المذكور في الجامع الصغير قوله
لان السنة هو التجليل قال عليه السلام عجلوا موتاكم فان يكره خيرا قد تمتوه وان يكره شرا
القيتموه عن قباكم ولحقبت لودي الى الازدراء بالميت ولا يضطر من تبعه وصفة التجدد
ان يحفر في حائط القبلة من القبر حفيرة فوضع فيها الميت وصفة الشق ان يحفر حفيرة
في وسط القبر ويوضع فيها الميت واختاروا الشق في دارنا للرخاوة الاراضى فقدر
التجدد حتى اجازوا استعمال الاجر والخشب واتخاذ التابوت وان كان من حديد في
ودخل الميت فيما على القبلة اي بوضع الحنابلة في حائط القبلة من القبر ويحفر منه الميت موضع
في الجهد ذكر في المبسوط قال الذي يضعه بسم الله وضعاك وعلى الله رسول الله سلمناك في
ليل ينشر الكفن اي انها عقدت ليل لا يتنشر وقد اخرج من تنشر فيحمل ثم يقال اي يرسل
ولا يسطح اي لا يرتفع الاستهلال رفع الصوت في الحديث من استهل صار خاصا صلى عليه وهذا
لانه دليل الحوية وكذا كلما كان دليل لا يحمله كتحريك اليد والرجل وغيرهما في الصلاة
اقرب الى غير المكلفين قال الشيخ رضي الله عنه الانسان متى ولد فهو مكلف واهل ان لا يحمله
وعليه حتى لو انقلب ابن يوم على ماله انسان تحت الضمان في ماله الا ان كمال التكليف بالبلوغ
وهذا السقط يشك المكلفين من حيث الغالب صورة الادميين ومن حيث انه ينقص به العدة
وتثبت به الاستيلاء وهو المذكور في شرح القدوري ويشبه غير المكلفين الا ترى انه لا يرث
ولا نورث الى غير ذلك من الاجكام فقلنا بانه يغسل ولا يصلى عليه عملا بالشهيد في دار
في خرقه ولا يراعى شرايط الكفن ثم انظر كيف راعى المرتبة حيث ذكر ما ولا حكم الذي اشرف
على الموت ثم الميت ثم الغسل ثم التكفين ثم الصلاة ثم اجملة الى المقبرة ثم الدفن ثم اجكام
ظاهر القبر ثم العوارض لما كان المفقول ميتا باجمله يليق ايراد ما بالشهيد عقيب ما بالحنابلة
ما بالشهيد قال الشيخ رضي الله مام المعروف بحوا هو زاده رحمه الله
انما سمى الشهيد شهيدا لان الملائكة يشهدون موته اكراما له فيكون مشهودا فعلا بمعنى مفعول

وقيل لانه مشهود له بالجنة قال الله تعالى ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله احياءا الاية
 وقيل لانه حي عند الله تعالى جازر ولهذا قلنا العلامة رضى الله عنه الشهيد جازر ايده
 وفيه صلة الباب ان سقوط الخسل ان يكون القتل ظاهرا من كل وجه ولم يرتد ولم يقتصر
 عند من عرّضه نأوى لان الاصل فيه شهداء اجد وكانوا هذه الصفة وكل من كان
 معناه فله حكمهم بطريق الدلالة وقيل اهل الحرب شهيد سواء قتل مباشرة او تبسيئا
 تحديدا او بغيرها بعد ان يكون قتله منسوبا اليهم والنسبة قد يكون معاينة وقد يكون
 دالة لظهور الاثر وقد جمع في الكتاب النوعين فقال من قتل المشركون او وجد في المعركة وبه
 اثر ومن ثم هو الجراحة او خروج الدم من موضع غير محل مثل العين والاذن حتى لو خرج
 من لائف يخل لان الدم يخرج منه عادة فلا يدل على القتل قولا او قتله المسلمون
 ظاهرا اذا كانت القاتل معلوما اما اذا اوجد قتلا محلة ولم يعرف قاتله تجب القسامة
 والدية فلا يكون شهيدا قولا ولم يحد بقتله دية اي عند وجود القتل حتى اذا سقط
 القصاص جازر لا قوة ودية الدية كان شهيدا القصاص ليس بعرض عن الجمل بل يري
 عقوبة فرضها الله تعالى على القاتل خيرا لفعله ولهذا تجوز من الصغير والكبير والحر والعبد
 والذكر والانثى والدية عوض مالي بدليل العكس فاذا كانت عوضا عن الجمل صار كان النفس باقية
 من وجه لبقا ببدله زجلا لئلا كف كذا في المغرب والكلام في الكلام لانه اراد به الجاهل المصداق
 والشخص سيلان الدم من الجراحة من باب طلب كذا في ناس المصادق ويصلي عليه
 عندنا ولا يخل الاضلاع الاموات وفي حق الشهيد الباذل وجه لله في علا ركة القليبا
 ترك اختلاف القياس كرامة له وتنوفا وتبقي لاثرا الظلم عليه الجاح خضه غدا على
 على معنى ان نحاسة الموت لا تجزى بطريق المنع لا بطريق الدفع بعد الثبوت كما في اكل النبات
 بقينا الصوم من حيث انه لم ياكل ولم يشرب حتى قلنا اذا استشهد الجنب يخل لان الشهادة
 مانعة لادافعة روى ان الجنظة استشهد غسلته الملائكة قال رسول الله عليه السلام
 أهله

القليد والكثير

أهله عن حاله فقال اصاب مني ثم نودي باخيخ الله اركبى فاعجله ذلك عن الاعتساف
 ويوجب فقال عليه السلام هو ذاك وكان ذلك على سبيل التعليم ترك الخسل في حق الشهيد
 ليكون اماره عن طهارته بالسيف ولا حاجة الى هذا في حق من عرف طهارته قبل ذلك وهو
 الصبي فصاد كانه مات خنق انفه وشترع عن الفرو والخف والحشوة لانه عليه السلام امر بخرج
 ذلك الدث للثاق البالي من كل شئ والمرث من صار خلقا من حكم الشهادة لئلا يهرق الحيوة
 لان ذلك خفت اثر الظلم فلم يكن معنى شهدا اجد واعلم ان المؤمن من البايعون انفسهم
 بالجنة من الله تعالى قال الله تعالى ار الله اشري من المؤمنين انفسهم واموالهم بان لهم الجنة
 والباي يوجب الاعراض فيكون الجنة ثمنا وقد عرف ان الدار اذا ملك الحد المدون يسقط عنه
 الدين لان الموالى لا يستوجب على عبده دنا وهذا قد سلم المسع وهو نفسه لما قتل فيسقط
 عنه الذنب وهذا معنى قوله عليه السلام السيف حمار للذنوب ثم السبع انما يصح عن عقل ومير
 وهذا لم يغسل الصبي لانه لا يصح بيعه واذا ارتث يسقط حكم الشهادة عنه لان من رثا بمزلة
 امتناع الباي عن تسليم المسع قولا وهو يعقل لانه يصير الصلوة دنا في ذمته وهو احكام
 الاحياء حتى لو كان مغي عليه لم يكن مرثا قولا لانه ليس معنى شهدا اجد لانه بذل نفسه
 لا يفا بخر من حق عليه ومم بذلوا نفوسهم بتغاضا مرضات الله تعالى ولما كان الشهيد معدولا
 عن جنسه من الموت حتى سقط الخسل عندنا والصلوة عند البعض فكذا الصلوة في الكعبة معدولة
 عن سائر الساحد من جعل الظهر الى الظهر فان فيها جازرا وفي غيرها لا يجوز ولما كان المتقدم من العوارض
 وقد اختلف في الصلوة كذا الباب الذي يليه من العوارض وقد اختلف في الصلوة فيها فرضا
 ونقلا او فرضا على ما عرفت ما بالصلوة في الكعبة في حارة
 فرضها ونقلا فيه نفي لقول مالك والسافعي رحمهما الله فان عند السافعي لا يجوز الفرض والنقل
 وعند مالك يجوز النقل ولا يجوز الفرض قولا لانه ولي وجهه شطر المسجد المأمورة الوجه
 شطر المسجد للحرام قال الله تعالى فوالوا وجوهكم شطره وقد اتى ما امر به وهذا لان من استقال

نوصف به استيعاب ليس بشرط لعدم إمكانه لأن كل مستقبل يكون مستقبلا بشرط أنه ضرورة ومعنى
قوله لأنه متى وجهه شرط المسجد الحرام استقبل وجهه جزء الكعبة إذا ما مورده استقبل الكعبة قال
الشيخ مام بدر الدين رحمه الله التقدمة والناظر من وراء الأضائية فيكون شرط اتخاذ الجهة
فإذا لم يتخذ لم يقع التقدم والناظر ويجوز الصلوة لو جاز المجوز الكعبة متى العروة والموازي إلى
عنان السماء عند نادون البناء لأنه نفذ الأثرى أنه لو صلى على قبيل حاز ولا شأ من يد ويد وعند
الشافعي رحمه الله القسمة من البناء والبقة جميعا وقد اختلف محمد رحمه الله في الأصل فقال الأثرى
أنها لو كانت متى صحح التوجه إليها وإنما يقع التوجه عند ذلك لا الهواردون البناء وقد رفع البناء
في عهد ابن الزبير والحجاج وكان يجوز الصلوة للناس من كان الناس حال التقدم وقد
يحق لأن الجهة الفعلية إذا رقت حالا فإن كان ما ضاها كذا أثبات الواو واسقاطه ولا يبرحه
من قبل ظاهرة أو مقدرة قرنت الزكوة بالصلوة لأنها أمتا العبادات البدنية والمالية وهما
العباد على غيرهما لم تتركف تسمى رسول الله عليه السلام الصلوة عماد الدين والزكوة قنطرة من سلام
وقد قرنتا في الكتاب السنة في غير موضع **باب الزكوة**
قال سمي من السخرى رحمه الله الزكوة تالية الإيمان قال الله تعالى فإن تابوا وأقاموا الصلوة
واتوا الزكوة وشئنا للغة عبارة عن النماء يقال زكا الزرع إذا نما وسميت بها لأنها سبب انماء
المال بالخلف والثواب من خرة قال الله تعالى وما أنفقتم من شئ فهو خلفه وتسمى عبارة
عن التطهير قال الله تعالى وجناتنا من الدنيا وزكوة أي طهارة وفي الظاهر الزكوة معنى التطهير
الله تعالى خذ من أموالهم صدقة يطهرهم بها ويزكهم بها وسميت صدقة لأنها تدل على صدق الخلق
في العبودية وفي الشرع عبارة عن ابتداء جزء من النصاب الخولي إلى الفقير ثم تسمى عبادة عن فعل الأدار
عند المحققين لأنها وصفت بالوجوب الذي هو من صفات فعال وعقد بعضهم مواهم للمال
المودى لأنه امر بابتداء الزكوة وابتداءه محال كذا في المنشور قال الشيخ مام بدر الدين رحمه الله
منازل المشروعات أربعة فريضة وهي ما ثبت بدليل لا شبهة فيه وواحدة وهو ما ثبت بدليل لا شبهة

كعبة الواحد وسنة وهي طريقة النبي عليه السلام التي أمرنا بأجباها وناقله وهي التي شرع
لنا لا علينا ثم وصف الزكوة بالوجوب أن ثبت بدليل لا شبهة فيه من الكتاب والسنة والجماع ثم أنه
أما لأنه أراد بالوجوب الثبوت والتحقيق أو لأن أصل الزكوة ثبت بالكتاب كقول المقداد بن الأشج
الأطاح فلعل صاحب الكتاب ظن لفظ الواجب لهذا ثم للزكوة سد وشرط فالسد المال بالدلالة
أنها مضاف إليه وتكرر بتكرره والشرط نوعان شرط السد وشرط من عليه **وهو** على الحر المسلم
العاقل البالغ سان شرائط من حيث عليه **قوله** نصا ما كانا إلى العهر سان شرائط السد ومعنى
بالتمام أن يكون ملكه ثانيا من جميع الوجوه ولا يمكن فيه النقصان بوجه كما في المدون والمكانة
فإنما للمكانة ملك المولى رتبة وملكه يد أو الدين واجب نقصانا في الملك الأثرى أن للذابين أن يملكه
من غير قضاء ولا رضا ولا يلزم الواجب فما وهب فإن له الرجوع في هبته لأنه لا يملكها إلا بقضاء
أو رضا كذا في شرح القدرى وإنما شرط النصاب لقوله عليه السلام لا صدقة إلا بمن طهر غنا
والغنا بكثرة المال يكون وليس للكثرة حد يعرفه وأحوال الناس في شتى فقد راعى الشرع لكل نوع
لحد وشرطه الخول لقوله عليه السلام لا زكوة في مال حتى يحول عليه الخول لأنها وحيت بصفة اليسر ولو أوجبا
على وجه يودى إلى نقصان المال ينصرف به ومتى كان بحال ينمو ولا ينقص بضرره والنماء ما لا يمكن
الوقوف عليه فاقم الخول الممكن من استثناء مقامه تيسيرا **وهو** ولا يجب على الصبي والمجنون هذا
بيان لما اتصل أولا كآداب القدرى ولنا أنه عبادة لأنه بني من سلام عليه كاجار في الحديث
ومن سلام عبادة مخضفة فما يكون من أركانه يكون عبادة ضرورة لأن ركن الشئ ما يقوم به ذلك
الشئ ولأن الزكوة وجبت شكر النعمة وهي حق الله تعالى على الخالص فكذلك شكرها يكون له على الخالص
وإذا كان عبادة فلا يجب عليها إلا أنها لا اختيار لها والعبادة لا تسمى إلا بالاختيار لأن المقصود
منه من يتأذى أو يختار أو يبادر أو يابى ثبت بنيابه باختباره أساما نابة حريية
فلا **قوله** فليزك حاله أي فليتمم حاله بالنصر والتجارة مع أنه مطعون كما عرفت أصول الفقه
قوله إلا عن طهر فها قال المطرزي أي صادرة عن عنا والظاهر محقق فيه كما في قوله تعالى فبارك

من الله

الزكاة في الشرع وجبت في مال فاضل عن حاجته لا نفاه واجبه على من غنياً ومحتج الغنى انما يتحقق
بالاموال فاضلة مستغنى المرء عنها ففحات غنياً ومال المدون ليس بفاضل بل متى استجبت حاجته
الاصلية وهي حاجة دفع المطالبة والملازمة والخص من الدنيا والمواخلة في الحق فانه ياتى
بترك قضاء الدين لان القضاء بالملك يكون وهذا متعين ملكه فاشبهه بالمال المشغول بجاهد
اللبس لهذا قلنا ان المانع دين له مطالب من العباد كمن المبيع ومن حرة لانه اذا لم يملك له
مطالبه كدين الذل والكفارات لا يمنع لانه لا يحبس في الدنيا فان قيل ان دين الزكاة
في مال الباطن يمنع وجوب الزكاة ولا مطالب له قيل حق من اخذ منها للامام كما في السوم
الا ان المالك نوابه في ماله ومودع المالك ارادته المالك الحاكم وهو ما ذكرنا المهنة
بفتح الميم وكسر هاء الحدة ولا يندك انكره جميع الكسركذا في الصحاح والمغرب قوله علم
عقوبت لكم صدقة الخيل والرفق اراد منه رفق الحربة بالاجماع وانما لم يحسن لانه مشغول
غير فاضلة وهذا المانع يتعلمها ومظاهرها فيثبت الحكيم فيها بعبادة النقص في مظاهرها بالدلالة
قوله او مقارنة للغير مقدار الواجب فانه اذا عجز اقدر الواجب وجعله في حرة وقد حضره
النية عند العز ولا يحضر عند الدفع يجوز قوله تعالى وما امروا الا ليعبدوا الله مخلصين
له الدين اى وما امروا الا في الكمال الا لاجل ان يعبدوا على هذه الصفة والدين العبادة هنا
كذا في الكشاف وغيره وقد مر تحقيقه في الصلوة قوله لان الواجب جزء من النصارى ولا
يقال نية الزكاة شرط لما امر ولم يوجد لان الواجب عليه نية اصل العبادة ليمتاز عن العادة
لجواز ان يعطى ما لا لوجه الله وقد وجد ان الكلام فيما اذا تصدق للفقيه انتفاء لمرضات الله
تعالى ونية العبد انما يشترط لمزاجه ساير الاجراء ولما ادى الكلام فقد ادى الجزء الواجب
ضرورة فكان متعيناً فله حاجة الى بعثه والله اعلم ما زكاة
الابل ذكر في المبسوط وانما ساء ذكر المواشى اقتداء بكتب رسول الله عليه السلام ولا رقة هذه
الامر في العرب وهم كانوا ارباب المواشى السائمة التي يكتفي بالرعي اكثر السنة وانما وجبت
الشاة

مع ان من صارت الزكاة ان تحت كل نوع منه لان من يدا المذلة خمساً كان ما لا كثير الا يمكن
اخلاوه عن الواجب ولا يمكن احباب واحدة منها لما فيه من محاب ولا يكون خمساً وفي احباب
الشقص ضرب عيب الشركة فاجنا الشاة كذا قاله الشيخ من مام بدر الدين رحمه الله وقيل ان
الشاة كانت تقوم بخمسة دراهم في ذلك الوقت وانه مخاض ياربين رحماً فاحباب الشاة
في خمس من يدا كما يحاب الخمس من الماس من الدراهم ثم الشرع اعتبر نصيب من الصغار دون
الكبار ومنه ناس دون الذكور ومنه ناس المخاض من اللبون والحقة والخدعة فندت المخاض
لانه تمت لها سنة وطعنت في ثلثه سميت به لان امها صارت حامله باخرى والمخاض
من الحمل ومنه اللبون التي تمت عليها سنتان وطعنت في ثلثه سميت به لان امها صارت
لبن بولادة ولد لغر والحقة التي اتي عليها ثلاث سنين وطعنت في الرابعة سميت به لانه خرج
لها ان تركت وحمل عليها والجدعة التي اتي عليها اربع سنين وطعنت في الخامسة سميت
به لانه لا يستوفى ما يطلب منها الا بضرب تكلف وجبر ما خوذ من قولك حذعت الدابة اذا
جستها من غير علف وهذه سنان صغار كلها حتى لا يجوز في الضحايا وانما يجوز التضحية بالشي
ومما استعمل الخامسة ودخل في السادسة وانما اختار الشرع ذلك لتفسيره على ارباب المواشى
وخيرت ذلك لان نوته لان نوته بعد فضلا كذا ذكره فخر الاسلام رحمه الله من ساء
الفرصة هكذا اشارة الى استئناف الذي يليه وهو الخمسون التي بعد المائة والخمسين هذا
احراز عن استئناف من ولد عند الشافعي رحمه الله اذا زاد على مائة وعشرين واحداً سقطت القيمة
لانه كانت ويدار الحسب على اربعينات والخمسينات فمئة مائة واحد وعشرين مائة مائة
لما ان يبلغ مائة وثلاثين فاذا بلغ مائة وثلاثين ففيها حقة ومنه اللبون قوله فما زاد على مائة
وعشرين ليس للحديث انما الحديث قوله فاذا كانت والبعث جمع نخعة وهو الذي
تولد من العرق والجمي وهو منسوب الى تحت نصر والعرب جمع عربى كذا في المغرب والله اعلم
ما صدقة البقر البقر من بقر اذا وثق ومنه البقر

وسمى البقرة لانه شق الارض والبيع الحيوانى والمس الذي اتى عليه حوله ثم منى لا يزد على الذكر
في هذا الباب وكذا في الغنم فلهذا كان مختار بين ان يودى التبع او التسعة بخلاف ما يلاحظنا
ولان البقر ورد بلفظة الشاة ومنى منتظم الذكر ومنى وخص منى في الابل وخير من الذكر
ومنى في البقر فاسمنا النقر في الكل **فصل في احوال الزكوات** اي زكوات المواشي
اذ ذكر موجود في المحرم ولكننا نقول صحتها اشياء الشق من ان كان خلاف موضوع الزكوة
لضرورة تعدد احوال المالكين الواحد كذا في الايضاح للجامعين نوع من البقر كان اسم البقر
شاملا عليه الا ان اوها من الناس لا تنصرف اليه لقلته في دارنا فلذلك لا يحسن في منعه لا ياكل لحمه
حتى لو كثر في موضع سعى ان يحكم كذا في مبسوط فخره بسلام **باب صدقة الخنم**
قال الشيخ ما م يدر الدرس رحمه الله الغنم موضوع لجماعة الشاة كالحما خذوة من الغنم يذ
لغيرها آلة الدفاع كالقرن والناص للثود والبغير ذكر في صفة الشاة الواجبة فقال
لو خذ الشاة زكوة فادخلها في الجذع كذا في الايضاح فالتى منها ما اتى عليها منه والجذع ما اتى عليه
اكثر السنة ما **فصل في صدقة الخيل** انما الحرم هذا الباب لقلته وجوده
واسامته والاختلاف وجوه في الخيل من الخيلا **قال الطبيب الطيبات** في عيال
واختيال على متون الخيالات والفرس من الفراسة لانه اكبر المركوبات **فصل في حياض**
الزبيير قيل انه بالكنية وان الزبيير تصيف والى هذا اشار في النقات فانه قال ابو الزبير اسمه
محمد بروى عن جابر بن عبد الله وكان من الحفاظ وقيل هو ابن الزبيير وهو وان كان من الصحابة
روى الله عنهم لكنه بروى عن جابر الى قول البراء بن عازب ما كثر ما نحدثه سمعنا من رسول
الله عليه السلام وانما حدثنا عنه لكننا لا يكذب والتخسير من الدنا والدرهم مروى عن عمر بن الخطاب
فانه قال لا لى عبيدة خذ من كل فرس ديناراً وان شئت فوخها وخذ من كل مائة درهم خمسة دراهم
وقيل في افراس العرب لبقارها في القيمة اما في افراسنا يقومها ويودى عن كل مائة درهم خمسة دراهم
كذا في المبسوط ومروياتها مجهول على غير السامية ذكر في من قناع ان النصا عنه انسان وذكر في من

هذا

مختصر الكرخي وشرح الى نصر بغدادى في وجه قولها لانه ليس لها نصيب مقدّر فلا يجب فيها زكوة التوم
كالجمير وهكذا انقل عن شمس الكردى رحمه الله وانما الاخذ في الذكور المنفردة من معنى الفصل
لحصول منها وبزيادة الحسن لا حصل بزيادة القيمة لان لحمه غير ما كوله عنده ولا حنة الايات في رواية
لهذا ورواية محمد بن فاضلنا سلا بالخيال المستعار كذا في الايضاح وغيره قال المطردي الرباط
ما يربط في البلد من الخيل وحققته اذ ات الرباط كعينة راضية والبغل من نسل الخمار فيكون النص
الدال على انتفاء الزكوة عن الخمار الا عليه دلالة **فصل في بطن الخيلان** والفصلان الى اخره
الخيلان صحح بكسر اللام وضمها كذا في الدوان قبل صورة المسئلة اذا اشترى اربعين من الخيلان
او بلائين من العجايل او خمسة وعشرين من الفصلان او وهدله هل انعقد عليه الخولام لا في قول
حنيفة ومحمد رحمهما الله لا انعقد في قول الباقرين منعقد في قول الخول من حين ملكه الزكوة
وقيل صورة المسئلة اذا كان له نصيب سائمة فخص عليها ستة اشهر فتوالدت مثل عودها
ثم هلكت من اصوله وبقي الاولاد هل في قول اصول على الاولاد في قولها لا سقى وفي قول الباقرين
كذا ذكره ما المعروف فخواهر زاده ثم عند الى يوسف رحمه الله لا احد فنادون من ربيع من الخيلان
وفنادون الدلائل من العجايل ومحب خمسة وعشرين من الفصلان واحداً ثم لا احد حتى يبلغ
مبلغا من لسان شتى الواحد وموسمه وسبعون ثم لا احد حتى يبلغ مبلغا لو كانت مستان
ثلث الواحد ذكر مائة وخمسة واربعون واختلفت الروايات عنه فنادون خمسة وعشرين
رواية لاشي وفي رواية بحسب الجنس خمس فصيل كذا في مبسوط فخره بسلام رحمه الله عليه السلام
ها توارى عشور اموالكم ذكره مطلقا فكان ينبغي ان يحذفها ما صدق المسان كما قال ابو حنيفة
رحم الله اولادهم وقول الفرزدق رحمه الله لكنه يودى لا الايجاف فخذ واحدة منها كما في المهازيل ولها
ان المقادير لا يدخلها القياس النص انما ورد باسنان مرتبة في نص متفاوتة وقد اشنع اصحاب
ما ورد به الشرع فلا احد يحلف ما اذا كان معها كبير لان الصغار يجعل تغاله وقد ثبت الحكم تغا
وان كان لاشي قصدا كالتشريب والطريق في البيع وعد هذا من مناقب ابو حنيفة رحمه الله حيث تكلم

في مسك في مجلس ثلاثة اقاويل فلم يضع شي منها فاخذ بقوله الاول فزروا لكرههما الله ونقوله الثاني
ابونوسف والشافعي رحمهما الله ونقوله الثالث محمد رحم الله **قوله** ومن وجه عليه ستر اراحه
السنن او ذات السنن والتسنن يذكر لذات السنن من الحيوان دون **قوله** نسان لان عمر الزوايا
يعرف بالتسنن قال عليه السلام اعطه ستا خيرا من حنيفة اي انا خيرا من الله وصورة المسئلة
رجل وحب عليه في الله بنت لبون ولم يوجد ما خذ الحق وبرد الفضل او وجه الحق ولم يوجد
بنت لبون وياخذ الفضل وفي هذا ورد الحديث وطاهر ما في الكتاب يدل على ان الخيار الى المصدق
والصواب ان الخيار الى من عليه لان الحصار شرع رفقا بمن عليه الواحد الرقب انما يتحقق
بالحسرة وكانه اراد به اذا تمت نفس من عليه اذا الطاهر من حال السلم انه يختار ما هو رفق
بالفقر كذا في مبسوط فخر الاسلام **قوله** ويحوز مع الفقه الى غيره وعند الشافعي رحمه الله
هو اداء القيمة لان النص اوجب الشاة والحق المستحق مراعي بصورة ومعناه كما في حقوق الجاهل
فلا يحوز ابطال الحق عن صورتهما بالتعليق **قوله** تغير ونحو نقول ان الله تعالى قد اراد ان
الفقر او واحد ما لا مسمى على غنى بنفسه ثم امر بانجاز المواعيد من ذلك المسعى وذلك
تكملة مع اختلاف المواعيد الا ان الاستبداد كان اذنا ما الاستبداد ضرورة كالسلطان حين
الغاة الاب الجرات وتخيلا لبعض كلايه وليس في خرائته هذه الاشياء يكون اذنا من لهم
بالاستبداد كمن له على الخرجنة ولا خر عليه عشرة دراهم فامر من الخنطة لمن عليه الخنطة
ان يقصه عشرته تلك الخنطة صار مأمورا بالاستبداد الخنطة بال عشرة فنشئت ان تغير ضرورة
النص فصار كالثابت بالنص فان قيل هذا انما يستقيم ان لو لم يصلح غير الواحد قضاء الحق
الفقر الشاة صالحة لمقتضاها حق فلا حاجة الى **قوله** استبداد **قوله** الشاة صالحة لما فيها
من المانية لا كونها شاة والقيمة في حق المانية مثلها وهذا لانه لو ادى الواحدة من خمس مائة
مخرجة عن الشاة ولو لا ان الواجب مانية الشاة والاما حاز وقيل ان القيمة بدل عن الواجب
وليس كذلك فان اداها مع قيام العين لا يز الجواب المعذات لجملة **قوله** ثقال العلوقة ما يحلف

66
من الغنم وغيرها الواحد والجمع سواء والعلوقة بالضم جمع علف كذا في المعرب المصدق
آخذ الصدقة عند الشافعي رحمه الله **قوله** علف التبعية لانه منى ملك مقصودا كان اصلاني
السبيبية ولو ضمننا الى ما عنده صارنا بعام كونه اصلا فيؤدي الى نوع تناقض نحن
نقول **قوله** الضم المحامسة لان اشتراط الجواز للتيسير مع ان القياس بانى كونه شرطا لتحقيق
السبب في الحال والشرع انما حاربه في موضع لا يؤدي الى الضيق ولا مكر مراعاة الجواز لكل
مستفاد الا يخرج عظيم خصوصا اذا كان النصاب دراهم وهو صاحب علة يستفاد كل يوم
دانقا ودانقن فيعود على موضوعه بالنقض **قوله** فان اعلف السائمة الى الغرة الكفى
بالدعي في اكثر السنة لانه عسى تعلف او ان البرد وغيره لبعض الضرورة فلو اعتبر كل السنة
لاستتاب زكوة السوام ولم يرجح جهة العبادة اذا اعلفها نصف الجواز لان الشك وقع في
التمسك لان المال انما صار سببا بوصف الاساعة بدليل ان الزكوة لا تحس في العلوقة فقبل وجود
السبب لا يتحقق التبع والتزجح انما يكون اذا تم السبب ووقع الشك في الحكم العفو ما من الفرضين
سانه اذا كان له تسع من الابل يكون الواجب منها شاة ويكون الواجب في خمس من التسع حتى لو هلك
الاربعة لا يسقط شيء من الشاة عندهما وعند محمد رحمه الله يسقط اربعة اشباع الشاة وله ان
الزكوة وحسب لشكر نعمة الملك والعفو والنصاب كونها نعمة سواء فيتعلق الوجوب في الكل
قوله لان وجوده وعدمه سواء وهذا لان على تقدير وجوده وعدمه يتحدد الواجب حال
وجود العفو على الصفة التي كان قبل وجوده **قوله** هلك المال بعد وجوب الزكوة للشافعي
رحمه الله قولان في قول لا يسقط سواء هلك قبل التمكن من الاداء او بعد التمكن وفي قول ان
هلك قبل التمكن من الاداء سقط وان هلك بعد التمكن لا يسقط والحلاف في هذا ارجح الى ان
الواجب في النصاب عنده في الذعة في قول **قوله** لانه صار ضامنا لانه مطالب
بالاداء على الفور فيضمن بالتفريط كالمودع اذا طوب ببرد الودعة فلم يرد حتى هلك فانه يضمن
ولنا ان الواجب عليه تملك جزء من النصاب فاذا هلك النصاب فانت محيل التملك فسقط الاثر

كأهل الثاني إذا هلك قبل الدفع وهذا لأنه قال عليه السلام في أربعين شاة شاة فقد جعل النصاب
طرفا للواحد ولأن يكون طرفا للواحد والآخر يكون الواحد الا وان يكون الواحد فيه ولهذا
لو تصدق بجميع النصاب ولم يحضره الزكاة يسقط عنه الزكاة ولو كان الواجب الزكاة
لما سقط كما في صدقة الفطر والمستحق فقير بعينه المالك ولم يوجد منه الطلب فلو كان لوجوده
بعد السب وهذا لان المال مستحق لان الزكاة تصاف اليه ومن صافه تدرك على السلسلة لا فائدة
عليه اختصاص فقتضى اقوى وجوهه واغوى وجهه الاختصاص اختصاص المسبب بالسبب
منه حادث به فان قيل السند حكم نصاب حوئي ولم يؤخذ قيل كونه حوليا صفة
المال والصفة تقوم بالموصوف فاسند الى اقله بعد وجود الجواب والله اعلم
ما في زكاة الفضة والذهب فتم الفضة
على الذهب فيها اربع عند من لا ترى للمهر ونصاب السرقة قدر اربع ثم الفضة يتناول
المضروب وغير المضروب والرقعة مختص بالمضروب واصلها ورقة كذا في المغرب قوله
للحدث المعروف روى ان النبي عليه السلام قال ان الرقة ليس فيها صدقة حتى يبلغ ما تين فاذا
بلغت ما تين ففيها خمسة دراهم والمعتبر في الدراهم وزن سبعة وما وان يكون كل عشرة منها
بوزن سبعة مثاقيل وكل درهم اربعة عشرة قيراطا والمثقال عشرة وربع قيراطا فيبني عليه احكام
الزكاة والخراج ونصاب السرقة وتقدير الديات والمهر في النكاح واجل ان وزن
قبل عهد عمر رضي الله عنه مختلفة فمنها ما كان الدرهم عشر قيراطا ومنها ما كان عشرة قيراطا
ومو الذي سمي وزن خمسة ومنها ما كانت اثني عشر قيراطا وهو الذي سمي وزن ستة وكانوا
يتصرفون فيها ويتعاملون فيما بينهم الى ان استخلف عمر رضي الله عنه فاراد ان يستوفي الخراج
فطالبهم بالاكتر ليشون عليهم والتسوا منه التحف فجمع حساب زمانه لتوسطوا بين ما دام
عمر رضي الله عنه وبين ما لاهنه الرعية فاستخرج حواله وزن السبعة وانما فعلوا ذلك لوجه ثلاث
احد ما انك اذا جمعت اعداد الاصناف الثلاثة يعني من كل صنف عشرة دراهم صار الكل اخذا

وعشرين مثقالا فاذا اخذت ثلث الكركان سبعة مثاقيل والثاني انك اذا اخذت من كل
عشرة من هذه الاصناف ثلثا وجمعت ثلاث الملام كان سبعة مثاقيل والثالث انك اذا
لكيت الفاضل على السبعة من العشرة اثنى الثلاثة والفاضل ايضا على السبعة من مجموع
السنة والخمسة اعني اربعة ثم جمعت مجموع الفاضلين وهو ما القسمة كانت سبعة فلما
صير الى وزن سبعة والجمعت انك بعد الباقي السبعة كما بعد الملقى سبعة فصارت ثلثا
وزن سبعة اي عشرة دراهم من الدراهم التي صار وزنها وزن اربعة عشر قيراطا مثل سبعة من
الذي كان وزنه عشرة قيراطا في حساب الكسور تضيق وبيان انه اذا ملك ما في درهم
وسبعة دراهم فعند ما يحس عليه خمسة دراهم وسبعة احرار من اربعين جزءا من درهم واذا
لم يؤخذ في السنة الثامنة من ولى تحت في السنة الثانية زكاة ما بقي من المال وذلك ما تاديرهم
ودرهم وثلثه وثلثون جزءا من اربعين جزءا من درهم كذا ذكره ابو اليسر رحمه الله وكان حنفا
رحم الله يقول بالفارسية در سنه ثانیه پنج درم لازم شود ویک حرو از چهار جزو و یک درم
و پنج سه جزو از انکه چهار جزو باید تا یکی از آن شود که چهار جزو باید تا یک درم صحیح شود
وهذا لا يعرف الا بحرح عظيم قوله وما دون مثل هذا الضيق مثل عدم التمازج
اشراط النصاب ما روياه قد خسر عنه ما دون النصاب فخصر المتمازج فيه بما ذكرنا
لضرورة مسبت الى اعداد القليل لان الدراهم لا ينطبع بدون الغش فحصلنا القليل فاضله
وما وان يزيد على النصف اعتبار الحقيقة لان المخلوط مقابلة الغالب كالمستهلك
المثقال ما يكون كل سبعة منها بوزن عشرة دراهم قوله ثم في كل اربعة مثاقيل ربع العشر
وهو القيراطان والقيراط عند اهل الخراج خمس قيراطا كل دينار عندهم مائة شعبة وعند
اهل سمرقند ستة وتسعون شعيرة فيكون القيراط عندهم طسوجا وخمسة لانه اعد للابتدال
كالشباب قلنا انه اعد للتجارة باعداد الشرع فصارت كما لمعد للتجارة باعداد العبدل
اولى والخلاف في حل النساء ما في زكاة العروض

العروض للاختلاف فيه اولها يقوم بالمقدور فيكون بناء عليها وتفسير الانفع ان يقوما
بما يبلغ نصابا انه لو قوما بالدرهم يبلغ نصابا ولو قوما بالدينار لا يبلغ نصابا يقوما
بالدرهم وان كان على قلبه بقلب الامر كذا في المبسوط **فصل** او ثبتت الحكم كله او بمعنى
الواو كما في قوله تعالى وارسلناه الى مائة الف او يزيدون **فصل** لنفسه بقاها او عليها
فجورها وهذا لان كمال النصاب بشرط الاستدراك والانتها لان استدراك الحال انقضاء
سند الوجوب وانتهاه حال الوجوب عليه والوجوب لا يكون الا على اهله وكذا التبع
سقط الا على اهله وفيما من ذلك حالة البقاء فلا يعتبر كماله في تعليق الطلاق العا
يدخل الدار **فصل** لا بد من قيام الملك عند الميم لان حال انقضاء الميم كذا عند الدخول لانه
جاء بذكر الخزان ولا يعتبر زوال الملك فيما بين ذلك **فصل** ويضم الذهب والفضة صوره
اذا ملك مائة درهم وخمسة مثاقيل ذهب تبلغ قيمته مائة درهم فعليه الزكوة في قوله
خلافا لما **فصل** ان الشرع اعتبر الإبراء في كل فرد منهما لئلا يملك ابريق فضة وزنه
مائة وخمسون وقيمتها مائة لان الزكوة فيه وهو يقول الضمة انما وجب ليصير نصابا فيصير
غنيا والغنى بالمالية والقيمة وامت مسئلة الابريق فقوله القيمة انما يعتبر عند المقابلة بغيرها
اما ما انفردا فلا فاذا اجتمعا امكن اعتبار القوم كذا في **فصل** يوضح ما
زكوة الذروع والثمار قال الشيخ **فصل** عام بدر الدين رحمه الله التسمية خرجت على قولها لانها
بشرط ان النصاب البقاء لانه نوع زكوة ولهذا يصرف مصارف الزكوة وفيه معنى الطهارة
والثمار كما في الزكوة والاصل فيه قوله تعالى واتوا بجهنم حصاده **فصل** يفسر بقوله
عليه السلام ما سقته السماء الحديث ثم **فصل** عند الحنفية رحمه الله ان كل ما استنبت في الجنان
ويقصد به استغلال الاراضي ففيه الجسر والارض لا تستنبت بالخطب واخوته فلهذا استثنى
في الكتاب المراد القصص الفارسي فاما قصص السكر ففيه العشر وسدس وجوب العشر الارض
النامية بحصه الخارج لانه يضاف اليها فيقال عشر **فصل** في مال خرجه **فصل** في

ارض العشر والالف واللام للجهنم الشيخ الماء الجاري الخرب الدلو العظيم الدالية
جزء طويل يركب تركيب مدافق الازرق وفي راسه مغرفة كبيرة يسقى بها السانية بالبحر
يسقى عليه اي يسقى من البئر كذا ذكر هذا المجموع في المغرب **فصل** ثمرة باقية اي تبقى ستة
بلا تكلف كالخطة والشعير والتمر والزيت والذي لا يبقى مثل البطيخ والكمثرى كذا ذكره
سلام رحمه الله للخضراوات بفتح الحاء لا غير الفواكه كالنفاحة والكمثرى والبقول كالكرش
وغيره كذا في المغرب **فصل** لانه يحتمل زكوة التجارة لان الصدقة حتى اطلقت بداده الزكوة
اذ في العشر معنى المونة وانما قدره خمسة اوسق لانهم كانوا يتبايعون بالاوساق وقسمه اوسق
اربعة اوسق **فصل** ما رواه الحديث الاخر ان المراد صدقة ما خدوها العاشر كما هو مذهب كذا في
الهداية صاع النبي عليه السلام اربعة اوسق **فصل** الخمسة الاوساق الف وما يتاخر وانما ذكر
قوله وليس في الخضر عندنا شيء وان كان يفهم من قوله لا يحسب العشر الاضمان ثمرة باقية تالدا **فصل**
وما سقى يغرب او دابة يترأى انه مكرر وليس كذلك لان ما تقدم من قوله الحديث ولهذا لم يتعرض
لذلك **فصل** على القولين اي على اختلاف القولين في حقه عنده سواء بلغ نصابا او لم يبلغ
كان له ثمرة باقية او لم يكن وعندهما بشرط النصاب كذا قاله الامام بدر الدين رحمه الله راجح
ما دخل تحت الوسخ كالذرة احتياط الحائض العبادات ثم لما شرط الوسخ اختلفا فيها فما لا
يدخل تحت الوسخ فعند ابو يوسف رحمه الله حكم النصيب بالقيمة لان المعاني اختلفا في اعتبارها من الصور
ومحمد اعتبر الصورة كما قال في حياية الصدوق **فصل** ان النبي عليه السلام اعتبر الوسخ وهو
في زمانه اعلى ما يقدر به المكملات فوجد ان يعتبر اعلى ما يقدر به كذا نوع ايضا **فصل** ففي القطن
الاجمال قال الامام المعروف بحواهر زاده رحمه الله انما يقدر به القطن الجاف فانه يقدرا ولا
بالاساتير ثم بالامناء ثم بالاجمال الزعفران بوزن او لا بالسجات ثم بالاساتير ثم بالامناء
وبالاجمال جمع جمل بكسر الحاء كل حمل ثمانية من كذا في المغرب والهادي الخلايا جمع خلية
ومعنى غسل النجس **فصل** كان يجيبها يشي لان **فصل** انما استحق الاخذ بعلقة الجمانة الزقات

للصرف اليهم صرف اليهم ام لا كالعبية صالحة لصرف الصلوة اليها استقبالا لافعال العبد ام لا
قوله عليه السلام فليستخ ثلاثا اذا استنحى بالمد والاجر يجوز مع ان النص في الخبر
 كذا هي هنا اذا صرفت الزكوة الى صنف واحد يجوز مع ان النص اجمع جميعهم كذا في الهادي في
 يقال ان النص ان خسر الاحجار الثلاثة لكنه يجوز مقتضاه على حجر واحد عندنا مطلقا
 وكذا عنده اذا كان له ثلثه لعرف لجصول المقصود وهو النقة كذا هنا يجوز مقتضاه على
 صنف واحد وان ورج النص في الاصناف السبعة لجصول المقصود وهو دفع الحاجة
 فله عليه السلام خذها من اغنيائهم وزدها في فقرائهم وصف الزكوة الماخوذة من اغنياء المسلمين
 بانها مردودة في فقرائهم ولا يقال تقيد النص المطلق بخبر الواحد لا يجوز لان سباق الآية
 يدل على هذا فانه قال ومنهم من لم يترك الصدقات الى ان قال انما الصدقات للفقراء وكذا
 سباقها يدل عليه فانه قال في مقطع الآية والله عليم حكيم وفي مقام الجود يستحسن مثل
 او واسع لكنه يشير بان عليه حيث صرفه الى فقراء المسلمين ورحمهم حكيم بان يضع كل شيء موضعه
 على ان الحديث مشهور بحوز الزيادة عليه كذا قاله الشيخ **قوله** مام بدر الدين رحمه الله **قوله** ان
 من ساء ما موربه **قوله** يتا وهو التملك في هذه الصورة اعلم ان الواجب عليه اخراج قدر الزكوة
 عن ملكه الى الفقير رقة ومنفعة ففي **قوله** من الزوجه والزوج واحد **قوله** اخراج عن ملكه
 رقة لكن لم توجد **قوله** اخراج عن ملكه منفعة **قوله** من منافع الاملاك متصلة منهم ينتفع بها
 ما صاحبها ولهذا لم تقبل شهادة البعض للبعض كانه صرف على نفسه من وجه فلم يتم شرط
 التملك فلا يصح وهذا لان الواجب عليه التملك من وجه بقوله تعالى واتوا الزكوة امرنا بالابتاء
 مطلقا والتملك من هؤلاء ليس بملك من وجه بقوله كل وجه لان تمام **قوله** يتا ما ينقطع منفعة
 المولى عما اتى ولم توجد في العبد المدبر والمكاتب وام الولد وحده **قوله** اخراج عن ملكه منفعة
 من اخراج عن ملكه رقة فعلى هذا يخرج هذه المسائل **قوله** استحسننا الاستسار اقسام
 منها ما ثبت بالسنة كالسهم ومنها ما ثبت بالاجماع كالاستصناع ومنها ما ثبت بالضرورة كالتبليغ
 الجياض

الجياض ومنها ما ثبت بالقياس للحق وان كثير النظر والمراد ما ذكره هنا القسم **قوله**
 ويحتمل ان يكون هذا في صدقة التطوع لا في صدقة التطوع لانها كانت في صدقة التطوع لا في صدقة
 الدين تعذر للناس بالاجرة **قوله** ويدفع الى مكاتبه الى اخره لان مال المملوك واقر الولد له
 من كل وجه فلا يكون الصرف اليها تملكا من كل وجه لانه داخا الى نفسه من وجه **قوله**
 الى مملوك غني لان المملوك مملوك المولى يدفع اليه كالدفع الى المولى وانما جاز **قوله** دار الى المكا
 بالفضل ولا نه حر يد الصدقة مطهرة للاذوار فكانت وسخا كالماء المستعمل ولهذا يجوز صرف
 صدقة التطوع اليهم لانه بمنزلة التبرع بالمال وقد قيل ان الزكوة يجوز دفع اليهم في هذا الوقت
قوله وهو اليهم لان الولد والحمة كلحمة النسب لان المعنى سبب لا حياء المعنى كالاب سبب
 لا حياء الولد لان الرق اثر الكفر وما موت حكما قال الله او من كان ميتا فاجييناه اي كافرا
 فهديناه ولهذا اكل عليه السلام لن يحزى لدوا له الا ان يحده مملوكا فيشتره فيحققه وتماته
 في الولد **قوله** الامن بطل النص فرباثة قال عمر بن العاص سمعت رسول الله عليه السلام
 يقول ان آت فلان ليسوا الى ما وليا وانا ولي الله وصالح المؤمنين وكبر لهم رحم ابائهم ابائهم
 كذا في الصحيح وذكر في بعض المواضع ان البيع عليه السلام قال لا قرارة سني ومن لم يهد
 فانه علينا الاخر من الزكوة عبارة عن ملك المالك من فقر مسلم غيرها شي ولا مولا مع قطع
 المنفعة عن المدفوع مقفرا بالنية فلهذا من قوله بطنه فقير اي فقير امسا غيرها شي
 الى اخر ما ذكرنا وارا ما الظن غلبة الظن **قوله** لانه ظهر خطاهه بيقين المصنف فقير صفة كسرة
 وكسرة وقد امكن الوقوف على هذه الاشياء ولهذا اقول انها شي مستقود بها شي محبة فلا يعتبر معه
 جهاد الضرر كما في **قوله** والى والشاب اذ اصاب على تجرى طهارتها ثم يمين لها تحسنة ولها ان
 الواجب عليه الصرف الى من هو فقير عنده وقد اتى به فيجوز كما اذا تجرى القبله ثم ظهر من خلافه
 وهذا لان الوقوف على هذه الاشياء قطعا متعذر فبني الحكم على سبب الظاهرة كما عرفت في السفر
 مع المشقة والبلوغ مع الجفلة وغيرها لانه كم من انسان يشح بماله على نفسه ويلبس الثوب الخلق قد
 يكون

على القلب ولا نفق على نفسه فضلا عن غيره بخلاف ما ذكر لان الوقوف على طهارة الماء والثوب
نظامها مكرح متى هذا واحد من استدلال الحديث في غير الولدان المعنى يشهد الكل وهو ان الوقوف
على هذه من شيئا بالاحتياط دون القطع مع وجود ما هو الركن في التصديق وهو التمسك على سبيل
البر وهذا لان العاجل بالتصدق على من على سبيل البر لان من ملاك من الاباء ومننا من سقطه
والصلة منها اعظم بر والصدقة الواجبة تملك على صفة البر لكن للفقر فلما جاز رسول الله عليه السلام
بالاكثر من معنى الصدقة علم ان الواجب هذا حاله شبهه تيسيرا واذا بقي الخطاب لهذا القدر
حتى خرج من معنى وان سئل له الامر على غيره ثبت الجواز بتملك الماشي والغنى استدلاله
لان التملك من هو لا يصح ويقع على سبيل البر وهذا استدلال منقول عن محمد رحمه الله واما اذا
ثبت ان عبده فانما لم يحز لانه لم يتحقق الركن وهو التملك من غيره لان هذا التملك من نفسه مكرح
وهنا وجد التملك من وجهه على وجه المبرة وكونه اجنبيا او غيرها شيئا زائد عليه اعتبر في حالة
القدرة في حالة العجز **فصل** لانه غني لانه يحسب عليه الزكاة ان كان نائما ويحسب عليه صدقة الفطر
ومن ضحية وحرمان الصدقة حتى لو ملك من ثياب البذلة ما يساوي ما في درهم فاضلا عن حاجته
تعلق به هذه الاجكام **فصل** وكانوا يثبون اى الصحابة رضى الله عنهم وكان وجود هذه شيئا
وعدمها بمنزلة **فصل** عليه السلام خذها من غنياء لم ودعها في فقرائهم الكفاية في من غناها واجبة
الى اهل اليمن فكذا الكفاية في الفقراء فان قيل سعى ان لا يحوز الدفع الى عمر ببلده قبل الفقراء
مذكورة مطلقة في النص في القيد بالمكان تحرى السخ والنسج عليه السلام امره بان يتخاطب
به اهل اليمن ومن بلاد كبيرة على ان عرض النبي عليه السلام من هذا ان لا يطرح له في الصدقات
بل من مصرونة الى فقراء المسلمين وقد دل عليه مجرى الكلام فانه بنى هذا على قول الاسلام واما
كان فقراء اهل البلدة اولى لان لم حتى الفقراء حق الجواز الا ان نقلها الانسان الى قرانه لان له
الصدقة ولغير الصلة وزيادة دفع الحاجة فيها اذا كانوا احوال ما **فصل** صدقة
الفطر ذكر في مبسوط هذا الباب عقيد الصوم على اعتبار ترتيبه الطبعي اذ من يكون عقيد الصوم

وذكره هنا عقيد ابواب الزكاة قبيل الصوم اذ هي عبادة مالية كالزكاة والقدوم على الصوم
جائز والمقصود من المضاف الى المضاف اليه الصدقة وهي العطية التي يوادها الموثوب من
الله تعالى وسميت بها لانها تظهر حقيقة الرحل وهذا من باب اضافة الحكم الى الشرط واعلم
انا فاحتاج في هذا الباب الى معرفة سبب الوقوف هو امر مؤنه ويلى عليه بشرطه وهو ان
يكون حرا مسلما والواجب نفسه وهو نصف صاع من من وغير ذلك وما يقدر به الواجب
وهو الصاع الذي يحوي ثمانية ارطال وما يتبادر به الواجب وهو البر وغيره ومكرح
لان جله وهو امر مؤنه ويلى عليه ومنه الصبيان وعبد الخدمة ومنى يجب عليه وهو الوقت الموصوف
ثم في الحديث الذي صدر الباب بيان هذه من شيئا بعبارة واستشارة تعرف بالتأمل ان شاء الله
تعالى **فصل** عليه السلام صغيرا وكبيرا ذكره بدون الواو لكونه صفة الذي يجب لاحله ثم يحتمل ان
يكون الصغير والكبير صفتين للعبد وهذا واضح ولا يحتمل ان يكونا راجعين الى الحر والعبد
لان لا يجب عليه صدقة الفطر عن ولده الكبير ويحتمل ان يرجع الصغير الى الحر والكبير الى العبد
به دارة عن العبد الصغير بلالة النص لانه لما وجب عليه سبب عبده الكبير لان سبب
عبده الصغير اولى ولما وجب سبب الجز الصغير لان سبب العبد الصغير اولى **فصل**
هرامها الى اخره شرط الجزية لتحقيق التملك اذ العبد لا يملك وان ملكه فكيف تملكه وهو سلام
لان شرط للمونة التي فيها معنى العبادة وهو العشر حتى لا يستدار على الكافر لان بشرط
للعبادة التي فيها معنى المونة اولى والغبنا لتحقيق الاغناء المودية اذ من غنى لا يتصور
كان تملك من غير المال وشرط الفضل عما ذكر اذ المستحق بالحاجة كالمعذور المستهلك
كالأمر المستحق بالعطش قال صاحب الكشاف للخرج والخراج ما يخرج الامام من زكاة
ارضه وذكر في شرح التاويلات للخراج الذين يعني ان هذه الاشياء سبب الخرج لاسد
الدخل فتكون وجودها وعدمها بمنزلة وهذا لانه يقال الدار مستقر والمساكن تسترقح و
الدوات تستعلق **فصل** وعليه ان يردى عن نفسه الاصل هذه المسائل ان التبعيد اس

همونه ويلى عليه من ذلك لقوله عليه السلام ادوا عمن تمونون وكله عن الانزع فاما ان يكون
 سببا منزع عنه الحكم او محلا للحق عليه ثم يودي عنه ويطل الثاني لاستحالة الوجوب
 على العبد والكافر فتعين الاول لانه متضايف الوجب تضاعف الرؤوس وضاعف الله
 قال الشاعر ذكوة رؤوس الناس ضحوة فطرهم بقوله رسول الله عليه السلام صاع من التمر ولا يغال
 انه يضاهى الى الفطر وتكرر بتكرره ايضا لان ذلك محاذو هذا الا ان النسبة تحت الاستعارة فاما
 تضاعف الوجوب فلا تحت الاستعارة وتكرر الوجوب بتكرر الفطر مع اتحاد الراس من غير تكرار
 وجوب لركوة تكرار الوجوب للمال الواحد لان الوصف الذي لا جله كان الراس سببا وهو المونة يتجدد
 بتجدد الجول كما ان الفار الذي لا جله كان المال سببا بتجدد الجول والاضطرار الوجوب اسه
 وهو همونه ويلى عليه ما هو في معناه كاولاده الصغار الفقراء وما يملكه للخدمة له
 يوفهم ويلى عليهم ولا يودي عن ذمته واولاده الكبار لان صلوات الله على الغير سبب الغير
 الا اذا كان في معناه سبب الولاية التامة والمؤنة الكاملة والولد الكبير ليس بمؤنة ولا يته
 والولادة والمؤنة قاصرة في الزوجية فانه لا يملكها في غير حقوق النكاح ولا يملكها في غير الرواية
 كما المداواة ثم في لفظة المالك اشارة الى انه لا يخرج من كاتبه لقصور الملك فيه فخرج عن مطلق
 كما في العين اذا قال كل ملكي جزء وفيه اشارة الى انه سبب المدرواة الولد لتمام الملك فيها
 دليل حل الوطى قوله لانه ليس بمؤنة كل واحد منهما مطلقا لان الواجب على كل واحد منهما
 نصف المونة قال المطردي رحمه الله معنى قوله الفطرة نصف صاع اي صدقة الفطر قوله بالعراق
 صاع عمر رضي الله عنه كان ثمانية ارطال فخرجت الحجاج بعد ما فقد وكان من اهل العراق
 يقولون خطبته يا اهل العراق يا اهل الشقاق والنفاق ومساوي الاخلاق ألم لغرضكم
 صاع عمر رضي الله عنه ولذلك يسمى حجاجيا وهو صاع العراق حديد وابو يوسف رحمه الله رجع عن
 هذا حين حج مع هارون الرشيد فسال اهل المدينة عن صاع النبي عليه السلام فانه سبعة ارطال
 كلهم يحمل صاعه تحت رداءه يقولون رثته عن ابي عن جدي حتى اسندته الى النبي عليه السلام
 قال ابو يوسف

رحمه الله فخرهما فوجدتها تسع خمسة ارطال وثلاث رطل وقيل لاختلاف ثمنها اي في
 الصاع انها الخلفاء في الرطل قوله لان سببه الفطر قال الشيخ رحمه الله ما مر من الدين رحمه الله
 الستة هو الراس لها شرائط من الباونع والاسلام والمجربة والعنا ومنها طلوع الفجر
 من يوم الفطر غير ان من الشروط ما يكون معمل الحلة كشق الذق وجفر البير وهذا الوقت شرط
 معمل الحلة فاطلق اسم السبب عليه محاذات فبذلك لم يثبت فطرته اي منعت من اولاده
 وما يملكه ليلة الفطر قبل طلوع الفجر فليس عليه الصدقة لانه حار وقت الوجوب هو منعت
 وان اسلم او ولد بعد طلوع الفجر لم يثبت له انه لم يتحقق السبب فيه قوله لانه يسمى فطر الا ان الفطر
 يقابل الصوم وضاده فيشرط اتحاد المجر والليل ليس بمحل للصوم فلا يكون محلا للفطر هكذا
 افاد شيخنا رحمه الله وذكر في سر الفطر هو اليوم والفطر عن الصوم غير مراد لان ذلك يكون في كل
 ليلة والفطر عن رمضان انما يكون بما مخالف ما تقدم وذلك عند طلوع الفجر لان فما تقدم كان يلزم
 الصوم في هذا الوقت وفي هذا اليوم يلزمه الفطر وانما الفطر يختص باليوم اي الفطر المخصوص
 هو الفطر المأمور به الذي يقابل الصوم في مثل هذا اليوم اي في هذا اليوم والمحدث يدرك على استحالة
 التحليل لان مر بالاعناء ليستغل الفقراء بالصلاة عن المسئلة وهذا لا يكون الا بقدوم
 الدفع ولان غنا في هذا اليوم مطلقا انما يكون اذا دفع قبل الصلاة ولا يكون اعناء
 في بعض اليوم اذا قدم الزكوة بتوقفه هنا يجوز ولا يتوقف والفقر ان الصدقة الزكوة المال
 نصفه ان يكون تاميا ودليل التام الجول وهذا السبب هو الراس من الفطر شرط وجوب دار
 قوله لان الواجب سقى من غير دليل حتى لان الواجب اذا تقرب في الزمة لا يسقط الامسقط
 ولم يوجد ولا ضحمة لا يسقط لكن سفل الواجب الى التصديق بالقية لان راقه لم يعرف
 الا في وقت مخصوص وفي مكان مخصوص فاما التصديق بالمال فقربة معقولة ولا يتقدار
 وقت الاداء فيها وقت دوز وقت كما
 العبادات فوهان الايمان فروعها ولا صلوات الايمان التصديق وقراردكن ايضا لكنه ملحق

ومن صلواته فروع الايمان الصلوة لها اعمال الدين شهادته من ناسن ما لهن ثم الركوة التي
تعلقته ناحدي ضرب النعمة ومي المال وهي دون الصلوة لان نعمة الدين اصل ونعمة المال فرع
لان المال وقاية الروح وهي ضاربت قرينة بواسطة القبلة التي هي حماد وهذه صارت قرينة
بواسطة الفقر الذي له ضرب استحقاق في القصر ثم الصوم قرينة تتعلق بنعمة الدين
ملحقة بالاصل كما انها وصيلة الى صلواته بصير قرينة الا بواسطة النفس وهي دون الواسطتين
من وليس حتى صارت من جنس المحاد ثم للحج عبادته مجرة وسفر لا يتأدى الا بافعال يقوم بقا
مغظة وكانت دون الصوم كما انها وصيلة اليه ثم لهذا الصوم سد وشرط وركن وحكم ونفس
لغة وشرعا امتا تفسير لغة من مساكن عن اي شيء كان في اي وقت كان قال السابعة
خيل صيام وخيل غرض صامة تحت الجحاح واخرى تعكس النجاسات اي ممسكة عن اللطف وغير
ممسكة وفي الشرع عبارة عن مساكن مخصوص من شخص مخصوص وفي مخصوص فالاسم سرعي
فيه معنى اللغة وسببه شهود الشهر فاما الشرط فثلاثة انواع شرط نفس العوب وهو
من سلام والعقل والبلوغ وشرط وجوب من دار وهو الصحة ومن قاعة وشرط صحة من دار وهو
الوقت القابل له وهو اليوم المتعري عن كل والنه وطهارة المودى عن الخيض والركن وهو الكف
عن المفطرات وحكمه الثواب وسقوط الوجب عن الذمة قال الشيخ من مام يرد الدين عنه الله
قد حوت العادة من اصل التحقيق انهم قد استغلون اولا بالتحديد الموضوع لتعريف اية
الشيء وبصدرون الكتاب لهذا النوع والنمط وقد استغلون بالتقسيم اولا ثم بالتحديد
ليسهل امر التحديد وقد بدا صاحب الكتاب بالتقسيم لهذا ثم اعلم ان من شياخ المختلفة
للقايين بصير احدا باعتبار الامر العام كالجوهر والسواد والبياض بصير احدا باعتبار
الوجود وتكثر ما اعتبارا من الخاص كاللون تنوع الى السواد والبياض ثم الصوم واحد باعتبار
القرينة ومن مساكن لكنه تنوع باعتبار ان هذا الصوم له او عليه خالدي عليه هو الواجب واخير
هذا اللفظ ليشمل الواجب باعتبار الشرع والواحد باعتبار العبد ثم قال في المختصر ما بينه

ومن الزوال في الجامع الصغير قبل نصف النهار اي النهار الشرعي وهو طالع الفجر الى غروب
الشمس هذه الرواية اصح منه لا بد من وجوب النية في اكثر النهار ونصفه من وقت طالع
الفجر الى وقت الضحوة الكبرى فاذا نوى قبل الزوال لم يتحقق هذا المعنى ولنا
ان النية للتعيين فائدة النية شيان التعيين بصير قرينة عبادته والتعيين انما يكون عند
وجود المزلعم ولم يوجد هنا لا نشاخ ساير الصيامات في هذا اليوم فلا يحتاج الى
تعيينه لان تعيين المعين هو وهذا معناه قوله وانه متعين اي ليس مع غيره مشروعا لكن يحتاج
الى النية ليصير لله تعالى لان الواجب عليه فعل وهو قرينة ووجود النية في اكثر اليوم يحصل هذا
المعنى لان الصوم ركن واحد وهو من مساكن من اقل النهار الى الغروب والنية شرط لتعيينه
لله تعالى فاذا وجدت النية قبل الزوال فقد قارنت اكثر النهار والنية فترجح جانب الوجود
على جانب العدم فحوز كاقتران النية بالجمع وهذا معناه قوله وقد صار عبادة لوجود النية
في اكثر اليوم فان قيل الواجب عليه من اقل النهار الى الغروب بصير قرينة عبادته فامع ذلك او
قلنا اراد به والله اعلم فائدة النية التعيين فاما الذمة وصيرورته عبادة فاما يتعلق بزمان
مبين ولم يرد به عدم اشتراط صيرورته عبادة فاما حجة في الذمة وعدم التعيين فاما هو عين لكنه
تعرض لما هو في الموضوعين كقولنا ويل يفتقر الى من ضار ويحتمل ان يكون او بمعنى الواو كما
مروا رواه محمود على نفي الكمال او معناه لم ينو انه صوم من الليل بل نوى انه صوم من وقت النية
او بوعام خصر منه النفل فخص المتنازع لما عرفت قيل الذمة محل وجوب الصيام وقيل متى في
بصير بسببه المراد اهلا لوجوب الحقوق له وعليه وبني من صل العبد لان نقضه وجوب الذمة قوله
ليحصل التعيين مساكن خارج رمضان يتوقف على النفل فشرط النية من قوله لنفع الامساك
من اوله من العارض الذي تحتمله الوقت قوله لانه معلوم وجوب الصوم اي اليوم التاسع والخميس
موضع يعلم الهلاك فيه لقوله عليه السلام الشهر هكذا وهكذا وهكذا وخشيت الهامة في المرة
المالته وهذا لانه سدد لوجوب الصوم فيطلت امثالا للامر بالصوم قوله علاما لثروية

مستند
الذمة

اذ اذروية سدد حوب الصوم لقوله عليه السلام صوموا لدروية قال الشيخ مام بدر الدين رحمه الله
العله وصفه بجل المحلة لا عن اختيار والغيمة والغباء والداخان وبخوة وان كان غيبا غير انه يمنع
الدائن من المنطور اليه وهذا عرض على معنى انه مانع في شهادة الواحد من اخبار الواحد لا
الزام فيه بوجه اذ كل من ابرم جميع الشرائع فلا يشترط فيه العدد ولفظة الشهادة والذروة
وهذا معنى قوله لا نه شهادة على نفسه قصدا الى احد على نفسه ثم يتعدى الى غيره فصار كالإخبار
في الاخبار خلافا لزامات لما بين ان شاء الله تعالى في دفع العلم اراد به علم غالب الظن
لا العلم القطعي ثم قيل في حد الكثرة اهل المحلة وقيل حموز وحل اعتارا بالقسامة
في كان كذا ما بالظاهر لان الموضوع موضع شتاء لاقية المردى ويعد المسافة وقد تفرق
بالدعوى مع مساواة الناس اياه في الة الذكر خلاف ما اذا كان بالساعة لا نه قد ينشئ الغيم عن
موضع القمر فتفق للبعض النظر في وقت الصوم من حين طلوع الفجر الماني بكسر النون من حين
ان مضان الى طلوع الفجر كذا في المغرب واعلم ان في وقت ثلثة مخيار وطرف مشكل
والوقت للصوم معيار لا نه قد روعف به والطرف قد للصلاة والمشكل وقت الحج وقد عرفت
اصول الفقه بأشروها في جامعوهن قال ابن عباس رضي الله عنهما ما ذكره الله تعالى في القرآن من المباشرة
والملازمة والرفق والعشيان كني به عن الجماع واستغرا ما كتب الله لكم واطلبوا ما قسم الله لكم واشت
اللوح من لولدا بالمباشرة في من العجربان المحيط بيض وكتفي به عن سائر المحيط سود كذا
في الكشاف قيل ان امية بن ابي الصلة كان ماضيا في العلوم حتى كان يعلم لسان الطيور للحيط
بيض البيه ذكر في الهادي انه سجد الهمة في بيض سود وفتح اللام ليلا يخلط الدم
وفي ايضا المنفتح والمنفتح والمعلوم المجموع في الصوم مام بدر الدين رحمه الله في الشرح
مام بدر الدين رحمه الله في سق طرده بما اذا اكل ناسيا فان صومه باق ولا تساك فابت وما اذا اكل
قبل طلوع الشمس بعد طلوع الفجر لان النهار من حين طلوع الشمس ينتقض عليه بالخايف والنفسا
فان هذا المجموع موهود والصوم فانت فالحوات عن هذه النقوض امتا على الاوان مام بدر الدين رحمه الله في الشرح

74
مرحود حيث جعل الشرع اكله كلا اكل وللشارع هذه الولاية لان الصوم حقه فله ان يقيه
مع وهو المنافي حقيقته على ان يمنع على قول مالك رحمه الله ولان المامورة مام مساك القصد
فكون الضد المنافي الاكل قصدا وعن الثاني ان المراد منه النهار الشرعي وهو اليوم وبالحض
خرجت عن اهلية مام بدر الدين رحمه الله في وقت الصوم مام بدر الدين رحمه الله في وقت الصوم امام التشرع
مشروع ماصله ويحكي هذا عن الشيخ مام بدر الدين رحمه الله في وقت الصوم امام التشرع
للعهد وموان يذكر شيئا ثم معاودة واذا انحاز مع العهد حمل على الحسن وقد امكن حمل على العهد
ههنا لما سبق في كل من الشرب والمباشرة فكون الواجب عليه الكف عن هذه الاشياء في جامع
ناسيا اي ناسيا لصومه لا نه ذكر للاكل والشرب والجماع كذا قاله الشيخ رحمه الله لم يطر بالشراب
والتخفيف فعلى قول يكون مسندا الى كل ما يضا فيه والقياس ان يطر لو هو المنافي حقيقته
ولا بقاء للشي مع ما ينافيه لكننا تركناه بقوله عليه السلام يتم على صومك اي امض عليه واتمه
حكيم بقاء صوم حيث امره بانام الصوم واذا ثبت هذا في كل من الشرب ثبت في الوقاع للامور
في الركبة مع انه دونها في المناقضة والنسيان مما يغلب ههنا لانه ليس له حاله مذكورة بخلاف الصلاة
ولا تفرق من الفرض والنفل لان النص لم يفصل فان قيل للجماع ليس مع المنصوص عليه
لان زمان الصوم وقت من كل عادة فيبطل في النسيان وليس وقت للجماع عادة فلا يكثر فيه
البلى قلنا قد ثبت ما بالنصر المساواة من كل والجماع في حكم الصوم فورد النص احدها
يكون وورد في الاخر كمن يقول غيره اجعل زيدا وعمرا في العطية سواء ثم نقول اعط زيدا وزها
كان تنصصا على انه يعطى عمرا اضادهما المرفوع المسند الى النبي عليه السلام الموقوف
ما اقتصر على الراوى وامت الجوات عن قوله عليه السلام افطر الحاجم والجحوم من وجه احدها
ان يقول انه حنوخ لا نه روى انه عليه السلام لما قال ذلك لمسكى الناس اليه الدم فرخص للصائم ان
يجتحم ولا نه روى انه انما قال ذلك في حاجم ومجحوم من عليها وما يعتابان فقال عليه السلام افطر
للحاجم والجحوم اي ذهب ثواب صومهما ولا نه روى في بعض الروايات افطر للحاجم والجحوم وقصة

انه من عليها وقد غشي المجزوم وكان الجاهم يصيب الماء في حلقه فقال عليه السلام افطر الجاهم المحم
اي سب لفطره استغنى اي تكلف في ذلك ولا يقال ان حدث الى هرة رضي الله عنه مخالف للقياس
فينبغي ان نترك الخبر لا نأقول قد تلقته العلماء بالقول فيكون منزله المشهور في قوله لان المأثرة
لم توجد عن المباشرة للجماع ولم يوجد اصلا وذكر في بعض النسخ لان المباشرة قاصرة وعني بها
مثل البثرة البثرة اي شرة كانت مع قضا الشهوة وفيها اذا نظر وامني وحدها المباشرة
و موقوف قضا الشهوة ولم يوجد صورها لعدم المباشرة وقوله بعد هذا الكلام المباشرة صورة
ومعنى يصح على التفسير الثاني وقوله في بعض النسخ لكالم المباشرة معنى لا صورة يصح على التفسير
يصح على التفسير قول هكذا ذكر شيخنا رحمه الله واختار الوجه من خير فالجاصل ان المفسد
ما فيه معنى الواقعة وهو ما يسمى استمتاعا بالمرأة حقيقة على وجه اتصاله من نزال وهذا لا يتحقق في
النظر لان ادنى من استمتاع بمجرى ان اتصاله المستمتع به حقيقة وشئ من آلات الناطق غير
متصلا بالمنطور الا ترى ان تلذذها في الحقيقة ما لتأمل التفكير وهذا شئ يتحقق الغاية فثبت ان هذا
ليس باستمتاع لها حقيقة فلم يكن معنى للجماع فلا وجب الفساد وان كان من لا خلاف المستوي لا
يلزم ان اتسوى بينهما في حرمة المصاهرة لان من ذوا عيه الا ترى ان الحرمة ثبتت بالعقد وليس في ذلك
معنى للجماع والنظر الى الفرح سائست المسخ هذا المعنى وضاد المحرم للصوم بالمتزواج كان اعتبارا
بكونه داعيا الى الجماع ولهذا الاشتراك هذا الحكم بدون المنزلة ولكن لان فيه معنى للجماع وهو المباشرة من شهوة
متلذذا والنظر بغيره في هذا المعنى فنفاؤه في الحكم المنوط به قوله لان احوى المفطرات اللام
لم يوجد اي صورة ولا معنى وذكر في من ضل من كمال بضرة الصائم وان وجد طعمه في حلقه
ولا يقال انه تحليل بالعدم وان لا يجوز اذ لم يكن محتضا لانه محتض بالنظر الى من ضل ولا يلزم انه يجد
من الطعم في حلقه لان ذلك اثر من لا عينه وذكر ليس بضائر الا ترى انما يصل الى ما غاى حدث
من دون المأثرة فوق ما يصل اليه لا كمال وذكر ليس بضائر بالاجماع لانه منزله الغبار والادخان
ولكن وصل عن كمال الى باطنه وذلك من قبل المسامحة من قبل المسالك ليس العنصر للجماع
منفذ

فهو نظير الصوم لم يسرع في الماء فيجد رودة الماء في كبده وذلك لبطء بصره او قبل من يذوقه اذا
لم ينزل قوله لقصور الخيانة لانه وجد معنى للجماع لا صورة وقد ثبت الكفاية بخلاف القياس
الكامله فلا ثبت في القاصر في قوله اذا امتنع نفسه قبل ارادته من من الوقوع في الوفاء
وقبل ارادته من من خروج المني وروى ان شحاجا الى ابن عباس رضي الله عنهما فسأله
عن هذه المسئلة فاباحه ثم جازى ثاب فسأله عن فكره فقال الثابت اليسر حتى وودنه وحده
فقال انه شحج وانت ثابت الازب بكسر الهزة وسكون الراء المجاعة وفي غير هذا الحديث وثابت يقتضيه
المجاعة الا انه لم يمنع في الحديث والمراد ملكه جاحته فمعه للشهوة كذا في المغرب وذكر الرواشن
الازب والازب فخره سلام رحمه الله في المبسوط الاكل هو المضغ ومنه بلاء والمضغ لا يفعل في
البصاة فلذلك قال ابتلع كذا قال الشيخ من مام بدر الدرس رحمه الله وانما وجب القضاء لصورة الفطر
وسواء حال الشئ من اللبائن الخارج الى الباطن ولا كفارة عليه لعدم معناه وهو صلاح البدن
وهذا الاذن وحده المنافي صورة او معنى يكفي لا يحجب القضاء احتسابا لامر العباداة والكفارة
يفقر اليها لان جهة العقوبة في الكفارة الفطر اكثر فندري بالشبهات قوله تعالى فمن كان منكم مريضا
او على سفر فافطر فعليه عدة والعدة بمعنى ولا بد من اصدار الافطار في تولاهة العلماء
رحمهم الله خلافا لبعض الناس فلم يقولوا انها وان صام ما يحلها القضاء حالة الصحة ولا قامة
نظر الى ظاهر الآية قوله فلما وجب القضاء على المعذور الى اخره من صلح هذا ان التمسك بالحق
بطرق اربعة العبادة وسادة والدلالة ولا قضاء وهذا من قبيل الدلالة ولا يلزم ان وجوب القضاء
مع وجوب الكفارة مفيض الى الجرح ههنا خلافا للمعذور لانهما جاحقان وجبا بسببين مختلفين لان
القضاء انما يجب لانه لم يصم والكفارة لانه هاتك حرمة الشهر فصارت حرمة الشهر الذي ولا يقال
انه عليه السلام بين حكم الكفارة ولم يبين حكم القضاء والموضع موضع الحاجة الى البيان وتأخير
البيان عن وقت الحاجة لا يجوز لا نقول امره في غير الحديث فانه قال استغفر الله تعالى وجمعه نوحا كذا ذكره
ابوداود في سننه روى ان ابا حازم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال يا رسول الله هلكت واهلك فقال

ماذا صنعت فقالوا قمت امرأتى في شهر رمضان مستعدا فقال صلى الله عليه وسلم لا تملكوا رقبتي هذه وأشار إلى رقبته فقال صلى الله عليه وسلم شهر من متابعين فقالوا وهاجرا في ما حاربني الأمر الصوم
 فقال أطعم ستين مسكينا فلما لا أجده فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم اللام بأن يوتي بقرق من قمره خمسة عشر غائلا
 وفلا فترتها على المساكين فقال صلى الله عليه وسلم ليس ما بيننا وبينكم إلا محبة أخوة إليهم ما بيني وبينهم عيال في قمتهم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اللام حتى دنت نواجره ثم قال كلهم أنت وعيالكم تجزئكم ولا تجزئني جدا بعد ذلك قوله لأنه مفسد للصوم
 لأنه وقاع قال أهل التحقيق لو بطل من حيث كذا أو من جهة كذا بطلت العلوم والفلسفة
 ثم وحدث الكفارة في الوقاع ما عتبار أنه إفساد للصوم رمضان وهذا محرمة بدلالة أن السؤال السائل
 وقع عن الجنابة فإنه قال هلكت واهلكت والمواقعة عينها ليست بجنابة لأنه يصرف في بضع مملوكه وأنا
 صادت حنانه لأنه تعرض للصوم وهذا محرمة الشهر وإنما احاطت سؤالي عليه اللام عن حكم الجنابة
 لأن الجواب ينتهي على السؤال وإذا كان كذلك شئت للحكم في كل وقت الشرب بدلالة النص في مثله
 في الجنابة بل فوفاة لأن دعوة الطباع في النهي إلى الأكل والشرب أكثر فحانا أخى بشرع الرأى وهذا
 لأن الكفارة شرعت لإفلاء النفس عن المعاصي ومن ناس يشترط عليه أن يحاربه عن الشهوات المتبادرة
 فشرعت المزلعة لمتنع منه خوفا من لزوم عترة رقة أو كذا وكذا ومن جامع فها دون الفرج ما نخذقا
 وهذا لأن الكفارة محد بالاجماع في الموضع المذكور قوله لكالم المباشرة أي صورة ومعنى أدمع لا
 صورة على ما سبق قوله لأنه حرم للجائع الذي علق الكفارة لا نغدام الصورة وما وادخال الفرج
 في الفرج وإن وجد معناه وسوقضا الشهوة اجتنب أي صبه دواء ما يقا في مخرجها استعبط
 أي صبت دواء في مخرجها والضم غير جائز فيها كذا في المغرب للجائفة اسم لجراحة وصلت إلى الخوف
 وبما أنه اسم لجراحة وصلت إلى الدخاخ كذا في المبسوط قوله إذا قطر في أذنه هذا يحمل على ما
 إذا قطر الدخاخ الدواء فإنه إذا قطر الماء ودخله لا يفسد الفرق أن الماء يفسد إذا خلط
 خلط أذنه فإذا وصل إلى دماغه لم يتصل به مصلح إليه فلا يحصل مع الفطر وهو صلاح البدن
 فلا يفسد الصوم لأن هذا وجه معنوي وإذا أعدم المعنى ولا صورة له لم يفسد الصوم بخلاف الأرض

في الجائع

والدواء لأنه يصل إلى دماغه فيحصل له صلاح بدنه فيترك فيه معنى الفطر كذا قاله في السلام
 عنه الله صلى الله عليه وسلم أو أمة بدواء أداده الرطب لأن اليابس غير مفسد بالاجماع وإنما الخلاف بين
 أبي حنيفة وصاحبيه رحمهم الله في الرطب وحده الفرق بين اليابس والرطب أن الطاهر هو الوصول
 إذا كان رطبا لا رطوبته الدواء بل في رطوبته لجراحة فترداد الرطوبة وإذا ازداد الرطوبة
 ميل إلى أسفل والدواء مما يصلح البدن بخلاف اليابس لأن يئونة الداء ينشف رطوبة لجراحة
 فلا ينفذ إلى أسفل للمحال فلو وصل إلى الجوف إنما يصل بعد مضي زمان وبعد مضي زمان لا يبقى
 للدواء قوة الإصلاح فكان بمنزلة ما لو وصل إلى جوفه ما لا يتغذى به وقال شمس السرخسي رحمه الله
 الله في رتب في ظاهر الرواية بين الرطب واليابس أكثر مما يخارهم الله على أن العبرة للوصول
 إذا علم أن الدواء اليابس يصل إلى جوفه ففسد صومه وإن علم أن الرطب لا يصل لا يفسد صومه
 عليه اللام الفطر ما دخل ولا يلزم الصيام إذا اكتحل فوصل عن الكحل إلى باطنه والصيام يترفع
 في الماء فيجدي تروحة الماء في كده والناسي لأن السارد حبل الناسي غير أكاد العبرة للوصول
 من قبل المسالك من قبل المسام ثم الحاصل أنه مما وجد إذا دخل ما هو معتاد من مدخل معتاد القضا
 والكفارة وما وجد إذا دخل ما هو معتاد من مدخل معتاد القضا والكفارة وما وجد
 إذا دخل ما هو معتاد من مدخل غير معتاد ففقد الخلاف وما وجد إذا دخل ما هو معتاد من مدخل غير
 معتاد ينبغي أن لا يجب القضاء والكفارة وقد قال في الإسرار وعبره أن الفساد يتعلق بالاسم والمعنى
 فإذا انتفى الاسم والمعنى ينتفى الفساد لكنه ذكر في المبسوط إذا طعن برمي وانفصل الرمي وقد وصل
 إلى جوفه يفسد صومه إلا أن هذه المسئلة طعن بعض المشايخ ذكره في الفوائد الطهسية قوله
 لأن الوصول إلى الجوف لم يوجد لوجود الغايل بين القضية والخوف ومي المشابه ولا يقال لو كان حايلا
 لما حرج البول لأن البول يخرج من الجوف إلى المثانة بطريق الترشح وما يخرج بطريق الترشح
 فالظاهر أنه لا يدخله من جنس ما يترشح كالخذف الجديد يخرج منه الماء ثم لا يدخل وهذا من
 باب الغلب فكانه وقع عند أبي يوسف رحمه الله أن سنة وبين الجوف مفسدا ووقع عند أبي حنيفة رحمه الله

ان المثانة منها حائل الذوق معرفة الشيء بقيته من غير ادخال عينه في حلقه تعرض الصوم على
الفساد مكره لان من جام جوارح الحي يوشك ان يقع فيه **ف** اذا كان لها من يدان محدطان
لا يحتاج الى المضغ كالغسل ونحوه ومضغ العلكة لا يكره اذا كان مضغ غامض لا اذا لم يكن
يُضد **ل** انه يتقش المتغير عندنا خوف الحلاك او زيادة المرض كان ينبغي ان يجعل نفس المرض عذرا
مرخصا كما جعل نفس السفر مرخصا لكره الحارح بالاعمال وهذا لان السفر لا يعرف عن المشقة
يجعل نفس السفر قايما مقامها اما المرض متورع فانه جاز ان يحلف بالصوم فلم يجعل نفس المرض
عذرا مرخصا وانما المرخص المرض المكيف **ق** ولم يقدّر لان المراد من قوله تعالى فحذره من
ايام لغرام الصحة ولا قامة **ل** انه انما سقط عنها الصوم للبعد فلا بحث القضاء مع وجوده و
فايدة لزوم القضاء بقدر الصحة وقامة وجوب الوصية بالطعام لان الفرض وجب عليه وعجز عنه
فانتقل الى ما يقوم مقامه فحذر عليه ان يوصي بان يطعم عنه لكره الصوم مسكنا **ق** ان شاء فرفه
وان شاء تابعه ولا يقال ينبغي ان يحب المتابع بقراءة الى رضى الله عنه فحذره من ايام لغرام متابعات
كما بحث في كفارة اليمين بقراءة ابن مسعود رضى الله عنه **ل** اننا نقول ان قرأته لم تشتر كقراءة من مسجود
رضي الله عنه فصارت بمنزلة خبر الواجب فلا يجوز الزيادة به الفدية عندنا مثل صدقة الفطر لكره
نصف صاع من حنطة او صاع من شعير وتمر وعند الشافعي رضى الله عنه مقدار المالك كذا في المبسوط
ق **ل** انه قد روي على القضاء الاصل ان كل من لزمه القضاء لا يلزمه الفدية كما اذا قضاه في السنة
منه ولى وهذا لان الفدية خلف عن الصوم وقد قدره على القضاء فلو كان راعا على الصوم ولا يجب
للخلف مع القدرة على الاصل ثم قوله فحذره من ايام لغرام دليل على انه قد روي على القضاء **ل** انه روي عن
عمر رضى الله عنه انه نفى ولا يفتى فاجتاح الى اقامة الدليل على انه قادر على القضاء وهذا لان
لو كان دليلا على الدعوى **ل** ولى لكان ينبغي ان يقولوا لو اوو لكان مقدما والتسليم انه اوجب القضاء
في الطاهر انه جميع الحكم المتعلق به ولم يقيد بوقت فيصير العزم كله وقوله فحذر واحد الفدية مع
القضاء فقد زاد وان نسخ وهذا الخلاف بناء على انه مضى عنده وموسع عندنا **ق** كالمريض

77
ولجامع منها خوف لخوف المرض بانسان او يقال مفسر ان يترجى لها القضاء فلا يلزمها الفدية
كالمريض الثاني الذي قرب الى الفناء او الذي فنيته قوته كما في الكفار اقتصار كفارة **ق** ذكر
وغيره في باب الحج وكفارة الطهارة واليمين فانه يطعم فيها لكره الصوم مسكنا نصف صاع من تمر او
صاعا من تمر وعلى الذين يطيقونه ان يطؤ قوته **و** لا يطيقونه ان يكفون الصوم **و** لا يطيقون
اداءه وقيل معناه وعلى الذين يطيقونه ان لا يطيقونه وقد حذف حرفا في الكلام للاختصار
قال الله تعالى يبين الله لكم ان تضلوا الى ان لا تضلوا وقال جعل فيها راسي ان تميدكم اي لا
تميد بكم وهذا لان اول الآية **ق** فمن شهد منكم الشهر فليصمه وهذا الايجاب ثم اعقبه **ق**
وعلى الذين يطيقونه فدية ولو لم يرض على الطاهر بان يفدى المطيقون ويلزم على غير المطيق الصوم
علاما بقوله فليصمه يفتى الى عكس المجقول ونقض الاصول بان يلزم غير المطيق الصوم ولكن المطيق
بالفدية عن الصوم وهذا مدفوع بهمة فلهذا قلنا بان الكلام مختص بغيره بزوج **ق** حصوله وتفق
المضروب المجقول وقيل معناه وعلى الذين يطيقونه فدية فدية اي يطيقون اداء الصوم بالفدية
فدية **ق** فادعى به ولا بد من بصائر عندنا واذا اوصى بعشر من الثلث وان لم يوص فبشرعوا جاز
الاطعام كما مر روي ان النبي عليه السلام اتى بعشر من لبن فشرت وناول امرهاني فشرت ثم قالت
يا رسول الله اني كنت صائمة فكيفي كرهت ان اخرج سورة الحديث **ق** **ل** انه يحرم ترك القضاء وهذا
لما عرف من صل ان المحرم مع المباح اذا احتما فالحجتم اولى لان الجرام واجب من متناع والمباح
حائز من ثمان **و** لان الطاهر ان المحرم ناسخ اذ لو كان على العكس لتكرر النسخ **و** لا صل عدمه **و** لان
صل عدم الوجوب والوجوب فاما مضى فدية عرف مدليل شرعي فيجعل الحادث من الحكم من اجزاء على
عليه **ل** صل وهذا الوجه من خير من **ق** شراد فان قيل ما ذكرنا محال في التخيير وما ذكرنا محال في التخيير
و لا اقوى قلت ما ذكرنا محال في التخيير من اجزاء التخيير **و** لا في حق القضاء **ل** انه اطلق
اسم القضاء والقضاء اسم واجب يقوم مقام واجب لغرض الشرع ويحملها شرعا من الصوم
ظاننا او انها كانت مخصوصة باسقاط القضاء **ل** انها غفلت عن الصوم لفرط قصدتها الى التبرك

كأنه غفل عن حرمة الدم لفطر المحبة فان قيل انه محسن وما على المحسنين سبيل
قلت لا تخجل على المحسن سبيلا ولكننا نحرم على المحسن سببا وهو الرجوع فما احسن فاذا
رجع وهو تعد ضمن مثله ما تعدى لقوله تعالى فاعندوا له مثل ما اعتدى عليكم وهذه المسئلة تنفي
على اعتدوا وهو ان بعد الشروع لا يباح له من فطار بغير عذر عندنا فيصير الا فطار جانبا فيلزمه
القضاء وعند الشافعي رحمه الله ما حرم له من فطار من غير عذر فلا يكون الا فطار جانبا فلا يلزمه
القضاء ولا خلاف ان يباح له فطار بعدد من احسب بقية يومه الا ان كان
له بركة الصوم في اول النهار اذا صار بحاله كان كذلك من بدأ بركته الصوم يومه بالامساك
تسبها بالصائمين كالكا في رسام والصبي يبلغ والحائض تطهر في السجدة عليه السلام قال في يوم عاشورا
الآن اكل فلا ياكل بقية يومه ومن لم ياكل فليصم وهذا احسن كان فرضا فاحرم كل ما لا يمسك
الصوم لم يكره في اول النهار من وجب بالخطاب للمحال فيم لو كانوا على هذا الوصف من اول النهار
لزمهم الصوم كما لزم غيرهم كليل لما عجزوا عن الصوم للاكل لزمهم مساك فان قيل الامساك يدل
عن حقيقة الصوم فلا مخاطبة من لم يكن عليه خطاب من صلا الحائض النفس اقامة لا يجب عليها
الامساك قلنا انه عجز عن حقيقة الصوم مع كونه اهلا له فيلزمه مساك فصار الحق الوقت الذي
شرع كالذي افطر عذرا او خطا في وصا ما بعده لوجود اهلية وقيام دليل الوجوب والحديث
دليل على وجوب مساك فحسب في رمضان اراد به في يوم رمضان يدل عليه ما ذكر في الحاشية
الصغير وهو قوله احسب بقية يومها في ان صوم اليوم لم يكن اجبا عليها فانه اشتباه وهو ان
المدعى عام والدليل خاص جاصله ان صوم اليوم لما لم يكن واجبا عليه لان لا يجزى ما مضى اولى
ولما لم يكن صوم اليوم وما مضى واجبا عليه لم يجب القضاء اذ ما يعتد سبق الوجوب في
انه نواه من الليل وهذا لا يمكن مطلقا في الليلة الاولى لم يخل عن عزيمة الصوم طاهر انصح
صومه في ذكر اليوم بركته وشرطه فلم يلزمه قضاءه في ان قد يطول وقد يقصر عذرا في باب
الصوم بل انه قاصر جدا كما لا غار والنوم فانها لا تمتد ان حدة الصوم وهو الشهر فلا وجوب سقوطه
لعدم الجرح

الجرح وطول جرحه كما لصح فليست لانه على ما وضع يودى الى الجرح ومنها ما هو من الاخرين قد يطول
وقد يقصر وهو المحنون فان قصر الحق ما يقصر عادة وهو غاء والنوم فلا سقط القضاء لعدم الجرح
وان طال واستوعب الشهر الحق ما يطول ويمتد عادة وهو الصبي فيسقط القضاء لوجود الجرح
ومولاه واستوعب تفسير الطول في ان احاطت المرأة افطرت يترأى ان هذه المسئلة مكررة وليس
كذلك انه ذكر في باب الحيض انها لا تقوم ولم يذكر ان الصيام اذا احاطت افطرت وحاذان يكون الحيض
مانعا للصوم وليس سراج له كالعدة مع النكاح وغير ذلك وفي افطرت براديه انها دخلت
في وقت الفطر سواء اكلت او لم ياكل وقد عرفت الجاهل روى في امرأة قالت لعائشة رضي الله عنهما
بالاحدينا نقض صيام ايام الحيض ولا نقض الصلوة فقالت لعمري انت كنا على عهد رسول
الله عليه السلام نقض الصيام ولا نقض الصلوة ولان في قضاء عشرين صلوة في كل عشرين يوما
جر جانبا وليس في قضاء عشرين ايام في احد عشر شهرا كثير جرح وقال الشيخ في مام
الدين رحمه الله عبادة رايضته لينتقل الحدة الملك الحكم والحيض في نفسه ليس منافي للصوم لعدم
اشراط الطاهرة له ولهذا يتحقق مع الحناية ولكن الطهارة شرطت للصلوة التي هي اصل الصوم
فلما سقط عنها الاصل وهو الصلوة تأخر الصوم وجزم عليها في الحال لكن لم يسقط في
واذا قدم المسافر المراد منه الذي اكل قبل الزوال او قدم بعد الزوال اذا شحنا رضي الله عنه
يرى بالضم من الراي من الرواية والمراد انه بطن ظنا غالما قد رسا الى اليقين حتى لو كان شاكا
او كان الكبر رايه انهم يغرب بعد الكفارة كذا في مبسوط فخره سلام الله عليه واعلم ان كل واحدة
من هاتين المسلتين تقتضي احكاما خمسة منها ان يفسد صومه خلافا للمعض لان ذكر الصوم
قد فات حقيقة ولا قيام للشيء بدون ركنه والقياس في النسيان كذلك لكننا تركناه بالاثب والخطا
ليس معناه انه يمكن التجوز عنه في الجملة لان المرأة انما تقع فيه بضرب تقصير النسيان امر جليل عليه
لانسان ولا يمكن دفعه عن نفسه ومنها انه يحسد عليه القضاء في ان قد فات ما دأ وهو من ضمن المثل
وهو القضاء ومنها انه لا كفارة عليه لانه محذور وهو ثم هو منوع عن المعذور وهذا لانه خاطي

انه افطرنا داه الموزن الا ان الشمس لم تبرز
بعد فقال بعثناك اعيانا ولم نبشرك اعيانا

متابعين فانها اذا افطرت بعد الخيض لا ينقطع التتابع الا ان الدكن يزول بالخروج لحاجة نساء
حقيقة وسقط اعتبارها للعدول على ان يقول المحققون معرض النضر غير مقبول وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه قال لا اعتكاف الا بالصوم ولا تباشروهن انتم عاكفون في المساجد المفكره ان الصيام
من المباشرة من البثرة البثرة فيتناول الكلولين اريد به الجماع على ما قيل فانما تحرم القبلة والمست
لها من وجوابعه فحرم عليه اذ هو محظورة كما في من جرم والجماع ليس محظورات الصوم فلم يتعد
الى وجوابعه ركن من اعتكاف اللبس وقد كان ينبغي ان لا يجعل الخروج لان الشئ لا يبقى مع ما
ينافيه الا ان مواضع الضرورة مستثناة عن قواعد الشرع وحاجة من نساء من الضرورات
فصار في المقدور مكانه في المسجد ثم لما لم يجعل الخروج لحاجة من نساء من اقصا لان لا يجعل
الخروج الى الجمعة من اقصا وهو اهمه للجوامع اولى من اقصا رتعدى الى جعله ليقال الله تعالى
واحضرت من نفس الشئ وانما يكره اجزاء السلعة لانه هذه بقعة حجرية عن حقوق العباد
فكره شعارها بالسلع للتجارة ولا بأس بالبيع لان البيع والشراء من جنس الكلام المباح ولا بأس
للمعتكف به فلا عبادي اى قل للمؤمنين يقولوا للمشركين الكلمة التي هي احسن من الدين ولا تحاسنوههم
كذا في الكشف ثم النص يقتضيه ان لا يتكلم خارج المسجد الا بخير ما ظنكم المسجد قيل من
الصمت ان نذر ان لا يتكلم اصلا كما في شريعة من قبلنا وقيل ان يصمت ولا يتكلم اصلا من غير نذر
سابق كذا قاله الشيخ من مام بدر الدين رحمه الله واليه اشار في الكشف وميل الشيخ من مام طهيز
الدين المرغيناني رحمه الله عن الحديث في المسجد فقال اى نوع فقد هو اينزله طريقة صدر الحجاج
فقال هذا اخارج المسجد لا يجوز فكيف في المسجد اسم من يام ينظم ما بازاها من الليالي الخ وعادة
تبعها لما ساء قال الله تعالى ثلثة ايام الارهاق وقال في ذكر بعينه ثلث ليال سوياء ولولا ما قلنا
لصار خلفا وقال الله تعالى والذين يؤتون منكم الى قوله وعشرا لى وعشرا لى لان الليلة مؤنثة
ولو ارد به من يام ثلثة ايام وعشرة ومن تعد بعشر لى لى يامها مع اربعة اشهر ومن يكون متابعا
لان من اعتكاف على التتابع لا يردوم الليل والنهار فوجب لجماعه على موضوعه الا ان

يُعتبر بصرح الشرط بخلاف الصوم لان مناه على التفريق لان الليل يصام فيه فوجدها على صوم
الا ان يعتبر بصرح الشرط اعلم انه بدأ الكتاب بالعبادة الدينية ثم بالمالية ثم بالرياضية ثم بالهجرية
وقد يتناوذه تأخير الحج عن الصوم فيه فلا يفتيه والله اعلم
كتاب الحج الحج عبادة هجرة عن الوطن
يعرف خمسة الخلال وهي خان وسلاسل ووطان وامر بلبس الكفن اختيارا قبل ان يلبس
اضطرازا بالموت كما انه بالبكسيرة وفيه الصلوة خلع النفس الدنيا اختيارا قبل ان يتخلع
اضطرازا كما في الصوم قمع النفس منهاهاه فلعبها عن شهواتها اختيارا قبل ان يتخلع اضطرازا
قال سفيان الثوري رحمه الله في اللغة القصد منه قول القائل يحجون سبب الذريقان المزعمان
اي يقصدون له معظمين اياه وصار في الشرع عبارة عن قصد مخصوص للحج مكان مخصوص او ان
مخصوص فالاسم شرعي فيه معنى اللغة ثم له سبب وركن وشرط وماهية وشروط فانه يتأدى
امت السبب فالبيت له بضاف اليه ولهذا لم يحبب العمرة الا مرة ولان سببه هو البيت غير متكرر
والوقت شرط ولهذا لا تكرر بتكرره وسبب استطاعه شرط ايضا ولهذا صحح ما روي من الفقهاء ما فيه
احراز حرام والوقوف بعرفة والطواف والتكبير والركن الوقوف بعرفة والوقت نوعان مديد وقصير
فالمد يد من شوال الى عشر ذي الحجة والقصير من بعد الزوال الى يوم عرفة الى طلوع الفجر يوم النحر
ثم الواجب ان اعلم ان واجبات الحج خمسة الوقوف بمزدلفة ورمي الجمار والسعي بين الصفا
والمروة والخلق والتقصير وطواف الصدر وذكرنا الركن والفرايض باعداد هذه الجمل من واداب
ثم وصف الحج بالوجوب مع انه فرض على الدين لما ان لفظة الواجب تطلق على الفريضة لما عرف ان
الوجوب عبارة عن الشئ هذا كما قال الله على المصلي ان يقدم الطهارة الزكوة واجبة وقد تناه قبل هذا
ثم هو واجب على الفور عند ان يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله على التراخي وبه قال الشافعي رحمه الله وقد عرف
قوله وعن نفقة عياله الى غير ذلك ولم يقدر النفقة مدة لانه يختلف باختلاف ما كان واختلف اصحابنا
همم الله في من الطريق منهم من جعله شرط الوجوب كالأرد والراجلة وبعبارة صاحب المختصر شيخنا هذا انه

80 ٧٩
ادخله في شرايط نفس الوجوب حيث عطفه على الحرية والبلوغ والعقل والصحة ومنهم من جعله شرط الاداء
وقد اختلفت نظري في وجوب الوصية فمن جعله شرط الوجوب يقول وجوب الوصية ومن جعله شرط
لهذا يقول وجوب الوصية من على الله تعالى وعلى الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا وفي هذا
الكلام انواع من التاكيد منها قوله تعالى وعلى الناس يعني انه حج واجبة لله في قلوب الناس لان على
للازام ومنها انه ذكر الناس ثم ابدع من استطاع اليه سبيلا بدون تكرير العامل كما في قوله
للذين استضعفوا فمن امن منهم وفي هذا الابدال ضربان من التاكيد احدهما ان يبدل التثنية للمراج
وتكريره والثاني ان يوضح بعد بهام والتفصيل بعد جمالا ليراد له في جوارحه من تليفين
ومنها قوله من كفر مكان قوله ومن لم يحج تغليظا على تارك الحج ولذلك قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم من مات ولم يحج فليمت ان شاء يهودنا او نصرايتا ونحوه من التغليظ من ترك الصلوة عمدا متعمدا
فقد كفر ومنها ذكره مستغنا وذكر حامدا على المقت والتخط والخذلان ومنها قوله على العالمين
ولم يقل عنه انه اذا استغنى عن العالمين تناوله الاستغناء لا بحاله وانه يدل على الاستغناء الكامل وكان
ادل على عظم النسخ الذي وقع عبارة عنه في المستطاع هو الموصوف بهذه وصاف لان المستطاع
هو القادر المطلق عند انعدام هذه الاوصاف تحقق العجز بنا او ما لا حقيقة او كما قوله عليه السلام
لا يحمل الامارة الى اخره كله فوق صله كقوله تعالى فاضر وافر من اعناق وقوله وان كنتم فاقون فاقين
والقدر بلائه ايام فما فوقها ولا يلزم ان النص بعضه عدم اشتراط المحرم فكان هذا الخبر مخالفا للكتاب
فقد لانه ورد بيانا للاستطاعة على ان لا يحدث وردت فيه كثرة حتى بلغت حد الشهرة وتفسير
المحرم كل من لا يحوز منا كحتها على التاميد اما بالرحم او بالرضاع او بالصهرية واختلفوا
ان المحرم شرط الوجوب او شرط هذا كما اختلفوا في من الطريق قال المطرزي رحمه الله المواقيت
جميع المقامات وهو الوقت المحدود فاستحير للمكان كما كان استعير للزمان في قوله تعالى هذا لكم
الولاية واعلم ان الكعبة بيت الله والحجر سود عمر الله والله جل جلاله منزلة عن الميت واليه من العبد
كالرعايا يدفعون ما ربحهم من بلادهم التجميع واحكامهم الشاسعة وشاقبوا للزيادة ولا بد للتأنيب

من مكان وهي الموافقة لا هنا افنته للحرم والحرم فصار مكة ومكة ففنا المسجد الحرام والمسجد الحرام ففنا
السنة وقت اي حدد القرن منقبات اهل نجد وفي الصحاح ما تحريك وفيه نظر كذا قال المطردي رحمه الله
وفي رواية لا هذا العراق ذات عرق روى ابو داود في سننه ان النبي عليه السلام وقت لا هل
العراق ذات عرق وفي رواية وقت لا هل المشرق البقاع وما اسم ذات عرق فنحن نحن اي هذه
الموافقة لهذه البلدان اي لا ههنا ولمت من غير اهلها اي الشامي اذا غزم على الحج والعمرة
من ذات عرق لا يحل عليه اعادة الاحرام عنها لانها تحوز التقدم عليها بالاتفاق بل هو افضل لان
مسارها الى اداء الواجب ثم لما عرفت ان مكان من حرام متعدد فاعرف انواع المحرم من ثم ثلثه اصناف
صنف منهم خارج الموافقة وسمى في فاني ووقت ما ذكر وصنف منهم داخل المسقات خارج الحرم كاهل
ستان بني عامر وميقاتهم للحج والعمرة ذوية اهلهم اوحث تيسر من الجبل والاساح لم دخول الحرم
الا تحركا وصنف منهم داخل الحرم كاهل مكة ميقاتهم للحج للحرم وللعمرة الجبل لان اداء الحج في عرفته
وسمى في الجبل اذ معظم الحج الوقوف بعرفة فكون من حرام من الحرم لتحقق نوع سفر لانه عبادة هجرة واداء
العمرة في الحرم لان معظمها الطواف فكون من حرام من الحرم لهذا الا ان السعي افضل لو رددت ثمة لا هلال
رفع الصوت بالتلبية والسعي موضع قربت مرحلة عند مسجد عائشة رضي الله عنها في مكة واذا
اراد من حرام الى الحرم من حرام ان يحرم المباحات على نفسه لو دى هذه العبادة لله تعالى ثم من العبادات
ما لها تحريم وتحليل كالصلاة والحج وسنهما ما ليس لها تحريم وتحليل كالصوم والزكاة والغسل افضل
لان معنى النظافة فيه اتم وثلاث ان النبي عليه السلام اختاره وهذا الغسل للتنظيف وليس نوع احب
بدلالة انه يومها لما يضر الغسل الوصل لا يجوز مع الحيض كل غسل يفعل للنظافة فالوضوء يقوم
مقامه لغسل الجمعة في ثوبين جديدين فيه اشارة الى لبس الكفن في موطن الكفاية الرداء من الكفن
هو زاد من الجفو ويكونان غير مخيطين قد قدم الجديدين على الغسل لما انه افضل قال عليه السلام تزين لعبادة ربك
فويله تعالى واستعينوا بالصلاة اي استعينوا على البلايا والنواب بالصبر عليها والنجاء الى الصلاة
وكان رسول الله عليه السلام اذا حزبه امر فزع الى الصلاة وعن ابن عباس رضي الله عنهما انه كان في سفر

فنعى اليه اخوه ثم فاسترحج وتنجى عن الطريق فصرى بكعبين قالوا استعينوا بالصبر والصلاة وقيل
الصبر الصوم لان حبس النفس عن المفطرات قال الشيخ رحمه الله لا استعان بالله تعالى واحدة في جميع
من مود وهذا من اشق من مود واعلمها فيستعان به ولهذا ايضا التفسير بقوله اللهم اني اريد الحج فيسره
لي لانه يحتاج في اداء اركانها الى تحمل المشقة فطلت التيسر من الله تعالى لانه الميسر لكل عسير ولم
يأمر بهذا الدعاء لم يريد افتتاح الصلاة لان مدتها يسيرة وادائها بتيسر عادة فاما اركان
الحج فتفرق على من ركنه ومن ملكه ولا يوم فيها اعتراض الفوارض لما ندر عادة وهذا الدعاء بعد الصلاة
عند من حرام لا فيها وسال القبول اي قبول الحج ولا لف واللام بدل من ضافة في ثم يلي الكلام ثم
في فصول اخرها في استفاق التلبية فقيل انها مشتقة من قولهم البت بالمكان اذ اقام فعني قول القائل
لبسك انا مقيم على طاعتك اقامة بعد اقامة لان التثنية للتكثير والتكثير كقوله تعالى كرتين قلبك البكر البصر
وقيل انها غير مشتقة بل اسم وضع لا جابة الدعاء وهي منصوبة بفعل مضمر اي اجيبك مرة بعد اخرى
والثاني ان لا فضل عندنا ان يلبس في دبر صلوة وقال بعض الناس الا فضل ان يلبس بعدما استوت راحته
والثالث ان لا خلاف ان التلبية حوائث الدعاء وانما الخلاف في الداعي فقيل ما والله تعالى كما مال يدعوك
لتغفر لكم من ذنوبكم وقيل رسول الله عليه السلام كما قال عليه السلام ان سيد ابي داود واتخذ فيها مادبة وبعث
داويا واداد بالاداعي نفسه ولا ظهر ان الداعي هو الخليل عليه السلام في ما روى انه عليه السلام لما فرغ من بناء
البيت امر بان يدعوا الناس الى الحج فصعدا ما قبس قال الا ان الله تعالى امر ببناء بيت له وقد بني
الا فحجوه فاستمع الله تعالى صوته لا ولا آدم في اصحاب ابايهم وارجام امها ثم فكل من وقوا
حجبة مرة ورفق لا داو الحج مرة وكل من زاد زاد ومن لم يوفق للتلبية لم يوفق للحج فاذا في التلبية للحج
عند قصد الحج تجد ذلك العهد فيأتي به وبيا هذا في قوله واذن في الناس بالحج الآية والراجح في صفة
التلبية كما ذكر في الكتاب الخامس في بيان ان قوله ان الجهد بكسر الهمزة احسن عند محمد رحمه الله والفرار
لان الكسر للانداء والفتح للبناء ومنه داء اولي في كذا المروي قال ابن عباس رضي الله عنهما
لج رسول الله عليه السلام في دبر صلوة واهل علم ان الجاه اربعة مفرد بالحج وتفسيره ما ذكر في قوله تعالى

فان مفرذا الى العرة وفارن متمتع ومفرد بالعمرة وسياق تفسير الكثر ان شاء الله تعالى قوله وان زاد
 لا فهم نقلوا عن الصحابة رضي الله عنهم الزيادة بالفاظ مختلفة ومنهم الذين شاهدوا بتبليغ النبي صلى الله عليه وسلم
 فدل فهم عرفوا جواز الا ترى الى ما روى عن ابن مسعود رضي الله عنه انه لقي عند حمزة العقبه فانكر عليه
 الناس قالوا لا تكتب ههنا فانه ليس موضع التبليغ فقال عبد الله اجعل الناس ام طالع عليهم العهد
 رات النبي صلى الله عليه وسلم واقفا هنا يلقى ثم اشتغل بالتبليغ وزاد قوله ليس بعدد الزاب ليس قوله لعهد
 الناس ام طالع عليهم العهد راجع الى انكارهم هذه الزيادة قد كانت وقت النبي صلى الله عليه وسلم وقد رآها
 الناس والمراد بالعهد عهد النبي صلى الله عليه وسلم فافضه هذا وجه التمسك وان دفعه شكال قوله فاذا التي
 ناويا للاجرام صار محرما تفسيره حرام ان سوى الحج او العمرة وذكر بلسانه والذكر باللسان افضل
 لما فيه من استحالة العضوين في طاعة الله تعالى وبلقي فاذا التي ونوى صار عا في مجرمه بالنية
 عند التبليغ ولا يصير شارعا بمجرد النية ما لم يات بالتبليغ او ما يقوم مقامها من الذكر او مسوق الحديث
 او تقليد البدن وعند الشافعي رحمه الله يصير محرما بمجرد النية قوله تعالى فلا رفث ولا فسوق ولا جدال
 في الحج هذا المعنى بصيغة النفي في هذا الكلام يكون من النهي كانه قيل فلا تكون رفث ولا فسوق وهذا
 لانه لو بقي اخبارا لتطرق للثبوت فيه لصلا هذه من فعال عن البعض فيكون المراد بالنفي في حرك
 انتفاؤها وانما حقيقة بان لا يكون وانما امر باحتساب ذلك وهو واجب من احتساب كل حال الالة
 مع الحج اشجع كلبس الحر في الصلوة والتطرب في قراءة القرآن واعتبر هذا بالمجتنع وغير المجتنع
 اذ انبأ وهذا الان الحناية يتخلط مع في المجل كما تحفت مع فيه والرفث للجماع او ذكر الجماع
 حضرة النساء لما روى ان ابن عباس رضي الله عنهما كان نشدا وهو مشين بناهيها ان تصدق
 الطير نكل ليسا فقيل له اترفت وانت محرم فقال انما اترفت بحضرة النساء والفسوق المعاصي
 والجدال المراء مع الرفقاء والخدم والمكارم او المراء في وقت الحج فان العرب كانوا يحتفلون
 في وقت الحج فيبين الله تعالى لهم وقت الحج بقوله الحج اشهر معلومات ثم ناهى عن الجدال وذكر كذا
 في الكشاف والمبسوط قوله تعالى وانتم حرمة اي محرمون جميع حرام كدج في جميع ردا ج
 وابد بالصيد هنا المصيد اذ لو ابد به المصيد

ابن
 عمر

الرداح
 للفتة العظم
 ص 2

وهو صلي لا لما حجة اسناد الفتل اليه قال الشيخ رحمه الله ما يرد الدرس من الله من شارة ان يشير الى اليد
 الى الصند والدلالة ان يقول ان في مكان كذا صيدا فالاشارة مختصة بالحضرة والدلالة بالغيبة قوله
 عليه السلام فكلوا اذن اي فكلوا على تقدير عدم شارة ووجه التمسك به انه عليه السلام
 بعدم من شارة حال السؤال من حجة فاعلم ان الاباحة مع شارة ولو لم تكن محظورة لكان لما حرم
 الصلوة عليهم بسد من شارة فان قيل كيف يصح هذا الاستدلال عندكم الصلوة المحرم تناوله
 بالاشارة المحرم ودلالة قلنا في روايتان كذا في المبسوط وسرر الكعب هنا العظم الثلثة
 المبطن على ظهر القدم البعظان النانين قوله لان النهي ورد عن لس الجبة والمخيط خصر الجبة
 وان كان اسم المخيط متناولها وغيره لان النهي ورد فيها خاصا روى ان النبي صلى الله عليه وسلم اللام راي اعراسا
 عليه جبة وهو محرم فقال انزعها واما النهي عن المخيط فلم يجد في المعنى من الكتب بلفظه
 لكن النهي ورد في انواعه قال عليه السلام لا تلبسوا القمص ولا العبايم ولا السراويلات ولا البرانس
 ولا الخفاف الا احدا لا يجد في المعنى قوله عليه السلام لعوام المرأة في وجهها الحديث وجهه من استدلال
 ان حكم من جرم اوسع في جن النساء واكد في جن الرجال ثم لما لم يحزلها تغطية وجهها مع انها
 عورة مستورة توقع في كشفها الفتنة لان يجوز للرجل ان يغير ان ذكر الرأس عن الرجل
 الوجه في جن المرأة لان المستور منها في الحادات هذا فاما ان يقتض هذا قصر حكم من جرم عليه
 فلا او يقول الرأس اسم المجموع يدخل فيه الوجه ويحيط عليه كشف جميع الرأس يحيط عليه كشف الوجه
 لانه منه ولا يقال القصة تقتضي قطع الشكره لاننا نقول تحقق انقطاع الشكره في تغطية الرأس
 الشعث انتشار الشعر وتغيير لقله العهد ومنه قوله عليه السلام ان الله تعالى يباهي ملائكته
 يوم عرفة يقول عبادي جاءوا شعثا غبرا من كل فج عميق يبتغون مرضاتي ويلتمسون مغفرتي
 اشهدوا اني قد غفرت لهم ووجهه رب اشعث اشعث الحديث التفل ان ترك القطع حتى يوحده
 راحة كرمته كل ما يكره في الميت بكره في المحرم من القصر والبس المخيط وجلن الرأس والتسريح لان
 يشبه الميت من حيث انه انقطع عن وطنه واهله وملاذ الدنيا كالميت الواس ثبت طيب الراحة

قيل النقص لتناثره وهذا لا يصح لان العبرة للطيب للتناثر الا ترى ان لا للتناثر الا ترى انه
 لو كان ثوبا مصبوغا له رائحة طيبة ولا تنثر منه شيء فان المجرم يمنع منه وعن محمد رحمه الله انه
 لا تغدي لونه الى غيره وعنه انه لا يفوح منه رائحة الطيب لانه من كثر فان المصبوغ اذا كان
 حدث العهد تغدي لونه الى غيره وعنه انه لا يفوح منه رائحة الطيب لانه من كثر لكر اى الصيانة
 رضي الله عنهم اليمينان بالكر ما يحلف به الداهم والدناير وتشد على الحق علا شرفا اى صعد
 مكانا مرتفعا وقيل شرفا بضم الشين جمع شرفة لما ناسب الحج الصلوة من حيث ان لها
 ضربا وتجليلا وجابرا جعلت التمس في الحج كالكبيرة في الصلوة من حيث انها شرعا عند
 افتتاحها وقد شرع الكبر عند من يقال من ركن الى ركن فكذا شرعت التلبية عند النقل من
 مكان الى مكان وزمان الى زمان وحضر وقت السجدة ووقت مباركة الا يرى الى قوله تعالى و
 لا تجارهم مستغفرون وقوله والمستغفرون بالاسحار وقوله ونجيناهم بحجر الزكبي جمع ركب
 كالبحر في جمع تاجر فلهذا استدنا بالمسجد اى انه اذا دخلها لا يستغل بعمل اخر قبل ان يفرغ
 عما وجب مقصوده ويكثر عند معاينة البيت ومعناه الله اكبر من هذه الكعبة المعظمة اى ان حركتها
 وجله اكبر من الله اكبر من كل كبير لا منكر ولا هلال اى يقول الله لا اله الا الله تبارك وتعالى الى الله تعالى
 ويشير الى قطع شركه الغير من لوصية وكما العظمة والجلال وحكي عن صاحب الهداية رحمه الله انه استوى
 من شيء يقال يري ان كذا فقال له اذا وصلت سوف كذا وادانت الكعبة فاحموا الله تعالى ان يحللكم
 مستجاب الدعوة لما قيل ان من رآها اولادها كانت دعوتها مستجابة استلم الحجر تناوله باليد
 او القبلة بفتح السين وكسر اللام وسى الحجر روى ان السى عليه اللام قبل الحجر من سود وضع
 شقيقه عليه وبكى بكاء طويلا ثم نظر فاذا هو عمر فقال يا عمر ههنا تسكب الجبرات ولما اتى عمر روى
 الله عنه الحجر من سود في خلافة فقال اما اتى اعلم انك حمر لا سفع ولا يضروك ولا اتى وابت روى
 الله استلمها استلمت فبلغ مقالة عليا فقال اما ان الحجر نفع فقال عمر وما منفعته فقال ان
 تعالى لما اخذ الميثاق من ذرية ادم كتبه في رق الى هذا اشار في قوله تعالى في رقت مشور ثم القه

من التامة
 ص

الحجر فهو غير الله فمن قبله فقد عاهد الله والحجر شهيد له بالوفاء بالعهد يوم الميثاق لما كان
 لا استلام الحجر فها معنا للمشهود له ان تكبر الشاهد حتى لا يمنع من رده وان كان الحجر منع
 من رده الشهادة الا انه شرع على مثال الشهادة فيما سنا كذا قاله اهل المعرفة فلهذا عن يمينه اى
 عن يمين الطائف ويدل عليه ما ذكره في المبسوط ثم خذ عن يمينك ومنه ضبطا ان يحل رده اى تحت
 ابطه يمين ويلقيه على كتفه من يسره كما فعله القصار حتى به لانه يتدلى ضيقه اى عضديه فلهذا
 كذا ذكر السنة روى الشيخ عليه اللام لما قدم مكة بالحجرة عام الجحش سنة المشركون عن البيت فلهذا
 على ان نصرت ثم مرجح في العام القابل ويدخل مكة بغير سلاح فيعتمر فلما قدم صعد اهل مكة
 على جبل قينقاع ينظرون الى اصحاب رسول الله عليه اللام ويقولون قد ارضنتهم حتى شرب فقال
 رسول الله عليه اللام رحم الله امرأه اظهر من نفسه الجلادة ثم اضطلع رداه ورمل حول البيت ثلاثا
 ورمل اصحابه قال ابن عباس رضى الله عنهما ظننت انه فعل جلا الكفار فلما حج ورمل علمت انه
 سنة وقيل لانه جلة الرمل اليوم ان اداة القوة والجلادة في الطاعات امر حسن خصوصا في
 عبادة يتجمل فيه المشاق فيرى ان هذا الامر منهل في مقابلة ما وعدني الله تعالى من المغفرة
 والرضوان وقيل ان انرى الشيطان جلادة انه ما اضنانا السفر حتى يقطع عافيه من الطبع
 ان يوسوسنا في المناسك شواطع شوط ويوحى مرة الى الغاية كذا في المغرب والشوط من الحجر
 الى الحجر من سود حتى العظيم به لانه جعلم من البيت اى كبر فكون فيعبلا معني مفعول وقيل هو فصيل
 معني فاعل لما حار في الحديث من دعا على من ظلم فيه حلم الله تعالى طامه اى اهلكه فكون جابلا وسى حجرا
 لانه منع من البيت ويسمى حطيرة اسمعيل وموضع الميزاب فلهذا عليه اللام من البيت قصته ما روى
 ان عائشة رضى الله عنها نذرت ان تفتح الله تعالى مكة على يدى رسول الله عليه اللام ان تصل في البيت
 لبعين فصدا اخرته البيت وقالوا انا نعظم هذا البيت في الجاهلية ومن تعظيمها ان
 لا تفتح ابوابها في الليالي فامر النبي عليه اللام اياها ان تصل في العظيم وقال انها من البيت الا ان
 فومر قصرت لهم النفقة فاخرجوا من البيت ولولا جدران عهد قومك بالجاهلية لنقضت بناء الكعبة
 واظهرت قواعد الحليل وادخلت العظيم في البيت والصفت

من العظيم

العتبة بالارض جعلت له بابين يابا شرقيا وبابا مغربيا وان عشت قابلا لا فعلن ذلك فلم
يعش لم تنفرج لذلك الخلفاء الراشدون فادخل ابن الزبير العظيم في البيت في امارته ونقض بناءه
المباح في اماره عند الملك مروان واعاده على ما كان عليه فاذا ثبت كون العظيم من البيت بعد ان كان
الطواف من رابه حتى يكون طائفا كل البيت ولا يقال اذا استقبل العظيم في الصلوة لا يجوز صلوة
لان فرضه التوجه ثمة نص الكتاب فلا تنادي ثمة بجبر الواحد احتساطا وحتياطا في الطواف
ان يكون ورايه لانه ان كان من البيت فقد ادى ما وجب عليه وان لم يكن من البيت فلا يصح الطواف
جوله مسلخا ان يطوف حول العظيم لخرج عما عليه بغير الركن من الحجر من سود الى الحجر من سود وما هو
على وجه الترتيب مع هذين الكتفين من ولبعض المصلين من لف الهنك السكينة والوقار في
ذلك السنة روى النبي عليه السلام طاف عام حجة الوداع سبعة اسواط وركل في الثلاث الاولى
في ربيع من وركل مشيا على هنته في ربيع من وركل من الطواف اي استلام الحجر وانما استلم الحجر
وتحتم بالاستلام به لان النبي عليه السلام فعل ذلك في المقام بفتح الميم موضع القيام وبضمها موضع
من فامة كذا في المغرب قوله تعالى واتخذوا من مقام ابراهيم مصلية اي وقلنا اتخذوا منه موضع صلوة
يصلون فيه ومقام ابراهيم ما ظهر فيه آثار قدمه وهو محارة يقوم عليها حين نزوله وركوبه من
من يركب حتى الى زيادة هاجر ولده اسما ميل عليه السلام فلما قدم النبي عليه السلام مكة قام الى الركن
الهامي ليصلي فقال عمر رضي الله عنه لا يتخذ مقام ابراهيم مصلية فقال لم اوامر بذلك فلم تجب الشرح
حتى نزلت الآية ثم هاتان الركعتان عند الفراغ من الطواف واحدا لان النبي عليه السلام لما فرغ
من الطواف في المقام وصلى عنده ركعتين قراء قوله تعالى واتخذوا من مقام ابراهيم مصلية فبين
ان المراد منه ركعتا الطواف ولا من اللوحوب فان قيل لانه في امره اتخاذ البقعة مصلية وليس
منه من الصلوة قلنا لا يصح حمل الآية على ذلك الوجه لانه كان مصلية قبله ولان اتخاذ البقعة
مصلية ليس المشاء انما الساتر للصلوة فلا يجوز حملها عليه فان قيل روى ان النبي عليه السلام علم من عبال
الصلوات الحسن فقال هل علي غير هذا فقال لا الا ان يتطوع فقد جعلنا زاد على الحسن تطوعا قلنا
قد ترك طاهره فانما احضنا ان صلوة العبد

والخداة واجبة وليس للحدث سانه او حتمه ان كان قبل نزول هذه الآية فان قيل سنع ان يكون
فرضا قضية للامر قبل هذه الآية مؤلة فقد قيل مقام ابراهيم هو الموضع الذي جعل مسجد
الحرام فامروا بان اتخذ ذلك مسجدا للطواف القدوم اربعة اسام طواف القدوم وطواف النجاة
وطواف الملقا وطواف اول عهد بالبيت وموسسه لقوله عليه السلام من اتي البيت فليحج بالطواف
ولا يحمله واجبا وان كان طاهرا من اللوحوب لانه قرن بالامر ما ينافي الوحوش هو النجاة
لان النجاة اسم للاحرام ابتداء به من نسان كالاجسان وهذا لقوله عليه السلام من دخل سجدا
فليحج به ركعتين لما امر به بلفظ النجاة نفي ذلك الوحوب كذا هذا في ثم ليقتضوا انهم
اول الآية قوله تعالى واذن في الناس بالحج اي نادفهم روى انه صعد انا قبس فقال يا ايها
الناس حجوا البيت وتكلم رجالا ساءة جمع راجل كقيام وقيام وعلى كل ضامر حال مخطوطة
على حال كانه حال راجلا ودكنا نا ياتين صفة لكل ضامر لانه في معنى الجمع البهيوت البعيد
نكر المنافع لانه اراد به منافع محتصة هذه العبادة دينية ودنياوية لا يوحى غير هامن
العبادات وكفى عن الجرو الذبح مذكور اسم الله تعالى ان اهل السلام لا يفلون عن ذكر اسم
الله تعالى اذ انجروا اودجوا وفيه تنبيه على ان الغرض من صلي فما تقرت ان يذكر اسم الله الايام
المعلومات العشر عند ابي خيفة رحمه الله البهيمة جهنم في كل ذات اربع فقيمت بالانعام وهي
من بارو البقر والغنم والمعزوس من بارو الكرام ارجة البائيس الذي اصابه بوسى شدة
والفقر الذي اضعفه الله في الاعمار قضاء التفت قصر المشارب وطفار وشفق من بطو
من سجداد والتفت الوسخ والمراد قضاء ازالة التفت وقيل مناسك الحج وقيل حال الراس
وليوفوا نذورهم اي وليوفوا ذبح ما وجبوا ذبحه البضيق القديم لانه اول بيت وضع للناس
عن الحسن وعز قنادة اعقب من الجبابرة كم من جبار سار اليه لهدمه ثمعه الله تعالى هذا المجموع من
الكشاف وشرح الباء وولات في لانه لا يكون لم تجديد العهد بالبيت وهذا لان القادم
يفعل هذا الطواف عند قدومه وحضوره كما يفعل تحفة المسجد واصلا مكة حاضرون فلم يشد
القدوم والحضور في حقهم في

84

وسدابه قال البداية واجبة لان من لا يصر عليه قال انما يصعد بقدر ما يصير
بشر أي حنة لان من استقام المقصود بالصعود وقد مننا القصر المواضع ما سبق في حارة النهر
عليه السلام لما صعد الصفا قال لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد يحيي ويميت ويحيي
سده الخيروموت على كل شيء قدس المجد لله الذي نصر عبده واجبر وعده وهزم من جراب حرة ولم ياهر
بالدعاء في الطواف لانه مشته بالصلوة والدعاء لوني به بعد الفراغ منها والسعي ثم ذكر فاشبه
بغير الصلوة فاستقام الدعاء بالحاجة فيه دون الطواف في كل من الميادين من خضرين قال المطران
عنه الله ما جعل مكان لموضع العروة في حرم بطن الوادي الصفا والمروة وقال العلامة هما على متان
قد ركبنا في حائط المسجد وقيل بان بطن الوادي كقبة السور لم يبق اثره الا انه جعل له
ميلان اخصر واصغر ليعلم انه بطن الوادي فسبح للحاج فها بين الميادين كذا في المبسوط البكري
في كذا السنة روى حاربان السبي عليه السلام هبط من الصفا وحشي على هينته فلما انصبت
فدماه في بطن الوادي سعي حتى خرج من بطن الوادي وقيل اصل هذه السنة ان ابراهيم عليه السلام
لما هاجر بها جروا منه اسماعيل الى واد غير ذي فرع فتركها عند الكعبة فغطشت امه فصعدت
الصفا لتجد الماء فلم تجد فزلت تمسح على هينتها تنظر الى ولدها فلما بلغت بطن الوادي غارت ولدها
فخافت عليه التساع فصعدت فلما خرجت مشيت ثم صعدت المروة ثم نزلت ومشيت بلغت بطن
الوادي صعدت فلما خرجت مشيت فعلت هكذا سبعا فلما ايسدت حارت الى ولدها فزات ما ربي
تحت رجل ولدها فخافت الضياع فخلعت نضع جوفها ايجارا وفي كذا قال عليه السلام لو انا
اسماعيل عليه السلام لكان زمزم ماء زمينا الى يوم القيامة فصار ذلك سنة من حجاب الحج ليعني لهم
ذكر الى يوم القيامة في حارة حتى باتى المروة بساكن البيا لانه لو نصد لتوفى ان السعي الى اتيان المروة
وليس كذا نقل عن شيخ مام بدلا الدرس عنه الله تعالى كما فعل على الصفا التكبير والتكبير والصلوة
على الدجاء بالحاجة في كذا وهذا اسطوطاها قال في الكتاب ان ذهابا من الصفا الى المروة شوط واحد
من المروة الى الصفا شوط اخر وذكر الطحاوي انه يطوف منها سبعة اشواط من الصفا الى الصفا
يعبر الدجاء قال ابو بكر الرازي رحمه الله

بجاء

هذا غلط لانه يصير اربع عشر شوطا وانما عليه سبعة اشواط ومعنى قوله سدى بالصفا ويحتم بالمروة
اي سدى الشوط من قبل من الصفا ويحتم الشوط السابع بالمروة ولو كان من على ما يقوله الطحاوي
عنه الله لقال سدا بكل شوط بالصفا كذا في المبسوط البكري فان قيل الواحدة الطواف ان انتهى
الى ما بدا به حتى يعد شوطا واحدا فالسعي سعي ان يكون كذا قلت الواحدة هناك الطواف
بالسعي وهو الدوران حول البيت فلا بد ان يدور حول كل البيت وانما يكون هكذا اذا عاد الى ما بدا
به فها هنا الواحدة من السعي من الصفا والمروة وهو ساع في كل مرة منها حقيقة قوله تعالى
فلا جناح عليه ان يطوف بهما اصل يطوف يتطوف فادغم والتسليم من حيث شرعية الطواف
من حيث وجوبه وفيه رد على من طعن ان الطواف بها مكروه ولما كان الصنيع للدين علمها
في الحاشية وفيه رد ايضا لقول من قال ان الطواف بها فرضه وانما وجب ثبوت وجوب السعي باول
مرية فانه قال ان الصفا والمروة من شعائر الله وانما يكون البقعة شعيرة لله تعالى بغير شعيرة
اداه لتصور علمها من اعلام الدين ولقطة لا جناح ينفي الفرضية لانه يستعمل في مباح
تركه لقوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء فجعلائه من الفرض المباح وهو الواجب
بقوله عليه السلام ان الله تعالى كتب عليكم السعي فاسعوا او نقول الله وجوبه بالاجماع فلا حاجة الى
اقامة الدليل عليه وانما اردت النص لنفي المذهبين على ما ذكرنا وعهدنا الى ابراهيم واسماعيل ان
طرا بيتي اي امرنا بما بان طهرا والطائفون هم الغرباء القادرون الى مكة للزيارة والعالفون
اهل الحرم او المحاورون والركع السجود هم المصلون من الفريقين اعني من اهل مكة والقادمين
اليها والتسليم بالنص انه مطلق فحوز في اي وقت بدا له قوله قبل يوم التروية بيوم اي اليوم
السابع لان يوم التروية الثامن عشر من الحجة كذا في المغرب روى ابراهيم عليه السلام راي
ليلة التروية كان قال لا يقول له ان الله تعالى يا مكرم يدعي انك هذا فلما اصبحت روي في ذلك
الصباح الى الراح امر الله تعالى هذا الخاتم ام من الشيطان فمن ثم سمي يوم التروية ولما اسي
في الليلة الثامنة راي مثل ذلك فعرف انه من الله تعالى فمن ثم سمي يوم عرفة فلما اتمى في ليلة النونية
مثل ذلك فسمي يوم النحر

كذا في الكشاف انما سمي منا لان جبريل عليه السلام لما اراد ان يفاو آدم قال له ما ذا اتمني فقال
ادم للجنة فسمي ذلك الموضع منا وقيل انما سمي به لما تمنى فيه من الدماء اي براف ومنى فيه فيها
ملك يسلك ومنه ومن ملكه فسمي وهو في الحرم لا نه محرم والمبخر يكون في الحرم والغالب عليه الذكر
والصرف وقد مكنت بالالف وتوم عرفه اليوم التاسع من ذي الحجة وجمع اسم للمزدلفه وهي
من ادم عليه السلام اجتمع فيه مع جوار واذ لفت اليها اي دنا منها ثم ذكر في بعض النسخ وجمع
بدون الالف وفي بعضها وجمع مع الالف وصرفه لانه لم يجمع فيه سببان ونصبه لانه ذكر
المطرز في اذ لفت ما خلا وما عدا انصب منها البتة واحا من لم يصرفه فيقول ان اسم للمزدلفه فقد
اجتمعت العلمة والثانية في صلى الامام اي امام من عظم حتى لو كان امام الرفقة
فقد كان على الخلاف في هذا فيخطب خطبة اعلم ان في الحج ثلث خطب احدها قبل يوم
التروية والثانية يوم عرفه بعرفات والثالثة في اليوم الحادي عشر فيفصل بين كل خطبتين
يوم وقال في رحمه الله بخطبة في ثلثة ايام متوالية يوم التروية ويوم عرفه ويوم النحر في
ماذان واقامته من ان يوذن للظهر ويقم للظهر ثم يقم للعصر بعد اذان الظهر لانه يحل عاقبة
المعهود ففرد بالاقامة اعلاما للناس في اعلم ان من شرط الجمع الوقت والمكان ومن حرام
ومن امام والجماعة عند ان يصفه الله وعند ما الامام والجماعة ليس بشرط والخلاف ان الوقت
شرط ومكان يكون يوم عرفه والمكان شرط ومعرفة ومن حرام شرط ومكان يكون محرما باجماع
الحج في كسائر الصلوات يعني ان المنفرد مساوي الذي يؤدي الجماعة في سائر الصلوات فكل من
يساويه في الجمع من الصلوات في في هذه من هذه من سائر الصلوات في هذه من هذه من سائر الصلوات
مع ومكان قال انما سادى المنفرد الموقى بالجماعة في سائر الصلوات لو حود الوقت ولم يوجد منها
اذ هذا الوقت ليس وقت العصر فقال هذا وقت لان العصر كذا ثم ذكر في بعض النسخ بعيد الظهر
هذا يشير الى ان وقت بعد الظهر متصلا به لانه يستعمل زمانا يحس بعد ما انك متصلا به كما ان
قبلا يستعمل زمانا قبل ما انك متصلا به ولهذا الوقت انما طال قبل يوم القيامة لا يطان
ابدا ولو قال قبل يوم القيامة طلقت

86 طلقت في الحال وقد عرف في الزيادات وذكر في بعض النسخ بعد الظهر وهذا ظاهر فقد ذكر في
المبسوط البكري والبرذوي اذ كان يوم غيم فاستبان انه صلى الظهر قبل الزوال **وصلى**
العصر بعده فالقياس ان يصل الظهر وحدها لا هذا من باب الترتيب والترتيب لسقوط
عذر النسيان ولكن استحسن ان يعيد الصلوات جميعا لانه صلى العصر في غير وقته لان
وقته في هذا اليوم بعد الفراغ من الظهر فبقي تبيين انه لم يصل الظهر سائر ان صلى العصر قبل وقته
فكان فسادا لعدم الوقت لعدم الترتيب ثم الفقه لها في المسئلة ان تقدم العصر انما
وجب لصيانة الوقت ليصفو الوقت له من اوله الى اخره فيستغل بالدعاء والتحميد عن دواعي
البال وفي حق هذا المنفرد والذي صلى جماعة سواء والجواب له عن هذا ان يقول انما في بين
الوقت والصلوة بشرط غير المحقول المعنى او شرع لصيانة الجماعة لان الوقت متباين
من طراف وفي الحضور في كل مرة خرج عظيم فالشرع حوز اذ ارادها في وقت واحد صيانة
للجماعة في صحتهم جميعا وصاف اشارة الى ما ذكرنا من المكان وهو قوله بعرفات
والوقت وهو قوله عليه السلام يوم عرفه ومام والجماعة وهو قوله جماعة وقد اورد
من حرام فما ذكرنا تا مل ففهم في ثم توجه الى الموقف فيقف بقرب الجبل ويسمى الموقف موقف
الاعظم والجبل يسمى جبل الرحمة وهو عن من الموقف وعليه قبة ادم عليه السلام وهنا يقف
مام متوجها الى الكعبة ويدعو لحاجتهم عرفات علم للموقف سمي بجمع كاذرعات
وانما صرف وان اجمع التعريف والثانية لان النار التي لفظها ليست للتأنيث وانما
هي مع اللف التي قبلها علامة جمع المونث ولا يصح تقدير التأنيث فيها لان هذه النار لاخصاها
بجمع المونث ما نعه من يعبرها كما لا يقدرا التأنيث في بيت وقالوا سميت بذلك لانه خاصفة
ابراهيم عليه السلام فلما ابصرها عرفها وقيل ان ادم وحوا عليها السلام لما عظام الجنة
وقعت حواء بالمشرق وادم بالمرجى المندوب طلب كل واحد منها صاحبه فبينما هما النقيض في ارض
عرفت فعارفا بغير عرفة وادع سائر الموقف قد راى النبي عليه السلام فيها الشيطان فامر ان
لا تقف في ذلك المكان لانه خطر الجنة

فما نفعنا فيهم افيضوا الاله الا فاضة المذبح عكرثة كذا في الكشاف المبسوط البكري وفيه
التاويلات الاسراع في المشي في الاختصار والتمسك به انه تعالى امر بالافاضة من
موضع يفيض الناس منه وهم لا يفيضون من بطن عكرثة لانهم لا يقفون بها ويحتمل ان يكون هذا
استدلالا على فضيلة الوقوف معرفة دل عليه ما ذكر في شرح التاويلات قيل ان اهل الحرم
كانوا لا يقفون بعرفات ويقولون نحن اهل حرم الله تعالى لا نفيض كغيرنا من قسدا فانزل
الله تعالى فيهم بامرهم بالوقوف بعرفات واما فاضة من حيث افاض عكرتهم من الناس كان
الناس يتواديون اذ كان ابراهيم عليه السلام وقبه دليل على ان الوقوف بعرفة فرض اخ امرنا
بالرحمة من عرفات والرحمة بدون الوقوف لا يكون فيكون المراد والله اعلم الوقوف بالرحمة
في كذا السنة لا وى انه عليه السلام خطب عشة عرفة فقال ايها الناس ان اهل الجاهلية
وسموا ثمان كانوا يدعون من عرفة قبل غروب الشمس اخ انعمت بما روي الجبال الكاهن الرحا
وحولهم وان هذا ليس كهداهم فادفعوا عن غروب الشمس المبقدة بالمسح الحرام على من كان اهل
الجاهلية يوقدون عليها النار وقروح اسم ذلك الخيل والضمير في له يرجع الى الجبل فانه ان
ما اذ ان واقامة واحدة لان العشاء ههنا مودة في وقتها المعهود فلا يحتاج الى افرادها
لما خلاص العصر بعرفات لانها محلة على وقتها في كذا لم يحز عند ابي حنيفة ومحمد ههنا الله
بعد الجواز انه عليه السلام عادة في وقت العشاء اما اذ خرج وقته بعد ما اذاه الى الجواز
قولهم الصلوة اما انك اى وقت الصلوة لان الصلوة تفعل منه فلا يتصور ان يكون اما به الا
ان هذا من اخباره جاد فلا وحت العلم فامرناه بالاعادة مادام الوقت باقيا فاذا ذهب
الوقت لو امرناه بالاعادة في الوقت من باب العلة وسمي هذا بالاحتياط في كذا فاذا صلى
الفجر يوم النحر اى محرم النحر الفلاني لغير الليل كذا في المغرب المسعرا الحرام المزدلف
امرنا لذكر عنده والذكر يكون مع الوقوف فمضى ان يكون فرضا الا ان النبي عليه السلام قدم صفة
اهله بالليل لو كان وكنا لم يحز تركه للعند فثبت انه واجب حتى لو تركه من غير عذر لم يرد الله

٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩
١٠٠
١٠١
١٠٢
١٠٣
١٠٤
١٠٥
١٠٦
١٠٧
١٠٨
١٠٩
١١٠
١١١
١١٢
١١٣
١١٤
١١٥
١١٦
١١٧
١١٨
١١٩
١٢٠
١٢١
١٢٢
١٢٣
١٢٤
١٢٥
١٢٦
١٢٧
١٢٨
١٢٩
١٣٠
١٣١
١٣٢
١٣٣
١٣٤
١٣٥
١٣٦
١٣٧
١٣٨
١٣٩
١٤٠
١٤١
١٤٢
١٤٣
١٤٤
١٤٥
١٤٦
١٤٧
١٤٨
١٤٩
١٥٠
١٥١
١٥٢
١٥٣
١٥٤
١٥٥
١٥٦
١٥٧
١٥٨
١٥٩
١٦٠
١٦١
١٦٢
١٦٣
١٦٤
١٦٥
١٦٦
١٦٧
١٦٨
١٦٩
١٧٠
١٧١
١٧٢
١٧٣
١٧٤
١٧٥
١٧٦
١٧٧
١٧٨
١٧٩
١٨٠
١٨١
١٨٢
١٨٣
١٨٤
١٨٥
١٨٦
١٨٧
١٨٨
١٨٩
١٩٠
١٩١
١٩٢
١٩٣
١٩٤
١٩٥
١٩٦
١٩٧
١٩٨
١٩٩
٢٠٠
٢٠١
٢٠٢
٢٠٣
٢٠٤
٢٠٥
٢٠٦
٢٠٧
٢٠٨
٢٠٩
٢١٠
٢١١
٢١٢
٢١٣
٢١٤
٢١٥
٢١٦
٢١٧
٢١٨
٢١٩
٢٢٠
٢٢١
٢٢٢
٢٢٣
٢٢٤
٢٢٥
٢٢٦
٢٢٧
٢٢٨
٢٢٩
٢٣٠
٢٣١
٢٣٢
٢٣٣
٢٣٤
٢٣٥
٢٣٦
٢٣٧
٢٣٨
٢٣٩
٢٤٠
٢٤١
٢٤٢
٢٤٣
٢٤٤
٢٤٥
٢٤٦
٢٤٧
٢٤٨
٢٤٩
٢٥٠
٢٥١
٢٥٢
٢٥٣
٢٥٤
٢٥٥
٢٥٦
٢٥٧
٢٥٨
٢٥٩
٢٦٠
٢٦١
٢٦٢
٢٦٣
٢٦٤
٢٦٥
٢٦٦
٢٦٧
٢٦٨
٢٦٩
٢٧٠
٢٧١
٢٧٢
٢٧٣
٢٧٤
٢٧٥
٢٧٦
٢٧٧
٢٧٨
٢٧٩
٢٨٠
٢٨١
٢٨٢
٢٨٣
٢٨٤
٢٨٥
٢٨٦
٢٨٧
٢٨٨
٢٨٩
٢٩٠
٢٩١
٢٩٢
٢٩٣
٢٩٤
٢٩٥
٢٩٦
٢٩٧
٢٩٨
٢٩٩
٣٠٠
٣٠١
٣٠٢
٣٠٣
٣٠٤
٣٠٥
٣٠٦
٣٠٧
٣٠٨
٣٠٩
٣١٠
٣١١
٣١٢
٣١٣
٣١٤
٣١٥
٣١٦
٣١٧
٣١٨
٣١٩
٣٢٠
٣٢١
٣٢٢
٣٢٣
٣٢٤
٣٢٥
٣٢٦
٣٢٧
٣٢٨
٣٢٩
٣٣٠
٣٣١
٣٣٢
٣٣٣
٣٣٤
٣٣٥
٣٣٦
٣٣٧
٣٣٨
٣٣٩
٣٤٠
٣٤١
٣٤٢
٣٤٣
٣٤٤
٣٤٥
٣٤٦
٣٤٧
٣٤٨
٣٤٩
٣٥٠
٣٥١
٣٥٢
٣٥٣
٣٥٤
٣٥٥
٣٥٦
٣٥٧
٣٥٨
٣٥٩
٣٦٠
٣٦١
٣٦٢
٣٦٣
٣٦٤
٣٦٥
٣٦٦
٣٦٧
٣٦٨
٣٦٩
٣٧٠
٣٧١
٣٧٢
٣٧٣
٣٧٤
٣٧٥
٣٧٦
٣٧٧
٣٧٨
٣٧٩
٣٨٠
٣٨١
٣٨٢
٣٨٣
٣٨٤
٣٨٥
٣٨٦
٣٨٧
٣٨٨
٣٨٩
٣٩٠
٣٩١
٣٩٢
٣٩٣
٣٩٤
٣٩٥
٣٩٦
٣٩٧
٣٩٨
٣٩٩
٤٠٠
٤٠١
٤٠٢
٤٠٣
٤٠٤
٤٠٥
٤٠٦
٤٠٧
٤٠٨
٤٠٩
٤١٠
٤١١
٤١٢
٤١٣
٤١٤
٤١٥
٤١٦
٤١٧
٤١٨
٤١٩
٤٢٠
٤٢١
٤٢٢
٤٢٣
٤٢٤
٤٢٥
٤٢٦
٤٢٧
٤٢٨
٤٢٩
٤٣٠
٤٣١
٤٣٢
٤٣٣
٤٣٤
٤٣٥
٤٣٦
٤٣٧
٤٣٨
٤٣٩
٤٤٠
٤٤١
٤٤٢
٤٤٣
٤٤٤
٤٤٥
٤٤٦
٤٤٧
٤٤٨
٤٤٩
٤٥٠
٤٥١
٤٥٢
٤٥٣
٤٥٤
٤٥٥
٤٥٦
٤٥٧
٤٥٨
٤٥٩
٤٦٠
٤٦١
٤٦٢
٤٦٣
٤٦٤
٤٦٥
٤٦٦
٤٦٧
٤٦٨
٤٦٩
٤٧٠
٤٧١
٤٧٢
٤٧٣
٤٧٤
٤٧٥
٤٧٦
٤٧٧
٤٧٨
٤٧٩
٤٨٠
٤٨١
٤٨٢
٤٨٣
٤٨٤
٤٨٥
٤٨٦
٤٨٧
٤٨٨
٤٨٩
٤٩٠
٤٩١
٤٩٢
٤٩٣
٤٩٤
٤٩٥
٤٩٦
٤٩٧
٤٩٨
٤٩٩
٥٠٠
٥٠١
٥٠٢
٥٠٣
٥٠٤
٥٠٥
٥٠٦
٥٠٧
٥٠٨
٥٠٩
٥١٠
٥١١
٥١٢
٥١٣
٥١٤
٥١٥
٥١٦
٥١٧
٥١٨
٥١٩
٥٢٠
٥٢١
٥٢٢
٥٢٣
٥٢٤
٥٢٥
٥٢٦
٥٢٧
٥٢٨
٥٢٩
٥٣٠
٥٣١
٥٣٢
٥٣٣
٥٣٤
٥٣٥
٥٣٦
٥٣٧
٥٣٨
٥٣٩
٥٤٠
٥٤١
٥٤٢
٥٤٣
٥٤٤
٥٤٥
٥٤٦
٥٤٧
٥٤٨
٥٤٩
٥٥٠
٥٥١
٥٥٢
٥٥٣
٥٥٤
٥٥٥
٥٥٦
٥٥٧
٥٥٨
٥٥٩
٥٦٠
٥٦١
٥٦٢
٥٦٣
٥٦٤
٥٦٥
٥٦٦
٥٦٧
٥٦٨
٥٦٩
٥٧٠
٥٧١
٥٧٢
٥٧٣
٥٧٤
٥٧٥
٥٧٦
٥٧٧
٥٧٨
٥٧٩
٥٨٠
٥٨١
٥٨٢
٥٨٣
٥٨٤
٥٨٥
٥٨٦
٥٨٧
٥٨٨
٥٨٩
٥٩٠
٥٩١
٥٩٢
٥٩٣
٥٩٤
٥٩٥
٥٩٦
٥٩٧
٥٩٨
٥٩٩
٦٠٠
٦٠١
٦٠٢
٦٠٣
٦٠٤
٦٠٥
٦٠٦
٦٠٧
٦٠٨
٦٠٩
٦١٠
٦١١
٦١٢
٦١٣
٦١٤
٦١٥
٦١٦
٦١٧
٦١٨
٦١٩
٦٢٠
٦٢١
٦٢٢
٦٢٣
٦٢٤
٦٢٥
٦٢٦
٦٢٧
٦٢٨
٦٢٩
٦٣٠
٦٣١
٦٣٢
٦٣٣
٦٣٤
٦٣٥
٦٣٦
٦٣٧
٦٣٨
٦٣٩
٦٤٠
٦٤١
٦٤٢
٦٤٣
٦٤٤
٦٤٥
٦٤٦
٦٤٧
٦٤٨
٦٤٩
٦٥٠
٦٥١
٦٥٢
٦٥٣
٦٥٤
٦٥٥
٦٥٦
٦٥٧
٦٥٨
٦٥٩
٦٦٠
٦٦١
٦٦٢
٦٦٣
٦٦٤
٦٦٥
٦٦٦
٦٦٧
٦٦٨
٦٦٩
٦٧٠
٦٧١
٦٧٢
٦٧٣
٦٧٤
٦٧٥
٦٧٦
٦٧٧
٦٧٨
٦٧٩
٦٨٠
٦٨١
٦٨٢
٦٨٣
٦٨٤
٦٨٥
٦٨٦
٦٨٧
٦٨٨
٦٨٩
٦٩٠
٦٩١
٦٩٢
٦٩٣
٦٩٤
٦٩٥
٦٩٦
٦٩٧
٦٩٨
٦٩٩
٧٠٠
٧٠١
٧٠٢
٧٠٣
٧٠٤
٧٠٥
٧٠٦
٧٠٧
٧٠٨
٧٠٩
٧١٠
٧١١
٧١٢
٧١٣
٧١٤
٧١٥
٧١٦
٧١٧
٧١٨
٧١٩
٧٢٠
٧٢١
٧٢٢
٧٢٣
٧٢٤
٧٢٥
٧٢٦
٧٢٧
٧٢٨
٧٢٩
٧٣٠
٧٣١
٧٣٢
٧٣٣
٧٣٤
٧٣٥
٧٣٦
٧٣٧
٧٣٨
٧٣٩
٧٤٠
٧٤١
٧٤٢
٧٤٣
٧٤٤
٧٤٥
٧٤٦
٧٤٧
٧٤٨
٧٤٩
٧٥٠
٧٥١
٧٥٢
٧٥٣
٧٥٤
٧٥٥
٧٥٦
٧٥٧
٧٥٨
٧٥٩
٧٦٠
٧٦١
٧٦٢
٧٦٣
٧٦٤
٧٦٥
٧٦٦
٧٦٧
٧٦٨
٧٦٩
٧٧٠
٧٧١
٧٧٢
٧٧٣
٧٧٤
٧٧٥
٧٧٦
٧٧٧
٧٧٨
٧٧٩
٧٨٠
٧٨١
٧٨٢
٧٨٣
٧٨٤
٧٨٥
٧٨٦
٧٨٧
٧٨٨
٧٨٩
٧٩٠
٧٩١
٧٩٢
٧٩٣
٧٩٤
٧٩٥
٧٩٦
٧٩٧
٧٩٨
٧٩٩
٨٠٠
٨٠١
٨٠٢
٨٠٣
٨٠٤
٨٠٥
٨٠٦
٨٠٧
٨٠٨
٨٠٩
٨١٠
٨١١
٨١٢
٨١٣
٨١٤
٨١٥
٨١٦
٨١٧
٨١٨
٨١٩
٨٢٠
٨٢١
٨٢٢
٨٢٣
٨٢٤
٨٢٥
٨٢٦
٨٢٧
٨٢٨
٨٢٩
٨٣٠
٨٣١
٨٣٢
٨٣٣
٨٣٤
٨٣٥
٨٣٦
٨٣٧
٨٣٨
٨٣٩
٨٤٠
٨٤١
٨٤٢
٨٤٣
٨٤٤
٨٤٥
٨٤٦
٨٤٧
٨٤٨
٨٤٩
٨٥٠
٨٥١
٨٥٢
٨٥٣
٨٥٤
٨٥٥
٨٥٦
٨٥٧
٨٥٨
٨٥٩
٨٦٠
٨٦١
٨٦٢
٨٦٣
٨٦٤
٨٦٥
٨٦٦
٨٦٧
٨٦٨
٨٦٩
٨٧٠
٨٧١
٨٧٢
٨٧٣
٨٧٤
٨٧٥
٨٧٦
٨٧٧
٨٧٨
٨٧٩
٨٨٠
٨٨١
٨٨٢
٨٨٣
٨٨٤
٨٨٥
٨٨٦
٨٨٧
٨٨٨
٨٨٩
٨٩٠
٨٩١
٨٩٢
٨٩٣
٨٩٤
٨٩٥
٨٩٦
٨٩٧
٨٩٨
٨٩٩
٩٠٠
٩٠١
٩٠٢
٩٠٣
٩٠٤
٩٠٥
٩٠٦
٩٠٧
٩٠٨
٩٠٩
٩١٠
٩١١
٩١٢
٩١٣
٩١٤
٩١٥
٩١٦
٩١٧
٩١٨
٩١٩
٩٢٠
٩٢١
٩٢٢
٩٢٣
٩٢٤
٩٢٥
٩٢٦
٩٢٧
٩٢٨
٩٢٩
٩٣٠
٩٣١
٩٣٢
٩٣٣
٩٣٤
٩٣٥
٩٣٦
٩٣٧
٩٣٨
٩٣٩
٩٤٠
٩٤١
٩٤٢
٩٤٣
٩٤٤
٩٤٥
٩٤٦
٩٤٧
٩٤٨
٩٤٩
٩٥٠
٩٥١
٩٥٢
٩٥٣
٩٥٤
٩٥٥
٩٥٦
٩٥٧
٩٥٨
٩٥٩
٩٦٠
٩٦١
٩٦٢
٩٦٣
٩٦٤
٩٦٥
٩٦٦
٩٦٧
٩٦٨
٩٦٩
٩٧٠
٩٧١
٩٧٢
٩٧٣
٩٧٤
٩٧٥
٩٧٦
٩٧٧
٩٧٨
٩٧٩
٩٨٠
٩٨١
٩٨٢
٩٨٣
٩٨٤
٩٨٥
٩٨٦
٩٨٧
٩٨٨
٩٨٩
٩٩٠
٩٩١
٩٩٢
٩٩٣
٩٩٤
٩٩٥
٩٩٦
٩٩٧
٩٩٨
٩٩٩
١٠٠٠

قال بعض النسخ ان يجب وذكر في بعضها ان كان قادرا على الحج فليحج انما استفيد
الترتيب من قوله عليه السلام ان اول نسكنا في هذا اليوم انى شئ ثم يحج ثم يحلق وضابطه رخص
وانما قدم الحلق لانه افضل وفي التقصير بعض التقصير ان يأخذ من رؤس شعرة مقدار
منه فله قوله تعالى ليقتضوا اتقوا الله لعلكم تتقون ثم انتم على ان تجعل الحلق على هذا القادر
فطاهر وان تمسك عليه وعلى كونه مرتبا على الذبح فكذا ذكر مرتبا على الذبح والحج اذا هما
المراد ان بقوله تعالى ويذكروا اسم الله وهم ولطفوا بالبيت العتيق وقد مر تفسيره ولا يقال
ان السارح امر بالطواف والا فلا يقتضيه الكبر فينبغي ان يكفي بالسوط الواحد لا بانفصال
اخذنا الكبر من حفسر السهم وهو فعله عليه السلام وفي مقدرات الشرع ينهى الى حالها
اليه الشرع قوله وقت الطواف ايام هذا الحج وذكر بقوله تعالى وذكرنا اسم الله للقول
ولطفوا بالبيت عطف الطواف على الحج والحج موقت بايام الحج فكذا الطواف يكون موقفا
بها لان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه واعلم ان اول وقت الطواف بعد دخوله الحج
من يوم الحج ولغره ايام التشرع كذا في شرح القدوري وذكر في المبسوط وقته ايام الحج
ولا يخرجه عن يوم الثلاثة وهما ليلة الفاط يوم القدر وهو اليوم الثاني من الحج والذكر
يقرون في ذكر اليوم من الحج والذكر والذكر والذكر والذكر والذكر والذكر والذكر
الحج ويوم النحر العام وهو اليوم الرابع وقبله ستة ايام تمضي في اربعة ايام وهي ايام الحج
وامام الشريفة فالاول نحره غير صغير والرابع تشرى لا غير والمتخللا نحر وتشرى وهذا
كما قيل ان ستة اشهر مضى في اربعة اشهر وهي ليلة حرم وليلة اشهر الحج واربعة اشهر شوال واذ
القطعة وذو الحجة والحج فاشهر من اشهر الحج والحج من الحرم وذو القعدة
وذو الحجة منها قوله صلى الله عليه وسلم في هذا ان السعي الواجب الحج موضع عقبة طواف
الزيارة لانه هو الدكن فينبغي واما طواف القدوم وهو سنة فلا يتبعها ما هو الواجب الا انه رخص
له في تقديمه على وقته تخفيفا وتيسرا لان يوم الحج على الحاج اعلا لا كثيرة فلو وجب عليه السعي لم

المشقة فاذا رخص سعى عقبة طواف القدوم لا يعيده في يوم الحج واذا لم يترخص بفعله
في موضعه قوله لان احباب الشئ لا يقتضيه التكرار لما عرفت ان من مر لا يقتضيه التكرار
والوجوب بالاحباب يكون ومن احاب بالامر ومن مر لا يقتضيه التكرار فلا يكون السعي مكررا او
هذا لان السعي ان ثبت بقوله عليه السلام ان الله تعالى كتب عليكم السعي فاسجروا فطافوا وان ثبت
بقوله تعالى ان الصفا والمروة من شعائر الله فهو بمنزلة من مر اذ من خبار جاد محرم من مروا
الصلوة والزكاة فانها تكرر لان الشرع يعلق حرمها بنسب تكرارها بالاحباب وقد عرفت
في اصول الفقه قوله فاذا طاف حله النساء اي الحلق السابق لا بالطواف لان الحلق
هو المحلل لان ما اخر عمله في حق النساء الى وان الطواف في هذا لان الطواف كمن اراد كان
الحج والحلل عن العبادات انما شرع بها عوجب لظهور تلك العبادة كالحلق والسلام بها ما هو كمن
فيها قوله وهذا الطواف هو الواجب بربيه المفروض كما ذكرنا في قوله الحج والذروة والحجة
في تنكف بالدم كالحلق قال شيخنا رضي الله عنه يعني اذا حلق قبل ايام الحج تحب الدم
فكذا اذا طاف الطواف لما ان كل واحد منها وحده في غراوانه وفي هذا الفرق بين التقديم والتأخير
قال العبد الضعيف ويحتمل وجه اخر وهو انه اذا طاف الحلق عزانا من الحج تحب الدم عنده خلافا
لها لما ان الحلق موقت بالزمان عنده خلافا لها ففاسر المختلف على المختلف ومثله كبير
ثم يعود الى هنا اي من حكمة قوله بتدري بالتي المسجد وهذه الحجة اربعة اشهر من الاولى لانها
اول حجة من الحمار الثلث التي تستقبلك وحمة الدنيا لهذا المعنى وحمة القصوى لانها اقصى
للحمار من حكمة والحجرة التي على المسجد فالحج حجة حية وقوله والوقوف عقبة كل روى بعده
رمي فقف عند الحجرة الاولى والوسطى دون الثالثة وهي حمة العقبة ثم تمسك بقوله عند المقامين
وهو مطلق يحتمل الاول ليس يحتمل من حرمين ويحتمل من ولي والثالثة لكنه روى ان الله عليه السلام وقف
في الحجرة الوسطى اكثر مما وقف في الحجرة من ولي ولم يقف عند حمة العقبة قوله منها عند المقامين
عند الحرمين ذكر في بعض النسخ عند مدون الواو وفي بعضها مع الواو فان كان الرواية مع الواو
فالمراد من المقامين عرفات ومزدلفة

وان كانت يدونها فاما منه المقامان اللذان عند الحرمين وفي المبسوط يدون الواحد
 الصحيح هذا **م** رمى الحمار الثالث اي المواضع التي ترمى فيها كذا في المغرب والمجاصل ان
 ايام الرمي اربعة **م** وللعوم الحج ويوم فيه عمرة العقبة لا غير بله ايام من التشرق وفي هذه الايام
 الثلاثة رمى الحمار الثالث في كل يوم واول وقت الرمي يوم النحر من وقت طلوع الفجر الى غروب الشمس
 وفي الثاني والثالث انما يدخل وقت الرمي حين ينزل الشمس في الرابع كذلك عند ما وعند اى
 جنيفه **م** الله يحوز قبل الزوال وعدد الحصبات في الايام سبعون سبعة لليوم **م** ولواحد
 وعشرون لليوم الثاني وكذا الثالث والرابع النفر الاحمر والنفر الاول الاحمر في اليوم
 الثاني من ايام التشرق والنفر الثاني المكث الى آخر ايام التشرق حتى رمى الحمار كلها كذا قاله
م مام طهير الدين **م** الله قوله تعالى من تعجل منكم فاعجل **م** النفر واستعمل النفر
 تعجل واستعمل حيان مطاوعين مع عجل ومتعجلين والمطاوعة اوفى لقوله تعالى
 ومن تاخر كذا في الكشاف ومعنى **م** اي من نفر بعد ما رمى الحمار الثالث في اليوم الثاني من ايام التشرق
 فلا اثم عليه ومن تاخر فلا اثم عليه اي ومن اقام حتى رمى في اليوم الثالث من ايام التشرق فلا اثم
 عليه وفي قوله فلا اثم عند التعجل والتاخر دليل على انه مخير فيها كما انه قيل تعجلوا او تاخروا
 فان قلت ليس التاخر بافضل قلت بلى ويحوز ان يقع التحير بين الفاضل والمفضول
 كما خطر خيرة المسافرين للصوم ومن فطار وقيل ان هذا الحاحلية كانوا فريقين منهم من جعل
 المتعجل آثما ومنهم من جعل المتأخر آثما فورد القرآن نفى المأثم عنها لمن اتقى اي **م** لا التحير
 ونفى المأثم عن المتعجل والمتأخر **م** حل الحاح المتقى معي معاصي الله تعالى قوله لا تلو
 تركه يحوز ان تركه لما كان حايضا من هذا الوجه يشبه النوافل فلا يكون موقفا او عالما
 طهر اثره التحصيف في حق الترك لان بطر في حوازه في وقت كل ما اولى او نقول لما خفف
 الرمي في هذا اليوم بسبب حواز الترك فوجب ان يكون ما قبل الزوال وقتا للرعي فيه قياسا على يوم
 النحر **م** خفف جكم الرمي في يوم النحر من حيث انه شرع فيه رمي عمرة العقبة لا غير وما ذكره استبحان

وما قاله قياسا في يوم رمي فيه الحمار الثالث فلا يحوز الا بعد الزوال كاللثاني والثالث الثقل بفتح
 القاف والثاء **م** حجاج المسافر واهله والمغني في المسئلة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال المني حيث رجليه
 فاقض طاهره ان تقدم رجلاه بمنزلة خروجه بنفسه وخروجه بنفسه مكروه فكذا هذا اصل هذا
 مسئلة **م** ان جلف لا يسكن هذه الدار يخرج منها بنفسه وترك اهله ومتابعه فيها حيث **م**
 نزل المحصب ما موضع بقر مكة يقال **م** بطح وبني ارض ذات حصا والتحصين الزوال
 ثم ذكر في شرح اني نصر البغدادى رحمه الله التحصين فسكوذا كوفي المبسوط التحصين سنة عندنا
 حتى لو تركه يصير مهنيا وقال الشافعي رحمه الله انه ليس بشئ لنا ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم نزل
 بابطح اراة للمشركين لطيف صنع الله تعالى به لما خصه من الفتح والنصر اهان للمشركين
 فليكون الزوال سنة وما ذكر في الكتاب وما هو قوله التحصين ليس بشئ يخالف ما بين الروايتين
 ويجعل ان اراد بقوله ليس بشئ اي ليس بشئ مكروه فليس بشئ عهده بالبيت الطواف يحوز مرفوع
 لغيره الطواف ويجوز عكسه ايضا **م** ثم يعود الى اهله **م** فروع من الحج ولم يبق عليه
 شئ من افعال الحج فان شاء اقام وان شاء عاد الى اهله وما لبعض مشايخنا معهم الله سبحانه
 ان ياتي الباب ويقبل العتبة وياتي الملتزم وهو ما بين الحجر والباب فيلزمه ساعة سبكي
 يشبه ما سار الكعبة ويلصق خده بالجدران ثم ياتي ركنه فشر من مائة ويصت منه على يده
 ثم ينصرف وهو عشي ورآه ووجهه الى البيت منبا كيا متجسرا على راقب البيت حتى يخرج من
 المسجد وهذا اتمام بيان تمام الحج الذي رآه رسول الله صلى الله عليه وسلم من حج هذا البيت فلم يرفث
 ولم يفسق فخرج من ذنوبه كيوم ولدته امه **م** قوله **م** لا تترك شيئا واجبا وانما ترك سنة
 والسنن اذا كانت لا يقصر ولا يحلها شئ كما في الصلوة **م** وهذا سان اول الوقت
 ان الطاهر من حازه صلى الله عليه وسلم عدم تاخير الوقوف مع انه معظم اركان الحج وفيه ترك
 سنة سداية التي من وجبة قوله صلى الله عليه وسلم من وقف بعرفة فقد تم حجه التمسكه ان تمام الحج
 متعلق بمطلق الوقوف سواء وجد عن قصد او غير قصد والمجتاز لا يخلو عن قليل وقفة **م** لا
 يوجد ذكر من الخطوتين طاهرا على ان المسير

بجهد الهدى فغلبه صام ثلثة ايام في الحج اي في وقتها واشهره ما بين حرام العمره والحرام
وان صامها اي السبعة بعد ما مضى امام القشوق **قوله** لان قوله اذا رجعت للترفيه القياس
يقضي ان يودى هذا الصوم مكة لا يبدل عن الهدى وان يكون مكة الا ان النقص رد على هذا
الوجه ونحن نعلم انه ورد للترفيه والتخفيف لان الصوم في وطنه اليسر واشهد لترفيه عمره
انه قامة فاولم يحرم عاد على موضوعه بالنقص لا يقال انه معلق بشرط الرجوع الى اهله والمجان
بالشرط لا يسبق بشرط لا نه معلق بالرجوع مطلقا فنحن ان يكون معناه رجعت عن افعال الحج
اي فرغتم عنها وتجهزتم الى الوطن فالحج على ما هو الا انه قد سبق ذكره والفرغ سبب
الرجوع فاستعير الحكم بسببه على ان التعليل بالشرط لا يوجب العدم عند العدم الا ترى ان الصوم
حق المسافر معان بشرط ادراك عدة من ايام لغير قوله تعالى فمن كان منكم مريضا او على سفر فعدة
من ايام لغيره انه لو صام في السفر يجوز هكذا هذا قولهم لم يحرم ابتداء الصوم اي ابتداء الحج في الحج
مطلقا المعرف بالمعهود في هذا دفع من شكك او موافق يقال ينبغي ان يحرم اذا صام في التمتع القابلة
في هذه الايام لا نه قال في الحج مطلقا فقال في الحج المعرف بالمعهود دفعا لهذه الشبهة فيهم صار
وافضا لعمرة بالوقوف فيه اشارة الى انه لا يصير لافضا بمحذور التوجه وهو الصحيح من مذهب
الحنيفة رحمه الله والقياس ان يصير لافضا جبر توجبه لان التوجه الى عرفات من مقدم الوقوف
فيجب بحقيقته كالسعي الى الجمعة محض بحقيقته اذ اية في حق استفاض الظهر وجه تركه بحسن وهو
ان الموجب للارتفاع منها صيرورة ركن الحج مودى حتى يكون بعده بناء العمره على الحج
هذا نفس التوجه لا يحصل وهناك الموجب لرفض الظهر المنافاة بين الظهر وبين الجمعة والسعي
من خصايتها فاقم مقام الشروع في حق ارتفاع الظهر به **قوله** وعلمه دم لرفض العمره لا نه
خرج منها بحد صحة الشروع فيها قبل ادائه على فله من الدم اعتارا بالانحصار **قوله** لو جرد
الشروع فيها دليل لوجوب القضاء ووجوب الدم على ما ذكرنا والله اعلم
ما **التمتع** بدار او لا بالمفرد لان

القارن انما تعرف بعد معرفته حله ثم القرآن لا نه افضل من التمتع قيل التمتع الترفيع اذ
النكس في سفر واحد من غير ان يعلم باهله منها المما حيا واما امام الصحيح وهو الزول
في وطنه من عرفقا وصفه حرام وذكر انما يكون اذا لم يسبق الهدى حتى اذا ساق الهدى
فالما لا يكون صحيحا عند ابي حنيفة واني يوسف عمها الله وقال محمد رحمه الله ليس ضرورة
صحة الامام كونه جلاله **قوله** ويحلون او يقصر وهذا بخلاف القارن فانه اذا طاف وحج
للعمره لا يحل بل يوجب الى ايام النحر لا نه محرم بالحج حال ما يفرغ من العمره فلو حل وحج حائيا
على اعرام الحج بالحل والنجاية على حرام بالحل حرام وتاخير الحل غير موقوف **قوله** وتقيم
مكة حلالا هذا الذي ذكره ليس على وجه الشرط لكن معناه اذا اراد ان يقيم بالحج من عامه
فلينظم حلالا الى وقت اعرام الحج **قوله** فاذا كان يوم التروية لعمره هذا سان لغزوت
بحرام اما لو قدم على هذا اليوم حاز وما افضل وانما جعل هذا اليوم لغزوت من حرام لا نه
اول ما سدد فيه ما فعل الحج فلا يجوز تاخير حرام عنه **قوله** لعمره بالحج من المسجد اراد
نه المسجد الحرام والشرط ان يحرم من الحرم اما المسجد فليس يلزم **قوله** وفعل ما يفعله المفرد
بالحج لا نه مودى للحج لا نه الا انه يرحل في طواف الزيارة ويسعى بعده لا نه هذا اول طواف
له في الحج بخلاف المفرد لا نه قد سعى مرة في طواف النجاة حتى لو كان هذا التمتع طاف وسعى
قبل ان يروح الى مناهم يرحل في طواف الزيارة ولم يسح تقلد الهدى ان يحل
يعنى البعير قطعة نعل او مزادة ليعلم انه هدى وتفسيره شعار ان يضرب في احد جانبي
سنام به بل بآبرة او سنان حتى يخرج منه الدم ثم يلبس سنام البعير بذلك اي يمشي في كل اشعارا
لا نه جعل ذلك علامة ليعلم الناس انه قربان لله تعالى وبه شعار مودى علام كذا في المبسوط
قوله وروي شعار في ثوب ثار روى ليرى على الله الام صلى الله عليه وسلم الخليفة بكنتين ثم دعا
بدنه فاشعرها وسكت دمه بيده والجوات له انه سكت دمه بدنه مذبوحة **قوله** وقد نفي
عنه قال النبي صلى الله عليه وسلم لا بقره الا لما كلة وني يفتح الكاف ليكون موضع
لا كل وروي ضمها اي لا كل

ففيه طواف وسعي إلى للعمرة لقيام المبغى للإجرام لأن سوق الهدى مستعمل في التحلل والله أعلم
من ساق الهدى فليس له أن يجزئ لأن لسوق الهدى تأثير في إثبات جرمه وكان له أثر في
استدامة جرمه أيضا بل أولى لأن البقاء أسهل قوله وعليه دم أي دم التمتع وهو
دم الشكر لا دم التقدم لأن التقدم ليس بخاتمة بل هو أفضل لما فيه من المسارعة وهذا
ومهم فيه بعض الفقهاء فقد ذكر في الزايد وعليه دم لا تركابه ما هو محظور لجرمه وقد صرح
في الهداية أنه دم التمتع وإليه مال الوصير الغدادي ذلك لمن لم يكن أهله حاضرا للمحرم
ذلك المشاورة إلى التمتع وحاضر المسجد الحرام من كان داخل الميقات وما بعدها إلى مكة
ولم يكن ساق الهدى قتيده لأنه إذا ساق الهدى لا يبطل تمتعه عندهما خلافا للمحرم الله
ومن تمتع بالعمرة لفظ المحصر ومن لم يحرم وهذا أوضح قوله والنسك حرام أي تمام النسك
ففيه اختلاف الوقت لأن من شرط صحة التمتع إذا كان النسك في شهر الحج فإذا وجد في شهر
الحج فقد وجد فيها تقدرا لأن للاكثر حكم الكل إذا وجد أكثر العمرة في غير أشهر الحج فلم يجز
في أشهر الحج لا تحقيقا ولا تقدرا لأنه لما كان شرط التمتع أن يكون النسك في أشهر الحج لاجتماع
إلى هاتين أشهر الحج فشرع في بيانها الحج أشهر معلومات قاله العباد له وغيره مثل قولنا ثم لا بد
من ضاوة في رواية إذا الحج أفعال فلا يكون أشهر أفقيل معناه الحج في أشهر وهو فعال إنما يقع في خمسة
أيام فعلم أن المراد به إجماع الحج في شهر وقيل وقت الحج أشهر معلومات فإن قيل ما فائدة
الوقت قيل فائدة أن فعال لا يجوز أن يتقدم عليها وإن قدم جرم عليها يكره فإن قلنا
كيف كان الشهران وبعض المأثرت أشهر قلنا اسم الحج بشرطه ما ورد أو الواحد يدل
قوله تعالى فقد صغت قلوبكما وقيل نزول بعض الشهر منزله كله كما يقال أنتكسني كذا أو أناراه
في ساعة منها وإذا حاضرت عند جرم ذكر في الهداية عند الوقوف وصحح الشيخ رحمه الله الإجماع
عنه الله قوله عند جرم لأن عتسالا للإجرام لا للصلوة فيكون مفيدا قال المطهر في
عقر اللقاة بالسيف ضرب قوائمها وبغير عقير والحج عقرى وفي حديث صفية عقرى حلق
على فحل صفيتان للمرأة إذا

وصفت بالشؤم وقيل ألف للوقوف وسود عا بقطع الرجل والجلق وعن أبي عبد
عفر جسدها وأصيبت بداء في حلقها وقيل يقال للامرأ الذي تعجب منه عقرى حلقى لأجابتنا
أي ما نعتنا من الرجوع أفاضت أي طائف طواف الزيادة لأن طواف الزيارة يسمى طواف فاضة
باب الجنائيات قد تم أحكام المجرمين فبدأ بما يعثر بها
من العوارض كالجنائيات وما حصار والفوات والجنائيات جمع جنابة تسمية بالمصدر
أصله من حنى الثمر ذكر الكفارة مجازا حيث ذكر الطيب مطلقا من غير تقييد بعضود وعضو
ثم شرع في بيان هذا المحل فقال إن طيب عضو أو كاملا فعليه دم ثم وثم إلى الغرة وهذا باب
المختصر أن يذكر في أول الكتاب أو الباب فولا جامع لما يشتمله الكتاب كذا قاله الشيخ رحمه الله
بدر الدين رحمه الله قوله تمام الطيب عادة وإذا كان الطيب تاما عادة كان ارتفاعا
كاملا فيكون جنابة كاملة فحب عليه الدم قوله لأنه ناشئ محظور لجرمه لأن المجرم ممنوع
عن الطيب وما منع منه إذا فعله دخل سببه النقص لجرمه وبما حصل أن نقايص الحج
تجبر بالدم كمنقايص الصلوة تجبر بسجود السهو وقوله عضو كاملا مثل الرأس الساق
والجنابة متكاملة عند تكامل الاستمتاع فيستحب عليه كمال الموجب وهو الدم ثم وأحد الدم
يتأذى بالشاة في جميع المواضع الألفي موضعين من طواف الزيارة جنبا ومن جامع
بعد الوقوف فإنه لا يجوز فيها إلا البدن والصدقة المطلقة التي هي غير مقدرة في الإجماع
نصف صاع من ثمر إلا ما يحب يقتل القملة والجراحة فإنه يطعمه مائتا قوله لتمام الجنابة
عادة لأن من ناسن يلبس في اليوم ونزع في آخر اليوم وبعد ذلك استمتعا كاملا فعليه الدم
ففيه لأن من الناس من لا يحلق الكثر من الريح كالعباسية والاندراك وكثير من أهل ثمة يحلقون
ريح المقدم ويدعون ما ورا ذلك وفي العرب عادات مختلفة في حلق الرأس يلبس قدر ربح الرأس
ولا نعم الجميع فيكون حلق الريح مقصودا لنيل الراحة والريشة فاقم مقام الكراخا طاف فيه
تعالى فمن كان منكم مريضا أي ممن كان مريضا يحوجه إلى الحلق أو به أذى من راحه وهو القمل أو
الجراحة فعليه إذا حلق قد يه من صلام

ثلاثة ايام او صدقة على ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع من تين او تمر او شعير او شاة كذا
في الكشاف ووجه استدلال بالنص ان الدم من احدى الوصلات اذا جلى الرأس بعد
ان يكون في غير حالة العذر واحدا بعينه كالاداء مع القضاء في حق المسافر كذا قاله شيخنا
الله ويحتمل ان يكون وجه التمسك من حيث ان الخلق مضمون في النص والنقوض في حالة العذر
ثم انه اذا جلى الدم بعد تخرجه من الاشياء الثلاثة كما لو جلى الكرم فاعلم ان جلى الدم
كجلى الكرم اذا انصرف في حق الكرم فكذلك الحكم فيما اذا جلى غير عذر مساوي للدم الكرم
فوجه الاستدلال ان زيل الشعث وهو من قضاء التفث ذكر في الكشاف قضاء التفث قص الشارب
وسر نظار ونقش بظ والاسخداد والتفث الوسخ والمراد به قضاء ازالة التفث وانه
تعالى ما اباح ذلك للمحتاج الا بعد الفراغ من الحج بقوله تعالى ثم ليقتضوا تقمهم ثم انه لم يبق
بقوله انه زيل الشعث اجزا عن غسل مثلا فان فيه ازالة الشعث وليس فيه قضاء التفث
فقال في ازالة الشعث وقضاء التفث فكان كجلى الرأس في هذا ان الطفر تولد من دوى
ويمنو ولا يتألم الانسان نقطه فصار كالشعر في وان قص اقل من خمسة اظافر
فعليه صدقة معناه بعد بكل طفر صدقة نصف صاع من حنطة ولا يقال سعى ان حب الدم
يقص اظافر بل اقامة للكرام ان قص اظافر يد واحدة انما وجب الدم
انه كل الحناية لان محل الحناية اليدان والرجلان بل انه ربع محل الحناية والربع ملحق
بالكرام فبني كان في نفسه ملحقا بغيره اني يلحق اكثره به لانه لو حاذ ان يلحق اكثره لحاذ
ان يلحق اكثره به فوردى الى حاله متناهي فوجه الاستدلال ان في غير المقصود من الغرة
بيان ان الربع انما يلحق بالكرام اذا كان يودي معنى الكرم وهو معنى الذممة وهو ارتفاع ومنها
يودي معنى الكرم لانه يشينه ولا يزيده ولا يرتفع به لانه يزداد في بقصر العضد وارتفاع
فوجه وان شاء صام ثلثة ايام وكان سعي ان يصوم ستة ايام لان من صام ان طعام كل مسكين
مقابل يوم كافي في الفدية في حق الشيخ الفاني وكما في كفارة الظهار وكفارة قتل الصبي

الا ان النص يلزم صوم كل يوم في باب الخلق بطعام مسكينين في جراء الصديق بل صوم كل يوم بطعام
مسكينين لانه قال في هذا كذا صياما فاتبعا النص البسومة القدر من الحجرتها فتساقط
والمراد من هوام الرأس في حديث كعب القمل والفسك الدسحة كذا في المغرب فوجه الاستدلال
ولا فسوق ولا جلاء في الحج قبل الرقصة جميع ما حاءت الرحا الى النساء وجميع اهل العلم
ان المحرم لا يجوز له ان يقتل امراته ولا عسها بشهوة ويوجبون على من فعل ذلك ما كذا في شرح
التاويلات وقال الشيخ في عام بدلا الدين رحمه الله الرقصة في نفسه متعدد من حيث البقيل
والسرم للجناح ومن ضرورة تعدد هذا تعدد الجزاء ففي النص البقيل الدم وفي الجناح ان كان
قبل الوقوف الفساد ووجوب الشاة وان كان بعد الوقوف البدنة كما تعددت جزية عند
تعدد الجنائيات في قوله تعالى انما جراء الذين يحاربون الله ورسوله وعلى هذا التاويل القيلة
والملكسة يحظرون حرام بعادة النص على ما قالوا ان المراد من الرقصة للجناح او ذكر
لجناح بقول النص في على حرمة الوطى فحرم دواعيه كافي في عنكاف قوله فسد حجه وحي
من الفساد النقصان الفاحش لا البطلان قوله ومعنى في الحج كما مضى من لم يفسد حجه
لان لعوام الحج لازم على معنى انه لا يمكن الخروج من حرام والا لا لافعال بخلاف الصلوة
فانه يخرج عن لعوامها كما فسد لان الله تعالى قال يا ايها الذين امنوا لا تتحلوا شعاب الله التي هي
ولا امير البيت المحرام ووجه نزول في محرمي اليمن وبهم مشركون لو ميذوق قد روى عن حماد بن
الصحابه رضي الله عنهم انه قالوا لمضى في الحج فوجه الاستدلال ان عن عباس رضي الله عنهما فانه
روى عنه انه قال اذا جامع قبل الوقوف بعرفة فسد نسكه وعليه دم واذا جامع بعد الوقوف بعرفة
فقد تم حجه وعليه بدنة ولا يقال سعى ان يفسد الحج ما قبله والملكسة كما يفسد بالجناح
لانا نقول فساد النسك بالجناح عرف بالاثرومي حناية متناهية في هذا الباب فلا يلحق به
به كالجود والكفارة فوجه وان جامع بعد الخلق هكذا وقع في عامة النسخ والهداية وشرح
المختصر وفي بعض النسخ قبل الخلق ومثل هذا ذكر في الزاخر فان كان الرواية قبل الخلق فقوله

انه محرم بعد اى حد الوقوف ان كانت الرواية بعد المخرج مؤخر شهر والاطهر فقوله لا يترك
بعد الخلق لمقاء لعزاه في حق النساء دون لبس الخيط وما اشبهه الى ان يطوف في كفاية
دون كفارة الحج فكان ينبغي ان يحمله بدنة كما حرم بعد الوقوف قبل الطواف الا ان العبرة سنة
والحج فريضة فكان كفارة لها دون كفارة الحج ورد الفارق بين الناسى العام في الصوم
ارادته قوله عليه السلام ثم على صومك فانما اطعم الله وسقاه فقه فقط مشتبه فان الناسى
في ترك التسمية دون الذكر الا ان يقال انه في معنى الصوم باعتبار انه لا يذكر له وهذا الان
النسيان حائز المواجهة عند اهل السنة خلافا للمعتزلة لكنه يعذر اذا لم يكن له ذكر
ولا يعذر اذا لم يكن له ذكر **فصل** الاصل فما ذكر بعد هذا من المسائل ان كل طواف
به عادة تركه او اكثر كطواف الزيارة والعمره فانه يحق له الدم وكل طواف بالبيت
تركه او اكثر ويقوم الدم مقام كفه او اكثر كطواف الصدقة في تركه اقله ولا
يحق الدم واصل الخبر وموان طواف المحدث معتد عندنا وعند الشافعي رحمه الله غير معتد به
لقوله عليه السلام الطواف صلوة يعني حكمه حكم الصلوة فيشترط له الطهارة فيه كما في الصلوة ولنا
قوله تعالى ولتطوفوا بالبيت الحقيق ليس الا الدوران حول البيت فمن قيده بشرط فقد زاد
على النص الحديث مجعول على اشتراط الطهارة للحال لا للحواشي لا يصير ناسخا للحديث
كيف يقال انه بمنزلة الصلوة وهو يودى منحرفا عن البيت وبما حقه الكلام ولا يشترط طهارة
المكان والثوب ثم الطهارة واجبة وقيل سنة وفي محاب الدم عند تركه دليل على وجوبه
ومن طاف طواف القدوم محدثا فعليه صدقة الى غيره ذكر في شرح الطحاوي لم تركه لا وجوب
شيء وذكر في بعض اصحاب ان تركه بحد الصدقة فان قيل ما ذكر من التعليل يشير الى انه لا يحق
اذا اتى به محدثا انه لما كان تركه بوجوب شاة فاما ان توجب صدقة كما ذكر في بعض اصحاب او
لم يجب بوجوب شيئا كما ذكر في شرح الطحاوي وايا ما كان ينبغي ان لا يجب بالحديث سى لانه يودى
الى التسوية بتركه ومنه تبيان به محدثا وقد قال المحدث دون الترك او يودى الى ترجيح التبيان
به محدثا على تركه وهذا افسد قيل

قيل اذا تركه فقد ترك ما وسنه فثبت الصدقة لانه اذا وجب الدم تركه يلزم التسوية بينه وبين طواف
الصدور وهو واجب اما اذا اتى به محدثا فقد دخل نقضا في طوافه وهو واجب لانه لو وجد الصدقة كما اذا طاف
طواف الصدور محدثا وهذا لان طواف القدوم وان كان سنة لكنه يصير واجبا بالشروع الا ترى ان طواف
التطوع بجانه هكذا فكذا هذا ولا يقال ان الدم في الحج بمنزلة سحرة السهو في الصلوة ثم لا فرق بين القصر
والنفل فيسعى ان يكون كذلك في الحج الجبرidon الدم مشروط وهو الصدقة فمكن اطهار التفات
فيه تحلات الصلوة لان الجبرidon سجود السهو غير مشروط في وان طاف جنباً فعليه بدنة لا في
لغاية الخشع للحدث الا ترى انه تمتنع عن قراءة القرآن ودخول المسجد متى كان الخشع بلحقة بالمعذور
وجه بمنزلة الفرق في الثوب ان كان يسيراً لا يحمله كالحال وان كان فاجتنب محمله كالحال كمن وجب في
وهو فضل ان بعيد الطواف لجبرidon ما هو من جنبه في بعض النسخ فعليه ان يعيد ولا يلزم الا إعادة في
الحدث استحيانا وفي الحنابلة ايجابا اطهارا للتفاوت في حيث انه صلوة لا يجوز ومن حيث انه ليس
بصلوة يجوز فقلنا ان الطهارة شرط الكمال فلهذا كان من فضل ان يعيد في ومن طاف طواف الصدور
محدثا فعليه صدقة فان قيل سعى ان يحق الدم لئلا يودى الى التسوية بين طواف الصدور وهو واجب
وبين طواف القدوم وهو سنة قلنا لو اوجبنا الدم يلزم التسوية بينه وبين طواف الزيارة وهو
فرض لا نالوا جنبنا الشاة هنا يلزم التسوية بينه وبين ما اذا طاف للصدور جنباً ولا يقال سعى ان
تعد البدنة فيما اذا طافه جنباً كيلا يلزم التسوية لا نأقول لو اوجبنا البدنة هنا يلزم التسوية
شدة من طواف الزيارة في بقي محرماً في طوفها لانه لم يأت بالركن فصار كانه لم يطف شيئا و
الدم لا يقوم مقام الركن فبقي محرماً على جاله وهذا لان الركن في الطواف عندنا اربعة اشواط
وما زاد عليه الى سبعة واحبة وقال الشافعي رحمه الله الركن سبعة اشواط حتى لو ترك خطوة من الشوط
لاخبر فانه لا يحزبه ولا يقوم الدم مقامه وقاسه على الصلوة ونحوه نقول ان المنصوص الطواف بالبيت
ولا ينقض طاهره التكرار الا انه من غير نول الله عليه السلام قوله وفجلا نقدر الكمال الطواف سبعة اشواط
نحتمل ان يكون ذلك التقدير تمام ونحتمل ان يكون ذلك التقدير للاتمام ونحتمل ان يكون للاعتدال فثبت
منه القدر المتيقن وموان تحصيل ذلك شرط من تمام

ولين كان شرطه عند اد يقوم به كثر مقام الكل للترجح حادثة الوجود على حادثة النقص وقال الشيخ رحمه الله
خواهر زاده رحمه الله تعالى في الطوائف مفسرة من وجه محتمل من وجه لا في العمل بها كمن غير بيان لان من غير النظم
وان كان محتمل الكل ان مطلقه منصرف الى ما دون وجهه من حيث ان محتمل الكل فيقول الشوط الواحد
ثابت بيقين وما زاد على ذلك محتمل ان يكون فعله عليه السلام بيانا ومحتمل ان لا يكون سائنا فيجعلناه سائنا
في حق النصف غير بيان في حق النصف علاما لاجتماعين فالنحو هذا القدر وموارد اشواط بالآلة وما زاد
على ذلك يكون سائنا واجبا لانه واظب عليه بخلاف الصلوة فانها محتملة من كل وجه وقيل عرف كون الطوائف
سبعا بالسنة وعرف كون الطوائف اربعاً بالخبر المتواتر في ذلك الدليل على انه ليس بفرض انها اجتناب الى اعادة
هذا مع قوله لان دليل الفرضية الكتاب والسنة المتواترة ولم يوجد لان ذلك احتياج بلا دليل ولو لم يكن
وان كان محتمل عند البعض للناس في اجتناب الى اعادة الدليل على نفي فرضية قوله الا ان النبي عليه السلام
سعى لاقامة الدلالة على انه وصي من النبي عليه السلام معي من الصفات والمروءة وساقاة تبدو وان لا يضرب
ميزره وكان يقول انها الناس كتب عليكم السعي فاسمعوا ففعل النبي عليه السلام اذا كان مقروفا بالامر لا بدوله
يذكر على الوجوب مع انه قال خذوا بعني مناسككم في ذلك ومن افاض بعنه من عرفه قبل الامام ذكر القدر في
في شرحه فان دفع احد قبل الامام وقبل غروب الشمس فمضى حتى جاز عرفه قبل ان يدفع فعله دم وذكر في
شرح الطحاوي ومن دفع بعنه ودفع منها قبل الغروب فعليه دم فهذا يدل على ان المراد من قوله افاض قبل
من امام اي قبل الامام وقبل غروب الشمس ببيان ان المراد من دفعه الى الغرابة ان دفع حتى دخل
الليل ولم يمسك الحديث من وجهين احدهما انه وقف الى الغرابة فيكون واجبا لقوله عليه السلام تنسكوا تنسكوا
والثاني انه تم كلامه بقوله من ادرك عرفه بليل فقد ادرك الحج اي وقف وقوله هذا القول فيكون استدلالا
بالقول والفعل لا باحدهما في قوله تمام الحج فعرفنا انه لا يتم الا به وكان ينبغي ان يكون فرضا كالوجوب
يعرفه الا ان هذا الخبر ليس بخبر التواتر حتى يحوز اثبات الفرضية به فيجعلناه واجبا ولانه عليه السلام قدم
ضخفة اهله ولو كان ركنا لم يحز تركه للعذر في ترك تركه في الجمار في كل يوم كلها اعلم ان الترك انما
يحقق بغروب الشمس لغير اتمام الشرب لانه ما دام ايام الرمي باقية فالاعادة ممكنة فيرميها على الدليل
مخلاف ما اذا كانت من ايام الرمي عبادا مشروعة

في وقت مخصوص فلا يقضى بعد فوات وقتها كالوقوف بعرفة بخلاف الطواف لانه مشروع في كل وقت
وعليه دم ولا بد في قوله لان الكل من حيث انه رمي واحدا فلا يوجب الانقضاء واحدا ولا بعد ان يكون
ترك البعض مع حبس الدم ثم ترك ترك الآدمي واحد كحلق راسه مع حلق كله وقص أطرافه وادوية
مع قص الكل وقيل لكل يوم دم كالوليس بواجب وادام على ذلك اياما في ما يختص بامام الخيرة
يعني ان الله تعالى عطف قضاء النقص على ذبح النذر اذ هو المراد بقوله تعالى وذكر اسم الله في ايام
معاومات على ما مر والذبح محتصر بامام الخيرة فكذلك الحلق في المعطوف بشاكر المعطوف عليه في حكمه
مما هو صريح قوله وان ترك رمي حجرة من الجمار الثلث الى الغرة فان قيل هو مختار في اليوم الثالث
وهذا آية كونه مطلوباً فلا يجب تركه الدم قلنا التحصيل طوع الفجر من اليوم الرابع من ايام الرمي
فاما اذا طلع الفجر فقد وجب عليه ما قامه وجب تركه الدم كالنطوع اذ انكره بعد الشروع في القضاء
ولا يجب قبله شيء تركه في ما سئل عن شيء محتمل ان يكون المراد به فاسيل عن تقديم وتأخير
في ذلك اليوم وقد صرح هذا في بعض الروايات والحواشي لا يخفى رحمه الله ان الحديث كان
استدلالا سلام حين لم يستقر افعال المناسك دل عليه انه سئل في ذلك اليوم سئيت قبل ان اطوف بدار
افعل ولا جرح وذلك لا يجوز ما لا جماع وكذا قال ولا جرح واليوم لا يفتي مثله ولان نفي الجرح
لا يقتضي انتفاء الكفارة كالوقوف او حلق من عذر **فصل** الصيد هو الممنوع المتوخش
في اصل الخلقة وهو نوعان بري وهو ما يكون توالده ومثواه في البر ويحرم من ما يكون توالده ومثواه
في البحر فالبحري حلال للحل والبري محرم على المحرم لقوله تعالى احل لكم صيد البحر والدلالة
الوجهة للجزء ان يكون المدلول عالما بمكان الصيد وان تصدق في القياس الدلالة القياس يقتضي ان
لا يحل للحر على الدلالة وهو هذا السانعي رحمه الله لان الجزاء واحد بقصد الصيد والقيل فاعتزل
من القائل بالمعقول الدلالة غير متصلة بالمحل وهو الصيد لكان تركناه بقوله لغيرها من الصحابة
رضي الله عنهم والمنقول عنهم فاما ما هو غير مقبول كالمرنوع في قوله والعاقد والماسي الى الغرة التبع
ان يقتله وهو المذكور اجماعا فان قتله وهو ناسي لاجرامه فهو ناسي ان رمي صيدا وهو يظن انه ليس بصيد
فاذا ما صيد فهو محلي في الصيد بالعمد في النص ليس لغيره

ما لو عيدا المذكور بقوله ليدون وما كرهه ذكر العمد هنا للتنبية بان الدلالة قد قامت على اصف العدة
 في العتبات من وجوب الكفارة لمحض الخطية فذكره الله تعالى هنا ليعلم انه لما وجدت الكفارة
 اذا كان القتل عمدا لان محم اذا كان خطأ اولى او يقول ان كان النقص يقتضيه فلا سفيه فتوجه
 بالسنة وقد قال الزهري نزل الكتاب بالعمد ووردت السنة بالخطأ او بما ذكره في المتن ووجه ان هذا
 فان بعد وحيه الاتلات فيستوي فيه العمد والمخاطي لغرامات الاموال وهذا لما مر ان النسيان
 ليس بعفو اذا كانت له مذكرة كما في الصلوة بخلاف الصوم والعبادة الذي قد صدق مرة ثم قد صدق
 لغمرة اخرى يلزمه الجواز في كل مرة وعند ابن عباس رضي الله عنهما لا يحل الجواز على الجأيد اليه ولكن
 يقال اذهب فينتقم الله منك بطاهر النص ونحوه نقول جناية الجأيد اظهر والمراد من قوله من
 من عاد بعد العلم بالجريمة ان يكون المراد منه العود الى القتل بعد القتل وهذا كقوله تعالى في اية
 الربوا ومن عاد فاولئك اصحاب النار هم فيها خالدون اي من عاد الى المباشرة بعد العلم بالجريمة فان
 ان كلمة من لا توجب التكرار كقوله من دخل منكن الدار فهي طالق فدخلت واحدة مرتين لم تطلق الا
 واحدة قلت القتل صار مرة للجزاء والحكم تكرر التكرار العلة وقد عرف قوله او في اقر الواضع
 منه اي من ذلك المكان وهذا اذا كان في مفازة نصف صاع اي نصف صاع من اوصاع من تمر او
 صاع من شعير او بصوم بقدر طعام كل مسكين يوما اي بصوم عن كل نصف صاع من تمر يوما وعن كل
 صاع من الشعير يوما قوله تعالى ومن قتله حنكم متعمدا اي ومن قتل الصديق فجزاء اي فعله جازا ياتل
 ما قل من الصيد قوله من النعم يرجع الى الجواز وعند محمد رحمه الله الى الجواز فصار تقدير الآية
 عندما فعله جازا فية المقتول الذي هو من النعم الوخش اسم النعم يتناول الوخش من فعله
 يحكم به مثل ما قل ذوا عدل منكم جازا عاد لان المسلمين هديا جازا عن جازا انه وصفه بالمثل
 تقرب الى التعريف او كفارة مقطوع على الجواز وصيما ما سمى للعدل النظر المثل لا يكر اخذت
 الى هذا فكانت نظرت الى ذلك وموضع المنظور العناق من شئ اولاد المعرف قوله امر بالمثل حقيقة
 المثل ما ياتل الشئ صورة ومعنى والطير مثل صورة ومعنى والقمة مثل معنى لا صورة لها ان مثل الحيوان

قوله من قتل

فية اس الواضح هنا المثل لقوله تعالى فجازا مثل ما قل من النعم ومثل الحيوان فية ما الله تعالى فاخذ
 مثلا ما اعتدى عليكم وتوالت حيوان انسان محم فية هذا النص فعلم بان المثل في الحيوان قيمته
 قوله ومن كسر بيض صيد فعليه قيمته اي قيمة البيض كذا في بسوط فخر سلام رحمه الله تعالى
 تعالى بسئ من الصيد اي ببعض الصيد ومن البعض لان المحرم لم تنه عن اخذ صيد البحر وحرمت
 للتبعيض تناله ايديكم قال مجاهد الفراخ والبيض اما حكم كبا والصيد فعليه قيمته اي لو كان
 حيا قوله لا جرم ان المثل في بعض الاحتمالات بفعله واحتماله ان كان ميتا قبل ذكركم
 الضان فيه احتياطاً قوله والذب في معناها اي في معنى الفواسق وفي بعض النسخ في معناها اي
 في معنى الكلب الجور وهذا لان من طبع هذه الخمر الهداية بالاذى ما سواها لا يؤذي الا ان يؤذي ما
 القارة فسكنها في البيوت ومرعاها يحرق دمين واما الغرائث فالمراد به يقع الذي ياكل
 البيض فيقع على جبر الدواب ففسده وعادته لا يجتطاف وكذا الجذاعة تحطف اللحم والفرخ
 والعقرب تلدغ من حده وليا او نبيا والتخصيص باسم العدد لا يمنع الحاق غيره به الا بترك
 انا الحقنا الرمح والخنجر بالسف مع قوله عليه السلام لا قود الا بالسيوف قوله بصدق ما شاء
 ان تصدق ما شاء وان قل وما صدق به فهو خير من القدر وروى عن ابي يوسف رحمه الله انه قال لم يره
 ان تصدق بكف من دقيق وما محمد رحمه الله كسرة خبز قوله لان قلها من ازال الشعث وقدمي
 عن ازالته ولا قال سفي اللاحد شئ باز الله لا تهاؤذية لا نأفوح الضان مرحب ازاله الشعث
 حتى لو قتل قملة ساقطة على الطريق لا يضمن ويخص كسر الجاء وسكون الميم مدته من مد ابل الشام
 وردى لوقوعها من حرجا صابوا جرادا وكافوا بحريين من اكلوا كعبه جبارا فواجب عليهم في كل جرادة
 حدها فلما قدحوا على عمر رضي الله عنه ذكروا ذلك فقال يا اهل حمص اريدوا منكم كثيرة ثمرة
 خير من حرادة اي لا تحب عليكم اثناء الدرم في مقابلة الجرادة بل تصدقوا بتمر فانه اثنان بالوجه وزيادة
 قوله ومن قتل ما لا يוכל لحمه من السباع والصيد ونحوها في هذا اللفظ اشتباه وقد راجع
 النجول فلم يجيبوا بما تحدى نفعا الا ان يقال ان المراد من الصيد هو السباع فيكون عطف تفسير الدليل

ما ذكره القدر في شرحه وما لا يوافق فيه الجراء مثل الشباع والضباع والثعالد وسباع الطير
 من شاول كل ممتنع سواء كان مأكول اللحم أو لم يكن لأن ما هو حقيقة الصيد موجود في الكل
 ولا يقال خاذ ان يكون من رتبة الثعلب صيدا محاذيا كما سمي البطار صيدا لان صلاته
 القضاء بالان تقول من صلاته الكلام بتولية الحقيقة ولا يلزم من عدم ارادة الحقيقة في صورة عدم
 ارادتها في صورة اخرى ولا يتجاوز على ما لم يسم فاعمله وشاة بالنظر لانه مقبولان كذا ما له
 الشئ من مام بدر الدين رحمه الله **فصل** في نية الصيد هل ينزله عليه ظاهرا وهذا لان الضمان انما يكون
 صيدا او اعتبار قيمته لا يكون الاجلدة وعظامه والظاهر ان قته ذلك مبلغ دما وانما ينزله السبع
 لما يقصد من التقاخر بما سكه والتمتقي به وذلك لا يتعارف بكونه صيدا فلم يضمنه بذلك **فصل** في
 تحريم الدفع اي دفع الضرر عن نفسه كما اذا شتر المسلم القتل على دفعه كذا هذا
 بل اولى فان قيل للحرمة ثبت حقا للشرع فلا يسقط بصياله لانه جبار وصار كالحمل الصالح
 قلت الصيد انما حرم عليه التعرض لحق الشرع وقد اذن لنا في الدفع عند التوهم في القواسم فلان
 يكون من ذنب ثابتا عند التحق في القتيال او بخلاف الجمل الصائيل لانه مقصود لحق الجند ولم
 يوجد من ذنب من جهة **فصل** في صيد اسماء وعرفا واذا بقي صيد الجراء بقتله وكونه
 ما ذونا بقتله لانه في الضمان كالمريض اخذ من هذا بخلاف صال الشئ لانه في هذه امة سواء
 والقتيال فعل اختياري من الشئ **فصل** في البط الكسرى قال المبسوط المراد به الذي يكون في الحيوان
 لانه كالاجاح ستان من جنسه فاما البط الذي يطير فهو صيد الجراء فيه وانكسر طاسه بعد ان
 يقبض اليها البط الطسوح البايحه والتمسك بقوله عليه السلام هذا عنكم هذا شرتم ان هذا البقر
 يفتض حرمه من كل من حق المعين والمشير لانه فكلوا اذن ان كلوا اذا لم تعينوا ولم تشيروا واذا
 جرم الصيد بسبب عانه ومن شاة لان يحرم مباشرة القتل او في وقت ذكنا الاشكال وحواله
 تقدم **فصل** في صيد الحرم اذا ذبح للحلال الجراء يرد به قيمة لهدى بها ويطلع ولا يحز القوم
 لانها غرامة مالية وليست بكفارة فلا يكون للصوم فيها مدخل **فصل** في سباع الدابة

من فاء ذلك الساعة في يوم فتح مكة ايسر له قتل كفار مكة اختلاه قطعة الخنثى الرطب من الرعي العضد
 قطع الشجرة والتمسك بآخر الحديث وهو قوله ولا تنقر صيدها فقد حرم تنفير صيد الحرم واذا حرم
 التنفير فلا ان يحرم الضلع وهو فوق التنفير **فصل** في الشجرة التي ليست بمملوكة اعلم ان شجر الحرم
 على اربعة انواع لانه اما ان كان من جنس ما ينبت للناس او من جنس ما لا ينبت للناس ثم كل نوع منها
 اما ان نبت بنفسه او انبته منبت ولا يجز الجراء في سائر ما ساءم الا في قسم واحد وهو كل شجرة نبت
 بنفسه وهو من جنس ما لا ينبت للناس واعلم ان من نبات ساءم للناس ان جيوته مضافة الى المنبت
 حتى لو كان عاصبا للثالة فانبتها كان له لصاحب الارض وكونه ما ينبت للناس اقيم مقام النبات
 نسي لان مراعات من نبات في كل شجرة متجزئة بعد هذا يقول لا الشجر لا يخلو اما ان نبت بنفسه او
 انبته منبت فان انبته منبت فلا يحل ان كان من جنس ما ينبت للناس ولم يكن وايضا ما كان لا يكون
 منسوبا الى الحرم وانما يكون منسوبا الى المنبت لما ساءم ما لكره بالانبات وان نبت بنفسه ان كان من
 جنس ما ينبت للناس يصير في القدر كانه انبته الناس لما ذكرنا فلم يكن منسوبا الى الحرم وان لم يكن من جنس
 ما ينبت للناس يكون منسوبا الى الحرم لانه لم يوجد ما يقطع من ضافة الى الحرم حقيقة ولا حكما ثم بعد هذا
 يقول قد وقع من شتاه في صورة المسئلة وفي بلها لانه قال او الشجرة التي ليست بمملوكة ولا ما ينبت لها
 الناس وهذا متناول ما نبت بنفسه وما انبته منبت ولا يحل الجراء فما انبته منبت وتحتل ان يقال انه متناول
 ما انبته منبت لانه قال ليست بمملوكة ولو كان انبته منبت يصير ما كمالا لانبات مخرج هذا القسم بقوله ليست
 بمملوكة فلم يقع الا القسم الذي لا يحل قطعه وهو الذي نبت بنفسه وهو من جنس ما لا ينبت للناس اما
 في الدليل فان شتاه في موضعين احدهما انه قال نهى عن اختلاص الغلاء والصيفه صيغة النفي الا ان يقال انه
 معني اذ لو كان نفيًا حقيقة للزم الخلف لان من خلاصه وجد جسا ومن نبياء عليهم السلام عصموا عن الخلف
 وحاز ان يستعار النفي للنهي لما بينهما من الناحية كما ساءم في فوايد اصول الفقه والثاني انه قال وانما ينبت للحرم
 اذ لم يكن مملوكا لاخذ ولا منسوبا اليه بالانبات وقد نصرت المبسوط لو نبت في ملك رجل ام غيلا ان فقطعه
 انسان فحلية قيمته لما لكره وقيمة اخرى لحرمه لجرم فعله ان كونه مملوكا لا يمنع النسبة الى الحرم لكن يقال عنه

ان المراد منه انتقاء المجموع وهو ان لا يكون ملوكا لا جبر ولا منسوب اليه بالانبات في حرمه حتى على
 لعرايين لعرايم حجة وعمره فان قيل ينبغي ان يتداخل الجرمه في حرام والحرم فان الحرم اذا اقتصر
 الحرم لم يحرمه في جزاء واحد قيل حرمه في حرام اقوى من حرم الحرم لانه يحرم قبل الصيد في ما كان
 كلها والحرم لا يحرمه الا في الحرم وان من حرام يحرم الصيد والخلق والتطيد وليس الخط والحرم لا يحرم
 الا الصيد وتوابعه كالجشش والشجر فتقع اضعف للمرتين لقوامها لان من صلا ان التبشير اذ الصفا
 في حكم واحد بما اقوى من حرمه فان الحكم بصفاته اقواما ويجعل مادونه كالمعدوم كالجاذع الدافع
 والجاذع مع الجاذع وليس كذلك الحجة والعمره لان حرمتهما في المجتمعات سواء فلم يقع احدهما الاخر وهذا
 لان العمره دون الحجة في حق الاداء فاما في حرمهما سواء فانه يحرم قبل الصيد في ما كان كلها وحرمه
 جميع ما يحرم لعرايم الحجة من الخلق والتطيد واذا استويا وجب اضافة الحرمه اليهما كما لو جرح انسان
 رجلا ومات اضيف القتل اليها في الا ان تجاوزا الميقات غير محرم الى غير محرم لا بالحج ولا
 بالعمره لانه لم يجز الاجنابة واحدة وهو قضاء حق الميقات وهذا لانه انما يجزى للبراء ان عليه يقبلا
 انه محرم ما حرامين فيكون جانبيا عليها وحين تجاوزا الميقات لم يكن قارنا فلم يحرم على الاجرامين
 انه يحرم عليه لعرايم واحدة لحرمه الوقت فحرمه دم واحد تركه تركه وعند الشافعي حرام واحد
 للثلاث برح الى اصله وهو ان ما يحرم من الحرام بقتل الصيد بدل تحضره الصد عند الشافعي حرمه الله ليس فيه
 من الكفارة وعند زفر كفارة بحضه وعندنا كفارة وذلك اذا كان بدلا محضاً عنده يتجدد باخذ الحلال
 ويتجدد بتعدده ولا اعتبار بتعدد النافع ولا لا تجاذه في الا ترى ان الشركه الى عمره فان قيل
 كيف نستقيم هذا الاستدلال على الشافعي وعنده لا يجب الحرام على الدال في ان استدلالا المختلف للايضاح
 فان الشركه لما كانت احدى لوجب الحرام من الدلالة وقد دل الدليل السمي على وجوب الحرام في الدلالة بحج
 الشركه وهذا لانه روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قال لو اهل الدال الحرام وقال عطاء
 اجمع الناس على ان الدال الحرام فكانه الله عدمه الدال كالمجمع عليها لما ذكرنا ولم يعتبر خلاف
 الشافعي والله اعلم في ذلك ان كل واحد منهما جاز على لعرايمه اي ان هذا حرام الفعل وما حجب

احباب

للفعل يتكرر يتكرر الفعل وما تحت بدلا عن المحل لا يتكرر يتكرر الفعل كما في قولوا رجلا خطا محرم
 دية واحدة لانه بدلا للمحل وعلى كل واحد منهم كفارة لانه حرام الفعل كذا قاله الشيخ رحمه الله
 رحمه الله في انه بدلا للمحل فلو كان كذلك لما كان للصوم مدخل فيه قوله لا نفوق الدلالة
 اي انه في المتعرض للصيد من فوق الدلالة لانه بالبيع والتسليم تعرض للصيد قطعاً وفي الدلالة
 لا جمل ان لا يمكن المدلول من اخذ فلما كانت الدلالة حراماً لتوقم التعرض لان يكون البيع حراماً اقوى
 وقد وجد حقيقة التعرض في فاذا كان حراماً يكون ماطلا فاف
 المحصر وهو الذي اهل بعمره او حجة اوها ثمة منع من الوصول الى البيت لمريض لعقد وقال الشيخ
 الامام بدر الدين رحمه الله الاصل فيه ان العقد يجب المضي على سنه انقياد الاوقاف بالعقود و
 ايتار الاوقاف بعهد الله الا انه اذا اضطر حازله الترخيص كالمصلي اذا مرض في أثناء الصلوة بحاله
 تركه القيام وكالصائم اذا اعترضه المرض السفر فكذا المحرم التزم الاجرام الى وان التحلل هو
 للخلق يوم النحر ان كان في الحج فاذا اعترضه عذراً لا حصار بعدد او مرض فله الترخيص بالتحلل ومصدر
 هذا الاصل قوله تعالى فان احصرتم فما استيسر من الهدى معناه ان احصرتم عن ايامها وقال الشافعي رحمه الله
 ما يكون من حصار الا بالعذر لان الضرر في حرمه عليه اللام واحكامه وقد احصرها بالجدية بالحق
 بالعذر الا ترى الى قوله تعالى فاذا امنتم وما من لون من العذر في حرمه هذا النص فانه شرع هذا الحكم
 فيمن احصر وليس في الآية بيان انه احصرنا اذا ثم وان ترك احكامه التي عليه اللام لكن العبرة بعموم اللفظ
 لا بخصوص السبب وقوله قل اهل اللغة الاجصار يكون بالمرض لا بالعذر وما من مستعمل المرض ايضاً
 قال النبي عليه السلام الزكام امان للذي وانا علم اصحاب النبي عليه السلام بدلالة النص في مفهومه ما النص
 على ان يترفع وان وردت في العذر لكن غيره من عذاري معناه فيلحقه كما ذكرنا قوله وقيل له انك
 شاة اي انما تحت بعث الشاة لان المحصر يتخلل عن حرام الا بذكر الهدى عذراً والحكم غير مقصود
 على الشاة بل يحوز شح البدنة والبقرة وفمه الشاة وانا بعث الى الحرم لانه دم من حصار قربة وبارقة
 لم تعرف قربة الا في ما كان او مكان وبواعدهم ليوم بعينه لان التحلل لما توقف عليه وحين ان يعلم وقته
 لمع التحلل

بعده وهذا على مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه لأن دم من حصار عنده غير موقت بيوم النحر فلا يصير وقتا خلافا
معاونا من غير مواعيد فاما عند ما دم من حصار موقت بيوم النحر فلا يحتاج الى المواظبة في المحصر بل
وانما يحتاج اليه في المحصر بالعمرة لأن دم من حصار في العمرة غير موقت عندهما في تعالى فان حصر
فما استحسن من الهدى استدلالا على قوله ابعث شاة تذبح في الحرم المكي على الشافعي رحمه الله لأنه يقول انه
غير محتصر بالحرم بل يذبح في الموضع الذي يختار فيه والدليل عليه قوله والهدى هذا المبعوث الى الحرم
الهدى اسم لما يهدى اي ينقل من مكان الى مكان ولا مكان ورجع الشرع به سوى الحرم ولا يقال ان قوله
ولهذا قلنا لا يجوز ذبحه الا في الحرم ياتي هذا التاويل لأنه لو كان كذلك لما احتاج الى قوله ولهذا
قلنا لا يجوز ذبحه الا في الحرم ياتي هذا التاويل لأنه لو كان كذلك لما احتاج الى قوله قلنا
لانا نقول المذبح يبعث الشاة الى الحرم والنصر يقتضي بعثه الى الحرم ايضا على ما ذكرنا وذكرنا ان
لا يجوز ذبحه الا في الحرم او يقول هذا الاستدلال على انه يجوز بعث الشاة لان المنصوص عليه الهدى
وادناه شاة يقول الشيخ عليه السلام وانما قالوا بالهدى هو المبعوث الى الحرم لتبين ان المنصوص هو الهذلي
والهدى صفة مذكورة وهو ما اول الشاة ويجوز قوله وانما يحجره مطلقا عن الحج الى آخره وهذا
لان موافقة الجرام قريبة الى مكة وعرفات فالظاهر انه اذا زال الا حصار قبل يوم النحر يردك ولا يقال
حاز ان يكون محرما من درجة اهله لاننا نقول الغالب هذا واليه إشارة في قوله وانما يحجره مطلقا
لان فاسد الحج وفي بعض النسخ لان غاية الحج يعني ان فاسد الحج يتحلل بالعمرة بالنصر وهذا في حناه
فان قيل سعي ان لا يجب العمرة لانها انما تحب في حق الغائب والمفسد للتحلل وانه يتحلل بالهدى فقد
حصل ما هو المقصود من العمرة وهو التحلل عن اجرام الحج فيسقط افعال العمرة قلنا الهدى شرع
لتجديد التحلل عن جرام التحلل عن الاجرام لاننا لو شرطنا توقف تحلله بالعمرة لودى الحاج الضرر
به العجزة عنها بواسطة من حصار وان العمرة وحده للتحلل لانها قريبة مفصولة بنفسها حتى لا يذبح
لها والتحلل بالهدى ان حصل فقرة العمرة لم يحصل فصح على المحصر قضاء العمرة ليحصل قربة بالعمرة
من التحلل وعلى غاية الحج العمرة وحده للامتنين للتحلل والقربة في قوله وان قدر على ادراك الهدى دون
الحج

مان واحد صاحبنا بان ينحر عنه يوم النحر فهو يدرك الهدى حيا يوم النحر الا انه لم يدرك الوقوف بعرفة
فسعى محضرا فويل له تحلل ذكر في التحفة يدح عنه ويحل ولا تحت عليه الذهاب الى مكة وكذا ذكر في
شرح المختصر الكرخي وان قدر على ادراك الحج دون الهدى مان واحد صاحبنا ان ينحر عنه اول يوم النحر
وهذا التقسيم انما يستقيم على قولنا حنيفة رحمه الله لان من اصابه ان هدى لا يجزى حوز ذبحه قبل يوم
النحر فتصوّر ادراك الحج دون الهدى على قولنا لا يستقيم لأنه غير موقت يوم النحر فلا يصور ادراك الحج
دون الهدى ويستقيم في المحصر بالعمرة بالاتفاق لأنه غير موقت عندهما ايضا في قوله لان ذبح الهدى
محلل بمعنى انه محلل في الاصل وقد كان العذر قايما يوم البعث فلا يبطل حكمه بزوال العذر بطريقنا
لو ابطالنا حكم التحلل بزوال العذر بعد ذلك واوجنا عليه المضى لصانع ماله قوله لقد رتبته على الاصل وهو
الحج قبل حصول المقصود بالبدل وهو الهدى فصار كالمريض اذا قدر على الوطئ مدة من بلا يبطل النفي
باللسان في قوله فان قدر على احدهما فليس يحصر لانه ان منع عن الطواف بقصد بعرفات ثم تخلف فيتحلل
الا في حق النساء وليس فيه كثير ضرر فان منع عن الوقوف بغير حج يفوته الوقوف فيتحلل بالطواف والتجني
فلا يلزم ضرر الثاني من امتداد الاجرام على التقديرين فلا يكون منع المنصوص عليه وهو ما اذا كان
ممنوعا عن الركنتين جميعا ولا يقال اذا منع عن احدهما يكون ممنوعا عنه ضرورة فلا يستقيم في قوله ولم يوجد
لاننا نقول انتفاء الركنتين تارة يكون بانتفاء واحد وطورا بانتفاء كلا واحدهما والمراد هنا القسم الاخير
بأنه قوله جميعا وسياق الكلام في قوله لان المحصر هو الممنوع يعني المحصر على الاطلاق هو الممنوع على
من طلاق وكلامنا في المحصر عن الحج والمحصر عن الحج هو الممنوع عن الركنتين لان الحج عبارة عن ركنتين
ولم يوجد اي لم يوجد من حصار عن الركنتين فلا يكون محصرا عن الحج فلا يكون داخل تحت النص
مان الفوات في قوله وعليه ان يتحلل بافعال
العمرة وقوله ونقضي الحج من قايلا كلاما من الرواية عرف باشارات الكتب في الاحكام
يكبر فعلها اي كره انتاء الاجرام في هذه الأيام اما لو كان قادرا على اخذ افعال العمرة قبل الزوال
يوم عرفه وقاية الحج تمكن من اداء العمرة في سائر الايام في قوله والعمرة سنة اي سنة موكدة وعند بعض
اصحابنا منهم الشيخ من مام ابو بكر محمد بن

الفضل رحمه الله فرض كفاية لقوله عليه السلام العبرة فرضة كفرضة الحج ولنا قوله عليه السلام الحج فرضة
 والعبرة تطوع والمراد ما روي انما مقدرة اذ الفرض هو التقدير بان
 الهدى اذناه شاة هذا الفطر الحديث في ان الهدى ما هدى لا الكعبة والانواع الثلاثة مستوى
 هذا المعنى منطلق على الكل اسم الهدى الثنيان جمع الثني وهو من الغنم والمجان سنة ومن البقر
 ابن سنتين ومن من قبل ابن خمس سنين وقيل ابن في الثنايا ابن خول ابن ضعيف وابن خمس دري
 ظلف وخف والجذع من الضان ما عت له ستة اشهر ومن البقر ما اتى عليه منه ومن بقره التي عليه اربع سنين
 والنمير لقوله عليه السلام ضحوا بالثنيان ان تقول ان النضر ازورح في الضحيا بكر الهدى ايا في معانها
 ان كل واحد منها قرنة فحلفت بآراقه الدم فيتخصصان بمجر واحد والضم العظيم ما لو خلا
 بالثنيان يشبه على الناظر بعد واستشرفوا العين والاذن اي تأملوا سلامتها من فوات كالتقود
 وغيره او اطلبوها شريقتين بالتمام السلامة كذا في المغرب في البين ظلمها بالطار المفوجة
 ويكون اللام ما والصواب وهو شبيه بالبحر والفقهاء يقولون ظلمها والبعثاء المهرولة كذا في المغرب
 الكسيرة الشاة التي تكسر رجلها فلا تقدر على المشي ولا تنقي لها نقي وهو النقي وهو قوله البدنة والبقرة
 خص البقرة بالذكر وان كان اسم البدنة يشملها والحزور عندنا لان الخصص باسم خاص لا مخرج الزجر
 تحت اسم عام لقوله تعالى من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبرئيل وميكائيل واذا اخذنا من النبيين ميثاقهم
 ومنكروا من نوح على ان هم في الحقيقة يخصص بالابل وانما اعزى بالبقرة مجراها لان الشريعة سوى منها لان الاسم
 مشترك فلا يشاء ولها فحقت افراد البقرة لسر الحكم فيها في ان لم يصركلها الله تعالى وهذا لان القرية
 في اراقة الدم لا في تصدق اللحم ومن راقاة لا تقبل الوصف بالتجزى لما ان اترهاق الروح لا تجزى
 فاذا بطل بعضه في كونه قرنة بطل كله لانه اجمع المنافي للقرنة مع اللامنا في لها فيخرج المنافي كالمسلم
 والجوي اذا اشركا في الذبح الشراك النصد تسمية بالمصدق في ذلك بالتصدق واراقة الدم لان
 المقصود منه من نزحار وجصوله بذلك الوجه انه لا يثني عليه ولا يجوز ذبح هدى التطوع الى
 لغزها وجهه من استدلال بالحق انه عرف لهذا النضر اختصاص الخلف وهو الصوم بايام الحج فكذا الاصل

النطق بفتح
 من موحاح تتر

يكون ايضا مختصا بها لان صلواته موافقة لصلواته ولبس في هذا استنباع التبع الاصل لقوله
 من صلواته موافقة منها وقد تبين اختصاص احد ما بالوقت فيوقت من خرا ايضا تحقيقا للموافقة
 ولا يقال على هذا ينبغي ان يحوز الذبح قبل ايام النحر ولا يجوز في ايام النحر كالصوم لان الغرض من هذا الخصا
 بمطلق الوقت ثم الوقت الميعين منه بالاجماع او بدليل لغوي وان دم المنعة وحبت شكر الما انهم
 الله تعالى من الترفق ما داء النساكن وشكر المنعة انما يكون بعد تمامها وتمامها جرمها بعد يوم عرفة
 لان معطلم كذا كاروموا الوقت يودي فيه او يقال لما اختص بايام النحر فخص الهدى بها ايضا لكن
 ايام الحج متعددة والهدى شيء واحد لا يجوز توزيعه عليها بخلاف الخلف لانه متعدد فاما ان يتغير
 اليوم والاول والاخر او ما بين ذوا وخر وقد ترجح الاخر لما ذكرنا ووجه اخر ذكره صاحب سرار
 وما وان الشريعة فرق بين الاصل والخلف مع ان وقتها في صلواته وهو يوم النحر لانه لا يفضل للصوم
 الواجب بالنهي الوارد ولا يكون عشره ايضا فلا بد من التقديم او التأخير فقدم بعضه واخر بعضه ليكون
 عدلا من الطرفين فان احدهما لا يترجح الا بعد ليل وجعل من كثر موخر لان الوقت بعده اوسع الى اول
 من جرم اضيق فلهذه الضرورة خالف وقت البدل الاصل والنضر ازورح في المنعة فالقران في معناه
 وكذا هدى التطوع ملحق به لان الكل من قرنة ونسك لا دم جبر ويجوز من كل من الكل وذكر في المبسوط
 يجوز ذبح دم التطوع قبل يوم النحر وذبحه يوم النحر افضل وهو الصحيح قوله تعالى هديا بالغ
 الكعبة النضر وان ورد في كفارة قتل الصديق ملحق به سائر الكفارات ماله لانه قوله ولا مكان
 ورد الشريعة بالنقل اليه الا الكعبة قال الله تعالى ثم يحلبها الى البيت العتيق وبالعليه اللهم حنا كلها
 منجرو ونجاس مكة كلها منجرو قوله لا طلاق النضر هو قوله تعالى اطعموا البائس الفقير قال الشيخ
 ما دام يد والذين هم الله التعريف له مغنيان احدهما ان يذهب بها الى عرفة والثاني ان يعرفها بعلامته
 التقليد وكلا ما غير واجب للجلاك جمع جبل والخطام جبل يجعل في عنق البعير وشيء في انفة في
 لانه يجب تعظيم شعائر الله تعالى قال الله تعالى ومن يعظم شعائر الله تعالى فانها من تقوى القلوب فقد جعل تعظيم
 الهدى من تقوى القلوب واجب فيكون التعظيم واجبا والركوب مباحا في التعظيم لانه سببه هانة النضر
 الدش في البدل قوله لانه من لعناء ولا يتفاد

لا يجوز فكذا ما هو حروءة في سنة فأت المجمل أي القرينة متعلقة بهذا المجمل فسقط جهلا كما لو نزل في
 تصديق بثوب بعينه فملك سقط عنه التصديق في سنة وإذا عطبت البدنة أي إذا دنت إلى العطب دليل
 قوله أنجرها ثم ذكر في الهداية وغيرها فان كان تطوعا أنجرها ووضغ نعلها وكذا وكذا ولم يذكر في كتابنا
 هذا الكرم المراح هذا وأعلم أنه يترأى أن هذه المسئلة مكررة فانه قال ومن ساق هذا فاعطيت ثم
 قال وإذا عطبت البدنة وليس كذلك لا يثبت أن المراد من قوله عطبت أرادت العطب وقوله
 ولهذا قال هنا أنجرها ولم يشغل هناك ببيان ما يصنع به أو يقول الغرض أن أراد المسئلة الثانية أنه
 أن كان تطوعا فكذا لم يطر بفعل كذا وكذا وان كان اجبا بفعلها ما شاء والغرض من أراد الأولى
 أنه هل يحرم عليه إقامة الغير مقام الذي عطبت أم لا فقال إن كان واجبا وان كان تطوعا فكذا لم يطر
 ذاب فعمل بالذي عطبت ويقول الأولى في الهداية الثانية في البدنة والمراد بالنعل قلادتها لأن الغال إن
 يكون القلادة قطعة نعل الصفيحة الخانة في سنة ويقطع هدي التطوع أراد به البدنة لا ارتقيد
 الشاة غير مسنون الحق دم الإحصار دم الجنائيات لأن المحصر الحق بغايت الحج وفاسد الحج وهما جانيان
 ولأن من صلاحوه إحصار بالعدو ولأن النص ورد فيه والمنصر بالمرض ملحق به وهو عذر جاز من قبل
 العباد ولا عبرة به في الشرع كما في المقيتد والمكره فكانه تجلده عن جرم بالهوى بلا عذر فيكون
 جانيا على كل ما يستغنى عن الحيوان بالاجتناب قاذورة قد انتهت العبادات فشرع في المعاملة بتم
 قدم النكاح لما أنه شتم على المصالح الدينية والدنيوية من خلك حفظ النساء والقيام عليهن
 ومن نفاق ومن كبر صيانة النفس عن الرذائل وتكثير عباد الله وانه الرسول وتحقق ما هأت الرسول
 بهم وانه فرض عين عند البعض وفرض كفاية عند المتأخرين من مشايخنا كالجهاد إظهار الكتاب وقدره
 على الجهاد لأنه سبب لو حود من سلام والمسلم وهو الولد والتهلا سبب لو حود من سلام فحسب الأولى لا
 قوله عليه السلام من كان علي ديني ودين لغيري أو دقلية زوج فان لم يجد إليه سبيلا فليحاهد والله
 أعلم بالصواب

قال السند من مام المصنف رحمه الله في المنشور النكاح يذكر ذلك في أشياء للعقد وللوطي المحلل

كتاب النكاح

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله

والله أعلم بالصواب
 واللعن الذي ترتب عليه أحكام هذا العقد كالمكر والمكر والوطي ثم قيل أنه حقيقه لأنه عبارة عن
 الضمة ومن جماع يقال أنكحنا الفري فسري وقال فإليه أنكحت ضمة حصاها خفت
 تخشعرت بنى البكر السهم والحبلا ومعنى الضم وجود في العقد والوطي فكان حقيقه لها وصح أنه حقيقه
 للوطي خاصة لأنه لما كان للضم لغة فحمله حقيقه لما فيه معنى الضم المبلغ وهو الوطي أولى ولا يجوز أن
 يكون حقيقه لها لأنه يؤدي إلى الاشتراك ثم هذا العقد لا انعقد إلا لو حود لكنه من أجله مضافا إلى محله
 كسائر العقود الشرعية والركن هو الإيجاب والقبول وأهل من موال السائر العقود ولا هلته شرايط
 أخر على ما عرف ومحله ما هو قابل للحكم وهو شرط الانعقاد أيضا لأن المحال شروط وله شروط الصحة
 وسمو على خلاف المسائل وله أحكام ومقاصد ما نثت نفس العقد سمي حكم من الملك والمحل والوصلة
 الجامة وما يتوكل الله هذه الأحكام من الولد والسكن وقام كل واحد منهما بمصلحة يسمى قصودا
 الشيخ من مام بدر الدين الوركي رحمه الله النكاح عبارة عن معنى شرعي شئت في المجمل وقولنا زوجة وتزوجت
 آلة انعقاد ذلك المعنى في سنة منعقد بالاحتجاب شيرا هذا لأن الباء تدخل على الآلة كما يقال
 قطعت بالسكين ومعنى بالاحتجاب الخراج المأمور من مكان إلى الوجب على ما هو المعروف من التكليم والاحتجاب
 الحار على السن الفقهاء ولهذا لا يصير الإخراجا ثمة تركه القبول فالذي يلفظه أولا سمي إيجابا من أي
 حائ كان والتجسس البيان قال الله تعالى ان كنتم للربوا يعبرون أي يتبينون في مثل أن
 يقول زوجني ابنتك فيقول الولي زوجت نفسي منك فيقول المهر خطرت زوجتك وهذه صورة
 انعقاد النكاح بلفظين يعبر بهما عن الماضي والآخر عن المستقبل وأما صورة انعقاد النكاح
 بلفظين يعبر كلاهما عن الماضي بان يقول المرأة زوجت نفسي منك فيقول الرجل قلت قول
 وكل المأمور أي الطالب لما قال زوجني فقد وكل بالتزويج فيعتبر بالوحد ما التوكيد فقالا وكلت
 بان تزوجني نفسك مع فقالت زوجت ثم النكاح وهذا لأن الواحد في باب النكاح يصلح عاقد من الجانبين
 وإذا صلح عاقد من الجانبين فقد صار العقد في الجانبين إليه ومن كان الله العقد من الجانبين فانه يتم العقد
 بالاحتجاب وجره وان لم يوجد القبول

والله أعلم بالصواب
 واللعن الذي ترتب عليه أحكام هذا العقد كالمكر والمكر والوطي ثم قيل أنه حقيقه لأنه عبارة عن
 الضمة ومن جماع يقال أنكحنا الفري فسري وقال فإليه أنكحت ضمة حصاها خفت
 تخشعرت بنى البكر السهم والحبلا ومعنى الضم وجود في العقد والوطي فكان حقيقه لها وصح أنه حقيقه
 للوطي خاصة لأنه لما كان للضم لغة فحمله حقيقه لما فيه معنى الضم المبلغ وهو الوطي أولى ولا يجوز أن
 يكون حقيقه لها لأنه يؤدي إلى الاشتراك ثم هذا العقد لا انعقد إلا لو حود لكنه من أجله مضافا إلى محله
 كسائر العقود الشرعية والركن هو الإيجاب والقبول وأهل من موال السائر العقود ولا هلته شرايط
 أخر على ما عرف ومحله ما هو قابل للحكم وهو شرط الانعقاد أيضا لأن المحال شروط وله شروط الصحة
 وسمو على خلاف المسائل وله أحكام ومقاصد ما نثت نفس العقد سمي حكم من الملك والمحل والوصلة
 الجامة وما يتوكل الله هذه الأحكام من الولد والسكن وقام كل واحد منهما بمصلحة يسمى قصودا
 الشيخ من مام بدر الدين الوركي رحمه الله النكاح عبارة عن معنى شرعي شئت في المجمل وقولنا زوجة وتزوجت
 آلة انعقاد ذلك المعنى في سنة منعقد بالاحتجاب شيرا هذا لأن الباء تدخل على الآلة كما يقال
 قطعت بالسكين ومعنى بالاحتجاب الخراج المأمور من مكان إلى الوجب على ما هو المعروف من التكليم والاحتجاب
 الحار على السن الفقهاء ولهذا لا يصير الإخراجا ثمة تركه القبول فالذي يلفظه أولا سمي إيجابا من أي
 حائ كان والتجسس البيان قال الله تعالى ان كنتم للربوا يعبرون أي يتبينون في مثل أن
 يقول زوجني ابنتك فيقول الولي زوجت نفسي منك فيقول المهر خطرت زوجتك وهذه صورة
 انعقاد النكاح بلفظين يعبر بهما عن الماضي والآخر عن المستقبل وأما صورة انعقاد النكاح
 بلفظين يعبر كلاهما عن الماضي بان يقول المرأة زوجت نفسي منك فيقول الرجل قلت قول
 وكل المأمور أي الطالب لما قال زوجني فقد وكل بالتزويج فيعتبر بالوحد ما التوكيد فقالا وكلت
 بان تزوجني نفسك مع فقالت زوجت ثم النكاح وهذا لأن الواحد في باب النكاح يصلح عاقد من الجانبين
 وإذا صلح عاقد من الجانبين فقد صار العقد في الجانبين إليه ومن كان الله العقد من الجانبين فانه يتم العقد
 بالاحتجاب وجره وان لم يوجد القبول

كألاب اذا قال بعد ما اولدى من نفسه كذا اسم السبع وان لم يقل قلت وكذا الوكيل بالنكاح اذا
زوجت فلانة من فلان ثم العقد وان لم يقل قلت عن فلان والعقة فيه ان الحقوق لا يرجع الى العاقد
هنا فحق العاقد معتبر والواحد كما يصلح ان يكون معتبرا عن الواحد يصلح ان يكون معتبرا عن اثنين
السبع لان الحقوق هناك يرجع الى العاقد فيؤدي الى تضارب الاجكام وهو ان يكون مطالباً ومطالباً
سلباً ومسلماً مخاصماً ومخاصماً في مقام المأمور بها جميعاً هذا البيان ان العقد يلفظ
المأمور لا غير وان عبارته قامت مقام عبارتين اي قوله زوجت قائم مقام قوله زوجت وقبلت الا انه
يرد من شكاك على هذا وهو ان الواحد كيف يصلح ان يتولى طرفي العقد فقال الواحد يتولى طرفي العقد لرفع
هذا الاشكال وقال باب النكاح احتراز عن السبع فان قيل الا اذا باع ما لنفسه لانه الصغير
او اشترى لنفسه ما لانه الصغير حازا استحساناً وكيفيه ان يقول بعد منه ولا يحتاج الى ان يقال اشترى
له والمسلم في الزيادات قلنا القياس ان لا يجوز كغيره الا انا استحساناً وقلنا ان لا يحكم كل
الشفعة الولاية ووقور الشفعة قام رايه مقام رايين في عبارة مقام عبارتين والحقوق حان للصغير
راجع الى الصغير لكن حكم عمه بخلافه عنه بطريق النيابة حتى لو بلغ كان هو الطالب دون غيره فاذا
كانت العمدة بطريق الجمل لا يحكم العقد لا يؤدي الى التضارب في سببها في عليه السلام لا نكاح الا
بولي وشاهدي عدل هذا الحديث نص في اشراط الشاهد من فيه اشارة الى اشراط المجزية والعقل
والبلوغ وسلام لان من ليست له هذه الصفات لا يصلح شاهداً لان الشهادة من باب الولاية وقد
انقضت الولاية لكل ولا يقال النص الدال على اباية النكاح وهو قوله فانكم وما طابت لكم من النساء
مطلق على اشراط الشهادة فلا يزداد عليه خبر الواحد فانقول الحديث مشهور تلقته الامه بالقبول فيجوز
الزيادة على كتاب الله تعالى قوله تعالى ان لم يكونا رجليين فامرأتان التمسكن به ان النص وان
ورد في غيره من سلافة لكنه ثبت بالنص ان شهادة رجل وامرأتين صلاحية المحبة مثل شهادة الرجلين
وهذا لان شهادة الرجلين انما صارت حجة في الشرع باعتبار رجحان حانة الصدق على الكذب وشهادة
رجل وامرأتين مع هذا الوصف مثله ولهذا التنازع ارجح لان في هذا انسان واقام احدهما رجلين

والاخر رجلاً وامرأتين يقض بينهما نصفان الاصل ان كل من ملك قول النكاح لنفسه انعقد النكاح
محضوه فدخل فيه الفاسق والمحدود ومخرج الصبي والمجنون والعبد في الشهود
الحضور حاز ان يكون مصدراً بمعنى الحضرة يقال شهد شاهد شهوداً وحاز ان يكون مصدراً بمعنى الحضرة
يقال شهد شاهد شهوداً وحاز ان يكون جميع الشاهد كالشهود في جميع الشاهد قال الله تعالى والركع السجود
والثاني اطهر واماً قوله عليه السلام لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل فيقال شمس بن ميمون السجدي رحمه الله ذكر
العدالة في هذا الحديث والشهادة مطلقة فها هو منا فعمل المطلق والمقيد جميعاً على انه نكح العدة في موضع
في ثبات فيقتضى عدالة ما وذلك بالاسلام قال عليه السلام المسلمون عدول بعضهم على بعض وهذه
المسألة بناء على ان الشرايع من بيان ومنه ومنه ونقص عند الشافعي وعندها لا تنقص في هذا
الحديث علمنا فانه ما جعل العدالة صفة للشاهد لانه اضاف العدالة الى الشاهد بل اضاف الشاهد
الى العدالة والموصوف لا يضاف الى الصفه ثم يقول المراد به قابلي كلمة عدل وهو كلمة التوحيد والفا
سلم في قوله لان الشهادة بالملك عليها يعني الشهادة انما شرطت في النكاح لما فيه من اثبات ملك المتعة
على المرأة للرجل لوروده على محاذي خطر لما فيه من اثبات ملك المهر على الزوج لان المهر حال واجبات المال
من غير شهادة صحيح كما في السبع وغيره ولا يقلل شهادة للكافر في حق المسلم لان الحاجة هنا الى اثبات ملك
المتعة على الكافرة للمسلم وللکافر شهادة على الكافر وهذا معنى قوله والذميان يصلحان شاهداً
عليها في قوله لان العقد بينهما اي الشهادة شرطت لصحة عقدة النكاح وهو عبارة عن عجب
والقبول وهو قائم بها وجب العقد وهو الحلال والوصلة الحكيمه مشتركة بينهما فيصير شهادة للكافر على
المسلم وهذا لا يجوز ثم المحرمات انواع ثلثة سبع بالنسبة منى ما ذكرت في قوله تعالى حرمت عليكم
امهاتكم الى قوله وثلاث مرات واربع بالقهر امهات النساء والربايب وجيله من بن ومائكم اباؤكم
فهذه احد عشر صنفاً حرمت بالنسبة الصهر وحرمت ايضا بالرضاع فيصير اسير عشرين وهذه الحرام
موتبه ومن المحرمات الموقفة سبع للجمع بين خلتين تزوج الخامسة وعنده اربع نسوة وتزوج لامه
على الحرة وتزوج الاربع في عدة الموطوءة بشبهة وكذا تزوج لغيرها اذا كانتها والمشر كحالم تو من

[illegible]

فقال الشافعي رحمه الله فان قيل ابن مبرر بن رجب قد كان من صلبه فكيف يصح تعدد التجريم اليه مع هذا
التقييد قلنا مثل هذا اللفظ يذكر باعتبار ان من صلبه كقوله تعالى هو الذي خلقكم من تراب
والمخاوق من الزراب هو صلبه تعالى الا ما قد سلف بعنه ولكن ما مضى مغفور بدليل قوله ان الله
كان عفورا رحيمًا وقدر الله استثناء عما كان ضميرًا في الآية من الوعد اني ولا يتجمعوا بين ختين
فانكم يا قومون لهذا الجمع الاجمعا كان سابقا على التجريم فانكم لانما ثبوت ذلك قوله ولا يملك
يمين معطوف على قوله بنكاح وسبق سماعه من الوطى قوله عليه السلام لا تنكح المرأة على عمتها هذا نص
بصيغة الخبر وما لم يبلغ ما يكون من النهي كما ان من قد يكون بصيغة الخبر وبدل عليه الرواية من خرى
لا تنكح بفتح التاء ولحق كسر اللام وفائدة السكراد في قوله وان على الله لخصتها ولا على الله لخصها لزالة
شكك في ما رطب ظان ان نكاح الله الاخ على العمة لا يجوز ونكاح العمة على الله الاخ يجوز
لتفصيل العمة كما لا يجوز نكاح ممة على الحرة ونكاح بنت الحرة على ممة حائز او يكون للمبالغة
في بيان التحريم والمبالغة قد وردت في باب الحرمات فانه روي عن النبي عليه السلام انه قال لا تتبعوا للخط
ما حنطه الا سوار بسوار مثلاً مثلاً بكيك ذكر المماثلة بالفاظ مختلفة في الحديث المشهور
يقضي كل على عموم الكتاب فيلزم ان مشهور تعلقته ممة ما يقبل فيجوز الزيادة به على عموم الكتاب
ومر قوله واجل لكم ما اذا ذلكم وقيل انه من اخباره لا جاد لكنه ورد مخصصا لكتاب الله تعالى في
عام من خصوصه يجوز بالقاس وخبر الولد وقد خصت المحرمية والوثنية من قوله واجل لكم ما وادار
ذلك فخص هذه الصور بهذا الخبر وقيل انه ورد بياناً للجملة في شرط في باحة الاجصان والحصان
مجهول ويصح بيان الجملة بغير الولد ولا في نظير الجمع بين ختين من حيث انه جمع بين ذوات رجب وكان
ثابتاً بدلالة النص لكن فيه نوع خفاء فيبين بالخبر قوله يقضي اى يحكم على عموم الكتاب بان صار مخصصاً
له قوله ولا يحج بين امراس الخمر هذا مثل الجمع بين ختين والجمع بين المرأة وعمتها وانما قال هذا لما عرفت
ان من ادب هذا الكتاب ان تذكر اصلاً جامعاً فمخرج منه المسائل قوله لو كانت اجد لها الشرط
الشرط الصور من كل حانة حتى لا ينتقص المسئلة التي تلها

في لان القرابة المحترمة للنكاح اي القرابة اذا كانت بمثابة يحرم النكاح لها يحرم قطعها لانه
 وصلها والنكاح سبب لقطعها الجواز ان لا تطيح الزوج فيما امر وتهي فودي الى التشاجر كما هو المتعار
 وهو سبب للقطع والجمع بينهما مؤد الى القطيعة ايضا بل القطيعة هنا اكثر اذا المعادة بين الضاري طامة
 قوله لان الحرمة ليست سبب الرحم اعلم ان الحرمة اذا كانت سبب الرحم تصور من الجاسر لان القرابة
 من مورا النسبية والقرابة تامة منها فكون للحرمة ثالثة من الجانبين والرضا ع ملحق بالنسب بالنص
 ومنع فقهى عرفى موضعه فان قيل سببها محرمته بالمصاهرة فلا يجوز الجمع بينهما كما لو كان بالنسب
 قلنا ليس بينهما محرمته بالصهر لان المجزئية عبارة عن حرمة النكاح من الجانبين كما في من ختين
 ولم توجد لانا متى تصورنا امرأة الاب كرا لا يحرم المتاحية لانها لا يكون امرأة الله حينئذ قوله لان
 الوطى الجلاء الى اخره تقرر الوطى الجلاء كان سببا للمجزئية لانه حلال فان كثيرا من المباحات لا يكون سببا
 لهذا الحكم بل لكونه سببا للمجزئية بواسطة الولد لانه يضاف كل الولد الى كل واحد منهما فقل هذا اولادهم
 وولاد فلانة ومنى ثنت الجزئية والبعضية من كل واحد منهما ومنه الى ثنت من نصها والجزئية سببا
 وبينها بواسطة الولد ضرورة محققه ان بعض الولد جروها ضرورة وقد اضيف كل الولد اليه كان
 جروها مضافا اليه ضرورة وكذلك هذا الاعتبار في الجانب الاخر وهذا الاتصال والبعضية امر حقيقى
 لا يختلف بجل السبب وحرمة ثنت في الوطى الحرام كما ثنت في الوطى الحلال انما لم يحرم الموطوءة لان عملها
 كغير حقيقة البعضية وحقيقة البعضية توجب الحرمة في غير موضع الضرورة فاما في موضع الضرورة فلا
 الا ترى ان جوارحى الله عنها خلقت من آدم عليه السلام وكانت بعضة حقيقة ومنه جلاء له فكذلك شبهة
 البعضية انما توجب الحرمة في غير موضع الضرورة وفي حق الموطوءة ضرورة قوله وفيه خلاف الشافعى رحمه الله
 هو بقول حرمة المصاهرة نعمة لان الله تعالى من علمنا بالمصاهرة كما من علمنا بالنسب فقل ومنوالدى
 خلق من الماء بشرا فجعله نسبا وصهرا وهذا لانها تلحق بالاحنية بالامهات والازنا المحض سبب
 العقوبة فلا يصلح سببا لاثبات الحرمة والقواب عن كلامه ان نقول ان الوطى سبب لحرمة المصاهرة من حيث
 انه سبب الولد ومنه كذا الوجه لا يوصف بالحرمة لانه قام مقام ما لا يوصف بذلك وهو الولد كالزنا لانه قام مقام الماء
 نظر الى كون الماء مظهرا وسقط وصف الزنا في قوله لانه لا يوصف

جماعتها نكاحا بغير المحرم هو الجمع بينهما ولا جمع لانعدام النكاح بالكلية لو هو القاطع ومن
 نقول الجمع ثابت من وجه لقيام النكاح من وجه لبقاء بعض احكامه كالنفقة والمنع عن الخرج
 وغير ذلك ورحوب الحد اذا وطئها مع العلم بالحرمة ممنوع قوله ما لك نكاحها اي وطئها هذا
 اشار في المبسوط ويحتمل ان يراد به ما ثنت بالنكاح وهو ملك المتعة في قوله فلا يجوز اثبات الثابت اي لما
 ثبت ان ملك المتعة ثابت قبل النكاح سبب ملك المهرين لم يقد هذا النكاح الا ما كان ثانيا من قبل والسبب
 اذ لم يقد حكمه بل هو كنكاح المحارم ونكاح المناوحة ولا يقال ان اثبات انما كان محالا لانه غير مفيد
 حتى اذا افاد فائدة كان معتبرا ولم يكن موثبات الثابت كما لو اشترى رب المال من المضارب شيئا من
 مال المضاربة او اشترى من عبده الماذون فانه يصح الشراء وان لم يقد ملك الرقبة لانه اذا قد ملك النضر
 وهما يفيد فائدة لان الملك بالنكاح اخوى من الملك بملك المهرين لان ذلك ثنت قصد وهذا
 شبه ضمنا ولا نالا نسلم بانه اقوى من هذا القوى الا ترى انه اذا طرأ عليه أبطله حتى اذا تزوج امرأة
 ثم اشترى لها بطل النكاح وهذا لانه ملك مطلق وملك النكاح ضرورى والقوى برفع الضعف
 ذكرى في الزايدات قوله والمرأة مالكة فلا يتحقق كونها مملوكة للثاني بغير انها مالكة تجمع لغيرها
 لجميع لغيره فلو صح النكاح لصار العبد المملوك مالكا لها وبصير المرأة المالكة مملوكة له والشخص الواحد
 لا تصور ان يكون مالكا لشخص مملوك له لان الملك فاهو والمملوك مقهور فاني حتمعان ولا يقال ان حرمة
 الملك مختلفة لان الزوج ملك مضرها ومنى ملك رقبته لانا قلنا تجمع لغيرها لجميع لغيره لهذا المعنى
 ولان المنافاة متحققة وان اختلفت جهة الملك لان كل واحد من المالكين يقتضى ان يكون الملك قاهرا
 والمملوك مقهورا قيل المهر اذ اراد المحصنات الجفايف فيتناول الخراير وما كان ان الكتابات
 تناولها ستوا بهم سنة اهل الكتاب قال المطررى اي اسكوا بهم طريقهم بغير عاملوهم معاملة
 هو لا في اعطاء الامان باخذ الحرية منهم ثم الحديث دليل على حرمة المحوسيات والنصر يدل على الوثنيات
 ويحتمل ان يكون النص ليلالها اذ المحوى مشرك صبا اذ اخرج من الدين هم قوم عدلوا على من
 اليهودية والنصرانية وعدوا الملك بكونه كذا في الكشاف وذكر في المبسوط وهذا الاختلاف بناء على انه
 وقع عند ابي خزيمة رحمه الله

قوم من النصارى يقرّون الزور ويعظمون بعض الكواكب كتحطيمنا القبلة ورفع عندهما التظيم
لعض الكواكب عبادة منهم لها وكانوا كعبدة ^{١٠} وثان وهذا ليس باختلاف الحقيقة بل بوسيلة
في فهمهم **فصل** الخواص عن قوله عليه السلام لا نكاح الا بولي ان يقول ان هذا نكاح بولي
فما حاربت وليته نفسها بعد الموضع عن عقل كالرجل وقيل لانه لنفي الحال ليكون حجة من الحديثين
وقيل ان الخبر مطعون وقد عرفت اصول الفقه قال الكندي رحمه الله الاتيم اسم امرأة لا زوج لها
نكحها كانت اوثى بامر الصبي **قوله** ومفاسد ما الضمير راجع الى العقد لقوله ما هذه الصوت على
ناويل الصحة الاستيلاء ^{١١} ستيان ^{١٢} ايضا عن الكسري ^{١٣} انكاحهم وقيل بالنفي على لفظ الجمع
مثل قتل واقفال وهو المتداول **قوله** وكذلك الضحك دليل الرضا فان قيل قوله عليه السلام اذا نكح
ضامها يدل على ان الضحك لا يكون دليلا ^{١٤} لان مثل هذا الكلام للمجهر بشهادة العرف بعالم السادة زبد
نقض كونه عالم لا غير قلت قد ترك طاهره اذ نطقها دليل الرضا فعلم انه اراد ما يكون اخذها منها
مطرف الغالب وما ذكر من المظهر يدل على هذا فانه انما يقال مثل هذا الكلام اذا كان في تلك المدة عالم
غيره كمن زنا اجهل من غيره والضحك انما يكون دليلا اذا لم تكن مستهزئة والضحك الذي يترتب شتم
معروف من الناس **قوله** وكذلك ما يدل عليه من الفجاءة فكيف يمكنها من نفسها والمطالبة بمهرها وبحقها
لان هذا لا يكون الا مع حواز العقد ومن خير من حازة العقد وانطاله اذا فجل ما يدل على جازة تمام
مقام قوله رخصت بكدة النهار وباكورة النهار والنار ولا يقال لو اشترى جارية فشرط انها
بكد فوجدها بدون هذه الصفة لم ان رذها لانا نقول متى كدر لكنها ليست بعذراء والمعتاد من الهام
باشراط البكارة في الشرا يريدون صفة العذرة فاما ههنا الحكم يتعلق بالحياء او بصفة الكلاية وما
فاما ان **قوله** لا نكاح الا بولي فان قيل هذا التعليل وقع لا بطل الحكم ثمة بالنقص انه باطل
قلت النص في هذا الباب نقل مع سببه ^{١٥} لانه انما قال اذا نكحها عقيب قوا عايشه ان البكر تستحي
فكانت فارس جيا ايضا جبر اذا نكحها وانما اعلم والعلّة المنصوصة كالنصر في جود خصيص العام
به على ان نقول ان سكوتها رضاها قبل الزنا فلا يثبت بالشك والوسيطنا النطق يلزم اشاعة الفاشية
وهو حرام بالنص فان قلت حياء البكر

حياء كرم الطبيعة وهذا حياء معصية فليكن حياء كالحجرب بسبب اليوم مغتر وسبب الشكر غير مغتر
قلت اهل هذا الجيا تشرع الله تعالى امرها بالستر فيها عن شاعة ون الحياء على طهر
المغصية يكون من كرم الطبيعة وحسن العقيدة حتى قالوا هذا اذا لم يبق عليها للحد ولم يصر الزنا عالة
لها اما اذا جرت وصار عادة لها لا يكتفى سكوتها **فصل** قوله بلغك النكاح اخبر النكاح
قوله فما منكرة اي تنكر لزوم العقد وما لكيتها البضع ولا يقال ان السكوت اصل والعقل المن
سمكة لان الزوج يدعي عليها الرضا ونفاد العقد متى تنكر وبه تنبئ ان المتسكرا لا صلي
المرأة لان صلي عدم الرضا وعدم النفاذ صورة الرق ادعى رجل على مجهول رقا او ادعى المجهول عليه
انه عبده والرحمة ادعت المرأة بعد انقضاء العدة على الزوج انه راجعها في العدة او ادعى الزوج خلافه
عليها وبالأول ادعى مجهول على رجل معروف انه معتقه ومولاه او ادعى المعروف خلافه او كان ظكرا ولا
المولاة والآفة في الايلاء ادعى عليها بعد المدة انه فاء في المدة او ادعت دكر عليه ^{١٦} وسئل ادعت امة
على مولاهما انها ولدت منه هذا الولد وانكر والنسب وهو ان يقول لمجهول النسب اني هو منكرا ومولاهما
واعلم انه تصور الدعوى من الجانبين **الكلالة** في ^{١٧} سئل لان المولى اذا اقر به صح اقراره كذا ذكره الصورة
محرر سلام رحمه الله ثم ذكر الاشياء الستة وان كانت سبعة لان الاستدلال بفرع النسب فالحقيقة به وحملها
شأ واحدا كذا افاده شيخنا رضي الله عنه وهذا كله اخذ الم بقصد الما فان قصده وجبه سجد
بان ادعت امرأة على رجل انه تزوجها بكذا او انه طلقها قبل ان يدخلها فان لم لها نصف مهرها استحلها
عند الخليفة ايضا **قوله** حيان للمسلم ان يظن به الكذب يعني لو حملناه على قراره فقد كذبناه
في ^{١٨} نكار ولو جعلناه باذلا قطعنا المحصومة من غير تكذيب فكان هذا اولى والبدل لا يحرم في هذه
بين شيئا فان المرأة لو قالت لا نكاح بيني وبينك ولكن بذلت نفسي لك ^{١٩} يعلم انها وكذا لو قالت
ما بينك وبينك لا مولى ولكني ابدل لك ذلك من نفسي او قال انا حرر من صلو ولكن ابدل لك نفسي لتستر فني لا يعلم
بذله اصل محلف الما فانه لو قال هذا المالك ولكني ابدل لك لا يتخلص من خصومتك كان بذله صحفا
وهذا لان البدل امانة فمحرر في باجة دون غيرها كذا في ^{٢٠} سرار وغيره فاذا ثبت ان النكاح
بذل والبدل لا يحرم في هذه من شيئا فلا يستجلف لان فائدة

الاستحلاف القضاء بالنكول والحوادث فمنها انما يتبين الامر اذا امتنع عن احدهما اذ لم يكن منها مال
 وقد وجد وهو تعظيم اسم الله تعالى ومن قد اراد في ولنا ظاهر الآية وهو قوله تعالى في امرأة مومنة ان ذهبت
 نفسها النكاح ان النكاح ان يستلحقها خالصة للزوج من المومنين معناه ان اراد النكاح ان يستلحقها فوجبت
 نفسها منه فقد جعل الله الهبة حواجا للاستحلاف على ما هو السبيل في الشرط اذا اعترض على الشرط ان يجعل
 المقدم مؤخرًا والمؤخر مقدمًا كما عرف في الجامع الكبير في كساح النكاح عليه السلام انعقد بلفظ الهبة وما حاز
 لرسول الله عليه السلام حاز لامة حتى يقوم دليل الخصوص وفيهم خالصة للزوج من المومنين معناه المرأة
 خالصة للزوج فلا يجعل لاجد بعد ذلك حتى يكون شريكًا في الفرائض من حيث الزمان كما قال في آية اخرى وما
 كان لكم ان تؤذوا رسول الله ولا ان تنكحوا ازواجه من بعده اذ اقول في هذا كان التابيد من شرطه
 لو كان في حكم المنفعة كما لا الشافعي رحمه الله لكان التابيد مبطلًا له والتوقيت شرط الصحة كالأجارة وقد
 انعكس الامر حتى صار التابيد بشرط جواز التوقيت بطله فصل في الانكاح جعل الغير نكاحًا والعصبة
 كل من ياخذ ما ابقتة الفرائض مثل زوجة من زوج والعم والترتيب فيه كالترتيب في ميراث ولا شرط لهما
 القصاصات بالاجماع او لم يطل في معنى الجمعية بل هو الالف واللام قوله في النكاح صدر عن كل عقيل
 وشفقة وهذا لان الكلام في العاقل وكذلك الشفقة ثابتة لانها ماطنة لا يمكن الوقوف عليها فاقوم في القرابة
 مقامها وهذه القرابة قرينة ولهذا يفترض ضمانها وحرم قطعها لهما ان الشفقة خلاف القرابة الاخر ناقصة
 ولهذا الاستثنى الاخر ولان التجارة في مال اليتيم حال صغره والنقصان شعر بقصور الشفقة فيطرق الخلل الى
 المقاصد من فساد ثبوت الجوارح فيفسد الولاية فلا قول الانسان على الغير شاء الغير اذ في الاصل في الولاية
 ولاية المرأة على نفسها ثم تعدى الى غيره عند وجود شرط التعدي قوله تعالى ولا تجعل الله لكافرين على المؤمنين سبيلًا
 ذكر السبيل نكرة في موضع النفي فيقتضي نفي السبيل من جميع الوجوه لكن السبيل ثابته حقيقة فيراد به نفي
 السبيل حكمًا من قبول الشهادة والولاية والقضاء او يقول المراد منه نفي السبيل حكمًا لكن الحكم غير مذكور
 نصًا انما جعل مذكورًا اقضاء ولا عموم له لانه ثبت ضرورة ان لا يقع الخلف فيما اخبر لا يقع الخلف متى انقضى
 سبيلًا على المومنين في حكم الرقبة قوله يجوز لغير العصبات من قارب الزوج اي عند عدم العصبات
 مثل لمة والحال وكل شيء يجمع محرم والجواب

في حصة الله عن الحديث ان المراد منه نكاح الى العصبات حال وجودهم ونه يقول الا ترى ان العاصي لولا
 الزوج مع وجود الجبر ولا ناشت الولاية في غيرهم لما قام به باعتبار الشفقة وكلاهما لا يملك هذا جاز
 كما في قوله عليه السلام لا فود الا بالسيف حيث لم يقتصر الحكم على السيف حتى بعدى الى النكاح وغيره ثم ذكر في
 بعض النسخ وقال ابو يوسف رحمه الله لا يجوز وهذا مخالف للمنطوق قوله لان عنده لو تزوج لا قرب يجوز
 وهو ان النكاح يدل على بقاء ولائته ومع بقاء اولاد الولاية الاقرب لائته الولاية لا بعد وهذا لانه لا تأثير
 للغير في قطع الولاية كما في ميراث وفي قوله لان عنده اشارة الى انه لا يجوز عندنا وفيه اختلاف المشايخ
 قوله ولنا انه يودي الى ابطال الحق في نكاح الكفولان ولا يثبت لا يتفق بها فلو منع من حواجر النكاح
 يودي الى الضرر بالصغيرة وهذه الولاية منطوية فيعود على موضوعه بالنقص في الكفاة معتبرة
 اي سني عليها الاحكام شرعًا ثم الحديث يدل على ان قرشا بعضهم الكفاة لبعض لم يرد به الكفاة حقيقة
 وانما اراد به حكمًا لانه عليه السلام نعت لبيان الشرايع ولا ناعلم قطعًا انهم لا يكونون اكفاء حقيقة في
 غير النكاح بالاجماع فتعين النكاح قوله وكذا الدين في الميراث حتى ان امرأة من بنات الصالحين لو نكحت
 رجلًا من أهل الفسق برد عليها المهر عقدتها قوله وهو ان يكون مالها المهر المراد منه المهر والمهر
 في الصنائع اي العرف حتى لا يكون للجاني كفو اللباز نقصت من مهر مثلها اي نقصنا لا نتعاضد الناس مثل
 اما اذا كان يسيرًا يكون عفوًا وقول محمد رحمه الله لا ستاني في هذه المسئلة فان عنده نكاحها لا منعقد انما
 فلا ذكره هنا بناء على قوله المرحوم اليه في النكاح بغير الولى او يحل على ما ذكره انسان ولى المرأة
 والمولى عليها ثم زال كراه بعد العقد فان كان الزوج كفوا والمهر قاصر فرضيت به ونه فلا ولى ردة عند
 اي حصة الله خلافا لما في قوله لان المهر خالص حقها اراد به ان ما زاد على العشرة حقها فينبول اسقاطه
 واثباته كما بعد التسمية فيهم من غرض الخفية من خسر العشرة والديانة وشرف النسب وهذه لا غرض
 تربو على المهر فحق نقصان من المهر لهذه الغرض بعد افاق السح لان المالة هي المقصودة في المفاوضة
 المحضة فاذا نقص فليس بازاء هذا النقصان ما يجبره وفارق غير الاب للخذ لانعدام كمال الشفقة
 في غيرها فيحتمل تقصيره على ترك النظر والميل الى الرشوة لا التحصيل سائر المقاصد وتخلو المرأة في نكاح
 نفسها على قوله لانها يبر بغيره من فخرها

ارادة الديانة

ضعفه الذي يكون تقصيرها المتابعة القوي الشهوة لا يحصل سائر المقاصد وعند ما لا يجوز قبل النكاح
والزمانة والنقصان لا يجوز ومن صح ان النكاح لا يجوز لان الولاء مقدمة بشرط النظر فعند فواته يبطل
العقد كذا في المبسوط **في** ان الاصل هو تملك المرأة نفسها وهذا لان النكاح لغة بمعنى من نظام
ومن زواج وشرعا ينشأ عن التملك ولا ينشأ عن ذكر المهر فلا يشترط بخلاف السج لان عبارة عن تملك شيء بشي
لغة ومن تملك حال بالشرع فكان الفرح مقتضاه فترك تسمية الثمن واجب فساد فان قيل انما الحلال
استقاء النكاح بالمال بقوله تعالى ان يتقوا ما مولاكم قلنا لا ينبغي بغير المال ولكن لا يشترط
ذكره **في** فلها العشرة للحدث ولا يلزم ما اذا لم يسم لها مهر فانه مهر المثل لان ما دون العشرة
لم يصح تسميته لحق الشرع وحق الشرع صار مقتضيا بالعشرة فاما ما يرجع الى حقها فقدرة
بما دون العشرة فاولى ان تكون راضية بالعشرة محالة اذا لم يسم لانها قد ترضى بالتملك بغير عوض
تكرما ولا ترضى بالقليل من التسمية **في** لان تسمي العقد منتهاهي والشمى بانتهايه ساكنا فبنا كذا
جميع مواجبه وهذا لان النكاح عقد العبر وهو منتهى المهر فينتهي العقد به ايضا **في** تعالى وكيف
تأخذونه اي المهر وفي سورة دالة على ان المهر حرم من خذ بقوله وان اردتم استبدال
زوج مكان زوج وانتم اجدتم فظارا فلا تأخذوا منه شيئا وابان على التجوم بقوله وكيف تأخذونه
وقد افصح بخصم الآية **في** وعند خلا الشافعي رحمه الله فانه يقول لها نصف المهر لان طلاق قبل
المسير ونحوه نقول بان المستلزم لوطي حقيقة وانما هو كناية عن الوطى عندك ونحوه نقول ان كناية
للملوة لان من نساها لامرأته في العادة الا في الملوة فليس ما بقوله اولى ما بقوله وروى ان ابن مسعود
رضي الله عنه شيل عن هذه المسئلة فردد فيه ثم قال اقول فيه نفسه فان تكرارنا من الله ورسوله وان
لخطا فمن ان لم يجد ارضى لها مهر مثل نفسها ولا وكس في شطط فقام معجل ش يسار وابو الخراج
وقالا شهدان رسول الله عليه السلام قضى في امرأة متبررة بنت واسم من شجينة مثل قضيتك هذه
فترأت مسعود بذلك شروا لم يترك قط مثله بعد اسلامه لما وافق قضاؤه قضا رسول الله عليه السلام
والوكس النقصان والشطط مجاوزة الحد كذا في المغرب قوله تعالى ومنه من على الموسى قدروا على المقز
قدرة اي على الغنى بقدر حاله وعلى المقز قدره

وادله قوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن او تفرضوهن فريضة كانه عطف
على قوله لا جناح عليكم وفي سورة دليل وجوب المتعة لانه امرها وقرنه بكلمة على المقتضية للايجاب
ولا يعلل فيه بالمحسنين والمتقين والواجب لا يتقدم بالمحسن المتقى لان تخصيص المتقين
حقا عليه لا ينبغي ان يكون حقا على غيره كما في قوله تعالى هدي للمتقين على انه فسر الاجسان بالايان
مهر المثل لا تنصف لان التصفية ثبت بخلاف القياس لعود العقد عليه اليها سالما دون النقصان
بالنص وكذا صورة التسمية فيبقى الباقي على القياس لان محموله يمكن تنصيفه المنفعة بل انما انوار
درج اي فيصن وهو من القرن الى القدم وحار ومكحفة وهو ما ثور عن ابن عباس رضي الله عنهما وفيه من
كوة مثلها يشير الى انه يضر حالها والصحيح انه يعتبر حاله لقوله تعالى على الموسى قدرة وعلى المقز
قدرة **في** لان المهر والمخير ليسا مالين حوالا للمسلم وهذا لان الشرع شرع النكاح بالمال المنقوض بقوله
تعالى وان يتقوا ابواكم اذ ان البنا بواسطة الاحراز والمقوم والشرع اهدر تقومها فلا يجوز
تسميتها لكن لا يفسد النكاح لان فساد التسمية لا يربو على عدمها وعدمها لا يؤثر في الفساد على
بينا فلان لا يؤثر في الفساد اولى بخلاف السج **في** وان تزوجها ولم يسم لها مهرا الى قوله
فانها المنفعة وهذا لان هذا الفرض تعيين للتواجب بال عقد وهو مهر المثل ومهر المثل لا تنصف لما
ذكرنا فكذا اما مقام مقامه **في** ولا يصح المنفعة فاما اذا اطلقها قبل الدخول انما ذكره لان الاثبات
مع الله خالفها موضعين في الزيادة في المهر بعد العقد وفي المفروض بعد العقد وهذا ليس بانتهى
مسئلة **فصل** قوله او صام في رمضان قديبه لان الصوم التطوع والكفارة روايتين
في **في** بعض مطلقا سواء كان فرضا او نفلا قوله لوجود المانع حقيق في المرض لان المراد منه ما يمنع
للجماع او بالحقة به ضررا وشرعا في جرم والصوم لما يلزم من القضاء والكفارة والدم وفلا التمسك
والقضاء المتجوز الذي استوصا ذكره وحصلته والحب القطع **في** ويستحب المتعم لكل
مطلقا الى اخره اعلم انه وقع من شتياه ههنا في شتيا وفي صدر الكلام اما في شتيا فان
ذكر في المبسوط والحصر ان المنفعة تستحب للمتي طلقها قبل الدخول ولم يسم لها مهرا كما ذكر قبل هذا بانظر
وللوات ان المنفعة في المستحب ليست مستحبة

عند القدوري فقد ذكر في شرحه ان المتعة واجبة ومستحبة فالواحد التي طلقها قبل الدخول والتسمية
والمستحبة لكامل طلقها الا التي طلقها قبل الدخول وقد سمي لها مهرا وذكر في التحفة ان المتعة مستحبة لكل
مطلقة لم يستحق بالطلاق جميع المهر ولا نصفه والمراد من قوله لكامل مطلقه غير التي تجب لها المتعة وهي
التي طلقها قبل الدخول والتسمية لانه بين حكمها قبل هذا لكن من حق الكلام ان يصل هذه تلك او يجعل
المطلقات قسمين كما في شرح مختصر الكرخي رحمه الله فلما لم يفعل تشوشت المسئلة على الناس
فخبروا مرة صدر الكلام ومرة استثناه تخرجيا للتصواب فقال بعض اصحابنا الا التي طلقها
قبل الدخول لها والتسمية فالحق ان يطلق لفظه مستجاب على الوجه محازا كما اطلقوا
لفظه الوجه على الفريضة فالحق اصل ان المطلقات اربع مطلقه قبل الدخول والتسمية وهي التي
تجب لها المتعة ومطلقه بعد الدخول وقد سمي لها مهرا ومطلقه بعد الدخول ولم يسم لها مهرا وسقطت
المتعة لها ومطلقه قبل الدخول بعد التسمية وهي التي لا يستحب لها المتعة ولا تحب لها تاخذ
نصف المهر من غير ان يتوفى الزوج منها عوضا فترك ذلك منزلة المتعة فلا يستحب لها المتعة مع ذلك
هذا حاصل ملخصه الشيخ من مام بدر الدين رحمه الله وسار احمد الدين رحمه الله فله تعالى متاعا
بالمعروف حقا على المتقير والمناع ما يستحق به قال نعم المتاع لو كنت تبقى غير ان لا يبقا للانسان
وهذا يجوز على الذنب كذا روى عن ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهما فتكاح الشغار مشروع عندنا
وقال الشافعي رحمه الله انه باطل لانه عليه اللام ونحن نقول انه انى بالنكاح حقيقة لوجود ركنه مضافا
الى محله الا انه قصد ان يكون المهر شائلا ليس كالمهر البضع لان البضع لا يصلح صداقا وتسمية ما لا يصلح
مهرا لا يفسد النكاح لما ذكرنا ولا حجة له في النهي لان المراد منه النهي عن النكاح بلا مهر لانه ذكر لفظ الشغار
وهو الخلو يقال لمدة شاعرة اذا لم يكن فيها احد وشعر الكلب اذا دفع احدى جلبيه ليئولا وتفرقوا شغب
اي تفرقوا في كل وجه ومثل هذا النهي لا يوجد فساد النكاح لانه في معنى في عمره فيكون كالنهي عن البيع
وقت الذوات في لانه اقدمها اي اقدم العصبات في الولاية لانه لا ينعى المال والنفق وليس
للابن ولاية في المال فله لانه مالك لها وتأثيره ان المولى لما كان مالكا لها والنكاح لوجب شغل مال العبد
بالمهر والنفقة وفيه ضرر بالمولى فلا ملكه بدون اخذنه هذا في

108
العبد وفي الامة منافع بضعها مما لو له للمولى فلو حاز محرم عليه بضعها وفيه ضرر في لانه دين طام
في حق المولى لو حوز من ذننه واحت في حق العبد لصدور سببه من اهل النبوة ان تحلى من من
زوجها في منزله ولا تستخدمها انه يدخل اي لان من مرد الشان ان ملك المتعة يدخل في حق المولى
لان الوسط اعلا اي اقرب الى العدل لانه لو حوز من ذنني يكون عدلا في حقه دونها ولو حوز من
يكون عدلا في حقها لا في حقه والوسط ذو حظ من الجانبين احسن شي من القطر والكتان والخز
ومر برسيم وهذا اذا ذكر الثوب ولم يزد عليه اما اذا قال هروى او هروى يصح التسمية بتغير الزوج
صوف عقد المتعة ان يقول لامراة خذي هذه العشرة لا تمتع بكرا ولا تستمتع بكرا تياما
او متعيني نفسك تياما ونحو ذلك الموقت ان تزوج امرأة بشهادة شاهدين عشرة ايام
وقالوا في الفرق بينهما انه ذكر لفظ التزوج في الموقت ولم تذكر في المتعة وقال في نكاح
الموقت حايه لانه نكاح شرط فيه شرط فاسد والنكاح لا يفسد به لكننا نقول انه انى مع المتعة
فان تلفظ بلفظ النكاح لان عقد المتعة ما يقصده دون السكر الا زواجا في نفسها
على ايام فلا بد علم نفسا ان قصد بها التمتع لا المقاصد التي شرع النكاح لاجل فصار متعة
حقيقة وهذا لان قوله تزوجت طاهر محتمل المتعة وغيرها والتوقيت محكم في المتعة فصار المحتمل
من صدر الكلام محتمل على المحكم من سياقه والفساد لعدم ركنه وهو اللفظ الموضوع لهذا العقد
لا لشرط فاسد دخل عليه كذا في من شرار ومبسوط فخر من سلام فوله ولو تعددت فيها لرحمة اي
لوسب من مواليهم في معنى المتعة ثم اقدموا عليها لهم وفعلاها لرحمتهم وليس هذا على التجديد
وانما من ماله في التمدد قال الشيخ من سلام المعروف بحواهر رادة مع الله لرحمة اي لقتلت
ناذرك على سبيل السياسة وجرا للناس على المتعة على سبيل الحكمة لان الحد لا يجب للشبهة ولا يعل
كيف يصح النهي عن عمر رضي الله عنه وقد كان على عهد رسول الله عليه السلام وهذا الاصح السند
بالرأي لا نقول ليس كذلك فانه روى عن النبي عليه السلام انه في عن متعة النساء يوم خيبر اعلم ان المتعة
على اربعة اوجه اثنتان في الحج واثنتان في النكاح اثنتان في الحج فاحدها مشروعة
وهو الترفق باداء النكاح في سفره واجلته

من غير ان يله باهل فاما صحيحا والثانية منسوخة وهي ان يحرم بالحق في غير اوان للحج
ثم اذا اراد ان يخرج من اعراسه فانه كان ياتي بافعال العمرة فحله ثم اذا صار وقت الحج لعزم الحج
من مكة هذه كانت مشروعة في الحج ثم فسخت وامت اللتان في النكاح فاحدهما مشروعة
ومثل ثلثه اثواب كما مر ومن غير مشروعة وهي نكاح المتعة كذا في شرح الطحاوي
لان من طهنة وكذا وكذا الاصلية اما يكون بلسانه الناطق وعقله المتميز اذ من منصرف مضمون التفرقات
من النفع والضرر والمصلحة كونه من مناسبات ادم وذكر المصنف قوله زوجه وتزوجت والقبالة
سقوط احضار الشهود والخطبة ومن تغاف على المهر وغير ذلك قوله لان التامح في الحقوق
اي التنافي انما يتحقق اذا رجعت الحقوق اليه لا يصير الشخص الواحد مطالبيا ومطالبيا
ومستلما وحسنا ولا تنافي في ان يكون مغيرا عن شخصين لان العبارة تثقل اليها فيكون العقد
من شخصين وفي النكاح حقوق العقد لا يرجع الى العاقد ولهذا لا يستغنى عن ضامه بخلاف
السع في ان سفير اي ثبت الحقوق امتداد للصغير عليه ثم يتولى امره مراعاة لحقوقه بحكم
بر برة فلا يصير ضامنا لنفسه قوله لان كفيلا اي لان المذكور كفيلا وبوالولي واصيل وهو الزوج
فيخير ان شاء طالت الكفيل وان شئت طالت الاصيل وهذا كقوله تعالى لا تارض ولا تكثر
عمران من ذلك وقول روبة فيها خطوط من مواد وباقى كانه في الجلد توليخ البهق ففيل عليه
فقال اردت كان ذاك قوله لان التطين رفع النكاح من كل وجه لانه ذكر التطين مطلقا
فينصرف الى الكامل والكامل ما يكون رافعا من كل وجه والرفع من كل وجه يستدعي البتة كل وجه
والنكاح غير ثابت من كل وجه فلا يكون دخلا تحت النص ولا يمكن اثباته بالقياس لانه ثبت بخلاف
القياس وفساد النكاح يمنع صحة الخلوة لان الخلوة انما قامت مقام الوطى لانه ثبت التامر من الوطى
وهذه الخلوة غير ممكنة من الوطى منه حرمة الوطى فصار خلوة الجايض وهذا معنى قول المشايخ
محرم الله الخلوة الصحيحة في النكاح الفاسد كالخلوة الفاسدة في النكاح الصحيح فيفسد
التسمية لان التسمية بناء على العقد فقد فسد العقد فيفسد ما يبنى عليه والولي به صلى
من بضاع هذا المشاور انما يصار الى التسمية عند صحتها

109 ولم يوجد في ما فيه من احياء الولد وهذا لا يلزم ثبوت النسب بضيع الولد لعدم تربيته
لان النساء عا جرات عن الكسب ومن تغاف على نفسها فلا يقدرن على تربية الولد ولهذا المعنى
جرم الزنا ولما ثبت النسب تحب العدة ليلة يشبهه النسب فانما تزوج تزوجا غير فتلد سنة
اشرف فيقع الاشتباه في انما تضاف الى اقارب من اب وانما شرطت القرابة مع ان قوله ان لها
مهر مثل نسائها مطلق لان من صفة انما يكون للملك والاختصاص في التبعية من ول غير من
فتعين الاخران وما هو مردان في من قارب اذ ليس احد اخص بالانسان من قارب ولكن
البعضية ثابته فيما بين قارب بلا ريب لكن قارب الاب اولى لان الانسان من جنس حراميه
وقمة الشيء انما تعرف بالنظر في قيمة حنسه الامرى الى قول المامون وانما اتمها الياس في عبة
مستودعات وللانساب آثار **فصل** الطول الفضل والزنا والمخنة ومن لم يستطع
زيادة في المال وسعة سلخ لها نكاح الحرة فليست له امة وقوله فان خفتم ان لا تجدوا اي من
هذه من عداد فواحدة اي خالزوا واحدة او فاخاروا واحدة وذروا الحج راسا كذا في الكشاف
قاله في انزل على حوا نكاح امة المسلمة والثانية تدل على حوا نكاح امة الكتابية لان
الحواز مقيد بالايان فنعدم عند عدمه كما في قوله تعالى فخير برقة مومنة فانه لا يجوز تحرير الكافرة
لانهما قيدت بالايان وكذا هنا لاننا نقول اقصى درجات الوصف ان يكون علة الحكم ولا اثر له في النفي
وليز كان شرطا فالشرط لا يقتضي العدم عند عدمه على ما عرفت واما عدم حواز تحرير الكافرة في الكفارة
فلا نهال يشرع الامتية بالايان ولا كذلك فيما يجر فيه فقد شرع مقيدا ومطلقا كما ذكر في الميزان
فيهم تزوج امة على حرة والبرق منصف ونكاح المرأة في نفسه مقابلا بالرجال المتعدد
فلا يحتمل النصف لكنه ذوا احوال متعدد وهي التقدم والتاخر والمقارنة فيصح مقارنا ولم يصح
مناخرا قوله بالنصف بطر مقارنا لانه لا يحتمل النصف فغلبت الحرمة فيكون وليس
ان تزوج بالكثر من اربع لما ذكر من النص التمسكه ان اقصر على اربع في موضع الحاجة الى البيان والبيان
في مثل هذا الموضع يدل على البيان ولا يقال ان جميع تعرف الحج فينبغي ان يحوز التسع كما هو قول بعض المتقدمين
مننا نقول اذ لا بعيد من الفصاحة لم يتكلم العرب بمثل عند ارادة

التسعة كذا قاله الفقهاء قوله لان ملكه على النصف من ملك للغير لان صفة المالكية كرامة ونعمة تختص
ببنو آدم ومعنى دمه في الحر ابلغ فكانت ما لكتبتة الحرام الا ترى انه جاز لرسول الله عليه السلام التسعة
او الى ما لا يتناهي لفضله وشرفه ولهذا انتصف العقوبات في العبد والامانة فهذا انه ينصف النعم
لان العقوبة تنغلظ عند توفر النعم الا ترى الى قول الله تعالى يا ايها النبي من كان منكم بفاحشة مبينة
سرية وكذا ابراهيم المحسن في محله غيره قوله ما كنت بضعة فاخترتني فقلت عليك البضع مطلقا
فينتظم الفصلين كذا في الهداية وهذا لان الفاء تدخل في احكام العبد كما قال السقاه فارواه وكان
علة ثبوت الخيار ملك البضع وفي هذا الفرق بين الحر والعبد بحقيقة ان ملك الزوج يرداد عليها
بالعقود فان قبل العقد كان يملك عليها بطلان من ملكها مراجعتها في قرين وذلك لرداد
بالعقود وهي لا يتوصل الى دفع هذه الزيادة الا برفع اصل العقد فاشتهى الشرع لها الخيار لهذا
والثاني في حال الفناء اذا كان زوجها حرا وهذا بناء على ان اعتبار الطلاق عنده بالرجال
وقيل في بيرة شئت بذلك سنن اجد بها هذه والثانية الولاء لمن اعتق والثالثة من كبر صدقه ولنا
هدية قوله ولا خيار لها لان ثبوت علة ثبوت الخيار زيادة الملك ولم يزد الملك عليها بعد العقد
لعدم الثبوت قبله قوله لان المانع في احدهما الى المانع من الخوازي في احدهما فتمنع الخوازي في احدهما
ولا تنعدي الى اخرى بخلاف ما اذا جمع بين حر وعبد وما عها صفة واحدة لانه بطلان الشرط القابل
وقبول العقد في الحر شرط لقبول العقد في العبد في القرن فصل امرأة ارتقا بينة الرق بفتح التاء اذا
لم يكن لها حر في القرن بسكون الراء مانع يمنع من سلوك الذكر فيه من عظم وغيره كذا في
المغرب قوله لان هذه الاشياء مانعة من الوطى حقيقة ان الرق والقرن او طبع المانع بالوطى
والطبع موثوقا بالشرع قال النبي عليه السلام فتر من المحذور فرارك من الله قوله ولا صحاحنا ان
في الفسخ اضرارها فلا يجوز وهذا لاننا لو اشترنا ولاية الرد بطلان حقها في المهر اذ عنده لا يحل المهر
اذا لم يدخلها قوله ولا كذلك المرأة بدو بنفسه على ما اذا وجدت الزوج مجبوتا او ضينا فان هناك
ثبت لها الخيار لان المقصود بالنكاح طبعاً قضاء الشهوة وشرعاً الفسلفة وهذه العيوب تنحل هذا
المقصود اما الرق والقرن فظاهر واما البواقي فلا يلحق
السلامة

السلامة تنفر عن محبة مثلها ونحوه نقول انما اثبتنا الخيار لها لان جفتها لا يصير مقتضيا بزوج كقوله ما
نحوه وهو غير محتاج اليها فالو لم ثبت لها الخيار بقية معلقة لاذات بعلاوة مطلقه فاثبتنا لها
الخيار لان العلم بالتجدين وهذا لا يوجد في حاشية لانه يتكهن من تحصيل مقصود من عند غمها اما بملك
اليمين بملك النكاح وتحت ان يكون المعنى ولا كذلك المرأة اذا ردها الزوج فان جفتها لا يصير مقتضيا
لانه لا يرددها زوج لغير وفرددها هذا الزوج وتحت ان يكون معناه ولا كذلك المرأة اذا وجدت
زوجها هذه الصفات لكن هذا يلحق على قول محمد رحمه الله فالاول اوجه والفقه في المسئلة ان الرد بالعيب
فسخ العقد بعد تمامه والنكاح لا يتحل هذا النوع من الفسخ الا ترى انه لا يتحل الفسخ الا قاله وهذا
لان ملك النكاح ملك ضروري لا يظهر في حق النفل الى الغير ولا في حق من ساقا الى الورثة وانما اظهره الشرع
في حق الطلاق للتخاصع عندهم النكاح عند عدم موافقة الاخلاق وهذا لا يقتضيه ظهوره في حق
الفسخ بعد تمامه لانه لا ضرورة فيه بخلاف الفسخ بعدم الكفاءة او بخار الباطن فانه فسخ قبل تمامه لانه
ولانه المحل فيكون بمعنى من متناع عن تمامه وكذلك الفسخ بحار العتق فانه امتناع من الزام زياره
الملك وان وجود العيب نأثره في انعدام تمام الرضا والنكاح لا يعتمد لزومه تمام الرضا حتى قلنا
لزوج امرأة شرط انها بكر شابة جميلة وجدها ثيبا عجوزا شوها رها شق ما يلو عقل زابل
ولعاب ما يلو فانه لا يشته له الخيار مع انعدام الرضا قوله ولنا ان هذه الاشياء لا تمنع التحصيل
بالوطى المقصود من صلح من العقد ان يحصر ويستعف بالوطى لعل الا ترى الى قول النبي عليه السلام من
تزوج امرأة فقد حصن نصف دينه فليتقوا الله في النصف الباقي وهذه العيوب لا يفوت المقصود
غاية من باب انها توجب نفرة طبيعية لكن ذلك لا يوجب الخيار كالنحر والقروح الفاسدة
العين الذي لا يقدر على ثبات النساء من عرق اذا جيسر فاعلم ان المرأة اذا وجدت الزوج
عينا ان علمت بحاله عند النكاح ادرضت بعد ذلك فالنكاح لازم ولا خيار لها فان لم تعلم ا ولم
ترض فلها الخيار ان شئت نصت وان شئت رقت الامر الى القاضي فان لم ترض الى القاضي بعد ما
علمت فانما تمت بغير اياما فلا يسقط خيارها وان رقت الى القاضي فانه لا يفرق بينهما في الخيار بل يحضرها

فاذا انتحز الزوج بوجله سنة وانذار الناجيل من وقت الخصومة وانما يؤجل سنة لان الواجب عليه الاضمار
بالمعروف او التبرع بالاحسان والامساك بالمعروف انما يكون بحسن الموافقة والمعايش ذاللا بخصر
مع انسداد باب قضاء الشهوة فوجب عليه التبرع لانه يصير بالامساك طامعا وانما يتبين ذلك بالتجمل
لان ذلك قد يكون لموضع ذاللا لوجب الخيار فوجله حولا لا تحتمل ان يكون ذلك لغلبة البرودة
فيعالجه في فصل الببوسة فاذا مضى الجول الجرا ولغلبة الحرارة فيعالجه في فصل البرد ولغلبة الببوسة
فيعالجه في فصل الرطوبة او لغلبة الرطوبة فيعالجه في فصل الببوسة فاذا مضى الجول لم يصل اليها علم
ان سنة في صل الخلقة ولهذا قالوا في تقدير سنة شمسية اخذا بالاختصاص فربما يكون موافقة العلاج
الايام التي يقع التفاوت فيها من السنة الشمسية والقمرية والتفاوت منها احدى عشر يوما وثي
كذا في المنشور في الفرقة تطليقة باينة لانه لما عجز عن الامساك بالمعروف فعليه التبرع بالاجساد
والتبرع بطلاق فان لم يفعل صار القاضى كالتوكيل عنه وانما كانت مائة لان المقصود وهو دفع
الظلم عنها وذلك لا يحصل الا بها لاستبعاد الزوج بالمراجعة وانما يشترط طلبها لان للفرقة حقها
فيشرط طلبها كما في سائر حقوق العباد في اذلا وقوت على حقيقة العنة لجواز ان تمنع من الرطوب
اختارا فيدار الحكم على طاهر سلامة لانه فيتحقق التمكن من الامتناع في حقه وايد هذا قول عمر بن الخطاب
حين رضي بالمهر على البنتين ما ذهبن اذ حار ان يجز من قبلكم الخصي من كانت الله قائمه الا انه نزع اثنياء
ثم ان كانت بحيث ينتشر الله ويصل الى النساء فلا خيار لها وان كان لا ينتشر ولا يصل فهو كالغنين
لان الله قائمه فيرجى منه الوطى في المستقبل كما يرجى من الغنين فيرجى كما يوجب الغنين هذا تحقيق التعليق
المذكور في المتن فصل قوله وانما المفروق اياه وتقرره ان الفرقين وجب بسبب اختلاف
الدين لان عندهم لا يتحقق مقاصد النكاح والنكاح كان ثابتا فلا يرتفع الا بسبب مفروق واسلام
المسلم منها لا يصلح سنا لانه شرع عاصما فلا يصلح قاطعا وكفر من اصر منها لا يصلح سببا ايضا
لو هوه قبل هذا او كما كان زمانا لا يتعدى النكاح ولا بقاءه واختلاف الدين عنه ليس سببا كما لو كان الزوج
مسما والمراة كتابية فلا بد من عرض سلام على الكافر منها فان ساعدها فقد وجد لا حسا بالمعروف
وان ابى تعين التبرع بالاجساد فاذا امتنع ماب القاضى

منابة كذا في المسوط في رفع النكاح من جهة الزوج معناه ان هذه فرقة بسبب
الزوج وهو باء والردة فيكون طلاقا كالفرقة بسبب العنة لتصورهما من المراة بعين ان هذه الفرقة
تصور من المراة والطلاق لا تصور منها فكون فسخا كالفرقة بسبب ملك احد الزوجين صاحبه في
علامها ان ما ذكر محمد رحمه الله في الاباء وما ذكر ابو يوسف رحمه الله في الردة والخاصة انه فرق ووجهه
ان الردة تنافي النكاح باعتبار عدم اهليته او محليته ولهذا يتحل حكمه في الحال ولا يتوقف على قضاء
القاضى لما انه منافي فساد العدم لهذا الطريق كالعدم لعدم المحل مثل المحرمية في ذات ذلك ليس
بطلاق فانت الابدان ليس من نكاح ولهذا بقى النكاح بعد ابدان ما لم يفرق القاضى منها فصار
كالفرق بسبب الجيت والعنة في مسوط فخره سلام رحمه الله اسلم الزوج وتحت محوسه قيد بالمحوسه
ولم يقل كافر كما قال اسلمت المراة وزوجها كافر لان الكافر مطلقا لا يصلح ان يكون زوجا للمسلمة
امت المجوسية لا تصلح زوجة للمسلم والكتابية سالحة وان ارتدت قبل الدخول هذا هو دفع
من الكاتب لما انه ذكر بعد هذا بصفه حكم الارتداد قبل الدخول وبعده وحقه ان يقول وان ابت قبل
الدخول لما انه بين حكم ما بعد الدخول فاجتاح الى بيان ما اذا لم يدخل بها كما ذكر في الهداية وغيرها من
شروح المختصر حتى لا يلزم التكرار وترك ما هو محتاج اليه في انها استهملت المسح اى المعقود عليه
وهذا الان النص في النكاح معقود عليه كالمسح وقد استهملت كجما بصير ورها محرمه عليه فصاها كالباب
اذا استهملت المسح وفي ذكره المسح ايدان لهذا الاستدلال في ان نقض البعد شرط الفرقة
الى غيرها ببيان ان الفرقة وجبت بسبب اختلاف الدين ومعنى يقع الا بمعنى جادث والاسلام
ليس بفرقة لما ذكرنا وكفر الزوج ليس بحادث والعرض على سلام متعذر لقصور الولاية
فوجب اقامة شرط البيونة مقام علة البيونة لانه امر واجبا لو هو داعي تخلص المسلمة عن الكافر
وانقضاء ثلث خيض شرط البيونة في الطلاق الرجعي فاقيم مقام عرض القاضى وتفرقة ثم يلزمها
ان تعتد ثلث خيض بعلم في كما في الحافر مع الواقع فالخبر سلام الجفر شرط والثقل على السقوط
لان من رض كانت ممسكة مانعة تحل النقل فالحقير المانع فمما الثقل عليه كذا العلة ليست بصالحة للحكم
لان الثقل طبع لا تعدى فيه واذا سلم الشرط من معارضه العلة

والشرط شبه بالجلد لما تعلوه من الوجود اذ اصله لا ضافة للحكم اليه وفي بعض النسخ كما في الجاف مع الدافع
وقيل هذا خطأ من الكاتب لان الضمان لا يحجب على الجاف عند وجود الدافع قوله فالبقاء اولى لان
البقاء اسهل من بدء الا ترى انه عند عدم الشهود تنافي اثناء النكاح ولا تنافي بقاءه فله تعالى
ولا تمسكوا بعصم الكوافر بطلناه لا تعدوا من خلفتموه في دار الحرب من نسايتكم والمتمسك بالتعليق
لا يتعلقوا بعقد الكوافر وذكر في الكشاف العصة ما نعصم به من عقد وسد يعني اياكم اياها من
سكنكم ومنه لا علاقة زوجية والمتمسك به ان التعليق يعقود من حرام للنهي لو نفي النكاح لا يكون
حراما ولا يقال ان المدعى عام والدليل خاص لان الحكم ثبت في احدى الصور من عبارة النص
في اخرى وفي اخرى بدلالة لشمول العلة وموتبان الدارين قوله فانما بطل النكاح بتباين الدارين
يعني انما بطل النكاح بالتباين لا بالتبني والتباين وجد في بي اجد ما لا في سببها قوله تعالى ما
يقا الذين امنوا اذا حكموا بينكم المومنات تصديقن بالسنن فان علمتهن من فان غلب
على ظنكم فلا ترجعهن الى الكفار فلا تردوهن الى ارجس المشركين اتوهن ما انفقوا واعطوا
ازولهن مثل ما دفعوا اليهن من المهور ثم نفى عنهم الجناح في تزوج هؤلاء المهاجرات بقوله ولا جناح
عليكم ان تكهنن والمتمسك به انه بغي الجناح على من نكحها عند لا متجان من غير شرط العدة
في شرط العدة فقد اذ على النص انه نسخ فلا يجوز قوله لان ولدها من الكافرات النسيان
عليه اللام ولدت من نكاح لا من سفاح واذا كان ثابتة النسبة العدة لان العدة اما بعد الاحتمال
شغل الرحم بما يحترم وهذا لما يحترم ولهذا ثبت النسبة لو حارت بولادتين او طامس موضع
على ثلاث مراحل من مكة والبيان في جمع جليل ومي التي لا يجزئها والمتمسك به ان يقول
عليه اللام وطئ المسبية حتى تضع حملها فحرم نكاح المسلمة اذا خرجت من دار الحرب حاملا لان
الوطئ في المسبيات كالعقد على المهر اريد بغي في كل موضع لا يجزئ وطئ الامه لان لا يجزئ عقد الحرة بذكر المانع
فان وطئ الامه المجوسه ولا خذ من الرضاع لما حرم بسبب ملك الميسر نكاحها ايضا اذا كانت اجرتين
فلذلك حرمها لما حرم وطئ امه ما روي في المهر الذي هو ثابت النسبة من الغير لا يجوز نكاح الحرة بذكر المانع
او يقال ان حرمة الوطئ ثبت في المنصوص لمكان المهر ووثبات

عصية

النسب من الغير ولهذا المعنى ثبت حرمة النكاح في تلك الصورة وهذا المعنى موجود في مسلتنا اذ المسلتان
النسب من الغير فحرم الوطئ واذا جرم الوطئ جرم النكاح والخامس من الزنا لا يلزمنا لانه ليس بالنسب
من الغير فلا يلزم اشتباه النسب هناك كما يلزم في مسلتنا على اننا منع على قولنا وسفح الله في
انه لا دين له لان الدين الذي انتقل اليه لا يقد عليه شرعا يعني انه ترك ملة الاسلام الذي كان عليه
والذي سقل اليه لا يقرر عليه لا انه اقرب بطلانها وانه كان باطلا كما اقر فلا يقرر على ذلك وهذا النكاح
شرع للبقاء والمرد مستحق القتل فلا يكون شرعا في حق ما كان من قبله البقاء وان قبله بنفس الردة
صار مستحقا عليه وانما تمهل ثلاثة ايام لتأتمن فيها عرض له من الشهة فما ورا ذلك جعل كانه لا حيوة
له فلا يصح منه عقد النكاح لان اشتغاله بعقد النكاح يشغله عما لاجله حيوة وهو النامر ولا نه
لما لم يكن ذن يكون كالبهايم ولا نكاح للبهايم فان قيل مشركوا العرب حلة لهم لا نه لا يقبل
منهم الا الاسلام او السيف ومع هذا يصح المناكحة فيما بينهم قلت لهم ملة لا نابع من الملة دينا
نعقد الكافر صحته ولم يكن اقرب بطلانه وقد وجد هذا للحد فهم فان نسخ ان يقع الفقة اذا
ارتد امثا لما ذكرت من المعنى قلت القياس يقتضي ذلك بكتنا تركناه ما جماع الصحابة رضي الله عنهم
فان قيل ارتدادهم ما كان ممكنا فكيف يستقيم التعليق قلت عند جملة الناس جعل كانه
وجد جملة كالغرق والغرقى والمعدى فان قيل اليس اصلكم ان البقاء اسهل من بدء اثم ان
لديها تنافي اثناء النكاح ولا يمنع البقاء من اقرار عليه وهذا عند اني حقه رحمه الله وعند رحمه الله
النكاح فاسد في الوحيين وعند ما في الوحيين واكافا ابو حنيفة وفي الوجه الثاني كما قال رحمه الله
وهذا لا ينافيانه بخلاف تزوج الام والسنة ان كل صفة يرجع الى المجلد لا اثناء البقاء فيه سواء
فصير قوله صلى الله عليه وسلم فيما تملك من اهلك بعد زيادة المحبة لان عايشه رضي الله عنها كانت
اجبة اليه كذا في الكشاف الحديث قوله عليه اللام للحرة ثلثان من القسم والله ما يليه قوله تعالى وان امرأة
خافت من عهرها التي توقعه منهم لما لاح من تخايله واماداة والنشوز ان تنجا في عنهما مان منهنها نفسه
ونفقته وان وذيها بسبب او ضرب ودر عراض

حكمها

ان تعرض عنها فان نقل محادثتها ومواساتها وذكر لبعض سبب من طوع في سماع دماء او شئ في خان
او خلق او طوح عن الرضاعة كذا في الكشاف **كتاب الرضاعة**
الرضاعة في الشرع عبارة عن رض شخص مخصوص من مو ان يكون ضيقا من شئ مخصوص من موثدي من جهة
في وقت مخصوص على حسب ما اختلفوا فيه **قوله** صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب
دليل على ان الرضاعة من اسباب التحريم وهذا لان ثبوت الحرمة في النسب بحقيقة البهضية او شبهة البهضية وقد ذكر
في الرضاعة شبهة البهضية لما حصل اللبن الذي هو حرمة من دونه اثبات اللحم وانشار العظم وكان ينبغي ان
يذكره في المحرمات لكنه افرده بكتاب الاختصاصه باحكام على حدة وفي الحديث دليل على الحرمة ثبت
بان رضاعة من غير اشتراط العدد لان كل حكم يتعلق بعلّة في الشرع ثبت للحكم لو حرمها لا بعدد منها بشرط
العدد زيادة فلا يجوز ان يملكه فقبل المراجعة والمضغ فقبل الرضعة والنسك بالحدث انه اذا دونه في هذا
والنكاح بخمس ضعات عرفت بحديث عائشة رضي الله عنها كان ما يتلى في كتاب الله تعالى عشر ضعات معلوما
حرم من ثم فسكن خمس ضعات معلومات تحريم قوله عليه السلام لا رضاعة بعد الفطام اي بعد الفصل
والمراد به نفى الحقيقة فهو حجة ايضا الا ترى الى ما روي عن ابي جابر الى موسى بن شعيب فقال له اني مصبنة
تدري ما راي فدخل بعض اللبن فخلق فقال حرمت عليك فقال اني معبود رضي الله عنه فقال ما حله لك وقام
معه الى جماعة فمهم ابو موسى فقال ارضع فيكم هذا النعماني فقال ابو موسى لا تسالوا عني ما دام هذا
الجبرين اظهركم قوله تعالى والوالدان يرضعن اولادهم من حولين كاملين وصف الحولين بالنمام ولا زيادة
بعد النمام والكامل والجواب له انه قال بعد ذلك فان اراد انفصالا عن تراخي بينهما وتشاور ذكره بعد الحولين
بحرف الفاء فدل على بقاء مدة الرضاعة حتى اجتمع الى تراخيها على الفصل ولو كان منقضية لما احتج
الى تراخيها على انفصال او يحتمل على استحقاق حرمة فان المطلقة اذا طالبت بعد الحولين لحرمة الرضاعة
بجبره ب على رعايتها ففي الحولين بجبره **قوله** فاذا مضت المدة نفى على حسب اختلافها انشز العظم
ان قواه كانه اخيا ويروى بالراء والتمسك بالحدث انه يقتضيه ان ثبت الرضاعة بها وحده انشاز العظم وبعد
الحولين بتحقيق ذلك فثبت وقا زاد على الحولين نصف خارج بالاجماع او لا نه لا ينشز العظم طاهر اني
نفا يكون اتماله وامرأة ابية اي نفا يكون اتمالا

١١٢
له اذا كان مياخت به وام او لام وان كانت اختا لا ب فهي امرأة ابنة الا انه يدخل عليه ان كانه او يفتنه
ان لا يكون غيرها تين وقد يكون مان يكون مياخت مريم مة الا انه انما لا ذكر نظر الى غلب اولان ام
الولد كما مرته من حيث انها صارت فراساله والحق ما ذكر في الهداية نفا يكون اتمالا او موطوءة ابية لبن الفحل
يتعلق به التحريم هذا من اضافة الشئ الى سببه لان سبب اللبن انما هو الفحل لان اللبن انما يكون بالاجبال
ولا جباله واقامة الاسباب مقام المستببات في موضع الاحتياط امر شايع كما في فمنا المتعسر
المشهور مقام الوطء ما ب حرمة المصاهرة وغير ذلك وهذا لانها صاروا كشخص واحد في حكم التوالد
وقد صارت المراجعة اتماله فيصير الزوج اباه **قوله** اذا تزوجت المرأة اي امرأه ابية وهو الزوج
فكون المرأة اي البنت **قوله** وكل صدين غلب الصبي على الصبية لما عرفت ان المذكر يغلب على المؤنث
وهو خف على الاثقل كما في القهر من العمرين ولم يزد الاجتماع من حيث الزمان ولا من حيث الزمان غير
ولا المراجعة بفتح الضاد هكذا عبر الثقات و اراد به امرأه لها ولذلك لم يترفع ولدها وقد ارضعت
ولدا امرأه فلا يجوز لهذا الولد المرضع ان يتزوج لو احدث اولاد هذه المرضع وان لم يجتمع على تدري
واحد هذا هو الفرق بين هذه المسئلة وبين المسئلة الاولى وان غلب الماء لم يتعلق به التحريم لان المطلوب
لا يظهر في مقابلة الغالب لهذا الوحلف لا يثبت لبثا فشر لبثا مغاوتا بالماء لا بحث وهذا لان
الرضاعة ما انتت اللحم وانشز العظم واللبن المغلوط لا ثبت اللحم لان الماء ليس بمخذب **قوله** وان
اختلط بالطعام قال هذا في غير المطبوخ اما في المطبوخ لا ثبت الرضاعة بالاجماع وفي غير المطبوخ
انما ثبت عنده اذا لم يشربه اما اذا جساها جنسا شغى ان ثبت ولا عبرة لنقاط اللبن عند رفع اللقمة
وعلى **قوله** وقال محمد بنهما والفرق بينهما وبين هذه المسئلة ومن ما تقدم جينا غير الغالب ثم ولم يعتبر هنا لان
الحسن يغلب الحسن فان الشئ لا يصير سببه بل كان في حنسه اتحاد المقصود وهذا لان الكثير اذا كان موافقا
للقليل تقدم به القليل لا يتقوى به لان الشئ انما سعدم لوجود ما ينافيه والحسن ينافيه الحسن اذا لم
تقت القليل فقد وجد الرضاعة من صاحب القليل صورة ومعنى فثبت الحرمة بخلاف المخلط بخلاف الحسن
لان الغالب يخالف المغلوط فينتفي المغاوب لقلته **قوله** ولا حاجة الى الترجيح لان اوان الترجيح
يعلم للمع وقد امكن الجمع **قوله** فاذا نزل اللبن

الى الغرة المعنى صلى هو اللبن لانه باعتبار شدة الجزية وهذا ما لا يختلف بين البكر والثيب
 الا ترى انه لو شرب صبيان الى الغرة كان محرمين ما عيل صاحب خبر رحمه الله بقوله شئت حرمة الرضاع
 فانه دخل بخارا زمن الشيخ الوصف رحمه الله وجعل يفتي فاخرجه من بخارا هذا الفتوى والمباح
 من مسألة الكتاب ومن هذه المسئلة ان التغذي به كفا لا يقع لها ولا يسمى ايضا رضاعا
 فلا يدخلان تحت النض فوه وللصغيرة نصف المهر لان الفرقه قبل الدخول من مهرها
 وكان سعي ان لا يحد شي لها كما قالوا لان الفرقه حارت من قبلها ومهره رضاع قلنا بل اصل
 الفعل ثابت منها لكن لم توجد الفعل عن قصد واختيار وبها لا يخرج من ان يكون مستحقه للنظر
 نصف المهر قبل الدخول بطريق النظر على سبيل المنفعة وانما يخرج من ان يكون مستحقه للنظر بفعل قصدي
 بالخط ولم يوجد وهذا خلافا للابوين اذا ارتدا ولحقا بما مرانه ومنى صبية الى دار الحرب فانه يقع الفرقه
 ولا يقضى لها نصف المهر كما نرى ما رتد ادها تبعا للابوين صارت في الحليم كما قالوا رتدت وذكر
 فعلم من صون بالخط فلا يبقى مستحقه للنظر فلا يحسد نصف المهر وتفسير تعدد الفساد انما ارضعتها
 من غير حاجة وتعلم بقيام النكاح وتعلم ان رضاع مفسد اما اذا فات شي مما ذكرنا لم يكن مستعدة
 والقول ذلك قولها ومعنى قولنا ارضعتها من غير حاجة بان يكون شبعي وعلمت بانها شبعي اما
 اذا ارضعت على ظن انها جايعة والتقصير شبعي لا تكون مستعدة فان قيل المهر الحكم الشرع
 في دار السلام لا يعتبر عذرا قلت لا نعبرم لدفع حكمه وانما اعتبرناه لدفع قصد الفساد
 الذي به يصير العقل معدنا فوه وانما يضمن المسبب اذا تعدى اعلم ان مباشرة ما هو علة
 محضة سبب للضمان مطلقا سواء كان موصوفا بالتعدى او لم يكن وضمان التسبب تنسج على صفة
 التعدى الا ترى ان من جفرت في داره لم يضمن ما وقع فيها ولو رمى سهمها في داره ضمن ما اصابه لان المباشرة
 علة وضعا فلا يبطل حكمه بالعذر والتسبب ليس بعلة وانما يجعل صيانة الحكم عن الهدر وانما يستقيم اذا
 صلح علة لضمان العدو وان وهما المرضعة ليست بصاحبة علة لان فساد النكاح بالجزية وسبب
 ذكر الرضاع لانه لو لا الارضاع لم يوجد الارضاع فصارت هي محصلة علة الفساد فيضات

شبعان

الفساد اليها بوصف التعدى والارضاع نفسه ليس بتعدى لانه فرضه اذا خافت هلاك الصغيرة
 ومستحب اذا كانت جايعة ومباح اذا لم يقصد الفساد فوه الرضاع ما وضع للفساد ولا
 يقضى الى الرضاع قصد اعلم ان العلة ما كانت موضوعا للشي ومقتضية اليه قصد والتبني
 ما لم يكن موضوعا له لكنه حاز ان يقضى اليه ومن رضاع ليس موضوع للفساد لوجوده بدونه وانما شئت
 في هذه الصورة ما توافق الحال فوه لانه حكم لازم للعقد ما يحبر للمهر اقسام منها ما كان من
 حقوق الله تعالى لا يشترط فيه العدد لكن بشرطه العدالة وغير ذلك ومنها ما كان من
 حقوق العباد وذلك اقسام ومنها ما فيه الزام محض بشرطه لفظ الشهادة والعدد عند مكان
 وغير ذلك ومنها ما لا الزام فيه فثبت ما خيرا والاحال بشرط التمييز والعدالة كالوكالات
 والمضاربات ومنها ما فيه الزام من وجه دون وجه كعزل الوكيل وحجر المأذون وبشرطه
 احد شرطى الشهادة عند ان خيف به الله اذا شئت هذا بقولا لا يقبل شهادة الواحد في الرضاع لما فيه من
 الزام حتى العباد لانه لازم ضرر بطلان الحق والمكان كان بعد العقد وان كان قبل العقد فحلية العقد حتى
 مستحق كذا رجل في كل امرأة والخبر يرد بطلاله فلا يلزم الا صحة ما لم يلزم وللجنة الحرية وان كانت حتى
 الله تعالى في نقل خبر الواحد فيها لكنها لا تنقل الفصل هاهنا عذر والملك فان ملك النكاح مع حرمة المحل
 ما لا يبيح خلافا اذا اخبر عدا انه ذبيحة المجوس لانه ليس بضرورة ثبوت الحرمة هناك والملك الميراثي
 للحر وغيره انهم بالنكاح لما شئت القيد الشرعي ورد الطلاق عقبيه لانه لا دفع القيد كما قيل انه من اطلاق النكاح
 كتاب الطلاق
 اعلم بان الطلاق معتد تصرف بعته وحده صدور ركنه من اهله مضافا الى محل قابلية الحكم
 فركنه قوله طلقت واهله كل عاقل بالغ ومجمله المنكوح لانه لا يبطال حكم النكاح وحكمه زوال الملك
 عن المحل او انتفاض المحل وانه تصرف مملوك للزوج لقوله تعالى فطلقوهن لعدن ولا صلح عندنا
 للخط والاطلاق بعارض الحاجة وعند الشافعي رحمه الله الاصل فيه الطلاق والمجهر بعارض وتبين هذا في
 مسله رسالنا قوله عليه السلام ما خلق الله تعالى مباحا احب اليه من العتاق ولا خلق انفس الله من الطلاق
 ثم قيل انه مصدر من طلق الطلاق كالأوداع من دعت

وقبل من طلقت المرأة بطلاق تطليقا موقعا احسن الطلاق هو المطلق المسمى برب
على مراتب وهذا معنى التفعيل لانه من نفعنا ذكر في اصول الفقه الحسن اللغة هو الكاين على وجه
يميل اليه الطبع ويقبله النفس القبيح ضده غير ان ما يميل اليه المرء طبعا فهو حسن طبعا وما يميل
اليه عقلا وشرعا يكون حسنا عقلا وشرعا لانه ترك زيادة الضرر لها وموان لا يطل بمحليتها بالنسبة
اليه لان اتساع المحلية نعمة في حقها ولها بالطلقة الواحدة تصور انه يزعم انه رغب عنها فاذا
لم يطلقها في العدة مرة اخرى فقد ترك زيادة الضرر لها موقعا ويبقى المحل لنفسه فيها لانه متى التمس
في العدة بالرجعة وبعد العدة بتجدد النكاح من غير ان تكلم زوجها فيه وابقا مكنه التدارك مندوبا
الله شرعا وعقلا قال الله تعالى احر الله صحت بعد ذلك امره الكذا في المنشور قوله وطلق النية
كذا هذا لا ينبغي منه لانه ذكر في المبسوط السنة من حيث العدد نوعان حسن واحسن بالماضي النية
اذا طلقت المرأة خسر النية بالنداء وعم بالخطاب لان النية عليه اللام امام الله ومدرة قومه
ولس انهم ولا يستدون باجر دونه فكان موقعا في حكم كالم كما يقال لو ايس القوم بافلان انجلوا
كبت وكبت اظهارا للمقدمة ومعنى اذا طلقت المرأة اذا اردت ان تطليقها فطلقوه من مستقبلات
لعدتها كقولك انت لي ليلة حلت من المحرم اى مستقبلا لما قال الله تعالى الطلاق بالعدة والطلاق
ذو عدد والعدة ذات عدد فيقسم احد احدنا على حال الآخر كقول القائل اعط هولا الرجال ثلاث
ثلاثة دراهم وبيان الله سنة انه تعالى امر بالفرق على الاطهار والحوص ليس مراد بالاجماع فتعنت السنة
موقعا لانه حتى له كما في الفرق بين مملك تفرق الطلقات الثلاث على الاطهار فكذلك مملك ابقاعها حلت
كالعتق موقعا ولنا انه ابطال حي المرأة واجاعة حتى نفسه من غير حاجة ابطال حي المرأة من حيث
زيادة الضرر بها وابطال حتى نفسه من حيث انه قطع باب التلافي عند الندم والفقهاء فيه اراجحة موقعا
للحاجة الى التفقه عن عهدة من مسائل المعروف عند تباين خلاف وتنافر الطبائع وهذه الحاجة
ارتفعت بالاولى فكان ايقاع الثانية والثالثة بغير حاجة فيكون بدعيًا بخلاف الطلاق مرة واحدة
ايقاع بحاجة لان النكاح وان كان سنة مؤكدة لكنه يعرض بسببه مسائل بالمعروف والنفقة ويحجز
عن اقامة هذه الحقوق بسد تباين من خلاف فاذن

له الشرع قطع النكاح وان كان سنة اذا خاف الوقوع فيما هو حرام لان قطع السنة هو من اركان النكاح
لكن القدرة على اقامة الامساك بالمعروف بالجموع منها امر باطن فاقم الطهر الحائض عن الجماع مقام العجز
عن اقامة الامساك بالمعروف من حيث انه حال الغيبة فيها فدل الايقاع في هذه الحالة على العجز عن اتمام
البرغبة عما يحبته ويتقواه الا لضرورة واقم الحيض الجماع في الطهر مقام القدرة على اقامة الامساك بالمعروف
لان حاله المحض حاله نفرة عنها وكونها ممنوعا عنها شرعا بما يجعله على الطلاق وكذلك الطهر الذي
جامعها فيه لانه قد حصل مقصوده منها فيقل رغبته فيها ولما قام الطهر مقام الحاجة وسقط اعتدال
حقيقتها تعددت الحاجة بتعدد الطهر حكما واذا لم يتحدد الطهر لم يتحدد الحاجة لا من حيث الحقيقة ولا من
حيث اعتدال فكان ايقاعه بغير حاجة والسنة في الطلاق من وجهين سنة في التوضيح الوقت وموان
تختار الوقت وموان الطهر الحائض والطلاق عقت حيض خال الجماع وهذا اثبت المدح والاشادة
وسنة العدد لا يختلف من المدخول لها وغير المدخول لها وموان بطلانها واحدة في طهر لم يحامها فيه
وبصير الى ان ينقضي من جل غير انهما مختلفان في حق الوقت ففي حق المدخولها الوقت مع هذا اعتبر
حتى يكون متينًا واحسن وفي غير المدخولها الوقت غير معتبر حتى لو طلقها في الحيض يكون بدعيًا لما
ان الرغبة فيها صادقة وانما سمى الواحد عددا محاذرا لانه احد العدد موقعا لان الشهر في الحيض
الى غيره ذكر في المبسوط وظن بعض مشايخنا ان الشهر في التي لا تحيض منسلة للحيض الطهر في التي تحيض
وليس كذلك بل الشهر في حقها بمنزلة الحيض لان المتعبر في ذوات من قرأ الحيض لان لا تصور الحيض لا يتخلل
الطهر وفي الشهر نعتيم هذا المعنى فكان الشهر قايما مقام ما هو المعنى موقعا ويجوز ان يطلقها
ويحضر من وطئها وطلاقها زمان من سنة والصغيرة ومن الحامل ذوات من قرأ حتى
الفصل بين الطلاقين وقرن بينهما في حق الفصل من الجماع والطلاق وهذا لانها بمنزلة الجارية
انه لا حيض عدتها فصار ايقاع الطلاق عليها بعقبت الجماع كما يباح الانقاع على الحامل وهذا
لان الرغبة ان قصرت بالجماع فقد تكاملت بسد ان وطئها غير حلق ولان الكراهة في ذوات الحيض
باعتبار توقم الجبل ولم يوجد هنا لان وطئ الصغيرة غير معلق بخلاف تفرق الطلاق لان الحاجة
لا ايقاع زالت بالاول فلا ثبت اباية الانقاع

ثانثا لا يتجدد الحاجة حكما وذلك مضي فصل من فصول العدة او مضي شهر من كالمستدرة طهرها
الشرع فرق الطلاق على فصول العدة ومدة الحمل وان طالت فهي طهر واحد وفصل واحد وفي
الواحد لا يمكن تفرق الطلقات على الوجه المتيقن كما في المستدرة طهرها مضي من هذه العدة بالآلة
ان فصول العدة في حق من لا يجيز الا شهر والحامل لا تجوز تكرهنا في حق انقضاء العدة وجدنا
ما هو اقوى من الشهر وهو وضع الحمل وحق تفرق الطلاق لا تحداقوى الشهر فبقى الشهر فضلا من فصول
العدة في حق ما دخل على ما قلنا اذ بقي من مدة حملها يوم ان الكلام فيما اذا كان الحمل مضي شورا
قوله صلى الله عليه وسلم فليراجعها بدل على الوقوع اذ لا يتصور الرجعة بدونه وذلك على الاستحباب
ايضا وقيل الرجعة واجبة قصية للامر مضي فاذا طهرت وحاضت ثم طهرت الى الغرة وانا
لا يطلقها في الطهر الذي الى الحيضة لان السنة ان يفصل بين كل طلاقين حيضة والفاصل بينهما بعض
الحيضة فمكمل بالسنة ولا يتجزى فتكامل مضي ويقع طلاق كل زوج اذا كان عاقلا بالغنا
قال الشيخ رحمه الله لا ينقص بل الحان البايين حيث لا يعلم ان ذلك امر خارج
ومواثبات الثابت وهو البيونة مضي لان لفظها لا يدل على ارادة صحيحة الاصل ان
الطلاق انشاء تصرف وليس للعباد ذلك لكن الله تعالى جعل كلامه دليلا على وقوع مضي شرعي في الحمل
والمراد بالكلام ما يسي كلاما صورة ومعنى ومعنى الكلام لا يوجد الا بالعقل والتمييز وض
للبيان ولا يقع السان بمجرد الصوت والخروف بلا معنى ولا بوحده معناه الا بالعقل فشرط العقل
ليصر الكلام موحدا فصار الكلام الصادر عن الفعل قايما مقام ارادة ابتاع ذلك المعنى حتى
يقع طلاق الحازل والمكره ولم يقع طلاق الصبي والمجنون قوله عليه السلام لا ملك احد في الكتاب
شأ الا الطلاق ولما كان موكا للعبد لا يكون موكا للهوى لان الملك عبارة عن مطلق المالك وهذا الان
الرفق لا ينافي ما لكية غير المالك لا غير موكا من ذلك الوجه ونا في ملكية المالك لكونه موكا من هذا الوجه
القصدي لما ظهر للزاد به ظهورا متنا حيث يبين فيهم السامع مراده والكناية ما استمر المراد
وبعولتهن اجن بردهن اي ازلعهن اجن برحقتهن منهن في عدتهن كذا في شرح التاويلات والبعول
جمع بغير والتاء لاجل لانه لا يجمع كذا في الكشاف

فله ولا يقع به الا واحدة وعند الشافعي رحمه الله يصح نية الثلاث لان ذكر الطالق ذكر للطلاق لغة
نصار كالمصريح به ولهذا يصح تفسيره بالثلاث فقال انت طالق ثلاثا لكننا بقول انت طالق
وصفت لها بالانطلاق وهو وصف فرد لا شك فيه لانه لا يتصور في الجملة اكثر من فرد اجد فلا يتصور اكثر
من واقع الواحد واذا ثبت انه صفة فرد فلا يصح نية العدة فيه لان الفرد ضد العدد والشئ لا يحل
ضده خلافا ما اذا كانت الطلاق لان المصدر يذكر ويراد به الجنس بخلاف قوله انت باين فانه صح
نية الثلاث فيه لا من حيث انه عدد ولهذا لا يصح نية التثنية في تكرره وصف الجملة بالبيونة ومتنوعة
الى غليظة وخفيفة فاذا انوى نوعا منها صدق فان قال ههنا لا بطلاق متنوع ايضا بقول ليس كذلك
فانه عبارة عن رفع القيد وهو اطلاق المحل عن القيد وهو ما لا تنوع بخلاف البيونة فانه متنوع
في الحسنيات فقد سن الشئ عن الشئ على وجه لا يحتمل الاتصال وقد يكون على وجه محتمل فحق كان المحسوس
متنوعا حاز في المشروعات ايضا وقوله ذكر الطالق ذكر للطلاق لغة قلنا نعم ولكن الطلاق عبارة
عن الانطلاق الذي هو وصف المحل كذا في العالم وليس يذكر لفعل التطلاق وذلك غير متنوع ولا نقول ان
قوله ثلاثا تفسير لقوله انت طالق بل هو نعت لمصدر محذوف معناه انت طالق ثلاثا لنية الحالكية
عن اللفظ الدال عليها لا يفيد ان النية تعيين بعض محتملات اللفظ فمضي من المصدر ذكر ويراد به
الجنس الطلاق مصدر وهو اسم جنس له كل واحد وبعضه البعض منه الذي هو اقله فرد حقيقة وحكما واما
الطلقات الثلاث فلمست بفرد حقيقة ولا حكما بل هي لعمري متعددة لكنها فرد حكما لانها جنس واحد
الامر انك اعدت الاجناس كان هذا باجرا اياه واحدا فصار هذا الاسم الفرد واقعا على الكل
بصفاته واحد لكن مضي فرد حقيقة وحكما فكان اطلاق الاسم الفرد عند اطلاقه ولا حتملا فانما
ما من مضي فردا والكل فعدد محض فلا يتناول الفرد عند اطلاقه ولا حتملا فصلا في الكتابات
فوله لا هنا غير موضوع للطلاق اي انها محتملة للطلاق ولغيره وليست بموضوعه لانه لا بد من التعيين
او دلالة التعيين مثل حاله الغضف حال مذاكرة الطلاق لان هاتين الحالتين ادل على الطلاق من النية
فان النية باطنه والحال ظاهرة فكانت الحال معتنه عنها وهذا الماعز ان دلالة الحال من القوة ما ليس له
المقال اعني حقيقة مضي من الحساب وتحتمل ان يكون

مراده اعتدى نعم الله او اعتدى نعمي عليك او اعتدى نعم النكاح فاذا نوى في قواه والالهام
وجب لها الطلاق بعد الدخول اقتضاه وقبل الدخول جعل مستحاضا عن الطلاق لانه سببه فاستبرأ
للحكم لنفسه واستعارة الحكم للسند حايضة اذا كان مخصوصا به فلذلك كارجعينا في استبرأ
نصرح بان المقصود من العدة وقوله انت واحدة تحت نعتا لها اي انت واحدة عند قومك او واحدة
نساء العالم في الجملة وتحت نعتا للمطلقة فاذا زال الالهام بالثبوت كان دلاله على الصريح لا عاملا
بموجبه والمصدرة ان صار مذكرا في قوله انت واحدة لكن النصيص على الوحدة من اني نية الدلالة
لان اللفظ يدل على البيونة الملقب صالح للابانة وهو من اهله والمجل قابل له فوجب ان يعلم محله كما
اذا كان يعوض وكان ينبغي ان يكون الحكم في الصريح هكذا لان الشرع اخرج له الى انقضاء العدة فان
ان هذا الالفاظ كنايةات عن الصريح والصريح لا يوجب البيونة فالكنانة التي دونه او التي لا يوجب البيونة
تبي انما سميت كناية محاذ الالفاظ عواملة في حقايق موحيا لها والكنانة تعلم على المكني عنه علم نفسها
لكنها اذا اضيفت الى المرأة ثبت فيها نوع خفاء لتزاجهم جهات البيونة في المجال فالتية شرط تعيين بعض
محتملات اللفظ فاذا وجدت النية وحب العمل موحيا لها غير ان محمل عبارة عن الصريح في
وانما يدل على السنونة الكاملة والناقصة السنونة نوعان كاملة وهي لا يحصل الا ثلاث تطلقات
وناقصة وهي ما تحصل بواحدة فاذا نوى الثلاث فقد نوى الكاملة فثبت هذا وقوع الثلاث لان
وقوع الثلاث شرط لثبوت هذه السنونة والشئ ضمن شرطه وهذا بخلاف قوله انت طالق لانه غير متوحد
لان حكمه في الحال انعقاد العمل فلم يتوحد المقتضى الا بواسطة الحد فبصير العدد اصلا
انت بابين محتملان محتمل انت بابين عن صلة النكاح او عن المحاصي او عن الخيرات او بابين في نفسه او بخفا
لان السنونة على مضادة من تضاد من تضاد متوحد وكذلك من نية في عبارة عن القطع اي ان مقطوعة
عن النكاح او عن الخيرات او عن الوالدن والبتله في معنى النكاح والحرام هو المنوع فيكون محتملا
لما احتمل من نية وكذا خلية محتمل اي عن النكاح او عن الخيرات وكذا برية اي عن النكاح او عن الخيرات
او عن البهتان او عن الدين وجبلك على غار بك مني عن الخلية فانهم اذا ارسلوا الناقه يحاولون حياها
على غارها ويخلون سبلها فكان منزله قوله خلية

والغارث ما بين السنام والبنق والحق ما اهلك تحت الحق ما اهلك لاني طلقك والحق ما اهلك لاني
اذنت لك وتحمل سيري سيرة اهلك حتى تلتحقني اهلك وما من حد علم وفتح من لفظ ذكر الحار
خطا وهتك لاهلك تحت اية عفوت عندك ما لم تكن من العقوبة لاجل اهلك وتحمل وهتك لاهلك
لاني طلقك سرتحتك وفادتك طاهر انت خيرة اي عن حقه الرق او عن ريق النكاح تقتضي استتري
لانك ايتت بالطلاق وحرمت على او تقتضي من جانب اغرنى لزور اهلك ولانك طلقك و
معناه تباعدى من الغروب ويروى من الغروب استغى الاذواح لاني طلقك او اطلقى النساء
لان الرزح مشرك بين الرجل والمرأة او ابغى الاذواح ان اهلك وحل لك واغنى ان الكنايات
اقسام ما يصلح جوابا وردا لا غير يصلح جوابا لا غير وما يصلح جوابا وسببا وشتمه والاقوال
ثلاثة حالة الرضا وحالة مذاكرة الطلاق وهي ان تسال طلاقها او غيرها طلاقا وحالة الغضب ففي
حالة الرضا لا يكون شئ من الاقسام الثلاثة طلاقا الا بالله وفي حالة مذاكرة الطلاق ما يصلح جوابا
وردا لا يجعل طلاقا وما يصلح طلاقا ولا يصلح رد ايجعل طلاقا والقسم الثالث محمل طلاقا
ايضا وفي حالة الغضب يصدق في قسم الا ما يصلح جوابا لا غير اي لا يجعل طلاقا الا في القسم
الثاني واما تفسير القسم فما يصلح جوابا وردا لا غير سبعة افرج اذ هي افرج قوى تقتضي
استتري تخمري وما يصلح جوابا لا غير ثلاثة امرك بذلك اختاري اعتدى وما يصلح جوابا وشبهة خمسة
خلية برية بنة باين جرام في في حالة مذاكرة الطلاق فاشتبه لان ما يصلح جوابا وردا لا
يجعل طلاقا وانما يستقيم في القسمين الآخرين في وقع الطلاق بكل لفظ لا يقصد به السب
والشبهة فاشتبه ايضا لانه يقصد بما يصلح جوابا وردا ولا يقع به الطلاق وذكر في شرح اني نصير
النقد ادى رحمه الله والقسم الثالث مدح في القضاء في حالة الغضب في حالة مذاكرة الطلاق وكل
مثل قوله اغرنى تقتضي استتري افرج اذ هي قوتين في ذكرنا من التقسيم وما ذكر في هذا الشرح ان قوله
وقع الطلاق بكل لفظ لا يقصد به السب ولا يصلح للرد وقوله فان كان اللفظ لا يصلح للسب
والشبهة تعين الطلاق فيه كلام ايضا لان ما يصلح جوابا وردا لا يصلح للسب ولم تعين للطلاق لان

حال الغضب محتمل محاب محتمل الرد مغايرة فلم يجعل حوايا للشك ان يقال فان كان اللفظ لا
للسبب ولا للرد تعين للطلاق **فصل** في اشهر المرجعي حكما لا لا محتمل الرد تفاوض من تفاوض
والرجعي محتمل واذا قال الخش الطلاق فقد وصفه بالفحش والرجعي لا يوصف به لانه سبي والمراد قوله
كالجبل وملاء البيت التشبيه في القوة والبيان اقوى من الرجعي حكما **فصل** في ضمير المرأة
فيكون الطلاق مضافا الى حملتها الرتبة يعتبر بها عن جميع البدن قال الله تعالى فيجبر رقبته ان يخرج
مما هو كره الرتبة بعينها وكذا العنق قال الله تعالى فطلعت اعناقهم لها خاضعين والمراد انفسهم بدليل
قوله خاضعين لانها مخصوصة بالطلاق ولم يفلح خاصة يقال حانا عنق من الناس وهو منهم
ونقال قد هلك روحه بمعنى نفسه وقال الشاعر نجز روحا نحلنا دنا انا من هوى من هوى انا
وكذا الوجه قال الله تعالى كل شئ هالك الا وجهه معناه الاموات كذا الفرح حارة في حديث اشراف النساء
اذا ركب الفروج على السروج اي النساء واذا كان هذه لفظة مما يعبر بها عن جميع البدن صار البدن
مذكورا من حيث الكناية فصار كما المذكور صرحا **فصل** في اذا واحد التحريم عن الكل ارتفاع النكاح
لفوات المعنى المطاوع بالنكاح وهو من ستمناع ولنا انه لغرض الكلام مخرج الفساد لانه اذا
الطلاق الى غير محله فليغوكا اذا اضافته الى ريقها وهذا لان محله الطلاق ما هو محله النكاح ولا يصح
اضافه النكاح اليه بخلاف الجزء السابع لانه محله للنكاح عندنا ويصح اضافه النكاح اليه فكذا
يكون محلا للطلاق واما الجواز عن كلامه فنقول البعدى محله اضعف اليه التصرف الى محله البعد
انما يستقيم ان لو صلح المحل الذي اضعف اليه التصرف مستتبعا للجزء الذي لم يضاف اليه التصرف
كان اصله في نفسه وللجزء السابع اصله في نفسه لانه لا وجود للمحل بدونه فجاز ان يستتبع جزءا من
الحكم تصحبا لتصرفه اما الجزء المعين تلح في نفسه لتصور المحل بدونه فلو قلنا باستتباعه ادى
الى جعل الاصل تابعا لتابعه وجعل التابع اصلا لاصله وهو باطل واما قوله على اليد ما اخذت
على صاحب الدال ان الذي لما كانت له اخذ اضعف اليه كما يصار الكلام الى اللسان لانه الله وان
محله القلب **فصل** في الواقع واقع بدليل معنى لان نصف التولية او تلك التولية واقع بالدليل
وهو اضافة الى محله قابل للطلاق وغير الواقع بغير
دليل

غير دليل اي لا دليل على عدم وقوعه الا استصحاب الجواب انه دليل اضعف فيكون عندنا
الدليل الظاهر وهو ايقاعه كالدليل اولى ان العدم لا يعقل فلا يكون عليه دليل وكان النكاح اولى
من التناقض اي جعل ما هو ثابت بلا دليل يتبع ما هو ثابت بالدليل اولى من العكس وفيه صونا للكلام
العاقل عن من لغا واعمالا للدليل مع ان فيه تغلب المحرم على المباح الحقيقة ترك خمسة اشياء
منها دلالة محله الكلام وقوله رفع عن امتي الثلاث وهي من القبيل لان المحل لا يحتمل من قبل ان
عبد الخطاء غير مرفوع بل هو منقصور فصار المراد حكمه وهو نوعان حكم الآخرة وحكم الدنيا وسبي
لحكم يشتملها فراد به كلاهما ثم يمتد بعبارة النقص المكروه ويدل الله في السكران لا نعدم القصد
الصحيح في الصورتين لكننا نقول الحكم مثبت افتضاه ولا عموم له وحكمه من خرة مراد بالاجماع فلم
بين الاخر مرادا او نقول الحكم مشترك ولا عموم له وبما في القرب كما مر المتعنه ما كان قبل الفهم
مختلط الكلام فاسد التدبير لكنه لا يضرب ولا شتم كما يفعل المحبون كذا في النوازل **فصل**
لان في اشارة المعهودة الى غيره اي انه يحتاج الى ما يحتاج اليه الناطق فيجعل اشارة المعهودة
منه النطق اذ لو لم يجعل كذلك ادى الى ان يموت جوعا وهذه الضرورة لا تتحقق في الناطق بقوله ضرورة
محتمل هذا الذي ذكرنا ويحتمل معنى اخر وهو ان اشارات الاخرى لما صارت معهودة حتى يفهم منها ما يفهم
من النطق صحتها مقام العبارة لانا انما الكلام مقام ما في القلب ضرورة ليفهم السامع
ما في القلب فلهذه الضرورة موجودة في حيز خرس لا يرتفع ذكر الا بواسطة جعل
الكلام من اشارة منه ككلامه **فصل** في اشارة منه ككلامه **فصل** في اشارة منه ككلامه
لا ينفرد بعبارة اثر التعلق في اعدامه الى زمان وجود الشرط عندنا وعند الشافعي نهجه سببا
واثر التعلق في تأخير الحكم وعنده لما كان سببا في الحال يكون ايقاعا في الحال وانه قبل النكاح
وعنده انما يصير سببا عند وجود الشرط وانه بعد النكاح فان قيل لو قال الصحيح لانه ان
دخلت الدار فانت طالق ثم جرت يدك في الدار وقع طلاقه ولو كان ايقاعا عند الشرط لشرطه الاصل
عنده قلنا انما جعلناه متكاملا في تلك الحالة حكما والمحبون اهل الذك بدليل عن ذوى الاحكام
كذا في شرح اني نصر به الله **فصل** في اشارة منه ككلامه

ان يكون غايه الوجود الى الغرض اي الطلاق ينبغي ان يكون موصوفاً باحد هذين هذا لان الميمين ينبغي
 للجهل في الاثبات او للمنع في النفي واما يتحقق ذلك باحد هذين **فان** اذا كان طاهر اكل خبثا فيمتحن
 مع الميمين من القوة وغلبة الوجود بان يكون في الملك ان كان مران ان دخلت الدار فانت طالق
 اذا الظاهر في كل ثبات دوامه خصوصاً فيما هو عقد غمير وسقن الوجود في الاضطرار الى الملك كما
 ذكرنا في اول الفصل قال الشيخ الامام بدر الدين رحمه الله المحذوف في الباب هو الخراء لانه لا
 في الميمين حتى يقال حلف بالطلاق اذا كان الخراء طلاقاً وبالغنى اذا كان الخراء عتاقاً فانتعز الخرد
 والوقوع عند الشرط واذا كان ما لا يحصل للحد الحامل وكذا اذا اضاف الى الملك ان عند وجود الشرط
 يقع للخراء واذا خلا عنها لا يحصل الفائدة المطلوبة من الميمين لانه لا حرة في ملكه في الحال حتى يحترق الشرط
 ولا اضاف الى الملك حتى يحترق من حصول الملك فاذا لا يحصل الفائدة المطلوبة من الميمين فلا ينتقض
فان والفاظ الشرط ذكره لفاظ ليشمل الكل من بعضها اسم وبعضها حرف وبيان ان فاء
 صرف للشرط ليس فيها معنى الوقت وما داراها ملحق بها واذا اصلح للوقت والشرط على السواء محاذ
 لها مرة ولا محاذيها اخرى قال الشاعر واذا اكون كريمة ادعى لها وقال الضمير واذا انصبر خصاص
 ففعل ومتى اسم للوقت المسمى والزم في باب المحاذات مثل ان يكن مع قيام معنى الوقت وتكرار للاحاطة
 على سبيل افراد وبقي تعم الهمزة لانها لا لازمها فاذا اوصلت بما اوحت عموم من فاعل **فان**
 مسلة التعليق بالزواج تجليقا بالملك فصار الشرط كل ملك يوجد في المستقبل وذلك غير محصور فيهما
 وحده الشرط تبعه حراة وفي هذا كراي فما اذا قال كلما دخلت الدار لم يتعلق بالملك بل عمن الدخول
 الطلاق الثالث له في هذا المذكور في الملك يوجد الا اطلاقا الثالث وبوقوع الطلاق الثالث
 المأوكات في هذا الكساح لم يبق الميمين **فان** طلقت ولم تطلق فلا تة لا يصلح هذا ان المرأة تارة
 ما طهرت في رجمها لان كتمان البعض غير مشروط لها بقوله تعالى ولا تحل لهن ان يكتنن ما خلق الله في ارجائهن
 وقد تعلق بطهاره من احكام الشرع فصارت مأمورة بالاطهار ضرورة واذا اصابته مأمورة بالاطهار
 بقوله تعالى فطهرها وهذه الضرورة في حتمها لا في غيرها ولا يكره جعلها مأمورة باعتبار انها مأمورة
 عن كتمان والتمسك بالشرع الشئ امر بصدقه لان الصيغة ليست بـ

تتدر

حتى

لا الكتمان منسوخ ولا ناعسا وان النقص يقتضي الجرمية والحرمة من احكام الله التي هي ضرورة
 لان ذلك انما يصح ان لو اتحد موجب الجرم وليس كذلك **فان** من حين حاضة اي بطريق التبين
 حتى لو لم يكن مدخولا لها فتردحت بزوج لغير بعد الروية قبل التهادي ثم تهادى لها الدم كان النكاح
 صحيحا ومطلقا لخصته من الكاملة ولهذا حمل عليه في حركته سبيرا وكما لها ما نهاها وذلك
 بالظهر لان الشئ انما ينتهي بوجود ضده كالليل ينتهي بالنهار قال رضي الله عنه وما يولد الفرق انه
 لو قال لها اذا جئت فانت طالق يكون بدعيا واذا قال اذا جئت حيضة يكون سنيا لانه في الفصل
 الاول يقع يقع الطلاق في الحيض في الثاني في الطهر **فان** وقال الشافعي رحمه الله الطلاق بالخبر
 وثمة الاختلاف في موضعين في جرة تحت عدوامة تحت حرلة ان ملك الطلاق ملكه تصرفه
 بملكه لا بدون المأوكات لان المأوكية من باب الكرامة في حق المأوك فوجب ان يزداد من اذ حاله وينقص
 نقصان حاله ومعنى الادمية في المأوك فكانت ما لكنته اكثر فنبغي لملك الحر الذي تحت امة اكثر
 مما ملكه العبد الذي تحت حرة وفيه وقع النزاع **ولنا** قوله عليه السلام طلاق ثلاثة ثلثان ذكر الامة
 بمجالة بالالف واللام فلا بد وان يكون طلاق كلامه ثلثين وان الطلاق يصرف بسعي على الحر مقدار
 بقدر الجلال ترى ان حل الزوج ولم ينقص سوتها فنقص ما عتق عليه ضرورة وهذا لان
 حل المحلية نعمة في حقها وللحق اثر في تصفيف النعم لما عرفت فنبغي ان يكون الجدا وسع في الحرة التي عتق
 من مائة التي تحت حرة وفيه وقع النزاع **فصل** قوله بدفعه واحدة بان طالت بلاشا
 وكان ينبغي ان يقع واحدة لانها مائة بقوله انت طالق فلعن قوله ثلاثا صادفها وبس احببه الا ان
 يقول الطلاق حتى قرن بالعدد فالوقوع بذكر العدد لان الموقع هو العدد ولهذا الومانة المرأة بعد
 قوله طالق قبل قوله ثلاثا لا يقع شئ فان فرق الطلاق مائة بالاولى بان قال انت طالق طالق طالق
 او قال انت طالق انت طالق طالق **فان** الثانية وقعت بعد الاولى لو هو صد الوقوع ولم
 يوجد في لغز الكلام ما يوجب التوقف فان قيل الجمع بحرف الجمع كالحج بلفظ الجمع فصار كما لو قال انت
 طالق ثلثين قلنا بلى لكن الجمع لا يصح لانها مائة بالاولى والثانية صادفتها وبس احببه بان
 سدا يعطف ينبغي ان يتوقف **فان** على الثاني لا يتحقق الجمع

لأن الواو للجمع قلت لو توقف لصار للقران ولم يوضع للقران ولا يقال لو لم يتوقف بصير للترتيب
ولا نقول الواو لم يوضع للقران ولكن لم يطلق للجمع الا انه وقع الطلاق بالاول لوجوده بقاء
وعدم المانع فلم يوجب للاشارة بخلاف ما اذا قال مع واحدة لا فالقران فوقف على
الثانية تحقفا لمراده فوقف معا في القبلية والبعدية صفة للمذكور اولا اي اذا كانتا
مجردتين عن الكناية وهذه المسألة صلي على صليين أحدهما ما ذكر في المتن الثاني ان يقاء
في الماضي ايقاع في الحال لان من ضرورة الاستناد الوقوف في الحال وهو ما لا لا يقاء غير ما ذكرنا
فاذا قال انت طالق واحدة قبلها واحدة يقع ثنتان لان القبلية صفة للثانية واقتضى ايقاعها
في الماضي وليس وسع تقديم الثانية وفي وسع القران بان يقول معها واحدة مقصدا للقبلي يكون
قاصدا للقران فيثبت من قصده قدما في وسع واذا قال انت طالق واحدة بعد واحدة يقع
ثنتان لان البعدية صفة للاولى فيقتضى تأخيرها في وسع لعدم ادائها في وسع
الجمع بان يقرن الثانية لها فيثبت من قصده قدما في وسع واذا قال قولا واحدة فهي صفة للاولى ولم
يقيد هذا الوصف ولكن قال واحدة وقعت الاولى سابقة فهذا اولى واذا قال بعد واحدة فهي صفة
للتانية وهي متأخرة وان لم يؤكد فاذا أكد كان اولى بالتأخير كما اقره مجازي سلم مع قوله
سابقا من كل وجه هذا اجترار عما اذا قال واحدة بعد واحدة لكونه سابقا ذكر امتاخرامعنى وقوله لتأخر
الثانية من كل وجه هذا اجترار عن قوله واحدة قبلها واحدة لكونها متاخر اذ كما سابقا مع قوله
ولا تتصور وقوع التطبيقين لغيره ذكر في بعض النسخ الا بصفة القران والجمع وبيان ان الواو
لمطلق للجمع وبخبره انها لا تعرض للمقارنة والترتيب كز وقوع المطلقين الواقع لا يكون بصفة
من طلاق وانما يكون بصفة القران والجمع او التعاقب عن الجمع القران فذكره على سبيل الترادف
لكن لما قيل ان يقول انه حصص الوقوع على الواقع على حدى هاتين الصفتين ليس كذلك فانه يجزم ان يقع
بصفة الترتيب الا انه يقع بالتعاقب الترتيبى فحسب وذكر في عامه النسخ الا بصفة الترتيب
والجمع واداد بالجمع هنا والله اعلم الوصلح التبعث كما هو موجب الفاء والتعاقب الترتيبى بصفة
الترجيح كما هو موجب ثم وعنى بقوله فاجتمعا ان يقع بصفة التعاقب

ما هو المشترك من موجب الفاء وثم وهو نفس الترتيب وعندما يقع ثنتان لان الواو لمطلق للجمع
من صفة هذه المسألة ايضا يقول ان ذكر الطلاقات متعاقبة موجبة اجتماع لان الثانية جملة
ناقصة فشاركته من ولى ولى وتعلق بلا واسطة فكذلك الثانية وهذا انه في الحال تكلم بالطلاق
وليس بطلاق محصل الترتيب في التكلم في صيرورته طلاقا كما اذا حصل التحلق بشرط تعللها
ازمنة كثيرة واذا كان موجب الكلام الاجتماع فلا يتغير بالواو لانها لمطلق للجمع لا للترتيب فيقع
جملة عند وجود الشرط ويحتمل ان يكون معنى قولها ان الواو لمطلق للجمع اي انه لما كان للجمع فصار للجمع
يجوز للجمع وثم يقع ثنتان وان حقيقته رحمه الله بقوله موجب هذا الكلام الترتيب لان الباني اتصل
بالشرط بواسطة من ولا بلا واسطة فلا يتغير هذا الترتيب الثالث لنفس الكلام بالواو لانها لا تتغير
للقران واذا حار الترتيب في التحلق حار الترتيب في الوقوع ضرورة واذا حار الشرط وعنى المسألة
الى بلنها توقف اول الكلام على ذكر الشرط انه ذكره في اخره ما يغير حكم الصدر فتعلق الكلام جملة
عند ذكر الشرط الطلاق لا يختص بمكان لان اذ وقع بمكان وقع في ما كرر كلها فوجه الى معنى الوقف
كما اذا قال انت طالق راس الشهر فانه يتعلق الطلاق به **فصل** قوله لان المخيرة لها مجلس
العلم لان التخيير تملك الفعل منها لان في رفع القلب عن نفسها بحال نفسها لا غيرها فيكون تملكها
لا استنابة والتملكات تقتضى جوابا في المجلس لها تملك الفعل منه للحال فيقتصر على الحال الا ان
مجلس التملك للحال بالحال نظر للناس في المجلس تارة تدل بالذهاب عنه وتارة بالاستئذان بعد الغرض
اذ مجلس الاكل غير مجلس المناظرة ومجلس القتال غيرهما قوله انه لا يتنوع لانه عبارة عن الواو
والهوية ومع غير متنوعة لانها صفة خفيفة وصفة غليظة ما في ثبوت السنونة هنا
بطريق من قضاء لانه لولا السنونة لا يتحقق اختيارها لنفسها ولا تنجو عن حجبته ولا عموم للمقتضى
قلت ثبوت البيدونة في قوله انت باين بطريق الافتضاء ايضا ثم هناك يصح تنية الثلاث فكذلك
ينبغي ان يصح هنا فحجاب عنه بان قوله انت باين يدل على السنونة لغة ولا كذلك اختيار لكن ان فوق
ثبوت السنونة في المحل هذا اللفظ بطريق من فتضاء يكون لما هو ان هذا الكلام بظاهره عرجه لانه
يجزم ثبوت السنونة سابقا وليس المجاز ذلك وهذا لان النعت

يذكر على المصدر الثالث بالوصف لغة لصير الوصف من التكلم بناء عليه فاما ان يصير الوصف
بالوصف بحقيقة تصحح الوصف فامر شرعي ليس بالقوي **فوق** لانه لو قلنا اختارني لغيره
يعني اذا قالت اخترت حازا ابراح به اختار الزوج وعلى هذا لا يقع الطلاق وحازا ابراح به
اختارها نفسها فيقع فلا يقع بالشك **فوق** لانه ذكر التطلع في معنى اي لغة لان المصدر ههنا
ثابت لغة لان من فعل مستقبل وضع لطلب الفعل فكان مختصرا من قوله افعل في فعل التطلع المختصر
من الكلام والمطول فصار المصدر وسواسه من ذكر اللفظ فيقع على الادنى مع لفظ الكسائر
اسماء الاجناس حتى تعجز عن وقت صريحا فلا يعارضها دلاله اقتضاه من قصار على المجلس وهذا
مخلاف كلمة ان لفظا للشرط وقد قام دليل طلب الجواب للحال فاقصر على الجواب **فوق** لاطلاق
التوكيد لانه امر باقامة الفعل مطلقا ولم يقدره بوقت فكون مطلقا ولا يقتضيه من يتأخر على الفور
اعتبارا بامر الشرع وسائر الوكالات وهذا لان الانابة استعانة والاستعانة لا تقتصر على المجلس
لانه لو اقتصر لم يقدر لانه لا يقدر على الفعل في المحال فلا يحصل الغرض وكان القياس النجاسة
ان لا يقتصر لان التعبير الزوج صدر مطلقا والمطلوب فيها محتمل التباس يتبادر لكن انركنا القياس
بأشار الصحابة رضي الله عنهم والتوكيد ليس بمعناه حتى لا يتجوز دلاله **فوق** لانه تفويض اليه لانه
علقه بالمشية والتصرف عن المشية من امارة الملاك فان قيل تقتصر التوكيد لا يكون الا عن مشية
فكان ذكر المشية وعدمه سوا قلنا نعم به المشية المستندة **فوق** فاقم السند الدال عليها
مقامها فالخير سلام رحمه الله اقامه الشيء مقام غيره بطريقين احدهما اقامه السند الداعي مقام
المدعو مثل السفر والمرض والثاني اقامه الدليل مقام المدلول مثل الخبر عن المجتبه فعلى هذا قوله فاقم
السند الدال مشكرا لانه ليس بسند لثبوت المجتبه بخلاف السفر والمرض وحازا ابراح به ثبوت العلم
بالمجبول **فوق** حديث تماضر روى ان عثمان رضي الله عنه دخل على عبد الرحمن بن عوف فاشهده على
طلاقها فقال له عثمان اما انك لو مت من مرضك هذا ورثتها منك فورا ثبها عثمان فاصابها ربح الثمن
ثمانون الفا فان قيل ان ابن الزبير قال لو كنت ابا ما ورثتها فلا يكون لها ما قيل انما هذا
القول امارته وقد سبق من جماع فلا يعتد به وقوله الرجعة

ط
ما

قد رآه قلنا النكاح في العدة سعي في حق بعض الاحكام فحازا ان سعي في حقها عنه والكلام في
مرض يخاف منه الهلاك غالبا كما اذا كان صاحب فراش من ان لا يقوم بحواج نفسه كما يقتضيه
من صحته **فوق** ولم يكن خلفا في الوعد ايراد النص لبيان ان من سئنا عمله في اخراج الكلام
عن موحه لان قوله سجدني وعد عند تحرده عن سئنا وعدا فترانه لم يتوعد الا لوني
وعدا كما ان قبل الاستئنا كان خلفا منه لانه لم يصبر والخلف على من سئنا عليه السلام لا يجوز لانه
من علامات النفاق قال النبي صلى الله عليه وآله آية المنافق ثلاث وان صام وصلى وزعم انه مسلم اذا
حدث كذب واذا وعد اخلف واذا ائتمن خان واذا كان اثره في اخراج الكلام عن موحه وقوله
انه طالق ابحاث بحقيقته فخرج من سئنا عن ان يكون احبا باقال الشرح من مائة او مئتين رحمه الله
لما علم الشيطان ان اثر الاستئنا هذا وسوس لبعض الناس حتى قرئوها بكلمة الشهادة **فوق** لان
المستثنى يخرج من الصدر اي قد ذكر المستثنى يخرج من الصدر ففي المستثنى منه في الفصل **فوق** ول
ثتان وفي الثاني واحدة فان قيل سعي ان يصح من سئنا في الفصل الثاني لان استئنا لا يكثر
من من قل غير موجود في كلام العرب قلنا لا يدرى موجود الا ترى الى قوله تعالى ان عبادي ليس لك عليهم
سلطان الا من اتبعك من الغاوين استثنى الغاوين وهم اكثر من المؤمنين كما ورد في النص والحديث
فوق لان النكاح عقد ضروري اي ثبت ضرورة ثبات النفس لانه استدلال على الحرية لان من حل
فه الحرائر واثم الحرية في دفع ايدي من غير وللهذا لا يقبل الفسخ لانه ضروري نصاري في حق الفسخ
كان لا يقتضيه ملك العيمين ان يكون خادقا والمرأة مخدومة ومقتضى ملك النكاح عكسه فلا واحتملا
يؤدي الى ان يكون كل واحد منهما خادما ومخدوما وموافقا **كباب** الرجعة
الرجعة اسم من رجح رجوعا ورجعا **فوق** لان العلة الشرعية بطلان الخلقة لما اراد الله تعالى حلها
امارات على من حكام فحازا ان يتخلف الحكم عنها ضرورة والمراد بدوايت والنكاح مرقوم فيه منذ
اليه فاقله تعالى ترحم علينا ساخير الحكم عن هذه العلة لست اراكم افرط منه وهذا اذا نظر المرء لنفسه حتى
على الطلقة والطلاق اما اذا افرغ دلوه بان يطلقها ثلاثا فليس له الا الدم وانما شرط اقيام العدة
لان الله تعالى هي الرجعة احساكا وموعارة عن استدامة **فوق**

اعادة الزايل وانما تحقق من سدادته اذا كانت العدة باقية لان الملك ياتي في العدة زايلا بعد انقضاءها
قوله تعالى ونقولنهن حق بردهن اي برجهن فان قلت كيف جعلوا الحق كان للنساء حقانها
قلت المعنى ان الرجل اذا اراد الرجعة وابتهن المرأة وجب ايثار قوله على قولها وكان هو اجبر
منها لان لها حق في الرجعة وهذه الالة تدل على جميع ما ادعى من شرعية الترجعة وشرطية العدة
وعدم شرطية رضاها ثم الرجعة تارة ثبت بما هو صريح فيها كما ذكر مرة نشد دلاله كالفعل الدل
يختص بالنكاح قوله ولا يكون حلالا الا بتقديم الرجعة فان قيل الملك ياتي فكان الوطى
حلالا وان لم يثبت الرجعة قبله قلت مع لم يجعل الوطى حلالا على الرجعة طهران الوطى حرام
لان الملك اذا اراد انقضاء العدة يزول من وقت الطلاق لانه بعد الزوال هذا كما باع جارية
فشرط للخيار ثم وطها كان الوطى منه فسخا للبس لانه لو لم يجعل فسخا لصاروا طائفا بملك الغير لان
الملك يزول من وقت البيع فان قيل اذا كوت من المعنى موجود في النظر الى الفرح بغير شهوة لانه لا يحل
للاجنس النظر الى فرج من جنسه قلت قد يحل كما في الطيب وغيره فاذا بلغ الجنس هو
لغير العدة فانه بالخيار ان شئتم فالرجعة وان شئتم فترك الرجعة والمفارقة واشهدوا بغير عند الرجعة
والفرقة جميعا وهذا الاشهاد مندوب اليه فان قيل قضيه لا حرر من محات فليس ان يكون واجبا
قلت ادل الدليل على ان المراد منه النكاح وهو اقتران الرجعة بالمفارقة فان شهدا كذا كورفها
وسه شهدا مندوب في المفارقة فكذا في الرجعة لا سيما ان يكون اللفظ الواحد في حالة واحدة شاملا
لغيرين مختلفين فهذا ما استدل به لانه لا يجمع في الكتاب في هذا يدل على ان الشهادة
واجبة او مندوبة لان حقيقة من لا لا يجاب قد كفى للندب اما لا يدل على انه اذا لم يفعل الاجابة
اما اذا كان ندبا فظاهر وكذا اذا كان واجبا لان ترك الواجب موجب للتأنيب لا بطلان الرجعة
ولا يقال اذا كان واجبا ففسد الرجعة عند عدمه كالاشهاد في النكاح لما كان واجبا ففسد
النكاح عند عدمه لا نقول انما فسد النكاح لانه شرط حوازه لانه واجب وعرفت شرطية بقوله
عليه السلام لا نكاح الا بشهود وهذا النص ان دل على الوجوب عند الخصم فلا يدل على كونه شرطيا ليس
ان الواجب على المجرم ترك الفسوق والحال النص وترك

هذا الواجب لا يدل على عدم حوازه للحج في ظهورها بتصلها فيها وهذا لان النكاح شبيه بصدق
الزوجين بالرجعة اولى في ذلك لان الرجعة تحققت بلفظ لان الرجعة صادقت العدة فان
عدتها باقية ما لم تخبر بالانقضاء وقد سقطت الرجعة بخبرها بالانقضاء فصحت الرجعة وسقطت
العدة فانما اخبرت بالانقضاء بعد سقوط العدة فصح وليس لها ولاية الاحبار بعدة وآو
بما الله يقول هذه رجعة صادقت حال انقضائها العدة او بعد انقضائها العدة فلا يصح وهذا لان
قولها انقضت عدتي مقبول لانها امينة لخبرت عن امر محتمل ومتى قبل قولها لا بد ان حكم بالانقضاء
سابقا على كلامها لان صحة الخبر يقتضي سابقه المخبر به بما زاد او بزمته ان كان بازمته فقد صادقت
ما بعد انقضائها العدة والرجعة لا يصح مع انقضائها العدة لان الرجعة شرعت بالنقض العدة
المطلقة الموجودة من كل وجه والعدة في حال الانقضاء لا تكون موجودا مطلقا ولا نه لوقا لها
انت طالق مع انقضائها عدتك لا يصح لان الزوال لا يعمل اذا قارن الزوال فكذا لا يعمل المشت حال الزوال
اذما في من سيجاله على السواء لان احدهما ازالة الزايل وفي من خراشات الزايل فان قيل لما
كان قولها انقضت عدتي مقتضيا سبق الانقضاء كان قوله راجعك مقتضيا سبق الرجعة فتكون
سابقة على الانقضاء قيل لا كذلك لان قوله راجعت افشاء ومواثبات امر لم يكن فلا يقتضي
سبق الرجعة وقولها انقضت عدتي اخبار ومواظبات امر قد كان قولها هو المعنى في انقضاء
العدة لان الخلاف في الجاصل في قيام العدة وانقضائها عند رجعة الزوج وانما اعرف بذلك من
الزوج والمولى فكان قولها اولى وعندما القول قول المولى لانه اقربا وهو خالص حق للزوج فشاء
من قبلها بالنكاح مدة من غتسال من الحيض اذا كان ايامها اقل من العشرة قال الشعبي
حدثني بصحة عشر من اصحاب النبي عليه السلام ورضي عنهم ان الزوج اجبر رجعتها ما لم يغتسل
وكذا لو لم يغتسل الى اخره ولا يلزم ان الله تعالى مدح حرمة القربان الى عاية من غتسل فيسعى ما لم يغتسل
لان من غتسال انما صار غاة للحرمة لانه ما لا غتسال حلها اداء الصلوة وانه من حكام الطاهرات
هذا المعنى موجود ما اذا مضى وقت الصلوة فثبت الحكم منه دلاله وهذا معطوف على قوله حتى يغتسل يعني
اذا اغتسلت انقطعت الرجعة وكذا اذا لم يغتسل ولكن حتى

بجمل

قوله

تصل الاول فسادا وعند محمد رحمه الله انما لا تصل للاول فسادا **لانه** محتمل ما اخره الشرع فجاء
منع مقصوده كما في قتل المورث قال محمد رحمه الله الزوج الثاني غاية للحرمه الباتة بالطلاق الثلاث
بالنسخ الغاية والنهاية بمنزلة البعض للمعنى ولا ينفصل بعض الشيء عن كله فيلحق بغيره ووجوده
وسما يقوله ان مانه سمي محلا والمحل من شئ المحل كالمتود من شئ السواد فاذا حاز ان شئ المحل اذا
ان يكلمه فان قيل التحليل لا يتصور الا في محله المحرمه ولم يوجد ثبوت المحل قلت نعم ولكن المحل ان كان
لا يقبل اشياء اصل المحل لكن يقبل اشياء وصفها كمال المحل لا يتقاصدها الطلقة والطلاق **لانه**
لان خبر الواحد يجوز قوله الى اخره النكاح ان كان من المعاملات فخير الواحد منها مقبول كالوكالات
وسائر المعاملات التي يفكر عن معنى **لانه** وان كان من امور الدين لم يلحق بالحريم فكذلك كالواحد بخاصة
المأزق **لانه** كما في شر الحاربه وشر الطعام بان مال واحد ان هذه الحاربه لفلان وانا وكيل ببيعها بحل
له الشراء اذا غلبت على طه صدقه وكذا اذا مال ان هذا ذبحه المسلم وغير ذلك والله اعلم
كتاب الايلاء محتاج الى معرفته لغة وشرعة وشرطه وذلك حكمه
اما تفسير لغة فهو الحلف قال الشاعر قليل الا يا خافه ليمنه وان نذرت منه الالية برت
وفي الشرع المولى من لا يمكنه قربان امراته في اربعة اشهر الا بشئ يلزم بسبب الجماع وركنه والله لا
اقربك وشرطه كون اليمين معقوده على من قربان المنكوحه واهل بيته يلاء عند ابي حنيفة رحمه الله من كان اهلا
للطلاق وعندهما من كان اهلا لوجوب الكفارة وجبته الكفارة عند الخنث والطلاق عند البتر
والتمسك بالنصر لبيان شرعية الايلاء ولسانها اذا حلف على ترك وطئها اربعة اشهر فهو مولى خلافا
لما يقوله الشافعي **لانه** لا يميز لان قدره في الشرع ان فرتك في المدة فعلى الكفارة وان لم اترك
في المدة فانت طالق باين وقوله غفور رحيم لانه في وجوب الكفارة لان المغفرة تقتضي نفي الملوخذة
الاخرة لا غير وسقط الايلاء لان اليمين بخلاف الخنث وان عزموا الطلاق اي ان عزموا ان يصيروا الاطلاقا
فان الله سمع بالا يلاء بيمين العزيمة وان كان حلف على الابد بان قالوا الله لا اقربك ابدا او قالوا الله لا
اقربك ولم يقل ابدا لان من بدمه كود لالة ان لم يذكره نصا كما اذا حلف لا يكلم فلانا وان تزوجها
بعد زوج لغزاي تزوجها بعد وقوع الثلاث والزوج

روح لغزاي **لانه** التخيير يطل التعليق وهذا الان معنى قوله والله لا اقربك ان لم اقربك طلاقا
ولذلك هكذا ويجوز الثلاث لا تطلق لوجود الشرط عندنا كذا هذا فكان المراد من التخيير وقوع الطلاق
بمضى الشهور ومن التعليق قوله والله لا اقربك ويحتمل ان يراد به ان التخيير يطل التعليق عندنا وهذا
في معناه لان الطلقات المأوكات قد استوفيت وصحة التعليق باعتبار تلك الطلقات فلا يبقى للمهر
في حق الطلاق لكن يبقى في حق الكفارة ويحتمل ان يراد به ما عرفت ان من يلاء بيمينه عن تعليق الطلاق
بمضى من اربعة اشهر ولو قال رجل لامرأته كلما مضى عليك اربعة اشهر فانت طالق فنضت الشهور حتى طلقت
بلا ثالثة تزوجها بعد زوج لغزاي مضى اربعة اشهر لم يقع شيء كذا هذا الطلاق لا يبنى عنه لفظ من يلاء
لانه مبين حكم اليمين ان لا يجب شيء بتقدير البر والتخيير الكفارة عند الخنث وهذا ما مره المكروه على التقديرين
وانما ثبت ذلك بالصريح ما قد ورد في مدة معينة فيقتصر عليها وان حلف بيمين الى اخره وذكر مثل ان
يقول ان قرنتك فعلى حج او صدقة او فلانة طالق او فله على صوم شهر من كراحيه لو قال ان قرنتك
فله على صوم هذا الشهر لم يكن مولى كذا في المبسوط **لانه** الزوجية باقية ولا يفسد
ان هذا في معنى يلاء على اقل من اربعة اشهر لا يحتمل ان يمتد طهرها فان قيل قوله النبي ما للسان
من ذلك الظاهر لانه يدل على ان النبي لا يكون الا باللسان وليس كذلك قلت اروي عن ابن عباس
واين مسعود رضي الله عنهم النبي ما للجماع ويحتمل هذا على حاله القدرة وذلك على حاله العجز فكانه قال
في القادر على الجماع ما للجماع وفي العاجز باللسان والفقهاء في المسئلة انه اذا كان قادرا على الجماع
فانما قصد من ضرار منع حقها في الجماع ففيه بالرجوع عن ذلك بالجماع واذا كان عاجزا فلم يكن
قصد من ضرار منع حقها في الجماع لانه لا حق لها فيه في هذه الحالة وانما قصد من ضرار بلسانه فضله
بالرجوع عن ذلك بان يرضيها بلسانه لان التوبة بحسب الحناية سئل عن نية ان يسان المحل على الجماع
ففيها فهو كما قال لانه وصف النبي صلى الله عليه وآله فيكون كاذبا فقد نوى حقيقة كلامه فيصدقه
لان اقداس باب الحرمه اليمين لان حرمتها مقيته الى غاية الكفارة بخلاف الحرمه بالطلاق وفي الظاهر
وان كان يرتفع حرمة بالكفارة لكن كفارة اليمين ايسر من كفارة الظهار ولان الحرمه في اليمين لا يفسد بيمين
الظهار حتى يجرها شرها بعد يلاء بخلاف الظهار كذا

قال شيخنا رضي الله عنه كتاب الخلع للخلع النزع وهو
باب النزع قال الله تعالى من لباسكم وانه لما من فكلها اذا افعلاد كنزع لباسها والمشاة
المخالفة مشتقة من الشئ لان كلا المتعادين من شئ خلاف شئ صاحبه حروود الله تعالى ما يلزمها من وجوب
الزوجية فلا جناح عليهما فيما افقدت به فلا جناح على الزوج فيما اخذوا عليها فما اعطت فما
افقدت به نفسها فداء من شئ فداء استنقذه من يالك في هذا ترشح ايضا لان من عوان كما ورد به
من شئ قال النبي صلى الله عليه وسلم اتقوا الله في النساء فانهن عندكم عوان موضح عانية والباقي لا سير
وقوله لانه كناية لان اختلاعهما انواع يكون عن الثياب من الخيرات وعن النكاح واخذ المالم
وطلبه تغير من اختلاعه عن النكاح لانه انما اخذ منها المالم اذا اخلعت عن النكاح اما عن غيره فلا
وكان ذلك اذ لم يخلعه الطلاق من حاله اذ اكره الطلاق الشؤز كراهة كل واحد منها صاحبه
والزوج بشر فيه الذكر ومنه نهي واثبتهم اعطيتهم وآتوا المالم العظيم وقيل الف دينار
والضمير في منه يرجع الى القنطار وانما كره مع صريح النهي لان النهي ليعني في غير المني عنه وهو زناه
من محاش فصار كالسبع وقت الذمار بخلاف النكاح اي اذا تزوجها على حرم فانه محبة المثل
والفروع ان البضع عند الدخول متقوية وعند المروحة لا ويظهر هذا في تزوج المريض وخلع المريض
وما حاز ان يكون مهر ازا ان يكون بدل في الخلع لان ما صلح ان يكون بدل للمتقومة لان يصلح بدل
لغير المتقومة اولى وما لا يجوز ان يكون مهر ازا ان يكون بدل في الخلع كما دون العشرة اذ الم يمينه مالا
فلم تغتره بالسمية والرجوع انما يكون بحكم الرجوع ولم يوجد خلاف ما اذا ذكرت المالم منها غرة
سمية المالم فلم يكن الرجوع راضيا بزوال ملكه عنها الا بعوض ولا يمكن المصير الى ما يمينه ولا الى
فتمت لانه مجهول ولا الى مهر المثل لان الرجوع الى ما قام به على الزوج وهو المسمى فعلا للضرر عنه فلم
يكن في مدها شئ فيه اشارة الى انه اراد به البدل المسمى ومن صورته المسمى من تصرفه في المالم
ولا يقال احد ان لا يكون له المالم لان من التبعية كل قال في النكاح ان كان في يد المالم الاثلاث
فبعد في حرم وفي يده اربعة دراهم كان حاشا لان من قد يكون للتبعية قد يكون حله كما في قوله تعالى فاحسبوا
الرجس من ثلثان في كل موضع يصح الكلام بدونه كان

225
للتبعية كل في سلة النكاح وفي كل موضع لا يصح بدونه كان حله كما في سلة النكاح فاما الموقالت
على ما في يدي دراهم كان الكلام مختلفا كذا في المبسوط فان قيل وجب ان يحسب درهم واحد له
ما اذا مال الشئ العبد قيل له انما يحسب الله على النفس اذ لم يكن ثم معهود وهما امكن حله
على المعهود وهو قولنا على ما في يدي او يقول انما يحسب على النفس اذ كان اجتمعا كل الحسن فيه متصورا او تصور
هنا لا يحال ان يكون الكل في يدها وقيل الالف واللام هنا زائدة حرف الباء وكلمة على تدرك
للمعاوضة لانه من فرق بين قوله بعيت هذا الشئ منكم بالالف او على الف والعرض والعرض ينقسم على العرض
المعوض كما اذا اشترى بثلثة اعدت بالف وقسمهم سواء رازا كل عند ثلث من الف سائر على المعاوضة
تقتضي المساواة وهو يقول انه للشرط قال الله تعالى بيا يعنك على امر شركن بالله شئ اي بشرط ان
لا يتركه وانك العمل تحقق الشرط في الطلاق لانه ما احتمل التعليق بخلاف البيع ولا جاره لانه
لا يحتمل فجعل محازا عن الباء لوجوده اتصال بينهما اذا كان للشرط فلا يتوزع كما اذا قال اقاله مرانه
ان دخلت هذه الدار وهذه وهذه فانت طالق ثلاثا فدخلت اجدها لم يقع شئ وهذا لان الشرط
عبارة عن العلامة ومنه اشراط الساعة والشروط ومشروط المحام وقد جعل الكل علامة لنزول
الجزار فماله لوجود الكل يقع شئ كذا قاله الامام بدر الدين رحمه الله فوقع الشك في وقوع الشك وان
المراد به المقابلة والمعاوضة ام الشرط فلو كان للمعاوضة يقع واحدة ثلث من الف ولو كان
للشرط لا يقع ولم يثبت شئ فلا يقع الواحدة البايته بالشك وكان المصنف رحمه الله لم يجعلها للشرط
واعلم ان في قولنا فلا يقع الواحدة البايته فائدة تاخر تفهم وفي بعض النسخ فوقع الشك
حقيقة في الواجب فلا حد وهذا ظاهر من المبسوط ان يدار كل واحد منها صاحبه
ونزل المهره خطأ وفيه ترشح لا استعارة لان اصل التركة من برئ من المرض او برئ من الدين
وفي حق الزوج نوع ضعف بلزوم موافق النكاح وفي حقها كذلك لان النكاح ركن فيسبب
المباراة كانه حصل البرء من المرض والبراءة كالحلح اي يقع لها الطلاق البايين كما في
الخلع وهذا لان لفظ الخلع انما يقع البايين لانه كناية ولو حرم المبالاة وقد وجد الخيان المبالاة
فيقع البايين بدون البينة في الخلع والمبالاة

سقطان كل حق الى لغة صورة المسئلة ذكرها فخر من سلام رحمه الله فقال اذا اختلعت
بشيء سمى معروف بها عليه معروف بها علمها و قد دخلها او لم يدخلها ما سمته ويكون
المهر للزوج وكذا لو كانت المرأة اخذت المهر من الزوج ثم خالها قبل ان يدخلها على شيء
فهو حايرو المهر كله للمرأة وكذا لو ناراها على شيء كان لا مرهكذا الاصح كل واحد منهما صاحب
بعد المداواة والخلع بشي من المهر وكذا لو كانت المرأة قبضت منه نصف المهر او اقل او اكثر ثم
اختلعت مدراهم مساة قبل ان يدخلها وللزوج ما سمته في الخلع ولا صبيلا لو احدى منهما على
صاحبه ما في يده من المهر فالماصل ان ما اقتضى الخلع عند الله صلى الله عليه وآله براءة الزوج من المهر
اذا لم يكن المهر مقبوضا سواء خلعتها قبل الدخول او بعده وبراء المرأة اذا كان المهر مقبوضا
عما استحق الزوج عليها بالطلاق قبل الدخول فعلى هذا معنى قوله سقطان كل حق اي سقطان
حق طلب المهر للمرأة وحق الردع نصف المهر للزوج **فصل** ما يتعلق بالنكاح من حل
من ستمتاع والمهر وهذا اجترار عن دين ولا يصح استدلاله لانه لا سقط على ظاهر الرواية ونفقة
العدة لا يسقط ايضا لانها غير واجبة عند الخلع انما تحت شيئا فشيئا والخلع والمداواة لا سقط
ما يدور احدهما في النكاح في الجبال ولا تمنعان ثبوت حق الردع ابو يوسف رحمه الله فرق فقال المداواة تنفع
البراءة من الجانبين لانها مفاعلة من البراءة فتعفى البراءة من الجانبين انه مطلق لكننا قد نأخذ بحقوق
النكاح لا نأجل انهما يريدان هذه البراءة من حقوق النكاح اما الخلع فتعفى فضلا وقد حصل في
نفس النكاح وليس اللفظ ما يعني عن البراءة فلا تعفى البراءة **فصل** في طلاق قضية حقيقة
يعني ان لا طلاق من المطلق قضية حقيقة لما عرف ان المطلق يحرم على اطلاقه والحقيقة جقيقة ان
يراد والعدول عنه للضرورة بان صارت محسنة **فصل** والعرف مشرأ حوات من كلام محمد رحمه الله
فانه قال نعم ان اللفظ مطلق لكل المطلق بقيد دليل وقد وجد في مورد لا له الحال فقال العرف مشرأ فانه
كما يراد به ما ذكرت به جميع الحقوق الواجبة بالنكاح فلا يصح مقيد لانه لما كان مشرأ فانه
متعارضا بقبي لا طلاق لما عجز المعارض هذا مذهبنا في حقيقة معنى الله عن ان الطلاق اللفظ لا يقيد
الابدليل صالح كما في الوكيل بالبيع يملك البيع بما عجز

عزو هان وباني ثمن كان وفي الوكيل بالنكاح ملك ان يزوجه حرة وامة وفي الوكيل بشرا الا ان
يملك بشرا الشك واليتمية واذنه لعبد ان يتكلم ينقلم للفاسد والمصحح وخطبة للجمعة
وقد اقرأة المفروضة وغير ذلك والله اعلم **كتاب الظهار**
الظهار في اللغة عبارة عن مقابلة الظهر بالظهر وفي الشرع عبارة عن تشبه المتكلم بالمتكلمة عليه
على التابيد وركنه قوله انت على كذا راعي وامثاله مما هو في معناه وشروطه ان يكون المشتبه منكوح
واهلكه ان يكون المظاهر من أهل الكفارة وحكمه خزيمة الوطى لا غاية الكفارة مع بقاء اصل
الملك كناية للخص من قوله تعالى والذين يظاهرون من نسائهم يزدلون في قوله امرأة او بنات الصامت
انت رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اوسا تزوجني وانا شابة مرغوبة في فاما خلاسن ونثرت بطني
اي كثرته ولدي حبلني عليه كانه وروي انها قالت ان لي صبيبة صفرا ان ختمتهم الله اصاغوا
وان ختمتهم الى اجاغوا فقال صلى الله عليه وسلم حرمت عليه فتمتعت وسكت الى الله فنزلت انه
امر بالتكفير قبل التامس انما ساء امر الان المصدر اذا قرن بحرف الفاء في موضع الجزاء يراد به
فصار التقدير فخر وادقة وهذا لانه لا يخرج عن تحرير الرتبة ولا يمكن تبقيته اخيارا لانه يودي الى الخلف
فيحمل على الامر لما مر غير مرة **فصل** والعود الذي يحل الكفارة اعلم ان الكفارة تحل بالظهار
والعود لانه ذكر التجبر عقيبها وهذا لان الظهار مذكور من القوار وقد يكون كبيرة محضة فلا
يصلح سببا لاحباب الكفارة التي هي ايرة بن العباد واليقونة فيلق الوحي بالظهار والعود
لحق معنى للجرمة ما عتسا والعود الذي هو امسك بالمعروف ولهذا جازا ذاء الكفارة بعد الظهار
قبل العود فلو كان العود نفسه سببا لما جاز ثم يعودون لما قالوا اي يعزمون على عقوبتهم لان الفعل
مع ما المصدرية يصير معنى المصدر والمصدر محي بمعنى المفعول كضرب من ويرفع اليمين ثم يراد من
المقول النساء تسمية للمحل باسم الحال لقوله تعالى خذوا زنتكم فصار المعنى ثم يعزمون على مباسرة لهم
كذا في شرح ابي نصر وذكر في الكشاف محمل ان يراد لما قالوا التحلل ما حرمه على انفسهم بل يظن بالظهار
على حذف المضات وتنزيل القوار من قوله المقول وهو المظاهر منها قيل القيس ثلاث مجبوبات اسم
كل واحدة رقية فثبت اليهن وسما نسكات من نصبات معنى

البيت عن علي عليه السلام من حبت امرأة اسمها كثره الطهارة في اللغة تشبه الطهر بالظهور وفي الشرع تشبه
جملتها بظهوره ثم دهنه من عشاء اعني البطن والفخذ والفرج فوق الطهر او مثله في الحرمة حيث الحكم
فيها بالدلالة وثبت الحكم في المحارم بالدلالة ايضا وفي الحر الشائع ثبت فيه ثم تعدى كما في الطلاق
قوله على التناهي اخترا بغير المطلق بلائنا قوله اقتضى المناسبة بينهما والمناسبة قد يكون حش
البر والكرامة اي انت عندى استحقاق الكرامة والبر كما تحى وقد يكون من حيث الحرمة فاذا اراد
المناسبة في الحرمة صحته لانه نوى احد محتمليه وللحرمة نوعان فايها نوى صحته امك الطهارة فلانه
شبهها بصحة لاه ولو شبهها بظهور الام كان ظهرا فاذا شبهها بصحة لاه كان اولى ان يكون طهرا
واذا نوى الطلاق فهو طلاق باين وان لم يكن له نية جمل على البر والكرامة لان الطهارة منكر من القول
وزور فلا يجعل عليه متى امكن جملة على البر والكرامة او لما كان يحتمل البر والكرامة ويحتمل الطلاق فلا
يفع الطلاق بالشك قوله ولا يكون الطهارة من الزوج احراز عرفة واهم الولد وهذا لان
الله تعالى شرع حكم الطهارة في النساء بقوله والذين يظاهرون من نسائهم وهى المنكوحات لان النساء
انما يضمن النساء الزوجية والامار ليس منهن المنكوحات لانه لا يحق لهن الاستمتاع بغير علم
اصل القياس هو ان لا يثبت بوجه التشبه الذي هو كذب الا التوبة والاستغفار وهذا معنى قوله
مع ان لفظ الطهارة من القول وزور فانه متمسك بالنص ولا يتنازل الا النساء التي اضمن
البناء بالمعقول لئلا يلحق بالدلالة او يقال الطهارة ثبت في موضع لا تنفك عن الجبر في مقصود على خلاف
القياس فلا تعدى الى ما لان الجبر فيه منع وقد تنفك الملك عن الجبر كما في الجارية المجوسية وخ
من الرضا او يقال الطهارة صار سببا للكفارة على خلاف القياس لانه كبيرة فلا يصح سببا لما هو
داير من الخطر ولا باجة فاقصر على ما ورد به النص فلا تعدى الى غيره الا بطر الدلالة فلا يمكن لعدم
المساواة على ما عتبا لكن هذا يستقيم لما بينا ان السبب من الطهارة مع العود لا للطهارة وجده قوله
كان مطاهرا منهم لان الطهارة توجب تحرما موقتا بالكفارة فاذا ارجعها في اربع نوبة بظاهر الآية
ثبت في حلق كل واحدة منهم حرمة لا يرفع الا بالكفارة فصب قوله صلى الله عليه وسلم استغفر
الله ولا تعد حتى تكفروا فاما متمسك بالنص لان الحديث

شتم الصور الثلاث دون النص لانه لما ذكر النص قبل هذا وموظا من وجوب التمسك ذكر الجدل
استحاضد الأدلة قوله لا طلاق اسم الرقبة الرقبة عبارة عن الذات المرقونة المأول من كل
وجه وقد وجد ويجوز ما يطلق النص ولا يقيد بالايان قياسا على كفارة القتل لان المطلق لا يحل
على المقيد عندنا واذا كانا في حادثة واحدة فاولى ان لا يحل اذا ورد في حادتين وقد عرفت موضعه
الاصل ان قوات حسن المنفعة تمنع ولا خلاف لان المطلق الرقبة يقتضى قيامها من كل وجه
والقيام من وجه دون وجه لا يكون مطلقا وهذا لان العتق مستهلك من وجه لقوات حسن المنفعة
وهو البصر فان سار لادعى منافعة معنى فقوات حسن المنفعة يكون مالا كامفا والمراد من صحة الدار
اذا صاح في اذنه يسمع حتى لو كان بحال لا يسمع اصلا بان ولدا صم وهو خير من يجوز كذا في المبسوط
قوله ولم يكن هالكا من وجه بكرة في موضع النفي اي ليس هالك بوجه ما فكون قايما من كل وجه
الابهام اصل الاصابع يفوت بفوته قوة الدفصار فوها كفوت اكثر الاصابع قوله لا يعقل
اي لا يعقل شيئا اصلا حتى لو كان يحق فييق بجوز لان العقل غير زايل بل هو قائم مستمرة وظهر
لغى التحرير تصيير شخص من قون حرا وكما له بكما بالرق والرق ناقص المدبر وام الولد لا يستحق
الحرية ولهذا الاجتهاد لان الفسخ وفي المكاتب الذي ادى بعض البذل عتقه بعوض وبه لا تادي فان قيل
استحقاق العتق له ثبت بالكتابة فوق ما ثبت بالتدبير والاستيلاء ولهذا يصير احق مما سببه
الولى عن النص فان فيه قلب الوجه اعتاق الرقبة وقد وجد لان المكاتب عبدا باقى عليه درهم
بالحدث ولا يمكن النقصان في رقة سبب الكتابة لان العتق في الكتابة يتعلق بشرط الاداء والمعاين
بالشرط عدم قبل وجوده ولا ثبت هذا التعلق الاستحقاق كما في سائر الشروط بل اولى لان التعليق
بغير الشروط يمنع الفسخ فهذا لا يمنع وانما سلم له الاكساب لانه كالجزء فيما يرجع الى القيد والنقص
قوله لان سبب العتق هو القراءة لاستحالة ان يضاف العتق الى المرأة لانه اشأت الملك وعتا والى الله
وسنهما مضادة واذا كان كذلك لم يوجد قران النية بجملة العتق فلا يفتق كما لو قال بعد القران شريك
فانه حر ثم اشتراه بنوى به الكفارة ولو ان شرا القرب اعتاق لان الشرا بوجه الملك والملك القرب
نوح العتق لان الملك تائيدا في استحقاق الصلوات فان

فان الزكوة تمتح صلة للفقراء باعتبار الملك كما ان للفقراء للقراءة تأثيرا في استحقاق الصلة
فكان الحكم متعلقا بما وقد عرف ان كل حكم متعلق بعلّة ذات وصفين مؤثرين فان لغزهما
وجودا على حكم ومعنى وضاف الحكم اليه واخر الوصفين الملك ههنا فيكون معتقا وهذا كما لو
فانه يوجب نفوذ السهم ومضيه في الهواء والمضى سبب الوضوء في المرمى والوقوف سبب انزاق
الصورة وذلك سبب الموت وضاف ذلك كله الى الرمي الذي هو العلة الاولى فيصير الموت بالواسطة
كلها حكما للرعي قوله فحققة اي بالشراء كقولهم سقاء فارواه واطعمه فاشبهه فجعل نفس الشراء
اعتقا لانه لا يشترط غيره وهذا لان الفعل اذا ذكر بعقبة الفعل معطوفا بحرف الفاء فانه يقتضيه
ان يصير فاعلا للفعل اذا ذكر بعقبة الفعل معطوفا بحرف الفاء فانه يقتضيه الثاني مباشرة الفعل
الفعل الاول لمباشرة مبتدأة كما في النظار تحققة ان الفاء للتعقيب مع الوصل فاولم يعتق
نفس الشراء بشرط من عتاق المتدرا كما هو مذهب أصحاب الظواهر لفات موجب الفاء الجواز ان
قال الشيخ ما مشى مع الكروبي مع الله الات سبب لاجيائه فالابن لا يصير نجاريا له
الابعد الطريق وقد وجد لان الرق اثر الكفر والكفر موت قال الله تعالى ومن كان متافا جنيته
اي كافرا فدينه وهذا معنى قوله صلى الله عليه وسلم لم يحزى ولد والده للحديث قوله ومن باقه
ان كان مؤثرا حتى لو كان محبسا فانه لا يحزى في قوله امتاعه فظاهر ذلك عندنا لانه يكون اعتقا
بعض لما كان العتق غير محزى عندهما فاذا اعتق نصيبه فقد عتق كله فحوز لانه تملك نصيبه
بالضمان قوله لان نقصان نصفه الى غيره اي هذا النقصان من اثار العتق من قول قصاص في المرة
مرة في اعتق النصف وشيا وفي المرة الثانية اعتق ما بقي واستقام ذلك لان الرقبة كلها مملوكة له
والنقصان في النصف من خرافا حصل ملكه فملك تحريره عن الكفارة اذا اكتمل بخلاف الفصل الاول
لانه ليس ملكه فكان ذلك تنقيضا لاعتقا فانه يصير معتقا من كل وجه قوله لانه فسد لا باعتا
لانه كان اضافة قدر الجزئية الذي ثبت في نصيب الشريك لا اعتقا لعدم الملكية نصيب الشريك واما
اعتاقه صادف ملكه فساد نصيب شريكه خروجه اذ يعتق للبعض كما يكتب عبده ولا يقال لو كان
كذلك صار منا نصيب شريكه لا باعتاقه بل بواسطة وهذا

128
لان فعله من حيث انه صادف ملكه اعتاق ومن حيث انه افسد نصيب الشريك انكشاف
ملك الغنم متصور واعتاقه اذ لا عتق فيما لا ملكه اس ادم وهذا كما لا كراه على من عتاق فانه
ثبت الى المكرة من حيث من عتاق لوجود الملك ينسب للمكرة من حيث من عتاق لانه لا ينعقد الملك
قوله ثم اعتق باقه لم يحز وهذا عند ابي حنيفة رضي الله عنه لان الاعتاق يتجزى عنه والشرط
في الاعتاق ان يكون قبل التماس فاذا اعتق النصف بعد التماس لم يوجد اعتاق المأمور به فلا يجوز
وعندهما اعتاق البعض عتاق الكل فحصل الكل قبل المسيس فحوز **فصل** ابو يوسف
الله يقول التقديم على الشرط وفما ذهبت اليه بتقديم البعض وتأخير البعض فاما تأخير الكل
فكان ما ذهبت اليه اولى بخلاف ما اذا جامعها واعتبرها بمنزلة ما فيها او من سواها فانه ستانف الصوم
في قوله لا نقطاع التتابع وبما يقول ان الواجب عليه صوم شهر من متتابعين قبل التماس مرضورة
كولها قبل اخلاء التمرين عنه فاذا احامها فقد تحذرا اتحادها قبل المسيس لم تحذر اخلاء ما عنه
ومان سقط عنه اعتبار واحد الشرطين لمكان التعذر لا يدل على سقوط الشرط الثاني وقد امكن اعتباره
التسري اتحادا لثانته سرته والسرية فخلية من السر للجمايع او فعوله من السر والسيادة وفي
الشرعة عبارة عن طلب الحدان مع التحصير في مكان عند ابي حنيفة رحمه الله خلافا لما في الوصف
من قول فان قيل يشترط اذا الحرم العبد ما ذن المولى واحصر خارق المولى عنه دفافا فانه يحوزها
لو كفره بالمال لا يصح قلت العبدان لا يملك المال اذ لم يكن مضطرا اليه فاما اذا اضطر اليه فانه
يملكه من جوار حاصر مضطرا الى ملك المال لعدم شرعية الصوم فلو قلنا بانه لا يملك لغيره الاجرام
ولا كذا كونهنا لانه بعد ان يصوم لشرعية قوله كما في صدقة الفطر السارعة امر بالاطعام يوم
للمساكين وقد قلنا ليعلم ان اطعام الجبل هذا فان غداهم اي اطعمهم الغدا ويطعمهم الغدا
او عشايم اي اطعمهم العشاء ويطعمهم العشاء والمجبر في طعام الاباحة ان يطعمهم اكلتين مشيعين
غدا وعشايم لان الواجب والاطعام وذلك في كل يوم بدفعين عادة وكذلك ان غداهم وسحرهم او غداهم غدا
او عشايم كذا في المبسوط فخير من سلام الله وفي الزيارات فطعام لا باحة من الغدا والعشاء

او عشا ان او غدا ان او عشا وسجود ستون في خبر البر ان يكون مادونا او غير مادونا فالحاصل ان كل
 اكلة مشبعة في طعام من باحة منزله من الخطة او منون الشجر فالاكلان تقومان في طعام نصف
 صاع من البر فان كانت الرواية بالواو فطافرة وان كانت باو فتاويله ان يغدهم غدا اين او يعيشهم
 عشا اين او يغدهم مائة وعشرين يوما او يعيشهم كذلك قليلا ما اكلوا او كثير بعد ما حصلوا الاكلة
 المشبعة الا طعام جفد الغرطاعا وذلك يكون بالتكليف فاعلم ان النقص هنا والايام والتكليف ملحق
 دلالة ان حواشي المساكين كثره والمكسب لقضاء الجواحي كلها ومن هذه الجواحي من كافياد النقص
 واقعا على الذي هو خذ من الخلة فاستقام تعدته الى الكمال الذي هو مشترك على المنصوص وغيره
 فكون طعام مسكين واحد شير نوا كذلك ان المسكين الواحد يتجدد الايام في جنة المساكين لان المقصود
 سد الخلة وذلك يتجدد بتجدد الايام وكان موافق اليوم الثاني في المعنى مسكنا الغر فقد ردت شير
 وستة شير خلة مثلا اذا دفع في يوم واحد شير مرة لانه لم يوجد البعد لا حقيقة ولا حكما لعدم
 تجدد الحاجة فلهذا لان النقص في الاطعام مطلق وانما منع عن المسكين قبله لحوال ان يقدّر على الاحتياق
 والصام فيعتقان بعد المسكين الذي اذا لم يكن في المعنى عنه لا ينقص الفساد وعدم المشروعية
 التبعية في الجنس الواحد لغو لانه في الجنس الواحد لا يخلف الغرض فلا يحتاج الى التفسير وهذا لان كل ظاهرا
 في الحاجة الى الكفاية يوافق من علم الصوم صيام ايام رمضان يجب عليه نية الصوم عن قضاء رمضان
 ولا يجب عليه نية الصوم عن قضاء رمضان ولا يجب عليه تعيين اليوم لان يوم في حق الصوم على السواء
 اذا لم يغير نية التعبد في تعاد الجنس بالموافاة عن الكفارتين في المضروف اليه بمجملها فوقع عنها والله اعلم
 كتاب اللعان اللعان مصدر من عن بلاه ملاءمة

التعبد

ولعانا كالتظهار من طاهر فاصل اللعن الطرد وفي الشرع عبارة عن محرم ما يحرم من الزوجين والشهادات
 من ربعة واللحن الا انه سمي الكل لعانا لما شرع فيه من اللعن كالصلاة تسمى ركوعا وسجودا وكذلك الشهادتان
 الصادرة منها ومشرطه قيام الزوجية وسبب دونه قذف الزوج ووجهه وانك من كان اهلا للشهادة عندنا
 وعند الشافعي رحمه الله تعالى ان كان اهلا للمين بالله تعالى بناء على ان اللعان عندنا شهادتان موكدات بالامان
 من الحاسن معروفة باللعن قائمة مقام حد القذف في جانبها

ومقام حد الزنا في جانبها وعند الشافعي رحمه الله ايمان موكد بلفظ الشهادة في المرأة من حد قذفها
 شرط ذلك في جانبها لانها وان كانت من حد الشهادة فربما كانت بمنزلة حد قذفها بان زنت وحدث
 قوله لان كل واحد منهما شاهد على صاحبه فالزوج على امراته بالزنا والمرأة على الزوج بالقذف
 وهذا الاشارة تعالى قال ولعن من شهد على نفسه شهداء الا انفسهم استثناهم من الشهداء فدل الخبر على الشهادة
 فان المستثنى يكون من جنس المستثنى منه ولانه قال في الشهادة لعدم حق اسم الشهادة على كماله فيعتقد
 انه شهادة الا انها موكدة باليمين والتأكيد باليمين لا يجوز من ان يكون شهادة في ذلك لو نفى
 نسب فادها لانه لما قطع عن نفسه فقد صار قالا لها ولا حال خازان لا يكون انه ولا يكون زانية
 بان وطئت تشبه لان هذه الشبهة غير معتبرة كما اذا نفى احسب نفسه عن امه المعروفة فانه يصير قالا
 ما لا يحتاج جمع وعود هذا الاحتمال الا كذاب ما والنسبة الى الكذب كالا كفاد ما والنسبة الى الكفر قال الشاعر
 وطاعة قد اكفروني بغير حرم في ذلك حق لها هذا دليل على اشتراط مطالبتها وجوب الحس
 لانه لما كان جمعها فنشر شرط طلبها وصحب به كسائر الحقوق قوله او كما فرابان كانا ذميين فاسلمت
 المرأة فقد قذفها قبل ان يعرض به سلام عليه فلا لعان وحد الزوج كذا في المبسوط في امم لا حد
 قذفها بان كانت صغيرة او مجنونة او زانية المانع اذا كان من جهتها تسقط الحد كما اذا صدقته
 واللعان موجود في حقه ان اهلية اللعان موجودة في حقه وانما قال هذا الدفع الشبهة وموان يقال اذا
 امتنع اللعان لعدم اهلية الشهادة في احدهما ينبغي ان يحيد حد القذف لان اللعان يد له فاذ اتعذر
 اقامته يصار الى الموجب الاصل فقل المانع من اللعان في حقه بل هو من حمله من شرع اللعان في حقه
 ولا يجب عليه الحد التزمير سرح في مستهانه رجع الى ما وصي به من يمينها بقوله من الزنا كذلك مقتضى
 النص اي موجب النص فبعل الشك عليه اللام كما هو المعروف في قصة هلاك ابن امية وانما ذكر الغض
 في جانبها في المرة الخامسة لانه تستعمل اللعن كثيرا وقد ورد في الحديث انك تكثرن اللعن وتكفرن بالعشر
 فصا من يجترئن على ما قد ادم لكثرة جرى اللعن على المحتمل وسقوط وقعة على قلوبهن فذكر الغض
 في جانبهن ليكون رادعا لهن افراد ذكر الخامسة لانه ليس من جنس الشهادات لانه في الشهادات تشهد
 على صدق مقالة وفي المرة الخامسة تشهد على ضد مقالة

وقال الشيخ رحمه الله لا يقع الفرقة الا بتفريق مام لو تفريقها عندنا حتى
يحوز المأوه ويحرق التوارث منها اذ اقامت احدهما ولو انفرا فرغ من اللعان حربا قبل التفريق او حرس
احدهما بطل اللعان والتمسك بالحديث انه عليه السلام نفى من حتماء بعد الله عن كان سعي ان يقع الفرقة
نفس اللعان الا ان اللعان غير موضوع للفرقة ولكنه لما لا عنها فقد قصد ان تمسكها بما المعروف
ومن لا تمسك امراته بالمعروف لا يقع الفرقة بنفسه متناع من مساكنا المعروف بل يحتمل ان يصرح
فاذا لم يصرح ناسا للقاضي من ابنة وهذا لانها لما اصرأ على كلامها لا ينظم مصالح النكاح منها لان
احدهما كاذب بيقين في غير صادق بيقين واللعنة واقعة على الكاذب منها فاني ننظم المصالح منها
مع وقوع اللعن على احدهما فيكون ولها انه من مثالا عننا الى غيره حقيقة هذا اللفظ حال شاعها
باللعان كالمقتضارين وسميا مثالا غير بعد اللعان حكما لا حقيقة وعندنا لا صحتان بقا في اللعان
منها حكما وانما يحوز المناجحة منها اذ لم يبق اللعان حكما بالا كذاب صورة اللعان بقدر الولدان
يا امر القاضى الرجل فقول شاهد بالله اني لم الصلح فيهما رستك به من الدنيا نفى الولد وتقول المرأة شاهد
ما به انه لمن الكاذبين فيهما رمانى به من نفى في لدى كذا في المبسوط وجعله التزوج بها لا لما جدد لم يواها
للعان لا نه لم يبق اهلا للشهادة واذ لم يبق اهلا للعان لم يبق حكمه وبها تحريم وهذا عندنا لما مر وقد
به من غير من قبل اضافة المصدر الى الفاعل واللعان قايهم مقام حد القذف في جانبه وحد الزنا في جانبها
فلا يست بحد فنه شبهة في ذلك وقال المبسوط هذا راجع الى المسئلة الاولى لان المسئلة الثانية بحسب اللعان
بالاجماع فيكون لو حود القذف لا نه اذا اولدت لا قلم من ستة اشهر بقا لوجود الحمل عند القذف فكان
هذا ونفيه بعد الولادة سواء في ذلك ولا بعد الولادة لا نه لم يولد القذف لا نه كلامه معدوم هناك وهذا
لا نه يصير في القدير كانه قال ان كان يظنك ولد فهو من الزنا ولو قال هكذا لا يكون قذفا لا نه لا يحكم
التعليق بالشرط لان المعاق بالشرط لا يكون قذفا في الحال لا نه عدم قبله ومن لا يكون زانية قبل وجود
الشرط لا يصير زانية بوجود الشرط ولا يقال ان هذا ليس محقق بل هو موقوف حتى يسر في الثاني انه موجود
عند النفى ام معدوم فاذا عرفت وجوده تبيهر انه قذف مطلق لا نأ نقول فيه شبهة التعليق لان كل مؤثر
فيه شبهة التعليق وشبهة التعليق يحرق محرري التعليق في الحدود

يقبل ويناع على الم يسم فاعله عرف بالسارة المبسوط وغيره وقيل لو دل امراته لغيره اذ اعز ذلك
لان نسبه شئت بالعدوة فاما نسبه ولد المتكوجة شئت بالفراسع موقاهم وانما ينتفي بالنفي من الزوج
فاذا امسك الزوج غير الزوج بطل حكم النفى الذي لو حرم بعد فثبت بالفراسع صح نفيه اي نفى
عليه لا نه اذا طالت المدة الى غيره يعني النفى يصح في المدة القصيرة وهو عند قرب الولادة بالانفا
وفي الطويلة لا يصح بالانفا وفي مدة النفاس يصلح فاصلا لها كحالة الولادة من حيث انها لا تصوم
ولا تصلي فيها فيكون من ان الولد للفراسع يعني ان سكوتة عند كذا وكذا اقرارا ظاهر ان الولد منه فلا يصح
نفية كما اذا وجد له فراد صرحا ولا ان الولد للفراسع فكان النسب ثامنا منه ولا يصح نفية كما اذا وجد له قوله
صرحا ولا ان الولد للفراسع لثبات النسب اصلا لكن الشرع جعل له ولاية النفى عند قرب الولادة فاذا لم
ينف عنه ما تقرر النسب فلا يصح نفية بعد ذلك الولد للفراسع اي ثبات النسب صاحب الفراسع وهو الزوج
والفراسع هي المرأة التي شئت للزوج حتى استفراسها للاستمتاع ولا سئل ذلك اذ قاله صاحب الطلقة
لان التوام لا ينفصلان نسبا لان الحمل الواحد يحوز ان شئت بعض نسبه دون بعض لا نه حمل واحد فكون
ما واحد كما لولد الواحد وكما لا ينفي بعض نسبه الولد وشئت بعضه فكل الحمل الواحد فاذا شئت هذا
بالا قرارا جدها كالا قرارا لها ونفى احدهما كنفيةا فصار كانه اخر ولدت ثم نفاه ولو كان هكذا لا يقطع
النسب لان النفى بعد قرار لا يصح وجدة الزوج في المسئلة الاولى لا نه لما اقر بالثاني وقد اكد
نفسه فكانه قال لامراته انت زانية ثم قال انت عتقة وملا عن المسئلة الثانية لان اللعان يصل
الفصل عن نفى الولد التوام اسم للولد اذا كان معه لغري بطر ولله اعلم كتاب العدة
العدة التي يرضى الذي يلزم المرأة بزوال النكاح او شبهته وهي معنى المعدود الفرقة بغير الطلاق مثل
الفرقة بخار العتاقة وعدم الكفاءة وخيار البلوغ وحكم احد الزوجين صاحبه والفرقة في النكاح
الفاسد قوله تعالى في المطلقات ترين ما نفسن ثلاثة قروا اذا المدخول من زوات من قرائه
العدة في غير المدخول من بالنصر ما وخبر معني الامر اي ليس ينصن المطلقات ولما ارجع من في صورة
الخبر تأكيد الامر واشعار بانها ما صلح صحت ان سلب بالمسألة الى امثالها وذكر من نفس صحيح لفظ
الترخيص

وزيادة نعمته ان انفسهن طوايح الى الرجال فامر ان يقعن انفسهن ومجبرها على التبرع كذا في
الكشاف ثم قال القصر من اولا المطلقة ثلاثا وما دونها وقيل اراد به ما دون الثلاث لا
قوله ويعولهن اي مرد من فعل الوجه الاول المتمسك ظاهر في الطلاق البائن وعلى الوجه الثاني نقول لما
وحيث العدة تعرف برؤية الرحم ولقضاء حي النكاح فما اذا انفقد سبب الزوال لم يتحقق الزوال لان
ثبت في موضع تحقق الزوال اقل من هذا لان من حي النكاح ان يستدام ولا يزال العدة تمنع الزوال
فكانت من سدامة بعد سبب الزوال قضاء الحق وسبب الخطر وقيل الحكمة في تقديره ثلاثا اقرار ان اول
لتعرف الرحم والثاني لحرمة النكاح والثالث لفضيلة الحرية والحيض وقرأ الحيفر عندنا وقال الشافعي
عنه الله الاظهار فائدة هذا يظهر فما اذا طلق امراته في طهر لم يحاسبها فيها لا سقطت عدها ما لم يظهر
من الحيضة الثالثة وعندنا كما شرعت في الحيضة الثالثة انقضت عدها اجتنب بان الطلاق ينقض للعدة
فحين ان يكون الزمان الذي بعد الطلاق محسوبا وتما من العدة ولن يكون كذلك الا اذا كان نفقا
بالاظهار وان الله تعالى وحبه باسم الثلاث والثلاث اسم لعدد معلوم وهي حملنا على
من طهر يقع من عداد بعض الذي جده الطلاق وطهر من اخر من فنقض لان القرع عبارة عن الجمع
ومنه المقررة والقراءة والدم هو المجمع واما الطهر فخالص جماع ولا نه نقل الحكم الى الاشتهر عند عدم
الحيض بقوله تعالى واللاتي يئسن من المحيض الحكم انما ينقل الى الخلف عند عدم ما هو اصله وان
هو الحيض ولا نه صلى الله عليه وسلم والطلاق من ثمة ثنتان وعدتها حيضتان ولا خلاف ان عدة
من مئة على النصف من عدة الحرة فما للحرمة وان الذم منها تبين فرائع الرحم ولهذا لا يجزى الا عند عدم
اشتغال الرحم وذلك من الدم دون الطهر وان القرع عبارة عن من تنقل بقراءة النجم اذا انتقل والدم
هو الذي ينتقل فليس له الا من قدرة صفة وخمس منه وعليه الفتوى المحيض لا تنصف له عماره
عمره والدم والدم مدر تارة وتمسك لغيره ولا يام ايضا مختلف في نفسها بين ان يكون ليلة او اربعة
الى عشرة ولا كثر من يوم وان كان متيقنا غير ان وقتها مشكوك فيه فتحدد النصف فقلنا بالنكاح
كذا قال الشرح من مام بدله الذي عنده الله عدة من مئة نصف عدة الحرة لان العدة نعم في حق النساء

الحكمة

الطهر

لما فيه من تعظيم ملك النكاح كما نسا والذين اثر في نصيف النعم لان استحقاق النعم بوصفها وميتة
وقد اثر الرق في نقصان دمية فيوثق في نقصان النعمة ضرورة والذين يتوفون منكم ويزدون ازولها
اي يتوفون ويتركون ازواجا يقال توفي الله اي اماته سترت بطن يعتكدون وتيسر عشر اذهانا الى
الليالي ومن يام داخله معها كذا في الكشاف قال علي رضي الله عنه الحامل تعتد بانعدا جلين اما
بعد موضع الحمل او باربعة اشهر وعشرا لحاله الخارج فيصح من الاثنى احتساطا وهذا لان قوله تعالى واولا
الاحمال احلهم ان يضيح سنا والمطلقة والمتوفى عنها زوجها وقوله سترت بطن نفسها سنا والحامل
ولما يل في تحقيق المعارضة ضرورة وعامة الصحابة وخبرهم قالوا الواجب عليها العدة بوضع الحمل
لان قوله تعالى واولات من حمل فخرهما تزولا فيكون ناسخا لاية الوفاة او يصير مخصصا له على
قيل واتبعت الملاعة وكانوا اذا اختلفوا في شيء اختلفوا وقالوا ان الله على الكاذب متوهم
اي لعنه الله ومنى مشروعه في ذماتنا وسورة النساء القصص التي بعد سورة التغابن قال الطولي التي بعد
عمران فعدتها بعدا جلين اي عليها اربعة اشهر وعشرا يستكمل فيها ثلاث حض هذا اذا كان الطلاق
باثنا او ثلاثا اما اذا كان رجعي فجلها عدة الوفاة بالاجماع متوفى عنها زوجها في حق الارث
لنا انما اعطيناها الميراث باعتبار ان النكاح منها كالقاييم الى وقت الموت اذ لا بد من قيام السيد
عند الموت لا استحقاق الميراث واذا بقى النكاح في حق الميراث وهو ما لا شبه بالشكر لان ثبت في حق
العدة التي منى على احتساطا اولى لان النكاح باق ولما لم يزل ملك النكاح عليها وقد اعتقت كل ملك
النكاح عليها والعدة في الملك الكامل تغد ثلاث حيض اما بعد البيوتة فقد زال الملك فلا يتكامل بالجنس
الزاييل عن المجل فوجه والعدة حكم زوال الزوجية اعلم ان الطلاق سبب لزوال الزوجية وزوال
الزوجية سبب للعدة وهذا في غير الرجعي طاهر لوجود الزوال في الرجعي جعل انقضاء سبب الزوال كوجوده
وحكم زوال الزوجية ثبت عند زوالها لان اثر الشيء يكون عند وجوده لم يؤثر فثبت بحسب حال المجل
عند الزوال اي فثبت حكم الزوال هو العدة بحسب صفة الشخص الذي يجب عليه العدة عند زوال
الزوجية الذي هو سبب للعدة وقد كان المجل عند وجود البيوتة موصوفا بصفة الرق فيجب عليها

عدة الامار فان قيل قد جعلت انقضاء سبب الزوال كوجوده في الرجعي حتى وحده عدة فكان ينبغي
ان ثبت حسد جال الحلة عند وجود سبب الزوال لا يتغير قلت بالنظر الى هذا ينبغي ان لا يتغير
لكن العدة في الطلاق الرجعي لما كانت بغرض التغير والتردد لئلا يرد سبب الزوال ولهذا استغنى
بموت الزوج من الاقرار الى الشهور فتغيرت بحقتها الى ثلاث حيضات طاموسه انقص ما مضى
من عدتها وعليها ان تستأنف العدة بالحجيين قال القدوري رحمه الله هذا ظاهر على الرواية
التي لم يقدروا الا ياتر في ذات طنت انها آيسة ثم رأت الدم تبين انها لم تكن آيسة فلا تعد بالعدو
فاما على الرواية التي قدروا الا ياتر اذ رأت الدم بعده لم يكن حيضا كما تراه الصغيرة التي لا
تحيض مثلها وقد كان ابو بكر الرازي رحمه الله يقول في آيسة اذ رأت الدم ان هذا يجوز في العبارة
ومعناه التي طنت انها آيسة فاما آيسة فما تراه من الدم لا يكون حيضا الا ترى ان وجهه يفيض منها
كانت معجزة لني من شيا عليه اللام فلا يحذر ان يوحى على وجه المعجزة كذا ذكره الشيخ ابو نصر
وغیرهم وفي الهداية بعبارة اذ رأت على العادة لان عودها يبطل الا ياتر قضاء حق النكاح لا بعد
والمعروف هو الحيض لا يقال لو كان المقصود تعرف براءة الرحم لاكتفي فيه بحيضة كما في سببها
لاننا نقول انما وجب النكاح ثلاثا اذ ان تحيض الحامل اذ السبب مختلف فيها فلا
يتيقن بالفراغ حيضه فلو قدرناها لادى الى استنائه من سبب بقدر الشرع بالثلاث ليعلم ان الرحم
فارغة اذ الثلاث عدد معتبر في الشرع والفاسد مثل الصحيح في اثبات السبب فلو كذا الاقرار
الملك صيانة للنساء عن الخلط بنفسه قيام الحلو بموت ان تاتي بولد بعد موته لا قبل موته اشهر
وانما يعرف حدوث الحمل بعد موته بان تضعه لستة اشهر فصاعدا عند عامة المشايخ كذا قاله
من سلام رحمه الله فان قيل قد تيقنا بان هذا الحامل من الزنا فينبغي ان لا يتعلل بالانقضاء
كما اذا حدث بعد الموت قلت لا تفصيل في النص بل يكون للحمل منه او من غيره بعد العدة بوضع الحمل
وليس الشرط فيما ينقض به العدة ان يكون منه كما لو نفي جيل امرأته وورق القاضيهما باللعان وحكم
للولد ليس منه فان عدتها ينقض بوضعها لانها لم تكن حلي عند الموت فدخلت تحت آية الترتيب ولما

وجبت العدة ما لا يشور لا يتغير بحدوث الحمل ولا يلزم على هذا المرأة الكبيرة اذا ظهر لها حمل بعد
الموت فانه ثبتت النسبة الى من تزوج عدتها ينقض بوضع الحمل لا لما ثبتت النسبة لغيره فانما كانت
وهي حلي وهذا النسبة لا تثبت من الصغيرة ثم توجد الحضة الكاملة والعدة مقدرة ثلاث حيضات كوايل
فلا ينقض عنها وهذا لان الحيضة لا تحزى وما سبق الطلاق منها لم يكن محسوبا من العدة فمنع
ذكره حساب ما بقي ولو احتسب ما بقي وجب اكملها بالارابعة لان الاعتداد بثلاث حيض
كوايل واذا رجعت بعض الرابعة وجب اكملها واذا وطئت المعتدة بشبهة بان زفت هذه المعتدة الى
رجل ومالت النساء انها زوجتكم ثم اذا لم تحض للاول فعملها ثلاث حيض للاول والاخر واذا احاطت
من اول حضة ثم دخل بها الثاني فعملها ثلاث حيض حيضتان تمام العدة من اول وانتهت العدة
من الثاني والحيضة الثالثة لا تكمل العدة عدة الثاني وهذا مع قوله واذا انقضت العدة الاولى وجب
الثانية ولقب المسلمة العذبان بتداخلا ان عندنا وعند الشافعي رحمه الله لا بد من دخلا وحاصل الخلاف
راجع الى حرف وهو ان الركن في العدة الفعل ام ترك الفعل مع ان المقصود يحصل بالطريقين وهو
صيانة النساء عن شرب هذه الركن هو الفعل لكونها مأمورة بالترتيع الذي هو كلف عن التزويج
والخروج وهو فعل فلا يتصور فعلا وعبادان في وقت واحد كالصوم ونحوه وعندنا الركن ترك
الفعل ومعنى العبادة تابع فتصور ترك افعال كثيرة في وقت واحد كترك مطالبات كثير في كل واحد
هذا لانه تعالى سماها احلا في القرآن وجراسه لزمان حنع الانسان عن الفعل كاجل الدين ان يكون
في تطهير الصوم وركنها ثبت بعبادة النبي وركن الصوم بعبادة الامر وعدتها ينقض وان لم يعلم ولم
تكف نفسها عن الخروج ولا يتصور اداء العبادة بدون ركنها في لانه لا مانع في براءة الرحم
من الشغل بغير سبب اي كل واحدة من العدين شرعت للتعرف فلا يكون وجود احداهما مانعة للآخرى
العدة لا تحصى بالعلم لان العدة لا تستبرأ الرحم وذلك يختص بمضي الوقت لا بعملها بالطلاق فان
اليس ان الواجب عليها الفعل وهو الترتيب لا مخاطبة فان لم يعلم في الفعل ليس بمقصود
ولهذا يجب على من ليس من اهل الفعل وهي الصبية والمجنونة انما المقصود ترك الفعل الى اجل وهذا ما يتحقق

الثانية

بدون العلم لانه اجل وسائر جال ينقض بدون العلم كذا هذا في **او العزم على تركها قبل**
المناورة في النكاح الفاسد لا يتحقق بعدم محي كل واحد منهما الى صاحبه وانما يتحقق بالقول بان يقول
الزوج تركت تركتها خلت سبيلك خلت سبيلها وقيل هذا في المدخولة وغير المدخولة شقرا لابل
وسوان تركها على قصد ان يعود اليها وقال في رد المحتار رحمه الله عقد الوطء خير من لو حاض بعد
الوطء من التفرق ثلاث جيجن فقد انقضت العدة لان الموطئ هو الوطئ اذ لا عبرة للعقد
بدون الوطئ فتعتبر العدة من غير الوطئ **فولنا ان** اختصاص الحقيقة الى غيره اعلم ان النكاح
الصحيح لو حاض من اختصاصها حقيقة وشرعا على معنى انه احولها غيره في المنع من الفروج والبرود وكل
له الوطئ ومن سجدام وسائر سجدات التي تختص بالملوحات وبالنكاح الفاسد يتحقق اختصاص
حقيقة كجما حة جلوطها لانه متعلق بالنكاح الصحيح وانما ثبت النسبة لم يحل له من النكاح
وهذا بخلاف السج الفاسد فانه ملحق بالصحيح في اثبات الملكة **ان النكاح صحيح** وباطل ثالثا لانه
الفاسد بخلاف السج كذا قاله المشايخ **فولنا** ان ما كان الوقوف عليه ان لا يمكن الوقوف على الوطئ
من خير غير الزوجين بخلاف التفرق والمناورة لانه يطلع عليها غيرها واذا لم يكن الوقوف على الوطئ اقيم الداعي
اليه وسواء اختصاص الحقيقة والفراش مقام الوطئ فاذا ارتفع ذلك من اختصاص التفرق او العزم ابتدأ
العدة **ولا ينال الحاجة** الى معرفة العدة في حقها وهي علمة بالوطئ لا نأفقوا اعتبار العدة كما يكون في حقها
يكون في حق غيرها حة لاحتياجها الى الزوج لهذا الزوج وارتفع سواها والذي يردان تزوجها كذا
قاله الشيخ **ما** حميد الدين رحمه الله **فصل** احداث المرأة ترك نيتها وخصها بعد وفات زوجها
لا تخاف من ذلك او منعت نفسها عنه وقد احدث احداثا وحده جردا كذا في المبسوط والمغرب
قال في خير **سلام** رحمه الله **ردى** في حبيبه ان ام حبيبه رضي الله عنها قال سمعت رسول الله عليه السلام
انه قال **لا** يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تتخذ على ميتة فوق ثلاثة ايام الا على زوجها فانها تتخذ
اربعة اشهر وعشرا كذا ذكر في مبسوط وذكر في الجامع الصغير للصدر الشهيد وفي هذا الكتاب بعد هذا ولم
تذكر قوله فانها تتخذ فعلى هذا وجه التمسك بالحديث في استحباب الحد مشكرا فان مقتضاه لجلال العباد

للمتوفى عنها زوجها لانه استثنى من التحريم واستثنى من التحريم اجلا له كلام فيه انما الكلام في **ما**
قيل ان قوله لا يحل تحريم ترك التفرق وتحريم التزك احباه فيكون هذا استثناء من وجوب تكون
احبانا لان من صلا ان يكون المستثنى من جنس المستثنى عنه فقال القاضي **ما** ظاهر الدين رحمه الله وقد
وقع من استثناء عزم وجه التمسك بهذا الحديث بخلافه وما ما هو انما فيه تلخ الفواد سوى ان سمعت
هذا من الشيخ الامام بدر الدين الورسلي رحمه الله فقال يمكن ان يقال ان قوله لا تحل نفى لاجلال الا
ونفى احلال الاحداد نفى من حداد فيكون من استثناء اثباتا للاحداد فيصير في القدر ان المتوفى
عنها زوجها فانها تتخذ اربعة اشهر وعشرا لا يكون هذا احدا من احداد المتوفى عنها زوجها فانها
تتخذ اربعة اشهر وعشرا فيكون واحدا اخر اذ عن خلف الخبر عن من خبا ودعا فخير الدين الذي
معهم الله سالت عن وجه التمسك كثيرا من امة خوارزم فلم يذكر واجابا مشافها ولكن ذكر هذا الحديث
الصحيح وزاد في غيره الا على زوجها فانها تتخذ اربعة اشهر وعشرا والذي يتيده ما ذكره الذي
ما روي من مبسوط فخر **سلام** رحمه الله قال القيد الضعيف رحمه الله وجه التمسك كتابنا هذا ظاهر
لان لم يذكر الحديث بلفظه بل نقله بالمرجع فحاز ان يكون مراده ما روي من مبسوط فخر **سلام** رحمه الله
وانما الاشكال على ما ذكر في الجامع الصغير واما وجوه على المبينة وهي المطلقة ثلاثا والمختلفة
فبطريق الدلالة وسوان الحديث وان خصصه عدة الوفاة لكن انما وجب ذلك لان التزك تعرض للزوج
وليس لها مكان ذلك شرعا وكان ذريعة للزنا واظهارا للسرور وليس لها ان ذلك لما فيها من
النكاح وهذا ان المغنيان وحداني المبينة والى هذا اشار في قوله اظهار التمسك على فوات النكاح
وصيانة لها عن التعرض للزنا فان قيل كيف يجوز اظهار التماسك والتأفف وقد قال الله تعالى
لكن لا تأسوا على ما فاتكم ولا تفرحوا بما آتاكم قيل المراد به فرح خاص وهو الفرح مع الصياح
وهو سبي مع الصياح **فولنا** ان من غدر بان كان لها وجه العين فكلها وجه فكلها وجه فكلها وجه
فان قيل ينبغي ان يحجب على الصغيرة الحداد كالعدة قيل لا في الخطاب ما هو اعظم الحداد من
جقون الشرع كالصوم والصلوة فكذا الحداد واما العدة فلا يحاط به في كل الولي مخاطبة بان
يزودها

حتى ينتهي مدة العدة على ان العدة مجرد مضي المدة ثبوتها في حقها لا يوقد في التوجه خطا الشرع
بخلاف الجداد **مسألة** ولا بأس بالتعرض للخطبة اراد لها المتوفى عنها زوجها لان التعريض
للمطلقة لا نه يجوز لها الخروج من منزلها اصلا فلا تمكن التعريض لها على وجه لا يخفى عليه النافيا
المتوفى عنها زوجها يتباح لها الخروج منها رافعه التبريض على وجه لا يقف عليه سواها كذا في
شرح التاويلات قوله تعالى ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء التعريض لم يذكر شيئا
بدل على شيء لم تذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه حشركم في علمه ولا ينظر الى جهل الكرم وكذلك
قالوا وحسبك بالتسليم متى نقاضا والكناية ذكر الردف واردة المردوف كقولك طوبى لفلان
وكثير الرمال يعني انه طويل القامة ومضيات والتعرض للخطبة ان يقول انك لم تحميلة ومن عرضي
ان اتزوج او الكنتمة انفسكم اي سترتم في قلوبكم فلم تذكره بالتسليم لا معترضين **مسألة** مصرحين
والمستدرك بقوله ولكن تواعدوهن سرا محذوف تقديره علم الله انكم ستدركوهن فاذكرهن
ولكن تواعدوهن سرا اي وطئا لانه ما يستر الا ان يقولوا قول معروفان وموان يعرضوا وتصروا
وس سنا متعلق بـ تواعدوهن اي تواعدوهن بواحدة قط الا مواعدة معروفة كذا في الكشاف
قوله تعالى الا ان ياتين بفاحشة حسنة قال ابو حنيفة رضي الله عنه الفاحشة خروجها من بيتها قال ابن
مسعود رضي الله عنه الفاحشة ان ترضى فتخرج لا قامت لهذا هذا الصحيح لان الاغاية والشيء لا يعمل
غاية لنفسه وما ذكر ابو حنيفة رحمه الله محتمل ايضا ويصير في القدر يخرج من الا اذا ارتكب الفاحشة
بالخروج وهذا البلغ في المنع عن الخروج كما تقول بنى الافاسن ولا سب النبي الا كافر ايا
فعل ذلك كان فاسقا وكافرا روى بسا احدثكون الوحشة فاذن لقن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتراد
فما راكدا في المنثور وذكر في المنسوط خواجه زاده رحمه الله استشهد رجال يوم احد فقام نساوهم وكن متجارات
في دار الى ان قال فاذا كان بالليل فليست كل واحدة منهم في بيتها ولقد اعلم ان المراد من الزمارة التراد
فما بينهم والله اعلم قوله تعالى من يوفى البيت المضاف اليها هو الذي سكنه **مسألة** للضرورة يعني ان
من عتاد في منزل الزوج عبادة واخراج الورثة لها عند العبادات لوثر فيها من غدا ولا يجوز ان يسا
الزوج بالمطلق الرجعية

الرجعية في هذا المطلق فناء على السفر بها رجعة عند رلانه دليل استدامة الملك كالقبيل والشر
بشهوة وعندنا لا يكون السفر بها رجعة لا غير مختص بالملك كالخولة والمواكلة وقيل في مسألة
استدامة موقوف الخلع والنكاح منها قاييم ولهذا احرى لتوارث منها فله ان يسافر بها لكنه محصور
لقوله ولا تخرجوهن من يوفى وقال محمد لها نصف المهر لا نه قبل الميسر تمام العدة **مسألة** وان
نكح العدة كانت ولحبة بالطلاق **مسألة** والا انه لم يظهر حال التزوج الثاني فاذا ارتفع بالطلاق الثاني
ظهر حكمه ولها ان النكاح **مسألة** وان من وجه لبقا اثره وهو العدة وقد وجد الدخول في ذلك النكاح
فصار كأنه وطئها في هذا العقد وهذا الان الوطئ في هذا الباب كالقبض في لقاء القبض حكم محذوفه
الا ترى ان الغلص اذا اشترى من المغصوب منه المغصوب يصير قابضا بنفس العقد وقد في اثر وطئه
لا شغل ان طئها ما به لما سبق من وطئه فصلا بمنزلة امتداء الوطئ في هذا العقد فبين ان طلاق بعد الدخول
فيجب كمال المهر والعدة **فصل** الاصل في هذا الفصل ان الجلمة كان قايما من الزوجين يستند
العلقون الى اقرب **مسألة** ووجبات وموسنة اشهر الا ان يكون فيه اثبات الرجعة بالشكر او ايقاع الطلاق
بالشكر فحينئذ يستند العلقون الى بعد **مسألة** وجبات لان الرجعة والطلاق لا شتان بالشكر فيمكن
للبرق اما يستند العلقون الى بعد الاوقات للحاجة الى اثبات النسب احتساطا **مسألة** شبهة
ان يراد به اذا اقر الزوج بالجل طاهرا او كان شرط الشهادة لما انه ذكر بعد هذا المفعلة
اذا ولدت ولدا لم ثبت نسب الا اذا شهد بولادة رجلان والى هذا اشار في المبسوط **مسألة** ما لا ينقصا
العدة بوضع الحمل لا ناستند العلقون الى ما قبل الطلاق اذ لو استندناه الى اقرب وجبات صار مرجعا
لها بالشكر ولا يقال ينبغي ان يصير مرجعا لان المطلق الرجعي لا يجزم الوطئ **مسألة** فصل في الجوارث ان
تحال الى اقرب **مسألة** وجبات لان الرجعة بالفعل خلاف السنة فلا يظن بالمسلم فعله في **مسألة** وانما علق الوطئ في
العدة والوطئ في العدة رجعة ولا يقال حينئذ انها تزوجت بزوج اخر ودخل بها وتحقق على هذا تحقق
الشكر في الرجعة فلا ثبت بالشكر لان الحكم بانقضاء النكاح **مسألة** وان عند من جعل اسهل من الحكم بانقضاء النكاح
لغيره **مسألة** لان الوطئ بعد البيونة لا يصح اي يجوز له الوطئ بعد البيونة وقد يتقنا حدوث العلق بعد
الطلاق

فلا يجوز حمل امرأة على الفساق من غير دليل ويدون لما فرأته القايمة بسبب العدة لاشتت نسب الولد كقراش
الصحة خلاف ما إذا ماتت من قبل من سنتين لا مكان استناد العلوق إلى ما قبل الطلاق حملها لاها
على الصلاح إلا أن يدعيه لأنه التزم وله وجه بأن وطئها في العدة شهنة فوجه وإذا ما عرفت
المعتمدة بانقضاء عدتها أي بمدة تحيض مثلها ثلاث حيض فهد الحكم شامل لجميع المصدرات
سواء كانت عن موت أو طلاق وما ذكر من أن الفصل إلى هنا قبل عتاف فوجه لا قلم من
اشهر أي قلم من سنة اشهر من وقت قراره قلم من سنتين من زمانه وفي الرجعي كيف ما كان عدان يكون
لا قلم من سنة اشهر من وقت قراره كذا قاله فخر بن سلام رحمه الله قوله لا نأخذنا بالعلوق في العدة أي
تيقنا بوجود الحمل حتى اقرت بالانقضاء لأن الكلام فيما إذا ولدت لا قلم من سنة اشهر من وقت قرار
فكانت كاذبة فيما خبرت بيقين فحمل وجود هذا الاقرار وعدمه بمنزلة ولم يقر أصلا كافت النسب
تأثرا كذا هنا فان حارت به لا كثر من سنة اشهر لا شئت نسبه لا نأخذنا منه في خبر عامي بها فاذا خبرت
بانقضاء عدتها وجب قبول خبرها وحملها على نكاح صحيح معتدلة لم يظهر لنا وخبرها وان تضمن ابطال
حتى الغير وهو الولد في النسب لكن إذا كان يقول من لم يطلن حتى الزوج إذا خبرت بانقضاء العدة
في الرجعية فوجه وإذا ولدت المعتمدة هذا إذا ولدت المعتمدة ولدا وانكر الزوج ولا دخلها ما كانت
معتدة عن طلاق أو الورثة بان كانت عن وفات لم يقر الزوج بالحمل ولم يكن الحمل طاهرا أمّا إذا أقر أو كان
الحمل طاهرا اشتت الولادة بشهادة القابلة لها عاود قال فخر بن سلام رحمه الله لا بد أن يكون المرأة مسلمة
حرة عدلة على قولها لأنه شهادة فنشترط شروطها فنشتت النسب بشهادة الراد لها الشهادة الناعمة
لأن شهادة القابلة شرط فوجه في الجمع بشهادة رجل وامرأة واحدة هكذا ذكر في شرح المبسوط
وشرح المختصر وغيرها بشهادة امرأة واحدة لا غير وقد نقص مبسوط خواهر زادة رحمه الله أن شهادة
الرجل الواحد لا تقبل في هذه المواضع وذكر في الخلاصة وأما شهادة رجل واحد على الولادة فتقبل على
أصح ما قايلا شهادة النساء حاضرة فما لا يستطيع الرجال النظر إليه واللام إذا دخلت على الجمع ابطلت
بجمع الجمع وحملته للجنين والجنين عند من طلق في ينصرف إلى أقله فتنا والامراة الواحدة وحسب الحكم

135
في الرجل الواحد بالدلالة ولا في خيفة رحمه الله أن النظر ممكن حقيقة والشرع اذن في ذلك للضرورة
كما في تحمل شهادة الزنا فقد ذكر في الجامع الصغير أربعة شهود وأعلى رجلان الزنا وقالوا تعذنا النظر
قبلت شهادة فوجه أن تعذر النظر مطلقا فامة الحسنة لا فهم كلفوا تحمل الشهادة ولا يمكنهم التحمل
إلا بالنظر فاذا كان النظر ممكنا فلم يتناو الخديث صورة النزاع فلا يقبل إلا بشهادة ناعمة إلا
إذا تأيدت شهادة القابلة بالقرائن أو عتاف أو الجبل لحصول العلوق في ملكه إن كان زاندا
على سنة اشهر وظاهر وكذا إذا كان سنة اشهر لا حتمال أنه تزوجها وهو بخا الطها فوافق الانزال الكا
والنسب تحتلط في إثباته وإذا كان كذلك لشتت النسب لا نأخذنا ولدته على فراشه لمدة جبل تام من
وقت النكاح وإن محمد الولادة صورته ما ذكر في المبسوط ولو كانت المرأة عند زوجها لم يطلن
فجاءت بولد وانكر الزوج للحمل قبلت شهادة امرأة واحدة حرة مسلمة على الولادة وشئت النسب
عندنا وقول المرأة عما في رعاها مقبول إذا اد أخبارها دليل كناية عن هذا القول تعالى ولا تجعلهن
أن يكفرن ما خلق الله من أرحامهن نهائهن عن الكتمان فكون امرأ بالاطهار ومن مريه انما يقيد
إذا قبل قولها وكان ينبغي له احتجاج إلى الموتيد لكتا شرطنا شهادة القابلة لأن فيه الرأيا من
وجه على الزوج بخلاف ما إذا علق طلاقها بالحيض لا يعلم إلا من جهتها أما الولادة فنقد
عليها غير الجريان العادة فيها يفتن من حضوره عند الولادة فوجه واجتج بحكايات كلها
محملة منها ما روى عن عبد العزيز الماجشوني ولدت أمته أربع سنين وهذه عادة معروفة
في نساء ماجشون الممن يلدن أربع سنين وروى الشيخان ولدت أمته أربع سنين بعد ما نبت
ثنيته وهو يضحك ضحكا كاهرم من حيان علمته أمته أربع سنين وهي لا احتباس في بطن أمه
ومحمد بن عبد الله بن حسن حملت به أمته أربع سنين قد روى غيرهم كذا أيضا قال الشافعي رحمه الله لما وجد
هذا في من عيان ففي الجامعة أكثر من أن يحصى ونحن نستدل بحديث عائشة رضي الله عنها والظاهر
أنها قالت سمعنا إذا العقل تصدى إلى المقادير وإنما قد بدت المغزول لأن بطل المغزول أسرع زوالا
حالة الدوران من كل شيء أي لا يمكن هذا القدر القليل والحكايات محتملة للغلط لا عادة المرأة
أنها تحسب مدة الحمل من وقت انقطاع الحيض

وانقطاع الحيض كما يكون بعد زرع فحاز ان ينقطع الدم بالمرض شين ثم جلت بعد ذلك وبقي الولد
البطن شين اخبر ان الولد في بطنها بقي اربع سنين انما بقي شين فلم يبق الاسته اشهر اى بعد ما رفعت
مدة الرضاع سنان قول الحق حصة في الذبي اذ اطلق الذمية انه لا عدة عليها اذ كان معتقدهم
انه لا عدة عليها وقد اشار الى هذا في التعليل وهو قوله لا نأمرنا بان نتركهم وما يدعون فيهم فلا يستقرون
مائة ذرع غيره فان قيل قد انسد في الرحم بالجبل فاني يتصور السقي ولو تصور وموليس شين
النسب فلا يكون سقي زرع الغير قيل قد قال النبي عليه السلام الا من اصاب جنبي فلا تقر بها فان البضع
يزيد في السمع والبصر اى البضاع والوقاع نفقة الى ذلك كذا في فوايد الجامع الصغرى للقاضي مام ظهير
الدين رحمه الله فلا يستراى بان هذا الجمل زرع الغير ان لم يشك نسبه اعلم انه ذكر الطلاق عقبة
النكاح لانه لا يكون الا بعده شرعا وذكر الرجعة بعده لهذا ثم ذكره بلاء لانه كان طلاقا في الجاهلية
وجعله الشرع طلاقا بعد مدة المدة ثم الخلع لانه طلاق ايضا ثم ذكر الطلاق لانه كان طلاقا في الجاهلية
فعله الشرع الى تحريمه برفع الكفارة ثم اللعان لانه طلاق باين ثم اخر العدة لما انها تحجب بعد الطلاق
ثم ذكر النفقات لانها تجب للمملوكات والمطلقات والله اعلم كتاب النفقات
النفقة مشتقة من نفق الملاك والنفاق الرواح وقيل كل ما حار ما حاره نون وعينه فار فداك
على معنى الخروج والذهاب نفقة الغير على الغير بحسب اسباب الزوجية والملك والقرابة فداك نفقة
الزوجية قوله تعالى وعلى المولود له رزقهن اى وعلى الذي ولد له وهو الولد والزوج اسم لما بدر الغنى
على المجتراح كفايته من ماله ثم قيل انه في المملوكات والمطلقات وهو الظاهر من صلات
من كان محتسبا للنفقة يرجع الى غيره فنفقة عليه لان الله تعالى هتار لنا الاعضاء والقوى والجواس
لتوسلها الى اقامة التكليف بواسطة استيفاء انفسنا بتحصيل شبات المكاسب فاذا حصل
الى غيره بالاحتساب له فليكن نفقة عليه ولهذا قلنا ان نفقة الوالى والقاضى في بيت ما المسلمين لا يحتسب
لهم والنساء محتسبات للارواح عيانه للماء غير شبيهة وللنفس عن الاحتساب في نفقاتهم عليهم
سواكن محتاجات او غنيات محتسبات او كافرات قوله اذا سلمت نفسها في منزله ذكر في المتوسط
وهي طاهر الرواية بعد رجعة العقد النفقة واجبه لها وان

وان لم ينقل الى بيت زوجها في رواية عن ابي يوسف رحمه الله انها قبل الدخول ان اجبت نفسها كاستيفاء
مهرها فلا نفقة لها فكانه على هذه الرواية اعتبر لوجوب النفقة انتقالها الى بيت الزوج فاذا لم يوجد ذلك
لا يستوجب النفقة استدراكا فاما بعد ما انتقلت الى بيته ووجب لها النفقة فلا تسقط الا بمنعها نفسها
بغير حق قال الشيخ الامام بدر الدين رحمه الله لقد سمعت حرارا ان القدوري اختار قول ابي يوسف
رحمه الله واورده في مواضع وعلى هذا يخرج قوله فان امتنع عن تسليم نفسها حتى يخطبها مهرها فلا
النفقة لانها امتنعت عن التسليم بعدما تحولت الى بيت الزوج والا فلا نفقة لها بدون التحول على هذا
الرواية ان لها النفقة وان لم ينقل الى بيت الزوج وعلمه النفقة والسكن انها اعاد النفقة لئلا
السكنى والكسوة في غير ذلك حالها وتفسيره ان ينظر الى الزوج ان كان موسرا والمرأة
موسرة فنفقة اليسار وان كانت معسرة فنفقة ما دون نفقة الموسرات وفوق نفقة المعسرات وان
كان الزوج معسرا فنفقة من عسار سوار كانت موسرة او معسرة كذا في بيان بوضوح وذكر في المنصور
ان كان معسرا فعليه قدر ما كان سوار كانت موسرة او معسرة وان كان موسرا فله موسرة قدرها
وللمعسرة قدرها وهذا معنى قوله والنظر الاول الى الزوج اى ينظر اولاً الى الزوج ان كان معسرا فنفقة
من عسار سوار كانت موسرة او معسرة وان كان موسرا فله موسرة كذا او كذا معنى ما ذكر
في بعض النسخ والنظر في الموسع الذي له سعة والمقتصر الضيق الحال وقدره مقداره الذي يطيقه
والقدر والقدرا لغتان والنظر وان ورد في النفقة كذا النفقة في معناها اذ هما من حقوق النكاح
فما لان ترك التسليم لمعنى فيه حيث منعها حقها الولد عليها وانه سده ان يوفى حقها وحسبها
ففي حارة النفقة من قبله وسد استحقاق الجنس قايما وهو النكاح في محل قابل للاحتساب فعدا ما تقدم
فيتم موجهها فله نفقة وسعة من سعة اى يسقى كل واحد من المور والمعسر ما بلغه وسعة بردها امره
من اتفاق على المطلقات والمريضات لتعرف برادة الرحم اى اذا كانت حاملا او لزيد ولده اذا كان حاملا
ولا نفقة للموتى عنها زوجها لان النفقة بحالها لا وقد زال حكم الميت بالموت فلو وجب لوجب في حكم الوفاة
وذا لا يجوز قصه كل فرقة حارت من قبل المرأة معصية بمثل الردة وتقبيل ابن الزوج فلا نفقة
لها لان المعصية

لا تصلح سببا للنفقة بل هي تصلح سببا للنفقة عند عدم قرانه الولادة كما في سراج ولا تحت اذا كانا مرتدين
 وان مكنت ابن زوجها معناه مكنته بعد الطلاق البائن او المثلث وكذا المراد بقوله وان طلقها ثم ارتدت
 وهذا لانها لو مكنت قبل الطلاق او بعد الطلاق الرجعي لا تحت لها النفقة لما ذكر ان الفرقه اذا كانت
 معصية لا نفقة لها اما ههنا الفرقه وقعت بالطلاق المثلث لا بالردة والتكليف لا يكون هذه فرقته معصية
 تحت النفقة لكن المرتقة تجب حتى يتوب فلا يكون في بيت زوجها فلا نفقة لها كالجيسة بالدين حتى قالوا
 اذا ارتدت ولم تجب بعد فلهما النفقة والمكنته لا تجب فكون التكليف منها معصية بعد الطلاق في سائر
 المعاصي لا سقط النفقة فكذا هذا وهذا معنى قوله لان العاصية تستحق النفقة اي تستحق النفقة الثابتة بالفرقة
 السابقة وهذا لان الواجبنا النفقة لها لا تصير المعصية سببا للنفقة اذ هي تستحق هذه المعصية بخلاف ما ذكر
 في الفصل لان النفقة لو وجبت هناك لكانت مضافه الى المعصية اذ تلك المعصية سبب الفرقه وهذا مضمون
 ما ذكر في المبسوط وذكر في الزاد على خلاف هذا انه مستقيم بها في الانس اي السند للنفقة هو الاحتساب الذي يستقيم
 لها وبعضه مستقيم بان وهو مستقيم بالموانسة والمماسه فلا تسقط النفقة الثابتة بالشك وقوله
 في من الزاد ويشير الى انها اذا مرضت ثم سلمت نفسها لا تحت النفقة ويفرض على الزوج النفقة اذا
 كان موزرا والمراد لهذا ان نفقة الخادم لان ذكر نفقة المرأة قد مر ولا تحت مع البسار والعسار
 فلا فائدة في التقييد ولهذا ذكر في بعض النسخ ويفرض على الزوج اذا كان موزرا نفقة خادمها في اذا كان
 موزرا يشير الى انه لا تحت نفقة الخادم عند عسار قومه للضرورة الى الخادم وهذا انه يجب عليه كفالتها
 وهذا من تمام الكفاية لا يحتاجها اليه لا تغلق الطعام وغيره قومه للضرورة لبعض الناس لانها تحتها
 لمصالح داخل البيت والى من خرى لمصالح خارج البيت قومه لان السكن مع الغير ضرورة فاختار على متاعها
 ولا تقدر على المعاشرة مع زوجها لان تغلق لان المنع لحقتها وقد رخصت قومه لانه ملكه اي من المكن
 ملكه وجاز عود الضمير اليه لانه سبق ذكر السكن وسكان واذا كان ملكه كان له ولان المنع من خول
 ملكه قومه لانه من صلة الرحم وفي فرض لا ضرر فيه للزوج فلا يجوز له المنع لانه لا ولاية له على منعه من
 اداء الرضخ وبقاها استدعى عليه وفائدة من مر بالاستدانة ان تجيل الغريم على الزوج فيطالبه بالان
 واذا لم ترضه لكرها ما اذا استدانت بغير امر القاضي

مضافا

لم يحر ذلك فكانت المطالبة عليها خاصة كذا في سراج فوجه كما في الحبس والعنة وهذا لانها استحققت
 من ساك المعروف فذلك ايضا حقها في الوطى مع ادراك النفقة عليها ثم اذا كانت حقها في الوطى ثم لها
 حق المطالبة في التفرق ففي النفقة اولى لان حاجتها في النفقة اكثر ولان ان تترك التفرق تلحقها لان
 النفقة تصرح بها على الزوج وفي التفرق ابطال الملك على الزوج وضرر التأخير من ضرر بطلان خطاها
 ذكر لان وظيفة الخمار لا يصير دينا على الزوج بمضي المدة وكان تترك التفرق ابطال حقها فاستوى الجانبان
 في ضرر بطلان قومه يعبر عنه اي بقر المودع بالمال الذي هو ودية عنده وليأخذ منها اي المهر وفي بعض
 النسخ وليأخذ منها اي من اخذ النفقة او من كل واحد من صنف المذكورين قومه مجتنب حتى لو لم يكن حسن النفقة
 لم يفرض لها شيء لانه اذا كان من حسن النفقة لم يكن ذلك قضاء على الغاية حقيقة لان لها ان يمد لها وما أخذ منها مما
 مكنته بان كان قضاء القاضي فتوى منه واعانة على اخذ حقها فلا باس بذلك قومه لانهم في معنى نفسه اما في قرانه
 الولاد لثبوت الجزية واتا الزوجة فكذا كذلك لان منفعتها صارته ضرورة الى الزوج بواسطة من احتساب
 نصارت نفسها في معنى نفس الزوج اولان الحرية ثبتت بينهما حكما بواسطة الولد لانه يضاف الولد الى كل واحد
 منهما كالأفكان حررها اليه ضرورة ولهذا نفقتها وان كان حبرا كما تحت نفقة نفسه ولهذا لا تقبل شهادة
 له ولا يورثه الزكاة اليهم لما ذكرنا انهم في معنى نفسه قومه في معنى الصلة والحبية فانما تحت القضاء
 والقضاء على الغاية لا يجوز قومه لان نفقة المرأة عوض طاعة الزوج والرفق انا تستحق النفقة مكان سببها
 بها من مقدمات الوطى والسكنى ودواجر واقامة مصالح الزوجية وحقيقة النفقة لانه ان نفقة الزوج انا
 تحت الاحتساب من نفقة الزوج وهي ذلك عاملة للزوج من جهة لانه يسمع لها ويقض شهوته منها وعامله
 للشرع من جهة لانها هذا الاحتساب نفق من شرع من حيث تحصيل الولد وصيانة كل واحد منهما عن الزنا وهو من
 طاعة وبالشبهة والاستقيم ان يكون عوضا عن حبسها وبالشبهة الثاني لا يستقيم لانه ناسا لا يستحق
 عوضا ما قام به شرع فكون صلة فوقنا على الشبهين حظها فقلنا الشبهة بالصلة لا تصير دينا في الذمة
 من غير قضاء ولا رضا كنفقة من قارب لشبهه بالاعواض تصير دينا في الذمة متى وجد القضاء او الرضا
 فهذا معنى قوله يجب على الاطلاق اي حبة الذمة قبل القضاء وبعد وجه صلة لا يحل الا بالفرض اي بقضاء
 القاضي وفي بعض النسخ ومن وجه صلة

من الزاد
 ويشير الى
 انها اذا
 مرضت
 ثم سلمت
 نفسها
 لا تحت
 النفقة

من حفظ غير فالامكنها الثالث لان التاديب انما يكون بالاستخدام ولا يجزئ غيره والمقدمة من استخدام
فلا يحصل التاديب ويدون فائدة التاديب يكون من بدلى كما بعد الموضع كذا في ميسوط خواهر زاده رحمه الله
لان الدليل الفصل ان قوله انت اجتنبه ما لم تزوجي هذا الكلام في الحديث اي قوله صلى الله عليه
وسلم انت اجتنبه ما لم تزوجي وهذا لانه صلى الله عليه وسلم انما جعل الام اجتنب لان الصغير يحتاج الى
من يقوم بمصالحه ويحمي اهله واضرب على احتمال الاذى منه من باب وهذا المعنى موجود في الكافرة فيكون
اجتنبه غايته ما في الباب ان يقال ان النص ورد في المسئلة لكن حقيقة للام ما عتبار السلام بل باعتبار
من مومية وهذا شامل للتصويتين اليسر ان اللعان والظهار ورد في امراتين خصوصتين من العورت لم يخص
لكم بالعرب لما ان السد وهو الظهار واللعان عام فكذا هذا ان ترى ناعتينا الى ام الولد مع ان المقصود
غيره وما يحتمل ان يراد به قوله عليه السلام كل مولود تولد على الفطرة فابواه يهودانه او ينصرانه او يمجسانه
حتى يعرب عنه لسانه فاما ساكرا واما كفورا الفطرة للخلقة وهي من الفطرة كالخلقة من الخلق ثم انما جعلت
اسما للخلقة القابلة لدين الحق في قوله واذا ارادت المطلقة قتلها لان المقام في هذا الزوج ولا
على المكوحة في قوله الا ان يخرجها الى طهرها وقد تزوجها الزوج فيه وهذا يشي على انه لا بد من من
حسبا وجود النكاح والوطن حتى لو ارادت ان تنقله الى بلد وقع النكاح فيه لكن في ذلك البلد ليس وطنها
ليس لها ذلك وانما حاز عند وجود من من تزوج في بلد والظاهر انه يقيم فيه فقد التزم المقام معها في بلدها
وانما خرجت معه لان عليها اتباعه بحكم الزوجية فاذا زال العقد حاز ان يعود لكن هذا الظاهر انما يكون
اذا تزوجها في بلدها لان الزوج في دار الغربة ليس التراما للملك فيه عرفا واذا ثبت هذا فقولنا لان
موضع النكاح اراد به اذ وقع النكاح في بلدها لان هذا من حقوقه الى امساك من ولاد وحضانته من
احكام النكاح والعقد متى وقع في مكان لوحد احكامه فيه كما وجب البيع التسليم في مكانه فصار
في وان خالفوه في حقه اي اذا كانوا من اهل الذمة اما اذا كانوا من اهل الحرب فلا يجب وان كانوا مستأمنين
لا نافعينا عن الجزية في حقهم وصاحبها في الدماء عرفا نزلت به في من يورث الكافر من يورث ليل قوله وان جاهدك
على ان تترك ما ليس لك به علم وفسر النبي عليه السلام حسن المصاحبة بان يطعمها اذا اجاعا ويكسوها اذا
اذا عريا كذا في المنشور

وهو جداد والجدات من مآر وسهات وشروط الفقر لانه لو كان مومرا فاجاب النفقة في حاله اولى من حالها
في حال غير صيانة عن الهلاك كما يحسد صيانة نفسه عنه والمحرمة عنه ويبرر ولا ظاهرة وكذا انه من
والدين وعلى الوارث مثل ذلك وهو عطف على قوله وعلى المولود له على الاب اللذان وعلى الام الثلث لان الميراث
لها على هذا المقدار وهذا اذ اية الخصاف وفي ظاهر الرواية كل النفقة على الاب ولا يحسد نفقتهم مع اخلا
الدين لانه اية الاستحقاق باسم الوارث وانه اسم مشترك لشارق والذاني فيكون ما خذ من شقاف
هذه ولا خلاف الدين بمنع التوارث لكن من اعتبار لاهلثة الادب لا لعزاه فان المعسر اذا كان
له خال وان عم تكون نفقة على خاله وميراثه محرمه ابرع وهو نفقتهم بريح الضمير لا غير بنية
البالغة ومن الزمن بدله ما ذكر في شرح القدوري وتجر الكافر على نفقة ابنته المسلمة وبحكم المسلم
على نفقة ابنته النصرانية لان هذا الرجم متأكد فحق نفقة مع اختلاف الدين في ظاهر ما قاله الميسوط
البكرى وشرح الطحاوي بدله على هذا ويحتمل ان يرجع الى جميع ما تقدم في ولا يجب على
الفقير ذكر ان نصر رحمه الله ولا يحسد على الفقير الا نفقة زوجة وولده الصغير واليسار بقدر نصيب
حرمان الصدقة واذا كان من الغايب مال وانما اعادها اليك في الفروع التي ذكرها في عدم الملك
ان يصح الامن المالك او بمنزله ولاية على المالك ويثبت ليس على المالك ولا ان تقطعت ببلوغه رشدا او له
ان للاب ولاية المالك وان اية المنقول عن ملك من من الحاجة به سقلا وبعد البلوغ ومي ليس صاحب
فلا يكون له هذه الولاية بحاجة ضرورة اولى والفرق له بين المتاع والبقار ان البقار مختص
محفوظ بنفسه فلا يضيع والمتاع بعرض التوى فيبيعه يكون من باب الحفظ وله ذلك قوله في غير ذلك القاض
لان اذ احسن ضمان عليه لان للقاضي ولاية عامة فكان دفعه ما ذنبه كدفعه ما ذنب المالك في
ان فاصلة محضه اي من ضلته بعد كفاية وقد حصلت الكفاية فما مضى فلا يرجع بشي فان قيل ذكر
هنا ان نفقة الولد والوالدين صلة محضه وذكر قبل هذا انها يد على انه لا ليس صلة بل نفقة في النفقة
عليهم بمعنى الصلة والجهة قيل الغرض هنا من نفقة صلة محضه نفق كونه لعدة من زوج وهذا لا ينافي
كونه نفقة على نفسه من وجه وهذا كغيره نفق كونه نفقة على نفسه من وجه الا ان القاض في الاستد
عليه متصل بقوله سقطت وهذا لان

اذن القاضي كاهن الغايب لشمول لاهوته فصار دينا في منة الغايبة فلا تسقط بمضى المدة كسائر الدون
تفعها له والغرم بالغنم اكتسبا وانفقا لان فيه نظر المجانين بقاء المملوك حيا وبقاء ملك المالك
فيه تحلة فلا يمكن له ان يكون لها كسبان كان العبد زمنا والحرية لا يولد مثلها لانه لا يمكن رعايته المجانين
فمنع بالبيع ذكر العتاق بعد الطلاق لان كل واحد منها اسقاط على السراية والرزوم والله اعلم

كتاب العتاق

العتق لغة عبارة عن القوة بغير عتق الفروخ اذ اقوى وطارد عن ذكره ومنه عتاق الطير
لزيادة قوة فيهن وقيل انه عبارة عن الخلوص بها لطهر حراني خالص في الشريعة عبارة عن القوة
للحكمة التي تظهر في دمي بصيرورة قادر اما الكا على التصرف في من غير وقادر على دفع تصرف
من غير عن نفسه بنوا الضعف حكيم فيه وهو الرق كالقوة الحقيقية تحصل في المجد ومو الصبر وال
ضعف حقيقي وهو المرض والحرية للحكمة الخلوص للحكم الذي يظهر في دمي ما نقطاع حره غير
عن نفسه فنصير خلاصا لنفسه او يصير خلاصا لله تعالى واثبات هذا الوصف للحكمي سمي عتاقا وتحررا
وشرط كون المملوك مملوكا وكونه ذاولا وكونه حاشية العتق وهو نوعان صريح وكناية وحكم الحاكم
زوال الرق والمالك عن المجل وصفته انه مندوب اليه لكنه ليس بعبادة حتى يصير من الكافر في العتق
يفق من الحر الى غيره شرط الحرية ليس بعبادة المملوك اذ العبد لا يملك وان ملكه والبلوغ لان الصبي ليس باهل
لما هو متردد من النفع والضرر فلا يملك الضار المحض افي والعقل لان الجنون ينافي لاهلية
والولاية وكونه في ملكه لقوله عليه السلام لا يعتق فما لا يملكه ابن آدم لفظ الصريح اقيم مقام معناه فاستغنى
عن النية وهذه اللفاظ اعني قوله انت حر وما اشبهه جعلت انشاء شرعا وان كانت من صيغة الاخبار
وكذا كنايةات العتق مثل قوله لا سبيلاي عليك ولا رق في عليك لان نفى السبيل والمالك قد يكون بالبيع
وقد يكون بالعتق فلا يتعين احداهما بالنية السلطان عبادة عن المحنة قال الله تعالى وكيف اخاف
ما اشركنتم الى قوله ما لم يزل عليكم سلطانا فقال لفلان سلطنة ويراد بها القدرة الباسية من حيث اليد
لان من حيث المالك من الولاية لم سلطنة ومالك على الرعايا وان عدم المالك فليس ضرورة انتفاء سلطانه
انتفاء المالك لان المولى لا سلطان له على

المكاتب وهو مملوك تخلقه قوله لا سبيلاي عليك فان من ضرورة انتفاء السبيل عنه من كل وجه العتق لان على
سبيله من حيث المطالبة بدل الكتابة ولا شحنا في الله عنه في وجه الفرق والعتق لان سلطانا في عليك محتمل
المحتمل فلا يعتبر لان نفى السلطنة محتمل نفى اليد ثم نفى اليد تارة نفى الرق بالبيع وطورا بالكتابة وفي قوله
لا سبيلاي عليك محتمل فاعتبر لان لا سبيلاي عليك محتمل انتفاء السبيل بالبيع ومحتمل انتفاءه بالعتق وحكم
عن الكرخي انه قال ما انتفع لي وجه الفرق وقد نفى عدي في وثقت على ذلك قيل ان شرط الثبات لثبوت
النسبة لثبوت العتق اذ الرجوع عن العتق لا يصح وعن النسبة يصح نفي عنه فخر من سلام معناه قيل
معناه وثبت النسبة على موجب قراره وكانه لصحة هذا اذا كان لا يولد مثله لمثله في العتق
يكون حرا نقل كسر التاء فكذلك بالفاء وهذا دليل على قوله هذا الذي فحسبنا في العتق لا بد وان يكون حرا
لما ذكرنا في اول الكتاب فذلك لانه يكون حرا لان ولد المملوك مملوك وان كان له ولد مملوك
وكذلك لو ولد يكون ذلكا للسلس لان المولى يراد به المبعوث في من ستمار ولا يتصور ان يكون معتقا
الا وان يكون حرا ونقل بفتح التاء اي المولى بذله معناه الناصر والمولى في على والمولى الاسفل وقد تن
من سفل مر اذا لان المولى لا يستنصر بمملوك جادة فانتفي من وانب العبد معروف فانتفي الثاني وكذا
الثالث لانه عبده فلا يكون معتقه فتعبر من سفل مر اذا فالعتق بالصرح في لان الذاء
يراد به اثبات المعنى لان الذاء لا استحضار المادى وتفهمه لخصر غير انه اذا كان توصف بمكان اثباته
من جهة كان لتحقيق ذلك الوصف في المادى استحضار له بالوصف المخصوص في قوله يا حرا اذا كان
توصف بمكان اثباته من جهة كان مجرد من غلام دون اثبات الوصف فيه والنية لا يمكن اثباتها حال الذاء
من جهة لو كان مخلوقا من ماء غيره لا يكون اثباته لهذا الذاء وكان مجرد من غلام ومن كرام دون التحقيق
في لان الحقيقة محال واذا كانت محالا فلا مصاد الى الحازر في خلف عن الحقيقة وشرط تصوره محال
وبيان من ستمار ان قوله هذا الذي معناه انه مخلوق من مائي وابن حسير سنة يستحيل ان يكون مخلوقا من ماء
ابن حسير سنة واذا كانت الحقيقة محالا ليرد ويلغو كقوله اعتقدت في ان اخلاق في لان هذا محال عن
للحرية يعني نعم انه محال بحقيقة لكنه صحيح بمجازه ومعناه عتق على من حين ملكته لان البتة في المملوك
سبب لعتقه والملاق السبب واردة المست

في الضمان والسعاية حاله عتاق وكذا حال المعتق في اليسار ولا عسار في كذا وكذا اذا
 ورثاه وان كان لرحلته عتقه وله حارة تزوجها لخدمها فولدت ولدا ثم مات العتق فورثاه عتق الولد على الاب
 ولا ضمان عليه وصورة اخرى امرأة اشترت ابن زوجها ثم ماتت عن زوجها وعنه اخوها في بعض الشر
 قاله ذلك ليعتق من يورثه لان الخلافة ثابتة فيها اذا ملكها لخدمة او صدقة او وصية في كذا لان شرا القرب
 اعتناق ولهذا يتأدى الكفارة واذا كان اعتاقا صار كانه اعتق نصيبه من عتق شريكه ومن غيره وهذا
 معنى قوله فاذا كان احد الشريكين اعتق نصيبا حدهما في كذا لان شريكه رضي بشرائه ولما كان راضيا بشرائه كان
 راضيا باعتاقه والرضا بالاعتاق يسقط الضمان وهذا لان المشتري صار الشخص واحد تجار
 من صاحب من البائع ولا شك ان كل واحد منهما راضيا بالتملك نصيبه فكون راضيا بالتملك نصيبه
 ايضا فيكون راضيا بالعتق ضرورة انه حكم التملك ولا فرق بين العلم وعدمه في كذا سعي العبد لخدمته
 وهذا بعد ان يحلف كل واحد منهما على عري صاحبه لان كل واحد منهما مدع ومنكر وانما وجبت السعاية
 لانه يمكن احباب الضمان لنكار الشريك لكن السعاية متيقنة فيها كاذما كان او صادقا لانه مكانه لو ملكه
 وكان الولد منها وموعد عنده مادام يسعي في كذا لانه يدعي على صاحبه ضمانا لان صاحبه عتق
 وانما يدعي السعاية على العبد فلا يكون مبرئا العبد عن السعاية ولم يثبت الضمان لنكار الشريك نصيبه وهو
 عندنا على كل حال فصحت قولهم لو حقه الله اي لرضا الله في كذا لانه اذا ملكه يرضى عن كل الاعتاق
 ازاله الملك الى العبد وقد وجد من قبله في محله ووصف القرينة زيادة في اللفظ الاول فلا تحت العتق
 في اللفظين الاخرين كالاعتاق على مال وعتق المكرة اي اعتاقه وانما يقع العتق منه لما عرفت ان
 من سقطات موافق على الرضا واثر الاكراه في اعدام الرضا او في كذا او الى شرط بان قال العبد
 اذا دخلت الدار فانت حرة وقع في بعض نسخ النافع او الى شرط الملك ومعناه الى شرط في الملك فاعتقم
 اي حكم بعتقهم انما يصح اعتناق المملوك خاصة لانه محل العتق حتى يعتق بعتق من فلان يعتق اذا اورد
 بالحرية اولى ولا يشترط فيه التسليم والقدرة عليه حتى لا يجوز كالسبع والحيبة وانما لم يعتق بعتق من فلان
 لم يعتقها قصدا ولا يمكن بطريق التبعه لما فيه من جعل المتبوع تبعا لتبعه وهو قول الموضوع وانما يعرف
 قيام المملوك في وقت العتق اذا حارت بالاف

في قلم من سعة شهر فاذا حارت به لاكثر من سعة شهر منذ قال لم يعتق لانه لا يتيقن بجهوده واذا اعين
 على مال ان يقول انت حرة على الف او بالف فالملك ينظم التقدير وغيره ولو علق عتقه بدار المال
 مان يقول ان ادبت الى بالف حدهم فانت حرة ومعنى قوله صح اي صح هذا الكلام تعليقا كالتعليق سائر
 الشروط ولا يصير مكراتيا ولست انعني بقولنا يجبر المولى على العتق القول لا بجبار حشا وانما
 نعني به ان مجرد التخلية منه وبين المال يعتق وليس للمولى ان يمنع منه حتى ان المولى لو استخدم هذا العبد
 مطلقا ما لم يقبض للملاحقة فان القاضي يجعله قابضا ويقصر يد المولى عن هذا العبد ولما حصل ان
 تعليق في الاستدراج حتى لا يكون العبد اجنح كاسبه ولا يمنع على المولى بيعه ولا يحتاج فيه الى قبوله
 نظر للمولى ومراعاة للفظه وكما به في منتهى دفع اللغو وعن العبد حتى يجبر المولى على القبول والا فلا
 يجبر المولى على اجراء الشرط كما لو علقه بسائر الشروط في كذا الولد ينشاء على صفة الام وهذا لا يتيقن بانه
 مخلوق من ماله ولم يتيقن بانه مخلوق من ماله ولا زامه يستملك ماله لان ما رافى موضع ولا ضمانها
 يرجع بواسطة الخصامة لانه كالجزم منها حتى كان عتقا يستلزم عتقه خلاف ذلك وهذا لما عرفت ان
 الصفات للحكمة الثابتة في مهادت تشرى الى الاولاد وانما ترك هذا الاصل فيما اذا ولدت من مولاها
 لان ما رافى مولا كانه فيعتق عليه فلما حصل انه يتبع من في الوق والمحرمة ومن باب النسب خير من يورث
 في الدين والله اعلم ما ف

الدين

التدبير النظم في عاقبة من كان المولى نظري عاقبة امره واخر امره الى وقت الموت وذكر
 في المبسوط التدبير عبارة عن العتق الموقوع في المملوك بعد موت المالك اعلم ان التعلقات اسباب
 للحال عند الشافعي رحمه الله حتى يبطل تعليق الطلاق والعتاق بالملك وكان نسخ ازاله يجوز مع التدبير
 عنده فكان ترك اصله وعندنا ليست باسباب في الحال حتى حوزنا التعليق بالملك وكان ينبغي ان يحذف
 الا انما لا يجوز بيعه لانه مملوك يعطى عتقه مطلق موت السيد فصار كالم ولد وهذا لان الموت كائن
 في محله وبموت الخلافة حتى خلف الوارث المورث في تركته بعد موته فهو هذا التعليق يكون مشددا
 للمملوك في الحال خلافة في قسمة بعد موته فيكون ايجانا في ثاني الحال اعتبار وجود صبيته على وجه تصير

عن ابطاله كما يتجدر المريض عن التصرف باعتبار الخلافة النامة للوارث **فصل** في دعوى المالك فلو كان تركة المالك في مرض الموت لما كان عمه معلقا بموت المالك كان حكمه غير ثابت في الحال وان كان هو في الحال فصلا بطريق الوصايا من حيث انه تبرع مضاف لما بعد الموت **فصل** في نكاح العتق حوائث اشكاله وان يقال لما كان الدين قدما على الوصية تنسخ ان يصير اثنا فقال لکن نقض العتق **فصل** كما يعتق المدين معناه من الملك كذا في الهدية قيمة المدين نصف قيمته لو كان قنا وقيل قيمة المدين قدر ثلثي قيمته قنا وقيمة ام الولد قدر ثلث قيمته قنا وهذا لان في التدبير فاته منفعة من شراجه بالبيع وبقيت منفعة لا يستخدام وتضار ديونه من ماله بعد موته وبالا استدلالا بعدم المنفعة المتوزع القيمة على ذلك **باب** **في دعوى المالك** في قول من هو العتق خلافا لداود على هذا حكاية الى سعيد الرديني متى معروفة **فصل** في دعوى المالك فيها لانه قد كان ثانيا فيها ولم يوجد ما يزيلها وهذا لان حق الحرية لا ينال في المدين والناث فيها حق الحرية واعلم ان التدبير مستلزم لثبوت ان في نقصان الرق في الملك حتى يجوز وطى المدين وام الولد وهذا آية كمال الملك لان البيع لا يحل الا عند كمال ملك المير او ملك النكاح بالبيع وهذا لا وطى الحارة المشتركة والمكاتب وهذا لان الثابت فيها حق العتق فزول من حقه بقدر ما يثبت من العتق والرق ضد العتق لا يملك الكتابة بوثق في نقصان الملك في الرق ولهذا لا يجوز وطى المكاتب ولو لم يكن الملك محتلا لحاز ولا لو اعترف المكاتب بغير كفارة الطهار بجوزا ذالم بوجه شيئا من بدل الكتابة ولا يحزى عتق المدين وام الولد وهذا لان الثابت للمكاتب ملك التدبير من المولى ما ثبت له او يستعمل ان يكون الشخص الكامل من جهة مملوك كملك للعبودية وهذا بناء على الرق منفصل عن الملك لان الرق مختص بشيخ والمكاتب لا يرى احرار العبيد ومن ما يتحقق الملك فيها دون الرق والكفارة ارقا في دار الحرب لا ملكا جدي عليهم القرض ثلاثة قوى ووسط وضعف وهذا لان الفرائض بناء على الملك وملك التمسك بغير ملك النكاح لانه ملك نقلة بالزوج الى غيره وبالا حاق بخلاف ملك النكاح فانه ملك من زاله لا مالا مقلا بان يطلق فحسب وان النكاح لا يقصد بها الا الولد فلا حاجة الى الدعوة ومنه تدبر نقضها فاقض

المالك

عنه الولد فلما ادعى الولد لا ولعتن الولد مقصودا منها فالتحق ما المنكوحه فثبت النسب بالدعوة لما ولدت ما رتبة ابراهيم رضوان الله عنه في الرسول الله عليه السلام ان يعقها فاقدا عتقها ولدها وقضية تجيز الحرية ولم يثبت ذلك بالاجماع فثبت حتى الغيرة للحال وحقيقة في المالك وهذا لان الحرية قد حصلت من الواطح الموطوءة بواسطة الولد حكما لما ذكرنا في النكاح لکن الحرية لو كانت ثابتة حقيقة لحصل العتق حقيقة كما في الولد فلما ثبت الحرية ثبت حتى الغيرة للحال وحقيقة في المالك لثبت الحكم بقدر العلم ثم انها لا تسفي لغريم ولا لوارث لان من استلزم وزوجا كمالا يصح ما به وحاجة مقدرة كالشهر والكنين بخلاف التدبير فانه ليس من اصول احواله **فصل** في ام ولده حقيقة ام حقيقة عرفت وان في ام له حقيقة لكنها لا تسمى ام ولا عرفا واذا وطى من حارة امه ذكر الحارة بتبديلها محل التملك حتى لو كانت ام ولد لابن ادم تربيته تحت لا تنقل الاب بالقيمة فالدعوة باطله ثم دعوة من بن انا يصح بشرط ان تكون الحارة في ملك الابن من وقت العلوق الى وقت الدعوة وان يكون من حارة ولانه من ذلك الوقت الى وقت الدعوة فخوان لا يكون كافرا ثم اسلم او عبدا ثم اعتق لهذا لا يصح دعوة للبد مع بقائه من اب لانه لا ولاية له مع بقائه من اب **فصل** في دعوى التملك الى ثبوت النسب وتوقف على الملك ان النسب بناء على الفرائض الفرائض على الملك فتملكها قبيل الوطى ضرورة ثبوت النسب ان الحاجة الى بقائه نسلا دونها الى بقائه نفسه فمن حيث ثبوت الحاجة له ولاية التملك ومن حيث انها ليست باصله بل فضل الخواص بحسب عليه القيمة بخلاف الطعام فانه يملكه بغير القيمة لا فها حاجة اصلية يتعلق بها البطلان **فصل** لان النسب ثبت مما امكن قد امكن لانه لما ثبت النسب نصفه لصاحبه ملكه ثبت في الثاني ضرورة لانه لا يتجوز لما ان سببه وهو الجاوق لا يتجوز اذ الولد الولد لا يتعلق على رجلين الجفر عبارة عن مهر المثل كذا في المبسوط وغيره وذكر في المبسوط المبكر انه ينظر الى هذه المرأة بكم كانت يسا جرع الزنا مع جماعها لو حاز من سيجار على الزنا فالقدر الذي يسا جرع على الزنا يجعل عرقها قويا **فصل** ثبت نسبة منها معناه اذا دخلت على ملكها حتى لو كانت العلوق على ملك احد ما ثم صار من غريمه فيها ثم ادعياء يكون الذي حصل العلوق على ملكه اولى كتم عمر رضي الله الى شرح في حارة من شركي حارت بولاد ناد عيا فقال لست اقبلت على



ولو تباينت لهما موافقة بينهما وراثته ومولدا في منها وكان ذلك من ضمن الصيانة وهو عليه
حجته جماع في ذلك وهو للباقي منها اي الولد يكون للباقي من من اذ مات احد ما حتى يكون كل واحد
للأب الحي في كل واحد منهما نصف العرق وفيه فائدة فيما يقوم له من مال الدنانير وهو باللام
فدفع الدنانير وما اخذ الدنانير لانه حاز ان تسقط احد ما حتى يجرى في حقه المطالبة حينئذ
التعدد في من بجبال لان الولد الولد له شريك من رجلين فيجزي موزعا عليها اي حكم من قوة
ان كان يقبل التجزئة يتوزع عليها كاليراث والنفقة والحضانة وولاية التصرف في المال وان كان يقبل
التجزئة شئت في كل واحد منهما كمالا كالنسب وولاية النكاح فانها اذا ثبتت لشخص شئت لكل واحد
منها كمالا لانه لا يقبل الوصف بالتجزئة كذا في شرار اعتصم بقوله لان المولى هو نفسه التصرف
في حب المكاتب فلا ينفذ تصرف المولى فيه الا بتصديق المكاتب والدعوة نوع تصرف بخلاف الاب انما
نفسه عن التصرف في مال عند الحاجة بل الشارع اثبت له التوقيع من من مال من حيث قال انت وما لك
فلا يحتاج الى تصديق الولد وعليه قه ولاها لانه في معنى المغرور حيث اعتد دليله وانما لا يملكها لان
حق المالك ثابت له في كسبه وذلك كاف لاثبات نسب الولد فلا حاجة الى التمسك بخلاف من بانه ليس له
في مال الولد ملك ولا حتى ملك فلا يمكن اثبات النسب الا باعتباره بملك الحارثية ولهذا سباح للاب ان يطأ
جارية نفسه كتابا

المكاتب الكتب الممنوعة

في لزام فالملوك يلزم العبد البدل والعبد يلزم المولى التصديق اداء البدل قال المطرزي قوله انه ضم
حرته اليه الى حرته الرقبة ضعيف والصحيح ان كل واحد منهما كتب على نفسه امرا هذا الوفاء وهذا الاداء
وفي المنشور في كتابه لانه تخلو عن الغرضين للحال ويكون الموقوف عند العقد الا الكتابة وسائر العقود
تخلو عن غرض غلب البناء وكنته لفظ المتعاقدين وشرطه كون العبد مملوكا للعاقد وجعله صيرورة
العبد اختصه كسبته في الحال وثبت الحرية في المال ويجوز موحلا بان يقول كاتبتك على العدم
الى جهة ومجتبا بان يقول كاتبتك على الف الف سنة على ان يعطيني كل شهر كذا من النجم الوقت قوله تعالى
والذين يبيعون الكتاب يعني المالك الذين يطلبون الكتابة وهو مملوك باجته عند البعض والشرط خروج
وفاقا والصحيح ان لا ير

حي

للذنب والبدنة معلقة بالشرط والطلاق به يد على حوازي الكتابة بطرقها لان المطلق شامل للمقار
لجمع واعلم ان الكتابة الجارية حائزة عندنا والسلم الجارية تحوز وعند الشافعي مع الله عز وجل العكس
وهذا لان القدرة على تسليم المعقود عليه شرط دون المعقود به والبدنة الكتابة معقودة والمسلمة معقودا
عليه وما يقول المحرز الطائري نوح الفسخ بالمقارن او كان من من اذ كان يعقل البيع والشر لا يفسخ
كون البيع مالا للمالك حالي للرجح لانه نافع له مطلقا لصراعه الضار المحض في الدارين فانها لا يفسخ
للاول اصلا والثاني قبل من من موجه عقد الكتابة مالكية اليد في حق المكاتب لان المالكية عبارة عن
قوة وقد ثبت له هذه القوة بنفس العقد حتى يحتص بالتصرف في منافعها ومكاسبه لتتمكن من جارا وانما لم
يعتق في الحال لان هذا معاوضة بعقبة المساواة من العاقدين واصل البدل للمولى ثبت في الذمة بنفس العقد
لكن لم يملكه الا بالقبض لان الذمة ضعيفة بسبب الرق فكان ما يثبت ذمته للمولى حق ضعيف فثبت
للعبد بمقابلة مالكية ضعيفة وبني مالكية اليد ثم اذا تم له الملك بالقبض سمي به المالك لانه اذا
فانها اعتق عنه من جارا وهذا معنى قولهم المكاتب طار من ذكر العبودية ولم يزل اساءة الحرية فهو كالنخامة
اذا استطير بها عروا اذا استعمل تطاير في من الى مقصود العقد المقصود من العقد وصول المولى الى يد
الكتابة ووصول العبد الى الحرية وذلك انما يحصل بالبيع والشر او قد لا يعقود له المجرى فحتاج الى السفر
في ضرورة التجارة لانه لا يحددوا من احوال الدعوة محاه من او الى هذا اليهم لانه اذا لم يفعل ذلك
تفرقوا عنه ومن ذلك شيئا ملكا مملوك من ضرراته ولا يتكفل سوا كانت بالضرر بالمال وللحر من امته
كون جارا سوا كان الوطى جلالا او لم يكن من من ملكه من الرق يبيع عليه وكسبه له اي كسب الولد للوالد
دخل في كتابتها وكان كسبه لها لان تبعية الام ارحم ولهذا اتبعها في الرق والحرية وذكر في بعض النسخ
دخل في كتابتها ومعناه اذا كاتبها كتابة واحدة فدخل الولد في كتابتها ولكن باعتباره بتبعيته لانه حتى يكون
كسبه لها كما اذا كانت الكتابة متفرقة والصحيح هو ان يدلي بقوله بئنا باللام وموافق للمهلبية
ففي كافي الحر المكاتب اهل لان يكاتب كل جراحا للنجس والحر اذا اشترى ان يبيع عليه فكذا المكاتب
اذا اشترى ان يبيع عليه فكذا المكاتب بغيره مكان ولم يحل ان يبيعها لانها ام ولده ومعناه اذا كان
معها ولدها وان لم يكن معها ولد فكذا لانه عندنا اطلاقا

لا يخنقه الله يعتبر المملوك عليه لانه يصير حراً اذا تمتنع المولى من التصرف فيه بيعاً ووطناً ولا يجوز
تغيير المملوك على المالك بدون رضاه الا اذا دل الدليل على قرانه الولاد وجد الجارية والبيعته اذ لا خلاف ان
الحر لا يخالف النكاح في المخرج والحدث اي اذا ملك لغير اخاه فانما يصدق عليه بالحدث ولم يوجد هذا اذا
ملك المكاتبة لخاصه فان قيل وجد الدليل وهو وجوب الصلة اذ هو بمنزلة قرانه الولاد وقرانه لحره
قيل المكاتبة له كسبه وليس له ملك غير ان الكسب يكفي للصلة في الولاد حتى ان القادر على الكسب
مخاطبة نفقه الولاد والولد وان لم يكن موسراً الا يكفي لغيره حاجته لا بحجة عليه نفقه الاخ الزم اذا كان
موسراً **فصل** النجم الطالع سمي به الوقت ثم سمي به ما يودى فيه من الوظيفة فان كان له دين
يقبضه او اذ به ديناً لو اراد ان يقبضه لتمكن منه او حال تقدم فان كان له بضاعة مع من يمان يصيل اليه
من دون له شرعاً لان قوله تعالى فكانت لهم وللندب بحجته حكم بحجته يقول ان يتنازع هذا العقد مني
على رفاق وفرد في الرق عند كرهه نجا واحداً تصديق عليه فليخبر التوثيق ولا رفاق شرط ان يوالي
عليه نجان ذكر في الهداية لا بد من القضاء بالنسخ او الرضا وكذا في شرح الطحاوي وفي بعض الروايات
تفرد المولى بالنسخ ولا يشترط رضاه وحكم بعقده في لغيره ومن اعراض حوته حتى يكون ما بقي مراثياً
لورثه المكاتبه ويعتق اولاده قولي واختلقت الصحابة رضي الله عنهم قال علي وابن عباس مسعود
رضي الله عنهما كما قالوا فاما ما ثبت ثابت رضي الله عنه بنسخه الكتابة بموته والمالك للمولى به
اخذ الشافعي وجعلنا فيه انه عقد معاوضة لا تنسخ بموت احد المتعاقدين هو المولى فلا تنسخ بموت
الآخر كعقد البيع وهذا لانه متى جاز ان يجعل المولى كالحق بعد الموت لحاجته الى الولاد فكذلك يجوز ان يملك
المكاتبة بعد موته لحاجته الى الحرية لانه من كسب ابنه فخلقه في الاداء وصار اداة كادار ابيه ابو خنيفة
فرق بين الولاد المولود في الكتابة وبين الولاد المسترى فقال الاحل في شرط في العقد فثبت في حق من دخل تحت
العقد كالولد المولود في الكتابة لانه متصل وقت الكتابة فمضى الحكم اليه وحده دخل في حكمه سعي في نجومه و
المستري لم يدخل لانه لم يضاف اليه العقد ولم يسرى الحكم اليه لا انفصاله واذا لم يثبت التاجيل في حقه صار كالحق
الكتابة حالاً لا يموت المكاتبه لان المدون اذا مات قبل الاجل فصير عمره مكانته انتهى حكمه والحكم فانه يودى
او يرد في الرق

وقوله واذا كانت المسلم عبده على غير او خسر بر او على قته نفسه مثلاً ان يقول المالك كاتبتك على غير او على
او يقول كاتبتك على قته نفسه قولي لا نه شرط فاسد اذا اخلت بصلب العقد الكتابة يشبه البيع من قته
ومواضعها كعقد النسخ في من سداً وشبهه النكاح من حيث انها لا يجتمع النسخ بعد تمام المقصود
الا اذا رغب في حفظها عليها فليشبهها بالبيع يبطل الشرط الفاسد اذا امكن بصلب العقد بان جعل المالك
ما ليس له كالحق ولشبهها بالنكاح لا يبطل اذا لم يتمكن الشرط في بصلب العقد كما اذا شرط ان لا يخرج
من الكوفة الا باذنه فان هذا الشرط ولا يبطل به العقد المدان في الكتابة الفاسدة هو القيمة لا العقد
فاسد فله رد رقبته لاجل الفساد وقد تعذر رده سقوط العتق فيه فله رده قته كالمشتري ثرا فاسداً
اذا اعتق المبيع بعد القبض وكان ينبغي ان لا يعتق عند اداء الخراج انه يعتق لان البدل صورة محلاً
المسنة والدم لا يمانا لا منقوم فلا يصلح ان عوضاً اصلاً وخطاف الثوب لا نه يوقفه على
مراد العاقد لا اختلاف احسانه وفما اذا كانت على قته نفسه ينبغي ان يودى قدرها لا يختلف فيه المقولون
ليكون مودى القيمة مقيراً ان كانت على حيوان غير موصوف مغناه ان يبين المفسر من بيتي النوع والصفة
وينصرف الى الوسط ويجبر على قبول القيمة قولي فتردد بين الجواز والفساد وهذا لان الحيوان لا يثبت
في الذمة في مقابلة مال المال كالبسج وثبتت ذمته في الذمة في مقابلة ما ليس له كالنكاح فهذا العقد
من حيث انه جباله مال المال بفساد ما شرط للحيوان في الذمة ومن حيث انه مال ليس له لا يفسد ويحتمل
الصحة على الفساد لان امور المسلمين محمولة على الصلاح والسداد حتى يظهر غير واذا كانت عبداً
كتابة واحدة بان يقول ان ادبا عتقا وان عجزا رداً في الرق قولي فايها ادى عتق المولى جعلها
في هذا الحكم كشخص واحد وكان الزم جميع المالك واحد منها ثم عتق صاحبها ما دايه ولهذا
اذا قبل احد ما دون من غير لم يجزوله ان ياخذ كل واحد منها بجميع المكاتبه ويرجع على شريكه نصف ما ادى
لا ستواهما ولو رجعا بالكل لا تحقق المساواة قولي لا يلا يودى الى ابطال حق المكاتبه لان الكتابة بعد
الحرية وسد حق المراء وحقة لا يبطل بموته كالتدبير وسد حق المراء وان مراد به المكاتبه وهو المولى
لان المولى استحقاقه بعقد الكتابة ومن نفسا خ يودى لا ابطال هذا الاستحقاق الى هذا الشارة
في البسوط قولي كالبسج

ادارة دار

وبه سئل ان كان مع المكاتب ما طرد الكفار اذا استولوا على مكاتبنا لانه لا يكون بخلاف الحق وذكر
 في بعض النسخ وبه سئل اد وصورته ما ذكر في الجامع الصغير الهداية امة بين حلين كانتا فوطها
 احدهما نجارت بولاد فادعاه صحته لقيام المكاتب وصار نصيبه ام ولد له لان المكاتب لا يقبل النقل
 من ملك لملك فقط امومة الولد على نصيبه وكذا ذكر في الفتاوى اذا رطل الاب مكاتبه لانه وادعاه لانش
 النسب فقال لا يحتمل النقل من ملك لملك وان اعتقوه جميعا يمتنع القياس لانهم يعقوبهم بضافتهم التصرف
 الى مال ليس ملكا له وفيه استحسان يعتق ويجعل هذا اعم له من قرارهم باستيفاء بدل الكتابه وهذا
 لان يعتق جميع المكاتب مسقط لبدل الكتابه عنه فكل عمل كماله من طريق المجاز وهو ان يكون اسقطا
 منهم لبدل الكتابه ومع تعذر العمل بحقيقه الكلام يصار الى المجاز اذا امكن بخلاف ما اذا اعتوا حرمهم
 لان عتق البعض ليس مسقط عنه شيئا من بدل الكتابه وهذا يثبت قوله لقيامهم مقام المالك كتابه ام
 الولد والمدبر يجوز لبقا المالك فيها وعقد الكتابه يرد على المالك المتوصل الى ملك البدو اذا اولدت
 مكاتبته منه الى اخره وهذا لا يتلقاها حتمتا جرت عا جلت بدل واجل غير بدل فختار ايها شار
 واذا كانت مدبرته الى اخره ما ذكر من الجواز قول الخليفة رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله سعي في الاقل
 منها وقال محمد رحمه الله سعي في من قل من ثلثي قيمتها وثلثي بدل الكتابه لاني خيفه رحمه الله ان
 بدل الكتابه بمقابلته ما وراه المستحق للتدبير لان موجب الكتابه بثبوت ما لم يكن ثباتا للمكاتبه والبدل
 بمقابلته ذلك بمقابلته ما وثباته وقد عرفت ان التدبير موجب استحقات شيء لها فلا يتصور
 استحقات ذلك بالكتابته ليكون البدل بمقابلته واذا ثبت ان بدل الكتابه بمقابلته ما وراه المستحق
 بالشيء بالتدبير وشي من ذلك لم يسلم للعبد موت المولى فلا سقط شيء عنه من بدل الكتابه بخلاف ما لو
 كاتبه اولاهم دبرته لان بدل الكتابه هناك بمقابلته جميع الرقبه لانه لم يستحق شي من رقبته عند الكفا
 فاذا اعتق بعون الرقبه بعد ذلك بالتدبير سقط حصته من بدل الكتابه بطلان ان الشيء تضمن
 المثل ولا تضمن فوقه فملك المكاتب الكتابه ولا ملكه عتاق على مال موهب لان المكاتب ليس له
 لان يكون معتقا لانه رقيق بعد فخلفه فيه اقرب الناس اليه وهو موله ذكر الحقائق ثم اسبابه

في هذا الكلام
 في هذا الكلام

شيئا

من التدبير وغيره واخر الكتابه لانها تقبل الفسخ دون التدبير ولا سئل ان كان له حكم
 الاعتاق فيكون مرتباً عليه والله اعلم **كتاب**
 الولد فوعان ولا عتاقه ولا موالاة وهو مشتق من العتق اي القرب اي القربه الحاصله بسد العتق
 او الموالاة وسد ولا العتاقه العتق لان عتاق لانه اذا رثت منه يعقوب عليه ويكون ولاؤه له
 ولو كان بسببه من عتاق لما ثبت له الولاء لانه لم يوجد من عتاق وحكمه العقل وهو رث لان الميراث
 معلول لعلته المتأخره وكذا العقل وجب على هذه النسخه وقد كانت العرب تنصر بالولاء بنوعيه قراه
 النبي عليه السلام قوله فولا له اي يعقله ويرثه لانه بالاعتناق اجنيه حكما فانه لا يملك المالك قبل العتق
 كالمست وقد صار ما كانا لا يعتاق وايد هذا قول النبي عليه السلام لن يحزني ولا والله لا يحدث نفي كونه
 مجازيا الا بالاعتناق لانه سدد له حياؤه ولا يمكن لغيره الولد بسبب الاجارة الا بهذا الطريق فلا يكون
 مجازيا له الا بذلك ايضا والمثبت للاجنيه من حيث الحقيقة بالان يلاذ يستحق الميراث وكذا المذهب للاجنيه
 من حيث الحكم العقلي ومن هذا قال الحسن المولى الاسفل رث من الاعلى لانه ملحق بالنسب والنسب بوجبه
 الميراث من الطرفين فكذا الولاء ولما قول عليه السلام الولاء لمن اعتق ذكره ما لا يف واللام والله للجنس
 فيبقى ذكر ثبوت الولاء لغير المعتق ولانه قال كنت انت عصبته والموضع موضع الحاجة الى البيان فسكونه
 عن البيان في الحاشية من خردل على انه لا يرث عتق سايه اي معتق ولا منها في حاشية النص
 بحكم قوله تعالى ما جعل الله من حريم ولا سايه فقد قيل في تاويله كان الرجل اذا اعتق عبدا
 قال هو سايه فلا عقل منها ولا ميراث كذا في الكشاف في احتمال الحديث المذكور في المتن فقد روي له عائشه
 رضي الله عنها ارادت ان تشتري بربه ويعتقها وكان هو اليها شرطوا ان يكون الولد ولهم فسالته النبي عليه
 السلام فقال اعتقها فان الولاء لمن اعتق فاشته الولاء للمعتق ابطال الشرط في لان المولى اعظم اي
 بالكتابته السابقة فاشبه العتق المعلق بالشرط ومن فكر ذار حرم مجرم الى اخره فان قيل المدعى عام
 والدليل خاص قلت اشترى القرب انما صار اعتاقا ما عتق ربه من المالك والمكاتب القرب اعتاق فثبت
 الحكم في من جهات من خردلان المالك موجود وهو المورث في ثبوت العتق من قبل ان العتق متى ثبت تصد لا ينقل

الولاء

يبيّن صاحبها إذا عاقده ويسمى العقد صفقة لهذا وذكر في المبسوط البكرتي أن الله تعالى جعل ولا
سببا للتورث فلا تفصل بين أن يكون للميت وارث لغيره أو لم يكن لا أنه نسخ في حق من كان له وارث
لغير بقوله تعالى والوالاء الأرحام بعضهم أولى ببعض ولا نسخ في حق من له وارث له فبقية إخلاص طاهرة
قوله تعالى والوالاء الأرحام أي والوالاء القرابات أولى الميراث بالولاية في الدين كان المسلمون في صدر
سنة سلام يتوارثون بالولاية في الدين والمحنة لا بالقرابة ثم نسخ ذلك لما جازى به سلام وعمره
في كتاب الله تعالى في اللوح من المؤمنين والمهاجرين يجوز أن يكون بياننا أولى من إرجاء أي من قربا من
هؤلاء بعضهم أولى من ميراث بعضنا من حائنه ويجوز أن يكون من نداء الغاية أي والوالاء الأرحام حتى
القرابة أولى بالميراث من المؤمنين حتى الولاية في الدين ومن المهاجرين حتى المحنة وإيراد هذه الآية بيان
أن حوى الموالاة موخر عن حوى إرجاء وهي لا تعدى أنه وعد له لا فلا يلزم كالموصية
لأنه تأكد له تعالى حتى الغير فصار بمنزلة عوض ماله من الروح كالعوض في الجنة ولا نه قضيه القاض
في وقد تأكد بحديثه سطر بعنه لا لو ثبت ولا الموالاة فاما أن سطر ولا العتاق وأنه لا يجوز
أولا سطر وأنه لا يجوز أيضا ولا الموالاة اد في فلا يظهر من قوى ثم ثمان سنا يتقدم حيث

ان المزارع كراه لا لوثران في المجموع **كتاب**
اليمين في اللغة عبارة عن القوة حال الشاع إذا ما راية رفعت لمجد تلقاها عرانه باليمين
وفي الشرع عبارة عن عقد ورد على الخبر المستقل لتحقيق الصدق منه لما ان الجالف تقوى على تحصيل
الشرط أو من متابع عنه في ثمان على ثلثة اضرب لم يرد على عدد ثمان فان ذلك أكثر من صحة
وانما اراد ان اليمين بالله تعالى ينقسم في احكامها ثلاثة اقسام يمين الغموس كقولهم علم الطب والغير
المقل فكلها تغن صاحبها في ثم فقول بمعنى فاعل وقوله وهو الخلف على امر ما ض شهد الكذب
ليس على التهديد لانها تحقق في الحال كما ذكر في المبسوط وهذه ليست بيمين حقيقة لان اليمين عقد شرعي
وهذه كبيرة محضة ولكنها سمي ميمنا مجازا لتصوره بصورة اليمين فلا يكون موجبة للكفارة وعندنا
سجد الله سجد موجبة للكفارة فمن اخذ محل اليمين بشرط انقلها التصديق الصحيح عندنا محل
اليمين خرمه رجا الصد

لها سجد موجبة للبر ثم تحم الكفارة عند فوات البر خلفا عنه والخبر الذي لا يتصور فيه الصدق يكون
لليمين حقيقة ان اليمين انما تعقد للحظر لا لمباح وذكر في تحقيق المأخوذ والعقد لا تعقد دون محله كالبيع
وغیره ولان الكفارة عقوبة من حيث انها لا تصح الا جوار وعبادة من حيث انها تنادي بالقوم فيستدعي
سنا مسترح داين الحظر ولا باجته وهي المنعقدة لانها باعنا عتار بعظيم حرمة اسم الله تعالى مباح وباعتبار
فتا هذه الحرمة بالحنث محظور لان الكذب مدون كشهاد بالله محظور محض من أولى فلا يصلح سنا
للكفارة كما عرف من اشراط الملائمة من سيات المستببات حتى كان المباح المحض من اللعنا
المحض والمحظور المحض من العقوبات المحضة فان قيل الغموس مكسوت القلب لانها بالقلب
مقصوده والمواظرة فيه ثابته بالنص قلت المراد بقوله تعالى ولكم ما كسبت قلوبكم
المواظرة بالوعيد في من خيرة وقد عرفت الفاحرة الكاذبة وهذا السناد مجازي لان اليمين لا يكون فاحرة
وانما يكون الفجور من صاحبها الا ان الشيء لو وصف بفعل ما هو من سببه كالخبر الصادق وغيره قوله تعالى
الذي ارباك في اي خالية عن اهلها جمع بلفظ وهو المكان الخالي ثم كل واحد من النصين يدل على ثبوت
من ثم ومنه انتفاء الكفارة اما الثاني فظاهر واما الاول فظاهر يقتضيه ثبوت من ثم لان تخريب
الحا الذي ارباك ان يكون هناك اهلها او باخرها عنها وكل ذلك عقوبة تستدعي سابقة الذنب فالله
تعالى مع اهلكتنا من قرية الا واهلها ظالمون قال هو الذي اخرج الذين كفروا الآية وقال ولوانا كذبنا
عليهم ان اقلوا انفسكم او اخرجوا من دياركم وهو دال على انتفاء الكفارة ايضا لانه لما جعل محنة
الكفر كون كل واحد منهما سببا للجلاء فلا يكون موجبة للكفارة ذكر في الكشاف اللغو الساقط الذي
لا يعتد به من كلام غيره واللغو من اليمين الساقط الذي لا يعتد به في ثمان والمواظرة المعاقبة بتفسير
اللغو عندنا ان يقول الله ان هذا الزيد وعنده انه زيدا فاذا مو عمره وعند السان في رحمة الله يقول العرب
والله ولى والله مما لو كذبوا كلامهم ولا يخطر ببالهم الخلف ولو قيل لو اذ منهم سمعك اليوم تجلف في
المسجد الحرام لا تكذبوا لعلنا قال الله الف مرة وذكر في شرح التاويلات في اليمين التي لا توجب الاثم
فيها ما لم يقصد صاحبها ولكنها حرت على لسانه من غير قصد وكان من مخرجات اعتقده وكلمة هو

وبوقول عايشه رضي الله عنها فانها قالت انه قول الرجل لا والله ويلي والله وهذا انه يكون المسمى فاما اذا
حرى على لسانه من غير قصد في امر المستقل فانه لا يكون بمنزلة اللغو وسحب فيه الكفاية فان قيل فما معنى
تجلبين على الموصلة بالرحا وهو منصوب عليه فكون مقطوعا به قلت ولكن صورة تلك اللفظة مختلفة
فيها فانما يتحقق بالترخا في الموصلة في اللغو بالضرورة التي ذكرها وذكر غير معلوم قطعا للناسي اليه
ان يذهب عن اللفظ باليمين ثم تذكر انه تلفظ بلفظ اليمين شيئا بان يقول الغريم الا تاتينا فنقول
بلى والله غير قاصد لليمين الهزل اسم لكلام يكون على نفي كلام الصبيان لا مراده ما وضع له وما
صلح له اللفظ استعارة فهو ضد الجحد وموان يراد بالشئ ما وضع له ولا كراه اسم الفعل بفعله
لغيره فينتفي به الرضا ولا حكام على قسمين أحدهما الفسخ وتوقف على الرضا كالسبع والجماعة وما
لا تحتل الفسخ ولا توقف على الرضا كالطلاق والعناق والندو واليمين وأثر كراه والهراسة القسم
منه ولا حيلة فاسد غير موجب للملك ولا أثر لها في القسم الثاني لان تأثيرهما في اعدام الرضا وذكر
منع لزوم هذه التصرفات لان حكم هذه التصرفات لا تحتل الرد والبرغى لا يرى انه لا تحتل خيار الشرط
والى هذا اشار بقوله لا لا يصح الرجوع عنه والرضا حكمه ليس بشرط وهذا دليل على ان الناسي الملك
سواء في التمسك والبرغى على انعقاد يمين المحازل **فصل** في المجلوف او حكرها او ناسيا سوارا لا بشرط
هو الفعل وقد وجد حقيقة ولا نعدم ذكره بالاكراه والنسيان **فصل** الله علم لذات الله تعالى
والرحمة الرحيم اسمان مشتقان من الرحمة في الحقيقة ذات قام به الرحمة والفرق بين الصفة والاسم ان
منه والعبارة عن مجرد العلم والقدرة بدون الذات ولا سم عبارة عن الذات مع الصفة كالعلم وال
القادر ثم ذكر في المبسوط من مشايخنا من يقول الخلف بصفات الذات كالقدرة والعظمة والبررة
والجلال والكبرياء يميز الخلف بصفات الفعل كالرحمة والغضب لا يكون ميثاقا والواصفات التي
بالا يجوز ان يوصف بضده كالقدرة وصفات الفعل ما يجوز ان يوصف بضده يقال اعطى فلانا ولم
يعط فلانا وقالوا ان ذكر صفات الذات كذكر الذات وذكر صفات الفعل كذكر الذات والخلف بالله
مشروع حوز غير الله وهذا الطريق غير مرضي عندنا لانه يقصدون بهذا الفرق من شارة الى عدمهم ان

صفات الفعل غير الله والمذهب عندنا ان صفات الله لا ما هو ولا غيره فلا يستقيم الفرق صفات الذات
وصفات الفعل ومن صح ان يقول ان يمان جنية على العرف فما يعرف الناس الخلف به يكون ممنا
والا فلا والخلف بقدرة الله وكبريائه وعظمته متعارف في رحمة وغضبه غير متعارف في هذا المذهب
قوله وعلم الله ممنا لان الخلف به غير متعارف في هذا لان الصفات لا ما هو ولا غيره فمن حيث انه لا هو لا يكون
ممنا ومن حيث انه لا غيره يكون ممنا كالذات فيقول ان كان ما خلف عادة يكون ملحقا بالذات
فيكون ممنا والا فلا **فصل** في العلم بذكر ويراد به المعام كما يقال في الدعاء اللهم اغفر علكم فينا
اي معلوما وهذا التخرج كما على قول من فرق بين صفات الذات وصفات الفعل فاما على قول المتأخرين
فاما لا يصح الخلف به لانه غير متعارف واعلم ان الخلف بالعلم والرحمة والغضب مشروع ان كان مراده
الصفه القائمة بذات الباري كما ذكره الامام المحقق ابو المعبر رضي الله عنه في تبصرة من دله في كماله
والقرآن معناه ان يقول النبي والقرآن في الوعا انما يرى من القران يكون ممنا لان التبري منه كفر والله اعلم
فصل في حروف القسم الباء واللام والواو والياء امثا الباء فهي للاتصاق في الاصل
وسى تدل على فعل محذوف وانما حذفت لكثرة الاستعمال والكسبي بالياء لانه للاتصاق حقيقة ملصقا
به وهو الفعل ثم لما امتدت الحاجة الى حرف لغرضه لصلوات القسم استعير الواو لمعنى الباء لانها
تناسب صورة ومحنة اما الصورة ملائمة مخرج كل واحد منها بضمه الشقين وامتا المعنى فلان
الواو للجمع وفي الجمع معنى للاتصاق ثم استعير الياء لمعنى الواو لانها من حروف الزوايد يستعمل العرب
اطما ما معنى من خرو قد تحذف حرف القسم تخفيفا لكنه بالنسبة عند اهل البصرة وبالحقض عند اهل
الكوفة **فصل** لان حروف الله قد يكون شاملا من الشرائع كالطاعات والخلف بالطاعات لا يكون ممنا
لان الخلف بغير الله تعالى **فصل** فقد اخبر عن الخلف بلفظ وضع للمحال محض حاله في الجبال
والخلف بالله هو المشروع فصرفت اليه ولا يحتاج الى النية ولا تشترى ابغى الله اى يمين الله
بذلك ساقى اليه وهو قوله ولا تتحدوا ايمانكم دخلا منكم منة وكذا لو قال على نذرا ونذرا الله هذا
يجوز على ما اذا لم يسم المندوب بان قال على نذرا ان لا افعل كذا ونذرا الله ان لا افعل كذا فلهذا انما عقد
ميننا وموخته موجب لليمين

في نه تحريم الحلال لا لما جعل الشرط علما للكفر فقد اعتقده واحد الاحتجاج فكله فانه
 ذلك الفعل وهذا عينه لا تمنع من تحريم الحلال كما تمنع من حكمة اسم الله تعالى خلا قوله على غضبه الله
 وامثاله لان الغض قد يحقق بارتكاب المحظورات التي هي فروع الدين كالزنا وغيره ولا يصير حالها
 لان حرمة هذه من شأنها اعتبار النسخ والتبدل فلا يكون مع حرمة اسم الله تعالى في كفارة
 القبلة التي من شأنها ان تكفر الخطية لى سترها عن الزهري ما واد قوله او كسوتهم انه زار نضاعدا وعن
 مجاهد ادناه ثوب لكل حكيين لان الكسوة ما يكون المراد به مكنتيا حتى يجوز له ان يصلي في ثوب واحد والمراد
 بالازار الكبير الذي كالرداء فما الصغير الذي لا يتم به ستر العورة لا يحزى لو كسى كل مكنتين او يذكري
 النواذر عن حرمة حرمة لا يكون ككتيباته شرعا يجوز صلاته وذكر في الهداية وشرح اني نصرت المذكور في الكتاب
 مروى عن محمد وعلي قوا احساننا الاعتراف باسمي به مكنتيا ولا يستره او يستره ما نافي عنه لا بد ان
 يكون كسوة لا كثر البدن وهذا لان صلواته عليه كسوة كل بدن لا تغفر قضية لا صافه اليهم وذكر في
 عرفا عليه كسوة اكثر بدنه لان الكمال الحقيقي اذا سقط عن حيزه اعتبار بصار الى الكمال التقديري لكون الكمال
 معمولا بقدره مكان وهذا التعليل يستقيم طاهر اعلی ما ذكر في الكتاب في تفسير الهداية ويحتمل ان يكون المراد
 منه ما الشرح من مام بدر الدين رحمه الله ان لا صلواته على من العنق الى الوراء والرجلان ناقلناه واليد
 ما طشتاه والراس طليعة فكان قدرا سراويل ساكرا اكثر ما مولا صلواته او كلمه او يكون المراد من قوله ادناه
 ما يحزى فيه الصلوة من زار الكبير الذي هو كالرداء وعلى هذا يكون على من تغاف لا نه قال ادناه ما يحزى فيه الصلوة
 ولم يقل ادناه ادني ما يحزى فيه الصلوة في من وسط ما يطعمون اهل بيته من وسط اكلتان وشبعان لان
 من كل على ثلاث مرات ادناه كاهرة وفيه نوع نقصان ولهذا قيل ترك العشاء مهمرة واعلاه من كل ثلاث
 مرات وفيه نوع نقصان من حيث انه يورث النخبة كذا ذكره صاحب الهداية في زيادته وفيهم اهل بيته ارايه
 من ولاد والخدم والروحة فصام ثلثة ايام فعليه صيام ثلثة ايام ذلك كفارة اما انكم اي المذكور اذا حلفتم
 وحيثه في وكلمة او في التكليف يقتضي التحريم احرازها اذا استعملت في موضع التحريم من باجة فانما هي
 الى الشكر من والى وجوب العموم في الثاني فيقيد المطلق به فان قيل المطلق عندنا يحزى على اطلاقه فيقيد
 محزى على تقييده فاما معنى قوله فيقيد المطلق به

به قيل الاصل عندنا ان لا يحلف على تقييد اذا اورد في حكمين في كفارة القتل وسائر الكفارات
 او في السب كما في الصلوة الفطر فاما اذا اورد في حكم واحد كما في هذه الصورة فيحلف المطلق على المقدار الصوم
 وجوده لا يقبل وصفين متضادين فاذا ثبت تقييده بطل اطلاقه في وعال الشافعي رحمه الله يحذر اي المال
 دون الصوم ومن حلف على سبب الادب المقسم عليه ان اليمين حملتان احداهما مقسم به ومن حلف على قسم عليه
 مذكر الكل واراد به البعض ايه سايع وشايح فلتأت بالذي الباء للبعد وبوز الباء يجوز ايضا وقال
 الشافعي رحمه الله امرنا بالكفر قبل الحنث واقل احواله ان يفيد الجواز ويحسن نقول المشهور من الرواية فلتأت
 بالذي هو خير ثم ليكفر بمنه وما رواه الشافعي رحمه الله يحلف على التقديم والتأخير ان ثم قد يكون بمعنى
 الواو قال الله تعالى ثم كان الدين آمنوا وهذا لان من فقد الوحد حقيقة وقد امكر العلم على ما ذكرنا
 لان الكفارة واحدة بعد الحنث وعلى ما ذكرنا يمكن العمل بحقيقته ان الكفر قبل الحنث غير واجب
 في كفارة الكفارة من الخيانة لا لها توبة قال الله تعالى توبة من الله والتوبة قبل الذنب لا تكون والذنب
 في حكمة اسم الله تعالى الحنث لا نه في عقد اليمين معظم اسم الله تعالى في التكفير قبل الحنث كالطهارة قبل الحنث
 بخلاف كفارة القتل فاحراز جناية وحنثه في المرح اذ لا يصح له في هون الروح فصل
 ومن حلف على معصية الى اخره التمسك بالحدث ان يقول ان طاهرة بفضه وحنث الحنث اذ لم يكن المحذور
 عليه معصية بل تختص المراد بين السر والجنث لكن الحنث خير من السر فاولى ان يحلف عليه الحنث اذا كان معصية وقوله
 تعالى واحفظوا انما انكم محمول على ما يحذر اتمام السر فيها كما المعقود على الطاعة او على ما يستوي فيه السر والحنث
 واليمين القتل يفي ان تكون موقفة لوقت معين اما لو حلف لقتل فلانا مطلقا فانما الحنث في آخره من
 لعمري حيوة في كفارة كفارة كاسمها ستارة للذنب وذكر ما يوقرته وطاعة قال الله
 تعالى الحسنات يذهبن السيئات ولا تخافوا من الصوام الذي هو تحض العباد وشرط نه العبادة في
 لم يصح حرمنا لان تحريم الحلال ليس الى الحد بل الى الله تعالى لا نه قبل المشرع لكن الصلوة منع نفسه عن ذلك الشيء
 فيصير ذلك محرمًا فاذا اقدم على ذلك الشيء وعده مباحا عليه كفارة مبركة استباح ذلك المحرم لغيره
 ان يصير محرما عليه علمنا ثم يستبيح اذ ليس ذلك العبد وفيه استباح اي عامله مثل ما تباعا
 بالمباح بان اقدم عليه وما شره كذا قال

شعبان رضي الله عنه فلما ان النبي صلى الله عليه وسلم حرم العسل على نفسه وقيل مارية قال الله تعالى يا ايها
النبي لم تحرم ما احل الله لك ثم قال قد فرض الله لكم ما احل الله لكم ما احل الله لكم ايها النبي وما
الكفاية المقدره في كل حال على جرم الى غيره القاسر لم يحتمل كما فرغ من ما شرع الله من ما شرع الله
النفس وغيره وفيه سبحانه يقع على الطعام والشراب لان غرض الخالف البرد والخنث ولو علمنا على
العموم لا يتحقق معنى البرد فنصرف الى ما تناولوا عادة وهو المأكول والمشروب ولا تناولوا المذرة الا
بالنهي واذا تناولها كان ايلاء وهكذا كلة جوات الرواية ومثابحنا فالواقع به الطلاق من غير
لغلبة الاستعمال وذكر في التيسير الزدوي وبعض المشايخ بسم الله يقولون من قال الهرجة بدست راس
كبر من جرم تحلل طلاقا ولا ينوي في ذلك ويقولون مراد العامة من هذا اللفظ الطلاق ولم
ينص على عرف الناس في هذا فان من لم يدر ان هذا اللفظ ايضا ولو كان العرف مستقيما لما استعمله
الا ذو الحيلة ولا من نوى في لفظ التناول باليد فالظاهر انه مراد به ما تناولوا باليد وهو المأكول والمشروب
فالصحيح ان يقتيد الخواب في هذا ونقول ان نوى الطلاق يكون طلاقا فاما من غرضه لا فالاحتمال ان
يقصد به نسيان فيه ولا يخالف المتقدمين في ذلك ومن يذره مطلقا بان يقول الله علي نذرا ونذرا
مجلس فعله كفارة يمين هذا التزام بكفارة اليمين استلزم هذه العبارة قال الشيخ عليه السلام من نذر بدرا او
فعلية الوفا به ومن نذر نذرا ولم يسم فعله كفارة يمين الثانية لله ان يقول الله علي صوم يوم الجمعة
الثالثة اذا علق نذره بشرط كذا كذا والرابعة علي نذرا ونذرا الله بان قال علي نذرا ان افعل كذا
او نذرا الله ان لا افعل كذا فهذا انعقد ميثاقا وموجب اليمين كذا ذكره الشيخ من مام بدر الدين
الله روى عن العزمي عن خالد الترمذي رحمه الله قال خرجت حاجا فلما دخلت الكوفة قرأت كتاب النذور
والكفارات على ابن حنفية رضي الله عنه فلما انتهت الى هذه المسئلة قال خفف فان من انى ان ارجع فلما رجعت
من الحج اذا الوصفه قولي فاخبرني الوليد بن ابان انه رجع قبل موته بسبعة ايام فقال بخير وتبين هذا
ان قوله وعليه الكفارة ليس على الختم بل على التحسين وقول محمد بن تفسير لقول حنفية رحمه الله عليها فقد ذكر
في الهداية وغيرها عن ابن حنفية رحمه الله انه رجع عنه وقال اذا قال ان فعلت كذا فعلى صوم سنة لعمري من ذكر
كفار يمين هو محمد رحمه الله ويخرج عن العمدة بالوفا

فانما سمي ايضا وهذا اذا كان شرطا لا يرد كونه لان فيه معنى اليمين لا قصد منه المنع عن افعال الشرط لا منتهى
عن التزام هذه الطاعات بالنذر بخلافه ان لا يفي بها فلحقه الوعيد وهو مطاوعة نذر فتخير ويميل
الى اي جهة يشاء بخلاف اذا كان شرطا لا يرد كونه لا نعدام معنى اليمين فيه في هذه المواضع
لا يراد بهذا اللفظ عرفا لان البعد اسم لموضع اعد للبيتوتة وهذه البقاع ما سمت لها فان
اليمين ان الله تعالى هي الكعبة ميثاق قوله ان اوليت وضع للناس في سمي المساجد بيوتنا بقوله في بيوت اذن
الله ان يرفع قلب الامان لا يستني على الفاظ القرآن وقد سمي بيت العنكوت ميثاق وهذا لا يدرك
على ان يطلق اسم البيت ميثاقه واذا قرأ في الصلوة لا يسمي منكما لانه يقال في العرف فلان لم شكلم في صلوة
وان كان قد اتى ما ذكرنا الصلوة وفي عرفنا لا يحتمل في غير الصلوة ايضا لانه لا يسمي منكما بل قاريا مستجبا
في وان حكك ساعة راكبا بحث من استدانة على ما يستداهم كالانساء قال الله تعالى واما نسينك
الشیطان فلا تعد بعد الذكر مع القوم الظالمين اي لا تملك قاعدة الركوب ما استداهم الا ترى
انه يضر له مدة يقال ركبت يوما خلافا للدخول فانه ليس مستداهم ولهذا لا يضر له مدة فلا يقال
دخل يوما وشهدا الدار اسم للعروة عند العرب والعجم يقال دار عامرة ودار غامرة الا ترى العرف اطلقت
اسم الدار على الغزبات التي لم يبق منها الا ما شارك في القابل عفت الدار محلها فقامها وقال الخضر
يا دار ميثاقا لعلمنا فالسند والنساء وصف فيها غير ان الوصف في الحاضر لعل ان ميثاقا بل في
التعريف فلا حاجة الى ذكر الصفة التي للبيان والتوضيح ففي الغايه معتبر لان الغايه يعرف بالصفات
فان قيل النساء اذا كانا دخلا في المسمى فلا يفرق لئلا في التعريف والتذكير وان لم يكن دخلا
فكذلك لا يختلف كما اذا حلف لا يكلم رجلا لا يستفيد يمينه رجل عاقل عالم قيل له صفة النساء متعينة
في الدار فاذ ان يكون مراده بحكم العرف وفي الرجل تزلج الصفات ثابته من العلم والعقل وغيرها ولم يوجد
العرف المعين لا حد النوعين فان قيل لو وكل رجلا بشراد ارفا شراء دارا اخرى يقع للموكل قيل
لا فانعرف من وجه بيان التمسك والمجمل ولا كذلك هيئنا في كمال الشروط بقضية من طلاق في
الحاضر لغو يعني ان كمال الشروط هو العادة بقضية من طلاق اي يحكم كونها مذكرة مطلقا لان المطلق
سصرف الى الكامل

فهذا الكلام الغوي في الحاضر لا يميز له الصفة وهي غير معتبرة في الحاضر **للتعريف** لا للشرط هذه بوضاهة
للتعريف من المرة مقصودة بالآخران ليعينها فلا يتقيد اليمين بها خلافاً للاداء والعبد فان الاداء
لا يقصد معها انها يعينها بل لا ذي دخل من الكها والميت يتقبل بمقصود الخالف فصار كانه قال
دامت لفلان وكذا العبد لا يعادي لذاته لسقوط منزلته عند من اراد لكونه ملحقاً بالبهائم فالظاهر انه
اذا كان لا ذي منه لا يقصد معها انه باليمين لا يجعل له هذه المنزلة ولكن انما يحلف اذا كان من ذكر
من مالك وهذه الرواية مخالفة للجامع الصغير إضافة الطيلسان للتعريف لان من ناسا لا يعادى
لمعنى في الطيلسان وكان صاحب مقصود ابا النحر ان فلا يتقيد به اليمين **فصل** الاكل اتصال
الشيء الى حرفة نفسه جهشوما او غير مشوم بمضوغا او غير مضوغ فما ساقى فيه الحشم والمضغ والشراب اتصال
الشيء الى حرفة مالا ساقى فيه الحشم والمضغ واذا عرف هذا علم ان غير النخل لا يوكل واعلم ان الحقيقة
تترك شيئا من ذلك لا استعمال العادة وذلك اللفظ في نفسه وذلك حال المتكلم وذلك في محله الكلام
وسيجي الكلام ان شاء الله تعالى في شرحها الرواية بالنار ثلاث من فوق لا تحنن باكل البئر
والرطب والتمر وانه تناول الاكل بخلاف التمر فانه لا تناول الشر وانما تصرف اليمين اليه ولا فها صيد
ولا فها محلة والاطلاق اسم البسطة على السبب والمجد على الجالس ايح **فصل** حلف لا ياكل من هذا
البسر الى اخره لا يصلح ان يعمد منه على عين بوصف بدعوة ذلك الوصف اليمين يتقيد اليمين بمقتضى ذلك
الوصف كما اذا حلف لا ياكل من هذه الرطب فاكل بعد ما صار ثمرا لا تحنن لان صفة الرطوبة داعية
اليمن فقد تمتنع من تناول الرطب دون التمر وكذا صفة البسورة داعية الى اليمين بخلاف ما اذا حلف
لا ياكل هذا الصم او هذا الثابت لان هجران السلم بمنع الكلام منه عند فلم يعتبر الاداعي في الشرع والمجوز
شرعا كما يجوز عادة بخلاف ما اذا حلف لا ياكل من هذا الخمر لان صفة الصغر في هذا ليست بداعية
الى اليمين فان المتنع منه اكثر امتناعا من لحم الكبش لشدة ذنبه وكلمة النون وقد ذنب اذا اراد ان ياكل
من قبل ذنبه فالرطب المذنب ما يكون ذنبه قليلا سر والبسر المذنب على عكسه فيكون اكله اكل البسر
الرطب تكون اكله لا يحلوف عليه حقيقة فحنن بخلاف الشرا لانه تصادف الحيلة فتقع القليلة في الكمية

فصل في اليمين من الناشئ من الدم لا نه مشتق من اللبج الحرف اذا اشتد واشتداده ما الدم يكون ولا يتم
لسكونه في الماء فيكون قاصرا في اليمين ومطلق من سمننا والاكامل فخرج عن مطلقه بانه اللفظ والموجب
عن النص ان ذلك من طريق المجاز على مني **فصل** ثمان على العرف على الفاظ القرآن دليل ان من حلف لا يركب
فركب كافر الا تحنن وقد قال الله تعالى ان شر الدواب عند الله الذين كفروا الكفر تناول الماء بالقم
من موضع **فصل** فانه قال شرب من حمله وقال اهل بلدة كذا يشربون من حمله وانما يراد به بالاولى
وبمن غير ان يلدو وما يقول حقيقة الشرب من حمله ما كره ومن ان وضع فاه على حمله فيشرب هذه
حقيقة مستعجلة جاز في الحديث ان النبي عليه السلام قال يقوم هل عندكم من ماريات في شرق الا كرهنا فحنن
المصير للمجاز وان كان متعارفا وهذا انما على ان الكلام اذا كان له حقيقة مستعجلة ومجاز متعارف
فالعلم بالحقيقة اولى عنده وعندهما العلم بحوم المجاز اولى لما عرف ان المجاز خلف على الحقيقة في حق الحكم
وفي الحكم للمجاز رجحان لانه سطلق على الحقيقة والمجاز معا وعنده الخلفه في حق التكلم فصارت الحقيقة اولى
ومسألة الخطبة تخرج على هذا الاصل ايضا **فصل** لانه من اراد حمله الشرط كون المار منسوباً اليه هذه
النسبة لا تنقطع ما لا غشاف ومن واني والفرق لا في حقيقة الله من هذه المسئلة ومن ما تقدم
ان كلمة من لا تداء الغاية فاذا قال لا يشرب من حمله فالشرط فيه ان يكون امتار شربه من موضع يسمى حمله واذا
قال من اراد حمله فالشرط فيه ان يكون ابتداء شربه من ماري منسوب الى حمله القضم من كل ماري او سنان
فصل الا اذا اكل من خبزها وهذا الشارة الى رعينها اذا اكل عندها لم تحنن وذكر في الجامع الصغير
وان اكل من خبزها لم تحنن عندها ايضا فهذا يدل على انه صحن تناول عن الخطبة عندها وما هو الصحيح
لما ان اكل الخطبة في العادة هكذا يكون فانه قال اهل بلدة كذا ياكلون الخطبة والمراد بالخبر واليمين
الخطبة ما كور عادة فانها تقلى فوكل وتخذ منها الكسكس والهريسة اذا كانت مستعجلة والمجاز متعارفا
صار العلم بالحقيقة اولى عنده والمجاز عندها سقا التويق اكله ومن سقا فمثله واختلف الشايع
معه الله فما اذا اكل عيش الدقيق فمنهم من يقول حنن لانه اكل الدقيق حقيقة والعرف ان اعشى الحقيقة
لا سقط ومن صح انه لا تحنن لان هذه حقيقة معروفة كذا في المبسوط وذكر في اصول الفقه لغيره

فعله ولو حلف لا يكلم فلانا الى اخره في بعض ايات المبسوط شرط ان يوقظه وهو ظاهر انه اذا لم يثبته
 كان كما اذا ادنا داه من بعيد بحيث لا يسمع صوته فلا يكون حائثا في ذلك من موانع السياسة
 اي اعلام الداعر وهو الخنث للوالى ليؤدبه او يقتله فيقتله بدل له الجاني فيقتله لولا يته لانه لا تقدر
 على السياسة بعد ذلك لولاية وزوالها بالموت والجزالة لا يصير كواحد من عاياه فلا يمكن التسامح
 حتى لو لم يعلم بعد ما علم لا يحنث في كذا اية عمده اي كذا اية عند لم يكن عليه دين لم يكن عند
 الخلف لتناق قولك حنثه واي يوسف معهما الله في كذا اية لم يكن عليه دين اي اذا لم يكن عليه دين لم يكن
 له نية ايضا حتى اذا نواه فلا خلاف فيه وهذا المقصد غير مفيد على قول محمد رحمه الله فانه يحنث عنده سواء
 كان عليه دين او لم يكن نواه اوله من قولك يوسف معهما الله لا يفيد ايضا لان عنده يحنث اذا نواه سواء
 كان عليه دين او لم يكن نواه انا يفيد على قولك حنثه معهما الله لان شرط الخنث عنده الوصفان جميعا وجود النية وعدم
 الدين حتى اذا نواه لا يحنث اذا كان عليه دين مشغوق برقبته وكسبه وان لم يذره لا يحنث وان لم يكن عليه دين
 على من نفاق لمحمد رحمه الله انه عقد عنه على اية من ماله لفلان وكسب العبد ماله لولا يحنث وكونها
 في دينه ككونها في دين غيره ولهما ان منته عقبت على اية منسوبة الى فلان وهذه منسوبة الى العبد
 عرفنا وكذا شرعا قال النبي صلى الله عليه وسلم عباد اوله مال ثم ذكر في كذا النسخ عده الماذون ولم يذكر
 في هذا الكتاب ويحتمل ان يكون المراد لان النسبة الى العبد انما تنحصر اذا كان مالا وانا وان وقفنا
 طاق التام حنث اي اذا كان يحنث لو اعلق يكون دخلا وان كان الباب مغلقا اي اذا اعلق في خارجا
 فقد ذكر في هذا ايضا وغيره كل موضع اذا ردت الباب في خارجا فليس ذلك الدار واذا ردت الباب كان
 دخلا فهو من الدار واعلم ان سلة الشواء وما بعدها من المسائل الى غير الفضل بنا على الحقيقة ترك
 بذلك من سعة المعارف ان كل عاقر سقط بعضه كان سعة المحاذ في من البحر للسان لما يطلع فقد
 ذكر في المبسوط فهو على الوجه خاصة قالوا انا يحنث اذا اكل المطبوخ بالماء فاما القلية اليابسة لا يسمى
 مطبوخا يكسب في التناير اي يدخل في النور من كبر راسه في حية فيصير اذا ادخله فاما اعتبر العرف هذا
 لا نافع ان لم يرد اس كثر في فان اس المراد والغصن لا يحنث هذا او موارس حقيقة فوجب اعتبار العرب

فصل الاعتبار للمحقوق فمتى كانت الحقوق واجبة الى العاقد كان العقد موجودا منه حكما وحقيقة
 فلم يوجب شرط الخنث من ماله وهو العقد فلا يحنث متى كانت الحقوق واجبة الى من كان العاقد صغيرا
 وكان الامر به العاقد فوجد شرط الخنث فحنث القوام التستر الرقيق التبع لا يقطع النسبة والقوام
 تبع وكذا البساط اما المثل يقطع النسبة كالسر والفرش في كذا اية وان جعل فوقه فراشا لم يحنث عليه
 لا يحنث هذا اذا حلف ان لا يجلس على هذا الفرش شرط من اتصال لان عند ان يمس من يمس من يمس عنهما
 يحول من ستناء وان كان مفصولا ولستنا نأخذ هذا لان نصيبه لغيره اخرج العقود كلها من
 البيوع ومن نكحة عن ان يكون ملزمة والى هذا اشار محمد رحمه الله حين عاتبه الخليفة فقال ابلغ من
 قدر ان تخالف جدي قال فماذا قال في ستناء المفضل فبارك الله في عهدك فانهم سابعون
 ويخلفون ثم يخرجون ويستثنون فلا سفي عليهم لزوم طاعتك فندم الخليفة وقال اشهد هذا على شتم
 من ستناء ومطلر الكلام في قولك حنثه معهما الله وفي قولك يوسف معهما الله مع الشرط وقد عرفنا ايمان
 الجامع في كذا اية على استطاع الصحة دون القدرة ان استطاع الحقيقة في القدرة التي تقارن
 الفعل ويطابق من سيم على سلامة من لا ت وصحة من سيات ارتفاع الموانع في المتعارف فحنث من طلاق
 منصرف الى ما هو المتعارف ويصح منه من ولي دمانه وهذا لان الرجل يقول لا استطاع ان افعل كذا
 على معنى انه ممنوع مانع عن ذلك قال الله تعالى والله على الناس حجة السنت من استطاع اليه سبيلا وفتها
 الله عليه السلام بالزاد والرجل فاذا كان الظاهر هذا فيجعل عليه **فصل** حين يسون حين يصحون اي
 ساعة ممسون وساعة تصبحون والمراد وقت الصلوة وذكر الحين يراد به سنة اشهر قال الله تعالى توتى
 اكلها كل حين هو ما ذن ربحا ويذكر الحين ويراد به اربعون سنة قال الله تعالى هل اتى على من نسان حين
 من الدهر فعند من طلاق يحمل على الوسط وموسم اشهر لان خير الايام هو اواسطها في كذا اية فصل على الاكل
 للتقرب اي اذا لم يكن عليه حق المشاة مراد اي يحمل على ما هو قدام من اربعين موسم اشهر للتقرب وهذا
 اذا لم يكن نية اما اذا نوى شأنا فهو على ما نوى الزمان في هذا الحين فما يستعملان استعمالا واحدا فان
 الرجل يقول الغرة لم الفكر منذ زمان وعند حين في كذا اية وكذلك الدهر عند اي يوسف ويحمد معهما الله من
 اصحابنا من يقول هذا الكلام

نعم ان الخنث في

45

فما اذا ذكره مثله افاذا ذكره معرقا فذكر على جميع العرق قال الله تعالى هل اتى من الناس من
فقد جعل الجين جزءا من الدهر فبعد ان يسوي بينهما ومنهم من قال الخلف الكاذب في البسوط لمسا
ان الدهر يستعمل استعمال الجين والزمان وسوى ما كان على العرف وقد دل الدليل على ان الجين راجع الى سنة
فكذا الدهر فله ان نصب المقادير بالراي لا يكون ولم يجد في تقدير الدهر شيئا فوجد التوقف
وقال ابو حنيفة رحمه الله لا ادري ما الدهر اراد به المنكر فقد ذكر في الجامع اذا قال ان صمت الدهر فبعدى
كان مثل من يدعي ان الدهر معر فابراهيم بن العروى بدو لوقال ان صمت دهر افبعدى عرفان نوى شامو
حانوى فان لم ينو شيئا فان اما حنيفة رحمه الله توقفه وقال لا يقع على سنة اشهر ولا عيسى عليه السلام في كذا ترك
ان ابن عمر رضي الله عنهما لما سئل عن شيء فقال لا ادري حين لم يحضره جوات ثم قال طوي البر عن رسول الله
لا يدري فقال لا ادري وهذا كما روى الشيخ عليه السلام سئل عن خير البقاع فقال لا ادري حتى سأل حيدر
عليه السلام فقال لا ادري حتى سأل ربي ثم نزل فقال قال ربي خير البقاع المساحد وخير اهلها من يكون
اول الناس حولا ولا عرفهم خروجا فعلمنا ان التوقف في مثل هذا يكون من الكمال من نقصان وقيل انما
قال لا ادري لانه حفظ لسانه عن الكلام في معنى الدهر فقد حار في الحديث لا يتبو الدهر فان الله هو الدهر اي انه
خالق الدهر لهما ان المعرف بالالف الام بنصرف الى اليهود او الى الجين بدليل قوله وسلام يوم اليهود او
حنسها وهذا لان حقيقة لليهود والمجوس في يوم ثواب الاسبوع وعند تعذر جملة على العهد بنصرف الى الجين
وموسى بنوع ايضا لانه نهاية يوم واسم الجين بنصرف الى كل الجين عند عامة اهل الاصول كذا في المحصر
اللا شئ وهذا استدلال ابو حنيفة رحمه الله ايضا فقال انه يستغرق الجين في يوم ينتهي الى العشرة اسما فصار
قوله لانه لا يصير تاركا الا بهر كماله مطلقا لانه نفى الفعل مطلقا فيتم من مناسخ ضرورة عموم النفي وفيما اذا
جلف لفعل كذا الموضع موضع من ثبات فخص يكون الملمة مفعلا واحدا غير معتر فيه مرة حلف
لا تخرج امراته خروجا الا باذنه الى غيره من ان النكرة في موضع النفي نعم وان الفعل يقضي المصدر
وان المستثنى يكون من جنس المستثنى منه وان الباء تليق ملصقا به فصار التقدير لا تخرج امراته خروجا
الا خروجا ملصقا باذني يكون ما وراء الخروج الموقوف بالاذن داخل في لفظ الجاء فحتم اذا وجد
الخروج

١٥٢
١٥٤
لا بمن اذن لو حود شرط الحشد وهو فله ينتهي مرة واحدة اي لما كان الخروج مستثنى لا ينتهي التميز مرة
واحدة بخلاف اذا جعله غاية فانه ينتهي التميز مرة واحدة اذا ما اذن كذا لانه منتهى الخروج الى غاية من اذن
فاذا وجد من اذن فانه ينتهي التميز من حكم ما بعد الغاية مخالفا لما قبلها والى هذا اشار في قوله وعند الغاية
نتهى ما تناوله صدر الكلام ولا كذا كذا ستنشأ وهو لان الا ان لم يمت عندنا فالله تعالى الان يحاط
بكم اي حتى يحاط بكم وهذا لان مع الفعل بمعنى المصدر فصيحة التقدير الا اذني ولا يمكن استثناء ومن
الصدر لعدم المحاسة ولا يمكن تقدير الخروج ايضا فانك لو قلت الا خروجا ان اذن كذا او خروجا اذني كان
محتملا فنجعل محازا عن الغاية لان ستنشأ يناسب الغاية فان حكم المصدر والمفتيا ينتهي بالمستثنى والغاية
وما بعدهما يكون مخالفا لما قبلها وهذا عندنا وعند الفرار من غير له قوله الا ما اذني واجتبه بقوله تعالى لا يدخلوا
بيوت النبي الا ان يؤذن لكم وقد كان تكرار اذن في شرطه لان مع الفعل مصدر ولا اتصال للمصدر بما تقدم
الا بصلة لوجب تقدير التاء فصادق قوله الا ما اذني وفي هذا تحقيق ستنشأ والعلمية ولا يصح ان الغاية محاز
وكنت نقول حقيقة ستنشأ مستندة فتعبر المحار مظهرا لقوله الا باذني من الماء تدرك على الخروج
المجذوف لانه لا لصاق فيقتض ملصقا به وانما شرط تكرار اذن في الآية لقوله ان لكم كان يؤذي النبي فستح
منكم في هو اكثر من الشهر الى الشهر واكثر منه قوله فله ينظر سجنه باحد مما وهذا لان العرش شاهد
فان السوق في عامة نهاره في السوق ولو سالت في سكن فيقول اسكن مكة كذا الاصل ان عند ذفران المستجير
عادة ملحق بالمستجير حقيقة لانه عاجز عن تحقيق الترف في الصور بين من يحزن تقع الحمل الميخنة في حمار الصدق
وذلك موجود فان الصعود الى السماء يمكن حقيقة الا ترى ان الملاك يصعدونه واذا كان البتر متصورا انعقد
موجبا للعلم ثم بحث بحكم النجس الثالث عادة كما اذا ما ان الخالف فانه حشد مع لفظ الاعادة للحياة فان قيل
النجس الثالث لا يعتبر للاجتماع وجب ان يحسن المنع عن تعقلا وقيل التميز انما انعقد لفائدة وقد
وجد وهو وجوب الكفارة والحكم بقاء التميز لم يخرج من اجزاء حيوة لا فائدة فيه سوى تحقيق البر وقد حقق
النجس عن البر فله فائدة في ابقاء التميز ذكر في المبسوط الزيوف ما زيفه من الماء لكنه يورج فيها بين النجار
والنهر جمة ما يهرج النجار والمساح من منهم يتجوز به والمستثنى منهم لا يتجوز به لغرضه والسوق فارسية
معربة ومعناه سه طاقه لانه يكون

موهبة للناس الفضة ويكون وسطه رصاصا او نحاسا كدراهم زماننا وذكره ايضا اذا قضاه وفارقه ثم
 وجده زيوفا او بهرجة او متوقفة فان كان الغالد عليه الفضة لم يحنث وان رده لانه مستوف بالقبض الا ان
 انه لو تجاوزه في الصرف والسلم حازفته شرط برة ولا ينقص بعد استيفاء القبض لان حكم البر لا يمتنع
 به تنقاض ان كان الغالب الغائب هو حائز لانه ما صار مستوفيا حقه بالقبض الا ترى انه لو تجاوزه
 الصرف والسلم لا يجوز ان استحق المقبوض منه لم يحنث لانه مستوف الا ترى انه لو تجاوزه المستحق بعد فراغ
 في الصرف والسلم حازفته لان الدين يقضى بامثالها اي الاصل في قضاء الدين انها تقضى بامثالها
 وهذه الاشياء لما كانت جنس حقة كانت مثله ضرورة ولهذا يجوز في الصرف والسلم يجوز فلو لم يكن مثله لما حاز
 لانه يصير حينئذ استبدال بدل الصرف والسلم وانه لا يجوز في الصرف لا يقض حقه درهما دون درهم
 معناه درمي درمي كيرم كيرم فشرط الحنث قبض الجميع بوصف الفرق فلو لم يقبض جميعه متوقفا لا
 يحنث في ذلك بعد قبض اجملة لانه لا يتعد قبض الكل دفعة واحدة عرفا فيصير هذا القدر مستوفيا
 فلو حنث في اخره من اعراس حيوته حتى لو حلف بطلاق امراته فلا ميراث لها ان لم يدخلها ولا علة
 عليها وان كان قد دخلها فلها الميراث ويعد الى اعدته جليلين منزله امرأة الفارق كذا في المبسوط لما
 ذكره بيان وكفايتها التي هي داية من العباداة والحقونة اورد عقوبتها المحضنة
 كما
 البواحد المنع الناس الدخول في اللفظ الجامع المانع جدا لانه يحجب الشيء المقصود ويمنع دخول
 غيره فيه وسميت العقوبات حدودا لانه ما مانعة عن ارتكاب شيائها وفي الشرع للحد اسم لعقوبة مقدرة
 بحفظ الله تعالى ولهذا لا يسمى التعزير لانه غير مقدور ولا يسمى القصاص لانه جز الجلاء واشياء
 الحدود ما يضاف اليها من نكاح وقذف وغير ذلك قوله الزانية بالثبوت المراد بثبوتها عند مام واما
 شرط من رتبة من اليهود لان الله تعالى حث الشريعة على عباده والى ذلك نزل ودم من احب تشيع الفاش
 فلتمحق معنى الشر شرط زيادة العلة وقيل لانه لا يتم الا ما شره فجعل كل واحد لا يشهد الا بشهادة شاهدين
 والصحيح مدونه وان شهادة شاهد من كانت قبل الوجود شئت فعلا ان يبرهن انها طهره ستفسار عن شيئا
 الخمسة

فلم شهدوا ملفط محتمل فوجب الحسب في ذلك اتمنا السؤال عن الماء بية فلانه عبارة عن قضاء شؤ
 الفرج في المحل المخصوص العالي على الملكين وعشيت بها ومن الناس من زعم ان كل وطى جرم فهو زنا لان
 الشرع سمي الفجر فبادون الفرج زنا قال الله عليه السلام العيان تزنيان وزناهما النظر والسؤال عن الكيفية
 لصحة من صورته الاكراه والسؤال عن المكان احرازه الزنا في دار الحرب والسؤال عن المزني هل هو ازان يكون
 له نكاح او يمتنع نكاح مع المحقوقها وظل غير معلوم للشهود وذكر في بعض النسخ وفي في الحوازي ان يكون
 للمعد متفادما والفقاه مانع عندنا وصحتم ان يكون السؤال عن الوقت لصحة الزنا في القبا والمخون
 المتكلمة بضمير عام الكمال لا بد من اختلاف محال المقرة لان اتحاد المجلس اثر في جمع المتفرقات فحنده
 يتحقق شبهة من اتحاد في قرار ومواقيم بالمقرة فيعتبر اتحاد محلته دون مجلس القاضيه وانه حنث في ان
 يرد القاضيه كلما اقر فذهب حنث لا يراه ثم سحى فيقر كذا المروي ولم يذكر السؤال عن الزمان هنا
 لان التقادم يمنع الشهادة دون قرار وقيل لو سأل حازل حوازي انه زني في صباه رجم رسول
 الله عليه السلام ما عزا وكان محضنا وعليه لجماع الصحابة رضي الله عنهم في ولعلمهم يرجعون لان
 من نسان قد يجترئ على اداء الشهادة كاذبا ثم اذا آل من امر الى مائة القتل منعه من ذلك فكان
 بداية احسن اللذة قوله سقط الحد لان من منع دلاله الرجوع فيلحق بحقيقته قوله لانه ليس
 معني شهدا لحد بل نعم فتاوا ظاهرا بخير حق وهذا مقبول بحق وكان كالمقبول قضاء فصار
 قوله الزانية والزاني تقدير التي زنت والذى زنى فالله واللام بمعنى الذي قد تضمن معنى الشرط
 ولهذا قالوا فاحلوا والجلد ضرب الجلد كما يقال طهره وبطنه والخطاب لجميع من مة لكن لما تعدد اجتماعهم
 عليه يقوم من مام مقامهم وقدم الزانية على الزاني لان المرأة هي الملاة الي منها نشأت الجنائيات لانهما
 لولم يطع الرجل ولو تومض له ولم يملكه لم يطع ولم يمكن فلما كانت اضلا واولا بدى ذكرها قدم السادات
 على الساقة لان الرجل يورث صلاته السرقة وانه ية عامة يتعلم المحضن غير المحضن وقد اشترط في حق المحضن
 فبقى من غيره مجموع به وخفف المالك ليعقوله تعالى فعلم من نصف ما على المحضنات من العذاب لانه ثمة له
 ان لا عقوبة عليه ونزع عنه ثيابه معناه دون من زاد لان نزع كشف العورة في هذه الملائكة حازان
 يكون الفعل مستندا الى ما هو المحذور

ومن الضرب يكون للثلاث منصوصا وحاز ان يكون مستندا الى التالفة ويكون الفعل محذورا
تحقيقا للعدل لانه لما وصلت لذة قضاء الشهوة الى جميع اعضائه فليصل اليه الضرب الى الكمال تحقيقا
للعادل **فصل** في توقع منه الهلاك وذهاب الخواص حاز ان يكون فيه صفة التلف والنشر فخرج الخمر
منه والجلد الفرج لما قلنا ان الضرب على الفرج متلف والثاني الى الراس الوجه وحاز ان يكون من راجحا
الى الكمال ان في تقوية الخواص سهلا كالحكماء والثاني الى الراس الوجه فخرجت التمسك بقوله تعالى فان اتين
بفاحشة فعليهن نصف على المحضات العذاب ان المراد منه الجلد من الرجم لا ينصف او لعدم الخصال
لفقد شرطه وهو الحرية واذا تمت النصف في ما كان الرق الذي هو منقوص للكرامات والعقوبات
ثبت في العبيد لانه وانما خصه في الآية لغلبة شهوة فوق **فصل** في شبهة ان الرجوع خبيثا من
الصدق والكذب كالاقرار فعارض كلامه ثبت شبهة للتعارض بين اللغو والقرآن لان ستر العورة
يحصل للملبوس فستره انما يخص لم الى يدها وتضرب جالسة ويضرب الرجل قائما الحمدانية بسكون الميم
كذا في المغرب عن ابن عباس ان من شهود وغيرهما رضي الله عنهم موقوفا ومرفوعا اربعة الى الولاية للحدود
والصدقات للمعات والفقير ولا ربح هذه الحدود باعتبار الدين لا المالية اذ للحدود يجب على المالك
والعبد مبقى على الحرية فما احتضن بدينه كالنكاح والطلاق وفي **فصل** على اللام اقيم الحدود على
ما ملكت ايماكم خطا للامة او يكون باذن عام واذا رجع احد الشهود بعد الحكم الى غيره انما سقط
الحكم عن الشهود عليه لان المعارض بعد القضاء في الحدود كالعارض قبله بدليل ردة الشهود وهذا لان
يجب حقا لله تعالى تمام القضاء بالاستيفاء لان المقصود منه نزع الجوارح عن المباحي وذكره تحقيق
الاستيفاء لان المقصود منه نزع الجوارح عن المباحي **فصل** في حكام البالغ قال الشاعر
وعليها مسرودتان قضاهما الى صنعها واعلم صنعها وذكرنا الامضاء في الحدود لانه مرتبة القضاء فيها
في غيرها فلم تنصل القضاء بالامضاء فيها لا يحصل حكم البالغ وهذا لان القضاء اما ان يكون
بعلام من الحق بجهة او بتمكين من سيقا وذكره في حق الله تعالى لان الله تعالى لا يخفى
عليه حافيه فلا حاجة الى من ظاهرا في جهة والقباض يستفد العلم بالشهادة قبل الحكم فلا حاجة الى التلف

لفظ القضاء فليعلم هذا ان المعنى في الحدود حقيقة من سيقا **فصل** في ضرب الشهود للحدود وهذا عند
واي يوسف عظماء الله وعند محمد بن الله حد الراجح وحده وهذا انما على من مضى من القضاء في هذا التالفة
وكلام الشهود قد ثبت في من صلا وانما يصير شهادة باتصال القضاء فاذا لم تنصل بقي قد فاولم تنصل ايضا لان
من مضى من القضاء فمحذون حد القذف **فصل** في حد الرجم وحده لانه اقر على نفسه بالتزام حد القذف
واقاره على نفسه حجة ولا ولا لانه على غيره فلا يبطل رجوعه في حق الهاتين ان القضاء انما بالامضاء
فصل لانه تلف بهم جميعا فيكون التالف به ربح للرجوع لان المعنى بقا من بقي لا رجوع من رجوع **فصل** في حضانة
الذي هو شرط وحبوب الرجم لا يكون الا بسبع شرايط في الخمس منها اتفاق وفي اثنتين خلاف اما الخمس
فالبلوغ والعقل والحرية والنكاح الصحيح والدخول بالنكاح واما اثنتان فاحداهما كل واحد
من الزوجين مساويا لصاحبه في ما يشرائط من حضانة زمار صابة بحكم النكاح والثانية من سلام
وما شرطان عندنا خلافا للشافعي رحمه الله **فصل** في ما على صفة من حضانة الواو في الجبال الى شرط
صفة من حضانة فيها عند الدخول حتى لو دخل بالمنكوبة الكافرة او المملوكة او المجنونة او الصبيبة لا يكون
محضنا وكذا اذا كان الزوج موصوفا باحدى هذه الصفات وهي حرة مسلمة بالغة عاقلة كذا في
المبسوط وغيره **فصل** فيكون تمام النعمة سببا لتكامل الحناية والعقوبة فبهذه **فصل** في تمام النعمة
اما البلوغ والعقل فلان بسبب الصغر والمجنون بدخل في هذا الفعل نقصان فان تمام طبع المروءي
وتت البلوغ والعقل واما الحرية ومن سلام فظاهر والنكاح الصحيح ممكن له من الوطى الجلال واجبا
للجلال شكس شهوة فتمت النعمة لهذه من شيئا والرجم اغلظ العقوبات لانه محفوت للزوج فيستدعي
الجش الحنايات ويزيادة النعمة ترداد غلظ الجريمة ولهذا حدد الله تعالى نساء رسول الله عليه السلام
يضعف ملحقا به غيرهن وعوتب نساء عليهم السلام على الزوات ما لم يولحنه غيرهن وللجور مقام علم الحد
الكامل دون الحد الكامل الجسد وقال الشافعي رحمه الله من سلام ليس بشرط لانه عليه السلام رجم يهودتين
ولنا ان ذلك كان حكم التورية ثم نسخ بدليل قوله عليه السلام من اشرك بالله فليس يحسن **فصل** في كل
واحد كات اي الجلد في حق غير المحض كانت كونه حد او الرجم في حق المحض كات كونه حد او لا يجمع بينهما
فالرجم مراد بالاحكام

من حضانة

من حضانة

فانتم للجلد وانما قلنا بان كل واحد كاف لا نه ذكر في معرض الجزاء دليل دخول الثاني قوله فاجلدوا قوله
عليه اللام فادجموها واذ كان جزاء يكون كافيا لان الجزاء يدل على كمال المشروع لما شرع له ما هو
من حراره اي تحضه وحرارة الفهره اي كفي لا نه كل المذكور فكون كل الموجب بان الموضع موضع الحاجة الى البيان
فيكون للجلد جميع حد الزاني الذي هو غير محض من الرجم جميع حد الزاني المحض فلورث النفي على الجلد والجلد
على الرجم لكان كل واحد منهما بعض الحد فيكون زيادة على النقص وانما تعدل الشئ فيبطل هذا قول اصحابنا
الطواهر انه صلد المحض ثم يرمي وتاويل قوله عليه اللام التيب بالشد حلا مائة ورجم بالحجارة اي
الجلد في حق غير المحض من الرجم في حق المحض البكر اي الذي لم يتزوج بالمرأة الذي لم
يتزوج والثد بالثب اي الرجل المتزوج والدال بالمتكوبة المدخولها الشئ والشيء اي المحض
والحصنة النكال العقوبة الجزية كذا قاله الشيخ من مام بدر الدين رحمه الله اعلم ان المنسوخ انواع
نسخ التلاوة والحكم كصحف ابراهيم عليه اللام ونسخ الحكم دون التلاوة كالاذى باللسان ولسج البلاوة
وبقاء الحكم بقوله الشيخ والشيخة ونسخ وصف في الحكم مثل ازالة النفي على الجلد في قوله فاجلدوا الله
فمن سبلاسان لما عجز عنه قوله او يجلد الله من سبلا في قوله فاجلدوا الله قوله عليه اللام البكر
بالبكر حلا مائة وتغريب عام لان المراد من التغريب بعيدة ونفيه عن البلدة الما انا نقول ان الجمع
للجلد والنفي كان في الابتداء ثم انتسخ بنزول سورة النور او المراد بالتغريب الجبس على سبيل التغريب قيل
في تاويل قوله تعالى او ينقوا من رضى آية الجبس قال القايل ومن تكلم في الملائكة رجله فاي وقيل
لها الغرب اي محبوس ونحوه فنقول يحسن بطريق التفسير حتى يظهر ثبوته وان ثبت النفي عن احد فذلك
طريق المصلحة لا بطريق الحد كما في عمر رضي الله عنه نص من الجراح من المدينة حتى جمع قايلا
تقول هار من سبيل الى عمر فاشرها او صر سبيل الى نصير من حجاج ونصير من الجراح كان جلد اجماع
تفتن مع النساء والجمال لا توجب النفي ولكن فعلا ذلك للمصلحة فانه ما حاذى في ايامه المؤمنين من الذنوب
لكونهما الذنوب الى حد لا اظهر دار الهجرة هناك في البسوط وغيره تعالى اي يرتفع بريد به يخرج
وهذا لان النفس في حكم المرضة لان درود الله يفضيها والحدود فيما دون النفس بتمام حاله
المرض لا نه اذا انصت الم

للجلد الى الم المرض بما يودي الى من تلاف وهو غير مستحق فلو خال الى زمان البر فالحاصل ان حد الزنا كان
في من سبلا من اذى باللسان ثم انتسخ بالجبس والنيوت ثم انتسخ للجبس بقوله عليه اللام خذوا عني
الحديث ثم انتسخ ذلك بقوله تعالى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ثم انتسخ بالرجم في حق المحض وفي
في حق غير المحض مع مولاه واستقر عليه **فصل** من صلا ان كل حد من حد حرم الله تعالى
كالزنا والسرقة وشرب الخمر سطر بالتقام لان الشاهد بخير في الابتداء بين حبيبتين حبسة الستر
حبسة اداء الشهادة فلما اخرج الشهادة عرفنا انه مال الى الستر ثم هيجته الضغينة وحركته العداوة
على ان تترك الستر تشهد عليه فلا يكون هذه شهادة بطريق الحبسة بخلاف من قرأ فان من الضغينة
لا يتحقق فيه بعد التقام لان من نسان لا يعادى في نفسه على وجه يحمله ذلك على الاقرار بخلاف
العدو لان الدعوى فيه شرط فحاصلها خيره على انعدام الدعوى ولان فيه حق العدم قيل حد التقام
سنة وقيل ستة اشهر وقيل من شهادة لهم من تمة الحديث عرفنا ما شارة البسوط في قوله من وطئ
احبسية فها دون الفرج فان فخذها عجز لا نه قد ارتكب جريمة ليس فيها حد مقدر فعجز عن حصول ثبوته
وتأليه والتقدير ناديت دون الحد في قوله ولا حد على وطئ جارية ولده الى اخره من صلا في هذا
الباب ان الزنا الموجب للحدوطي الرجل المرأة في عمر الملك وشبهة الملك في الحدود تنادي بالشبهات
بالحدوث والشبهة نوعان شبهة في الملك السطر وموان يظن غير دليل الجار دليل وشبهة في الجلد وهذا انما
يكون بوجود الدليل الدال على الجرم لكنه امتنع عليه لما نتج وهذه تسقط الحد سواء علم بالجريمة او لم يعلم
كوطئ جارية من بن لان قوله عليه اللام انت وما لك لا بيكر اوردت شبهة في الجلد لان حقيقة بقتض ثبوت
الملل للاب الا انه تركت حقيقة بالاجماع فتكلم بالشبهة من الشبهة دالة الدليل مع تخلف المدلول
والشبهة في الفعل تسقط الحد اذا ادعى الجار والا فلا كوطئ جارية ابنة وامه وزوجه لا نه لا شبهة الجمل
الا ان من هؤلاء انسا ط في المال فطنة في من متناع فخذ الورث الشبهة في فعله وقد نأيد بالنظر فسقط
الحد في قوله لا نه ليس موضع من شقاه لانه لا بسوط في المال عادة ولهذا انقبل شهادة احدهما للاخر في
لانه موضع من شقاه لان خبر النساء انما امراته دليل ثبوت شبهة لان خبر الواحد يجوز قوله في امور الدين

والمعاملات كما اذا حارت امه وقالت ان مولاي عثني اليك هدية ووقع في قبلك اخصاصا فمحل
ان تطاردها فمحل وعلم المهر ان مهر المثل كذا اقضى على رضى الله عنه وروى ابن ابي حنيفة رضى الله عنه سائر احوال
تزوجا اختن فزقت امرأة كل واحد منها الى زوج لغيرها فلم يعلموا بذلك حتى اصبوا فذكر ذلك لابي
حنيفة رضى الله عنه فقال ليطلق كل واحد منها امراته ثم يطلق ثم تزوج كل واحد منها المرأة التي دخل بها
فمحل لا يفسخ موضع من ستاه اذ لم يكن زنت اليه يعني انها اذا زنت اليه فهو موضع من ستاه لان
من نسيان لا يميز بين امراته وبين غيرها في اول الوهلة فاما اذ لم يزل اليه وقد طالت الصلابة منه وازمارة
فلا يشتبه عليه فمحل لا جد عليه عند ابي حنيفة رضى الله عنه سواء علم بذلك او لم يعلم لكنه يوجب عقوبة
اذا علم بذلك وعندهما ان كان عالما بذلك فعليه الحد لان هذا العقد لم يصادف محله فلم يخلو ان المحل
النكاح ما يكون محلا لحكمه وحكمه للحد وهذه محرمة على التام فلا يكون محلا للمحل فلا انعقد العقد
كالباع المضاف الى الميتة والدم فمحل لان النكاح مباح في نفسه مباح اذا صادف محله
وهذا العقد مضاف الى محله في المحلة لان المرأة نصفه من نوته محله للنكاح لكنه امتنع بثبوت حكمه في
لما من الحظر والحرم من المناقاة فمحل الشبهة لان الشبهة ما يشبه الثابت وليس ثبوت في امراته في
الموضع المذكور ارادها رخصته فقد ذكر في المبسوط ومن انى امرأة احببته في جبرها وذكر الخلاف في ذكر
الفتاوى الطهيرة مثله وفي روضة الرند ويستى ان الخلاف في الغلام اما لو انى امرأة في الموضع المذكور
صحبته خلافت ولو فعل هذا العبد او امته او منكوخته لا محذور خلافت عندهما من الزنا اي حبان
ان كانا محضين وصلدان ان كانا غير محضين فمحل ان الزنا قضاء الشهوة بسفح الماء في محله محتم
مستهي وقد وجد هذا في اللواطة وزلاة فمحل الحد لان النكاح محله انما يصح من طبع المعنى
للجارية واللين ودعوة الطباع وذلك يختلف بالقبول والديور الى هذا المثار بقوله لان الداعي موجود
ومحصر الحرمه ههنا اي لان تلك الحرمه مكشفت كاشف ولا كذلك هذه ومعنى سفح الماء ههنا البلع
نوهم ان يكون ذلك الفعل حرثا لولد لعبد الله تعالى ولا نوهم لذلك ههنا والجواب ان هذا الكامل اصله وكل
باب خصوصا في الحدود الزنا كامل حاله لان غالب الوجود والشهوة الداعية من الطرفين فاما هذا الفاعل
صالحه لان الداعي اليه شهوة الفاعل

الفاعل فاصاحبه فليس في طبعه داع الى الله ففسد استدلاله الكامل على المقاصر في حكمه ندرى
بالشبهات فان قيل انه زنا لقوله عليه السلام اذ انى الرجل الرجل فيها زانيا قيل اذ كان محاذيا
انه ينفى عنه هذا الاسم فنقل لا ط وما زنى فكذلك اهل اللغة فصلوا بينها والقبائل من كذا ذات حر
في زنى ذكر لها عجبان لو طوى وزنا فمحل لو كان زنا حقيقة لما اختلفوا فيه يعني اختلف الصحاح
رضي الله عنهم كما هو مذهبهم وكان ابن عباس رضي الله عنهما يعني اهل البيت من القرية ثم يلقى منكوبا
وتسعى بالمحاربة وهو قوله تعالى ففعلنا عاليها سافلها وامطرنا عليهم حجارة ولو كان زنا كان منصوصا
ولا يظن بهم من جهاد في موضع النص فكان هذا اتفاقا منه ان هذا الفعل غير الزنا ومنه ان المحل
حد الزنا غير الزنا فمحل لقصور الداعي لان الطبع السليم يفر عنه وقضاء الشهوة يكون لغلبة الشوق
وفطر السفه كما يكون ما كفت ومالية فمحل لان احكامنا لا يحرم عليهم لا تقطاع ولا من مانع
عنهم لمنع اهل الحرب واذا انقطعت الشهوة من ستاه لقصوره امتنع الحوت لان المقصود منه
استيفاء ما يستحقه من الشرب فمحل او اقترانه شرب الخمر طائفا
وريجها توحد منه حد الشرب كان بالحدود والنعال في عهد رسول الله عليه السلام ثم نقل الى السوطي في
عمره الاجماع الصحابة رضي الله عنهم وكان ذلك منهم على طريق استدلال فافهم قالوا اذ اسكره في
واذا هذي فمحل وحد المفترين في كتاب الله تعالى ثمانون الدارحة محتمله فانها يكون غيرها قال القائل
يقولون لي انك قد شربت مدامة فقلت لهم لا بل اكلت الشوف جلا وقال في خبر سفيحة تحكي عن النواهد
الاعرفه ذي فسق صفة واهد التلثة والتمرة التحريك والمزمره التحريك بعنف ورسدكاه
طلب النكمة فمحل علق بذلك والمحاق الشرط عدم قبله وهذا لان حد الخمر ضعف لعدم ورود النص فيه
فلا يقال الا على الوجه الذي ورد الاثر والقيس من الروايات عمن المستدرك انما يشبه على العمل التفسير
التميز في جرة الماء اي يلقى فيها حتى يغلي وقد يكون الزهر والعسل كذا في المغرب فمحل من مباح
كالنبيج ولبن الرماح وحد السكر المراد به السكر في شره المجزئة سوى الخمر لان الحد في غير الخمر يتجأ بالسكر
وفي الخمر الحد بشرط القطر والتمسك بحد علي رضي الله عنه طاهر في السكر وفي الخمر شرب الخمر بالدلالة
لان حرمه هذه شره شره دون حرمه الخمر

فرض الصدوق رضي الله عنه
انما حرقان بالنار
وعن علي رضي الله عنه

بالجريد

حتى يكفر مستحلبا ويكفر مستحلبا من حرمتها الصلابة وحرمة الخمر وطعنة وان التقدير الثاني
ثبت بالاجماع والمنقول عن علي رضي الله عنه حكمه فلا راعي في كل فرد وان قليله يدعو الى كثرة وهذا
من خوارق الخمر ولهذا ايراد لشاربه اللذة بالاشتغال عنه سائر المطعومات فانه لا يفرق في
مستند آداب يكون ويقتل بالاشتغال فكان مفضضا الى السكر طاهرا في نفسه من افسوس الخمر والسكر
بفتحتين هو السماع وهو عصير الرطب اذا اشتد ولم يرد به هذا الخافض المراد به سائر المسكرات
التي توجب الخمر والسكر وانما خصه لانه الغالب ملاذهم وحاز ان يراد به السكر والسكر الذي يتعلق به الخمر
لان من سكره فان سكره من قوام السكر لا يحل له لئلا يورد السكر وحده السكر الذي يتعلق به الخمر
عندنا في حقه الله ان يصير حاله يغرب من رضى السكار والفرو من القبح والرجال من النساء
وعندنا ان يصير حاله يختلط كلامه ولا يستقر على شيء في خطاب ولا جواب
باب جد القذف قال الله تعالى الذي يرمي المحصنات
المراد الذي بالزنا بالاجماع وفي النص اشارة اليه وهو اشتراط اربعة من الشهاد والنقض وان
ورد في المحصنات لكنه ثبت للحكم في المحصنين بالدلالة لان الوجب لدفع العار والسيار وذلك التحقن
في الخسائر وانما خصهن لان القذف من عم الخن وقتد بصرى الزنا لان جد القذف لا يحدث
بالكناية حتى ان من قذف رجلا بالزنا فقال اخر صدق لا يجد بشرط مطالبة المقدون لان فيه حجة
من حيث دفع العار ولا مجرد عريته لان منه وهو القذف غير مقطوع به في الا من يقع القذف
في نسبه تقذفه المحصنة في جد القذف لمن نسب بالميث الى الولاد لانه لمحققهم الشين بل للمكان لا لروية
فيكون القذف قننا ولا له معنى حتى قلنا اثبت ولانه المطالبة للمجرم من المرات بالكفر والقتل واثبت
لولد الذن كما ثبت لولد الابن ولا ثبت للاخ لانعدام الجزئية في الثاني ووجودها في الاول
لان خلاص المطالبة لا زولا المطالبة باعتبار النسبة والنسبة لا ينقطع بالكفر وانما عدم المطالبة
اذا تولى طريقه من عندنا وهذا اختلاف اذا تناول القذف نفسه لان الموحدة في المحصن
الكافر ليس محصن اقل فلان بغلان قتله به والحديث وان روي القصاص لكنه ثبت للحكم في
المقدون

دلالة وهذا لان سبب القصاص متيقن به وهو القتل وسبب القذف غير متيقن به وهو القذف
لا جرم ان يكون صادقا فلما لم يعاقب هناك مع التيقن بسبب العقوبة لئلا يعاقب هذا اولى
لقذف لانه لحرمة اى يذف مولاه امة للحرمة فويل لتعلق حق المقدون في جد القذف اجتمع فيه
جفان حق الشرع وحق الحد فانه شرع لدفع العار عن المقدون وشرع زاجرا لكن المتعلق به عندنا
حق الله تعالى ولهذا استوفى السلطان ولو كان المقدون العبد لكان مولاه من سبب القذف والقصاص
واذا كان كذلك فلا ينافى في الرجوع لان الخصم مصدق له في قرار مكره له في الرجوع النبي طه
من الناس هو اذ العراق والواحد ينطلي مغرب في جمل عدم القذف هذا لانه في الحقيقة نسبة
الى غرابيه وانه لو حد للقذف لكنه يحتمل ان يراد به التشبيه لهم في الفهاهة والخسة لان العرب منسبون الى
الفصاحة والكرم واهل سواد العراق منسبون الى الفهاهة والخسة فكانه يقول ان كان نسبكم من الهجر
الا انكم تشبه العجم في الاخلاق كما قيل وما ينفع من صا من هاشم اذا كانت النفس مناهلة
فلما حمل هذا وذكر فلا يكون قافيا بالشك الا طار المبالغة في المدح وما ر التماز بوجدة النعمان
من مندر لقبه لصفائه وسخاياه فيكون المراد انكشبه في الجود والصفاء في لم من محصنا
لفوات البقرة ومضى شرط من حصان ولا فرق من انتفاية من وجع او من كل وجه بان كانت مشتركة
والملاعة حتى يفتح البصر كثرها يقال عن الرجل امراته ولا عنت من زوجها في ان مولاه
اجنسان لهم امثا العبد ومنه فلما ذكر وامت الكافر فلقوله عليه السلام من اشر كرامة فليس محصن
في حتم ان يكون صادقا العار انما يلحقه اذا اجتمعت كلامه الصدق فيجزر ليطهر كذبه ويحصل
برائة ساحته عما تشبه به لانه لو لم يعزروا لاحتل المشنوم ان يكون موصوفا بهذه الصفات بلحقه العار
خلاف ما اذا لم يجرى لانه لا يلحقه الشرع للتيقن بكذبه فلا حاجة الى التعزير وقت ان المشنوم
من العار والباطوة يعزروا فصم التعزير التعظيم والالاب والمراد هنا التاديب والحد واصل
من الجزر الدرع في ان المقصود تقويمه اى المقصود تاديبه وذلك يحصل بصفة وثلاثين اولا
جلدات لكر يحصل تاديبها فلا ينقص من الثلاث بل يبلغ جدا في غير حد الرواية بالتخفيف والتسليم
خطا بقر

ان المعنى ان من بلغ في غير الحد الى الحد فهو من المحدين ونقل عن العلامة رضي الله عنه ان معناه هر كمر سيد محمد
حد وهذا المعنى لما يفهم اذا كان التخفيف لا نه لوقيل بالتشديد لصار المعنى من بلغ الحد الى غير الحد ولا
خفا في بطلانه ولو قد ثبت المفعول من الحد والاحتياط الصفة اي بلغ التجريد حدا ودر على الحد
قوله في غير حد وهذا القول تعالى ايقا الرسول بلغ ما انزل اليك من ربك ولا تبذر
تبليغه حدا فان يوسف نظر الى ادنى الحد في من جراد لكن نقص منه خمسة تغلدا العلي رضي الله عنه وسما
نظرا الى ادنى الحد في العبيد وسوط القذوف ذلك ان يعون فنقصا منه سوطا منى لتعاطم العناية
لان الزنا جرم في من حيان كلها بخلاف من الجرم منى لان عوقبه رد الشهادة فحصل التغلظ
من هذا الوجه فلا يغفل بحسب الوصف ومن حده من امام اي يابيه ليل لا تناقض منى لان ما من امام
ومن امام ناسه تعالى وكأنه امره الشارح به ونظر المأمور لا تنقد بشرط السلافة كالقتل والبراع
شهادة القاذف لا يقبل وان تاب من سبنا نصرنا ما يليه وهو منى واو ليك من الفاسقون
لان اصل ان كل كلام تام لا يوصل ما قبله الا اذا كان قاصرا بحمته كقوله ولا تغفلوا له وان كان
تاماً لكنه من حيث انه يصلح جزاء وجداً مفتقرا الى الشرط فجعل ملحقاً بالاول الا ترى ان جرحه يعلم
الشهادة ايلام كالضرب واما قوله فاو ليك من الفاسقون لمقطوع عنى ولا لانه اجتناب عن اقامته
غير مفوض اليه بخلاف الخمين الاولين في قيل انه اذا به باللسان فحوقه بغوات منفعة ليكون
جراؤه وفاقا ولا تاو قبلنا شهادة تنوهم كونه صادقا في قذفه ثم اعلم انه قدم حد الزنا لانه
شرح لصانته من نسايت الفرس فيه احياء النفوس وزول الزنا ما لا حكمه لعدم مرتبة ثم حد الجرم
صانته الحقول التي لها قوام النفوس ثم حد القذف لانه لصانته من عراض هذا دون منى وليس للمخبر
ثم حد السرقة لانه لصانته من موالد موالد وقاية النفس والعقول من عراض لها تبذلها
ولا تتعكس كما السرقة السرقة لغة
اخذ ما لا خير على وجه الخفية سمي به لان يسارق عين الحافظ وبطل غفلته لاختذه او سارق عثر
اعوانه على الحفظ وفي النص اشارة الى اشتراط العقل والبلوغ والنصاب للحرز اما العقل والبلوغ
فلان الله تعالى سمي القطع حرزا

160
ونكالا وهو يستدعي كون السرقة حناية ولجناية لا يتحقق ومنها وكذا السارق اسم مشتق السرقة وكان
ما خذ من شتقان علة للجكم والسرقة لا يتحقق الا بصفة المالكية والمملوكية والحرز فان اخذ المباح
سعى صطلا او احتطا لا سرقة وما ليس بحرز لا يكون اخذه سرقة لعدم مسارقة عين الحافظ ولما
كان كون المال محرزا اشراطا بالنقص شرابطا بالعقوبة مراعى وجودها بصفة الكمال لما في النقصان من
العدم ومن جراد انما يتم في المال الخطير من الخبير القليل تافه لا يقصد من نسان لجرازه عادة فصا وما يتم
به من جراد وهو كون المال خطيرا ثانيا بالنقص كونه مضروبا لشرط في طاهر الرواية رعاية بصفة الكمال
باب العقوبة حتى لو سرق عشرة تبرأ لاساوى عشرة مضروبة لاشد القطع فيه والمعتبر عشرة دراهم
من وزن سبعة فانه المعتبر غالبا للتدان ومنى او ما يبلغ قيمته عشرة دراهم شير الى ان غير
الدراهم تعتبر فاحتمل لو سرق دينار لاساوى عشرة دراهم لم يقطع لان النص ورد باسم الدراهم وغير
المنصوص مقام المنصوص عليه باعتدال القيمة منى من حرز من شبهة فيه لان ما تندرر بالشبهات
لا يستوفى مع الشبهات منى لان العشرة منى النصاب الى العشرة منى النص الموجب للقطع وتندرر
تحقق الموحدة حتى كل واحد منهم لان كل واحد من واحد بجنايته منى لان حادث قد اختلفت ادرك
ان النبي عليه السلام قال القطع في ربع دينار فصا عدا وبه اخذ الشافعي في حديثه عثمان رضي الله عنه
يقطع الخسران خمسة يعني البدل التي عليها خمسة اصابع لا يقطع الا خمسة دراهم وفي الحديث المعروف
لا مهر اقل من عشرة ولا قطع في اقل من عشرة فاخذنا بالاكبر احتياالا للحد لان من قل شبهة عدم
لجناية ومن دارية للحد فصا ولا يقطع في الخشب هذا تفرع لما اصل اوله والتمسك بحديث عائشة
رضي الله عنها انه نفى القطع في الشئ التافه وهو الخبير وما يوجد حبسه مباحا في من جرحه بغير غوب
فهو خبير نقل الرغبات فيه فيلحق بالتافه قدرا وهو ما دون النصاب اما الذهب والفضة اذا سرقنا
على الصورة التي وجد امبا جابان كانا مختلفين بالحجود والزر لا يقطع كذا اردى محمد رحمه الله منى
كالقواكه الى قوله والبطيخ نظا لما يتسارع اليه الفساد منى والقواكه على الشجرة عطف على
ما يتسارع وما يتسارع اليه الفساد تافه حسنا فان الناس يتساهلون فيه فيما بينهم فيلحق بالتافه قدرا

فلو ان اطلاقها وعدم عصمتها هذا دليل للاشربة المطرنة والطنبور وهذا ظاهر عندنا وعند غيره
 ان كان يجوز سح الطنبور وغيره من غير شربة لبقار المأينة والمقوم لكن تعتبر خلافات الشبهة
 فيكون منع من قراءة القرآن يعني ان لكل واحدنا ولا في اخذ المصحف للقراءة منه ولا يجوز
 المنع عن قراءة القرآن فيكون ما خذنا في اخذه للقراءة فتكفر في الشبهة فيكون وان كان عليه حلية
 اي ان كان المصحف مفضضا حتى بلغت قيمة الحلية نصائنا لان المقصود ما في المصحف ولا يحجب
 القطع باعتباره فصار كمن سرق ثوبا خلقا قد صرت في النوت ينادي اولم يعلم السارق لا يلزم القطع
 وكذا اذا سرق ائنة فيها خمر لا يلزم القطع وان كانت ثوبية نساوي نصا بالهذه فيكون
 الشطرح ولا يرد لانه تناول من احد هما الكسر نصيا عن المتكسر ولا فرق بين ان يكون النص للربيع عن
 نفسه او لا يعتبر فيكون في يد نفسه اي اكبير له يد على نفسه فذلك مانع من تقريره السارق على
 ومراده من العبد الصغير ان لا يعتبر عن نفسه ولا يتكلم ولا يعقل فيصير كالآلة فاما اذا كان ضمتا يعقل
 ويتكلم فهو البالغ سواء في اعتبار يده فيكون وان كانت كئت الحكة كالعلم ما خلاق النفس وما
 يضاهيه والدين كعلم الكلام الادفات والحساب كذا فانه اهل الديوان والحساب الذي اخص حساب
 لان ما فيها لا يقصد بالاختذ وكان المقصود الكواغد فان كان نصا لنا قطع فيه كذا في من يوضح وغيره
 لقصور عصمتها يعني بواسطة الخلال من اختلاف بين الحنفية وصاحبه في تقومها فيكون في
 طبل هذا اذا كان طبل لهُو فاما طبل الغزاة فقد اختلف المشايخ فيه الساج اجرح خشب العراق
 وقناة الرماح خشبها وانه لا يوجد مباح لا صلته دار السلام وانما يوجد في دار الحرب وذلك
 لا تكسر الشبهة من موال دار الحرب كلها على من باهجة وسان ان لونه مباح لا صلته دار السلام
 لو كانت الشبهة ان حنسه لما كان يوجد مباحا في دار السلام والجنسية لا تبدل بالاجاز وما لم يقطع
 بسرقة حنسه يصير كسر شبهة فيكون واذا اتخذ من الخشب او ان او البواب قالوا انها المصحف في غير المركب
 وانما المصحف اذا كان حنفا لا يشغل على الواحد حمل لانه لا يرغ في سرقة الثقل فيكون ولا يقطع على خاين ولا
 خائنة والشخص من مام بدر الدرس الله هو ان ناخذ ونخون ما في يده من الشيء المامون والخائنة للموت
 جريسة للجليل حارس من المواشي في
 البلب

١٨٦
 على اخبرني اي سرق كذا في الديوان وفي المغرب هو من قولهم للسارق طارس على طريق التكليس والتسكير ان
 القطع لما لم يحجب الجريسة لقصور في الحرز فلا زلا لا يحجب في الخاين وجرزه اتم قصورا اولى من تهافت
 ان ياخذ على وجه العلانية فهذا من طاهر بلدا وقرية ولا خلاف ان ياخذ من اليد بسرعة جهر او هذا
 لان فعل السرقة غير موجود هنا لانه يحاهد بفعله ولا يسارق غير صاحبه والتسكير بقوله سارق
 امواتنا كسارق احيانا ينام مشكرا فان كان التسكير لا يوجب العموم والجواب عنه انها توجب العموم
 اذا كان المحل قابلا له كقول علي رضي الله عنه ليكون دماؤهم كدمايينا واموالهم كاموالنا وهذا المحل
 قابله فقطع العموم ولا يثبت كون الناس سارقا لهذا الاثر فيجب القطع بالنقض والبيان في المأينة
 خلافا وفي الحرز خلافا آتيا الظاهر في المأينة فلا تعابرة من التمول ولا دخار لوقت الحاجة وهذا
 غير موجود في الكفر فانه مع الميت يوضع في القبر للبللا وآتيا الحرز فلان الكفر غير محدد بالمحافظة
 لان الميت لا حرز نفسه فاني حرز غيره والمكان حفرة في الصحراء فلا يكون حرزا الا ترى انه لا يحل
 حرز الثوب لغرض حنس الكفن ولا فهم يدفنون الميت في بلاد من الناس من دفن على قصد حرز
 فانه يخضع عن الناس من لوضع في ملكهم بنسب الخنون فاذا اختلفت المأينة والحرز لا يخفى السرقة
 فلا يحل القطع لان السرقة اخذ مال محرز مملوك وآتيا الجواب عن من ثرو كان الشبهة يقتضيه العموم اذا
 كان المحل قابلا له ولم يوجد لما ذكرنا من المعاني واطلاق اسم السارق عليه بطريق المحاذير دليل لانه
 ينفي عنه هذا الاسم وقبوله انتفاء بالنفي علامة كونه محازا فان قيل اليس ان القطع يجب
 على الطرار مع انتفاء اسم السارق عنه قلنا بل كسر في خفية في حر الطرار والنباش وجعل النظر فيه
 ليعلم ان اختفائه لمزية او نقصان فيظهر المراد ثم الناس يختص بقصور في فعله على ما ذكرنا
 والتعدي بمثله خاصة في الحدود باطل وآتيا الطرار فقد اختلفت بفضله في حنايته وجذب
 في فعله لما عرف وتعدية الحدود مثله في نهاية الصحة ولا فرق بين ان يكون القبر في يد متفعل او لا
 ومما الصحيح فيكون لانه فيه شرك لانه مال المسلمين ومعهم فانه اذا اجتاح ثمة لم يوجب
 بقدر حاجته الحرز قد يكون بالمكان المعد من جراز من متعة كاللورد والبيوت وقد يكون بالمخاطر

اولم يكن

كمن جلس في الطريق او في المسجد وعنده متاعه فهو محرزه والحزب بالحفاظ انما تعسر فم لا يكون محرزا
المكان لان الحزب بالمكان فوق الحزب بالحفاظ لان الحزب حقيقة ما منع وصول اليد الى المال وبصير
المال محصنا وذلك انما يحصن بالمكان ولا فرق بين ان يكون الحافظ مستيقظا او نائما والمتاع
عنده او تحت وفي بعض النسخ من حفظ او غير حفظ اي من موضع ذي حفظ وهو الموضع المعتمد
وفيه وصاحبه عنده راح الى قوله او غير حرز وهذا بيان للحزب بالحفاظ في حرز به
اي انه محرز بالحفاظ لا بالمسجد نه جاني لا حرز من موالفكوز هذا الفيا في سوار تحل الحرام
فانه لا يقطع اذا كان صاحبه عنده لانه نبي لا حرز فكان المكان حرزا فلا يعتبر حرزا بالحفاظ
ولما اذن للناس دخول اخبر الحزب بالمكان فلا يحسد القطع وحسب الضيف يخرج على هذا
الطريق لان الست لم يبق حرزا في حقه لكونه مازونا بالدخول فيه وفي وان القاد في الطريق
الى اخره فان قيل لو وجد القطع فانما يحسد باللقاء وهو غير موجب للقطع كما لو خرج ولم يأخذ
او بالاختار من السكة وهو لو وجد القطع ايضا بنفسه كما لو اخذه غيره قيل انه اخذ المال من الحرز وخرج
والمال به جكافتمت السرقة كما لو كان في يده حقيقة وهذا لا يذهب عليه بالاختار وما روي الى
الطريق لم يزل به حكم عدم اعتراضه بغيره على يده واداشت بقا يده حكما وقد يقرر ذلك بالاختار
الثاني وكان مستوجبا للقطع في واذا دخل الحرز جماعة صورة المسئلة ذكرها في المبسوط وان
دخل جماعة الدار فجمعوا المتاع وحملوه على رجل منهم فكان هو الذي خرج به وقد خرجوا معه او بعده
في قوله او خرجوا قبله ثم خرج في قودهم بازهم القطع استحسانا لانه زيادة جيله بين السراق ان
يباشر حمل المتاع ولحد منهم واصحابه يستعدون لدفع صاحب البيت في ان الدخول فيه كما كان
ان شرط للوط وسنه راعي وجوده باكل الخبائث لما في النقصان من شبهة العدم وهتك الحرز بشرط واكمل
هتك الحرز في البيوت ان يدخلها وهو ممكن فلا يحسد القطع بدونه بخلاف الصندوق والجيب لان المهر هناك
ادخال اليد دون الدخول **فصل** فقها وروى مصادرا المستحق قطع اليمنى من الرمح وقالت
للخارج من المنكب لان اليد اسم للجارية من روم حاص الى الاياط لكت انقول اليد ذات مقاطع
ثلاثه من راسه والمرافق
وهو باط

762
وكل مقطع منها احتمل ان يكون مرادا لكن بهام زال لسان الله عليه السلام فانه انما يقطع يد السارق
من الرمح ولان هذا القدر متيقن وفي العقوبات انما لو اخذ بالمتيقن الجسم الكلي لنقطع اليد قوله تعالى
او تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف يعني في السرقة الكبرى وهو قطع الطريق اذا اخذوا مال سلم او ذى
والماخوذ اذا قسم على جماعتهم اصاب كل واحد منهم عشرة ينقطع لكل واحد منهم يده اليمنى ورجله اليسرى
ووجهه من استدلاله في الصغرى اي قطع اليد والرجل مما استحق ان يوصف كونه من خلاف كما في
قاطع الطريق وتداستحق هنا صعب ان يكون كذلك ولان السرقة الكبرى عنده سرقته لم يخطب جنائنه
من حيث انه يحاهد فعله والسارق يخفي فعله وانه يقوت من على المارة ولهذا قطع اليد والرجل
مرة واحدة ثم يحد قطع اليد والرجل هناك من خلاف كذا هنا كذا قاله شيخنا رضي الله عنه اني عليه
استأصله ذكر في المبسوط قال النبي عليه السلام اذا سرق السارق فاقطعوه الى ان قال في الجامعة
نان عاذا فقتلوه وفي رواية مفسرا في المرة من ولي ذكر اليد اليمنى وفي الثانية ذكر الرجل اليسرى
وفي الثالثة اليد اليسرى وفي الرابعة الرجل اليمنى وفي الاسرار والمهارة ذكر القطع اربع
مرات ايضا وذكر في المنافع ثلاث مرات فحتمل انه وقع ذلك من التشايع ويحتمل انه انما اقتصر
عليه لما ان استدلاله بمقدور ما ذكر لانه لما شئت القطع في المرة الثالثة قطع في المرة الرابعة
لها ما وهذا الحديث طعن فيه الطحاوي رحمه الله فقال يتبعنا هذه من ثار فلم نجد شيئا منها
اصلا او محمول على السياسة ولان الصحابة رضي الله عنهم اختلفوا ولم يحجج احد بنسخ الباب فبين
انه لا ينسخ الباب لا يقال ان اليد اليسرى محل للقطع بطاير النص الا ان اليمنى حجت في استدلالها
وذا لا يبطل المحلية في اليسرى لانا نقول قيدا للقراءة المعروفة بقراءة من سجد رضي الله عنه في التقييد
ومن طلاق ورد في الحكم فلا يجوز ان يكون اليسرى مرادا بالنقص لان السارق اسم فاعل مقتضى مصدا
وانه اسم جنس قد تناول في اذكر السرقات عمر مرادة بالاجماع وما الفعل الواحد لا يقطع الا
بدراسة وقد تحينت اليمنى بالاجماع فخرجت اليسرى من ان يكون مرادة بالنقص منقطع البطر نفوت
اذا كانت اليد اليسرى مقطوعة ومنفعة المشي نفوت اذا كانت الرجل اليمنى مقطوعة لانه لا يقدر
على المشي متى قطعت
يده

ورجله من فاق حلات ما اذا كانت رجله اليسرى مثلاً حيث يقطع يده اليمنى لا حنثاً تمكن المشي
بعضاً وللأصل ان الحد شرع زاحراً لا متلفاً ولا لهذا لا يقام في الحرج الشديد والبرد الشديد ولا
في حاله المرض بقاء الشخص بقاء منافع فاذا فانت المنفعة فكانت الشخص حراً وشبهه من تلاف
فما تدرى بالشبهات كالحققة **فصل** ولا يقطع السارق الا بالحق المبرور منه ذكر المبرور منه
ليتناول كل من له يد حافظة سوى المالك كالمستعير والمستاجر والمضارب والمستضع وبذلك
حضر المبرور منه في من قرار والشهادة عنده دايم وعند القطع لان ظهور فعل السرقة لا يكون الا به
فلا بد من ان يكون المبرور ما هو كالمسير السارق فاذا قطع قبل حضوره كان هذا استيفاء للحد
الشبهة لجواز ان يرد اقراره فيبقى المالك ملوكاً من يده او كان قوله بالملك بعد شهادة الشهود وان
من السارق معناه اذا سلمت او نقصت قيمتها من النصاب فالمراد بنقصان الشعر نقصان العين لان
كل النصاب لما كان شرطاً مشطراً قيام عنده مضاً لان مضاً من القضاء فيتحقق شبهة كون العين
ناقصة في من تداً بخلاف النقصان في العين من ضمنون عليه اما بالقطع او باداء الضمان فكل
النصاب عيناً ودينياً اما بنقصان الشعر فغير مضمون فافترقا كذا في **فصل** يباح **فصل** ان لم يوط
لخصومة عند القطع فيه اشارة الى ان هذه العوارض انما اعترضت بعد القضاء قبل استيفاء **فصل**
لانه فانت عيتمته له الى العزة اعلم ان هذا التعليل مشتمل على ثلاث مقدمات فوات عصمة الجذوة
العصمة لله تعالى وكون القطع جوازاً لله تعالى وشروط المقدمة الثالثة شئت المقدمة الثانية وهي ضرورة
والشأن في المقدمة الثالثة فقوله القطع جوازاً لله تعالى على الخلو صريحاً في سواه حرراً والجزاء ما يجب لله تعالى
على مقابلة فعل العبد فلا يصح الا بجناية واقعة على حقه خالصاً ومن ضرورية تبطل العصمة اليه لا
لم يسقط ما للعبد من حرام لما اخلص الجزاء لله تعالى فاذا تبطلت العصمة الى الله تعالى التبع حق الجناية
القيمة له ولا للجزاء اسم لمبرور كامل ما خذ من حزي الى نفسه وجزءاً بالهجرة الى لفي في كماله مستدعي كمال
لجناية وذلك بسقوط عصمة العبد ليسبب المحارحاً العينة كالحجر اذ لو بقي حق العبد لكان حراماً لغيره
فيكون حاجاً في نفسه فلا يصلح تناوله سبباً لاصحاب العقوبة التي تدرى بالشبهات اذ اثبت هذا فيقول
بالرد الى المالك ان عاد حقيقة

تقدير

بقية شبهة سقوط العصمة نظر الى اتحاد المالك والعين فاما اذا اتحد العين بالعين بالغير انتفاء شبهة
الناشئة من اتحاد المحل فوحداً القطع ثانياً **فصل** وقال الشافعي رحمه الله سبحانه انه لا ضمان لغير
غير حتى يقتصر له كالغصب **فصل** وما ذكرنا من انتقال العصمة الى الشارع واذا انتقلت العصمة
لا يبقى المحل مقصراً في حق المقتطوع يده فلا يضمن اد سببه وجوب الضمان اخذ مال متعوم حقاً للعبد
عند من خذوه هذا لان اليد من دمي نصفه وصمان العبد وان شئت على المباشلة بالنظر ولا مساواة
منه وبين غيره دراهم فتقبل العصمة الى الشارع ليقع الجناية على حرام الله تعالى فيتحقق به المساواة اذ
لجناية يتغلط بحسب الجني عليه فان من انتقلت العصمة ان قلتم قبل السرقة ففيه سبع الحكم
على السهم وان قلتم بعد السرقة فهذا غير مفيد لان السهم صادر من محله معصوما للعبد وان قلتم مع
السرقة فهو باطل ايضا لان السرقة وقت الوجوب ليست بموجودة فكيف ينشأ الحكم وقت مله الوجود
فلما انتقلت العصمة قبل السرقة ضرورة استيفاء القطع ولهذا الضمان به اذا لم يستوف القطع
واذا ادعى السارق ان العين المبرورة ملكه معناه بعد ما شهد الشاهدان بالسرقة ويدل عليه **فصل**
سقوط القطع لان **فصل** لا يرد الدعوى بخلاف شبهة **فصل** شرط ان يكون الجماعة ذات منفعة
لان قطاع الطريق مجاد بين بالنظر والمجارية انما يكون عادة لهم من قوم منعه وشركه بشرط
ان يكون المأخوذ مالاً مسلم او دمي ليكون العصمة المؤبدية ثالثة فافهم اذا وطعوا الطريق على المستأجر
لا يقام عليهم الحد **فصل** من خلاف لا يقطع يده اليمنى ورجله اليسرى **فصل** فانه حرام الا
وحيب في مقابلة للجناية على حرام الله تعالى لان المسافر في المقارضة امان الله تعالى وحفظه وعند
الشافعي رحمه الله الواجب قصاص **فصل** تعالى انما حرار الذين يحاربون الله ورسوله **فصل**
المراد بحاربون اولياء الله فان احداً الا يحارب الله وقيل المراد بيان ان قاطع الطريق كان
يحارب الله لانه معرض عن امان الله تعالى واما الكلام في حصة المجارب فهو الخارج اذا كانت
له منفعة وكل من خرج من غير حصر بسلاح او خشد له منفعة ويأوي مجارب ومن فعل ذلك المضر فليس
بمجارب ثم هذا الحد مشروعاً على الترتيب عندنا وعند مالك على التخصيص مطامير حرفه وقلنا نحن
هذه ذكرت على سبيل المقابلة بالمجارية والمجارية

الناس تركه لكر هذا المقصود وهو دفع الشر عن نفسه والقتال في السبيل الله اذا حصل بان
جعلناه فرض كفاية واذا لم يحصل المقصود الا باقامة الكفيل كان التفسير عاما يصير فرض
عين يحصل المقصود قال الشيخ رحمه الله ما يدرى الله ان الله اذا وقع النفي من قبل اهل الذمة على
كل من يقدر على القتال ان يخرج الى الغزو اذ امكلا الذاد والراجل واذا سببت المرأة بالمشرك كان
على اهل المغرب ان يستنفذوها ما لم تدخلوها دار حرب فوجه عليه السلام امرت ان قتال الناس
الحديث قال الاستاذ رضي الله عنه من دار هذه الكلمة بصير لما ظاهرا في حقنا اذ لم يصدق بالقلب
قال عصموا مني ولم يقتل عصموا من الله وكان كافرا عند الله خالدا مخلدا في النار وتقبل منه هذه
الكلمة وان لم يقتر بمحمد صلى الله عليه وسلم لان معتقدهم لما كان الشرك فقبولهم هذه الكلمة دليل
انهم صدقوا بحديث الله وافر وابد والله اعلم **قوله** فان اعتصموا دعوتهم الى دار الجحيم هذا
في حق من يقبل منه الجزية من اهل الكتاب غيرهم ومن يقبل منهم كالمتردين في عبدة الاوثان العرب
فاثمة في دعائهم الى قبول الجزية لا يقبل منه الا الاسلام فبقا لو فم الى ان يسلموا والمتراد
بالبدل القبول من التزام وكذلك المتراد بالاعطاء المذكور في النص ما قطعتم من سنة اي شئ قطعتم
واللينة النحلة الكريمة فبادر الله فقطعها ما اذن الله وامره وذكر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حين امر
بقطع نخيلهم قالوا يا محمد قد كنت تمنى ان افسد فيهم رخصا ما بالقطع النخل وكان انفس المؤمنين من ذلك
شئ فزلت ولا نظارون موطنيا يغيط الكفار ولا يدرون من مكان من امكنه الكفار ولا ينالون
ثيلا ولا يردونهم شيئا يصل او اسر يقال انه اذا رزاه ونقصه وموعاه في كل ما يستويهم ولا يلحق
بهم ضررا كذا في الكشاف فقوله ولا نظارون موطنيا يغيط الكفار ولا ينالون يدل على ان جميع جانب
الحلف الكنت في الغيط بغير شوكتهم وتفريق جمعهم مشروع اعلم كلمة الله تعالى وحي من صيانة الاسير
لان هذا حق الحاجة وذلك حق خاص تحت الضرر الخاص له في الضرر العام لم يكف عن مبيهم
لو منعوا عن ذلك سخر عليهم قتال المشركين فالجصون فلما يخلعون ساري ومن غير عاجزين عن التبرين
بهم لكنهم يقصدون المشركين بالرحم لا فم لو قدروا على التفسير فعلا يلزمهم ذلك فاذا قدروا على التفسير
يلزمهم ذلك لان الطاعة
حسب الطاقة

وكثر

165
من غلبت اشي عشر الف المحدث اي هو عدد كثير واذا صاروا مغاوين وقت فليس له ان يفرق
الكلمة لا خلاف ان آيهم التسمية عدد قليل يسرون بالليل ويكتمون يكتمون بالنهار كذا في
المبسوط قال المحدث اني رحمه الله السرية مقدار اربعاء **قوله** لان طاعة الروح والمولى واجبة
وطاعتها جقتها وحق العبد مقدم على حق الرب الا ان يمتنع العبد لانه صار فرضا على حق المولى
والروح لا يظهر في حق فرضه عيان كافي للصلاة والقوم الغلول التفرقة من الغيبة والغدر نقض
العهد والنهي قتل النساء مغلول بعبدة ان كفرهن غير مفضل للحرب فتعدى الحكم الى الصبي الشيخ
الفاني الذي تخطت قوته ولا يرجى عوده البرقة شجرة تدادى بها كنت ام قرفة قيل كان
لها ثنون اننا وكانت شجرتهم على قتال المسلمين **قوله** فلا يجوز الادعاء للضربان
بقاتل فيقتل دفعا للشره وضرره وادع اي صالح **قوله** تبذ العهد نقض قيل لغوف بمعنى العلم قيل
بأنه على حقيقة لغوف فانبذ اليهم على سوار اي الوي اليهم الخبر بانك نقضت العهد ليكون انت وهم في العلم
بالنقض على سوار ولا يقايلهم قبله علام بالنقض لا خيانة فخرنا انه لا يحل قتالهم قبل النية وقيل
ان تعلموا بذلك ليعودوا الى ما كانوا عليه من التجسس كان ذلك للتحذير عن العدو قائلهم ولم يبد
اليهم اي لم يخبرهم بالنقض لانه لا يكون غورا اذا كانت البداية بالجناية باتفاقهم علف الدابة
اطعمها العلف واغلفها لفة والمفعول محذوف اي وجابهم والطعام كالحب والخبز وما يستعمل فيه
كالتمن والزيوت وسرط الجاح في رواية ولم يشرطها في رواية اخرى والى الثاني مال شمس لانه السرى
مع الله لان السنة وردت مطلقة قال النبي صلى الله عليه وسلم كلوها واغلفوها ولا تحملوها خلافا للسلاح
لان لا يجوز اخذها الا بحاجة فقوله ويقايلوا بما يجدونه من السلاح تاويله اذا احتاج اليه بان سقط
سيفه او لم يكن له سلاح نمو الشئ اخذه مالا وقنية **قوله** لتعلق حي الغافلين به وحي الغافلين
قد ثبت فيها وان لم تنالك بالاجرا فلا يجوز لبعضهم ان يختص شئ منها قبل القسمة وهذا لان
السع مرتب على الملك ولا ملك قبل الاجراء وانما هو اباحة فصار كالمباح له الطعام فانه لا يجوز له
التمول ومن اسلم جفناه في دار الحرب لانه لوها جارا الى دار السلام واسلم لا يصير له واولاده
دار الحرب محروا باسلامه

لتباين الدارين حقيقة وحكما وتباين الدارين من حيث التبعية فمنه واولاده يعني اولاد الصغار لا
 صاروا مسلمين بل سلكوا منهم تبعاً لاجل الكفار فمنه لا فهم اخضعوا من المال فيهم لاجل هذه
 تحت نفقتهم مع من خلت في الدين ولا يشارك الولد احد في نفقتهم وقد ثبت بالحدوث ان اسلام
 سب لا حراز ماله باعتبار ان ماله مختص فلا يثبت احراز نفسه واولاده الصغار اولى المراد
 قوله وكذلك اولاده الصغار ايضا وانما اعاد لستد عليه قوله في هذه حكما اعلم انه اذا
 كان وديعة عند مسلم او ذم لا يصير قنياً واذ كان وديعة عند حرى يصير قنياً والفرق ان بد المسلم
 والذم بد صحيحة على هذا المال فيكون مانعة لحرز المسلمين اياها واذا لم يصرفه كانت بد المودع
 فيها كبد المودع فيصرف هذا المجرز لها من هذا الوجه واما يد الحرى ليست بيده صحيحة الا ترى انها
 لا تكون دافعة لماله واذا لم يكن يده معتبره كان هذا المال والذم لا يودعه احد اسواء فصلا
 وان ظهرنا على الدارين على دار الحرب يقال ظهر عليه اذا غلبه الغلبة اسم للمال المصاب بالقتال على وجه
 يكون فيه اعلا كلمة الله تعالى والتمنى اسم للمصاب من موالم بعد ما يصير الدار دار اسلام بغير قتال
 وحكمه وان تخلف سايره للغنائم في حكم الثاني ان يكون لكافة المسلمين لا تخلف كل حراج والجزية
 كذا في المبسوط فمنه لان الدار دار الحرب وهذه بقعة من بقاعها فيكون قنياً كساير البقاع
 وزوجه في لا تخلف لا تصير مسلمة ناسلام زوجها فيكون قنياً ويده عليها يد حكمية بسبب النكاح ومثله
 لا يمنع من غننام كالبعد على البقار لان دار الحرب ليست بدار احكام وكذا حملها لانه حر وهافير
 برزها واولاده الكبار في غنم كفار جريون ولا يدله عليهم فلا يمكن التبعية ولا يجهز اليهم وسوان
 بذهب التاجر اليهم بالسلاح لبيعها منهم خصص بما عي بيانا انه مهم ولا يقادون بالاسرى
 اي لا يجوز المغادرة بالنفس لا بالمال عنده وعند ما يجوز بالاولاد من الثاني والمغادرة فداء النفس
 بالنفس او بالمال يقال فداء من سرى اذا استنقذه منه بما لا يجوز المن عليهم اي على من سارى وهو
 ان يطلقهم مجانا كذا في التيسير وقال الشيخ من مام بد الدين رحمه الله ما وان تركهم من غير ضرر حراج
 ولا جزية عليهم وعدم جواز المن متفق عليه وكان من جهة ان نذكره بعد اقامة الدلالة على جواز المغادرة
 عند ما نذكره في الهداية للاحتجاج
 الى عادة قوله والفداء

والفداء يجوز لا قامة الدليل عليه لكنه ذكره هنا استدراكا لوهم متوهم انه يجوز المن عند ما كما يجوز
 رحمه الله من مران قوله تعالى فاما مننا بعد واما فداء فاما ثمنون متا واما فداء فداء والمعنى
 التيسير بعد من ان تمتوا عليهم فيطلقوهم ويترى ان يفادوهم وحكم اسارى المشركين اما القتل او
 اما الاسترقاق عند ان خيفه رحمه الله ويقول في ذكر المن في الفداء المذكور من من انه نزل في من
 بذكر من نزل في الكشاف فان قيل هذا النص محال وان يكون منسوخا او لم يكن فان كان منسوخا ينبغي
 ان لا يجوز من مران كما لا يذهب الى خيفه رحمه الله وان يكن لم يكن منسوخا ينبغي ان لا يجوز من مران كما هو
 مذهب الشافعي رحمه الله قل انه غير منسوخ وتاويل المن المذكور في النص انه في اهل الكتاب فيمن
 عليهم بعد اسره على ان يصيروا الكفرة للمسلمين كما فعل رسول الله عليه السلام ناهل خيرة او ذمة كما فعل
 عمر رضي الله عنه ناهل الشواد كذا في شرح التاويلات وذكر في المبسوط روى عن محمد رحمه الله ان ذلك
 في عبدة من وثان من العرب لا لا يجوز اشترقا فيهم فلم يكن في المن والمغادرة ابطال احق المسلمين
 انه ابطال حق الغنائم لان الملك ثبت لهم بنفس من صابة عند الشافعي رحمه الله وعندنا الجواز كذا لا احرار
 وقد حصل من جواز بفتح البلدة واجراء احكام من سلام فيها فلا يجوز ابطال احقهم الجنوة الذلة
 والظنوع وفخت مكة جنوة اي فسرا وقهرا تركهم لحرارا ذمة اي ذمة من على اهل
 مكة فاطلعهم روي ان رسول الله عليه السلام جاء الى باب الكعبة وفيها دوساء فوسى فاحذر بعضا دني
 الباب وقال ساذ يترون اتى ضائع بكم فقالوا لا يا رسول الله كرمي وابن اخي كرمي ملكك فاسح فقال لي
 اتول لكم كما قال النبي يوسف لاختوته لا تشرى عليكم اليوم الاية فقال انتم الطلقاء لكم اموالكم المواتر
 جمع الماشية ومنه بدو البقر والغنم فمنه ذبحها ولحقها لان ذبح الحيوان يجوز لغرض صحيح
 ولا غرض صحيح من كسر شوكة من عداؤه ويحرق بالنار ليشق طعم متفحة عن الكفار ومنه والقسم من
 لان ما يجمع لا حذرا بعضه كان له وبعضه كان لصاحبه فهو ما حذره عوضا عما بقي من حقه في نصيب
 صاحبه فكان مبالا من هذا الوجه ولهذا ثبت في القصة خيار الرزية وخيار الشوط كذا ذكره في كتاب القصة
 والخراب من الحديث ان النبي عليه السلام قسم عنايم بدر بعد ما قدم المدينة فتعاضت روايتان فجعله

من سباح
 نكاحه كفره

ونفى التمسك بقوله سالما وهذا انما على الملك عنده شئ سفرى خذ وعندنا بالاحراز لان البدن
وتام القربى بالاحراز لان قبل الاحراز هم قاعدون من جهة مقهورون من جهة وثبات من وجهه دون
يكون ضحيقا فيحتاج الى الموكد وهو جراز واذا كان كذلك فاذا اشار الملاك للجيش من جراز الذي
يتم السبب به فيشاركونهم في تحقيق كما اذ الجبهة في حالة القتال **فصل** فقد وجدت المشاركة
في السبب اى في الذي يتم به السبب وهو جراز وفي بعض النسخ وقد وجدت المشاركة في السبب
شخصا رضى الله عنه المدا من السد محاوره الدرب على قصد المجاورة وقد تحققت المشاركة في هذا
السبب والشركة ثبت ايضا فانها تؤكد الحق وهو جراز فشاركوهم **فصل** قوله صلى الله عليه
وسلم المسلمون متكافؤون كما وهم اى يتساوى في القصاص والديات لا فضل الشريف على ذليل
ويسعى بذمتهم ادناهم اى اذا اعطى احدى رجل منهم امانا فليس للمباقر بقبضه واخذنى المسلمين العبد
وذكر في السير الكبير الميراث بالدمه العند موقفا كما زاعموا واذكر من عقد الدمه من مان
من باب الولاية لانه تنفيذ القول على الغير او ابى لولاية الكافر على مسلم قال الله تعالى ومن
يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا **الاسير** والتاجر متهورا ان تحب ايدى لهم فلا تخافوهم ولا مان
مختص بحمل الخوف اذ هو ضد الخوف فلا يجوز منها ولا فها لما كانا مقهورين في ايدى فالتاجر انما اجب
اجبرا على من مان من جهة **فصل** امان واجد من المسلمين هذا مروي عن عمر رضى الله عنه فقد روى
ان عبد الله بن عمر رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الله يحب العبد
امانه وقال هذا القول كذا في المبسوط **فصل** انه محجور عن القتال الاخره اعلم ان ما كان نفعيا
محضا يحكم بحسنه من العبد بدون من اذن وما يتردد بين النفع والضرر يتوقف على اذنه كالبيع والشرا
ومن مان يتردد بين المنفعة والمضرة لانه قتال معن اذ كان فيه مصلحة ونفع ابطال هو المسلم **فصل** مستغنا
ومن ستر قاق فلا يمكنه من هذا الوجه وهذا لان الضرر الذي يترتب في حق المولى خاصة كالبيع
والشرا لا يملكه العبد بنفسه في حق الضرر به وبالمسلمين اولى **فصل** فلا ينفذ على المولى اى لما
لم ينفذ على المولى الجحود لا ينفذ على غيره لان من مان لا يجزى لان سببه وهو ان لا يجزى اذ
به بصير اهل لولاية من مان والمدرك

بمحور على الماخوذ في القتال فانما يصح امانه لانه خرج بالاذن عن اقسام الولاية من قبل اصدار
شركا في الغنمة ولزجه ثم سعدى حكمه الى الغير قول العبد في مثله صحيح كافي شهادة على اهل
امضان **فصل** الترك جمع تركى والروم جمع رومى والمراد منه كفار الترك ونصارى الروم
لان اموال اهل الحرب وروايتهم مباحة لان العينة بالاسلام ودار الاسلام ولا سبيل حتى ورد
على مال مباح منعقد سببا للملك كالصيد **فصل** من ذكر اشارة الى ذلك المال الذي اخذه الترك
من اهل الروم لما افهم ملكوه فصار كسائر املاكهم قوله لان فعلهم حرام الى اخره الملك حكمه شرع
فيستدعى سببا مشروعا والعدوان المحض لا يكون مشروعا فلا ينتهض سببا للملك كاستيلاء المسلم
على مال المسلم ولنا قوله تعالى للفقراء المهاجرين ان يلقواكم بكن الكفار احوالهم بالاستيلاء ولما ساءهم
نقرا ولما قال على رضى الله عنه لرسول الله عليه السلام يوم فتح مكة الا تترك دارك يا رسول الله قال اهل
ترك لتأعقيل من طردى و قد كان له دار بمكة ورثها من جدته رضى الله عنها فاستولى عليها بعقيل
بعد هجرته وكان كافرا في ذلك الوقت والدار كانت صلحة للنزول دليل قول على رضى الله عنه الا تترك
رباعك والطاهر انه كان عالما بفعل اخيه ولان لا سبيل سبب ملكه المسلم مال الكافر فملكه
الكافر مال المسلم والفعل انما يكون عدوانا اذا لاقى محلا معصوما والعينة ثابتة في حقنا دون
اهل الحرب لا نقطاع ولا يتنا عنهم وليس كان الفعل محظورا فهو محظور لغيره ومثله يصلح سببا
لكرامة تقوى الملك وسوا الثواب **فصل** فلو ظنك بالملك العاجل والفرق ما بين قبل القسمة وما بعد
ان في من خذ بعد القسمة ضررا بالماخوذ منه ماله ملك الخالص فناخذ به بالقيمة لعقد النكاح
لغايبه في الشركة قبل القسمة عامة فيقتل الضرر في اخذ بخير فيه وهذا اذا كان الماخوذ شيئا لا مثل
له قامت الدراهم والدرنانيران وحدها بعد القسمة فلا سبيل عليه لانه لا ينفذ على **فصل** ان الشرا
سبب الملك كقوع القسمة اى الحديث ورد في القسمة فقد روى المشركين اخذ ولان ما لمسلم في دارهم
بدراهم ثم وقعت في الغنية فحاصم فيها الملك القديم ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم ان وجدتم اهل القسمة الحديث
لكنها سبب للملك والشرا سبب للملك ايضا فيثبت الحكم فيه **فصل** لانه قوله لانه هو لا يملكون
سبب من سبب كالباع والشرا فلا يملكون

ولولم الملك

بالملك لا بد للملك في حيل مباح لا في حيل معصوم **فصل** في ارقاء الشرع اسقط عنهم
 وضرب الرق عليهم وجعلهم عرضة للملك وابتدأ الحدا على حنايتهم لا نعم لما انكروا وخبرية
 الله تعالى بان جعلهم عبيد عبيده **فصل** ظهر به على نفسه العبد صار في بد نفسه ومي مدحمة
 فكوند انفة لا حراز المشركين اياه كيد المكاتب وهذا لان يد المولى التي عنه بالايان حقيقة وحكا
 بدخوله حد الا ياتي فيه المسلمون واهل الحرب وهذا معن قوله قبل ان يصل الى حد الحرب فصار في بد
 نفسه لزوالم المانع بخلاف المشرك لا نه في بد مولاة حكما لقيام يد اهل الدار منع ظهور يد العبد ولهذا
 لو وهب من امة الصغير فابضاله والمشرع الذي رد في دار السلام ولم يلحق بد الحرب **فصل**
 في الجولة بالفتح ما يحجر عليه من فرس او بعير او بغل او حمار ولا يجوز بيع الغنائم
 اي لا يجوز للغائبين شيئا لان الامام ولاية البيع كذا ذكره في المبسوط **فصل** لا يملك الا
 بالاجراز ذكر في الهداية الملك انما يتم بالاجراز ويقسمه الامام في دار الحرب وبيعه المغانم فيها وذكر
 في المبسوط وشرح اني نصحه الله الحق ثبت نفسه خذ وتاك بالاجراز وملك بالقسمه وهذا اللفظ
 يشي على ان الملك غير ثابت قبل القسمه ووجه التوفيق من الروايات ان يقول الملك ثبت بالاجراز
 لكنه انما تاكل بالقسمه والدليل عليه ما ذكر في المبسوط اذا اعتزل رجل من الخندق جارية من الغنيمة في القيا
 سفة عتقه لان جفهم تاكل بالاجراز الا ترى انه بالقسمه تبين ملك كل واحد منهم والقسمه لتقسيم الملك
 لا سدا الملك فثبت مع ان الملك كان ثامنا من قبل وانه اعتزل جارية مشتركة بينه وبين غيره التفتيل
 عند الفقهاء ما تعرض به الامام بعض الغائبين فيقول من قتلت قبيلة فله سلبه والقاء في فيقول للتفسير
 ثم ذكر هنا بلفظ لا بأس في ذكر في المبسوط بلفظ سيجب ان سمي ما يؤهل القتل قبيلة كقوله تعالى
 اني اذ اني اعصر خمرا وسمى ما لا يقتول من الثياب والسلاح سلبا لا نه يقتل غاليا واول الله
فصل بعد الخمس اي بعد ما دفع للخصم قوله لتعلق حق الغائبين به متجمل بقوله بدار السلام
 والمراد بتعلق حق متاك لا ان قبل من جراز التعلق قايم والتجوزات قوله الا من الخمس ذكر في السير
 السير الكبير وماروي انه صلى الله عليه وسلم نقل بعد جراز فهو محمول على انه اعطى لكل من الخمس بعض
 المحتاجين عشارا انه من المساكين

جازا مسم

صار

او اعطى كل من اكرم نفسه من الخمس والقائد وغيره سواء لتاكيد قوله فهو من حمله الغنيمة والله تعالى اعلم
 انما غنيمتهم من شيء من ثمة واستدلوا به ان الخمس بالانصرغ الغنائم والسلب من الغنيمة لان الغنيمة ملك
 مضاف باسرف الجهات فتشغى ان يحب الخمس بطايرة وغند الشافعي رحمه الله لا تحب وما نقل
 من قوله من قبل قبيلة فله سلبه كان على سبيل التفتيل منه لا على وجه نصب الشرع **فصل** ومركبة
 معطوف على ما يكون مرفوعا اذ لو كان مجزوا للزم ان يكون المركب على المقتول وهو مقتول عن العلة
 رضي الله عنه رواية وتعليل روى ابن عمر رضي الله عنه ان النبي علم اللام اسمهم للفارس ثلثه اسمهم
 وروى عنه انه صلى الله عليه وسلم قسم للفارس سمين ماله وسهما لفرسه فتعارضت روايتاه
 فتراجعت رواية ابن عباس رضي الله عنهما على انه صحته انه اعطاه سهما على وجه التفتيل **فصل** ولنا
 انه لا يقايد الا على فرس او احد اي لا يستحقان بواسطة القتل والقتال انما يكون بفرس او احد
 هذا انظر على مران المدة لا تستحق النفقة الا لخادم واحد عندها وعند الخادمين البرذون
 فرس العجم عتاق الخيل كرايمها وقيل العرب والعتاق الفرس العربي **فصل** لا نه من الخيل
 اي اسم الخيل ينطلق على الكروا استحقاق السهم بالخيل لمعنى ادهاب العدو قال الله تعالى ومن باط
 الخيل يرهبون به عدو الله وعدوكم وادهاب يحصل بالبرذون كما يحصل بالفرس العربي وهذا
 لان بطل واحد منها منفعته معتبرة في العربي في الطلب الحرب اقوى والبرذون اضعف عطا
 عند اللقاء والارهاب لا يحصل بالارجلة والبعلة لا نه يقايد عليها فلا يسهم لها الانفاق
 هلاك في الغرض المطلوب له ومنه النفقة وانما خص بلفظ نفق لا نه هلك في الغرض المطلوب له
 وهو الجهاد الوقعة الحرب السد عند الشافعي رحمه الله شهود الوقعة لان اعتبار بحقيقة القتال
 لكن الوقوف عليه متعذر او متعسر فاقيم شهود الوقعة مقامه لا نه اقرت الى القتال لان
 السد هو المجاوزة لان الوقوف على شهود الوقعة متعسر ايضا فاقيم المجاوزة التي لها بجمع الخوف
 مقامها وهذا لان الامام انما يكتسب اسم الفريان والرجال عند مجاوزة الدرب يشق عليه تفقد
 اجزاهم بعد ذلك وكذا ادهاب العدو يحصل عند المجاوزة لا نه ينتشر الخبر واداهم انه دخل كذا اذا ارشأ
 فيعتبر حال الشخص عند المجاوزة وارشأ

اذ ارجلا **ف** ويدخل فقرا ذوى القرى فهم اى يتام ذوى القرى يدخلون سهم اليتام ومساكين ذوى
 القرى يدخلون سهم المساكين استاء السبيل من ذوى القرى كذلك وسد **ف** استحقاق هذه
 من صنف الثلاثة **ف** للاحتياج غير ان سببه مختلف في نفسه من اليتيم والمسكين وكونه ابن السبيل حتى لو
 اقصر على صنف واحد كوز عندنا كذا قاله الشيخ **ف** ما ممد الدين معه الله **ف** تركا باشه
 عندنا ذكر اسم الله تعالى ليس للاستحقاق لان الدنيا بما فيها لله تعالى ولكن للتبرك والشفقة هذا
 المال كاضافة الباقى والمساكين عندنا اى العالم سهم الله تعالى بصرفه لعمارة الكعبة ان كانت القصة
 بالقرى منها او الى عمارة الجامع في كل بلدة هي بالقرب من موضع القصة وكانت القصة عندنا على اسمهم
ف وسهم النبي عليه السلام سقط بموته وعند الشافعي رحمه الله ما بقاء ويصرف الى خليفته بعد
 الصبيح شئ نفيس كان يصطفيه لنفسه من فرس او جارية كما روى انه عليه السلام اصطفى في الفقراء من غنائه
 واصطفى صفية من غنايم خيبر **ف** ذلك قد سقط بوفاته بالاجماع **ف** وسهم ذوى القرى لا يخرج هذه
 الاى ذكره اختار الكرخي فانه يقول انما سقط بموته هذا السهم في حق غنائه منهم دون الفقراء والطحاوي
 كان يقول سقط في حق من غنيا والفقراء منهم جميعا **ف** واما روى ابن عمر رضي الله عنه اعطى الفقراء سهم
 وتقدمون على سائر الفقراء ترجيحاً للقرابة ومعنى الحديث ان اصل النسب هو عند مناف كان له اربع بنين
 هاشم والمطلب ونوفل وعبد شمس رسول الله عليه السلام كان من اولاد هاشم من عبد مناف وجبير بن
 مطعم كان من بنى نوفل فانه جبير بن مطعم من عدى بن حويص بن نوفل بن عبد مناف وعثمان كان من
 عبد شمس فانه عثمان بن عفان بن ابي العباس بن امية بن عبد شمس بن عبد مناف وكانت بنو هاشم اولاد
 جدته وبنو المطلب بنو نوفل وبنو عبد شمس اولاد ابي جدته وولد جدته نسان اقرب اليه من ولد لغيره
 لهذا معنى قولها لا تنكر فضل هاشم فاما نحن اى بنو نوفل وبنو عبد شمس بنو المطلب القرابة سواء فاشكر
 ذلك عليها فقال رسول الله عليه السلام فازال اشكالا لبيان علمه **ف** استحقاق انما النصرة دون القرابة ولم
 يرد به نصرة القتال فقد كان هو داني عثمان وخيبر واما انما نصرة من جئنا اليه للموانسة في حالنا
 هجرة الناس على ما روى ان الله تعالى لما بعث رسول الله عليه السلام من هاشم وراى قريش انما الخير فيهم
 حسدوهم وتعاقدوا فيها بينهم

ان لا تجالسوا بني هاشم ولا تكلموهم حتى يدفعوا اليهم رسول الله عليه السلام فدخل بنو نوفل وبنو عبد شمس
 في عهد قريش فدخل بنو المطلب في عهد بني هاشم حتى دخلوا معهم الشجب وكانوا اربعة ثلاث سنين مع رسول
 الله عليه السلام حتى اكلوا العليهم من الخبز القصة واذا ثبت ان **ف** استحقاق تلك النصرة المخصوصة
 ولا يبقى تلك النصرة بعد وفاته رسول الله عليه السلام فلا يبقى **ف** استحقاق **ف** للانتساب بعد موته بقر
 من عدم الحكم لعدم **ف** لعدم علمه **ف** لان **ف** استحقاق كان ثابتا بعلته ذات وضمين القرابة والنصرة
 وانعدام احد الوصفين من النصرة بعد وفاته عليه السلام فلا يبقى **ف** استحقاق وقال الشافعي رحمه الله
 خمس الخمس لستوى فيه غنيهم وفقيرهم لان **ف** استحقاق لهم باسم القرابة وليس فيها ما يبنى عن الفقر لكانا
 نقول القرابة حقة والنصرة طاعة فتعلق **ف** استحقاق به اولى **ف** معير من يجوز بلفظ التشية
 والجمع والجمع اظهر بدليل قوله فاخذوا وما اخذوه **ف** فمما اخذوه بقوة **ف** ما ممد يعني انهم ما اخذوه
 غلبة وقهرا **ف** الغنم انما شرعت الغنايم وفي قوله بنسب اخذ من ما ممد اشارة الى انه تخمس اخذ اكان ياذن
 المنفعة القوة **ف** وان لم يكن لهم من ما ممد لان دخولهم لا يخفى على الامام عاده لان عليه ان يخرجه
 اذ لو دخلهم كان فيه وفاء للمسلمين فاذا كان عليه نصرتهم كانوا بمنزلة الداخلين ياذن المسلمون
 عند شروطهم وقد شرط بالاستئمان ان لا تعرض لهم فالتعرض بعد ذلك يكون غدا والغد جرم فان
 عذرهم اى هذا التاجر ملكه ملكا محظورا لوجوده من سبيلا على ما اوضح لكن هذا الاستيلاء
 منقطع للغد فتوحت الملك لصفة الغنم كالبيع الفاسد **ف** لانه ترك سنة في دار السلام
 بالجزية **ف** لان الحق لا يمكن من اقامة داية في دارنا الا باسئافان او جزية لانه يصير
 عناهم وعونا علينا متعلق المضرة بالمسلمين فكأن من قامة البسيرة لان منعتها قطع المسيرة وسد
 باب التجارة ففصلنا عنها سنة لا نفاد من تحتها الجزية فكون الاقامة لمصلحة الجزية **ف**
 الجزية خلف من سلام **ف** ترى انهم يدعون الى سلام فان امنعوا يدعون الى اداء الجزية ولا
 لو اسلم تسقط عنه الجزية ولا يوظف عليهم استدرا لو كان سلاما وهذا آية الخليفة فلا يمكن نقضها
 كما لا يمكن من نقض من سلام بالردة الا ترى انه اذا اراد تجنب وعرض عليه سلام ليسلم فهو
 بتجصيله

ارشيد الوادى
 لا يخرجه اختاره
 ارشيد الوادى

عند انعدامه فاني يمكن من نقضه حال وجوده **ف** على خطاي على تردد واضطراب فان اسره اظهر
على الدار فقتل سقطت ديونه وصارت الوديعة فينا وان مات او عابا جثا فالوديعة له اولوية
ف فان اسره تفسير هذا التردد والخطر لكن من جهة ان تعرض للمخاطر كما ذكر في الهداية وكأنه ترك ذلك
لظهوره وذكر في المغرب للخطر من شراف على الهلاك ان هذا المال يعرض ان يصير هذا الكافي حق
صاحبه بالاسر وغيره وكان للمصنف رضي الله عنه ما للمالك احدث اقتصر على قوله فان اسره او قبل
ف لبقاء الممسلم والذي اى ان يدما صحيحة معتبرة دافعة لاغتنام المسلمين من غير اللوا
فكذلك هذه الوديعة ووجه استدلاله انما هو ان عصاة المالك لا تسقط عصاة
النفس فصارا معصومين عصاة واحدة فقال ان يد الممسلم والذي باقية على هذا المال ويدها
محمية لكن هذا العصاة على شرف الزوال لان سبب زوال العصاة ثابت بالعود الى دار الحرب لكنه
نقرر ما لم يوسر فلذلك قال انه ذلك على خطر فحتم ان يكون بالحياء غير المجبة والظلم المجبة اى ما
في ارض اسلام من ماله ممنوع من التعرض له ولا هو الظاهر **ف** لا يسي له ولم يبق هو يعني انا
انما بقينا هذه موال معصومة لاجله لاجتهال عوده ولم يتوخ كره يقتله فيصير حاجبا لنفسه
ف والدفع الذمة حتى لم يمس مخترعا اى لا يمس الذمة حتى وقد كان محترما لثبوت الدارين
عليه بواسطة المطالبة وقد سقطت ويكمن عليه الدين اسبق من رد العامة فتعصر مع فسق
به يجاب **س** سراع وما اوجف عليه المشايخون اى اعملوا خيلهم في تحصيله قالوا هذا مثل
ما راضى الى اهلها عنها والخزنة **ل** انه اخذ بقوة المسلمين فصرف الى مصالحهم لكن لا يرضى
ما اخذ بالقتال **ف** **و** وضع الخراج من شرطه ان يقر اهلها على الكفر ويشركوا العرب
لا يقبل منهم الا الاسلام او السنن لقوله عليه السلام لا يجمع دينان في جزيرة العرب فلم يحرز
وضع الخراج في اراضيهم فكون عشرة في شرح القدوري ارض العرب كلها عشرة وهي ارض
وتعامه واليمن وحكة والطائف والبصرة يعني البادية الغدبية قرية من قرى كوفة والقادسية
موضع من الكوفة خمسة عشر ميلا والخبر بفتح الجاء والجيم مدليل حاذكه في بعض الروايات
لا اقصى صخر باليمن مائة

موضع واحد لكنه ذكرها توضيحا للتعدد ومهارة بفتح الميم وسكون الحاء اسم رجل هو ابو القبيلة
وسمى الموضع به يترين موضع الدقنا بالمد موضع ببلاد تميم مشاير الشام قرى الشام
سمى سواد العراق به لخضرة اشجاره وزروعه وهو الذي فتح على عهد عمر رضي الله عنه وهو اهل من
العراق خمسة وثلاثين فرسخا عقيمة جاوان لغرس سواد العراق ارضا نسب الى ابيها حلوان بن
البلث سكون اللام قرية موقوفة على العلوية وهو اول العدنان شرقي دجلة عبادان حصن
صغير على شط البصرة في المنار لفسق راد عبادان قرية هذه الجبل من المغرب غير **ف** لان التوظيف
على المسلم العشرة الحاجة ههنا الى استدراك التوظيف على المسلم والعشرة اليقونة لما فيه من معنى العبادة
والى هذا اشار بقوله تصرف مصارف الصدقات وانه ارفق **ل** انه اخذ من الخراج **ل** انه يتعلق بحقيقة
الربيع والخراج سعلن المتكلم منه **ف** من الخراج الذي يجمع الى الجزية وهذا البيان ان الخراج
فيه معنى الحقينة اذ يصرف الى مصارف الحرية له وحيث عقوبة على الكفر وهذا لان سببه من شغل
بالزراعة وما سدد الذل في الشريعة بالحدث **ف** معتبرة بحجتها اى بقرها لان جزا الشيء يعطى
له حكمه كقنا الدار يعطى له حكم الدار حتى يحوز لصاحبه **س** تنقاع به ولا يجوز اجنا ما قرب من العابر
لهذا ومن سعى القعدة **س** ولي فان كان الى القيام اقرب يعطى له حكم القيام حتى لا يعود وان كان
الى القعود اقرب يعطى له حكمه وكان القياس ان يكون البصرة خراجية لانها من حيز ارض الخراج
لكن القياس ترك باجماع الصحابة رضي الله عنهم فانهم وظفوا اهلها العشرة **س** **س** عند محمد رضي الله
ان المونة فيها غير مخصوص عليه يدور مع الماء **ل** انه سدد الماء وسدد الخراج من ارض النامية فيعتبر
في ذلك الماء فخر الملك على طريق الكوفة من بغداد اذ يزدجر دجلة من ملوك الفهم الخراج ما يخرج الى
س نام من كوة ارض الجرب سنوز ذراعا بذرعان الملك وذراعان الملك سبع قبضات او تسع
مشتات وكلامها واجد اراد بالملك النوشروان فان رسول الله عليه السلام مائة ملكا فقال ولدت
في زمن الملك العادل ومراده ما قال سبع قبضات مع كل قبضة ايهام موضوع وتسع مشتاة ان لا يكون
سها العام كذا فتره ثمن **س** **س** الجوازي رحمه الله وقيل جرب كل بلد ما تعارفه حرما على السواد

ان سواد العرق القفصية العائمة ثمانية ارباط و هو مثل الصاع الجاجي ولا القاضي من عام طهر الدر
رحم الله الفقير الخطيئة او الشعيرو في شرح الطحاوي فقير مما يزرع فيها في حرم ودرهم عطف
على فقير من وزن سبعة الرطبة ما فتحه الاسفست الرطب النخيل المتصل الذي اتصل بعضها
ببعض على وجه يكون كل من رضى مشغولة بها وانما كان على هذا التفصيل باجماع الصحابة رضي الله عنهم
وان المون متفاوتة فالمازاد اكثرها مونة والكرم اخفها مونة والوطاء منها والوظيفة متفاوت
بتفاوتها الا ترى ان الوصل فيما سقته السائر العشر ونصف العشر فما سقى بغرب او دالية وما سقى في ذلك
كالزعفران بقدر الطاقة ونهاية الطاقة ان تبلغ الوصل نصف الحارج لان النصف غير نصيب
فان لم تطق ما وضع لعلها هذا في جميع ما تقدم من الحرب الذي فيها فقير ودرهم من حرب البطيئة ومن حرب
النخل المتصل والكرم المتصل من صطلام من ستمصار وما جمد من سيره كاسيرة الفهم كانوا اذا اصطلم
الزرع افة يردون على الدهاقين من خرايهم ما انفقوا ويقولون التاجر شريك في الخسران كما هو شريك
الدرهم فان لم يرد عليه شئ فلا أقل من ان لا يأخذ شئاً منه للحراج في حرمه لا فاهم تكن رضى ناعية
السب في الحراج من رضى الناعية نهار تقدير فاذا اصطلم الدرع افة فالتأمر التقدير في بعض العول
وكونه نامياً في جميع العول بشرط ان يبال الزكوة في حرمه لا نه وحد التمكن الوصل في الحراج ما في ذمته بل يقابل
تمكنه من رضى متقاع ولم نعلم ذلك تعطيله لا نه هو الذي اختار تركه شغل بخلاف العشر فالوجه هنا
حرر من الحارج ودرجات بدون المحل لا يكون في حرمه من اسلم من اهل الحرب هكذا وقع في بعض النسخ
والصحيح من اهل الحراج لبقا رضى مستحق للحراج هو المقاتلة وقد نقت من رضى
مستحق للمقاتلة لان الحراج مونة فيها معنى العقوبة ومن سلام لا ينافي المونة لوجه وسنا في العقوبة
من رضى فلا ينداد على المسلم لا نه لما تردد بين ان يحب وبين ان لا يحب فلا يحب بالشكر وحاز البقار عليه
لا نه لما تردد بين ان يحب وبين ان لا يحب فلا يحب بالشكر وحاز البقار عليه لا نه لما تردد بين ان يبطل
وبين ان لا يبطل فلا يبطل بالشكر ومثل هذا يقال فيما اذا اشترى المسلم ارض الحراج من الذي
ولا عشره الحارج من ارض الحراج بخوان يشترى المسلم ارض الحراج من الذي واشترى الذي ارض
العشر من المسلم فلا يحب العشر والخبر

121 122
على المسلم في رضى على الذي في الثانية فصلا
نجران بلاد واهلها نصارى صلحهم
لله عليه السلام على الف وما في حلة وليس المقصود من الجزية اخذ المال وتقدير الكفرة على الكفر بل
الدعاء الى الدين باحسن المهادت لا نه اذا راي محاسن من سلام وصفا الكفر فبما احمله ذلك على
من سلام وانما وجب على المراتب لان الجزية وجبت عن النصرة التي ماتت باصراره على الكفر من هو اهل
دار السلام فعليه القيام لنصرة الدار وادانهم لا يصلح لها لاهم يميلوا الى اهل الحرب فوحدتهم
المال يصرف الى الغزاة الذين يقعون نصرة الدار فختلف باختلاف حاله فان الفقير لو كان مسلماً
نصر الدار اجداداً ووسط الحال نصرها راكبا وراجلوا والفايق في الغنا يركب يركب غلاماً فان كان
عن النصرة يتفاوت بتفاوت الحال ايضا المعتمد الذي يكتبب اكثر من حاجة ولا مال له والمتوسط
الذي له مال ولكنه لا يستغنى ماله عن العمل والفايق في الغنى هو صاحب المال الكثير الذي لا يحتاج
الى العمل وقيل القاييق الذي يملك عشرة آلاف درهم فصاعداً ومتوسط الحال الذي يملك مائة
درهم فصاعداً والمعتدل الذي يملك مائة من المائتين ولا يملك شئاً كذا في شرح القدوري قوله لا طلاق
النصوص في الله تعالى فانكروا الذين الى قوله حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون وقال النبي عليه
السلام سنوا ما يجوز من اهل الكتاب يعني اخذ الجزية منهم وقال النبي عليه السلام خذ من كل حال
وحالة ديناراً في حرمه من العجم كلمة من لسان عبدة من وثان فحسب لان عبدة من وثان من العرب
لا جزية عليهم فاحتاج الى البيان قوله تعالى بقا تلوهم لو يسلمون نزلت في بني خنيفة وهم
من الاعراب بدليل قوله تعالى قل لا يختلف من عراب استدعون الى قوم اولى بأس شديد واو
معنى الى معناه الى ان تسلموا فكونوا للحكم ففهم المقاتلة الى غاية سلام فلا يكره حوثره عليهم
في حرمه لان الجزية تحب عوضاً عن القدر في حرمه وان اراد به القتال فهو صحيح لان الجزية تحب
لله على النصرة ما لقتال حقيقاً ثم هذا الدليل لا يستقيم في الكل فان الفقير ان كان غير محتل فهو مستحق
للقاتل فكان ينبغي ان يحب عليه الجزية بالنظر الى هذا المعنى وانما لم يحب عليه لان الجزية ما لا تؤخذ
منه ولا مال له والعاجز عن رضى آما دون شرعاً فما هو اقوى من هذا وهو حق الجار قال الله تعالى

وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة ففي الحرة او الى والرهبان اذا كانوا الاصل الطون الناس قتل
عليهم فلا تحل الحرة عليهم **ف** ومن اسلم وعلمه حرة الى اسلم من اهل الذمة قبل كمال السنة او بعد
قبل ان تؤخذ منها الحرة سقطت عنه وقال الشافعي رحمه الله ان اسلم بعد كمال السنة لا يسقط وان
اسلم قبله فله فيه قولان للجزية عند مؤنة السلي وقد وصل اليه المعوض فلا يسقط عنه العون
بالاسلام كما اذا استاجردا افسكن ثم اسلم لا يسقط عنه لا حرة ولنا ان الحرية عوضا استحلال
وجوده للجزية عندنا خلف عن القتل في جفهم وعن النصرة في حقنا وبعد السلام لا يتصور قتله فكان
وجوده من صلحنا لا ولا كذلك النصرة في الماضي يتصور لان الماضي وقعت الغنية عنه واذا لم يتصور وجوده
من صلحنا شرع الخلف لان من شرط الخلف ان ينعقد المستللا لاصل على من جعله وامتنع وجوده بغير
كمن خلف على من السماء ان اليمين انعمت للبتر لا جمل ووجوده فانه قد كثر الكفارة خلفا عنه واما
الغموس فلم ينعقد للجكم من صلى فلم ينعقد خلفه وهو ينعقد الذمة صار من اهل دارنا فانما يسكن
دار نفسه فلا معنى له بحارب السكفي وان اجمع الجولان ان من عليه الجولان قتلان يؤخذ خراجا
لم يؤخذ لذلك قول الى خيفة رحمه الله الا باعتبار السنة التي هو فيها ويؤخذ في قولها اجمع ما مضى
ويلقب هذه المسئلة بالموانيد بما يقيسان على خراج من رضى له انه عقوبه فتد اذ اليمين
ف لان اصله صلحنا معتذرا اما اذا كانت بدلا عن الفضة فظاهر لان النصرة في الماضي لا يكون
وان كانت بدلا عن القتل فذلك لان لا يتصور في السنة الثانية قبله في السنة الاولى **ف** يجوز
احداث بيعة ولا كنيسة في دار الاسلام البيعة اسم لمتعة النصارى والكنيسة اسم لمتعة اليهود
وقد يطلق اسم الكنيسة على البيعة ايضا وقال في المغرب واما كنيسة اليهود والنصارى لمتعتهم
فتعرب كنشت عن اهرى ومضى يقع على بيعة النصارى وصلوة اليهود **ف** اعادوها لان
التوارث جرى من لدن رسول الله عليه السلام الى يومنا هذا بترك السج والكنائس في دارنا وبنية
لا يتبع اية فكان هذا دليل حوازي على علة وهذا اذا كان في ذلك الموضع وان قالوا يجوزها الى موضع
لغيره لم يكن لهم ذلك ومنع عن الزيادة على البناء **ف** وكذا في القتادي الذي البائس في الهبة ورايهم
منعون عن كوت الخيل

ط
ان

وسرهم كهيئة المكف **ف** لانه ليس ينقض على نقض العهد اي انه ليس ينقض في نقض العهد وليس
متضمن له لان هذا اللفظ يتضمن الكفر والكفر المقارن لا يمنع فالطاري كيف يرفع لان المنع اسهل
من الرفع والغاية التي غتمى بها القتال التزام الحرة لا اياها وقد وجد ذلك لان الجزية خلف عن السلام
فتنق ما امكن الى الاسلام يعني ما لم يوجد حذوه الذي هو التكنيت لان الشيء انما يبطل بوجوه ما يضافه
بعقد الذمة الذي هو قبول الاخكام **ف** السلام وترك الحراب انما يبطل بفضة وهو ترك قبول الاحكام
واختيار الحراب وذلك بالحقن الى الحرب **ف** احيا له الكفر موت حكما لان المقصود من
الحياة وهو السلام واقامة حدود الشرع تقوية واذا اغتات ما هو المقصود به صار كانه لم يكن
وهذا كما سماهم ضما بحكامنا ما عصار فوات ما هو المقصود من هذه الحواشي ايد هذا قوله تعالى اومن
كان ميتا فاحيينا ولانه صار واجب القتل بالارتداد فصار كانه ميتا وبالا سلام لم يتحقق القتل
نصار كانه اجيائه وهذا لان الله تعالى جعل ابقاء الحياة حياة فقال الله تعالى ومن احياها فكاثما
اجيا الناس جميعا التوبة عن الردة ان ياتي بكلمة الشهادة ويتبرأ عن الاذيان كلها سوى الاسلام
ويتبرأ عما انتقل اليه فان قام من الاسلام من اليهودي بالتبري عن اليهودية والنصراني بالتبري عن
النصرانية ومن المرندي بالتبري عن كل كلمة سوى الاسلام وان تبرأ عما انتقل اليه كفاه لحصول المقصود
ف ويجوز ثلاثة ايام هذا اذا استعمل وان لم يطل من ساعته **ف** زوال الامراعي اي موثقا
وتفسير ما ذكره فانه اسلم كذا وان قتل كذا وهذا عندنا في خيفة رحمه الله وعندنا لا يزول اسلكه
لان الورثة احق بماله واقرب اليه وقد امكن التورث موثقا وهذا لان الردة هلاك وتامه بالقتل
او الموت فاذا تم ذلك استند التورث الى قول الردة فيكون تورث المسلم من المسلم لان الحكم عند تمام
السند ثبت من اهل السند كالسبع بشرط الخيار اذا اجيز ثبت الملك من وقت العقد وله ان يستند التورث
الى قول الردة في كسب الاسلام مكر لو حوجه عند الردة فلا يملك من سندا في كسب الردة لانعدام سندا التورث
عند السند فان ثبت حكم التورث فيه ثبت مقصودا على الحال وهو كافر والمسلم لا يورث من الكافر وهذا في
قوله وفي كسب الردة لا يتصور ذلك والمعتبر وجود الوارث عند الموت وما الزمة من الدين بفرع على
وعندهما نقض دونه من الكسبيين

في المصالح

وما باعه او اشتراه الى غيره لعلم ان تصرفات المرتد اربعة انواع كالانقلاب والطلاق
لانه لا يفتقر الى حقيقة الملك ولا طلاقا كالتفريق والذبح لانه بعينه الملة له
وهو قوت بالانفاق ومختلف فيه كالبيع والشرى عندنا في حقيقته الله متوقف من ان ينفذ
بالسلام او يبطل بالموت وهذا ما نافذه الا ان ابا يوسف رحمه الله يقول سفد كما سفد من الصحيح
حتى ينفذ من جميع المال وعند محمد ينفذ كما ينفذ من المريض في الملك يعني ان ملك المرتد ثابت
في ماله ونفلا التصرف بوقوت على الملك ومن هلية وقد وجدنا من هلية فلكونه مخاطبا واما الملك
فلانه قد كان باعتبار صفة الحرية ولم ينعقد بالردة لان الملك الكفر بنا في الملك وهو موقوف بمحتاج
فيبقى ملكه مادام حيا وهذا لان تأثير الردة في باحة دمه وذلك بخلاف الملية كما مقتضى عليه
بالرجم والقصاص فيكون لانه انقضى سبب الهلاك اى الردة سبب الهلاك لان من اتجه الى
قتل مرتد فيقتل طاهرا وهذا لان حرمة حق محمور تحت ايدينا وهذا هو الحد والملك
لكنه يجبر على السلام ويرجى عوده لو توفقه على محاسنه فتوقفنا في امره الا ترى ان عصه نفسه
زال بالردة فكذا عصه ماله فيكون لانه اجتمع كسبه لان الوراثة خلافة والخلف سقط اعتبار
اذ اظهر صلواته بقبوله فاما وحده في دورته شير لم انه لا يأخذ ما زال عن ملك الوارث
لان يلحقه الفسخ كالحق او يلحقه كالبيع والشرى لان القضاء بالتجوز وقد صح دليل صحيح
فلا ينفذ لان ردتها سبب الهلاك لانها لا تقبل ولكنها تحبس وتجبر على السلام وهذا لان
قتل الكفار شرع لدفع المجاورة وليس للمرأة بنية صالحة للجواب فلا تقتل في الكفر الاضطرار
ولا في الطاريء فصل قال المطر في نوته قوم من العرب طالعهم عمر رضي الله عنه بالجنة
فابوا وقالوا انا لا نعطي الجنة فصولوا على ان يعطوا الصدقة مضاعفة فرفضوا فاما اخذ
منهم جزية في حق الاخذ لقول عمر رضي الله عنه هذه جزية فتموها ما شئتم وفي حق الماخوذ منه زكاة
لان الصلح جرم عليه فيؤخذ من تساييم ولا يؤخذ من جدياتهم فوضع الجراح اى صرف اى
يصرف الى مصالح المسلمين وكذلك الجراح وكذا انصرف الى مصالح المسلمين ولو لم يؤخذ هذا الاخذ
الكلام

كما لم ينفذ في فاقة
تغير المصاحفة ولا
من المسلم والمرد

نفسه به الثغور نفس المصالح الشتر موضع المخافة من العدو لا قتلاهم وامكان دخول
العدو والقتلة ما يبنى على المأوى للثغور والجسر عام الظاهر ان الضمير في وارثهم يرجع
الى المقابلة ولا يبداءهم بقتال حتى يدروا ما على رضي الله عنه ولان قتلهم حتى تقتلوننا كقوله
على جرحهم ان اثم قتلهم وهذا لان الغرض من قتالهم دفع نفهم الا ترى لما قوله تعالى حتى تقتل
الى امر الله ومن كانت لهم فئة اى جماعة يرجعون اليها لم يزل حتى من اى دبره لانه يرجع الى القتل
البغاة ثم يعود الى القتل فيأخذ قتلهم وكذلك المخرج لا يؤمن ان يبرأ فيعود الى القتل فالحار قتل
ايضا في ذلك على رضي الله عنه انه قال يوم الجمل لا يقتلوا السرا ولا تأخذوا مالا
ولا بأس ان يقتلوا بسلاحيهم ذكر في المبسوط لا بأس باستعماله عند الحاجة ودماؤهم واموالهم
معصومة لو خرد العاصم وموسى سلام كما ورد في الحديث وهذا دليل على انه لا يقسمها في
انه يحد دفع شرهم دليل لقوله ويجبر على ما اموالهم ولا ترد هاهنا من الجراح بيان لما جاء
في حق اى مصرف من الفقراء والمساكين اى كفاك لانه كان غصنا لانه ما وصل الحق الى مستحقه
ولما كان لا سخان ترك القياس الظاهر والعلل دليل اخفى منه كالجمل من قبل المستحسنات لان
الدليل الظاهر اى على ان تعدى على الله وتخرت بلاد الله حرام قال الله تعالى فلا تقصدوا في من
بعد اصلاحها وقال الله عليه السلام الا دعى بنيان الرث ملعون من هدم بنيان الرث لكنه لما كان
مستحسنا اعاد كلمة الله صار حسنا ولان الجمل لا يستغنى اموال المسلمين ومن عاد اثم الجمل
بالذهب والفضة والبختم ولبس الحرير واللباح والاكل والشرب من اذى الذهب والفضة والحرير
على السرير المفضض والركوب على السرح المفضض واستخدام الخضيان ومخالسة الجنيات والظن
اليهن وغير ذلك فيحتاج الى بيان ما يجمل لنا وما لا يجمل من هذه اموال ضرورية ولان الدنيا وما فيها
من الملاذ والشهوات لا عداينا واعظم الملاذ فما ذكرنا وقد سخط التبرع بماله المسلمين مع نفوسهم
فاحتاج الى بيان معاملته المسلمين مع نفوسهم فاحتاج الى بيان معاملته المسلمين مع اموالهم
كتاب

وقيل من سخطا في ترك القياس من خذ ما هو في الناس في طلب الشهادة في الاحكام
يبنى به للحاضر والعام وقيل بطلان الشهادة في حكم من خذ بالشبهة وابتعاد الدعة وقيل
من خذ بالشبهة واستفاء ما فيه الراحة وحاصل هذه العبادات انه ترك العسر لليسر قال الله تعالى
الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر وقال عليه السلام خير منكم اليسر وقال علي ومعاذ رضي الله عنهما
تعتبر اربعة انواع على ما عرفت في اصول الفقه واصل هذا قوله تعالى في سورة عبادة الذين
القول فتتبعون احسنه والقرآن كله حسن ثم امرنا بالتباعد من حرم ما زهدنا ان المراهق منها الى
قدما عورة وهو القياس الظاهر واليه اشار النبي صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى عورة مشهورة ثم ارجع النظر
الى بعض المواضع منها للحاجة والضرورة وكان ذلك استحضارا لكونه ارفق بالناس للجهل بما يكون
سداه ولحمته ابرئهما المصنف يستوي فيه الواحد والجمع والشبه قال الله تعالى انا رسول رب العالمين
فانه اذا جاز انهم لم يلبسوا لانه ليس من وجه اللبس على الكمال انما يكون اذا كان الملبوس قبا باللباس
وهذا لا يتحقق بالترسد فلو كان لبسا من وجه فبكرة لان شبهة الحرام ملحق بحقيقة الا ترى ان من صلى من
يدنه كانون فيه نازك بكرة لانه شبهة عبادة النار في وجهه تعالى فلهذا حرم رتبة الله التي لغيره لعبادة
منه دللت على باحة الزينة كما كان معنى ان جعل لبس الحرير الا انه حرم لوروده في حال المشهورة في حرمه
لبس معنى ما وراه حلالا بالنظر في هذا المعنى لان المحرم لبس الحرير ولا يسمى هذا اللباس
مطلقا فان قيل لغيره للحدث ذكر اللبس في قوله تعالى فما حرمنا على ذكورا منى فمقتضى حرمته في رتبانها
مطلقا قيل اراد به اللبس لهما معا لانه محل في رتبانها كما يعلم في العامة والجمعة اذا كان اربعة اصابع
الديباحة الثوب الذي سداه قطن وطهته ابرييم وعندهم اسم للمنفش وقيل لانه يرد الحدث بقوة
لان ما خلص منه كان اذ في لعمرة السلاخ ويكون رغبيا في غير غدا للمعاهدة ولا يعال هذا
نفسه للطلن بالراي وانه غير جائز لانه صحيح انه عليه السلام رخص لبس الحرير والديباحة في الحرب على
ان الضر قد وجد خص منه مواضع الضرورة بالجماع فانه اذا كان جله نحو لبس الحرير منخص
المنازع فيه لوحد الضرورة الدائمة الى لبسه وله ان الضرورة اندفعت بالمخاطرة والمروء محمول عليه
ايضا للفراسم دابة ثم سمي المنفذ
من وبره خزا

في من في الحرب رعت في قلوب عادي فان قيل انه مباح في الحرب وغيره فاني
قاعدة في القصد قيل المسلم مما كان في داره سلام فهو في الحرب لان لهم اعيانا واغوانا
ما تون داره سلام ليطلوعوا على احوالهم فيخافون منهم متى كانوا معظيهم اعينهم الا انه اذا
كان في حقيقة الحرب يحتاج الى ان يكون مهيبا في قلوبهم ويدفع معرة السلاح عن نفسه
والذي لحمته حريرا فيجب وادفع فابح في تلك الحالة وفي الحرب للحكمي يحتاج الى الودع الى ادخ
معرة السلاح عن نفسه فالتقينا بما كان لحمته قطنا على انه ذكر ذلك في بعض الروايات بكرة
في الحرب ما كان مخلوطا مطلقا فكان المصنف اختيار ذلك والله اعلم القبيحة ما كان
على مقتضى السيئ من فضة او غيرها فوجه صلى الله عليه وسلم بها مجرمان على ذكورا منى
انته الحرة في جن الذكود وانه تناول الصغار والكبار ولما جرم لبسه للذكور حرم لباس
كالخمر لما جرم شره جرم سقيه قال المطرزي يخرج من بطنه نار حتمه نصب الراي ردها
واتمام في الفردوس من فرخ النار وتفسير حرمه تصوت فليس ذلك والنظر في ردي
الشرب لكنه ثبت الحكم في غيره دلالة لانه في محناه من حيث ان المحرم من سخطا والتشبيه
بزي المشركين في الجباة الزحاح يشبه الفضة من حيث الصفا غير انه يحكي ما في خفيه والفضة
لا تحكي فرما شبه على حدان استعماله حرام كالفضة فلهذا اورد وقال في قوله لا باجة
العامة يعني ان المسلمين يحرم استعمال هذه من سخطا من شياء وما رآه المسلمون حسنا
فهو عند الله حسن وفي بعض النسخ للاباجة العامة كانه اشار الى قوله تعالى قل من حرم زينة الله
من ربه وتبقى موضع الفضة معناه تبقى موضع النعم والقيم وموضع الدين في حذ وموضع الجاوش السر
والترح وهذا ما يخلص فاما التوبة الذي لا يخلص فلا بأس مع التعشير الفضل من عرابة
علامة في التعشير والنقطة ترك التحريم المأمور فمنعان وفي زماننا لا بد للجهل من ذلك فيكون
حسنا خصاه بزرع خصيته خصا على فعال وانه منهي عنه لانه مثله ونهانا عن القتل والجور
ان نصرت العروق تحديده ومطعن فيها من غير اخراج البيض من بقال كبش موجوء اذ افعل به
ذلك

التزوؤ الوثيق يقال انراه فزنا او اقلية اتخذته فنية اي اصلها بالنسبة للتحارة هذه الجمل من
المغرب ووجبت التمسك ما ذكر في الهداية ان هذا الفعل لو كان حراما لما ركبته ولما احتجوا لما نه
من فتح بابها اذ لا يمتنع لا منه يقبل قول العبد والصبي في الهدية لعموم الضرورة الداعية الى سقوط
هذه الشرايط وهذا لان الهدايا تنعش عادة على يدى هؤلاء فلا ولم يقبل خبرها يودى الى المحرم وفي
المبسوط اذا اتى الى يقال يفلوس لشري منه شيئا ولغيره ان امة امرت بذلك فان طلب لصان وزوجه
فلا بأس ببيعها وان طلب الزبيب وما ياكله الصبيان سعى لئلا يسهل منه لان الظاهر انه كاذب فيما يقول
وقد عثر على خاوس امة يريد ان يشتري لها حاجة نفسه وذكر في الحامع الصغير اخ افاك حارة لرجل
بعثه مولاهى الكرهية وسبعة ان ياخذها وكذا اذا قال العبد والصبي ان وليت اذن لنا في التحارة
ويحوزها عقلا على خبرها وصح الشري منها روى ان سلمان رضى الله عنه كان من اهل الكتاب فخرج
طالباً لرسول الله عليه السلام وكان علم الفهم مجرأة ان يقبل الهدية ولا يقبل الصدقة فاهدى
فقيل ونصبت فلم يقبل المعاملات كالوكالات والمضاريبات ومن ذن في التجارات والديانات
كالاخاء بنجاسة الماء وطهارته وحرمة الطعام وحله والشهادة بفلا رمضان واخبار النبي عليه السلام
حتى لو اخبر فاسق بخاتمة الماء حازله ان يتوضا بخلاف العذر ووجب الفرق ان المعاملات تكثر
وجودها والعدالة موحدة في كل موضع والديانات لا يكثر وجودها حسب قوع المعاملات فجاز
ان يشترط فيها زيادة شرط ولان الخبر الديانات ملزم بخلاف المعاملات **فصل** مسائل
النظر اربعة اقسام نظر الرجل الى المرأة نظر الرجل الى الرجل نظر المرأة الى المرأة الى المرأة
والقسم الاول والرابعة اقسام نظر الرجل الى زوجته ومملوكة والى ذوات محارمه والى اماء الغير الى المحرمة
من جنسية وهذه هي اقسام مذكورة في هذا الكتاب **فصل** معنى موضعها وموضع الوجه والكف والآلات
ان دعى الى اداء الشهادة او كان ينظر لتوجيه الحاكم عليها ما قرأها او بالشهادة المحاسن مع الحسن
على غير قايين **فصل** ويحوز للقاضي لبيان الحاجة **فصل** للضرورة اي للضرورة الى احيا حقوق
الناس بواسطة القضاء واداء الشهادة ولكن عند النظر سعى ان يقصد اداء الشهادة والحكم عليها ولا
تضار الشهورات

انه لم يملكه التحرز فعلاً فقد امكن فضله او اختلفوا فيها اذ ادعى التحال الشهادة ومن ضح انه لا يبا
ذكر كذا في المبسوط ويحوز للطبيب الى الغرة هذا اذا لم يقدر واعي امرأة تعلم وتخافون ان تترك
او يصيبها بلاء او وجع وسعى ان تستر كل شيء الا موضع تلك القرحة والطبيب يغض بصره ما
استطاع الاعرض ذكر الموضع **فصل** الى ما ينظر الرجل اليه الضمير في اليه مرجع الى ما والضمير في
مرجع الى الرجل **فصل** لان اعضاء الرجل ليست بعودة الى الغرة لقوله عليه السلام عورة الرجل ما دون
سرتة حتى يحاذر ركبته وما لا يكون عودة فالنظر اليه مباح للرجال والنساء كالتيار ونحوها
قوله تعالى الا على ازواجهم اي زوجاتهم وما ملكت ايمانهم اي ما لهم والعين المحرمة تبع الفرج لان
حرمة الفرج اقوى الا ان يرى ان لا ينظر لان النظر الى العورة يورث النسيان وفي شهاب الصديق
رضي الله عنه انه ما ينظر الى عورته قط وما حثها بهيمة فاذا كان هذا في عورة نفسه فالتنكر في عورة
غيره وكان ابن عمر رضي الله عنهما يقول الاول ان ينظر ليكون ابلغ في تحصيل الكلفة ولا يبدى من شتم
لم يرد نفسها لانها ما يراها من جانب ولكن المراد موضع الزينة وهو الراس فانه موضع الناح
الشعر وهو موضع القصاص والوجه فهو موضع الكحل ومن ذن فهو موضع القرب وغير ذلك والحنق
فهو موضع القلادة والصدر كذلك فان القلادة تنتهي اليه والعضد فهو موضع الدماوح والتساعد
فهو موضع التوار والكف فهو موضع الخاتم والقدم فهو موضع الخضاب والساق فهو موضع الخمار
كذا في المبسوط وهذا معنى قوله وهذه هي اعضاء مواضع الزينة اي المراد من البصر اضع الزينة وهذه
هي اعضاء مواضعها ولا ينظر الى ظهرها وظهرها لان الظاهر ان تشييع المنكحة الى ظهرها وموطنها
والظلمة ليس الا تشييع المحللة بالمحرمه فاو كان النظر الى ظهرها وموطنها جلا لكان هذا تشييع
المحللة بالمحللة فلا يكون طهارا او المحرم من لا يحوز المناكحة منه ومنها على التاميد منسب كان وبسبب
كالرضاع والمصاهرة بنكاح او سفاح **فصل** للضرورة لانه يحتاج الى ذكر المسافة وغيرها
قوله ماوكة غيره لفظه الماوكة تنظم المدبرة والكاتبة وائم الولد والمستسعاة **فصل** وان خاف
ان يشتم هكذا ذكره في المختصر ومثا حنا حهم الله قالوا يباح النظر في هذه الحالة وان انتهى للضرورة

ولا ساج المس اذا اشتبه في غير حاله الشرا ساج النظر والمستشرط عدم الشهوة والعكر ما ذكره
رضي الله عنها مستكر فان الطاهر ان منه بدون الشهوة ويحكم ان يكون التمسك به للمسلمة ولو
وموافاق ماله في غير النظر كذوات المحارم لا نه اما ساج من الصدا فلا ساج من الراس ^{العضد}
والوجه والعضد والساق اولى لما ساج من السرج موافق لان ساج النظر موافق اولى ويحكم ان
يكون التمسك به هذه المسلة التي تله وتبانه انه لما ثبت ابا جة المس عن شهوة اذا لم يرد الشرى
ثبت ابا جة المس عن شهوة اذا اراد الشرا للضرورة لا نه يحتاج الى المس لعرف ليس شرها في غير
في ثرائها فصل الاحتكار جبر الطعام للفلاء ولا قوات كالحظية والشعير والتبغ الغيب
والتخصيص بالاقوات قول الحاجنفة محمد الله وقال ابو يوسف محمد الله كلما اضرة للعامة جبره او احتكار
فيه اذا كان في بلد يضرة الاحتكار باهله بان كان البلدة صغيرة فاما اذا كانت كبيرة فلا بأس
فيه فليس محتمل ان شرها حتى لا يستحق اللجن كقولهم دم السكلس بدم ويكره مع السلاج في يوم القنة
معناه بمن عرفت انه من اهل الفتنة واهل الفتنة كالحوادس والبغاة لا نه تقوية على الفتنة وانه حرام قال
الله عليه السلام الفتنة نائمة لعز الله من يقظها وهذا خلاف مع العصب من يعاصره ان يتخذة خمران
المحسية هناك لا يقام بعينه بل بعد تغير ههنا وههنا فقام بعينه بدون تغير حتى لا يكره مع حاله
تقابل به الا يصنع فضاف لفساد الاختاره وموافاقه غمرا اللقيط واللقطة ولا مانع
من جنس المسائل يستحسنة لان فيها ترك القياس الطاهر اذا الغرض لما الغير وولده لا يجوز قياسا
الا ان هذا لما تضمن احيا ماله وولده صار حسنا كذا اللقطة
اللقطة ما يلقط اي يخرج من الارض من ماعشار ماله وتقالا لاستصلاح حاله وفي الشرع اهم
مرهود بطرحه اهله خوفا من العقيلة او فرارا عن قبة الزينة مصنعة آثم وتجرزه غانم لما في اعزاه
من اجيا الفرس ان اجيا الحج يدفع مبيد الهلاك عنه ولهذا اذا زفعه افضل من تركه اللقيط حر
اما باعتبار الدار لان الدار اذن جراد في كان فيه فهو حراما اعتبار الطاهر او ماعشاره لا صلح لان القياس
اولاد آدم وهو اوكافا جبر من روي ان رجلا قال وجدت منقودا على بابي فانتبه عمر من الخطايا ^{عليه}
فقال عسى الغوير ابو شاور

ونفقته علينا لا نه اختص به يد اما التبع لا نه حيز شئت بشئت بلا معارض يد الثاني لو ثبت مع
فان ادعى مدعى انه انتم معناه اذا لم يدع الملقط نفسه في لان الظاهر هو الصدق لان الكذب
من امارات النفاق على ما جاء في الحديث العلامة اصل في المشرعة كما في قوله تعالى ان كان قبضه قد
من قبل فصدقت وهو من الكاذبين واذا اختلط موتى المسلمين بموتى الكافرين يعتبر الذي ^{العلامة}
للفضل ومن صلفه قوله تعالى تعرفهم بسيماهم في تبعا للدار طاهر ما ذكر في المبسوط يدل على
ان المراد منها المكان لجواز ان يحده ذمي في بيعة في مصر المسلمين في اصله ان وجهه مسلم
في مكان المسلمين كالمسجد يكون مسلما وان وجهه كافر في مكان اهل الكفر كالسيرة يكون كافرا وان وجهه
كافر في مكان المسلمين او مسلم في مكان الكفار فقد اختلفت الرواية فيه في رواية العبرة للمكان
في الفصلين في رواية اللواصدين الفصلين في رواية ايتما كان موجبا لا سلامه يعتبر ذلك كما في اللورد
من المسلم والكافر وهذا مع قوله وفي رواية من سلام في تبعا للواصدين فان قيل الوالد
اقوى من الولد فكيف يصح حمله تبعا لما هو من ذمي مع وجود ما هو من ذمي قيل انه اراد بالولد
الوالد لكنه سماه ولدا لما ان نسب لم يثبت بحجة وانما ثبت باعتبار الظاهر اولاه لما ثبت ان تبعية
الولد اولى من غيره ثبتت اولوية تبعية الوالد في اعتبار الولد والمحل جميعا في هذا
اللفظ اشالة الى ان الولد ذمي حتى لو كان الولد مسلما فنه اختلافي الروايات ولا يبطل حرمة
هذا الظاهر اي اللقيط حر بالاثرا او ماعشار الدار او ماعشاره لا صلح والمدعى انما صدق في دعواه
ما عشار الظاهر هو الصدق فلا تبطل الحرمة الثانية هذه الدلالة بهذا الظاهر في شهادة
الظاهر لا نه في يده وهو من اهل الملك لا نه جريكون ما في يده لسبقه لعدم الولاية لا لعدم سببه من القرابة
والملك والسلطنة انما له من اللقط والزينة ولهذا لا ثبت الولاية في ويولجوه هذا رواية
المختصر وفي الجامع الصغير لا يجوز ان يولجوه كذا في الهداية كذا اللقطة
اللقطة في ذمي واللقطة في غيره وقدم من ول على الثاني لما ان المال وقاية من نفس فكان تبعا لما هو
القياس ان يقال ان السكون لان الفعلة للفاعل والفعله للمفعول وانما قيل بالتعريف لما انه جعله كالذمي
الى ان تقاط

الاشهاد ان يقول من معتموه بنشد لقطه فدأوه على اعلم ان ما تصدده المراه نوبان احدهما ما يعلم
ان ما لك لا يطلبه كالتوى وقصور الرمان فله ان ماخذة ونفعه و الثاني ما يعلم ان ما لك لا يطلبه
كالقوى وذكر في الكتاب هذا النوع قال الشيخ رحمه الله تعالى في عرقها اياما
من حروع القلة فكون الى عشرة ايام فان قبل التقدير المذكور في المحصر بخالف ثوبا فانه يقضى ان
بعد التعريف حولا في كل لقطه قال روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من التقط لقطه سيرة جدها او
دنيا او شبه ذلك فليغزقها ثلثة ايام فلهذا الخبر على ان مدة التعريف ما يختلف باختلاف مقدار
المسال وقيل شيء من هذا ليس يلزم بل يعرف القلة والكثير الى ان يغلب على ايه ان صاحبه
يطلبه بعد ذلك قوله والاصدق لها يعني ان جاء صاحبها اعطاها صاحبها وان لم يحضر صاحبها
تصدق لها قوله فان جاء صاحبها اي بعد ما تصدق لها قوله وان شاء ضمن الملقط فان قيل
كيف تضمنها له وقد تصدق بادن الشرع قلت الشرع اباح له التصديق لها وما الزمة ذكر
ومثل هذا الاذن لا يسقط الضمان كالاذن في الرعي الى الصيد وهذا معنى قوله لا نه غير ماورد بالصدوق
اي التصديق مباح له شرعا وليس بمورد فكون مقيدا بشرط السلامة ويحتمل ان يكون معنى قوله لا نه غير ماورد
اي غير ماورد من جهة صاحب المال لا نه لم ياذن له بالتصدق الا انه اباح له الشرع التصديق وهذا الاذن
وحول الضمان حقا للعبد كسائر امواله الغير عند كراهه والمختصة قوله لان اذن القاضي كاذن المالك
لثبوت ولائته في مال الغائب نظرا له وقد يكون النظر في من نفاق قوله وجعل النفقة دينا على صاحبها
فيه اشارة الى انه انما يرجع على المالك بعد ما حضر ولم يحضر اللقطة اذ شرط القاضي الرجوع على المالك
واللقطة للحل والجزم سواء ورد هذا التبيين ان الجرم وان كان مامونا من السباع لكنه غير مامون من ايدي
الناس فيكون لقطه للجرم كلقطة الجارية حق الحفظ قوله واختصاصه ملكه اي برده المدعى
اختصاص اللقطة بملكه لا نه مدعى الملك فيها فان اعطى علامتها مثلا ان يسمى وزن الدرهم وعددها
ووكاها ودعاها لان علامه بالادوات ليس له ليل فقد يكون ذلك حذافا وقد يعرف من نسان
من ملكه غيره وقد سمع من مالكه بنشد ذلك وذكر علامته والجهل لا يصلح للالزام ثم الملقط

امير وما دفع الى غير المالك بغير ضمانه ان يجتز من الكتاب الضمان به لئلا يدفع اليه حتى يتم
البينة وهذا ليس بصدقة من ماله على ولده خضر الولع لينتج الحكم في غيره بالطريق الاول
كتاب جعل الابن اعلم ان من يبيع بغير ثمن في من نطق
وما من حور من خلاق وردارة الاعراق يظهر العبد عند سيده فراا يصير له لينة فنه ضارا زاده
الى مولاه احسان فلهذا من احسان الا لاجسان وهذا الكتاب لبيان الجراء المستحق للراح
في الدناح ماله في العقم ما غائا اللهم فان ومنع المتعدي العتوان قال المطهر زى رحمه الله للعقل
ما سمع للعامل على عمله الفتيوم من رضى مصر قتلها مروان بن محمد قوله وجعلا اي قاله
ابن مسعود رضي الله عنه وما موعظون على امر اي واصاب خعلا ولا اصابة قبل الوجوب لان القدر
يشعر بالوجوب ولا نه سماء جعله ولم يوجد جعله غيره فيعين جعله الشرع ولا نه فوض المشية الى الداد
فدل على الوجوب ولا نه عطف للعقل على من خرد ذلك ثابته طاهر انظر الى وعد الله تعالى فدل على وجوبه
ومعنى الحديث ان شاء الداد اخذ للعقل الولد بمراده فنصب له جرحا وجعل جميعا ثم ان استغنى
رضي الله عنه قال في محله ما قل وقد اشتهر ذلك منه ولم ينكر عليه لحد فكون بمنزلة لا جماع منهم على وجوب
اصل الفعل وان اختلفوا في مقدارهم ما جعل على المرفق لان وجوب جعل للرد باجباية ماله
العبد وما لينة حق المرفق لان موحد عقد الرهن ثبوت بدنه سنيغا للمرفق فعرفنا انه في الرد
عامل له وكان للعقل عليه وهذا اذا كانت قيمته مثلا الدين او اقل فان كان الله فقدر الدين
عليه والباقي على الاهر كذا في المبسوط ثم المفقود ساسه ما في اذ كل واحد منها تركه هل
والوطن كتابا المفقود اسم لوجوده حتى باعتبار احواله وكنه
خفي من تركه است باعتبار ماله واهله في طلبه يجدون ولغفاء اثره لا يجدون قد انقطع عنهم
واشتهر عليهم اثره فبالجدد بما يصاون الى المراء وروما خرا للقاء الى يوم التلاوس في الله
من الاخذاد لقول الرجل فقدت الشيء اي ضلته وفقدته اي طلبته وكلا المجهين متحقق في المفقود
فقد ضل عن اصله وهم في طلبه وحكم في الشرع انه حتى في حق نفسه حتى لا يقسم ماله سرور شئ متيت

فخبر هذا قوله والمقاصد باقية اي بعض المقاصد باقية او معظم المقاصد باقية فلم
يحل اي من هذا الوجه ففي حقا الاول اي متى حق المالك فيه لبقائه عين ماله وقدما في
عليه اللام من وجوه عين ماله فهو اجن به فبقي له لغيره اي بالنظر الى فوات بعض المقاصد
ينقطع حق المالك ويكون له ولاية التضمين بالقصة وبالنظر الى بقاء بعض المقاصد يكون له ولاية
اخذ العين وتضمين النقصان فخرج ان خرقه خرقا الرواية بالتخفيف بدليل قوله خرقا
ولم يقل تخديفا خرقا كثيرا لئلا يؤول في مقابلة يسيرا لو كان كبيرا القالي بمقابلته
صغرا ضمن النقصان لان العين قائمة من كل وجه وانما دخله النقصان فضمن فلما كان ان
ضمنه جميع قيمته ان ترك الثوب عليه واخذ قيمته لانه مستهلك من وجه فانه لا يصلح بعد هذا
للفرق لجميع ما كان صالحا قبله ثم اشارة الكتاب الى ان الفاخر ما يبطل به علامة المنافع والضرر
ان الفاخر ما يضر به بعض العين فحضر المنفعة وسقى بعض العين بعض المنفعة بان فطح
الثوب قميصا فانه فان حضر المنفعة لانه لا يصلح للقبول وغيره ونفى منفعة التضييق الصغير
ما لا يضر به شيء من المنفعة لانه لا يحدث صنعة متقومة لان العين تخرج اذ قيمتها بالذبح
والشيء والطبخ والطحن فيكون متقومة الا ترى ان الناس يعدلون المال بمقابلتها و
المنافع متقومة اذ كان لها اثر وتعتبر العين هالكالا لانه تبدل لاسم وذلك بدليل قوله
العين وفات معظم المقاصد لانه لا يصلح لا تخال الحراسة والزرعة بعد الطحن وكأنه لم يبق
العين ولا يتحقق ان كل موجود من المخلوقات يعرف بصورته ومعناه فتبدل لاسم بدليل قوله
المغايرة صورة وتبدل المقصود بدليل على المغايرة معنى واذا ثبت المغايرة فمن ضرورة حدوث
الثاني انعدامه ولو اذ انعدم من فعله صار ضامنا مثله وقد ملكه بالضممان محجل
هذا الدعوى ما يضافه حاد ثامن ملكه فيكون ملوكا له وهذا معنى قوله فصار كاشا به شيئا
اخرجه وفي احباب الضمان مراعاة حق المالك لا غيره فان قلنا عدم ذوالملك المالك وان
النقصان للمقاصد مراعاة الحقين ايضا قلنا تضمن النقصان لا يمكن لانه يودي الى الروا
وبدونه يهدر حق الغاصب

وانه لا يجوز في حكمه حتى يودي بدله اذ اشارة الى انه اذا انقض الضمان لا يحل له سماع
ما لم يود الضمان وليس كذلك فقد نص في المبسوط انه يحل له سماع اذا انقض الضمان
لكن قضاء القاضي في المعنى بمنزلة اداء البدل لحصول رضا المالك عنده لانه لا يرضى الا بطلبه
فولم يرض عنه شاة هذا ليس على وجهه سند لا بد من موافاة الصورة المسئلة الربوية بكثر
الراء وفتحها خطا كذا في المغرب ابو حنيفة رحمه الله يقول ان العين لم تبدل بالصنعة لان
اسم العين الذهب والفضة وموافق بعد الصنعة ومعناه من صانع الثمننة وانه باق ايضا واذا
بقي لاسم والمعنى كان ذلك بدليا بقاء العين ولو تعذر على المخصوص منه اخذه انما تعذر للصنعة
وبين غير متقومة مطلقا لانه لا قيمة لها عند المقابلة يحسنها وما ذكر من التعليل لانه لم يبدل
اليه ما ذكرنا والله اعلم لما مر ان احداث صنعة الى غيره وهذا لان الحادث بناء
والبناء غير الساجدة فالمصمم منظر الى الصورة فقال العين قائمة لم تبدل وحدثت الفاخر احداث
حاله وهو تركب البعض على البعض في الحالات لا تبدل الذات ورد العين المقصود مستحقا
مادام باقنا فمحدده ونحن نطرقنا الى الموجود للحال فوجدنا انا معنويا لم يكن موجودا من قبل وهو
يصنع للمقاصد فحلناه اخرج القرض صدد وراديه المفروض قد حاربه الكثرة قوله
بعد الضمان للمالك اي ان ملك المالك باق فيها لانه لا يتحقق الغصب فيها واذا كان ملكه باقيا
في الضمان لكن الغاصب جعلها مشغولة ولم يرتفع بها اذا استغلظت غره بطلانها
فولم يعلقوا بعينه ثمة بناء او شجر بغيره بطلانها لانه حق فيه فيقوم بغيره بدون الشجر والنار
ويقوم لها شجر وبناء وصاحب بغيره بطلانها فيضمن فضاء ما سنها قوله لان صاحب الثوب
صاحب بطلانها الى غيره هذا لسان ان الحاد لصاحبه بطلانها بطلانها لصاحب الوصف
وهو الغاصب وهذا لاننا احققنا الى ثبات لغيره لو وجد منه ثبوت وهو انضال المال الى المال
وحده لا تعذر التمييز لثبات الحاد لصاحبه بطلانها لانه بطلانها بطلانها بطلانها بطلانها
بالاصل فيكون لانه متلف من وجه لانه لم يبق ابيض فان شاربنا الى حمة بطلانها فيضمنه
وان شاء مال المالك حمة البقاء

لست السون خلطه ثم في وضع المسلم فوايد فانه ذكر الاذنين للحرمة والصفحة في السواد خلافا
من اي حصة وصاحبه معهم الله وذكر انه صفة لما انه لو انصغ لمحبوب الرمح فانه لاشته
الحمار لصاحبه الثوب بل يوم يدفع فيه الصنع وذكر انه الثوب ومثل السون لان الثوب ذووات
القيم والسون من ذوات من مثال القول في القصة قول الغاصب اي اذا اختلفا فادعى المالك
ان فيه يوم الغصب حاة وادعى الغاصب ان قيمته اقل منها فالقول قول الغاصب ثم سكر الزيادة التي
بدعها المالك والقول قول المنكر مع منه لان التينة ملزمة والتمن دافعة ومن لازم اقوى من الدفع
الا ترى ان يستصحب بصلح للدفع لا للازام في وانما يملك المضمون الى غيره الغصب عننا
لو حدد القصة عند تعدد العين مقصودا وبثت المالك له للغاصب شرط للقضا للقصة
حكما ثانيا ما لغصب مقصودا وهذا لان الضمان الواحد على الغاصب بدل العين حتى تحذر اليه ماله
العين مطابق الجبر فيستدعي نفوسا فذو ملكه عنه ضرورة كما في قوله اعنى عندك غنى بالفان يقدم
التملك غنى على نفوذ العتق ضرورة لا ان يكون اعنى غنى جبا للتملك مقصودا وانه شئ ان العتق
المحض من لما هو حسن مشروع وماو الضمان وانعدام الملكية العين من شرايطه فكون حسنا
صحة ووكلا المخصوصة ونماؤها الى غيره الزيادة نوعان منفصلة كالولد ومتصلة كالتمن والمار
وكلاهما امانة في هذا الغاصب غير مضمونة عليها عندنا وعند الشافعي رحمه الله كلاهما مضمونة وهذا
نما على ان الغصب عنده اثبات اليد المبطله قصدا وازالة اليد المحقة ضمنا وقد وجد اثبات اليد
على الولد حتى لو نازعه فيه انسان كان القول قوله وعندنا ازالة اليد المحقة قصدا واثبات اليد
المبطله ضمنا وهذا لان الضمان وجب بطريق الجبر والجبر يستدعي نفوسا لا محالة وذكر نفوس
بد المالك وازالة ذلك غير موجود في الولد لان بد المالك ما كانت ثابتا عليه حتى يزيلها وهذا معنى قوله
لان لم يزل يد المالك عنها الى غيره ان لم يزل يد المالك عن الولد لعدم ثبوته عليه فلما وجدنا الضمان
على الغاصب لا نثبتا يده عن الضمان مع انه لم يزل يد المالك عن المضمون فكون حوزا وانه لا يجوز على
التحدي وعلى غيره قال الله تعالى فاعندوا عليه مثلما اعتدى عليكم وما ذكر من التعليل مشكرا لانه
عن ثبات بان القصة في يد

انسان في البحر فانه بضمان عليه نص عليه في المبسوط البكرى على ما ذكر من التعليل بخلافنا
الضمان لكان الضمان موصوفا بالازالة وبثبات فلا يكون عدلا ولخوات ان الغصب لما كان موصوفا
قصدا والاثبات ضمنا فكانت من زالة المجردة كانه لو حوت الضمان دون بثبات المجردة لان فوات
من صلح يستدعي فوات التسع دون ملكه في سعة للاصل اي ان الولد متولد من صلح فكون بصفة
من صلح ومن صلح مضمون عليه فكذا تبعه لان الصفات للحكمة في بثمان تشرى الى الاولاد كالحجرة
وغرها الا ان تعدى للغاصب فيها اي لم يضمن شيئا الا ان تعدى بان ائلفه او ذبحه والكله لا صار
مبطلا على المالك حتى من تنقاع اي اذا طلبه منه فحققت النفوس بقصر يده عنه بالمنع فكون
عليه كالثوب اذا هتت به الرمح فالقصة في حجره وهذا لان الولد ملك المالك لعماما وقد وقعت
في يد الغاصب بدون صنعه فكون امانة ومن ماله تضمن بالاثبات والتعدى المنع من صاحب الحق
بعد طلبه في ضمان الغاصب حكم المسئلة وقوله فان كان في قيمته الولد تفرعا عليها وسقط
ضمانه عن الغاصب اي سقط ضمان النقصان الذي جبه عليه لانه ملك المالك اي لان الولد ملك المالك
واذا اضر الضمان انما يكون بملك غير المضمون لان الضمان لخبر ان ما فات عليه ومملكه لا يكون حائزا
لملكه ولست ان سب الزمالة والنقصان واحدا وما الولادة لان الولادة اوجبت فوات حرمة من ياليتها
من صلح وحدث ماله الولد لان الولد وان كان هو حوزا قبله انفصال فلم يكن الا بد من عتقهم
بدليل عدم جواز سبهم وهتته وانما صار مالا مقصودا بالانفصال السب الواحد حتى اثر في الزيادة
والنقصان لا يعد نقصانا بل يصير الزيادة خلفا عن النقصان كالبيع لما اذا ابيع المبيع عن ملكه البائع
وادخل الثمن في ملكه لا يعد هذا نقصانا وان خرج المبيع عن ملكه لما ان الثمن صار خلفا عن المبيع
وقد اتحد السب وهذا الوجه شاهدان عليه بيع شيء بمثل قيمته ثم رجعا لم يضمن شيئا لان
ملكه لا يحصر ملكه فليس بيع شيء بغير ظهور النقصان فلا يحتاج الى الجبر صورة غصب المنافع ان
عدا ومملكه اياها ولا يستعمله ثم رده على حوله فانه لا يضمن عندنا وعنده يضمن في صورة ائلا
المنافع ان يستعمل العبد اياها ثم رده على حوله لا يضمن عندنا وعنده يضمن كذا ذكره البرغري رحمه الله
فيها مشقوقة

ان يقوم معنى العزة والخطر وذلك ثلاث للمنافع الا ترى انها تقوم من عيان مقامها مستحالة ان
 تكون متقدمة بنفسها والا ترى ان يجوز من عتاص عنها في العقد فصح جعلها من المانع ان
 ضمان العدو ان مقدور المثل بالنظر الا ترى ان الحال لا يضمن بالنفسية والدين لا يضمن بالعين ولا ما مثله
 من الارحام والمنافع ان المنفعة عرض يقوم بالعين والغير هو يقوم به العرض والمنافع لا تبقى في عين
 والعين تبقى اوقاتا ومنه ما يبقى لا يبقى تفاوت عظيم ولا نسلم انها متقدمة وذلك ان يقوم
 سبق الوجود وبعد الوجود لا سبق حراز ومن حراز بعد الوجود لا يتحقق فيها لا يبقى فكيف يكون مقبولا
 وعلى هذا التقدير لا يتحقق غصبها وانما هي لا تملك المعلوم وبعد الوجود لا يبقى ليجل فعل الغصب
 ومن ثلاث واثبات الحكم بدون تحقق السبق لا يجوز والقاس على العقد لا يجوز ان للرضا اثر في
 احوال صورا والفضل الا ترى ان المال لا يملك بالشرط مقابلا بغير مال كما في الفلح ويجوز مع عدمه الف
 مالون ولا تثبت شي من ذلك بالعدوان بحال وكل قياس لا يقوم الا بوصف يقع به المفارقة من الفرع
 ومن صله هو باطل من حرمة الخمر اي لا عصية لها فقط تقومها ان يقوم لا يكون فسادا
 وهذا الا انه تعالى لما تحسها فقد اهاها والنقوم يشعر بغيرها وهذا لا يختلف من المسلم والدي
 لا جعل عنها نصا وما كان تحس العبد لا يختلف في حق من شخص لا تخصص الكتاب مثبت
 للحكم على العزم وان سقوط النقوم ثبت بالخطاب من الشارع وهو خاص من المسلمين قال الله
 تعالى ايها الذين امنوا الى قوله فهدى الله لغيره من غير من دخل تحت الخطاب على ما كان فعله في
 ايراد هذه المسئلة عقد المسئلة المقدمة لطيفة فان الشافعي رحمه الله في مسئلة غصب المانع اوجب الضمان
 باستهلاك كما ليس بمقوم عندنا ونحوه هذه المسئلة باستهلاك كما ليس بمقوم عنده ثم الودعة
 والعارية من المسائل استحسانا لما ذكرنا وكان ينبغي ان يذكرها عقبة باق لكنه ذكر المفقود
 والغصب بطريق سطر اد ثم ذكرها كما كان الودعة الودعة الودعة
 التركة وسميت الودعة لها لانها شئ يترك عند الامين قال الشيخ من مام بدر الدين رحمه الله الفرق
 بين الودعة وبين ما به العوم والمقصود بالودعة خاصة ومن مانه عامة وحمل العام على الخاص
 صحيح وهو قولنا دون عكسه فالودعة

وهو قولنا الودعة
 امانة كما لا شك في ان
 جبران

الودعة

فالودعة معنى من استخفاف قصدا ولا مانه من الشئ الذي وقع في يده من غير قصد بان يمتد
 الديح في الثوب انسان والقتة في حجر غيره والحكم في الودعة انه سراء عن الضمان اذا عاد الى
 الوفاق ولا يبرأ عن الضمان اذا عاد الى الوفاق في مانه المتغل الخاين ذكر في الفتاوى الصغرى
 تفسير من عياله ان يساكن معه سواء كان له نفقة او لا قال القاضي من مام طهير الدين رحمه الله العبرة
 في هذا الباب للساكنة الا في حق الزوجة والولد الصغير والعبد حتى ان الولد الصغير اذا لم يكن
 عياله فدفع اليه لا يضمن ولكن بشرط ان يكون قادرا على الحفظ وكذا اذا كان الزوج ساكنا في
 محله والمرأة في محله لغيره ولا تنفق عليها زوجها فدفع الودعة اليها لا يضمن قال سحنار رحمه الله
 عنه معنى قوله جفطها بغيرهم اذا كان باجر ومعنى قوله اودعها اذا كان باجر قال من مام المعروف
 خواهر زاده رحمه الله للفرق اذا كان غالبا وقد اجاب من المودع اذا ناول الودعة جازاله
 لا يضمن استحسانا وان لم يكن اجاب بمنزلة ضمير قبل اذا وقع في يده المودع حريق فان لم يكن ان
 ناولها ببعض من عياله فناولها اجنبيا ضمن الفرق بفتحين مصدر غرق في الماء اذا غرقه لا
 ائلاف مال الودعة ان يستهلك الذي لا يتصور من العباد هذا هو ان لا يبقى منتقاة بالتقيد
 او بغيره ان اعدام المجل للسر على العباد وقد وجد انه لا يمكن ان يشار الى كل خير بانه حقه بقدر فضار
 حقه مغيبا في دراهم فكون ائلا فاضم من سبيل للمودع عليها وهذا قولنا خضف رحمه الله
 وان اختلط ماله من غير فعله بان الشئ الكيسر صندوقه فاختلط في دراهم فلا ضمان عليه لعدم
 الصنع منه في لوقوع المخالطة يعني انما اشتركان لوجود الموجب للشركة وهو الخلط في
 ان ابطال المصلحة على المالك لا يوجب نفوت مد المالك بقصر يده عنه بالمنع عنه طلبه فكون فاجبا
 فضمن ضمن الجميع بالخلط لا يخلط ماله بالغيره فيكون ائلا فاد هذا ان ما انفق صار دينا
 في ذمته والديون تقضى بامثالها وهو لا يتقدم بقضاء الدين بغير محض من صاحبه فكون فجله هذا
 خلطا لما بقي بملك نفسه ضمن الجميع بعضها بالانفاق وبعضها بالخلط ويده كيد المودع فيما فوض
 اليه وهو الحفظ لا الخلط في لان المالك مرضى بكونه في يده بعد خيانتة لان من نسان انما ياتن
 من عين على ماله دون الخاين

بدراهم

ومطلق الكلام تنقيد مدله العرف كالشئ مطلق الاداهم ولست ان من مباح لا طلاق
 انه قال الحفظ على ولا يشتر على احد ان هذا اللفظ تناو الحفظ قبل الخلاف وبعده
 ولما كان من مباح الحفظ ماقا فقد رده ترك التعدي الى انايب المالك ومولف نفسه لا نه نايك عن المالك
 اذا جفت بامر وقدي من مروج الحفظ للمالك فيكون موثقا فيه فلا ضمان بالهلاك
 فان قيل بان العقد قد زال قلت ازال العقد ضرورة فوات موجب العقد وهو الحفظ للمالك
 فتقدر بقدر الضرورة فظهر ارتفاع العقد في قدر واحد الخلاف ومنها وراه بقي على ما كان فان
 طلبها صاحبها بفحده اياها ضمنها في هذا اللفظ اشارة الى انه لو جدها عند غير المالك او حجبها
 عند المالك من غير ان يطالبه بان قال ما حال ودعني عندك ضمن في انما ضمنها لان المالك عزله
 عن الحفظ حين طاله بالرد فهو لا ماسا كخاصة ضمن انتقض العقد في حقه ماله اي ما للموجع
 من عدم وجوب الضمان على تقدير الهلاك وكونه سببا للآفة والمجبة ومن ماله فيما من الناس وما عليه
 بغير موثقة الحفظ ونقله من مكان الى مكان وحراسته آتاء الليل والنهار والقائم عليه في السر والجهاد
 ناذ اجمده فقد انتقض جميع ماله فحده الضمان في ان وجود الوديعة اقرار بعد ما وهذا اقرار
 واقرار كل مقبر حجة في حقه لا في حق غيره ولهذا سمى حجة قاصرة فظهر من تناقضها ما هو حجة خالفا
 وموعدم وجوب الضمان على تقدير الهلاك فاذا انتقض العقد يعود بالاعتراف لان المنتقض لا يعود
 الى التجديد بخلاف الخلاف ثم يعود الى الوفاق لان العقد ثم بان من يداع صدر مطلقا
 والهلاك ليس يرد الامر لان من قول ورد القول يكون بقول مثله اما الجود قول فيكون رد الامر
 وهذا الجود او امر الشرع من الصوم والصلاة فانه يكون رد الخلاف وقيل ان التعدي من كالمعصية
 من المعاصي والعود الى الوفاق كالنوبة فكما ان التوبة تيجو لتوبة فكذا العود الى الوفاق سطر الضمان
 وللمودع ان يسافر بالوديعة والخلاف فيما اذا كان يداع مطلقا ويكون الطريق آمنا ولم يكن له بد
 من هذا السفر حتى لو فقد شئ مما ذكرنا بضمن الاجماع في ان تعرض لها على الذي قال السبي عليه
 السلام المسافر ماله على قلن الا طواه الله تعالى وليس للمودع تعرض الوديعة للتلغ لست انه
 ماحور بالحفظ مطلقا لان الامر

حقيقته

مطلق

مطلق فلا تنقيد مكان بدون التقيد كما لا يتقيد بزمان وهذا لان من يداع امره في شئ
 يداع اطلاق امره كما و امر الشرع ومن مكنه كلها في صفة من سواء انما الخوف من الناس دون
 المكان الخوف بالفتح مصدر حمل الشئ ومنه ماله حملا وموثة يخون ماله ثقل احتاج في حمله
 الى عزة جمال كذا في المغرب في المنع ولا لا نه ملزم صاحبها موثقة الرد بان يموت ولا
 ولاية له عليه في الزام الموثقة اياه فتقدر المطلق لهذا العرف اذا كان مشترك لا يقيد لما سنا
 والعرف هنا مشترك فقد يكون قصده ان يحمل المال اليه خصوصا اذا سافر الى البلد الذي فيه صاحب
 واذا اودع رحلان الى اخره ذكر في الهداية الخلاف في المكيل والموزون وذكر في المبسوط الخلاف في
 الشارب العبيد ايضا في ان ملكه اي نصيبه ملكه حقيقة فلا تنعذر عليه قبض نصيبه بسبب
 غيبه من حر كالمشرك في الدين اذا حضر احدهما في ان ماحور بالحفظ لا بالقسمة سانه انه
 اودع شيا الى الحاضر فاما ان يكون المدفوع من النصيب ان نصيب الحاضر خاصة لا يجوز الثاني
 لان ذلك لا يكون الا بعد قسمة معتبر والمودع ليس له مودع بالقسمة ولا يجوز من والا ايضا لان
 تسليم نصيب الغائب الى الحاضر لا يجوز بخلاف الدين المشترك لان المدفوع يتصرف في ملكه نفسه
 لان الدين يقضى بامثالها وفي المسئلة حكاية معروفة في ان مكنها الحفظ وقد امر
 به اي انما امر بالحفظ وهو مكن بالقسمة بان يحفظ كل واحد منها نصفه فهو بالرفع ترك الحفظ الملتزم
 فضمن الحصة من الحالة الطاهرة للمنتهي والنهايوت فاعلم منها وموان يتواضعوا على امر فتراضوا
 به وحقيقته ان كلامهم برضى محالة واحدة ويختارها وان مال صاحب الوديعة الى اخره هذا اذا لم
 يكن له امرأة سوى التي لهاه عن الدفع اليها والوديعة ما يحفظ على ايدي النساء الاصل ان كلامه
 اذا كان مفيدا يعتبر الا فلا لا ترى انه لو قال احفظها بمنكر دون يسارك يعتبر في غير مفيد
 اذا ثبت هذا فنقول السنان في اربعة لا تتفاوتان في معنى الجزئية لان الكلام في واحد الا ان
 ان السان اذا خرج المتاع من احد البيتين الى البيت من حر لم يقطع اذا اخذ قبل ان يخرج من
 للجزء اذا كان الست الذي نهاه عن الحفظ فيه عودة طاهرة فانه يصح الشرط هناك فاما الادان متفاوتان
 في الحرز فكان تقسيمه بالدار مفيدا

والله اعلم

كتاب العارية العارية تملك لمنفعة بغير عوض
سميت عارية لغرضها عن العوض فانها مع العينة استفتت من شيء واحد ومن تملك الثمار بغير عوض
والعارية في المنفعة كذلك وكان الكرخي رحمه الله يقول انها اياحة لا تنقاع بدليل انه لا بشرط بيان
المدة وللجها له منع صحة التملك بكتبنا نقول ان شرط ذكره المعارضات لرفع المنازعة وذلك
لا يوجد في العارية لملكه من سداد في كل وقت **قوله** العارية حائزة ان مفيدة للمالك من جاز
الشهم اذا نفدوا ويراد للحدث لبيان جواز العارية لان نفي الضمان عن المستعير غير الجاين لا يكون
بدون صحة المصاراة الاطعام جعل الغير طاعما فاذا اضيف الى ما يطعم عنه يراد به تملك العين
واذا اضيف الى ما لا يطعم عنه كالارض يراد به اكل غلتها اطلاقا لاسم الجعل على الحال المحضة
تملك غلة الشيء مع ابقاء رقبته على ملكه بغير شجرة هذه الجارية او هذه الشجرة يراد به تملك
الغلة التي تولد منه **قوله** اذا لم يرد به الهبة الضمير يرجع الى اللفظين على ما ورد في المذكرة
في قوله تعالى عوان بين خ لكر فان قيل ان هذين اللفظين يخلو اما ان يكون لملك العين
حقيقة ولملك المنفعة مجازا او على العكس ان يكون كلاما حقيقة لهما لا يجوز من قول
عند عدم ارادة الحقيقة لا يصار الى المجاز ولا يجوز الثاني ايضا لا يكون مطلق الكلام مجازا على
العارية فلا يحتاج الى قوله اذا لم يرد به الهبة ولا يجوز الثالث ايضا لا يحتاج الى نية
اجد المجملين لشرح على **قوله** جاز ان يكونا لملك الغير حقيقة ولملك المنفعة مجازا
والله اشارة محرم سلام في مبسوطه وصاحب الهداية في كتاب الهبة ويكون قوله اذا لم يرد به الهبة
للتاكيد ويحتمل ان يكون المعنيان حقيقة لهما وانما يرجح لعدم لانها ادنى من جعله عليه للتيقن به
داري لكر بتملك الغير وتملك المنفعة وقوله سكني يحكم في العارية فتحتمل التمسك على الحكم لقوله
تزوجتك الى عشرة ايام داري لكر عمري الى مدة بتمرك فكانه جعل سكنها له مدة عمره لا هذه لفظة
يراد به العارية مطلقه بان قال اعزتك **قوله** صريح فيه او مفيدة محتمل لقوله اطعمتك هذه لرجل
قوله لا نها تملك المنافع بغير عوض على اخره اي انها تملك المنافع وانها تحدث شيئا فثبتت
الملك فيها على حسب حدودها فباضافة الرجوع الى المنافع

183
التي لم توجد يكون الرجوع امتناعا عن التملك والمملك ولاية من متناع كما اذا وهب لم يسلم كان له
ان يمنع منه العارية اهم لا تضمن عندنا سوار هلك من استعماله او لا من استعماله وعند الشافعي رحمه الله
ان هلك من الاستعمال المعتاد لم تضمن وان هلك من استعمال المعتاد ضمن قيمتها للمالك **قوله** لا
قبض لنفسه اي قبض على الغير لنفسه لا من استحقاق تقدم فيضمن كالمقبوض على سؤم الشرى وهو ان
ياخذ المشرك من الباع الثوب قبل حصول الايجاب القبول بقدر ثمنه بخلاف الرجوع والدار
لان من وافض للمالك لنفسه والثاني لنفسه من استحقاق **قوله** انه يضمن العين للمنافع
بادن صحيح فلا يكون مضمونا عليه كالمستاجر والمقبوض على سؤم الشرى مضمون بالعقد لان من جاز
في العقد حكم العقد ولان المالك ما رضى بقبضه الا بحصة العقد ففهموا وراة كان كالمقبوض **قوله**
قوله لان المضمير برضى به لا ملكه على وجه يمكن من شرح ادنى شارة فلو صححنا الاحارة
لا يتكمن من شرح ادنى وقوعه لازما لا نه لا يكون تسليط من المضمير بالاختلاف باختلاف المستعمل
كاللبر في الكوب فلبس القصار والدباغ لا يكون كلبس الثبراز والعطار من عبارة اذن في
من تنقاع مع بقاء العين فلا يتأتى من تنقاع ما نفرد الا ما استهلك منها فانضم بملك العين
ضرورة ذلك ملك الهبة او القرض والقرض ادناها اذ هو لوجب المثل والهبة لا توجه **قوله** عادة هذا
اجتزاعا اذا استعار صير في دراهم ليحتمل هاهنا جازوته او ليعبر بها سبحانه فانه لا يكون قرضا
لبعين جهة من تنقاع لها مع بقاء العين **قوله** لان المضمير غيره لا نه نص على ترك الارض في يده
في المدة المسماة والظاهر الوفاء بالعهد فاذا لم ينفذ ذلك صار غاراه والمغور ان يدفع الضرر
عن نفسه بالرجوع على الغار بخلاف ما اذا اطلق فهناك لم يصر المضمير غارا ولكن المستعير مخترجه
ظن انه مطلق العقد تركها في مدة طويلة لا نه المنتفع به يجب على رده ومن حره ردة الرد
فيكون عليه لان المنفعة تحققت له اي من حيث المعنى فلا يكون على المستاجر حره رده **قوله** لا عليه
اي بعيدا الى الجاهل من والى الرد واجب على الغاصب لقوله على اليد ما اخذت حتى ترد فيكون ردة
الرد وهو حره عليه ولورد الدابة اي المستعير **قوله** لا الدابة هكذا ترد المعتاد اراخذ
المستعير الدابة من تربطها ويردها الى تربطها فيثبت

من ذن مرتبة صاحبها ذل له و آرد العين هذه عامة وما قبله خاص في الذابة المعتاد رد
 الى المالك فان صاحبها لا يرضى بربها الى الدار ولا الى يد من عياله لانه لو ارضاه لما اودعها
 اياه من صطيلا سبت الملك كالسعادة فيتناسيان كما الصيد
 والذبايح التصيد لغة من صطيلا وينطلق على ما يصاد وشرط ثبوت الملك فيه كون الصيد
 غير مأول وثبوت الملك من خذ وحكم من صطيلا ثبوت الملك للحر لا نه حكم الزكوة وشرط الجذر ان
 يكون الصائد من اهل الزكوة مان يعلق الذبح والقسمة حتى لو كان صيدا الصبي والخنون اذا
 كانا لا يعقلان الذبح والقسمة وان يكون له ملة التوحيد وعوى واعتقلا كالمسلم او دعوى
 اعتقلا كالكفاي سأل عدني عن حاتم رسول الله عليه السلام فقال انما نصيده بالكلاب والبراة
 وقد حرم الله تعالى الميتة فماذا يصح لنا منها فتر قوله تعالى يشاؤونك ما اذا احل لهم قتلها
 لحكم الطبائت اي ما ليس بحسن منها وهو كل ما لم يات تحريمه في كتاب الله سنة وما علمتم اي وصيدها
 من الجوارح وهي الكواكب من الطيور والكلاب متكلمين معتمدين اياها الصيد يعلمون فروع بوفهم
 بطلب الصيد ويعلمون حال ثابته او استئناف ما علمهم الله من علم التكليف فكلوا مما احل لكم
 عليه اي حبس عليكم اي هذه الجوارح في وسائر الجوارح المعجمة مثل الضفادع والشاهين
 وانشأها لان العلم بترك العادة يعرف اي آية العلم بترك العادة والكلب اوث يقاتل الميتة ما يكون
 ترك عاداته في تركه نهائيا وجقيقة الفتنة فيه ان العلم والجهل هذه الحيوانات مما لا يوقف عليه فقها
 السبب الظاهر مقامها فاقيم تبدل جميع العادة من صليها مقام العلم والجهل على العادة المصلي مقام
 الجهل وذلك بترك كل من مشاك على صاحبه هو وان اكل منه البازي اكل لانه لا يعلم انه
 ترك عاداته فلا يخرج من ان يكون معلما وهذا ان تعلمه بترك كل من يمكن له ان يكون الا بالضرورة
 من كل واحد من البازي لا تحتل ذلك فاكفي بالاجابة ثم شرط ترك كل ثلاثا لانه مدة ضربت للاختيار
 والبلاء من جدار كما في مدة القياد وفي نقص مضمون خيار وشرط من رساله لانه اذا لم يرسله يكون قتل الكلب
 من غير شبهة الى من فيكون حراما واعلم ان الجرح شرط في ظاهر الرواية لظاهر قوله تعالى من الجوارح
 لا لها الكواكب في تأويله في قوله من التي يخرج فيعمل

سبب

على الجوارح سببه ومثله لانه لا ينافي وفيه احد الجرح يبين هو فلا يجزئ ذكوة من صطيلا لانه
 من ذكوة من خيار اذ لا يصار اليه الا عند العجز عن الاكل وهذا آية كونه بدلا وهذا ان ذكوة من
 اعلمت في اخراج الدم لانه في مجمع العروق والثاني اقصر منه فالتقي به عند العجز عن ذكوة الاختيار اذا
 كان هو كالبديل سطر حكمه عند حصول القدرة على من صط هو لانه لم يذكر لانه الذكوة اسم لفعل
 جازح له اثر في خروج الدم الا ان الكامل منه ما يقطع العروق التي من جري الدم والمخاض والفا
 ما يحصل من الجرح ويؤذ ذكوة من صطرا فاذا لم تجرحه فقد انعدم فعل الذكوة بطريقه فلا يجزئ
 اجتماع سبب الجرح والجرحه فتخلت المحرم على المباح لقوله صلى الله عليه وسلم ما احتج لقتل الجرح
 والجلال الا وقد غلب الحرام للجلال وقد مر تحقيقه في كتاب الصوم واذا سمي الرجل عند الرمي لغيره
 هذا نظير ما تقدم في جميع الفصول فلهذا لم يستعمل بالدليل بخامد الصيد ويطلب اي تكلف في الطير
 من صا ان يرميه يموت بين يديه شريفا هو ان يغيب بعد ما احصاه ثم يموت فان قيل مقتضى
 من ثرا ان لا يجزئ اكل سمات بعد ما غاب عنه سوا كان في طلبه او لم يكن لان كل ذكوة ماء قتل انما دام
 في طلبه فكانه مات من يده هو ان سبب الجرح والحمة اذا احتمها وانكر الجرح عما هو مستلزم
 يبرح حمة الحمة احتياطا وان كان مالا مكن الجرح عنه جرح وجوده مجرى عدمه لان التكليف بحسب
 فما يمكن من جراحه اذا وقع على جرح فتردى منه الى من رضى بما لا يمكن من جراحه اذا وقع على
 ابتداء المعراض السهم بلا ريش ممحى عرضا فيصعد بعرضه بجوده والبتة فقه طينة مدورة يرمى بها
 من صط لانه هذا ان الذكوة اسم لما مرقا تلجرجا حتى يكون الموت بانهار الدم اما ما مرقا تلجرجا
 يكون الموت فيه بانهار الدم فكانت موقودة ومن حرام بالنصر وهذا ان خروج الدم شرط في الذكوة
 لان الدم نجس بالنصر وتسمي النجس الطاهر شرط ابا جه تاذ الطاهر الا انه اقيم الجرح الخاص مقام خروج
 الدم فلا يجزئ من الجرح الذكوة الذبح هو فهاذا سالة بسعة وكثرة هو قرار القطع من صط
 ان المبان من الحق حقيقة وحكما لا يجزئ المبان من الحي صورة لاجبها لا يجزئ فيقول اذا قطع يد او رجلا
 او ثلثة ما يلي القوائم يحرم المبان ويجزئ المبان من ان المبان منه هي حقيقة وحكما اذا سقى لما في جوارحه
 عادة ولو قد منصفين اح ابار داعة او قطع امله

ومن كثر ما يلي العجز بضع قطعة على وجه يكون ثلثا من جانب العجز وثلثا من جانب الرأس على الميزان والبيان
منه لان الميزان منه حتى صورة لا حكا لا لا يعين احد القسمين عا حة بدون من خروجه كما لو حكة
او نحره ان اذا دبحه او نحره بجل الكلا لا لا يبقى احد القسمين حتى بدون من خركذا هنا ولا يوكلا صيد الحي
الى الغرة من صلا ان الدين شرط لا هلية الذكوة حتى يتحقق منه نسمة الله تعالى وذلك ان يكون اعتقادا
كالمسلم او دعوى كالكفاي ولا يدعى المجوس والوثني وسنا ومله فان عدم الملة اعتقادا او دعوى
وكذا المرتد لا لا يفر على دين ائمة او منه وضعت الخيرة كل مكان وقولهم في خيرة التواتر اى جهة
ومكانه وهو محاذ في فلا يجل ذكوة من ضطرار هذا اذا كانت الرعية من دوى بجال نحو صيد الصيد
حتى يكون الموت مضانا الى الرعي الثاني والثاني ضامن لقمة اى غير ما نقصه حراجه من الانتفاع
به اى ينتفع بجلده او شعره او ديشه وطعام الدرس لقوا الكتاب جل لكمة قال اهل التاويل اى دبا حة
جل لكمة لان الطعام عام فساو الكلا لا هذا اذا كان لا يعتقد المسح اليها اما اذا كان يعتقد
الها فهدا المجوس سوا لا يجل ذكوة ولا يجل ذكوة المجوس والوثني ما ذكر قبل هذا في ذكوة
الا ضطرار وهذا في ذكوة الاحتيار شد في العذر واسترعى فصل قوله تعالى لا ما ذكيتكم
هذا استثناء من قوله حرمت عليكم الميتة فانه تعالى جمل لنا المذكاة ولم شرط النسمة فلا يراى عليه
وتحتم نقول ان ذكنا محرم فيكون اولى ولا يقال لغيرها اوردتهم من النص لان اشراط التسمية الدخ
وحازان يكون المراد منه حاله من كل والطبخ فيكون مجلا ولا يحتاج به لا يجوز ان تان نقول المراد
منه حاله الدخ باجماع منة و لان الغنى عن الشئ امر بصدده والتسمية و لصة في هذه الحالة ينقل
وهو قوله واذا ذكروا اسم الله عليها صوات المراد منه حالة النحر ومنى كان لا يحاشى صرفا الى هذه الحالة
دل ان النهى منصرف اليه ايضا ولا يقال المراد منه تعظيم اسم الله تعالى لان تعظيم اسم الله تعالى لا يوجب ذكرا
على الذبحة قوله نسمة الله تعالى في قلب كل امر مسلم حال هذا القول الى النهى عليه اللام في مبسوط
لغير من سلام الرذوى ولا شافى فثبت لهذا ان الملة اقيمت مقام الذكر في حق الناس اقامتها مقام
في حق الناس هو معذور لا يدل على قامة في حق العام ولا عذر فان خص الناس بالنسبة
فينتقل الحاكم بالقياس قيل لو خص العام لا يبقى للنسبة حكم

فيودى الى ابطال النص بالقياس على الناس على انما نقول الناس غير مخصوصين بالاسم والتسمية
ان يقول سبحانه والله اكبر وتبسم الله الله اكبر اللبنة المنجوز من الصيد والبيح العظم الذى
عليه عظم من سنان والذبح في اللبنة واللحيت هذا البيان مجمل الذبح وقته دليل على ان اعلى الجاني اسفله
واوسطه في ذلك سوا والبروق التي تقطع في الذكوة اربعة لقوله عليه السلام افر الاوداح ما شئت فتنال
المري والودجين لا نه اسم جمع واقله ثلاثة وقطع هذه الثلاثة لا يمكن الا تقطع للحلقوم فند قطع
للحلقوم ما قضاه وان قطع اكثرها اى قطع الثلاثة اى ثلاث كان فالجاصل ان عند الله
اذا قطع الثلاثة اى ثلاث كان مجزى وعند الله ان كان احدى الثلاثة اى احد الودجين
والا فلا وعند محمد رحمه الله لا يجل عالم تقطع من كل عرق اكثره ذكر في هذا الكتاب ان المحرم من الطعام
والشراب للحلقوم محرم النفس مثل هذا ذكر في من يضا ح وفي المبسوط والهداية للحلقوم محرم الحلق
والمرى محرم النفس قوله ولا بد من قطع الحلقوم والمرى هذا من كلام الدليل اى لما مات احد الودجين
عن من يركبني احدهما ولما كان المرى مخالفا للحلقوم لا يموت احدهما مناب من خرفه شرط قطعها
لبنة القصص قشره المروة مجزى بعض كالتسكين يذبحها الملية سكن القصاب يعنى القاية منها علام
انهم يفعلون ذلك بغير المنزوع فجل حلق المرى على المقييد لهذا وهذا لا اذا كان غير منزع وعيد
فيه اجمال الخفق لا نه يقتل بالثقل فيكون في معنى المنخفة واما اذا كان منزع لا يدخل فيه اجمال الخفق
لا نه غير متصل به فصل لكن مع الكراهة النجاس خيط ابيض من جوف عظم الرقبة تمتد الى الصل
والفتح والضم لغة في الكسر قوله وقطع من وداح الى الغرة معطوف على الذبح يحذف تفسير
اليه الوجه والعلم اريد الوحش فترها وهذا اذا اندخا برح المضرا ما اذا كان في المضرة بجل
وتبلى الشاة هكذا ونى من يلو البر بجل كنف ما كان الضميمة ان لها او ابد مرجع الى من يلو
مدلل ما ذكر في المبسوط لنحر الاسلام رحمه الله ان يغير من اهل الصدقة نذر فرما رجل بينهم ذبي فقتله
فقال عليه السلام ان لها او ابد كا وابد للوحش الحديث قوله لا نه خلاصته من رسول الله صلى الله عليه وسلم
بانه بدنة والفقهاء هذا في النحر والذبح يعان على وداح لكن في النحر يقطع القطع في اسفلها ونى
الذبح في اوسطها والتفصيل اسهل من هذا بل ان يذبح النحر

لا لحم عليه وفي موضع الذبح لحم غليظ فكان الخمر ايسر عليه من الذبح والتوسيط اسهل من البقر والغنم
 من المذبح مجمع العروق ولا لحم عليه فكان الذبح اسهل عليه **وقال ابو كلاب** اذ اتهم خلقه في
 الذكوة ما بين اللبنة الى اخره تقرره ان الخنزير حيوان على حدة ولهذا بقي جثا عاده بعد ذكاته فيستمر
 ذكوة على حدة نالته وقد عدهم هناك فها مفسرة بتفسير صاحب الشرع ولم تؤخذ ولا حجة لها في الحديث فان
 بقدره ذكوة الخنزير كذكوة امة كقول القائل فعننا كعيناها وجيد كحدها **فصل** المخلد للطيور
 كالظفر للانسان والمراد به مخلت بموسلا **والسبع** كل محتطف منتهب خارج قاتل عاده فاده
 كذا في الهداية وقاله بسوط البرزوي رحمه الله المراد من ذى ناب الذي يصيد نابه ومن ذى خلب الذي يصيد
 بمخلبه **لا كل ذى ناب** لا كل ذى خلب فان الحمامة لها مخلد والبعير له ناب والبقر كذلك **سان** من ذى ناب
 من سدر الذئب والنمر والفهد والضغ والثعلب وسان الثاني الصقر والباري والشاهين والنسر والعقاب
 والورث في الحرم اما من يذابوا اما الخنزير وكل قسم ينقسم قسمين اما الابذار يكون نادرة يكون بالذئب طورا
 يكون بالمخلد واما الخنزير اما ان يكون خلقه كما في الخشرات والحوام او بعارض كل في الجلالة **لا واني**
 مجناها كذا في بسوط فخره **سلام** رحمه الله والمعنى في الحرم كرامة من ادم كيلة بعد شئ من هذه **لا واني**
 الدمنة السنا لا كذا قال القاضي رحمه الله طهير الذين يذبحون من الغراب يذبح وسود انواع زرعي يلتقط
 الحب ولا ياكل الخفيف فلا يكره ونوع منها لا ياكل الا الخفيف وانه مكروه وانه مخلط الحب بالخفيف فهو غير
 مكروه عندنا **خفيف** رحمه الله **قال** ابو يوسف رحمه الله **قال** خالد بن الوليد كنت على ما يدرى رسول الله عليه السلام
 فاني بضيت جنينا فلم اكل رسول الله عليه السلام فقلت لحرمان مني **قال** ولكن لم يكن ارضع مني فاعافه
فخر رحمه الله ما روى عن جابر انه قال كذا بعض الغزوات فزلفنا في ارض كثيرة الضباب فاخذناها ونصبنا
 القدور وكانت القدور تغليها **قال** الله **قال** لا فقلنا ضباب اصنناها **قال** الكفا فان قوما
 من بني اسرائيل مسخت ضبابا فاخاها ان يكون هذه منها والجواب عنه انه كان في استاذ **سلام**
 خيز كل من ياكل الثمر للحيات ثم نسخ **ولا** ان ما رويناه مخرج على المصحح ثم قوله **وقال** الشافعي
 الله لا يكره اكل الضب في الخلاف في الضب وقد صرح في بسوط فخره **سلام**
 وغيره الخلاف فيها فيجوز ان يكون فيه قولان ويحتمل ان يكون

ذكر الضب متضمن للذكر الضع الحشرات صغار حبات من رضى كانه ان ادب قوله كلها الماء والري
 مثل الضفدع وغيره قوله تعالى **لا يحرم الخبائث** **قال** امام المعرفه خواهر زاده رحمه الله الخبث ما يتجسد
 الطبع التسليم والطباع السليمة يستحب هذه الحشرات وكان ينبغي ان يكون حراما لكل الموضع
 من خلاف تاويله اطلاق لفظ الكراهة كفاء الاناء قلبه لفرغ مائه والكفارة لغة من منفعة
 من كل اقوى من منفعة من كل اقوى من سائر منافعها والحكيم لا يترك من متنازل باعلى النعم ويمتنع ما دناها
 فلو كان منفعة الاكل ثابته لبيح موضع المنة فان قيل يذكر من ذى ناب فيهم **لا** على ما لفظ من ذى ناب
 هذا مستقيم اذا كان البيان بظن الكفاية وما يتخرج من سلسل ان النهاية دليله سبان من ذى ناب وهو
 تعالى من نعام خلقها لكم فهادف ومنافع ومنها ما تكون ثم عطف عليه والخنير والبغال والحمير
 فلو كان المراد ما ذكرتم لا كفى بقوله والخنير والبغال والحمير من غير ذكر شئ لغرض المنافع فلما قال التبركوا
 من ان الحكيم في المعطوف عليه غير الحكيم في المعطوف وهذه من ذى ناب يستدلون على لحم الخنزير هلية ايضا
 وفعل الصحابة رضي الله عنهم يحتمل ان كان استاذ **سلام** رحمه الله ثم نسخ ثم قيل الكراهة عند كراهة
 ونيل كراهة تحريم وهو صحيح وروى عبد الرحيم الكرميني رحمه الله انه راي رسول الله عليه السلام في المنام
 فقال عز هذا فقال كراهة التحريم يا عبد الرحيم **وقال** للخبر المروي **روى** ان اعراسا اهدى الى رسول الله
 عليه السلام اربعا فاكله واكل اصحابه كذا في بسوط فخره **سلام** رحمه الله وانما قال ما روي كان من جهل
 لما انه شبه الحمار لا رافقه كاذبه او شبهه من ذى ناب انه يحبض للجرث والماء ما هو نوحا من السمك
 فان قيل قوله صلى الله عليه وسلم احلة لنا ميتتان ودمان ورد بها الفال قوله تعالى **حرمت عليكم**
 الميتة والدم **قلت** هذا حديث مشهور فيجوز التخصيص **لان** الله والام اما يصرف الى الجنس اذ لم يكن
 ثم معهود والميتة من الاموات كانت معهودة عندهم وكذا الدم نصرف الى الميعود وهو الدم المسفوح **ولان**
 هذا الحديث موثوق به جماع يجوز التخصيص مثله على ان جيل الشكر ثبت بقوله تعالى **ياكلون من لحما طيبا وما**
احل لكم **قال** صيد البحر فطعامه سواه لحا وطعاما وذا كذا **لا** توقف حله على الذبح والكبد صا وحلالم
 بذلك قوله تعالى **قل** **لا** اجفنا اوحى الى محرمنا الآية الطائي الذي يموت في الماء فيخلو ويظهر نصيب الماء
 غار وسفل مجموع ما ذكرنا من سائر اللغة في هذا الكلام

فان الناس في هذه المسئلة يحضرون فيها الاذي والاشارة
 كاذن الجوارح مذكور ما كذا الا ان في الجوارح من ذى ناب
 من ذى ناب ان ذى ناب في الغنم والخيول والاشنة
 وما روي من غير هذا الا ان ذى ناب في الجوارح والاشنة

من المغرب لما ذكر من صطلح الاحتاج الى بيان الذكوة الاضطرابي ثم ذكر من ختياري استطرادا
ثم ذكر من ختياري لها من انواع المذكاة كتاب من ختياري
اعلم ان الحقوق الواجبة في ماله على ضربين منها ما يحيط بطريق التملك كالتكوة ومنها ما يجب بطريق
من تملكه كالاعتاق والتضيعة من ختياري ما يضيحها والمراد من قوله من ختياري وجهه التضيعة والله اعلم
ان من فعله بوصف بالوجوب فيحتمل ان يكون المراد حقيقتها ويكون الوجوب وصفه العيني كالوصف العيني
بالجرمة وقد عرف العتية ختياري كانت تدفع في وجه سرق لها اهل الحاهلية والمسلمون في صدر
من سلام ثم نسخ كذا ذكر في المغرب وقوله عليه السلام على كل اهل بيت المراد منه والله اعلم قيم اهل البيت
لان الياسر له وبوده ما يروى على كل مسلم في كل عام اخناه وعتية ووجه استدلاله اذ ذكر في الاسرار
ان كلمة على الاحباب الا ان البقية يدرك على انتساح من ختياري الا ترى اننا جنيته معه الله استدلالنا انتساح
المثلة على انتساح حديث العنبرين استدلالنا انتساح التغيره ما انتساح الجمع بين الجلاء والرحم
ولا نأفلح لما حاز ان يكون للنص حكمان ونسخ في جرح احد التكميح ومن خروجه اوردنا نسخ التلاوة دول الحكم
وعلى العكس حاز ان يكون احد سطر الحديث منسوخا دون من خروجه الطريق في وفي صحوا امر انه يفيد الوجوب
اذا تجرد عن القرائن الصارفة للوجوب لا تعار قد وجد الصارفة وما قوله منه ابكم لان السنة من الطريقة
المسلوكه في الدين المرضية والوجه على هذا انه وجب ان يحل على هذا لان السنة في جرح الجليل صلوات الله عليه كانت
في نسخ العتاء وقد كان ذلك وصيا عليه فان في هذا التاويل ان صح في قوله صحوا فانها سنة ابكم لم يصح
قوله ومنى لكم سنة لان الله ليعود المنفعة ولو كان وصيا لقال ومنى عليكم قال حاز ان يكون الله مع على
قال الله تعالى وان اساتم فلها ان فعلها على انه ذكر في بعض الروايات ولم يكتف عليكم وكان قوله ومنى لكم سنة في
غير مكتوبة علينا لا فلا ليست بفريضة ولا يقال ان اقترا من ختياري ما يضيح بالضيح على انها سنة لان القول
في النظم لا وجب القرآن في الحكم وقد عرف في او تولى للجمع تولى المال ملك اي الظاهر انه لا يجد ختياري
وان وجد تولى للجمع فيكون اضرا في جهة روى عمرو على ابن عباس وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم انهم
قالوا ايام الفجر ثلاثة وقد قالوا نوفقا لان المقادير لا يهتدى اليها العقل واليوم من وقت طلوع الفجر الى
غروب الشمس خلافت النهار فيعلم انه دخل وقت بطاوع الفجر

182
وكان ينبغي ان يحوز له فلا يضار المذبح قبل الصلوة لوجود الوقت فقال الا انه لا يحوز له فلا يضار
لا لعدم الوقت بل لا مزل ولا لهذا قلنا في الواقعات لو ان المذبح وقعت فيها فترة ولم يوفها وال
يصلي ثم صلوة العيد فخطبوا بعد طلوع الفجر حازوا اعلم ان لهذا الاثر عبارة وشارة فالعبارة ظاهرة
ومن شارة ما ذكرنا ثم ان المصنف رحمه الله ذكره في موضع من شارة ولم يذكره في موضع العبارة اعني عند قوله
ومن جازية في ثلاثة ايام لدلالة ما سبق عليه اخصارا واختصارا وهذا من لطائف هذا الكتاب في
صلوة لهم ان عليهم فان قيل ينبغي ان يحوز لهم المذبح ايضا قبل الصلوة لا طلاق الحديث قيل المصنف
بقوله انه نوحا للتشاك من الصلوة ولا صلوة على اهل السواد فلا يتحقق الشغل المذبح حازا ان لا تقوم
ولا تفسد حتى اذا كانت العجاء ممتلئة فلا يارسح وقد سبق تقرير بعض هذه في لفاظ في المحل كبش الخيم في قوله
ومن منى حجاز والبول والمحنونة القانع الذي يسال والمعتز الذي تعرض ولا يسال ومنى حازا كله وهو
حازا ان توكله غنا وتستحي ان لا ينقص الصدقة من الثلث لان الجهات ثلاثة كل واحد من ذكائه وطعام فانقسم
عليها اثلاثا قال عليه السلام من باع جلد اصحبه فلا اصحبه له فلا جرم تصديق جلد هاتين ان كان حسن
الذبح اي حسن معرفته اي يعرفه معرفة حسنة يتحقق اتفاقا كذا في الكشاف قوله عليه السلام في محلى
الحديث بعد شيئين اقامة الذبح نفسه ان كان حسن وشهوده عند ذلك ان كان لا يحسن ان الظاهر فاطمة
رضي الله عنها لا تحسن الذبح وقد اصرها بالقيام الى اصحبتها وهذا منه صلى الله عليه وسلم يقبضه على ان الفجر
على الذبح مذهب نفسه لا تربة وآثار ليس اهل القرية وان كان من اهل الذكوة لوجوده من طاهر الله
كان معدا للتضيعة كان المالك مسعنا بكم من يكون اهلا للذبح آذنا له دلالة فانفوت بعض هذه ايام
وعساه يعجز عن اقامتها البوارض ثم ان فاته من المستحب وهو الذبح بنفسه وشهوده عنده يحصل له شجبان
لقران ضرورته مضحكا لما عتبه ولونه محمول به فربصيه ذكر الشكره فانها من قبل الوداع والعود
اذ المال امانة في يد الشكره وكان الصيد والذبايح وقع استطرادا والله اعلم
كتاب الشكر الشكره صارة عن اخلاط النصبين
بحسب لا يعرف احد النصبين من خروجه بطلان هذا الاسم على العقد اعني عقد الشكره وان لم يوجد لصلط النصبين
لان العقد سند له وركنها في شكره الملك احتياج النصبين

وفي شركة العقدين صاحب القبول وماوان بقول احدهما لصاحبه شاذ كذا في كذا او كذا او بقول من قبله
 بشرطها ان يكون التصرف المعقود عليه عقد الشركة قابلا للوكالة وحجتها الشركة في البيع شركة من مالا
 نوعان شركة جبرية وشركة اختيار كما ذكر في الكتاب هذه الشركة تحقق في غير المذكور في الكتاب كما اذا
 وهت لها مال او اختلط مالا لها لكن صاحب الاختصاص قصر على ايراد نظير واحد لكل واحد من القسمين المفاد
 من التقوية بغير ان كل واحد منهما يفرض التصرف على صاحبه على مطلق فيقبل اشتقاقها من المساواة قال
 القائل لا يصلح الناس في حقها شراة لهم ولا سرة اذا جهلهم سادوا ان لا يصلح الناس متساوين
 وانما تقتضي ثلثة اشياء التوكيد فاما من اعمال التجارة وتوابعها والكفالة فاما من جنس التجارة
 ومن شراة في راس المال والروح فيستساويان في مالهما والمراد ما لا يصلح يصح فيه الشركة حتى لو تفا
 في من موال التي لا يصح فيها الشركة كالعروض والعقارات الشركة في الحاجة الناس اليها وان كان
 القاسم على حواها لا فها تضمنت الوكالة بمجهول الجنس والكفالة فمجهول وكذا ذكرنا افراد فاسد ولانه
 توكيد وكفالة الى غيره ان هذه الشركة شتم على الوكالة والكفالة وكل واحد منهما صحيح منفردا فلذا
 حتمما والى هذا اشار في المبوط وسبب ان يكون هذا جوازا عن كلام الشافعي رحمه الله فانه يقول المفاوضة
 لا يمكن تحقيقها الا باقتضاء الكفالة والعموم الوكالة على العموم ولا يمكن حصر هذه من المعينين على العموم لان
 بعض التجارات ما لا يصح التوكيد بها وهي لوكالة قبول السلم وكذلك الكفالة على العموم باطله لان الكفالة تكون
 يكون كفالة لشخص محدد فيقال لما حاز كل واحد منها خاصة حاز عامة وما ذكر من التساوي لانهم لا يفرقون في كماله
 وكفالة شتمت ختمنا وكلم من شئ شتمت ختمنا ولا شتمت قصدا فان التوكيد بعنان ينطفي التوكيد شراشي محمول
 للجنس مع هذا يصح وكذا المضاربة حارة وانما تضمنت الوكالة بمجهول الجنس كانه هذا الوجه وجه التساوي
 وادرس ما المفاوضة فيلهذا استفاض انه اذا لم يعرفه كيف يعني بالسلا فلهذا لعدم التساوي منها
 اما في الملوكة والصبي فلان المملوك يملك التصرف والكفالة والمملوك لا يملك واحد منهما الا بالاذن والصبي
 يملك الكفالة اصلا ان كان يملك التصرف باذن الولى والمولى اذا اذن العبد انما يصح كفالته اذا لم يكن عليه
 دين وانت في الكفاة فلا يملك شرا الخمر والخمر ولا يملك السلم ذلك وهذا عندنا خفيف ومحمد بنهما الله
 وعندنا يوسف رحمه الله يجوز لوجود التساوي الوكالة

والكفالة وسائر المعاملات وقد عرفنا موضعها وبضمن الوكالة والكفالة اما الوكالة فلا
 من الشركة التصرف في المملوك وحصيل البيع والتصرف في مال الغير لا يجوز الا بولاية او وكالة
 ولا يفتقر الوكالة وانت الكفالة لتحقيق المساواة فاما ما هو موافق التجارة ومبني على المطالبة
 نحوها ويكون المشتري على الشركة لان مقتضى العقد المساواة وكل واحد منهما قائم مقام صاحبه التصرف
 فكان شرا احدهما كشرهما في الطعام اهله القياير ان يكون الطعام ومالا بدعته على الشركة لان
 من جنس تناول عقد الشركة وكان بدله داخل تحت الكفالة الثانية في ضمن الشركة ولهذا كان للبايع ان يطلب
 شرا الطعام الهاشأ المشتري لاصاله وصاحبه الكفالة وان كان يرجع على شركة نصف ما ادنى في
 من ستحسان يكون له خاصة في مال بدله مستثنى عن المفاوضة للضرورة فان الحاجة الذاتية معلوم
 وفوقها ولا يمكن اجابه على صاحبه ولا بد من الشرا فمقتضى ضرورة ما يصح فيه شرا السبع والشرا
 ومن ستحار وما يترجم احدهما من الثمن لاجرة يضمن خروما لا يصح فيه شرا العناية والنكاح والمخلع
 والصلح عن حرم العدا انما يترجم احدهما من رثن المهر وبدل الطلح والصلح لا يضمن خروما هذه الاشياء
 لم يدخل تحت المفاوضة لانها ليست بتجارة لانها لا تعد الملكة المضمونة لان المضمون بالحناية الدائم انما
 ليست بالمال لم يدخل تحت المفاوضة فالحال بعد المفاوضة كالحال قبلها وقبها لو جنى احدهما لا
 يولذين خركذا هنا وان ورت احدهما مالا يطلعه رأس مال الشركة كالدراهم والدنانير حتى لو ورت
 عروض او دينارا لا يفسد المفاوضة في وصل الى يده هذا راجح الى الموهوب الموروث
 حتى بشرط الوضوء والفصلين وفي بعض النسخ او وصل الى يده ذلك بان حيز السلطان حازره او
 يدي له هدية ويكون القبض مضمرا في الموروث والموصوب على هذه الرواية وفي لفظ المساواة
 دليل على بطلان المفاوضة وانما سقطت بعنا لان المفاوضة اعم من العنان فاذا بطلت مع العموم
 بطلت مع الخصوص حاز اثبات العنان بلفظ المفاوضة كما حاز اثبات الخصوص بلفظ العموم
 فثبت قيل ان الجواز في القلوس قول محمد رحمه الله لانها ملحقه بالنقود عنده وعندنا لا
 الشركة بها لان ثمنها عند الساعة فساعة والصحيح انه يجوز في كل ما صادت انما باضطرار
 الناس كذا في مبوط محمد بن سلام رحمه الله التبر

ان الشريك

ما كان غير مضروب من الذهب والفضة والنقرة القطعة المذابة من الذهب والفضة كذا في المغرب
وكذا الذي ذكره هنا وفي ما ذكر في كتاب الصرف ذكر في الجامع الصغير ان التبريلة لا يصلح
راس المال في **قوله** ان القياس في لزوم هذا العقد لما ذكرنا تضمنت الوكالة بمجهول الخسر وكان
ينبغي ان يقع البيع والمكسر للمشتري **قوله** الفايذ بالسند فيكون هو الفايذ بالملك اعلم ان البيان
على خمسة انواع بيان تقرير وسان تفسيره بيان تغيير وسان تبديل وسان ضرورة وسان الضرورة
ما نوع بيان يقع بمالم موضع له وما اربعة انواع نوع منه ما هو في حكم المنطوق ونوع منه ما ثبت به
حال المنكلم ونوع منه ما ثبت ضرورة الدفع ونوع منه ما ثبت ضرورة الكلام وهذا السان اعني قوله ذلك
يتقرر السان عليه اللام ما كانوا عليه من القسم الثاني من سان الضرورة فان قيل المكسر والموزون شتان
الذمة ثبوتاً صحيحاً فورد السان في الشرية بالقيود ورود في المكسر والموزون ذلك لان الشرية انما ثبتت
في القود لا فها ثبتت في الذمة قيل لا كذلك فان الشرية لو صحته على المكسر والموزون والعروض احدى المرح
مالم يضمن لم يملك لحوار ان يقع احد من راس مال باضحا في ذمة ومن خر مثل ذمة فتي صحته الشرية اشركا
في المرح فالذي راس حاله بمثل ذمة ما خذ المرح من مال صاحبه فكون له ربح مالم يضمن لم يملك هذا
لا يجوز خلافه ثمان **قوله** ان ما يشتري كل واحد منهما من راس المال يتعلق به بل ثبت في الذمة **قوله** انما يتعين
بالبيع فكون الثمن واجباً عليهما في ذمتها واذا كان الثمن عليهما يكون الثمن ربحاً منها ضرورة فيكون ربح
ما ضمن **قوله** وان اراد الشرية بالعروض لغيره ذكر قبل هذا **قوله** لا ينعقد الشرية الا بالدرهم والدينار
فالوجه في ذلك على اطلاقها كان **قوله** مريضاً على الناس قد كرر الجيلة في حوازمهم ذكر في الهداية انه شرية مكر لان
العروض لا يصلح راس الشرية وتاويله اذا كانت ذمة متاعها على السواء ولو كان بينهما تفاوت وان
كان ذمة احدهما ارباعية وذمة من خرواية بيع صاحب **قوله** قد اربعة لغيره من مخرج خر فيصير كل
لغيره ما يكون الربح بينهما على قدر راس المال وهذه جيلة واحدة **قوله** والقاضي مام طه الدين رحمه الله ان
حوار الشرية بالعروض الجيلة في ذلك ان بيع كل واحد نصف عرض نفسه بنصف عرض صاحبه حتى يصير كل
واحد منهما نصفين وجعل منها شرية مكر ثم يعقدان عقد الشرية بعد ذلك ان شاءا معاوضة وان
عنا فاصير العروض راس مال الشرية فعلى ما ذكره صاحب

الهداية

لا يحتاج الى التاويل وعلى ما ذكره القاضي تاويله لنعقد الشرية متى عقد العقد الشرية ومن شرية الغنا
به **قوله** ان كل واحد منهما جعل عنان التصرف بنصف المال لصاحبه وقيل سمي عناناً لانه شيء عرضي في
هذا القدر ولا ثبت على العموم ما خرد من قولهم متى ان عرض ظهر وصورة هذه الشرية ان شرية انسان
نوع خاص من التعاريف او مشترك في عموم التعاريف **قوله** ان المعاوضة من المنبئية المساواة
ان العنان ينبغي ان يكون على ما ذكرنا ولا ينبغي عن المساواة فلا ينعقد على الكفالة ويجوز التفاضل في المال فيكون
شرطه بعض الربح بمقابلة عمله في هذا جواب عن سؤال وهو ان يقال اذا كان المال نصفين في الربح اثلاثا
فصاحب الزيادة يستحقها بلا ضمان اذا الضمان بقدر راس المال فيؤدي الى ربح مالم يضمن وهذا ان
الربح سحق ما يعلدون المال كافي المضاربة فيما يعلم ربح المال اولى **قوله** لانه لم يكفله وهذا
لان المطالبة انما تتوجه على من خر في شرية المعاوضة باعتبار الكفالة ولم يوجد هنا انما الموجود في الوكالة
ليتحقق المقصود من الشرية وهو التصرف في مال الغير لانه لا يكون الا بما فاقه فلو كان ماله ماله لم يضره الحق في
المطالبة نحوه در صاحبه **قوله** ثم يرجع على شرية معنى المسئلة اذا ادى من مال نفسه لانه وكما لم يضمن
في حصته فاذا نقد من مال العينة ورجع عليه اما اذا نقد من مال الشرية لا يرجع واذا هلك مال الشرية الى الغرة
قال الشيخ **قوله** مام بدر الدين رحمه الله للشرية شروط تنوقف عليها ومحل واحد التصرف في مال الغير
يكون المال نقداً ومحل ان يكون مالا ينعقد فيه الشرية وكل امر يرجع الى المجل فالسداد والبقاء سواء
من سداد **قوله** ينعقد الشرية بدون مال فكذا لا يبقى بدونه ولا من هذا من العقود الجائزة فشرط لدوامه
ما شرط له بنديته ولان الدرهم والدينارين متعنان في هذا العقد والمعقود عليه هنا المال فسطر هذا
قوله لانه هلك امانة اي هلك غير مضمون اذا كان ذمة فظاهر وكذا اذا كان ذمة الشرية لانه امانة
في ذمة ويحتمل ان يراد به ان يقع ما في الباب ان هلك ماله في ذمة من خر بكنه لما كان امانة في ذمة فلا يلحق عليه
الضمان وكانه انما ذكر هذا لان شرية يشبهه يقع فيه **قوله** لان عند ثرايه الى الغرة اي الشرية باقية
عند الشرا فكون المشتري بينهما على ما شرط فارجع على شرية حصته من الثمن لانه وكما لم يضمن
وقد نقد الثمن من مال نفسه فيرجع عليه **قوله** الشيخ مام بدر الدين رحمه الله حكم البيع في جانب من عيان

ان البيع متعلق بوجوب ملكها لا وجودها وحكم البيع في جانب ثمان وجودها ووجوبها بالبيع فلهذا
لا يتعين ثمان بالتعين لا يودي الى تغيير المشروع وما وان سفل الحكم شرطاً ثم خرج على هذا قوله يجوز للشر
والا لم تخلط المال وقال انما شرطنا في هذا الباب ان يكون راس المال متعين بالتعين لئلا يودي الى بيع
ما لم يضمن من ثمان لما كانت لا تتعين بالتعين لا يستفاد الربح راس المال فاستفاد بالتصرف لا في النصف
اصيل وفي النصف وكيل واذا لحقت الشركة في التصرف تحقق المستفاد وهو الربح فلا يحتاج الى الخلط
ولا يصح الشركة اذا شرطت لاحد من ادم مساهة ليس على العبد تغيير المشروع وعند شرطها لا حد من ادم
مساهة بل من ذلك ان من الحائزان لا يبقى شركة في جرة لا عسى لا يخرج الا قدر المسمى لا حد له وقد عفا
عقد الشركة فيكون خلفاً فصلاً لان هذه من التغيرات اى الشركة انقضت للتجارة وهذه لا
منها فانه قد يجوز عن العمل نفسه فحتاج الى ان نستعين بغيره ولا نقول ان كل واحد من ادم وكيل وصاحبه
شر النصف وليس للوكيل ان يوكّل غيره لان الشركة بمنزلة وكيل فوض اليه الراي فبقوله اعلم انك يجوز ان
يوكّل غيره **فصل** وفيه اى يد كل واحد من الشريكين ان صاحب المال رضى بقبضه اى انه قبض من صاحب المال
لا على وجه البدل والوثيقة فيكون امانة **فصل** على ان يتقبل الاعمال اى يحمل من اعمالها اى يعرض ليقبل
القبول لان قبول عمل نفسه لا يصح لانه حاصله **فصل** بل من شركته حتى يتطال كل واحد منها بالاعمال
ويطال بالآخر هذا اذا كانت مفاوضة فقد ذكر في الفتاوى الطبرية وهذا النوع من الشركة قد يكون عنانا
وقد يكون مفاوضة عند استعانة شرايطها فيكون كل واحد منها مطالاً بما يجب الكفالة لما وجب على صاحبه
كان عناناً فانما يطال به من ناسر السدد وصلاحه وذكر في الهداية وهذا طاهر في المفاوضة وفي غيرها
استحسان والقياس خلافاً ذكر سمي شركة الوجوه لانهما يقدران على الشراء بالنسيئة لوجوبها اى قلاهما
وشرفها وقيل سمي بذلك لان كل واحد منهما ينظر في وجه صاحبه كساد سوقها وصورتها ان شتر كما يغير
على ان شتر باجمعها وشئ بالنسيئة ثم يتحان ويشتران مرة بعد اخرى على احوال والله تعالى عز وجل هو
بينهما **فصل** لان الربح سائر على ملك المسع الاربح لا يطيب الا بالمال كونه المال او بالاعمال المضاربة
بالضمان كما في شركة الوجوه والضمان انما يكون بتقدير الملك في المشتري فكان الربح الزائد عليه ربحاً له لا يضمن
فصل لانه توكلت بما ملكه الوكيل لنفسه التوكيل

190 189
التوكيل اشياء ولاية التصرف فيما موقوفات للموكل وليس ثبات للوكيل ملك من حطاب
واخوانه يدون اذنه وتوكيله فلا يتصور منه اشياء الوكالة فيها لفقدان ماهيتها فلا شتر الشركة
لانها لا تنفذ بدون الوكالة وهذا لان اصل ان كنت انساناً يكون له لا بغيره الا ان يحمل فعله
غيره باعتبار من هو التوكيل وذلك انما يكون في الضرورات كصلته اللفظية التي ينفق صاحبها الى من هو
ما عتبر موحياتها فان وقوعه بغير الغيرة او ثراء لغيره لا يصح الا بامره لانه ليس له ولاية الزام حكم
تصرفه على غيره وفيه من فعال المستنة لا يستقيم حصول فعل نفسه لغيره لان حكمه حصول ذلك الشئ وهو المحصول
فيكون المحصول الا ان حصل ذلك عبارة عن جعل الموجه له وهو باطل لان موجه عن اخضاره فلا جعله
لغيره قبل التخصيص صار ذلك تصرفاً عنه بشئ لم يملكه فيكون باطلاً وذكر في بعض النسخ لانه توكلت بالمال
ملكه الموكل وتغيره ما ذكره مام هو اهر زاده رحمه الله ان التوكيل امر بالتصرف فانما يصح فيما ملكه الموكل
كما في بيع شئ من ماله او ايجاب التمسك منه كما في التوكيل بالشراء وليس من حطاب ما يضاهاه هذا ان
المضيان وهذا لان تقرير هذه الشركة كان كل واحد منهما نال صاحبه احتجب حتى يكون بيني وبينك ولو
صرحاً هذا يكون باطلاً كذا اذا اشترى وتقدر الشركة هذا وقول قبل من ذن والتوكيل بانى صحة هذه
الرواية فالحق ما ذكرناه بدنياً وفساد الشركة في المسئلة التي تلها ستا على هذا وهو انها انعقدت على
لحاز المباح وهو الما رفسد **فصل** لانه بالبعد والعقد فاسد اى الزيادة انما تستحق بالزيادة
بالشبهة والشبهة فقد فسدت بفساد العقد فسعى تحقيق على قدر راس المال **فصل** بطلان الشركة
لان الشركة يقتضى الوكالة ومضى تبطل بالموت وكذا بالالتحاق مرتداً او قضي القاضيه **فصل** واذا وكل
واحد منها اى ادى احدهما زكاة صاحبه بعد ما ادى هو نفسه لنفسه وكذا الاخر الى غيره فانه يضمن
ما مورداً الزكاة وهذا المودى لغيره لم يقع زكاة وصنع ذكر محمد رحمه الله في الزكاة زيادة فبدا
احدهما وزكى المال كله ثم زكى الاخر المال كله **فصل** لانه ليس من التجارة الشركة وضعت للاستئثار
واذا الزكاة ليس من التجارة فليكن استئثاراً الجزل القصدى بعند العلم لان فيه نوع حجب وسرط علمه كيلا
تضرر التوكيل وفيه الجزل الحق لا يشترط لان ذلك من الزكاة عليه والمجلبه فلا يشترط العلم ثم هنا
الما موربه الزكاة ومضى ادى هو نفسه لم يقع الزكاة ولحقه
عليه

فغابت الوكالة منه فغاب ضرورة فاذا ادى الوكيل فقد ادى مال غيره فغاب امره الى الفقيه فضمن وما يقولون
الماوراء المملوك من الفقير وهو مملوك لان الانسان انما يترحم ما في وسعه وفي وسعه المملوك لا وقوع زكاة
لان ذلك يتعلق بنسب المولى فانه لا هبة ولا محبة فالوقف عند ابي حنيفة رضي الله عنه شبه
العارة لا يترحم بالمنافع مع بقاء العين على ملكه وعند محمد شبه الهبة حتى سطر التسليم فيناحية
ذكره عقب العارة قبل الهبة كتابا الوقف الوقف لغة الحبس
وفي الشرع عند ابي حنيفة رحمه الله حبس العبد على ملك الوقف والتصدق بالمنفعة على الفقراء او على
منزله الخبز بمنزله العواري فلا يكون له ما يبقى على ملكه فبيع ورجع فيه وعندنا ما حبس العين على
ملك الله تعالى فهو ملك الوقف عند الله تعالى على وجه يعود منفعة على العبد فلا يملك ولا يملك
ولا يورث ولا يورث بمنزله المسجد فيسلم له لا يجوز الوقف اصلا عنده ولا صح ان جابر الجعفا
الا ان عنده غير لازم وحكي عن ابي يوسف قال لم يزل في حيرة منذ خالفنا الشيخ في الوقف
الا ان يحكم به حاكم وطريق ذلك ان يسلم الوقف ما وقفه الى المتولى ثم يرجع مجتعا بعدم اللزوم
الى القاضي فقص القاضي لزمه كذا في الفتاوى الظهيرية في ابي حنيفة مائة قال صاحب الهداية
الصحيح انه لا يزول ملكه في هذه الصورة الا انه اذا تصدق بمنفعة موبدا يصير بمنزلة الوصية
بالمنافع موبدا فلا يملكه وحاز ان يكون المراد من قوله لا يزول لا يلزم الملازمة بينهما فالقول لا يملك
لو كان بطريق الوصية يلزم بالاجماع ولكن عند ابي حنيفة رضي الله عنه يصير رتبة ذلك الشيء ملكا لورثته
اوله حكما بمنزلة العواري على التابيد وعندنا لا يكون ملكا لاجل كاتخاذ الموضع مسجدا او وقف ازالة
الملك لله تعالى من وجه كما قال ابو يوسف رحمه الله الا ترى ان الوقف ليس بشرط فيه مع انه ركن الشريعة
لانه لا يكون القبض الذي هو شرط اولى ومن وجه تملكه ان التصديق ان وقع بالمنافع فقد صارت
الرتبة متصلة ضرورة لان قوام المنافع بالاعيان فصار هذا والصدق رتبة تصد اسواء فذلك
لانه لا القبض كذا هذا قيل الشرط عند محمد رحمه الله ان يكون مسلة مخصوصة مقسومة موبدة
وتفسير التسليم ان يخرجها عن يده وسلمها الى قيم تقوم على حكمه ولا يحميه رحمه الله انه يترحم بالمنافع
اي انه يترحم بالمنافع مع بقاء العبد على ملكه بدليل انه اعتبر

وصفه

اي الوقف وتديره بعد ذلك بنصف القيمة وتوزيع الغلات فدا ان يبقى على ملكه ولكن منصفه ملكه
مصرفه الى غيره فصار شبهة العارة ولانه لو زال ملكه لا الى احد يكون تسييبا ولا يزول الا احدا
بالاجماع فلا يزول اصلا في الوقف لان المحدث ملحق بالمقطوع بالحكم به اي المختلف فيه بصير كالمقطوع
والجمع عليه بواسطة القضاء وقوله او اوصى به معطوف على قوله الا اذا حكم به حاكم اي لا يلزم
ولا يتأكد الا اذا حكم به حاكم او اوصى به انما فصل من المعطوف والمعطوف عليه بالدليل لا اختصا
بالمعطوف عليه وصورة الوصية ان يقول اذا مت فقد وقف دارى على كذا فانه يكون وصية
لازمة من غير حكم الحاكم واذا صح الوقف على اختلافهم وفي بعض النسخ واذا استحق وقوله
عن ملك الوقف ان يكون قولها كذا ذكر في الهداية وقال الشيخ رحمه الله ما يدر الا ان وجهه فاذا
استحق اي ثبت الوقف على قول المحدث رحمه الله بالحكم او بالتعيين بالموت وعلى قولها بالوقف والتسليم
لان الوقف منع ثبوت الملك له فلهذا لا يملك الوقف عليه لنفسه كما في ما يراهم لانه الوقف
عند ابي يوسف رحمه الله ازالة كالاعتاق والشيوع لا يمنع فكذا لا يمنع الوقف في ما يحتمل
القسمه يجوز ان متصل بقوله لا يجوز ويجوز ان متصل بقوله كالهبة فان الشيوع عند محمد لا يمنع صحة
الوقف والهبة فما لا يحتمل القسمه قيل التابيد شرط عند محمد خلافا لابي يوسف رحمه الله والصحيح
التابيد على قول الكل شرط ولكن ذكره ليس بشرط عند ابي يوسف لان قوله وقف يقتضي ازالة الملك الى الله تعالى
وذلك يقتضي التابيد فلا حاجة الى ذكره ومحمد رحمه الله انه يقول انه تملك من وجه وذلك قد يكون موتا وقد
يكون موتا فطلق لا ينصرف الى التابيد بدون التخصيص ولما كان التابيد شرطا تنفرد عليه هاتان المسالتان
وبوصحة وقف العقار لانه ما يتأكد وعدم صحة وقف المنقول لانه ما يتأكد قد ثبت الحكم ضمنا وان
كان لا ثبت قصدا كالشرط السح فلهذا يجوز وقف الضيعة بغيرها واكثرها في الوقف لان
الضيعة ينبغي ان يلزم هذه اشارة الى قوله اذا وقف ضيعة بغيرها اي الوقف المنقول الذي ثبت
تعا في حصة الضيعة ينبغي ان يكون لازما كالعقار تبعاله وفي الحيل لا يلزم اي فيما اذا جبن
كراعه ويكون السراح ملحقا به ايضا ثم في الا ان الضيعة يشترط ان يحددها مع ابي يوسف
في فصل الضيعة وان خصص ابو يوسف هذا بالذكر وقيل ان

ابا يوسف مع محمد اضافي فضل الكراع والمراد من حبس الكراع وقفه في مبدل الله ويكون هذا
احسانا وقربة اى يكون هذا احسانا الى الناس يجوز لقوله تعالى واحسنوا ولكن لا يلزم وقوعه في بعض
الشيء ويكون هذا استحسانا ومعناه هذا ايضا فقد جاء استحسان معنى الاحسان واستحسان اى
به ما يقابل القياس فقد قيل ان هذه المسائل استحسانية لورودها في وقف الدروع ولا كراع والقبول
انه لا يجوز لان الناسد شرط على قول الكراع بوجه قوله وقوله **فوق** الا ان يكون مشاعا الغالب
حمة المتبادلة في القصة اذا كانت في غير المثلثات فيكون في معنى البيع فيصح من استثنائه قوله لم يجر
سعه ارتفاع الوقف عليه تيمنا بالمصدر لا نه بحث القاء اصله الحق الفقراء ولا ذلك الا بالعمارة فثبت
شرط العمارة اقتضاه وان لم بشرط لا نه شرط عرفا فيكون كالمشروط ذكر ابل اقوى لا نه مذكور قوم
والقوم اقوى من الواحد **فوق** والله اى انشاء كالحشة غير ذلك **فوق** فلهذا لا يجوز ان
نقصه اى القبض لان لهم من شفاع دون العين على حكم ملك الله تعالى او على حكم ملك الوافق فلا يصح
الهام بالبرحق **فوق** وان المساجد لله اى المساجد مختصة لله ولا تخلص لله تعالى الا
بالافراد فاذا ضل فيه واجد ذلك **فوق** لان فعل الجبر من عذر فشرط اذناه في طاهر الرواية بشرط
الصلاة لصاحبه لعلق عماله تعالى فمن كان انفع لعماله كان اجب اليه فلهذا لا يحدث السقاب
قربة والقربة ما سقرت به الى الله تعالى والغان الموضع الذى يكون في المفاد في طرق البلاد
نزل فيها انشاء السبيل وقوله سكة بنو السبيل تفسير لم كقوله تعالى شردمة قليان وظهوره من
مسلتنا ووطنها مسلتنا وللأحياء لا بد من الخان فكذلك للموتى لا بد من المقابر لسكونها في حالها
ان ينقر في النافور **فوق** حتى حكم به حكم عند اى خيفة من الله فالخاص ان عنده هذا بمنزلة الوقف
وقد معنا هناك ان العين على ملك الوافق فكذلك اهلنا فشرط حكم الحاكم ومن ضافه الى ما بعد الموت للرقبة
حتى اذا لم يوجد احد عماله ان ترح ذكر الى مده وسمعه وان مات كان مراثا عنه وذكر في مسوط محرر
وبغيره ان الفتوى على قولها في هذه المسائل وعليه لجماع الامة الا ترى انه يفتى انار الماضين هذه
الوجه وكفى بالاجماع حجة **فوق** فلا بد من التسليم وتسليم كل شيء ما يليق به وهو ما ذكر في الكتاب
الوقف ترح بالمنافع والجهة تبرع بالعين والمنفعة فيستقار بان

كتاب المهبة المهبة لغة التبرع بما ينفع
الموهوب له وفي الشرع عبارة عن تملك المالك لمطيق التردد وممكنه من تحاب وهو قول الواجب وهبت
وسرطه ان يكون مقسوما مجوزا وحكمه المطلوب به ثبوت الملك واهله من يكون اهلا للتبرع بان
يكون عاقلا بالغاً حراً **فوق** المهبة تصح بالاحباب والقبول الركن من صلي في المهبة من يحاب
لانه عقد تبرع فيتم بالتبرع لان المقصود منه اظهار السهاحة وذلك يتم به تخلله في البيع فانه
معاوضة فاقض الفعل من الجانبين وهذا الوجه ان يجب عنده لفلان فوهبت لم يقبل ترى
يمنه ويدل عليه قوله ونعقد المهبة بقوله وهبت وحلت وانما مال في الكتاب يصح بالاحباب
والقبول القبض لما ان القبض مع قوت على هذا المجموع والملك هو المطلوب من السيد حاز كذا
اى جعله في جسيم بقبضه وحاز كذا اى جعله في جسيم بالقصة والثاني هو المراد في الاثر لئلا يرد
الى التكرار **فوق** لا تصح المهبة المراد نفى الملك لان الجواز بدونه ثابت **فوق** لان المهبة
اذن في المجلس لان الواجب انما يقصد بالجهة التملك والى التملك لا يتم الا بالقبض فصارت المهبة تسلطاً على
القبض فكان اذن فيه صريحاً وهذا لان من تكلم بكلام يكون اذنا الغيرم تحصيل ما ينفع به اعتبار
كلامه **فوق** لان ما ارتفاع المجلس لا يخرجه هذا متصل بقوله لم يحز اى القبض ملحق بالقبول **فوق**
من حيث انه منوقت الملك عليه والقبول يقتصر في المجلس لان ما ارتفاع المجلس من موجب لان تملك
التملكات يقتصر على المجلس والاحباب مجر اذنا بالقبول وكذا ما القبض المحقق به من يحاب انما يفتى
حق القبول لا يخر المجلس فكذا انما هو ملحق به فلا يقع التملك بعد المجلس الا ان ما اذن له الواجب
ان يقول اذهب فاقبضه فيكون استداء تملك منه ومن صلت هذه المسائل انه اذا اتى بلفظ يني عن
تملك الرقبة يكون هبة واذا كان مبدئياً عن تملك المنفعة يكون عارية واذا احتل هذا وذاك
سرى في ذلك تحكه كذا اعطاه اياه بطيبه من نفسه بغير عوض في العلة ومن عطاء يستعمل في الهبة استعمال
الصريح فلهذا اقال لان هذه من لفاظ صريح في الهبة ومن عطاء عبارة عن جعل الشيء عطية والعطية
من الهبة من طعام اذا اضعف الى ما يطعم عينه يراد به تملك العين كل اذا قال اطعمتك هذا الطعام واذا
اضعف الى مال يطعم يراد به اكل فلتها كما اذا قال اطعمتك

هذه الارض من صيرفه التملك عند البعض عند البعض من باجة والتملك ملحق به
 دلالة كما ذكر في اصول الفقه اللام في جعله هذا الثوب للتملك هو تصرف في جعل الشيء له امر تترك
 هذا الشيء اى جعله لك مدة عمرك وقد ابطال الشارع هذا الشرط بقوله جعلته لك العمل ما كان
 حقيقه فكون عارته لكنه جعل الهبة فجعل عليه عندئذ قال القاضى خان رحمه الله في ياد اية الجوزة
 المفرقة عن اهلاك الواهب وحقوقه حتى اذا وهب لرجل ثم ادى الى اسر الشجر لا يجوز القبض عارته
 للبيارة باليد والبيارة انما تحقق بالقصة لانه عبارة عن جمع الانصاف في حرم وهذا لا يتحقق الا بالقبض
 ولهذا الواشى شقصد الى ملك مطاله الباع بالقصة قبل القبض من قبل الباع بالشرأ
 الابتسليم ما باعته منه ثبت انه من تمام القبض هذا مع قوله ليصح فيه القبض فان قيل
 المشاع يحتمل البيع فحتمل الهبة كالذي لا يحتمل القصة قيل القبض لما كان منصوباً برأى وجوده
 على كمال الخيرات والقبض مع الشيوع بابت من وجه دوز وجه لان القبض عبارة عن الحيازة وما وان
 يصير الشيء في حيز القابض المشاع في حيزه من وجه دوز وجه لانه في حيزه من وجه فلا يكون القبض
 موجوداً على كمال هبة المشاع فمالا تقسم حازرة اى فمالا يحتمل القصة اى لا يبقى منتفعا بعد القصة
 اضلا ولا يبقى منتفعا بعد القصة من جهة انتفاع الذي كان قبل القصة كالنبت الصغير والظام الصغير
 والذي لا يبقى منتفعا اضلا كحد واحد واثبة واحدة وتبع من المصوم ان يكون منتفعا في الخال قبل
 القصة وبعدها كالارض فالحاجة للزراعة والبناء قبل القصة ويبقى بعد القصة كذلك في
 القبض لا يتصور الا ناقصاً فاكفى بالقبض القاصر لانه لا يتصور تسليم فوقه وفيما يحتمل القصة
 يتصور تسليم فوقه فلا يكفى بالقاصر فيه وهذا من خلوة الجيوب على قول الى حقيقه رحمه الله
 فالهبة فاسدة لانه معدوم اراد به انها باطله وانما قلنا ما معدوم لانه لو غصت فخطه فخطها
 سقط حتى المالك لان الحادث حدث بصبغ الغاص اذا كان الرهن معدوماً يكون التملك حاضراً
 الى المعدوم فلان القبض الواجب الهبة قبضاً لانه الى الغرة التبعان متى تجا سائب احدنا
 من غير واذا اختلفا نأب المضمون عن المضمون ولا ينوب عن المضمون عن المضمون كما في مخرج الطراد
 وهذا ليس محرم على اطلاقه فانه اذا كان مضموناً لغيره كالمسح

والمرهون لا ينوب عن القبض الواجب الهبة فلا بد من قبض جديد يصح عليه ان ينصب في شرحه تمت قبض
 بهب لانه مملوك عليه الداي من النافع والضار فاولى ان يملك النافع المحض فلا ينوب عن جوفه لاني
 في كنفه ونزديته وان قبض الضمي يريد به اذا كان عاقلاً والمراد من الهبة الموهوب وجن الموهوب ما في
 اليه فهو فملكه كل واحد يصلح قابضاً له اما من يولي فظاهر وكذا الام ونحوه من
 ولاية الحفظ وقول الهبة له وقضه من باب الحفظ لانه يحصل ذلك من قبض ولاية في كسبه لا من قبض
 عادة الا بقوت وملبوس فلا بد من ان يكون سلسل التحصيل في حقه نصار ذكره في روات الحفظ
 وانما يصح قبضه لانه اذا كان في عياله فهو من القابض واحد اى انها سلمها اليه حيلة وهو
 قد قبض حيلة بناء على تسليمها فلا مدخل فيه الشيوع فيهما نصان ثمة اى ان هذا التملك حصل
 في كل ذلك الشيء منها تملكها واحدا الا ان هذا التملك البعض من هذا البعض من ذلك نالو جعلنا كذلك
 لكان هذا التملكين قضيه اضافته العقد اضافته واحدة ان يكون تملكاً واحداً فثبت ان هذه هبة لهما
 وما قد قضاها حيلة فلا مدخل فيه الشيوع الا ترى ان من رهن داره من جليلين صح ولو دخل فيه الشيوع
 لما صح ولا في حقه رحمه الله عنه ان لكل واحد جزءاً واحداً والقبض المشاع لا يتحقق وهذا ان التملك
 ثبت على الشيوع بالاجماع في النصف لهذا وفي النصف لذلك والقبض لا يتحقق المشاع وهذا لانه
 ثبت ان المالك حصل لهما على الشيوع ثبت ان التملك وقع على الشيوع اذا التملك حكم التملك متى حكمنا بثبت
 المالك في النصف لهذا وفي النصف لذلك لان هذا التملك النصف من هذا وتملك النصف من ذلك خلاف
 الرهن فان حكمه مائة على المناصفة بثبت على حيل الكمال حتى كل واحد منهما فان حكم الرهن ملك للبئس
 وتتصور ان يكون العين الواحدة محبوساً على هذا على الكمال ويحق هذا على الكمال وحده على الكمال اذا
 لا تضائق في الحبس بخلاف ملك العين ولا يلزم اما حقه رحمه الله ان احاطة نصف الارض بالطله واحاطة
 الارض من جليلين حازرة لان فسادها في النصف لان النصف شائعاً لا منفعة له واذا اجر حيلة كانت
 المنفعة قائمة به لا تنعدم بالشيوع في ملك المستاجر من ان يرتفع بالقصة واذا العا النصف فلا شفع
 له فانما لو خد بالقصة والقصة لا تعد مع المستاجر الا بطله

ولا مكر لا تعد صحة العقد ولا صحة للتعهد الا بعد قيام المنفعة حين العقد ولا قيام حال الشئ
 في الواجب اجتناباً لئلا يثبت منها اي لم يعرض له بمرده قبل القبض لا اطلاقاً بل المحل
 القيمة على المال وذا لا يكون ولا نه جعله احياناً فلهذا ان يكون لغرضه في حق ذلك انما يكون بعد
 القبض لا نه لو كان كذلك لخلأ قوله ما لم يثبت منها عن الفائدة او هو احياناً ان شرط العوض قبله المشايخ
 عمنهم انه ليجوز الموانع في قوله وما منع عن الرجوع في الهبة يا صاحبه حروف مع خرقه فالذلك
 الزيادة والميم موت الواهب والموهوب والعين العوض والحق الخروج عن ملك الموهوب والزيادة
 الزوجية والقرابة القرابة والاهاء هلاك الموهوب بعضها لزم لحصول المقصود وفي بعضها لزم ضرورة
 بعد الرجوع ثم ذكر بعض الموانع في الكتاب فقال ان يعرضه لو ورد الوارث السري حلاً ولا
 الرجوع عند عدمه حيث لا ما لم يثبت منها او يزيد زيادة متصلة ارادته الزيادة في العين مثل السمن في
 الزيادة في السجرات فما لم يثبت برادة حقيقة انما هي في يد رغبة الناس في ان يصير رباً اي لا
 رجوع الزيادة او لا معها لا يجوز له ان يصير رباً لان الزيادة لم تدخل تحت العقد فلو رجع فيها
 لا خذ مال الغير من غير ان يقال عوضاً انه رباً بخلاف الزيادة المنفصلة كالولد لان الرجوع في ماله
 ممكن بدون الزيادة ولا وجه الى الثاني لعدم مكانه في انه يودي الى ضرار ذلك الغير لا نه
 حصل له لتسليطه فلو ملك الرجوع لتضرر الثالث وهذا يصلح دليلاً لموت احد المتعاقدين لان
 بموت الموهوب له ينتقل الملك الى الورثة فصار ماله كالميراث كما يراى في الميراث وفي الرجوع ابطال
 ملكهم وكذا موت الواهب لا نه رباً يكون غرضه اظهار الجود ورجوع الوارث بطل عليه ذلك في
 لان المقصود حاصل لان المقصود منه فيما بينه وبينه صلة الرحم وكل عقد اذ المقصود له بلزم بحال
 به حتى لان المقصود منه العوض احياناً الشافعي بقوله عليه السلام لا يرجع الواهب هبة الا فيما به
 الوالد لولده ونحن نقول اراد به نفي استبداد الرجوع فان عندنا ليس له ان يرجع فيه وبكره حتى
 المطالبة الى القاضي لما مره بالرد عليه الا الوالد فانه بحاله لا يرد دون الرضا اذا اجتاحت اليه
 وذلك سمي رجوعاً والفقه لنا في المسئلة ان هذا تجوز

في

حتم الفسخ فوجت ان يفسخ عند عدم حصول المقصود العاقد كالمسح وغيره وهذا لان
 العاقد متى عقده يعرض لو الزمانه من غير حصول غرضه ادى الى الزمان شي لم يترمه وهذا انما
 وهذا انما يعرضه المكافاة بالمال شرعاً وعرفاً وقال عليه السلام به ادى ورضى ما رايوا
 لان العوض به صلى ما سعدم به ضرره ونصفه وذكر المكافاة بالمال دون حسن الصلة والتودد
 وان هذا يجوز ان يكون عرضاً متى ادعاه انه غرضه فله قوله في دفع لزوم العقد كمن اشترى
 عند افوجه به عيباً له ان يرجع في الثمن ان الظاهر ان غرضه سلكه المسح متى لم يحصل استحق
 الرجوع الى اصل حقه كذا هنا قوله لحصول المقصود وهو الصلة لان ما بينهما من الزوجية نظير
 القرابة تدل على بيان التوارث من الجانبين من غير عيب وعدم قبول الشهادة وغيرها واذا مال الموهوب
 له للواهب خذ هذا عوضاً عن هبتك الى غيره اعلم انه انما يصير عوضاً اذا نص عليه واما خذ هذا
 عوضاً عن هبتك حتى لو وهب الموهوب للواهب شيئاً ولم يقل هذا عوضاً فله الواهب ان يرجع في هبته لان
 التملك المطلق حتم له خذ وحينما المجازاة فلا سطر حتى الرجوع بالسك السعوى تخرج لغرض
 اسقاط حتى الرجوع للاصل صحيح من به حتى كما يصح من الموهوب كالحلح والصلح عن حرم العمد للمالك
 فيه ذلك الغرض وهو اسقاط حتى صحيح من به حتى كما يصح من ماله للخلع قوله لان العوض ان نقل
 يصلح عوضاً لان الواهب لم يرد هذه العوض المعين انما اراد حلق العوض فله رجوعه في ذلك اذا
 استحق نصف الهبة لان الموهوب له ما ادى العوض في مقابلة كل الهبة لا نه لم يرض الا وان يكون كله
 عوضاً اي لم يرض حقوط حتى الرجوع الا ان يكون كله عوضاً ولم سلم فله ان يرد هذا النصف ورجع
 ان شاء ولا يصح الرجوع الا بهرضها الى غيره لان الرجوع فسخ العقد فلا يصح ذلك الا من له
 ولا نه العاقد وهو القاضي ويصح ذلك ايضا بالرضا على نفسها والفقه ان الرجوع
 مختلف بين العلماء وفي اصله وهما لا نه ثبت على خلاف القياس في حصول المقصود وعدمه حاصلاً لا نه
 من الفصل بالرضا او القضاء لم يترم عوضاً اي اذا كان له مثله ولا ضماناً اي اذا لم يكن له مثله
 بخلاف اذا باع عبداً واستحق فانه يضمن العوض للمشتري لان العود بعد المعاوضة عند الرجوع
 في عمره واذا ذهب بشرط العوض صارت ان يقول

في

وهذه هذه العبد لكر على ان تعوضني هذا الثوب فيكون هبة استداء حتى شوق الحكم على وجود القرض
 فيها ولا يصح في الشايح والعمو انه لو قال هبة هذا لكر كذا انه بيع واعلم ان هذا العقد
 اشتمل على الهبة والبيع فانه هبة اسماع بالنظر الى مبادلة المال بالمال على منسل التراضي فزور الشايح
 نعمها الله وتحو المفع على الصورة لان المعاني هي المعبرة حتى كانت الكفالة شرط برادة من صير
 والجوالة عدم برادة من صير كفالته وتحت معناها لان الاصل في التعارض الجمع اذا امكن ثمة
 الترجيح وقد امكن الجمع لها فلهذا اشترط التقابض بطلان الشيوخ ونشت خيار الرونة والعهد
 والشفعة ومن خلاف في الرقبى ارجح الى من خلاف في تفسير هذه الكلمة فحمل ابو يوسف على الله
 انه تملك للمحال والرجوع الى الواحد منتظر ان معنى قوله دارى لكر رقبى اى ملكتك دارى اذ اقبى
 موتك لتعود الى فكون منزلة العمرى في من نظار وحمل ابو يوسف ابو حنيفة ومحمد على ان
 المراقبة في نفس التملك فيصير معناه ان تمت قبلك ففى لكر فيكون تعليقا للتملك بالخطر فيكون قمارا
 وهو لا يتحمل من عارة ويحتمل الهبة اى يكون اعادة لو كان كما قالوا ويكون هبة لو كان كما قال ابو
 محمد الله فلا يحمل على الهبة بالشكر لكنه يحمل على من عارة عندها لانه مستقر من صرحا لا يصح
 افراده بالعقد لا يصح استثناءه من الهبة العقد والهبة لا يعملان للملك لكونه جزءا منها خفية وحكما
 ولعذ انتمركت بكونها ويكن يسكنها وهو متصل لها اتصال خلقية ويدخل في بيعها واعنائها وصحتها
 بدون الذكرفلا يجوز من استثناء لان من استثناء في من طرف من جزاء لا يتحقق لان الدليل المستنع
 قائم وان من استثناء تصرف في اللفظ فلا يعمل الا في الملفوظ والجملة منزلة لجزائها فيكون حكمه وصار
 واللفظ مرد على الذات لا على من وصاف فلا يصح استثناءه لانه ليس بلفوظ واذا لم يمكن تصحيع استثناء
 سقى شرط فاسدا لانه على خلاف مقتضى العقد لان العقد يقتضيه دخول جميع من وصاف هذا يقتضيه
 خلافة ويحتمل ان يكون معنى قوله نقي شرط فاسدا انه لما استثنى معنى الولد على ملكه وفيه فيكون الحاراية
 متصلة بشئ في يده فلا يحقق التسليم فيها والهبة لا يبطل بالشرط الفاسدة لان السبي عليه اللام اجاز
 العمى ابطال شرط المبرر فحملنا فعلنا ايضا لا ينظر بالشرط الفاسدة لان شرط المعرف فاسد
 لا يقتضيه العقد لان الشرط في معنى الرأيا فيعمل في المعاوضة

شرط

دون التبرعات فصلا لانه تملك مقتضراى فاصلا لانه بمجرد العقد بخلاف البيع او
 انه تملك من جانب واحد بخلاف البيع واذا تصدق على فقير من شئ يجوز له ان الصدقة برادها
 التملك من الله والعقد ناس عنه وهو واحد لا شريك له فلا يدخل فيه الشيوخ ابحاث العبد محترما بحاج
 الله تعالى لانه استداء به ولهذا لا يجوز ابحاث شئ ليس خسه مشروعا واهبات لله الزكاة تنصرف
 الى الفضول كذا هنا ولم يحد في الشرايع اضافة الصدقة الى الملك والمراد به مال الزكاة فقلت
 انه نعم ذكر الغصب وانه سب للملك عند اداء الضمان ثم ذكر الوديعة استطرادا اولا لانه اذا خان
 بصرفا صبا ثم العارية انه سب للملك بالمنفعة ثم من صطيلا لانه سب للملك ايضا ثم الشركة لانه سب
 للملك الربح في المال ثم الوقف لانه سب للملك بالمنفعة ثم الهبة لانه سب للملك العين بالمنفعة ثم البيع
 كذلك ثم انظر الى حشر التبريد فانه مدار بالغصب معنى وختم بالبيع الذي هو معاوضة صوره ومعنى
 وذكرها منها التبرعات وذكر بعد البيع ما هو ملحوظ كالشفعة والقسمة وشرط ارات

كتاب البيوع

بسم الله الرحمن الرحيم

البيوع جمع بيع بمعنى مبيع كضرب ميرة والمبيعات اصناف مختلفة واخا من متفاوتة
 او جمع المصدر لا خلاف انواعه اذ اريد به الحاصل بالمصدر كعلوم في جمع علم ثم البيع في الغالب يقع
 على اعراده المبيع من الملك قصدا وشعرا في البيع ايضا فالخبرين سلام رحمه الله السوى للغة عبارة
 تملك المال المار في الشرع هذا وكذا الشراء ومن شتر ومن يتباع ثم البيع لا ينقذ الا بصورته
 من اهل مضاف الى محلي قابل للحكمه كساير العقود في الشرع كما في الحسيات فانه يحتاج في ايجاد السر الى
 التجار ومنه مثل العاقد في مسئلتنا والى قوله ومنه مثل قوله بعت واشترت والى التجار ومنه مثل الفراج
 هذا القول على سبيل نسا والى المجلد وهو المبيع في صورته وهذا معنى قول اهل الفكرة ان الله على
 اربعة اقسام آتية كالغاس من مجلية كالحش وناجلية كالنخار وحاله كالنحر وعلى هذا اجمع سليل
 البيوع وغيرها من العقود عند دخول المفسد من حيث هو هل اوفى حش المجلد او غيره فان ذلك يختلف
 فان العقد لا ينقذ اصله اذا لم يكن العاقد اهلا وينقذ

هو قونا عند توقفت الالهة وكذلك منعقد عند فوات المحل وأعلم ان شرط السع امور في
 العاقد ان يكون عاقلًا متميزًا ومنها في الالة ان يكون بلفظ الماضي ومنها ان يكون المحل مقدراً
 التسليم ومنها التراضي وجيم السع الملكة اللغة عبارة عن القوة والقدرة ولهذا استعمال
 القدرة يقال فلان يملك كذا اي بقدر قال الله تعالى ولا يملكون لا نفهم ضراً ولا نفعاً وفي الشريعة
 عبارة عن القدرة على التصرفات في المحل بوصف من خصائصه وقيل هي عبارة عن خصاص
 بالمحال ولا فرق بين الجبارتين فان من اخص محله صرفاً فقد قدر عليه ومن قدر عليه فقد اخص
 السع منعقد بالاجاب القبول من نقلا عبارة عن انضمام كلام احد العاقدين الى الآخر والسع عبارة
 عن امر شرعي يظهر في المحل عند من يجاب القبول يكون العاقد قادراً على التصرف واليه اشارني
 قوله منعقد حيث لم يسل السع وهذا ان اللفظان ومعنى بالاجاب ان قوله بعد جعل من الوجبات
 ان الفعل صرف الممكن من مكان الى الوجب وقيل اي اللفظين من حيث واشترت ذكر متعدي
 فهو من اجاب في كل واحد من السع من اجاب في كل واحد من اللفظين تنبهاً عن
 التحقيق في الشبوت محتاج الى لفظ يدل عليه وهو صيغة المضى وهذا ان السع انشاء يصرف
 من نشأ بعرف الشرع من الواضح لم يصح لانه انشاء لفظاً خاصاً فاستعمل اللفظ الذي وضع
 للاخبار عن الماضي للانشاء وانما اخص هذا اللفظ لان هذا اللفظ اعني صيغة الماضي يستدعي سبب
 لصح الكلام فكان الوجود حقا لمقتضى الحكمة فاذا قصد من نشأ اخص اللفظ الذي اخرج الوجود
 وهو لفظ من اخبار عن الماضي ولا يلزم انه لو قال خذ بكذا حيث منعقد به لانه امره بالخذ وليس له ولاية
 من امره ان يبيعه فثبت السع اقتضا ولا منعقد بقوله السع لانه متردد بين الوعد والجعل واليكاح
 لان السع منعقد بعبه وعلبه فلم يحن المحل اما النكاح فلا يخالو عن تقدم الخطبة والخطبة وما
 يدل ان على ان المزاوية الجاهل ذكر في الخفاء اذا نوى به الحال منعقد السع وعلى هذا ينبغي ان منعقد في
 قوله لا يسع من نه خالص للمحال لكن المسئلة غير مذكورة فاذا اوصى حق انما اقتصر الحكم على المجلس نظراً
 للبايع فوجه عليه السلام المتساويان بالخيار ما لم يتفرقا قال الشافعي رحمه الله التفرق تفرق بدران مثبت
 لكل واحد منها خيار المجلس من نقول التفرق تفرق من قول

ونعني به ان للموحد خيار الروح عما قال قبل فنوب صاحب له وصاحبه للخيار ايضاً ان شاء قبل
 وان شاء لم يقبل وهذا للخيار ثالثة ما لم يتفرقا قولاً وان تفرقا قولاً بان قال احد ما بيعت وقال الآخر
 لا اشترى من سعي الخيار بعد ذلك وهذا لان حوالا ثلثة قسم لم يوحده ركن من وهي حالة التمسك قسم
 وحده الركنان وقسم وحده احد ما دون الآخر فنقول هذا الاسم وهو كونهما متبايعين قبل صدق
 الركنين بعده بطريق المحال اما بقوله فظاهر وكذا بعده لانه كما وجد متلاشي ويضمحل ونها اذا
 وحده احد ما دون من خر طريق الحقيقة بوجهين احدهما ان الشارع يعي الاصل اذا انشأ في المجلس
 لتصل الى القول لان ساعات المجلس اعتبار ساعة واحدة دفعا للغير وتحقيقا للسر والاني
 ان هذه قسم جامعة فيكون احوح بان جعل حقيقة وانما قام عن المجلس بطلان هذه امتناع عن
 اتمام العمل لان ابطال للعلة وهذا لان احكام البايع احد شرطى علة الحكم والحكم اذا تعاقب
 موثرين موصوفين ولا حكم السد المحض الثاني حكم العلة وهو عواض المشار اليها هذا انما والآخر
 وغرها لان شارة كافية في الكل اذ هي الخ اسباب التعريف في حوز السع احرار عن السلم
 لان معرفة مقدار راس المال يسطر فيه شرعية من سباب لقطع المنازعات فلما كان السع يودي الى المنازعة
 عاد على موضوعه بالنقص الفساد فلا يجرم بفساد وانما ان المطلقة ارادها اذا لم يكن مثارا اليها ويكون
 مختلفا للقدرة او اراد به الذهب الفضة لا فما خلقا ثمننا لما عرف ان حوالا ثلثة قسم محض وهو ما
 يكون مقول بنفسه ولغيره وسلعة محض وهو ما لا يكون مقولاً بنفسه ولغيره ودابر منها وهو ما يصلح
 ثمننا اذا كان موحداً كالمكيل والموزون بيان القدر ان يقول عشرة او خمسة عشر ساق الصفة ان يقول العاقد
 او سمرقندي ومن اطلق الثمن اي ذكر القدر دون الصفة امور المسلمين فجموله على الصفة ما انكر اذ الظاهر
 من العاقد المتدين ان يقصد السع الصحيح فاذا اطلق الثمن فالظاهر انه اراد نقد الملة الذي حررت العادة
 بالتعاقديه فصارت كانهما نطقاً بذلك وان كانت النقود مختلفة فالسع فاسد هذا اذا كان الكلام في البيع
 سواء لان الجهالة مقضية الى المنازعة الا ان يرتفع الجهالة بالبيان او يكون حديثاً اوضح الطعام في
 العرف يراد به المنظرة ودفعها فعلي هذا لا يستدرك ذكر الجبوت بعده وهي العدة والحققة وما يضافها
 وهذا اذا باعه بخلاف حقه محازفة اما اذا باعه نفسه

ضا فاه
 سائر شواهد

مجازة في محو ذلك خال الروا في لا نالو علمنا بالعموم بصير محمول اي لو حوزنا البيع في البيع بغير
 محمول لا نه قدر الثمن بعد الفوقان وذاك ليس معلوم والبيع لا يصح بغير محمول قول كما يكون صلا عند
 اي خيفة رضي الله عنه انه منى اضافة كلمة كل الى ما لا يعلم منتهاه فانما سنا ولا ادناه وما والو لحد كما لو قال الفلان
 على كل دراهم بلزعه درهم واحد واذا الجر دارة كل شهر بلزعه العقد في شهر واحد وعند ما سئل كذا
 لا يعلم ومنتهاه معلوم بالاشارة اليه فاما ما يعلم حمله بالاشارة اليه فالعقد يتناول الكل كما لو
 كان معلوم الجملة بالتمتة لان الاشارة الى ما في التعريف من التسمية ويحتمل ان يراد به ان الجاهل اذا لم يكن
 لجرأوه على العموم يراد به اخضر للخصم كماله في قوله تعالى ما يستوي الا على البصير بما يقول ان ما ان الثمن
 معلوم لان ثمن كل قفيز اذا صار معلوما صار ثمن الكل معلوما ضرورة بواسطة العقد وهو موطون متبصرة
 فلا شبهة باعتبار جهالة قوله الا ان سمى حمله قفرا فاما اي المجلس قبل ان سفر قال ان حالة المجلس كمال العقد
 ولكن بخر المشتري في البيع وانه متفاوت بمحمول ولذا لا يحوز بيع شاة من قطع وذراع من ثوب بخلاف قفيز
 من صبرة فانه محوز والفرق بين مصلتي الصبرة والثوب وجدان المشتري المشتري اي ايداع على المسعى او ناقضا ان
 في مسألة الثوب الدرع صفة فان وجدها اكثر كان منزله ما اذا اشترى حارة متوسطة بحال فوجدها جميلة
 جدا فلا خيار له فان وجد الثوب ناقضا كان منزله ما اذا وجد الجارية معينة فله من الرد بالعدا والرضا
 بجميع الثمن الا ان لم يكن تشقيص الصفة عن الموصوف فاما اذا كانت صفة حقيقة فاما اذا كانت الصفة حكمة
 في تشقيص ضرر كالدرع في الثوب فالجنح بالصفة الحقيقية وفي مسألة الطعام لا ضرر فالحال فمسألة الثوب هذا
 والمحدد الفاصل عن القدر والصفة ان ما لا ينقص الباقي بقواته فهو قدر فان العشرة لا فقرة اذا انتقص
 منها قفيز يشتري التسعة بالثمن الذي حصله المبيع القفيز الواحد وما ينقص الباقي بقواته فهو صفة فان البذون
 اذا كانت منقص فتمه النقص وكذلك الدرع الواحد من الثوب اذا كانت فان الباقي لا يشتري بالثمن
 الذي كان يشتري به فان العتاي اذا كان خمسة عشر ذراعا فالحكمة الزايدة على العشرة يرد في الخمسة
 الزايدة على العشرة يرد في الخمسة وفي قيمة العشرة ايضا في كل حوزا صار اصلا الى اخره مقابلة
 الثمن من خواص كونه اصلا اذ الثمن تقابل به وصافي وقد قيل الثمن فيعلم بانه خرج مكنون وضا العشرة
 اصله ذكر الدار لان قرار النساء عليها الا ان البنيان

كان

يدخل في ذكر الدار حيث انفصل العرص انفصال قرار في هذا الموضع فالله الام من اشتري ايضا
 فيها ثمن فتمتة للبايع ومن باع ثمة الى اخره المسئلة على ملكه او حقه احد ما ان يبيعها قبل ان يصير
 لهما ان لم يصح لتسار في ادم وعلف الدواب فانه محوز عند بعض المشايخ والصحيح انه لا محوز والبا
 اذا باعه بعد ما صار مستفعا له الا انه سباه عظمه وهذا محوز البيع سواء باع مطلقا او شرط القطع وان
 باع بشرط التزك فالبيع فاسد والثالث اذا باع بعد ما ساهى عظمه ولا شك في حوزة هذا البيع اذا باع
 مطلقا او بشرط القطع او بشرط التزك عند ما خلافا للمحذر منه الله في الوعد به خركذا في المبسوط والفتاوى
 البيع انما يفسد بشرط الفاسد وما وكل شرط لا يفسد العقد وينتفع احد العاقدين او المعقود عليه
 وهو من اهل الاستحقاق والخصومة وسحق بقرره تمامه ان شاء الله تعالى ولا محوز ان بيع ثمة الى اخره
 ذكره في الهداية هذا رواية الحسن في ظاهر الرواية محوز لان صلا انما محوز اراد العقد عليه ما نفرا منه
 محوز استثنائه واما اراد العقد عليها محوز ابايع يحتاج الى التسليم فيحمله لجهة الكيال لان الكيل
 من تمام التسليم ولهذا اذا اشح حكايلة في البيع والمحتاج الى رد المبيع اي البايح يحتاج الى العقد
 ليترتب المبيع فرده فيحمله لجهة في البيع في التسليم الى الوزن ان له يحتاج الى الوزن
 في تسليم الثمن وطلب تسليم الثمن لما الاشتغال فله عرفه المبيع فلا يفسد له في تسليم الثمن فلا يحق على المشتري
 البيع على وجه مقايضة وموسع السلعة بالسلعة وصرف وموسع الدرهم بالدرهم او الدرهم بالدرهم
 وسلم وهو ما يكون المبيع موحلا وبيع مطاق وموسع السلعة بالثمن هذا لا نه نفهم عند اطلاق
 البيع فلهذا اقدمه وقال ومن باع سلعة بثلث المبيع بفض المساواة وضعا وعقلا والمبيع صار
 متعينا والدرهم والدنانير لا يتعينا في العقود والفسوخ فامرناه بالرفع او ليتعين حتى يصير
 للقبض متعينا لان تسليم الثمن اذ لا واجب عليه بل يحصل هذه المساواة واما البايح بعد تسليم
 المبيع لا نه استوفى الثمن موحقه والمبيع حو المشتري فيكون حبه ظما وللقاصو ولا نه دفع الظلم فياخذ
 بالتسليم لن دفع الظلم البيع نوعان لازم وغير لازم فاللازم ما لا خيار له وغير اللازم ما فيه خيار
 والخيار الثابت في البيع انواع خيار الشرط وخيار الروية وخيار العيب وخيار العيب هذا الكتاب
 بالعقد اللازم بعده

ما خاد الشرط العلة نوعان عقلية وهي ما لا يجوز تراخي الحكم
 عنها كالسواد مع من شدة اللون ولذا قال الشيخ من مام او من صور الله العلة العقلية ما اذا
 حكم الحكم به بشرطه كالسود مع من شدة اللون والشرط والعلل العقلية هي التي لا يجوز تراخي الحكم عنها
 انه لا يجوز تخلف الحكم عن العلة الا على قول من يجوز تخصيص العلة واعلم ان الموانع انواع مانع يمنع
 انعقاد العلة كما اذا اضاف البيع الى حرة ومانع يمنع تمام العلة كما اذا اضافه الى مال الغير ومانع يمنع
 استداء الحكم كخيار الشرط ومانع يمنع لزوم الحكم كخيار العيب فقدم خيار الشرط على انواعه لهذا خيار
 الشرط وكذا وكذا اضافات الى ايجابها فمنها رها لله ايام صحتها ان يكون معطوفا على ما تقدم اي
 خيار الشرط جائز لكل واحد منها بانفراذه ولهما معا ويحتمل ان يكون استداء كلامه لسانه في خيار
 فساد وفساد لسان انه من المقادير التي لا يمنع النقصان وثلاثة بالرفع والنصب على الخبر والظرف روي
 ان جبان من منع كان يبيع في البياعات فشكا او لياؤه الى رسول الله عليه السلام فقال عليه السلام اذا
 بايعت او اشتريت فليدعها وفي رواية لا خيانة ولا خلافة وانما لم يذكر اسمه للاختلاف فيه لمكان التام
 لخياره انما شرع للمحاجة الى التام ليندفع الغبن قد قسم المحاجة الى اكثر من ثلاثة ان مقتضى العقد لزوم
 او اللزوم بشرط المحاد منافية فكان القياس ان لا يجوز اشتراط الفساد في البيع اصلا غير اننا تركنا القياس
 في الثلاث ما لا يترفع في الباقي على القياس ولهذا قلنا بان الشرط دخل على الحكم دون السبب لان البيع
 صحت الخط والتعليق لما ان ذكرته من ثباته الى القمار وانما ثبت الفساد بخلاف القياس نظر اقل دخل
 على السبب لعل حكمه لا محالة ولو دخل على الحكم لزم اسمه وهو ما احتمل الفسخ فبطل التدارك به بان يصير
 غير لازم ما في الخط من عملا ما يقتضيه الكلمة وموانع ثبات لا يقبل التعليق بعد ذلك مكان ولهذا لو
 خلفه بيع فباع بشرط الفساد بحثه محله ما اذا خلف لا يطلق فعلى الطلاق **مسألة** تحقق للعد
 اذ لو ملل لا حتم البدل في ملك رجل واحد حكما للمعاوضة وانه لا يجوز ويحذر ان يوجد خروج بلا دخل
 انه تولى ان يبيع الكعبة اذا اشترى عبد السداه الكعبة فان البيع يخرج عن ملك البائع ولا يدخل في
 ملكه ولا يدخل في هذا والوقوف ان انقضى العقد من ان ليس من ايل وان لم يفسخ من ان لا يملك
 يكون تسييبا لان التايبه عندهم ما لا يملك اصله وهما سبب الملك

لا يصلح

ثابت في الحال وحكمه متوقع ولا نه لما عارضه الله لبيان بقي ما كان على ما كان والخاص بالبدل
 الذي كان الخيار من جهة لا يخرج من ملكه فلا خلاف في خروج البدل من ملك من لا خيار له بالاختلاف
 وللثلاث في الدخول بعد الخروج **مسألة** لا نه رضى به اي انما رضى بخروج البيع عن ملكه بالتمسك بالوجه
 التمسك بخلاف ما اذا كان الخيار للبائع فانه لم يخرج عن ملكه ثم وقد قبض المشتري لنفسه فصار كما لم يقبض
 على يوم الثراء ووفق لغير ذكره في الهدية فيعرف هناك بغير حصة صاحبه اي بغير علمه **مسألة** لا نه رضى
 به اي بصرف الفسخ برضا صاحبه **مسألة** لما اتممت الخيار له فقد سلط عليه ففسد عليه علم في الحال او لم يعلم
 كالوكيل بالفسخ اذا فسخ والوكيل بالبيع اذا باع والجواب انما رضى به عند العلم لا عند عدمه وكيف
 تعالى انه سلط وصاحبه لا يملك الفسخ ولا تسلط في غير ما يملكه المسلط **مسألة** فلا يقوم باحدا منها
 كالا قاله وبعث الوكيل والجواب عن كلامه الشافعي ان لا يرث انما جري في من عيان التي يقبل **مسألة** نقل
 دون وصاف التي لا يقبلها والخيار ليس الا بمشيئة وارادة فلا يتصور انتقاله فانما القصاص
 فانه غير موروث **مسألة** وجب عند انقضاء الحيوة وعند ذلك عيبا لا ما يضطر اليه لمحااجة ومولا
 لمحااجة الميت لكنه وقعت الجناية على جن او لباية من وجب لانتفاعهم بحيوته فاوحنا القصاص للورث
 استداء والسنة انقضاء الميت ولهذا صح عفو الوارث عنه قبل موت المجرور وخيار العيب يورث
 بكر المورث استحق المبيع سلمه فكذا الوارث وخيار التعصية استاء لا خلاط حكمه ملك الغير **مسألة** انه
 يورث ومن باع عبدا على انه ومن باع عبدا على انه خيار الى غيره من صل ان من شرط صفة ثم وجد
 المبيع فله فيها وتلك الصفة ما لا يتفاوت فيها الاغراض تفاوتنا فاجسا كالذكورة ومن نوته في
 الحيوانات فله يشترى الخيار وان كانت مما يتفاوت تفاوتنا فاجسا كالذكورة ومن نوته في بني آدم
 نفس العقد **باب** خيار الردية الشافعي يقول المقصود هو
 الماتة ومقدار الماتية لا يصير معلوما الا بالردية والجهل بمقدار الماتية منزه انعدام الماتية في افساد العقد
 كبيع من يبيع له ان الجهالة انما تفسد العقد اذا كانت تفضي الى المنازعة كما في ثاة من الفطير اما اذا لم تفض
 اليها فلا كسب قفيز من الصبرة والجهالة بعدم الردية لا تؤدي الى المنازعة بعد ما صار معلوم العين
 وانما تاتر هذه الجهالة في انعدام تمام الرضا به

وذلك شرط لزوم العقد لا شرط جوارحه فقلنا بانه طائفة من البيع ليس بمعنى الشراء
 الحكم فيه دالة لان المشتري حراما اشترى فزده لغوات الوصف المرغوب فيه والبايع لو رد
 لردنا اعتبار ان البيع راد ما طنه وصار كما لو باع شرط انه مبيع فاذا اوجج المقصود بالرد
 معرفة الصفات المقصودة فاذا اوقف على الكثرة روية البعض صار كانه راس الكل اذا ثبت هذا فنقول
 اذا كان من جنس احد فزوده بعضها يعرف الجميع فكيف به وكذا النظر الى ظاهر الثوب مما يعرف بنفسه
 الا اذا كان طنه حاكما مقصودا كوضع والوجه هو المقصود في مني ادم مستغنى برؤية عرقه الصفا
 وكل واحد من الوجه والكف مقصود في الدواب فلا بد من النظر اليها ولهذا يعلم ان الرواية وكفها
 بالواد وعند زفر رحمه الله سطر روية داخل الثوب واصحابنا قالوا حوات الكتاب على فاق عادة
 اهل الكوفة فاما اليوم فصفات الدور يختلف فالنظر الى الطاهر لا يوقع العلم بالالف فالصحيح
 ما قاله زفر رحمه الله روية المقصود كما في رجة الجارية والوجه والكف في الالة وابت روية البعض
 كما في الصبرة وظاهر الثوب من الدار ليس المراد باليد للتعرف قال الشافعي تصرف الفضولي في الالة
 شرعية لا يملكها المطلق للتصرفات اذ اذن المالك الذي له ولاية التصرف ولم يوجد
 او التصرف الشرعي كما يتوقف على من هل والمحل يتوقف على الولاية الشرعية ولنا انه تصرف صدر
 من اهل مضافا الى محله فوجه القول بان عقاده وهذا لان اهلية ما العقل والتمييز المحلية يكون
 المالك متقوما وقد وجد ولا ضرر فيه للمالك لا يغير فيه بل فيه نفع حيث سقط عنه مؤنة طلب المشتري
 وخرار العن وفيه نفع المتعاقدين لصون كلامهما عن من لغا سلب القدرة الشرعية بحصول
 هذه الوجهة على ان من ذن ثابت دلالة لان العاقل ياذن التصرف النافع فان اعتبار الضرر
 شرعا انما هو لحكمه ولم يوجد فيلحق بغيره فانه ثبت بالسبب الموقوف المالك طائفة
 بالسبب البات المالك البات ولهذا الواجب المشتري ثم احاز المالك نفقة عتقه تفرق الصفقة قبل
 التمام لا يجوز لملك يودي الى الضرر للبايع لان ضم الجيد الى الردى عادة جارية فيما بين التجار فلو رد
 غير المراد خاصة لتضرره البايع فلقد دفع الضرر اما ان يرد ما او مسكها وهذا لان خيار الرد
 يمنع تمام الصفقة بخسار الشرط لانها تثنان للخلل في الرضا

فما يتعلق لزومه بالرضا **في** لان الخيار كان له يجهل ان يكون معناه لان الخيار كان انما للمشتري
 بالنص الوارد ليس بمشتري فثبت له الخيار ويجهل ان يكون معناه ان الخيار عبارة عن المنة وادارة
 وهو وصف للمشتري ولم يبق وصفه عموم فلم يبق الخيار **في** في التفسير صار شيئا لغلا عرف ان
 باختلاف سبب تلك السببات وانها صفة حكمية فالصفة الحقيقية لان تبدل العن في
 ما **في** خيار العيب بدلالة الحال لان كل واحد منهما صاحب عقل وميز
 فاني ان يغير ان يغير ان المغيبون ليس بمجود ولا مأجور والمراد عند كان عند البايع ولم يرد المشتري
 عند البيع ولا عند القبض لان ذلك رضا الاوصاف يقابلها شيء من المنة لا تخلو اما ان يقابل
 بالوصف والاصل والاولا والاولى الثاني او الثاني دون ذلك يجوز ذلك الثاني ليل يودي الى
 من لعملة البيع صلا فتعين الثالث وان التمر عن فيكون مقابلا بالبيع من الوصف ولان الوصف
 عرض متقوم فلا يقابله ما هو متقوم الا عند الضرورة فان حدث عند المشتري عيب او تبدل في رده
 زيادة متصلة او منفصلة وكل ما اوجب نقصان الثمن لغيره المقصود من البيع من بايع وذلك
 بالمالية فما نقص المالك فهو وحدث خلافا المقصود فكان عيبا يرد به المراد من الصغير بعقل فاما
 الذي يعقل بان لا ياكل وحده ولا يلبس وحده ولا يكون ذلك عسافه لانه يفضل ولا يابن لان ما بان
 انما يكون عن قصد وموليس اهل والبواقي الفرائض كذا الصغير حذ لا يكون عيبا لعدم القصد وضعف
 البنية **في** فاذا بلغ فليس خ لكر الما فيه يعيب الى غيره مع هذه الجملة انما اذا بان عند البايع في صفه
 فاعه فابق عند المشتري في صفه فهو عيب يرد به وكذا لكر الرقبة والبواقي الفرائض انما اذا وجد ذلك عند
 البايع في صفه ثم وجد ذلك عند المشتري في صفه فهو عيب يرد به انما اذا وجد ذلك في صفه في شيء
 بعد اللوغ ثم وجد عند المشتري فانه يرد به هذا احاصل ما ذكره فخر سلام رحمه الله في بسوطه **في**
 حتى يعاوده بعد اللوغ في هذا البايع ثم يبيعه فعاوده في هذا المشتري فحينئذ يكون عيبا يرد به **في**
 سبب هذه من شيئا تختلف بالصغر والكبر اعلم ان وجود العيب عند البايع شرط لا يستحق الرد لان
 المشتري شرط عليه ان يسلمه سليما عن العيب لا يرد من وجوده ايضا عند المشتري فالخاسر انه شرط
 فيه شأن معاودة العيب عند المشتري والبايع معاودة ملك
 العيب

فاما كان من باق والبول في الفرائض والبرقة في حاله الصغر مخالفا لسد هذه العيوب بعد البلوغ لم
يخذ العبد ولا يكون له ولاية الرد سبانه ان باق في الصغر سلبه سوء الادب وجب اللعنة واللعن
سبه التمرود وقلة المسالة بالمولى والبرقة قبل البلوغ لقلة التأمل في موافقته من مور نقصان العقل وبعد
البلوغ لم يثبت في الباطن وعدم الولاية والبول في الفرائض الصغر لضعف المثانة وبعد البلوغ لدا في الباطن
فاذا انحدر الحادل على انحلال السد واذا اختلف ذلك دل على اختلاف السد وان اختلفت مسائل على
اختلاف المسنات فكانه اختلفت الحقيقة ولو كان كذلك لان وطريقه لغرضه يمكن الرد كذا هنا
البحر في راحة الفهم والدفتر راحة مودية تحي من بط كذا في المبسوط وفي المغرب الدفر مصدر دفر
اذا خبث راحته وبالسكون التثني واما الدفر بالذال المجهة فالبحر كذا غير وسو حده الراحة ايما
كانت وهو مراد الفقهاء في قولهم والبحر والذفر عينة وهكذا في الرواية وفيه كذا في تحصيلها كذا في شرح
للوطي وهو استخدام عن قرب وولد الزنا بان حارية وطهرانها ولدت من الزنا له الرد الا اذا
انقص من قبض فلو امرنا بالرد لتضرر البائع به ولا بد من دفع الضرر عن المشتري فغير الرجوع
بالنقصان الا ان يرضى البائع لان من شناع لحقه للانه يضر به وقد رضى بالضرر فليس
الشرع هذا الحرف يشير الى انه ليس للبائع ان يأخذ مخراف ما تقدم لان من شناع هناك لم يضره وحسب
من نسان ما هو في اسقاطه واثباته فجاز ان سقط حقه امامها الامتناع حتى الشرع لا يبيح ولا
فلا يكون له ولاية من خذ وان رضاه به صل ان امتناع الرد اذا كان بفعل مضمون المستر بطر
حقه في الرجوع بالنقصان كما اذا باع من غره وسلم او قتل لان القتل او السج والتسليم فعل مضمون
في ملك الغر واذا امتنع الرد لا بفعل من جهة كذا اذا هلك كذا يده او بفعل غير مضمون له حق الرجوع
بالنقصان وهذا لا متى كان مضمونا كان مسكا للمسح اما باسكال يده او باسكال غيره قاينا
مقاه فصادكا لمسكه حقيقة ومن شرط الرجوع بالنقصان ان لا يكون مسكا اياه واختم بكن
لا يكون مسكا فله ولاية الرجوع اذا ثبت هذا فقول القتل بفعل مضمون وكذا الاكل له لا لو باثرا
في ملك الغير كان موجبا للضمان وانما استعاد البراءة عن الضمان هنا بملكه فيها فصار الضمان كالسالم
له معنى فكانه ما عاها فاما العتق فليس من اسباب الضمان لا انه امر لا يصح

ومنه سكر اخذ
واجبت ذوقا

في غير الملك فلا يمكن تصور الضمان هنا حتى يصير كالسالم له معنى وهذا ان من عتاق فعمل شرعي بعد
وجوده الملك والقتل بفعل حسي تصور في الملك وفي غره فعمل بهذا التقرير ان قوله في الكتاب الرد تقدر
بعد المشتري اي بفعل مضمون من المشتري حتى يقع الفرق منه ومن عتاق ويحتمل ان يقال ان عتاق
ازالة للرد قصدا ثم نعدم الملك حكما ضرورة فقد شرط نفايه فثبتت هذه الملك بوصفه المحل اشها
فصار كانه حات حتف انفع واعلم ان ابا يوسف ومحمد رحمهما الله انما خالفاه في الطعام في القتل
فان قتله بقضاء القاض سوار كان باقرار او سبه او باباء بمير فليس لان السج الثاني السج اي
مطلقا لان للقاض ولاية عامة فارتفع سب الزوال عن ملكه وعاد الى قديم ملكه وجعل كان السج
لم يكن لهذا السج الشفع الشفعة لا لما يكون في انشاء العقد بخلاف ما اذا قتله بغير قضاء لا نه
جدد في حق المالك لو جرد حدة البيع وهو مصاد له المال بالمالك على سبيل التراض وان جعل فخا في حقها وهي
جعل كالسج الجديد في حق البائع من ولا تعذر عليه الرد بالعيب بعد القبض من قتله فسخ من ضرر وان
كان بغير قضاء فالحاصل ان الرد بخيار العتق فسخ قبل القبض سوار كان بالقاض بالقضاء او بالرضا
وبعد القبض يكون فخا ان كان بالقضاء في حق الكافة وان كان بالتراض يكون فخا في حقها الا غير
وكذا لو لم يسم العيوب معنى من ولا انه سمي العيوب بعد دقا ما ان قال يرت من هذا العيب وهذا معنى الثاني
ان ذكر البراءة من كل عيب ولم يسم العيوب بعد دقا وانما حاز هذا الشرط لا نه شرط يقتضيه العقد لا غرضها
من هذا الشرط التزام العقد ولو دعه فصح كما اذا انقضا على وجوب هذا الشرط ما السج
الفاسد السج نوعان صحيح وفاسد فالصحيح نوعان لازم وغير لازم وقد مر النوعان ثم شرع في القاض
واخبره ان الصحيح يكون صلا والفساد على نوعين فمضى في صلا العقد وضعف وهذا الباب ليسا فاما القاض
العيوضين طريق التغليب لان احدهما مقوض والفساد اعم من الباطل لان كل باطل فاسد ولا ينعكس فذكر
اختاره لا نه ذكر فصول في بعضها السج باطل وفي بعضها السج فاسد فالسج بالمتة والدم باطل لا نعدم
جدة السج وهو مصاد له المال بالمالك فان المتة والدم ليسا بالمال فانه مال وان كان له فله لان
باطل والسج بالخمر والخمر فاسد لو جرد حدة البيع وهو مصاد له المال بالمالك فانه مال وان كان له فله لان
المال له انما ثبت بمقتضى الناصر كافة او بمقتضى البعض

والقيمة انما شئت ما احدثه من نفع له شرعا وبموت الناصر كانه وهذا لان الباطل ما كان قابلا ما اصله ووصفه
 والقابلية ما كان قابلا بوصفه دون اصله ما خرد من قوله بطل النكاح اذا دود وسوين وصار بمحدث بكر
 من نفع به ولما كانت المنة والدم لا ماله فيها فلا يتحقق نفع من نفعها ضرورة ولما كانت الخمر والخمر
 ما يتولها البعض كانه مستحقين واعلم ان الباء تصح للاث وبتابع كما يقال كنت بالقلم
 ومن ثمان منزلة الشروط وبتابع الا ترى ان البيع يجوز وان لم يكن الثمن موجودا ولا يجوز البيع عند
 عدم البيع الا في موضع خاص وهو السلم وكذلك قال كالمسح بالمنة او بالدم لانه لما بطل البيع بجعل
 والدم ثمانا لان سطر محلها مسغا اولى الفساد في الخمر او الخمر انما يكون اذا جعلها ثمانا اما اذا
 جعلها مسغا سطر لانه متى جعلها ثمانا فالتمز غير مقصود وانما المقصود هو المسح فلا يكون فيه اعراضا
 وهو ما هو بطلانها فلا يبطل وحتى جعلها مسغا صار مقصود من فكون فيه اعراضا وهو ما هو بطلانها
 فيبطل **قوله** وسح ام الولد بقدر الكلام كسح الخمر وسح ام الولد ولو قلت بالرفع على جزء الخمر
 ويكون مرافقا لما ذكر في المختصر والمهارة يكون المقدر وسح ام الولد والمدبر والمكان فاسد ثم اعلم
 ان سح ام الولد والمدبر والمكان باطل على ما اختاره فخر من سلام وصاحب الهداية رحمه الله واليه مال
 المصنف رحمه الله وذكر شمس من مئة السخى رحمه الله في المبسوط واصول الفقه قاسد للعلماء يكون في البطلان
 والانتاج اسم للمنتوج والمراد بتناج الخمر وهو جعل الخمر **قوله** لانه محتمل لاحتمال انه انتفاع
 وليس لمن ولا جعل ومن جعل في الطير والسمك اظهر الغرما يكون مستورا لعاقبة ومعنى من عنده لانه لا يكر
 تسليها الا بضرر والتزام الضرر غير معتبر لان من لم يرام بدون العقد لا يكون لادعيا والعقد ما اوجب
 ضررا فيتمكن الرجوع ولا يرضى به متحقق المنازعة ضربة الفانصر على مخرج بضرر الشبهة مرة وفي
 ضربة القانصر وهو ان يقول للتاجر اغوص لكر غوصة فما لغرت فهي كركدا الذين الدفع وانما هي هذا
 النوع به لانه يودي الى النزاع والدفاع مخروصه اي حرة تيرا اي قرا مجذوزا **قوله** ولا يجوز البيع
 بالقار المحجور والملاسة ومندان وشاوم الرجلان على ملعة فاذا المسها المشتري ووضع عليها
 حصاة لزم البيع رضيا للمابع او لم يرض **قوله** ولا يجوز بيع ثوب من ثوبين بان يقول بعت منك احد
 هذين الثوبين اما لو قال بعت احدهما من الثوبين على انك بالخيار

وسيد النعم اذا تين
 وبكر من نفع به ولما
 كانت المنة والدم ماله
 فيها

هو

في البيع من حيث هو
 في البيع من حيث هو
 في البيع من حيث هو

في ان ما خداهما شئت بعشرة حاز ثم حاصل مدعنا ان كل شرط يقضي العقد كشرط تسليم الثمن او تسليم
 المسح فالبيع والشرط حايان لان هذا شئت بمطلق العقد فالشرط لا يورده الا وكادة وكل شرط يقضي
 العقد وفيه منفعة لاحد المتعاقدين وللمعقود عليه وهو من اهل العقد استحقاق المنفعة كشرط من عتاق ما
 يصاحبه ومن سخرام وما يشابهه وقطع الثوب ما يناسبه فالبيع والشرط فاسد لان قضيته العقد
 اطلاق من نفع له المحر عنها والتعسير هذه التصرفات الالتزام والشرط يقضي ذلك فودي الى المنفعة
 وكل شرط لا يقضي العقد ولا منفعة فيه لاحد المتعاقدين لا للمعقود عليه كشرط ان لا يبيع الدابة المشتري
 المبيعة فالشرط باطل والبيع جائز لانه لا مطالب لهذا الشرط وكان لغوا وهذه المسائل تخرج هذا
 من صلب لا يصح استثناء الجمل لانه لا يصح افراده بالعقد لانه بمنزلة طرف من اطرافها او صفاتها
 وسع الطرف او الصفه لا يجوز ذلك كحوز من شئنا ضرورة ان الاستثناء انما يعلل فيما يعلل فيه القدر
 واذا لم يصح استثناءه يبقى شرطا فاسدا وفيه نفع للبائع ففسده البيع **قوله** ومن اشترى ثوبا على
 ان يقطعه البائع ويخيطه قبل ان يخرجه من المذكور ليس بشرط اراد ان يخلع الثوب وهذا اطلاق الشرع
 باسمه ما يؤول اليه هذا الثوب بالمثل فطهرها به وحذا الى ثوبها مثل النعل وضع عليها الشراك وهو
 سرها الذي على ظهر القدم **قوله** فالبيع فاسد ذكر في المبسوط ان البيع حايان استحسانا للتعامل فيه
 التردد معقود وورود وهو في طرف البيع والمهرجان تعربهم كان وهو في طرف الخريف وهذا اذا
 لم يعرف المتبايعان ذلك اما اذا كان معلوما عند المتعاقدين على وجه لا مقدم ولا تاخر او اشتراه الى
 فطر النصارى فعد ما شرعوا في صومهم صحح للمصادم مصدر حصد الذرع حصدا وحصا اذا اجرته **قوله**
 لان من جعل ثوبا لانه ما تقدم وبتاخره فاعمال العدا فسد حيث ما سبوا ولهم ومن جال شرعة
 بالادقات ومن من فبال قال الله تعالى فليسى موافقة للناس **قوله** لان المفسد قد زال الفساد كان
 على جيل الترفد على سبيل البسات وقد زال قبل تفرده فيعود جائزا كما اذا باع فصا في خاتم او جذعا
 في سقنة ثم نزع وسلم **قوله** تراضيا وفع اتفاقا لان رضامنه من جمل كاف لانه خالص حقه
 شرط ان يكون القبض باذن البائع حتى اذا قبضه بغير اذنه فهو كالم يقبض وهذه الرواية هي المشهورة
 وذكر في الزيادات انه اذا قبضه بغيره ولم يفته بفسد الملك

ولم يجز خلافاً بشرط ان يكون في العقد عوضان كل واحد منهما مالاً للتحقق كمن السع اذ لو لم يكن هذه الصفه
لا يكون فاسداً فيكون ذكره للتاكيد فخرج عنه السع بالمتة والدم في ملك السع هذا الضمان
مشايخ بلخ وقال مشايخ العراق رحمهم الله بملك منافع المسع ولزمه قيمته لانها لو قلنا لو خرب الثمر
كان هذا تقرراً للسع الفاسد والشرع امرها بالنقص ورفع الفساد فقلنا بانه يحكم القيمة وبشرط
القبض لمضاف ثبوت المالك الى فعل العبد الى حكم الشرع ولزوم القيمة في ذوات القيم اما في ذوات
بمثال السع المثل لان المثل صورة ومعنى اعدل من المثل معناه فان باعه المشتري فذهب هذا ليلثلي
انه بملك عن السع فيكون منهى عنه فيكون منسوخاً في هذا الكلام استنباه لان كونه منهياً عنه
ينقض ان لا يكون منسوخاً فكيف يصح كونه منسوخاً نتيجة لكونه منسوخاً منها عنه لكن انقول
بصل عنه ان النهي ينقض القبح لعينه اذ اورد في الشرعيات ومن ضرورية ان يكون منسوخاً ويحس
نقول انه مع حقيقة وجود جده وهو بملك المال بالمال بصفته وضعت له وقد صدر ذلك من اهل مضاعفا
الى جمل قابل الحكم وله ولاية عليه فترتب عليه حكمه والنهي في الشرعيات ينقض القبح لمعنه في غير المنهي
لان النهي ينقض التصور لتحقيق طلب الانتهاء منه ولو جعلنا عين المنهي عنه قبيحاً لم يفسد شرعاً
فلا يبقى فيها حنيد وتام النقص من الجانبين عرفاً وايد اصول الفقه في ان يعلق حق المشتري به وانما
ينسخ العقد والحق الشرع وجن العبد مقدم على حق الشرع لانها والحق الله تعالى لكن الله تعالى
اغنى والعفو عنه ارجح وهذا اصل تركه بالنقص بطل السع فيها وهذا على مطلق قول الى
عنه الله وعندنا ان سمي لكل واحد منهما اذن في العقد فيكون لان السع لا يصح في الحر والميتة اصلاً
لان السع بعهد المالية والتقوم وذلك لا يوجد في الحر والميتة فلو حاز العقد في العبد انما يكون بالحيطة
والسع بالحيطة اشد لا يحد كما قال استرمت منكر هذا العبد بما يخصه من لف اذا قسم قيمته وقيمة
هذا العبد وهذا الدليل انما يتاني اذ لم يسم ثمن كل واحد اما اذا سمي فانه فسد عنده لانه لما جمع بينهما
في من شجاف فقد شرط في قبول العقد في كل واحد منهما قبول العقد في من خرد ليل ان المشتري لا يملك قبول العقد
في احدهما دون من خرد واشترط قبول العقد في الحر مع العبد شرط فاسد فيفسد السع فيمنع العقد
العقد عليها ان على سبيل التوقف ولهذا سجد في عهد الغير باحازة

٢٠٢
وفي المدبر بقضاء القاض فيبقى العقد حصته اي يكون هذا اسعاً حصته نقاداً لا اشد اذ فكان
باع عبد من فاسحق احدهما اوقات فان السع حاز في لا خرموا سمي لكل واحد منهما اذ لم يسم الطار
خلاف من صلى والصوات الهمة والطريان خطاء التجش ففتحين ان تستام السعة بازديت
ثمنها وانت لا تريد ثراها لير اكس خرفق فنه وهذا انما يكون قبل تقرر الثمن ويرى بالسكون والسم
الزيادة في الثمن بعد تقررده لا رادة السع والنهي عن من ستيام على سوم لغير بعد ما ركن احدهما الى حيا
ما طرد منه الثمن فاما اذ لم يركن فلا ماس ان يساومه لان هذا سعي من يرد وقد ورد به لا ترك اذ ان
الفتاوى جلب الشئ جاء به من بلد الى بلد للتجارة جلباً والمجلد المحاور وتقرره من جهين اما ان سئل
واحد من اهل مصر الى حماة اتوا بالطعام الى هذا المصر واهل مصر محتاج اليه والباقي ان يلقى
لبليس السع فستري منهم بارخص الثمنين الى هذا ان الوهمين اثار بقوله لما فيه من تعجبه من سجاد على
الواردين تصديق من مر على الحضور تفسير سعي الجاضر للبادي ان سعي من البادي حق الجاضر او سعي
المصري من البادي ليغالي السعر وهذا اذا كان اهل البلدة في حط وعوز وهو سعي من اهل البدو وطعاً
في الثمن الغالي الاصل ان النهي اذ اورد معنه في غير المنهي عنه وذلك الغير متصل به وصفاً كصوم
يوم النحر والسع بشرط الحصاد لوحد فساد السع والصوم واذا اورد معنه في غير المنهي عنه وذلك الغير
به وليس مع صف له بوصف ما كراهته فخرج على هذا قوله لان اسباب الفساد منفصلة عنها وحذا
وعداً معنه ان سبب الفساد وهو ترك السعي الواجب ولا ضرار بالمسلمين منفصل عن هذه البسج وحذا
وعداً فان ترك السعي لوحد دون السع فان نام في منه او اشتغل بغيره والسع لوحد دون ترك السع
ان كانا معشيان ووجد منهما من محاب والقبول وانما وحذ ذلك باتفاق الخاليان تعدا او وقفاً اذا
لم يكن له اتصال بالسع سفي السع صحيحاً لكنه باعتبار المحاورة بوصف ما كراهته في من ملكه ولو كان
ذكر بلفظ المالك لستنا ولا حره المالك من الميتة والوصية وغر ذلك ومن فرق بين حبيب وجيبه ذكر
ذكر في شرح المبسوط من فرق بين والد له وولدها وهو المراد بالاول لانه لم يرد به مطلق الجيب لاجل
فكون المراد به فرداً خاصاً وذلك مجمل فبين بقوله من فرق بين والد له وولدها ولما ثبت الحكم في هذه
القراية ثبت في كل قرابة محترمة للنكاح بصاح حرمه القطع

واختراض الوصل قوله وبحوزة العقد متصل بقوله كره ذلك وهذا لان النهي رد للمعنى في غير الشرع
وسواء ضاوا الصغير فان الصغير يستأنس الكبير والكبير يشفق على الصغير ويقوم بجراحه وفي
الفرق بينهما انما يشاهد فيكون كالسبع وقت النداء والصلوة في من رضى المصنوعة السبع مما وقع فاسدا
وجب ان يرجع كل واحد منهما الى راس مال وهذا المعنى موجود في قوله فكلما عقد واحد منكم معهما ما علم
ما قاله في اللغة الرفع وفي الشرع رفع العقد وقيل انه مشتق
من القول والهمزة منزلة التلويح ازال القول السابق وصرح ان قوله عند اي حصة الله
في حق المتعاقدين في حقهما ان لا يمكن جعله فسخا بان ولدت المبيعة ولذا فبطل وعندي
لوسف رحمه الله سبحانه ان لا يمكن بان كان غير مقبوض مع المنقول فيجعل فسخا الا ان لا يمكن بان كان المسح
عرضا وقد هلك وثمانه دراهم فبطل وعنده رحمه الله فسخ الا اذا عذر جعله فسخا بان زاد محفل
سقا الا ان لا يمكن فبطل العقود انواع لوع منها ما يقبل الفسخ كالنكاح والطلاق ومنها
ما يقبله كالساعات فلهذا اذا كان السبع قوله فالشرط باطلا اي فالشرط باطلا وصرح قوله حقيقة
ان قوله لا يبطل بالشرط الفاسد بخلاف السبع لان الشرط الفاسد في معنى الرنوا ولا يمكن انشاها
في قوله لان رفع ما كان زائلا على ما كان لا يتصور فلهذا لم يثر الشرط الفاسد في قوله وهذا يؤيد
قوله حصة الله ان الاقوال فسخ اذ لو كان سعا لطل بالشرط الفاسد كموذير مثل الثمن بدل
هذا انما على انه فسخ مجبى رد الثمن وشرط من كثر وقل وخلاف جنس الثمن وراطل سح في
حق غيرها وهذا لان قوله القول السابق وذلك القول قايما لها لا يعدوها فيكون فسخا في حقها
وقد وجد السبع وحقيقته في حق الثالث فيكون سعا في حق الثالث ولا يمكن العكس لانه لو كان فسخا
في حق غيرها مع ان قوله لم تغم بها لان يكون فسخا في حقها وسقائة مما ادنى ولا فسخا قصدا
ايقاعه فسخا ولها ولاية على نفسها لا على غيرها فتجعل في حقها فسخا في حق غيرها ومعنى قولنا
انه سح في حق غيرها انه تحت الشفعة ويحسد سبيرا لو كانت المشتري جارية ولو كان فسخا لما وجب
الشفعة كما اذا رده بعيب بقضاء قاضي هلاك الثمن منع حجة قوله لان وجود الثمن لوجود
وسقاية وهلاك المسح منع منها لان حوازل السبع موقوف على

٢٠٣
المسح حتى اذا هلك المسح قبل القبض سطر السبع بخلاف هلاك الثمن قوله كما في السبع بان اشترى
وهلك احدهما فانه سقى السبع في الباقي دون المالك فكذا يصح قوله في القام دون المالك
ما في المراجعة والتولية البياعات بالاضافة الى ذكر الثمن اربعة
اقسام منها المساومة ومعنى التي لا يلتفت الى الثمن السابق ومنها سح الوصعة وهو السبع باخر
الثمن منها المراجعة ومنها التولية ولم يذكر القسم الثاني في هذا الكتاب لان ذكره يقع الانادرا
لان الغرض من البياعات من شربا سح وصرح في الباب ان المراجعة والتولية مناهيا على
من مائة وصرح ان حرار عن الخيانة حتى اذا اشترى شيئا موقلا ليس له ان يبيعه مراجعة الا اذا بين التلجيل
توله حتى يكون العوض ماله مثل ان العوض السبع وصرح في ان يكون من المشتريات كالمخلصة
والموزونات لانه لو لم يعرف له مثل بان كان من روات الفضة كالحيوانات لو ملكه ملكه بالقيمة
اذ لا يمكن رد عينه وكذا لا يمكن رد مثله لانه لا مثله والقيمة مجهولة يعرف بالجزر والظن فتكمن شبهة
الخيانة فتعزز عنها حتى لو كان عينه مقدورا التسليم بان وجب العوض المشتري مراجعة من بايع
بابعة بوجه من الوجه فاستراه بذلك البلد وصرح دراهم او شي من المكيل حاز لانه قد رعى الوفاء ما
البرم وان باعه بربح ده يارده لا يجوز لانه باعه بالتوب وبيع بعض قيمته لان قيمته ربح ده يارده
بعضه ان يكون الربح من جنس راس المال الطراز بالكر علم التوب ويجوز ان يضيف الى راس
المال بصل في هذا ان ما يوجب زيادة في المسح ولا في قيمته بل يلحق به قال ابو يوسف رحمه الله
محط فيها غير انه محط في التولية قدر الخيانة من راس المال وفي المراجعة منه من الربح بانه اذا ابا
ثوبا بعشرة على ربح خمسة ثم طهرها البايح اشتراه ثمانية وباعه منه بعشرة على ربح خمسة بقول المحط
على قدر الخيانة من ربح صل ووجد هان وما قابله من الربح وهو درهم فاخذ الثوب باثنى عشر درهما
لان هذا ربح على الكسر وقد ظهرت خيانتة في الكسر فظهر ثمنه ثلثي الدرهم ايضا قوله فانما تراضيا
على اعتبار الثمن ولا يعني انما وقع تراضيا على الثمن وصرح في المسح الا بالتراضى فيستقدر
الثمن بطل ومحط عنه الزيادة لبيع السبع على ما تراضيا به قوله فانما تراضا على هذا الثمن
اي الثمن بخره فكونان راضين لهذا القدر من الثمن فلا

فلا يمنع الخط عنه الا ان المشتري صار مغرورا بنحوه دفعا للغرور عنه واثبت الله علمه
 بالويليين في عقد من اى عمل ما قال ابو يوسف رحمه الله في التولية وعلم ما قال محمد رحمه الله
 في الحاجة المراجعة وهذا ان يصل ما قاله ابو يوسف رحمه الله الا ان التولية بناء على السبب وال
 من كل وجه فلا شئ فيه ما لم يكن ثابتا في العقد ولا كالا قاله لما كانت فسخا للعقد ولا
 شئ فيها الا ما كان ثابتا في العقد واما المراجعة فليست بنى على العقد ولا من كل وجه وان
 شئت عليه من وجه الا ترى انها مما فيه ما لم يكن في العقد ولا شئت انه عقد مستدار بائنه باختيار
 فعنه المسمى فيه وان يصل ان لا تغير النصف ولو لم يحط في التولية لا سقى تولية ولو لم يحط في المراجعة
 سقى مراجعة وان كان متفاوتا في المسمى فاكمل عليه اللام لعنايت من استبد رضى الله عنه حين حله اميركا
 انهم عن اربعة عن مائة ما لم يقبض عن مائة وشرط وعن مائة وسلف عن مائة ما لم يقبض الا انها
 يقولون ان الحديث معلول بفقد انفساخ العقد على اضرار الملاك وهلاك العقار نادوا وغيره
 يجوز بذلك الخواذ والحديث خصه المهر وبذل الخلع والصلح عن مائة والعهد واليمين فان النصف صحيح
 ذلك قبل القبض حايث على ان النصف يتناول صورة النزاع لا انه يتناول فيه القبض الحقيقي لان ذلك
 انما يكون بالنقل وهذه المسئلة مثبتة على اختلافهم في غصه العقار ومن اشترى محلا مكابله اى
 شرط الكيل حتى لو اشترى محلا فلاحا له الى الكيل وهذا اذا لم يكمل البايع بعد البيع محض المشتري
 اما اذا كاله خضرة المشتري بعد البيع فانه يكفي به لان المبيع صار معلوما بكيلا واحدا ويجوز الحديث
 اجتماع الصفقتين بشرط الكيل وصورة رجل اسلم في كثر فلما جيل من جيل اشترى المسلم اليه من رجل
 كثر او امرت السلم بقبضه قضا لم يكن قضا وان امره ان يقبضه له ثم يقبضه لنفسه فاكناه
 ثم اكناه لنفسه حاز كذا في الجامع الصغير المبسوط والهلاك لا يوجد في الثمن من دين اى انه ثابت
 الذمة فلا يتصور فيه غدر من انفساخ بالهلاك الزيادة والخط يلحقان باصل العقد وعند فرو الشافعي
 رحمه الله لا يصحان على اعتبارهما بل على اعتبار امتداد الصلة لئلا انه امكن تخويز تصرفها بان
 يلحق هذا باصل العقد فيجوز وهذا لان لها ولا يرفع العقد اخلا بالاكالة فيكون لها ولا العير
 من كونه راسما الى كونه خاسرا او على العكس بالطريقين وفي اذا

حوزناها على اعتبارهما لئلا ان يكون الزيادة عوضا ملكه بل يكون حكم الزيادة حكم المزدحم عليه
 من وعلق من يتحقق بالباقى اى يستحق الشفع الشفعة ما بقى بعد الخط وكذا اذا اشترى
 مائة على النافع ما بقى بعد الخط وكذلك التولية والمراجعة على الكثرة الزيادة وعلى النافع الخط
 التاجيل يلحق باصل العقد بان يجعل كانه باع اولاً ثم وجب القرض على يقطعه من امواله فخطبه
 عنا فاما الحق الذي يست عليه ديناً في مئة ما استقرضه واستهلكه فكون من وخصصا والثاني
 عاماً من الا القرض فان تاجيله لا يصح حتى شئت ولا به المطالبة في الحال اذا اجله عند قرائ
 مدة معلومة او بعده وهذا لان القرض اعادة استداد ومعاوضة انتهت فعلى اعتبار من يبداء لا
 يلزم التاجيل فيه كالا عارة فان المعير ان وقته الى سنة فله ان يسير من ساعته وعلى اعتبار
 من يبداء لا يصح لانه يصير مع الدرهم بالدرهم نسبة طالت التاجيل افا يكون في جاله البقاء فلهذا
 لا يصح او يقال ان بدل القرض في الحكم كانه عين المقبوض اخذ لو لم يجعل كذلك كان مبادله الشيء بحسبه
 نسبة وانه حرام واذا كان كذلك يكون عارية ابتداء وانتهى والتوقيت في القوارى غير لازم وكذلك
 من اجله القرض لو صحناه على معنى انه يصير زما لا خرخناه من ان يكون عارية ومن ان يكون
 القرض حكم عينه فيكون مبادله الشيء بحسبه نسبة وانه حرام وهذا الوجه اوجب
 ما التروا الروا في اللغة عبارة عن الزيادة على القيمة
 قال الله تعالى فلا تروا عدا الله اى فلا تفصلوا في الشرع عبارة عن فضل ما لا يقابله في معاوضة
 مال بالمال ثم الحديث الذي ذكر في الكتب معلول باجماع القاسمين قال اصحاب الظواهر انه غير معلول
 فصر الحكم في شيا السنة لكنهم اختلفوا في الوصف الذي هو مناط الحكم فقال الشافعي هو الطبع
 في الطهومات والتمتة في ثمان والجنسية شرط والمساواة مخلص من صلح من الزينة حتى لم يجوز
 مع الجنينة بالجنسيتين التفاجئة بالتفاجيز لعدم المخلص من المساواة بالمعيار الشرعي وهذا
 العلة الكيل مع الجنس في المكيلات والوزن مع الجنس في المكيلات والوزن مع الجنس في الموزونات
 وجهه وجوب التوبة ثم عند فواتها شئت الحرمة وصحت ان يكون من صلح من الوجوب الخط يعارض بصير
 من صلح من طلاق الا النكاحات وبيان ذلك ان الشيء
 عليه السلام

قال المجتهد بالجنطة اي تبين الجنطة بالجنطة لان الباء كلمة الصاق فدل على انما فعل وجعل
 عليه اللام لا تبين الجنطة بالجنطة بل الباء بالبر الاسواء بسواء والنهي عن الشيء امر بضمة خصوصاً اذا
 لحقة من ستمنا والجنطة اسم لمكيل قبل بحسنه وفيه مثلاً مثل حال الماسبق من جواب الشرط
 كما في قوله ان دخلت الدار اركبة مات طابق وصرع الاحاب يكون والصح مباح فلا بد من صر
 من مر الى الحالة التي هي شرط اي سوا الوصف المماثلة والمراد بالمثل القدر لما روي حديث آخر كليله كليل
 والفضل اسم للكرامة وفيه روى اسم لزيادة من حرام والمراد بالفضل الفضل على القدر
 لان الفضل لا يتصور الا على المماثلة والمراد بالمماثلة انما هو القدر بالنظر فكلما الفضل عليها
 لا محالة فصاح حكم النص حوت النسوة بينهما في القدر ثم الحرمة بناء على فوات حكم من مر هذا
 حكم هذا النص عن فناء ما لتأمل في صفة النص لا بد لهذا الحكم من شرط اعم وليس كذلك كون هذه
 من موال امثالا متساوية لان المساواة انما يتصور وجوبه في محل قابل للمساواة ولن يكون كذلك الا
 بالقدر والجنس لان كل موجود من الحوادث موجود بصورة ومعناه فان ما يقوم المماثلة بها والقدر
 عبارة عن امثلة والمخيار محصل المماثلة صورة والجنس عبارة عن الشاكلة في المعاني فثبت به المماثلة
 معنى وسقطت الجودة بالنظر فصارت المماثلة ثابته لحد من الوصفين وصار سائر عيان فضله من
 حد من المتماثلين بمنزلة شرط الحكم ففسد به البيع ومعنى قوله علة الربا القدر مع الجنس اعم على كون المال
 ربوياً هذا قوله لان شرطه يكون سبباً للمنازعة اي المفسد للبع في الحقيقة المنازعة والمنازعة انما
 ثبت عند الفضل على المساواة قد اوجبتا وما ان رضا بذلك لكن لا يتقاربه طاهر اذ
 المعبون غير ما جرد ولا محمود فربما يقعان على المنازعة وهذا لان الانسان يجبول على حب المال وهذا
 الوصف موثر عقلاً ومعدلاً شرعاً الا ترى ان ربح الجذع في السقف لا يجوز وان رضا بذلك فهذا الغي
 وفيه تعليقاً لشرائط التماثل لغيره اي الشرع شرط التماثل والتماثل بضم هذا الاموال وذكر
 بالهرة والخطر لا يمتي بغير طريق اصابته شرط زائد لا يكون في عين المتكلمين فيعظم خطره عند الناس
 كالعقد الوارد على من يصاح بغير زيادة شروط تعظيماً لما فطر الله من ايجاب اظهار العرة
 والخطر ومعا الطعم لبقاء الانسان والتمتع ببقائه من موال

في مناط المصالح بها وهذا لان موال انما كانت سبباً لبقاء النص مع صفاتها ما كولا اورد
 الى الماكول وهذا اخص صاحب الشرع الاشياء المتعة وانما فارق غيرها هذا الوصف فالحق ان الطعم والتمتع
 من اعظم وجوه المنافع والسند الى مثلها الاطلاق بالبلغ الوجه لشدة من حياض البهاذول التصديق
 واعتبر هذا بالهوا والماء وغيرها الا ترى ان الطعام في الغنمة يتباح قبل الغنمة ولا يباح غيره من
 من موال فتعليل الحرمة بماله اثر في من طلاق في الحرمة بتعليل فاسد لانه يودي الى تضاد الوضع
 والمعنى المضموم اليه اي القدر الثابت المروية يكون الدار منسوبة الى بلد العراق على شرط الغراب ولم
 يرد به مروية خراسان وفيه اذا اختلف النوعان اي الجنسان لان حرمة التفاضل ثابته عند فضل
 النوع اذا اختلف الجنس كما اذا باع السقفة بالحنس والتسكية على ما ادعاه مشكرو وجهه ان يقول
 سعي ان ثبت حرمة النساء اذا باع للجنطة بالشعير يظهر ثم يستدل به على حرمة سعي المردى المزدوجين
 لانه لما ثبت حرمة النساء عند اختلاف النوع لان ثبت عند اختلاف النوع اولى ونقول ثبت بالنظر ان احد
 الوصفين يكفي لحرمة النساء وقد وجد احد الوصفين فيما اذا باع مروياً مزدوجين فحرم ذلك وهذا الماعرف
 ان كل حكم يتعلق بوصفين موثر من لاسم نصيب العلة الا انهما فليكن لهما شبهة العلة بوجود القدر
 او الجنس ثبت بشبهة العلة والنقدية او حدة فضلاً في المالية فتتجوز شبهة الربوا فثبت بشبهة العلة
 وهو احد الوصفين وهو علة بآفة لحرمة النساء وان كان جزء العلة لحرمة الفضل فلا يودي الى توزيع
 لهذا الحكم على عرأ العلة وكل شيء نص في موال الله عليه السلام الى غيره النص اقوى العرف لان العرف
 انما صار حجة بالنظر وهو قوله عليه السلام ما راه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن ومن قولى لا يترك الا لا يترك
 فلا يصار الى العرف مع وجود النص فعلى هذا الوياح للجنطة بالجنطة متساوياً وزناً والذهب بالذهب متساوياً
 كمال لا يجوز وان تعارضوا ذلك لتمام النص على ما هو المعيار فيه هاء وزن فاع مع خذ اي يقول كل
 واحد من المتعاقدين لصاحبه هاء فتقايضان ما فيه الربوا الى ما تحقق فيه الربوا كالجنطة بالجنطة
 فانه لا بشرط التقايض فيه عندنا لان الواجب في القرض العيين لصحة المحل قابلاً للعقد وهو المكن من
 القرضات وذلك لترتب على العيين هوان لتعيين العقود لا تحقق الا بالقص فكان تعيين احد مباشرها
 لصلاحيته المحقود عليه وتعين آخره مقابلة لتحقيق المساواة

حكم

بان العين غير من الدين وغير النقود فتعين بالتعيين فلا حاجة الى التقابض وهذا معنى قوله لا يصير
 بالتعيين الدراهم لا تعين الا بالتقابض لا يجوز مع الخطه بالدقيق لا بالسوي اى لا متساوي
 ولا متفاضل لانه خطه من فسخ فيكون المحاسة باقية من جهة فكون المساوي في الكيل لكن التساوي كليا
 لا يعرف من الخطه والدقيق لا كساره فانه وتدخل حيات الخطه وتخرج اللحم بالحيوان الى الغز
 من صلبه في حنق هذه المسائل ان المحاسة من السنين يكون باعتبار العير تارة وباعتبار ما في الضمن
 اخرى وعند محمد رحمه الله لا يجوز ان اذا ما به بلحم من حنقه كلبم الشاة بالشاة لان اللحم في الحيوان لان
 الشاة تجتمع على اللحم والشحم واشياء كثيرة واللحم فيه امن من الدخول في السم فلما اعتبر الاصل اللحم
 لجريان الوفا لان يعتبر اللحم في الشاة اولى ولهم انه باع الموزون بالعدد في المتفاوت فيجوز
 كلف ما كان كما لو باع الثوب بالقطعة هذا لان الموزون ما يعرف قدره بالوزن ولا يكرخ كذا في الحيوان
 لانه لا يخفف نفسه مرة وثقل اخرى لا سترخا ومفاصلة الا ترى ان المستثقل من اللحم وان كان اصغر
 جثته منه لا سترخا ووقع في الميت والنسوان اثقل لصلابة فيهم واسترخا فيهن قوله لا يكرخ
 من اعتبار وبيان يكون اللحم الموزن اكثر من اللحم في الشاة ليكون اللحم بمقابلة ما فيه من اللحم والباقي بمقابلة
 السقط قوله لان عدم الخوازم من حيث ان اذ كانا على السواء او كان الشرح الخاص اقل وفيه فائدة
 فانه لو كان جهة الجواز مع جهة الفساد متعارضا كان جهة جهة الفساد ترجحها للمعتمد فكيف جهة
 الجواز ترجح وليس فيه اثبات الترجيح ما يصلح حجة على ان هذا اجاز من جهة من صول التخيير فكل
 شئ يصير قوله لا خلاف في الجنس لان اصلها اختلفا في حجة لا يضم البعض الى البعض في الزكاة
 وكذلك سائر ما اختلف باختلافه وكذا في الخطه مع دقيل الشيعر فكذلك لحم البقر والغنم والقبض
 مختلف ايضا فبعض الناس مع في بعض اللحم دون البعض قد تنفع البعض ويضره البعض الآخر
 نوع من اذال التمر وقيد به لان الخل الغالب يتخذ منه قوله لا خلاف في الجنس لان الخبز ما وعدت
 او موزونا فخرج من ان يكون كيانا من كل وجه والخطه مكيلة بخلاف الخطه والدين لانها مكيلة
 فكانت المحاسة باقية من جهة لان على اللحم في تفرق جازا ومعنى الروا على من حياط وانما ينقطع
 المالك في الغصب لان ذكر يعتمد على قواصم المعاصد على قواصم

206 قواصم من كل وجه ولا ريب ان المولى وعنده هذا اذا كان ما ذونا ولم يكن عليه دين وقد اشار اليه
 في قوله لان ملك العبد له لان دين العبد يمنع ملك المولى عند اى حنقه الله وعند ما ان كان
 يمنع فلا يخلو من التعلق فلا يكون ملكا له مطلقا قوله لا نه غير متعصوم فيكون اخذ ما لا يباح
 بدون هذا فيجوز تحلل المستامن منهم لان حاله صار محظورا بعقد ما من فسخه الى القدر وانه حرام
 ما السلم السلم اخذ عاجل باجل لغة واختص هذا
 من سم لا خصاصه بحكم بدلت سم عليه وهو تعجيل اخذ البدلين والهمزة فيه للتكيد اى اذا سلامة
 الدراهم بالتسليم الى حلفه في حوز او موزون التسليم لان تسليم راس المال لازم فيه والقياس بانى حوا
 هذا العقد لانه مع المعلوم اذ المسح ما لمسلم فيه لكنه حوز رخصة بالنقض العدديات المتقاربة
 من الله لا يعود التفاوت بين اسمنها بالمالية بانه لا استرى مثلا بضعة صغيرة وفلس
 بضعة ضخمة فيكون التفاوت بينهما هدرًا في العرف والمراد بالموزونات خير الدراهم والذنانير
 لانها ايمان والمسلم فيه لا بد ان يكون مثمنا قوله اذ اوصف وصفا يتميز عن غيره بان بين حنقه
 ونوعه وسنه وصفه ما ان قال انه المرصني بنت مخاض جيد والجزرة القبضة من القند ونحوه والجزرة
 لا لبا قطعة ومنه ما قوله باع القيد حوزا وما رواه تصحيف كذا في المغرب في بعض النسخ جزا
 بالولدين بكسر الجيم والواو من جمع حرة ومن الحرة من الرطبة قوله للجهالة لان هذه من اشياء ما
 تفاوت فلا يعلم بذلك العدد منكم المنازعة ولا يجوز السلم الى لغة في هذا اللفظ اشارة الى
 انه اذا كان موجودا عند العقد ولم يكن موجودا عند المجل او على العكس وكان موجودا عند العقد
 والمجل منقطعاً فما منها لا يجوز قوله لو حوز القدرة على التسليم اى القدرة على التسليم انما
 بشرط زمان وجوب التسليم وزمان وجوب التسليم زمان جواز التسليم بشرط الوجود عنده وقد
 وجد كما في سائر العقود فان زمان وجوب التسليم زمان جواز التسليم بشرط الوجود عنده لانه
 ان القدرة على تسليم المعقود عليه شرط حواز العقد ولم يوجد لانه ان تسجل موت من عليه السلم
 والمراد من السلم المسلم فيه واحتمال الفساد في هذا العقد ملحق بحقيقة الفساد وهذا جواز اشكال
 وبيان يقال حيوة ثالثة في الحال ومنه صلا والموت موهم بقاؤه

قبله فلا يعتبر كما في سائر العقود فقالوا احتمال الفساد الى غيره ثم ذهبت ثمة الجايط موهم ومع
 هذا جعله كالمحقق في منع حوار السلم وهذا مخصوص بهذا العقد فانه اذا ما عدا بمحذور يجوز
 وان احتمال الملاك كونه بان قبل التسليم قوله عليه السلام الى اجل معلوم امر بالسلم هذه الصفة
 فلا يجوز بدونه والمراد بان ان من اجل من شرط السلم كالوجه يقول من اراد الصلوة ملتوضاً
 ان يكون المراد به انه اذا السلم هو حله ان يكون من اجل معلوماً وبعض من اجل ما يقولون ادنى اجل
 شهر من ماضية في حكم العاجل كما عرفت في بيان ذلك مما يحال وجعل يمينه هذا اذا لم يعرف مقداره
 لانه ربما يضيغ فيودي الى المنازعة والمراد بمكيال معين سواء كان له او غير ولو كانه النسيب لسان
 الصفة بان قال لا ندينجي بحوزة ان الثوب الذي ندينجي ما يبيح على صفة معاونة فواء نبيح على تلك الصفة
 في تلك القضية او في غيرها لبيح ندينجياً كذا في المبسوط اعلام الحنفية بان قال خنطه او شجره والقدار
 بان قال قفزا وقفزان والوصف بان قال احد او ردي او وسط وراجل بان قال الى شهر والزوج
 بان قال سفوف او بترى في هذا اذا كان يتعلق العقد على مقداره كالخيل والموزون والمعدود وقال
 الشيخ من مام بدر الدين رحمه الله هذا اجترار من اللزومات والموانات وما اشبه ذلك فانه يصير معلوماً
 بالتحسين من شارة ولا يحتاج الى اعلام قدرة وقيمة في حصة كونه راس المال التسليم بالاجماع لعمامة
 ان من علام يحصل بالامارة ان المقصود من مام علام وقد حصل ذلك بالامارة لانه بالاجماع اسباب
 التعريف وله انه يمكن ان يحد البعض من مام الى غيره ببيان ان جهالة قدر راس المال يودي الى
 جهالة السلم فانه لا يمكن ان يحد البعض من مام الى غيره ببيان ان جهالة قدر راس المال يودي الى
 مده زبوت لان الدراهم لا يخرج عن الزبوت فله ان يدفع الزبوت الى رب السلم واما لا ينقض سبب
 في حله الرد فنقص العقد بذلك القدر واذا لم يكن مقدار راس المال معلوماً لا بد من ان يكتفى
 وفيه كم بقي واذا كان معلوماً توزن الزبوت فيعلم في كم انتقص وفيه كم بقي وما يودي الى جهالة السلم
 صفة حرارته وان كان موهوماً وهذا اختلاف ما اذا كان راس المال ثوباً لان الدرهم صفة في الثوب
 المعين ولهذا الواشترى ثوباً عشرة اذرع موحداً عشر ذراعاً فانه يسلم له الذمالة ولو وحده تسعة
 اذرع لا يحط شيء من ثمنه اذا كان لذرعه وصفاً فلا يكون

204
 متباينة لانه لا يقابل من وصف فلم يكن السلم فيه منقسماً على عدد الذراعان فلهذا قدر الذراعان لا يودي
 الى جهالة السلم فيه فممنع صحة العقد في الكتاب ولا يستدل في المجلس في الحال هكذا
 حتى لو استدل في المجلس بنقص العقد في شيء فنقص العقد ان في هذا القدر فلا يعرف قدر الباقي بان كان
 الباقي هالكاً فلا يعرف حتى يحوز العقد بمقداره وسبطل في قدر الزبوت واحتمال الفساد منها جوب
 عن شكك وموان يقال ان هذا امر موهوم والموهومات لا تعتبر فقال الموهوم محتره هالكاً لانه شرع
 مع المخاني اذا العقد وقع على المعلوم وشرط حواز العقد السع وحود المحذور عليه فيؤثر فيه الشهادة
 الواهية مما يقولون ان مكان العقد يستقر في القرض والغصب اما لو حود السد الموجب للالتزام
 وهو العقد ومن استقراره لانه لا يذللهم مكان آخر في هذا اذا فرق السع والغصب القرض
 يعني في القرض التسليم واحد عقيدته وكذا في ستملاك التسليم مستحق عقيدته ستملاك مستحق
 هذا المكان ضرورة وحول التسليم فانه ان العقد يقتضيه التحسين لانه ليس العقد ما ينبغي عنه قبض راس
 المال سواء كان دينا او عيناً اما اذا كان ديناً فلا نه افتراق عن حيز من يد يد وفيه السع عليه السلام عن
 الركاى بالكالى وان كان عننا ففي القياس ستر قبضه لانهما افتراق عن يد يد في ذلك حال
 كسح العينين ثم من وجعل ذلك استحسننا او شرطنا القبض ان السلم اخذ عاجلاً باجلاً فشرط كون
 اخذ البديلين فيه مجتلاً كما بشرط ان يكون من خرم وحله لتوفر هذا العقد مقصداً وذكر انما
 يحصل بالقبض في المجلس في مام من مام قبل قبضه هذا دليل على المجموع اما في غير راس
 الما فظاهر فكذا في مام ان راس المال اخذ بشبهها بالمسح ان المسح ما يقصد تملكه بالعقد وعقد
 السلم يقصده تملك راس المال وهذا نقل وصف العينية الى راس المال في هذا العقد تحققاً للمبيعية
 ولهذا الوثاق بالسلم لم يكن له ان يشتري من السلم اليه راس المال شيئاً يقبضه ولو كان بمن الجاز
 والشركة ان يشترى اخيراً من السلم فانه مع بعض المسح وصورة التولية ظاهرة يقال دقة هذا الثوب
 جيدة مراده غلطته وخفائه ونحو محار وانه يقال السلم ثبت حله في القياس من النص انما وادى
 الخيل والموزون حيث قال من سلم منكم فليسلم في كيل معلوم ووزن معلوم فيبقى الباقي على القياس
 ان النص خص من العدييات المتقاربة فخص الذراع

بالقياس حتى ان شرفي مثل هذا كالحجر الجواهر الكبار متفاوتة غاية التفاوت بالصفا والبرق
 فلا يجوز السلم فيها امّا اصغار اللؤلؤ التي ناع وزنا وصحلت المفرج يجوز السلم فيها ثم ذكر
 اصلا مخرج منه المسائل كما مر داب هذا الكتاب فقال كلما امكن ضبط صفة الى غيره وهذا ان المسلم
 دين والدين اما يعرف الوصف فاذا لم يعرف الوصف ففي محمول لا يودى الى المنازعة المانعة من التسليم
 والتسلم **فصل** في ما يقع في المبيع من الاصل والافاضة وما غيره في الجواهر اذا كان
 ختفا بآكان مالا يجوز بيعه وقوله عليه السلام ان من البحت مهر البغي وثمان الكلب ينجس على ابداء
 من سلام قلنا لم عن العادة المألوفة في اقتناء الكلاب ولا يجوز بيع الخمر والخمر ولا يباع في
 قوله اذا كان احد العوضين او كلاهما محرما لان ذلك اصل يخرج منه المسائل فيجوز ايراد الظاهر بعد
 الكثرة بالضم والتشديد معسل الفضة اذا سوى من ملين **كتاب الصرف**
 اعلم ان من موال انواع منها ما هو ثم من كل حال صجبه ابار او لم يصحبها فويل بحبسها او غيرها
 كالبحر من منها ما هو صبح بغير حال كالشباب والدواب وما ليس بشئ ومنها ما هو ثم من وجه مست
 من وجه كالمكيد والمزبون فانها اذا لم تكن مبيعة وصحبها الباء وقابلها فهي ثم وان لم يصحبها الباء
 وقابلها فهي ثم من مبيعة ومنها ما صارت اثمانا لا اصطلاح وهي سلعة في من صر فان كانت ربيعة
 فهي ثم لا يتعين بالتحسين ان كانت كاسدة فهي سلعة والتمن ما شئت من في الذقة كذا انقل عن الفراء
 واعتلم ان الصرف يخص من السبع اذ كل صرف مع ولا ينعكس في انما سمى به للمجاجة الى النقل من يد
 الي يد والصرف هو النقل والرد لانه قال الله تعالى ثم انصرفوا احرفوا الله قلوبهم ومنه تصرف الرياح اي
 ترددها او لانه لا يملك منه الا الزيادة اذ لا ينفع بعينه والصرف هو الزيادة لغة ومنه سمى العباد
 النافلة تصرفا كما حار في الحديث وانه اسم لعقود بلا شئ مع الذهب بالذهب وسبع الفضة بالفضة ومع
 احدهما بالآخر **فصل** من جفت ثمان انما قال هكذا لان النقرة تحين بالتحسين لا واية فلا يكون
 مطلقا وعقد الصرف يستلزم التبر والمضروب وكذلك ان اختلفت الجوزة والصياغة اي يجوز
 الا مثلا مثل والافراق المعبرة الصرف لا ابدان حتى لو قاما وحشيا فرحنا ثم تقابضا فكل
 ان قال ان احدهما صاحبه حاز قوله **في التحسين** فيحصل

٢٥٨
 الى القبض الى التحسين واجت ذوالا يحصل في الذراهم والدرناير الا بالقبض لانها لا تستحقان **فصل**
 القبض للتحسين لان القبض واجب بعينه مع الدين يجوز لغوات المساواة لان النقد خير **في**
 والقبض في الصرف بالبرجم وانه شرط لبقاء العقد للصحة **في** ان ترى انه قال فان افرقا في الصرف قبل قبض
 العوضين او احدهما بطل العقد ولا مطلقا بعد الصحة **في** ان ترى انه قال فان افرقا في الصرف قبل قبض
 بدر الدين **فصل** في سعة المسح من وجه وهذا لان المسح لا يذله من المسح ولا شيء سوى القطن
 بمسح كل واحد منها مسحا لعدم **في** ولوبة وسبع المسح قبل القبض يجوز وليس ضرورة كونه مبيعا
 التحسين كالمسلم فيه على ان لا تدعى انه مسح مطلقا بل هو مسح من وجه وانه كان له الحد الحواز اذ الشبهة
 ملحقه بالحقيقة في باب المحكمات فصل السف حديد جفن السيف غيره جماله السيف كسيف الحمار محله
 لو صرف الى كذا يجوز ولو صرف الى كذا انفسد واحد المسلمين محمله على الصحة والسداد مما امكن
 عليه السلام لا يظن بكلمة خرجت من اخيك المسلم سوا وانما تبذلها في الخير محلا وقد عزم
 من مع الولي حذرا لله تعالى خرح منها اللؤلؤ والمرجان والمراد احدهما لانها تخرجان من المالح
 من لغزب وقال تعالى نسيها ونها والناسي صاحب عصى **في** ان ترى الى قوله فاني نسيها الخوق وقال
 قد احسد عوتكما والداعي كان موسى عليه السلام وقال عليه السلام اذا سافرتما فاذا ناولتما والمراد
 احدهما وتامة في الجامع **فصل** في كذا في كل الفضة اذا كان مصروفا الى الفضل او الجفن
 والمخايل او في شئ من الفضة اذا كان مصروفا اليها **فصل** في بطلان الجلية لعدم التقابض
 ولا يقال ان فيه تفرق الصفقة فتسحق ان لا يجوز في الكل ان ذلك انما يكون لعدم وجود العقود
 والعقد لم ينعقد في الجلية لفقد شرط الحواز فان قل لا كذلك فالسبع موجود فيها بدليل قوله بطل
 العقد قيل له اختلف المشايخ على ان التفرق انما يكون ان لو كان هذا مضافا الى العاقد كما في
 الظاهر ولم يوجد فكان **في** مشترك **في** ناس مشترك بينهما لانه صرف الكل وقد وجد التقابض في البعض
 دون البعض ولا يشع الفساد لانه طاري في قوله من غير صنعة اشارة الى الفرقان في المسئلة
 ونعت الشركة بصنعة ومنها المفارقة قبل ان نقدر بعض الثم فلا خيار له بخلاف المسئلة الثانية الشركة
في بيان الجمعية بحيث لا فان نقص بالنقص

ولهذا التزوج امرأة على دار فاستحق بعضها شئت للمرأة الخيار ولا شئت للخيار في المهر الا بحسن
فاذا كانت الشركة عيبا كان له الخيار كما ير العيوب فان اختارا لاخذ فهو له حصته لفرق الساعي
بعضهما ان البدلين متى قويا لا بدلين من الجانب الاخر ينقسم كل بدل من هذا الجانب على البدلين
ذلك الجانب وكذلك كل بدل من كل الجانب على البدلين من هذا الجانب بقضية من طلاقه المعاملة
وحسب المقابلة هكذا اصدار كل حر من هذا الجانب مقابلة بالحر من ذلك الجانب او بثلثه من كان
منه من حر محانة يتحقق فيه شبهة الربو انما ان قابله الدرهم بالدينار والدينار بالدرهم فيجوز
كالنقص عليه وهذا ان قوله بعد درهمين دينار ادرهم ودينارين بفضة مطلقا المقابلة
مقابلة الكل بالكل والجزء بالجزء والمقابلة العين بالعين من جنسه ولا من خلافه فحينئذ
ذلك مقابلة مفسدة والمطلوب ضد المقيده فلا يفهم منه ما يفهم بالمقيده ولكن مع هذا احتمال كل نوع
من انواع المقابلة وعلى هذا احتمال انواع المقيده بفضة الصفة ولكن ان الذات لا يتفاوت
وصف من الاوصاف فاحتمل كل وصف منه كالرقبة تناء والمسلم والكافر والصغير والكبير باعتبار
ذاتهم سم بل لما ذكرنا ولما ثبت ان انواع في اجمال المقابلة على السواء نقول لو حمل هذا المطلق على
سائر وجوه المقابلة بفساد العقد ولو حمل على هذا الوجه يصح فكان حمل كلامه على وجه فيه بطلان العقد
اولى من حمل على وجه فيه فساد العقد اذ تصحح كلام العاقل يقتضيه ديانته وعقله ولا يمكن
ولهذا حمل كلامه على المحاذ في موضع يصح الا بالحمل عليه ويدرج في كلامه زيادة لم يلفظ به في
موضع لا يصح الا بذلك الطريق ولهذا قلنا سمنا اذ اناج عدله بالف درهم وفي البلد نفود مختلفة و
بعضها اروح يحمل مطلقا كلامه عليه تصحح له وان كان فيه نقس كلامه الغلة ماردة من المال
ياخذة التخاذل في تجوزا للعقد اي لا يصح الدمان الصححان في مقابلة الصحيح والغلتان
في مقابلة غلة بل بصرنا الصحح الى الغلة والغلتان الى الصحيح تجوزا للعقد كما في المسائل المتقدمة
فان قيل الجودة سابقة العبرة فلا يحتاج الى هذا التجوز والتصحيح قيل يحتمل ان يكون
الغلة عنده الدرهم المخشوش كل بئر حرة والسقوة فيعطي هذا لا يكون هذا اتفاقا وفي الوصف بل في
القدر والله اعلم الدرهم لا يتخلو عن قليل الغش فلا

لا يتطبع الا مع الغش وقد يكون الغش خفيا كما في الردى منها فيلحق الغش القليل بالرداءة والحد
والردى سواء فيعتبر فيها ما يعتبر في الخيار حتى لا يجوز بيع الخالصة لها ولا بيع بعضها
ببعض الامتناسا وفي الوزن ثم ذكر في بعض النسخ فيها وفي بعض النسخ فيها وعلى التقديرين الضمير راجع
الى الدرهم والدينارين قوله فان كان الغالب عليها الغش لغرضه هذا الذي ذكره اذا كانت الفضة
تخلص من الغش لا تصار متسمة فله اعتبارها اما اذا كانت تخلص من الغش فليست
متسمة فاذ اسعت بعض خالصة فهي كسبع نحاس فضة بفضة فيجوز على اعتبارها اذا امري
لها سعة اي الدرهم المفضوشة فكسدت اي في جميع البلدان حتى لو كانت تروح في بعضها دون
البعض فعليه رد المثل كذا اختاره الفقيه ابو الليث رحمه الله قوله بطل البيع قبل انعائه ان البيع
تخرج من ان يكون لا زما وجبر النابغ في نقضه والصحيح ان البيع يبطل حقيقة لا نفا اذا كسدت خمر
من كونها فنا وصارت مسجدة في الدمة والمسيح في الدمة لا يجوز الا في التسليم ولم يقصد اذ لم يفسد العقد
الضمير قوله وقال ابو يوسف رحمه الله فتمتها وقال محمد رحمه الله فتمتها راجع الى الدائم المفضوشة والبدل
عليه قوله لا نه انتقل من النقديّة الى غيره لان هذا لا يصلح دليلا لوجوب قمة السلعة البتة
وكيف يمكن صرف الضمير للسلعة ووجوب قمة البيع من احكام البيع الفاسد والبيع ما عداها
على الصفة في قوله لا نه لا غرض في نصه اذا كانت حواء يعني انما لم يشترط التحسين ثم ان لا نه
غرض في نصه والفاوس ان ثمان فيكون الحكم فيها هكذا اخطأ في السلع لا نه لا تختلف الغرض فافلا
بد من تعيينها ولا يعرف ما يوازيه من القبة هذا جواب عما قالوا انه اذا تعذر رد الفاوس يجب رد
القمة ومن اشترى شيئا بنصف درهم فاوس الى لغرضه هذا الذي ذكره يصح اذا كان قدر الدرهم عبارة
من قدر من الفاوس كما يكون في بعض البلاد فاذا كان كذلك صار كانه صرح به فيجوز انما قيد بنصف
درهم من الفاوس لا نه لو قال بدرهم فاوس يجوز عند محمد رحمه الله وعليه ما يتابع بنصف درهم من الفاوس
اي عليه من الفاوس قدما يتابع بنصف درهم في صرح في صرح في درهمها الى لغرضه قال شيخنا بنصف
رحمة الله فيه نظر فقد ذكر في الهداية ان البيع جاز في الفاوس بطلانها في عندنا لان سح درهم بالفاوس

حاشي وسع النصف نصفه الاجبة روى فلا يجوز وعلى قياس قولنا جنيته الله بطلان الكلام
الصفحة متحدة والفساد قوي فشرح كما اذا جمع من جرد وعذر وبعها ولو كرر لفظ من عطا كان
جوابكوا بها من الصحيح لا فها سعان ولو قال اعطني نصف درهم فلو س في نصفها الاجبة حاشي
قابل الدرهم بما يباع من الفلوس نصف درهم ونصف درهم الاجبة فكون نصف درهم الاجبة بمثل
وما وارة بازاء الفلوس في اكثر نسخ المختصر ذكر المسئلة الثانية كذا في الهداية وذكر في المبسوط و
الفتاوى الطبرية هذه المسئلة على وجه سماع فطلعت هناك فيمكن تصحيح المذكور في المتن بان جعل
كانه قابل الدرهم من الفلوس نصف درهم ونصف درهم الاجبة لكنه مبرز بين النصف والنصف ليعلم به
ما يقابل الفلوس كما قلنا فما اذا اخذ هذه الخمسين ممتلئة فانه وان ذكر بلفظ الشبه فقد علمنا
على الواحد لتصح النص كذا هنا فكون الجواب هذه المسئلة الثانية المذكورة في الهداية وغيرها
وتام التقرير في المستوفى الشفعة بناء على البيع وهو صحيح حقيقة فاودها عقب البيوع
كتاب الشفعة الشفعة الشفعة من الشفع وهو الضم
وبنه الشفع الذي هو ضد الوتر ومنه الشفاعة من يضم الحاشي الى الغايير وفي البيع ياد بها ضم الشفاعة
الى عقار الشفع وسبها من تصال بالشركة او للحوار وشرطها عقد المعاوضة حتى لا يتحقق المهر
وركنها اخذ الشفع اما من الباع او من المشتري وحكمها ثبوت حق التملك وعوارضها السكوت عند العلم
مع القدرة وغير ذلك **فصل في الشفعة** واجبة اي ثلثة اذ لا ياتم بالترك التسليم للخلط والشرك
يتبين ان عن معنى اجد لا فرق بينهما من حيث اللغة فجاز ان يقوم احدهما مقام الآخر فاذا عرفت هذا
سرع اعلق ههنا وهو انه سمي الشراكة بغير مسح مرة خلطا ومرة شركا وكذا سمي الشراكة بغير
المسح مرة خلطا ومرة شركا ولا بد ان يكون الطرفين او الشريك صاحبي سعي الشفعة فالطرف الخاص
ان لا يكون نافذا والشريك الخاص ان يكون فزا لا يحرم فيه الشفع والمداد بالجار الملائم والخاص هو
الذي على طهر الدار المشفوعة وبانه في سكة اخرى **فصل في آثار الشراكة في الخلط** انما ذكر هذا
لان هذا الحديث روي بالفاظ مختلفة ومضمون الكلام كونه سنا والمراد من آثار هذا الاحاديث
فان سلم من الرواية ان من ثلثة السقب القرب فالصادقة

ومعنى الحديث الحاد اجن بالشفعة اذا كان الجار ملاصقا والبا من حله احق بالشفعة وقيل ان
لرسول الله عليه السلام ما سبقه قال شفعتي والحق لنا على الشافعي فانه ذكر اسماء شفعاء معنى الحكم
حتى يعلق باسمه مشتق فذلك المعنى هو الموحد للحكم اذا كان موثرا فيه كما في الزاني والسارق وهذا المعنى
فان حق من اخذ بالشفعة لدفع الضرر وذكر المجاورة ومن تصال على الدوام اذ من مادة المضار من
حيث انقاد النار واعلاء الجدار وايقاد البعاد ومنع ضوء النار وقطع هذه المادة بتملك من صلح ولو لم
صالحه ولا ية تجوز بالشفعة الى نفسه او الى الضرر الذي يلحق الدخيل بتملك الدار عليه لان هذا يدل
من صلح وذاك ترك الحادث واذا ثبت ان سدا استحقاق القرب ومن تصال لدفع ضرر الجوار وظل
في حق الخلط حتى يفسح المسح وهو اقوى فلا جرم كان مقدما على غيره ثم ينظر درجة في حق الشراكة الطرفين
ثم في حق الجار وقوة السد يصلح مرجحا كما عرفت وتفسيرنا قلنا من اشترك من ارض في سكة
غير نافذة اذا باع احد الشريكين نصيبه من المنزل فالشراكة المنزل احق بالشفعة فان سلم فالشراكة
الدار احق من الشراكة في السكة فان سلموا فاهل السكة احق فان سلموا فالجار الملائم وفي ان
سعد بن مالك عرض حثاله على جاره فقال اخذه ما يريد اما اني قد اعطيت به ثمان مائة ولكن اعطيتك
لاني سمعت رسول الله عليه السلام يقول الحاد اجن بشفعة فان قيل المراد اجن ما عرض عليه بالسك الا ترى
انه فتر الحق بالانتظار اذا كان غائبا قلنا ان السعي عليه السلام جعله احق على من طلق فيكون احق
ها قبل البيع وبعده وفيه منظرها بغير بعض مثله كلمة اجن قوله عليه السلام الشفعة فلما لم يقسم
ذكره محلي باللفظ اللهم وانها للشراكة اذ لم يكن شتم معهود معتق ان حشر الشفعة فلما لم يقسم
وفي رواية انما الشفعة فلما لم يقسم وانما التفرع للحكم في المذكور ونفيه عن غيره لقوله تعالى انما الله له واحد
هو تنصيص على نفي الشفعة فلما قسم ومعنى قوله لم يقسم ان لا يكون مقسوما وهو قابل القسمة لان الشفعة
عنده لا تعد فلما لم يقسم كالخام والبير والرحى لان حق الشفعة عنده لدفع ضرر مؤنة القسمة والحواس
عن ثلثه بان ان للشراكة شفعة وحقه نقول به وخصيص الشيء بالذكر عندنا لا يدل على نفي ما عداه
وكلمة انما كما يحق للمجهر فقد يحق للمجهر ثبات بطون المماثلة كما يقال انما العالم في البلد هذا الكلام
في العلم والمشار اليه بالاصابع زيد ولم يرد به

نفى العلم من غيره واليك هكذا فان مع الشريك الذي لم يقاسم لا مزاحة له حد في الشفعة والمراد بقوله
ما لم يقسم قسمة فسرهما في لغة وموان لا يبغي بينهما حد مشترك واتصال بوجه بوقوع الحدود وصرف الطريق
ولا نلغى الحد حجة لنا فانه قال فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة على استقاء الشفعة
مالا من جميعا وهذا مفهوما عندك يتعلق بشرط واحد فهذا دليل على انه اذا وقعت الحدود ولم
يصرف الطرق بان كانت الطريق واحدا احد الشفعة وفيه النزاع ايضا كذا في سرار وغيره والجار
المقابل له شفعة له هذا احتراز عن قول شرح فانه يقول الشفعة مالا بواب اقرب الدار الى الباب احسن
بالشفعة لا طلاق الحد ولما ان العلة من اتصال على الدوام ولم توجد وليس حار مطلقا فلا ينطبق
الحد كالحكم السكرك لا يدخل تحت مطلق البيع والشفعة تحت عقد البيع معناه بعده او عنده لا انه السبيل
بينهما من اتصال وفيه دليل على انه لا عند معاوضة مالا بواب وتستقر بالاشهاد اي بالطلب الثاني
وما طلبه التفرع فحده بعقد البيع يقول البائع بعد صحتها ان يكون المراد به ما ذكر في الكتاب ان الشفعة
بالبيع قبل ملك المشتري الا ترى انه لو قال كسبت بعد هذا الدار من فلان وقال فلان ما اشترت كان للشفع
ان ماخذ بالشفعة ثبوت البيع ما قرأ البائع وان لم يثبت ملك المشتري لا نكاه وهذا ان الشفعة انما تحدد
عند رغبة البائع والبيع يعرفها فكيف ثبوت البيع في حقه ولهذا اذا استرخى ارا بشرط الخيار تحت الشفعة
لا منع زوال البائع بخلافه اذا كان الخيار للبائع ولم يرد منه ان الشفعة تحت بعقد البيع معناه
الى قول البائع لا الى به يصادم القبول ولم يذكر في بعض النسخ يقول البائع بعد الشفعة كحل العقار ذكر
في المبسوط يعني من رعة السقوط وقال المطرزي هذا من شرط قصر المدة اي انها تحصل اذ في مدة
كقدر اجل العقار وقد ابعد من قال انها تذهب سريعا كما لبعض اذ اجل عقاله للشفع حتى التملك
كما لنا حتى التملك من موال المساجد كالصدوقه والمكرك انما ثبت بالاحد ومن هذا ان يكون بالتراض
او بقضاء القاض اي من خذ الذي هو عند الملك المالك الذي ثبت المكركه بلغير ولا خذ ولا التملك
لا يكون الا مالا او القضا كما في الرحوم في العينة والا بمجرد خذ لا توقف على شيء ما ذكرنا في
الصدوق والخيش من غيرهما وقوله فلا ملك الا بالخذ مشكلا فقد ذكر شيخ من سلا م خواهر راد
انه اذا حكم به جازم ثبت الملك وان لم ماخذ الدار وحتم ان

يراد به فلا ملك الا بالخذ انما هو في معناه حكم الحاكم وفائدة قوله بملك مالا حد شرطها اذا مات الشفع
بعد الطلبين او ما عدا دارة المستحق لها الشفعة او سعة دار تحت الدار المشفوعة قبل حكم الحاكم
او قبل التسليم اليه بالرضا لا يورث عنه في الصورة مالا في سطر في الثانية ولا يستحقها في الثالثة
لا لعدم الملك وقوله اشهد في مجلسه ذلك على المطالبة بالطلب على ماله او حقه طلبا لمواثبة وموان
على قول العلم بالسرا حتى اذا سكنت هبته ولم يطلب بطلت الشفعة وروى عن محمد رحمه الله انه توقف
مجلس علم الشفع وهو اختيار الكرخي ويقصده بقوله اشهد في المجلس مجلسه اشارة الى هذا القول
وهو شهادة ليس لازم وانما ذكره نفى التجايد والتأكد وكيفية هذا الطلب ان يقول طلبت الشفعة
او اطلبها او اناطالها والباقي طلب التفرع من اشهاد بانه ما قاله الكتاب ثم من حضر اي يقوم من
المجلس في صورة هذا الطلب ان يقول ان فلانا اشترى هذه الدار وانا شفعتها وقد كنت طلبت الشفعة
واطلبها لان فاشهدوا على ذلك والثالث طلب الخصومة والتملك وموان محي عند القاضي ويقول ان فلانا
اشترى هذه الدار وطلبت الشفعة فتره ان سلمها الى شفعتي هذه فلا بد من تحديد دار ماخذها
بالشفعة وتحديد دار يشفع لها الشفعة لمواثبة اي اطلبها على سبيل المبادرة والمطالبة معا
من الوثوب ثم بشرط اشهاد على ذي اليد انما اعاده لاقامة الدليل عليه واعلم ان الخصومة انما يوجه
على من له الملك كالمشتري او على من له اليد كالبائع حتى اذا خرج المبيع عن يد البائع لم يصح له اشهاد عليه
لعدم الملك اليد كذا في الهداية وهذا بشرط ان الطلب من المشتري يصح وان لم يكن بده لوجود الملك وما ذكر
في الكتاب من قوله ان الطلب انما يتم من بده وقوله ثم بشرط اشهاد على ذي اليد ما عا كان او شترها
بشرط ان اليد شرط للمشتري واليه اشارة في المبسوط ولكن يصح ما ذكر في الهداية وما ذكر في المبسوط وفي
هذا الكتاب محتال لخواص انه انما قيد باليد مالا على العادة وموان الشفع انما يطلب المشتري اذا قبض الدار
ولذا يصح له اشهاد على البائع اذا سلم المبيع لا نه اشهاد على العاقد كذا ذكر في الجامع الكبير ومبسوط شيخنا
معناه انه فلما صح الطلب من البائع اذا لم يتول بده ملكه ان يصح من المشتري مع ان له ملكا وهو اقوى اليد
اولى وفي المختصر اشارة اليه حيث قال او على المبتاع مطلقا ولم يقيده بقوله اذا كان المبيع في يده
كأقيد في جانب البائع والى هذا مال الشيخ رحمه الله

ط
والمواثبة

ثم ما بدر الدين رحمه الله فكان المراد بقوله ان الطلب انما يتم من جهة مجرد للاشياء دون حقيقة
 وبول الصبر او يقول لما ثبت ان الملك اقوى من الحق او عاين من الملك العادة بحال ان يشهد ولو عاين الي
 لا يحمل فكان بيان صحة الطلب من ان اليه ان لم يزل الملك المطبق من ولى حكمه اقامة للمحل الى
 لمحل الخصومة الحق للشفيع ثبت في زمان معلوم لا نه لو ثبت له الحق طلقا غير مقيد بزمان لتضربه
 المشتري لا نه سعد عليه التصرف بحاقه ان سقضة الشفع والضرب مدفوع فيقدر بشهر لا نه اهل وادونه
 عاجل يدلي ان لو حلف ليقضيه دينه عاجلا فهو على ما دون الشهر ولو قال اجلا فهو على الشهر والفتوى على
 قول محمد رحمه الله والشفعة واجبة في العقار وان كان مالا يقسم اى اذا قسم ذهبت مصلحة المقسوم
 كالجوام فانه مقسوم في نفس من غير ان اذا قسم خرج من ان يكون متغايبة في تلك المصلحة قوله ولا شفعة
 في العروض الى غيره عند علمنا رحمه الله لا تحت الشفعة بالشركة في المنقولات وقال ابن ابي شيبة لما ان
 الشفعة ثالثة صلا في القياس لما فيه من تلك المالك على الغير بل رضاه للضرر وهو من جهة الاحيل وانه
 يجوز لقوله تعالى الا ان يكون تجارة من تراض الا انا استعسناه في العقار لورود خبر في ذلك و
 يمكن الحاق المنقول به دالة لان الشفعة انما وجبت في العقار لدفع ضرر سوء المجاورة على الدوام لان
 العقار يتلك الدوام فلا يمكن انتقاله في دخل عليه دخيل احتاج لا صيل الى تخلف ضرره على الدوام
 اوسع ما اجد للاقتناء ابدأ بجعله ان يدفع ضرره لتحويل الصفعة الى نفسه لا نه لا ضرر للدخيل بان
 جاد الى راس ماله انما عدم ربحا مصدرا وان دفع عن من صيل ضرره ولا ضرر لما تصور بالحوار مرجح
 لا صيل على الدخيل مراعاة حق من بقا لان تبديل الاصل اشد ضررا من ترك الحادث وهذا المعنى معلوم
 في المنقولات لا نه اشترى للبيع عادة فلا ضرر في بيع من صيل نصيبه ويقع له الخلاء من ضرره فلم يكن
 له ولاية التملك على شركه بسبب دفع الضرر وقد اندفع بدونه قوله واذا ملك العقار الى غيره ليست
 فكان المملوك بالصدان وغيره كالمملوك هبة فلا تحت فيها الشفعة وقوله ولا شفعة في الارار التي تزوج
 الزوج عليها الى غيره نزع لهذا الاصل وقوله او سينا جرها اذا اى يحمل الارار لغيره وقوله او حسن
 عليها عندا او يقول لغيره اعتصمك يدان فلان ثم هذه تلك الارار قد دفعها الى السيد لا نه ثبت فيها الشفعة
 وقوله لان العوض ليس بالي لها اما البضغ عند الحج

لا صيل ان الشفعة ثبت
 بحال القياس عند وجود
 مسادة المالك وهذه
 من عواض

فظاهر وكذا عند الدخول لان المالك غير اى اى خلق لمصلحة من دعى بحري فيه الشفعة والشفعة وحده
 لا يكون غيره والصالح عن منكار لقطع الخصومة وهو ليس على لى قوله او يصالح عنها بانكار وقع
 في اكثر شئ المختصر او يصالح عليها بانكار ومعنى من ولا ان يكون الدعوى في الدار ان يكون لدار
 يد الصلح ومعنى الثاني ان يكون الدار يد الصلح والصحيح او يصالح عنها بانكار لا نه اذا صلح
 عليها بانكار تحت الشفعة نص عليه في الهداية وهذا لا نه اذا صلح عليها بانكار والمدعى بزعيم انه
 ملكها بعوض من المراد مواظبه زعمه وقد تحقق من يد الى يد فكانه اشتراها ما يدعيه فثبت الشفعة
 اما اذا صلح فيها بانكار ففي زعم المنكر ان الدار بقيت في يده كما كانت وانما بذل المالك فداء للمير
 و قطع الشفعة فلا تحت الشفعة والصالح عنها بالسكوت ملحق بالانكار لان سكوتة تحت منكار يحمل
 عليه يد له حاله وهذا لا نه لو كان خصمه محقا لوجب عليه البيان مالا قرار لان الساكنة عن الحق شيطان
 اخبر من الحديث صلا ما اذا صلح عنها ما قرار فانه صلا الشفعة لا نه اعترف بالملك للمدعى انما استفاد
 الملك بالصلح فكان مسادلة محضة قوله بخلاف من نكاره اشارة الى قوله او يصالح عنها بانكار
 لان الشفعة تحت فما اذا صلح عليها بانكار لو حرد المعاوضة في حق المدعى و بجهل ان يكون هو المراد
 اذ لو لا ذلك لسن الحكم في من نكار كما منع من قرار والسكوت لكن الحكم عليه ما ياباه الحكم والتعلل على ما
 ذكرنا وانما خص من قرار والسكوت وان كان الحكم في من نكار كذا ذكره لا نه وقع في اكثر المختصر نسي المختصر
 او صلح بانكار فاقصر على السان في من قرار والسكوت لسبق بيان من نكار فالحاصل ان الشفعة
 تحت فيما اذا صلح على دار سواء كان ما قرارا وسكوت او انكارا ولا تحت الشفعة اذا صلح عن دار
 بانكارا وسكوت الا ان يكون ما قرارا فانه تحت حيث قد قوله لا نه يتبرع عدم المعاوضة اى تبرع بانكاره
 عدم المعاوضة لان عوضه قطع الخصومة وهو ليس على هذا احاصل بالخصم شحنا من شحنا عند الله
 رضى الله عنه وهذه المسئلة مختلفة من لفاظ في الشئ والخطا فيها من التامخ والتقصير ما ذكرته
فصل في كلف الشفع وهو اقامة البينة لان اليد ظاهرا محتمل فيجوز ان يكون مدامنة
 فلا يكفي لاثبات من شققان والشفيع هو المستحق فلا يكون طاهره حجة له وفي مسلة الطاهره
 استحسان من جرة بالعقد السابق لا بالطاهره قوله

لا يملك الشفعة
 الا اذا كان
 له مال

سأله القاضي المدعي عليه اتم المدعي عليه لانه متردد بين البائع والمشتري اذ كان البائع ماله
 اذا كان المسح في يده والمشتري اذا قبض فالتا هو ان الماد منه المشتري بدليل قوله فان اعترف
 المشتري استخلف في نفسه استخلف المشتري اي بطلت الشفعة وانما حلف على العلم لانه استخلف
 على ما في يده وفي مثله حلف على العلم ومن قوله ما شفع للبيان كقوله تعالى فليحسبوا الرجس من
 عند الله وان سأل القاضي اي المدعي عليه في نفسه استخلف بالله ما ابتاع او باع ما استحق المالك
 على الحاصل ومنه ولا على السند كذا في الهداية وفي الذخيرة حلفه على السند ولا حلفه على الحاصل لانه لو
 حلف على الحاصل في شفعه الجواد عنه تناول من لا يرى شفعة الجواد وحلف هنا على البتات لانه لا يحل
 على فعل نفسه وفي مثله حلف على البتات في نفسه لانه لا بد شرع لاقامة الدليل على جميع ما تقدم
 قبل ان يحضر الشفع الثمر هكذا وقع في بعض النسخ وفي بعضها قبل ان يحضر المشتري اي قبل ان يحضر
 الشفع المشتري الثمر لان من حضر استعدى للمفعولين او جعل للشفع مشتريا لانا ان الصفقة تحول
 اليه ويصير موكا لمشتري في حكمه فله الشفع ان يودى الثمر اي جعل الشفع كقوله تعالى وان اسأمت
 فلها ان فعلها الا ان رضا الممتلك عليه جواب لسوال احق قدروا نوال فقال انه ليس كالمشتري لان
 المشتري يملك المسح برضا البائع وهو مملكه جبرافله ان خاصه على ما سناه في جانب المشتري من
 التجلف على العلم تارة وعلى البتات لغيره في نفسه لانه لا يملك الاي الدار مملكه المشتري مولى البائع
 والقاضي يقضه باليد والمالك للشفع فلا بد من حضور من له اليد ونزل المالك كصفحة السع شفعه
 ووجه هذا الفسخ في حق من حلف في حصة المشتري لان قوله بعد اصحاب السع وقوله بغير
 سنده واصله الى المشتري فاذا اخذها صار كان ذلك اضعف الى الشفع لانه مقدم عليه من قبض
 العقد في حق من حلف اليه انه من قبض اصله اذ لو كان كذلك لطلحق الشفعة لانه ساء على السع
 ولكون تحول الصفقة اليه وصار كان السع وقع مع الشفع وقيل جاز ان يكون فسحا مطلقا
 هذا انت الشفعة في انما شئت بالاتصال الموصوف ورغبة البائع وقد وجد واذ انكر الشفع
 من شهاد اي طلب المواثبة ومتوقفا على ذلك ان الزمان الذي لا يقدر عليه غير معتبر لان الشفعة انما تطل
 ترك الطلب لانه حليل لا عراض ومن عراض ما يتحقق حاله

في

في سنده

من خيار ومن عند القدرة والعجز بان ياخذ احد فمعه او غير ذلك قال الشيخ من سلا م حواضر
 معه الله انما يحتاج الى طلب المواثبة ثم الى طلب من شهاد اذ لم يمكن من شهاد عند طلب المواثبة بان
 سمع الشرا حال غيبته عن المشتري والبائع والدار اما اذا سمع عند حضرة احد هولا وطلب طلب
 المواثبة واشهد على ذلك فانه يكفيه ويقوم ذلك مقام الطلبين كذا ذكر ان اشهد في المجلس اي طلب
 في المجلس طلب المواثبة او يكون المراد من هذين اللفظين حقيقة ومعنى التطلع ان لا تكون من اثبات
 الشفعة عند القاضي اذ الفائدة المطلوبة منه اثبات عنده فاذا لم يمكن منه صار كانه لم يكن
 وفي ترك الطلب اي ترك الطلب مختارا فيكون مسقطا حق اختيارا لكنه طمع في غير طمع وطو
 المال والمالك لا ينجح الا بمقابلة ملكه وحق الشفعة ليس بملك له ولا حق متقرر في المجلس وانما هو
 مجرد عن التملك فلا مستحق للمالك مقابلة فيكون رتبة خلاف القصاص واللعن لان ذلك كله متقرر
 في المجلس قوله واذا مات الشفع بطلت شفعته اي اذا مات بعد البيع قبل القضاء بالشفعة
 اما اذا مات بعد قضاء القاضي قبل نقد الثمر وقبضه فالسبع لازم لورثته لا يمكن الخاق الوارث بالورث
 دلالة لانه لا يملك له وقت السبع وقيام المملك وقت السبع وقاؤه الى وقت القضاء شرط في نفسه
 لم يبق السند عند القضاء اي عند استحقاق الشفعة زال قتل التملك ونحوه اتصال بملكه وانه ثبت
 تحله في القياس فيراعي جميع ما ورد فيه النص فصب في شفعة لو كيد البائع على الموكل
 بايعا وان لم يولد منه السبع حقيقة لان الموكل لما باع باع بغيره فكان الموكل باعه وفي بعض النسخ
 لو كيد البائع وهذا ظاهر والبائع تارك للشركة والمجاورة فلا تضر به اي الشفعة انما تثبت للاح
 الضرر والوكيل اصيلة حقوق السبع فيكون مولى البائع وقد رضي ترك الشفعة ورضي ترك الشفعة
 اذ كان تركها والمجاورة اذ كان جارا فلا يستجوز في الضرر بثبوت الشفعة وكذا ذكر ان ضمن الدار
 لانه ضمن له ان يخلص له الدار فيكون راضيا بترك الشفعة ضرورة في نفسه كالمشتري اي اذا اشترى
 دار لنفسه دارا لم يسقط شفعته فيها ومطهر فكذا اذا اشترى في كيلة حتى ان اخذ الشفعاء اذا اشرك
 الدار فهو على شفعته ومطهر ذلك عند مزاجه من غير حتى اذا حار شفعه دونه لا شفعة له ولو حار
 شفع مثله ما خذ منه نصف الدار لانه طالع للشركة والمجاورة

يكون

اي ليس في اخذه بالشفعة ما سطره ان الشرا طلب الشركة والمجاورة وطلب الشفعة كذلك
 فلا يبطل هذا مبطلا لذلك فخلو البيع فانه لا يبطل الشركة والمجاورة والشفعة لا ثباتها فيكون
 احدها منافيا للآخر ومطلالا وحقيقة الفقه فيه ما ذكر في المبسوط ان الشفعة انما يبطل باظهار
 الشفع الرغبة عن الدار لا باظهار الرغبة فيها والشرا اظهار الرغبة فيها في المشتري فلا يكون
 ابطلا واما البيع فاطهار الرغبة عنها فيكون ابطلا للشفعة فان اسقط الخيار وحده الشفعة
 وبشرط الطلب عند شرط الخيار في الصحيح لان البيع بصير سببا عند ذلك والشفعة تنحل بخروج
 المسح عن ملك البائع حتى اذا اقر البائع بالبيع شئت الشفعة وان كان المشتري كذبه لان الملك للبائع
 اي حقيقة او نقدا ايا حقيقة اذا كان قبل القبض اما نقدا اذا كان بعده لثبوت لاية
 الفسخ للبائع شرعا ونفا للنسالة فمحله كالمفسوخ ساعا على الطار فان سقط الفسخ بان سح فلك
 من اخر او سني المشتري فيها بناء او غير من خله او وهت فانه يسقط حق الفسخ وسحب الشفعة في ضمن هذه
 من شياء والسقوط في ضمن البناء قول الحنفية رحمه الله وعند مالك الاسقاط متى سقط حق البائع في ماله
 بالبيع فليس للشفيع الخيار من ان ياخذها بالبيع وانما يقصده كمن يرد ما ابطل البيع الثاني وبين ان ياخذ
 بالبيع الثاني بالثمن فان قيل الشفع اذا انقض البيع الثاني عاد حق البائع في ماله سريدا مع
 ان لا شئت للشفيع حق الشفعة قبل البيع الثاني صحيح واما منتقض حق الشفع اقتضاء وقد عرفت
 انما منتقض لاثبات حله لا بطلان ان يكون مبطلا لذلك لان انتقاض البيع الثاني عاد حق الشفع
 فلا يجوز ان يكون مبطلا لحق الشفع لئلا يعود الى موضوعه بالنقض اخذها بمثل الخمر وقمة الخمر
 لان هذا البيع مقتضى بالقيمة فما سبهم والخمر كالخمر والاشاة فما خذ من والاشاة والثاني
 بالقيمة الا ان يكون تعرض بان قال وهت هذا القيد لكي ان تعوضني كذا فيكون حصة استدرا بغيرا
 انها فبشرط قبض البديل ان لا يكون الموهوب ولا موضعه سابقا وبشرط الطلب وقت القبض
 حتى لو سلم الشفعة قبل قبض البديل كان باطلا لانه انما يصير سببا للملك عند القبض
 اختلف الشفع والمشتري في الصورة المسئلة فما اذا كانت الدار مقبوضة والتم منقودا فنقد
 به خله لا يحل في الخالف لانه ليس بمقصود

ح

منصوص في معناه لانه ان كان يدعي استحقاق الدار عليه فالمقضي لا يدعي عليه شيئا من الخيرة
 التركة من خذ فلك يتحقق من نكاح مولى لانه ثبت حق الملك فكانت ملزمة ومنه المشتري غير ملزمة
 والبيانات للالتزام وهذا لانه اذا قبلت بنية الشفع وجب على المشتري تسليم الدار سواء اولى واذا
 قبلت منه المشتري لا يحل على الشفع شيئا من الخيرة من خذ والتركة لانه ثبت الزيادة فكانت اكثر اثمانا
 والسنات للاثبات فما كان اكثر اثمانا كان اولى بكيته البائع والمشتري بمقدار الثمن وان ادعى
 المشتري ثمنه الى اخره ولم يذكر انه هل قبض المشتري الدار ام لا وذكر في المبسوط اذا اختلف الدار
 والمشتري والشفيع في الثمن قبل نقد الثمن الدار مقبوضة او غير مقبوضة قال قول البائع في العن وهذا
 يشير الى انه لا فرق بين ان يكون ماله او لم يكن الا بولاية اي البائع لما قبض الثمن فقد انتهى حكم العقد
 وخروج موهب الدين وصار كالا حصة فلا سفل قوله لانه لا تصور الخاق باطل العقد لانه لو لم يكن
 فاما ان يصير العقدية ولا شفعة في الحصة او يصير سببا بغير ثمن فيكون فاسدا ولا شفعة في البيع فله
 خلا فخط البعض لان العقد لا كافي بيا انه بالزيادة يتغير الثمن بغير الثمن بغير العقد فصار
 كانه عرض بينهما اعتدان ولو كان فلك حقيقة بان جدد اسعانا اكثر من الثمن ولم يلزم الشفع حتى كان
 له ان ياخذ بالثمن قل واذا اجمع الشفعاء الى اخره صورة دارين ثلثة لو اوجد نصفها وثلثها
 ولا عرض بينهما فباع صاحب النصف نصفه فانه يقسم بين الشريكين عند انصفان وهذا الشافعي
 وهذا انما على انه جعل الشفعة من مرفق الملك وحقوقه فتقدر بقدره كاولاد الثمرة والرحم
 ان سبب الشفعة من تصال والحكمة دفع الضرر وقد استويا في سببه استحقاق ودفع الضرر فيسويان
 في سبب استحقاق وهذا لان ملة من استحقاق نفس تصال الملك لانه ان صاحب الكثير يوباع حصته
 كان لصاحبه القليل ان ياخذ كله كالوابع صاحب القليل وكثرة من تصال شعر بكثرة العلة والرحم
 نفقة في الدليل لانه كما عرفت للجراحت واقامة الشهود وبما ذكره لا يصح لانه جعل حكم العلة جازلا
 من العلة ومنقسم على اعراسها الشفع الملك مثل ما ملكه المشتري صورة ومعنى كافي للمثلثات او معنى
 لا صورة كافي ذوات القيم والعرض مالا مثلا فبطل القيمة وليس كل من سح الشيء بالقيمة فهو في حالة البقاء
 وانه غير مانع فصار كالا لو استحق احد العبد من نفسه

السبع في الباقي وان كان هذا ايقاعا بالحققة وبغير قسمة ذلك الشيء وقت الشراء وقت من هذا
الشفيع بقسمتها اي اخذ شفيع كل واحد منها مشفوعة ببقية غيره **صل** ان ان كان قد اشترى
عليه حصيل خضوح ون حشر وتبرعت شراشي عند قلة الفرح ون كثره فكان هذا التقيد مقيدا
فكانت قال سلمت ان كان الثمن كذا وان كان المشتري كذا فاذا تبين خلافه فهو على شفيعته **فصل**
فيما حشر واحد مع ولا يقال ان التفاضل محل بينهما فيكونان جنسين لا فها حشران صورة
واحد مع والمقصود هو المالية والتمتع ومبادلة احد النقيضين بالآخر شئ عادة فلا سقطة
رضاه بالصورة وانما سقطة بالمعنى وهو مقدار المالية فيكون تسليما صحيحا الا اذا كانت مالية الثمن
اقل ما اخبرنا هذا ان من لا يرغب شراشي بالقدرة لا يرغب شراشي ايضا باهية دنار قيمتها
القدرة **فصل** فيكون مقيدا من التقيد لا يقدر **فصل** اشترى اذ الخيرة اي بطريق الوكالة **فصل**
ان كل من باشر السند فهو الغاير في الحكم وهذا هو المراد من ثم الوكيل هو المباشر حتى يضيف الى نفسه
فقول بعث واشترى ولا يقول اشترى لفلان وشئت المالك اولا الى غير ذلك من حكم الاما ان سلمها
الى الموكل **فصل** انه لم يتولد يد ولا ملك فيكون الخضم هو الموكل **فصل** فالشفعة للمحاري في التهم
منه ولوجود السند لا مزاعم وهو الجوار **فصل** انه شريك **فصل** ان المشتري شريك فيه والشفيع جاز
والشريك اولى وتاويل المسئلة اذ المصلحة مع مضمونها فدره اما اذ المصلحة السعان فله الشفعة **فصل** هان
المسلتان تصلحان حيلة لمن ارادها فله ذلك ذكر بعد ما حكم الحيلة وهي ما يتلطف بها لدفع المكره
او جلب المصوب وانما اسم من حيا لا ومن خلت **فصل** حيا لا قبل الثبوت اما بعد الثبوت فمكره الحيلة
بانه تفارق كذا ذكر في غير موضع **فصل** انه يبقى ملك نفسه اذا كان بعد الثبوت او البائع اذا كان قبل الثبوت
والظاهر ان البائع هو المراد لما ذكرنا فالحيلة في الزكوة ان سبع المال شئ خيس عند تمام الجوار او
لولده **فصل** بقتة النساء والغرس ذكر في الهداية انه يعتبر قسمة النساء والغرس مقايعة كما هي في القصد
فله الغيا و ان فله الحاد في ملك النساء كمن غصب ثوبا ابيض فصبغه لغيره كما في القصد لا يرجع بقتة
النساء والغرس اي لا يرجع على البائع ان اخذ منه ولا على المشتري ان اخذها منه ويدل عليه قوله **فصل** ان البائع
والمشتري لم يضمننا سلاصته **فصل** ان هذه من شياء

ان المشتري يبقى ملك نفسه

تباع ولهذا دخل في السبع من غير ذكر وهذا لان قوام النساء مال رضى كقوام الوصف بالموصوف ولهذا
جعلنا الاطراف بمنزلة من وصاف لان قوامها بقوام من صدفنا لا وصاف نقابلها شئ من الثمن **فصل**
مقصودا محله **فصل** اذا انقض المشتري النساء لانه صار مقصودا بالمال لا نقابلها شئ من الثمن **فصل** الوفت
البائع طوت المسح قبل التسليم فانه سقط حصته من الثمن **فصل** ان النساء مضمون على المشتري فلا
يضمن مرتين اي المشتري قد ضمن النساء مرة حتى سقط الثمن مقابلته فلو ضمن الشفع لصار النساء
مضمونا مرتين مرة على المشتري ومرة على الشفع **فصل** انه لا يجوز كذا قاله شيخنا رضي الله عنه ويحتمل ان يكون
مضاه ان النساء مضمون على المشتري بواسطة **فصل** انه لا يضمن نفسه تحت اللتمان لكنه سقط الضمان
بناء على كونه مملوكا له فصار كالمستفد به عوضا من هذا الوجه فلو اخذه الشفع بالثمن صار النساء
مضمونا مرتين **فصل** النقص الحاصل من النقص هو النساء المنقوض **فصل** انه منقول بطلت شفيعته
اي صار مقصولا عن رضى لم يتن تبعوا وهو في نفسه منقول وانما كان ثبوت حق الشفعة فيه لانصاله
تال رضى ولم يتن **فصل** اتصال ومن اتباع ارضا وهي ارضها ثم رجع المسئلة اذ ذكر الثمن في السبع **فصل** انه لا يخل
من غير ذكر الثمن بالنساء بثلاث من فوق وللشفيع خيار الروية اي اذا قبض للشفيع بالدار ولم يكن
راقا فله خيار الروية فان وجد بها عيبا له ان مردها لان من اخذ بالشفعة بمنزلة الشراعت تحت فيه احكامه
شرط المشتري لا يلزم غيره **فصل** انه ليس بثابت عنه في من سقاط فله ملكا سقاطه وان شاء صبر حتى ينقض
من اجل مراده الصبر عن اخذ اما الطلب حله في الحال حتى لو سكت عنه بطلت شفيعته والحاصل ان له
الصبر عن طلب الخصومة دون طلب المراجعة وطلب التعريف واذا اشترى دارا فسلم الشفع الى غيره هذه المسئلة
مبنية على اصولها انها اذا عاد الى قديم ملكه البائع لا يتجدد للشفيع الشفعة لان حقه لم يكن ثابتا
في قديم ملكه واذا لم يعد الى قديم ملكه كان هذا في معنى ملكه حدث له مسد مبتدأ ففتح له حق الشفعة
والرد بعد القبض بالعيد او بالمال قاله هذه الصفة حتى لو كان موهوبا لا يرجع فيه الواجب خله في الرد
تخيلا والشرط والرد والعيد قبل القبض او بعده بقضاء القاضي **فصل** ان **فصل** ان قاله والرد بالعيد
بغير قضاء بمنزلة السبع المستدار في حق غيرها **فصل** انه ثم يراضيهما وليست المعاوضة الا هذا غير انها متناه
فمنها وقصدها ولها ان الولاية على نفسها فكانت

في حقها ومن ثم ان الرد بالعقد نقضاً فيجوز من كل وجه لان للقاضي ولا دفع الضرر بفسخ العقد
الذي جرى منها لا بانشاء العقد ومنها ان الرد بالعقد قبل القبض فيجوز من كل وجه سواء كان نقضاً
او بغير نقض لان الرد بتفريده ولا يحتاج الى رضا صاحبه او قضاء القاضي اذ ان هذه هي صورة
فنفقوا لا فرق في الفصلين ولا من القبض عليه اعني اذ ارد ما صار له او شرط او بيعه بعضاً
وفي الفصل الثاني ولو ما اذ ارد بالعقد بغير القضاء مراده ان يكون بعد القبض لان قبله فيجوز من كل وجه
وان كان بغير قضاء فيجوز له ان يبيع حله فيما لا يتخصم او يملكها اي من قاله والرد بالعقد بغير قضاء فيجوز
فما يخص بالعقد وهو المبيع او الثمن في اي التام والمشتري وسع حله فيما لا يتخصم او يملكها ويشرح
ذلك في مسائل منها اذ ابيع محله او موزوناً ثم تقايلا اورد عليه بالعقد بغير قضاء فيجوز له ان يبيعه
والرد بالعقد بدوز اعادة الكيل والوزن ولو كان بين المالحاز لان الكيل والوزن يتخصص فيهما او يملكها
ان خيار الرتبة لا يثبت في رد قاله والرد بغيره لا يثبت في العقد ولو كان مخالفاً لثبوت خيار الرتبة ومنها
انه اذا اشترى شيئاً ما من قبل ثم تقايلا اورد عليه بخيار عيب قبل القبض فانه يصح ولو كان ساعاً للمالحاز
لان بيع المنقول قبل القبض يجوز هذه المسائل يدل على ان رد قاله والرد بالعقد بغير قضاء فيجوز
لها ومنها اذا اشترى عتداً وقبضه ثم تقايلا اورد بغيره نادى في ذلك العقد انسان لا يقبل شهادة المشتري
في تلك الدعوى ولو كانت له قاله فخالف قبلت شهادته لان ذلك العقد صار كان لم يكن الا انه سعى في حق
من جاز له ان يجرى غير مختص بالعقد ومنها انه اذا اشترى حارية ثم تقايلا اورد عليه بغيره بعد
القبض محرمه ستدراء ولو كان فخالف ما وجب واذا ثبت هذا فالشفعة غير مختصة به لانهما فيكون له قاله
والرد بالعقد بغير القضاء ساعاً جديداً في الشفعة ولهذا فارق خيار الشرط والروية والرد بالعقد بغير
لان الحاوضة المطلقة غير موجودة ثم واليه اشار في قوله لانه ابطال بيع القصة مع ما ذكرنا
ولما ذكرنا فورد عقيبها كتاب القصة القصة اسم من القصة اسم لغه وفي القصة
عبارة عن جميع النصب السابع في مكان معين في الركن في القصة هو الفعل الذي يقع به من قرائن الكيل
في المحلات والعقد في العدديات والزرع في الذرعيات وشرط حواذها على الخصوص اذ لا يثبت
منفعة بالقصة ولا يفوت لان المأزما كان لكل واحد قبل

القصة من الملك والمنفعة وانما يتحقق هذا اذا بقي المرفوع على ما كان قبله فراز ما حله ومنافعه
فاما اذا بدل شيء ما ذكرنا لا يكون افراناً بل تبديلاً وحكمها تغير نصيب كل واحد من نصيب
صاحبه وثبوتها بالكتات هو قوله تعالى ومنهم ان المأزمتة بينهم وسريعة من قبلنا للزمنا
اذ لم يعقبا الفسخ والسنة فيها غير واحد واعلم ان القصة تستعمل على ثلاث والمبادلة
لان ما اخذ كل واحد منها نصفه ملكه حقيقة ولم يستفد من جهة صاحبه فيكون فرازاً والنصف
منه من ملك صاحبه وقد يملك من جهة ما ترك على صاحبه حقيقة فكان مبادلة وجمعة من قرائن الحق
في المشتريات لان احدهما يقدر ان يخذ نصيبه حال غيبه فلو كانت معاوضة لما قدر ان يفرضه
لعدم شرطها وهو الرضا لان التقاوت بين العاقر المحلات والموزونات معدوم فيجعل نصيب كل
واحد منها كانه كان فلكل في من سداً وجمعة المبادلة واجبة في المشتريات غير المشتريات لان احدهما
لا يقدر ان يخذ نصيبه عند غيبه من خرو التقاوت بين عتداً ومن جزاء موخود فلا يمكن ان يحل
كانه اخذ حقه في لان منفعة لعامة الناس فيكون كفايته في عالم لان الغرم بالقيمة فان لم يفعل
اي لم يحل لزمه في سنة المال نصيب قاسماً يقسم باجر على المتقاسمين القصة يشابه القضاء من حق
حيث انه قطع الخصومة وبهم به قطع المنازعة ويشابه ساير الاعمال حيث انه امر حي اذا القضاء
ليس امر حي بل هو امر شرعي في حيث انه قضاء محرم له اخذ من حرة ومن حيث انه كسائر اعمال الحسنة
المباجة يجوز اخذ من حرة عليه فحملنا بالشبهين فثبت ان له يجوز ولا يستحق وفي بعض النسخ انه امر
حسن اي امر حسن يجوز اخذ من حرة عليه كالمخاطبة وغيرها وليس مفروض ولا يحظر فان اخذ من حرة
عليها لا يجوز كتعليم القرآن والغنا والروح وحيث ان يكون عدلاً ما مونا عالماً بالقصة لانه لا يبد
من القدرة ومن العلم ومن الاعمال على قوله وذكر بالعدالة ومن مانه ولا يجب القاضي الناس على قاسم
واحد معناه لا يخبرهم على ان يتاجروه لانه لو تعين للحكم بالزيادة على حرمته فيلحقهم الضرر لان
تمسك قارئ من اكثر كتميمه من كل اي المعقود عليه من التمييز والتفاوت في ذلك منهم لانه كما
يتم نصيب صاحب الكثير بعلمه عن نصيب صاحب القليل يتم نصيب صاحب القليل عن نصيب صاحب الكثير
وربما يكون عمله في نصيب صاحب القليل اكثر من الحساب

بدون تفاوت **ب** نصبا ونزاد دقة بقلة بعض نصبا فلعل غير صاحب القليل اشرف ^{سلك}
منه فلا يعتد ذلك لما عارض الجهتان فغنة نفس السيرة وما في ذلك سواء **ل** ان من حقوق المالك
منه مونة تلحق الشراكا **ب** سبب الملك فبقدر بقوله كنفقة المالك المشترك **ل** ان الغرم بالغنم والغنم
بين الشراكا على قدر الملك فكذا الغرم عليهم بقدره **ف** لعله لم يمت اذ له وادى لغزالي لغوه
اي **ل** انه لا يمكن من القضاء بالقصة حتى يقضى بموت المورث **و** لا يمكن من القضاء بقوله **ل** ان قولهم ليس
في ذلك **ل** انه يتعلق بموت احكامه لوقوع الفقرة منه ونزوحه وعن امهات اولاده ومدبريه
وحاول احواله وذكر امثله **ا** ما في اندهم فلا يكون قولهم في ذلك حجة فكلهم اقامة الله على ذلك
وتقبل هذه السنة من غير خصم **ل** انها تقوم **ل** اثبات **ل** انه الذي في حق وهو عاجز عن النظر بنفسه فصار
كجبل قال للقاضي ان هذه دابة فلان عندي وجعة فاقض لها بالنفقة لم يحج على القاضي **ل** حاجته
حتى يقم الله على ذلك وليس حجة القاض خصما هناك فليحمله خصما ههنا وعندنا ما يقسم باعتباره
ل ان التدليل للملك **و** قرار امانة على الصدق نشأت الملكهم بقولهم **و** لا حاجة لهم الى اثبات الملك
بالسنة **ل** انه لا منازع لهم واذا ثبت الملك لهم فقد سأل القاضي ان يقسم بينهم ملكهم فعليه ان يحسم
الى ذلك كالوادعوا الملك مطلقا ولم يذكروا خيرا ثانيا ولا غيره **و** يذكر في كتاب القصة اي القاضي يذكر
في كتاب القصة انها ان قسمها باقرارهم لتقصير القضاء عليهم **و** لا تغداهم وهذا **ل** ان متى كانت القصة
بالسنة تغداهم **و** لا تقصر عليهم **ل** ان السنة حجة في حق الناس كافة حتى لو ادعى احد على الميت **ل**
تحتاج الى اقامة السنة على موته ولو ادعى امه ولده او مدبره العتاق والقاض يقض بالعتاق **و**
يكتفها اقامة السنة فتحتاج الى ازالة اللبس انه قسم بالقرار **ل** بالسنة وهذا معنى قوله **ل** انه اذا
فعل كذلك بزل اللبس **ف** **ل** ان غير العقار غير محفوظ **ل** انه بعرض التوى والتلف وفي القصة
تخصيص وحفظ لها وهذا **ل** ان القصة في المنقول نوعان قسم بتخصيص وحفظ على المدة وقسم ازالة
ملك الميت فتي لم نشأت الموت للقاضي معانيه او بالبينه يقسم العروض بينهم تخصيصا على الميت حتى
لو ظهر له غرم يقض وهذا الجفظ يحصل بالقصة **ل** ان المنقول مضمون على من دفع في يده وقيلها يكون
امانة ومعنى ثبت بالسنة كانت القصة للمدين وقسم العقار

غير متنوعة **ل** انها حصنة بنفسها **ف** **ل** انه لم يقرروا الا حد منه **ل** ان بعد البيع والتسليم
ل ان المتبقي على حكم ملك البائع **ل** ان ما يحدث من الزوايد يحدث في ملكه من كل وجه **ل**
في حكم ملك البائع واذا كان كذلك لم تكن القصة قطعا لملك البائع حين منع القصة بالقصة بخلاف
الميراث **ل** ان التركة مبقاة على ملك الميت قبل القصة بدليل ان الزوايد يحدث على ملكه حتى ينفذ
وصاياه فيها وتقصير ديونه منها **و** بالقصة يسقط حق الميت عن التركة حتى لا تثبت حقه فها يحدث
بعد ذلك من الزوايد وكان هذا منه قضا على الميت بقطع حقه فلا بد من الحجة **ف** **ل** قسمها بينهم
ل انه ليس بالقصة ههنا قضا على الغير فانهم ما اقرروا بالملك لغرض الضرر الذي يلحقه بالهاتين **ل** هو ان
المنفعة لا تدرم عند المهايأة **ل** ان الهاتين جميع المنافع على التقادير فتحتاج الى القصة **ل** استدانة
المنفعة **و** ان كان احد من منتفع اي لكثرة نصيبه **و** يستدل عليه بقوله لقوله نصيبه وهذا القول تعالى
اصلها ثبات وفرعها في التمسك اي اصلها ثبات في من رضى وفرعها ثبات في التمسك بالخبر في **ل** **و** على
الخبر في الثاني **و** بالطرف الثاني على الطرف **ل** **و** وكقوله تعالى خاها ما سنا بياتا اوهم قايون
اي خاها ما سنا بياتا اوهم قايون او خاها اوهم قايون مستدل بياتا على انها او قايون على
قايون **و** يسمى هذا صنعة الالتفات **ف** **ل** انه طال كميل منفعة ملكه **ل** انه مطلق منه ان يحصه
بالسنة **ل** ان ملكه ومنع غيره من منافع ملكه وهذا من طلب نصاف فعلى القاضي ان يحصيه على ذلك
و لا يعتبر استضرار **ل** ان لا يريد ان ينفع بملكه **ل** ان لا انسان ان يمنع غيره من منافع ملكه بخلاف
صاحب القليل **ل** انه متعنت في طلب القصة فالقاضي يحسد المتعنت بالدرج **ل** انه اذا كان متعنتا لا يكون
له فيها منفعة واذا لم يكن فيها منفعة فلا حق له فيها **و** **ل** حق في الشيء لم يصح دعواه فيه فلا يقض له
فيه **و** التعتت طلب العينة وموالمشقة وذكر الجصاص على قلبه هذا **ل** ان صاحب الكثرة يريد من ضار
لغيره **و** من خرب من يضرب نفسه **ف** **ل** ان يقسم الا بتراضيهما **ل** ان الخبر على القصة لتكميل المنفعة
و في هذا تقويتها فكون اضرارا بها ويجوز تراضيهما **ل** انهم لو اذموا على ائلاف الملك لم يمنعهم من
ذلك **ف** **ل** ان التراضي بالقصة **ل** ان المنفعة لها حاضلة من جنس واحد فتحقق المحاولة في المنفعة
للتقارب في المقصود فثبت للقاضي **و** **ل** ان اخبار

بعض الشراكاء عليه ولا يقسم للجنسين لغيره اي القاض لا يقسم من جناس المختلفة من كل وجهية
جمع فان جمع نصيب احدهما في بل ونصيب من اخرى جنس لغيره كما لبق مثل ذلك في قصة الجميع فيها نفوت
جنس المنفعة على الاى لان قبل القسمة كان له منفعة البقود بل وبعد نفوت احدى المنفعتين
لا محالة فلا يقع القسمة تمييزا بل يقع معاوضة وسبيلها التراضى دون جبر القاض فان تراضوا
بالقسمة في الجنسين قسمه القاض بينهم ولا يقسم للرفيق والجواهر اى لا يقسم جبرا وتاويل المسئلة
ان يكون معها مال لغير المعسر المجادلة في المائنة والمنفعة وذكر تفاوت في المدعى باعتبار مكان
باطنه ولا توقف على حقيقتها كالذهن والكفاية لا ترى في قول القائل ربما كان واحدا بعد ذلك لثبوتها
والوفى تراهم لا ساووز واحدا وقد ترى الانسان ما ليس فيه حصة او اكثر مما هو فيه فيتعذر
اعتبار المجادلة في المائنة فالتحق بالجناس المختلفة ولا يجزى الجبر فيها والتفاوت في الجوام
المخش لا ترى انه لو تزوج على الولوة لا يصح التسمية ويصح ذلك على عبد فاولى ان لا يجزى على القسمة
وقال لا يقسم الرفيق اى اذا كافوا ذكورا كملهم او انثى لان مراعاة المجادلة في المنفعة ممكنة
اى جمع القاض نصيب احدهما في بعض الرفيق ونصيب من اخرى البعض لتفاوت المقصود ما حال للجنس
فقسم بطله بعضهم كسائر الحيوانات في الدار في ايديهم اى في ايديها اعلم ان احد الورثة
يقوم مقام الميت وينص خصما عنه لان ملك الوارث ملك خلافة ولهذا اشتبه جواز الرد بالغيث
على بايع المورث ويصح اقالته معه فيستقيم ان يجعل بعض الورثة خصما عن النصف في ذلك تجاد
النسب في حقهم ومثل خلافة عن الميت واذا ثبت هذا فنقول اذا حضر اثنان وطلب احدهما القسمة
قام الطالب مقام نفسه ومن غير يقوم مقام الميت وثبت حق البائع الغائب بطريق التسع وصارت
القسمة قضا بحضرة المتخاصمين فيكون امتا الملك البات بالشرامك حديد ولهذا لا يرد بالعيب
بايع بايعه فلا يصح احد الشريكين خصما عن غيره والقاض لا ولاية له على الغائب فلم يجز القضاء عليه
من غير خصم حاضره الا ترى ان احد الورثة اذا كان غائبا واقاموا البيئنة قسمت الدارينهم وثل
نصيب الغائب وفي الدار المشتركة اذا كان احدهم غائبا لم يقسمها الا فيم يستحقون عليه وهو غائب
وللجائرون ليسوا بخصم عنه امتا الورثة ادعوا الاستحقاق

918
على الميت فكان كل واحد منهم خصما عن الكل هذا احاصل ما ذكره شمس من الشريكة الله غيره
من المشايخ لكن بقي من شكك في لفظ الكتاب وهو قوله لان القاض يقوم مقام الوارث لان القاض
لا يقوم مقام غير الوارث وذكر القاض من امام الورد رحمه الله ما يزيله فلما اذا اقاموا البيئنة
فالهم يدعون استحقاقا على الميت فيصير بعضهم مدعييا والعرض خصما عنه وان كان مقرا بطلان
اقراره على الميت فيسمع عليه البيئنة من كل واحد منهم خصم عن الميت فما يستحق للميت وعليه كما
يقول الوصى اذا ادعى عليه دين فاقربه لم يصح اقراره ومتى قامت عليه البيئنة سمعت اقراره القاض
نفسه بصر خصما لان من جابة يتوجه عليه فان حضر وارث واحد لم يقسم اى ان اقام البيئنة لان
القصة لا تصح الا بين المتقاسمين لان ملك الوارث ملك خلافة على ما تنافى فلا بد من اقامة البيئنة على
كل قسم واذا لم يكن من اقامة البيئنة عليها فلا بد من المدعى المدعى عليه والواحد لا يصلح ان
يكون مدعييا ومدعى عليه بخلافه اذا حضر اثنان على ما تنافى وعندهما يقسم هذا اذا كان
الدور في مصر واحد فان كانتا في مصرين لا يحسمان في القسمة عندهما الا ما روى محمد رحمه الله
فلم ان الدور حسن واحد لا تحل المقصود وهو السكنى الا انها تتفاوت في منفعة السكنى باختلاف
البلدان في المجال والبحرين والقرب الى المسجد والماء من هذا الوجه يشبه من جناس المختلفة فكان
الدار في القاض عند تعارض دلالة ان مال للميت المتس الوارث قسمها اذا كان لهم فيه نفع وان مال
الى اخلا للميت لا يقسم وهذا معنى قوله وان كان من صلح لهم ذلك اى قسمها جبرا ان كان من صلح
لهم ذلك ان القسمة افراز وانما يكون افرازا اذا بقيت من المنفعة الاولى على ما كانت قبل القسمة
ثم المنافع في جناس المختلفة مختلفة فلا يقسم جميعا لان من نصيبا من جمعت في جنس فانه خنافس
سائر من جناس فاستنعت القسمة لفوات معنى المنفعة لانهما احناس مختلفة الا ترى ان الحمام يقسم
ولا يجمع نصيب كل واحد منهم في ميت والجنس واحد لفوات المنفعة وهذا المعنى بعينه موجود في الدور
اذ رتب دار تصلح للخوانة ورتب دار تصلح للتفريح لا لصانته من موال ورتب دار تصلح للامير
جميعا فاعلم ان الدور احناس مختلفة جبرا والجبر لا يجزى من جناس المختلفة بوضوح ان التزوج
على دار كالزواج على ثوب التوكيل شرار دار كالنكيل

بشرأوب حتى لا يصح في الكفر فعلم ان الدور احسن حكمه والكلام فيه كالكلام في الرقيق
 فلهذا لم يشتغل بالدليل من الطرفين كالتعني بقوله كالرقيق وسعى للقاسم ان يفرز ما يقسمه اي
 يفرز ما اراد قسمته عما لم يرد وذكر في الهداية وبعض نسخ النافع تصوره اي تصوره على قسط
 ليرفع ذكر القسط الى القاضي حتى يتولى من قرائع بينهم ان لم يامر به الا قرائع بينهم ويعتدله
 اي يورثه على سهام القسمة ويروي يعزله اي يقطعها بالقسمة وغيرها ومعاها معنى من فرائد ويذكره
 ليعرف قدره ويقوم البناء لما احتج اليه في من جرة ويفرز كل نصيب لقطع المنازعة على التمام ثم
 يكتب اساميتهم ويجعلها قرعة ثم يلقب نصيبا بالاول والثاني والثالث بالثاني
 صدرته اذا كان لاجدهم نصف وللآخر ثلثه وللثالث سدس النصف بالاول والثاني بالثاني
 والسدس بالثالث فان خرج السدس اول دفع من السهم من اول وهو النصف وان خرج بعده النصف فم
 الى ما يليه حتى يتم النصف ويدفع الى صاحبه ثم الى غيره وقال صاحب رحمه الله صورة ارض من جماعة
 من اهلهم سدسها ولا يخرج نصفها ولا خثلثها يجعلها ستة اسهم ويلقب الجزء الاول بالسهم من اول والذكر
 يليه بالثاني والثالث على هذا ويكتب اساميتهم ويجعلها قرعة ثم يلقبها في كفة فمن خرج اسمه اولاً
 فله السهم من اول وان كان ذلك يعني سهمه بان كان صاحب السدس فله الجزء من اول وان كان صاحب الثلث
 فله الجزء من اول والذكر يليه وان كان صاحب النصف فله الجزء من اول والذكر يليه وان كان صاحب النصف
 يعلق من استحقاق خروج القرعة فيكون معنى القمار وان كان في القمار يعلق اصل الاستحقاق
 ما استغرضه وهذا اصل من استحقاق لكل واحد منهم لا يتعلق بخروج القرعة فلا يكون معنى القمار
 قوله تطبيقاً للقابض ازالة للثمة اي للثمة المملوكة فيه اشارة الى ان القرعة ليست بواجبة وذكر
 في الهداية لو عين لكل واحد نصيباً من غير اقرار حاز ولا دخل في القسمة الدرام قال الشيخ رحمه الله
 بدر الدين رحمه الله صورة دار بين جماعة فاردوا قسمتها وفي احد الجانبين فضل بناء فاردوا اجد الشراكا ان
 يكون عوض البناء بدارهم وارد من خزان يكون عوضه من رضى فانه يجعل عوض البناء من رضى ولا
 يكلف الذي وقع البناء في نصيبه ان يرد بازار البناء ودارهم الا اذا اعتذر بحسنه للقاضي فلكل صورة
 هذه الا ان يكون الدرام من التركة لا يدخل في قسمة الدار

مسألة

انه ذكر قبل هذا يقسم الخنسين هذا تنصيح لمن تأمل في المبسوط وغيره **مسألة** لا يبيع بغير ما يقدر
 الدرام لانه لا يمكن اعتبار حمة من فراز ويصير مبالغة ويثبها ولا جبر في البيع فان قسم بينهم ولا يلزم
 مبالغة لغيره صورة المسئلة ما ذكر في المبسوط دار بين رجلين فيها صفة فهاست وباب باب البيت
 في الصفة ومسيل ما ظهر البيت على ظهر الصفة فاقسمها فاصابت الصفة احدها وقطعت من الهاجم لم
 يتركوا طريقا ولا مسيل ما ر وصاحب البيت بقدر ان يفتح ما به فما اصابته المساحة ويسيل ما به في ذلك
 راد ان يجر في الصفة ويسيل ما به على ما كان له قبل القسمة فليس له ذلك سواء اشترط كل واحد منها
 ان له ما اصابه بكل حق له اوله بشرط لانه امكن تحقيق معنى القسمة من غير ضرر لان المقصود
 قطع التركة وتبسيم المنفعة ولم يحصل فيفسد القسمة وهذا اذا لم يشترط في القسمة المحقوق فلما اذا
 شرط ذلك فان الطريق والمسيل ترك على حاله في نصيبه لا يفر سفل ولا علوه الى غيره صورة ذلك ان يكون
 العلو مشتركاً بين اثنين وسفل مشتركاً بينهما وعلوه لا يفر وسفل وسفل وعلو مشتركاً بينهما
 قال ابو حنيفة رحمه الله تقسم في القسمة ذراع من السفل يذراعتين العلو وقال ابو يوسف رحمه الله
 ذراع يذراع وقال محمد رحمه الله تقسم بالقيمة قيل ان الاحنفية رحمه الله احاب بناء على ما شاهد
 من عادة اهل الكوفة في تفضيل السفل على العلو و ابو يوسف احاب على ما شاهد من عادة اهل بغداد في
 التسوية بين العلو والسفل والمنفعة السكنى وفيه وكان ما جرى في الحنفية والى يوسف رحمه الله
 قدر القيمة في عصرهم ومصرهم اشارة الى ان المختار قول محمد رحمه الله وانما قال كذلك لما ان القيمة في رخصتها كذا
 وقيل ما روي على اصله وغيره وان عندنا في حنفية رحمه الله لصاحب السفل منفعة ان منفعة السكنى
 ومنفعة البناء فانه لو اراد ان يجعل سفله يذراعا لم يكن لصاحب العلوان منفعة وذلك لصاحب العلو
 منفعة واحدة ومنى السكنى فانه لو اراد ان يبنى على علوه علواً اخر كان لصاحب السفل منفعة من ذلك
 و ابو يوسف يقول لصاحب العلوان منى على علوه اذا كان لا يضر بالسفل كما كان لصاحب السفل ان
 يتخذ يرداً اذا كان لا يضر بالعلو فاستويا في المنفعة وتفسير قول الاحنفية رحمه الله ان يجعل بازاراً ما
 ذراع من العلو الذي سفل له ثلثه وثلث ذراعاً من البيت الكائنا ما كان ذراعاً من السفل الذي
 له علوه ستة وستون ذراعاً وثلث ذراعاً من البيت الكائنا

منه

وباداه ذراع من السفلى الذي لا علوه ستة وستون ذراعا وثلاثا ذراع لان العلوه عنده
 مثل نصف السفلى وعندنا يوسف رحمه الله صلي الله عليه وآله خمسين ذراعا من الست الكاملة ذراع من
 السفلى الذي لا علوه او ثمانية ذراع من العلوى الذي لا سفله لان السفلى والعلوه عنده سواء وفي
 محله رحمه الله لا يفتقر الى التفسير والفتوى على قوله كذا في المبسوط قوله لا نه اعلا لان ولا يقال انها
 مدرك كنهها متاهان لا فما شهدا على نفسها فلا يقبل كمن يعلق عتقه بغير غيره فشهد ذلك الغير
 على فعله لان فعلها التميز ولا حاجة الى الشهادة عليه اوله لا يصلح مشهودا به لما انه غير لازم وانما
 يلزمه بالقبض لا ستغناء وهو فعل الغير وما شهدا بالقبض به ستغناء فنقلوا فرق بين ما اذا
 فما باجرا وبغيره وهو الصحيح قوله لان هذه الدعوى بخلافه فقرارها لا ستغناء راي
 متناقض لان قد اقر ما ستغناء كالحق فعد ذلك موافقا في يد صاحبه فلا يقبل
 وكان ينبغي ان لا يقبل سنته لا غاية ترتب على الدعوى الصحيحة ولم يوجد لتناقضه وقد صرح في المبسوط
 ان الله لا يقبل على هذا قوله لم يصدق على ذلك الا ببتنه شكرا ويحتمل انه ما اراد به الا باقرار
 صاحبه كذا ذكر في المبسوط لم يقصد على ذلك الا ان يقرب به صاحبه وهذا لا كالمسئ والمناقض
 اذا صدقه خصه شئت استحقاقه وكان شحنا رحمه الله التناقض عفو في موضع النفاذ كالعد
 مدعي الجزية بعدما اقرانه رقين فكان هذه المسئلة للحقت بتلك وذكر في المبسوط اذا اقسى القوم
 ميراثا بينهم او شرا وتقا بضعوا ثم ادعى احداهم غلطا في القسمة فانه لا يفتقر ما مادة القسمة بمجرد ذلك
 ولكن ان اقام الله تعاد القسمة فالحاصل ان الله لا يقبل على نفسه ما لا ستغناء يقبل التثنية
 واذا شهد على نفسه لا يقبل لوجود التناقض هنا وعدمه فيها اذا لم يشهد ويحتمل ان يكون قوله وقد
 اشهد على نفسه زيادة من الفاشخ او قوله الا سنة قوله فاقول قول خصه مع ميمه لا نه مدعى عليه
 الغصب وهو شكروا القول قول المنكر مع ميمه ودعوى الخصم منه دعوى صحيحة لا تناقض فيها فيستوجب
 لها اليقين على المنكر قوله وكذا في شركه اي في قوله اصابني الى موضع كذا في الحاصل انها اذا اصاب
 على قبض كل واحد منهما تمام نصيبه بالقسمة لم يكن خلاف بينهما بعد ذلك اختلافا في المعقود عليه فلا
 مخالفا ان اذا اختلفا في مقدار ما قبض كل واحد منهما

فعل

كان ذلك اختلافا في المعقود عليه فتخالفان واذا استحق بعض نصيبا احدهما الى اخره صورة المسئلة
 ما ذكر في المبسوط واذا كانت الدار بين رجلين نصيبين قيمته فاقسمها فاقض احدهما الثلث من مقيدها
 وقيمتها ستاية واخذ من خربلتون من مخرجها وقيمتها ستاية ايضا ونسب مراث منها او شرا ثم استحق
 نصفه ما في يد صاحب المقدم فان لم يخلصه رحمه الله قال يرجع صاحب المقدم على صاحب المخرج ربع
 ما في يده وقيمة ذلك مائة وخمسون درهما ان شاء وان شاء نقض القسمة وقال ابو يوسف رحمه الله
 بطل القسمة وما بقي في ايديهما منها نصفان وقيل مع ابي يوسف وقيل مع ابي حنيفة رحمه الله
 وهو لا وجه قوله يوسف ان باستحقاق نصف ما في يد صاحب المقدم شايعة لهما شريك بالث
 والدار المشتركة من الدلالة اذا اقسما اثنان لا يصح وصار هذا كاستحقاق بعض شايعة في
 النصيبين في جهة قوله ابي حنيفة رحمه الله ان القسمة كالسبع واستحقاق بعض السبع لا يبطل السبع فبان
 ولكن ثبت الحار للمشتري من نقض السبع في الباقي وبير الرجوع بعوض المتخلف كذا في القسمة فالحاصل
 انه اذا استحق بعض معين من نصيب احدهما لا يفسخ القسمة بالاجماع ولو استحق بعض شايعة في الكل
 يفسخ ما لا تفان والخلاف فيها اذا استحق بعض شايعة من نصيب احدهما كذا في الهذاية والفتاوى فلذا
 عرفنا هذا جينا الى صلب الكتاب نقوله بعينه يحتمل ان يرجع الى البعض المستحق لانه هذا مال صاحبه
 الهذاية بعضه وان ذكره خلاف حتى قال ذكره خلاف استحقاق بعضه والصحيح ان يفسخ
 في استحقاق بعض شايعة من نصيب احدهما ويحتمل ان يرجع الى النصيب استحقاق شايعة من نصيب
 ويكون قوله بعينه للتاكيد مع لم يفسخ القسمة اراد به انه لا ينقض القسمة جبرا لغيره ان شاء
 نقض القسمة فكون الباقي الذي في يده وما في يد شريكه منها نصفان وان شاء اطار القسمة ورجع على شريكه
 برمي ما في يده ويدار عليه ما ذكر في المنطوق قوله يرجع حصته اي حصته الشريك المستحق عليه من ذلك
 اي من المستحق قوله لا نه ما رضى ان يكون عوضه من حصته ما في يد شريكه الا من الدار يعني انه كان المستحق
 حصته في كل جزء من اجزاء الدار على ما عرف من امر الشريك وانه ما رضى بالقسمة وقبض الشريك المقاسم حصته
 الا وان يسلم له من الدار ما يصلح عوضا عن تلك الحصته وهو الجزء الذي استحق عليه ولم يسلم له ففسخ القسمة
 كذا ذكره شحنا رحمه الله واليه اشار في العادي فقال لو لم

نسخ القصة بحسب ما يشاء ان يعطيه في مقابلة المستحقة لغير الدار ومنه لا يرد في ذكره
ذكر في بعض النسخ انه ما رضى له وان يكون وهذا غلط لان ما رضى له من الدار مستثنى
وذكر غير صحيح وهذا ان ظاهر الكلام يقتضي ان هذا استثناء من استثناء وانه فاسد لا يرد
الى بعض الغرض لو جعله مستثنى من صدر الكلام لا سجد وانه صحيح مع حذف النسخ بدونه
كانت الحجة في القوم ان هذا لا يرد الا عمرا وقد عرف كتاب الفروع على هذا يكون الحق انه رضى على ان يحصل له
عوض على ان يكون فذلك عوض الدار اي رضى ان يحصل له هذا عوضان ولم يحصل في القصة
والتملك نوعان تملك عين فملك منفعة وكل نوع يتنوع على نوعين عوض بغير عوض فملك العين
قد مر بعضه بنوعيه وكذا ذكر تملك المنفعة بغير عوض فاحتاج الى تملك عينه المنفعة بعوض لما شابه
السود للحقها بها واخرها عن الشفعة والقصة لما ان الشفعة من احكام البيع المطلق فلا بد من ذكرها في
البیوع ولا فما احدث نوعي المبادلة لا فما نوعان برضا وبغير رضا شرعا فقدم به والا لانه ثابته
وعقلا واخر الثاني لا فما ثابته شرعا بخلاف القياس الا ترى الى قوله لا نه مملوك بالتمتع المشتري
الا ان رضا المملوك عليه ليس بشرط في حقه شرعا والقصة مبادلة من وجه افراز من وجه فكانت ملحقة
بالبيع ولهذا اتفق التحالف وغيرهما من احكام البيوع وانما قدّمها على الجارة لما انها يكون في عيان
وبه جارة في المنافع وبه عيان اصل والمنافع تبع لقيامها لها كتاب بجاء
به حارة بيع المنفعة عندنا كذا الدار خلف عن المنفعة في حق ضافة العقد اليها والشافعي جعل
المنفعة المعاونة كالموجود عند العقد وهذا ان شرط حواز العقد ان يكون المعقود عليه موجودا
في نفسه مقدور التسليم والشارع ولاية ان يجعل المعدوم حقيقة موجودا كما في الحاجة الناس كما
جعل النطفة في الرحم ولا حيوة فيها كالحج حجة في حق الميراث والقبض الوصية وكما جعل الحق حقيقة كالميتة
حكماء والميراث لا يرد الحق بدال الجرح اقرض من هذا التسليم فانه شيء المعدوم حقيقة لكن الشرع جعل العین المعدوم
حقيقة كالموجود حكما في حق حواز التسليم رخصة وترفعها باعتبار ثبوتها في الذمة وجعل ذلك الثبوت
في الذمة قاربا بمقام العين القائم حال العقد كذا ههنا والله تعالى ان ينص في حكم كذا شأنه ولا يترك
في حكمه احدا لكانا نقول حواز العقد ليس باعتبار ان المنفعة

مان

محل موجودا حكما وكيف يقال هذا والموجود من المنفعة حقيقة لا يتبدل العقد لها عرض
بتصور بقاؤها وقتين وثالثا بقاء له كيف يتصور تسليمه حكم العقد اذا التسليم انما يكون
عقب العقد وما لا يتصور تسليمه حكم للعقد لا يكون محلا لعقد المعاوضة بل باعتبار ان عين الدار
المنفعة لها اقيم مقام المنفعة في حق صحة الجارية بتبطله بحاجات القبول ثم انعقاد العقد في حق
عليه في حكم المضاف الى وقت الحدوث وهو معنى قولنا ان عقد حارة في حكم عقود متفرقة لتجدد انعقادها
على حسب حدوث المنافع وهذا لا زافا في السبب مقام المستتب اصل في الشرع كاقامة السفر مقام
المسقة والبلوغ مقام كمال العقل وهلم جرا من النظائر ولا عهد لنا في الشرع ان يجعل المعدوم موجودا
مع ان فيه قلت الحقيقة ونما قلنا بعينه مرشحي وهو ايسر ولم يكن الجواز في السلم مطبقا في المسلم فيه احد
حكمي العبيد بل باعتبار ان المسلم فيه اعطى له حكم الثمن على انه انما يقرر الشيء حكما اذا كان يتصور حقيقة
والمسلم فيه يتصور وجوده حقيقة فحكم بغيره حكما والمنافع التي تحدث في المدة لا يتصور وجودها حكمة
حقيقة ولا يتصور حكما فكذا الحق يتصور فيه الموت والتمت يتصور فيه الحيوة وهذا اصل كبير يخرج عنه
فروع كثيرة منها انها تنقضي بالعدول عندنا ظاهرا له ولا يملك حرة نفس العقد عندنا وانما يعرف
مرضعة ومساكن حارة لغة مذكورة في المغرب وغيره على ان تنقضا وكتابنا هذا يضمن عن ذكره
فان الجارة عقد على المنافع بعوض معناه في من جرة عند وجود المنفعة لما ان العقد الوارد
على الدار ينتقل الى المنفعة اذا حدثت المنفعة شرعية المعاوضات لقطع المنازعات ولهذا يظننا
اعلام الثمن والمثلن للملأ يودي الى المنازعة المانعة من التسليم والتسليم ومن جرة كالتنم والمنفعة كالمسح
فشرط اعلامها قطعا للمنازعة وما حاز ان يكون ثمنها كالدراهم والدنانير والمكيل والموزون
وهذا غير منعك فان الحيوان وغيره من عيان لا يصلح ثمنًا ويصلح لجرة لان لجرة عرض مائت
فكل ما هو مال يصلح عوضا يصلح لجرة اما الثمن فالحاجة الذمة مختص بتمسكها واذا لم يكن يتبع من
معرفة المنافع فاحتاج الى طريق معرفة فعله والمتاع نادرة نصير معاونة بالمدة فلا يحد ثمنها شيئا
بقدرها تصير معلوما باعلام المدة في كل اى مدة كانت فيه اشارة الى انه يجوز طالبت المدة او قصرت
الا ان من قاف لا يجوز من جارة زيادة على ثلاث شهور

فله نفسه ان ينسب العقد وهذا لانه اذا عين الثوب ولون الصبغ وقدر ما يصنع من حياطة
 والقدر المحمول وحسنه والمسافة صارت المنفعة معلومة فصح العقد وتارة نصير معلومة بالاشارة
 اذ ارآه ما ينقله والموضع الذي حمل اليه صارت المنفعة معلومة وتكون استجار الدود والجوانية
 للسكنى قال سبحانه الله هذا اذا مال استاجرت هذه الدار ولم يسم شيئا لا السكنى ولا غيره **فصل**
 للسكنى راجع الى الدود الى من استجار والى هذا اشار في المبسوط **فصل** وهو الحد اذ والقصار اى
 على الحداد وعلى القصار ومثل هذا وقع في **فصل** فقل فيه فله ان يعاينه ما بدله من عمل
 خلا الرجا ان ينصب فيه او للحداد او القصار **فصل** الا ان استجار صاحبه من رضى لا غيره وهذا انما
 يكون برضا صاحبه الفرض الشجر الا ان ينقص رضى نقلها فله ان يغيرها فان اطلق الركوب
 حازله ان يركب من شاء قال ابو نصر رحمه الله هذا الذي ذكره انما اراد به اذ وقع العقد على ان يركب
 لانه لو اطلق الركوب من غير ان يقول على ان يركب من شاء بفسد العقد لانه ما اختلف اختلاف فان
 قال على ان يركب من شاء صح العقد وان لم يسم شخصا بعينه لانه رضى به وكذا اذا استجار ثوبا للمبسر
 قال الله من شاء **فصل** لان هذا التقيد في الشرط غير مفيد بغير تقيد سكنى احد بعينه في شرط السكون
 في الدار غير مفيد لعدم التفاوت من ساكن ساكن **فصل** لانه لا يكون راضيا به الكفى بالدليل على الحد
 الدعوى من بغيره منه وهو انه يكون راضيا به اذا كان مثله **فصل** فارد منه رجلا فبده لانه لو ارد
 صبيا لا يستمسك بغيره اذا اطلق الثقل وان كان جليا متمسكا فهو كالرجل كذا في القنادى **فصل** فمن نصف قيمتها
 سواء كان خف او ثقل لان التلف بالركوب لا ينشأ عن الثقل فصارت تلفها بالركوب كلفها بالجرحين
 فيضمن المصنف وهذا اذا كانت الدابة تطيق حمل اثنين اما اذا كان حال تطيق ضمن كل الية
 ضرر الدابة من الركاب لجهله بالفروسيه لا بثقل وزنه لجواز ان يكون من نسان ثقيله ولا تاذى
 الدابة لجهله بالفروسيه وقد انعكس مراد اذا كان كذلك فاحتمل ان يهلك المستاجر دون الرديف لعلم
 الرديف دون المستاجر او على القلب فتعذر اضافة العطب الى الرديف جزنا فيضاف اليها والحد ما في
 الركوب ما دون ردونه **فصل** فيضمن المصنف الثقل بوزن الكبر خلا في الخفة والثقل للجمل قوله لان تلفه
 بالثقل وبعضه ما دون وبعضه غير ما دون فيضمن صاحب

بحسابه حتى لو كان المادون مائة مئة وزاده عليه عشر من مائة يضمن من الدابة خلا في الركوب فان
 الهلاك من ركوب الركاب دون الثقل وسواء الركاب مردد بين المستاجر والرديف فلهذا
 ينصف الضمان كيج الدابة بالتمام اى جذبا لنفسه ليقف ولا يجرى قوله او ضرها هذا اذا
 ضرها ضرا متعارفا اما اذا لم يكن متعارفا يضمن بالاجماع وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله فان
 علمه استحسانا لان مطلق العقد مستفاد من ذن والضرب والبيع بالتمام في السير معناه فكانه
 اذن في ذلك نصا باعتبار العرف لكنه يقول لو ثبت من ذن بمقتضى العقد فذلك يستند بشرط السلامة
 كغير الزوج زوجته **فصل** اجير الوجد من يكون العقد واردا على منافع ولا يصير مضافه
 معلومة الا ان يذكر المدة ويذكر المسافة ومنافع في حكم العين فاذا اصابته شئ من العقد المعاد
 لا يملك احداها لغيره **فصل** اجير المشترك من يكون عقده واردا على عمل معلوم نسان عمله لان المعقود
 عليه في حقه الوصف الذي يحدث في العين عمله فله احتياج الى ذكر المدة فلا يسمع عليه تقبل مثل ذلك
 العمل غيره لان ما استحقه من ذلك حكم الدرع ذمته وهو منظر السلم مع بيع العين فان المسلم لما
 كان دينيا في ذمته لا يتعذر عليه قبول السلم من غيره والسع لما كان نكاحا في العيس فله ما باعه لا يملكه
 من غيره وسمى هذا مشتركا لان له ان يعمل من شاء ومنه والاجير وجد واجير خاص لانه لا يمكن ان يعمل
 لغيره من جرة مضمونه على المستاجر ولهذا اجبردها فصح ان يكون الثوب مضمونا على اجير حقيقة
 للعقد وهذا لان من جرو ان كان مقابلا بالعمل يكن رد العمل دون الثوب لا يمكن فحمل الثوب فاما
 مقام العمل وله ان عوض من حرة العمل لان العقد ورد على العمل فكان العمل معقودا عليه ضرورة
 فله يصير العيس مضمونا الغرق بفتح من مصدر غرق في الماء اذا غار فيه الكرا من جرة كذا
 في المغرب **فصل** لانه ماورد به لانه امر بالفعل مطلقا فينتظم بتوجيه المعيب والسليم لنا انه ان تلف
 بفعل غير ما دون مضمونه وهذا لان الداخل تحت ذن ما نوا الداخل تحت العقد والداخل تحت العقد
 العمل الصالح فلم يكن المفسد ما ذموا فيه فضمنه لانه ان ذن انما ثبت ضمنا للعقد والعقد انعقد
 على التسليم لان مطلق عقد المعاوضة يقتضيه سلامة المعقود عليه من العيوب فثبت ان المفسد غير
 المعقود عليه فله يكون ما ذموا فيه والمعرض ان القصار

ومشيه في الطريق

أخذ المدقة وأخذ رفع مثل ما رأى من أسنانه لا فون فلكر والخشبة المحترقة تحته ملسا لا خشونة فيها
حتى إذا فأتى شيء مما ذكرنا صح الضمان لهما معا **فصل** لا يبرأ فاعرفه يعني أن ضمانه لا يبرأ
يكون بفعله لا بالعقد لا بحسب الجناية والخطأ إنما يتحقق أن لو كان للجاني فاعلا فيه وهذا
لأنه لا يبرأ من محفوط بنفسه بخلاف ما قاله في غير محفوط بنفسها فكانت مضمونة بالعقد وذكرني
بسرار أن المسئلة في الصبي الذي ستمسك بنفسه دون الذي لا ستمسك ولا يبرأ أن ضمانه لا يبرأ
صاحب بالتسبب وقد وجد أن المبتدئ إنما يضمن إذا تعدى فكل ما فاما إذا لم يوجد التعدي
لغرض الحق أو لباطل الحيوان فربما يكون ضعيف المزاج لا يندمل سريعا وربما يكون قوي المزاج فيندمل
في تلك الساعة فلا اطلاع للقضاء على قوة طبيعه وضعفه فلا يقيده بالمصلحة من العمل وكيف يستحق
السلامة بالعقد هنا والمطلوب هو الجرح وأنه أفساد كما يرى والسلامة ضده ولا كذلك في الثوب
ونحوه لأن قوته ودقته تعرف بالاجتهاد فإمكن القول باليقين بالمصلحة فإذا أفسده بحسب الضمان
لأنه لما سلم النفس صار عمله كعمل ربة المال وهذا لأن المنافع صارت مملوكة للمستأجر وصار
مونا بيا منابته في الفعل فكانت فعله بنفسه فهذا لا يضمن **فصل** لا يبرأ جارة تفسدها
الشروط مثلا أن يسأجر عبده شهرا بالف على أنه أن مرض فله أن يعطى بقدره أيام التي مرض فيها من الشهر
الداخل فيه فإفسادها له مدة من جارة فلا بد أن ياتي بقدره من الشهر مرض لم يدخل في العقد بعد ذلك
من الشهر الداخل وهذا الشرط مخالف مقتضى العقد لأن مقتضى العقد انتهاءه بمضى المدة بغير من
استيفاء المعقود عليه أو لم يتكسر هذا الشرط مخالف ذلك وكذا كل شرط يوجب جهالة المدة بفساد العقد
فصل لجران المضايقة فيه عرفا لا صلا أن العقد متى كان مبنيا على المضايقة والمماكسة فالشرط
يفسده لأن شرطه يكون سببا للمنادعة كالسبب ولهذا قلنا أن ما يفسد شرطه يفسد العقد لا يجد
المتعاقد من المعقود عليه إلا أن النكاح والحببة لما مبنيا على المسامحة والمساهلة لا يفسدان
بالشرط ومن جارة مع المنافع وقد ثبتت على المضايقة فيفسد بالشرط **فصل** لا يبرأ المسافر بعبده
له بمن المالك إذا كان كذلك كان ضارا إليه حيث يلزم عليه مؤنة الرد فلا يكون ذلك إلا بشرط أن
له فهو ضامن ولا لغيره له فان **فصل** لا يبرأ من ملك منافع كالمو

في منافع عبده وللمولى أن يسافر بعبده فلما إذا لا يكون له أن يسافر بأجيريه قلت إنما يسافر للمو
بعبده لا أنه ملك رقبته ومولاه ملك رقبته لغيره وهذا في الحقيقة قلت التحمل بفتح الميم لا وفي وكسر الهمزة
أو على العكس اليهودي الكبير أن شاهد الحال المحمل فما هو قوله لا أنه يحسب بفضي المنازعة للنفاء
في المحمل وإنما مانعة من الجواز فيكون المشاهدة مقربة إلى الجواز فيكون قوله يجوز أي أقرب للجواز
وأنتم فيه من حال عدم المشاهدة لأن لعدم المشاهدة تأثيرا في إبطال المنازعة وللمنازعة تأثيرا في
عدم الجواز والعقود إنما شرعت لدفع المنازعة فما يكون ادفع كان يجوز وذكرني المنشور معنى قوله
يجوز أي شذجا إذا **فصل** حازان يبرأ عوضا الكل فان قيل العادة حرت مان لا يبرأ في الزاد
فانهم يأكلون ولا يردون زبله ويشربون الماء ويردون بدل ومطلق العقد يحمل على ما هو المعتاد
فيلزم العرف مشترك فان رد الزاد مطلقا عند البعض كرج الماء فلا يصح الرجوع إليه مع التردد
فصل قوله لا يبرأ عوض منفعة لم يستوف بعد صلا أن عقد جارة عقد معاوضة
ومن قضيتها المساواة دفعا للغير أحد البدلين وهو المنفعة لم تصر مملوكة بنفس العقد فكذا الإجارة
وهذا لأن معدوم في نفسه والمالك من صفات الموجد وإذا لم يملك المعقود عليه الجار فلو ملك المالك
ملك غير عوض ذلك لنا في مقتضى العقد وإنما الدار مقام المنفعة في حق إضافة العقد إليها
لا استحالة إضافة العقد إلى المعدوم فاما في حق الحرية فانها كالقيد المضاف للوقت للحدوث
فلا ثبت قبله وأما إذا شرط التحميل فنقول امتناع المالك بنفس العقد كان مقتضى مطلق المعاوضة
وذلك بتغير الشرط بمنزلة البيع فان مقتضى مطلق البيع تنضم ملك المبيع بنفس العقد ثم تأخر بشرط التحميل
وهذا معنى قوله لا أنه ترك المساواة يعني أن المالك بنفس العقد ضرورة أن العقد يقتضي المساواة حقا للمعا
وقد ابطر حقه بشرط التحميل وإذا ثبت أنه يملك بشرط التحميل ثبت أنه يملك بالتحميل أيضا لأنه فوق
استراط التحميل لأن للقبض تأثيرا في إثبات الملك فلهذا لم يملك بنفس العقد كما في الجبة ونفقة الزوجة
ولا يقال لو كان العقد في حق المعقود عليه في حكم المضاف للوقت للحدوث لما وجب له خبال الشرط
كما قلتم في جارة المعاوضة إلى وقت المستقبل لأن امتناع ثبوت الملك هناك ليس بمقتضى العقد بل
بالنصرح بالاضافة إلى وقت المستقبل والمضاف إلى الوقت

لا يكون مبروراً قبله ولا يتغير هذا المعنى بالشرط ما هذا امتناع بثبوت الملك مضمون مطلق العبد
فما كان سبيل عند التصريح بخلافه وهذه المسئلة بناء على ما تمهدنا من القاعدة في صدر الكتاب
يستحق أحد معاني ثلاث على تأويل العلل كما في قوله عليه السلام لا يجزى امر مسلم الا ما جرى معاني
ثلاث وهذا مثل قوله برثن الفردوس هم فيها خالدون انما على تأويل الحنة وذكر في الهداية باحد
معاني ثلاثه وهذا اصح ايضا وما ذكر في بعض النسخ ما جرى معاني ثلاثه لا يصح
فلما جرى هذا المستعمل فيما بين الفقهاء وخطاه المطرزي وفيه كلام القياس يقتضي ان كلما
سار شيئاً ولو كان خطوة تحت تسليم ما يقابل من حرة وكذا اذا انكر ساعة الا ان ظن بعضه الى
ان لا تنفج الى شغل الغر بل سلم في كل ساعة بقدر ما يستوفى من العار وفيه من الخرج ما لا يحصى
ومن حارة ما شرعت الا توسعة للمكلفين رفقا بهم فاقم كل يوم وكل مرحلة مقام ذلك استحضاراً
من حيث ان كل واحد منها منفعة مقصودة بخلاف الصباغ والقصار لان بعض العمل هناك غير مقصود
لان لا تنفع بالتوب الذي خيط بعضه فلذلك لا يستوجب حرة قبل الفراغ من العمل الا ان
يبقى فيه من يستحق ان يقول بشرط ان اعطى الاجرة بعد شهر من موته ان شرط التجديد
التره ما اختاره والشرط فيه لازم وهذا اذا لم يكن الحياطة في بيت المتاجر اما اذا كان في بيته فانه يستحق
بقدر ما خاط موته لان من تلت الخبز وليس كل احد حسن هذا العمل على وجه لا ينقطع ولا يتوحد
وشرط كونه في بيت صاحب الخبز لان اذا كان في بيت الخبز لا تحس حرة اذا هلك قبل التسليم كذا قيل
ولا يقال انه اجير خاص وهو مستحق حرة بدون العار فاولى ان يستحقه عند وجود البعض ان تقول انه
اجير مشترك سواء عمل في بيته نفسه او في بيت المتاجر بخلافه اذا استأجره يوماً ليخيط له ثوباً في بيته
وانه لا يضمن ما جنت يده لان مستوجب حرة تسليم نفسه وان لم يعمل بشرط بيع اللبن فتضيقه وضم بعضه الى
بعض موته العرف المشترك مما قاله الشرع من تمام عمله اذا اللبان هو الذي يتكفل بذلك العاد
فيستحق مطلق العبد كاخراج الخبز التور فقال موليس من تلت فقد نقل اللبن الى موضع العمل
قبل الشرح فلم يكن الشرع من مقاصده لا محالة فيحس حرة وهذا كله اذا كان يقسم العار ملك
المتاجر فاما اذا لم يكن ملكه لم يكن له الا حرة حتى يعلم منصوراً

عنده ومشترياً عند ما كذا في ما يصاح والمبسط **فصل** قوله لان التسمية صحيحة
لان خير من نوعي عمل كل واحد منها معلوم بيد معلوم فمحور العقد وهذا لان حرة يستحق
بعد العمل وبعد العمل استحق العمل فلا حاجة الى التعيين وتوفا ان خطته اليوم فبذلك الى الغرة وما
اعتبر هذه المسئلة بخياطة الرومية والفارسية لانه سمي عملين سمي بمقابلة كل واحد منها لا معاً
فمحور العقد وهذا لان العمل الغد غير عمله في اليوم ولصاحب اليوم في اقامة العمل كل واحد غرض
وانما حرة حرة عند اقامة العمل لا جهالة عند ذلك وهو يقول انها مخالفاً لانه اجتمع في اليوم
الثاني تسميتا درهم ونصف وكان حرة محمول فيفسد العقد كما لو قال خطه بدرهم او نصف
درهم وهذا لان موجب التسمية في كل واحد من الخطاين عدداً الدرهم لو اقتصرت حرة في ذكر اليوم للتجديد
لان التناقض اذا لو كان للتناقض يفسد العقد لان حتماً التسميتين الوقت والعمل فيصير اجير مشترك
واجير خاص انه لا يجوز واذا كان كذلك فهو بالتسمية الثانية تضم الشرط الثاني لانه في العقد
بقاى ولصاحب تسميتان بخلاف اليوم ولان فليس في التسمية واحدة وهو الدرهم لان فيه
درهم في الغد لا موجب له في اليوم لها في مسلة سكان ان المعقود عليه محمول فكذا الاجر مفسد
العقد بخلاف حياطة الرومية والفارسية لان حرة هناك بالعمل وعنده لا جهالة وهذا
صحيح حرة بالتولية والتسليم فتتجقق الجهالة وان انه خير من عقد من صحيحين صحيح فيصح
كما في حياطة الرومية والفارسية وهذا لان سكناه بنفسه يخالف اسكانه للزاد وقولها الا حرة عند
التولية تتحقق الجهالة قلنا الغالب هو لا يتفاد وعنده يصير معاولاً اما ترك العمل مع المالك لا يكون
الا نادراً فلا عبرة به ولو اخرج الى صاحب محرد التسليم كما قلنا حرة من الشيقين لفظة العامة
اذا صدرت لا يمكن العمل به براد به اخضع للخصوص كقوله تعالى لا يستوي اصحاب النار واصحاب الجنة وهذا
أعذر العمل بمعوم كلمة كل لا دخل على ما لا نهاية له فمتنا ولا ذنى ومو الشهد الواحد ولم يكن للمو اجران
يخرجه هذا الذي ذكره قياساً في طاهر الرواية فكذلك فيها للبار في التولية ولا من الشهر الذي لا يورثها لان
اعتبار ذلك بقص الجرح **فصل** قوله لان عقد حرة اما الحرة فلتعارف المسلمين عليه
وما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن قد صح

ان النبي عليه السلام دخل الحمام بحمفه واما الحمام فلانه عليه السلام اجتمع واعطى الحمام الحجرة
 ولو كان حراما لم يعطه كما لا يحل اكل الحرام لا يحل اكله الا ان ليرة الحمام اخذها من الدانة لما روي
 ان النبي عليه السلام نفى عن عصب النيس كسب الحمام وقفير الطمان وهذا الذي عندنا ليس على سبيل التحريم بل
 على سبيل شفاق فان ذكرنا في المرة ونحوه وقال عليه السلام ان الله تعالى تحت محالي الامور وسفر
 سفافها والمراد بعصب النيس اخذ المال على القرباب وهو انذار الفحول على ما نأث كذا في المبسوط في
 انه استجاره ستفاء العين قصدا او لامر موهوم وموسر جبال اى المراد من استجاره هنا الانزال
 في اوجه جبال فان كان موسر فهو استجاره ستفاء العين وهو المني قصدا وانه لا يجوز كما اذا
 استاجر بقوة ليثرب لبنها بخلافه من استجار على صبي الثوب لان العين هناك تسب لغير الصبي وان
 كان الثاني فلا يجوز ايضا لانه التزم ما لا يقدر على الوفاء به وموسر جبال من ذكر موهوم ينبغي على
 نشاط الفيل صورة من استجار على الحج ان يقول استاجر تركة على ان تحج عني كذا فكون المحق عليه
 هو الحج فيجب عليه تسليمه ويحج على من حره تسليمه حرة اما اذا امره بالحج بان قال امرتك بان تحج عني
 يجوز من غير ذكره جارة فانه استجار على من اذن ان يقول استاجر تركة كذا على ان تؤذن ثم المذهب
 ان كل طاعة تخص بها المسلم فالا استجار عليه باطل عند الشافعي رحمه الله كلما يتعين على من جبره اقامته
 فالا استجار عليه صحيح ثم النكاح لا يجوز الا بالمال المقوم لقوله تعالى ان ستخوا ما منكم اضاف
 النسا بواسطة حرار وقد حاز النكاح على تعليم القرآن بالحديث فيكون مالا فيجوز من استجار عليه اذا
 حاز من استجار عليه حاز على غيره من العبادات بدلالة جماع قالوا في زماننا يجوز من استجار للملاعة طر
 هذا الباب لظهور التواني في الامور الدينية ولا سعدان مختلف للحكم باختلاف اوقات الا ترى ان
 النساء يخرجن من النبي عليه السلام واني كرر في الله عنه ثم متفرع ذلك قوله لهما عهد العهد يكون
 الا بامر او نهي والنهي للتجريم وعند من حرمه لا حرمة وتاويل ما روي لما معه تطسنا لقلها فانها كانت
 وصفت نفسها لرسول الله عليه السلام وهذا لانه ما حاز له اريد تعليم القرآن حاز لنا ان حكم الباري على
 الله ما حاز ولان من حاز على تعليم ما حاز به لا جماع لانه مجهول ولان معنى التعليم
 لا مستحق الا حارة وانما استحق تعليم النفس بالملك

صورة احارة المشاع ان يوجر نصفها من داره او نصيبه من داره مشتركة من غير الشرط في شفاع 225
 بالمشاع بحال سانه ان عقد من حارة يرد على المنفعة وتسليم المنفعة يكون باستفاء المستاجر
 استفاء المنفعة من النصف سابقا وانما يتحقق من حره معتمدا هذا لان من شفاع امر حسي والشافع
 لا يحتمل فان السكنى من الساكن لا يتصور في حره شافع وانما يحصل حرة اعنا واذ لم يتصور استيفا
 المنفعة من الحرة السابق فهو باضافة العقد اليه يكون ملتم ما تسليم ما لا يقدر على تسليمه فلا يجوز كسب
 من يوجر واجارته وقولهما ان التسليم ممكن بالتخلية او بالنهاي يوجب غير معتبر من التخلية في باب الجارة ليس
 بقبض للمنفعة لان المنفعة بعد الحدوث لا يبقى قبل الحدوث عدم فتخلية تخلية واما التها يوقاها
 يستحق حكم العقد وحكم الشيء بحقه والقدرة على التسليم شرط العقد وشرط الشيء يسبقه ولا يعتبر المثل
 سابقا في حارة الطير قبل المعقود عليه المنفعة وهو القيام بخدمة الطير قبل العقد يرد على اللبن
 والقيام بمصالحه شح وايا ما كان والقياس على حوازا واستحسانه للتعامل على ان قوله تعالى
 فستر خلع له لغري يقتض حوازا ويجوز بطعامها وكسوتها اى من خرسا من الخس والقدرة والصفة
 فاذا كانت الثياب معلومة الخس والطول والعرض والرقعة وضربوا لذلك اجلا وسموا لها كل يوم كتيلا
 من الدقيق معلوما يجوز بالاجماع المناقشة من استقصاء في الحساب منه قوله عليه السلام من نوقش الحساب
 عذرت والمانع جهالة مفضية الى المنازعة لا نفس الجهالة لاها قلما نعلم في المبيعات والمشاخرات
 وليس للمستاجر ان يمنع زوجها من طهرها لان ذلك مستحق له بالنكاح فلا يبطل حقيقة الجارة في
 فلم ينفخ من حارة اى لا هل الرضخ لان من العامر يفسده لا يورق اذ مودت من الام في كذا خالف
 ابل فان هذا يسمى بجارا لا رضاعا والمستحق هو الرضاع ولهذا الواو جرد الصبي لنها لا يستحق
 للاجر لعدم من رضاع **فصل** ذكر في الاخيرة ان القصار اذا كان يقصر بالشاسج والبيضر
 له حق الحبس ان كان مدبر الثوب بحسب لشره من الحبس من صحه اذا اشترط على الصانع ان يعمل
 بان قال على ان يعمل نفسه او يبيد كذا اذا قال له على ان يخطه فهو مطلق كذا قال شيخنا من ذن استفاد
 من حرة رب الثوب فهو اعرف بوجهه من ذن الا ترى انه لو انكر اصله من ذن كان القول قوله وكذا اذا
 انكر وصفه هذا كمن يبع الى امراته شيئا ثم قال هذا من لهدر قال

هي حجة فالتقول قوله وهذا لا نه قد تعارض نكاران فان المستاجر مدعى عليه خلافا ليقضه منكره
 لذلك لحياط مدعى ذن فيما صنع وهو منكر فساوينا ونفى القول قول من سفلاد من ذن من حيث حاله
 كما هو مذهب الشافعي رحمه الله لان المقصود من التحالف الفسخ وبعد اقامة العار وجه للفسخ في
 فالحياط ضامن من حناه انه بالحيار ان شاء ضمن ان شاء اخذه واعطاه لعمثله وكذا في مسلة
 الصبح اذا حلف ان شاء ضمن فتمه الثوب لا يضمن ان شاء اخذ الثوب واعطاه لعمثله لا يحاوذ
 به المسمى والى هذا اشار بقوله لا نه انك لا فم من حه اي من حه من حه في الوصف دون ما حصل اذا لو كان
 انك فام من كل وجه كان له ولاية التضمن لا غير قال المطرزي جرف الرجل فعابله وذكر في الذخيرة
 المسلة على قولنا بوصف رحمه الله اذا كان الرجل عام قصارا او كان يدفع الله الثوب باجره يعاطفه
 فدفع اليه ثوبا في هذه النوبة ولم يقاطعه فله لعمثله عمله وهذا لان الخلطة التي بينهما مد على انه بطلانية
 اقامة العار باجر فقام فلكم مقام الشرط في لان الظاهر منه اقامة العار باجرة هذا لان لما فتح
 الحانوت لا جله حري ذكر بحري التخصيص على من جرف كانه ينادى باعلى صوته اني اعلم باجره والقاسم قال
 ابو حنيفة رحمه الله لا نه منكر وما ذكر من الظاهر لا يصلح لا يستحق من جبر المنافع لا تقوم بنفسها
 وانما صارت متقومة شرعا لحاجة الناس اليها عند وجود التراضي بواسطة العقد فلا تقوم باكثر مما قوا
 بالتراضي فلهذا لا يرد اد على المسمى منقص منه لان الزيادة انما تستحق بالنسبة وقد صدت وفي ايجاب
 الزيادة اعتبار النسبة وفي اعتبارها تقرير للعقد الفاسد وانه لا يجوز خلافا في البيع الفاسد فانه
 القيمة هناك بالغة ما بلغت لان عيان مقوم بنفسها والموجب صلح فيها القيمة فان حجة التسمية انتقل
 عنه والافاقه فصل قوله لوجود احد البدين هو الدار وهذا لان تسليم غير المنفعة لا يمكن ان يعرض
 فاقم تسليم المحل المعدل لا انتفاع المالك منه مقامه ولما غصبها فاحصه فقد فات التملك فلم يوجد تسليم المنفعة
 حقيقة وتقدر اقول في الفسخ اي فله ولاية الفسخ من هذا الباب ان المعقود عليه المنافع وانها
 توجد شيئا فشيئا فكان ما وجدت الحث يكون خادنا قبل القبض بوجه الخيار كما اذا حدث العيب في البيع قبل القبض
 فانه ثبت له خيار الفسخ فاذا خربت الدار فقد فانت المنافع المخصوصة قبل القبض كما يرفوت المسح قبل
 القبض ففسد العقد وفي قوله انفسخه اشارة الى انه لا يحتاج

اي انظرنا

الى الفسخ خلافا لما يقوله البعض في المنافع توجد شيئا فشيئا فليبقا به حكمه من اد اي جارة حث
 مضاف وبمعنى ان العقد كانه يتجدد عند وجود المنفعة وهذا معنى قوله فليدوامه حكمه من اد اي جارة
 مات العاقد لا ينعقد عليه بذلك العقد لعدم اهلية العقد للممت ولا ينعقد على الورثة ايضا لانهم انما يورثون
 ما كان مما وكا للمورث والمنافع التي لم توجد لم تكن ملكا للميت فكيف ينصرون رث فيه وان كان عقد ما لغيره
 اي مثل الوكيل والوصي والمتولي في الوقف وتصح شرط الخيار في جارة وبغير ابتداء المدة من قد جارة
 التسع عقد لا نه وقد شرع فيه الخيار وفقا للغير وجارة عقد مضاف غير ثابت فكون الخيار هنا اولى
 والى هذا اشار في البردوي في لان الفسخ منه امتناع من وجه الى اخره اي لو نظرنا الى ان المعقود عليه
 هو الدار لان العقد مرد عليها ولهذا الوفا لاجرتك منافع هذه الدار لم يحزم يكون هذا انقضا للعقد فلا يجوز
 بعذر وبغير عذر كما لبع اذا تم وان نظرنا الى ان المعقود عليه الحقيقة المنافع يكون الفسخ امتناعا فيكون
 بعذر وبغير عذر كالعادية لان المنافع توجد شيئا فشيئا فبالضاقة الى المنافع التي لم توجد يكون امتناعا
 عن التملك واذا كان كذلك يكون امتناعا من وجه دون وجه فحوز بعذر ولا يجوز بغير عذر على ما بالشبهين
 والعذر عبارة عن عجز العاقد عن المضي في موجه الا يتحمل ضررا ايد لم يستحق وما ذكر هذه المثابة
 فانه يلزمه ضرر للجيب فيما اذا الزمة ديون وافلس ولا يصدق على انه لا مال له فحبسه القاض في الدار هو لم
 يلزم هذا الضرر بعقد جارة في فسخ القاض اشارة الى انه يفتقر الى قضاء القاض في النقص وهكذا
 ذكر في الزيادات في عذر الدار وقال في الجامع الصغير وكل ما ذكرنا انه عذر فان جارة فيه ينقص وهذا
 يد على الاحتجاج فيه الى قضاء القاض في قوله ثم بداله من السفر فهو عذر لان الجرمي على موجب الترام ضرر
 زائد لحوار ان يكون قصد الخ فذهد او انه او كان قاصدا لطلبه غريم فحضر او لحوارة فافترق ثم لما انكش
 لغيره حارة فسخ القاض العقد احتاج الى بيان من صلح للقضاء فذكر كتابا في القاض في انه
 لا ختم المعاوضات اصلا وعارضا عسنا ومنفعة ومسي لا تحلو من المنازعات احتاج الى بيان ما يقع به
 قطع المنازعات وهو القضاء وبيان صفا من قطع وبيان ما احتاج اليه القاض وهو الشهادة
 كتاب

كتاب القاض

من داسم يقع على كل رياضة بمجودة يحرج لها الانسان

في فضيله من الفضائل وتركيبه يد على الجمع والدعاء ومنه من دعت هو ان تسمع الناس للطعام وتدعوهم
 قال الشاعر سخن في المساء تدعو الخلا لا يرى من دعت فسا سمر وسمي دعبه لانه يدعو الناس
 الى المجامعة ومن دعب للقاضي ما ذكر من شرائط الشهادة وغيرها الشهادة والقضاء كل واحد منهما من باب
 الولاية فما شرط له شرط لا خسر حته لا يخلو من المجهود لئيل المقصود وجده ان يكون حاديا يعلم
 الكتاب ووجه معانيها وان يكون عضيا معانته وعلم السنه طرقها ومتونها ووجه معانيها وان يكون
 مصيبا بالقياس على ما يعرف الناس من حاصله ان يكون صاحب حديث له معرفة بالفقه او صاحبه
 له معرفة بالحديث كذا يستغل بالقاس في موضع النصوص في شرط الاولوية في الصحيح حتى لو قلد الجاهل
 يصح عندنا ويعمل بفتوى غيره **فصل** حتى يكون قايما بحقوق النبي عليه السلام القاضي خليفه رسول الله عليه
 فما حكم به بين الناس فيسعى ان يكون موصوفا بما وصف النبي عليه السلام ولا مانع من ادخاله القضاء هذا تنبيه
 لمن يطلب القضاء فانه ذكر لفظه **فصل** ما من من شق نفسه فكيف بمن شق وتذليله لا باس من الحديث
 في المبسوط عدل ساعة خير من عاصفة سنة **فصل** ان هذا الحديث يدل على ان من فضل تقلده ولفظه لا باس
 يدل على ان من فضل تركه لانه روي في حديث اخر **فصل** القاضي العدل يوم القيامة وملاك اخذ ببقائه الحديث
 وقال عليه السلام من ابتلى بالقضاء فكان اذبح نفسه بغير سكين وهذا امتنع كثير من العلماء كالشيخ والي خيفة
 مما الله وغيره فقد روي في اناج خيفة من الله جبر وخرق جله مرارا حتى قال ابو يوسف رحمه الله
 لو تقلدت لتفقت الناس فنظر اليه شبه المغض فقال لو امرت ان اقطع البحر ساحة كنت اقدر على فكاك
 بك قاضيا ولا يفر تكراويل الحديث بالقاضي الجابر ومنه بركة الله الذي يوتيها فان ذكر من ساوس الشيطان
 المريد وهو اجس النفس الطريد للحيث الظلم ولا ينبغي ان يطلب الولاية اي بقلبه ولا يسألها اي بلسانه
 وكل من ترك ومعنى الحديث ان من اعطى حارة عن طلبه وكل لا نفسه اي خذ والمخزول يصلح للإمامة
 والولاية ومن اعطى الحق مسلمة اعير عليه لانه توكل على ربه فيلهم الصواب الديوان عبارة عن الخرابطة
 فيها العجالات من الصلوك والمحاضر ونصير وصياد والقيم اموال الوقف وتقدير النفقات من قسمة
 دون الكتب اي جمعها لانه قطع من القراطين مجموعة واما سالكها وضعت فيها ليكون عند الحاجة
 معجزة يد من له ولاية القضاء **فصل** لانه لا ولاية له لان الولاية

لنفه

كانت بالقضاء وبالغزل الثمن بواجب من الدعاء يا وصفه النداء ان نادى في محلة انما من كان يطلب
 فلا من فله ان المجوس فلحضر وادعى عليه طلب منه السنه وان لم يحضر خصم اخذ منه كفضل نفسه
 فلعلة مجوس حتى غايه **فصل** وارتفاع الوقف ان غلات الوقف فيقبل قوله فيها اي قول المخزول
 لان ذا اليد ثبت باقراره ان اليد كانت للمعزول فصحة اقراره كانت في يده في الجاهل هذا يان مراد غلوك
 وقيل فيه اذا دخلت الهدنة من الباب خرجت من مائة من الكوة وهذا اذا لم يكن للمعزول خصومه ولم يرد المهدر
 على المجادل واصح ما قيل في الفرق بين الدعوة العامة والخاصة ان ما امتنع صاحب الدعوة من اتخاذ
 اذا علم ان القاضي لا يجيبه فهو الدعوة الخاصة وان كان لا امتنع من اتخاذه كذلك فهو الدعوة العامة وهذا
 اذا لم يكن صاحب الدعوة ممن اعلمه اتخاذه الدعوة قبل تقلد القضاء ويعود المريض هذا اذا لم يكن المريض
 من جملة المتخاصمين ولهذا يسوى بينهما اذا جاز لان هذا من العدل والعدل امر والمراد من قبل التوثيق
 النظر من الجانبين ولا يشتر احدهما لان ذلك يكسر قلده **فصل** لا يلحق به المبدأ واخذ الرشوة **فصل**
 واذا ثبت للرجل عنده اي اذا ثبت بالقرار اما اذا ثبت بالبينه جبره كاثبت وهذا لان الجبر عقوبة فلا
 ان بالجناية وهي المماثلة ولما كان مقررا لم يعرف كونه مما طلل في اول الوهلة فلعلة طلع في من مبالا فلا
 المال وفما اذا ثبت ما بينه ظهر المظلم ما نكاده والمراد بالمر معجلة ولا يجبره فما سوى ذلك كيد المعصو
 والمتلف واروش الخبايا امانة الغنى وجدت في هاتين الصورتين لانه اذا حصل المال بده ثمن غناه
 به واقدمه على التزامه باختياره دليل لبياره اذا الظاهر انه لا يلزم الا ما يقدر على ادايه ولم يوجد غيرها
 ومن صلت في ادم العشرة فيكون القول قول مدعي عليه وعلى المدعي اثبات غناه والتقدير في الجبر **فصل**
 مفوض الى راي القاضي لا خلاف في احوال من تخافه ثم يسأل الناس عن حاله فان قالوا انه مغير خلى سبيله
 ولا يجوز بينه وبين غرمائه اي بعد ما خرج من الجبر المراد باليد الملازمة وباللسان التقاضي **فصل** عليه السلام
 انه وما لك لا يكر ظاهره يورث شبهة وان تركت حقيقته والجبر عقوبة مدله **فصل** **فصل**
 كشها لقضاء القضاء والشهادة كلاهما من باب الولاية وكل من كان اهلا للشهادة يكون اهلا للقضاء والمراد
 اهلا لها فما سوى الحدود وكذا القضاء **فصل** في الحقوق مندرج تحت الدين واليكاح والنسب والمغصوب
 ومن مائة المجردة لان كل ذكر ماله يحتاج فيه الى اشارة

فاذا جبر

حتى لا يقر من عيان المنقول للمحاضر الى شهادة فالبقار له من ملحق بالدين من حيث انه
 يعرف بالتجديد في المحاجة والضرورة الى القياس ما في جوازه لان كتابه لا يكون اقوى
 ولو حضر نفسه مجلس القاض المكتوب اليه وعبر بلسانه ما في كتاب لم يعلمه القاض وكذا اذا كنت
 وولان الكتاب قد منوز ونعقل والخط مشبه للفظ والحاتم شبه الحاتم لكننا حوزناه لمحاجة الناس
 فقد يكون الشاهد للمر على حقه في بلدة وخصه في بلدة اخرى فتعذر عليه الحج منها واما ان
 يشهد على شهادتها واكثر الناس يحضرون من اداء الشهادة على الشهادة على وجهها ففقد الحاجة الى نقل
 شهادتهم بالكتاب الى مجلس القاض ذكر لسرعة القاض الكاتب عدالتهم في كتاب حكمه وهو الذي
 يسمى محلا وللحاصل ان محلا القاض الى القاض لا يكون الا بعد الحكم وكتاب القاض الى القاض لا يكون الا
 قبل الحكم والقضاء على الغائب لا يجوز لان من حكم القضا للجنس المطالبة وذلك يتحقق الغائب لان
 السنة لا تقبل الا على خصم والقضاء نفقرا الى السنة والسنة الى الخصم فكيف يجوز القضاء وقامه
 وكتب بالشهادة وهذا هو المسمى بالكتاب الحكمي وسوق نقل الشهادة في الحقيقة في قوله لا تكلف للافا
 اي المأمور من الدرع فيها فلا تتكلف فيها للاقامة **فصل** في ان يفوض اليه فذلك ان يقول
 له الخليفة وامن شئت واستدرك شئت كالوكيل فانه يجوز للوكيل ان يوكل فيما وكل له الا ان يقول
 له الموكل اعلم اني اوكلك وهذا لا نه فله القضاء دون التقليد به واذا فوض اليه فذلك ملكه وجبيرة الثاني نايبا
 عن الموكل واذا رفع الى القاضي حكم حاكم اعضاء المراد من الحاكم القاض ومن بعضا التنفيذ
 لا دليل عليه اي لا دليل يعتمد عليه ولم يرد به نفي نفس الدليل بان نفي ثبوت الجلس بنظر العقد بقول سعيد
 المستتب او بقول ابن عباس بدون الوطى او في بيع الدرهم بالدرهمين لا ينفذ لمخالفة السنة المشهورة
 وبوجوبه العسيلة وقوله عليه السلام القضة بالقضة الخيرة وكذا لو قضى ببيع حر وكر الشمية عند الاسفل
 لا نه مخالف للكتاب هو قوله تعالى ولا تأكلوا اموالكم بذكر اسم الله عليه ومن يقوم مقام الغائب قد يكون
 بانابته كالوكيل او بانابته الشرع كالوصي من جهة القاض وقد يكون حكاما كان ما يدعى على الغائب
 سببا لما يدعى على الحاضر كما دعي اذا في درجته اشتراها من فلان الغائب واقام البينة على اليد
 ونقض القاض بذلك ثم حضر الغائب وانكره لم تنفذ الى ان

انه صار مقتضا عليه حقيقة في اذا كان بصفه الحاكم بان كان اهلا للقضاء تحكيم الكافر من
 اضافة المصدر الى المفعول قوله وكذا الفاسق يجوز تحكيمه ولو حكم حوزا عندنا كما في
 القضاء الحكم بفحش الحكم وحكمه فوض الحكم اليه والمراد من الحكم هنا الحكم لا القاضي وكذا المراد
 بقوله لان حكم الحكم اي الحكم ولا يه على العاقله لا نه تحكيم من جهتهم ويجوز ان يسمع السنة وذكر في
 القاض بان قال الحكم لا حرم ما قد اقررت عندى وكذا اوقامت عندى فله سنة عادله فقد الرضا
 ذكر وحكمته له هذا عليك وانكر المقتضى عليه لم تنفذ الى انكاره لا نه حكم على وفق الشرع في حكم الحكم
 القاض وهذا لا نه لا يقبل شهادة لهؤلاء السنة فكذلك يصح القضاء لهم وقيد بقوله لا بويه لا نه لو
 حكم عليهم يجوز كما اذا شهد عليهم كتاب **الفصل في**
 الشهادة من خبر مصحة الشيء عيشة هذه وعيان لا عن تخمين وحسبان ومن المشاهدة والمجانية
 فمن حيث ان السبب المطلق لله وآراء المعانة سمي داو شهادة واليه اشار النبي عليه السلام في قوله للشاهد
 اذا رايت مثل الشاهد الشمس في شهد والافدع ومن مشقة من الحضور فمن حيث انه يحضر مجلس القاضي
 لا داو سمي اداو شهادة والقياس بانى كونهما حجة لا نه خبره محتمل للصدق والكذب ولكن انكره
 بالنصوص قوله تعالى فانه اثم قلبه فان قلت قللا اقتصر على قوله فانه اثم وما الغاية في ذكر القلب
 والجملة سمي بانه القلب وحده قلت استلنا الفعل الى الجارحة التي يعمل بها بلخ الا ترى انكر
 نقول اذا اردت التوكيد هذا انما ابصرته عيني وما سمعته اذنى ولا ان القلب رئيس في قضاء وهو
 المضغة التي ان صلحت صلح الجسد كله وان فسدت فسد الجسد كله فكانه قيل قد تمكن اثم في اصل
 وذكر اشرف مكان فيه لان افعال القلوب عظم من افعال سائر الجوارح الا ترى ان اصل الحسنات والسيئات
 من ايمان والكفر وما من افعال القلوب فاذا جعل كتمان الشهادة من اثم القلوب فقد شهد له بانه من اعظم
 الذنوب وكأنه افعال ذلك كليل فظهر ان هذا نصي استعجاب في قوله تعالى كونوا اقواما بالقيسط اي جتهن
 في اقامة العدل حتى لا يجوز واسهد الله يعقون شهدا انكم لو حجه الله ولو على انفسكم قبل اراد
 به قرار على نفسه لا نه في معنى الشهادة عليها بالزام الحق كذا في الكشاف فان في امر الله
 وردت في بار الشهادة مطلقه صريح ان لا يجوز كتمان

وان كان باب الحدود وما ذكرت من الحدوث يعارض النص في انما قوله تعالى ونكفوا الشهادة
 فهي ااردة في حقوق الغنل بدليل من وقوله تعالى كونوا قوامين بالقسط شهدا لله فهي محمولة عليها ايضا
 بدليل قوله تعالى ان الذين يحبون ان تشيع الفاحشه منة فيقولوا اخذوا حياء لحق المسروق منه ولا يقول
 سبق رعاية لحامد الشريعة ابطال حق العبد اذا قطع مع الضمان لا صحتان **فصل** في
 الشهادة ببقية الحدود اى حوى حد الزنا من حد الشرب وحد القذف وحد السرقة والمراد من الوصية
 قوله تعالى فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان اى فان لم يكن الشاهدان رجلين فرجل وامرأتان شهيد
 ليكون نفس القول فاستشهدوا شهيد من رجالكم بى في المدائيات وذكر ما تدرى بالشبهات كذا
 في المبسوط والنكاح والطلاق هذه الجملة النسيان فيمن غلب لنقصان العقل واختلاف القسط
 لكنه قبلت شهادة الحق فيما يعبر وقوعه وهو موافق للضرورة فلا يلحقه النكاح الذى اقل وقوعا قلنا
 لا نسلم ان هذه الجملة ضرورة تدرى بصلية الا ان فيها ضرب شبهة والنكاح من جنس ما شئت بالشبهات فكان
 فوق ما لا شئت بالشبهات الا ترى انه شئت مع هذا الذى شئت به الما فلا ان يثبت ما شئت به الما اولى
 ولا بد في فكر العدل وقال فيه انه اشارة الى جميع ما تقوم قوله عليه السلام يجوز شهادة النساء فيما لا يستطيع
 الرجال النظر اليه هذا دليل لما تقدم من السنتين هذا ان المعنى المحلى بالالف واللام مراد به الحسن فتنازل
 من ذنى لانه متيقن قد ذكره بلفظ الشهادة فعلم ان فيها معنى لزام فيشترط فيها العدالة كسائر الاما
 وصحوا ان يكون ذلك للمسلمة المتقدمة فحسب كفى واولى **فصل** في ان النقص بلفظ الشهادة قال الله
 تعالى واستشهدوا شهادتين من رجالكم وقال استشهدوا اخرى عدائكم وغير ذلك والشهادة شئت بخلاف القبار
 فبراعى جميع ما ورد به النص وقد ورد هذه اللفظة فيستقيد به **فصل** في معنى الخلف فانه لو قال اشهد
 ان لا افعل كذا يكون معناه التاكيد فانه يتقوى به على تحقيق ما ورد بها من تحصيل فعله او
 ترك فعله اذا كان كذلك كان من متناع عن الكذب بهذه اللفظة اشد واقرى فلا يلحق به غيره بقض
 القاض على ظاهر العدالة لقوله عليه السلام المسلمون عدو لبعضهم على بعض الاحدودا في قدوتهم اذ ان
 صاحب الشرع اقوى من تعدى الملكى ولان الظاهر ان المسلم لا يجترى على الكذب وانما يفت هذا اذالم
 يطعن فاما اذا طعن فقد تعارض الظاهر ان نيبا لطلب اللحد

وذكر في الهداية
 ولا بد في ذلك كله

ع

لما ان الفضا مبني على شهادة العدل بالنقص قيل السؤال منها صفة العدالة فيها محتملة
 والشرط لا شئت ما هو محتمل وكان الشيخ ابو بكر الرازي يقول لا خلاف في هذه المسئلة لان ابا حنيفة
 كان يفتي في القرن الثالث وقد شهد رسول الله عليه السلام على اهل مكة بالكذب في هذه الصلوة والخير
 اقبيا في القرن الذي شهد رسول الله عليه السلام على اهل مكة بالكذب يقول ثم يفتوا الكذب في التزكية في السر ان
 يفتى البياض الذي فيه اسماء الشهود الى المعدل فيما نسب الشاهد وحليته ومصلته وبره المعدل
 كذا ذكره البيهقي في العلانية لا بد ان يجمع بين المعدل والشاهد فيقول هو عدل حازر الشهادة **فصل**
 قوله احد ما شئت بنفسها اى يحتاج فيه الى شهاد بل يحذر ان يشهد بدونه ولا كذلك الشهادة على
 الشهادة وقيل معناه ان حكم السبع وموثوث الملك السبع للمشي وفي التمساح شئت فبعض العقد
 وكذا في نظائره اما الشهاد فما لا شئت حكمه بنفسه بل يقض القاض فاذا سمع ذلك الشاهد اى فما يبر
 بالسمع كالسبع ولا قرار وحكم الحاكم اوراقه كالنقص العقل والتمسك بالاية على قوله وبه ان يشهد
 وان لم يشهد عليه لانه اطلاق اداء الشهادة بمحذور العلم وقد حصل ذلك بالرواية في المراتب والسماع في
 المسموعات لا يقول اشهدنى لانه كذبت **فصل** في ان تصرف على صلح لا يلحق شاهد صلصة
 لانه لما عاين سبب وجوب الحق فقد شئت له ولا يه على المشهود عليه فاذا انقله الفرع من غير اقره والى اية
 له من الولاية على المشهود عليه وازالة الولاية الثابتة للغير ضرر عليه كذا في مبسوط شيخنا سلام الله
فصل في عدم اعمى يمكنه تحمل الشهادة لانه يحتاج في ذلك الى التمييز من له الحق وبين على الحق قد
 عدم اليه التمييز والصوت والصفة مشبهة وفما تحمل قبل اعمى يجوز ايضا لانه يحتاج عند
 الى التمييز ايضا لا شادة من المشهود له والمشهود عليه وقد تقدم الى التمييز في الشهادة معنى الولاية فانه
 قول ملزم للخبر اتدوا وليس معنى الولاية الا هذا ومن شئت لاية المراد على نفسه ثم والعبد خرج من ان
 يكون اهل الولاية على نفسه فبعل غم اولى ما الشافعى رحمه الله شئت اعمى تحق كذا منسوفة بعضها
 على بعض بنصر من اجمع ما تقدم الا ما قام الدليل عليه وقد قام الدليل على ان شئت لا ينصرف الى الجحد
 بقى ما واره على صلح كذا نقول هذا الا شئت من مفصل معنى لكن ان القايب ليس من جنس القاسم قد
 وصف الداميين هذه الصفة فلا يكون داخل تحت الصدق حتى

ظ و

سقيم من سقمه ولكن معناه ولكن الذي تابوا فان الله يغفر ذنبه ويرحمه واذا كان كذلك كان كلاما
مستدرا غير متعلق بالمستثنى منه وقد عرفت انه في موضعه **ف** للحديث وللنهي قال عليه السلام لا نقل
شهادة خائنه ولا ذى عير على اخيه المسلم ولا شهادة الولد لوالده ولا شهادة الوالد لولده
والمنافع بين يديه ولا منصلة فتمكشمة ايثار الشاهد له على المشهود عليه وقد قال عليه السلام لا شهادة
لتميم **ف** لانه مدعى لنفسه من وجه لان المنافع بينهما متصلة فيصير شاهدا لنفسه من وجه وهذا
لان من ناسن تدعاهى والله ليرضى لوجهه وقد اخذ المرأة مالها فبذره في الزوجهما وبعد كل واحد
منها منفعة صاحبه منفعة وتعد الزوج غنيا مال امراته قيل في ذاك قوله ووجدك عابدا فاعني
داى بالخدمة ومواضع التهمة مخصوصة عن النصوص يخص للنزاع صحاح التهمة **ف** مدعى
فان قيل هذا في العبد الذي لم يكن عليه دين لا يتقيم لان مال العبد في الحقيقة مال المولى فيكون مدعيا
لنفسه من كل وجه **ف** هذا اعم فاخترنا ليشمل جميع الصور على ان المدعى في الحقيقة هو العبد فلا يكون
المولى مدعيا لغير ما كان هذا المال المولى حقيقة صار كان المولى هو المدعى فيكون مدعيا من وجه
ولا يقبل شهادة مختصة ومراة اذا كان مختصا في الردى من افعاله لانه فاسق فاما اذا كان كلامه ليس
وفي اعضائه تكثروا يشتمر شئ من فعال الردية فهو مقبول الشهادة **ف** ولا نايحة ولا مخينة
لانها يرتكب ان يحظر دينها لانه عليه السلام نهي الصوتين من جفت النايحة والمخينة واعلم ان التفت
حرام في جميع ما ذيان فقال في الزيادات اذا اوصى مامو معصية عندنا وعند اهل الكتاب ذكر منها
الوصية للمخفين والمخنيات وحكي عن طهر الدين المرغيباني رحمه الله انه قال المقتضى زمانا للصحة
عند قرائته يكفر ولا مد من الشرب على الله واما شرط من مان وموالملازمة ليكون ظاهرا منه فان كان
وكرر بظنه ذكره مخدوع من ان يكون عدلا واما سقط عدالة اذا كان ظاهرا منه فذكر او خرج سكران
منه الصبيان ونشيط من دمان في شرب الخمر انما ذكره في التهمة ولا من يلعب بالطيور هذا اذا كان بظرف
فقط الى العورات اما اذا كان مسك الحام في بيته وسنان ولا يطيرها فهو عدل كذا في المبوط
ومى يقض الشيخ بالطيور وموالمغنى ولا من يغني الناس ولا نال ان فيه تكرارا بعد ذكر المخفية قبل
هذا لان اذا اخصص بالمرأة وهذا عام ولا اول

في التفتي مطلقا وهذا في التفتي للناس في ذكر في شرح من قضيه وغيره اذا كان لا يسمع غيره
وكن يسمع نفسه لا زالة الوحشة فلا بأس **ف** لو حود تعاطيهم خلافا اعتقادهم اي
لوجود انبائهم بهذه المعاصي مع انهم يعتقدون انها معصية فذكر دليل على قلة دانتهم بمحتمل
انهم يجترئون على شهادة الزور او باكل الرىوا شرط في هذا ان يكون اكمل الرىوا مشهورا به
مقنا عليه لان الانسان لا يمكن التحرر عن سباب المفسدة للعقد فلهذا الاسقط عدالة اذا
لم يكن مشهورا باكل الرىوا مصرا عليه وكذا الذي يفعل من فعل المستخفة وقيل المستخفة
هي التي نسبت فاعلمها الى الخفة وهو ضعف العقل وقيل هكذا صح المزخري فخته
وفي الهداية المستحقة السلف مع سالف وهو الماضي في الترخ اسم لكل من تقلد هذه بيقيني
اشبه في الدين كابي حنيفة واصحابه رحمهم الله فانهم سلفنا والصحابة والتابعي سلف لابي حنيفة واصحابه
رضي الله عنهم كذا قاله الشيخ من مام بدر الدين رحمه الله **ف** لان هذه لا مورد دل على قصور عقله
ودينه وعدم مبالاة من كل في الطريق والبول على الطريق يدلان على تصور عقله فان من له عقل سليم
يستحي عن ذكر ما رواه ما يدل على قصور دينه وذكر في الهادي دخول الحمام بغير ازار يدل على
تصور عقله والدوام على اكل الرىوا والقمار يدل على تصور دينه ومن كل البول على الطريق لان
على عدم المبالاة وقال قرت الى الثقة الهوا ميلان النفس الى ما يستلذ به من الشهوات
وانما سموا به لتتابعهم النفس ومخالفتهم ومخالفتهم المسنة كالحوارج وغيرهم الخطابية
قوم من الروافض منسوبون الى الخطاب محتمل اني وهذا من جدع وكان يزعم ان عليا
من له من كبر وجعفر بن محمد بن الصادق من له من صغر فطرده جعفر فادعى نفسه انه الله
وزعم اتباعه ان جعفر الله واول الخطا اعظم منه قال صاحب المقالات ومنهم كانوا يدينون شهادة
الزور لموافقهم على مخالفتهم **ف** فاما غيرهم فهم في حكم المسلمين ومعتقدهم وان كان غلط
من النفس كمن الشهادة انما تدر التهمة الكذب والفسق حش اعتقاد لا يدل على ذلك ما
اوقعه فيه الا ندينه الا ترى ان منهم من يعظم الدين حتى جعله كفرا فاعتقاده هذا محتمل على التجرد
عن الكذب قوله تعالى ولا تفران من عهكم اي عه

دينكم وموتنا على قوله تعالى يا ايها الذين امنوا وفيه تنصيص على جواز شهادتهم على وصية المسلم
ومن ضرورة جواز شهادتهم على وصية المسلم جوازها على وصية الكافر وماتت ضرورة النص
فهو كما لم يخصص ثم انفسخ ذلك في حق المسلم بانتساج حكم ولا يثبت على المسلم بقوله تعالى ولا تجعل
الله للكافرن على المؤمنين سبيلا ففي حكم الشهادة فيما بينهم لا يثبت ضرورة انتساج شهادتهم
على المسلمين انتساج شهادة بعضهم على بعض والى هذا الضعف غفر الله له هذا الصوم
يوم عاشوراء فانه قد انتسخت فرضيته وبقي وجوبه في سائر الايام لان لقوله عليه السلام
الا من اكل فلا ياكلن نفية يومه ومن لم ياكل فليصم كان واردا في صوم يوم عاشوراء حين كان
فرضا ثم انتسخت فرضيته وبقي وجوبه في سائر ايام شهادتهم كرامة لهم والكافرن من اهل بيته
الا ترى ان الرقي الذي هو من آثار الكفر يمنع القبول فلا يمنع الكفر نفسه أولى ولا تقبل شهادة
الخرج على الذي اراد به والله اعلم المستامن لا يثبت له عليه لان الذي من اهل دارنا وهو
اعلى حاله الفاضل من الصغيرة والكبيرة ان ما كان حراما محضاً سمى فاحشة محضه في الشرع
كاللاواطه والزنا او شرع عليها عقوبة محضه تنقح طلع في الدنيا بالحد او الوعيد بالنار في آخره
كالسرقه والكرمال البتيم فهو كبيرة وما لم يسم فاحشة في الشرع ولا شرع عليها عقوبة محضه في الدنيا
ولا في آخره كالغضه والقبلة فهو صغيرة الهم ما جله نزل والتميم بفحش خفيف وفي قوله
وبعد ينفي التيمم ما دون الفاحشة من صفات الذنوب وخبر الشايع ان تغفر الله لهم فاغفرها
واي عبد لك انما اي عبد لم يذنب كذا ذكره في المغرب من قلعت الذي لم يجتنب وعند
ابن عباس رضي الله عنهما لا تقبل شهادته وعندنا كذلك اذا تركه استخفاً فبالدين لا يثبت له بعد
لهذا الصنيع اما اذا تركه لا على وجه الرغبة عن السنة فهو قبول الشهادة واليه اشار في الكتاب
الخصي بوزن الفجيرة من زوج الغضيتين والخصي اما رجل او امرأة وشهادة الغضيتين مقبولة بالنظر
والمراد منه المشكل وحكمه في الشهادة حكم المرأة كذا قيل **فصل** في صلاته ان البيعة على
حقوق العباد لا تقبل الا بمتدع لان من نسان يقف على مطالبته فلها اقلنا اذا خالفته الشهادة
المدعى لا تقبل له مدعى لها

كالغزاة
بوجدين

ارسلني اشك

ومتدع من تفاق لفظاً ان تتفقا بطريق المطابقة لا بطريق التضمن شرط ان يكون المدعى مدعى به كذا
انه اذا كان يدعى به قد كان مكذباً شاهداً فما شهد على الزيادة بخلاف ما اذا ادعى الاكثر لانه
عاشد عليه صاحبه لا قله وزيادة فلا يكون مكذباً له **فصل** اتفقا على مدعى فجدالات تفاق
منها على لف وتفرق احدهما بالزيادة ثبت ما اتفقا عليه ولم يثبت ما تفرقه به احدهما وله انه
لا بد من اتفقا لفظاً حتى يتحقق المعنى ولم يوجب ان الشبهة تحالف الواحد اما لفظاً فظاهر
وكذا معنى لان دلالة لف على ذلك العدد المعين دلالة مطابقة ودلالة من نفس عليه بطريق التضمن
وبينها بون بعيد وهذا لان لف وان كان ثابتاً في ضمن لف غير كذا المتضمن لما لم يثبت ما في ضمنه
الا ترى انه لو شهد احدهما انه قال لها انت خطية وشهد من خزانة قال لها انت برة لا يثبت شيء وان
اتفق المعنى بخلاف لف والخسامة لا هما اتفقا على لف لانه ذكر الخسامة بحرف العطف والمعطوف
غير المعطوف عليه فكانا كالتيسر من لفان كلمة واحدة تحذف العشرة والخمسة عشر لانه ليس بينهما
حرف العطف وما صار اسم له كلمة واحدة باعتبار التركيب فكان نظير لف ومنه لف من سبغ
للساهد اذا علم ذلك اي اذا علم باء الخسامة سبغ ان لا يشهد بالالف عالم يقدر المدعى يقبض
للخسامة لانه لو شهد لف لكان يكون طالما في حق المدعى عليه ولو شهد بحسامة يكون مبطلاً لحي المدعى
لانه لا تقبل شهادته لا خلاف في اللفظ **فصل** للتابع اي ان كل واحد منهما يمنع صحة مدعى
لان احدهما كاذبة يبين في لست احدهما باولى من خرى فمتا ترفا القضاة بالاول قضاء بطلان
الثاني لانه لما قضى انه قتل بمكة فقد قضى بانه لم يقتل في موضع اخر لان قتل شخص واحد بموضعين
محال ولا يسمع البينة على جرح اي على جرح مجرد بان اقام البينة الفم فسقة او زناة او افا
البينة ان المدعى استاجر الشهود لانه اضار قصدا لانه اشاعة للفاحشة وهتك للشريعة وانه حرام
بالنظر **فصل** قصدا احتراز عن الجرح الذي ثبت ضمناً بان اقام البينة ان المدعى استاجر
الشهود بعشرة دراهم لودوا الشهادة واعطاهم العشرة من مال الذي كان له بده تقبل ان دعوى
المال صحيحة وبموجبهم في ذلك ثبت للجرح بناء عليه **فصل** لان هذه من شيا ما يعرف
بالتواتر اي ما يعلم غالباً بالتواتر

وان امكن معرفه بعضهما بالمعاشه كالموت والنكاح وولادة القاضى في هذا لان سبب النسب الولادة
ولا يحضرها الا القابله وسبب القضاء تقلد السلطان ولا يعاين ذلك الا الخواص من الميت
يعاينه كل واحد والنكاح كذلك يحضره كل واحد وانما يخبر بعضهم بعضا ان فلانا قد تزوج
ولا توقف على اسبابها في البعض كل نفس فان معنى النسب على العلوق ولا يقف عليه احد اذا كان
كذلك فلو لم نحوز الشهادة عليها بالتسامع ادى الى الجرح وتعطيل حكم حكام بخلاف اليهود
وغيرها لانه كلما سمعه كل واحد وسعى ان يطالب اداء الشهادة اما اذا قصر للقاضى انه يشهد
بالتسامع لا يقبل ومن يثق به رجلان عدلان او رجل وامرأتان فص **شهادة الفرد ليست**
بجدة ونفاد الشهادة من الحقوق فلا تثبت الا بما هو صحيح في نفسه لانه الزام وذكر في بعض النسخ لانه
الزام وانما ما كان فلا بد من التحديد لان من لزام بدون لزام لا يكون وكذا الالزام من الغير
بدون من لزام لا يكون **فمن** لنقل كذلك كما عند القاضي اي يحتمل ان يقول عند القاضي شهد ان
فلان على فلان كذا ولا يعتبر لفظة العلم وغيره كذا هنا فالخصاوص رحمه الله يقول عند من دارا شهد
ان فلانا اشهدني على شهادته انه شهد ان فلان ابن فلان اقرعنده واشهده على نفسه ان فلان
بن فلان عليه الف درهم وقال لي اشهد على شهادتي ان فلان بن فلان اقرعندي لفلان
بكذا فاحتاج الى ثانی شینای وعلی ما ذکر فی کتاب محتاج الى خمس شینای ویدواولی وایوطنی
نقل الفرع زيادة احتمال لان الشبهة تمكنت هنا في موضعين في ان عدل شهود الاصل شهود الفرع
نصف من ولورفع الثاني وشهد لانه اذا كان شاهد الفرع بمن يصح تركيبة فلا فرق بين تركيبة وتركبة
غيره فان قيل شهادة نفسه لا تعتبر بوجه الا تعديله فكان متها فیه **قيل** ان العدل انهم عملوا
كما انهم في شهادة نفسه ونظر القاضي في حاله اي في حال شهود من صلبان تعرف على انهم ممن يوثق
اهل التركة فان انكر شهود من صلب الشهادة بان قالوا ليس لنا على هذه الحادثة شهادة وغابوا او اتوا
ثم جاء الفروع يشهدون على شهادتهم هذه الحادثة امتاح حضرم لا يلتفت الى شهادة الفروع
وان لم ينكروا تفسير التفسير حاذره في المبسوط لعل كان شرع اذا اخذ شاهد الزور بعث به الى
اهل سوقه ان كان موقفا والى قوله

ان كان معنى الشهادة على القابله ولا يقف عليه احد

في قوله ان فلانا اشهدني على شهادته انه شهد ان فلان ابن فلان اقرعنده واشهده على نفسه ان فلان بن فلان عليه الف درهم وقال لي اشهد على شهادتي ان فلان بن فلان اقرعندي لفلان بكذا فاحتاج الى ثانی شینای وعلی ما ذکر فی کتاب محتاج الى خمس شینای ویدواولی وایوطنی

ح

ان كان غير سوقي بعد العصر جمع ما كانوا يقولون ان شرايفكم السلام ويقول اننا اخذنا
هذا شا هذ زور فاجذروه وحذروه الناس من هذا اخذ ابو حنيفة رحمه الله وقال لا تعاقبه بالتعزير
والجبر حتى تظهر قوته وذكره وشاهد الزور عندنا المقر على نفسه بذلك اما لا طريق للاشياء ذكر
باليقين لانه نفى الشهادة والبيئات شرعت للاشياء الرجوع من الشهادة بقابلها فلا ذكر في
لها **كتاب** الرجوع عن الشهادات ان كان قوله شاهد شهدت
يزور وشرطه ان يكون عند القاضي حكم اصحاب التعزير على كل حال سواء رجع قبل اتصال القضاء
بالشهادة او بعد اتصال القضاء والضمان مع التعزير ان يرجع بعد القضاء وكان الشهود
مالا وقد ازاله بغيره من انه مشروع بالاجماع ومن ثمر الذي ذكر في المتن المعقول ومبني
الرجوع عن الشهادة الباطلة رجوع من الباطل الى الحق وانه مشروع كما ورد في ثمران الرجوع
من الباطل الى الحق خير من التماسي على الباطل **فمن** لتعذر الحكم لها لظهور المناقض من كلامها
والقاضي لا يقض بسلام متناقض هذا لانه عند ذلك يترج حائد الصدق على الكذب بدون
رجحان الصدق لا يصح **فمن** لقم اقرروا القم ابلغوا بغير حق وسلكا في سبب الضمان
وقد اقرروا به فحسب الضمان عن الشعي رحمه الله ان رجلين شهدا عند علي رضي الله عنه على رجل بالسرقة
فقطع يده ثم اتيا بعد ذلك اخر فقالا اؤتمنا انما السارق هذا فقال لهما لا اصدقكما على هذا
الاخر واختمته كما دية من اول ولواني اعلم كما فعلنا ذلك عدا قطعنا يدكما ففیه دليل على انه عند
الرجوع ضامن ما يستحق شهادته وانه غير مصدق في حق غيره لتناقض كلامه والمناقض
لا قوله ويدل على ان الرجوع عن الشهادة صحيح وهذا اللفظ منه على سبيل التهديد والتحقيق
لان من يردى لا تقطع بيده واجبة عندنا فقد يحوز للامام ان يهددها لا يحقق الاثر في
قوله عمر رضي الله عنه في المتعة ولو تقدمت فيها الرحمة والمتعة لا توجب الدم بالانفاق والليل
عليه ان عذبه على رضي الله عنه ان اليد من تقطعان بيده واحدة ولم يكن هذا منه كذا لانه علقه
بما لا طريق اليه وما العلم بانها فعلا ذلك عدا فلم يكن كذا مع حصول المقصود به وما الزجر
ومن نظير قوله تعالى لم فعله كبيرهم هذا

الى

ان

اعلم اننا فعلنا

فما لو لم ان كانوا ينطقون لم يكن هذا الكلام مراعاة لهم عليه اللهم كذباً لمن معناه ان كانوا ينطقون
فقد فعله كبيرهم وهم في الحساب غلط واوهم فيه مثله كذا في المغرب قوله **لانه** يقابل
الشهادة في حق الراجح الرجوع نقض الشهادة ونسخها فكان الرجوع عن الشهادة جعها
كالسواد مع البياض من حيث انها متقابلة ان تنحصر في حق الشهادة من مجلس القضاء وهذا
كالنسخ في باب السع بشرط لصحة ما يشترط لصحة البيع وهو قيام المعقود عليه وفائدة قولنا
انه يصح الرجوع الا حضرة الحاكم انه لو ادعى المشهود عليه رجوعها واراد بينهما لا يتجلفان
وكذا تقبل بقية عليها لانه ادعى رجوعاً باطلاً وتيد بقوله في حق الراجح **لانه** ان لا يوافق
غيره واحكام اقرارها بحاب التعذر وانما اعاد قوله واذا شهد الشاهد ان يبين عليه
الفرع واعلم انما هي انما يضمنان اذا قبض المدعي المالك دينا كان او عيناً لان من تلاك
به يتحقق وفيه كلام المتعبر بقاء من بقي وقد بقيت المسئلة من بقي من بقي شهادة نصف
الحق فيضمن الراجح النصف وفي المسئلة الثانية بقي من بقي شهادة كل الحق فلا يضمن شيئاً ويحوز
ان بقي نصف الحق بقاء شاهد واحد وان كان لا يثبت له كالجواز في بعض النصاب **لانه** لا يثبت
ان يعتبر رجوع من رجوع لان ثبوت المضاف الى المجموع لاننا لو اعتبرنا رجوع من رجوع
بحد الضمان ولو اعتبرنا بقاء من بقي لا يثبت له كالجواز في بعض النصاب **لانه** ضمن الراجحان نصف
الملاكين ويلزم ان يثبت الضمان على الراجح الثاني لان التلف يضاف اليه قلت التلف
مضاف الى المجموع الا ان رجوع الاول لم يظهر اثره لما نفي وهو بقاء من بقي فاذا رجح الثاني ظهر
ان التلف لها كل اثرات فيما مقام الرجل قال عليه السلام عدلت شهادة اثنين من شهادته
رجل **لانه** اذا ادى افاذا للمراة المهر مثلاً افاً اي البضع والاضب ان الشاهد
ادخل في ملك المشهود عليه مثلاً استحقاؤه عليه بشهادتهما لان من تلاك
بعض كل التلاف والتقسيد بمقدار مهر المثل لا يمنع الزيادة والنقصان كذا في المبسوط البضع
عند الدخول ملك الزوج ما استنقوه ولهذا اخذ للاب تزوج ابنة الصغير والزامة المهر عليه
لانراة كما ان له ان يستري عبد ابنته

لا

من ملكه ولهذا اذا تزوج المهرض امرأة على مهر مثلاً ان فلك حايض من ماله **عنه** ضمناً
الزيادة لانها انما عليه الزيادة بغير عوض وان شهدا ببيع مثل القصة الى اخره هذا
اذا كان المشتري يدعي والبايع ينكر امتاً اذا كان على العكس فضمنان الزيادة للمشتري
كذا في شرح الطحاوي وغيره والفرق ظاهر **لانه** بعد الدخول بحث اي المهر واجبه
بعد الدخول بالدخول بطريق التاكيد سواء كانت الشهادة ثابتة او لم تكن ولا كذلك قبل الدخول
لان احكام المهر هناك مصنفة الى الشاهد من فانها اكدر على الرجوع ما كان على شرف السقوط الا
تدلى بها اذا طاعت ان الرجوع او ارتدت سقط المهر اصله وللتاكيد شبهة بالاحكام كاعرف
في مسئلة المراجعة فكانها الزما الرجوع ذلك النصف بشهادتهما فضمنان له عند الرجوع
ولا سالك كما تحتل السقوط قبل الدخول بما ذكرتم تحتل السقوط بعده بالحل لان ذلك يكون باختار
الزوج وهذا لدون اختياره وذكر في بعض النسخ لان بعد الدخول بحث المهر بشهادتهما وانما وجب
بالدخول شهود العترة ارجعوا ضمنوا لانها انما عليه ما هو بالمتقوم بغير عوض **لانه** وجب
القصاص كالمكره لان كل واحد منهما قاتل تسبباً لنا ان القصاص انما يحد بالقصر مباشرة او
تسبباً ولم يوجر المباشرة وكذا التسبب لان السبب ما يفضي اليه غالباً ولا يفضي لان الغفوة
مندوت اليه قال الله تعالى وان يغفوا اقرب للقوى **لانه** فهم الذين اغفوا عند القاص
لان الحكم يضاف الى من اداه وذلك حصل من شهود الفرع فكان التلف مضافاً اليهم فيضمنون
وان قال شهود من ضل لم تشهد شهود الفرع على شهادتنا اي بعد ما قضى القاضي شهادة الفرعين
فلا ضمان عليهم اي على من ضل **لانه** يبطل القضاء لان الحكم **لانه** شبهتهم **لانه** هم المكره واجبة تلاف
ومهر شهدا على شهادتهم فلم يوجب منهم سبب وجوب للضمان فلا يضمنون وان قالوا شهدناهم
وغلطناهم ضمنوا وهذا عند محمد رحمه الله وعندنا لا ضمان عليهم لان الفرع من قاصم مقامهما في نقل
شهادتهما الى مجلس القضاء والشهادة في غير مجلس القضاء لا تكون سبباً لالتلاف شيء فلهذا لا ضمان
وان رجعا عن ذلك ومحمد رحمه الله يقول ان الفرع من قاصم مقامهما في نقل شهادتهما الى مجلس القضاء
فاما القضاء يحصل شهادة من صلين

ورقة

التاكيد

لانه

فكانت اجزاء بانفسها وشهادتهم رجعا فلزمها الضمان قوله ثم اصحاب شرط الاخصان
 في باب الزنا شرط في صحة العلامة لان حكم الشرط ان يمنع انعقاد العلة الى ان يوجب الشرط وهذا
 لا يكون في الزنا بحال لان الزنا اذا وجد لم يتوقف حكمه الى احصان محدث بعده فانه اذا انقضى
 ثم اخصن لا يحكم عليه الرجوع بكونه حصان اذا ثبت كان مبعوثا لحكم الزنا فاما ان يوجد الزنا
 بصورة ويتوقف انعقاده على وجود علمه من حصان فلا فائدة انه علامة وليس شرط فلم يكن
 حلة للوجود ولا للوجوب لا في معنى العلة فلذلك لم يضمنوا وبما يقيسان شهود التزكية على شهود
 من حصان والفرق لا في خيفة الله ان التزكية اعمال الشهادة اذ القاضي يجعلها الا بالتركة
 فصارت في معنى حلة العلة وهذا لان الحكم بصفات الى الشهادة والشهادة انما تصحح بالعدالة
 والعدالة انما تثبت بالتزكية فكان الحكم مضافا للهاضرة وهذا كما ترى فانه سد للشك في
 السهم الى الهواء والمضغ سد الوصول الى المرمى والوصول الى المرمى وذلك سبب لتراخي الام
 ونسب الموت ثم الموت بضاف الى المرمى الذي هو العلة من ولى حتى يحكم عليه احكام القتل
 شهد شاهدان باليمين الى لغة قال صاحب الهداية رحمه الله معنى المسئلة من العتاق والطلاق
 قبل الدخول بان شهد الله والى مرارة قبل الدخول لها ان دخلت الدار فانت طالع شهدان
 انفاد خلت وتضي القاضي بوجوب نصف المهر ثم رجوع الفريقان جميعا فان الضمان يحث على شهود
 اليمين خاصة لا فم شهود العلة لان التلف حصل لهم وانما كان الشرط مانعا فعند وجود الشرط
 اضيف التلف الى علة لا الى الزوال المانع والمراد من قوله لان الحكم بضاف الى سد العلة لان التسبب
 الشريعة عبارة عما هو طريق الحكم والحكم لا يثبت به بل بمعنى لغو العلة ما يضاف اليه وجوب الحكم
 ابتداء مثل السبع للملك ثم الشهادة والقضاء كل واحد منها ينقل الى الدعوى اذ لا عبرة للشهادة بدونها
 فلذلك ذكر الدعوى عقيبها او نقول الشهادة قول ينتفع به الغير وتضرر الغير والرجوع عنها
 قول ينتفع به الغير وتضرر الغير او نفسه والدعوى قول ينتفع به نفسه وتضرر به الغير كما
 الدعوى بمقابلة الرجوع كقول مقابلة الشهادة فلذلك ذكرها عقيبها كما ذكره عقيبها

مع

الدعوى

ثم ذكره قرار عقبت الدعوى لانه في مقابلتها ايضا كتابا
 الدعوى في اللغة اضافة الشيء الى نفسه حاله المسالمة والمنازعة وفي الشرع عبارة عن اضافة
 الشيء الى نفسه حاله المنازعة والى الغير للتنازل فلا يتوّن وجهاد عاوى بالفتح كفتاوى
 ومن دعا افتعال منه والمدعى من جهة له فيقال للمسيطرة مدعى النبوة ولا يقول الرسولنا عليه السلام
 وشرط جواز مجلس القضاء حتى لا يستجوب على المدعى عليه جوابه اذ ادعى في غير مجلس القضاء
 وحكم وجوب الجواب على المدعى عليه ولهذا وجب استحضار الخصم مجلس القضاء بنفس الدعوى
 ومعرفة الفرق بين المدعى والمدعى عليه من جهة ما يتبين عليه مسأله هذا الكتاب فان كل
 واحد منهما يدعى الشيء لنفسه اما الخارج فظاهر وكذا المدعى عليه لا يقول بل هذا ملكي
 وقد اختلفت عبارات المشايخ عنهم الله فيه فمنها ما قال في الكتاب هو جرح صحيح وقيل
 المدعى من تمتك غير الطاهر والمدعى عليه من تمتك الطاهر كالخارج وذو اليد فان قيل هذا
 يشترط بالموذج اذ قال رد دت الودعة وانكر المودع فان المودع يكون مدعا عليه حتى يحلف
 على ذلك وهو متمسك باليمين بثلث فانه يدعى الرد وان لم يكن ثلثا والمودع مدعى وهو متمسك باليمين
 ثابت فانه يدعى عدم الرد وان كان ثابتا قلت وان كان مدعى صورة لكنه منكر معنى لانه
 يدعى فراغ دمه عن الضمان بالرد وانما اصل المودع وان كان منكر صورة فهو مدعى معنى
 لانه يدعى شغل دمه وان لم يكن ثلثا ومن عتبار للمعاني دون الصور واعلم ان الدعوى
 نوعان صحيحة وهي ما يتعلق احكامها من احضار الخصم والمطالبة بالجواب اليمين اخا
 انكر ومن ثبات باليمين وفاسدة وهي ما لا يتعلق لها هذه من احكام وذلك بان يدعى عليه
 شيئا مجهولا لان فائدة الدعوى الا لزام بواسطة اقامة البينة او تكويله ولا يمكن من ذلك الجحالة
 ليس لها بالدعوى الا لزام باقصى ما يمكن شرط وذلك لا لاشارة في المنقول الشرط ان
 يكون الدعوى معلومة ومن عيان متفاوته وقد تعذرت مشاهدتها عنها فوحان بذكر قيمتها بالبر
 معلوما وهذا يصلح دليلا للمثبتين ذكر انه في المدعى عليه لانه انما يصير خصما اذا كان في يده وان

كان حقاً في الدقة ذكرانه يطالبه به لأن الدعوى وقعت فيها في الدقة وقد حضر صاحب الدقة
فلم يبق من حمله الدعوى إلا أنه يذكر أن يطالبه به كمن لا يترتب تعريفه بالوصف لا يعرف
قصصاً سال المدعى عليه عنها ليتضح وجه الحكم إذا الحكم بالبينه بخالف الحكم
بالاقرار وهو قصص عليه لها اطلاق لفظ القضاء بناء على الاقرار توضح لانه حجة بنفسه
ولا يتوقف على لقضاء فكان الحكم من القاضي الزاماً للخروج عن موطن اقربته بخلاف الحكم
بالبينه وهو سال المدعى البينة لانه من اصل الحق رضى الله عنه ان لا يحلف المنكر
اذا مال المدعى بالبينة حاضرة وهو وطلبه بيمين خصه شرط طلبه لان اليمين حقه حيث قال
عليه السلام للمدعى الكثرة فقال لا قال لكرهه ذكره في خصائص هذا ان المدعى
يقول للمتكبر انك سمعت في ثلاث محبتي لان المال وقاية النفس وحرمة حرمة دمه فاما ان
في ثلاث محبتي بالزنا اي اياك اليمين الفاجرة لانها تدفع الديار ببلقح وهو في بينة حاضرة
اي في المصر التي اقوى لانها ملزمة واليمين اقوى والمشتاق اقوى والدافع لا نه شئت امرالم
يكن والدافع يبقى امرا قد كان الا ترى ان به من اصعب المحل لا نه يصلح للدفع
للاشياء غاية ما في الباب ان اليمين بما يقضي الى قرار كنه حجة قاصرة حتى لا يستحق الزايد
بخلاف البينة ولا يرد اليمين على المدعى بان لا يكون للمدعى شهود فلا يقال للمدعى اخلف انت وخذ
المدعى او تقيم المدعى شاهداً واحداً وعجز عن اقامة شاهد اخر فانه يرد اليمين عليه عند
السامعي وهو ان حلف قضى بما ادعاه وان نكح لا يقضي له بشئ وعندنا استحلف المدعى
عليه لا غير وكذلك لا يمكن للمدعى بينة اصلاً وحلف القاضي المدعى عليه فكل عنده يرد اليمين
على المدعى ان حلف قضى والا فلا وعندنا يقضي عليه بالنكول ولا يرد اليمين على المدعى وحال
الخلاف يرجع الى ان اليمين لا تصلح حجة لاثبات ما لم يكن ثابته عنده وعندنا يصلح حجة لاثبات
ما لم يكن ثابته قوله عليه السلام البينة على المدعى واليمين على من انكر ذكر اليمين حتى نال نفسه الام
وانه لا يستغران للجفر اخ الم يكن ثم معروف فقد جعل جميع البينات حجة للمدعى وجميع ما كان

موجوب

عنه

فمن قال بانه يرد اليمين على المدعى فقد جعل بعض ما كان حجة للمدعى والبعض حجة للمتكبر فكون
مخالفاً للنص ثم الطرف من اول الحديث مقلول بعمومه فالمدعى لا يستحق نفس الدعوى
ويستحق بالسنة في الخصومات كلها ويقتل بينة كل مدعى سواء كان اصلاً او نائباً والطرف
من خبر من الحديث غير مقلول بعمومه فانه لا يجوز من استخلاف الحدود وغيرها وكذا اذا كان نائباً
ثم هذا الحديث مشتبه على فوايد فانه يقتضيه ان لا يستحق بمجرد الدعوى وان القول قول
المتكبر وان حسن البينات في جانب المدعين وان لا يمين في جانب المدعى وان الخصومة لا تندفع
بمجرد نكار وان اليمين تتوجه عليه وان لا يجوز القضاء بشاهد واحد مع ميم المدعى
ولا يقبل بينة صاحب اليد الى اخره اعلم ان الدعوى لجهة التصديق منها امكن من الظاهر
هو الصدق لو حود الادعى اليه والزيادة عن حقه وهو العقل والدين الا انه اذا عارضه
خبر المنكر تعدد العمل احدهما فبعد ذلك العمل باقوا ما فان استويا قضى القسا قط
وسمي ما كان على ما كان كما هو الشأن في الدليلين اخ ان عارضاً انه حجت التوفيق منها او الترجيح
او التهانر فكذا الشأن في البينات المتعارضة اذا عرفنا هذا جئنا الى بقدر المسئلة فنقول
اراد بالملك المطلق ان لا يدعى سبب بان نقول هذا ملكي بسبب الشراء او لا رث او غير ذلك
بان قال ان هذا ملكي فحسب وقد عرفت ان المطلق هو المعرض للذات دون الصفات لا بالنفي
وبه ثبات وهو نه مدعى من كل وجه نه مدعى الملك والدوز واليد لا يدعى اليد لثبوتها
له فبينة اكثر اثباتاً لانه ثبت ملكه الدقيقة واليد وبنته ذي اليد اقل اثباتاً لانها ثبتت الملك
لا اليد لاثباته فكان اقوى في كونه بينة فكان اولى وهذا لان الحق في البينة بالنص وفي
على من ان قطر فعيلة بمعنى فاعلة فاذا كان اكثر اثباتاً كان اقوى في البيان فكان له والى
لانه اقوى في المعنى الذي صار له حجة فان قيل ينبغي ان يكون منه ذي اليد اولى لا اعتدادها
باليد كما اذا تنازعنا في دابة وكل واحد منهما يدعى النتائج قلنا اليد دليل مطلق الملك
ولا يد على النتائج لان الدابة ربما يكون ملكاً واحداً ونجت في ملكه خرافاً استويا في اثبات
اولوية الملك

وترجع صاحب اليد بده بانه دليل على زيادة صدقة نكاح القرن عن القرن اذا انا آخر اى آخر
 عن الميرع امتنع **فوق** قضى عليه بالنكول اى قضى بالمال المدعى على المدعى عليه بسبب النكول
 وهذا عندنا وعند الشافعى رحمه الله يرد الميرع على المدعى فان حلف اخذ المال وان ابنى انقطعت
 المنازعة بينهما **فوق** لان النكول ترك الواجب لان الميرع واجب عليه بالانكار لقوله عليه السلام
 واليمين على من انكرك فلا ترك هذا الخلف الواجب عليه الا لا امره بواحد عليه من الخلف وما هو متناع
 عن الميرع الكاذبة المملوكة فعلم بانه باذله ومقر اذ لو لا ذلك قدم على الميرع اقامه للواجب
 ودفع الضرر عن نفسه فاذا كره العرض عليه هذا التكرار ذكره للخصان رحمه الله وفي سائر الكتب
 المسئلة على من طلاق حتى لو قضى بالنكول بعد العرض مرة حار فصار **للساوية** في المحنة
 اى انها في سبب من ستحقاق استويا ومى السنة فاستويا في من ستحقاق فكون بينهما نصفين
 فان قيل ان احدي البنتين كل ذية يقيم لاستحالة ان يكون كلا الدار لكل واحد منها في حالة واحدة
 ولست احدهما باولى من الاخرى فينبغي ان تنهاترا او يفرع منها كما هو المردى قيل يمكن
 ان يكونا صادقين بان بعد احدهما بسبب الملك من الشراء او الهبة ومن خرب اليد واليد دليل حلال
 للشهادة عانه من حران اعتقادها مخالف للواقع لكن الكذب مؤثر بخيار من الشئ على خلاصا يعقده
 وان كان اخباره مطابقا للواقع كما عرف قصة المنافقين وان ادعى كل واحد منهما نكاح
 امرأة الى اخره هذا اذا لم توقت البنتان فاما اذا وقتنا فصاحب الوقت **فوق** ولا **فوق**
 اشترى منه هذا العبد اى من صاحب اليد فله قضاء تفسيخ مع كل واحد منهما فان قيل الفسخ
 انما يكون ان لو كان السبع موهودا قيل ان لو كان موهودا فظاهر وان لم يكن موهودا فلا يمان
 من **فوق** لان المسترى السابق هو المالك لانه اثبت شراؤه في وقت المنازعة من خرفة
 فاستحقا من ذلك الوقت فبين ان من خراشراهما من عمر المالك فكان شراؤه باطلا **فوق** لانه
 بالقبض ترجح لان امور المسلمين محمولة على الصحة ما لم يكن ذلك محذورا من هذا القبض على القبض
 فبقى ان يحمل على قبض مع والقبض معنى حادث والسبع معنى حادث فيحكم بوقوعها معا فصار

قبض احدهما مع مع **فوق** خروصا وعقد صاحب القبض مقدما من طريق الحكم وان ادعى احدهما
 شراء ومن خرفة وقضا معناه من واحد لانها اذا ادعى اذ لك من اثنين فانه يقضى بينهما نصفين
 وان كان الشراء سابقا من حيث المبنى لانا نقسب السبق من حيث المبنى بالسبق من حيث الحقيقة
 ولو كان السابق ثابته حقيقته بان ارجح صاحب الشراء كان بينهما نصفين اذ ادعى احدهما حقة الشراء
 فكذا اذا اعتسر سابقا من حيث المبنى ولو ادعى واحدة بعتر السبق من حيث المبنى بالسبق من حيث
 الحقيقة لكن لو ثبت السابق من حيث الحقيقة كان الشراء اولى فكذا اذا ثبت السابق من حيث المبنى
 وان ادعى احدهما شراء وادعت امرأة انه تزوجها عليه فها سواء اى يقضى لكل واحد منهما بالنصف
 ثم للمرأة نصف القبة على الزوج ويرجع المشتري عنه نصف الثمن ان كان نقده اياه وهذا عند
 ابي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله يقضى لها صاحب الشراء وللزوجة على الزوج قيمة الدار
فوق ان الرهن يلزم الراهن اى لا يمكن من الرجوع والهبة لا يلزم الواهب اى يمكن الرجوع
 ولو ادعى الشراء من الميرع معناه من غير صاحب اليد لانه يلزم التكرار لانه ذكر فاما بقدم دعوى
 الخارجين من ذى اليد **فوق** على الشراء من الغرمان مدعى احدهما انه اشترى من سالم ومن خردى
 انه اشترى من صالح **فوق** لانه اسبق اى انه اثبت انه او المالكين فلا يتلقى المالك الا حقه
 فلم يقبل ثبته روى جابر رضى الله عنه ان رجلا ادعى ناقة في يد رجل واقام كل واحد منهما اثبتها
 فقضى لها رسول الله عليه السلام لصاحب اليد كذا في المبسوط وكذلك النسخ في الثياب التي لا يثبت
 الا مرة مثل غزل قطن يد رجل اقام بيته انه غزله في ملكه واقام للخارج السنة انه غزله في
 ملكه وكذلك كل حديث المالك لا يتكرر كحلب اللبن واتخاذ اللبن في اللبن وجز الصوف ان كان
 يتكرر قضى به للخارج كالمالك المطلق وهو مثل الشاة وزراعة الحنطة فان الحنطة قد يزرع في
 من رضى ثم يغربل التراب فتميز الحنطة منها ثم يزرع ثانية ولجبا **فوق** ان الشاح محصور
 من القياس بل السنة فلا يلحق الا ما كان معناه من كل وجه ولا يلحق لانه لو لم يكن كان طريق
 القياس **فوق** لا يقاس على المخصوص من القياس لان قياسه على معارضة وكل قياس لا يتغير عما

السابق

بما رضى فهو باطل كذا في المبسوط واذا ثبت هذا فنقول كلاما شكريا فهو في معنى الشك من كل وجه
فلحق به دلاله وما شكري ليس بمعناه من كل وجه فعاد فيه الى اصله وهذا لان اليد
اثبت اولية الملك بسبب الشك واولية الملك بسبب الشك لا يحتمل التكرار بخلاف عوى
مطلق الملك فانه يحتمل ان يكون له من اصله ويحتمل ان يكون له من جهة ذي اليد والتكرار يظهر
الملك فوجه فصاحبه اليد اولى اي يقضى لذى اليد ان ترك المدعى بيده ومنها البتتان
كما بقوله ابن ابان وفايده الخلاف يظهر في من مختلف عندنا لما كان يقضى لذى اليد قضا
استحقاق لا يحلف ذو اليد للخارج وعنده لما كان قضا ترك يحلف ذو اليد للخارج
كان اولى اي كان صاحب اليد اولى لانه يقر الملك للخارج لانه يدعى انتقال الملك من جهة الحاج
اليه وفي هذا الاتفاقي فصاحبه كان ذا اليد اقربا للملك للخارج ثم ادعى انه استراه منه واقام
البينة من وان اقام كل واحد منهما البينة على الشراء من غير اى قام الخارج البينة
انه اشترى من ذي اليد واقام ذو اليد البينة انه اشترى من الخارج بخلاف المسئلة التي تقدمت
لان هناك تبيين الشراء من غير فيهما وهما يدعى كل واحد منهما من صاحبه وانما تعرف
هذا بذكره غير منكر هناك ومعرفا هنا فقالت البتتان اى تساقطت وترك المدعى
في يده ذي اليد وهذا قول الحنفية والى يوسف عها الله وقال محمد عها الله يقضى بالبنتين ويكون
للخارج محمل كانه اشترى ذو اليد من غيره وقبض ثم باع ولا يملك لان السبع قبل القبض
لا يحوز شهادة كل شاهد من علة تامة كما في حالة من افراد والترحيل لا يقع الا بكثرة العلل
بقوة فيها الا ترى ان القياس يترجح بقياس اخر ولا لحدث يحدث لغرض فصل قوله لانه
حق العباد ولهذا اخرج في العفو والوصية على السلطان العكس المستوفى من الوالي التكرار ذلك
من وجه لانه ان كان امتناعه عن الميراث حرجا عن الميراث يكون بدلا عن الاقرار وان كان
تورعا عن الميراث يكون بدلا والبذل يحرم في النفوس لانه لا يباح اخذها باباح صاحبها
الا ترى انه لو وقع في نفسه اكلة فقال لا خرافة حتى اشترى لا يحل له القتل واذا امتنع القضا

ح

في النفس من الدين حق للمدعى مقصودة فيجب له الاطراف في ملكها مسكوكا موالا فاقا
من نفس كفى ولهذا الاخرى القصاص من الروح والمراة ولا بين المحر والعبد فيها وان كان محرم
في النفس فحرم فيها البذل اذا كان البذل مفيدا فانه لو وقع في يده اكلة تحل قطعها باباح صاحبها
والبذل مفيد منها فانه يصير متورعا به عن العين الصادقة ويندفع خصمته عنه فان قيل
ان حرم القصاص عندهما فيها لان النكول اقرار عندهما ولا قرار اخرى فيها قلنا بلى لكنه
اقراره شبهة لان الدليل ان على كونه فلا فان تقاعد عن افادة البذلية لم تقاعد عن اقرار
الشبهة واذا امتنع القصاص من المال صانته للدم عن المحدث قوله بلى شبهة حاضرة اى
المصر فان فعل اى اعطى الكفيل والا فامر ملازمة اى وان لم يدفع الكفيل كان له ملازمة
كيلا يذهب حقه الا ان يكون غريبا اى الا ان يكون المدعى عليه غريبا فان اعتبار ثلاثة ايام
في الملازمة واخذ الكفيل حقه اضرا به منعه من السفر ولا ضرر في هذا المقدار ظاهر او
نصرت الى اخذ الكفيل وان قال المدعى عليه هذا الشيء او دعيه صورة ادى بغيره
في يد رجل انه له وقال الذي هو في يده او دعيه فلان الى غيره وهذه المسئلة تسمى بخمسة لان خمسة
من العلماء رضوا قولاً ومن خمسة ايد ايضا وديعة وعارية واحارة ودهن وخصت قال ابن ابي
محمد عها الله يخرج من الخصومة من غير بينة وقال ابن شبرمة عها الله ذو اليد خصم وان اقام
البينة فقال محمد عها الله لا بد ان يكون ذلك الرجل الذي اودعه معروف بسم والنسب قال
ابو حنيفة عها الله يقبل وان لم يكن ذلك الرجل معروف بسم والنسب وقال ابو يوسف عها الله ان
كان منها بالاجتياز لا يقبل منه هذا الدفع وان لم يقبل كذا في المنشور قوله لانه لما اقام البينة
صار كالثابت عيانا اى ثابت بالبينة العادلة كالثابت بالمعينة ولو عاينا ان فلانا الغاية
اودعه لم ننقص ذو اليد خصمه فكذا اذا ثبت بالبينة وهذه البينة مقبولة على الغائب لان ما يدعى على
الغائب سم لما يدعى على الحاضر وان قال المدعى شوق حتى الى غيره اعلم انه اذا قال المدعى
منى واقام البينة وقال صاحبه اليد اودعه فلان واقام شبهة لم يدفع لخصومة لانه يدعى
عليه

فعله فلا يصح اجالته الى غيره وفي مسند المجتهد يدعى الملك فمندفع للصورة باجالة الملك
 الى الغير فاذا قال سرق مني فقد ادعى الفعل الله اذ ذكر الفعل استدعى الفاعل لا محالة
 والطامر انه موالي في يده الا انه لم يعينه دُرُّ الخلد فصار كما اذا قال سرقته وان قال
 المدعى ابتعته من فلان اي من زيد وقال صاحب اليد او دعينه فلان اي زيد انضاف
 لتصادقهما على ان الملك لفلان اي انهما توافقا على ان اصل الملك فيه لغيره والافالمدعي
 يقول انه ملكي اشتريته من فلان واذا كان كذلك كان وصولها منه الى يد المدعي من حيث
 فلم يكن يد يد خصومة بل مويد نيابة والدعوى انما تصح على من يكون له يد ملكه
 وانه لا ملك له اي لذي اليد واذا لم يكن له يد ملكه يكون خصما فصلا قويا تغلظا
 وتكلفا لاظهار الحق لا فم يعتقدون هذه من شاء والعمير بخبر الله تعالى لا تخوز فوجه
 ان يستخلف بالله تعالى ويجعل ما يعظمونه مضافا الى فعله ليستعظوا اليه من قال الشافعي
 رحمه الله اذا كانت البيعة القسامة او في مال عظيم يبلغ عشرين مثقالا فانها تنحصر المكان
 ان كان بمكة فبيتين الركن والمقام وان كان بالمدينة فعند خيبر النبي عليه السلام وفي سائر البلاد
 في المسجد الجامع او المسجد ان لم يكن ثم جامع والزمان قبل يوم الجمعة بعد العصر ومن ادعى انه
 ابتاع من هذا عبده الى اخره من صل في هذا ان الدعوى اذا وقعت في سبب يرتفع بعد وقوعه
 كالسبع والغصب والنكاح والطلاق فانه يقع على ثبوت حكمه في الحال اي على الحاصل ولا يحد
 على السبب وان كان سببا لا يرتفع برفع فالتحليف على السبب كالعبد المسلم اذ ادعى العتق
 على مولاه فحلف بالله ما اعتقته ولا يخلف انه معتق في الحال وهذا لانه جاز ان يطرا على الغصب
 ما يراه عتقا منه كالسبع والهبة والتسليم وكذا في النكاح جاز ان يطرا عليه الخلع ونسخ
 ان يكون هذا قولها لان قوله لا يستخلف في النكاح وفي الطلاق جاز ان يطرا عليه الرجعة
 والتزويج فصل من صل عند اي خيفة رحمه الله ان كل من يدعي مدعى يصير صحيح
 حقه كاصحاب العول والموصى له بالثلث وما حذونه وكل من لا يدعي مدعى فانه يضر بقدر
 ما يصيبه

دُرُّ الخلد

على

لا

حال المراجعة وذلك مثل مسئلتنا ومثل الموصى له بالثلث من الثلث ويصح بالصحة ان يتعلق
 به استحقاق من غير انضمام معنى لغيره فان لم يتعلق به الاستحقاق لا معنى بنظم اليه ليس
 بصحيح ومن صل ان قسمة العيش متع دجت بسبب حشر العيش كانت القسمة بطريق العول والترك
 بين العدة ومعنى دجت بسبب حشر كان في العيش فالقسمة بطريق المنازة وهما حق كل واحد من المدعين
 في العين فكانت القسمة بطريق العول اذ اثبت هذا فقول كل واحد من المدعين مدعى مدعى
 اذ الدعوى لا تتعلق لها الاستحقاق الا بانضمام معنى لغيرها اما اقرارا او بينة وحكم حاكم فلهذا
 كانت القسمة بطريق المنازعة فيجعل الدار على اربعة اشهم لمجاختنا الى حساب نصف ونصف
 نصف صحيح واقل ذلك اربعة ثم بقول المنازعة لمدعى النصف فما زاد على النصف وذكر
 سهان ويدعيه صاحب المصح فيسلم له بقى نصف الدار وذلك سهان استوت منازعتها فيقف
 بينهما نصفين لانها قد اقامتا البينة عليه والتساوي في سبب استحقاق بوحدة التساوي في نفس
 من استحقاق فحصل لصاحب المصح مرة سهان بلا منازعة ومرة سهان مع المنازعة وذلك لثلاثة
 ارباع الدار وعلى قولها يقسم بطريق العول المضاربة فضررت مدعى المصح بالكل وخر النصف
 فجعل الدار على سهمين لمجاختنا الى النصف يضررت مدعى المصح بالكل وذلك سهان ومدعى النصف
 بالنصف وذلك سهم فيصير الدار بينهما على ثلثة اشهم ثلثا الدار لمدعى المصح وذلك سهان والثلث لمدعى
 النصف وذلك سهم يقال ضررت في الجزر وبسهم اذا شركت فيها واخذ نصيبا وفلان يضررت بالثلث
 اي اخذ منه شيا بحكم ماله في نصفها على وجه القضاء ونصفها لا على وجه القضاء وهذا
 لان الدار في ايديها فمدعى النصف ضررت عواها الى النصف الذي يده وقد اقام الخارج البينة
 على ذلك النصف واقام عليه صاحب اليد فكان للفرع اولى والنصف الذي في يد مدعى المصح
 لا منازعة له ففي يده لا على طريق القضاء وهذا بناء على اصله وان المدعين ليس ادهما يضررت
 دعوى كل واحد منهما الى ما في يده ويضررت الزيادة الى ما في يده فخر اذ لو لم يكن كذلك لصار كما لماني
 يده ولا ضررت الزيادة الى ما في يده فخر اذ لو لم يكن كذلك فخر حق والواحد حمل امر المسلم على الصحة

ما يمكن واذا تنازعنا في حجة احدهما رآكها موضوع المسئلة فما اذا اختلفا ولا يتبين لها موضع المسئلة
المتقدمة في الخارجين فصل قوله اكثر الثمنين اي الثمن الذي يدعيه البائع والثمن الذي
المشتري فيهما واقام احدهما الثمنين سواء كان بايعا او مشتريا امت البائع فلا نه مدعى
حققه واما المشتري فلا نه مدعى صورة لانه مدعى عقد غير العقد الذي يدعيه صاحبه وصورة
الدعوى كفى لقبول الثمن كالمودع واذا ادعى رد الودعة واقام الثمن في نفسه لان الثمن اقوى من
الدعوى الاولى لانه خزان الثمن يلزم الحكم على القاض والدعوى لان لم يترأضيا استحقاق الحكم
الى غيره اصل هذه المسئلة ان المتبايعين اذا اختلفا في الثمن او في المبيع حال قيام السلعة والتخالف
قوله القبض بعد هذه لكن التخالف بعد القبض على خلاف القياس الجلي والحق عندنا ان حصة الله ولي
عندهما الله والتخالف قبل القبض لان على خلاف القياس الجلي لان البائع يدعى عليه زيادة الثمن والمشتري
ينكر والمشتري لا يدعى على البائع شيئا في الظاهر اذا المبيع مأكول لكنه يوافق القياس الجلي وهو السعي بالاستحسان
لان المشتري يدعى على البائع وهو تسليم المبيع اليه عند احضار اقل الثمنين والبيع ينكر لذلك قوله
لانه اقواما انكارا لانه هو الباعى من نكار او هو المطالب ولا بالثمن والباي الظلم وهذا اذا كان
مع عين من احد اذا كان مع عين من غيرهما ثمنين بيدا القاض بمقتضى الاشياء لاستواءها وصفه التخالف
ان حلف بالله ما باعه بالف وحلف المشتري بالله ما اشتراه بالغير ينصر على النفي ولا يصح لاشاء
اليه كما في رواية الزيات لان من على ذلك وضعت فان حلفا في القاض بينهما وهذا يدل على
انه لا ينفسخ نفس التخالف وهو الصحيح لانه بقي ثمنين محمول فيكون فاسدا فنفسخ القاضى
في لزمه دعوى من خوله لا يصير اذ لا يفسخ دعوى من خوله لا تعارض فلزم القول بثبوت هذا
يشير الى انه فيما يخص البيع ان ضا لزم البيع ولا ينفسخ عنه وهذه الاشياء غير محققة به اذا البيع
يوجد دون استنفاد الثمن كله او بعضه مان ابراء او حلف نعم البيع لا يوجد دون الثمن كله الكلام
في من استنفاد وهو امر وراوده والفقهاء في ان النقص حجب التخالف عند اختلاف المتبايعين لكنه ساكت
عن ان ما يقع فيه من خلاف فكنا نعلم ان المراد به ما يتعلق به البيع ويختص به لا فيما اذا اختلفا

في غير ذلك يتخالفان كما لبرأة وللمطالعما واذا كان كذلك يكون المراد به ما هو اقوى تعلقا
ولا كذلك لا بالمبيع او الثمن اختصاصا لبيعها فاقاما الذي لا يختص به يكونه نيلان البيع
من وجه دون وجه فلا يكون مراد من هذا النص فان قيل من جاز صفة الثمن ومن خالف في وصف
الثمن وجب التخالف كما لصاح والعلة قيل من جاز ليس بصفة للثمن بل ليدان من جاز في
والثمن هو هو مستحق هذه الصفة والقول قول من ينكر الخيار ومن جاز وكذلك يكون القول
قول من ينكر من استنفاد الا انه لم يذكره لوضوحه اولدلالة القرينتين عليه فان هذا البيع الى غيره
المراد هلاك المبيع بعد القبض لو كان قبل القبض لا يفسخ البيع ومن صرح في هذه المسئلة
تقدم ان التخالف بعد القبض على خلاف القياس عندنا فلا تعدى الى حاله الهلاك وعندنا
على فاق القياس لانه يرى النص معلولا بعلة ان كل واحد منهما مدعى عقد غير العقد الذي يدعيه
صاحبه ومن خالفه فتعدى الى حاله الهلاك ويكون التراد للقيمة اذ القيمة الشيء تقوم مقامه
فمن غير شرط قيام السلعة يعني ذكره مطلقا فلا يقيد بالحدث المقيد لما عرفت من اصل
اصحابنا عنهم الله انهم يحسمون المطلق على المقيد وان وردا في حادثة واحدة والجواب ان
قيدنا النص المطلق بدلالة انه وهو قوله وترا اذا التراد انما يكون على ما هو المأخوذ والقيمة
ليست مأخوذة في المطلق والمقيد اذا اجتمعا في حادثة واحدة يجهد المطلق على المقيد
فان قيل كيف يستقيم هذا والمستطور في اصول الفقه للمشيخ امام شمس الدين السرخسي في
من كلامهم الله ان المطلق صمد على المقيد وان وردا في حادثة واحدة قلنا ذكر الميسر
ان عند العراقيين مثل احنا عنهم الله هو ذلك حادثة واحدة كما في قوله عليه السلام في حسم هذه السارية
شاة فها وان يكون راي المصنف قول هذه الطائفة وقال شيخنا رضي الله عنه المطلق والمقيد اذا
ورد في حكم واحد يحسم العمل بالمقيد لان العمل بها غير ممكن في صوم كفارة اليمين فان الصوم في وجوده
لا يقبل وصغير متضادين فاذا ثبت تقييده بطل الطلاقة وكذا اذا دخل الاطلاق والنقص في
الشرط تحت العمل بالمقيد لان الشرط ما يتوقف عليه المشروط من المحال ان يكون موقفا عليه ولا
يكون موقفا

عليه وهذا لان قوله والسلعة قائمة حاله في الشروط كما في قوله ان دخلت الدار وانت كذا
فانت طالق فتوقف الشرط وهو التحالف على الشرط وهو قيام السلعة الا ان هذا مشكل فان حصل
فدنا ان التعليق بالشرط يوجب الوجود عند الوجود ولا ينقض الغدوم عند الغدوم فكون هذا نظير
المقيد وهو طلاق في السند وهناك محرم المطاق على اطلاقه والمقيد على تقييده ولو هكذا اخذ
العبد من اراد به الهلاك بعد القبض قبل نقد الثمن لانه اذا هلك بعض المبيع قبل القبض تخالفان على القيام
عندهم جميعا وقال ابو يوسف رحمه الله بخالفان ونفسه السبع في الحج وقته الهاكك ايضا وهو قول محمد رحمه الله
اللفظ هكذا في نسخة النافع والمختصر وشروحه وهذا يخالف المذكور في الجاهل الصغير فقد ذكره ان على
قوله ابو يوسف رحمه الله القول قول المشتري في حصة الهاكك مع ميمته وبخالفان وتراد ان على الباقي
وقال محمد رحمه الله بخالفان عليها ويرد الحج وقته الهاكك وقد حقق الاختلاف بين ابي حنيفة
انما في الراد ففهم ان يكون عن ابي يوسف رحمه الله روايتان او يؤول احد ذكر في المختصر بان جعل قوله
ونفسه السبع ابتداء كلام اي الذي ذكرنا من نسخة السبع في كذا وكذا قول محمد وقول ابي يوسف
رحمهما الله ثم عند قوله بخالفان لكن هذا لا يخفى عن نوع ضعفه اذ ليس بان التحالف عند محمد رحمه الله وبيان
النسخة عند ابي يوسف رحمه الله تعبر البعض الكل اي لو كان الكل قائما لكان التحالف في الكل ثابتا ولو كان الكل
طالبا لكان التحالف في الكل ثابتا فاذا كان البعض قائما والبعض فائضا يكون التحالف في القائم ثابتا
وفي الهاكك فائضا او حصة صحتها عنه بقول التحالف بعد القبض شئ بالسنه على خلاف التماس حال
قيام السلعة وبما سمع جميعا لها فاذا هلك البعض فقد فاق الشرط فزال الحكم الذي تعلو به غير
معقول قولهما الله لانه لو وقع التحالف في القائم وحده لا بد وان يكون على اعتبار حقيقته
من الثمر محتاج الى قسمه الثمر على القيمة ومضى محموله لانها غير ثابتة بالجزء والظن فوجب على التحالف
مع المهر ولا ذلك يجوز ولو تخالفنا في الكل لكان تخالفنا في الهاكك وانه لا يجوز قولهم
ان برضى البائع ان يترك حصة الهاكك فيلزمه ان يترك حصة الهاكك شيئا اصلا ويجعل الهاكك
كان لم يكن كان العقد لم يكن الا على الباقي فحينئذ يكون الثمن مقابلة القائم فيجوز في التحالف وقيل
ياخذ من الهاكك

هذا هو الوجه في التحالف في البيع
فان كان المبيع مأكلا أو شربا أو
مقرا أو غير ذلك مما لا يفسد
بالتلف فيكون التحالف في الكل
ثابتا ولو كان المبيع مأكلا أو
شربا أو مقرا أو غير ذلك مما لا
يفسد بالتلف فيكون التحالف في
الكل ثابتا ولو كان المبيع مأكلا
أو شربا أو مقرا أو غير ذلك مما لا
يفسد بالتلف فيكون التحالف في
الكل ثابتا

ح

بذل ما اقربه المشتري وانما لا ناخذ الزيادة ونفسر التحالف على قول ابي يوسف رحمه الله ان يحلف
المشتري بالله ما اشترتهما بما يدعيه البائع فان نكر الزيادة دعوى من خر فان حلف بحلف البائع بالله
ما بيعتهما بالثمن الذي يدعيه المشتري فان نكر الزيادة دعوى المشتري وان حلف بنسخان العقدني
القائم وتسقط حصته من الثمن ويلزم المشتري حصة الهاكك من الثمن بقدر ما اقربه المشتري
وصوله قوله وان اقاما البينة فالسنة للمرأة معناه اذا كان مهرها اقل مما ادعته
لانها اذا كانت مثلا ما ادعته او اكثر كان الطاهر شاهدا لها والقول قول من يدعي فاق الطاهر والله
بينه من يدعي خلاف الطاهر وان لم يكن لهما منه تخالفان لان التحالف ثبت في المنصوص لما ان كل واحد منهما
منكر وقد وجد ههنا فيجوز التحالف في حصة الهاكك مع ميمته وبخالفان وتراد ان على الباقي
قد سقط من التحالف فيصار الى الموحدين صلى وهو مهر المثل فان كان مثلا ادعته المرأة او اكثر
فالقول قولها لانها راضية ما سقطت الزيادة وان كان مثلا ما قال الزوج او اقل فحصة ما قال الزوج
لانه رضى بنكر الزيادة وان كان فيما بينهما قضى لها بمثل المهر المثل قولهم الا ان يدعي شيئا مستنكرا
جدا قيل اراد به المستنكر شرعا وهو ما دون العشرة وقيل الداد به المستنكر عرفا مثل ان
يدعي مهر بنت ملك لا يتعارف معها واذا اختلفا في جارة الى قوله وتراد اي ثرا
العقد يعني فسخا ومعنى المسئلة ان لا يختلف في قول في البدر او في المبدل او فيهما والجامع بينهما جارة
والسبع ان كل واحد منهما عقد معاوضة هاهنا ونفسه في تخالفان اذا اختلفا قبل استيفاء المنفعة ولن
كانت معدومة فقد جعلت موحدة بقدر افعاله من احد العوضين ههنا وفي المنفعة اي المعقود عليه
وفي المنفعة لم يبق وجريان التحالف لغاية الفسخ والمنافع المستوفاة لا يمكن نسخ العقد فيها فلا
يجوز التحالف فان قيل سعى ان يحرم التحالف عند محمد رحمه الله كما اذا هلك المبيع قلت هناك اذا
فسخ السبع لم يباح الفسخ ولا قيمة للمنافع فلا يمكن التحالف ذكر في بعض نسخ النافع بخلاف
بعد استيفاء بعض المعقود عليه وهو موضع اشكال فان عند ابي حنيفة رحمه الله هلك بعض المعقود عليه
في السبع منع التحالف وههنا لا يمنع والفرق ان العقد ههنا انعقد ساعة فاسا على حسب حدوث
المنفعة

فيصير كل جزء من المنفعة كما المحقود عليه عقدا مستقلا استحقاقا فان هناك كل جزء منه ليس بمحقوق عليه
 عقدا مستقلا وانما الكل محمول على عقد واحد فاذ اتعد الفسخ في بعضه بالهلاك تعذر في الكاخر ضرورة
 والقول الماضي في المنافع المستوفاة وهذا اللفظ في الهداية وشرح الى ضرورة بعض سيج المنافع
 وقع في مسلة من اختلاف استيفاء بعض المحقود عليه وفي بعض النسخ وقع في مسلة من اختلاف بعد
 استيفاء الجميع وله وجه اى كان القول المنافع التي استوفاه في المدة التي مضت قول المستأجر
 وذكر في الهداية وشرح الى ضرورة ان القول قول المستأجر بدون قوله
 في الماضي وكان الحرف اذا التخصيص لا يصح في تلك المسئلة وانما يصح فيما اذا اختلفا بعد استيفاء البعض
 دون البعض قولي اعشارا بالبيع لان كل واحد منهما عقد معاوضة يتقبل الفسخ ووجوه نكار
 من الجانبين فان المولى يدعى بزيادة ينكره العبد والعبد يدعى باستحقاق العتق عليه عند ادائه القدر
 الذي يدعيه والمولى ينكره فيتحالفان في التحالف بخلاف القياس في البيع اراد به بعد القبض
 واضح وان اراد به قبل القبض فهو مشكوك لما ذكرنا انه قبل القبض على وفاق القياس وهذا يفتى
 به حارة على البيع والوارث على العاقد الا ان ياراد به القياس الجلي قولي لا حاجة لارادة
 من جهة المكاتب لان له ان يحجز نفسه في كل ساعة اما في جانب المولى فالكتابة لازمة ما يصلح للرجل
 كالعمالة والقلادة وما يصلح للنساء كالملاحة والتمار وما يصلح لهما كالهدية والفضة والمعنى
 من قولنا فهو للرجل ان يجعل يده بيد المولى حتى يكون القول قوله مع ميمه لان بصير حكامه قولي
 لان الرجل قوامه على المرأة ان يقوم بمصالحها ومولها فكيف الظاهر ان يكون له الدار له كل مدتها
 اقرب اليه لا فها ساكنة البيت وللقرب الى المال تأثير في ثبوت الملك الا ترى ان اليد دليل الملك وليس
 معنى سوى القرب وقولي فالرجل اولى بالقوة اى الرجل اقوى تصرفا من المرأة لصدره اكثر التصرفات
 من الرجال وهذا يدل على الملك له فيجعل يده بيد المولى وهذه القوة غير مولى قولي هو
 للماضي منها اى المحج منها سواء كان ذكر او انثى وقال ابو يوسف رحمه الله يدفع الى المرأة ما يحتربه
 مثابها الظاهر ان قوله في المشكل واليه اشار القاضي خان رحمه الله قولي وفيها احوال العلماء

241
 قال ابو حنيفة رحمه الله ما يصلح للرجل فهو للرجل وما يصلح للنساء فهو للنساء وما يصلح لهما هو
 منها في الموت واما في الطلاق والفرقة فهو للرجل وقال ابو يوسف رحمه الله للمرأة ما يحتربه مثلها
 وما ينفي فهو للرجل وقال محمد رحمه الله ما يصلح للرجل فهو للرجل وما يصلح للنساء فهو للمرأة وما
 كان مشكلا فهو للرجل في الخوة والموت وما زاد رحمه الله المشكل بينهما نصفان والباقي كما قال
 ابو حنيفة رحمه الله وقال الشافعي وما لك عهدها الله المتاع كله منها نصفان في الموت وفي الخوة
 وقال ابن ابي عمير رحمه الله الكل للرجل ولا يعطى للمرأة الا ثياب بلها وما الحسن البصري رحمه الله
 الكل للمرأة وللرجل ثياب بدنه الواقي اسم كتاب الفقه للمصنف رحمه الله **فصل** اعلم
 ان دعوة من استملك ان يكون استاء العلوق في ملك المدعى ودعوة التجوز ان لا يكون العلوق في ملكه
 ويسمى دعوة ملك وحكمها ان يكون منزله العتق المرفوع وكل موضع نفذ العتق نفذت الدعوة قولي
 لانه امكن اثبات النسب فثبت وهذا الاثبات يقينا حصول العلوق في ملكه فذلك من احواله السنية
 العادلة في ثبات النسب والتناقض مع قولنا من جنى النسب على الحفاء لان من نسان قد يعلم اولا ان العلوق
 ليس ثم يتبين انه منه بخلاف دعوى التجوز والتدبير واذا صح الدعوة وثبت النسب في مشكلا
 استندت الى وقت العلوق فتبين انه باع امه ولده ففسخ البيع فيها ويرد الثمن لان سلة الثمن
 موقوفه على سلة المبيع قولي لان العلوق في ملكه اى في ملك البائع وانه يدعى الحرفه من اصله فكان
 ابيق وكان اولى وهذا لان دعوة البائع دعوة استئلا لان اصل العلوق في ملكه ودعوة المشتري
 دعوة تجوز لان اصل العلوق لم يكن في ملكه ودعوة الاستئلا اقوى لان دعوة التجوز ينصرف على الحال
 ودعوة من استملك يستند الى وقت العلوق وكانت دعوة البائع سابقة معن فكانت اولى قولي
 لان العلوق في ملكه محتمل العلوق متى كان محتملا صارت الدعوة دعوة ملك ودعوة العتق
 بمنزلة انقاع العتق اذ لم ينفذ عتقه في هذه الحالة لم ينفذ دعوته فان صدقة المشتري قبلت دعوته
 لان النسب يجوز ان يكون منه وانما لم يصدق له المشتري فاذا صدقة فقدا ضياعا طحقة وانقضى البيع
 تصادق فيها قولي لانه لم يثبت نسب الولد لموته لانه قد يستغنى عن النسب صحة دعوة البائع لحاجه الولد

لان الواجب ما له قيمة اي انه اخبر الواحد في دقته لان على الاصاب حالاً لانه لا يكون
في حقه فاذا اخبر عن ذلك يكون رجوياً فلا يقبل قوله فاقوله في القدر لان كل ذلك مال
لكنه لا يصدق في اقل من درهم لانه لا يعد ما لا عرفا قوله لم يصدق في اقل من ماني درهم
لانه لا يعد عرفاً فاقوله لم يصدق في اقل من ماني درهم هذا اذا قلنا من الدراهم اما اذا قلنا من الدراهم
فالتقدير فيها بالعشرين قوله لم يصدق في اقل من عشرة هذا عند ان حسمه رضى الله عنه وعندنا
لم يصدق في اقل من مائتين لان الدراهم الكثرة ما استغنى به الانسان كذا كناية عن عدد مجهول
لغة فجعل على نفسه عدد من مجهولين ليس فيها حرف العطف في اقل ذلك المفسر احد عشر واذا
قال كذا وكذا يلزم احد وعشرون لانه ذكر عددين منهن حرف العطف في اقل ذلك المفسر
احد وعشرون وانما يجب من قوله الفصلين لانه متيقن به على وضعت للايجاب لانه لزام
اذا قلنا لفلان على الف درهم انه دين لكنه تحت الوديعة حتى اذا قال في وديعة ووصلت
لان المضمون عليه الحفظ ذكر في المبسوط والخيرة اذا قبل في افراد بالدين لانه هذه عبارة
عن اللزوم يقال قيل فلان عن فلان اي ضمن وسعى الكفيل قبيل لانه ضامن للمالك يستعمل في مائة
ايضا لفلان قيل امانة وكبر استعمال الاجابات اعلنت وقال صاحب الهداية وفي نسخ
المختصر في قوله قيل امانة ان افراد بالامانة لان اللفظ ينظمها واما امانة واداءها والصحة
في موصوفه بالوحد في كانه قال اثنين الالف التي ذكر على حتى لو قال اثنين او
انتقد لا يكون افراداً لانه ليس في ما هو كناية عن المال المذكور فيجعل على مائة او التجديد انما
انما يكون في حق امانة لانه للترفيه والقضاء بعد سابقة الوحد لانه تسليم مثل الواحد ولا يصور
بدونه دعوى التاجيل لا يصح ودعوى السداد في الدرهم صحيح والفرق ان السداد نوع على الدراهم
لانها لا تطيع بدون الفشل كمن السداد اكثر غشاً بالنسبة الى غيره ولا جلع عارض الدين
ولهذا الاشئت بدون الشرط فص **البيان** على خمسة اوجه بيان تقرير وبيان تفسير بيان
تبديل وبيان ضرورة وبيان تغيير والقسمان من ولان يصحان موصولا ومفضولا ومن استثنائين
هذا القبيل

ما لا عظماء

تد

واختلفوا في عمله فقال اصحابنا رحمهم الله انه يمنع التكلم بحكمه بقدر المستطاع محله تكلم بالمال
بعده وقال الشافعي رحمه الله انه يمنع التكلم بطريق المعارضة وقد عرفت موضعه فاذا عرفت هذا تبين
لكم قوله واستثنى متصلاً لانه لما كان مان تقييد فلا بد من اتصال ومثله لا يستثنى
تكلم بالحاصل بعد الدنيا اي انه تركه بالباقي بعد النفا والباقي قد يكون اقل وقد يكون اكثر
معه سواء استثنى من قبل او من كثر اي من قبل او من كثر بالنظر الى الحاصل بعد الدنيا وهذا الجواب عن
الفرار رحمه الله فان عنده لا يجوز استثناء الاكثر لانه لم يتكلم به العرب بكنا نقول هذا منقوض
ما استثنى الاكثور استثنى الكثر من الكل باطل لان هذا مناقضة لان ضد الكلام للاحاب
واما استثناء سلب الكل فيطل قوله لانه امكن تصحيحه من هذا الوجه من ان كلام القائل
تصححه ما امكن لهذا يصحح بطريق المجاز ومن ضار وغيره ما وقد امكن تصحيحه هنا بان
جعل الدينار عبارة عن مائة وفي الداهم مائة الدينار ثابته فكانه قال لفلان على الف درهم
القيمة الدينار وقيمة القفير وفي الثوب لانه مائة الثوب محموله حمله فاجته فلا مكن
استثناء قيمة الثوب من الالف فلا يمكن تصحيحه وهذا لان المقدرات جنس واحد لا يثبت
في الذمة ثمانية فكانت في حكم الثبوت في الذمة جنس واحد خلافت الشيا لا فاليست من جنس المقدرات
ولهذا لا يصح في الذمة الاثنا فلا يتحد الجنس فلا يصح من استثناء العطف جعل بياننا في قوله
على مائة وخدم ضرورة طول العدد وكثرة الكلام وهذا ما اكثر استعماله وذلك عند كثرة
الوجوب كثرة اسبابه وذلك في المقدرات وليس كذلك حكم ما هو غير مقدر لانه لا يشئ الدنيا
في الذمة ثبوت من قول **قوله** لان للجمع بين الكسوة والنفقة معهود والنفقة يكون النفقة
وما الدراهم والدنانير **قوله** لما عرفت في مان مشكراً فانه لم يذكره وجهان في الايمان انما ذكره في الطلاق
فكانه معنى الطلاق ممنا او كان غلطاً من الكاتب ومن شرط الخيار ذكر في المبسوط اذا قال
لفلان على درهم على انه فيه بالخيار ثلثة ايام فالحيار باطل لان الخبر ان كان صديقاً فهو صديق
اختاره او لم يختره وان كان كذا لم يتغير اختياره وعدم اختياره وانما تأثير استراط الخيار

في العفو واستغفرة الحق وتحتية من له الخيار من نفسه وانطاله وهذا معنى قوله لان
 لا يتحقق من خيار الدار اسم للعرضه وان لا يتناول النساء لفظا ومعنى وانما دخل فيه تبعا
 بخلاف الدار لانه يتناول الدار معنى لما امر القوصرة بالتحفف والتشد يدوعاء الترخد
 من قصبة كذا في المغرب قوله ساع تبعا للتمر عادة ومطلق قرار انصرف الى المبايعه
 داخله في ساع التمر عادة فلما منه وسه صطبل ساع تبعا للبر فقص **القانون** ما يبان
 به الشيء الثبوت يلفظ المندبل يكون صوانا له وطرفا له وغصبا الشيء حال كونه مظهرا ولا
 يتحقق بدون الطرف فلزمنا قوله فصار سانا للمحل اي ستر ان المقتضيات عشرة
 الثواب وكذا الواقع دراهم اي قر بقصد دراهم ثم قال في زبون صدق في صل ام فصل لان
 من نمان بقصد ما يجد فلا مقتضى له في الحياد والضرر تكثير من اراد اي انكر اذا قلعت
 في خمسة يكون المراد منه ان كل درهم من الخمسة له خمسة اجزاء كلمة في حقيقة للطرف بين الطرفين
 والمطوف مقارنته واحتاج فيصير هذا الوجه مناسبا مع فجعيل محارز اعنه زفره الله
 يقول الحدان لا يدخلان لان بعض الغايات يدخل وبعضها لا يدخل فلا يدخل بالشكر وما يقول
 مطلق الكلام محمول على المعتاد ومثل هذا الكلام مراده الكل كما يقول خذ من مالي من درهم
 الطانة وابوصفه الله يقول اني صل ان الغاية اذا كان وجودا سفسه الخارج لم يدخل
 في الحكم كما في سفسه الحايطة ان يكون صدر الكلام يقع على الجملة فيكون الغاية لاخراج ما وادها
 فسحق لظلم مطلق من سم كما في سفسه المرافق وان لم يكن كذلك يدخل الغاية من ولى دور الثانية كما في
 سفسه من قرار والطلاق لان صل ان لا يدخل الغاية لانه ما دخل تحت الكلام الموجب وعد لما عنه
 فما ذكرنا بذكره لانه اطهار الساحة وعد لنا في هاتين الصورتين من ولى لانه لا بد من وجوده ولى حتى تر
 عليه غيره ووجودها بوقوعها ولو لم يخلت من ولى هذه الضرورة وفما عدا هذا اسلخا طريقه
 من صل اذ من صل ان لا تترك من صل ان عند الضرورة قوله لانه من يتداهى الغاية من ولى وما
 بعد من سفسه الثالثة الى السعة وسقط الغاية اي العشرة **فصل** قوله من ثم عند اشتراطه من

ظ
 فلزمناه

م

ان يقول لم اقتضه قوله لانه في حواله حنفية الله اي لانه لا يصدق
 قوله ما قبضت وصدرا من فصل لانه وجوع وقال لا ان وصل صدق ولم يارمه شي وان فصل
 لم يصدق اذا انكر المقله ان يكون ذلك من ثم عند لانه سان مغيرة فيصير موصولا لمقتضولا
 من ثم عند محتمل اي صدر الكلام يقتضيه الوجوب وقوله من ثم عند محتمل انتفاء الوجوب على اعتبار عدم
 القبض ان ثم العبد الذي هو غير معتق لا يكون واجبا على المشتري الا بعد القبض وقبضه غير ممكن لانه مما من
 عند حضرة الا والمشتري لم يملك البيع غير هذا ولا يبطل الصدر المتيقن من الاحتمال وقيل على
 هذا المسئلة التي تلها لها ان اسم الدار محتمل الزبوف الا ان مطلقه ينصرف الى الخيار وكان
 سانا مغيرة فيصير موصولا وصادرا ثم قر بقصد دراهم ثم قال في زبون قوله وهذا التفسير
 لم يوحى في الغصه اي انها صرفنا الى الحياد هنا باعتبار انه جعله ثمنا والتمس المختار هو الخيار وهذا
 لان مطلق البيع يقتضيه السلامة من الجانبين فكأنه صرح بكلامه انه حياد ثم رجع وقال انه
 زبون فلا يصح وان وصل ولم يوحى مثل هذا في الغصه فان الانسان يخصص ما يجد فكون هذا
 بيان للنوع فيصح وان فصل للخيار الدالات التي تعاقب السيف بها والسف المطلق ينصرف
 غمده وحمايله غمرا لان السيف المجرد سمي المجرد عرفنا للجملة بيت يذتر بالثياب من سفسه
 كذا في الصحاح والعيد ان جمع عود كالديان جمع دود وهو مرفوع النون لانه جمع وليس
فصل فان قال اوصى له فلان الى غيره صورة المسئلة ان يقول الماء بطر فانه على القول
 من جهة ميراث ورثه عن ابيه فاستهلكته او وصية اوصى لها فاستهلكته وهذا صحيح لانه اقر
 بسبب صالح لو عايناه جئنا ابو حوب المال عليه فكذلك اذا ثبت ما قراره وان اقيم الاقرار لم يصح وقال
 ابو يوسف رحمه الله يصح هكذا ذكر من خلافا هنا يبرح خيفة والى يوسف رحمه الله وفي سفسه الفق
 من الى يوسف ومحمد رحمه الله عند الى يوسف لا يصح وعند محمد يصح له ان من قرار من المحج وحيث
 مما امكن المحل على السبب الصالح ومنه والوراثه او الوصية ولا الى يوسف رحمه الله ان مطلق قرار
 ينصرف الى سفسه اخراج المبايعه وبما لا يتصور ان الخس فيلغى اقراره قوله بسبب الوصية ان
 اوصى

رجل حلة ثمة لا نسان ومات فافترانه ان هذا الجمل لفلان والفرق لاني يوسف رحمه الله
المسألة ومن تقدم ان طريق الصحيح غير متعين هناك لراحة الميراث الوصية وههنا طريق
الصحيح متعين الدين المعروف من سبب ما اذا استقرض مرضه ما لا او اشترى شيئا
معاينه الشهود وقبضه كذا في صا ما استقرض ثم ما اشترى ديناً في ذمته فان هذا الدين
وغير الصحة سواء كذا في مبسوط الى اليسر وذكر في الهداية وذكر في كماله ملكه واستهلكه وعلم
وجوبه بغير اقراره فاذا قضيت اي قضيت الدين المقدمه وفضل شي يصرف الى ما اقره في حالة
المرض لان قراره في ذمته صحيح وانما في حق غرماء الصحة فاذا لم يتحقق لهم ظهرت صحة من
لوا في الاوصافها لا وهذا لاها تساوت في اسباب الوجوب مومن قرار الصادر عن عقل
ودين لان عقله ودينه بمنعانه الكذب وهذا المنع لا يختلف من الصحة والمرض بل من جرحان
الصدق في المرض لانه سبب التويع عن المعاصي فالاحراز عن الكذب هذه الحالة اكثر ولنا
ان حق غرماء الصحة تعلق لهذا المال استيفاء ولهذا منع عن التبرع والمجاياة لا بقدر الثلث اذا
تعلق حق غرماء الصحة بانه لا يعتبر اقراره لغيره لان قراره لا يعتبر دليلاً اذا كان فيه ابطال حق
الغير للثمة كما قرار العدل المحجور **قوله** وقرار المريض لو انه باطل اعلم ان اقرار المريض لو انه
باطل وقراره لو ارث آخر صحيح والفرق عرف في موضعه **قوله** لانه اقراره لو ارث ان دعوة
النسب يستند الى وقت العلوق فتبين انه اقراره فلا يصح قوله للثمة لحوار انه اقدم على الظاهر
ليصح اقراره لزيادة على حراها ولا تقي في قل من من فثبت قوله لان المحب عند موت المورث
اي الجعبر من حود الثمة عند الموت ولم يوجد لان عدتها قد انقضت عند موته والعدة دليل الثمة
فصل **قوله** ان يولد مثله لمثله كيلا يكون مكلاً باظهاره او شرط ان لا يكون له نسب معلوم
لان منع ثبوته من غره اذا النسب لا ثبت من شخصين بشرط تصديقه لان المسألة مفروضة في غلام يعتبر
من نفسه فلا بد من تصديقه لانه في نفسه اما اذا كان صغيراً لا يعتبر عن نفسه فلا يعتبر تصديقه ولا
يمنع بالمرض لان النسب من اللوايح اصلية فصار كالنكاح مالم يشارك في المبسوط والمنشور

دعوتها الا في اربعة الولد والولد والروحة والمولى وانما تصدق في الولد بثلاث شرائط
للابن بنت معروف وان تصدق من بن وان يولد مثله لمثله وكذلك قراره لثلاث هذه الشرائط
الثلاث وفي الروحة بشرط شرطان تصديق المرأة وان لا يكون لها زوج معروف وكذلك في
الولد والمرأة تصح دعوتها في ثلاثة الولد والروح والمولى في الروح بشرطين وفي بنت ثلاث
شرائط هكذا ذكر في كتاب الدعوى وذكر في الفريض **قوله** قرار من الرجل خمسة بالولد والوالدة
والروح والمولى فما ذكر في الدعوى وافق لزواية النافع ومخالف لرواية الهداية وما ذكر في الفريض
مخالف للنافع موافق للهداية ولفظ المختصر مثل لفظ الهداية ووجه التوفيق ان اقراره او
اقرارها لما قبله حق والوالدة اعتبار انه صلة بقوله حق والوالدة ايضا لو هو هذا المعنى **قوله**
والمولى اي ادعى على اخوانه اعقده او ادعى على اخوانه اعقده معتقه قوله لانه اقراره على نفسه اي اقرار
على نفسه وليس فيه تحميد النسب على الغير بخلاف المرأة اذا اقرت بالولد لان فيه تحميد النسب على الغير
وهو الروح اذا كانت ذات زوج اما اذا لم يكن منكوحه ولا معتدة ثبت النسب بها بقولها الحميل
من تحميد نسبه على الغير اصل هذا ما روي ان امرأة سببت ومعهما صبي وكبر الصبي واكتسب لائمه
مات فقالوا للمرأة خذي ميراث اشكر فقالت موليس ابني ولكنه ابن دهمان القرية وكنت ظيرة له
فقال عمر رضي الله عنه لا يورث الحميل الابنية قيل انه قيل معنى من فعلك المحمول من دار
لجرب اذا اقرت المرأة انه انها وقت لم ينعى قاعلا اي حامل النسب على الغير لان قال انا ابن
فلان وفي الصورتين يستحق الميراث الابنية وذكر في الهداية لا بد من تصديق مولا لا لغيره في ايدي
انفسهم **قوله** وان كان له وارث معروف الى غيره محذور ان يكون اقربا من ولد عمه او خاله فالميراث
للعمه والخاله قوله لنفاذ من قراره على نفسه وهذا لان اقراره يقتضي تحميد النسب على الغير ولا
ولاية له عليه ومن اشترى الميراث وله فيه ولاية فثبت ماله فيه ولاية ولا يثبت ماله لولاية فيه
كما **قوله** الوكالة قيل انه ما خوذ من كماله لانه امر اذا افوضه اليه والوكيل
في سائر الله تعالى هذا المعنى اي القيام بتدبير امورهم والوكالة بالسر لفة كالفتح **قوله** حاز ان عقده

من شأن منقسه أي أهلية نفسه مستنداً به وهذا الدفع بعض الوكيل لأنه لا يملك التوكيل ويجوز
التوكيل بالخصوصية أي بالدقوى الصحيح أو بالجوهر الصحيح في سائر الحقوق أي ما جمعت الحقوق
فمنها ما ينفاهما أي بإدائها وهذا في أمر حسن إذا كان من الوكيل ما في موضع لا يحسن لا يصح
الوكالة بالإنفاذ كما في الحدود والقصاص فإنه إذا قلنا إنساناً أو وجب عليه حد من الحدود وكل
غيره ما ينفاهما أن نقل الوكيل مكان القاتل أو يجدد الوكيل مكان الموكل لا يصح ويجوز بالإنفاذ
أي القبض في الحدود والقصاص والاستثناء من ذلك ما إذا قلنا بالوكالة بالإنفاذ
في باب الحدود والقصاص مع غيبة الموكل وحضرته لا فما شرعت زواجاً وموانع فلو جاز
التوكيل فكل واحد تركت المحذور ويؤكل غيره بائناً ما عليه وتخلص عن غمها بما ارتكبت وفي
ذلك استثناء محض الوكيل ما ينفاهما بعد ما ثبت الحد والقصاص وكل وكيل لا يستوفي القصاص
فهذا لا يجوز إلا محض الوكيل التوكيل بغير حضرة الخصم لا يجوز أي التوكيل بالخصوصية
بغير رضا الخصم حتى أن المدعى عليه لو وكل وكيل بالخصوصية فعند أي خيفة رضي الله عنه للمدعى
أن لا رضي به وخاصم المدعى عليه وعند ما لا يكون له مع الموكل خصوصية بل خاصم الوكيل ولا خلاف
في لزوم لا في الجواز وهو الصحيح كذا في الذخيرة قوله كما في سائر الوكالات كالتوكيل بقصاص الدار
والتقاضي وبيع عبده والشراب بدراهم ومن شرط الوكالة أن يكون الوكيل من مملوك التصرف
هكذا وقع في بعض النسخ ونسبهم من الكاتب لأن الصبي العاقل يصح أن يكون وكيلًا ولا يراه
من أحكامه والصحيح من الرواية أن يكون الموكل كما ذكر في المختصر والهداية ولا يقال كيف
لستقيم على هذا قوله لأنه من صلح الحقوق أي الوكيل موكل بالصلح الحقوق وعندنا في
التصرفات التي بنفسها الوكيل لنفسه لا فما نقول ولأنه هذا التصرف ثبت للوكيل من جهة فكل
الوكيل موكل بالصلح الحقيقة وهذا لأن حقوق العقد تابعة للحكم والحكم هو المالك متعلق بالموكل
فكذا أتابعه فإن قل هذا الاستقيم على قوله إلى خيفة ربه الله فإن توكيل المسلم الذي مع
الخمر وشراها يصح عنده وإن كان الموكل مملوك هذا التصرف قلنا عنه أن يكون مملوكًا بالنظر

بالنظر إلى أصله وإن كان امتنع لعارض فإن سعى المحرم في أصله حايض للمسلم إلا أنه امتنع لعارض
النهي وقيل هذا على قولها أما على قوله فالشرط أن يكون التوكيل حاصلًا بما يملكه الوكيل
كون الموكل مملوكًا للتصرف فليس بشرط عنده وإنما شرط أن يكون الموكل مملوكًا للتصرف لا بمقتضى
ومثبت للتصرف لغيره فمن حقه أن يكون له القفلة حتى يقدر غيرهم ويلزمه الأحكام لأن الغرض
منه من باب أحكامها فإذا كان مملوكًا ثبت له الحكم لا يصح توكيله كالصبي المحجور والعتيق
المحجور ومعنى قوله يعقل البيع والشراء أي يعرف أن الشرائع جالته والبيع سالت ومعنى قوله
ويقصده أي يقصد مباشرة السبب ثبوت الحكم وعرف ما أصل صحة توكيل الصبي المحجور إذا
كان يعقل البيع وبطلان توكيل الصبي الذي لا يعقل لوجود الشرط في ذلك وعدمه في الثاني فإنها
حاز التوكيل إذا كان يعقل البيع لأن اعتبار عاقبته يتمتع منفعة منه مناز الأدمى من الهائم
ومحصله بعد التصرف التجربة فيصير مبدئًا إلى التصرفات عالمًا بظن التجرع من أسباب الغبن
لأنه يودى إلى الضرر بالمولى ذكر في بعض النسخ لأنه يودى إلى الضرر بالمولى ذكر في بعض النسخ لأنه
يودى إلى الضرر بالمولى والصبي أي يودى إلى الضرر بالمولى فيما إذا لو كلاً عداً محجوراً والصبي
فما إذا وكل أصبياً ويلزم الموكل لأنه لما تغذر إيجاب العهدة عليها تعان باقرب الناس إليها
وهو الموكل الذي استغنى هذا التصرف **فصل** شرع أو لا في بيان محل الوكالة ثم في بيان
شرطها ثم في بيان كيفية امتثال الوكيل كل عقد يضيفه الوكيل إلى نفسه هذا إذا كان الوكيل حراً
مالاً أو مافوقاً فإن كان صبيًا عاقلاً أو عداً محجوراً فإن حقوقه تتعلق بالموكل دون الوكيل
ذكر في بعض الهداية وخاصم في العبد وخاصم بفتح الصلابة في ذلك وكسرهما في الثاني والمذكور
هنا تحت الوجهين **فصل** لأن حقوق العقد إلى العاقلة أي حقوق هذا العقد إلى العاقلة و
الوكيل هو العاقلة فكان الموكل أخيراً من العقد فله ولاية المنع من ذلك لأنه لا ينفذ لانه يحتاج
إلى عاقلة وهذا لأنه لو طالب بالوكيل المشتري لكان للمشتري ولاية المطالبة ولا يشتد من
الوكيل ثم إذا استرح يدفع إلى الوكيل ثم الوكيل يدفع إلى الموكل **فصل** للمهاجرة أنواع

فاحشة وهي الجاهل في الجنس كما لو وكله بشراء ثوب دابة وهذه الجاهل يمنع الوكالة وان بين الثوب
 وجهاله سيرة وهي ما كانت في النوع المحض كما لو وكله بشراء حمار او فرس فانه صحيح وان لم بين الثوب
 وجهاله متوسطة وهي ما بين الجنس والنوع المحض كما لو وكله بشراء عبد او حارية ان بين الثوب او الصف
 فقال هنديا او تركيا حازت الوكالة وان بين الثوب او الصفه ناجح وجهاله للجنس فلا يجوز في
 فلا بد من تسمية جنسه بان يقول عبدا او صفته بان يقول تركيا والمراد منه للجنس الشرعي لا للجنس المصطلح
 بين اهل الحكمة في ما دام المبيع في يده وفي بعض النسخ ما دام المعينة لا فرق في الحقيقة فان
 يرد ولا يرد المبيع المعين ومعنى الثاني ما دام المبيع المبيع في يده اي يد الموكل فانه على
 الاصح فلا يملك الموكل ان يطرده الا ناذنه ويحوز التوكيل بعقد الصريح السلم مراده التوكيل
 بالسلم اي توكيل من رتب السلم بان يسلم دراهمه معدودة له في كبر معلوم اما لو وكله بالمعام
 من المسلم اليه بقبول السلم فانه لا يجوز كذا في المبسوط وانما اورد صورة الصريح السلم لاشراط
 القبض فيها وما يوجد راما لا يوجد نص في القيد هل يحوز الوكالة في هاتين صورتين
 ام لا فذكره ازالة اللبس فله ان يرجع على الموكل لكونه راضيا بدفعه من حاله فكان له امره فخرج عليه
 فيكون يد ايدي في العوضين ان ينعقد بين الوكيل والموكل عدا له حكمته حتى لو اختلفا في الثمن
 يتحالفان ويرد الموكل بالغيبة على الوكيل الضمان على انواع نوع منها ضمان الرهن وهو ان يكون
 ما قل من ثمنه ومن الدين ومنها ضمان المبيع وانما اذا اهلك سطر المبيع وسقط الثمن سواء كان الثمن
 او اقل ومنها ان يكون المالك يضمنون بالمثل ان كان مثليا او بالقيمة ان لم يكن مثليا وصورت
 اذا كان الثمن خمسة عشر مثلا وقيمة المبيع عشرة يرجع الوكيل خمسة على الموكل عند من يقول ضمان
 الرهن وعند من يقول ضمان الغصة ما وفرجه الله اذا كان الثمن عشرة وقيمة المبيع خمسة عشر يرجع
 على الوكيل وعند من يقول ضمان المبيع بسقط المثل لا يجزئ فيكون لانه المالك من الموكل لما سئل
 ان الوكيل كالبائع عنه فكان حنيفة لا تستفاد الثمن بسقط لعله ان قوله لا مع منها اما حنيفة
 وكذا احكام لان الملك يثبت للموكل ابتداء وهو الصحيح بحكم ما يقوله الكرخي رحمه الله ان الملك يثبت

242
 للتوكيل اذ لا يتم انتقال الى الموكل ولهذا لا يعتق من يد الوكيل ولا يفسد نكاح من لو اصرها
 للموكل وهذا احوات عن قول محمد رحمه الله فيهم الا ان حبسه بالدين من المذهب ان لا يجوز
 بالدين فكان ينظر الرهن من يد الرهن عنده في غير ان في الخصومة بعد من جتماع والخصومة
 جرام فصار عبارة عن الجواب والجواب هو القطع من حال الفلانة وعند شروعها في الجواب
 زيادة شعب لا قطع خصومة فعود على موضوعه بالنقض فلا جرم اذا شرع احدا في الجواب
 نعتن به ثم اذا شرع الاخر فيه فالقاضي يمنعه منه في عقد وكيله خصمته حاز ان لم
 حضر صار عقده كعقده وللحق ترحم الى الثاني ولا يلزم على هذا اذا وكل الوكيل بالطلاق
 فانه ان طلق محضرة الاول لا يقع لان هناك صار بمنزلة تعليق الطلاق بتطليق ولا يقع بهون
 الشرط في ان الموكل هو المالك فكان اليه من سقاط واثبات الوكالة من العقد للمايزة
 فيكون لدوام حكمه من ثبوت ما لا بد من قيام مرة في كل ساعة وقد بطل هذه العوارض وخرج كرفي
 المنشور الوكيل هو النائب الذي يقوم مقامه في التصرف بولايتك القائمة بك لا بالولاية المنقلة
 اليه وبالموت لم يبق الولاية فلا يبقى الوكالة بخلاف الوصي فانه نابت لولاية انتقلت اليه ولا يكون
 ذلك الا بالموت الموصى في معنى الخلافة جنون مطبق بالكسري مستوعب حقه سنة كاملة
 العلم ليس بشرط للجزء الحكمي لان نعتن في شئ ضمنا لزوالة اهلية والشئ اذا ثبت في غيره
 يعطى له حكم المتضمن كالوكالة الثانية في ضم الرهن وهو شرط للعلل القصد لان العقد قائم بهما
 فلا يرتفع الا بهما في او الشريك ان فاقترقا اي اشركا شركة فان او مفاوضة ثم وكل احد
 الشريكين الثالث وقيل في نظر واعلم ان الوكالة انما تطلب لسبب الحجر والعجز اذا كان في كمال
 بالشرار اما اذا كان التوكيل بالتقاضي او بقضاء الدين فلا في لم يحزله التصرف لان يعود
 هذا عند محمد رحمه الله فاما عند ابى يوسف رحمه الله لا يعود الوكالة والفرق من ان تداد الموكل والوكيل ان
 الوكيل استغدا اهلية التفاد من الموكل والموكل هو من صدق اعي اهلية من صدق من الشئ كانه في العلم
 سفي لم ينعقد مالا لا يشترط في العليفة ذلك وكذا الشرط ان يكون الخليفة قرشيا ولا يشترط فكر
 2 المولى

ولا في الوكيل اذا ارتد خرج الموكل به من ملكه فام سوا غيره والوكيل اذا ارتد لم يخرج من ان يكون اهلا
للعقارة لكنه يخرج من الحاق لتباين الدارين فاذا عاد منها اعتبرت عاقلة كذا قال الشيخ
في فام بدر الدين رحمه الله لو اوصى الوكيل دليل على المستثنى منه ثم عودا دليل على المستثنى وقوله
لم يخرج تصرف بشر ان الوكالة باقية لكنه يخرج عن تصرف بعراض تبين الدارين الشيء يفت
بفوات الشرط والمحال شروط وقد فأت الجمل تصرف الموكل فطلت الوكالة وهو عا حكمي
فلا شرط فيه العلم وذلك بان وكله ما عاقب عنه او بشرا شيء ففعله بنفسه فيهم بالبيع
مع هولا لان كل واحد يتفق بالصاحبه عادة فصار بالكل واحد كما صاحب من وجه والبيع لخراج
في ادخال المتاعين في البيع مع هولا لخراج الى نفسه من وجه فلا يجوز في نفسه ان عنده يجوز البيع
بالغير الفاحش اي لو جوزنا البيع من غير لاء والمذهب عنده انه يجوز البيع بالغير الفاحش فيمكن
فيه ثمة من يثار في اتحاد الملك ان كسب العبد لولاه وله حق الملك في كسب المكاتب وينقل ذلك
حققة بالفجر خلاف من يقبل شهادته لا لاختلاف الملك حقيقة وحكما فكان سافحوز وهذا
التعليل مندرج في قوله لاتحاد الملك ويعم ما قلنا قلنا في كافي الشراء والمجامع ان
الوكيل يتقيد بالمتعارف كافي التوكيل شراء الفهم والجهد في صحة قوله والشراء فيه التهمة لا جاز
ان يشترى لنفسه فلما راي الصفقة خاسرة التزمها للامور والفرق بين التوكيل بالشراء وبين التوكيل
ان من مر بالشراء يلا في ملك الغير وليس للانسان ولاية مطلقة في ملك الغير فلا يعتبر اطلاق امره
فيه لانه يصار ملك البائع وذمة المامور فصار العايد ضروريا ولا عموم له فيتقيد بالمتعارف بخلاف
البيع فان امره يلا في ملك نفسه وله في ملك نفسه ولاية مطلقة ولان اعتبار العموم ومن اطلاق
في التوكيل بالشراء غير ممكن لانه لو اعتبر ذلك لما اشترى تلك المتاع بجميع ما يملكه الموكل ويحكم
انه لم يقصد به ذلك فحملناه على اخص الخصوص وهو المتعارف في حان البيع اعتبار العموم ومن اطلاق
في التوكيل يمكن لانه لم يسلطه على شيء من ماله سوى الذي عتبه ورضي بوزال الملك ملكه عنه في
لانه امين وضاعف ان الترخيص بالوكيل امانه فلو صح الضمان صار ضمانا واما هذا الاورد

ط
بالسح

ان كونه امينا يقتضي ان لا يحسد الضمان عليه وكونه ضامنا يقتضي ان يحسد الضمان فصار كما اذا باع
المضارب شيئا من مال المضاربة وضمن الثمن للمالك في نفسه فلا يتبع اي المقصود وهو
البيع والتمن البيع لانه على المحقول في نفسه لم ان يشترى لنفسه اي لا يجوز له ان
لنفسه ولو اشتراه لنفسه واشهد عليه ببيع للموكل في نفسه لانه لما التزم الوكالة كان شراؤه طاهرا
للموكل المعين فيهم انه لو شهد على ان يشترى لنفسه ونصر عليه كان مشترا لنفسه وليس كذلك
كذا في المبسوط في او يشترى بمال الموكل اراد به ان يضاف اليه الحق الى دراهم من غير ان يرد به
التقدم من ماله لان فيه خلافا فيستلزم الوكيل بالخصوصية وكذا بالقبض عندنا خلافا للفرقة
الله والفتوى اليوم على قوله والوكيل بالقبض وكيل بالخصوصية عندنا في حنيفة رحمه الله خلافا لما هو الاثر
منه الوكيل يقبض الدين وفي قبض الغير لا يكون وكذا بالخصوصية بالاجماع ومعنى قولنا انه وكيل بالخصوصية
انه اقيمت على الله على استنفاء الموكل و ابراهه تقبيل عندنا في حنيفة رحمه الله خلافا لما هو
وكيل بالايتم ذلك الشيء الا به دليل على المسئلة في خيرة اي الوكيل بالشيء لما كان وكيل بالايتم
ذلك الشيء الا به فكون الوكيل بالقبض وكذا بالخصوصية لان القبض لا يتم الا بالخصوصية في
ومقصوده دليل على المسئلة في اي الوكيل بالشيء وكيل بتخصيصا وهو المقصود من ذلك الشيء والمقصود
من الخصوصية الوصول الى الحق وذلك بالقبض فيكون الوكيل بالخصوصية وكذا بالقبض وحينئذ ان يكون
ما ذكره ليلا على المسئلة في نفسه فقد ذكر في المبسوط الوكيل بالشيء وكيل بالتمام وتمام الخصوصية
انتهاه بالقبض لان الخصوصية قائمة ما لم يقبض لان المقصود من الخصوصية القبض ومن اخصوا من
الشيخ رضي الله عنه وموهم وجه لها انها امران مختلفان فلا يكون التوكيل باحدهما توكيلا بالآخر
وحاز ان يكون له راي في الخصوصية ولا يكون مؤتمنا على المالك واما الوكيل بالخصوصية فانما صار
وكيلا بالقبض عندنا لان القبض من تمام الخصوصية فكانه منها اعلم ان اقرار الوكيل بالخصوصية
على الموكل بطريقين احدهما ان يقبض وكيل المدعي عليه ما ادعى عليه المدعي في الثاني ان يقبض وكيل المدعي
ببطلان دعواه في كفا اقرار الموكل اي لما وكله فقد اقام مقام نفسه في ذلك التصرف واقراره لا يتحقق

مجلس القضاء فكذا اقرارنا به لما انه مأمور بحواب الخصم لان الخصومة حرام شرعا فلا يجوز التوكيل به
 قال الله تعالى ولا تنازعوا فتفشلوا والمهور شرعا كما يجوز عادة الا ترى انه لو حلف لا يكلم هذا
 الصبي لم ينقض بزمان صباه لان بجران الصبي مهور شرعا وللحققة اذا كانت مهورا يصار
 الى المحاذ فيكون توكيلا بحواب الخصم محازا اما لانه خرج في مقابلة الخصومة محازا ان نسي اسمه كما نسي
 حراء السبية سنة او لان الخصومة سببه او لانه حواب مثل انكار ثم لما ذكره قراره من حداثته حواب
 الخصم وحواب الخصم لا يكون معتبرا الا في مجلس القضاء اذ وراة مجلس القضاء شغف وتجادف وهو
 لم يוכל لذلك فلا يكون حوابه معتبرا في غير مجلسه **قوله** لان تصادفهم اي تصادف الغرماء والمراد
 من تصادفهم قولهم دفع اليه الغرم الغرماء لانه حينئذ قد بقوله ان كان باقيا في يده لانه اذا صاع
 في يده لم يرجع الغرم اليه لانه لما صدق الوكيل فقد اعترف ان الوكيل محقق في القبض مطلقا
 في اخذ الموكلة فانه ثانيا والمطلوم لا يتعلم غيره **قوله** لانه مأمور بالمحافظة اي هو مأمور بحفظ ماله
 لا يفرد ولا يملك الدفع لانه تصرف في مال الغير بغير اذنه بخلاف اذا صدق الوكيل بقبض الدين **قوله** تصرف
 في ماله نفسه لان الدين يفتقر بالمالها والله اعلم **كما** الكفالة
 الكفالة لغة الضم ومنه قوله تعالى وكفلها زكريا وقوله عليه السلام انا وكافل اليتيم كهاتين
 وفي الشريعة عبارة عرضت الذمة الى لزمة في المطالبة دون الدين اصل الدين ذمة من صير على حاله
 والضم انواع شرعية كما ذكرنا وعقلية كضم مقدمة الى مقدمة لينتج وحتى كضم اليد الى
 اليد مثلا ركن الكفالة احباب الكفيل وقبول المكفول خلافا لابي يوسف رحمه الله في القبول بشرطها
 كون المكفول مقدورا التسليم من الكفيل واهلها من مواعيل للتبرعات وحكمها وجوب المطالبة على
 الكفيل فيصير الدين الواحد دينين لان المطالبة من مفعول الدين الفرع دون اصله لا يكون ونحن
 نقول دين الطالب الف بعد الكفالة كما كان قبلها ومتى وجبنا في ذمة الكفيل الف درهم وقد بقى له
 الف درهم من ذمة من صير الف الفين وجعل الدين الواجب دينين قلب الحقيقة فلا يصار اليه الا عند
 الضرورة ولا ضرورة لانه يمكن ان يجعل الذمة مضبوطة الى الذمة في المطالبة مع اتحاد الدين وليس

من ضرورة وجوب المطالبة وجوب الدين الا ترى ان الوكيل بالشراء مطالب بالثمن واصل الثمن على الموكلة حتى
 لو ابراء البايع الموكلة من الثمن حرام **قوله** فالكفالة بالنفس حرة بدار بيان الكفالة بالنفس لان
 ذلك يكون قبل ثبوت المال عادة ومباشرة لها بين الناس اظهر من مباشرة الكفالة بالمال تعالى فمن الشيء اذا
 جعله تحت كسبه فكون ثقله عليه والمرء ملها ضمن الشيء يكون عهده عليه فكون ثقله حكما واراد
 بالمكفول نفسه لان المكفول والمكفول عنه في الكفالة بالنفس واحد وفي الكفالة بالمال المكفول
 به المال والمكفول عنه المديون **قوله** لانه غير قادر على التسليم لان المكفول به وقبا في مثله
 لا انتقال له قوله لان هذه الفاظ الكفالة امتا الضمان فلانه موحد عقد الكفالة والعقد منعقد
 بالتصريح بموجبه كعقد البيع منعقد بلفظ التملك وعلى صفة التزام والى في معنى على **قوله** عليه
 اللام من ترك كلاً او عيالا فالى اي فعل والزماته هي الكفالة **قوله** في مكان هذا المكفول
 على محالته مثلاً ان يسلمه في مصر وانه صحيح اي تعلق الكفالة بالشرط قال الله تعالى ولم حاربكم
 بغير وانا به ذعيم فالمنادى اضاف التزام الى سبب وجوب المال وهو المحي بصواعق المالك فدل ان
 تعلق الكفالة بالشرط صحيح فان قيل كيف يكون هذا الكفالة والكفيل يكون ضامنا من الغرم
 وهذا القايل كان ضامنا عن نفسه لانه كان مستاجرا والمستاجر ضامن للاجرة سواء كان اصلا
 او وكيل فكان المراد من قوله انا به ذعيم انا ضامن للاجرة حكمه حارة لا يحكم الكفالة قلنا الرعي
 الكفيل عرنا وشرعا وقد امكن حمله على الكفالة بان يحل على ان المنادى قال للغيران المالك يقول
 لحاويه جمل بعير وانا كفيل بذلك فكون كفالة عن المالك لا عن نفسه لان المنادى كان رسولا من
 جهة المالك والرسول بالاشتجار يصلح ان يكون ضامنا للاجرة عن المرسل **قوله** من غير فضل
 من يقاء والتعلق اي من غير فرق تنجيز الكفالة وتعليقها ولا يجوز الكفالة بالنفس للضرورة
 اي لا يجوز للقاضي الجبر على التكفيل وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وعند ما يجوز في حد القذف
 والقصاص من الضرر والمخالصة ولو سمحت به نفسه يصح ما لا جماع **فصل** الدين الصحيح
 ان لا سقط الا بالاداء والبراء او ذكر في الهدية مراده ان لا يكون بدل الكفالة لانه ثبت ذمة العبد

مع الثاني ان المكاتب عبد المولى لا يستوجب علم عبده حينئذ فلا يظهر ثبوته في صحة الكفالة
ضمان الدرك ضمان الاستحقاق وهو من الاذراك اي يقول المشتري انا ضامن لهذا المسع ان
استحق احد هذه كفالة بالجهول لانه لا يدري اي قدر من المسع يستحق عليه والعمدة برهنة على صحة
هذه الكفالة الذبب الوحد الزوم في عرف اهل الكوفة ما يبعث فلانا فلعلى اي فانا ضامن
للمن وكفيل له وهذه من لفاظ وان كانت منبئية عن الماضي فالمراد به مستقبل من صلات
الكفالة يصح تعليقها بشرط ملايم مثل ان يكون شرط الوجوب للجن او لا مكان من ستيفاء او
لغدر من ستيفاء ولا يصح التعليق بشرط غير ملايم كهبوط الدرع لان الكفالة تشبه الذم والنداء
من حيث انه التزام وتشبه المسح انتهاء من حيث انه يرجع عند رد دار فليشبه بالنداء يصح تعليقها
بمطلق الشرط ولشبهه بالمسح لا يصح تعليقها بشرط ما قلنا يصح تعليقها بشرط ملايم كما ذكرني
الكتاب ولا يصح بشرط غير ملايم عملا بشبهين **ف** لم يصدق على كفيله لقصور ولايته
عن الكفيل وهذا لان برهنة قاصرة فلا يظهر اثره في حق الغير لكنه يصدق في حق نفسه لان
من نسان على نفسه بصيرة **ف** رجح ما يودى عليه لانه قضى من غيرم بامر فيرجع وهذا
اذا ادى ما ضمنه اما اذا ادى خلا ف يرجع ما ضمنه اذ ادى فان لو لم اى المكفول لازم الكفيل
فلا كفيل ان يلزم المكفول عنه حتى يحلف المكفول الكفيل **ف** لبرائة من صيل وبراءة
توجب براءة الكفيل ولا انعكس من مطالبة الدين بدون الدين من تصور وتصور الدين دون
المطالبة كالدين الموجب وهذا ان الدين على الاصيل لا على الكفيل ولا يجوز تعليق
البرائة من الكفالة بالشرط بان قال المكفول لكفيل اقدم زيد فانه برى من الكفالة وهذا
لان البرائة تشبه ثبانات من حيث انها ترتد بالرد وتشبه اسقاطات من حيث انها لا تنقصر
على القبول فليشبهها بالاول لا يجوز فلا يجوز ترجيح المجهول وروى انها لا تصح لانه اسقاط
محض كالطلاق ولهذا لا يرتد الا براءة عن الكفيل بالرد بخلاف ابراء صيل وفيه كلام كثير
عنه موضع **ف** كالحودد معناه بنفسه لا بنفس من عليه الحد **ف** لانه ولحقه ان يفر

لما

٢٤٥
دين واحت في الذمة فكل احد اوده من الكفيل كسائر الدين بخلاف المسع لانه غير مكن احد اوده الكفيل
وصورة كفالة المسع ان يقول تكفلت عنك المسع قصدا حتى لو قال تكفلت عنك تسليم المسع
فانه يصح وهذا لانه غير مضمون على البائع قصدا لنفسه وانما هو مضمون بالضم وهو اخلاص
اذا كفيل عن المسع سقا فانه يصح لانه مضمون بنفسه والكفالة بالاعيان المضمونة بنفسها
يصح كما في قصود المقبوض على سوم الشرا وانما لا يصح بالاعيان المضمونة بنفسها كما في المهور فان
مضمون بالدين المسع فانه مضمون بالتم كذا قال الشيخ **ف** ما ماله الدين **ف** الله **ف** لانه تملك التسليم
بان يحمله على اية نفسه والجار هو المستحق هنا خلافا مما اذا كانه معينه لان المستحق تسليم الدابة
لا نفس الجار لقيامه مقام المورث اي لو ارث قام مقام المورث فيكون مطالبا له وان لم يكفل
فلا تنزله الكفالة الا توكله الى الضمان لا يحل عليه بحكم الكفالة ولكن حكم الخلاف وهذا يجوز اذا قال
ذلك **ف** حتى لان **ف** حتى غير مطالب بقضاء دينه واذا كان الدين على ائتمن لغيره وذلك بان اشترا
عبد انا الف درهم وكفيل كل واحد منهما عن صاحبه فما ادى احدنا لم يرجع به على شريكه حتى يزده ما يوديه
على النصف سواء عتق عن صاحبه او لم يعق **ف** ان المودى لما جعل المودى عن صاحبه بحكم الكفالة عرج
عليه فلصاحبه ان يحمله عنه ايضا ويرجع عليه لانه يقول اداؤك يا مري **ف** ان كفيل عنى كادى انا
كفيل عنك ثم فودى الى الدور وهو باطل واذا اذ على النصف فليس لصاحبه ان يجعل المودى وهو
الزمالة كاداه بنفسه لانه لم يبق كفيل لا عن المودى لانه باء ا حصة نفسه لم يبق الدين عليه واذا كفيل
انسان عن رجل بالف بان يكون على رجل الف فتكفل رجل بالف كله ثم حار اخر وتكفل عن المديون
جميع **ف** لانه ثم تكفل كل واحد من الكفيلين عن **ف** خرج جميع **ف** لانه واذا افر هذا فاذا ادها
وتبع شائعا عنها فيرجع على شريكه نصفه لان كل واحد منها كفيل فلا يرجع للبعض على البعض
ولا يودى الى الدور لان قضيه من ستوا او قد حصل رجوع احدهما بنصف ما ادى محله ما تقدم
لان احدهما اقوى من **ف** خرج ولهذا لا يرجع بالكل الى المودى الى الدور ولا يجوز الكفالة بالانكسارية
لانه اذا كان على المكاتب دين لرجل وكفله عنه انسان جاز وخسر العبد بالذكر لان من لا يميز

ثبت على العبد دين شرعي الكتابه فيما يقع انه اذا تكفل به عبدا زكاه اذا كاتبه عبدا على الفتن
وكل واحد منهما كغير صاحبه **جواب** انه غير واحد اي ليس واجب مطلقا لان المولى لا مستوجب
عنده دين الا انه حاجة العبد الى العتق ثبت الدين فيكون ثانيا متافيا حق العتق لا يبيح الكفالة
لان الكفالة بالدين تدونه لا تصور **جواب** لان للعبد ان يحجز نفسه في كل حال فلو ثبت في ذمة
الكفيل على هذا الوجه لا يفيد لانه حينئذ يكون مختارا وقد كان قبل الكفالة ولو ثبت لازما سطر مع الضم
او يزداد التسع على **جواب** لان الدين ساقط الدين هو الفعل في الحقيقة فانه عبارة عن ملك
مال بلا من مال على هذا اكثر المحققين خلافا لما يقوله البعض ان الدين هو المال ايا ما كان فلا يبيح
الكفالة لهما ان الدين في الذمة باق لانه كان ثانيا للجو الطالب ولم يوجد المسقط لان الموت ليس
لسقوط الدين ولهذا اخذ في من خرة وكذا سبق اذا كان نه كغيره اوله مال الكفالة لتوثيق
حائب الوحي المطالبة والحوالة لتوثيق حائب المحيل لان **جواب** انسان اما يقبل الحوالة اذا كان المختار
عليه ائتمنى واحسن قضا منه والرهن لتوثيق حائب **كتاب الحوالة**
الجوالة عبارة عن النقل منه حوالة الغراس لانه ينقل من موضع الى موضع وسمى هذا العقد حوالة
لان فيه نقل الدين من ذمة الى ذمة وانما اختصت بالدين لان الدين شئ بالوصف مان والكر على
الف محاذ ان تقبل النقل بالوصف ايضا كما عرفت اقوال المجامع ولا يلزم ان **جواب** وصاف لا يقبل النقل
لان احكام الشرع بمنزلة الجواهر على معين انه متى بعد المباشرة ولان هذا نقل حكمي والدين وصف حكمي
ثبت في الذمة محاذ ان نقل مثل هذا النقل اما العين حبي ولا يقبل النقل الحكمي الملقى الغنا المقصود
رضا المختار وهو الدين بشرط لان الدين حقه فلا بد من رضاه به واما رضا المختار عليه وهو الذي
قبل الحوالة فشرط ايضا لان الدين يلزمه فلا بد من التزامه واما رضا المحيل وهو المدون فلم يشترط
على ما ذكر في الزيادات لانه لا ضرر له واذا ثبت الحوالة بان قال المدون للدين احلت مالكم على
من الدين على زيد وقال الدين قبلت قوله لانه وحده النقل اي وجد النقل من ذمة الى ذمة
لما ذكرنا انها تنبي النقل لغة وحكام الشرعية يكون على وفاء المعاني اللغوية والدين حتى
انتقل

هذا ان يكون ادراهم

من ذمة الى ذمة لا يبقى فيها ضرورة الا انه بشرط الالامة اي هذه برادة حقيقة بشرط السلام
ان يسلم له الدين من ذمة المختار عليه فاذا لم يسلم اليه يعود الدين الى ذمة المحيل ولا يكون هذا
تعلق البرادة بالشرط لان التعلق ان يكون المعلق غير متصل بالمحتمل كالتعلق بالتفديل وهذا
قد وصل الى المحيل حيث يرى المحيل المختار من الدين لكنه عند التوى على المختار عليه انتهى البرادة فيعود
الدين الى المحيل فقولهم لانه وجد النقل دليل على المستثنى منه انفس افتقر وحقيقة صاروا فليس
التوى ما تحقق عند العجز عن الوصول الى الحق وقد تحقق بالتفليس وهذا اعتبر في حوائجهم
البحر والوحشة رضي الله عنه بقوله هذا التوى قرار له لان المال عاجز وراح **جواب** لا يدعى
اي المحيل يدعى ديننا على المختار عليه وهو ينكرنا القول بقوله لا قول المدعى قوله لانه ينكر وجوب الدين
للمختار له ولا يقال انه لما اجاهه فقد اقر بالدين لان الحوالة لا تكون بدون الدين الا هذا اللفظ
قد يراد به الوكالة قال محمد رحمه الله في المضاربة اجازت المدين المال اي وجله فكان ما ادعاه
المحيل محتملا والتسليم على القبض يستفاد من كان البيان اليه التساخي جمع شفعة بضم
التيين فتح التاء وموان يدفع الى تاجر عشرة قرضا ليدفعه الى حديقته وانما يدفعه على سبيل
القرض على سبيل الامانة ليستفيد به سقوط خطر الطريق فان لم يكن المنفعة مشروطة فلا باس به
وقيل موان يقرض انسانا ليقتضيه المستقرض بل يدره المقرض لاستفادته سقوط خطر الطريق
وانما اوردته في الحوالة لانه اجال الخطر المتوقع على المستقرض فيكون معنى الحوالة كذا قاله الشيخ
رحمهم بدر الدين رحمه الله **كتاب الصلح الصلح اسم للمصالحة**
وهي المسالمة بعد المحاربة واصلة من الصلاح وهو استقامة الحال في الشرع عبارة عن عقد يرتفع
النزاع وركنه صحات القبول بشرطه ان يكون المصالح عليه مالم معلوما ان كان محتاج الى
قبضه وان لم يكن محتاج الى قبضه فلا فرق بين ان يكون معلوما او مجهولا وحكمه في حائز العقد وقوع
الملك فيه وفي حائز المصالح عليه وقوع الملك ان كان ما احتل التملك ووقوع البرادة ان لم يكن حتمه
فوله تعالى الصلح خير ذكر في المشور هذه قضية بانه نفسها فلا تربط على ما قبلها لانه يخلل مقصود
الكلام

هذا ان يكون ادراهم

وهو فيهما ولا نه ذكر الصلح محلي بالالف واللام فنصرف الى الخصم لا يقيد نكاحا ليل يكون زيادة
 على النحر فان قيل ينبغي ان نصرف الى المعهود السابق لان النكحة اذا اعيدت معروفة كان الثاني
 عن من قال قلنا ان الله تعالى افرجه مخرج التعليل اي صالحوا لان الصلح خير والعله لا يتقيد
 بمحل الحكم علمه بل انما وجدت العلة معها حكمها كذا في من سار قال الشيخ من مام بدر الدين رحمه الله
 علمه على الخصم ان لا نه لو حمل على الخصم بخلافه المعهود وغيره ولو حمل على المعهود يقتصر على المعهود
 فكان حمله على الخصم ان لا نه وصورة الصلح على من نكح ما ذكر في المبسوط انه اذا صالح عن نكاح
 على ان ياخذ المدعي المال من المدعي عليه بطريق الصلح وستر المدعي يد المدعي عليه اما اذا صالح
 عن نكاح مع المدعي على ان يسلم العين للمدعي بالباخذ منه حاز ذلك الاتفاق في الحديث
 رضي الله عنه المروي عنه مسند الى النبي صلى الله عليه وسلم في المبسوط وغيره وقد استدل الشافعي رحمه الله
 لا بطلان الصلح على الانكاح فانه صلح حرم حلالا لان المدعي ان كان محقا كان اخذ المدعي حلالا
 قبل الصلح وقد حرم بالصلح وان كان مبطلا فقد كان اخذ المال على الدعوى لمباطله حراما عليه قبل
 الصلح وقد حل بالصلح فهو صلح اجل حراما وهذا خلاف الصلح على الاقرار فانه بدل الصلح ما كان
 حراما على من خذسوا كان من جنس حقه او من خلاف جنس حقه لان من اصله ان الدائن اخ اظفر على
 حال المدين له ان ياخذ سوا كان من جنس حقه او لم يكن من جنس نقول اول الحديث حقه لنا والمراد من
 المستثنى الذي حراما لعينه كما اذا صالح على حرام او خبز او حرم حلالا لعينه كما اذا صالح على زوجة
 على ان لا يطأ خنزيرا او على ابطال الجارية وحله على هذا اولى لان الحرام المطلق هو حرام لعينه
 والحلال المطلق ما هو حلالا لعينه وما ذكر يصح اذا الصلح عن قرار لا تخلو عن ذلك ايضا لان الصلح
 في العادة يقع على بعض الحق فزاد على ما اخذ الى تمام الحق كان حلالا للمدعي اخذ قبل الصلح
 وحرم بالصلح فكان حراما على المدعي عليه من قبل الصلح وقد حل بالصلح ومعنى قوله فهو مع اي حرمي
 فيه اجكامه من الاخذ بالغيب وخيار الرؤية والشرط والشفعة ومعنى قوله فهو احارة فكذا حتى يسطر
 الوقت ويطلب موت احدهما في معنى المعاوضة لان المدعي يزعم انه يجوز دعواه وان ما
 باخذه فهو عوض

كان

ص

عما يستحقه ولو لا ذلك لما ساع له من خذ وزعم المدعي عليه ان المدعي مبطل في دعواه وانما دفع ما
 دفع لدفع الشغب وايداه وجره الى باب القاضى وليس يمنع ان تختلف حكم العقول في حقها كما تختلف
 حكم من قاله واذا صالح عن دار لم تحت فيها الشفعة اي اذا صالح مع من نكح او الساكن في هذا الا
 من يده الدار يزعم انه ياخذها على اصل وانما دفع المال لقطع الشغب وزعم المدعي لا يلزم اما
 اذا صالح على دار تحت فيها الشفعة لان المدعي هو الذي حصل له الدار وما خذها عوضا عن المال
 فكان معاوضة في حقه فيارمه الشفعة باقراره وان كان المدعي عليه مكره في رجوع
 المدعي الخصومة اي الخصومة مع المستحق فيرد العوض الى ردة ذلك الصلح على المدعي عليه
 لان من زعم المدعي انه باع الدار منه ما اخذ من الدار فاذ استحققت الدار فقد استحق المبيع
 في زعم المدعي فثبت للمشتري الرجوع على البائع بالثمن وزعم المدعي عليه ان ما ابيع على اعطاء
 فداره عن المبيع في الخصومة وقد ظهر بان استحقاق انه لم يكن عليه مبيع من ان خصومه باطله فكان له
 رد العوض بالعتار للمعاينين ^{ارتفع التصريح} ورجع بالخصومة اي في ذلك القدر وان ادعى حقاني دار
 لم يثبت معناه حقا بجهولا ودلت المسئلة على ان الصلح عن المحمول على معلوم حايرو ذلك على
 ان صحة الدعوى لا يحتاج اليها في صحة الصلح لان الصلح هنا حايرو والدعوى غير تام ثم لقلنا
 على الصلح مشعر بان يدعى حقاني عن الدار لا جفاله سدد الشفعة اذا الصلح عن الشفعة غير حايرو
 والدار دار من سلام وانتشار من حكام فكون هو عالما بان الصلح عن الشفعة غير حايرو وقد اقدم
 على الصلح فثبت ان ذلك الحق هو الذي يصح الصلح عنه كذا قاله الشيخ من مام بدر الدين رحمه الله
 في ان دعواه يجوز ان يكون فيما بقي اي يجوز ان يكون انه استحق ما ادعى ثبت له الرجوع
 بما ادى وجوز انه لم يستحق ادعاء المدعي وانما استجوبه فلا ثبت له الرجوع بما ادى على
 المدعي عليه بالشك خلافا لما اذا ادعى كمالا وصالح على ما به درهم فاستحق بعضها فانه يرجع
 حصابه وفي المسئلة التي قبيل هذه المسئلة لان التوفيق غير ممكن وجب الرجوع ببطله عند فوات
 سلامة البدل **فصل** صورة دعوى المنازع ان يدعى على الورثة ان المنة كان وصي له فخذته

هذا العقد وانكر الورثة لان الرواية محفوظة انه لا دعي استيجار عين المالك لتكره تصالحا لم
كذا في مبسوط من مام خواهر زاده رحمه الله **فصل** في حق له اي انه حق الله تعالى الاحق
ولا يجوز من عتاض عن حق غيره وحده القذف وان كان فيه حق العبد ولكن المخلد فيه حق الله
تعالى كذا في **فصل** في مضاجح **فصل** وكان في معنى الخلع لان الصلح يحل على اقرب العقود اليه و
اشبهها به واخذ المال عن ترك البضع هو الخلع فصالح في حق المدعي معنى الخلع وفي حقها لاسقاط
للخصومة **فصل** في صلح على مال بذله لها حازكانه يجعل كانه زاد في مهرها ثم خلعا على اصل
المهر دون الزيادة وفي بعض نسخ المختصر لم يجر وجهه انه اذا بذل لها المال لسر كالدعوى
فالز جعل ترك الدعوى منها فرقة فالزوج لا يعطى العوض في الفرقة وان لم يجعل فالحال على ما
كانت عليه قبل الدعوى فيكون من على دعواها فلا يكون ما اخذته عوضا عن شيء فلا يجوز لانه
رشوة **فصل** وهو مستحق بعقد المدانة التي حرت بينها والمدانة السبع بالدين **فصل** كمن له على
رجل الف جياذ بان باع منه جارية بالف درهم جياذ بسنة فصالحه على خمسة زبوني جاز
فصل وكانه ابراه عن بعض حقه اي القدر وهو خمسة والصفة والاريل على انه اسقاط انها
اذا اقرقا قبل القبض لا يطل الصلح **فصل** كانه تاجيل لانه لا يمكن حله على معاوضة لانه يصير
الدرهم مثلهما نسبه وان لا يجوز فلا بد من حمله على التاخير **فصل** لانه مبادلة وصرف لان
الدنانير غير مستحقة بعقد المدانة فلا يمكن حله على التاخير حقه جعل على المعاوضة وسع الدرهم
بالدنانير نسا يجوز لا يجوز فلم يصح الصلح **فصل** لانه بدل عقابه **فصل** لان المتجمل غير مستحق بعقد
المدانة اذا استحق العقد بالوجار والمجمل خير منه وسجل كان حق المدون وقد تركه فيكون
مقابله ما حقه عنه من الدين فيكون اعتياضا عن صلح وهو حرام لان ربا النساء ليس الا شبه
شبهة مبادلة **فصل** المال الاجل ولا يجوز فحقه ذلك في ان لا يجوز **فصل** وان كان الف
سود الى غيره البين غير مستحق بعقد المدانة وهو زيادة وصفا فيكون معاوضة **فصل** في ضمان
وزيادة وصف وان ربا او من كل وجلا بالصلح الى غيره هذا لا يصح على الاطلاق وانما يصح

نما لا يكون الصلح فيه في معنى المعاوضة كما اذا صالح عن حرم العبد وكما اذا صالح على بعض ما عليه
من الدين كما ذكرنا لانه اسقاط يخضع فكان الوكيل فيه سفيرا فلا ضمان عليه ما اذا وكله بالصلح
عن مال فهو بمنزلة السبع فصح ان يلزم المال الوكيل **فصل** لان يضمن الوكيل بدل الصلح
لانه حينئذ يكون مواخذا بعقد الضمان لا بالصلح **فصل** والمال لازم للموكل اي على الموكل
فصل ان صلح ما اضمنه بان يقول صلحني على الف على اني لها ضامن سواء كان المدعي عليه
مفرا او منكرا او **فصل** في هذا ان قضاء دين الغير بغير اذنه جائز بغير حوز القلم للغير الا
بأذنه **فصل** لانه لم يوجد من ضافه الى نفسه كما في الفصل **فصل** ولا الى ماله كما في الفصل الثاني
والدين المشترك ان يكون واجبا بسبب متجدد كالمال المشترك بان باعنا غنما مشتركا من رجل
صفقة واحدة وقته المستهلك المشترك **فصل** وان شاد اخذ نصف الثوب لان الصلح وقع
على نصف الدين وهو مشاع لان قسمة الدين حال كونه في الذمة لا تصح وحق الشريك متعلق
بكل جزء من الدين فتوقف على احازته واخذه النصف دلالة على احادة العقد نصحه ذلك قال
نفى له ان لا يكون له حق المشاركة في الثوب لان الصلح متى وقع على خلاف جنس الحق يكون معاوضة
وفي المعاوضة المحضة لا أثر لمكسر سبيل للشريك على الثوب كذا هنا قلنا اذ كوفي مبسوط خواهر زاده
رحمه الله ان الصلح على خلاف جنس الحق شرعا في عامة الاحكام واما المعاوضة المحضة فليست
باستنفاء العين الحق **فصل** ويظهر هذا في مسأله انه اذا صالح من الدين على عدد وصاحبه مقتر
بالدين فقبض العبد ليس له ان يبيعه مراحمه من عرييان ولو كان مكانه شراره ان يبيعه مراحمه من عرييان
ولو تصادقا على ان لا دين مطلق الصلح كما لو استوفى عين حقه ثم تصادقا على ان لا دين مطلقا ايضا
ولو تصادقا على ان لا دين مطلقا لولا دعي في يد انسان انما له فنجده ثم صلح على ان اشترى الدار
من المدعي بامية له كان للشفيع ان يأخذها بالشفعة بقية **فصل** ولو صلح من الدار على بامية بعد
ما حده الدار لا يصير مقتررا له ولا يكون للشفيع الشفعة **فصل** لان يضمن له شريكه ربح الدين لان
حقه في الدين ولو قبض نصف الدين كان له ان يعطيه قدر الربح من الدين كذا هنا **فصل** لانه
عوض حزين

جعل عوضا وان جعل من حقه جاكما نظر الى الحقيقة ثم يرجعان على الغريم بالباقي لان المقبوض
لما صار مشتركا بينهما فلا بد وان يكون الباقي على الشركة كما كان **فصل** في حكمه كان لشركته ان يضمنه
بيع الدين وهذا بخلاف الصلح لان مناه على الخطيئة فكان المصالح بالصلح ابراه عن بعض
نصيبه واستوفى البعض فحق قلنا بان له بيع الدين من غير خيار متضرره المصالح لانه لم يستوف
نصف الدين كخلاص الشراء لان مبناه على الماكسة والمضايقة فيصير مستوفيا نصف الدين كما
بالمقاصة بين ثمنه وبين الدين فحق اوجبتا على المشتري اعطاء ربع الدين من غير خيار متضرره
المشتري وهذا معنى قوله لانه صار مستوفيا واذا كان السلم بين اكثر من اثنين ادا بالسلم المسلم له
وهو كراي لمشتري زيد وعمر ومن كراي دينارا مسلما فصالح زيد على نصيبه من اس المال وتاويل المسئلة
ان يكونا لثلاثة اشراك خاصة في التسليم اما اذا كانا شركين شركه مفادته حازهما جميعا لانه لو صالح
احدهما في الكل على اس المال حاز فكذا اذا صالح على نصف اس المال اما اذا كانا شركين شركه غير
فان شرط ان تنصرفا معا وشئ الا ان ما سلم لم يكن تخارفا ثم صالح احدهما يكون المسئلة على الاختلاف
كذا في مبسوط خواهر زاده رحمه الله **فصل** في تجزؤ كذا في المبسوط ان عندنا يتوقف هذا الصلح
على حازة صاحبه فان احاز حاز وكان ما قبض منها وما بقي من التسليم بينهما وان لم يحز بطل وكان
حقها في التسليم فيه قبل التسليم اليه وقال ابو يوسف رحمه الله ان صلحه حاز حاز صاحبه او لم يحز
وكان الساكن بالخيار ان شاء اشع القابض وشاكره فما قبض ان شاء اشع المطلوب ما بقي
فصل في الوصية من السلم وهو واحد اي اذا كان رت التسليم واحدا وصالح مع المسلم اليه
عن المسلم فيه على اس المال حاز كذا هذا ويحتمل ان يكون صورة المسئلة التي قاس عليها ما ذكر في
المبسوط اذا صالح الرجل التسليم على ان ياخذ نصف راس مال ونصف سلم لعنه انه حاز لان
الصلح على اس المال اقالة ولو اقال السلم الكل يحوز فكذا اذا اقال نصف النصف واستوفى النصف
ومن ادعى الخطا هو لها انه قسمه الدين قبل القبض وانه لا يجوز لان القسمة تمييز الحق وذكر لا تاتي
فما في الدية الا ترى ان الاعيان اذ لم يحصل التمييز لا يحوز القسمة ولان القسمة فيها معنى التمييز كما
مست

مرو تملك الدين اخر من عليه الدين لا يجوز واذا لم يحز ان يقتصر على نصيبه فلا بد وان يكون نصيبها
فشرط احازة من خروجه والمراد بقوله يتوقف قالوا هذا اذا اخطاه اما اذا لم يخطا راس المال
بان اسلم رجلان عشرة دراهم في كثر فنقد هذا من عنده خمسة وهذا من عنده خمسة ولم يحلطا
العشرة كان السلم حازا لهما معا **فصل** في ان يخرج المصالح عنه كسر اللام والضمير في
يرجع الى الدين **فصل** لانه فملك الدين غير من عليه الدين ان المصالح ملك نصيبه من الدين من
سائر الورثة ما اخذ منهم من العير واخذ العقد في حصة الدين فسد في الكل قالوا وهذه المسئلة
يجب ان يحفظ معضا لما قال في البوع ان العقد الواحد اذا فسد بعضه لا يفسد البقية
في الكل فان شرطوا ان يراء الغرماء او يبرئ الغرماء ولا يرجع على مال يبرئ فله نصيب المصالح
كسر اللام فالصلح حاز لان تملك الدين من عليه الدين مع الله اعلم كما
الرهن الرهن في اللغة جعل الشئ مجبوسا بام شئ كان ما سبب كان قال الله تعالى
كل نفس على كسبت رهينة وقال الشاعر وفارقتك رهين لا فكاكك يوم الوداع فامسى الرهن غلقا
وفي لشرع جعل المال مجبوسا بحق مكر استيفاءه من الرهن كالدينون وركنه من كتاب وهو قول
الراهن فنتك هذا المال بالدين الذي لكر على وشرطه ان يكون الموهون مقبوسا مفروذا كما
ذكر وحكمه عندنا بثبوت استيفاء **فصل** الرهن ينفذ بالاحكام القبول قالوا الركن هو
الاحكام بمحمدة لانه عقد تبرع فيتم بالمستبرع كالحبة وذكر في المحيط ما دل على ان القبول
داخل فيه والقبض شرط اللزوم وانه شرط اولي واغرا ودواما لا والله تعالى ذكرها على وجه
يكون صفة له وصفة الشئ تتبع الموصوف وثبت بعد ثبوت الموصوف وبقي بقاياه **فصل** في الرهن
وان كنتم على سفر اي مسافر من فرها من مقبوضة فالذي يستوثق به رها من مقبوضة والرهن الموهون
وللمر رها من رهنه في التخصيص بالسفر لمكان العادة **فصل** يجوز الاحتراز عن رهن الثمر
على وسر الخيل دون النخل او الزرع في رهن رهنه ونها مفرغا احتراز عن رهن النخل دون الثمر
ورهن رهنه دون الزرع **فصل** في حيزا احتراز عن الثوب في الرهن بيان هذه الكلمات **فصل**

ولا يجوز رهن المشاع الى قوله ولا يصح الرهن بالامانات كذا قاله الشيخ من نام ندر الدين مع الله
ولا يصح الرهن الا بدین مضمون اي بدین واجب للمالك لا بدین سيجد حتى لا يصح الرهن بالذکر
وسمي الواجب مضمونا لانه مضمون المثل اذا الدين يقض بمثلها والدين الموعود جعل كالموجود
ما عتبار الحاجة وفيه ان قوله مضمون احتراز عن الكتاب والدية في باب العاقلة وهذه
الرواية في المبسوط والمضمون هو الذي لا يسقط الا بالاداء وبراء وغير المضمون ما يسقط
بلاؤها كبذل الكتابة وفي الفتاوى الرهن بهذا الكتاب جائز وقال ابو نصر رحمه الله هذا وقع
على وجه التاكيد والاشتماع المدين مضمونه وكان الصحيح هذا اذا لم يصح بيع هذه اللفظة
في البيع الحقيقة فان قيل الرهن صحيح بالاعيان المضمونة ما نفسها كالمقصود لا بد من هذا
في المرحوم من صلى هنا الفقه وهو بدین رد العين مخلص وهذا يصح الكفالة ويصح ابراره
عن الصانع حال قيام العين في هذا قول عامة المشايخ رحمهم الله وعند البعض وان كان الموجه
من صلى رد العين رد الفقه مخلص فالوجوب عند الهالك بالقبض السابق بطريق الاستناد ولهذا اعتبر
قمتة يوم القبض فيكون من سداد شبهة وحيث القمتة ثابته فيكون الدين ثابتا من وجه في
وثيقه اي الرهن وثيقه لخامس من سقنا لاختلاف الوجوب لهذا يختص بمكان استيفاء الدين منه وهو
المال المتقوم حتى يجوز الرهن بالاعيان ولا بالعقوبات فباعتبار سبق حوب الدين لان من سقنا بتلو
الوجوب وهذا لان عند حقيقة من سقنا المستوفى يكون مضمونا على المستوفى وله على الموفى مثل
ذلك ويصرف قصاصا به وكذلك اذا قبضه رهنا وصار مضمونا عليه هذه اليد فاذا هلك وجب على
المرتهن مثل ما كان للراهن عليه فنصرف قصاصا وفي المقاصة لغير الدين قضاء عن ادها فيصير
المرتهن مستوفيا حقه في نفسه وهو مضمون باقرار قمتة من الدين وتفسير ذلك ان قمتة الرهن اذا
كانت يوم رهن الفاء والدين الفاء وحسبانه فانه يصير مضمونا بالف حتى لو هلك الرهن يصير مستوفيا
من الدين قدر الفاء لهم ويرجع على الرهن بحسبانه وان كان قمتة يوم رهن الفاء وحسبانه والدين
الف يصير مضمونا بقدر الدين حتى لو هلك لا يضمن زاد على الدين فيهلك امانته وهذا لان زبد المرتهن

قد
قد

بدین سقنا فله بوجوب الضمان الا بقدر الدين لان من سقنا به يتحقق كان الراهن حرا مقدا
الدين في وعاءه وسلمه الى رت الدين المستوفى حقه منه فعند هلكه في يده يتم استيفاءه في مقدار حقه
ويكون الفضل امانة عنده ولهذا احتطنا العين امانة في المرتهن ومن سقنا يحصل من المانية
دون العين فالاستيفاء بالعين يكون استيدا الا والمرتهن مستوف لا مستدل فكان العين رهنا
كالكيس في حقيقة من سقنا في نفسه مستوف يد الى غيره اي انه صار مستوفيا بغير اقباله
يد ا على ما حققنا فلو استوفاه ثانيا بدارقبة صار مستوفيا بدارقبتين ودارقبة مرة وحقة في
استيفاء واحد بدارقبة فصار رتوا والفرع عن الربوا واجب ولا ذلك الا بالتجزؤ استيفاء
الدين صح التبرع عنه لان ما لا يتوسطه الواحد الا به يجب كوجوبه ولما كان من سقنا حرا ما
لا يفي حيزا للمستوفى ولا واحدا على من عليه الدين وهذا طريق سقوط الدين لعل الدين به يتبين
ان المرتهن عند هلاك الرهن صار مستوفيا لحقه من وجه لانه ناكدا استيفاءه لحقه بداني من قبل
منها لادقبة فكان مستوفيا من وجه دون وجه فيطلب بذلك قول من يقول انه صار مستوفيا قبله من كل
وجه وان الرهن صار ملكا للمرتهن اذا اتفقا على وضع الرهن على يد عدل طاركا في حقيقة من سقنا
فانما ثبت سداد القامت في نفسه ويجوز رهن الدراهم والدينانير وانما اورد هذه المسئلة لرفع شبهة
تعدى ان قبض حقه يكون استيفاء فكيف يكون رهنا لكنه حاز ان يكون ايجود منه او اورد
او اكثر او اقل فلا يتحقق سقنا في نفسه وان اختلفا في المودة لسر بانه بلاء ولو صلا في نفسه
فجيدها للتحليل وهذه المسئلة على ثلاثة اوجه اما ان يكون قمتة مثل وزنه او اكثر او اقل ففي الوجهين
من ولين يهلك الدين بالاتفاق وفي الوجه الثالث مبوما اذا كانت قمتة اقل عند ان حقه رحمه الله
يصير مستوفيا حقه وعندهما يضمن قمتة من خلاف حقه وتام المسئلة يعرف الزمان في المبسوط
وانما اورد في نفسه ومن كان له دين على غيره عقيب تلك المسئلة لما قيل ان هذه فرعية تلك والمشهور
ان سحر ارحم الله مع ابي حنيفة وذكر هنا قوله مع قولك يوسف رحمه الله ومثل هذا ذكرني شرح ابي
رحمه الله قال عيسى رحمه الله قوله لا خير كقول ابي يوسف وقوله لا كقول ابي حنيفة رحمه الله

فصل خمسة كل واحد ما يخصه اذا قسم الدين على قيمتها **فصل** الحاجة الى قبض
الى الرهن انما شرع لدفع حاجة الرهن فيجعل كله بكل جزء من الدين لا ينقسم لغير الرهن
على لغير الدين ليكون انضى الى قبض الحاجة لا متى حازله اخذ البعض لا تسارع الى قبض
الدين فيقبل بجزءه متى نفي الكل محبوسا عنده تسارع الى قبض الدين وهذا كما ان المشتري
اذا دفع الثمن الاجبة كان للبائع حق حبس المبيع لاجل تلك الجبة كذا هنا وعلى هذا يرجح
الضمير قبضه الى الدين ويحتمل ان يرجع الضمير الى الرهن اي الرهن يحتاج الى القبض ولو اذكر
بعض الدين بنفسه الرهن الحاجة الرهن الى القبض الشائع لاحتماله **فصل** والوكالة حائزة
لانه وكله بيعه ملكه ولا يقال انه تعليق للوكالة بالشرط فلا يجوز ان الوكالة فيها مضمون سقاط لانه
سقطت في هذا العين لانه كان ممنوعا عن التصرف في هذا العين لمحق صاحب العين فاذا اذكر
فقد اسقط حقه ورسقاطات قابله للتعلق **فصل** لتعلق حق الرهن لانه اذا شرط صار حقه
فان المقصود يتم فكما لا يملك ابطال القبض لا يملك ابطال الوكالة بالعزل لانه لو ارجع حقه
فان قيل الوكالة من العقود المجازية وعلى هذا نصير لازمة قلت لما شرطت في الضمان ضمن
عقد الرهن صار وصفا من اوصافه وتبعاله والسع ولا لا يفارق بصله والرهن لازم لا يملك ابطاله
بنفسه فكذا تبعه واعتبر هذه اشارة من السلطان في المصرف انه يصح حقه حقيقة يتبعه
وان كانوا في المفاضة وله نظاير كثيرة وانما قيد بقوله فان شرطت لانها اذا لم يشترط فقد اختلفت
كذا ذكر في شرح ابي نصر ومحبته به وان كان الرهن في يده لان الدرسات في ذمته والرهن وشقة
فلا يمنع المطالبة كالقفا له قال وليس عليه ان يملكه من سعه فقد جعل قوله وان كان الرهن للوصل
وذكر وليس بالواو وجعل في الهداية ابتداء الكلام وذكر ليس بالواو وهذا ما ان يكونه للوصل ابتداء
الاما وكذا المذكور هنا ياتي لكونه ابتداء للوصل **فصل** لان حق الرهن متعلق بعينه فيوقف على
اجازته وان كان الراهن متصرفا في ملكه كما وصح جميع ماله بتوقف على اجازة الورثة فمما زاد
على الثلث لتعلق حقه به ولا يقال ان حق الرهن متعلق بالمالية لا بعينه لانا نقول لما تعلق
بالمالية ومعها ياتية بالعين

كان متعلقا به من هذه الوجه وذكر في بعض النسخ غير متعلق بعينه اي حق الرهن متعلق بالمالية
لا بعينه لان العير امانة في يده وهذا الوجه يكون دليلا على قوله وان قضاه الراهن فانه حاز
السع ووجهه ان حقه لما تعلق بالمالية وقد قبض الدين فقد قبض حقه وهذا المانع من قبض
السع والمقتضى موجود وهو التصرف الصالح من عقلة المحار فسد **فصل** بقاء الملك اى ملك الرهن
فهو بان والاعتاق تصرف فيه فسد ولا يسلط لعدم اليد كاعتاق العبد المشتري قبل القبض وبطلان
حق الرهن ضمنى فلا يعتبر قوله فان كان الدين حالا اي ان كان الراهن موفرا والدين حالا بدليل
قوله بعد هذا وان كان محضرا **فصل** استسعى العبد في قيمته ذكر في شرح الطحاوي للرهن ان يستسعى
العبد في ثمنه من ثلاثة اشياء سواء كان دينه حالا او موقلا فنظر الى قيمة العبد وقت الرهن والم
قيمته وقت الاعتاق والى الدين الذي رهنه فيسعى العبد في ثمنه من هذه الثلاثة ثم يرجع
على الراهن اذا ايسر وهو المحل اى محل التلف والمحال شروط وكذلك ان استهلك الراهن الرهن
اي الخواص فيه كالحواب فيها اذا اعتق الراهن الرهن في المطالبة باداء الدين اذ كان حالا وجعل الضمان
رضا اذا كان موجلا الا في السعاية **فصل** حناية الراهن على الرهن مضمونة لان تعلق
حق الغير بالمال يجعل المالك كالاخفى في حق الضمان وحناية الراهن على الراهن لغيره اراد بالخفا
على البعض مع نوحه المال اى حناية حقه فيها الدفع او الفداء بان كانت خطا لانه اذا كان
عدها القصاص لغيره السنة الى غيره كما يرجع الى النقا فهو على الراهن كل نفقة وكل ما يرجع
الى الخط فهو على المدين كاحرة السنة ونماوه للراهن المراد منه ما تولد من عن الراهن كاللبن
والولد والصوف حتى لا يدخل الكسب لانه غير متولد من أصله **فصل** افتك الراهن حصته الى غيره
تفسره اذا كانت قيمته الفا والولد يساوي الفا فالدين نصفان في الظاهر فان مات الولد ذهب
بغير شيء لان النماء انما صار له حصته من الضمان بالفاك فاذا هلك قبل ذلك هلك بغير شيء وفي الدين
بازاء الام وان مات من م وبقى الولد فان افتك نصف الدين وان هلك الولد لعدم موت م
هلك بغير شيء وذهب كل الدين بموت م ولو لم تمت احدتهما ولكن نقصت قيمة م في السعراوة
البدن

فصادت تساوي عسامة او زادت فصادت تساوي الفير في الولد على حاله مساوي الغا فالدين نقصان ولا
تغير عما كان وان كانت بهم على حالها وانقصت فمة الولد بعد فصار يساوي عسامة فالدين على الاطلاق
بثلاث في بهم وثلاثة في الولد ولو زادت فمة الولد فصار يساوي الفير فثلاثا الدين في الولد والثلاث
في بهم حتى لو هلك بهم نفى الولد بثلاثي الدين وهذا مقرر على بهم صدر الذي ذكر من اعتبار فمة بهم
يوم العقد والولد يوم الفكاك ونحو الزيادة في الترخيص صورة رهن عند ائالف درهم ثم نزل
الراهن ثوبا ليكون رهنا مع الصدا بالدين الذي رهن به العبد فهو كما في الزيادة في الثمن اي الزيادة
المنحوز عنده فلا يحوز الزيادة في الرهن عندنا نحوز الزيادة في الثمن في الرهن ونحمل ان يلحق
على هذه خمسة وذكر في بعض النسخ كما في الزيادة بالدين هذا الاطلاق صحيح على هذه الحقيقة ويحتمل
عنها الله تعالى ولا يحوز الزيادة في الدين صورة ان رهن عندنا من انسان بالف درهم له عليه ثم يحد
للمرخص زيادة دين بالاستقراض او بالشراء فيجعلان الرهن والدين القديم رهنا به وبالدين الحادث
ومعنى قولنا لا يحوز الزيادة اي لا يحوز الزيادة على وجه يقابله شيء من الرهن اما نص الدين فصح لوجود
سند صالح ولكن يكون جميع الرهن بازاء الدين السابق فوجه كما في الزيادة في الرهن والجامع كون الرهن
مقابلا بالدين محبوسا به كالمسح بالثمن ثم لما حازت الزيادة في المسح حازت الثمن كمن رهننا لما كان
في الرهن في حد ان يحوز في الدين هذا على وجه لا استدلالا فاحتمل القليل فوجه بخلاف القياس لان
جعل غير المعقود عليه مخفودا عليه مخالف للقياس في الزيادة ذلك لاننا جعلنا الرهن كالعقد واد
على الاصل على الزيادة استدراهما فكان فيه جعل الاخر مقادرا للثمن والسابق مقادرا للاخر
وهذا ما ياباه العقول فوجه وانك تصحح الدين من غير ان يتعلق بالرهن لانه ليس بمعقود عليه
ولا معقود به لصحة بدون الرهن لو كان كذلك لما تصور قبله فلم يكن ضرورة صحة مقابله بالرهن
فصحح الدين ولا تقابل به شيء من الرهن اما الرهن فتصور بدون الدين وكان ضرورة صحة جعله مقابلا
بالدين وان كان القياس ياباه فوجه لوجود قبضتها قبضاتا تاما اي كل واحد منهما قبض العين
بكمالهما وعملها رهن عند كل واحد منهما لان الرهن اخضع الى جميع الفير صفقة واحدة ولا يشترط فيه
وموجبه صيرورته محتسبا

الدين في هذا مما لا يقبل الوصف بالتخري فصار محبوسا بكل واحد منها حلالات القيمة من حليين في المقصود
من القيمة الملك ويستحيل ان يكون جميع الملك العين على كمالها وهذا فلا بد ان يكون كل واحد منهما مالا كاللص
فيجب القبض في المشاع فلا يصح احدا الرهن في المقصود منه الوثيقة ويمكن ان يجعل جميعها وثيقة
لهذا وجميعها وثيقة لهذا فان اقتضى اي قبض من رهن عندا على ان يرهنه المشتري للمخبر انما جاز
السع استحسانا لان هذا الشرط ملائم للعقد لان الثمن الذي يرهنه كفيل او ثمن من الذي لا يرهنه
ولا ضمير في شرط القبض لانه اذا لم يكن محتسبا صار كانه ذكر ثمننا بصفه محمولة وذكر يفسد العقد واما
لم يجبر على تسليم الرهن لانه عقد تبرع من جانب الراهن ولا جبر على التبرعات تفسير من عياله ان يسكن
مع سوار كان نفقة او لا كذا في صاوي الفتاوى والمراد من الرهن الكسوف من الخادم الجبر الكسوف
لغير نفسه مسانحة او مشاهرة فوجه من ضمان الرهن في الضمان كان من تلقاها القبض
وقد زال فزال الضمان المعلوم كالعاصم اذا ارد العير المخصوصة فوجه لقام الوصي مقام
الموصى الوصي قايما مقام الميت في قضا ديونه وقد كان له مع الرهن قبل موته باذن المرتهن كذا
لوصيه فوجه الى الصلاح والخير بان يودي ما عليه لغيره ويستوفي ما له من غيره ثم لما كان الرهن عقد
تبرع ناسب المضاربة التي هي عقد تبرع ايضا اذا المضارب قبل التصرف كالمودع وبعده كالوكيل
ولان العير في الموضفين امانه كما في المضاربة المضاربة ما خذوة
من الضرب في الارض في التثوير في الشرع عبارة عن عقدتين اشتركون في احد المالكين من غير
القارة فيه ويكون الوصي بينهما وسمى هذا العقد مضاربة لما فيها من التثوير كالصاوة سميت سجدة وركوعا
لما فيها من السجدة لما فيها من الركوع والسجود ولكنها الايجات والقبول وشرطها كثير منها ان يكون
راس المال دراهم او دنانير وحكمها وصيرورتها وكذا وامينا في بهم بداء شريك في بهم بداء واعلم
ان المضارب خمس مراتب فانه في بهم بداء امين واذا تصرف يكون وكيل واذا ربح يكون شريكا واذا
فسدت يكون اجيرا واذا خالف يكون غاصبا فوجه عقد على الشراكة المراد من الشراكة في الربح وهو
لستحق للمالك من احد الجانبين والعلم من الجانب الاخر ولا مضاربة بدون الشراكة في الربح الا ان الربح
لوشترط كله لرب المال

كان بضاعة ولو شرط جميعه للمضارب كان قرضا ومنه الحقيقة عقد اضافة الى حصول الربح كما عرفت
من سرار وفيه من ان عقد المضاربة حارة اذ الشركة انما يكون في الربح ولا ربح في سره اذ الشركة
كما في سره حارة فانها عقد على المنافع ولا منفعة عند العقد فاذا لم يكن هذا العقد اضافة لعقد حارة
غير ان المال من طرف رتب المالك العامل من طرف المضارب لكنه يقوم المحل الذي بعلمه المضارب مقام العمل
حتى يتعد مضاربة كما انما الشئ المدفوع الى الغياط مقام العمل لانه محله ولا يصح المضاربة الا بالعمل
الذي يصح به الشركة لان القياس على حواز المضاربة لانه استحباب باجر معلوم والقياس على حواز حارة
وان عقدت باجر معلوم موقوف للخالف اذا كان باجر معلوم لا معدوما فلي ان لا يجوز الا انها حارة
بما لا يفرغ من حوزها ووجه ما ورد به النص من ان مال المضارب من التقدیر فلا يجوز له ان يبيع
وليس له ان يبيع المال مضاربة لان الشئ لا يستعقب مثله كالوكيل لا يملك التوكيل فان قيل المستعير
له ان يبيع قبل العادة بملك المنافع وعند دفعه الى غيره لا يفي به ولا يستعير الا ان يقيم الثاني مقام
من ولا يتماهنا المضاربة من ولى باقية فلا يستعقب الثانية فان قيل المكاتب يقدر على الكتابة
قبل الثانية ليست مثله من ولى لان من ولى يبيع ما دار به الكتاب الى مكانه والثاني لا ولا يحصل له
اذا كان راجعا الى من الغير لا يجوز اما اذا كان راجعا الى حق المتصرف يجوز سواء كان مثله او دونه
في حوزته لانه لا يمكن التجاره بهم ليعقوبهم وله ولاية تصرف يكون للتجارة لان الغرض يحصلها وهو الربح
اذ العقد وضع له وان خص له التصرف الى غيره المضارب تصرف ما رتب المال فيقدر بقدره من ذلك
تخلاف العقد اذا الطاق له في نوع فانه تصرف من انواع كلها لانه تصرف في مال نفسه ولان العقد
زال عنه القيد والتجبر فلا يفتقد كالقيد للجنس فاقه اذا جاز له الحاجة خاصة حاز ان ياتي حاجة اخرى
ولا كذلك المضارب فان له من طلبة الكاملة وهو مستبد الراي فلا يحصل له بالادنى فقد بقدر ذلك
لانه بعلمه في حوزته من طلبة حوز البائع اي المضارب ان كان نائبا عن رتب المال فهو اصيل في حق
البائع لان حقوق العقد ترجع الى الوكيل ولهذا يستغنى عن اضافة العقد الى الوكيل وهو المطالب بالمطالبة
والمخاضيم والمخاضيم واذا كان اصلا وحده ان يفد عليه لما تعدد نفاده من رتب المال كذا يضر البائع
في حوزته ولم يضر للمالك

شالان سبب العنق ملكه ولم يحصل ذلك بفعله وانما حصل من طريق الحكم فصار كما اذا ورثه مع غيره
فصل في تصرفه حائرا لان هذا بمنزلة قضاء فتوقف على علمه وهذا لان الغرض من
وهو حكم المتعلقة بالامر لا يؤثر فيها النفي الا بعد العلم دليله او امر الشرع ونواحيه في حوزته
صار معرولا في قدر نصيب رتب المال لانه ليس بامر له ابطال حقه في الربح وهذا اذا كان من حوزته
راس المال اما اذا كان من غير حوزته فالقياس ان لا يجوز له التصرف في حوزته شخصان له ان يبيعها بحسن
راس المال في حوزته لانه اخذ الاجرة المضارب بمنزلة من جبر له انما استحق الربح بازاء عمله فصار
الربح له كالاجرة واذا كان كذلك صح انما العمل في حوزته لم يضر به قضا لانه وكل من حصل فلا يجبر
على العمل ان المتبرع لا يجبر على ايضا ما تبرع به وانما امر بالتوكيل لان حقوق العقد ترجع الى العاقد
وليس لرتب المال المطالبة بالادبون فاما عقده المضارب الا بوكالة اياه فله حقه في ذلك ولا يضر حقه
في حوزته لانه ابطال حقه في راس المال لا يضره ابطال حقه في راس المال اضر والربح
ينبع لتصور الاول بدون الثاني ولعدم تصور الثاني بدون الاول لا ترى اننا صرفنا الهلاك في باب
الركوة الى العفولة لانه تنبع تصرف الهلاك الى اولي حوز المضارب ان يبيع ما يتقد والنفسه لان العقد
مطلق وهو شامل للمقادير اجمع وكلا العقد من مباشر للاسترباح وهذا اذا باع الى جلي معتاد
اما اذا لم يكن فلا يجوز تزويج العبد ليس بامر باح لانه يقضى الى شغل الزمة بالمهر والنفقة فلا يتناول
العقد وتزويج من حوزته استرباح من حيث انه سبب جلب المهر والنفقة لكنه تعقبت من وجه اذ من المعلوم
ان الفجاء لا يرغب في ذات البعلا لا يرى ان المشتري اذا ورثه المشتراة ذات بعلة للخيار فلا يتناوله
مطلق العقد كما لا يتناول مطلق الرقبة المعينة في باب الكفارة والزراعة مناسب المضاربة من حيث
في كل واحد منها العامل من جانب والمال من جانب وكذا كل واحد منها استعمار للعامل بعض ما يرجع
وكلاهما معدولان عن القياس كتاب الزراعة المزارعة من حيث
من الزراعة وهي من نباتات القاء البذر وفي الشرع عبارة عن معاودة دفع لا رضى بعض الخارج منها
والمفاعلة في الغالب ما يحرك من الشئ كل لمقابلة والمناظرة وهذا صفة الفعل بوجه من احد فليعلم ان
المراد بها العقد وانما يحرك

من اثنين وهي كالمضاربة فانها مراد بها العقد الذي يحوي بنية المالك للعامل لاحقية الضرب فان
الضرب واحد من المضارب لا منها وركبتها الاصحاب يقولون شرابها سنة على ما عرفت وحكمها
ثبوت النكاح في الشركة في الخارج وانما خسر المثلث والربع لمكان العادة في ذلك الزمان لها وان
كان الفساد ثابتا في غيرها وموافقة اللفظ الحديث فانه صلى الله عليه وسلم في المخاطبة بالثلث
والربع وفيهم باطله اي فاسدة الكراء الاجرة والمزراعة مفضية الى اخذ اجرة المزارع لانها في
الحقيقة استيجار بعض ما يخرج من علمه فيكون منهية ولا مال لما كان مذهبه فساد الزراعة كقوله
تعريفها لانه انما قرع لعلمه ان الناس لا يخذون بقوله في هذه المسئلة فخرج على اصوله ان
كان من جوارحه وهي عندها على اربعة اوجه هذا اللفظ مشكل لانه اذا اراد به بيان جميع انواع
المزارعات صحيحة كانت او فاسدة فخرج حيز لو هو والوحيد في خرج احدهما ان يكون النذر لاحقا
والارض والبقر والعمل في غيره الثاني ان يجمع بين البذر والبقر وان اراد به بيان انواع المزارعات
الصحيحة فخرج حيز ايضا لان الوجه الثالث باطل والحواشي منه من وجهين احدهما انه اراد به
بيان انواع المزارعات المتعاقبة صحيحة كانت او فاسدة وكانت العادة على هذه في قسام اربعة
والثاني انه اراد به بيان انواع المزارعات الصحيحة والوجه الرابع صحيح ايضا على ما هو المروك
من ان يوسف رحمه الله اما القسمان من فدان فلم يحرر العادة لها ولم يقل احد جوارحه في الاصل
مدة معاوضة لان العقد مرد على منفعة من ارض على منفعة العامل بعوض من المنفعة لا يعرف مقدارها الى
بيان المدة فيكون الخارج شايها منها لان المزارعة شركة في الخارج فكل شرط يوقي للقطع
الشركة منها مع حصول الخارج في بعض احواله كان فساد العقد كما في المضاربة والشركة فان قيل
قطع الشركة متوقفة والمتوهمات في العقود لا عبرة لها في القياس بل في جواز المضاربة والمزراعة
فقتصر جوارحه على ما يتقنا من دليل جوارحه وما شكلنا في دليل جوارحه فهو على الفساد في جوارحه
خلاف القياس فانه التعامل العام اي القياس في صحة الزراعة لانه استيجار بدل مجهول معدوم
ولانه استيجار ببعض ما يخرج وفيه صلى الله عليه وسلم من قضيير الطمان لكنها جوارها بخلاف القياس
فما هو التعامل العام اي الشايح

الملايين المستغنى عن ذلك اذا كانت الشركة في جميع الخارج ففي ما سواه على اصل القياس الما ذيات جمع
وهو اصغر من النهر واعظم من الجدول فارسي معرب والتساوية واحدة السواني وهي فوق الجدول
دون النهر فالخارج على الشرط اي على شرطها لصحة المزارعة لا يرام في فلاحه للعامل لانه اما ان
يستحق حصة الشركة في الخارج ولا خارج فلا شركة واما ان يستحق حصة حارة والواجب العقد
الصحيح المسمى وهو معدوم فلا يستحق غيره وهذا مع قوله لانه لم يشترط له الا شي من الخارج ولم
يوجد فلاحه شي في الخارج لصاحب البذر لانه ما نذر وما ملكه فيكون له الا ان ملكه غيره بالشرط
والشروط في المزارعة بمنزلة المدل المسمى في حارة والقسمة لا يصح مع فساد العقد واذا اطلت التسمية
بالفساد بقي النما كالمصاحبة البذر كما لم يشتر شي في قسمة بعض الخارج بل غور في حلاله
في هذا الشارة الى الفرق بين المزارعة وبين حارة استخص جازان له ان يخصص فهو مستخص بالكثر
والفتح خطأ كذا في المغرب والنفقة على الزرع عليها على مقدار حقوقها وذلك مثل اجرة سقي الماء
والعلف وغير ذلك وهذا انما يكون بعد انقضاء مدة المزارعة لانه اذا لم ينقض المدة كان على العامل
خاصة وان شرط في المزارعة على العامل فسدت هذه الحكمة غير مختصة بهذه الصورة ومنها نقض
المدة كذا في الدرر لم يذكر بل هو عام في جميع المزارعات في صحتها هذا ان معنى شرط في المزارعة
على المزارع او على رتب من رتب ليس من اعمال المزارعة فانه لو حرم فساد المزارعة وحتى شرط فيها
ما كان من اعمال المزارعة فانه لا يوجب فسادها لانها تنعقد اجارة ابتداء وشرط حارة تبطل مثل
هذا الشرط وشرط المصاحبة لا يابس ليس من اعمال المزارعة ففسد ما المساقاة
المساقاة دفع النخيل بالثلث او بالانصف وبسمها اهل العراق معااملة في حصة اذا ذكر حصة معلومة
شرط المدة فيه قياس لانه احارة مع كالمزارعة وفيه استحسن يجوز اذا لم يمتد المدة كذا في الميسر
وتحوز المساقاة في كذا الى اخره لو رددت ثار ووجود الحاجة والمراد من الرطاب جميع البقول ذكر
النخل اولاً والشجر ثانياً في المختصر والهداية وان كان الشجر عاملاً لان هذا حيز كقوله صلى الله عليه
وسلم ما قبلته يوه ولا علمتم له قائله مع انه لو ابتداء بقوله ما علمتم له قائله لكان كافياً وذكر هنا
الشجر اولاً والنخل ثانياً وهذا جاز

ايضا كما قال الله تعالى وملائكته وجبريل وميكائيل **فصل** في استحصاء ما جرحه من ارضه ان
يقض ان لا يحوز المعاملة بالاشجار ودفع النخل الذي فيه ثمرة مساقاة والثمرة تزيد بالعلم
لو هو هذا المعنى الا اننا حوزنا الاول لورود ثار والتعامل ووجود الحاجة وحوزنا الثاني
لاننا في معنى من ولى هذا ليس منصوص عليه ولا هو في معنى المنصوص عليه ففي أصل القياس
المناسبة نزل كتابا بغير طاهرة ففي الموضوعين اثبات الحيوة النامية بعد فواتها والله اعلم
كتاب احياء الموات قال ابو نصر رحمه الله المراد منه الحيوة النامية
قال الله تعالى فاحيينا به الارض بعد موتها وانما سمي مواتا لبطولان من ارتفاعها سبها بالحيوة
اذا ماتت وبطلان من ارتفاعه **فصل** وما اشبه ذلك ان صادف شجرة القادى ما قدم خرابه لا
ما كان لجام لان جميع الموات لم يكن لجام والمراد جميع ارض الموات فكيف عما قدم لجام لان عاد كان
في قدم من يام **فصل** بحيث اذا وقف انسان الى انسان جهورى الصوت وهذا الذي ذكره
اختار القدوري وعند الطحاوي من ليس بمالك لا بد من مرافق البلد وكانت خارجه البلاد
سواء قربت منه او تباعدت **فصل** ولا يفيده احد اى يد اجد قسمة ومن احيا ارضامية فهي له هذا
لفظ الحديث وهو حجة لها لانه لم يشترط فيه **فصل** وللغواب **فصل** ان المراد اذا كان اذن من
لان هذا البيان التبع فيه يقول ان سبب الملك بعد اذن من مام مولى حيا، ولكن اذن من مام شرط
او يحتمل انه كان اذنا القوم مخصوصين بفسير حيا، ان يكرها وسقها فان كرها ولم يسقها
او سقاها ولم يكرها فانه يكون ذلك كحجر حيا، لفظ الحديث في سائر النسخ ليس لم يتجر بعد ذلك
سائر حق ما مروي عن عمر رضي الله عنه في سائر النسخ فكان هذا السيد من مام رحمه الله جعل الاثر
في هذا الخبر لما انه من المقادير ثم ذكر في بعض النسخ الكتب المتجبر وفي بعضها المتجبر وروى
بلايين بلام واجد والمتجبر المثل بعلامه في موضع مشتق المتجبر المنع فانه منع الغير احيا
ذلك الموضع او من الحجر لانه انما يعلم بوضع من حمار عليه تضع حوله احمارا يعلم الناس انه قصد
اجباره ومنه ولا يصح لانه اذا غرز حولها اغصانا يابسة او نقي الارض يكون متجبرا ومن حفر

فله حرمها اراد به اذا حفر في ارض موات ما ذن من مام عند الكراوية عند ما لانه اذا
حفر في ملك الغير لا يصير ملكا فكيف يستحق الحريم واذا حفر في ملكه فله من الحريم ما شا حريم البئر
البعطن منها من مام بل وجبر كرها حول الماء والذراع وهو المكسرة وهي ست قبضات من الناضح
الذي يزرع الماء منه بالبئر وبئر العطر الذي يزرع منه الماء باليد والناضح البئر الذي يستقى
كذا في المغرب ثم قيل الاربعون من الجوانب من ربع من كل حانة عشرة والصحيح انه من كل جانب
لان الاراضي حوزة وحاز ان يحفر انسان من الارض مواتا مولى الله فتعطل منفعة
منه حنيفة والمذكور في الكتاب قولها وعند ابي حنيفة رحمه الله او يعون ذراعا ولم يفسر من
الناضح والعط **فصل** لها قوله صلى الله عليه وسلم من حفر ثرا فله مما حولها اربعون ذراعا ولم يفسر من
الناضح والعط فمن علمها وفي المسئلة كلام كثير ذكرته في المستوفى وان كانت عينها حرمها حيا
ذراع بقوله عليه السلام حريم العين حيا ذراع ومن صح انه من كل حانة كما ذكرنا في البئر دجلة بغير
حرم التعرف فخر بغداد وانما سميت بذلك لانها دخل ارضها اى تغطيها بالماء الدجل السرة منه
الدحا السرة الحق ومن كان له فخر في ارض غيره الى غيره صورة المسئلة ما ذكرنا في الجامع الصغير
والبسوط فخر رجل الى حانته مسناة وارض له جمل خلف المسناة يزرعها وليس منها شي فادعى صاحب النهر
المسناة وادعاه صاحب ارضه ليس به واحد منها فالى لصاحب ارضه قال لا يلى لصاحب النهر
ومعنى قوله وليس به واحد منها اى ليس لاحد منها عليه غرس لا طين ملقى اما اذا كان لاحدا
عليه ذلك فصاحب الشغل او لى لانه صاحب يد فيكشف من هذا موضع الخلاف من احبنا من قال هذه
المسئلة بناء على ان من احياها فخر في ارض موات ما ذن من مام لاستحق الحريم عنده وعند ما استحق
فصل من مسئلة مبنية **فصل** لان المسناة في صاحب النهر ظاهر لان قوام النهر بالمسناة اذ
لانقار له الا بها فصارت كجوالى البئر انه ملك صاحب البئر ولانه لا يذلل النهر من موضع يلقى عليها طينه ونحو
عليه لم يطر في مصالحه فالظاهر ان المسناة لصاحب النهر ولا يلى حنيفة رضي الله عنه انه جزء متصل
بالارض الى غيره هذا مشكل اذ لا اتصال كما وثقت منها ومن ارض مملوكة من اتصال ثبات منها ومن
منه ومن مملوكة متصل النهر الا ان

ان اتصالها بالارض اتصالا سائرا من حيث ان كل واحد منها يوازي صاحبه لا فاصل بينهما
 ويصلحان للزراعة والغرس واتصالها بالنهر اتصالا محاذية لان الحفر وضد ما لم يحفر ولا يصلح
 النهر للغرس والزرع بخلاف المسناة فكان هذا الاتصال بالنظر الى ذكر كلا اتصال ومكانه يد
 صاحبه من رضى شكل ايضا اذ الكلام ان المسناة ليست بيد احد سماعا على ما ذكرنا ونحن ان يراد
 به ان اتصال الارض لما كان اولى الظاهر شاهد لصاحبه رضى كان يد صاحبه رضى
 وليس ضرورية النهر للحريم كانه حواشي كالدموان فالضرورة والحاجة ماسة الى الحريم للنهر
 لا لقاء الطير المدوز فقال ليس ضرورية النهر للحريم لان له ان يلقي الطير على نفسه ولو لاية
 المدوز ايضا اذ ذكره فخر بن سلام رحمه الله وليس كان ممنوعا عنها فقولا اكل انما يكون عنده الكرى
 وهو موهوم قد يكون قد لا يكون مع ان المشي بطريق النهر يمكن نقل الطير الى مكان بعيد متصوفا
 فلم تكن الحاجة نظيرها في البئر فلا يلحقها وفائدة الاختلاف ان ولاية الزراعة والغراسة على
 المسناة الى صاحب رضى عنده وهو عندهما الى صاحب النهر كتابا شرعية
 التام الكتاب ان لان من وسايل الشراب للجلال وفي الثاني للحرام ولان من وسايل
 وفي الثاني امانته وسمى بالما فيها من الحكم بان اجكامها وشرعية جمع شراب وهو عبارة عن كل ما
 يشرب خلا لا كان او حراما في اللغة وفي الشريعة عبارة عما حرم منها اعلم ان جمع من عيان التي
 استخراج منها شرعية اربعة العند والتمر والزبد والجبوت كالسكر والخنطة والشعر والذرة ثم
 الماء الذي يستخرج من هذه من عيان حالتان في مطبوخ والمطبوخ نوعان منها ما طبخ
 حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه ومنها ما ذهب ثلثه وبقي ثلثاه او بقي نصفه وذهب النصف والمياه
 التي يستخرج من هذه من عيان اوصاف ثلاثة خلو وقارص ومتر وما يتخذ من العند خمسة للحموى
 التي من ماء العند اذا غلا واستبد وقذف بالزبد وحكمه انه حرام قليله وكثيره والباذن ومثل
 من ماء العند اذا طبخ اذ في طبعه وانه حلال خلوه واذا غلى استبد تحريم والمنصف وهو الذي من
 ماء العند اذا طبخ حتى ذهب نصفه وحكمه حكم الباقي والمثلث وهو الذي من ماء العند اذا طبخ
 حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه وحله حلال

على

٢٦

واذا غلى استبد لا يحل عند النبي محمد رحمه الله خلا فالحما والجمهوى وهو الذي من ماء العند اذا
 صب عليه الماء وقد طبخ حتى ذهب ثلثه وبقي ثلثاه وحكمه حكم الباقي وما يتخذ من الزبد نوعان
 نقيع ونبيذ فالنقيع منه ان ينقع الزبد في الماء ويترك حتى يستخرج الماء خلاوته وحكمه حكم
 الباقي والنبيذ الذي من ماء الزبد اذا طبخ اذ في طبعه وحكمه حكم المثلث وما يتخذ من التمر
 ثلاثة السكر وهو الذي من ماء التمر والفضيحة وهو الذي من ماء البئر وحكمها حكم الباقي
 والنبيذ وهو الذي من ماء القرو والبئر المذنب اذا طبخ اذ في طبعه وحكمه حكم المثلث وما يتخذ
 من العسل والاجاص والفراص والحنطة والذرة فهو كالمثلث فهو قذف بالزبد اي ما
 دازاله فانكشف عنه وسكن وهذا الشرط عنده وعند ما لا شرط القذف بالزبد والضمير في
 قوله تعالى فاجتنبوه يرجع الى المضاف المحذوف كانه قيد انما شان الخمر والميسر او تعاطيها انقع
 الزبد في الحامه ونقعه القاه فيها ليتبل وتخرج منه الخلاوة واسم الشراب نقيع وهو قذف
 التمر والزبد اذ اكل كلام بدليل الخبر وليس من رتبة المحرمة وقوله اذا استبد يرجع الى احدهما
 ولم يرد به الجمع منها فكون الواو معناه او وكذلك الخلاف المثلث الغني فاما اذا قصد به التقوى على
 طاعة الله تعالى ولا استمرار الطعام والداوى قوله اثار الصحابة منها ما روى لا عيش فقال
 مرت عمر رضي الله عنه النسيء سبادة اربعة من التابعين عن علي رضي الله عنه انه اضاف قوما فقام
 فسكر بعضهم فحذوه فقال الرجل فسقيني ثم تحدثني وقال انما احدثك للسكر وعن ابن مسعود
 رضي الله عنه انه قال شهدت تحريم النسيء كما شهدت وشهدت ابا جنة وعبيدة وامام العجماء فكثير
 منها قوله تعالى فكلوا مما رزقكم الله حلالا طيبا وقوله يا ايها الرسول كلوا من الطيبات وقوله قل من
 حرم زينة الله التي اخرج لعباده والطيبات من الزين وما روى فهو محمول على من بدا ليكون
 نظاما لهم عن الخمر فلما وقع النظام اباح ذلك ونقول كل مسكر حرام عندنا وذلك القدر من خير
 او نقول اختلاف الصحابة فيه ظاهر ولم يحججه احد فكان ذلك دليل اباحته ولا بأس بالمحليين للمل
 ادى عن ابن زياد انه قال سقاني ابن عمر شرية من نسيء ما كذت اهتدى الى اهلي فخذت اليه من الخمر
 فاجبرته بذلك فقال ما زدت ناك على عجلة

وزييد الخليلان الذئب والتمرا اذا مضجعت النار قوله صلى الله عليه وسلم للحرمين هاتين الشجرتين
من شتد لانه ان الذي عليه الله حصر التجريم لها اذا المراد بيان الحكيم فكون ما وراءها مباحا
بالنصوص العامة ثم قوله وسد العسل والذين بالرفع على الاستدعاء وينبذ الخنطة معطوف عليه ويدل
عليه ما ذكر في شرح اني نصح به الله ولو عطفه ونبذ العسل على الخليلين استدانت بقوله ونبذ
الخنطة لكان لا بعد لانه لكنه غير منقول الدباء جمع دباءة وهي القرع كانوا اخذوا الدباءة
منذ دون فيها عناقيد الغنم ثم يدقونها حتى يغلي ولختتم جوارحهم وقيل خضر والكرنة
انا يطلى الوقت وهو القير والتفسير من نزع الخشبة اذا جفها والنقير الخشبة المنقورة وانا في
عن هذه من هجته على الخصوص لان الانبذة يشد في هذه الظروف اكثر مما شدد في غيرها كذا في منبسط
خوامر الله رحمه الله في شيء اخرج فيها كالحل والمخ في لانه ابطال صفة من سكارا في ان
التخلل ابطال الصفة من موعة فكون حايضا الفصل الثوب النجس وبيع جلد الميتة او قال انه اصلاح
هو فاسد فكون من الحكمة كدفع الجلود في فنه ترك احتساب الخمر قلنا ترك احتساب الخمر جاز
بالرافة بالاجماع فكذا انا التخلل في لاحتقال نقاء لحرار الخمر فقلنا هذا باطلا اذا تغللت
بنفسه فانه خلا لا لاجماع لما بلغ لغير الكتاب اجتناب الى ذكر العوارض من نوعان سارى
ومكنت المكتسب نوعان منه ومن غيره اما الذي منه فالجمل والسفنة والشكر والهرز والخطا
والسفر واما الذي من غيره فالاكراه فقدم به شرية لانه سدد عارض للسكر الذي هو منها ثم ذكر
من كراه ثم الجرسيد الصغر والجنون والرق من العوارض السماوية ثم ذكر الماذون لانه قابل للخمر
فالتاء انت الكنت نسقا كتاب
فعله المراد غيره منفعي به رضاه او بفساده اختياره وشرطه عند ان يصفه رحمه الله ان يكون السلطان
وحكمه ثلاثة اشياء الحرية والجواز والضمان واحدا دها والحرمة انواع حرمة لا تنكس ولا
دخلها وخصه وحرمة صحت السقوط وحرمة لا تحتمل لكنها تحتل الرخصة وحرمة تحتل السقوط
لكنها لم تسقط بعد من كراه الكره واحتملت الرخصة وامت احكم الجواز وكل عقد لا يحتمل الفسخ
لا يصح مع الهزل

262
الزنا كالعتاق والطلاق وما يحتمل الفسخ ولا يصح مع من كراه كالباع والشرع واما جمل الضمان
شي يصلح له فبالضمان على المكروه كالاكراه على استهلاك مال مسلم وما لا يصح له فنه والضمان
على المكروه كالاكراه على الاكل من من كل بغم غيره لا يتصور اعلم ان من كراه على نوعين كل واحد منهما
من اختيار ووجهه كجاء كالاكراه بالضرب ومن كراه بحملة لا ينافي الخطاب ان المكروه مبتلى ومن
يحقق الخطاب قوله من كراه شئت حكمه اذا حصل من بقدر على ايقاع ما توعد به قالوا يقتضى كراه
معنى في المكروه وهو يمكن من ايقاع ما تعهد به ومعنى في المكروه وهو ان يغلب على ظنه ان المكروه يقع ما
هو عده فان غلب على ظنه انه لا يفعل به لم يكن كراهيا ومعنى فيما اكراه به وهو ان يكون متلفا نفسه او
متلفا عضو او موحنا ما سعدم الرضا باعتباره ومعنى فيما اكراه عليه فهو اما ان يكون حقه او
حق الشرع او حق ادمي لغيره والضمير به يرجع الى كلمة ما ومن استدلال بقوله تعالى الامر
ظاهر وهو ان النص مطلق فتناول كراه الصادر من السلطان وغيره ويحتمل انه استدلاله على قوله
شئت حكمه اذا الغصت شئت هذا فكون من ثم مرتقا وحكم من كراه ارتفاع الائمة ويحتمل انه استدلال
بالجموع في كانه كان ذلك في زمانه فالقدرة في زمانه لم يكن الا السلطان وفي زمانها كانت له
ولكل متلخص قوله بالضرب الشديد فالسحر رحمه الله ليس في هذا تقدير وانما ذكر على حصة
الحاكم في كانه احادة للبيع لان السح كان موقوفا على اجازة الباع ومن توقف العقد على اجازة
اذا قبض الثمن من المشتري طائفا كان ذلك اجازة كما في بيع الفضولي في وعليه رده ان كان قائما
بحر عليه رد الثمن ان كان قائما بفساد العقد بالاكراه وان كان هالكا لا ياخذ منه شيئا لان الثمن
كان امانة عند المكروه لانه اخذ ما ذن المشتري والقبض من كان باذن الملك فانما يجب الضمان
اذا قبض للملك ولم يقبض للملك لانه كان مكرها على قبضه فكان امانة كذا في منبسط خوامر زاده
رحمه الله في ضمن قيمته للبائع بغير المشتري غير مكروه والبائع مكروه لانه قبض لنفسه بدون
اذن مالكه فكان كالمقصود في هذا الان العقد فاسد فيكون مضمونا عليه بالقيمة والمكروه ان يقترن
المكروه اي للبائع المكروه ان يقترن المكروه ان شاء لان فعل المكروه ينقل الى المكروه ويصير مكروا لانه
له في لانه او في

في هذا الضمان ان في هذا الضرر وهو ضرر السبع والتسليم اذ الضمان ضرر على الضامن لا ارباب
اوقعه في هذا الفعل الذي هو سد الضمان الذي حث للمكره فعله تخليصه وان اكره على ان
ياكل الميتة المأخوذة على نوعين عرمة ورخصة والرخصة اربعة انواع نوعان من الحقيقة ونوعان
من المحاذير كراه على كل الميتة من هذا القسم **فصل** في كراهية هذا ان ما يباح
تناوله حاله المحصنة ساج تناوله حاله من كراهه بوعده تلف وحالاً فلا وهذا الاذن الله تعالى
قال ولا تاكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه الى قوله الا ما اضطررتم ولم يفصل بين ان يكون الضرر بسبب
المحصنة ام بسبب كراهه فقد دخل تحت كلا النوعين **فصل** في ان صبر حتى او قهوا به ولم ياكل فوائده
فان قيل ينبغي ان لا يأثم ببقاء الحرمة اذ الحرمة بصفة انها حصة او غمروا بالضرورة لانعدام ذلك
قلت الحرمة لا تناوله حاله الضرورة لانها مستثناة بالنقص من سببها من التحريم اياها فاحتث
من التنازل كاستناعه من تناول الطعام للحلال فكون ثما وهذا معنى قوله لانه مشاركة في افعال نفسه
الا انه انما ياتى اذا علم بالاباحة **فصل** في بوري اي خفي من سلام في نفسه قوله كان ما جاوزا كما قيل
خبير رضى الله عنه روى عن المشركين قالوا له لنقتلك او لنذركن انهما بخير وشتم محمدا وكان
يشتم الهتهم وذكر محمدا بخير فقتلوه فقال الله عليه السلام ما روي في الغنم فان قيل الله تعالى
كما استثنى حاله الضرورة في الميتة وكذا استثنى حاله من كراهه في اكله الكفر قلت افكار
استثنى من الحرمة ومن سببها من التحريم اياها فاحتث من التنازل كاستناعه من تناول الطعام للحلال فكون ثما وهذا معنى قوله لانه مشاركة في افعال نفسه
المستثنى منه ولا يلزم من انتفايه انتفاء الحرمة ذكر في الكشاف حوزوا ان يكون من كراهه الله تعالى
مستدا وتعدت جوابه لان جواب من شرح حوزوا قال عليه كانه قيل من كراهه الله فعله غصه الامر
اكره ولكن من شرح كراهه بالكفر صدرا فاعلمهم غصه من الله **فصل** في المكره الا في ما يصلح
الله له ولا خلاف في هذا القيل **فصل** في قتل المسلم لاجل الضرورة ما خلا من الغرق فاستباح
الضرورة المحصنة هكذا استباح ما لا كراهه فان قيل اكله الكفر ساج في حال من
في حال ومع هذا ان رخص له اكله حاله من كراهه وكان سعي ليرخص القتل وان لم يرخ
ذلك لغة بالنقص على خلاف

القياس هذا ليس بمعناه لان احدهما هو العند ومن خرج الله تعالى قوله لا منهى عنه بخار
لان قتله حرام بالاجماع والسنة فكون لها معنوتيا او نقول ان قول الله تعالى لا تقتلوا النفس
التي حرم الله الا بالحق تناوله هذه الحالة فكون لها حقيقة وعند اي يوسف لا يحسد عليها لانه
يحسد الله في مال المكروه في ذلك شريف لا شيء على المكروه الا المأثم قوله لان كل واحد منها قاتل
اما المكروه بالتسبب القوي واما المكروه بالمباشرة وقيد اول المسئلة بقوله ان كان عمدا لانه ان
كان خطا يحسد الله على عاقلة المكروه والكفارة عليه **فصل** في ان كان قبل الدخول في المكروه قد
مضانا على ثبوت السقوط بالارتداد فصار كانه اخذ ذلك المقدار من حاله وانلفه واما بعد الدخول فلا
يحسد الضمان لان المهر ناكذ بالدخول ولو اكرهه على الزنا وحده عليه الحد لان الزنا من الوجع لا يتصور
الا بانتشار الله وذلك دليل الطواعية وما يقولان قد يكون ذلك طيعا لا طوعا كما في الناييم ثم قيل
هذا اختلاص عهده زمان فقد كان السلطان مطاعا في عهده وان لم يكن لغيره ما يقدر على كراهه فاحا
نأ على شاهد في زمانه ثم تغير احوال الناس زمانا فظهر كل متقلب فاجابا بناء على شاهد
كما في المخرج قال السيد من قام المصنف رحمه الله المحرم والمغ ومنه
على العظيم محررا لانه منع من الكعبة والعقل محررا لانه منع من القبح ومنه قوله تعالى هل من ذلك قسم
لذي حجر وفي عرف الفقهاء عبارة عن محرركي وبصر تصرف المحجور بحال لا يفيد الملك بعد القبض
السبع وهذا الحرف فارق النهي لان النهي منع عن التصرف الا انه لا يمنع من ان يفيد حكمه كما في البيع القابل
بعد القبض فصار فرق بين المحجور والنهي ومن حيث الحكم ومن حيث الماهية والمحجور هو المنع لغيره والنهي
هو المنع لغيره وهذا فرق شرعي وان كانا سواء في اللغة وقيل المحجور عبارة عن اصدار التصرفات
قولية يصدر من العبد والصبي والمجنون على معنى انه لا شئ احكامها التي اشتملها الشرع **فصل** في سباب
الموحنة اراد بالموجبة المثبتة **فصل** في ذلك قوله تعالى وابتلوا النبي حتى اذا بلغوا النكاح
فان استهم منهم رشدا فادفعوا اليهم اموالهم فمن دفع المال قبل البلوغ فعلم ان الصغير محجور
ثم ثبت المحجور في حق المعتوه والمجنون اسند لانه ان حاله دون حال الصبي فالصبي عدم العقل
لان صابة عادة دون المجنون

اعلم ان الرق ليس سدا للجحر على الحقيقة لان العبد لا يملك شيئا وانما هو ممنون عن التصرف في مال الغير لا
يسمى جحرا الا انه لما لم يصح عقوده ولم يقبل اقراره مطلقا جعل بمنزلة المجبور عليه في حكمه نظرا
للمولى في الرق كيلا تعطل منافع عبده ولا يملك رقبته بتعلق الدين به ونظرا له في الصب والجنون
لانها لا تختص بالانسان في وجهه التصاريح فوضع حالها في حكمه فلا يجوز تصرف الصغير الا باذن وليه
انما يصح هذا في الصبي الذي يعقل البيع والشراء لكنه انما يتوقف على الاذن ليجزى نقصان رايه
بما في المولى ولا يجوز تصرف المجنون المخلو ان لا يعقل اصلا حتى لا يجوز له حازة تصرفه
اصلا واراد بالمخلو الذي لا يفهم اصلا كذا قاله الشيخ من مام بدر الدين رحمه الله والفرق
بينه وبين الصبي والعبد ان الجنون لا يحاميه الاصلية فلا يجوز تصرفه بحال اما العبد اهله في نفسه
والصبي بنظر اهل السنة فتوقف تصرفهما في نفسه لانه لا يحتمل الصواب ان لا يحتمل ان يكون تصرفه على وجه
تصرف العقلاء خاليا عن الفهم ليزن كان فذلك رايه بغير ادم فلا يعجز به ويحتمل ان يكون معنى الصواب
الصحة ان لا يحتمل ان يكون تصرفه صحا اذ الصحة بعقد العادة والقصد وذا لا يكون الا
بالعقد لان الكلام المحتمل ما يكون موجودا بصورته ومعناه ومعنى الكلام لا يوجد الا بالعقل لانه
وضع للافهام وذا لا يقع بمجرد الصوت والحروف بلا معنى فعلم بهذا ان الكلام المحتمل ما يكون
عن تمييز وبيان لا عن تلقين هذين ومن باع مراهولا اراد بها الصبي والعبد والمجنون
الذي يحسن ويفهم لا الذي ذهب عقله فان تصرف مثل هذا المجنون لا يصح وان لحقه الاجابة
ولهذا قيد بقوله وهو يعقل البيع فان دفع هذا الناقض وبويدة ما ذكره في المادون والمعنوه
الذي يعقل البيع والشراء بمنزلة الصبي في جميع ذلك وان المعنوه لا يعقل البيع والشراء فاذا
ابوه في التجارة فالاذن باطل فان قيل التوقف في البيع اما الشراء فالاصح فيه التفاد على المنابر
فلن انعم اذا وجد تفاد اعلمه كما في الشراء الفضولي وهما لم يتفاد لعدم رايه عليه والضرر
فقلنا بالتوقف في نفسه وهذه من سيات التلا في تأويل العقل غير انهم ما ذكروا العقل في ان
الفاظ الفلاسفة في بوجه الجحر في قوله الا في من فعال فان قيل القول فعل ايضا لان
الفعل صرف ممكن من مكان الى

حاشا

الوجوب والقول هذه المثابة قيل لان من خصوصية فعل اللسان من جوار لا غير من خصوصية
من فعال الانشاء ولهذا قال لا يصح عقوده ما ولا اقرارها لما لان هذه من شيئا وقول والطلاق
وان جعل انشاء لكنه حكمي الا ترى ان نية الملك في قوله انت طالق لا يصح لانه اخبار في جعل
كذا قاله الشيخ من مام بدر الدين رحمه الله انما لا يصح الجحر عن فعله لانه لا مرد لها لوجودها
حشا ومشاهدة فانه اذا قتل انسانا او قطع يده لا يمكن ان يجعل القتل والقطع كالعدم
لانه يودي لما ان لا يكون المقتول والمقطوع مقتولا ولا مقطوعا وهذا دخول في السقوط عليه
منه في الاقوال فان اعتبارها بالشرع اما الانشاءات فطاهرة اذ المطلق ومن عاق
وغيرها لا اثر لها في المحل حشا وانما جعلنا المحل محمورا ومحجورا بالشرع الا ترى انها محتمل
الرد والطلاق من العاقل البالغ بان قال عدي حرو ولا عبده واما الاخبارات كالاقارب
والشهادات فكلها موجبة عرفت شرعا اذ هي حملا الصدق والكذب لذاتها والحاصل ان
النائم اذا انقلب على حال انسان وانلفه بحمد الصمان عليه وان عدم القصد في نفسه لونه بغيره
لوجوده من هلية وزوال المانع ولا يلزم في الحال لانه لا يخلو لئلا ان يكون في كسبه او رقبته وكلاما
للمولى فلا يستحق اقراره لان اقرار من انسان لا يقبل على غيره في نفسه شخص بالانسان في
الحق والقصاص بحصر بالانسان لا بما لا يجريان على بني ادم لانها من التكليف وهي تخص بالانسان
والعبد ليس بمملوك من حيث انه ادنى ومكلف وان كان مملوكا من حيث انه مال ولهذا لا يصح اقرار
المولى عليه مما فاذ ابا على اصل الحرية فيها منقدا اقراره لانه اقر على ما هو حقه وبطلان حق المولى
ضمني فان قيل قوله تعالى ضرب الله مثلا عبدا مملوكا لا يقدر على شيء وقوله عليه السلام
لا يملك العبد والمكاتب الا الطلاق يقتضيه ان لا يملك الا اقرارا بالحد والقصاص قلت قد
من النص مواضع لانه لا يملك شيئا ولان قوله تعالى بل الانسان على نفسه بصيرة يقتضيه ان يجوز اذ
بنوعام ولا يقال انه خص من قرار بالمال لانا لانسلم بانه خص بل النص لا يتناول لانه اقراره
بالمال لا في حق الغير والنص يتناول الاقرار على نفسه فان قيل عمل ما ذكرت من النص على الجرح لندفع
التعارض قلت بل عمل ما اوردت

حاشا

من النص على غير هذه الصورة دفعا للمعارضين هذا اولى لان ما ذكرنا غير مخصوص وما ذكرنا مخصوص
 على ان المعارضة انما يتحقق ان لو استويا وليس كذلك ام الخبر فظاهر وكذا النص لا مخصوص
 والنص المختص ليس بحجة عند البعض عند البعض سقي حجة غير موجبة للعلم فلا ساوينا واما العلم
 ولان النص يتناول العند ومولى ليس بعد في حق هذا الحكم لما سنا انه جفت على اصل الحديث في حق الدم
 في ذلك الطلاق اي ذلك الطلاق مختص بالانسان فسد منه ثم ايد هذا المعقول بالنص
 وليس قلت لس النص دليل على انه يتحقق بالانسان بل فيه دلالة على انه مال للطلاق قلبا
 لما ثبت انه مال للطلاق ثبت انه مختص بالانسان اذ لا يصح اقراره بما ليس مختص به ويحتمل ان يكون
 معطوفا على ما هو من لوازم حكم المسلم ومنه والوجه لان فيه تاييد هذا الاصل بالدليل مع بقاء
 النص على اعلية ملكية الطلاق وهذا لان النص يفارقه دال على ملكية الطلاق وباشارة
 دال على انه مختص بالانسان وهذا انما يفهم ان لو كان من مراكذ كونا لانه على ذلك التقدير لا
 ينصرف الوهم اليه وان كان النص دال على انما بين على من من **فصل** المحر على الخرى الاحكام
 الى تحت الفسخ كالمسح والشراء لا يجوز عندنا في حقه الله وعند العامة يجوز ولعمري انه لا
 يجوز للمحر عن النكاح التي لا تحتل الفسخ كالتكاح والطلاق والعنان ومن سائر الوجوه للعقوبة
 فنكشف هذا موضع النزاع التسفيه هو العلم بخلاف موجب الشرع واتباع الهوى وظلال
 دلالة الجهل والعقل وهو البهرت والتبذير في قوله وان كان جبردا مفسدا الى غيره تفسير التسفيه
 في ما لا عرض له فيه اي غرضا صحيحا نحو ان يلقيه في البحر او يحرقه بالنار وسواء كان
 يبذره في البحر او في الشرف وسفيه في ذلك ابطال ولايته ولانه اضراره وهذا لان
 ابطال قوله اهدار آدميته والحاقه بالجافين في البهايم لان بالبيان بان الانسان الحيوان
 وما شرع للمحر الا للفظ فبطل اذ انفسه ضرر افوق في الا انه اذا بلغ الغلام غير رشيد الى غيره
 لم يوافق على انه ممنوع مطلقا عنه ماله في اول ما يبلغ بالنص لكن اختلفوا في وقت الدفح قال ابو حنيفة رحمه الله
 اذا بلغ خمسا وعشرين دفع اليه ماله لان اول احوال البلوغ قد لا يفارقه التسفيه فاذا اخذ
 الزمان وظهرت الخيرة حدث ضرر منه

من الرشد لا محالة والشرط في ردة في موضع من ثبات فكون اقله كافيا وقالا لا يدفع اليه ماله
 ابد حتى يوفى بشده فوجه فاذا تصرف قبل ذلك اي قبل بلوغه خمسا وعشرين سنة تنفذ تصرفه
 فان لم يدفع اليه الماله وهذا عنده وعندنا لا يجوز تصرفه في ماله لانه يقع ان يكون جردا
 ولا يملكه على ماله اي يقع ان يكون فرعه كغيره اولى ولاية على نفسه وعلى ماله ولا ولاية له
 على ماله واحكام الصبي باق في حقه وهذا لان ادنى مدة البلوغ في حق الغلام اثنا عشرة سنة
 ثم يولد له ابن لسنة اشهر لان اقل مدة للحمل ستة اشهر ثم يولد له ابن ثمانية عشر سنة ثم يولد له ابن
 ثمانية عشر سنة فيصير جردا بعد خمس وعشرين سنة ولو فرضنا مقام من بين السنة يصير جردا في ثنتين وعشرين
 سنة لان ادنى مدة البلوغ فحينئذ تسع سنة تكن هذا عام في الذكور ومن ثبات وذاكرا ولا ينفذ
 يكون جردا فاسدا فلا يكون جردا مطلقا كذا قال شيخنا رحمه الله تعالى فان كان الذي عليه
 الحق فيها او ضعيفا اي فان كان الذي عليه الدرس سفها محجورا عليه او ضعيفا صبيا او سفها
 خيلا او لا يستطيع ان يملكه او غير مستطيع للاعلاء لنفسه لغيره او خرس فللملوك عليه بالعقد
 الذي على امره ومن ملكه ومن ماله لغتان وللغواب لا في حقه الله ان هذه من جليلنا
 لانه يجوز المدائنة مع التسفيه وقوله فللملوك عليه بالعقد لا يدل على ان التسفيه مولى عليه
 من الهاء في قوله ولله واجبة الى الذي لا يستطيع ماله ومنه الصحيح لانه اقرب لهذه
 الكناية من التسفيه ثم لا تنافي التفرع على قوله لانه لا يرى المحر وانما التفرع على قولها فعندنا لما صح
 المحر لا ينفذ معه في وان كان فيه مصلحة احازه للحاكم اذا كان المثل على ما في يد التسفيه فيه
 ربح او عطل القيمة فاما اذا ضاع المثل في التسفيه لا بحيزه القاض كذا في بسوط خواهر راده
 به الله وانما قد بالحكم لانه الولى اذ لم ينصك ولى حتى اذ انصك ولى فحفظ بحيزه الولى
 وان اعتبر على انفذ عتقه من حله عنده ان كل تصرف يوثقه المحر وما لا فلا لان
 التسفيه في معنى الهازل فان قلنا لما كان التسفيه محجورا ينبغي ان لا ينفذ عتقه كما في المحجور في الصبي
 قيل انه يشبه الصبي من وجه لانه يحتاج تبذير المالك كاصفات من الصبي وبشبه البالغ
 العاقل من حيث انه مكلف

انما هو من تسفيه

مخاطبة احكام الشرع فوقنا على شيهن حفظها واطلقنا له بعض التصرفات من الطلاق والكحل
والعتاق لشبهه بالمصلحة البالغ ومحرمناه عن البعض كالبيع وسجادة لشبهه بالصبي وهذا
اولى من العكس لان الطلاق والعتاق لا احتمالان للنقض بعد الوقوع والبيع والشرع احتمالان
النقض فوجه والسفوف ينزل الرضا يحكم العقد فيكون كالهزل اذا هزلنا في اختيار الحكم والرضا به
ولاشنا في الرضا بالمباشرة واختار المباشرة فان قيل الهازل غير راض لما ان الهزل ان يراد به
ما لم يوضح له ولما لم يرد ما وضع له لا يكون راضيا جزما اما السفوف يرد ما وضع له فكيف يكون غير راض
قيل انه غير راض حيث موحد العقل والشرع وان كان مريدا راضيا من حيث الهوى والطبع
وهذا لان السفوف خفة تقتري الانسان فتبعته على العمل بخلاف موحد العقل وذكر في المبسوط
المحجور عليه بالسفوف كالهازل في التصرفات فان الهازل يخرج كلامه لا على وجه كلام العقلاء
لا يتابع الهوى في كسيرة العقل لا نقصان في عقله فكيف تصرف لا يؤثر الهزل لا يؤثر السفوف
وكيف تصرف لا يؤثر الهزل لا يؤثر السفوف وجه والرضا يحكم العقل ليس شرط في الطلاق والعتاق
بالنقض وهو قوله تعالى صلى الله عليه وسلم ثلث جد جرح وهو من جد الحديث ولا هما شتان
من كراه الذي ينبغي به الرضا فيعلم ان الرضا ليس بشرط فيها وجه لان البضع حاله الدخول
الامر ان يترك حقا للمال ولو تزوج المريض امرأة فبهر مثلها بصير اسوة للفرس القرية
ما يصير عبادة بواسطة كبتا السقاية والرباط وابواب الخير عام تشارك القرية وغيرها وهذا
كالكفالة والضمان من صل انما يكون بالانزال حقيقة ولما كان الجبل ومن خيال لا يكون الا
من نزل الجبل علما على البلوغ وكذلك الحوض لا يكون الا من تجبل وذكر يكون بعد نزال وانما
قلنا بان البلوغ بالانزال حقيقة لان البلوغ عبارة عن بلوغ المرأة كمال العقل والقدرة
وذلك لا يتحقق على الكمال الا عند جلال وهذا لان القوة والقدرة من حيث من شباب ومن لا
وذلك انما يكون باستعمال الجوارح السليمة وارتفاع المواضع وقيل الادراك امكان استعمال
سائر الجوارح ثابت دون امكان استعمال هذه منة فما وضع له وما اقتضا الشهوة التي كمالها
بالانزال قوله صلى الله عليه وسلم

من البلوغ

لا صلوة ولا حيض لا بخار ارادته المانعة ببلوغ النساء بطريق المحازل ان الحيض مستلزم البلوغ قد
للمرء و اراد اللازم وانما اوله الحديث ليعين ان بين الحيض والبلوغ ملازمة واذ اثبت الملازمة
منها ومن ثمة من البعض من نزال الجبل فيكونان اما رتبنا ايضا لان الحكم متى ترتب على احد المتلازمين
ترتب على من خضره واذ كان الحيض لازما من نزال الجبل يلزم من ختلام والاجبال ضرورة
لانها لا يكونان بدون نزال الجبال ولما كان من نزال علامة البلوغ في حق الجارية كان علامة
البلوغ في حق الغلام ايضا لان المعنى يشهد الكل وجه بناء على القائل في العادة القابلة ان
مطالع علامات تظهر لهم في هذه المدة تجعلنا المدة علامة في حق من لم يظهر له العلامة والعادة امر
مقطوع به فاذا خالف من هذا الا يلتفت اليه وان حيفه الله احاط به محتمل ان يكون مخناه
انا لو حكمنا ببلوغه في المدة التي قالنا لصرا مضيقين على انه تصرف في غير موضعه وهذا
من حياط لا معنى له لان فيه ترك حياط من وجه اذ فيه قول سقوط التكليف الى تلك الغاية
محتمل ان يكون وجه من حياط ما قيل في قوله تعالى ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي احسن حتى يبلغ
اشده قال بعض السلف بل شدة ثمانية عشرة سنة وما بعضهم اثنان وعشرون سنة وقال بعضهم خمس
وعشرون سنة واقاما قالوا فيه ثمانية عشر سنة فوجه ان يعالج الحكم عليه للاحتياط وجه لان
يوقف عليه الا بقوله فيقبل كما مر في قوله ان خضت فانت طالق الكلام في المحرر سبب الدخول
موضعين احدهما ان من كبت الدون اذ خيف ان يتلف ماله بطريق من قرار وطلب غراما ومن
القاضي ان يحجر عليه فعنده لا يحجر عليه الثاني انه لا سماع على المدون ماله عند الخيفة عنه الله وجه
ومنع من البيع اي اذا كان اقل من ثلث المثل احواله لبيع ثلث المثل لا يتطرح الغرماء والمنع لمقتضى روى ان
عمر رضي الله عنه خطب ذات يوم وقال الا ان استيفج جهينة رضي من حبه ابن وامانة ان يقال
سبق الحاج فاذ ان مخرضا فاصح وقد رين به ومن كان له مال فليخذ علينا فاننا بايعوا ماله
وقايموه من غراميه بالحصر والياكم والدين فان اوله لهم ولغرم جرت كذا في الهادي في المطرزي
لا ينفج تصغير من منفع صفة او علما من الصفقة وماوا الشواد وجهينة بطر من قضاة واذ ان من
استدان

افتعل من الدين ومعرضا من قولهم طأ معرضا اي ضح رجل كحدث وقعت ولا تثنى شأوين
غلب من قلم وان الدتني على قلبه وعن ابي زيد يقال رين بالرجل اذا وقع فيها لا يستطيع الخروج
منه والمعنى انه استدان ما وجد من وجده غير متبال بذلك حتى احاط الدين بماله ولا يدري ماذا يصنع
فليخذ اي فليأت بالغداة والحواشي له ان هذا حكمه جازي فحتم ان ماله كان غرضنا
وسمحتم ان ماله كان دراهم والدين نائير فصرف الدراهم بالذنانير وعند اي خشفه ضحى الله
عنه للامام ذلك وسمحتم ان باع برضاه او بغير رضاه ثم احاز بعد ذلك ~~منه~~ فان قرني جاز
للمجرى ان يقر هذا قولها لانه معطوف على قولها وينفق على المفلس المراد المدينين الجحود وهذا اعلى
قولها ايضا وبذلك القروض بالقبض لان القرض ان كان اعادة حكما لكنه سيادة حقيقة ولو
كان بذل القرض بالقبض لكان مكررا لانه قد استفيد من قوله كتمن المسح فكيف وقد صرح في شرح
ابي نصر رحمه الله بذلك حيث قال من ثمن مسح او بذل قرض هذا اللفظ لا يحتل ذلك بل حصل
هو الفقر وان ادعى الفقر وان لم يعلم انتقاله عنه فكان القول قوله ولم يجز حتى يسم خصه البته
على ان له حالا وان علم انتقاله عن من صدر الذي هو الفقر وصار غنيا مملوكا ذلك فاذا ادعى الاطلاق
وهو امر طارد لم يقبل قوله فمحسن ان الظاهر ان طالم ~~منه~~ خلى سبيله اي من اي بعد مضي المدة
وكذلك ان اقام السنة لانه لا مال له يعني خلى سبيله ان لصاحب الحق مقالا اراده التقاضي
نقسم بينهم بالجصاص اي اخذ كل واحد بقدر حصته ~~منه~~ في حق دفع الجبيل اي يصلح لدفع
الجبيل لا يبال الحق في الملازمة ~~منه~~ الا ان يقيموا السنة بشر ان سنة اليسار تترجح على سنة
من غسار لانها اكثر اثباتا واعلم ان سنة ~~منه~~ عسارا انما تقبل اذا قالوا انه كثير العيال ضيق
المال اما اذا قالوا الامالك لا تقبل الفسوق صلح ان سلخ فاسقا والطاري بعد البانوي يكون
ابتاعه منه الضمير المستكن ابتاعه بوجه الى الرجل والضمير البارز منه الى المتاع والضمير
يرجع الى كلمة من والله اعلم كتاب
من ذن موه طلاق عن الشيء اي شيء كان ~~منه~~ ضد الجحر والجحر عبارة عن المنع في عرب اللسان
يراد به موه طلاق في حق التجارة وركنه قول المولى

فيه بحث

اذنه لكونه التجارة وشروطه ان يكون الما دون عاقلا وحكمه فكر المحر الثاني بالرق شرعا ورفح
لما نزع من التصرف حكما واشتات اليد للمعصفي كسبه منزلة الكتابة الا انها لازمة لانها يجوز
ومن ذن لا يكون لا زما لخلوة عن العوض بمنزلة الملك المستفاد بالبيع وهذا لانه اهل للتصرف
حدوث الرق فيه كما كان قبله لان ركن التصرف كلام معتبر شرعا وذلك لتحقيق الرق بغير اعتبار
كلامه شرعا لكونه صادرا بتميزا ولا نعدم ذلك بالرق فان صلاحية الذمة ومحل التصرف فيه
صلاحية لا لزام الحقوق ولا نعدم ذلك بالرق فان صلاحية الذمة لا لزام من احاط الشر
بماله بالرق لا يخرج من ان يكون من البشر الا ان الذمة ضعفت بالرق فلا يحل المالك فيها الاشياء المالية
الرقبة ومالية الذمة حتى المولى فكان محورا عن التصرف حتى المولى المالية الرقبة وذلك بسقوط لوجود
الرضا عنه لعلق بمالية رقبته فكان ~~منه~~ ذن فكما للمجرى من هذه الوجه واعلم ان ~~منه~~ ذن ~~منه~~ ذن
منها ان يصرح به او باذن له في شيء خارج بقوله الله الراي بان قال افعلا صباغا او قصارا او
راه تصرف ~~منه~~ لا ينكر عليه او يرضع عليه غلة كل يوم او كل شهر ~~منه~~ واذا اذن المولى لحدته
التجارة اذنا عاما بان قال اذنه لكونه التجارة ولا يقيده ومخني السائر المجمع منها ~~منه~~ فان اذن
له في نوع منها دون غيره سوار سكت عن غيره بان قال له اعلم ان البئر ولا تتجر وسكت او فاه صرحا بان
قال اعلم ان البئر ولا تتجر كذا كذا في ~~منه~~ ايضا وغيره الشافعي يقيده على الوكالة لانه تصرف للمولى
ما ذنه فلا يملك التصرف الا فيما اذن له فيه خاصة كالوكالة والمضاربة ولما استقنا ان ~~منه~~ ذن
المجرى والعند بعد ~~منه~~ ذن يتصرف لنفسه لانفكاك المجرى عنه فلا يستند بنوع دون نوع كما لو توضح الصلوة
حازله اذ ارضاه لغري بذلك الوضوء وكما جاز قيد عند لذهب الى طرف معين له ان يذهب الى طرف
وهذا الان بمطابق ~~منه~~ ذن ملك التصرف وبه نابة لا تحصل مطلق اللفظ من غير تنصيص على التصرف كما في
الوكيل والدليل عليه ان الما ذن لا يرجع مما لحقه من العهدة على مولاة والمتصرف للغير يرجع عليه بما
لحقه من العهدة والخاص ان ~~منه~~ ذن انا بقة وتوكل عليه ~~منه~~ ذن منظر الى الحكم وهو المالك فان المالك يقع
للمولى ونحن نظرننا الى نفس التصرف في ذلك يحصل لسانه الناطق وعقله المميز وذلك ملكه وما تحت
التصرف في ذمته وذمته مملوك

والمكشفة للمولى على سبيل الخلاف عنه وهذا لان المولى في حوز التصرف مولا اهلية ومي ثابتة للعبد
والمانع حق المولى وهو شرط وان اذن له في شئ بعينه كسر اللجم فليس باذن وهذا استحسان
لانه لو جعل اذنا في التجارة ساعد على المولى استخدام المالك في حوائجهم في ضرورة التجارة
لان الدين حلت التجارة الا ترى انه يلزم بالشراء والجاراة وهو ما ذور فيما يعود الى التجارة فلو لم
يصح لا اجتناب الناس من بيعته ومعاملته وضمان الغصة ضمان معا وضية عندنا لانه تملك وتملك
في المار فصيكر كما مقبوض بالسخ الفاسد وهذا الماعرف ان المضمونات تملك عند اداء الضمان مستندا
الى دقة وجود السيد في حوز وانه ما دون في التجارة التجارة اسم لمبادلة المار بالمار والبدل
في الكتابة بمقابل بفكر المحر وانه ليس في الا ترى ان الحيوان شدة ديننا في الذمة في الكتابة وهو لا شدة
دنا في الذمة بدله عما هو مارك كذا الاعناق والجملة ليس تجارة لما يتينا وانما ابجنا القليل لانه من
ضرورات التجارة والشئ اذا ثبت ثبت بلوازمه وتوابعه وهذا لان من عادة التجار ان يطعموا
او يضيفوا استخلاها بالقلوب المحاصرين ودونهم متعلق برقبته المراد منه دين وجب التجارة
او ما يوفى معناه كالسبع والشراء والجاراة وسه استجار وضمان المقصود الودائع ولا مانع اذا
حدها في حوز ما دون في التجارة لاني التصرف في رقبته الا ترى الماخ من لا يملك سبع رقبته ولو
كان داخل تحت الاذن يملك سبعا كسب التجارة وهذا لان الرقبة ملك المولى فلا يتعلق الدين
الاتعلقه والمولى عين الكسب للتعلق به دون الرقبة لان غرضه تحصيل مال لم يكن لا تفوت مال
قد كان وذلك اذا دين التجارة من كسب التجارة ولست ان الدين ظهر وهو في حق المولى لانه
وحد بالتجارة ومن ذن من المولى قد ظهر في حق التجارة ومن صلا ان كل من ظهر الوحد في حق المولى
انه متعلق بالرقبة استبقا لانه لا بد من محله مستوفى منه واقرت المحال اليه نفسه لانه وحده عليه فستوفى
منه كدس استهلاكه للجامع دفع الضرر عن الناس في حوز الا ان نفده المولى اي يودي حوز
الدين ولم يردنه اذ رقبته وهذا لان حق الغريم هو الدفنا الاستوفوه لم يبق لهم حق المطالبة
بالسبع قوله بحق المولى المشتري لانه لو طولثنا لزم السبع ثانيا وحده ستقرر المشتري ولنز
عجر عليه لم يصح محجورا الى اخره من صلا

265
في هذا ان الحجر انما يصح اذا كان ثلث من ذن ولا يصح اذا كان دونه حتى ان اذن اذا كان عالما
منتشرا بان علم بالاذن اهل سوقه وجلان فالحجر يكون كذلك ولا يصح ما دونه وهو ان يحجر في شئ
وان لم يعلم بالاذن الا العبد بالحجر يكون محضته ولا يصح اذا لم يعلم به العبد وان اذن له ولم
يعلم به ويقع بحجره يعلم به العبد وهذا الماعرف ان النسخ يكون بالمثل انما يودونه والمراد بقوله
اهل سوقه اكثر اهل سوقه لانه ليس في شئ في شئ اعلام الكثر في حوز لئلا يودي الى غرورهم وهذا لا لم
يعاملونه بناء على ان ذن فلو صح الحجر بغير علمهم تضرروا به لان العبد اذا اكتسب ربحا ما اخذه
طالوت ان لحقه من اقام الله انه كان قد عجز عليهم فتاخر حقوقهم الى ما بعد العتق فيكون المولى
يخبرهم من ذن كالحجارة لهم الا ترى انه اذا راي عليه بيع ويشترى يصير ما ذونا لدفع الغرور فلان
يبقى ما ذونا لدفع الغرور اولى فان مات المولى الى اخره من صلا هذا الماعرف ان التصرفات
على نوعين حايرو ولازم فاللازم ما لا يكون له ولاية العز او الفسخ كالرفض وغيره والباين ما له ظلم
وما لا يكون ذلك لا زما يعطى لدوام حكمه من نداء لانه لما كان غير لازم كان له لاية الفسخ في كل
ساعة وكان تركه على حاله غير منسوخ بمنزلة اثناء العقد واذ كان كذلك فلا بد من قيام اهلية
من ذن في حالة البقاء وقد انعدم ذلك بالجنون وكذا انا الحقوق لانه موت حكما في حوز لان المولى
لا يرضى تصرفه بغير صلا ان دلالة الحجر كالتصريح به كدلالة ذن والطاهر ان المولى
انما يرضى تصرفه تحت طاعته ولا يرضى تصرفه بعد تمردده وابقية فان قبل الابان لاشافي اثناء
من ذن فكذا اشفي ان لا يمنع بقاءه قلنا قد ذكر الشيخ من مام خواهر زاده رحمه الله ان من يات
منع اثناء من ذن عندنا فلنا ان يمنع وليس حتم فالدلالة ساقطة عند التصريح بخلافه واذا
عجز عليه فاقاراه حايرو الى اخره معنى المسئلة اذا اقربا في يده انه امانه لغيره او غصه منه او يقر
بدين عليه فقصه ما في يده في حوز لانه كسبه فكون اخبر به فان قبل هذا موجود في المحجور
ومع هذا لا يصح قبل هذا كسبه اكتسبه في حال من ذن وقد كان اقراره في هذا المار صحيحا
حال اذنه ما اعتبار به على المار كاعتبار كونه ما ذونا الا ترى انه لو اخذ المار منه ولم يحجر عليه
لم يصح اقراره منه لانعدام يده فخرقا

ان صحة اقراره فيه باعتبار يده ويده باقية بعد الحجر عليه فيصح اقراره فيه كما قبل المحرر
 لوجود الحجر ان صحة اقراره باعتبار الاذن وقد زال بالحجر وصار كما لو كان محجورا عليه
 من صلافة فربيعين يده لانسان انه لا يصح كذا هنا ولا تعالى ان صحة اقراره كان باعتبار
 اليد وهي باقية لان الحجر عليه لما كان منعاه من التجارة فيما في يده كان قائما بمقام اخذ المال
 منه **فصل** لان الملك كان ثابتا اي ملك المولى كان ثابتا في كسبه قبل الحقوق الدين لما ان كسبه
 مملوك رقبته ويذا فبقى بعد حقوق الدين لبقا **مسألة** كسبه وهو مملوك رقبته الا لو اقرت لو اعتر
 عنده المدين حاز عتقه والدين في الذمة لاني الكسب ان وتعلق في غير انما يتعلق بالدين ولا
 تعلق له بالكسب انما حله الذمة ولا تعالى **مسألة** ان يكون المدين قبل الكسب لان الظاهر ان يكون
 بعه ولين كان فقرا متى اثبتنا الحكم في هذه الصورة ثبت في الجميع اذ لا يائلا بالتفصيل
 وله ان العبد متصرف لنفسه وقضية هذا التصرف ان يقع الكسب وانما وقع للمولى
 على حيلة للخلاف عنه كما يكون للوارث من المورث فكان من شرط فراغه عن حاحه العبد فاذا اقام
 لم يثبت للمولى كما لا يثبت للوارث الملك في التركة اذا كان على الميت دين محيط واذا ما ع من المولى
 شيئا مثل قيمته حازا ما عنده فظاهر لانه كالاجنبي عن كسبه وعند ما استفيد ملك التصرف وكان
 اعتباره مفيدا ولا يمتنع فيه فيجوز وان باعه نقصان لم يحز لوجود التهمة وهذا عنده وعلا
 ان باعه نقصان محوز السع وخير المولى ان شاء ازال المجابة وان شاء نقص ان **مسألة**
 باعه المولى اي باع المولى من العبد فان سلم اليه قبل قبض الثمن اي سلم المولى المسع الى العبد
 قبل قبض المولى الثمن في قبض الثمن اضافة المصدر الى المفعول **فصل** لان المولى ملكه مدا و رقبته
 اي المولى ملك العبد المادون المدون رقبته ويذا فلو لم يسقط الثمن لاستوجب المولى على عبده ذينا
 والمولى لا استوجب على عبده ذينا بخلاف ما قبل التسليم لان الثمن غير موكدا لا جتاله السقوط
 لهلاك المسع فلا يكون ذينا كما لا فلا سقط الى هذا اشار الشيخ الكبير يد الدرس **مسألة**
فصل لانه ما كذا اي المولى ملك المسع يدا وحق حبس المسع باعته ما كذا لا حاز
 السع بفتقر عليه لا على ملك الرقبته

الا ترى ان بيع **مسألة** بن لا يجوز وسع الولى مال السليم يجوز واذا كان كذا كان حق المسع
 الذي هو من احكام بفتقر عليه ايضا ضرورة وجاز ان يكون للمولى حق الدين اذا كان يتعلق بالعين
 كالمكاتب لما كان للمولى على رقبته حازا ان يحل له الكتابية بخلاف ما اذا سلم لان الثمن يتعلق
 بالعين **فصل** هذا كان الباع اسوة للمغرم بعد التسليم لا قبله وهذا الفقه وهو ان قبل ملك الباع بان
 من رقبته فكان حابسا ملك نفسه من وجه **فصل** ففتحه جائز لان ملك الذات قائم وهو اذ العتق
 ينفى عليه ويضمحل المولى للمغرم الاقل من قيمته ومن الدين لانه ما لا اعتاق فوق علمهم محله للولى ولا
 لهذا العتق وحسن الضمان الا ان الدين اذا كان قبل ضمن هذا القدر وان كان الدين اكثر ضمن
 فته العبد لان **مسألة** ثلاث حصل هذا القدر كذا في مبسوط خراخر زاده رحمه الله وبهذا تبين ان قوله
 المولى المولى ضامن لقيمة محمولا على ما اذا كانت القيمة مثل الدين او اقل قوله طلبا للمسع اي
 للين من حيث طلب السع لامن حيث اخذ رقبته وهو منصوب على التمييز قوله لانه لا رضى تصرف له ولده
 في الاشواق فيكون حجرا فان قيل قد اذن صرحا فكيف نصح بالدلالة قلنا لان تسليم اذنه
 صرحا هذا فرض ملك وليس سلمنا اذ لكر فنقول بقاء الاذن بالاستصحاب لا يكون ثابتا بدليل وهذا الحجر
 ثبت بدليل فكون موافق **مسألة** عند الشافعي ان الصبي فاسد العبارة فما صار موليا عليه وفما
 لم يصير موليا عليه صحيح العبارة لان كونه موليا عليه سمة العجز وكونه وليا سمة القدرة فلا
 جتمعان وعندنا الصبي العاقل صحيح العبارة فما نفع من كل وجه سواء كان موليا عليه او لم
 يكن لقبول الهبة ومن سلام وان كان تردين الضر والنفع فانه صحيح العبارة في حق الانعقاد
 حتى نعتقد سعة وشراره موقوف على احازة المولى وفيما يضره من كل وجه كالطلاق والعاقرة فانه فاسد
 العبارة اصلا في حق انعقاد والنفاد جميعا اذ امرنا هذا فنقول الصبي مولى عليه في البيع والشر
 ومن سلام فلا يصح منه عنده وعندنا لما كان من سلام نفعا يصح وان كان موليا عليه السع
 والشر يصح ايضا اذ اذن الولى **فصل** انه تصرف لا عقل لعدم التكليف بانه ان الصبي
 علم العقل حكما فيما صار موليا عليه لاننا لم نبق ولاية الغير عليه ولم يجر التكليف عليه علم ان ما وجد
 من العقل سابق من عبادة لانه

نصرف عن عقل اجبر ما ذن الوحي ونظره وهذا الان البصير العاقل شبه البالغ من حيث انه عاقل
وشبه الطفل الذي لا عقل له من حيث انه لم يتوخ عليه خطا الشرع وفي عقله تصور وللغير عليه
ولاية فوقنا على الشبهين خطاها فقلنا الشبه بالبالغ يجعل صحيح العبارة فيما تنفع من كل
فاسد العبارة فيما يضره من كل وجه وفيما هو دايما من مخرج حمله اهلا بعد ذن لا قبله ويكون
قبل ذن غير نافذ وذكر الوحي في الكتاب ينظم الاب والجد عند عدمه والوحي والوصي والقار
والتبنيه بالعبد الماذون بقدر ان ما شئت في العدم من حكام شئت في حقه فلا يستقدر تصرفه بنوع
دون نوع وبصير ما ذونا بالسكوت وتام هذه المسائل مذكور في المستوفى لما فرغ من كلام
والجبر وما من العوارض ذكر الماذون مطروحين استطراد ثم شرع في الجنايات التي يقضي الى الموت
من العوارض ايضا ولعله لما ان اخرا من ذن ان الموت الا ترى انه كيف ذكر الجنايات والشهيد
في اخر كتاب الصلوة ثم قدم الجنايات على الذنات لما ان الذنات شئت بالجنايات والذنات
تتقدم على المسببات والله اعلم كتاب الجنايات اعلم
ان الجناية اسم لفعل محرم شرعا سواء جل بال او نفس الا ان استعمال الفقهاء مطلق اسم الجناية
يقع على الفعل في النفوس بل فيهم خصوا الفعل في المال باسم الغصب السرقة والقتل اسم لخرج مؤثر
في اذهاق الحيوة وفي القتل على اربعة اوجه ذكر في المبسوط على ثلاثة اوجه اوجه وخطا وشبهه
وكان لو بكر الرازي يقول القتل على خمسة اوجه اوجه وخطا وشبهه عهد وما العرى محرم الخطا وما لير
بعد ولا خطا ولا عرى محرم الخطا وانما ذكرنا القتل على اربعة اوجه لان ما العرى محرم الخطا
حكم الخطا فلم يفرده نوعا والمراد منه بيان انواع القتل بغير حرم فما يتعلق من حكام والآفات
انواع كثير منها الرجم وقتل العرى والقتل صلبا في حق قطاع الطريق ثم بدأ بالعهد لان الجناية
على النفوس فاعتبرها ما يكون عدا محض فاما من اعظم الجرمات بعد من شر اكبر الله تعالى من اجل ذلك
كتبنا على بني اسرائيل ان من قتل نفسا الى قوله فكانا قتل الناس جميعا فقد جعل قتل نفس واحدة كقتل
العالم ان لو كان ذكر في وسع البشر وتفسير العهد شيان احدهما انه عبارة عن فعل يرتب على قصد صحيح
انه محظور ويحضر لرفع شبهة

وهو طرائف

مع
الوقوف عليه
الفعل

والاشح من مام يرد الدرس في الله العبدان يقصد اذهاق الروح بآلة صالحة لذلك لان اذهاق
الحيوة وهي غير محسوسة لا يمكن فاقيم القصد على اذهاق الحيوة بالضرر بالقتل الذي هو جازح
عامة الظاهر والباطن مقامه وشبهه العدم ما تعدت ضرره بالعضا او السوط فان لهذا معنى
العدم باعتبار قصد الفاعل الى الضرر ومعنى الخطا باعتبار قصد انعدام القصد عنه الى القتل لان الة
الضرر للتأديب دون القتل والقائل يقصد الى كل فعل ياتيه فاستعماله آلة التأديب وليس على الله
لقصد القتل فكان خطأ يشبه العدم واما الخطا فهو ما اصابه ما كنت تعدت غمره واعلم ان
سواء اذهاق على مام التحلية من اذهاق القتل وبين القائل وعلى القائل التحكيم القتل حيز لا وليا
القتل فان قيل كيف يستقيم من استدلال بقوله تعالى ومن يقتل مومننا متعمدا فانه انزلت فمن
قله لانه اذهاق لقله كذا ذكره في شرح التاويلات فكون كافرا ولا كلام فيه قيل
ذكره ايضا انما نعلم من حيث ظاهره ان جزاء قاتل العمد موت النار مطروحين الخار و هذا عند الله
تعالى حتى الافضل عليه بالتجاوز والعفو ان لم يكن له حصة وان كان له حصة تقابل فسد
الله سبابة حسنات القود القصاص في المراد من قوله تعالى كتب عليكم القصاص في قتل العمد
انه اوجه في الخطا والدية في اية اخرى وفيه الا ان يعفون ولما امر بوجوب ذلك القود
الا ان يعفون ولما يكون استثناء متفصلا ولا كفارة في العهد لا فائدة بين العادة
والعقوبة فلا يحسم الا بعد دايما من الخطا باجة والسافعي وجبه ما يدركه النص لا حاجة
في الخطا مع ان الحاطي معذور فاولي ان تحسم العمد وشبهه العهد عند ان حصة الله الى غيره وهذا
لان حصة التحصن ان يباشر الفعل بالله في محله وآلة القتل هي آلة الجازح لان الجرح يعجز عن نقص
البنية طاهر او ما طنا وما سواه ما يدق ينقص البنية طاهر الا ما طنا لا طاهر فالقتل اذا كان
يعلم الظاهر والباطن يكون قتل من كل وجه وما ينقص البنية باطنا لا طاهر يكون ناقضا فلا
يحمل الناقص اصله الكامل محلا اخلا ثم سدى حكمه الى الناقص ان كان من جنس ما شئت بالشبهات
فاما ان يحمل الناقص اصله حصوفا فما سدى في حقه فلا والتمسك بقوله عليه السلام الا ان قيل
خطا العمد من السوط والقصا

ان الشارح اطلق اسم خطأ الحمد على الاعتدال لتوط والعصا ولم يفتقر من الصغير والكبير فكون شاملا
لها عملا بالاطلاق وذكر في المبسوط هذا الحديث بروي روايتين بل نصب قتيلا لتوط على التفسير وبالرفع
على انه خبر المستند وذكر في المبسوط وسرار فيه بدون الواو وفي الهداية ونسخ النافع بالواو وجب
شبه الحمد على التفسير من اى على التفسير الذي فتره ابو حنيفة رحمه الله وعلى التفسير الذي فتر صاحباه
فان قيل لم يجمع من ثم والكفارة استدل ثم سقط الاثم بآثار الكفارة وقال الشيخ الامام
ابو الفضل الكرماني رحمه الله وجرت في كتب اصحابنا ان لا كفارة في شبه الحمد على قول المخيفة رحمه الله
لان كماله ثم منع شرع الكفارة كما في العهد المحض فكله تعالى ومن قبله موثقا خطا في الالة والتمسك
ان شبه العهد شبهة للظواهر اثنائه والكفارة مما احتاط فيها فثبت شبهة السند كما ثبت بحقيقة
لعدم المماثلة القصاص منى المماثلة يقال اقصر اثره اى ذهب كما ذهب هو ومنه المقتصة ولا مساواة
من ينقص النية طاهرا وموطنا ومن ينقص النية باطنا لا طاهرا الغرض الحديث حقيقة القاتل
من الخطاين ان يذمه ولو قاصد في وضو الذي الى ذكر المحل لكنه محطى باعتباره قصده لانه قصد الصيد
وفي الثاني لم يذمه الذي الى ذكر المحل وانما قصد الذي الى محله وهو الغرض فكان محطيا من حيث انه
انعدم عنه قصد الى المحل الذي اصابه فكان الماني اقوى في كونه خطأ لانه اذا وقع في الفعل وقع
في القصد ايضا ولا ما ثم منه اى الوجهين قالوا المراد اثم القتل فاما في نفسه فلا يعرى عن ثم لان
القتل امر عظيم فلما احتل به المرء من غير قصد لم يكن منه قاتل وان على كل واحد المبالغة في التجرد بكيلا
يبتلى مثل هذا الامر العظيم فاذا تركه كان مجاونا بترك التجرد انما بالنقص وشرع الكفارة التي هي
ستارة يؤذن بهذا المعنى فكله لانه قاتل خطأ فان قيل لما كان قاتلا خطأ فلم قلت انه يعرى
محرم الخطا قيل الراجح انه قاتل خطأ فقد زاعق فاقم صاحب شرط التلف مقام صاحب العلة
حرف البير شرط في الحقيقة والمقتل علة السقوط لكن العلة ليست بصلحية لاضافة الحكم اليه لان القاتل
لا تعدي فيه فقد سلم الشرط من محارضة العلة فخلص لان بضاف الحكم اليه وهذا لان الشرط ما يتعلق
الوجود دون الوجود والعلة ما يتعلق بالوجود والوجود فشارك الشرط العلة في احد وجوهها فاما
ان يقوم مقامها وانما سماه القاتل للتبعية لان

ويشارة في العلاقة رضي الله عنه خازان
مكون لا ثم عليه ثم والكفارة

هذا الشرط في معنى العلة فصار مشاعا للشد الذي هو في معنى العلة وهو مستور الدابة وفرد هاتين ولا
كفارة عليه لا قال شرع الاخرى من ثم يؤذن بوجوب الكفارة لانه ياتهم اثم الجفارة اثم القتل وكفارة
القتل لا يكون بدونه فكله لانه ليس بقاتل حقيقة الكفارة جزاء مباشرة القتل وهو لم يباشر القتل لان
المباشرة ان متصل اثر القتل بالمقتول انما جعلناه قاتلا نقدر ان في وجوب الضمان صيانة للاموال
والدماء عن ثم قد ادفعه الحقن للحفظ ولم يذكر العصمة لانها اشد من الحفظ وذكر
الحقن ليشتمل المسلم والذمي وذكر القاتل ليعرف المستامن من ثم تعالى ومن قبله موثقا خطا
هو قد جعلناه بولية سلطانا اى سلطانا على القاتل من ثم قد صاغ من فلا يثبت اى الولى فلا يثقل عليه
القاتل ولا اثمن في القاتل واحد كعادة الجاهلية وقيل لانه سرائر المثلة فكله للكفارة العصمة
وهذا لان عصمة الذمي بواسطة عقد الذمة مع وجود البطح للقتل فان الكفر من اعظم الجنايات فكان
موترا في استدعاء القتل الذي له اية العقوبات ولان عقد الذمة خلف عن بلام في معنى الحقن فكله
عصمة دون عصمة المسلم الذي ثبت بالاسلام الذي هو اصل معنى الحقن ضرورة وكذا عصمة العبد
دون عصمة الحر لان الرق اثر الكفر والرقب ما مروه لان الرق اثر في النفسية ولهذا لا يحد القصاص
على المولى بقتل عبده ولو لم يؤثر لكان المولى كالاخى فيلزمه القصاص فكان عصمة من حيث انه مالك
من وجه فلا يحد منه ما هو محتض بالنفوس ولان الله وجد التساوي بينهما في حد العصمة وهو التكليف
اى القصاص من عهد المساواة في العصمة وقد وجد المساواة في حد العصمة وهو التكليف وهذا لان الله
تعالى كلف الاذى ولا يمكن من اقامه ما كلف به الا ان يكون محرم التعرض ولا يقال ان الكفارة
لا تخاطبون بالشرايع عندكم لان المراد نفس التكليف لا جميع الكمال لان ذلك ساقط العبرة الا ترى
ان الفقير يساوى الغنى وان لم يكن الميسر الفقير مأمورا بوجوب الزكاة والحق ولا يلزم الصبي لان كل
من حكم واجبة على الصبي عند بعض المشايخ بخلافهم الله لقيام الذمة وانما سقط بعد الجرح ولا يلزم
المستامن لانه صار مقصودا نظرا الى التكليف لكنه اسحق دمه بعرض الكفر المحار كمالا يباح دم المسلم
بعرض الزنا وغيره وهذا لانه بالاستئمان لم يخرج من كونه مجازيا لانه على قصد الرجوع وفائدة المقابلة
المذكورة في النص ما نقل عن ابن عباس

رضي الله عنها كانت المقابلة من بني النضير من بني قريظة وكانت بنو النضير أشرف وكانوا يعدون قريظة
على النصف منهم فواضعوا على أن العبد من بني النضير مقابل له الجرح من بني قريظة وبني ثعلبة منهم بمقابلة
الذكر من بني قريظة فانزل الله تعالى هذه الآية ردًا عليهم **فوق** ومن دلت على أنه قصاصًا بأن قتل
أمة مثلاً فصا وميزانًا للابن لأنه هو الولي فيسقط فإن قيل الحديث يصلح حجة للمسئلة للبقية
ومن ما إذا قتل الرجل أمة ولا يصلح حجة لهذه المسئلة لأن الحديث سفي قيل من باب ما لا يتصلح هذا
ليس بقيل للابن بالابن قصاصًا وهذا ليس بقيل للابن بالابن بل بالأم يقال أقاد فلانا بفلان إذا
قلبه **قيل** إن القصاص ثبت للوارث ابتداءً والسبب انقضاء الميت ولهذا صح عفو الوارث قبل
موت المجرور فكذلك في الشبهة والعقوبات تندرج بالشبهات قوله عليه السلام لا قود إلا بالبيعة
أي لا قود إلا قودًا خلصًا بالسيف ضرورة أن المستثنى على وفاء المستثنى منه فإن قيل يحتمل أن
يكون المراد لا قود بحسب سبب ما الأسبب السيف والمراد به السلاح فكذلك لا في حقه
حجه الله أن القود لا أحد إلا بالسلاح **قيل** الحديث يحتمل الوهمين ويختلفان لكنه في معرض النفي
فما كان يكونا مخرجين كما في قوله عليه السلام لا غرم على السارق بعد ما قطعت عنه فانه استغنى عن الضمان
والعذات ولأن ما ذكرتم كالحماز من الأدل لأن القود عبارة عن حقيقة فعل القصاص ولو حملناه
على ما ذكرتم كان محاذرا ولأن السيف هو المخصوص للاستيفاء والقود قد يكون خيرا ما لا إجماع
فالحمل على ما ذكرتم يفضي إلى ترك النقص **قيل** لأن المستوفى أي المستوفى هو المولى فيقتضي إرثا حرا
أو عبداً وهو معلوم والحكم متحد واختلاف السبب لا يؤدي إلى المنازعة ولا إلى اختلاف الحكم فلا يبارى
قيل لرد سبب استيفاء لأنه إن مات حراً فبأن سبب الاستيفاء الولاء وإن مات عبداً فبأن سبب الملك
قيل لأن الصحابة اختلفت قال علي وابن مسعود رضي الله عنهما يرفع ما عليه من ماله ويحكم بحرية
في غير خزانة من أعز أحيوته وقال زيد بن ثابت رضي الله عنه بطل الكفاية وموت عبداً وكذلك لو اجتمعوا
مع المولى لأن أصل الفطر لم يكن موجبا فلا يصير موجبا بالإجماع **قيل** لأن الراعي ملك للمرءوس صاحب
يبدأ بقبلة مملوكة للراعي وهي يد المرءوس فاجتمعوا صاحبها بمنزلة شخص له اليد والملك فيستوفيان
القصاص كذا قاله الشيخ من مام بردا

CVI

عنه الله **فصل** المازن ما دون قصبة لا نف وما لا أن منه قوله تعالى والجروح قصاص
أي جازات قصاص من موالمقاصه ومعناه ما يملكه القصاص تعرف المساواة وأكثر القراء على دفع الجرح
فالحاصل أن النص يرجح المماثلة فكل ما أملك عايتها منه صدفة القصاص ما لا فلا وقد أملك في القطع
من المفصل فاعتبر قوله لأن استيفاء المثل لا يمكن لحوا أن يكون الثاني أزيد من الأول وانقص من الثاني
فوات البصر بقول الأطباء فنظر إليه رجلان عدلان من أهل الطيب وقيل يمتحن بالقابلية بين
فإن اشتغل بالتجسس عنه علم أنه لم يفت عينه **قيل** وحمل المرأة أي بحمل حرة ثم يقر منها حتى
موتها ويربط على عنه من خرى قطن هكذا روى عن علي رضي الله عنه **قيل** إلا السن لا يمكن اختيار
المماثلة منه بل يشترط بالمبرد وليس في ما دون النضر شيء عندنا ما يوجب عهد أو خطاء لأن شعبة العهد يعود
إلى بركة وهذا لأن القتل عبارة عن إزهاق الروح وهو غير محسوس فلو قتل الآلة الصالحة لتفريق
من جزاء مقام من إزهاق خلاف الأطراف لأنها محسوسة فلا حاجة إلى ذلك وذكر في شرح الطحاوي
أن شعبة العهد ما دون النضر على أن يمكن القصاص من الآدمي والآدمي لا يفتن **قيل** لأن القيمة تتفاوت
من طرات تعتبر فيها القيمة لأنها أموال مبروخة وفي من حوال يعتبر القيمة وهي متفاوتة فلا يجري
القصاص لأنه مبني على المماثلة الساعده من اليد ما بين المرفق الكف قرنا الرأس ناحتاه كذا في المغر
قيل ما لا ضافة إلى استيعاب المجرى بالنسبة إلى مجرى المشجوع فإن هذا مستوعب لا يستوعب
الشاح بان كان رأس الثابت أكبر فلا يلحقه الشين باستيفائه قدر حقه ما يلحق المشجوع
فمنقصر فخير كما في الشك والتعجيبة ولا قصاص من اللسان والذكر لأنها ما تنقبض ونشط
إلا أن يقطع الحشفة لأن موضع القطع معلوم فمكرو عانة المماثلة **قيل** لا ترى لهم لو اسقطوه
بلا مال وعقود أخذوا الصلح اسقاط من وجد فلما حاز من سقاط من كروجه لأن حوز الاسقاط من وج
أولى قوله تعالى فمن عفى له من أخيه شيء أو المراد بقوله له عنه كذا في المسطور من يضاخ وذكر في المسطور
خوام زاده تقريره من عفى له من أخيه المقول شيء من المال فالمدوب لولي القتل أن يقبل ذلك ولو رد
القابل لله بأحسن وذكر في الكشاف وغيره عفى له من العفو خلاص العقوبة ومعناه فمن عفى له
حجة من أخيه شيء من العفو أي بعضه ما يعفى

عن بعض النعم ان بعض بعض العرثه و...
وفي اليه للاخ او للمتع المدلول عليه وقيل عني ترك محي وقيل اعطى من خ القائلون للتبعض
او للبذل وقد انكر فاتباع اي فليست الطالب بالمعروف بان يطالبه مطالبه جميله وليؤدي المطاوع
اي القائل له باحسان بان لا يمتطله ولب ان الواحد مائل للجماعة اذا قبل الجماعة الواحد المائلة
من الامور النسبته فلما كانت الجماعة مماثلة للواحد فكان الواحد مائلا للجماعة وهذا الان للجماعة اذا
قتلوا الواحد صار كل واحد منهم قاتلا له بوصف الكمال حتى يحجب القصاص للكل فذلك هذا صار كل
واحد منهم قاتلا له بوصف الكمال وهذا ان الواجب عند الشافعي رحمه الله احد الشين هما القصاص
او الدية فلما فات احد الموجبين نفوات المحل تعين من غير وعندنا الواجب هو القصاص عينا والدية خلقه
والخلف يكون حيث يحسن صلا ويتخذ اثباته لعدو وهناك من يصر ويصر القصاص نفوات المحل
فنفوت البذل كما في ميثم الغوري اذا قطع رجلا من يدرج واحد في الهدية المقرض اذا اخذ شيئا
واخره على يده حتى انقطع هذا الان عند الشافعي رحمه الله اذا وضع احدهما السكين من جانب
ومن غير جانب حتى ينقي السكينان فانه لا يحجب القصاص عنده والجواب عن قوله كما يقتل الا
نفس واحدة ان نقول القصاص فيه كذا تركناه بالاثروا المخصوص عن القياس لا يلتجئ الا ما كان
في معناه من كل وجه وقطع الطريق ليس معنى قتل النفس ان القطع يحتمل الوصف بالتجزئ لا انه ابانة
العضو فحاذ ان يقطع البعض دون البعض اما القصاص اذا قاتل الروح وانه لا يتجزئ وان قطع واحد
ممنى جلين سواء قطع او على التعاقب العند في حق الدم جبق على اصل الحرية فيصلح اقراره ان
انكاف حاله المولى كتاب الديات الدية مشتقة من داء لا فها تودي
في مقابلة النفس لم تسم قمة لان القصة اسم لما يقوم مقام القاتل قصور لعدم المماثلة منها كذا في
المبسوط وقال المطرزي انها ليست مشتقة من داء بل من صدر وودي القاتل المقتول اذا اعطى وليه
المال الذي هو بدل النفس ثم قيل لذلك المبالغة الدية تسمى بالمصلد واصل التركيب بدل عامين
الحرى والجروح ومنه الوادي لان المالك يدي فيه اي يحرق ومنه الودي والحدث داء على وجوب
التخلط وهو المدعى من خلافه محمد وصاحبه

في صفته الخلفه الجاهل من النون وما اجتمعت بقوله عليه السلام في نفس المؤمن مائة من بل ارباقا ومعاقم
انه لم يرد به الخطاء لانها في الخطا واحدا فاعرفنا ان المراد شبه العمد وانما الحديث الذي روي
فلا يكاد يصح لانه لم يصر الحاجة فها من الصحابة مع اختلافهم في هذه المسئلة فذكر على زبافته
وان ما في البطن حيوان على حدة ولها عرضة الانفصال فصارت كذا تحاييل الزيادة على ما قدره الشرع
وانه باطل اوله تحت الزيادة بالشك وهذا بيان قوله للمالك بالمثل من جهة قوله فان قضى الدية
في غير من يلم بتخلط تاكيد لقوله ولا تثبت التخلط وكان ينبغي ان يقول قس هذا كما ذكره في سائر
الكتب قوله كذا حارت الروايات روي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال دية الخطا اثمنا عشرة وخمسة عشر
جذعة وعشرون بنت لبون وعشرون بنت مخاض وعشرون بنت مخرض قوله عليه السلام في النفس المؤمنة مائة من
بل الرواق المضروب من الفضة قوله من البر ما تبا برة قيمة كل برة خمسون درهما وقمة كل شاة
عشرة دراهم وقمة كل جيلة خمسون درهما ثوبان اذا روي كذا في الهادي قوله لتساووا
في الروح والحياة والعصاة قال صلى الله عليه وسلم انما بدلو الجزية ليكون دما وم كد ماينا وكاف التشبيه
نفسه العنوم اذا كان محلا قابلا له وعصاة كل واحد منها موبدة بخلاف المستام على ان عصمة ليست موبدة
لانه على عزم الروح ولا يلزم على هذا الاناث والعبيد لان العصاة المتقومة انما يكون بالدار وبي
اتباع في هذا المعنى لان النصرة لا تقوم من قوله وفي النفس الدية معناه ليست اطلاق النفس لان
حرفي للظرف والنفس لا يكون طرفا للدية بل قبلها سبب لو حوب الدية ثم يصر صلا الاطراف انه ينظر
فه ان قوت حن منفعته على الكمال او ازال حبالا مقصودا على الكمال بحسبه كل الدية لانه متى فعل هكذا
فقد الف النفس من وجه فان النفس لا تبقى منتفعا من ذلك الوجه والشرع الجوع ذلك من وجه بالا
من كل وجه في من دى تعطى له عرفنا ذلك بقض رسول الله صلى الله عليه وسلم في العنبر فقسمنا غيره عليه
اذا كان به معناه ولا يلزم سلخ جلدة الوجه وحطى وقطع من ظفار وحلوش عرا الصدر لانه لا
رواية في السلخ والقطع وانما الجاق نفوت بعينه جال الظاهر ان اللسان مخلوع منفعته النطق والذكر
تعلق منفعته من يلهو والعقل ما يتكلم اعظم ما يتكلم لا دوى وبه يمتاز من الهيايم وفي اللحية
وشعر الراس الدية وهذا اذا اصد المنبت

فما وكذا في الحاجب انما تحت الدية اذا افسد المنيب **ف** لانه تعالى به الجاهل وانه يصار بحتم ان
يكونا راجعين الى الحاجب ويحتمل ان رجع **ف** الى الثاني والثاني الى قوله الاثنان اي الخصيتين
فقد ورد الحديث في هذه **ف** وفي اشعار العيين الدية يحتمل ان يكون مراده لا قد احاطا
للمحاورة لانه يفوت به الجاهل ويحتمل ان يكون مراده منبت الشعر والحكم فيه هكذا كذا في الهداية والى
الوجه **ف** ولما في الخبر سلام **ف** الله **ف** لان منفعة البطر المني تعلق باصابع يديها كذا
الكف والقدم تابع وفيه ديون كاملة ففهم عليها على التسوية وهذه التكلفة تصلح دليلا للسلة
منه في محسب **ف** لثانته محسب **ف** لهما جميعا الاخر من سوي الشيا من شتان الواحد من الشيا
من شتان المتقدمة جمع ثنية اثنتان فوق واثنتان اسفل ومن شتان على التي على الرباعيات جمع الثا
والرباعيات التي على الشيا الحادشة التي تحدر الجلد السجاق التي تقطع كل اللحم وتصل
الى جلد رقيقة بين اللحم والعظم **ف** العظم الذي فوق الدماغ المنقلبة التي ينقل العظم
بعد الكسرى تحوله وهذه الشجاج لها جمان حكم الخطاء وحكم العداست احكم العدا فانه لا يجز
القصاص من شئ منها الا في الموصعة واما حكم الخطاء فنادون الموصعة حكومة عداوة الموصعة
نصف عشر الدية وفي الهاشمة عشر الدية وفي المنقلة عشر ونصف في الاتع ثلث الدية وهذه الشجاج
تختص بالوجه والراس لا يكون موضع لعرض البدن وتفسير حكومة العدا على ما قاله الطحاوي
رحمه الله ان ينظر الى قيمة لو كان عدا غير محروح ثم يقوم وهو محروح ثم ينظر الى التفاوت بين
القيمتين فان كان بقدر نصف العشر حدة نصف عشر الدية وان كان بقدر ربع العشر حدة ربع العشر
من الدية كذا في مبسوط **ف** رحمه الله **ف** لانه من الجروح اي من الجروح التي تترك رعاية
المماثلة فيها انتهى السكين الى العظم فينتساويان **ف** هكذا احاء الحديث قال عليه السلام في الحايث
ثلث الدية وهي الطعنة التي بلغت الجوف فان نذرت فها حافتان احدهما من جانب البطن والآخر
من جانب الظهر **ف** ففي الكف نصف الدية اي ففي الاصابع والكف نصف الدية وفي الزيادة
حكومة عدا فان قيل ينبغي ان لا يحسب الزيادة شئ لان الشرع اوجبه اليها الواحدة نصف الدية
واليد اسم لهذه الجراحة الى المنك فلا يزداد على قدر

الشرع قيل لا يمكن جعله تبعا للاصابع لان الكف جليل منه ومنه اصابع والشرع ما يكون متصلا
بالاصابع ولا يمكن جعله تبعا للكف لان الكف في نفسه تبع للاصابع ولا تبع للشرع فاذا انفرد جعله
تبعا ولا يجوز اهداره عرفنا انه اصل نفسه وليس فيه ارش مقدر فحكم عدا وهذا معنى قوله لانه
عضو اخر فلا يكون تبعا للاصابع انما يعز حجة اللسان بالكلام وفي الذكر بالحركة عند البول وفي
العين على استدراك على النظر ومن شئ رجلا موصحة ذكر في بعض النسخ الموصحة وفي بعضها لم يذكرها
والمراد بالمطلق المقيّد واما مدخل ارش الموصحة في الدية اذا ذهبت عقله لان منفعة العقل شتان
البدن كالروح خلاص منفعة السمع والبصر واحدا اذا ذهب السمع فلا هذه حناية في احدة في
بجاء واحد ومن الراس وقد اوجب كل الدية فلا يزداد عليه كما اذا قطع اصابع يديه فسرى الكف فقط
لا يزداد ضمان الكف ضمان **ف** اصابع خلاص اذا ذهبت سمعه او بصره لانه ظهر اثره في محل اخر غير متصل
فلا يستقيم ان جعل حناية واحدة لاختلاف اثره في المحل وانما يترك فوات السمع مان بعد ثم ينادى
وكذلك ذهاب الكلام مطلق عقله لم يسمع كلامه في موضع فكون عنده انه ليس بحضرة احد **ف**
فلا قصاص فيه اي لا قصاص من شئ من ذلك وعندهما احد القصاص اي يجب القصاص من شئ من ذلك والدية
في الثاني **ف** لانه حصل من نجباء اي الضمان انما حصل من الجرح وقد وقع الجرح فلا حاجة الى
المبا برحما يتلاهم اي تلاصق **ف** كما في السن والجراح ان زوال الشئ حصوله من شئ وعوده على
ما كان عليه **ف** لئلا يودي الى ابطال حقه بغير عوض اي الشئ ان زال فالام الحاصل ما زال
فقد تقوّم لئلا يودي الى ابطال حقه بغير عوض تفسيره ان لم ينظر ان مثل هذا الجرح يكف بكم تسريح
من شتان فيه ان تجرح وهذا من السطار معروف انه يقوم بتردي الرجل ويقول على ك لجرح نفسه
وبغيره وهو جرح نفسه كذا انقل عن العلامة رضي الله عنه وقيل ارش **ف** ما حدة من لجرح العلاء
والعالم طبيب وقيل قول محمد تفسير قول الم يوسف **ف** لان **ف** لم يضبط موضعه هذا الرد
قول الم يوسف اي ان ارش **ف** لم لا يضبط وهو موضعه فلا يحكم لجرع الطبيب ومن الدوا كان بفعله
فصار كانه اخذ ذلك المقد من حاله والجواب لا يحنف رحمه الله ان المنافع لا تقوّم عندنا الا
بعقد او شبهة ولم لو حاد فلا يلزمه العزم

قوله ولا يفر من الغريم لا حتم ان يصير نفسا اى الحكم في الحال غير معلوم فلم يلبسها بسرى الى النفس
 فظهر انه قتل وانما استقر الامر بالموت وهذا على حذف المضاف اى قتل نفس ومن قطع مدركا خطا
 ثم قله قله البر ان قله خطأ ايضا ولا صلح في هذا ان الخرافات للجمع من الخرافات احب اليك
 لان القتل ايام يقع بضرب اعتسا ركضت نفسها مفضي الى الخرج الا ان لا يمكن الجمع بان
 لا يتجانسا او تحاشا لكن البر قد تخلل بحسب سطر الحكم نفسه لان البر قاطع للبرائة
 وهما مناهات حاشا ولم تخلل البر ويجمع ويجعل من له حاشا واحدة وكفى يدية واحدة في
 فالدية في مال القاتل اى في ثلاث شين واذا قبل الاب انه عدا كان تفرغ لقوله وكله سقط
 فيه القصاص في نفسه لانه عدا هذا دليل لقوله فالدية في ماله فحسب في نفسه ولا يشترط ان
 لا ضل ان يماحد بالاملاف مححالا كسابر المتلفات وهذا لانه صخر حقه وحقه حال فلا يجزى
 بالموجل وانما مرنا التاجيل في الحاشي بالتخفيف وهذا عام فلا يتقاسان قبل هذا معقولا معارض
 للاجماع لان عمر رضي الله عنه قضيه ورضي غيره فان قيل ما ذكرنا ذلك في النص دله في
 بخازان معارض مع جماع الذي من اشانه وهذا لان جماع منعقد على ان ضمان العبد ان يحترق
 بالمثل وقد نطوع النص ايضا فلت الكلام فيه وانما الكلام ورا هذا وهو ان المال ليس مثل اللادك
 لا صورة ولا معنى لان دمي ماله ومبتذله والمال ملوكه ومبتذله فاني تماثلان وبالاجماع لا بعد
 الخبر بغير المثل وكان ينبغي ان لا يضمن المال الا ان الشرع اوجب المال عند عدم امكان القصاص الذي
 هو مثل صورة ومعنى منة على القاتل بان سلمت نفسه وعلى المقتول ان لم يهدر دمه وقد ورد به وجلا
 لا بجلا ولا بعد اعني لاسما الى زيادة وهذا يتبين ان التجديد ليس معنى التخفيف على الحاشي بل ان
 فيه من النفس شرعت كذلك في عدم القصد الصحيح وهذا لان العبارة عن قصد معتبر
 في حكم شرعا وذلك شئ على العلم والعلم بالعقل يكون والمحذور عدم العقل والصق قام العقل
 فصلا اعلم ان الضمان في مسألة البئر انما يكون اذا مات من وقوعه من الجوع والغيم لان
 اخلافنا في نفسه لانه اقل من الخطا لان فعل المخطي اتصل بالمتلف وفعل الخافر اتصل بالارض
 هناك على العاقلة لان محبنا اولى

مستعدة
 في نفسه لانه حتم في الوضع وهذا لانه شغل هو المسلمين في طريق المسلمين وهو شرط التلف لانه لولا
 وضعه الجرح لما عثره انسان ولولا لفراره الدوشن في الميراث لما سقط وشرط العلة بلحق بالعدا
 في موضع التعدي صيانة لاموال الناس الدوشن الدت ولا كفارة على جافر البير وواضح للجرح
 في اشكالان احدهما ان هذا مكرو وحث ذكره في الخنايات والثاني ان التخصيص جافر البير
 وواضح للجرح غير مفيد لانه لا كفارة على من اضرع الدوشن والميراث ايضا والحواب ان موضع بيان
 وحسب الكفارة الكفارة وعدم الوحر هنا لانه موضع بان احكام انواع القتل الا ترى ان مثل هذا التكرار
 لا وقع في شدة العذر والخطا ايضا مع انه زاد في الدليل ههنا وانما خصها لتعرف حكم غيرها دلاله في
 ليس بقائل حقيقة وهذا لانه ليس بقائل عند الجرح وامثاله اذ لا مقتول ثم ولا يكون يمكن ان يجعل
 قاتلا عند صابة لاحتمال ان المسبب مت هناك ولا يتصور ان يكون الميت قاتلا في نفسه الا انه
 صاحب شرط الجافر محصل شرط العلة لان علة التلف هو السقوط بوصف الثقل ولكن انما يتصور في
 هذا ان الهواء وهو عاودة عن المكان الحاشي عن جسام الكثيفة وهو بالحفر حصل وهو شرط في معنى العلة
 على معنى انه لم يتصور اثر التضرر العلة بدونه فصارت منزلة علة ذات وصفين غير ان الظاهر الحكم الى العلة
 المحضة اولى اذ استويا في وصف التعدي اما اذا انصف العلة بالاباحة والشرط بالخطر كان اخصا
 للحكم اليه اولى في نفسه الراكب ضامن للجرح من صلة في هذا ان السير على الدابة في طريق المسلمين
 مفيد بشرط السلامة كالشيء لانه يتصور في حقه من وجه وفي جرحه من وجه فان الجرح الطريق العامة
 المسلمين ما يكون حقا للجماعة ساج لكرا احد استيفاه بشرط السلامة لتعذر النظر من الجانبين ثم انما يتعد
 بشرط السلامة فيما لم يكن الجرح عنه دون ما لا يمكن التفرغ عنه لان ما استحق المراسم عايعت في الوضع اذا
 عرفنا هذا فنقول التفرغ عن الوطى واخوانه في سجع الركاب اذا انعم النظر في ذلك ففقدناه بشرط
 السلامة عنه والنجاة بالرجل والذنب فيما لا يمكنه جازا عنه مع السير على الدابة لان موخر الدابة ليس
 فيه ليعنيها بخلاف مقدمها ثم معنى قوله الراكب ضامن اى ضمن الذنب وتكون على العاقلة لانه خاطي
 في نفسه لانه فاعل الدابة اى الراكب قاتل الدابة فصارت الدابة آلة القتل كالسيف للضارب بالسيف
 وهذا لان الفلح حصل من الوطى والوطى

مضاف اليه الا ترى ان السير مضاف اليه فقال سار كذا اذا فرغنا ثم في قوله لانه متلف وقوله فاعل
اشارة الى انه محتمل الكفارة في هاتين الصورتين لان الكفارة حراء الباشرة وهذه جنائية منه بطريق
المباشرة وهذا اختلاف السابق والقائد فانه لا احد الكفارة هناك فها سببان لا تصلح منها
الى المحل ثم قال المسوط الرجل حيار اي هدد والمراد نفي الدابة بالرجل ومنه تيسر وهذا لانه
ليس وسعه التحرز عنه لان وجه الواكب امام الدابة لا خلفها وهو ان كان مسبب بكمه غير متعذر
لان السير على الدابة في الطريق مباح الكذب البعض مقدم من سنان نفخت اي ضربت بجذعها
كذا في المغرب فان دانت او باليت الى اخره هذا اذا رايت ومنه تيسر وكذا اذا اوقفها للذكر اما اذا
اوقفها لغير ذلك فخطب انسان مروها او بولها مضمون في قوله لانه لا يمكن التحرز عنه اشارة الى هذا
والسابق ضامن لما اصاب يدها دون رجلها قال صاحب الهداية هكذا ذكر القدوري في اليه مال العجز
ووجهه ان السابق النسخة مرأى من السابق فمكنه التحرز عنه وغاب عن مصر القايده فلا يمكن التحرز
عنه وقال اكثر الناس ان السابق لا يضمن ايضا وان كان سارها اذ ليس على رجلها ما يمنعها به فلا يمكن
التحرز عنه خلافا للكذب لا يمكنه كبحها بلجامها واذا اقل قطارا فهو ضامن لما اوطأ ولا يبالى
ذكر قبل هذا القايده ضامن لما اصاب يدها دون رجلها وهذا يدل على ان الضمان لا يجب الا بطلان المراد
منه النسخة وان كان معه سابق فالضمان لهما هذا اذا كان السابق حائبا عن سارها اذا اوطأها
واخذ من نام واحد يضمن تمام واحد ما عطف ما هو خلفه ويضمن تلف ما ينزله كذا في شرح
ابن نصر القطار من بل يقطر على نسج اجد **فصل** قوله او يفديه اي الارش قوله لا بعد
ان يكون المستهلك صاحبه الجبر لانه لما كان من كسار من جهة لانه ان يكون من نجار منه الحق
المعادلة فاذا لم يمكن اي فاذا لم يمكن ان يكون الجبر للمستهلك محلا للجبر وهو ان يتغير للمنفذ اذ الجبال
شروط على ما عرفت وفي بعض النسخ فاذا لم يكن المستهلك صاحبه الجبر لعدم مكان وما في القدر
كما مر في قوله وثبت للمولى ان تقدمه بيان ان الفداء هو المخلص لا كما زعم البعض قوله كما في
للورثة في عيان التركة اي اذا كانت التركة مستغرقة بالدين فلا ورثة ولا ية قضاء الدين وامساك
منه عيان كذا هنا

فان عاد فنجى فحكم الخيانة الثانية حكم من ولي معناه بعد الفداء ويدل عليه الجملة التي بعدها
لان الخناسن اجتماعا في رتبة واحدة ملحقين ان يتخلص بدفعه ويقول له انما الحقني هذا الشغل
بسبب ملكي لربيتة فانا اتخلص بدفعه فدفعه بالخنايين ويقدره ما يشاء وهذا لان خلق حق في
لجنائية من ولي رقبته لا يمنع من تعلق مثلها كما لا يمنع الدين من ثبوت مثله وكما لا يمنع حق المولى من تعلق
حق ولي الجنائية ومعنى قوله على قدر جقيها على قدر ارش خبايتها وان اعطى المولى الى اخره يصل
ان المختير من امرين اذا فعل ما يدل على اختيار احدهما او ما يمنع من اختيار احدهما تقرر عليه من غير
لورثه خيار قد يكون صريحا وقد يكون دلالة وقد يكون ضرورة ومنه عتاق اختار دلالة او ضرورة اذا
كان عن علم لانه لما اعتق مع علمه بالجنائية فقد اختار امساكه لنفسه فصار اختيارا للورثه من خرد لانه
اولا انه فوت محلا للدفع اختيارا فتعين الوجه من خرد ضرورة واما اذا لم يعلم بالجنائية فيستحيل
ان يوصف بالاختيار لانه لا اختار بدفع العلم قوله الا ان القية تامة مقام الصدوق انكالم
وهو ان يقال لما لم يصر محتارا وصار كانه لم يعتق وكان ينبغي ان يدفع العتق لا يمكن دفع العتق لثبوت
التوضيح حقيقة محتملة نقضه معنى وذكر ما لفته لانه قائم مقام العبد ولا يملك ما قامت القية
مقام العتق كان ينبغي ان يختار كما اذا لم يعتق حقيقة لان العتق للعبد الواحد لا يفيد قوله في المولى
من قلم من قيمته ومن ارشها اي ارش الجنائية واما ما في قوله قل لان من ارش ان كان اقل من قيمته فلا حق
لولى الجنائية في اكثر من ذلك وان كان اكثر من القيمة فلم يتلف المولى بالقدرة الا للورثة صار من قيمتها
فهو غير ضامن بالاتفاق لانه زالت يده عنها بغير اختياره **فصل** اعلم ان من حايط
في ملكه فهدى على وجهين اما ان بناء ما يلا او غير ما يلا وان بناء ما يلا الى الطريق او الى ملك غيره فهو ضامن
لما تلف به وان لم يطالب بنقصه وان بناء في ملكه غير ما يلا ثم مال الى الطريق فهو ماله كتابنا
وتيسر من هذا ان يقول صاحب الحق لصاحب الحايط ان حايطك مال او يقول ان حايطك محن فانقصه
ولا سقط ولا يتلف شيئا وشهد على حقالته كذا او حدة بخط الشيخ من مام بذر الدين رحمه الله وهو
مذكور في الذخيرة ايضا وذكر في المسوط الشرط هو المطالبة بالنقص من التقدم اليه دون شاهد
واما ذكر من شهد ان يتمكن من اثباته عند

انكاره **فصل** لان قوله هو الطريق للمسلمين اي ان هو الطريق كان حقا للمسلمين
 فلما مال الحايط وقع الهواء في ملكه بغير صنعة فاذا اطولت التفريغ صح عليه تفريغه فاذا لم يكن تفريغ
 بعد ما لم يكن منه صار ضامنا كتوبت به الرجح والمقتة في حجره فطالبه صاحبه بالرد عليه فلم
 يفعل حتى هلك فانه يضمن بخلاف ما قبله **فصل** لا نه لم مطالبه بالتفريغ فهو كالنثر اذا هلك
 في حجره قبل ان يطالبه صاحبه بالرد وهذا دليل على اصل المسئلة لا على قوله ومستوى ان يطالبه فان
 لم يوجد الصنع منه مباشرة ولا تسببا بطريق التعدي لان اصل الشا كان ملكه والميلان ليس
 فعله **فصل** لا نه متناع عن التفريغ منزله شغل مبتدأ باختياره وهو متعدي في ذلك وهو شرط
 التلف فصار كاشرا في شيء الى الطريق باختياره وفي قوله فطالب صاحبه اشارة الى ان التقدم الى الطريق
 والمستاجر لا يصح **فصل** لا نه لا يمكن من بعض الحايط الصادم الدفع ان تعرضت الشيء بحذر ومهارة
 واذا اتهم الفارسان وهذا اذا كانا جرت في العمد والخطا فان قيل ينبغي ان يحجب عما قبله
 كل واحد منهما بادية صاحبه لان كل واحد مات بفعله وفعل صاحبه **فصل** لا نه صطدم لم يقوم لها قبل
 الصادم صاحبه حقيقة وانما وحده من غير محل الصدم واذا قتل رجل عدا خطا الى الغرة اصل
 المسئلة ان العمد مضمون بالقصاص حيث انه ادعى ام حيث انه مال مع اتفاقهم **فصل** لا نه يصلح مضمونا بكل
 واحد منها والكلام في الترجيح فعندنا جعله مضمونا من حيث انه ادعى او في يكون الواحد مسئلا
 الدية ملازاد على عشرة الاف وعندنا في يوسف والشافعي رحمهما الله جعله مضمونا من حيث انه مال اذن
 يكون الواحد بمقتضى القيمة فصح ما بلغته **فصل** ان هذا ضمان مال لان ادميته سابقة للغير
 ولقد اظهرت ما لكيسة المولى عليه الاسرى ان الضمان محمول للمولى وهو لا يملك العمد الا من حيث انه
 مال **فصل** ان هذا ضمان نفس لان ادعى مطلق في هذا الوجه اكثر تكاليف الشرع عليه والمحقق
 يقتله وكان الواجب الدية ولا مراد على ما قدره الشرع فان قيل الكلام في ان الدية ضمان نفس انما
 الكلام في ان الضمان الواجب بمقابلة العبد هل هي دية ام لا قلنا اراد به ان هذه الدية هو الذي
 وحده بمقابلة العمد ضمان نفس فلا يزداد على ضمان للراو اراد به الدية ضمان نفس وهذا ضمان نفس يكون
 دية والدية لا تزداد على عشرة الاحرام **فصل**

اصطدم

فرض عليه عشرة الاف لا عشرة وهذا الاثر من مسعود رضي الله عنه لا يزداد على عشرة الاف منقصة عشرة
 ومن ثمر في هذا الخبر **فصل** وذلك ادناه اي ادنى ما له خطر في الشرع وفي بعض الروايات الاجمعة كذا
 في البسوط وكل ما يقدر من حدة الجرا الى غيره اي كل شيء من الحجر فيه الدية تحت العبد القينة وكل شيء من الحجر
 فيه نصف الدية كما في قطع اليد خطا ففسد العبد نصف القيمة اذا فوت بالخناية منفعة مقصودة كالعين
 واليد **فصل** قال المظنزي في رسالته غرة وهي باض جبهة وغرة الماخياره كالفرق بين
 الجيد والعبد والامة الفارغة ومنه الحديث وحلقة الخنثى غرة عدا او امة اي بقياهم ابداعه
 محمد او امة ثم القياس في الخنثى احد الشياطين اما ان لا يحشى لانه لم يعرف جنونه او حده كمال الدية لكننا
 تركناه بالسنة وهو ما دى حماد بن مالك انه كان تحت ضربتان فشا جرتا فضررت احداهما صاحبها
 يعود مسطح فالتقت جبيننا متشا فقص رسول الله عليه السلام بالغرة على امره الضاربة المسطح
 عمود القسطاط **فصل** يعود مسطح ان صحة الرواية فالاضافة للبيان وفي بعض المواضع يعود
 مسطح كالا بها بالسون على البدل وفي المصاحح وجملة الغراب فضررت لهما الاخرى مسطح **فصل** عليه
 غرة نصف عشر الدية يعني نصف عشرة دية الرجل او عشرة دية المرأة وكل منهما احسانه **فصل** لا نه يتقينا بحيوة
 لانه انفصال حيا وكان ينسا من كل وجه وقبل النفس المومنة بوجه كمال الدية **فصل** لا نه خيال موت الخنثى
 بموت **فصل** اي يمكن الاستباه فاما كان في ذلك الضربة واما كان باحتباس نفسه لهلاكها ومع اشتباه السبب
 لاحد الضمان وفي خبر **فصل** ان كان ذكر الى الغرة سبانه ان الغرة في الذكر ومن ثمر هو ان النسي عليه السلام
 اوحى الغرة في الخنثى لم يفصل ثم ما يقدر من الدية في الحرقة من القيمة في المرقون لان القيمة فيه كالدية في الحر
 ثم في الغرة في الحر خمسة في الذكر ومن ثمر في وجوده قيمة الذكر لو كان حيا نصف عشرة قيمة لان الخمسة نصف
 عشرة دية الذكر وبوجه عشرة قيمة من ثمر لو كانت حيا لان الخمسة عشرة دية من ثمر وصورته لو كان قيمة الخنثى الذكر
 لو كان حيا عشرة دية دانية نصف دينار ولو كان انثى وقيمته عشرة دنانير ايضا محد سار كما ذكره الشيخ
 مام بدر الدرع **فصل** الله فان قيل في هذا تفصيل من ثمر على الذكر لان عشر قيمته اذا كان انثى اكثر من نصف عشر
 قيمته اذا كان ذكر او لا يجوز تفصيل الانثى على الذكر **فصل** كما لا يجوز التفصيل لا يجوز التسوية وحازت
 التسوية هنا بالاتفاق

فكذلك التفضل وهذا الان الوحي باعتبار قطع الشوا باعتبار صفة المالكية اذ لا مالكة في الخمين
والاشيئ مع الشوا واولي الذكر ولا يكون مني اشري شوا كما بعد من نصا لعل هذا جزا تفضل
من شئ على الذكر كذا قاله شريعه الشريعه الله وان النعم عليه الله اوجب الغرة في حين الحرة وقومها
تحماته وذكر نصف عشر قيمته لو كان ذكر او مشرقه لو كان انثى وجنينة من فرع على حين الحرة واعتباره
فوردى الى ما قلنا ولان هذا في الحقيقة تسوية لما ذكرنا ان القيمة دية في هذا الباب دية من شئ على النصف
من دية الذكر نصا والعشر من هذا اشل نصف العشر من الذكر وكان ينبغي ان لا يتولى الا انا متينا لان التفضل
انما يحس عند تفاوت الجاهل هذا يتحقق المنفصل الا في الاجتهاد لان ذلك ساء على مالكية النصرة
والشهادات وذاك يكون ازيد في الذكر وفي المنفصل ودية جنة لا وجود لهذه المعاني حتى يتصور
التفضيل بيني وصف من دية فحسنت وما سواه في ذلك قوله لا حتم انه لم يكن حيا فان قيل
فذلكم حيوة حث وجب ضمان النصف قلنا لم تثبت الحيوة فيه مطلقا الا يرى الله لم يحكم بذلك
الكفارة عرفت في المفور المطلقة فلا اعتداهما في ولا يحرق فيه طعام اذ لم يقد على الصيام
لانه لم يرده الفخر فصل قوله وتخير بين الوحي اي جتار الشبان والفسقة منهم لان قيمة القل
فهم اظهر وله ان جتار الصلحاء والمشايع لا يتخرون اكثر مما يتخرون الفسقة كذا في المبسوط قيل علة
كل واحد باب الله ما قبلت ولا خلف بالله ما قبلنا الحوا ان باشر القتل نفسه فنجري على ميمته بالله ما قبلنا
فوقه فلا تعتبر جلتها لان القيمة في ذلك ليس على قول صحيح قوله استخلف خبير حلالا ذكر في بعض
النسخ رجلا جليلا ووجه التمسك على هذا ظاهر وفي بعضها لم يذكر الحد ووجهه ان المتخير في القسامة
النصرة والظاهر ان القايم بحفظ الدار من جراد النافعون دون المالك لان هؤلاء اشرار في البكاي
فوقه لان الظاهر انه مات خفف انفة وهذا الان القتل في العز عرفت حيوة بسبب اشره حتى فلا بد
ان يكون اثر استدراك على كونه قبلا وذلك ان يكون به جراحة او اثر ضرب او خنق اذ كان كذلك يحتاج
الى صيانة دمه من الهدر اما اذا مات خفف انفة فلا حاجة بنا الى صيانة دمه من الهدر في لان الجمل
شرط عرضي اي شرط مقصود بالحفظ ناطق به عارض لان الله انما سني بالحفظ وهذا الان شرط من ثنائي
في يضاف اليه الحكم وان تعدت من ضافة الى السبب

وهذا الشرط مختص بصاحب الدار لان حفظ ملكه واحتم عليه فاقم مقام الشئ اي جعل صاحب الدار
منزله الماشر للقتل وجعل القتل دارة بمنزله مباشرة القتل نفسه في حكم القسامة والدية صيانة
للدن بمنزله المباشر للقتل ويح عن الهدر بمنزله حفر البئر وهذا الان الدم على اهل المحلة او على عاقله
اهل المحلة انما يحس باعتبار ان اهل المحلة يدرسون تدمير المحلة فالظاهر ان صدور منهم لانه قلنا
يؤتى انسان من محلة الى محلة لقتل فيها وكان عليهم حفظ محلاتهم وكذا اوجب الدية عليهم لهذا فاذا
وجد في دار انسان صار صاحب الدار بمنزله اهل المحلة لان حفظ داره واجب عليه ويحتمل ان يكون
من العير غير المحلة اي من شرط عارض لا ماضى اذ القتل يتصور بدون هذا المحلة في الجمل بخلاف الشرط
من خرم من الحيوة للمقتول وغيرها في قوله من مع من الملك وموون الملك تحس على المالكين ان الغرم اذا
الغنم ثم ذكر في المبسوط وغيره قول محمد بن ابي حنيفة رحمه الله وذكر هنا قوله مع ان يوسف رحمه الله القسم
اليمين في القسامة اسم وضع موضع من قسام للقطعة المكان المخطئة لئلا يدار وغير ذلك وقوله محمد
للخطئة برادها ما خطئ من مام حين فتح البلدة ونسبها من الغانمين كذا في المغرب دم مفرج اي
من قوله لانه ليس يدري مام من كل وجهه اي انه وان كان يدري مام من حيث القهر والغلبة لكنه ليس
به من حيث انه لا يتصرف فيه تصرفا ولا يحسبه عشروا خراجا ووجب المال على غير القاتل بخلاف القاتل
فاذا لم يكن يدري من وجهه لا احد للشبهة وان وجد في وسط الفرات قيدا لفرات لانه اذا كان نهر صغيرا
لقوم معروفين فهو عليهم والصغير ما يستحق الشفعة والكسر لا يستحق فيه الشفعة في قوله لانه في مام
اي يد من يقر ذلك الموضع لا يتم سيقون ويسقون دوابهم فصار المحتبس على خانب الساطي
كالملق على الساطي في قوله لانه لتعظيم الدماء اي القسامة شرعت لتعظيم الدماء وبدعواه على
واجد بعينه لا يسقط ما وجد لتعظيم الدماء اشرقا في قوله لها جتان الى انفسها نفقا فان قيل
ان نفخ دفع القسامة ليس لانها قد اندفعت بدعوى الوحي على غيرهم فلا يتم كمال التهمة في
الشهادة قيل ان ادفاع القسامة وان اضيفت الى دعوى الوحي الا ان ذلك غير موكد وقد
ناك هذا والله اعلم كتاب المعامل المعاقلة

معقولة كالمكاره جمع مكرمة

كذا في الصحاح هذا وجه الطعن ولكن ان صاحب المراءى قوله لا تعقل العاقلة عند ادعائه ولا
 العاقلة عند اذا كان القاتل عبدا ايضا للبسنة على من ناس نفسه الى من اراد ان يموت فتقف
 الى الوصية طاهرا كما الوصايا الوصية مشروعة بالكتاب
 والسنة ولما عرفت من القياس على جوازها لانه يملك من مضاف الى ذلك لا يصح كما اذا ملك عبدا
 من اعيانه مضافا الى وقت حال حيوة بان قال ملكتك عبدا ابيد او يغير بديله فانه لا يصح الا انا
 جوازنا لها لاجل الحاجة اليها فان الانسان مفرد بملكه مقصر في عمله فاذا اضر وخاف الموت
 بغيره يريد ان يندرك بعض ما فرط من امور اخره على وجه لو مضى فيه يحقق مقصده المالى ولو
 انقضت البر بغيره الى مطلبه للحاج الى شرع الوصية ذلك فشرعناه وبني شفعة من اوصى
 يوصى وصية وايضا يقال اوصى الى فلان بكذا اي جعله وصيا وذلك هو وصى اليه ووصى لفلان
 اي جعل له من ماله وذلك هو وصى له وذلك قولها اوصت بكذا الفلان ووصيت الى فلان
 وشرطها كون الموصى اهلا للملك وحكمها في حق الموصى له ان يملك الموصى به ملكا جديدا كما يملك بالهبة
 وفي حق الموصى اقامة الموصى له مقام نفسه فما اوصى من الوصية غير واجبة وهي مستحبة نفى
 بقوله غير واجبة قول من قال انها واجبة على كل احد بمنزلة سائر ما ثبت مذهبه بقوله وهي مستحبة
 ثم في الحديث الذي ذكره لانه على استحبابها من وجهين احدهما انه قال تصدق عليكم وهذا اللفظ
 انما يستعمل فيما يكون مشروعا لنا لا علينا والثاني انه قال فضعوها حيث اوجبتم فوضنا لحيثنا وذكر
 ينافي الوجوه بقتضيه من استحباب في ولا يجوز الوصية لو ارثه اي ارثا يرث من الموصى عند الموت
 والمعتبر كونه وارثا له او غير وارث وقت الموت لا وقت الوصية ولا يجوز للقائل عامدا كان
 خاطيا بعد ان كان مباشرا في حديث سعد فوايد منها ان من حق المريض ان يعاد ومنها انه
 لا بأس للانسان ان يستغنى عن المفتي ببيته وان لم يات منه المفتي ومنها ان الوصية ما زاد على
 الثلث لا يجوز ومنها ان عدم الجواز لخلق الورثة ومنها ان المستحب للموصى ان يوصى ما دون الثلث
 لقوله عليه السلام الثلث والثلث كثير ومنها ان الغنى الشاكر افضل من الفقير الصابر ويعزى بالمال
 ان شاء الله تعالى تكلف اذا

ابدا كفة للمسالمة عال غيلة انتقد ونوعا يلد ومم مالة ويجوز ان يوصى المسلم للكافر اراد
 بالكافر الذي لان الوصية لاهل الحرب باطلة كذا في مبسوط خواهر زاده رحمه الله وهي وانما يقدر
 القبول عند تحقق التملك الا ترى انه لو قال لامرأة انت طالوعدا على الف فالقبول والرد عنها يقدر
 عند محي الغد فكذا هنا لا يعتبر القبول والرد قبل الموت وان قبل بعد موته ثبت الملك قبضه او لم يقبضه
في الا في مسله واحدة يعني في ملك المسله بملك بدون القبول فان قيل الاستثناء من
 به ثبات نفى فكان ينبغي ان لا يملك بالقول قلت بلى هناك لا يملك بالقبول لانه يملك بدون القبول
في لان الوصية مثبتة للملك بنفسها لانها عقد تبرع يتم بالمستبرع كالحبة والصدقة في
 رما قدى له الضرر به فانه لو اوصى له بعبد اعني او من لو ثبت الملك بدون القبول بضرره من حيث
 لزوم النفقة والكسوة في لغرضهم القاض في هذا اللفظ اشارة الى صحة الوصية لان من خلع
 انما يكون بعد الصحة ووجه الصحة ثم من خراج ان اصل النظر ثبات لفكرة العبد حقيقة وولاية
 الفاسق على اصلنا وولاية الكافر في الجملة حتى لو اشترى عبدا مسلما بشفه شراره الا انه لانه النظر
 لتوقف ولاية العبد على حازة المولى المعادة الدننه باعنه للكافر على تركه النظر في حق المسلم
 واتهام الفاسق فخرجهم القاض من الوصاية في لا فهم تصرفون فيه لان العبد ان يمنعه لثبوت
 الولاية عليه او يبيع نصيبه فمنعه المشتري من بيعه عن الوفا بيمين الوصاية فلا يفيد فايده في
 للضرورة لان التاخير فساد الميت وخوف الموت خوفا وعريا لان لهؤلاء ان يمدوا ايديهم هذا
 يرجع الى تنفيذ الوصية ايضا فان لموصى له ان يأخذ اذا كان يخرج من البلد كما كان للمدعي
 وللدائن ولانه من خذ كذا في المبسوط في لانه اسقاط محض اي انه مما لا يحتاج فيه الى الراي
 لانه اسقاط لا مبادله في وكذا الخصومة في حقوق الميت اي الخصومة مما لا تحقق اجتماعها عليه
 الا ترى ان الوكيلين بالخصومة حاله للحيوة تفرد احدهما بالخصومة فكذا الوكيلان بعد الوفاة في
 من الوصية عقدا استخلاف الوصية اشارة لاية مطرقة الخلاف بدليل ان من يوصي بيمه بقوله اوصيت
 لكم مطلقا ولو كان طوقه من نابة لم يصح الا بالنسبة على ما هو المقصود كما لو قيل فانه لو قال وكلتكم
 باني لا يملك التصرف في هذا لما صح من بيعه

اراد ان يوصى للموت

لا يملك ان يوصي
 لانه لا يملك ان يوصي
 لانه لا يملك ان يوصي
 لانه لا يملك ان يوصي

الله مطلقا عرفنا انه اثبات الولاية بطريق الخلاف والدليل عليه ان اواز ولايته بعد زوال الولاية
وربنا به يستدعي قيام ولاية المنوب عنه وبطلان سقوط ولايته كالولاية وما يقولون انه اثبات ولاية
من الوضو الذي ذكرت واثباته وتوكيل من حيث انه توقف على قبوله فقولنا شبهة بالولاية اذ جعل
وصياني نوعي نعم الميراث ولشبهة ما لو كاله تفرد احدهما بالتصرف **فصل** قوله للساوية
انها استويا في سهمين مستحقان وهو الوصية فيستويان في نفس مستحقان **قوله** في الرد ولا في
الاستحقاق عندهما سطر من حيث مستحقان لا من حيث الرد فان صاحبه للجمع مستحقا اكثرهما
مستحقه صاحب الثلث **قوله** ان الموصي قصد شيئا سلامة ما سمي لكل واحد وتفضيل احدهما على الآخر
ففي احد الحكمين تعذر تحصيل مقصوده عند عدم حازة ولا مانع من الحكم من غير تحصيله ولا
ان الضرر اثر من مستحقان فاذا بطل **قوله** مستحقان لم يصادف المحل لان محله نفاذ الوصية للثلاث
من ثرائها خلافا لموضع من جاء **قوله** لم يظهر ان التصرف في غير محله لحواز ان يكثر المالك
وقت الموت فيخرج من الثلث **قوله** الرد الشرع اراده قوله افاوصى جميع ما قال **قوله** في قسم
الثلث ارباعا وهذا الاختصاص الى عدله ثلث صحيح واثلة ثلاثة فيضرت صاحب الكل بالكل
ثلاثة وصاحب الثلث بثلث سهم فيقسم ارباعا **قوله** ثلثه اسهم بالجزء على انه يدرك الكل صورة
الحياة ان يكون له عبدان قيمة احدهما الف ومائة وقية من خرسانية واوصى بان مائة احدهما
مائة درهم ومائة خرسانية لفلان لغيره فمنا قد حصلت الحياة للاحدهما بالف ومائة خرسانية وذكر
كله وصية **قوله** في المرض ان لم يكن له مال غير هذين العبدين لم تجز الورثة حازت مجابا بقدر الثلث
فكون الثلث منها اثلاثا يضر الموصي له بالف حسب وصية ومضى الف والموصي له من خرسانية
ومضى خمسمائة فلو كان هذا كسائر الوصايا على قياس قولنا حنفية وصى الله عنه وجبان لا يضر الموصي له
بالالف باكثر من خمسمائة وستة وستين وثلثي درهم لان عدده الموصي له باكثر من الثلث لا يضر الا بالثلث
وهذا الثلث ماله وصورة السعاية ان توصي بعقود غير قيمة احدهما الف وقية من خرسانية
ولا مال غيرهما ولم تجز الورثة الوصية بعقود من الثلث وثلث المالك فيوزع عليها اثلاثا
الثلث للذي قيمته الف ويسعى في الباقي والثلث

29 الذي قيمته الفان ويسعى في الباقي وهو الف وثلثها مائة وثلثه وثلثون وثلث درهم فلو كان كسائر
الوصايا وحسان سعى الذي قيمته الف في خمسمائة نصف قيمته والذي قيمته الفان في الف وخمسمائة ثلاثة
ارباع قيمته وصورة الدراهم المرسله ان توصي لاحدهما بالف ولاخر بالفين في ثلث ماله الف
ولم تجز الورثة يكون الثلث بينهما اثلاثا ويضرب كل واحد منهما بجمع وصيته واثنا يضر في هذه
المواضع الثلاثة بجمع وصيته لان الوصية في مخرجها صحيحة لحواز ان يحصل له مال اخر يخرج
القدام من الثلث **قوله** كذلك فيما اذا وصى ثلث ماله لاسنان ولاخر بجمع ماله لان اللفظ في مخرجها
لم يصح لان ماله لو كثر دخل فيه تلك الوصية كذا ذكره الشيخ **قوله** ما يدرك الذي عن الله **قوله** لان لا
تعرض للزيادة على الثلث اى ان الموصي له باكثر من الثلث انما لا يضر باكثر من الثلث لان الوصية وقعت
بغير المخرج عند عدم حازة ولا نفاذ لها اصلا وفي هذه الصورة انما يضر فما زاد على الثلث
لانها لم تقع باطله لانها ليست بوصية بالنصف وان باكثر من الثلث بطريق المطابقة ولا بطريق
الضيق البطلان هناك باعتباره **فصل** قوله لان الدين قولى لانها واجب والوصية
تبرع **قوله** فكذا لكل كليه جاز ذكر في الهداية وفي الشيخ فالمراد منه انه وصية في حرم عتار
من الثلث لاحقة الوصية لانها احاب بعد الموت **قوله** لانها لا تصور فسخ اى العتق لاحقة
الفسخ والحياة بالحقة الفسخ وكان ما لا بالحقة الفسخ اولى التقديم ولا مغير بالتقديم في الذكر
لان لا يوجد التقديم في الشبوت لان زمان التقرر بعد الموت والكل يتقرر معا والحوار ان هذا
سطر بالدين فانه ما بالحقة الفسخ ومع هذا تقدم على الوصية لما تعلق بعقد ينفذ من مستحقا وكل
الحياة ومن اوصى سهم من ماله لغيره قال الشيخ **قوله** ما مخرجه زاده رحمه الله في مسوطة ان
له اخش سهام الورثة عند اى خيفة الله الا ان يزيد على السدس فحينئذ يعطى له السدس وقال
للجامع الصغير بان له اخش سهام الورثة الا ان يكون اقل من السدس فحينئذ يعطى له السدس وعلى
رواية كتاب الوصايا حوز النقصان عن السدس ولم يحوز الزيادة على السدس وعلى رواية للجامع
الصغير حوز السدس الزيادة على السدس لم يحوز النقصان وقالان له اخش سهام الورثة
الا ان يزيد على الثلث فحينئذ يعطى له الثلث

وصورة هذه المسئلة رحل مات وترك اثنا وامرأة واوصى رجل منهم من حاله فعلى قول الخليفة
رحمه الله على رواية الوصايا وهو قولها يعطى له اخس سهم الورثة وهو نصيب المرأة فيرأى اخس
سهم الورثة على الفريضة وذلك ثمانية فصير تسعة يعطى للموصى له سهم وللأمراة الثمن والباقي للأولاد
لأنه صار موصى له بمثل نصيب المرأة وعلى رواية الجامع الصغير يعطى له سدس حاله لأن السدس
أكثر من اخس سهم الورثة وان مات وترك امرأة واخا لا ية امة اولاد فاحس سهم الورثة الربع
فعلى رواية الوصايا يعطى له السدس لأن لا يجوز ان يوصى له الزيادة على السدس على رواية
الوصايا ويجوز النقصان عنه واخس سهم الورثة اكثر من السدس فعطى له السدس منهم من ستة
اسهم وعلى قولها يعطى له الربع لأن الربع اخس سهم الورثة وأنه اقل من الثلث وعلى قول الخليفة
على رواية الجامع الصغير يعطى له الربع ايضا لأنه يجوز الزيادة دون النقصان على هذه الرواية
كذا ذكره في الوصايا في موضعين وذكره في السلام رحمه الله في الجامع الصغير على خلافهما
ان السهم متى اضيف الى التركة براد به سهم من سهم الورثة عرفا الا اننا نعطيه لا قل لتيقنه وهذا في
عرفهم اما في عرفنا السهم كالجزة ايجبت فلانا بعثته لبحر المحي في قوله ان المطلق ينصرف الى المتعارفين
مطلق الوصية ينصرف الى الجهة التي اوجهاها الله تعالى وتلك الجهة هي التي وجبت من بلدة فوجب ان يردى
عنه على الوجه الذي جبت **فصل** قوله لان التبرع لا يجوز منها فان قيل انه نافع لا يضر
الى نفسه في نيل الزلفى ولو لم ينفذ شئ على غير قلف ما يحد من التوارث لترك على
ورثته والمعتبر في النفع والضرد النظر الى اوضاع التصرفات لا الى ما تنفع حكم الحاكم ويجوز
للموصى الرجوع عن الوصية لان القبول موقوف على الموت ومن مات من غير قبول يصح ابطاله كما
في البيع **فصل** او قال او فعل ما يدل على الرجوع اما الاول فكما اذا قال العبد الذي اوصيته لفلان
فهو لفلان كان هذا رجوعا واما الثاني فكما اذا اوصى ثوب ثمة قطعه وخاطه او بدار بني فيها
ومن **فصل** ان كل فعل لو فعله من نسيان في مكرهه سقط جزم المالك عن العيّن فان الموصى
اذا فعله كان رجوعا وكل فعل يوجب زيادة في العيّن الموصى بها ولا يكره تسليم العيّن الى بها فوجز
فصل لأنه لم يملكه الموصى له هذا

القدر كاف في الدلالة وانما قال وصي ترش لثنت الحكم فيه بالطريق الذي قال في البيع اذا حصل الا
يصح الرجوع لما انه لم يملكه المشتري بغير قبول حال ومنها لما كان تبرعا ومجرد عاب لم يملك الموصى له
لأن يصح الرجوع فيه اقل اذ الرجوع في التبرعات مشروع دون المعاوضات ويحتمل ان يقال ان
الجنة لما حاز الرجوع فيها مع انها ثنت المالك لان يصح الرجوع عنها وهو تبرع لم يملكه في الحال او
فصل لان الرجوع عن الشيء لا يتصور مع عدمه بقدره الرجوع بغيره سبق الوجود اذ الرجوع عن
الشيء بدون ذلك الشيء محال ووجود الشيء بغيره عدم ذلك الشيء لان الوجود في لاصل العقد ولو كان
للجود رجوعا لا ينقض ان يكون الوصية موجودة ومعدومة فيما سبق وهو محال او يقال العدم في السابق
من لوازم الوجود والوجود في السابق من لوازم الرجوع فكان من اللازمين منقاة وتنافي لللازمين مستلزم
لتنافي المزومين فكان من الوجود والرجوع منافاة ضرورة كونها مزومين فلا يكون للوجود رجوعا لان
احد المتناقضين لا يكون مقتضيا للآخر وانما قلنا بان تنافي المتناقضين اللازمين مستلزم لتنافي المزومين
لأنه لو لم يكن كذلك يلزم احدا المتناقضين موافقا للجمع بين اللازمين المتناقضين ووجود المزومين بدون اللازم
وهذا الذي ذكره قول محمد رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله يكون رجوعا لان الجاحد نفي الوصية في الحال
ونفيها بغير الرجوع نفي لها في الحال فاذا نفاها في الحاضر الى ان يكون رجوعا للباب من المحاذرة وفي
الملاحقة حقيقة فالله الام لا صلوة لحار المحمد الا في المسجد وهو مفسر بكم من سماع النذارة والمرد
بالوصية للجيران تميمهم في الخير وذكره المختص بالقرعة وفي البعيد فكذا الوصية ومن اوصى لقرابه
الى اخره قال ابو حنيفة رضي الله عنه اذا اوصى لقرابه بشرط فنه حشر ايط كونه ذارحم وان لا يكون
وارثا واشين فصاعدا ولا يدخل فيه قرابة الولاد ومن قرب فالقرب والتفقوا على شرط القرابة وان
لا يكون وارثا وانه يعتبر ثنان ولا يدخل الوالد والولد واختلفوا في شرطين احدهما في الحرمة بالرحم
ومن قرب فالقرب كذا ذكر في المبسوط لغيره سلام ومختلف الرواية وذكر في الزيارات ان عندنا
ستوى قرب من بعد الواحد والجمع والمسلم والكافر الى هذا الشا في شرار في ولواوصى
بذلك وله عان وخا لان هذا انفرج للاصل المذكور فعنده لما كان من عباد القرب فالوصية يكون
لعيته وعندهما منها ارباعا لانه لا يعتبر ان قرب

ان عنده

وذكر في الزيادات البرهانية ولو ترك الموصي ولد يتخى ميراثها وترك عتق خالين فالوصية عند
 ابي حنيفة رضى الله عنه للمعتق وانما شرط تمام الولد كيكلا يكون العمان وارثين ولو كان له عم وخالان
 فلم يعم بصف الوصية لانه نصف اقل للحج والصف من خالين وعندنا ما منها بالسوة في كل من
 ينسب الى اقصاه في سلم قبل ارادته او اب اسلم وقيل ارادته او اب ادركه سلام
 اسلم او لم يسلم ويظهر التفاوت فما اذا كان الموصي عتقيا وقدا وصى بقربا به فعلى القول بسلام
 اقصى به موصى رضى الله عنه فلا بد من الوصية او لا بد من عقيل وحفوف وعلى القول الثاني يدخل
 لان موصى اب طال لانه ادركه سلام وان لم يسلم الفوت من الدارم والشيء ان
 الوا ان في الحشر الواحد يمكن جمع حواجرهم في الواحد وهذا يجري فيه القصة جبرافصا وتسمية الحاش
 للعلم وتسمية القدر من ذلك سواء كالعشر من العشرة او عشرة والعقير منها وفي مختلف الحشر لا يمكن جمع حق
 احدهم في الواحد فلم يكن تسمية للجزء تسمية القدر فصا للحق في كل واحد على الافراد فاذا هلك البعض
 هلك ما فيها فصلا لتضرده الورثة من خلافه ان الموصى له ترك الوارث وفي تخصيصه
 بالعين خسر من حق الورثة لان للعين فضلا على الدين لان الدين ليس له الجارية انما يصير في المال
 فانما يعتد بالنظر بما ذكره في حقه من هذا واضحه للوصية للجهالة والوصية بالجزء مشكل لان الوصية
 ثمرة البستان وهي معدومة صحيحة فكان ذلك اشارة الى الوصية للجهالة لتيقنا بوجوده
 حيا لفظ الحج غير مذكور في اكثر النسخ ولين كان فوجه انه جعل حيا حين العلق وان كانت الحقة لا يكون
 الا بعد مضي ربعينات الثلاث كما ورد في الخبر لما انه يصير حيا والشرع جعله حيا ايضا حية فمن
 له الميراث في الوصية يسامح فيها بالجهالة ولهذا انفسد بالشرط وذكر في بعض النسخ فيه
 على ما قبل عقد الوصية تقدير الدليل ان باستثناء الجاهل بدخلها له في المستثنى والمستثنى منه فان الجاهل
 منزله حر منها والجهالة في الوصية محتملة ومن ادعى لرجل صارية صورة المسئلة ما ذكر في الجامع الصغير
 رجل له ستانة درهم وله امة تساوي ثلثها ولا مال غير ذلك فاوصى لرجل صارية ثم مات فولدت الجارية
 ولدا يساوي ثلثها قبل القصة فلم يوص له الجارية وثلث ولدها وقال ابو يوسف ويحرمها الله للموصى له
 ثلثا الجارية وثلثا ولدها هكذا ذكره خلا

حيا
 مريضه ان يصير

هنا ومثل هذا الاختلاف مذكور في المبسوط ولا يبرأ وغريها وهذا عكس ما ذكر في المناخ وشرح
 الى نصر في فولدت بعد موت الموصى قبل القصة اي ولدت بعد موت الموصى قبل القصة حتى لو
 ولدت بعد القصة فهو للموصى لانه ما خالص ملكه لبقدر ملكه فيه بعد القصة بخلاف ما قبل
 القصة لان الملك لم يتقرر له لان التركة متبقاة قبل القصة على حكم الميت حتى يقضيه ديونه في
 لتساويها اي الولد لما دخل في الوصية كانه اوجب الوصية فيها فيكون التنفيذ منها على سواء
 في ان موصى اضلا اي موصى اصله في الوصية والولد تابع فلو جعلنا الولد شريكا معها
 لا ينقص بعض الوصية في موصى ولا يجوز نقص موصى ما يتابع فوجه تقرير الوصية في موصى
 لانه يملك بعقد جارة الى المنفعة مما يملك بعقد جارة فجاز ان يملك بعقد الوصية بل ادعى
 لان الوصية اسرع حوازا من بيع بالعقود فانها حوزت مضافة الى ما بعد الموت ولا يجوز عقد
 من العقود مضافا الى ما بعد الموت في موصى لانه وصية ما يعين من المنفعة كما ان جارة مع الدار
 في حق المنفعة في لطلان حقه في المنفعة للخدمة وهذا لان الموصى اوجده الحق للموصى له لتساوي
 المناخ على حكم ملكه فلما انتقلت الى ورثته استحقها الوارث ابتداء من ملك الموصى ولم يوص له شيء
 فلا يجوز في لبقاء في موصى اي لما نص على لفظ الورثة دل على انه قصد التفضل لا لهم برون
 على التفضيل وهذا لان الحكم متى اضيف الى اسم مشتق يصير موضع مستحقا عنه ثبوت الحكم
 في موصى لان الميت لا يزلهم في الملك لانه ليس باهل للوصية فصا كقوله ثلث مالي لفلان وللمدار والدي
 من الفرق من المسلمين انه لو قال ثلث مالي لفلان وسكت كان له كل الثلث ولو قال ثلث مالي من فلان سكت
 لم يستحق الثلث وهذا لان كلمة بين لا تصور الا وان يكون مضافا الى اسم او اكثر الوصية
 استخلاف في ملك مضاف الى وقت الملك الموت فسترد وهو المال عند الموت لا قبله لان المضاف الى
 الشرط كالمسألة عنده فصا كانه قال عند الموت لفلان ثلث مالي يستحق ثلث ما يملكه في ملك الجاهل
 ولا يعتبر ما قبله لما كانت الوصية اخت الميراث ناسب اراد كذا الفريض عقيبها
 كما الفريض الفريض جمع فريضة
 وصى السهم المقدر نحو النصف والثلث

ولهذا سمي أصحاب التهام المقدرة اصحاب الفرائض من قال يا سمى فرائض لان تعلمه فرض فقد اُبعد
 عنه بالنظر الى وضع الكلمة ومفهومها في اللغة لا يفهم منه ذلك ولو سمي فرائض لان تعلمه فرض فالصواب احق
 بهذا الاسم ثم تعلم هذا العلم محدث علمه مع انه فرض كفاية لان العلم بالعدل ايضا الحق
 الى المستحق ومن متناع عن خصال الفروا حث وقد حارت به خبايا مجرته على تعلمه فمن مشاهيرها
 ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال تعلموا القرآن وعلموها الناس وتعلموا الفرائض وعلموها الناس
 فان امر مقبوض سيقتبض هذا العلم من بعدى وقد كان اكثر هذا كذا في اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اذا جمعوا في علم الفرائض ومدحوا على ذلك حتى قال عليه السلام اقراكم بكتابات الله تعالى لئلا يرفع
 واقضاكم على وافرحكم زيدوا علمكم بالجلال والبرام معادن جليل ثم ساءب التي توارث بها
 شيان نسب وسبب فالسبب نوعان زوجية وولا والميراث بالزوجية نوعان ميراثه منها
 وميراثها منه والولا نوعان ولاء عتاقه وولا موالاة وولى الموالاة يتوارثان من الجانبين
 وفي ولاء العتاقه لا ارث للاسفل من على انما ارث من على من سفل واهل الميراث على نوعين
 على توريته ومختلف في توريته والمختلف فيه على ضربين اختلافا في كونه وارثا واختلاف في قدر ميراثه
 ومن خ والعم يتناولان ميراثا صلات الثلثة والمراد من ابن عم وابن العم من مولات ام اولاد اب
 لام وابن العم من مولاته ذوى رحام وفي توريته خلاف الشافعي رحمه الله والمراد من المدة الصحة
 ومن التي لا يدخل في نسبتها الى الميت جده فاسد ومولاة النعمة اى المعينة فان مولى الموالاة مختلف
 في توريته المملوك لا يرث لانه لا ملكا شيئا وما حصل له يكون لمولاه فلو ورثناه حصل ذلك لمولاه ولا ذرية
 بين المولى والميت وهذا معنى قوله لانه لا ملك له ويدخل تحت المملوك المدة واولاد المخاض وولاد
 الولد اذا لم يكن المستد وعقبن البعض عن ابى خيفة رحمه الله والقائد وهذا اذا كان القدر هراما بطرق
 المباشرة لان حرمان ميراث عقوبة فلا تعلق الابا حرام حتى لو قتله بحق او كان القاتل غريم موصوف
 فعلة بالحرمة كالصبي او كان تبسببا فلا يحرم عن الميراث وهذا لان له الناطقة بالتوارث لا
 تفصل بين القاتل وغيره الا ان الحرمان ثبت في القاتل بغير حق فيقتصر عليه صاحب الفقرة ما ذكره
 الله تعالى في قوله واذا قتلتم نفسا الالة وقصته ما ذكره

انه كان منى اسرائيل رحل موسى عليه السلام قتل ولم يعرف قاتله وكان من سبطين منى اسرائيل عداوة
 فتنازعوا في قتله فامرهم الله تعالى ان تذبحوا بقرة ويضربوا بساكنها على قبر عاميل فليمتا ضربوا
 احياء الله تعالى واوداجه تشب واما وقال قتلى فلان وفلان لاني عته ثم سقط ميتا فاخذوا
 وقتلا ولم يورث قاتله بعد ذلك قوله لانه لا ملة له الولاية محتصة بمن له ملة ودين لان من
 سواهم كالبهايم واهل الملث من جهة ملة سلام والكفر اما الكافرون فان اختلفت ملتهم يوارثوا
 لان ملة الكفر موافقة لثمة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وسائر ادباهم كالمذاهب المختلفة
 وقد استدل في شرح التاويلات بقوله تعالى الذين كفروا بعضهم اولياء بعضهم على ان الكفر كله
 ملة واحدة فيهم وان كانت واحدة اى ان كانت السنة او المولودة منفردة فيهم لانها كانت
 الميت فدخلت تحت قوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين فان كن نسبا فوق اثنين
 اى فان كانت السنت او المولودات نساء خلصا ليس معهن رجل وكان ابن عباس رضي الله عنهما يقول
 للبشير النصف بظاهر ملة ونحن نقول الله تعالى جعل للذكر مثل حظ الأنثيين من سبب من ادنى من خلاط
 ان يجمع ابن وابنة وللان من هنا الثلثان بالاتفاف فعرفنا ان حظ من اثنين الثلثان ولما صار
 نصيب البنات معلوما هذه ملة لم يذكر الله تعالى نصيب البنات نصبا وذكر ما فوق البنات امر
 رجما بالميت من اخير فاجبوا لهما ما اوحى الله للاخير لم يروا ان يقصوا لهما من حظ من
 انفرادهما منها وقيل ان السنة لما اوجب مع اخنها الثلث كان لغري ان يحجب لها الثلث اذا كانت
 مع اختها مثلها ويكون لاختها معها مثلها كان حجب لها ايضا مع اخها لو انفردت مع فوجها الطمان
 قوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلامه الثلث فهذه ملة تدل بظاهره على اشتراط عدم الولد
 لا مستحقا في ثلث جميع المال روى ابن عباس رضي الله عنهما انها التي زيد افقا لثمة تركة الله صلى الله عليه وسلم
 في كتاب الله تعالى ثلث ما بقى فقال لا ولكني قلت ذلك لاني فقال كتاب الله احيى ان لو خذ به ولو
 قوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلامه الثلث معناه فلامه ثلث ما ورثه ابواه اذ لو لم يحل
 هذا الصار قوله تعالى ورثه ابواه فضلا خاليا عن الفايضة وقد كان يحصل البيان بقوله فان
 لم يكن له ولد فلامه الثلث واذا جعل لها ثلث ميراث ميراث

في بيان الثلثين

ومرث من يورث ما بقي بعد نصيب الزوج والزوج بوضوحه انه علة احاب الثلث لها بشرطين
احدهما عدم الولد ومن خزان يكون الوارث ابون فقط لان قوله فان لم يكن له شرط قوله وورثه ابواه
عطف عليه والمعطوف على الشرط شرط والمعلق بشرطين كل منهما ماعدا ما منع من انعدام احدهما فهذا
بين ان ثلث جميع التركة لها غير منصوص هذه الجملة في نفسه ونفرض لها في سلبين زوج وابوان ايها
زوج وابوان وقد صرح به ابو النضر في شرحه قوله تعالى وان كان رجلا يورث كلاله وان كان رجل
يجمع الميت ويورث من يورث اي يورث منه ويوصف له رجل وكلاله خبر كان اي وان كان يورث منه كلاله
او جعل يورث خبر كان وكلاله حال من الضمير في يورث والكلاله منطلق على ثلثه على من لم يخلف ولذا
ولا والدا على من لم يرع له ولا والدين من المخلفين على القراءة من غير جهة جهة الولد والولد والكلالة
في من صرح به معنى الكلاله وهو عهاب القوة من غير عهاب القربة فاستعيرت للقربة من غير جهة والولد والولد
لما بالاضافة الى قرانها كانه ضعيفه وقبل انما استدرك على ان الكلاله ههنا الاخوة لام خاصة
ما ذكر في لغة السورة من ان للاختسار السلس وان للاخوة كل المال فعلم ههنا الما جعل للوالدين السدر
وللانس السدر الثلث على معنى انه يجمع لهم الاخوة لانه والا فالكلالة عامة لمن عدا الولد والوالد
من سائر من خوة فيهم شراكا في الثلث الشراك يفتقر المساواة الا ترى انه لو قال لا خراثة شرطي
في هذا المال كان منها نصفان وكذا لو قال اشركتكم هذا في نفسه تعالى ولا يورثه كل واحد منها السدر
الضمير في ابويه للميت وكل واحد منها يد من ابويه بتكرير العامل وفائدة هذا البدر انه لو قيل
ولا يورثه السدر لكان ظاهرة اشراكهما فيه ولو قيل لا يورثه السدر لان لا يورثه قسمه السدر على ما على
السوة وعلى خلافها قوله تعالى فان كان له اخوة فلا تركة السدر من خوة يحسون من غن السدر وان
كانوا الا يورثون مع من يكون لها السدر والاب خمسة من سدر من خوة يتناول من فصاعدا
حتى يستوي في الميراثان فصاعدا نصيب الحدات لا يزداد على السدر وان كثر لما روي المالك
رضي الله عنه اعطى الحدتين السدر في نفسه تكملة للثلث قال صلى الله عليه وسلم للثنت النصف ولا يورث
من السدر تكملة للثلث في هذا الحديث معروف فثبت الحكم في ان من يورثه في نفسه لا يورثه في غيره
باب وام بدلالة فصل

فصل في اصله قواهم مع الميت قال في الفرائض كل من يورث الى الميت لشخص لا يورث مع وجود
ذلك الشخص من اولاد الميت فانهم يورثون معها لانعدام استحقاقها جميع التركة في نفسه لا في شخص
بالبنية وليس لهذا الثلثان اي استحقاق بنات من غير عسار البنات وليس للبنات حظ
الا للثلثان فاذا استوفيت البنات السلس من يورث بنات من شيء في نفسه الا ان يكون ما زاد اليها في
اسفل منهن من فيعصبهن صورته مات وترك اثنتي عشرة ابن ابن ابن فللبنتين الثلثان
والسائر من اولاد من يورث للذكر مثل حظ الأنثيين وفيه او اسفل منهن بان اجتمع مع اثنتي
الصلب بنت ابن ابن ابن فالسائر منها للذكر مثل حظ الأنثيين وفيه بوصيكم الله بعهدكم
ويامركم في اولادكم في بيان اولادكم ميراثهم ما هو العدل والمصلحة وهذا الجمل تفصيله للذكر مثل
حظ من شئ في نفسه وان كانوا اخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين هذا غير وارد في خوة
ومن خوات لام لان فهم قوله تعالى وله اخوة او اخوة فللذكر واحد منها السدر فان كانوا اكثر من ذلك
فهم شركاء في الثلث **فصل في العصبه** كل من يورثها ابنته الفرائض عنده من افراد يورث
جميع المال بشرط في العصبه ان يورث الى الميت بالذكور لان القرية النسب النسب المذكور ثم بشارة
النسب ان من يورث جميع المال من الله تعالى قال في الذكر مثل حظ الأنثيين ثم جعل للنسب الواحد النصف
ثبت ان للذكر ضعف هذا وضعف النصف للجمع وثبت ذلك ايضا استدلالا بآية من خوة فانه قال
وما يورثها ان لم يكن لها ولد اي يورثها جميع المال اذا ثبت ان للاخوة جميع المال ثبت للابن كلاله
وانما كان من من اقرب من من ان استويا في الجزية وفي انعدام الواسطة لان جزية من من غيرها
وجودا فكان قاضيا على ذلك وهذا كان من من اقرب من من ب ومن من من من الميت ومن من من
منه الميت فهو اصله ومن لا يصير مذكورا يذكر الفرع فان النار ومن شجار نصير مذكورة في التسع
بذكر من صل من رضى نصير مذكورة مذكرة النساء ومن شجار والقرية عسار تصال فاذا ثبت ان اتصال
الفرع بالاصل اظهر عرفنا ان الفرع الى من صل اقرب من من اقرب اليه من العم لان من ولد ابويه
والعم وللجدية واذا اروت معرفة القرية الفرع فاهتم كل فرع باصله واتصاله في واسطة واسطة
واتصال العم به بواسطة عرفنا ان من

وكذا ذكر الربع مع الثلث نحو المرأة مع سهم وهي تعول على الثلث عشر كما اذا ترك امرأة واختين واماً الى خمسة عشر رذ على ذكر اخالام والى سبعة عشر رذ على ذكر اخالغلام اذا كان مع الثلث من نحو المرأة والاختين
وسهم فاصله من اربعة وعشرين وتعول عولا واحداً الى سبعة وعشرين كما اذا ترك نكح ابوين امرأة
وهي المسلة المنسوبة التي سبل عنها على رضي الله عنه في خطبته فقال على الفور عا د ثمنها تسعاً فوهي
لان النكاح اضرت مخرج الثلث الى اخره مخرج الثلث ثمانية ومخرج الثلث ثلاثة فاذا ضربت الثلاثة
في الثمانية بصير اربعة وعشرين فوهي اولى وفقه من مخرج السدس مخرج السدس ستة وللستة مع الثمانية
موافقة بالنصف فاذا ضربت نصف الستة في الثمانية بصير اربعة وعشرين **فصل في ان**
لم ينقسم سهام ذريتين اذكر وهو مثل زوجتين فثلث حرات وخمسة اخوة للزوجتين الربع والمحدثات
السدس والباقي للاخوة اصل المسلة من اثني عشر للزوجتين ثلاثة اسهم لاستقيم عليهما ولا يوافق
وللمحدثات سهان لاستقيم على ثلاثة ولا يوافق وللاخوة سبعة اسهم لاستقيم عليهم ولا يوافق فضر
عدد الزوجات وهو اثنان في عدد اللغات يكون ستة ثم ضرب ذلك في عدد اخوة يكون ثلاثين ثم ضرب
ذلك في عدد ذرية اصل المسلة يكون ثمانية وستين ومنه تصح المسلة فوهي وان تساوت الاعداد
الى اخره اصل المسلة من اربعة للزوجة اسهم لاستقيم عليهما ولا خور ثلاثة لاستقيم عليهما وعدد الزوجات
مساو لعدد اخوة فضررت احدهما في اصل المسلة يكون ثمانية ومنها تصح للزوجتين سهمان وللآخرين
سبعة فوهي فان كان احد الزوجين العدين جزءا من جزء اخر الى اخره اصل المسلة من اربعة للزوجات
سهم وللآخرين ثلاثة وثمانان جزء من اربعة فاضررت اربعة في اصل المسلة يكون ستة عشر للنسوة
اربعة وللآخرين اثنا عشر فاذا ضرت المسلة فاضرت سهام كل وارث الى اخره مثاله اربع نسوة واخوة
لاب وسنة اعمام والتركه ستون ديناراً فالمسلة تصح من ثمانية واربعين للنسوة اثنا عشر سهماً وللآخرين
اربعة وعشرون وللأعمام اثنا عشر فان اردت معرفة نصيب النسوة من التركه ضربت سهامهم وهو
اثنا عشر سهماً في التركه وهو ستون يكون سبعاً وعشرين قسمت ذلك على الفريضة وهي ثمانية واربعين
فخرج خمسة عشر وهي نصيبهن من الباقي وان اردت معرفة نصيب من تحت ضربت سهامها وهي
اربعة وعشرون في التركه يكون الفاء واربعاً واربعين

ثم يقسم ذلك على سهام الفريضة وهي ثمانية واربعون يخرج باثون وهي نصيبها من الباقي وعلى هذا
يخرج نصيب من اعمام فوهي فقد ضرت المسلمان مما ضرت من اولى منه مثال ذلك زوجة واخوة
اب وخمسة اعمام للزوجة الربع وللأخت النصف والباقي للأعمام اصل المسلة من اربعة للزوجة
سهم وللأخت سهان وللأعمام سهم لاستقيم على عدد فضررت عدد منهم وهو خمسة في اصل المسلة وهو
اربعة يكون عشرين ومنه تصح المسلة للزوجة خمسة اسهم وللأخت عشرة ولكل عم سهم لم يقسم التركه
حتى ماتت الزوجة وتركته خمسة اخوة كانت مسلتها من خمسة وقدمات عن خمسة اسهم وذلك
يستقيم على ورثتها فقد ضرت المسلمتان من عشرين وان لم يستقيم بغير ما اصاب للميت الباقي على ورثته
مثاله زوجة واخوة لاب وثلاثة اعمام اصل المسلة من اربعة ويصح من اثني عشر لم يقسم التركه حتى ماتت
الزوجة وتركته خمسة اخوة فسلتها من خمسة وقدمات عن ثلاثة اسهم وذلك يستقيم على خمسة
يوافق فيضرب المسلة الثانية وهي خمسة في المسلة الاولى وهي اثني عشر يكون ستين ومنه تصح المسلمان
كل من له شيء من المسلة من اولى مضروبة في المسلة الثانية ومن له شيء من المسلة الثانية مضروبة في المسلة الاولى
منه كان لاخت الميت من اولى مسلة من اولى ستة اسهم مضروبة لها في المسلة الثانية وهي خمسة يكون ثلثين
وهو نصيبها وكان لا اعمام الميت من اولى من المسلة من اولى ثلثة اسهم مضروبة في المسلة الثانية يكون
عشر وهو نصيبهم لكل واحد من اخوة الميت الثاني من المسلة الثانية اسهم مضروبة له فقامات عنه حصة
وهو ثلاثة يكون وهو نصيبه فان كانت سهام الورثة الميت الثاني موافق لمسلته فاضررت في المسلة
الثانية الى اخره مثاله زوجة واخوة لاب خمسة اعمام اصل المسلة من اربعة ويصح من عشرين لم يقسم
التركه حتى ماتت من تحت وترك زوجاً واماً وبناتاً وعماً فسلتها من اثني عشر وقدمات عن خمسة اسهم
وذلك يستقيم على مسلتها لكن يوافقها بالانصاف فضررت نصف المسلة الثانية وهي ستة في جمع
المسلة من اولى وهو عشرون يكون مائة وعشرين ومنه تصح المسلمتان كان لزوجته الميت من اولى
ومن المسلة من اولى خمسة اسهم مضروبة لها في وفق الثانية وهي ستة يكون ثلاثين وهو نصيبها وكان لا اعمام
الميت من اولى المسلة من اولى خمسة اسهم مضروبة في ستة يكون ثلاثين لكل واحد من الورثة الميت الثاني
من المسلة الثانية ثلاثة اسهم مضروبة لها في وفق

سامات عنه منه ط وهي خمسة يكون خمسة عشر وهو نصيبه ولا منه الميت الثاني المسئلة الثانية ستم
 مضروبة لها في خمسة يكون ثلاثين وهو نصيبها ولعم الميت الثاني من المسئلة الثانية ثلاثة اسهم مضروبة
 له في خمسة يكون خمسة عشر وهو نصيبه واذا أصبحت مسئلة المناسبة وارتدت معرفة ما يصيب كل واحد
 الى اخره مثاله المسئلة المقدمة وصح من مائة وعشرين فاذا قسمنا ذلك على ثمانية واربعين خرج من القسمة
 اثنان ونصف وهو حصة فاذا اردت معرفة نصيب زوجة من ذلك وهو ثلاثون اخذت لكل اثنان ونصف
 يكون لها اثنان اثنان عشرة حصة وقدره من الاربعين دانوق نصف وللانعام ايضا مثل ذلك ولزوج الميت
 خمسة وقدره ستة حبات وهو ثلث الاربعين وكذلك للميت الثاني ولا منه ثلاثون سها وقدرها دانوق
 ونصف وعلى هذا القياس تعلم جميع ما اتاك من المسائل ان شاء الله تعالى
 كتاب الخنثى اعلم ارا الله تعالى خلق من غايم ذكرنا
 وانا انما كانا واث منها رجالا كثيرا ونساء وقال الله لم نسا ذكرنا فانا نسا والذكر ثم بين
 حكم الذكور وحكم الاناث في كتابه وما بين حكم شخص ذكر وانثى فعرفنا ذلك لانه لا يجمع الوصفان
 في شخص واحد فكيف يجمعان وصفان في شخص واحد على سبيل المضادة وجعل علامة التمييز عند الولادة
 من ان يبين سائر العلامات ممضية الزمان ثم قد يقع من شتبا عند الولادة من غير احداهما
 بان يوجد في المولود من لسانهما فقع من شتبا الى ان يترج احداهما بخروج البول منه والوجه من
 ان نعدم آلة التمييز فضلا بان لا يكون للمولود ما للرجال ولا ما للنساء وهذا يبلغ جهل من شتبا
 وجهه نسب الى من سبق لان سبق ليد الرجحان لانه حين وجد بلا معارض حين وجد من خروجه
 المعارض فقد اخرج وجهه سابقا على انه هو المجري لا صلي ومن خرج بمعارض قوله والزادة من معارض
 يجوز فيه الرفع وانه ظاهر للجرة والتقدير لو وجود النسائي ووجود الزيادة بلا معارض فحكم هذا
 اشارة الى ان طريقة غير مستحسن لانه لا طريق الى العلم بالكثرة الا بعد المبالغة والتأمل في البول وان
 قبح لان الشيء لا يترجح بالكثرة من جنسه لان الترجيح لا يصلح بما يصلح عليه نفسه وانما قال احسنه
 احترازا عن خلط اللبن بالرداء او الماء واحدهما غالب وان لم يظهر احدي هذه العلامات اي علامة
 الرجال وعلامة النساء من خروج النجاسة ووجود الحبل

نحو الخنثى
 والذكر
 والمرء

فهو خنثى مشكل ذكر الحرة له جعله خيرا ولا يعتبر بالذكر والتأنيث في الخبر ولا نه لو انتهت يكون
 بعدنا لاحد من غيرانه قال فهو خنثى مشكل نساء على ان الذكر مولى فله في الخطاب على التعيين
 وذكر في الفتاوى وانما اتى من شكال ما دام صغيرا فاذا بلغ يزول شكال لوجود العلامة من خروج
 النجاسة ووجود الحبل وهذا اشر الى ان شكال لا يبقى بعد البلوغ وما ذكر في كتابنا هذا والهداية
 يشر الى انه يبقى فهو وهو بنت عنده في من رث قال العلامة رضي الله عنه هذا غير مستعمل يعطى
 له اقل النصيبين لكنه ذكره باعتبار ان من غلب هذا وانما قد يقوله في الارث لما اختلف انه ليس
 حكم البنات في غيره من حكم كذا ذكر قولك حنفية رحمه الله ان استحقاق الثلث مستقيم وما زاد على
 ذلك غير مستقيم فلا نوجب بالشك ولها ان للخنثى جالين كان ذكره فله نصيب من كل واحد وان كان
 فله نصف نصيب من مولا يستحق الالة جالة واحدة وليس احد الجالين مالا فله من غير جعله
 نصف ما استحقه في الجالين وهو ثلاثة ارباع نصيب من مولا اعلم انه وقع من شكال هصنا
 في موضعين احدهما انه قال وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله للخنثى نصف ميراث ذكر ونصف ميراث
 انثى فذكر قول محمد مع قولك يوسف وذكر في المبسوط وشرح الطحاوي قول محمد مع اني خيفة
 رضي الله عنها ومثل هذا في شرح المختصر والمختصر ففتح ان محمدا رحمه الله رجع الى قول الشعبي اليه
 اشار في بعض المواضع والثاني انه قال قال ابو يوسف رحمه الله المال بينهما من اثني عشر وقال محمد المال
 بينهما على سبعة اسهم وذكر في المبسوط والهداية وشرح اني نصروا المنطومة وشرحه باختلاف على عكس
 هذا ولفظ المبسوط هذا اختلف العلماء في حكم الخنثى المشكل في الميراث قال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله
 وهو قولك يوسف من ول ان يجعل ميراث منزله من نثي ان يكون اسوة حاله ان يجعل ذكرا
 فيجعل ذكرا فالحاصل ان له اسوة الجالين واقل النصيبين من قولك يوسف من خلة نصف
 ميراث الذكر ونصف ميراث من نثي وهو قولك الشعبي اما بيان الحال التي يكون الذكورة شره
 بان تركت المرأة زوجها واختالاب امه وشخصا لا مولا هذه الصفة مشكل فان جعل ذكر الميراث
 شيئا لان الميراث للزوج والنصف للاخت لا بامه فلم يبق للاخت لا شيء ولو جعل انثى كان
 للزوج النصف وللأخت لا بام والنصف وللأخت

نصف

لآب السدس تكسمة للثلثين فتقول سهم والقسمة من سبعة فعند ان حصة محمد ^{رحمه الله} جعل
 ذكرنا في هذه الحالة ولا شيء له واختلف ابو يوسف ومحمد ^{رحمهما الله} في قياس قول الشعبي في القسمة
 بين الخنثى وبين المعروف قال ابو يوسف قياس قول ان يكون المال بينهما على سبعة ثلاثة للخنثى واربع للابن
 المعروف قال محمد قياس قول الشعبي ان يكون المال بينهما على اثني عشر سهما للابن المعروف سبعة والخنثى
 خمسة لان الخنثى ان كان ذكر اقل فالمال بينهما نصفان وان كان انثى فالمال بينهما اثلاثا فيعطيه
 نصف كل حاله واحتمنا الى حبات بنقسم نصفه نصفين وثلاثة نصفين في كل واحد اثنا عشر فان كان الخنثى
 ذكرا فله ستة من اثني عشر وان كان انثى فله اربعة فاذا ان بقوله نصف اربعة وموسهما من نصف
 ستة وموثلان فله لكر خمسة وللابن نصف ثمانية ونصف ستة وموثلان فكون سبعة او نقول الثلث
 متفق به للخنثى وموارعة وما زاد على ذلك تمام النصف وذلك سها من ثلث مال دون جال فتتصرف
 فكون له خمسة والباقي وموسبعة للابن وقد فسر محمد ^{رحمه الله} قول الشعبي رحمه الله لهذا ولم يأخذ
 به واما بيان قولك يوسف رحمه الله فنقول الخنثى في حال من وفي حال انثى وفي الميراث نصف من
 فيجعل له نصف كل حال فيكون ثلاثة ارباع ابن فكانه اجتمع ابن ثلاثة ارباع ابن فيجعل لكر نصف
 من بين سها من وللا بن الكامل اربعة اسهم وللا ثلثة ارباع من بين ثلثة فذلك سبعة والاشخنا
 رضي الله عنه ثلاثة من سبعة اكثر من خمسة من اثني عشر لانا لو زدنا نصف سبع على ثلاثة اسباع يصير
 نصف المال والخمسة لا يصير نصف المال زيادة سهم من اثني عشر ومو نصف السدس اكثر من نصف السبع
 فثبت ان ما قاله ابو يوسف على رواية سائر الكفا نفع للخنثى في الطريق الواضح فيه ان يضر السبعة
 في اثني عشر حصة لا موافقة بينهما فالجوع يصير اربعة وثمانين ثم اضر من كان له شيء من السبعة في اثني
 عشر وحصة من ثلثة فكون ستة وثلاثين في اضر حصة من كان له من ثلثة في اثني عشر في السبعة والخنثى
 خمسة من اثني عشر خضرناه في السبعة يصير خمسة وثلاثين فظهر ان التفاوت سهم من اربعة وثمانين
 ولحقتم الكتاب بالدعاء الماثورة وهو قوله عليه السلام اللهم اقسم لنا حشرتك
 ما تحولك بيننا وبين معاصيك ومن ظاعرك ما بينك وبيننا جنتك ومن اليقين ما تهون به علينا مصيبات

في
 وموارعة

الدنيا متعنا ما ساعنا واصارنا وخولنا وتوتنا ما احييتنا واجعله الوارثنا وجعله
 ثارنا على من ظلمنا وانصرنا على من عادانا ولا تجعل مصيبتنا في ديننا ولا تجعل الدنيا أكبر
 همنا ولا مبلغ علمنا ولا تسلط علينا من لا يرحمنا والحمد لله رب العالمين
 قال من مام العالم العالم المدقق كاشف اسرار المعضلات عبد الله بن أحمد النسفي
 مؤلف هذا الكتاب عفا الله له ولوالديه واختر اليهما واليه ما وقع في هذا الكتاب
 من ذكر العلامة فالمراد منه الشيخ من مام العالم الزاهد الناسك الرباني الصديق
 من ممة الكردي رضي الله عنه وما وقع فيه من ذكر الشيخ ومن ساد مطلقا
 فالمراد منه الشيخ من مام العالم الخضر مولانا جسد الملة والدين محمد الله عليه وآله
 وما وقع فيه من ذكر المبسوط مطلقا فالمراد منه مبسوط الشيخ من مام من جلال الزاهد
 من ممة الخرجي رحمه الله عليه وما اخرج الى النفا من المسائل وغيرها فكلها منقول من
 المبسوط ومن يوضح وغيرها وقد وقع من اختصار في تقرير بعض الدلائل لبعض المسائل
 خوفا من سامة من صحاب في هذا من ملامه من جباب وانكالا على ما اورد عنه في المستوفى وتيمنه
 المستصفي ليصفونه قلب كل طالب عند بقضه المآرب المطالب واسأل الله تعالى ان
 يجعله حجة لي يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من اتى الله بقلب سليم وهو جنتنا ونعم المعين
 تم الكتاب بعون الملك الوهاب على يد صاحب هذا الكتاب ابراهيم بن احمد بن محمد بن
 المدعو من صحابه برهان عفا الله



له ولوالديه ولحسن اليها واليه
 ٢ سهره نسخ ونسخ

الشيخ الامام طهر الدين السافري والروى عن علي رضي الله عنه انه قال اني حبر من النبي صلى الله عليه وسلم
 فوافقه معتقدا ما محمد ما هذا النعم الذي اراه في وجهك فقال الحسن والحسين فقال يا محمد ما هذا
 النعم فان العين حق افلا تحوذونها هؤلاء الكلمات فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا ذا السلطان العظيم ذا
 الحق القديم ذا الوجه الكريم ذا الكلمات الناقات عما في الحسن والحسين من نفس الحق واعين الانبياء فقالها
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالا بلعبان من نبي الله صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يصحابه عوذوا
 انفسكم ونساءكم واولادكم هذا التعوذ فانه لم يتعوذ المتعوذون بمثله من مالي
 وضع القدمين فرضن السجود نصت عليه في شرح القدوري اذا صلى على الشئ ان يشده حازله صار
 بمنزلة الارض ان لم يلبده وكان يغيب وجهه ولا يجهد حجه لم يحزنه عنده الساجد على الخوا
 وعلى هذا اذا التقى المسجد حشيش كثير ان وجد في المسجد سجدة وان لم يجد سجدة اذا صلى على
 القطن المجاوج او البتة محمد عليه ان استقرت جهته وانته على ذلك ويجد الجهم يجوز فان لم يجد اصل
 تستقره لانه في الوجه في معنى من رضى في الوجه الثاني لا جامع الفتاوى وحكي انه قرى قلبه غير الله
 الله اتخذ وليا فاهل السموات ومن رضى ما يطعم ولا يطعم بنصب الياء والعين من رضى وادفع الماء
 وكثير العين من الثاني فانه عامة من سمع قد يفسد الصلوة فليخ ذلك ولا يمان له الا اذا خيرا هذه
 قرارة من عشي الى يوسف يعقوب بن خلفه معه ووجهه اغترابه اتخذ ولما يطعم ولا يطعم اي ذلك الولي يطعم
 ولا يطعم فاخبره من فرجوا المسافر اذا احدث واستخلف مقما كان خلفه وجب على المقيم الفعدة
 على ان الركنين حتى لو تركها تفسد صلوته لانه لما اقتدى بالمسافر صارت الفعدة على راس الركنين
 فرضا عليه لما صلى فرض من امام جامع الفتاوى وحل سجدة على ظهر رجل في الصلوة حازلها كان
 الحاجة في الخلعة وان سجد على ظهر رجل في غير الصلوة لا يجوز لانه لا حاجة وان سجد على راس رجل في الخلعة لا يجوز
 لانه ليس معنى من رضى فان للبيعة لا تجوز اذ اعلمه ولو سجد على الخلعة والشعر لانه لا في الخلعة تجوز اذ اعلمه ولو سجد على الخلعة
 ان وجد من رضى حازل جامع الفتاوى اذا كان من سنانة شئ فابتلع لا يفسد صلوته ومع ذلك من سجد
 فحين كان قد ركنه اخلف المشايخ فيه قال بعضهم لا تفسد اعتناء المصوم وقال بعضهم لا تفسد واليه
 ما الشيخ من امام حسام الدين رحمه الله المصلي اذا خشع في صلوته فان كان مقدرا صفة واجد لا تفسد
 صلوته لان ذلك قليل وان كان مقدرا صفتين فمرة دفعة واحدة فسدت صلوته حتى لو مشى من صفة الى صفة ووقف ثم مشى
 الى آخره تفسد صلوته وان مشى من صفة الى صفتين دفعة واحدة فسدت صلوته لانه عمل كثير من الخلق والشيخ
 شعره في الصلوة ان تفسد ثلاث مرات فسدت صلوته لانه عمل كثير من الخلق وان تفسد اقل من ذلك لا تفسد لانه قليل
 المصلي اذا شد ازاره فسدت صلوته وان جرد لا لان عمله كثير لانه يحتاج فيه الى التدين والشأن ولا وكذلك اذا
 لم يجد ابيته فسدت صلوته واذا نزع التجام لا واذا تحققت فسدت صلوته واذا نزع وهو واضع لا والله
 ولو شغل او نزع النعل تفسد صلوته المصلي اذا قتل القمل في صلوته خارا ان كان متداركا حتى كثر فسد
 صلوته لانه كثير وان كان من القمل في صفة او نحوها لا تفسد صلوته لانه قليل المصلي اذا رمى الحجر في صلوته
 ان رمى باطراف اصابعه لا بكفه ولا بهذا او شئ لا تفسد صلوته لانه قليل وان رمى ثوبا فسدت لانه كثير ولو قال لا صلوته
 اللهم ارقني للحج لا تفسد صلوته لانه يشبه كلام الناس لو قال اللهم اقض عني ديني تفسد لانه كلام الناس

من
 موهل

المصلي اذا ابتلع سمسة ان كان من سنانة لا تفسد صلوته لانه عمل قليل وان اخذ من خارج الفم فالتبها
 تفسد لانه اكل ولو سجد راسه او لحته فسدت صلوته لانه يعوم بالدين وكذا كل من
 واه تحسبه خارج الصلوة كان عمله كثيرا قال رحمه الله عنه اخلف المشايخ في الحد الفاصل بين العمل
 اليسير والعمل الكثير بعضهم قالوا العمل الكثير ما اشبه على العدد الثلاث كما ذكرنا في بعض المسائل وبعضهم
 قالوا العمل الكثير ما لا يقام الا باليدين وبعضهم قالوا كل عمل يشك الناظر انه ليس بصلوة فهو
 كثير وما يشك الناظر في عامه انه في الصلوة او ليس بصلوة فهو عمل يسير هكذا روي الشيخ عن اصحابنا
 ومنهم بعضهم يقولون ذلك لا راي المصلي ان استغشيه واستكثره وهو كثر وحال فلا تفسد من ثمة
 الخواشي رحمه الله وهذا القول اقرب الى الصواب ولو سلم على انسان اورد السلام فسدت صلوته لانه كلام
 ولو صاح في انسانا يريد بذلك التسليم عليه فسدت صلوته لانه سلام وجب على من في الطريق فساخر عن
 موضع قيامه المختار لانه لا تفسد صلوته ويحتمل مقدار سجدة من خلفه وعن يمينه وعن يساره مثل ذلك
 كما في وجه القبلة فما لم يتاخر عن هذا الموضع لم يتاخر عن المسجد فلا تفسد صلوته ولو خط جوله خطا
 ولم يخرج من الخط لكن تاخر عما ذكرنا من الموضع فسدت صلوته لان الخط ليس بشئ
 مردى واحبار ونسب ما اسنان كفت هرکه از شما ندانند که در شب و روزی چند رکعت نماز فرضه است
 ابوی بطلان می کنی کفست دست رکعت دیگری کفست صفه رکعت دیگری کفست ما نوزده رکعت دیگری کفست
 یا زده رکعت هم از ایشان ظلال شود انکر کفست بیست رکعت بر قول ابو حنیفه وتر فریضه است عیسی
 رکعت شود و انکر صفه کفست قول ابو یوسف ومحمد رحمه الله علیها صفه رکعت فریضه است و وتر واجب است
 و انکر یا زده رکعت کفست و زاد منه ما نوزده رکعت است و انکر یا زده رکعت بر حساب یا زده است

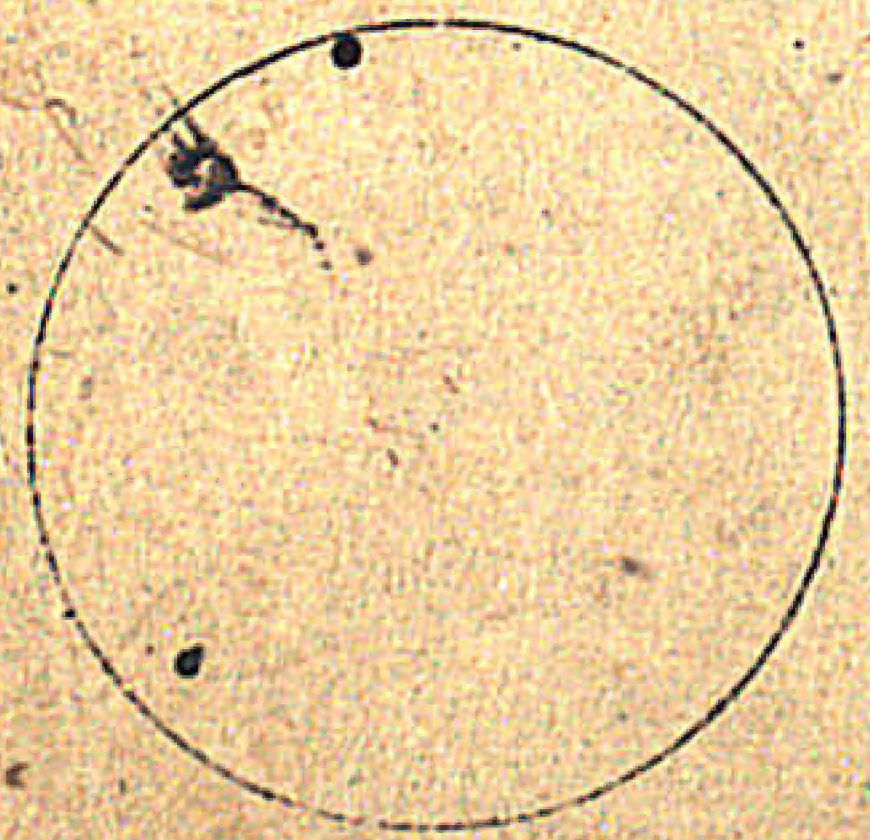
رحمه الله عليه

سورة مائدة الاية ١٨

قوله الخوفين هو غلام زيد ان يجمع غلام لزيد غير صحيح
 من سائر اوليهم والثاني فكرة ولا يصح ان يكون اللفظان
 مع بعضهم واحد لا معرفة من فركلة وانما قصدوا ان
 يبينوا ان حامل الحفظ في المضاف اليه راجع الى جنس
 والفرد عنهما في الجمع ان غلام لزيد معناه واحد من
 غلامه المشهورين واللفظ صالح لو اريد به تعيينه
 واذا قلنا غلام زيدنا فافهم به واحدا معصيا لزيد
 ومن عاين الطبرستان المعهود في الرحل والخلام ١٢٠

وتمام له رم امارنا حوب حوب سد غم هزنام را الارا طلبه جهار حوب
 حرد كلان كورد وبلد ودرار باد ما دكر ونگر و سرج و سدر و سيار

والله اعلم بالله الحق ميسج يوم وليلة والمهاضر
 تلتة الامم وليا لها ومار ادخال السدور
 في قلب المؤمن خير من عبادته الثقلين صدق رسول الله



ان الله اعلم بطوبى اهل بيته فان طهره الله من كل عيب
 لا سلام على من لا يدين له جوعه ولا سلام وان قال بالسلام
 المفسر ان نياته الطيبة من لو فهمه ان كان مستعدنا بعصره والى الكذب
 المفسر هو من اسم الكفا كالنور والفرقان وان كان بقدر تقدم الدهر
 واسنار الطوارقية خصت باسم الدهر وان كان لا يفسد النار تعسا
 خصص باسم المعطاة وان كان مع اعترافه بنوره الفاعل الله هو اصلها بشعار
 ان سائر ما يظن عقائد من غير الله تعالى خصص باسم الذليل وهو لا يصلح منسوب
 الى الله اسم كما اظهر من ذكره ايام قباد وزعم انه تاوذكنا المحوسر الذكي
 حاو به زلاوت من الذكي بدعوى انه يتهم سرج صاعده
 قال النبي عليه السلام اول ما خلق الله تعالى جوهرة ثم خلق منها نور
 نور المضاء ونور العدل واصر نور المضاء ان يتنفس فيتنفس
 ومن اظهر نفسه اربع مصابيح العلم والعدل والحلم والسموات
 ومن اظهر نور العدل من ايمان والمعرفة ثم خلق من تلك الجوهره
 روحا فخلق من روحه ارواح النبين ورواهاج النبين ارواح
 اخرى فخلق من ارواح اصناف ارواح سائر من الماضية
 لقوله تعالى كنتم خير امة اخرجت للناس تأمرون بالمعروف
 وتنهون عن المنكر صدق رسول الله

بزرگ منتهی در کتب بایران و تالیف
 بزرگ منتهی در کتب بایران و تالیف
 بزرگ منتهی در کتب بایران و تالیف
 بزرگ منتهی در کتب بایران و تالیف

SÜLEYMANIYE G. KÜTÜPHAN I	
Kisim	Turhan valde
Yerl	ant
Esli	156